

مختار
تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيها
لأبي الفتح عثمان بن جني

(ت ٣٩٢ هـ)

تحقيق

د. حسين احمد بوعباس
كلية الآداب، جامعة الكويت



تحقيق التراث ﴿ ٢١ ﴾

مَنَّا
تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جني
(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق
د. حسين أحمد بوعباس
كلية الآداب. جامعة الكويت

تحقيق التراث ﴿ ٢١ ﴾

© مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

بن جني، أبي الفتح عثمان

مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها. / أبي الفتح عثمان بن

جني: تحقيق: حسين بن عباس - الرياض ١٤٣١هـ.

٤٩+٧٢٨ ص: ٢٧×١٩ سم (تحقيق التراث: ٢١)

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

للعنوان ب - السلسلة

١٤٣١/٩٤٣٧

ديوي ١، ٤١٥

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩٤٣٧

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

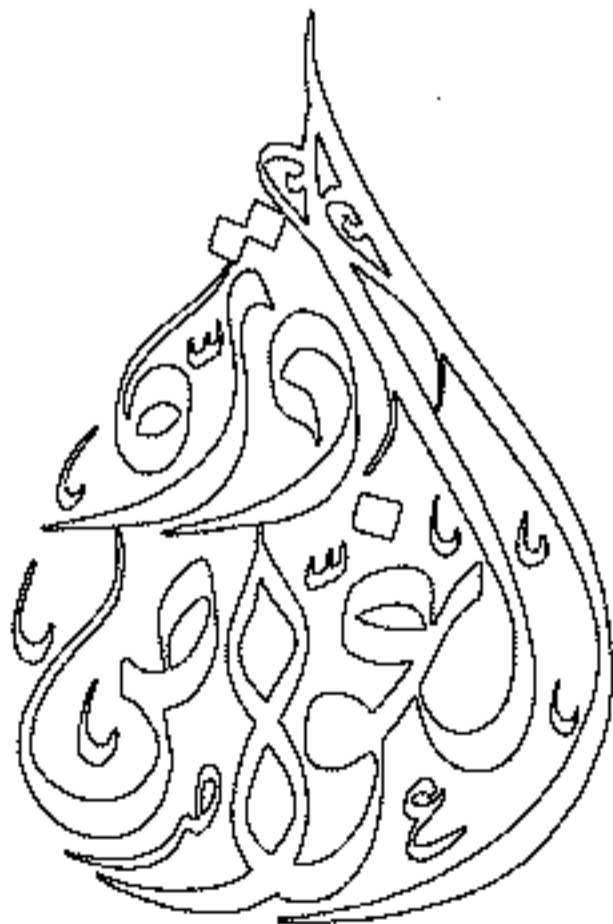
الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

هاتف، ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣



إهداء

إهداء إلى ثلاثة

إلى والديّ حفظهما الله ...

وإلى زوجتي جزاها الله خير الجزاء ...

وشكر إلى ثلاثة

الاستاذ الدكتور عبد الله الغنيم

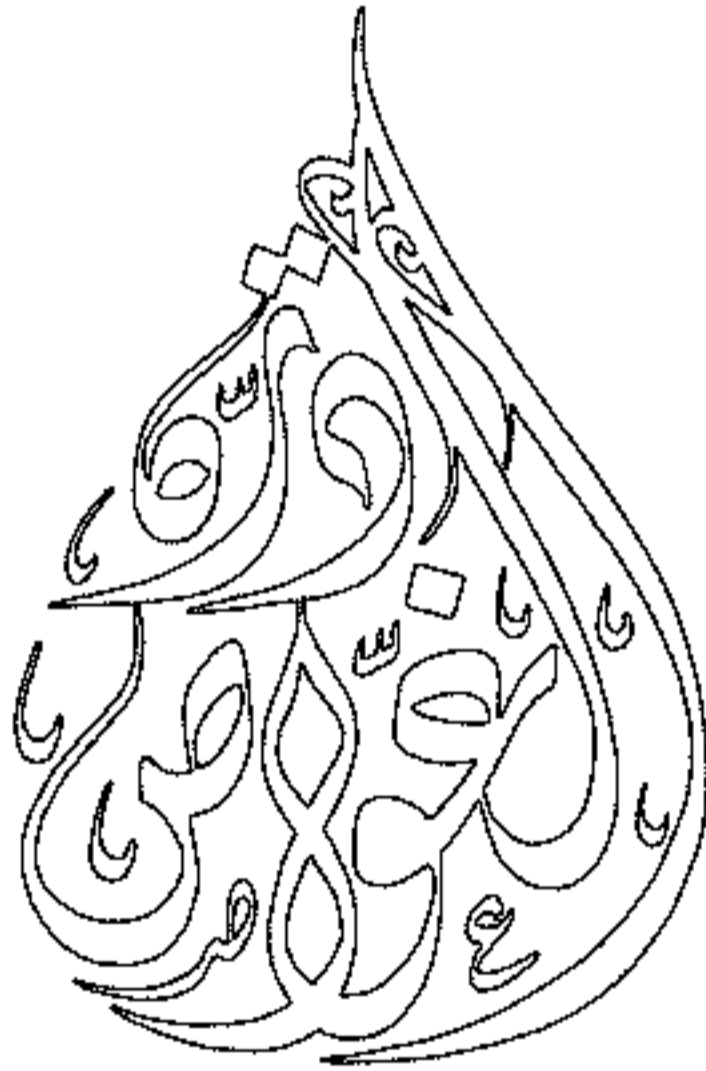
بمساعدته حُزّت مصورة المخطوط

الاستاذ حائري رئيس قسم المخطوطات بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي

لولا رسوخ قدمه في معرفة مخطوطات الخزانة لما عثرنا على بغيتنا

أخي الدكتور حسن الموسوي

بسعيه الحثيث وصلّتني مصورة المخطوط



المقدمة

"تذكرة أبي علي الفارسي، الجزء الثاني منه نسخة قديمة، سقط من آخره تاريخ الكتابة بقرينة المقابلة، ويغلب على الظن أن النسخة من خطوط القرن الخامس تقريباً" في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله الزنجاني^(١). منذ عام ١٩٢٨ ظل هذا الوصف للمخطوط يدور بين المحققين والدارسين^(٢)، ولم تعرف اطلاع أحدهم عليه إلا الواصف الأول، ثم غبر زمن توفي فيه شيخ الإسلام صاحب الخزانة فتفرقت كتبه في المكتبات وغاب خبرها بما فيها من نفائس.

وقد لفت نظري تناوش الباحثين من بعيد لهذا المخطوط على الرغم من أهميته وعلو شأن صاحبه، فحملني ذلك على تسقط أخباره واقتفاء أثره إلى أن علمت أن جملة من كتب مكتبة شيخ الإسلام ألفت عصاها وحطت في مكتبة مجلس الشورى الإيراني، فسافرت إلى طهران، وسالت في المكتبة عن الكتاب فلم يعرفوه ولم يكن له ذكر في فهرس المكتبة على الرغم من دقة هذه الفهارس وسعتها، فلما سألت المشرف على قسم المخطوطات الأستاذ حائري^(٣) تذكره، وقام إلى خزانة المكتبة يطلبه فما لبث أن عاد ويده مجلد وضعه بين يدي، فبدأت أنظر فيه وأفتش حتى إذا اطمأنتت من أنه بغيتي طلبت منهم تصويره فاعتذروا بأنه من قسم النقيس وهو غير مسموح بتصويره، ولكن الله يسر بفرج سريع من حيث لا أحسب إذ حضر في تلك الساعة وزير التربية الكويتي الأسبق الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم في جولة يتعرف فيها بعض المراكز الثقافية في طهران، فأبلغته عن طريق أحد مرافقيه^(٤) برغبتني وتعذر تحققها، فطلب منهم

(١) خزائن زنجان في إيران، مجلة العرب سنة ١٩٢٨ ص ٩٢

(٢) منهم بروكلمان في تاريخ الأدب (٥٢٠/١) وآغا بزرك في الذريعة (٢١/٤) وسزكين في تاريخ التراث مج ٨ ص ٤٤٥، ومحقق الإيضاح المعصدي ص ١٤، ومن تلاه من محققي كتب أبي علي، ود. حسين محفوظ في نفائس المخطوطات ص ٣، ٣٥ ذكر أنه مر بزنجان وصنع لبعض مكنتاتها فهرساً ومنها مكتبة شيخ الإسلام غير أنه لم يصرح بإطلاعه على الكتاب، ولعله فعل.

(٣) ممن ذكر الأستاذ حائري وأثنى على علمه وسعة اطلاعه على المخطوطات د. عبد الرحمن بدوي في مذكراته: سيرة حياتي (٢٦٤/٢، ٣٤٥)

(٤) اعتذر من هذا المرافق الكويتي لعدم معرفتي اسمه فقد كان سبباً مهماً لإبلاغ الدكتور الغنيم بالأمر، فحق علي شكره.

مساعدتي فوعده بذلك بعدما تبين لهم أن مرادي البحث العلمي لا المتاجرة بالخطوط التي يتقونها بهذا المنع، وقد احتاج الحصول على المصورة إلى مراجعة المكتبة ومتابعة الإجراءات مدة شهرين، فقام بذلك خير قيام أخي الدكتور حسن الموسوي الذي تسلمت منه المصورة وشرعت أنسخها في آخر الشهر السابع من سنة ٢٠٠٣ ميلادية. حرصت على إثبات خبري هذا تحدياً بالنعمة، ودفعاً للدعوى العريضة التي تتردد بين جمهور المهتمين بالخطوط؛ وهي ضياع المخطوطات وسرقتها عند انتقالها من مكتبة لآخرى أو من المكتبة نفسها مما جعل المخطوطات المهمة والنفيسة غير موجودة أو تكاد تكون كذلك، ولكنها دعوى المتواني وحجة المعذّر، والحق أنّ من طلب شيئاً ناله أو بعضه.

وه تذكره أبي علي الفارسي « موضع عناية واهتمام مذ ان عرفها الناس، فالسلطان يخاطب ابا علي للتمكين من اصلها لنسخها ويطلب منه تصحيح النسخة للخزانة (١)، بل إنّ الفاضل وزير الدولة الغزية طلب من المهلب البهنسي النحوي إتمام كلمات في التذكرة (٢)، واعتنى الشيوخ بقراءتها ودراستها وحكاية نصوصها والاخذ منها في مصنفاتهم (٣)، ومما يُعد من اهتمام العلماء بها والعناية بأثرها ردّ الاسود الغندجاني المسمّى (نزهة الأديب في الرد على أبي علي في التذكرة) (٤)، ثم سعي أبي اليمن في الرد على الاسود (٥).

ويأتي كتابنا «مختار التذكرة» في هذا السياق، غير أنّ أهميته تزيد بعلو كعب صانعه ابن جنبي الذي صحب أبا علي أربعين سنة فكان أولى الناس بالاختيار من التذكرة

(١) انظر الخبير مع كافي الكفاة في: معجم الادباء ص ٨١٤

(٢) يكثر في التذكرة مواضع لم يتم فيها كلام أبي علي كما سيظهر في وصفي للكتاب. وخبر المهلب في الإنباه (٣٣٤/٣) والغزية أظنه يريد الصلاحية.

(٣) انظر مثلاً في (الإحاطة ٣٢٧٥) قراءة ابن الضايح التذكرة على الشلوبين، ورواية ابن خير لها في: فهرسه ص ٣١٨، وما سياتي في دراسة العنوان من مصادر أوردت نصوصها.

(٤) معجم الادباء ص ٨٢٢

(٥) الإنباه (٤/١٧٥)

وتهذيبها بما يعرفه من علم شيخه ومراده من كلامه، فكان الكتاب عمل علمين من كبار أعلام العربية، ولا يغمز من قدر مخطوطه إلا نقصانه بخرم في آخره لا ندري مقدار ما ذهب به.

وفي الكلمة التي ألف المحققون وضعها قبل النص المحقق بحثت أمرين :

الأول : عنوان المخطوط ونسبته، وقد أطلت فيه لكثرة الاحتمالات الواردة في العنوان، فاقترضت ذلك تقليب الأوجه وسبرها حتى تطمئن النفس إلى ما انتهيت إليه فلا تنزع إلى غيره.

الآخر : صفة الكتاب ومحتواه، فعرضت فيه ما رجح عندي من أن «التذكرة» مستودع أبي علي ومسودة كتبه مما يجعلها أقدم كتبه، وقد بقي في «المختار» بعض ما يدل على ذلك. ثم ذكرت الرموز المستخدمة في الكتاب وما ظهر لي في معانيها، وأعقبته ببيان مادة الكتاب مسائله وأبوابه وشواهد ما امتاز به من سائر كتب أبي علي، وتلاه ذكر المصادر أبي علي غير المسماة في الكتاب؛ لأنني اهتديت إليها بتحقيق الكتاب وعرض نصوصه على المصادر، وأما مصادره الأخرى فمبذولة في الفهارس. وأوجزت عقب ذلك سمات عمل ابن جني في تهذيبه للتذكرة.

وختمت ببيان عملي في تحقيق النص الذي ما اهتمت فيه بشيء - بعد سلامة النص - قدر اهتمامي بربط الكتاب بكتب أبي علي الأخرى، فهذا الكتاب هو آخر ما نعرفه من تراث أبي علي الفارسي الذي وصلنا، فوجب على من يتصدى لإخراجه الإفادة من أعمال سابقه - جزاهم الله خير الجزاء على ما جدوا فيه واجتهدوا - وقد اقتضى ذلك كثرة الرجوع إليها ورجع البصر فيها، ولك أن تخزر ما يحتاج إليه ذلك من جهد ووقت قد يعرفه من عالج كتب أبي علي المختلفة المناهج في التحقيق والفهرسة (١).

وختاما أسوق شكري إلى كل من جاد علي في هذا العمل بفائدة أو حض، وغرة

(١) استعددت لهذا العمل بصنع فهرس لشواهد الشعر في جميع كتب أبي علي، واعتمدت على فهرس الآيات في الكتب نفسها وباخرة أهداني مشكوراً استاذنا الدكتور الدالي فهرسه الذي صنعه لشواهد الآيات في الحجة فأفدت منه قدر الإمكان.

أولئك الأستاذ الدكتور محمد الدالي، يليه أخي الأستاذ وائل الرومي، وكذلك العزيزان الأستاذ يوسف البلام وعبد العزيز بخش علي معونتتهما في العرضة الأخيرة على المخطوط.

ثم كان من تمام منة الله عليّ في هذا الكتاب أن ينهض بأمر قراءته ومراجعته في مركز الملك فيصل للبحوث الدكتور سيف العريفي، فوقّفتني على ما بدا له من إصلاح وتعديل في مواضع من متن الكتاب وحواشيه وافقته في أكثرها، فحقّ عليّ شكره و عرفان فضلته فيما أسداه إليّ هذا الكتاب وجزاه الله عما بذل من جهد ووقت خير الجزاء.

ولئن كان العمل في آخر الشوط افتقر إلى الكمال أو ما يدنون منه فإنّ العزاء في أنني لم أضن بالاجتهاد في هذا السبيل، راجياً منه سبحانه القبول والمغفرة، ومن القارئ النصح والصفح عما وقع من قصور وخلل.

حسين أحمد بوعباس

٢٥/٣/٢٠١٠، الكويت

Hboabbas 1@hotmail.com



هذا الكتاب

أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) من كبار شيوخ النحو وصفوتهم، نُشر له خمسة عشر كتاباً^(١)، وقامت على دراسة حياته وآثاره أبحاث عديدة مفصلة، فلم يعد في قوس ترجمته منزع^(٢)، وكذلك الحال لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢) الذي لم يقل عن شيخه في حظوته لدى الدارسين^(٣)، لذلك أعرضت عن الترجمة لهما بخلاف ما استنه المحققون من الترجمة للمصنف في صدر الكتاب المحقق، وانصرفت إلى الكتاب أدرس عنوانه ونسبته إلى صاحبيه، ثم أينتُ صفته ومحتواه وبعض مصادره.

أولاً: عنوان المخطوط ونسبته:

في بحثي لعنوان المخطوط سيرد الكلام في نسبه لمؤلفه ما يغني عن أفراد مبحث منفصل لهذا الأمر، وقد اجتمع عندي لهذا المخطوط عنوانات خمسة هي:

- ١- التذكرة
 - ٢- التذكرة القصرية
 - ٣- المسائل القصرية
 - ٤- القصريات
 - ٥- مختار التذكرة وتهذيبها.
- وهذا حديثها:

(١) هي الإيضاح والإغفال والبصريات والبغداديات والتعليقة والتكملة والخجة والحلبيات والشعر والشيرازيات والعسكرية والمضديات والمقاييس والمنشورة والأخبار.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٨١١، وبهامشه فضل تخريج وأوفى ترجمة له في: أبي علي الفارسي للاستاذ عبد الفتاح شلبي ص ٥٢، والأصول النحوية والصرفية في الخجة (١/١٧) وانظر مقدمات كتبه كالشعر والبصريات والبغداديات

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٥٨٥ وما في هامشه، وأضواء على آثار ابن جني ص ١١، ومقدمة كتابه الخصائص وتراجمه.

١- (التذكرة) (١) هو العنوان الذي وجدته على ورقة غلاف المخطوط، وقد كُتِب بخط الناسخ في عبارة سلف ذكرها، ووجدتُ عشرين نقلاً عن التذكرة في عدة مصادر وهذه النقول موجودة بالفاظها - غالباً - في المخطوط؛ ومن هذه المصادر: الخصائص لابن جني، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح شذور الذهب لابن هشام، واللسان لابن منظور، والأشباه للسبوطي، والمقاصد للعيني، والخزانة وشرح أبيات المغني للبغدادي.

فمن ذلك:

أ- قول ابن جني (٢) في أصل كلمة (تِيهورة) والوجه فيها: "وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته". وقد وجدت في المخطوط (٢-١) حديثاً مفصلاً في (تیهورة) يقول فيه: "فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بِتِيهورةِ بَيْنَ الطَّحْنِ وَالْعَصَائِبِ

فإن (تیهورة) عندي (فَيَعُولَةٌ)، والذي عليه اللفظ (عَيْفُولَةٌ). إلا أن العين لما وقعت موقع الفاء قلبت إليها كراهةً لوقوعها مضمومةً بين مثل ومقارب، وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحذف المطرد في العين. فإذا أدغمت فيه الباء تحركت بالكسر. صارت كأنها فاء. ألا ترى أن وقوعها في موضعها صار مرفوضاً من حيث كان القياس المطرد في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يُحرك في الواحد؛ كما لا تشحرك ألف (فاعل) في الواحد فهذا مما يتحقق له الحرف بموضع الفاء، فيستمر فيه البديل من الحرف / ٢ب الذي أبدل منه.

فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو فد (هار يهَور)، وفي الحديث: «حتى تهَورَ الليلُ». وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول: يتَهَيَّر. قال: وقالوا: (هَرَّتْ تَهَار) مثل (خَفَّتْ تَخَاف). ولم يحك غير (يَتَهَيَّر)...

(١) انظر: الفهرست ص ١٠١، ومعجم الأدياء ٨١٤، وفهرست ابن خیر ص ٣١٨، والإنباه (١/٣٠٩) ورفيات

الاعيان (٨١/٢) وغاية النهاية (١/٢٠٧)، والبيغة (١/٤٩٧) وغيرها مما سأذكره في المتن.

(٢) الخصائص (٣/٣٤٣)

ب - وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١): "وقال في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولا ميم بمنزلة ما فيه ألف ولا ميم، فترفعه كما ترفع ذلك فتقول: نعم أخو قوم زيد". وهذا النص في المخطوط (١٢ - ١) سوى أنه يخلو من عبارة (اعلم أن العرب تضيف).

ج - وفي اللسان (حذف): "وحذف الألف من ناحتها؛ عن أبي العباس من تذكرة أبي علي"، وفي المخطوط (١١٢-١): "وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سار فلان في حذف الألف من الأرض. ويقال: سار بحذف الألف؛ إذا سار في ناحية منها. وحذف الألف من نواحيها". وفيه (١٨١-١): "وقال أبو العباس: سار في حذف الألف من الأرض؛ إذا سار في ناحية منها. (وحذف الألف من نواحيها)".

د - في المقاصد النحوية (٢) في بيت زياد الأعجم:

وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحَبَطَاتُ شر بني تميم

قال العيني: "قوله: (فإن الحمر) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار، هكذا وجدته مضبوطاً في نسخة صحيحة لأبي علي الفارسي؛ أعني التذكرة". ورواية البيت في المخطوط (٥١-ب) كما ذكر العيني.

هـ - في الأشباه والنظائر (٣): "وربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع؛ كقولهم: لعمر الله، وأنت تقول: العُمُر والعُمُر، ذكره الفارسي في التذكرة". وجاء في المخطوط (٥٤-ب): "أبو محمد التوزي قال: أخبرنا يحيى بن نجيم قال: سأل عمرو بن عبيد عيسى بن عمر: لِمَ سُمِّيَتْ عَمْرًا؟ قال: العُمُر والعُمُر سواء. ولا يقال في اليمين إلا بالفتح...".

و - في الخزانة (٤): "الذي رأيت في تذكرة أبي علي مخالفة من فإنه بعد أن نقل كلام من قال: (سراويل) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على

(١) إيضاح الشواهد ١٢١

(٢) المقاصد النحوية (٣/٣٤٦)

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/٤٥٠)

(٤) الخزانة (١/٢٢٩)

مثاله، فأنت ما لم تُسمَّ به فهو منصرف؛ (كآجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله، فإذا سميت به صار مثل (شراجيل) . وهذا النص بحروفه في المخطوط (١-٥) .

ز- السابق (١) : "وقال أبو علي في التذكرة: يقول: كالذي حفر بئراً وهو حين حفرها لم يُقدر أنها تقع على فساد. فلما أن حفرها وقع على فساد، فبناها على ذلك وتهدم ما بنى، وكان قبل ذلك يأمل التمام لما يريد، فمَسَّئَلُ هذا لما أن مدح مدح علي رجاء تمام للمدح، فأخلف فهوى بدم" . وهو بنصه في المخطوط (١١٥-ب) .

ح- السابق (٢) : في بيت الفرزدق:

إذا قيلَ أيُّ الناسٍ شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٌ بالأكفِ الأصابعِ

"وروى أبو علي في تذكرته: (أشرت) بدله، وقال: يريد أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: لا تُشر فلاناً، أي: لا تُشر إليه بشر". وهو في المخطوط (١٩٥-ب) وقد تصرف فيه البغدادي، فعبارته هناك:

إذا قيلَ أيُّ الناسٍ شرُّ قبيلةٍ أشرتْ كُليبٌ بالأكفِ الأصابعِ

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس. يقال: (لا تُشر فلاناً، / ١٩٦-١ ولا تُشنعهُ) . (لا تُشرهُ) : لا تُشر إليه بشر

ط- السابق (٣) : "وهو قول أبي علي في التذكرة، قال فيها: ومن زعم أنه اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

أست بنعم الجارِ يُؤلفُ بيتهُ أخا ثلَّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصرِماً

فلا حجة له فيه؛ لأنه يُقدر فيه الحكاية. ويلزمه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:

والله ما زيدُ بنامِ صاحبهُ

ولا مُخالطُ اللَّيَانِ جانبُهُ

وهو في المخطوط (١-٩٤) إلا أن البيت الأول فيه لم يأت منسوباً.

(١) السابق (٤/١٤٦)

(٢) السابق (٩/١١٧)

(٣) السابق (٩/٣٩١)

ي - شرح أبيات المغني (١): "قال أبو علي في التذكرة: وأنشدني أبو يعلى قال:
أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُسَيْنٍ لَكَالنَّشْوَانَ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ
أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّيِّمُ
وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ"

وهو بحرفه في المخطوط (٥١-ب) إلا أن محققي الشرح غيرا (لكالنشوان) إلى (كما النشوان) وأشارا إلى أن الأول هو ما في الاصل، وهو مطابق لما في مخطوطنا. وفي هذه الأمثلة غنية عن ذكر غيرها (٢). إلا أن هذا أحد جانبي الصورة فقط، أما الجانب الآخر فهو خلو المخطوط من عدد كبير من النقول التي توردها المصادر عن التذكرة (٣).

ولعل قائلًا يقول: إن هذه المواضع فيما لم يصلنا من الكتاب. فإذا ما صح هذا الاحتمال فإن قدرًا عظيمًا قد ذهب من الكتاب، ويقوي ذلك أن ابن خبير (٤) ذكر أن الكتاب عشرون مجلدًا.

ولكننا لا نستطيع أن نسلّم بهذا؛ لأن المخطوط يشهد بخلافه، ففي الورقة الأولى

(١) شرح أبيات المغني (٤/١٢٦)

(٢) ومنها أيضا في: عقود الزبيرجد (٢/٣٥٦) والخزانة (١/١٦٠، ٦/٤٠٠، ٤٤٥، ١٠/٦٧) وشرح الأبيات (٨/٥٧) وهي في المخطوط على الترتيب: (١٠٧-١، ٢٥-١، ٩٥-ب، ٨٠-١، ٣٩-ب، ٧٢-ب).

(٣) ومن هذه المصادر: الخصائص (١/٣٦٦-٣٦٧)، والتمام لابن جنبي ٥٣، والإيضاح للغارفي ١٣٦، ودلائل الإعجاز ٣٧٣، وفصل المقال ٦٢، وأمالئ ابن الشجري (١/٢٣١، ٢/٢٥، ٣/١٠٠)، والاستدراك للباقولي ١١٩، ١٥٥، ١٧٨، وشرح اللمع له أيضا (١/٤٣٠)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجواهر) ١٤١، ٢٧٣، ٦٢٦، ٧٢٩ وغيرها، وشرح المقدمة للشلوبين (٣/٩٥٠)، والإقناع لابن الباذش (١/٣٥٤، ٣٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥، واللسان (أنا، وشتا، وجثر، وجمر، وخطر، ومسس، وعرض، وشدق، وأول، وشمل، وسكن، وشطن) وغيرها، ونفع الطيب (٧/٣٧٤)، والارتشاف (٢/١٢٠، ٣٢٢، ٣٥٣، ٤٢٧، ١٩/٣) وغيرها، وتذكرة أبي حيان ٢٦٥، والمغني (١/٥٢٦)، والاشباه والنظائر (١/٢٠، ١٠٣، ٤١٦، ٢/١٨٢، ٣/٢٠١، ٤/٣٧٢) وغيرها، والخزانة (١/٣٨٦، ٢/٢٧٩، ٣/٨٧، ٩١، ١٥٠، ٤/١٣٣، ٥/١٤٦، ١٦١، ٥/٢٩٨، ٩/٢٠٦) وغيرها.

(٤) فهرست ابن خبير ٣١٨

كتب الناسخ (الجزء الأول من كتاب التذكرة) ثم نجد في (١٦٩-ب) بخط الناسخ عبارة: (آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين)، فهذا يعني أن المخطوط قد بدأ بأول التذكرة وبلغ الجزء الحادي والعشرين منها، مع الالتفات إلى أنه في أثناء ذلك لم يصبه خرم ذهب بأجزاء منه كبيرة؛ لأن الخرم في وسطه لم يذهب إلا بإحدى عشرة ورقة، فالمجموع مع ما ذهب ثمانون ومئة ورقة ضمت عشرين جزءاً من أجزاء أبي علي، فالجزء يكون نصيبه تسع ورقات أي كراسة واحدة تقريباً^(١)، وهذا هو ما انتهى إليه السيوطي^(٢) في تتبعه مقدار كتاب التذكرة إذ قال: "فعلمت أن الأجزاء المذكورة أجزاء حديثة لطاف بحيث يكون كل ستة عشر جزءاً مجلداً، فالجزء إذن كراسة أو كراستان أو ما بين ذلك على طريقة أجزاء تاريخ الخطيب وتاريخ ابن عساكر ونحوهما، فأكثر ما تكون هذه التذكرة عشر مجلدات".

وسواء أكان عشرين مجلداً أم عشرة مع ما بين القائلين من زمان تغير فيه حجم المجلد وعدد أوراقه، فإن هذا المخطوط الذي بين أيدينا لا يكون مناسباً لهذه التسمية (التذكرة) إلا إذا كان اختصاراً لتلك المجلدات الكثيرة. وهذا ما سنحاول معالجته في عنوان (مختار التذكرة).

٢- (التذكرة القصصية) عنوان لم أجده إلا عند البغدادي، وقد وجدته في عشرين موضعاً من كتب البغدادي الثلاثة: الخزانة وشرح أبيات المغني وحاشية على شرح بانة سعاد. فمن ذلك:

(١) الكرامة تقدر بعشر ورقات، انظر: تحقيق النصوص لهارون ص ٢٥، مع ملاحظة تغير دلالة الفاظ الكرامة والجزء والمجلد والمجلد في تاريخ الكتاب العربي، فالمجلد مثلاً يكون معني ورقة وثلاثمئة ورقة والمجلد يكون مجلداً ويكون عشر ورقات والكرامة تكون عشر ورقات وتكون جزءاً أو مجلداً، وهكذا. انظر تاريخ بغداد (١٤٧/١٤) والمذاكرة في القباب الشعراء ص ١٨٩، والصلة لابن بشكوال (٤١٦/٢) ومعجم الأدباء ص ٩٤٢، وأمالى الزجاجي ٣٦ هامش ١، وقد تأكدت من أن الجزء عند أبي علي عشر ورقات بتبعي ذلك في مواضع الأجزاء في أصل الشيرازيات (الرسالة في عين شمس) المنقول عن نسخة أبي غالب المنسوخة عن أصل أبي علي نفسه وذلك في ص ٤١٨، إلى ص ١٢٠.

(٢) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ٦٦١

أ- في الخزانة (١): "وقال أبو علي في التذكرة القصرية... فإنه قال عند الكلام على قولهم (الأماء بارد): قال المازني: يرفع (٢) على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع لأنه صفة ل(ماء)، ويضم الخبر. ويجوز نصبه على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمرة. ويجوز على قياس سيبويه ومن عدداً أبا عثمان: الأماء بارد، بلا تنوين إلا أنك لا تضمير لها خيراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة، وفي موضع المفعول، والمفعول لا يقتضي خبراً... ومثله قوله:

حَنَّتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحْنُ

أضاف (حين) إليها كما تضيفه إلى المفرد. فأما قوله: (حين لا حين) فالثاني غير الأول؛ لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان. قال:

نُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا نُرَاجِعُ

و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة... والنص أطول مما ذكرنا وكله في المخطوط (١-٩٥) وما بعدها، وقد حذف البغدادي بعض عباراته اختصاراً.

ب- السابق (٣): "قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شبه (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل، والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾. ومثله في أنه لما أشبه الفعل عُدِّي تعديته؛ تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زيدُ ويا لزيد. فإن قلت: فهل يكون على إضمار اسم (ليت) كقوله:

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَدْنُو مَنِّي شِمِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِ

فإن ذلك لا يستقيم لعلّا يبتدئ (أن) مفتوحة، وسدّ الظرف في خبر (أن) مسدّ خبر (ليت)؛ كما سدّ في قولك: (علمت أن زيداً في الدار) مسدّ المفعول الثاني، وجواز حذف الخبر في (ليت) و(إن) وبابه بوقوع الجمل أخباراً لها. وهو بنصبه في المخطوط (٧٢-ب).

(١) الخزانة (٤/٤٣).

(٢) في الأصل: بالرفع، وغيرها البغدادي مراعاة لسياق كلامه.

(٣) الخزانة (٤/١٤٢).

ج- السابق (١) في كلامه علي الشاهد:

وكانَ سِيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نِعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبِرَّتِ السُّوحُ

جاء النص: " وقد أخذ هذا من كلام أبي علي في التذكرة القصصية قال: إنما جاز (أو) مع (سيان) اتساعاً (٢)؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجمع بها ما قبلها وما بعدها؛ كما جُمع بالواو- وإن كان المعنى مختلفاً- شَبَّهوه بها فعطفوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعطف بالواو. وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا يقتصر فيه على أحد الأسمين".

وهو نص موجود بحروفه في المخطوط (١-٣٣).

د- شرح أبيات المغني (٣): "وهو قول أبي علي في التذكرة القصصية قال بعد إنشاد البيت للفرزدق أو غيره: هذا علي غير الظاهر، وتأويله الحكاية؛ كأنه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائع كثير، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل. والدلالة هنا قائمة، وهي أن الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح". وهو كما نقل، وقد جاء في المخطوط (١-٩٣) بعد أن قال: "قال الفرزدق أو غيره:

وإني لرامَ نَظْرَةً قَبْلَ التي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا"

ه- السابق (٤): "قال- يريد أبا علي- في التذكرة القصصية عند الكلام علي قول الشاعر (فانت طلاق...): فأمّا:

ذالك الذي وأبيك (٥) تعرفُ مالكُ

فضرورة، ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره؛ لأنَّ القَسَمَ قد يدخل في مواضع لا يدخلها فيه غيره نحو: إِذْنِ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ. فدلُّ ذلك علي

(١) السابق (١٣٤/٥)

(٢) العبارة في الاصل: "إنما جاز اتساعاً". وغيرها البغدادي لتتنق عبارته في النص المنقول.

(٣) شرح الأبيات (١٩١/٦)

(٤) السابق (٢١٢/٦)

(٥) ضَبُطَ في الاصل بالفتح، وصوابه بالكسر لانه خطاب لطهية المراد بها القبيلة؛ كما قال البغدادي في شرح أبيات المغني (٢١٥/٦)

أنه ليس بجار عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل. فإن القسم بجري مجرى ما يجتلب للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾. فلا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول...".

والنص له تنمة، وهو في المخطوط (١٢٩-١) إلا أن البغدادي حذف منه، فالعبارة في المخطوط: "فإن القسم مثل الشرط في احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجزى نحواً من (١٢٩-ب) قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ فجزى لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يجتلب للتوكيد...".

و- السابق (١): "قال في التذكرة القصرية: يمنع أن يكون (ويعدحه وينصره) في الصلة؛ لأن (سواء) لا يقع على الواحد. (فمن) إذن نكرة، و(يهجو) صفة لها، وحذفت بعد، وأقيم الفعل بعدها نائباً عنها؛ كقوله:

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ"

وهو بحروفه في المخطوط (١٥٤-١) بعد إنشاده البيت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ (٢)

وأورد البغدادي من (التذكرة القصرية) نصوصاً أخرى لم أجدها في المخطوط (٣)، وهي تناهز العشرين. فإذا ما صح أن المخطوط هو (التذكرة القصرية) كان ما سقط منه قدراً عظيماً.

وأنفراد البغدادي بذكر هذا العنوان يحملنا على التأمل في صحته وتمييزه من العنوان الأول (التذكرة)، فهل لأبي علي كتابان أحدهما عنوانه (التذكرة) والثاني (التذكرة القصرية)؟

(١) شرح الأبيات (٣٠٥/٧)

(٢) وهناك أمثلة أخرى في الخزانة (٣٣٣/٤، ٣٧٢، ٢٢١/٧، ١١٥/٩) ويقابلها في المخطوط (١٢٩-ب، ١٤٩-١، ٥٥-ب، ١٩٥-ب) وأما نصه في الحاشية على شرح بانث سعاد فساد ذكره وأعلق عليه في العنوان الأخير (مختار التذكرة).

(٣) انظر الخزانة (١٩٥/٣، ١/٢، ٣٥٨/٤، ٢٦٧/٦، ٣٩١، ٦٣/٨، ٥٠٠، ١٠، ٢٩٧/١٠، ٣٦١) وشرح أبيات المغني (١٥٥/٤)، وفيها كلها: "قال أبو علي في التذكرة القصرية" أو ما أشبه هذه العبارة.

جميع المصادر لا تذكر إلا (التذكرة)، ولا تنقل إلا عنها، في حين أن البغدادي يذكر العنوانين بشكل يفهم منه أنهما لكتابين مختلفين، ولكن بعض الأمور تدفع ذلك:

- قد يعدد البغدادي العنوانات للكتاب الواحد، وقد فعل هذا مع أبي علي نفسه، فكتاب (الشعر) مثلاً نجد أنه قد ذكر له مع هذا العنوان: إيضاح الشعر، والإيضاح الشعري، وإعراب الشعر، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح^(١). فما يمنع من فعل ذلك مع (التذكرة)؟

- نقل البغدادي في الخزانة^(٢) نصاً طويلاً على أنه من (التذكرة القصصية)، ثم اقتطع منه جزءاً في الخزانة^(٣) ناصحاً على أنه من (التذكرة) دون وصفها بالقصصية، والنص بتمامه في المخطوط (٩٥-١) سوى تعديلات يسيرة لم يخرج فيها البغدادي عن عادته في نقل نصوص أبي علي الطويلة.

- في الخزانة^(٤): "قال أبو علي في التذكرة القصصية..."، ويورد البغدادي نصاً طويلاً، ثم يأتي في موضع آخر منها^(٥) فيقول مشيراً إلى هذا النص: "وقد تقدم في الشاهد الرابع والستين بعد الأربعمائة النقل عن تذكرة أبي علي ما يتعلق...".

فهل هما عنوانان لكتاب واحد؟ لا يمكن القطع إلا بعد البحث في العنوان التالي.

٣، ٤- (المسائل القصصية) و(القصصيات): جمعت الحديث عنهما لأنهما عنوانان لكتاب واحد، ولا يسعنا جعلهما عنوانين لكتابين مختلفين؛ فكثير من كتب أبي علي تبدأ بكلمة (مسائل) مثل: المسائل الحلبيات والمسائل البصرييات والمسائل الشيرازيات وغيرها، وكثيراً ما تذكر هذه بحذف (المسائل) وأحياناً بالإفراد فيقال: الحلبيات أو المسائل الحلبية، والعسكرييات والمسائل العسكرية، وهذا أوضح من أن يقام عليه دليل لكثرتة وشهرته عند من عالج النقول عن كتب أبي علي أو درس آثاره؛ وعليه فالـ(مسائل

(١) انظر بحث د. الطناحي ذلك في مقدمة الشعر ص ٢١-٢٥

(٢) الخزانة (٤/٤٣)

(٣) الخزانة (٦/٤١٠)

(٤) فيها (٦/٢٦٧)

(٥) السابق (٧/٢٢١)

القصيرية) و(القصريات) ليست بدعاً في ذلك .

وقد وجدتُ خمسة مواضع من المخطوط ذكرها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المعني على أنها من (المسائل القصيرية) أو (القصريات) . فمنها:

١- في الخزانة (١) في الكلام على الشاهد:

يا صاح يا ذا الضامر العنس
والرحل والأقتاب والحلس
وأن السيرافي جعله من باب:
متقلداً سيفاً ورُمحاً

قال البغدادي: "وتبعه - أي السيرافي - علي هذا شراح أبيات الكتاب، وأبو علي الفارسي في المسائل القصيرية، بالقاف". وهو قول أبي علي في المخطوط (١٧٧-ب) حيث قال بعد أن أنشد الشاهد: "عطف (الرحل) على (العنس) وإن لم يكن المعنى على ذلك؛ كما جاء ذلك في الصفة؛ قال:

كان غزل العنكبوت المرمل

وكما جاء:

متقلداً سيفاً ورُمحاً

ب- الخزانة وشرح أبيات المعني (٢): "وكلٌ منهما لم ير ما كتبه أبو علي الفارسي في المسائل القصيرية... قال أبو علي الفارسي: حدثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي (٣) عن يحيى بن الحريش الرقي قال: أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب في هذه الأبيات:

إن ترفقي يا هند فالرفق آمن
فأنت طلاق والطلاق عزيزة
وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيزة
فبيني بها إن كنت غير رقيقة
فما لامرئ بعد الثلاث مقدم

(١) فيها (٢/٢٠٣)

(٢) الخزانة (٣/٤٢٥) وشرح الأبيات (١/٣٢٦)

(٣) في متن المخطوط لم يذكر أبو الحسن الكرخي، ولكن النسخ كتب في هامشه: يعني أبا الحسن الكرخي.

قال: فأتيتُ محمد بن الحسن بالأبيات، فقال: إن نصَّبَ (الثلاث) فهي ثلاث تطليقات، وإن رفع (الثلاث) فهي واحدة. كأنه أراد أن يُخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث. قال: فرجعتُ إلى الكسائي فاخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته. والنص بحروفه في المخطوط (٢٦-ب) وما بعدها.

ج- الخزانة وشرح الأبيات (١): "ومنع الكلُّ أبو علي في المسائل القصرية... هذا كلامه: قوله:

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث... البيت

لا يخلو إذا نصبت ثلاثاً أن يكون متعلقاً بطلاق أو غيره. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخلُ من أن يكون طلاق الأول أو الثاني. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق الأول؛ لأن الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد العطف عليه. ولا يجوز أيضاً أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل.

فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلق بغيره. فيجوز أن يكون متعلقاً... والنص طويل جداً وهو في المخطوط (٢٦-أ) وما يليها.

د- الخزانة وشرح أبيات المغني (٢): في الكلام على البيت:

حراجيجُ ما تنفكُ إلا مناخَةٌ على الخسفِ أو ترميُّ بها بلدًا قفراً

قال البغدادي: "... وتبعه أبو علي في القصریات، وقال: إلا ها هنا زائدة. لولا ذلك لم يجز هذا البيت؛ لأن تنفك في معنى تزال، ولا يزال لا يتكلم به إلا منفيًا عنها". وقول أبي علي بحروفه في المخطوط (٤٦-ب).

وهناك نص من (المسائل القصرية) جاء في هامش الأصل المخطوط (للمسائل البصریات) (٣)، وهذا الأصل بخط أحمد بن تميم اللبلي الأندلسي، وتاريخ نسخه سنة ٦١٥ للهجرة (٤)،

(١) الخزانة (٤٢١/٣) وشرح الأبيات (٢٣٣/١)

(٢) الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢)

(٣) البصریات المطبوعة ٧٥١

(٤) كان لابن تميم هذا فضل عناية بنسخ كتب أبي علي، حيث وصلنا مجموع بخطه فيه البغداديات والمسكریات والبصریات وغيره. انظر: أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٤٧٥.

حيث عرض أبو علي في مسألة من البصرييات لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ فقال: "أي العمل الذي أوجب عليهم". فجاء في الهامش: "في المسائل القصرية: أي: العمل الذي أمروا به ونُذِبوا إليه وشرع لهم". وهذه العبارة بحرفها في المخطوط (١٨-ب). ولا أدري هل العبارة بخط الناسخ ابن تميم أم غيره؟

وبعض ما عزاه البغدادي إلى (المسائل القصرية) أو (القصرييات) لم أجده في المخطوط (١)، ولعلها فيما ذهب به الخرم من الأصل المخطوط.

بقي أن ننظر في علاقة (القصرييات) أو (المسائل القصرية) ب(التذكرة القصرية). وهناك بعض النصوص التي تكشف حقيقة هذا الأمر، فياقوت (٢) يقول في ترجمة (محمد بن طويس القصري أبي الطيب): "أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أملى عليه المسائل القصرييات وبه سُميت"، ويقول البغدادي (٣): "والتذكرة القصرية هي المسائل التي جرت بينه - بعني أبا علي - وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري".

النصان يثبتان صورة واحدة تقريباً لتأليف (القصرييات) و(التذكرة القصرية)، ثم نجد البغدادي في الحاشية (٤) يذكر مصنفات أبي علي فيقول: "ولأبي علي من التصانيف: كتاب الحجة، التذكرة، الإيضاح الشمري، المسائل البغدادية، المسائل القصرية... وكل هذه المؤلفات عندي ولله الحمد". ولم يذكر فيها (التذكرة القصرية)، فلو كانت كتاباً يختلف عن (المسائل القصرية) لما ترك ذكرها، مع كونها من مصادر كتابه التي نقل عنها كثيراً إلى درجة جعلها في صدر كتب أبي علي حين ذكر مصادره في الخزانة (٥)، ولم يذكر هناك (القصرييات) أو (المسائل القصرية). أي أنه لم يجمع في هذين الموضعين من كتابيه بين ذكر (التذكرة القصرية) و(المسائل القصرية).

(١) وهذه النقول مواضعها في الخزانة (١/٣٠٧، ٢/٢٠٣، ٦/٩١٧٩/٨٢).

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٥٤٣)

(٣) الخزانة (١٠/٣٦١)

(٤) حاشيته على شرح قصيدة بانث سعاد (١/٩٢)

(٥) الخزانة (١/٤٠)

وعليه فلا يسعنا أن نذهب إلى أنهما كتابان، بل هما عنوانان لكتاب واحد؛ يعضدنا في هذا ذلك العدد الكبير من النصوص التي ذكرنا جملة منها فيما سبق وجاءت معزوة إلى العنوانين، وهي موجودة في مخطوطنا.

ونعود إلى سؤال أجلنا الإجابة عنه فيما سلف، عن علاقة (التذكرة) بـ (التذكرة القصرية). قدّمنا فيما سبق احتمال كونهما كتاباً واحداً مع ما يستأنس به من إشارات تقوي ذلك، غير أن إصرار كتب التراجم وغيرها على ذكر (القصريات) (١) منفصلة عن (التذكرة) في مصنفات أبي علي يمنع هذا الاحتمال.

ولكننا نجد عند القفطي (٢) نصاً يجلو شيئاً من الإبهام، إذ يقول في ترجمة القصري: "صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المعروفة بالقصرية، وهي أكثر مسائل أبي علي؛ مع اختصار ألفاظها، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي"، ثم ذكر نصاً كان على ظهر الجزء الأول من (التذكرة) فيه: "كان الشيخ أبو علي سمى هذا الكتاب روزنامه بالفارسي، قال - أي الناسخ راوي الخبر -: كان محمد بن طوسي القصري المعروف بالقصري نسخ إلى آخر الكراسة السابعة من هذه الكرايس (٣) فنسخت وشاعت تسميته، وجعل كل عشر كرايس من هذا الكتاب جزءاً منه، وبلغ الكل إلى آخر سنة خمس وسبعين وثلثمائة، مائة وخمسة وعشرين كراسة، وابتدأ في السادسة (٤) في سنة ست وسبعين. وهذه الأجزاء التي سماها القصريات هذا الجزء أولها والسابع آخرها، وقد كان القصري قرأها على الشيخ أبي علي واستفسر فيها مواضع، وترك مواضع..."

ومنه يظهر أن (القصريات) مستقلة من (تذكرة) أبي علي، فلا غرابة في أن نجد نصوصاً عديدة مشتركة بين الكتابين، وهذا النص يفسر لنا كثرة النقول عن (تذكرة)

(١) بعد قولنا بأن (التذكرة القصرية) و(المسائل القصرية) و(القصريات) كتاب واحد ساكتفي بذكر عنوان واحد واقصد به المواضع التي ذكرت فيها هذه العنوانات جميعاً في المصادر.

(٢) الإنباه (٣/١٥٤)

(٣) أظنه يريد: إلى آخر الجزء السابع من هذه الأجزاء، ولا أقصد أن عبارته محرفة، ولكن تكرار (الكرايس) قد يوقع في اللبس.

(٤) وأيضاً أظن المراد الجزء السادس.

أبي علي مقارنة بالنقول عن (القصريات)؛ لأنّ (التذكرة) كتاب كبير يقع في عشرين مجلداً على ما ذكر ابن خبير، أو عشرة في تقدير السيوطي، في حين أنّ (القصريات) لا تتجاوز سبعة أجزاء، ثم إنّ القصريات خرجت على يد القصري، أما التذكرة فعُرفت في حياة أبي علي لأن ياقوتاً^(١) يحكي عن ابن مهرويه أنّ السلطان ببغداد كان قد رسم لأبي علي أن ينتصب في كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي الكفاة.

٦- (مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها)^(٢)؛ وهو كتاب لابن جني قام فيه باختصار (تذكرة) أبي علي والتعليق على مواضع منها، وقال البغدادي^(٣): "إنّ لديه نسخة منه"، ولكنني لم أعره عنده على نقل عزاءه إلى هذا (المختار). وقد اجتمعت عندي بعض الدلائل أسوقها فيما يلي:

١- تدل بعض نصوص التذكرة التي جمعتها من المصادر على أنّ مخطوطنا مختصر عن التذكرة، فمن ذلك أنّ الشاطبي في المقاصد الشافية^(٤) نقل: "قال الفارسي في التذكرة: قولهم (جاء الهندات) حسن، وليس في القبح كقولهم (جاء هند)؛ لأن الواحدة حكمها أن تلزمها علامة التانيث للفصل بين التانيث والتذكير، وأيضاً فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمى، وقد تكون الألف والتاء في الجمع على غير حد التانيث في الواحد، ألا تراهم قالوا في تحقير دراهم: دريهمات، فلحقت الألف التاء على حد الجمع وتانيث الجماعة... فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن أقول: قالت الزيدون، فأحمل على الجماعة؟ قال: فإنّ هذا لا يسوغ عندي، ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجر في تانيث دريهمات فيما ذكرت لك، ولا يكون ذلك إلا على حد واحدة المذكر وتثنيته".

(١) معجم الأدباء ٨١٥، وحكاة عنه السيوطي في تحفة الأديب ٦٥٨

(٢) ذكر الدكتور غنيم البينماوي في (أضواء على آثار ابن جني) ص ٦٦ أنّ الكتاب مذكور لابن جني في وفيات الأعيان (٢٤٧/٣) والإنباء (٢٣٧/٢) وعميون التاريخ لابن شاكر (١٥٠/١٢) مخطوط، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٣٩٨ ووجدت جامع العلوم في الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) ص ٢٧٣، وكشف المشكلات ص ٩٩٧ قد ذكر تهذيب ابن جني لتذكرة أبي علي، وعده حاجي خليفة في كشف الظنون ص ٣٨٤ تلخيصاً.

(٣) حاشية على شرح قصيدة بانث سعاد (٢٠٠/١)

(٤) المقاصد (٥٨٦/٢-٥٨٧)

وفي المخطوط (١٥٥-ب) : " (جاء الهنداتُ) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ) قبيحٌ؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس أن يكون في مؤنثه العلامة؛ لِيَفْصِلَهُ مِنَ الْمَذْكَرِ، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألفُ والياءُ في المذْكَرِ؛ نحو: دُرَيْهَمَاتٍ، وإنما يُراد تأنيثُ الجماعة لا الواحد. ولا يَجُوزُ عندي (جاءت الزُّيْدُونَ) تُريدُ الجماعةَ؛ لأنَّ هذا الضَّرْبُ لم يَجِئْ في تأنيثِ كما جاء (دُرَيْهَمَاتٍ) فيما ذكرته لك، ولا يَكُونُ ذلك إلا على حَدِّ واحدةِ المذْكَرِ وتثنيته."

وكذلك نجد في (٨٧-أ) النص: "حدثنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين] قال: "...، فهذا يدل على أن الإسناد مذكور في أصل أبي علي وحذفه (ع) ونص على رفعه إلى عمران. ومثله في (٧٦-ب) يذكر أبو علي خبراً عن ابن درستويه أوله: "وقفنا ببغداد في الجانب الغربي... وبعد نهاية الخبر: "قال فإني أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف... مما يدل على أن (ع) حذف هذا من أول الخبر (١).

ومن ذلك أيضاً أن ابن منظور في اللسان (هيه) في كلامه على (هيات) والشاهد:

هيات من مُنْخَرِقٍ هِيَاؤُهُ

يقول: "وقد تكلم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني والعشرين من التذكرة". وهذا الموضوع الذي ذكره هو في الأجزاء التي ضمها المخطوط، غير أننا لا نجد في المخطوط؛ مما يدل على أن مخطوطنا لا يضم كل (التذكرة)، وإنما هو اختصار لها (٢).

ويشهد لذلك أيضاً أن الشاطبي (٣) حكى عن التذكرة نصين حدد موضع الأول في الجزء الحادي عشر والآخر بالتاسع عشر وهما في المخطوط (٤٧-أ، ٤٣-أ) ومع مراعاة إحدى عشرة ورقة سقطت منه والاعتماد على ما سبق من أن الجزء عشر ورقات تقريباً يكون كتابنا ينقص عن التذكرة في هذين الموضعين خمسة أجزاء تقريباً، مما يقوي

(١) وانظر مثلاً آخر في (٢٠٤-أ) يعلق فيه ابن جنّي على كلام أبي علي فينفي وجهاً لم يرد في نص أبي علي غير أنه ورد في كلامه في الحجة (٣/٢، ٥٩/٣) المطابق لأول كلامه في كتابنا.

(٢) وانظر أمثلة أخرى على اختصار عبارة المخطوط مقارنة بما في نصوص التذكرة في: المصادر في المخصص (٦١/٤) والمقاصد (١٩٤/٢، ٦٩٨/٥) وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢١، والبصريات ٧٠٥-٧١١، وفي

المخطوط (١٧-ب، ٣١-أ، ٢٥-أ، ١٢-أ، ٢٩-أ)

(٣) المقاصد الشافية (١١٤/١، ١٦٣/٢)

القول باختصاره من التذكرة .

ب- في متن المخطوط يتكرر الرمز (ع) خمساً وأربعين مرة، ومرة واحدة بالهامش وهي أيضاً بخط الناسخ، وأكثر نصوص هذا الرمز تعليقات على كلام أبي علي، وفي بعض المواضع القليلة ثاني مسائل تامة مستقلة بعد هذا الرمز؛ أي أنها ليست تعليقاً مباشراً على كلام أبي علي؛ كما في (٢٠٠-١، ب)، ولكننا نجد في جملة نصوص (ع) في المخطوط ملحوظتين:

الأولى: أن في هذه النصوص دلالة شاهدة على أن المراد به هو عثمان بن جني، كما ذهب بعض الدارسين إلى ذلك^(١). ومن مواضع ذلك:

- في (١٦٩-١) في نص طويل ل(ع) يقول: "فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما عللت به مذهبه في شرحك تصريف أبي عثمان إنما عدل عن قول كافة النحويين: (اضرب) إلى قوله الذي هو (اضرب) لما كرهه في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين...". ثم يقول في آخر كلامه: "وقد اوضحت هذا في كتابي في شرح التصريف، فاطلبه هناك". وهذا نجد عند ابن جني في (المنصف) بعد أن ذكر أبو عثمان قول الأخفش في نص طويل^(٢).

- يقول (ع) في (١٩٩-١): "وكنت سألت أبا علي عن التاء في (تجفاف) للإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له". ونجد في الخصائص^(٣): "وسألت يوماً أبا علي - رحمه الله - عن تجفاف: أتأوه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج...".

الثانية: أننا إذا ما استثنينا المواضع النادرة التي يأتي فيها كلام (ع) مسائل مستقلة، فإن ما سواها في سبيل إصلاح كلام أبي علي أو إتمام نقصه، أو التنبيه على خلل فيه أو غموض اعتراه؛ وسواء كان ذلك في كلام أبي علي نفسه أو فيما حكاه أبو علي، ومن أمثلة ذلك:

- في (٣٦-١): "فا: ولا يجوز (إن تأتي فأئك) على أن تجزم الجواب وتدخل

(١) انظر مقدمة د. الطناحي في (الشعر) لأبي علي ص ١٠٢، (وأضواء على آثار ابن جني) ص ٢٧. ووجدت

ابن جني استخدمه في: الخطرات ١٦٦ وما بعدها وبقية الخطرات ١٣

(٢) المنصف (٢/٢٦٣-٢٦٤)

(٣) الخصائص (١/٢٣٢)

الفاء؛ لأنَّ الجازم والمجزوم لا يُفصَّل بينهما بما ليس بأجنبي منهما. فإذا لم تفضل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يُفصَّل والفاء جواب.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أنَّ الفاء في جواب الشرط / ٣٦-ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لئلا تجمع بين العوض والمعوَّض منه. وأيضاً فإنَّ الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورةً لما كان ما بعدها [ما] لا يمكن أن يكون جواباً له. فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يُحتج إليها؛ لأنَّ في ذلك نقضاً لوضعها، وهو زوال الضرورة الداعية. وهذا واضح].

- في (٥٥-ب): "قال: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً﴾ فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأنَّ الأذى في الحقيقة لا يُسمع وإنما يصل إلى النفس].

- في (٦٠-ب) يحكي أبو علي عن المازني: "قال أبو عثمان: مثل مروان الأخفش: أجميز (لاضربته يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لاضربته ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأنَّ معناه: إنَّ ذهباً وإن مكث. فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجزم لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع: قوله: الفعل إذا انجزم لم يات قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: (أنت ظالم إن تفعل). هذا لا يجوز؛ لأنَّ تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه. ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزمه بجواب أو الفاء. / ٦١-١ فاما حق جواب الجزاء فإنه لا يتقدم أبداً؛ انجزم الفعل أو لم ينجزم. وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحسن أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء. فاعرفه.].

- وفي (٦٨-١) يتكلم أبو علي في توجيه بيت الشماخ:

فقرئت مبرةً كان ضلوعها من الماسخيات القسي الموثرا

وفي بعض كلامه: "ويجوز أن يحمله علي (أعني)؛ كانه لما قال: (كان ضلوعها من الماسخيات)، بين فقال: أعني القسي. وهذا ليس بالحسن؛ لأن (الماسخيات) هي (القسي)، حتى كانك إذا ذكرت الماسخي فقد ذكرت القسي؛ كما أنك إذا ذكرت المهرية فقد ذكرت الإبل. فإذا كان كذلك ضعف هذا علي وجه التبيين.

[ع: ليس يضعف عندي. وذلك أنه ليس كل قوس ماسخية مؤثرة. وإنما غرضه التوبيخ لانحناء ضلوعها. ورد ذكر (القسي) لما كانت الماسخية صفة لها".]

- في (٧٠-ب) يقول أبو علي في كلام له: "وما كان من المضاعف متعدياً فمضارع علي (يفعل). فبعقب [ع: إنما يجب أن يكون المتعدي علي (يفعل) في المضاعف إذا كان الماضي (فعل). فأمّا (فعل) في المضاعف فيكون (يفعل) قالوا: شَمِئَتْهُ أَشْمُهُ، وَعَضِضَتْهُ أَعْضُهُ، وَسَفِئَتْهُ أَسْفُهُ، وَرَبِئَتْهُ أَرْبُهُ. قال: كان لنا وهو فلو تربيته"]

وهذه السمات في هذه التعليقات - من إصلاح خلل أو إتمام نقص أو تنبيه علي غموض وما أشبه ذلك - كلها تناسب وصف جامع العلوم الباقولي لكتاب (تهذيب التذكرة) لابن جنبي، حيث يقول (١) بعد أن نقد مسألة في (التذكرة) لأبي علي رأى فيها خللاً لم يتم إصلاحه: "وقد وقعت هذه المسألة في عدة نسخ من التذكرة، وليس فيه هذا الفصل الأخير، وإنما وقع في تهذيب عثمان، وهو يتكلم علي مثل هذه الأشياء".

ولكننا لا نجد هذه المسألة التي يشير إليها في مخطوطنا الذي لا ننسى أن هناك خرمين في وسطه وفي آخره لا ندري مقدار ما أذهب آخرهما من الكتاب.

وبرجع البصر في أول دليل أثبتنا فيه أن المخطوط اختصار لتذكرة أبي علي نجد ذلك ملائماً لقول الباقولي (٢) عن ابن جنبي: "وإنما شرع في التذكرة فزعم أنه يلخصها ونبه علي بعض المواضع منها".

(١) الإعراب المنسوب للزجاج (الجواهر) ٢٧٣، ويقول أيضاً في شرح اللمع ٣٨٠ عن ابن جنبي: "وهو تعقب هذا الكتاب حرفاً حرفاً".

(٢) كشف المشكلات ٩٩٧

ونخلص من هاتين الملحوظتين إلى أنَّ (ع) رمز لأبي الفتح عثمان بن جني صاحب أبي علي، وأنَّ طبعة تعليقاته في المخطوط أقرب ما تكون لكتاب ذكر له بعنوان (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها).

على أنه يجب الالتفات إلى أنَّ عمل ابن جني لم يبلغ الكمال في إصلاحه نص أبي علي وتتميم ما اعتوره من نقص، فكلام الباقرلي واضح في أنه عرض لمواضع، أي: إنه لم يستقص المواضع في الكتاب، وهذا يفسر بقاء مواضع ناقصة في المخطوط، بل إنَّ ابن جني نفسه وقع النقص في كلامه فلم يتمه (١).

ج- في إحدى النسختين اللتين حُقِّقَ عنهما كتاب (الشعر) لأبي علي جاء في هامشها: "في الأصل: هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبي علي رحمه الله. نقلته من خط أبي الفتح بن جني" (٢). وهذه إشارة إلى أنَّ ابن جني كان يُعنى بإثبات نهاية بعض أجزاء نسخة أبي علي إن لم يكن يفعل ذلك في كل أجزاءها، وهذا الأمر نجده في مخطوطنا. ففي أوله نصُّ على أن هذا الجزء الأول، ثم نجد في (١٦٩-ب) عبارة: "آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين"، وقد جاءت مباشرة بعد تعليق (ع)، ونجد في (١٨٢-ب) عبارة "أول الثالث والعشرين". وكتابة الناسخ هذه العبارات بخطه في المتن يشير إلى أنها في أصل النسخة التي أخذ عنها، وخاصة أنه كان يثبت كل تعليق في الهامش مقروناً برمز يعين صاحب هذا الهامش.

وكاتب هذه العبارة قبل الأخيرة يُعلمنا أنه ينسخ من نسخة أبي علي، وقد أخبرنا ابن جني في الخصائص (٣) أنه نسخ (التذكرة) بنفسه إذ يقول: "وكننت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرَّ بي شيء...".

د- قال القرطبي (٤): "وفي كتاب التذكرة المهذبة (٥) عن الفارسي أن أبا العباس قال:

(١) انظر تركه الجواب عن الاعتراضين اللذين افترضهما في (١١٣-ب)

(٢) انظر مقدمة د. الطناحي للشعر ص ١٠٦، وموضع العبارة في المطبوع ص ٤٣٧.

(٣) الخصائص (٢٠٨/١)

(٤) تفسير القرطبي (٣/٥)

(٥) أثبت الناشر في المتن: المهذبة، ونص في الهامش على أنها في ثلاث نسخ: المهذبة.

لو صليت خلف إمام يقرأ : ﴿ وما أنتم بمُصْرِحِي ﴾ (١) و﴿ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
والأرحام ﴾ (٢) لا خذتُ نعلي ومضيتُ . وهو نصٌ موجود في المخطوط (٨٤ - ب)
وأوله : حدثني أبو علي قال : ... ، فظنه القرطبي أبا علي الفارسي ، في حين أنه أبو علي
إسماعيل الصفار الذي يحدث عنه الفارسي في أخبار متوالية في ذلك الموضع .
فمن ذلك كله نخلص إلى أن المخطوط هو كتاب (مختار تذكرة أبي علي الفارسي
وتهذيبها) لابن جنبي (٣) .

ولأهمية نقول البغدادي عن كتابنا وأثرها في مبحثنا هذا ينبغي التوقف عند بعضها لأن
موقفه فيها يبعث على العجب ، وأقرب ما أهتدي إليه في تفسيره أنه اقتنى نسخة له حُرِّفَ
عنوانها إلى التذكرة القصرية فظل ينقل عنها على هذا الوجه (٤) ، ففي حاشيته على شرح
قصيدة بانث سعاد (٥) قال عن رواية ضم (طغيا) وفتحها : " حكاه أبو علي في التذكرة
القصرية ، قال جامعها أبو الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري : ألفى علينا أبو علي :
وإِلَّا النَّمَامَ وَحَسْفَانَسُهُ وَطَغْيَا مَعَ اللَّهَقِ النَّاشِطِ

فقلتُ له : (طغيا) هذه الصفة بمنزلة (حَزْبِيَا) و(صَدْبِيَا) ، ولا تكون اسماً ؛ لأنه كان
يلزم فيها الواو كفتوى وشروى . فقال : ليست صفة ؛ لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة . وإنما هي

(١) سورة إبراهيم : ٢٢ ، وقرا بكسر الباء حمزة والأعشى ويحيى بن وثاب ، وجمهور النحاة على تضعيفها
وردها ، غير أن أبا علي في الحجة (٣٠ / ٥) احتج لها سماعاً وقياساً ورد تلحينها . وانظر : معاني الفراء
(٧٥ / ٢) وتأويل المشكل ٦٢ ، ومعاني الزجاج (١٥٩ / ٣) والسبعة ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، والمبسوط ٢٥٦ ، وتاريخ
بغداد (٣٢٣ / ٨) والبحر (٤٠٨ / ٥) والحزاة (٣٩٥ / ٤)

(٢) سورة النساء : ١ ، وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره ، فرغمتُ من تخريجها والتعليق عليها في ١٠ ب .

(٣) في معجم الأدباء ص ١٥٩٨ ابن جنبي في إجازته لأبي عبد الله الحسن بن أحمد بن نصر ذكر في آثاره :
" وكتاب ما خُرج عني من تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي أدام الله عزه " . وهذه العبارة تفيد أنه كتابٌ من
كلام أبي علي مما رواه ابنُ جنبي عنه لأنه كتاب لأبي علي ، كما تفيد أيضاً أن الكتاب لا يضم نصوص
التذكرة وإنما يشتمل على ما يؤيد التذكرة ؛ في حين وجدنا نصوص التذكرة طويلةً وقصيرةً في مخطوطنا
كما حكمتها المصادر ، ثم إن عبارة ابن جنبي تخلو من الإشارة إلى أنه قد علق على مروياته عن أبي علي ،
وهذا لا يتسق مع حال المخطوط الذي عرضنا له .

(٤) هذه تختلف عن نسخته الصحيحة من التذكرة القصرية .

(٥) الحاشية (٤١٢ / ٢) .

اسم شدّ عن الواو فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عندي أن يكون في الأصل صفة نُقل كأجدل وبابه من نحو: عبّد وصاحب.

قلتُ له: يؤكد عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بالناشط فبقي من معنى (نشط). قال: ورواه أحمد بن يحيى ثعلب بفتح الطاء، ورواه الأصمعي بالضم.

وهذا النص في المخطوط (١٣٣-ب)، إلا أنه مسبوق برمز (ع)، ولم يرد على أنه من قول أبي الطيب القصري الذي لم أجد له رمزاً يناسبه في المخطوط فضلاً عن التصريح باسمه، ووجدت ابن سيده (١) ذكر أن ابن جنّي روى مضمون النص نفسه، وبحثت عنه في كتبه فلم أجدّه في شيء منها.

وينقل البغدادي أيضاً في شرح الأبيات (٢) نصاً عن التذكرة القصرية لا نجدّه في المخطوط، ثم يقول: "وقال أبو علي في نسخة أخرى منها: لا تتعلق إذا الثانية بمحذوف بعد الناس..."، وهو نص في ستة أسطر موجود في المخطوط (١٥٤-ب).

وقد يعضد القول بتحريف عنوان النسخة التي يشير إليها ما وقع في نقله في الخزانة (٣) حيث قال: "وهذا كلام أبي علي في التذكرة القصرية قال: سبحاننا يحتمل وجهين... كزيد من الزيدين. وجاز أفراد سبحان...". وهو نص في المخطوط غير أن هناك تعليقا لابن جنّي بين (الزيدين) و(جاز أفراد) لم يرد في نقل البغدادي.

ومثله ما وقع في نص طويل في شرح أبيات المغني (٤) نقله علي أنه من التذكرة القصرية في أواخره: "فإن قلت: قد فصلوا بين الصلة...". ثم جواب عن هذا الإشكال وأثبت البغدادي على أنه من تمام كلام أبي علي في حين أنه في المخطوط (١٢٩-ب) تعليق من (ع) (٥).

(١) المخصص (١٥٠٣٧/٨) (١٨٣)

(٢) شرح أبيات المغني (١٨٦/٢)

(٣) الخزانة (٢٢١/٧)

(٤) شرح الأبيات (٢١٢/٦)

(٥) وانظر أيضاً في الخزانة (١١٧/٩) نقله عن أبي علي في التذكرة رواية بيت وشرحه، وهو في المخطوط (١٩٥-ب) من نصوص كثيرة متوالية بحكميها ابن جنّي عن النضر بن شميل وليس أبا علي.

ولكن إذا صحَّ حملُ ذلك على أن النسخة التي ظنها البغدادي نسخة من التذكرة القصصية كانت ذات عنوان محرف، فعلام نحمل حكايته في الخزانة (١) نصاً عن التذكرة القصصية يقول في آخره : انتهى، ويُعقبه بتعليق على أنه منه، وهو بنصه في المخطوط (١٩-١) قد جاء مسبقاً برمز ابن جني (ع) ؟

ثانياً : صفة الكتاب ومحتواه

التذكرة لابي علي "كتابٌ عزيز كثير الفائدة، تكلم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي ﷺ، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف" (٢)، والكتاب - فيما يبدو لي - كان أصله مخزناً يجمع فيه أبو علي ما يعن له من مسائل ومباحث في الموضوعات المذكورة في صورتها الأولى، فالكتاب موضع يُذكر أبا علي بالمبحث وما رآه فيه حال نظره الأول فيه أو دراسته الأولى، بل يكاد يكون مسوِّدة للمسألة في بعض مواطنه، ويرجع ذلك ما يأتي :

١- في الخبر السالف الذي حكاه القفطي تبين أن أبا علي كان قد سماه روزنامه، وهي كلمة فارسية تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُثبت فيه الامور والوقائع اليومية وتشرحها (٣)، وهذا دال على وظيفة الكتاب على الوجه المذكور، ولذلك ترجمه القصري أو أبو علي بالتذكرة.

٢- لم أجد عنوان التذكرة عند مصنف سبق عصر أبي علي على الرغم من كثرة تكرار هذا العنوان لكتب عديدة في علوم شتى (٤)، مما يقوي أن أبا علي لم يأخذه عن غيره بل ابتدعه للسبب المتقدم.

٣- كثرة المواضع التي لم يتم فيها الكلام في الكتاب، ويأتي فيها لفظ (بيض) (٥)،

(١) الخزانة (٤ / ٢١٠)

(٢) وصف لابن العديم للتذكرة في بغية الطلب ص ٢٢٦٥ نقلته عن: الأصول النحوية والصرفية (١ / ٨٧)، وانظر ايضاً قول اليماني في: إشارة التعمين ١٣٣

(٣) من: المعجم الفارسي (فرهنگ متوسط دهخدا) ١ / ١٥١٥، وترجم النص أخونا د. حسن الموسوي، وانظر المعجم المفصل في العرب والدخيل ص ٢٤٣

(٤) انظر مثلاً ما جاء في: كشف الظنون ٣٨٣-٣٩٣

(٥) المشهور في مثلها في المخطوطات ان تضبط ضبط الماضي بيناء الجهول او المعلوم، ولكنها في مخطوطنا في معظم مواضعها ضبطت بصيغة الامر، وانظر تعليق د. الدالي في: هامش الاستدراك ١٥٨

فقد أحصيتُ ستاً وعشرين مرة تكرر فيها هذا اللفظ؛ فمن ذلك ما نجدُه في (٩٠ - ب) : "فا؛ لو قال قائل في (أخر) : إنه معدول عن (أخريات)؛ كأنه أريدُ به الجمع، فعُدل (أخر) عن هذا الجمع [بيّض]" وفي مسألة أخرى في الصفحة نفسها: "وموضع الشبهة أنه لا يتعرّف بدخول لام التعريف عليه. فلما رأوها لا تدخل عليه قدروا [بيّض]". ومثله في (١٠١-ب) : "وموضع الشبهة أنه لا يتعرّف بدخول لام التعريف عليه. فلما رأوها لا تدخل عليه قدروا [بيّض]". وفي (١١٣-أ) : "والدليل على أنها موجودة [بيّض]".

وهذا التبييض ليس غريباً عن مصنفات أبي علي؛ ففي (الاستدراك على الحجّة لأبي علي) لجامع العلوم الباقلوي نجد ذكراً لغير موضع بيّض في (الحجّة) (١)، على الرغم من أنّ بعضها لم يعد له أثرٌ في (الحجّة) المطبوع، ونجدُه في الإغفال أيضاً، وأشار محقق البصريّات إلى شيء من ذلك في مقدمته (٢)، ولكننا نحتج هنا بكثرة مواضعه لا باصل وقوعه في الكتاب، فهذه الكثرة تتسق مع القول بأن الكتاب مسوّد أو ما يقرب من المسوّد.

٤- قدّم المرحلة التي بدأ فيها أبو علي جمع مادة الكتاب وتأليفها، ويعضد ذلك أمور:

- تكرر مسائل وفصول من كلامه في الكتاب في كتبه الأخرى قديماً ومتأخرها، فقولُه في (١٨-أ) : "يعقوب: لتبيد في العير والأتان:

حتى تهجر في الرّواح وهاجّه طلب المعقب حقّه المظلوم

أي: هاج الأتان لطلب الماء كطلب المعقب؛ وهو الذي يطلب حقّه مرة بعد مرة، و(المظلوم) نعت (للمعقب).

فا: حمّله على الموضع؛ لأنّ (المعقب) فاعلٌ. ويقال: (المعقب) الماثل، يقال: عقّبتني حقّي؛ أي: مطّنتني، قر (المظلوم) فاعل، و(المعقب) المفعول به...

(١) الاستدراك ص ١١٩، ١٥٧

(٢) الإغفال (٩٧/٢) والبصريّات (٨٢/١، ٨٣) وانظر: إعراب القرآن المنسوب ص ٦٣٢

جاء بطلوله في البصريات^(١) لا يخرمه إلا في عبارة أو اثنتين، ربما حذفتا اختصاراً وتهذيباً.

- نقصان المبحث في التذكرة وقامه في كتب أخرى له، فنجد مثلاً في المخطوط (١٨٧-١) مسألة في (حلو حامض) في آخرها عبارة ناقصة ثم (بيض)، ولكن المسألة تأتي بنصها تامة في الحجة^(٢)، وهذا التتميم لا يقع إلا في الاعمال المتأخرة يستدرك بها ما اعترض العمل المتقدم من نقص أو قطع. وهذه السمة أدل على ما ذهبنا إليه في التذكرة من سمة التكرار السابقة.

- تغيير الرأي عند أبي علي وتطوره مشهور لدى الدارسين قديمهم ومحدثهم، غير أن كثرة ورود رأي ما في كتبه المختلفة وأخذ تلاميذه به إشارة إلى تأخر قوله به وانتهائه إليه ودلالة على قدم الرأي الآخر القليل، وهذا ما وجدته عند أبي علي في الكتاب، فقد اشترط في (١٢٧-ب) انفصال جملة المفسر عن المفسر، واعترض عليه ابن جنبي في الموضع نفسه بالآية الأولى من سورة الإخلاص، وهذا بعينه ما قال به أبو علي في خمسة من مصنفاته^(٣)، بل يصرح في الإغفال بما ينقض شرطه في التذكرة مع ملاحظة أن الإغفال من مؤلفاته المبكرة.

- لم يكن أبو علي ينزل أبا العباس المبرد المنزلة الحسنة التي له بين النحاة، بل إنه عدل عن إقراء كتب المبرد والتكثُر بالرواية عنه^(٤)، فابن جنبي يقول: "وكان قد ثبت في نفس أبي علي على أبي العباس في تعاطيه على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه"^(٥)، ويقول: "ولم يكن أبو العباس عنده إلا رجياً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في

(١) البصريات ٧٤٧ وهو يمتد لصفحتين، والبصريات يُحتمل أن تكون من كتب أبي علي المبكرة وانظر علامة ذلك في الأصول النحوية والصرفية (١/٦٦). وانظر أمثلة أخرى للتكرار في الحجة (٣/١٧) والبصريات ٧٢٦، ٧٠٥-٧١١، وهي في المخطوط على التوالي ١٩٠-١، ٣٣-١، ٢٩-١، وغير ذلك مما تجده في تخريج المسائل.

(٢) الحجة (١/٢٠٠-٢٠٣)

(٣) الحجة (٤/٢٥٣، ١٤٧/٦، ٤٥٨) والتعليقة (١/٩٠) والشيرازيات ٥٢٤، والحلييات ٢٤٧، والإغفال (٢/٣٣٤).

(٤) تاريخ العلماء لابن مسعر ص ٦١

(٥) الخصائص (٣/٢٩١)

تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية^(١). ولا يتسق هذا النفور مع كثرة النقول عن المبرد^(٢) في التذكرة والأخذ برأيه في مواضع منها والاحتجاج لها، إلا أن نأخذ بقدم هذا الكتاب وأسبقيته للمراحل التي ظهر فيها إعراضه عن المبرد وأقواله وانصرافه عن التكثُر من الرواية عنه.

- استعمال أبي علي لفظ الشيخ في ذكره ابن السراج^(٣)، وهذا لا نجد في كتبه الأخرى عندما يذكر أبا بكر، وقد يؤنس هذا القول بقرب فترة كتابة هذه النصوص من فترة الطلب.

وأما محتوى الكتاب فأول ما نتوقف عنده هو الرموز التي وردت فيه، وهو في هذا كغيره من كتب أبي علي فيه عدد من الرموز؛ منها:

- (فا): وهو رمز لأبي علي الفارسي، وقد جاء في بعض كتبه الأخرى، بل في بعض ما رواه من كتب غيره مثل نوادر أبي زيد^(٤)، وجاء في المخطوط في سبعة مواضع منها: (٥٠-ب، ٧٦-أ، ب، ٧٧-أ، ٨٥-أ).

- (س): وهو رمز مشكل في كتابنا، فمن المعروف أنه في كتب النحو يراد به سيبويه، ولكنه هنا لا يصح حمله على ذلك، ففي (٨٠-أ): "أجاز س في ق: يا ثلاثة وثلاثون، ويا طلحة وزيداً؛ إذا سمّيته بواحدة من الطلح. وأجاز: جاءني قام زيد". المراد ب(س) هنا هو أبو العباس المبرد؛ لأن ما حكاه عنه مذكور في المقتضب^(٥)، ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه، ونقل ابن السراج بعضه في الاصول^(٦)، ولم أجد في موجزه، وعليه فإن (مو) تحريف، وصوابه (مق). ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه.

(١) بقية الخطريات ص ٤٥

(٢) تزيد على ثلاثين موضعاً ولم يبلغ ذلك من النحاة إلا سيبويه والأخفش وابن السراج. وانظر فهرس الاعلام.

(٣) انظر (٧-أ، ١٠٤-أ)

(٤) انظر مقدمة (الشعر) ص ٨١، ومقدمة البصريات (١/٧٧) ونوادر أبي زيد ص ٨٠ (أفدت الأخير من

الشعر)، وفي كتابنا (١٢-أ) نص قبله (فا) وهو في البصريات ص ٦٣٩ قبله: قال أبو علي.

(٥) المقتضب (٤/٢٢٤-٢٢٥)

(٦) الاصول (١/٣٤٤، ٣٦٨)

ونجد في (٢٠١-ب) : " قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س " ، وكذلك لا يصح كونه سيبويه؛ لأن (س) هنا يروي عن أبي عثمان المازني، وهو يناسب تلميذه المبرد^(١) .

- (ع) : وهو رمز مهم في المخطوط بان مما سلف في مبحث العنوان أنه ابن جنبي .

- (ص) و(م) : جاء في (١٥٦-ب) : " وجواز ما قال أبو عمر أن الحديث لما فيه من الإشاعة والعموم صلح... " . وأعلى كل من (الإشاعة والعموم) الرمز (م)، وفي الهامش بخط الناسخ: "ص: من العموم والشياخ، صح" . ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون في (تحقيق النصوص)^(٢) أن (ص) الممدودة - وهي في المخطوط كذلك إذ أعلاها (ـ) - علامة تمريض توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، ويذكر أيضاً أن (ص) رمز المصنّف أي المتن . والأقرب هنا المعنى الأول؛ إلا أنني أحتمل أن الأمر مقلوب، أي أن ما عليه (ص) هو الصحيح وما في المتن هو الخطأ، ويقوي ذلك كلمة (صح) التي جاءت بعد العبارة في الهامش .

وأما (م) المكتوبة مرتين أعلى الكلمتين فالأنسب فيهما أن يكون المقصود: مقدم ومؤخر؛ أي أن الأولى بعد الثانية كما ذكر في (تحقيق النصوص)^(٣)، ويعضده ترتيبها في عبارة الهامش السالفة .

- (ك) : وقد تكرر سبع عشرة مرة وأكثرها في الهامش، وبعضها في المتن أعلى بعض الكلمات . وقد جاء في (تحقيق النصوص)^(٤) أن (ك) قد توضع إشارة إلى أنه (كذا في الأصل) . وما جاء من تعليقات بعد هذا الرمز يكون استدراقات أو تعليقات متأخرة للمؤلف^(٥) أو لبعض من ملك الأصل المنقول عنه، وهي تتفاوت طولاً وقصراً؛ فمن

(١) وانظر مثلاً ثالثاً في (٤٣-ب) علماً أن أبا علي استخدم (د) رمزاً للمبرد في البصريات وانظر مقدمتها (٧٨/١) .

(٢) تحقيق النصوص ص ٥٦-٥٨ .

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام ص ٥٨ معنى آخر للرمز (م) هو: معتمد أو معروف، إلا أنه لا وجه له هنا .

(٤) تحقيق النصوص ص ٥٦ .

(٥) انظر معجم الرموز ص ٢٠١ .

ذلك ما في المسألة في (١١٧-ب): "قيل في الأطفال وقت إغراق قوم نوح: إن النساء عُقمن فلم يلدن، ويجوز أن يكنّ ولدن إلا أنهم اخترموا بالموت وعضّهم من ذلك...". ف جاء في الهامش: "ك: الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد".

ومن ذلك في (١١٧-ب): "النبي صلى الله عليه أفضل الأنبياء، والأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك مُتلقًى من دين المسلمين وإجماعهم".

وقال /١١٨-١- محمد بن عمر: أقف في تفضيله على آدم؛ لأنّ الخبر: «أنا سيّد وكّد آدم»، وإذا كان كذلك فضّلته على وكده وتوقّفتُ في آدم نفسه". وفي الهامش: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومَنْ دونه تحت لوائي يوم القيامة".

ويبقى لرمز الكاف وجه لا أجد له دليلاً، ذلك أن يكون لأبي اليمين صاحب الأصل المنقول عنه؛ لأنّ الرمز (ك) يناسب لقبه (الكندي)، لاسيما أن أبا اليمين يُذكر له كتاب يُرد فيه على الأسود الغندجاني كتابه (نزهة الأديب) الذي يرد فيه على أبي علي في (التذكرة) (١)؛ مما يدل على كبير عنايته بها.

وأما مادة الكتاب فإذا ما أخرجنا أبواباً ثلاثة هي باب من اعتلال الفاء وباب من إعمال الفعلين وباب النون كيف صارت من مخرجين، فإنّ سائر محتوى الكتاب كما ذكرنا أمشاج من مسائل في العربية وآيات وأحاديث وأشعار، على تباين في عدد كل منها، فقد ضم الكتاب أربعاً وخمسين ومئتي آية بدون المكررات، في حين أن الأحاديث بلغت واحداً وأربعين حديثاً وأثراً، وفي الكتاب ثلاثة وعشرون مثلاً من أمثال العرب، وأما الشعر فقد جاء منه ثمانية أبيات وستمئة بيت تقريباً، وتفرّق ذلك كلّ في ثلاثة أبواب وخمس وخمسين مسألة ومئتي مسألة هي عدد مسائل الكتاب.

وهذه المسائل تكشف لنا سمات لأبي علي ينبغي الالتفات إليها، أولها أنّ في الكتاب مباحث قلما نعثراً لأبي علي كلاماً فيها، فنجد له مسائل عقدها لمباحث في علم الكلام يتكلم فيها وفق قول المعتزلة كمسألة الإرادة والرؤية والخلود في النار وعلم الله والعوض عن العذاب (٢)، ومن جانب آخر نرى له كلاماً في مسائل فقهية واحتجاجاً

(١) انظر الإنباه (٤/١٧٥).

(٢) انظر (١١٢-ب، ١٠٧-ب، ١٠٥-ب، ١١٧-ب).

فيها لمذهب الاحناف كظهارة دم البراغيث والسملك وقتل المسلم بالذمي وذكاة الجنين ذكاة أمه (١).

ومن تلك السمات التي نراها لأبي علي في الكتاب عنايته بشعراء محدثين عباسيين، فقد أورد أبياتاً مختارة لابن المعتز وابن الرومي وأبي العتاهية (٢) وغيرهم. كما نلاحظ في الكتاب بياناً لبعض المبهمات في كتبه الأخرى، فمن ذلك أنه عقد مسألة في البغداديات (٣) ذكر فيها قولاً وناقشه وردّه ولم يعزه لاحد، ولكنه عزاه للبغداديين في كتابنا (١٤٠-ب)، وكذلك حكى أبو علي في البغداديات (٤) أيضاً قولاً عن أحد متقدمي أهل العربية ولم يُسمّه، في حين عزاه في الكتاب (١٣٨-ب) إلى أبي عمر الجزمي وردّه بمقالته نفسها في البغداديات.

والامر الآخر الذي يُعنى به هنا هو مصادر أبي علي في الكتاب، وقد وجدت منها

المصادر التالية:

١- قوافي الاخفش: فأبو علي في (١٨٧-أ) يضع مسألة يذكر فيها لزوم أبي الاسود ما لا يلزم في قصيدة له فيذكر نظائر له، وهذه المسألة تعليق منه على كلام الاخفش في البيت نفسه والامر نفسه في كتابه القوافي (٥)، ولم يرد في كلام أبي علي أي إشارة لذلك. وأما أقوال الاخفش من غير ذلك فهي كثيرة في الكتاب على عادة أبي علي في نقل أقواله ودراستها والاحتجاج لها أو عليها.

٢- كتاب لأبي عثمان المازني: في (٤٣-أ): "وقال أبو عثمان في باب ما يُرد فيه علامة الإضمار إلى أصله: فمما رُد إلى أصله..."، وهذا باب في كتاب سيبويه (٦) غير أن لأبي عثمان كتاب (تفاسير كتاب سيبويه) لا يبعد أن يكون النقل منه. وقد انطوى

(١) انظر (١١٨-١٢٦، ب-١٠٧-ب).

(٢) انظر (١٨٢-٨٦، ب-٨٦).

(٣) البغداديات ص ٤٤٩

(٤) نفسه ص ١٦٧

(٥) القوافي ص ٢٦

(٦) الكتاب (٢/٣٧٦).

كتابنا على نصوص كثيرة للمازني تجعله من أغنى كتب أبي علي في ذلك، بل إن أبا علي يحكي عنه في الكتاب أقوالاً تعذر علي أن أجدها في أي مصدر آخر.

٣- المعاني الكبير لابن قتيبة: في (١٧-ب): "قول ابن مقبل:

عَيْلٌ مَا هُوَ عَائِلُهُ

أي: شدّد عليه وأثقل، فهو كقولهم: (قائله الله) و(أخزاه الله) إذا أعجبك. وهو نص في المعاني لم ينسبه أبو علي وكذلك فعل في البصريات (١).

٤- المقتضب للمبرد: ذكره ونقل عنه في (٦-أ)، واكتفى بالنقل في مواضع أخرى، ففي (١٢-ب، ١٣-أ، ب) ذكر مسائل ولم يشر إلى أخذها من المقتضب وهي مما وضعه أبو العباس لامتحان المتعلمين (٢)، ثم يتكلم في (٨٩-ب، ٩٢-أ) في كلمة (آخر) بكلام طويل يقول في آخره ابن جنبي: "ذكر (فا) مع كلامه هذا في (آخر) ما قاله أبو العباس في موضعين من باب آخر". وهو يشير إلى ما في المقتضب (٣).

٥- شرح أشعار الهذليين للسكري: قال أبو علي في (١٠٥-ب): "ساعده بن العجلان الهذلي:

فمالك إذ مررت على حنينٍ كظيماً مثل ما زفر اللهيْدُ

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دلّ عليه (كظيماً)؛ أي: تزفر زفيراً مثل ما زفر اللهيْدُ، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً؛ أي: ذا مثل ما زفر اللهيْدُ. ولهدّه الحمل؛ أي ضغطه فانقضخ لحمه ولم ينشق جلده، وحنين: ماء قريب من مكة. وهو ماخوذ من كلام السكري في شرح الأشعار (٤).

٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: أفاد منه ولم يسمه، ففي (٩٠-ب) حكى عن البغداديين قولاً واعترض عليه بمقالة الزجاج في معانيه (٥)، ثم عقد مسألة في (لما) في

(١) المعاني الكبير ص ٥٨، ٨٣٦، والبصريات ٧٤١، وانظر أمثلة أخرى في الحجة وتعليل ذلك في: الأصول النحوية (١/٢٣٦)

(٢) المقتضب (٤/٥٩، ٣/١٠٨، ٤/٦٩)

(٣) نفسه (٣/٢٤٤، ٢٧٦)

(٤) شرح الأشعار ص ٣٣٤

(٥) معاني الزجاج (٢/٩).

(٩١-١) وجدت أكثر ما فيها في المعاني (١) أيضاً.

٧- الأصول لابن السراج: عقد أبو علي في (١٦٣-ب) إلى (١٦٦-ب) مسألة نقلها بحروفها عن أصول شيخه ابن السراج (٢) ولم يشر إليه.

ولا يخفى أن مصادر أبي علي في الكتاب أكثر مما ذكرت ولكنني اكتفيت بذكر الكتب غير المسماة دون غيرها من المصادر لأنني رأيت في فهرسي الكتب والأعلام سداداً من التكثر بذكر الكتب وشيوخه ومن روى عنه في الكتاب، ولكن ما ذكرته هنا ظهر لي في تحقيق نص الكتاب، ولأن أبا علي أفاد منه ولم ينص علي أكثره. فرأيت إثباته وتسميته.

هذا ما كان من أمر المصنف الأصل وهو أبو علي وكتابه التذكرة على ما أتاحه المخطوط واختيار ابن جنبي وتهذيبه للكتاب الأصل.

وأما إذا جئنا إلى عمل المهذب ابن جنبي في كتابنا فيمكن أن نشمع علامات عمله التي من أهمها:

١- أنه - فيما يبدو - صنعه في فترة متأخرة من حياته، فهو يقول في (٧٣-١): "وهذا وجه كنت أنا قديماً رأيت"، وإذا تتبعنا استخدام ابن جنبي لكلمة (قديماً) وجدناه يوردها فيما يحكيه عن أبي علي في كتابيه الخصائص وسر الصناعة (٣) اللذين ألفهما بعد وفاة شيخه حسبما يرى محقق الخصائص (٤)، فهذا يشي بأنه يشير بهذه الكلمة إلى فترات بعيدة عن زمن الكتابة.

٢- من عمله في الكتاب اختصار نصه في مواضع منه دون مواضع، وقد تبين هذا فيما نقلناه من نصوص مقارنة بنقول المصادر الأخرى في دراسة عنوان المخطوط.

٣- انصرف إلى تنعيم النقص في كلام أبي علي وإصلاحه والتنبيه على مواضع منه،

(١) نفسه (٨١/٣)

(٢) الأصول (١/١٨٠-١٨٤) وانظر مثلاً آخر في (١٣٣ب-١٣٤-١) وهو في الأصول (١/٤١٢)

(٣) انظر مثلاً: سر الصناعة ص ٣٩٥، والخصائص (٣/٩٧)

(٤) مقدمة الخصائص (٧١/١)

وقد سلف التمثيل لذلك في مبحث العنوان، ولكنه ترك مواضع غير قليلة من البياض في كلام أبي علي لم يتمه.

٤- لعل ابن جنبي لم يكن من همه التصرف في ترتيب التذكرة ولا حذف المكررات من النصوص والمسائل، بل كان يساير الترتيب الأصلي، فقد وجدت في (٦٠-١) نقلاً عن أبي عثمان المازني علق عليه أبو علي، ثم يأتي ذلك النقل ثانية في (٦٦-١) بالفاظ تكاد تطابق الحكاية الأولى، فلعل أبا علي نسي الموضع الأول فائتته ثانية، ولكن ابن جنبي - وهو يعمل في تهذيب الكتاب واختصاره - لو كان يقصد حذف المكررات أو إعادة الترتيب لاكتفى بأحد الموضعين وعليه تعليق أبي علي (١).

٥- اختلاط كلام ابن جنبي بكلام أبي علي أحياناً، فليس كل ما يلحق الرمز (ع) هو كلام ابن جنبي، ففيه بعض كلام أبي علي المحذوف، ويظهر أن اختلاط الكلامين وقع قديماً، يشهد بذلك قول ابن يسعون (١): "وأظن هذا الرد دخيلاً في التذكرة من كلام أبي الفتح، وبعده أن يكون من كلام أبي علي عندي". كما أن في نصوص ابن جنبي نقولاً وحكايات عن علماء آخرين غير أبي علي لم اتبين الوجه في أمرها هل هي من زيادات ابن جنبي أو من تذكرة أبي علي كما وقع في آخر الكتاب من روايات عن النضر بن شميل وغيره.

٦- أظهر في بعض تعليقاته الجانب الشخصي في أبي علي، كحكايته في (١٠٤-ب) تمسك أبي علي برأيه وعدم اعتداده بما يخالفه، وكذلك نجد عقب خبر رواه أبو علي أغرب فيه ابن درستويه بالجواب عن إشكال، ابن جنبي يقول في (٧٧-١): "عَرَضُ فَا عِنْدِي فِي هَذَا إِنَّ يُرَى ضَعْفَ ابْنِ دَرَسْتَوِيَّةَ".

(١) وانظر أمثلة أخرى للتكرار في (٨٨-ب، ١٠٩-ب) تكرار (١٤٧-ب، ١١٢-ب)

(٢) المصباح ص ٩٦١، وانظر أيضاً في: المقاصد النحوية (٥٦٣/٣) وقارنه بما في كتابنا (٢٠٠-١)

وصف المخطوط :

المخطوط كان في مكتبة شيخ الإسلام فضل الله الزنجاني (١) بمدينة زنجان في شمال إيران، ثم انتقل عنها فاستقر في مكتبة مجلس الشورى بطهران .

ويأتي في ست ورقات ومائتي ورقة، في كل صفحة خمسة عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر من عشر كلمات إلى اثنتي عشرة كلمة، وخطه نسخ نفيس مشكول شكلاً كاملاً، وأخطاء الضبط غير كثيرة، غير أن تحريفاته تكون خفية لجمال الخط وتماض ضبطه .

ومن سمات النسخ أنه يرسم الألف المقصورة منقوطة كالياء، والألف الممدودة تعلوها علامة المد (~) في أي موضع مثل: الياء وآخر، وتحذف الألف في بعض الكلمات المشهورة كعثمان، ويثبتها في (ذلك)، ويعتني النسخ بعلامة الإهمال في الراء والسين والداد والصاد والحاء، ويثبت هاء فوق الهاء المتطرفة تمييزاً لها من التاء المربوطة، وفي أحيان كثيرة يصل فتحة بعض الكاف المتطرفة . وكلمة (مسألة) تكتب بخط كبير ومثلها الأعلام التي في أول المسألة .

قُدِّر تاريخ المخطوط في المكتبة بالقرن السادس، وليس يمتنع تأخيرته إلى السابع؛ لما سأذكره في صفحة العنوان .

حينما اطلعتُ على المخطوط لم يكن في الصفحة الأولى سوى عنوان صغير كُتب في الزاوية اليسرى العليا بخط التعليق: (تذكرة أبي علي)، ولكنني لحظت أن الورقة الأولى أثقل من سائر أوراق المخطوط، ثم ظهر لي أنهما ورقتان ملتصقتان، فلما عرضتهما لضوء الشمس بدا لي أن الورقة الأولى تغطي صفحة العنوان، وبعد طول معالجة بالإضاءة المركزة استطعت أن أقرأ ما يلي :

(١) الشيخ فضل الله وُلِدَ سنة ١٣٠٢ هجرية، وتلقى العلم على جماعة من كبار العلماء والاساتذة في زنجان ثم في العراق وعاد إلى زنجان سنة ١٣٣٩، وله تصانيف في علم الكلام والتاريخ، وترجمه السيد الأمين وذكره في غير موضع من الأعيان ويظهر من ذلك أن مكتبته كانت عامرة بمخطوطات نفيسة، ولم أعتد إلى تاريخ وفاته غير أنه أصدر كتاباً سنة ١٣٦٢ . انظر أعيان الشيعة (١٣ / ٧٧) ونفائس المخطوطات العربية في إيران،

د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات ص ٣٤

عملي في التحقيق :

بعد طول بحث عن نسخة أخرى اعتمدت هذه النسخة اليتيمة مع ما في العمل على النسخة الواحدة من صعوبة وخطورة يحذر منها أساطين التحقيق وأقطع أن عملي لم يسلم منها، وبعد فراغي من نسخ المخطوط قمت بالأمر التالية :

– اعتمدت ترقيم أوراق المخطوط الحديث المكتوب بعد اضطراب أوراقه لوضوحه في المصورة، في حين أن الترقيم القديم لا يكاد يظهر في كثير من أوراق المصورة، وكذلك لأن الترقيم الجديد يظهر الاضطراب في المخطوط قبل إعادة ترتيبه .

– أصلحت الاضطراب الواقع في المخطوط على النحو التالي : نقلت الصفحات (٢٩ – ١) ... (١٢٧ – ب) فوضعتها بين (١٨ – ب) و (١٩ – أ) فاتصل الكلام في آخر (١٢٧ – ب) بأول الكلام في (١٩ – أ) وكمل به المعنى، وكذلك نجد تنمة الكلام في آخر (٢٨ – ب) يأتي في أول (١٢٨ – أ)، غير أنه بقي الحرم بمقدار إحدى عشرة ورقة بين (١٨ – ب) و (٢٩ – أ) .

– بعد انتهائي من النسخ سافرت ثانياً للنظر في الأصل المخطوط فكان مما صنعت أن قابلت أرقام الصفحات وتابعتها في نسختي بصفحات الأصل فتبين لي سقوط ورقتين في التصوير فاستدركت نسخهما بيدي .

– توثقت من صحة الترتيب الجديد ومقدار الحرم بالتحقق من أرقام النسخ الأصلية التي طمس بعضها وذلك برصدها في المخطوط ومصورته . وقد ذهب القطعُ بكثير من هذه الأرقام، إلا أن ما بقي منها عند إعادة ترتيب المخطوط يشهد بصحة هذا الترتيب بعد أن أكملت الناقص منها معتمداً على ما قبله وبعده .

– قللت بعض الحرم قبل (٢٩ – أ) بأن وضعت في الهامش نصاً من البصريات من مسألة يكاد نصها يطابق ما بقي من كلام أبي علي في المخطوط مع شيء من البسط والطول في الأول منعني من إثباته في المتن .

– إعادة فقرة إلى موضعها في (١٦ – أ) بعد أن انتقلت خطأ إلى موضع آخر يفصله عن الصواب مسألتيان .

– سعيت إلى جمع نصوص التذكرة في المكتبة العربية متوسلاً إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة (١)، فاجتمعت عندي نصوص وإحالات كثيرة عملت على عرضها على المخطوط للتوثق وإكمال النص، ولعلي أنشرها بعد ذلك ملحقاً للكتاب.

– اعتنيت كثيراً بربط المخطوط بكتب أبي علي الأخرى فضلاً عن غيرها من الأمهات. ولكن كان بعض من حقق كتبه بداءة معذوراً عندما كانت كتب أبي علي غير معروفة أو غير منشورة، فإن هذا العذر قد ارتفع بعد أن صار له خمسة عشر كتاباً منشوراً، وقد ظهر لي أثر ذلك في تحرير عبارة المخطوط وتقويم خللها وتوضيح مبهم كلامه والتنبيه على تطور قوله وغير ذلك مما يظهر في التعليق (٢)، بل إن بعض هذه الكتب كانت بمثابة نسخة أخرى لهذا المخطوط اليتيم.

– ما زدت أو عددت زيادته في نص أبي علي - وإن كان في المخطوط - وضعت بين معقوفين []؛ لذلك جاءت تعليقات (ع) كلها بين معقوفين.

– صنعت المعارف عليه في تخريج الشواهد بأنواعها والأمثلة النحوية، وتوثيق الأقوال وتخريجها والتعليق على الغامض من النص وغير ذلك مما أصبح من مسلمات تحقيق النصوص.

– اكتفيت في ترجمة الأعلام بمن رأيت غير مشهور في كتب العربية فترجمته باختصار في أول ذكر له.

– صنعت الفهارس الفنية المعتادة في الكتب النحوية، وزدت فهارس البلاغة والعروض والقافية والفقه وعلم الكلام والمخطوط المنسوبة والأخبار والمجالس لغناء نصوص الكتاب في هذه الأمور.

(١) من ذلك البحث اليدوي بفهارس الأعلام والكتب في الكتب المحققة، والبحث في أفراس الحاسوب وشبكة الإنترنت وما دلني عليه الأساتذة والإخوان.

(٢) اقرأ في شرح اللمع ص ٤٩٥ حث الباقرلي على تتبع كلام أبي علي في كتبه وعدم الاقتصار على موضع واحد منه، وانظر مقدمة الطناحي في الشعر ص ٦٩

٢٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَالِمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
هَذَابَاتٌ مِمَّا عَمِلَ لَكَ الْفَاءُ

قَالَ سَيَبَوِيهٌ عَنِ اللَّيْلِ فِي تَوَجُّعٍ مَوْفِقٍ مَوْجٍ بِمَثَلِهِ
 عَلَى فَيْدَا وَجَعَلَ الْهَاءَ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ لِكَثْرَةِ هَذَا الْبَدَلِ وَأَيْضًا ضَمُّهُ
 فِي الْقَائِمِ خَاصَّةً وَأَطْرَاقِهِ فِي بَابِ الْأَفْتَعَالِ وَتَبَعَهُ فِي عَشْرِ
 الْأَفْتَعَالِ بِجَوْشَقِيٍّ وَبَرَاتٍ وَنَحْوِهِ وَضَرَفَهُ جِيَّ أَنْكَاهُ وَالنَّجْوُ
 فَالْبُكَّ وَفِي عَمَلِهِ عَلَى تَشْبَهٍ لِلنَّجْوِ وَكَثْرَةُ الْأَوَّلِ وَتَبَعَهُ وَعَلَى هَذَا
 فَلَا يَخْفَى التَّوَهُُّدُ أَنَّهُ قَوْلُهُ مِنْ بَابِ وَزَالِ الْكُرْبِ فِي التَّوَجُّدِ
 وَعَلَى التَّوَهُُّدِ قَوْلُهُ مَخْرَجٌ مِنْهَا وَقَدْ بَدَأَ قَوْلَ سَيَبَوِيهِ فِي تَوَجُّعٍ
 لِيَأْتِيَ فِيهِ عَشْرُونَ حَبْرَةً فِي قَوْلِهِ قَوْلًا بِأَيْسَارٍ أَمَا
 فَوَيْلٌ لِيَدَيْكَ مِنَ الْبُكَارِ الْبُكَارُ مِنْ جَدِيدِ تَفْسِيرِهِ الْأَيْسَعِيُّ وَغَيْرُهُ
 الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ
 الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ الْبُكَارُ

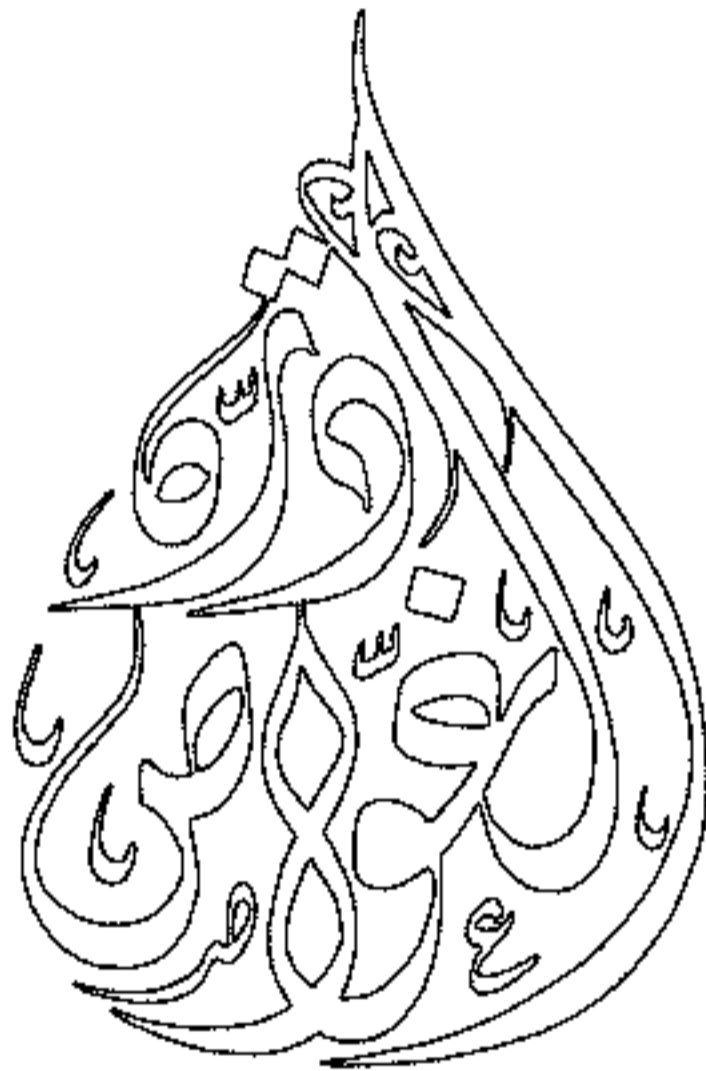
لم يجز لآله للبيان ولغيره في ضعفه من البيان ما فيه لأن يقوم وعندك
 لا غشيان بجلي وقد غرهم من المتكبرين وأما حذف المرفوع
 وأما وضعه مقامه لأنه إذا جاز حذفه البتة نحو نعم العبد كان حذفه
 مع إقامه ضعفه مقامه أجدر والمنصوب إتمام كسر للبيان
 فلا يلزمه الحذف أو لا يترك لو قلت نعم فأما أو نعم عندك
 وأنت تريد جلا فأمره بجز لا شك في حال المدحوب وأما حذف
 المحضوف المرفوع فكثير منه ومن الأمانه منكم البرق ولن تم
 إلا وأربها وغير ذلك ه قال بعضهم في حديث روي عن
 النبي عليه السلام أنه أمر بعض أصحابه أن يشتري لفاطمة عليها السلام
 سوار علاج القلع الذبل ولا يكون إلا ما نخره من الأنياب
 لأنه سنة وقدك على بطلان هذا قول الشاعر
 ترى العين المولود جوا بكومها لها منك من غير علاج ولا دليل ه
 فالعلاج غير الذبل ه الطبري عن الأعمش قال قال رسول الله
 صلى الله عليه إن الدعاء هو العبادة ثم قرأ دعوني أستجبه
 إن قولي داعين فدوى عن الحسن في قوله دعوني أستجب لكم

كذا
 في نسخة

109

اعنوا وأبشروا فإنه جرح على الله أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيهم من فضله ه
 حلة العود متعلق بنية كأن من المعنى كما يتعلو على اللال ه
 ولا يجوز أن يكون حلة العود ومثله جميعاً خبرين كل واحد مضاف
 لأن معنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمثل لا على اشتقاقها في ذلك
 المكان ولا يتبع أن يكون حلة العود جاك من مثل كأنك
 أنبت مثل حلة العود فيكون مثله فيها فإما جلي ويكون
 الظاهر فيه أيضاً كأن لأنه كما أنشيب الجاك من أيها كذلك
 تشبيهه عن خبرها إلا أنها تعلق فيها جميعاً فيكون اللال في
 ذلك كالبال من التأغل والمفعول ه وأنشد النعمانيون
 جلي العود فيكون جلي العود في موضع نصب على اللال مثل في
 اللال فإما جلي لأنه صفة للمثلي في المعنى فإن قلت أنه ماض فإنه
 يكون على إرادة قد ويكون أيضاً على اسم ما قال أبو الحسن في
 قوله حضرت صدوقهم أي فما حضرت صدوقهم

ميسألة



مختار

تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيينها

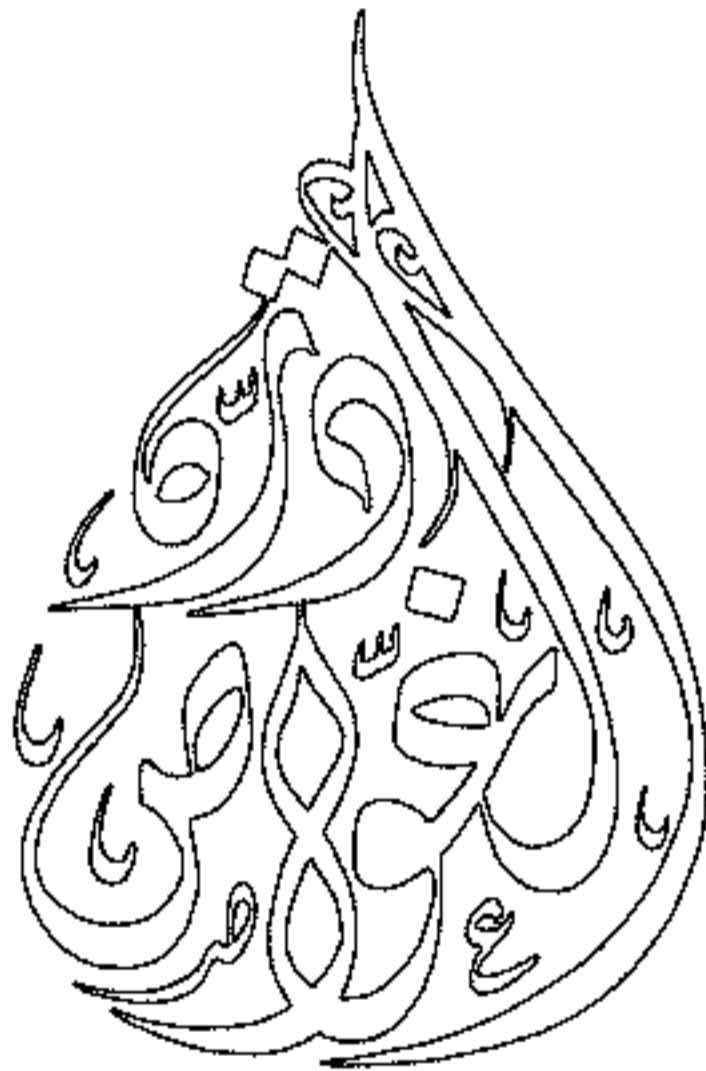
أبي الفتح عثمان بن جني

(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق

د. حسين أحمد بوعباس

جامعة الكويت



١١ / الجزء الأول من كتاب النذكرة

للشيخ أبي علي الفارسي

صوره ما كان مکتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها

عند علي الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي

١١ / بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين .

هذا باب من اعتلال الفاء (١) .

قال سيبويه (٢) عن الخليل في (تولج) (٣) : هو (فوعل) من (ولج) . فحمله على هذا ، وجعل التاء بدلاً من [الواو] (٤) ؛ لكثرة هذا البدل واستفاضته في الفاء خاصة ، وأطراده في باب الافتعال ، وسعته في غير الافتعال ؛ نحو : تيقور (٥) ، وثرث ، وتخممة ، و(ضربته حتى أتكاه) (٦) ، وأثلج ونحو ذلك ، ولم يحمله على (تفعّل) لقلته وكثرة الأول وسعته (٧) .

(١) في المسألة (٤١) في الشيرازيات ٥٨٣ جاء كلام أبي علي بعبارة تكاد تطابق عبارته هنا ، وكذلك جاء بعض ذلك في البصريات ٢٢٣ ، والإغفال (٢/١٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧) والمقاييس ٧٩ . وانظر بعض مسائل الباب في نوادر أبي زيد ١٤٥ ، ومعاني الزجاج (١/٣٧٤) والاصول (٣/٢٦٩) ومعاني النحاس (١/٣٤١) وإعراب ثلاثين سورة ٨١ ، ونصحيح الفصيح ٣٥٠ ، والحجة (٣/١٣) والتعليقة (٥/٩) والمنصف (١/٢٢٦) وسر الصناعة ١٤٦ ، والخصائص (٢/٨١ ، ٣/٣٤٣) وإمالي ابن الشجري (٢/٢٦٦) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣/٨٧٩) والممتع ٢٥٤ ، وشرح الشافية (٣/٨٠) وما أذكره في الهوامش الآتية .

(٢) الكتاب (٤/٣٣٣) وحكى ذلك عن الخليل المازني وابن السراج .

(٣) التولج : كناس الوحش ؛ أي مستثره في الشجر .

(٤) الأصل : الفاء ، ومن عجب أنّ التحريف وقع أيضاً في نسخة للشيرازيات .

(٥) التيقور : الوقار .

(٦) جاء القول في الكتاب (٤/٣٣٤) وسر الصناعة ١٤٦ واللسان والقاموس (وكا) . واتكاه : الفاء على هيئة المتكئ .

(٧) انظر في المزهر (٢/١٤٢) كثيراً مما جاء على (فوعل) .

وعلى هذا قالوا في (التوراة): إنه (فَوْعَلَةٌ) (١) من باب (وَرَى) (٢)؛ لأنَّ الحُكْمَ في الشَّوْحِيدِ وَعِلْمَ الشَّرِيعَةِ مُخْرَجٌ مِنْهَا.

وقياسُ قولِ سيبويه في (تَوَلَّج) أنَّ ما جاء في شعر ابنِ أحمر في قوله:

تَوَابَانِيَانِ (٣)

أنها [فَوْعَلَانِ] (٤) يدلُّ على ذلك أنَّ أبا بكرٍ حَكَّى في تفسيره عن الأصمعي (٥) وغيره أنه [الخَلْفُ الصَّغِيرُ] (٦). فإذا كان كذلك كان من باب (وَأَب) لأنَّ الخَلْفَ الصَّغِيرَ مِنَ النَّاقَةِ صُلْبٌ مُتَوَثِّرٌ (٧)، وذلك أنَّ نُزُولَ / ١٢ اللَّيْلِ فِيهِ وَارْتِضَاعُ الْفَصِيلِ مِنْهُ لَمْ [يُرْخِه] (٨)، فهو في أنه يُوصَفُ بِالصَّلَابَةِ مِثْلُ وَصْفِهِمُ الْخَافِرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ:

بِكُلِّ وَأَبٍ لِلْحَصَى رَضَّاحٍ (٩)

(١) هذا قول البصريين، ويذهب الكوفيون إلى غير ذلك. وقد رجَّح أبو علي فوعلة في التعليقة والحجة، وسيجعل في (٤-١) الفائل بانها (تَفَعَّلَةٌ) مخالفاً له.

(٢) كذا، وفي الشيرازيات: وَرَى. وبكليهما جاء الفعل. يقال: وَرَى الزند: خرجت ناره. وانظر الاعتراض على كونها من (وري) في: التنبيه على حدوث التصحيف، ١١٢

(٣) لم أجد هذا اللفظ في ديوان ابن أحمر، وهو في بيت علي الطويل لابن مقبل تمامه:

فحُرَّتْ عَلَى أَظْرَابٍ هُرَّ عَشِيَّةً لَهَا تَوَابَانِيَانِ لَمْ يَتَفَلَّغَا

جاء في: ديوانه ص ٢١٢، والغريب المصنف (العجز) ٨٤٣، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٠٥، والتهذيب (٣٣٣/١٤) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان (تاب)، وبلا نسبة في: الشيرازيات ٥٨٤ (التوابانيان فقط) والمخصص (٤٩/٧). أظراب: جمع ظرب وهو الجويل الصغير، لم يتفلفلا: لم يسودا، أي أنهما لم يظهرَا بعد. وقول أبي عبيد في الغريب عن (التوابانيين): "لم يذكره إلا ابن مقبل يحكم بخطأ نسبة الشاهد إلى ابن أحمر.

(٤) الأصل وإحدى نسختي الشيرازيات: فَوْعَلَةٌ، والأخرى: فَوْعَلٌ، ولم أجد للنهائ وجهاً. والتصويب من التنبيه والمخصص اللذين حكيا قول أبي علي. وبما في التنبيه يظهر أن تاصيل اشتقاق الكلمة من قول أبي بكر لا من أبي علي.

(٥) قوله بلا وصف بالصغير في التنبيه واللسان، ويذهب أبو عمرو إلى أنهما قادمنا الضرع.

(٦) طمس بمقدار كلمتين، أتمته من الشيرازيات والمخصص.

(٧) يقال تَوَثَّرَ العصب والعرق أي اشتد، وهو في المخصص: متوتد، وهو تحريف. انظر القاموس واللسان (وتر).

(٨) الأصل: يرحه بالحاء المهملة، والتصحيح من المخصص.

(٩) رجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٧٢، وأدب الكاتب ١٢١، والتنبيه والإيضاح (١٤٨/٢) والافتضاب

(١٢٧/٣) وبلا نسبة في: الصحاح (وَأَب) وشرح الأدب للمجواليقي ١٧٣، ونسب للفضل في: الجيم

(٥١/٣). وفي الديوان فضل تخريج: الوأب: المجتمع، رضاح: يكسر الحصى من صلابته.

وخلّف الناقة إذا كان كذلك دلّ على صلابتها وقوتها على السير لخيالها (١).
وقد جاء (حَوْفَزَان) (٢) ونحوه. وقالوا: العَوَيْثَانِي (٣) فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:
خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدُّهْرِ فَادِرٌ بَتِيهُورَةَ بَيْنَ الطُّخَا وَالْعَصَائِبِ (٤)
فإنّ (تَبَهُورَةَ) عندي (فَيْعُولَةٌ) (٥)، والذي عليه اللفظ (عَيْفُورَةٌ)؛ إلا أنّ العين لما وقعت موقع الفاء - [و] (٦) قلّبت إليها كراهة لوقوعها مضمومة بين مثل ومقارب (٧)، وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحرف المطرد في العين إذا أدغمت فيه الياء [و] (٨)

(١) يقال: حالت الناقة حياً إذا حمل عليها فلم تلحق أو التي لم تلحق سنة أو أكثر.

(٢) الحوفزان: لقب الحارث بن شريك؛ لأنّ قيس بن عاصم حفّزه بالرمح أي طعنه حين خاف أن يفوته فعرّج من تلك الحفرة، وقيل الحافز هو بطنام بن قيس. انظر: الاشتقاق ٣٥٨، وغريب الحديث للخطابي (٢٤/٢) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والقاموس (حفز). ونحو (حوفزان) قليل في اللغة، انظر المشع ص ٩٨، ١٠٠، وأبنية ابن القطاع ص ١٨٧.

(٣) العويثاني: دقيق وتمر وسمن يخلط باللبن الحليب، وقد ذكر في رجز لناشرة بن مالك. انظر الصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج (عيث). وقد جاء في أصل الشيرازيات بتقديم الثاء على الياء وفسره محقق الشيرازيات (الرسالة) بأنه اسم رجل، وهو نصحيف وقع مثله عند البكري في: معجم ما استعجم ٩٨٠، وصوابه في المراجع المذكورة.

(٤) من الطويل، وهو في: شرح أشعار الهذليين (١/٢٤٦) من قصيدة ذكر السكري في أولها أنها لصخر الغي ورويت لأبي ذؤيب ويقال إنها لأخي صخر وأن الأكثر على الآخر، والبيت له في: المعاني الكبير ٧٢٨، وفي اللسان (طخف) ونُسب لأبي ذؤيب في: المحكم (١/٢٨١) واللسان (عصب). وهو بلا نسبة في: المخصص (١٠/١٣٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (٤/٢٢٨) والشيرازيات ٦٤٩، وعنه أنشده ابن جني في: الخصائص (٢/٨٢، ٣/١٧٠)، ولم أجده في نوادر أبي زيد. ويروى: تحت الطخاف العصائب، ويروى: الطخا فالعصائب، وأيضاً: الطخاء العصائب. وقد نص ابن جني على تعدد الرواية.

وجاء في شرح الأشعار واللسان: الفادر: الرعل المسن. التيهورة: ما اطمأن من الرمل. الطخا: ذهب محقق الخصائص إلى أنه مقصور الطخاء، وقد وجدته مقصوراً في القاموس (طها). والطحاء هو الطخاف بالفتح وهو السحاب المرتفع الرقيق، والطحاف بالكسر جمع طخف وهو شيء من الهم يغشى القلب. العصائب: كأنها عمام، وواحدة عصابة.

(٥) في الشيرازيات: بفعولة، ولا يصح مع سياقتنا وبشهد بذلك ما في الحجة والخصائص (٢/٨١).

(٦) إضافة من الشيرازيات لأن الجملة اعتراضية وليست جواب لما، وإنما جوابها: صارت كأنها فاء.

(٧) يريد أن تيهورة أصلها: هيورة، فوعدت العين وهي واو مضمومة بين واو مثلها وياء وهي مقارب لها، وقلّبت إلى موقع الفاء.

(٨) إضافة من الشيرازيات ٥٨٥

تَحَرَّكَتْ بِالْكَسْرِ - صَارَتْ كَأَنَّهَا فَاءٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وَقْعَهَا فِي مَوْضِعِهَا صَارَ مَرْفُوضاً مِنْ حَيْثُ كَانَ الْقِيَاسُ الْمَطْرُودُ فِي هَذَا الْبَابِ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيكِ مَا لَا يُحْرَكُ فِي الْوَاحِدِ؛ كَمَا لَا يَتَحَرَّكُ أَلْفٌ (فَاعِلٌ) فِي الْوَاحِدِ، فَهَذَا مِمَّا يَتَحَقَّقُ لَهُ الْحَرْفُ^(١) بِمَوْضِعِ الْفَاءِ، فَيَسْتَمِرُّ فِيهِ الْبَدَلُ مِنَ الْحَرْفِ / ٢ الَّذِي أُبْدِلَ مِنْهُ.

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَ(هَارٌ يَهْوِرُ)، وَفِي الْحَدِيثِ: "حَتَّى تَهْوِرَ اللَّيْلُ"^(٢)، وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ^(٣) أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: يَتَهَيَّرُ. قَالَ: وَقَالُوا: (هَرَّتْ تَهَارٌ) مِثْلُ (خَفَّتْ تَخَافُ)، وَلَمْ يَحْكُ غَيْرَ (يَتَهَيَّرُ). فَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَلَا دَلَالَةَ فِي هَذِهِ عَلَى أَنَّهَا تَقَالُ بِالْيَاءِ أَيْضاً. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَتَفَيَّعَلُ).

فَإِنْ قُلْتَ: فَإِنَّ ثَبَّتَ أَنَّ الْعَيْنَ يَاءٌ فَهَلْ يَجُوزُ فِي الْكَلِمَةِ بِنَاءٌ آخَرَ؟ فَالْقَوْلُ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ (تَفْعُولَةٌ) مِثْلُ (تَعْضُوضَةٌ)^(٤)، وَهِيَ الْآنَ (تَعْقُولَةٌ) فَقَدِمَ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ. وَلَوْ ثَبَّتَ هَذَا لَكَانَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْكَلِمَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ كَوْنَ الْوَاوِ عَيْنًا أَشْهَرُ وَأَفْشَى، وَبَدَلُ الْتَاءِ مِنْهَا يَكُونُ دُونَ الْيَاءِ. وَالْآخَرُ: أَنَّ ذَلِكَ الْوِزْنَ أَوْسَعُ وَأَكْثَرُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ دُونَ الْبِنَاءِ الْآخَرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبَبِيَّةَ حَمَلِ (تَوَلَّجَ) عَلَى (قَوَّعَلِ) لَمَّا كَانَ بَابَ (هَوَزَبِ)^(٥) وَ(حَوَجَنِ)^(٦) أَكْثَرَ مِنْ بَابِ (تَتَفَلَّ)^(٧).

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَنَسَخَ الشَّيْرَازِيُّ، وَمَحَقَّقُ الشَّيْرَازِيُّ (الرِّسَالَةَ) عَدَّهُ تَوْهَمًا وَجَعَلَهُ الْخَذْفَ، وَلَمْ أَتَّبِعْ مَعْنَاهُ، وَالضَّبْطُ مِنْ د. هِنْدَاوِيِّ.

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَحَدِيثِ آخِرِ أَبِي هُرَيْرَةَ. انظُرْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ (٤٢٧/١) مَسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ص ٧٧٢ بِرَقْمِ ١٠٩٤٨، وَالغَرِيبِينَ لِلنَّهْرِيِّ ١٩٤٨، وَالنَّهْيَاةَ لِأَبْنِ الْأَثِيرِ (٢٨١/٥) وَتَغْلِيْقَ التَّعْلِيْقِ لِأَبْنِ حَجَرٍ (٢٢٤/٢). وَتَهْوِرُ اللَّيْلِ: أَيُّ ذَهَبَ أَكْثَرَهُ.

(٣) لَمْ أَجِدْ مَرْوِيًّا عَنِ الْأَخْفَشِ إِلَّا (هَارٌ يَهِيرُ). انظُرْ: الْخَصَائِصَ (٨٣/٢) وَالْمَحْكَمَ (٣٢٩/٦) وَاللِّسَانَ (طُرُقَ)، وَلَمْ أَجِدْ فِي مَعْنَاهِ الْأَخْفَشَ إِلَّا (يَهْوِرُ).

(٤) فِي الْهَامِشِ تَعْلِيْقٌ بِخَطِّ النَّاسِخِ: 'التَّعْضُوضُ تَمَرُّ شَدِيدِ الْحَلَاوَةِ مَعْدَنُهُ هَجْرٌ، وَاحِدُهُ تَعْضُوضَةٌ'. وَفِيهِ قَطْعٌ أَتَمَّتَهُ مِنَ الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (عَفْضُ).

(٥) الْهَوَزَبُ: الْبَعِيرُ الْمَسْنُ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. وَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ (٢٧٤/٤) وَانظُرْ تَفْسِيرَ الْغَرِيبِ لِأَبِي حَاتِمٍ ٧٢، وَشَرْحَ الْأَبْنِيِّ ١٦٣.

(٦) الْحَوَجَنُ: الْوَرْدُ الْأَحْمَرُ. وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ، وَلَكِنْ سَبَبِيَّةٌ ذَكَرَ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ حَوَمَلٌ:

(٧) التَّفَلُّ: التَّغْلِبُ أَوْ جُرُوءٌ.

فأما (تَفْعَةٌ) (١) فمن باب (تَوْدِيَّة) (٢) و(تَدْوِيرَة) (٣) وليس ب(فَعْلَةٌ) (٤)؛ ألا ترى أنَّ الأصمعي / ١٣ وغيره (٥) قال: جاء على تَفْعَةٌ ذاك، وأفف ذاك. فليست فاء.

وأما (تُومِرِي) (٦) الذي حكاه يعقوب (٧) مع الأسماء التي تُستعمل في النفي؛ نحو: ما بها دِيَارٌ ولا عَرِيب، فيمكن أن يكون من (أَمِر القَوْم) إذا كَثُرُوا (٨)؛ أي: ما بها من يُكثِر عدداً. ويكون من (الأمر)؛ أي: ما بها من يَأْمُرُ أمراً، فيكون مثل (دِيَار) في أنه مثل (بَيْطَار) (٩)، ومثل (أَحْوَزِي) (١٠) ونحوه من لحاق ياء ي الإضافة له صفة.

فإن قلت: هلاً حكمت بأنه من باب (بُرْثَن) (١١) ولم تُجوز كون الحرف مزيداً؛ لأنه

(١) يقال: جاء على تَفْعَةٌ ذلك أي ياوله وحدائنه أو حينه وأوانه. انظر ما يأتي من المصادر.

(٢) التودية: من معانيها أنها خشبة تُشد على ظهر الناقة إذا صُرَّت. وهو المثال التالي من أمثلة الكتاب في (٤/ ٢٧١، ٣٣٦) وهما عند سيبويه على (تَفْعَلَةٌ). انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٥، وشرح الأبنية ٥٦.

(٣) التدوير: ما استدار من الرمل، وقيل غير ذلك. انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ص ١٦٤، ٣٠٨، وشرح الأبنية ص ٥٣.

(٤) الأصل: بَفْعَلَةٌ، ولا وجه لها. و(فَعْلَةٌ) قول سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٦٤، ٢٧٨) إذ قال في تَفْعَان: فَعْلَان، وفي تَفْعَةٌ: فَعْلٌ. وابوعلي في الشيرازيات ٣٧٩، ٥٨٦ والمعضديات ٢٦٠ والبغداديات ٤٠٧ يذهب إلى أنه تَفْعَلَةٌ، بل ويرى أن الصحيح عن سيبويه تَفْعَلَةٌ أيضاً محتجاً بما ذكره ابن السراج في الأصول (٣/ ٢١٢) من أنه وقع في بعض نسخ الكتاب في باب زيادة التاء، ونقله عنه ثانية في التعليقة (٤/ ٢٥٩) دون أن يرجح بين (تَفْعَلَةٌ) و(فَعْلَةٌ) المحكية عن الحرمي والمبرد. وقد حشد الدكتور الدالي في هامش تفسير الغريب لأبي حاتم ١٢٤-١٢٩ الأقوال في تَفْعَةٌ وتَفْعَان بما لا مزيد عليه وخلص من مناقشتها إلى أن الصحيح في زنتها هو قول سيبويه: فَعْلَةٌ.

(٥) ذكره الأصمعي في: ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه ٤١، وروى أبو علي هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي، انظر: الشيرازيات والبغداديات والمعضديات واللسان (أفف).

(٦) يقال: ما بالدار تومري؛ أي أحد.

(٧) إصلاح المنطق ٣٩١، وجاء في المزمهر (٢/ ١٦٠) محكياً عن ابن السكيت بالهمز: تومري، وهو تحريف.

(٨) انظر اللسان والقاموس (امر).

(٩) هو معالج الدواب. ويريد بأن (دياراً) مثل (بيطار) أي على وزن فِعْعال؛ لأن (دياراً) أصلها دِيَارٌ قُلبت فيه الواو ياء وأدغمت إحداهما في الأخرى. وأما المثلية بين (ديار) و(تومري) فلعله يريد قلب الهمزة واواً في الأخير، أي أن المثلية في مطلق القلب الذي يجعل ثاني الكلمة علة. انظر الأصول (٣/ ٢٦٢، ٢٩٢) ومعاني الزجاج (٥/ ٢٣١) والدر المنصون (٦/ ١٩١، ٤٧٧).

(١٠) الأجوzy: من معانيه الحسن السياقة.

(١١) أي رباعي مجرد.

فما لا يزداد إلا بثبت، وليس كالهزمة والياء أولاً؟ فإن ما ذكرنا من معناه يكون ثبثاً في الزيادة. ألا ترى أنه قد حكّم (١) في (تؤثور) (٢) أنه من الأثر (٣)، وإن كان على لفظ (عصفور). فكذلك هذا. وإن كان على لفظ (برثن) - يكون من أحد ما ذكرنا.

وأما (التؤرور) فهو عندنا مثل (التؤثور) (٤)، اجعله من (أر) وهو الدقع، وسمعت أبا إسحاق يقول (٥): أررت المرأة أورها أراً؛ إذا نكحتها، والنكاح دفع، فسُميت الجلاوزة والشُرط بذلك (٦) لدفعهم المحضِر وعنفهم، كما أخذت / ٣ ب (الزبانية) من هذا المعنى لدفعهم من يدفعونه (٧)، أنشد محمد بن الحسن (٨):

وَخَشِيَةُ الشَّرْطِيِّ وَالتُّورُورِ (٩)

(١) لعله يريد سيبويه كما هي أكثر عاداته في النقل عنه، وعبارة سيبويه في: الكتاب (٢٧١/٤): "ويكون على (تُفْعُول) وهو قليل، قالوا: تُؤثور، وهو اسم - وهي غير صريحة بما نقله أبو علي إلا أنها تقضي بذلك.

(٢) التؤثور: حديدة يؤثر بها باطن خف البعير ليقتصر أثره في الأرض، ويقال منه: أثرت البعير، وسماه الصغاني الجلاوز. وقد جاء اللفظ مسحف الأول بالثلثة (تؤثور) في: التهذيب (١٢١/١٥) واللسان (أثر)، وانظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٩، ٣١٩، وشرح الأبنية لابن الدهان ٥٦، والأصول (٢٠٧/٣) والجمهرة ١٢٤٧ والصحاح والتكملة (أثر) والمشع ٨٠.

(٣) في: الصحاح: الأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربه بالسيف.

(٤) في: التاج (تار): التؤثور كالتؤرور عند أبي علي، وهو مقلوب كلامه هنا. والمثلية في أنها على (تُفْعُول) كما في أول القولين اللذين سيذكرهما. وقد ذكر ابن سيده في: المحكم (١٩٧/١٠) ونقله ابن منظور في اللسان (تار) أنه عند الفارسي (تُفْعُول). وذكر أبو علي في: البصريات (٧٩٤/٢) أن التاء في (تؤثور) في قوله زائدة.

(٥) لم أجده منسوباً لأبي إسحاق الزجاج، إلا أنه مذكور في المعاجم في (تار) و(ترر)، والعبارة بنصها في: الجمهرة ١٠٨٦، وقريب منها في ٥٦.

(٦) أي بالتؤرور.

(٧) انظر هذا القول في معنى (الزبانية) في: غريب القرآن للمسجستاني ٢٥٤، وتهذيب اللغة (٢٢٨/١٣) والصحاح (زبن) والغريبين (٨١٣/٣) ومجمع البيان (٤٤٨/١٠).

(٨) يريد ابن جرير الذي أنشده غير منسوب في الجمهرة ٧١٥، إلا أنه لم يورده شاهداً على معنى (تؤرور).

(٩) من الرجز، وهو للدهناء بنت مسحل امرأة العجاج في: الصحاح (ترر) والتكملة للصغاني (تار) وفي: اللسان والتاج (ترر) وبلا نسبة في: تهذيب اللغة (٢٥٠/١٤) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨. وجرى: الأتورور.

ووجدتُ أبا بكر (١) بعدما رأيتُ ذلك أخذَه من (أثارتُ النُّظَرَ)، وقوله:

أثارتُهُم بَصْرِي والآلُ يرفَعُهُم (٢)

وهذا مذهبُ حسن؛ ألا ترى أن زيادة التاء أولاً ليس فيها أطراداً، وزيادة في موضع اللام مقيس سائغ، وفي المعنى أيضاً قوي؛ لأنهم يرصدونهم بإبصارهم إياهم، فهذا أشبه من الدفْع؛ ألا ترى أنك قد تُحْضِر ولا تُدْفِع، والوصفُ بالآخر لا يفارقه.

فأما (الينجلب) (٣) فإنه من باب (القَهْبَلِس) (٤)؛ ألا ترى أن الزيادتين لا تتواليان أولاً في غير الاسماء الجارية على أفعالها؟ ومن ثم قلنا (٥) في (منجنيق) إن الميم فاء لما ثبتت زيادة النون.

فإن قلت: أقليس قد قال (٦) في (إنقحل) (٧) إنه من (القَحْل)؟ فهلا قلتَ في هذا

(١) كذا يكتفي أبو علي شيخه ابن السراج، وهي أيضاً كنية ابن دريد الذي قال في: الجمهرة ١٠٣١، والمجتنى ١٤: "أثارتُ الرجل بصري أتمره إنارة؛ إذا أهدتُ النظر إليه" ثم انشد الشاهد، ويقرب منه قوله في: الجمهرة ١٠٩٢، ولكنه لم يذكر التورور في الموضعين، ولم أجد لابن السراج كلاماً في اللفظ، ونظرة أبي علي لابن دريد في غير المسوعات لا تقوي أن يكون هو المقصود هنا.

(٢) صدر بيت من البسيط، وتمامه:

حتى اسمدتُ بظرف العين إناري

وهو للكُميت بن زيد في: ديوانه (١٥٠/١) والمراثي لليزيدي ١٨٢، وجاء بلا نسبة في: الهمز لأبي زيد (مجلة المشرق مج ١٣، ٩٤، ١٠) ص ٧٠٢، وغريب الحديث لابن قتيبة (١١٩/١) والكامل ٣٢٠، والفائق (١٢٨/١)، واللسان (تار) وانشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨.

(٣) البنجلب: حُرزة للرجوع بعد الفرار وللناخيد أي للعطف بعد القبض. وعرض لها أبو علي في: الشعر ١٩٣. (٤) القهبلِس: الكسرة الضخمة، وقبل غير ذلك. وهو عند سيبويه في الكتاب (٣٠٢/٤، ٣٣٠) صفة على (فَعْلَل). وانظر: تفسير الغريب ٢٤٣، وشرح الأبنية ١٤٥.

(٥) وهو قول سيبويه في: الكتاب (٢٩٣/٤، ٣٠٩) والملازني في: المنصف (١٤٧/٢) والمبرد في: المقتضب (١٩٧/١) وابن السراج في: الأصول (٢٣٧/٣) وأبي علي نفسه في: التعليقة (٢٨٣-٢٨٤). وانظر اختلاف أهل اللغة في أصالة الميم وزيادتها في: الجمهرة ٤٩٠، والصحاح واللسان والتاج (جني).

(٦) سيبويه، في الكتاب (٢٤٧/٤): "ويكون على (إنقحل)، وقالوا: إنقحل في الوصف لا غير". وذكره في: الحجة (٢٨٤/١).

(٧) إنقحل: شيخ كبير، والقحل من قحل الشيخ إذا يبس جلده كثيراً. انظر: تهذيب اللغة (٥٠/٤) وشرح الأبنية ٤٢، واللسان (فحل).

أيضاً إنه من (الجلب)؛ لأن المرأة إنما تريد بذلك إقبال الرجل عليها، وترك الإعراض عنها؛ كما أن ذلك من القحط واليبس؟

فإن هذا يمكن أن يقوله قائلٌ إلا أن المعمول عليه الأول، وكأنه في القصة الأولى / ١٤ لم يعتدُّ بـ(إنقحل) لِقَلْتَهُ (١)؛ كما لم يعتدُّ بـ(حيري دهر) (٢) لِقَلْتَهُ، حيث قال (٣)؛ لم يجئ في الكلام (فعلي) (٤).

وقد كان أبو العباس (٥) يذهب في (إنقحل) إلى أنه مثل (لأل) (٦) من (لؤلؤ)، ونحو ذلك مما يكون في إحدى اللفظتين بعض الفاظ (٧) الأخرى.

(١) وهذا قوله في (إنقحل) في: الإغفال (١١٤/١) وعن سيويه في: الحجة (٢٨٤/٢)

(٢) من أقوال العرب وقد جاء في اثر لابن عمر، ومعناه: آخر الدهر وأبداء، ويُضبط (حيري) بغير وجه إلا أن الحاء في الاصل عرّيت من الضبط؛ وقد جاء فيها الفتح والكسر. وقد علّل سيويه تسكين الباء في (حيري) بالرغم من إضافته بأنهم "يجعلون الشيتين ههنا اسماً واحداً، فتكون الباء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها" بالباء في مثل (مفاتيح). انظر: الكتاب (٣٠٦-٣٠٧) وغريب الحديث لابن قتيبة (٣٠٩/٢) وأختسب (٢٩٠/١، ١٨/٢) والغريبيين للمهروي (٥١٦/٢) والازمنة والامكنة (٢٩٢/١) والنهاية (٤٦٦/١) واللسان والتاج (حير) وعرض له أبو علي في: الإغفال (١٩٢/٢)

(٣) الكتاب (٢٦٨/٤): "وليس في الكلام فعلي، ولا فعلي، ولا فعلي إلا بالهاء".

(٤) ضبطت العين بالاصل بالفتح والسكون، وأظن أن الفتحة ينبغي أن تكون على الفاء؛ لأن (حيري) كما سلفت الإشارة تُضبط بفتح الحاء وكسرها. وقد تابع ابن سيده في المحكم (٣٣٧/٢) أبا علي في حمله على القلة، وأنظر توجيه ابن جني في الخصائص (٣٣٠/٣) وفي (إنقحل) انظره (٢٣٠/١)

(٥) يريد المبرد، لأنه يسمي ثعلباً باسمه أحمد بن يحيى. ولم أجد للمبرد في: (إنقحل) إلا قوله في: الكامل ١٣٥٢: "والقحيم: آخر سن الشيخ، قال العجاج:

رأين قحماً شاباً وأقلحماً طال عليه الدهر فاسألهمَا

والمقلحيم مثل القحيم، وهو الجاف... وكذلك يقال: رجلٌ إنقحلٌ وامرأةٌ إنقحلة: إذا أسن حتى يبس". ففعل أبا علي فهم من كلامه هذا أنه لا يقول بالزيادة في (إنقحل)، وإنما هو علي قول أبي عثمان المازني في: المنصف (١٥٢/١) من أنه إذا جاء لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي حمل الرباعي عليه ونسب إليه، وإن لم يكن مشتقاً منه؛ وذلك لقرب اللفظين من بعضهما، ولم يحكم بزيادة ما في: الرباعي؛ كما يقال في: (لأل) و(لؤلؤ). ولعل ابن السيد البطلبوسي في: القرط ٦٣٢ فهم ذلك من كلام المبرد فعلق عليه بأن "الهمزة والنون فيه زائدتان". وما حكاه عن المبرد جاء عن الاصمعي في: البصائر (٩٦/٥) وانظر: سر

الصناعة ٤٢٩، والمتع ٣٣٢، ٣٦٠

(٦) يائع اللؤلؤ.

(٧) أي بعض حروف الأخرى.

وأما (تَتْرَى) (١) فإن التاء فيها مبدلة من الواو، فهو من المواترة؛ ألا ترى أن أبا عبيدة (٢) فسره: أرسلنا بعضاً في إثر بعض. فلا يستقيم هذا أن يكون (تَفْعَل) (٣)؛ ومن خالفنا في (توراة) فقال: (تَفْعَلَة) (٤) لم يجز على قياس قوله أن تقول في هذا: (تَفْعَل). ألا ترى أنه (٥) في بعض القراءة غير مصروفة (٦)، فإذا كانت غير مصروفة ثبت أن الألف للتانيث، فإذا كانت للتانيث لم تكن منقلبة عن لام، وإذا لم تنقلب عن اللام وجعل الأول زائداً ترك الاسم بلا لام.

فأما قول أحمد بن يحيى (٧) في بعض أماليه: ﴿أرسلنا رُسُلنا تَتْرَى﴾ (٨) (تَفْعَل)، قال: (وَتْرَى) أبدلوا الواو تاءً، فسهُو.

وأما (تَوَّام) فهو (فَوَعَل) وليس بـ (تَفْعَل) (٩)؛ ألا ترى أن باب (حَوَّجَلَة) (١٠) و(صَوْمَة) (١١) أكثر من (تَنْفَلَة).

(١) بحث (تتري) في: الحجة (٢٩٥/٣) فجاء باكثر كلامه هنا وأرجزه في: المقاييس ٧٨، وهي عنده (فعلَى). وانظر الكتاب (٢١١/٣، ٢٥٥/٤) ومعاني الفراء (٢٣٦/٢) ومعاني الزجاج (١٤-١٣/٤) وما ينصرف له ايضاً ٢٣، ٢٨ وإعراب النحاس (١١٤/٣) والخصص (١٨٤/١٥) والدر المصون (٢٤٥/٨).

(٢) مجاز القرآن (٥٩/١) في: تفسيره الآية: "أرسلنا رسلنا تتري".

(٣) هو قول أبي عبيدة، وضبطه في: المجاز بضم العين المشددة غير صحيح.

(٤) قول للكوفيين، وقد تقدم في: أول الباب الكلام في: هذا، وانظر أيضاً الوسيط للواحد (٥٠/٣).

(٥) كذا بالتذكير، ثم يقول (غير مصروفة) بالتانيث، وله وجه.

(٦) قرأ (تتري) بغير تنوين نافع وعاصم وابن عامر وحمة والكسائي. السبعة ٤٤٦، والمبسوط ٣١٢، والإتحاف ٤٠٤، وذكر الفراء في: معانيه أن أكثر العرب لا تنون.

(٧) لم أجده في: مجالس ثعلب، وفي: تهذيب اللغة (٣١١/١٤): "وقال أبو العباس: من قرأ تتراً فهو مثل شكوت شكواً، والأصل وترت قلبت الواو تاء فقليل: تترت تتراً، ومن قرأ تتري فهو مثل شكوت شكوى غير منونة لأنها فعلَى..."

(٨) سورة المؤمنون: (٤٤).

(٩) انظر في: المنصف (١٠٣/١) احتجاج ابن جني لذلك وفيه ما احتج به أبو علي هنا.

(١٠) الحوجلة: القارورة الغليظة الأسفل، وتقدم في: (٢-١) ذكر معنى تنفل.

(١١) صومعة لم يظهر منها إلا الصاد والواو وأتمتها من الشيرازيات ٥٩٠، وهو آخر ما جاء في: الشيرازيات من هذا الباب.

أبو بكر (١):

فَأَمَّا الصَّدُورُ لَا صُدُورَ جَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا (٢)

٤/ ب هذا وما أنشده سيبويه (٣) من قوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ (٤)

يشهد (٥) لما نقوله في (زيد نعم الرجل) أن الذكر قد عاد إليه في المعنى؛ إلا ترى أن

(الصدور) التي هي اسم (إن) لم يعد إليها ضمير، وليس من باب:

(١) لم أجده في: الأصول ولا الموجز، إلا أن معنى الكلام في: (زيد نعم الرجل) جاء بعضه في: الأصول (١١٣/١) وهو مأخوذ بنصه من: المقضب (١٤٧/٢)، وأخذه ابن جني في إعراب الحماسة على ما في: الخزانة (٤٣٠/١)، ونقل ابن بري في: شرح الشواهد ١-٣ عن أبي علي قوله: "وهذا يدل على ما يخالف فيه أبو الحسن سيبويه من عود الذكر على غير إضمار وحمله على المعنى". وانظر: الكتاب (١٧٦/٢) - (١٧٧) والكافي ٤١٢، ٦٩٣

(٢) من الطويل، وجاء في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣ أنه ينسب لتوبة وأنه وقع في: النوادر لرجل من الضباب. وفي ديوان توبة قصيدة على وزن البيت ورويه إلا أنها تخلو منه. وهو معزو لرجل من الضباب في: شرح شواهد الإيضاح ١٠٢، والخزانة (٢٨٩/١١) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦٥، وأنشده أبو علي غير منسوب في: الإيضاح ١٢٧. وجعفر هم بنو جعفر بن كلاب بن عامر، وكان قد صاهرهم بشر بن الوليد ابن عبد الملك، فلما وقعت حرب بينهم وبين الضباب قوم الشاعر نصرهم بنو أمية على الضباب، فكنى الشاعر بالصدور عن رجالهم، وبالأعجاز عن نسائهم. والضرير: الصبر والتحمل. والشاهد بينه أبو علي.

(٣) في: هامش الأصل بغير خط الناسخ: "الذي أنشده سيبويه هو:

اللايت شعري هل إلى أم معمر سبيل، فاما الصبر عنها فلا صبرا

ولم ينشد س في كتابه قوله: (فاما القتال لا قتال لديكم)". وهو كما قال فالبيت الأخير في: الكتاب (٢٨٦/١) ولا نجد شاهد أبي علي.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن سيرا في: عراض المواكب

وهو منسوب للحارث بن خالد المخزومي في: ديوانه ٤٥، والخزانة (٤٣١/١) وشرح أبيات المغني (٣٧٠/١) وذكر القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٩ أنه للوليد بن نهيك، وينسب للكمييت بن زيد، ولم أجده في: شعره، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦٥، والمنصف (١١٨/٣) وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر ٨٤، ٦٤، والإيضاح ١٢٧، ونص ابن جني في: المنصف على أن أبا علي أنشدهم صدره، ولم أجده فعل ذلك إلا في: الموضع الثاني من الشعر وفي كتابنا.

(٥) الأنسب: يشهدان.

إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ (١)

لأن الثاني هنا نكرة؛ ألا ترى أن (صدوراً) النكرة لما كانت تنظم الجنس عادت إلى هذا المعرفة في المعنى؛ كما أن الرجل في (نعم) لما كان ينتظم (زيداً) وغيره (٢) عاد إليه الذكر منه في المعنى (٣)، ومن هذا الباب قوله:

إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعها (٤)

مجاهد (٥): ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ (٦): الراعي، ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾: البهيمة، مثل وعظ الذين كفروا ونعق الناقع، فحذف.

(١) بعض بيت من الطويل تمامه:

... في ظلماتها سواقط من حر وقد كان أظهدا

وهو للنايفة الجعدي في: ديوانه، ٨٩، والكتاب (٦٣/١) وشرحه للسيرافي (٣٦/٣) وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٤، وإيضاح الشواهد ٧١٨، وأنشده أبو علي غير منسوب في: التكملة ١٣٨ على تانيث (الوحش). والشاهد فيه هنا على وضع الظاهر موضع المضمرة فكان ينبغي أن يكون (ضمه).

(٢) من قوله: عادت إلى هنا مكرر في الأصل.

(٣) كتعليقه في: الإيضاح ١٢٦، وفي: المقتصد (٣٦٧-٣٦٨) بيان شاف لذلك.

(٤) من الطويل، وهو للملكحية العرنى البيروعي في: المفضليات ٣٢، ونوادير أبي زيد ٤٣٦، ونقائض جرير والأخطل ٩٣، والعمدة (٦٧٧/١) وشرح المفضليات للتبريزي (٦٠/١) وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، والخزانة (٣٧١/١)، وأغرب القيسي في: إيضاح الشواهد ١٢٤ بنسبته للجميع. وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الخليات ٢٥٣ شاهداً على مجيء الظاهر (الفتى) في موضع المضمرة لما بينه أبو علي هنا، وسببويه يمنع مثله لأن الثاني (الفتى) جاء بغير لفظ الأول (المرء) والاختش بجيزه. وانظر: شرح الكافية (٢٤١/١) والخزانة.

(٥) نقل الطبري في: تفسيره (٨٥/٢) قول مجاهد هذا بلفظ قريب من لفظه هنا، إلا أنه ينتهي باليهانم (وهو البهيمة بنقل أبي علي)، فلا ذكر فيه للتقدير المذكور هنا، إلا أن الطبري بين المعنى بقوله: "ومثل الذين كفروا وواعظهم كمثل نعق الناقع بغنمه ونعيقه بها، فأضيف (المثل) إلى الذين كفروا، وترك ذكر (الواعظ والواعظ) لدلالة الكلام على ذلك". وهو قريب مما نقل أبو علي على إيجازه. والمذكور هنا تُنسب أيضاً لابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والربيع والسدي وهو المروي عن أبي جعفر الباقر، على ما جاء في: الطبري ومجمع البيان (٥٠٨/١) والبحر (٦٥٧/١) وقد بلغت الأقوال في: الآية تسعة. انظر: الكتاب (٢١٢/١) ومجاز أبي عبيدة (١٢/١، ٦٣) ومعاني الاختش (٥٣/١) ومعاني الفراء (٩٩/١) وتأويل المشكل لابن قتيبة ١٩٩، وما اتفق لفظه للسبرد ٥٥٥، وتفسير كتاب الله العزيز ليهود بن محكم (١٦٤/١)، ومعاني الزجاج (٢٤٢/١) وشرح السيرافي (١٨٥/٤) وأمثالي المرتضى (٢١٥/١) وكشف المشكلات (١٢٤/١) والدر المصون (٢٢٩/٢) والبرهان للزركشي (٢١٣/١)

(٦) سورة البقرة: (١٧١)، وتام الآية: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ =

صَحْبَتُكَ إِذْ أَنْتَ لَا تُصْحَبُ وَإِذْ أَنْتَ لَا غَيْرُكَ الْمَوْكَبُ

وَإِذْ أَنْتَ تُكْثِرُ ذَمَّ الزَّمَانِ وَنَفْسُكَ نَفْسُكَ تَسْتَحْجِبُ (١)

أخبرنا الكرخي (٢) يرفعه قال (٣): جاء رجلٌ برجلٍ إلى عليٍّ فقال: زعم هذا الرجل

[أنه] (٤) يحتلم بأمي، فقال: اذهب فأقمه في الشمس / ١٥ فاضرب ظله.

مسألة

قال سيبويه فيما ينصرف ولا ينصرف (٥): (سراويل) شيء واحد، وهو أعجمي^٦ أعرب كما أعرب (الأجر) (٦)؛ إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة؛ كما أشبه (بقم) الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها؛ كما لا تصرف (عناق) اسم رجل.

= ولعل أبا علي جاء بتفسير الآية على قول مجاهد شاهداً على إضمار الاثنين المختلفين (الراعي) و(البهيمة) وهو خلاف ما تقدم من إظهار اللفظ نفسه في موضع إضماره.

(١) من المتقارب، وهما من مقطعة محمد بن حازم الباهلي في: ديوانه ٦٤، وهو شاعر عباسي. والثاني ملفق من البيتين التاليين:

وَإِذْ أَنْتَ تَفْرَحُ بِالزَّائِرِينَ وَنَفْسُكَ نَفْسُكَ تَسْتَحْجِبُ

وَإِذْ أَنْتَ تُكْثِرُ ذَمَّ الزَّمَانِ وَمَشْبُوكُ أضعاف ما تركب

ورواية (تستحجب) مع هذا الصدر أجود؛ لأنه يريد أن يبين وحدته فليس له حاجب وإنما الحاجب هو الرجل نفسه وهذا أنسب مع ذكره الزائرين في الصدر. ونُسب البيتان لأبي المزريقان الكاتب (وهما برواية أبي علي تقريباً) في: ربيع الأبرار، ٨٥. وأظن أن الكلام متعلق بعجز الثاني (ونفسك نفسك) مجيء اللفظ الواحد مبتدأ تارة ومفعولاً أخرى، ولا يعني الضمير عن أحدهما.

(٢) عبيد الله بن الحسين بن دلهم أبو الحسن الفقيه الكرخي، شيخ الحنغية ورأس الاعتزال في: زمانه (٢٦٠+ ٣٤٠) وحكى عنه أبو علي في: الحجة (٢/ ١٤٠، ١٤١، ١٤٣). تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٣) والسير ٢٦١٤.

(٣) جاء الخبر غير مستند في: البصائر والذخائر (٦/ ٦١) وربيع الأبرار (١/ ٦٦٣) والتذكرة الحمدونية (٩/ ٣٦٤) وخرجه محقق الأخير من: نثر الدر للآبي (٢/ ١٣٤) ومحاضرات الراغب (١/ ٢٨٢). وللخبر تعلق بالكلام على وجه الطرافة، إذ حلّ الظل محل البدن في: العقاب.

(٤) إضافة يقتضيتها السياق، وهي في: المراجع المذكورة.

(٥) الكتاب (٣/ ٢٢٩) في: (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل)، وهو أحد أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف.

(٦) الأصل بفتح الجيم، وأخذت الضم من الكتاب لحكايته عنه، ولم أجد الفتح إلا في: القاموس والتاج، وسائر المعاجم بعضها.

وأما (شراحيل) فتحقيقه ينصرف؛ لأنه عربي ولا يكون [إلا] (١) جماعاً.
 (سراويل) (٢) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على مثاله،
 فانت ما لم تُسم به فهو منصرف؛ (كأجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله.
 فإذا سميت به صار مثل (شراحيل) لا ينصرف، وزاد على (شراحيل) أن (شراحيل)
 عربي، وهذا أصله أعجمي. فإذا صغرت (شراحيل) قلت: شريحيل؛ لأنه قد خرج إلى
 مثل تصغير (فعلال) و(فعلول) و(فعليل)، وانت إذا صغرت (سراويل) اسم رجل
 فقلت: سروييل، فليس هنا أصل عربي يخرج هذا إليه؛ ألا ترى أن (عمر) إذا / ب
 صغرت صرفته؛ لأنه قد خرج إلى مثال تصغير (عمر) و(عمر)، فجاز صرفه إذ كان
 (عمر) يصلح أن يكون تصغيراً لجميع هذه.

فصل

لم يمتنع هذا من الانصراف في التحقير من حيث لم يخرج إلى أصل عربي، وهذا
 يضيّق؛ ألا ترى أن (سروييل) ك(قروييل) (٣)، وإنما لم يُصرف في التحقير للتأنيث
 والتعريف، وإن صغرت نكرة صرفته.

ويدل على وجوب الاعتداد بهذا الشبه في (سراويل) ثقلاً ومنع الصرف به إذا انضم
 إليه غيره اعتداداً النحويين أبي الحسن وأبي بكر (٤) به أيضاً في المعرفة؛ ألا ترى أنه لو

(١) إضافة من الكتاب. وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤، والأصول (٨٨/٢). وذكر الزجاج أن واحد
 (شراحيل): شرح حال، وأبو علي في: المسائل المشورة ٢٧٦ منع أن يكون واحداً شرحاً أو شرحاً.

(٢) بداية تعليق أبي علي، ونقله البغدادي في: الخزانة (٢٢٩/١)، وردّه قائلاً: "وكان أبا علي فهم من قول من:
 أنه أعجمي كما أعرب الأجر، أنه يريد: بصرف كما بصرف؛ وليس كذلك، بل مراده أنه مغرب لا مبني
 كما أن الأجر مغرب، بدليل قول من بعده: إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في: نكرة ولا
 معرفة". وهو من كلام الرضي في: الشرح (١٥٢/١) إلا أن البغدادي عجل على أبي علي؛ لأن أبا علي
 سيرد قريباً في: (٦-ب) هذا الأمر بلفظ قريب من لفظ الرضي الذي ذكره البغدادي هنا. وأما كلام أبي
 علي هنا فبعضه مأخوذ من قول ابن السراج المحكي في: التعليقة (٥٥/٣).

(٣) تصغير قرواح وهي الناقة الطويلة القوائم ولها معان أخرى، وهو من أمثلة سيبويه (٢٦٠/٢، ٦١٣/٣،
 ٤/٢٦٠، ٣١٥) وانظر: تفسير الأبنية ٥٩. وانظر أثر كلام أبي علي في: تصغير (سراويل) في: قول ابن

بري المحكي في: اللسان (سرل)، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١٥٠٠-١٥٠٢.

(٤) المغتضب (٣/٣٤٥-٣٤٦) والأصول (٨٨/٢) والتعليقة (٥٥/٣).

سُمِّي رجل بـ (مساجد) لم يَصْرَفْهُ أبو الحسن، وإن كان الجمعُ بالتسمية زائلاً عنه؛ كما أن الصفة زائلاً عن (أحمر) إذا سُمِّي به (١)، فكما اعتدُّ به هنا ثقلاً كذلك ينبغي أن يُعتدَّ به في النكرة، وهكذا كان يقول أبو بكر، ويقول: قد أشبهَ الأعجمي في كونه علي ما ليس عليه الأصول.

قال سيبويه (٢): وزعمَ يونس أن من العرب من يقول: سرَّيلات؛ وذلك لأنهم جعلوه جماعاً.

/ ١٦ فا: قد حكى أبو العباس في (المقتضب) ما نحن مثبتوه ثم ننظر بعد، قال (٣): (سراويل) لا يَنْصَرَفُ عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وَقَعَتْ علي مثال (قناديل). وحكى أبو العباس (٤) أيضاً عن الأخفش قال: من العرب من يجعله واحداً، ومنهم من يجعله جميعاً كـ (دخاريص) (٥)، فهؤلاء لا يَصْرَفُون، والذين جعلوه واحداً يَصْرَفُونه.

فا: القياسُ أن لا يُصْرَفُ في النكرة في قول من جعله واحداً؛ وذلك لأنه وافق بناءً لا يكون إلا جمعاً، وليس لفظه مشتركاً للجميع والواحد، لكنه يختص به الجمع، فإذا كان بمنزلة ما يختصُّ الأفعال (٦) من الأبنية مثل (تغلب) ونحوه، إذا انضمَّ إليه شيء آخر وَجِبَ أن لا يَنْصَرَفُ، وكان ذلك أجدر من الامتناع من الانصراف؛ ألا ترى أن (أحمد) وبابه وإن كان علي زنة (جعفر) وقد جاء في الأسماء نحو: (أضحى) و(أفكل) أنه إذا

(١) يذهب الأخفش إلى أن (أحمر) إذا سُمِّي به ثم نُكِّرَ فإنه يُصْرَفُ، وتابعه المبرد على ذلك. انظر: الكتاب (١٩٨/٣) الهامش (٤) والمقتضب (٣١٢/٣) والانصار ٢٠٢، وما يَنْصَرَفُ وما لا يَنْصَرَفُ ١١، والأصول (٨٧/٢) ومجالس العلماء ٩٢، والتعليقة (١٦/٣) وقد خطأ ابنُ خروف في: شرح الجمل ٩٠٩ كل من حكى عن الأخفش الصرف مستنداً بقوله في: كتابه الأوسط بعد أن ذكر طرته على سيبويه، وذكر ابن مالك في: شرح الكافية ١٤٩٩ أن الأخفش خالف سيبويه مدة ثم وافقه وهو آخر قوليه.

(٢) الكتاب (٤٩٣/٣)

(٣) المقتضب (٣٢٦/٣)

(٤) السابق (٣٤٥-٣٤٦)

(٥) الدخاريص واحدها دِخْرَصٌ أو دِخْرَصَةٌ، وهي ما يوصل به البدن (يراد بالبدن ما يقع على البطن والظهر من القميص) ليوسعه، اللسان (دخرس). وحكى الجواليقي في: المعرَّب ٧٣ أن غير واحد من اللغويين يقول إن أصله فارسي. وقد حكى ابوحاتم في: المذكر والمؤنث ١٩٧ عن بعض العرب من يظن (سراويل) جمعاً.

(٦) اختص لازم متعد.

سُمِّيَ به شيءٌ لم ينصرف؛ لأنَّ الأكثر والأشيع في هذا الوزن الفعل؛ فإذا كان هذا كذا، وكان (سراويل) على بناءٍ لم يَجِيءَ عليه مفرد، كان أُجدرَ أن لا ينصرف.

فإن قلت: إنه يراد به واحدٌ / ٦ ب وليس يراد به جمع قيل: إنه - وإن كان كذلك - فقد حصلت المشابهةُ ووجِبَ الاعتدادُ به ثقلاً؛ ألا ترى أن (أحمد) و(يعقوب) اسمان في الحقيقة وليسا بفعالين، ولم يمنع كونهما اسمين من أن لا يُصْرَفَا لحصول الشبه بالفعل، فكذلك هذا إذا كان على لفظ الجمع الذي لا يكون إلا مقصوراً عليه ينبغي أن يُعتدَّ ثقلاً؛ كما اعتدَّ بوزن الفعل ثقلاً، فإذا انضمَّ إليه التانيثُ وجِبَ أن لا يُصْرَفَ، وهذا أُجدرُ بترك الصرف؛ لأنه أشبه ما لا ينصرف في الكلام في معرفة ولا نكرة، فبحسب بعده مما ينصرف يمتنع صرفه.

فأما قولُ سيبويه (١) إنه أعجميٌّ أعربٌ كما أعرب (الآجر)، فليس يريد أنه يُصْرَفُ كما يُصْرَف (الآجر)، وإنما يريد أنه مُعْرَبٌ كما أن (الآجر) مُعْرَب (٢)، وأنه لا شبه له في كلامهم كما ليس (للآجر) ذلك.

وفي فحوى كلامه عندي دلالةٌ على أنه لا ينصرف عنده؛ ألا ترى أنه قال: أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهذا الشبه ثقلاً ومعنى يكون الاسم به ثانياً؛ كما أن ما شبهه به من (بَقْم) (٣) كذلك، / ١٧ فكما أنه إذا انضمَّ إلى (بَقْم) معنى آخر غير وزن الفعل مُنِعَ الصرف، كذلك إذا انضمَّ إلى شبه الجمع المخصوص شيء آخر مُنِعَ الصرف.

وما قاله شيخنا (٤) أنك ما لم تُسمَّ به فهو منصرف ك(آجر)، فلا يجب ذلك؛ إلا

(١) الكتاب (٣/٢٢٩).

(٢) ذهب الرضي إلى أن التشبيه عند سيبويه لأجل التعريب، وأبو علي كما ترى يذهب إلى التشبيه في: انهما معربان؛ من الإعراب لا من التعريب. انظر: شرح الكافية (١/١٥٢) وما تقدم في: هامش (٥-ب) من ذكر قول البغدادي والتعليق عليه.

(٣) صيغ أحمر، وهو فارسي معرب، المعرب ٣٥. وما نقله أبو علي من كلام سيبويه في (بَقْم) هو جماع كلامه في: موضعين (٣/٢٠٨، ٢٢٩).

(٤) عبارة أبي بكر في: الاصول (٢/٨٨) بعد أن نقل نص سيبويه في: (سراويل): فهو مصروف في: النكرة، وإن سميت به لم تصرفه. ولفظه هنا أقرب إلى ما حكاه عنه أبو علي في: التعليقة (٣/٥٥) إلا أنه لم يعلق عليه بشيء هناك.

تري أن الاسم وإن لم يكن له نظير فإنه منصرف، وإن كان بناؤه منفرداً في كلامهم كـ (زيتون) ونحوه؛ ألا ترى أن هذه الأسماء المنفردة العربية لو انضمت إليها التعريف لم يجب المنع من الصرف، فكذلك (الآجر) (١)؛ لأن ما يُعرب من الأعجمية في النكرة بمنزلة العربية، وأحسب أن عندي عنه ما يخالف قوله هنا.

ويدل على ما ذكرته لك من هذا القياس ما أنشده ابن دريد (٢):

في سراويل رامج (٣)

فلم يصرف.

قال (٤): وكذلك (صحاري) (٥) فيمن قال: صحير أو صحير، يصرفه اسم رجل.

فا: ينبغي أن يُنظر في (أو صحير) لأنه كان ينبغي أن يكون (أو صحير).

من الأوسط (٦): قال: (خلا) في الاستثناء كل العرب يجرون بها، وقد زعموا (٧) أنها

(١) الاصل: الآخر، ولا وجه له.

(٢) الجمهرة ٦٦

(٣) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أتى دونها ذب الرياد كان
فتى فارسي في سراويل رامج

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٤١، وأما الفخري (٢/١٦٤) ومنتهى الطلب (١/٣٠٢) والخزانة (١/٢٢٧) ومقاييس اللغة (٢/٣٤٩) والنسان (ذرب) و(رود)، وللراعي: في ملحق ديوانه (ط راينهرت) ٣٠٣، وديوان المعاني (٢/١٣٢) وأنشده أبو علي في: المقاييس ٧٠ لآخر، ويريد الشاعر بذب الرياد ثوراً وحشياً، وهو من (برود) أي يذهب ويجيء، والرامج ذو الرمح، وشبه ما على قوائم الثور من الشعر بالسراويل، وقرنه بالرمح.

(٤) سيبويه في: الكتاب (٣/٢٣١)، وليس فيه (صحير)، وفي (٣/٤٢٨) (صحير) ذكر أنها أحسن مع (صحاري)، وذكرها ثانية في: (٣/٤٧٤). وأورد أبو علي في: التعليقة (٣/٥٦-٥٧) النص كما أورده هنا، وانظر: الأصول (٣/٤٧) وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤

(٥) كذا في: مخطوط التعليقة، وغيره محققها إلى (صحاري)، وفضلت إثبات ما في: الاصل لدلالة الرسم الواحد في: المخطوطين على أنه كذلك عند مؤلف الكتابين.

(٦) كتاب لأبي الحسن الاخفش مفقود نقل عنه أبو علي في: البصريات (١/٣٢١) مسألة في: (عدا).

(٧) ذكر سيبويه النصب بها، وقال إن بعض العرب يجر بها. انظر: الكتاب (٢/٣٤٨-٣٥٠) والمغتضب

(٤/٤٢٦) وعلل الوراق ٢٥٨، وشرح ابن عصفور (١/٢٦٠) والجنى ٤٣٦، وأما أبو علي فذكر في:

الإيضاح ٢٣٠ أنها تجر في: قول بعضهم.

يُنصَبُ بها، وذلك لا يُعرف، وقد سمعنا مَنْ يَنْصَبُ بِ(حاشي) (١)، فقد أشبهتها؛ فإذا جُرَّ بها فهي حرفٌ، وإذا نُصِبَ بها فهي فِعْلٌ؛ / ٧ ب كأنك قلت: جاوزَ بعضهم زيداً (٢).
قال (٣): ويقول: ما علمتُ ولا أظنه يقولُ ذلك إلا زيداً؛ لأنَّ الهاء هنا للاسم (٤)؛
كأنك قلت: ما أظنُّ الأمر يقولُ ذلك إلا زيداً.

مُدٌّ وَمُنْدٌ (٥)

أهلُ الحجاز (٦) يَجْرُونَ بها (٧) كلَّ شيءٍ من المعرفة والتكسرة. وأمَّا (مُدٌّ) فهي لغة لتسميم وغيرهم (٨)، وما بعدها رَفْعٌ، يقولون: لم أره مُدٌّ يومان؛ أي: بيني وبين لقاءه يومان، و(مُدٌّ) اسمٌ مبتدأ، وما بعده خبره (٩).

(١) ذكر النصب بحاشي أبو عمرو الشيباني في: الحميم (١٧٥/١) ورواه ابن السراج عن المازني عن أبي زيد في: الأصول (٢٨٨/١). وسيبويه يقتصر في الاستثناء على الجر بها لأنها حرف، في حين أن الجرمي والمبرد يجيزان كونها في الاستثناء حرفاً جارياً وفعللاً ناصباً. وأمَّا أبو علي فاقصر في: الشعر ٢٥، والتعليق (٧٧/٢) والإيضاح ٢٣٠ على حرفيتها، وأجاز في: المسائل المنشورة ٦٧ الأمرين. انظر: الكتاب (٣٤٩/٢) والمقتضب (٣٩١/٤) والانتصار ١٦٩، وإعراب النحاس (٣٢٦/٢) وعلل الوراق ومجمع البيان (٤٤٠/٥) والإنصاف (٢٧٨/١) وشرح ابن عصفور والتبيين ٤١٠، والرصف ١٧٨، والجني ٥٦١.

(٢) أي في مثل: ما أتاني أحدٌ خلا زيداً، وما حكاها من التقدير فهو لسبويه.
(٣) الأخفش، وهذا المثال ذكره الخليل في: الكتاب (٣١٤/٢) وعنه في: الأصول (٢٩٦/١)، وقد شرحه أبو علي في: التعليق (٤٨/٢) بما لا يخالف كلام الأخفش هنا.
(٤) يريد للشأن والحديث.

(٥) كتبهما الناسخ بحجم العنوان منفردين في سطر. وقد عقد أبو علي باباً لهما في: الإيضاح ٢٧٤، وعرض لهما في: التعليق (٢٤/١) والإغفال (٤٢٠، ٥١/١، ٥٤٥/٢) وسيد ذكر (مُدٌّ) ثانية في: (٤٤-ب، ١٨٢-ب). ومما في شرح الكافية للرضي (٢٠٩/٣) يظهر أن ما أثبتته أبو علي هنا منقولٌ عن الأخفش. وانظر في (مُنْدٌ) و(مُدٌّ): المقتضب (٣٠/٣) والأصول (١٣٧/٢) وشرح السيرافي (١٦٥/١) ومعاني الحروف ١٠٣، وتصحيح الفصيح ٤٩٨، وتهذيب اللغة (٤٤٣/١٤) والصاحبي ٢٦٩، والإنصاف (٣٨٢/١) ورفص المياني ٣١٩، ٣٢٨، والجني ٣٠٤، والمعني (٢٤٤/٤).

(٦) شرح الكافية والارتشاف (٢٤٤/٢) والمزهر (٢٧٦/١) - ينقل عن نوادر يونس - واللهجات في: الكتاب ٥٧١.
(٧) أي (مُنْدٌ).

(٨) يريد أنها في لغتهم بحذف النون، وذكر ابن منظور أنها كذلك عند عكك، وأن بني ضبة والرباب يخفصون بها كل شيء. انظر: شرح الكافية واللسان (مُنْدٌ) والارتشاف واللهجات في الكتاب.

(٩) هذا مذهب جمهور البصريين، والكوفيون يذهبون إلى أن (مُدٌّ) مركبة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، أو فاعل لفعل محذوف. انظر: الإنصاف وشرح الكافية وبعض ما سبق.

وأما قول أولئك: لم أره منذ يومين ومُدَّ جمعة، فيجعلونه حرفاً بمنزلة (من) (١).
وعامة العرب إذا قالوا: لم أره مُدَّ اليوم (٢) أو مُدَّ الساعة أو مُدَّ الليلة، لشيء أنت
فيه (٣) جرّوا، وكذلك: لم أره مُدَّ العام، جرّ.

فإذا كان قد مَضَى فهو رفع في لغة الذين يرفعون، يقولون: لم أره مُدَّ اليوم الماضي،
ومُدَّ اليومان الماضيان، ولم أره مُدَّ العام الماضي.

وقال: (جُمادى) فإنهم لا يقولون فيه: شهرُ جُمادى، ولكن يقولون: جُمادى،
وأنت تعني الشهر (٤). ويقول: ربيعان وأربعة وأربعاء (٥).

وقال (٦): من العرب والنحويين (٧) من يقول: ثالثُ اثنين، / ١٨ ورابعُ ثلاثة؛ أي: هو

(١) بعكس ذلك قال الاخفش في: معانيه (١/ ٣٦٥) فجعل (من يوم كذا) بمعنى: منذ يوم كذا. والرضي
في: الشرح (٣/ ٢١٨) يشترط في حمل (مد) و(منذ) على (من) عند إرادة جميع المدة أن يُقدَّر مضاف
هو (أول)، فيكون المعنى: من أول يوم كذا.

(٢) كذا بضم الذال، ويجوز في ذال (مد) الضم والكسر عند ملافاة الساكن، والضم اعرف. انظر: اللسان
(منذ) والجني ٣٠٤

(٣) بريد الزمن الخال.

(٤) ذكر أن العرب لا تقول شهر كذا إلا في شهر رمضان والربيعين، إلا أن سيبويه استخدم (رمضان) و(ذا
الحجة) مفروطين بالشهر تارة وبغيره تارة أخرى، مفرقاً في المعنى بين الاستخدامين، وقد شرح الزجاج وابن
السراج والسيرافي كلامه دون الإشارة إلى عدم جواز ذلك، بل إن ابن السراج ذكر أن سيبويه معتمد في ذلك
على استعمال العرب، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لنصر سيبويه. انظر: الكتاب (١/ ٢١٧) والاصول
(١/ ١٩١) وشرح السيرافي (٤/ ١٩٢) وتهذيب اللغة (٢/ ٣٧٤) وأدب الكاتب للصولي ١٨١، وعمدة
الكتاب للنحاس ٩٧، والأزمنة والامكنة (١/ ٢٨٤) والمدخل للخمي ١١٠، والمصباح المنير (ربيع) والهمع
(١/ ١٩٩) والحزانة (٧/ ٤٣٣).

(٥) على القول باقترانته بشهر، ثناه القيومي وجمعه على شهري ربيع وأشهر ربيع وشهور ربيع، وقال ابن قتيبة:
'وإن أفردت قلت أربعاء وأربعة'، وزاد الجواليقي: ربيع. هذا إذا كان المراد بالربيع الشهر، وإلا فبُسرُق بين
هذين الجمعين المذكورين. انظر: الكتاب (٣/ ٦٠٤) وإصلاح المنطق ٣٦٤، وأدب الكاتب ١٠٦-١٠٧،
والاصول (١/ ٢١٦) وعمدة الكتاب ١٠٠، وكتابتنا (١٥١-١٥٠) وتهذيب اللغة (٢/ ٣٧٣) والأزمنة وشرح
أدب الكاتب للجواليقي ١٥٧، والصحاح واللسان والمصباح المنير (ربيع).

(٦) موافق لكلام الاخفش في: معانيه ٢٨٧، ٣٦٠، وفي (ثالث اثنين) قال: قد يجوز. وأما ما نقله المبرد في:
المقتضب (٢/ ١٨٠-١٨١) والانتصار ٢٣٩ عنه وعن المازني من ترك جوازه فالظاهر أنه فيما زاد على
العشرة، ويعضده ما حكاه أبو علي عن أبي الحسن الاخفش في: التعليقة (٤/ ٦٢) وابن سيده في:
المخصص (١٧/ ١١٠).

(٧) منهم سيبويه في: الكتاب (٣/ ٥٥٩) وقال: 'وقلما تريد العرب هذا وهو قياس'، والفراء في: معانيه

صير الثلاثة إلى الأربعة، وهذا كلامٌ يُقلُّ في كلام العرب، إنما كلامهم الكثير: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، وفي كتاب الله نظيرٌ لقولهم: ﴿ثَانِيَاثْنَيْنِ﴾ (١).

قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (٢)، و﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (٣)، ويقولون على ذا القياس: ثالثُ اثنين.

قال: ويقول العرب: مررتُ بالذي أحسن منك، وهذا يُشبه الغلط؛ لأنهم فتحوا (أحسن) في موضع جر (٤).

وأنشد (٥):

رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِمْ (٦)
وَأَنْشَدَ لِكَثِيرٍ:

لِعِزَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمُ عَفَاءُ كُلِّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمُ (٧)

(١) (٣١٧/١) والخليل فيما حكاه ابن السكيت في: الالفاظ ٤٣٦، وأبو حاتم في: المذكر والمؤنث ٦٠ وجعله قياساً، وذكره أبو علي في: التكملة ٧٠.

(٢) سورة التوبة: (٤٠).

(٣) سورة المجادلة: (٧).

(٤) سورة الكهف: (٢٢).

(٥) يريد أنه صفة لموصول هو في: محل جر فيتبعه في: ذلك، وقريب من ذلك مقالة الفراء والكسائي في قوله تعالى: ﴿ثَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ حيث أجازا توجيهه نصب (أحسن) على أنه صفة للموصول، وردّه البصريون وعده الزجاج خطأ فاحشاً، وعرض الأخفش لقراءة الفتح واقتصر على القول بأنه فعل. وأبو علي يعقد في: الإغفال (٢٢٦/٢) مسألةً ينقل فيها كلام الزجاج في رده قول الكوفيين، ولا يعلق أبو علي بشيء. انظر: معاني الفراء (٣٦٥/١) والأخفش (٢١٩/١) والزجاج (٣٠٥/٢) وإعراب النحاس (١٠٨/٢) وتفسير الطبري (٣٩٩/٥) والدر المصون (٢٢٧/٥) والمصادر المذكورة في معجم القراءات للدكتور الخطيب (٥٨٨/٢).

(٦) أنشده الأخفش بلا نسبة في: معانيه (٣٨/١).

(٧) من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في: ديوانه ٢٧٩، والمفضليات ١٩٨، وشرحها للأنباري ٤٠٠، والشعر والشعراء ٤٢١، والخزانة (١١٥/٦) وشرح أبيات المغني (٣٣٤/٥). ويروى: رُبُّمَا أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبًا مَنْ. واستشهد الأخفش بالبيت على مجيء (مَنْ) بمنزلة رجل... فلولا أنها نكرة بمنزلة (رجل) لم تقع عليه (رُبُّ) أي إنها نكرة موصوفة. وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيها على ذلك.

(٧) من الوافر، وذكر البغدادي في: الخزانة (٢٠١/٣) وشرح أبيات المغني (٢٢/٨) نسبه لكثير على هذه

وقال أبو الحسن (١) أيضاً: تقول: يا هَنَاءُ أَقْبِلْ، ويا [هَنَائِيهِ] (٢) أَقْبِلَا، ويا [هَنُونَاهُ] (٣) أَقْبِلُوا، وإن شئتَ قلت: يا هَنُّ، ويا هَنَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنُونٌ أَقْبِلُوا. وإن أضفتَ إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد.

المُنْكَرُ (٤) مِن ذَا تَحْرِيكِهِ الهَاءِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ مَطْرَدٌ كَهَاءِ النَّدْبَةِ وَالْفِيهَا.

وتقول: يا هَنَّتَاهُ أَقْبِلِي، وَهَنَّتَانِيهِ أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُوهُ (٥) / ٨ ب أَقْبِلْنَ، وتقول للمرأة (٦): يا هَنَّتُ أَقْبِلِي، ويا هَنَّتَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُ أَقْبِلْنَ، وتقول في الإضافة (٧):

= الرواية، وأما على رواية (لمية) فهو منسوب لذي الرمة ولم أجده في ديوانه، وهو لكثير في شرح ابن يعين (٢/٦٤)، وجاء بلا نسبة في: النمام ٩٢. وروايته المشهورة في المصادر:

لعزة موحشا ظلل بلوح كأنه خلل

وعليها فهو منسوب لكثير في: ديوانه ٥٠٦ مفرداً، والكتاب (٢/١٢٣) واللسان (وحش)، وجاء بلا نسبة في: معاني الفراء (١/١٦٧) وإعراب النحاس (٥/٣١٢) والخصائص (٢/٤٩٤) وفي أربع نسخ من نسخها جاء الشاهد بروايتنا هنا، وهو بلا نسبة في: سفر السعادة (٢/٧١٥). وأنشده أبو علي في الرواية الأخيرة بلا نسبة في: الشعر ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٨٥، ٥١٤، والشيرازيات ١٢٢، ٥٣٨، والحجة (٦/٤٦٢) والعضديات ٢٩٠، وكتابنا (١٨٣-ب) والشاهد فيه تقدم الحال على صاحبها النكرة.

الاسم: الأسود، والمراد هنا السحاب؛ لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود. المستديم: السحاب المطر مطر الديمة، وهي مطرة أقلها ثلث النهار أو الليل. انظر الخزانة.

(١) حكي عنه في: الأصول (١/٣٤٨) وبعضه جاء في الصحاح واللسان (هنا). ويظهر أن أبا علي نقله عن ابن السراج، وليس من كتاب للأخفش، لأنه لم يميز ما لابن السراج مما للأخفش. وانظر في تصريف (هنا) منادى: الكتاب (٢/١٩٦، ١٩٨، ٢٤٨، ٤/٤٢٤) والمقتضب (٤/٢٣٥) وسر الصناعة (١/٦٦، ٢/٥٦٠) والتصريف الملوكي ٢٩، وأمثالي ابن الشجري (٢/٣٣٨) وهوامشها، والصحاح وتكملة الصغاني (هنا) والمحكم (٤/٣٠٨).

(٢) الأصل بفتح الياء وكذلك (هنتانیه) الآتية، والتصويب من الأصول واللسان، وانظر الأصول (١/٣٧٥).

(٣) الأصل: هَنَاتَاهُ، وهو سهو وتصحيحه من الأصول واللسان.

(٤) من هنا إلى (والفها) قول ابن السراج في: الأصول (١/٣٤٨). وفي الصحاح وعنه في اللسان بعد أن حكي الجوهري تصريفات (هنا) قال: "وحركة الهاء منكراً، ولكن هكذا روى الأخفش". وينص الفراء في: معانيه (٢/٤٢٢) على أن ضم هاء (هنا) أكثر من كسرهما في كلام العرب.

(٥) الأصل: هنتانون، وهو تحريف صوابه من الأصول ومن قوله (هَنَاتُ) بلا هاء. وانظر شرح ابن الشجري لهذا في: أماليه (٢/٣٣٩).

(٦) العبارة في الأصول: وتقول للمرأة بغير زيادة.

(٧) في: الأصول زيادة: إليك.

يا هَن (١) أَقْبِل، ويا هَنِّي أَقْبِلَا، ويا هَنِّي أَقْبِلُوا، وللمرأة في الإضافة: يا هَنَّتِ أَقْبِلِي، ويا هَنَّتِي أَقْبِلَا، وللجميع: يا هَنَاتِ (٢) أَقْبِلْنَ.

وقال أبو إسحاق (٣): (يا هَنَاهُ) هو [قَعَال] (٤)، وأصله: هَن (٥)، فزِيدَ هذا في النداء وبُني هذا البناء.

فا: إن قال قائل في قولهم (يا هَنَّتَاه) (٦): ما هذه التاء؟ فإنها لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون بدلاً من اللام كالتي في (أخت) (٧) ونحوه، أو زيادةً. فإن قلت: إنه زيادة، فهي لم تُزِدْ هكذا، وإن قلت: إنه بدلٌ من اللام، فما الهاء المثبتة بعد الألف في قولك: (يا هَنَاه)، وأنت قد ذهبتَ فيها إلى أنها لامٌ بمنزلة قوله (٨): (سَنَة) في أن لامه يكون مرة هاءً ومرة واوًا؟ (٩).

فالقول في ذلك أن التاء في قولهم: (يا هنتاه) زيادة ليست بدلاً [بدلالة] (١٠) قولهم: (هنت كما ترى) في الدرَج (١١)، والهاء لامٌ أو بدلٌ من اللام، فالتاء زيادةٌ بدلالة

(١) كذا في: الاصل والاصول، وفي الصحاح واللسان: هني بإثبات الباء.

(٢) ضبطت في الاصل بتنوين التاء، ولا وجه له مع الإضافة.

(٣) هذا أحد أقوال البصريين، وأبو علي يجيز في موضع أن تكون لامها واوًا أو هاءً ويفتصر على الأول في موضع آخر، وسيذكر الوجهين هنا، ورد الرضي في القول بزيادة الألف والهاء. انظر البغداديات ٥٠٤، والحلبيات ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري (٢/٢٣٨) وشرح شواهد الإيضاح ٥٣٦، وشرح الكافية (٣/٢٦٢) وشرح الشافية (٢/٢٢٥) واللسان (هنا) والحزانة (٧/٢٥٦) وما سلف.

(٤) الاصل: تعال، وهو تحريف واضح.

(٥) كذا، والانساب: هنو، أو هنار. انظر أمالي ابن الشجري (٢/٣٣٨) وشرح ابن يعيش (١٠/٤٤). وأخشى أن تكون العبارة محرفة عن: يا هناه هو [فناه]، وأصله هَن، فزِيدَ [هاء] في النداء وبُني هذا البناء. إلا أن هذا القول منسوب لغير أبي إسحاق.

(٦) الاصل: يا هنتا، بلا هاء وهو سهو؛ لانه بذكرها تامة بعد ذلك.

(٧) ذهب أبو علي في: الإغفال (١/٢٢٧، ٢٣٠) إلى أن التاء في أخت وهنت بدل من الواو، وقال في: التعليقة (٣/١٩٩) إن لام أخت وبنت حذفت وجعلت التاء فيهما للإلحاق.

(٨) يريد سيويه في: الكتاب (٣/٣٦٠، ٤٥٢)

(٩) كذا قول أبي علي في لام (هناه) في: البغداديات ٥٠٤-٥٠٥.

(١٠) تعديل يناسب السياق، والاصل: في قولهم.

(١١) كذا قال في: البصريات (٢/٧٩١) في تاء (هنت)، وأما في الموقف فتصبح هاء (هنته). وسيذكر الموقف قريباً.

ما قلنا من (هنت) في الوصل، وجاز وقوعها وسطاً - وإن كانت زائدة غير بدل - كما [جاز] (١) وقوع ما كان بدلاً هذا الموقع؛ وذلك في (كلتا) (٢).

وجاز في الموضعين جميعاً لأنها / ١٩ ليست بعلامة تانيث (٣)، وهذا يقوي قول يونس (٤) في (أختي)، وهو دليل له قاطع على صحة قوله في النسب.

وإن شئت قلت: إن التاء في (يا هنتاه) هي بدل من اللام، والهاء زيادة بعد الالف، وليس بلام (٥)، وجاءت زائدة كما جاءت في (أمه) (٦) و(أمهات).

ولمن قال: إنها زائدة وليست بدلاً من اللام أن يستدل على ذلك بموافقته (مناً؟) (٧)

(١) في الاصل: جاء.

(٢) هذا على قول سيبويه من أن (كلتا) على (فعلَى)، وتأؤها بدل من الواو في (كلوا). والجرمي يجعلها على

(فعل) . ورد أبو علي في: التعليقة (٣/١٩٠) والبصريات (٢/٧٩٤) قول الجرمي، واقتصر على قول

سيبويه في: الإغفال (١/٢٢٧) واحتج له في التذكرة فيما حكاه عنه ابن يسمون في: المصباح ١٩٩.

وانظر: الكتاب (٣/٣٦٣) والأصول (٣/٧٧-٧٨) وسر الصناعة (١/١٥١) وإمالي ابن الشجري

(٢/٢٨٧) وتفصيل ابن بري في: شرح الشاهد ٨٢

(٣) قال في: التعليقة (٣/٣٠٢): "فأما تاء (أخت) فإنها للتانيث" ثم دلل على ذلك.

(٤) حكى سيبويه في: الكتاب (٣/٣٦١) قوله هذا في: النسب إلى (أخت)، في حين يذهب الخليل

وسيبويه إلى أنه أخوي. وقد احتج أبو علي في: التعليقة (٣/١٨٤) لقول الخليل ولم يجز إثبات التاء، ورد

قول يونس في: الإغفال (١/٢٢٨) ولكنه عاد فنصره في: البصريات (٢/٧٩١) وذكر القولين في التكملة

٦٠-٦١، والعضديات ١٧٤

(٥) لعله يشير إلى مذهب أبي زيد والأخفش في أن الهاء لحقت لبيان الالف، وقد رد أبو علي وابن جني ذلك.

انظر: المنصف (٣/١٤٢) وسر الصناعة (٢/٥٦٢) وإمالي ابن الشجري (٢/٣٣٩) وشرح الشافية

(٢/٢٢٥).

(٦) قال ابن السراج في: الأصول (٣/٣٣٦) إن الأخفش حكى على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول

(أمه)، ويجيز ابن السراج أن تكون على (فُعلة) أو (فُعلة)، وعلى الثانية تكون الهاء زائدة. وظاهر قول

سيبويه في (٢/٢٠٨) زيادة الهاء في (أمهات). وانظر تعليق السيرافي في هامشه، والتفصيل في: سر

الصناعة (٢/٥٦٣) وكذلك الجمهرة ١٣٠٨ والصحاح واللسان (أم) و(أمه).

(٧) في الاستفهام (من) عن النكرة تلحق (من) في الوقف علامات التانيث والتثنية والجمع، وجاز يونس أن

تلحقها في الوصل أيضاً. انظر: الكتاب (٢/٤٠٨-٤١١) والمقتضب (٢/٣٠٦) والتعليقة (٢/١١٢-١١٤)

والمسائل المنشورة ١٣٣، والحصائل (٢/١٣٠) والخزانة (٦/١٥٦). وفي الاصل سُكِّت النون، إلا أن

أبا علي حكى عن المبرد في: التعليقة (٢/١١٢) أن النون محرّكة لأن تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً.

في الوصل والوقف، فيقول: كما أنني قد وافقته في أنه يقال في الوصل: هنت كما ترى، فإذا وقف قال: هنة؛ كما بينا ذلك في (منة) أنه مثلها أيضاً في أن التاء ليس يبدل؛ كما أنها في (منت) ليس يبدل، إنما هو زيادة.

ومما يقوي ذلك مما كانت التاء فيه بدلاً مثل (أخت) و(بنت) لم تختلف التاء فيه في الوصل والوقف فمخالفة هذه لها تدل على أنها ليست مثلها.

قال أبو العباس (١): اختلفوا في تصغير (باذنجانة)، فمنهم من يقول: بُذَيِّنْجَانَةٌ مثل حُضَيْرَمَوْتِ (٢)، ومنهم من يقول: بُذَيِّنْجَانَةٌ، فيكسر النون التي بعد ياء التصغير ويجعل الألف والنون زائدتين. قال: وحق الألف أن تحذف ها هنا دون النون الزائدة؛ لأن النون حرف / ٩ ب من حروف الصحة، وإنما تحذف النون من (حَبِنَطِي) (٣) وتترك الألف إذا آثر مؤثر (٤)؛ لأنها في موضع حرف متحرك ملحقه (ب) سَفَرَجَلِ (٥)، وها هنا ألف زائدة غير ملحقه ولا موضعها موضع متحرك.

كذا وجدت في كتابي عن أبي العباس.

وشرح ما قال أن من قال: بُذَيِّنْجَانَةٌ مثل حُضَيْرَمَوْتِ، فإنه من فعل هذا جعل (باذن) مضموماً إلى (جان) كما ضم (حضر) إلى (موت) وفتح، ومن قال هذا فحقه أن يقول قبل التصغير: باذنجانة، فيفتح النون لأن حق كل اسم بُني مع اسم أن يفتح الأول إلا أن يكون لامه ياء؛ نحو: معديكرب (٦)، وكان حقه أن يقول: بُوَيِّذِنْجَانَةٌ (٧)؛ لأن تصغير

(١) حكاها أبو علي في: الحلييات ٣٨١ عن ابن السراج عن أبي العباس.

(٢) انظر في (حضير موت): الكتاب (٢/٢٦٧، ٣/٤٧٥) والمقتضب (٤/٢٠) والأصول (٣/٦٠)

(٣) الحينطي: المعتل غيظاً أو بطنية.

(٤) يجوز في تصغير (حينطي): حَبِنَطِ على حذف النون، وحَبِنَطِ على حذف الألف. انظر: الكتاب

(٣/٤٣٦) والمقتضب (٢/٢٤٥) والمسائل المنثورة ٢٨٩

(٥) قال عن (حينطي) في المقتضب (٣/٣٣٨): فالنون والألف زائدتان لتبلغ بهما بناء سفرجل ومثله في:

(٤/٤) وانظر: المسائل المنثورة ٢٩٤

(٦) قال في التكملة ٣١٥: "فأما معديكرب فمنهم من يفتح الآخر من كرب، ويجعل معدي مضافاً إليه إلا أنه

فتحها لما لم يصرفه، ومنهم من يقول معديكرب مثل بعلبك، ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي... جعلوا

الياء في: هذه المواضع مثل ألف مثنى."

(٧) رسمت في: الحلييات مفصولة: بويدن جانة.

(فاعل) : فُوَيْعِل، قال سيبويه (١) : إنَّ تحقير ما كان من شيئين كتتحقير المضاف، وقال :
 إنَّ ما فيه الهاء فهو مثلُ : دَرَابَ جِرْدَ (٢) .
 و(باذئجانة) مثلُ : دَرَابَ جِرْدَ (٣) .

باب من إعمال الفعلين أو أحدهما (٤)

(أَعْلَمْنَا وَأَعْلَمُونَا إِيَّاهُمْ إِيَّاهُم الزَّيْدِينَ الْعَمْرِينَ خَيْرَ النَّاسِ) (٥) افردت / ١١٠ (خير
 الناس) كما تقول : هم أفضلُ الناس ، وقلت : إِيَّاهُمْ ، فجمعت على المعنى .

مسألة

اقْبَلْ إنَّ قَبِيلَ لِكَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ (٦) ؛ على إعمال الثاني . وعلى إعمال الأول : اقبِلْ إنَّ
 قَبِيلًا (٧) لِكَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، فقد أمرته أن يقبَلَهُمَا معاً ، وهذا على المجاز على حدِّ
 الاستراة (٨) ؛ لأنه لا يحسن أن تأمره بقبول الباطل كما تأمره بقبول الحق .

فإن أمرته بقبول الحق قلت : اقبِلْ إنَّ قَبِيلَ لِكَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ؛ يريد : اقبِلْ الحقَّ إنَّ قَبِيلَ

(١) الكتاب (٤/٤٤٣) ، وأوله : إنما . وفيه النقل التالي إلا أنه بالمعنى .

(٢) كذا رسمها في الاصل مفصولة ، وكذلك وجدتها في : الكتاب (٣/٢٥٨ ، ٤٤٣) والاصول (٢/١٠٣) ،

(٣/٤٩) ومخطوط التعليقة (٣/٢٨٧) ولكن محققها غيرها ، ومعجم ما استعجم (٢/٥٤٩) واللسان

(درب) و(جرد) . وانظرها موصولة في : المقتضب (٢/٢٦٢) وتكملة أبي علي ٦٣ ، ومعجم البلدان

(٢/٤٤٧) . ولأبي علي في التعليقة كلام طويل في شرح عبارة سيبويه .

(٣) في هامش الاصل : باذئجانة كدرايجرد . ولعلها رواية نسخة أخرى .

(٤) من مسائل الخلاف بين المصريين ، فالبصريون يختارون إعمال الثاني في حين يختار بعض الكوفيين إعمال

الأول ، والقول عند أبي علي قول البصريين في : الإيضاح ١٠٨ والحجة (٥/١٧٨) والبصريات (١/٥٢٣) .

وانظر : الكتاب (١/٧٣) والمقتضب (٤/٧٢) وشرح السيرافي (٣/٧٨-٩٨) والإنصاف (١/٨٢)

وشرح ابن عصفور (١/٦١٢) والشجيين ٢٥٢ . والباب والمسألة بعده بنصهما موجودان في : البصريات ٦٣١

وما بعدها .

(٥) جاء المثال بالإنفراد لا الجمع في : المقتضب (٣/١٢٤) وهو على إعمال الأول ، ثم ذكر صورته عند إعمال

الآخر : أعلمتُ وأعلمني زيداً عمراً خيراً الناس . وأفدته من محقق البصريات .

(٦) جاء هذا المثال في : الاصول (٢/٧٩) وتعليقه عليه موجز وبعض كلام أبي علي موافق له .

(٧) البصريات : قبيل ، والصواب قبلاً ، وسبكره على الصواب قريباً .

(٨) الاصل : الاستراة بالزاي ، والتصويب من البصريات . وفسرها المحقق بالانقياد ، ولا يبعد أنها بمعنى الطلب ،

ففي التكملة للمصغاني (رود) : استراد الكلا : طلبه ، وانظر مثله في الغريبين واللسان (رود) .

لك والباطل. والأحسن أن تؤكد بـ (هو) (١). فإن أمرته [بقبول الباطل قلت: أقبِلْ إن قبيل لك والحقُّ الباطل، فإنما أمرته] (٢) في المسألتين بقبول أحد الأمرين ولم تعرض للآخر بأمريه ولا نهيه عنه.

فإن نهاه عن الباطل قال: أقبِلْ إن قبيل لك الحقُّ لا الباطل، فليس معنى هذا كمعنى الأول؛ ألا ترى أنه لا يكون دخول (لا) وخروجها واحداً؛ فكأنه قال: أقبِلْ الحقُّ إن قبيل لك لا الباطل؛ أي: لا تقبلِ الباطل.

ولو قلت: أقبِلْ إن قبيل لك الحقُّ لا الباطل، لكنت تريد: أقبِلْ الحقُّ إن قبيل لك هو لا الباطل؛ معناه: لا إن قبيل لك الباطل.

ولو قلت: أقبِلْ إن قبيل / ١٠ ب لك الحقُّ والباطل، لكنت أمراً بقبولهما جميعاً، وكان معنى هذا ومعنى (أقبِلْ إن قبيلاً لك الحقُّ والباطل) واحداً. ألا ترى أن معنى (ضربتُ زيداً وعمراً) و(ضربَ زيدٌ وعمرو) واحد (٣).

وتقول: أقبِلْ إن قبيل لك الحقُّ والباطل، على إضمار فعل؛ كأنك قلت: واقبلِ الباطل، مثل: تَقَلَّدتُ سيفاً ورُمحاً (٤)، وهذا أجود لأن الذي أضمرت هو ما أظهرت؛ ألا ترى أنهم قالوا (٥): (مررتُ برجلٍ إن زيدٍ وإن عمرو) فاستجازوا إضمار الجار لما ذكر قبيل، فهذا أجدر.

(١) أي: إن قبيل لك هو الباطل.

(٢) سقط من الأصل فاتمته من البصريات.

(٣) في أصل البصريات حاشية تضمنت قولاً لأبي علي اجاز فيه كون الباطل معطوفاً على المفعول المحذوف من قبل، ثم حكى عن الفراء إلزاماً للبصريين في (كله لم أصنع)، وقد اثبتها المحقق في المتن.

(٤) يشير إلى الشاهد:

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

وهو لعبدالله بن الزبير في: شعره ٣٢، وفيه مزيد تخريج. وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر ٥٣٢، والشيرازيات ٥٨، والحجة (١/ ٣١١، ٤/ ٢٨٩) والحلبيات ٣٠١، والتعليقة (٤/ ٢٤٣) والإيضاح ٢١٧ شاهداً على حذف الثاني لدلالة الأول. والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً.

(٥) جاء القول في: الكتاب (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، وبلفظ: (... إن صالح وإن طالع) في: الإغفال (١/ ٦٥).

وقد تناول بعض الناس^(١): ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢)، ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
﴿آيَاتِ﴾^(٣) على هذا، قال^(٤): لأنه لا تعطف اسمين على عاملين مختلفين.

(١) في الشعر ٤٤ وصف ابو علي القائل بهذا (بعض المتقدمين من البصريين)، وجعله (قول الناس) في: البصريات ٥٢١، وبعض الناس في: العسكرية ١٦٤، واخذ به في: الحجة (١٧٠/٦) مفصلاً له ومختجاً في الآية الاولى ولكنه لم يذكره في كلامه على الثانية (١٢١/٣)، ولم أهد إلى من يعنيه بعض الناس هنا، إلا أن ما سبأتي من المنع المطلق للعطف على العاملين هو قول سيبويه (٦٥/١) والميرد في: المقتضب (٢٩٦/٤). والأخير أقرب لأنه عرّض للآية الاولى في: الكامل ٩٣١ وللثانية فيه ٣٧٥، ١٠٠٢ فلم يحملهما على إضمار حرف الجر، ولعله قاله فيما لم يصلنا من كتبه.

ومحقق كتاب الشعر عزا هذا القول إلى الاخفش، وفيه نظر؛ لأن الاخفش لم يذكر ذلك في كلامه في الآية الاولى في: معانيه (٢٤٣/١) وحمل الثانية على العطف على العاملين على ما جاء في: المقتضب، بل إن ابا علي حكى قوله فيها في الحجة ولا أثر فيه من ذلك. بقي أن الرضي في: شرح الكافية (٣٤٧/٢) ذكر أن سيبويه والفراء يمانان مطلقاً العطف على العاملين ويضمران الجار في كل صورة توهم ذلك. ولكن سيبويه لم يعرض للآية الاولى. واخذ بما حكاه ابو علي في الآية الاولى ابن جني في: الخصائص (٢٨٦/١) وابن مكّي في: المشكل ٦١٢ واحتج به الانباري في: الإنصاف ٤٦٧. وانظر في انتقاد هذا القول وغيره ما قيل في الآيتين: الكتساب (٦٥/١) الهامش (٣) ومجاز أبي عبيدة (١١٣/١) ومعاني الفراء (٢٥٢/١) والانتصار ٥٦، ومعاني الزجاج (٤٣٢/٤، ٤٦/٢) والاصول (٦٩/٢، ٧٣) وإعراب النحاس (٤٣١/١)، (١٥٣/٢) وتفسير الطبري (٢٥٢/١١، ٥٦٨/٣) وعلل ابن خالويه (١٢٧/١) والإغفال (٦٥/١) والبحر المحيط (١٦٥/٣) والدر المصون (٣٩٤/٢، ٥٥٤/٣).

(٢) سورة النساء: ١، وفي الاصل السين مشددة، ولم أجد من جمع بين القراءة بتشديدها وجر ميم (الارحام)، أما ما جاء في: معجم القراءات (٥/٢) من أن ابا جعفر ويعقوب - وهما يقرآن بشد السين - لا يقرآن بنصب الميم فلم أهد إليه في المصادر، ويشهد بذلك انهما لم يذكرهما فيمن قرأ بجر الميم في المعجم نفسه. فلهذا ولما هو في البصريات اثبت القراءة بتخفيف السين، وهي قراءة حمزة من السبعة والنخعي وقتادة ومجاهد وغيرهم، وعليها كلام النحاة في جميع المصادر، وسيذكرها ابو علي ثانية في (٨٤-ب). انظر: السبعة ٢٢٦، والمبسوط ١٧٥، والنشر (١٨٦/٢) والإتحاف ٢٣٦، وما سلف من المصادر.

(٣) سورة الجاثية: ٥، وتام الآيات المتعلقة بالكلام: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون. وقرأ بنصب (آيات) الثانية والثالثة حمزة والكسائي والجدري والاعمش ويعقوب. انظر السبعة ٥٩٤، والمبسوط ٤٠٣، والنشر (٢٧٨/٢) والبحر (٤٣/٨).

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن هذا قول الميرد، وقد أخذ به ابو علي في: الحجة (٤٢٠/٢) وأشار في: التعليقة (١٠٢/١) إلى إجازة الاخفش هذا العطف، وفي شرح السيرافي (٤١/٣-٤٩) عرض شاف لمرأي الميرد والاخفش في العطف على عاملين ومناقشتها.

فإن قال: أقول: أقبل إن قيل لك الحق والباطل، على معنى: أقبل الباطل وإن قيل الحق؛ كما قال:

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (١)

فهذا ليس كذلك؛ لأن حده أن يقول: عليك السلام ورحمة الله، فالواو (لرحمة)، وقد قدمت (الرحمة) مع الواو، ولم يفصل بينهما، وإذا قلت: أقبل الباطل وإن قيل لك الحق، فقد كانت الواو معطوفاً بها (الباطل)، ثم صارت تلي (إن) ففصلت بين (الباطل) والواو (٢) / ١١١ ولم تفصل بينها وبين (الرحمة) في البيت، فإذا لا يكون مثله. فأمّا قوله:

وَفِي الْحَسَبِ الزَّاكِي الْكَرِيمِ صَمِيمُهَا (٣)

فقد يجوز أن يرفع (الصميم) بالابتداء لا على أن يُقدر الواو داخلة على (صميمها) ففصلت، هذا لا يجوز (٤)، لكن على قولك: منطلق زيد، ثم أدخلت العطف في الخبر.

(١) عجز بيت من الوافر، صدره: ألا يا نخلة من ذات عرق

ونسب للأحوص فهو في ديوانه هامش ص ٢٣٩، ولم يقطع محققه بنسبته له، وجاء منسوباً له على شك في: الجلل ١٨٩، والخزانة (٣٨٦/١) وشرح أبيات المغني (١٠٢/٦) وهو بلا نسبة في: الأصول (٣٢٦/١، ٢٢٦/٢) والخصائص (٣٨٨/٢) وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٥، وأمالى ابن الشجري (٢٧٦/١) والمقاصد (٥٢٧/١)، وأنشده أبو علي في: البصريات ٦٣٦، ٦٨٥ والإغفال (٧٤/٢) شاهداً على تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وانظر في الجلل لإرجاع هذا التقدير للأخفش. وجاء المصدر مع عجز روايته: (برود الظل شاعركم السلام) في: مجالس نعلب (١٩٨/١) واللسان (شيع). وفي الأصل: عليك بالفتح، وهو خطأ فالخطاب للمؤنث.

(٢) يريد أن (الباطل) كان معطوفاً بالواو في المثال الأصل (أقبل إن قيل لك الحق والباطل) ثم تغير كما قال في (أقبل الباطل وإن قيل الحق).

(٣) عجز بيت من الطويل صدره: من الخفريات البيض لم تر شقوة

وأنشده أبو علي في: البغداديات ١٤٥ تماماً منسوباً لكثير، وجاء عجزه بلا نسبة في: البصريات ٦٣٨، ٧٧٥ إلا أن الرواية عند أبي علي محرفة المعجز، وصواب روايته: وفي الحسب المحض الرقيق نجارها وقد برزى (وفي الحسب المكنون صاف نجارها) وهو من قصيدة لكثير في: ديوانه ١٠٩، والأغاني (٢٨٣/١٥) وبلا نسبة في: الأغاني (٢١٨/٨)

(٤) يريد أنه لا يجوز أن يُحمل على أن الأصل: وصميمها في الحسب الزاكي، ثم فصل بين الواو ومعطوفها.

وتقول: اقبل إن قيل لك الحق أو الباطل. ولا تقول: وإن قبلا، وإن أعملت الأول؛ لأنك رخصت له في أحدهما، وهذا بمنزلة: زيد أو عمرو ضربني، ولا تقول: ضرباني؛ كأنه قال: اقبل أحدهما إن قيل لك.

واعلم أن قولك: اقبل إن قيل لك الحق والباطل، وابقبل وإن قيل لك الحق والباطل، معناه مختلف؛ لأنك إذا قلت: اخرج إن غضب، فالمعنى: لا تخرج حتى يغضب، وإذا قلت: أخرج وإن غضب، فالمعنى: اخرج على أية حال.

وتقول: عوداً (١) أن يشتمك زيد، إذا عملت الآخر، فإن أعملت الأول نصبت (زيداً) وأضمرته في الثاني.

وتقول: اعتد أن تقبل الحق والباطل، على الثاني، وعلى الأول: اعتد أن تقبلهما الحق والباطل، ومعناه: اعتد الحق / ١١ ب والباطل أن تقبلهما، وهذا فيه قبح؛ لأنه ليس تأمره أن يعتاد الحق والباطل، إنما تأمره أن يعتاد القبول، وهو جائز على المعنى؛ كأنه قال: اعتد الحق والباطل أن تقبل الحق الباطل.

[ع (٢): في الحاشية بعد (الباطل) خطٌ خفيٌ كالمشعث (٣)، فكاد يكون على الوجه الذي سقط هكذا: وربما أوهمك أنه على وجه البديل. ضبط هكذا.

وبعد، فالبديل هنا يضعف وإن كان التفسير الذي تقدم أنفاً يقتضيه؛ إلا ترى أنه إذا قال: اعتد أن تقبلهما الحق والباطل، على تقدير: اقبل الحق والباطل أن تقبلهما؛ فإن أن تقبلهما (٤) بدل من (الحق والباطل)؛ كقولك: أنتظر زيدا وعمراً أن يقدم، فإن يقدم (بدل منهما) أي: أنتظر زيدا وعمراً قدمهما.

فالمسألة على هذا التفسير يوجب أن يكون (أن تقبلهما) بدلاً من (الحق والباطل)، وقد قدمت (أن) عليهما، ومحال تقديم البديل على المبدل منه كما لا يتقدم المؤكّد

(١) كذا، ولا يعد أن تكون بالذال، أي: أعده بالله من أن يشتمك. أو هو على معنى قبول الشتم كما سيذكر في المثال الآتي.

(٢) رمز لابن جني، ولم يرد تحليقه في البصريات.

(٣) من المشعث وهو التفرق والتغير. انظر الأساس والقاموس (شعث).

(٤) الأصل: إن تقبلهما، وهو تصحيف فالكلام على ما في المثال.

على المؤكّد، ولا الوصفُ على الموصوفِ على أنه وصفٌ له (١). وهذا واضح].
وتقول: أرني فأرنيك [زيداً، إذا عملت] (٢) الثاني، ولو أعملت الأول قلت: أرني
فأرنيك / ١١٢ زيداً، وتثنّي على هذا وتجمع، وكذلك على الوجه الأول.
وتقول: كنتُ وجئتُ مسرعاً، عمِل (٣) أبو الحسن على أن هذا لا يجوز؛ لأنّ (كنتُ)
تحتاج إلى الخبر، و(جئتُ) تحتاج إلى حال، وإن جعلتُ (مسرعاً) خبراً ل(كنتُ) لم
يكن ل(جئتُ) حالٌ، وإن جعلتُ (مسرعاً) حالاً ل(جئتُ) لم يكن ل(كنتُ) خبر.
فالـ (٤): فإن قلت: إنّ (جئتُ) قد تستغني عن الحال فاجعل (مسرعاً) خبراً ل(كنتُ)
فإن المسألة على هذا جائزة عندي، ويكون (جئتُ) التي هي خلاف (ذهبتُ).
وإن جعلتُ (جئتُ) التي بمعنى (صرتُ) - كما حكى (٥) في قوله: «ما جاءتُ
حاجتك» (٦)؛ أي: صارت - لم تجز المسألة كما قال أبو الحسن، وإلى هذا ذهب أبو
الحسن عندي في المنع منه.

قال بعض البصريين (٧): ما أضيف إلى ما ليس فيه ألفٌ ولا ميمٌ بمنزلة ما أضيف إلى ما
هما فيه، فترفعه كما ترفع ذلك؛ وهو قولك: نعم أخو قوم زيد، قال:

(١) وكذا قال ابن جني في البديل في: الخصائص (٣٨٤/٢، ٣٨٧) وأشار إليه أبو علي في: الشعر (٤١٣/٢)،
وقاله ابن جني في الصفة في: الخصائص (٢١٣/١، ٢٨٧/٢، ٣٩٣) وانظر الأصول (٢٢٥/٢).

(٢) طمس في الأصل أتمته من البصريات ٦٣٩.

(٣) في البصريات ٦٣٩: زعم.

(٤) في البصريات: قال أبو علي.

(٥) أي سيبويه في: الكتاب (٥٠/١، ٥١، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣).

(٦) قال السبيري في شرح الكتاب (٣٨٨/٢): "وهو من أمثال العرب... وإنما بقوله الرجل للرجل إذا أتاه في

معنى قوله: ما جاء بك. ويقال إن أول ما شهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم

يستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. والقول في: معاني

الأخفش (٣٧/١) والأصول (٣٥١/٢) وإعراب النحاس (٦٠/٢) والخصائص (٤١٧/٢) والمختص

(٧٦-٧٥/١٧) والإنصاف (٣٩٧/١) واللسان (جبا، قدم، كون) والمغني (٤/٢١٨، ٥/٢٥) وذكره

أبو علي في: الشعر (٤٦٨/٢) والمسائل المنثورة ٢٩٨، والشيرازيات ٢٨٥، وأطال فيه الكلام في: التعليقة

(١/٨٩-٨٢). ويرى القول بنصب (حاجتك) ورفعها.

(٧) في البصريات ٦٤١ تقدمت الفقرة التالية على هذه الفقرة فجاءت بعد (البصريين). وذكر أبو علي في: =

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا (١)

فإن قلت: لعله يُنشَد بالنصب (صاحب قوم) (٢)، فلا يكون / ١٢ ب ذلك لأنك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة (٣).

وقال (٤): (رجلاً) من قولك: (نعم رجلاً زيد) منصوب على الحال، والاسم مضمراً في (نعم) لا يظهر، وتفسيره (زيد)، والضمير يلزمه التفسير إذا تقدم؛ فكانه إذا قال: نعم رجلاً زيد، فقد قال: نعم الرجل رجلاً زيد؛ كقولك: جاء راكباً زيداً.

الإيضاح ١٢٥ ما أورده هنا من إجازة بعضهم مجيء مرفوع (نعم) نكرة مضافة إلى نكرة، ونص القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (١٢١/١) وابن يسمون في: المصباح ٢٤٩ على أن أبا علي لم يسم المقاتل، وأنه قول الأخفش. ووجدته معزواً إليه في: شرح شواهد الإيضاح ١٠١، والخزانة (٤١٧/٩) وذكر البغدادي أنه نسب للكوفيين وابن السراج، غير أنني لم أجده في الأصول. ولم يجز سيبويه ذلك في (١٧٧/٢) - (١٧٨) وانظر في هامش الإيضاح مناقشة رأي الأخفش.

(١) من البسيط، وقد نسب لكثير بن عبد الله بن العزيزة، وعلى ضعف نسب لحسان بن ثابت وأوس بن مفرأ. انظر: إيضاح الشواهد ١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح والمقاصد النحوية (١٧/٤) والخزانة (٤١٩/٩)، وجاء في: إيضاح الشواهد (١١٩/١) أن ابن السيرافي في أبيات إصلاح المنطق نسيه لكثير هذا، ولم أجده في شرح أبيات الإصلاح لكثير إلا بيتاً آخر على نفس الوزن والروي، وقافيته (وقرأنا). وفي ديوان حسان (٩٦/١) فصيدة على وزن الشاهد ورويه غير أنها تخلو منه. وأنشد أبو علي الشاهد في: البصريات والإيضاح ١٢٦ لما ذكره هنا من رأي الأخفش. وذكر في توجيه البيت أنه حسن حذف (أل) من المضاف إليه (قوم) ثبوت (أل) في المعطوف (وصاحب الركب) فهما شريكان. ورد أبي علي إنشاد (صاحب) بالنصب يجري مع هذا التوجيه.

(٢) أي على التمييز.

(٣) في البصريات ٦٤٢ نكلمة: 'وهو قولك (صاحب الركب) وهذا ضعيف'. وزيادة أخرى في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢١: 'فإن قيل: لم لا يكون (وصاحب الركب) معطوفاً على المضمرة المرفوعة في (نعم)؟ فإن ذلك لا يجوز؛ لأنه مضمرة مفسرة لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيده؛ لأنه غير مستغن بنفسه، لافتقاره إلى التفسير، فكانه لم يتم بعد، والعطف والتأكيد والبدل إنما يكون فيما تم. وإذا قُبِح العطف عليها المضمرة المرفوعة دون تأكيد، فالواجب ألا يجوز هنا البتة لما بينته من حال مضمرة (نعم)'.^١

(٤) سلفت الإشارة إلى تقدم هذه الفقرة في البصريات عن موضعها هنا، وهذا يدل على أنها من تنمة كلام الأخفش. ولكن الأخفش في: معانيه (١٤٤/١) جعل (رجلاً) تفسيراً لا حالاً وهو ما عليه الجمهور، ونقل السيوطي في الهمع أن الكسائي يذهب إلى أن (زيد) فاعل و(رجلاً) حال. وقد عرض أبو علي لهذه المسألة في: الإغفال (٣٣٢/١) فلم يذكر قول الأخفش، وقريب منه ما في: الحلييات ٢٣٣-٢٣٥. وانظر: الكتاب (١٥٥/٣) والمقنضب (١٤١/٢) ومعاني الزجاج (١٧٢/١).

وقال: لا تقول: نعم ما صنعت؛ لأنك لا تقول: نعم الذي صنعت. فإن قلت: أجعلُ (ما) نكرةً فلا تحتاج إلى صلة، وأجعلُ (صنعت) صفتها، فذلك أيضاً غير جائز؛ لأنك لا تقول: نعم رجلاً ظريفاً، فلا يجيء لـ (نعم) بخبر (١).
قال: ولو قلت: نعم البصريُّ الرجلُ، ونعم البغدادِيُّ الثوبُ؛ ونعم الأصفهانيُّ العسلُ، كان ضعيفاً؛ لأنك لم تُقد شيئاً.
ولو قلت: نعم الفرسُ الدابةُ، لم يَجْزُ، ولو قلت: نعم فرساً الدابةُ التي كانت عندك، كان حسناً للاختصاص، ألا ترى أن الرجل يقع على (البصري) وغيره. فإذا اختلفت (البصري) فقد أفدت (٢).

مسألة

عُلمَ الرجلُ المدخلُ السجنَ زيدٌ أخوه غلامه الآخذُ (٣)، كانه / ١١٣ كان قبل الإخبار: أدخلَ زيدٌ السجنَ المدخلَ، فأخبرَ عن (المدخل) فلزمه أن تقول: المدخلُ السجنَ زيدٌ المدخلُ، ثم قدّم الخبر على المبتدأ ثم أدخل (عُلم)، فصار الذي كان خبرَ المبتدأ المفعولَ الأول، وما بعده من قولك: (المدخلُ السجنَ زيدٌ) صفةٌ له، ولما صار صفةً لم يقتضِ أن يكون فيه ذكراً من الموصوف؛ كما أنه حيث كان خبراً للموصول لم يكن فيه ذكراً له، وكما أن قولك: الفرسخانِ اليومانِ المسيراهما بزيدٍ هما (٤)، ليس في (هما) ما يعود إلى الخبر عنه، وكما أنك إذا جعلت (الذي) خبراً عن (اليومين) من قولك: الفرسخانِ اليومانِ اللذانِ سيرا هما بزيدٍ، لم يكن فيه ما يرجع إلى (اليومين)؛ إلا ترى أن (هما) إنما يعود على (اللذين)، فإذا كان كذلك حملته على هذا.

(١) أي بغائده، ويده في البصريات: "فلو قلت: نعم شيئاً صنعت أمس، كان أمثل لأن (أمس) بصير ظرفاً للشيء الذي صنع".

(٢) في البصريات زيادة تدفع عن كلامه التناقض: "في جميع هذه المسائل لو قدّم ما أخر لكان حسناً؛ لأنه كان يقع بذلك اختصاص، ألا ترى أن الرجل يقع على البصري وعلى الكوفي، فإذا اختلفت البصري فقد أفدت، إلا أنه يتبع لإقامة الصفة مقام الموصوف، فأمّا (نعم الدابة فرساً) فليس فيه إقامة صفة مقام موصوف فهو حسن". وهو آخر ما في البصريات من الباب.

(٣) جاءت المسألة في: المقتضب (٥٩/٤) وشرحها والتعليق عليها في: تفسير المسائل المشككة للفارقي ٣١١، ٣٢٤ وما بعدها، وانظر: المقتضب (١٩٣/٣) والأصول (٣٤٤/٢) وعقد أبو علي في: الإيضاح ١٠٠ باباً للإخبار.

(٤) انظر المسألة وإعرابها في: المقتضب (١٠٨/٣) والأصول (٢٩٦/٢) وتفسير المسائل ٤١٢.

ولا يستقيم أن ترفع (المدخله) ب(المدخل)؛ لأنك إن رفعتَه به بقي اللامين لا يرجع إليه شيء؛ ألا ترى أنك إن رددت الهاء من (المدخله) على الأول لم يكن للثاني في الصلة ذكر، وإن جعلته للثاني لم يكن في الصلة للأول ذكر، فإذا كان كذلك لم تحمله على هذا / ١٣ ب الوجه إذا ساغ الحمل على غيره.

فإن قلت: هل يجوز على:

لبيك يزيد ضارع^(١)

كانه لما قال: علم المدخل، دل على فاعل فأضمر فعل الفاعل؛ فكانه: علم المدخله؛ كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ﴿رِجَالٌ﴾^(٢)، فإن ذلك غير حسن؛ ألا ترى أنك تفصل بين المفعول الذي تعداه فعله إلى المفعول وبين مفعوله بجملة، وهما في المعنى المبتدأ والخبر، ولا يحسن في الكلام كما جاء:

[أبو أمه] حي أبوه يقارب^(٣)

(١) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

وقائله مختلف فيه، فقد نسب لنهشل بن حرير والحارث بن نهيك ولبيد والحارث بن ضرار والمهلهل وغيرهم. وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه لنهشل، وذكر العسكري أن النحويين قلبوا الرواية، وصوابها: (لبيك يزيد) بالبناء للمعلوم. انظر: شرح ديوان لبيد ٣٦١، وشعر نهشل - في شعراء مقلون - ٨٨، والكتاب (١/٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨) والمقتضب (٣/٢٨٢) ومجاز القرآن (١/٣٤٩) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠٥) وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٦ والخزانة (١/٣٠٢، ٣٠٥) وهو مشهور جداً. وذكره أبو علي في: الشعر (٢/٤٩٩) والتعليق (١/١٨٤) والحجة (٣/٤١٤، ٥/٣٢٦، ٦/١٢٦) والإيضاح ١١٥ شاهداً على ارتفاع الاسم (ضارع) فاعلاً لفعل جاز حذفه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لبيك يزيد، لبيك ضارع لخصومة. وأنشد عجزه في: الشعر (٢/٤٦٤) لآخر.

(٢) سورة النور: (٣٦، ٣٧) وموضع تعلق الكلام من الآية قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَصْوَالِ﴾ ﴿رِجَالٌ﴾ قرأ بفتح الباء في (يسبح) ابن عامر وعاصم برواية أبي بكر وغيرهم. وقد قيد البنا هذه القراءة بالوقوف على (الأصوال). انظر: السبعة ٤٥٦، والميسر ٢١٩، والإتحاف ٤١١، ومعجم الخطيب (٦/٢٧٤). وذكرها أبو علي في: الشعر والحجة والإيضاح بمثل كلامه هنا، أي على رفع (رجال) بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير: يسبحه رجال، وبه قال الفراء في الآية في: معانيه (١/٣٥٧، ٢/٢٥٣، ٣/٢٢).

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

والمحنة^(١) في حل هذه الإخبارات إلى ما كان عليه قبل الإخبار عنه هو أن يرفع ما به يكون الإخبار ويصح وتزيله، فإذا أزلت ذلك وجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل الإخبار؛ لإزالة الصورة التي بها يكون الإخبار، فانت تجعل المظهر موضع المضمرة الذي أضمرته لما أردت الإخبار عن مظهره الذي هو واقع موقعه، ويسقط الخبر أيضاً لسقوط مرفعه^(٢).

فليجرب على هذه المحنة قوله^(٣): جعل الشارب الشاربه ماءك لبنك شرايك، فإنه يجوز أن يكون شربه شارب فتخبر عن الفاعل فتقول: الشاربه الشارب، ثم تقدم الخبر / ١١٤ فتقول: الشارب الشاربه، فتدخل (جعل) أو (ظن) ونحوه، فترفع (الشاربه) بأنه صفة له؛ لأنه هو في المعنى؛ ويكون في (شرايك) أي صاحب شرايك [بيض نصف سطر]^(٤). شرب الشارب ماءك لبنك، فأخبرت عن التاء: الشارب الشاربه لبنك ماءك، فصار الكلام إلى أنك المفعول الأول المسند الفعل إليه، وانتصب (الماء) لأنه مفعول ثانٍ،

= وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

وهو للفرزدق يمدح به إبراهيم الخزازي خال هشام بن عبد الملك. وجاء مفرداً في: شرح ديوانه للساوي ١٠٨، والكتاب (٣٢/١) في حاشية للأخفش، وطبقات الفحول (٣٦٥/٢) والمعاني الكبير (٥٠٦/١) والكمال (٤٢/١) وشرح السيرافي (٢٢٤/٢) وغيرها كثير مما ورد في هوامشها. وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٦٧، والحجة (٤٠/٥) والبصريات (٥٤٦، ٤٤٠/١) شاهداً على الفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر (أبو أمه أبوه) وعلى الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف وهما (حي يقاربه) والتقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه. ولكنه هنا بصدد الأول لذلك اثبت الزيادة بين القوسين فتعلق الاستشهاد بها في الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد جاء بالعجز تاماً في البصريات والحجة.

(١) لأنها من مسائل عنوانها في المقتضب (١/٢٠٦٦٠/٢، ٦١/٤، ٥٩)؛ مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون.
(٢) القول بترافع المبتدأ والخبر هو مذهب الكوفيين أو أحد مذهبيهما، وأما البصريون فيرون ارتفاع المبتدأ بالابتداء ثم يختلفون في رافع الخبر، وأبو علي يذكر الأول ويسكت عن الخبر في: الإيضاح ٧٣، وينسب في: الإغفال (٩٥/٢) الترافع للفرعاء. انظر المسألة في: مختصر نحو ابن سعدان ٥٦، وإيضاح الوقف ٩٨٢، والإنصاف ٤٤، والتبيين ٢٢٤، ٢٢٩، والتذليل والتكميل (٣/٢٥٧-٢٧٠) وفي الموضع الأول من الأخيرين فضل تخريج.

(٣) المبرد في: المقتضب (٤/٦٩) وانظر شرحها في: تفسير المسائل ٣٦٧، وذكر فيه أن بعضهم خطأ المبرد في هذه المسألة وقد رد الفارسي عنه ذلك.

(٤) كذا بخط الناسخ.

والاسم المنصوب الذي قبله في الصلة والذي بعدُ بَدَلُ [بيض أسطراً].

حاشية بخطّ فا أيضاً: عَلِمَ المَدْخَلُ المَدْخِلُ السَّجَنُ زَيْدٌ، يكون على أن (المَدْخَل) فيه ضمير، و(المَدْخِلُ) صفةٌ له، والهاء تعود إلى اللام الثاني، و(زَيْدٌ) فاعلُ (المَدْخَل)؛ أي: الذي أَدْخَلَهُ زَيْدٌ، وعلى هذا وَضَعَهُ س (١).

ووجهٌ آخر: عَلِمَ المَدْخَلُ المَدْخِلُ السَّجَنُ زَيْدٌ، يَرْفَعُ (المَدْخِلُ) بِ(المَدْخَل)، والهاء تعود إلى اللام الأولى، والعائدُ إلى اللام الثانية ضميرٌ مرفوعٌ، و(زَيْد) على هذا يكون بدلاً من (المَدْخَل) وما بعده، أو من الضمير وما بعده، وإن شئت على: ضَرِبَ زَيْدٌ عمرو (٢).

/ ١٤ ب مسائل مكتوبة في آخر الجزء

مسألة (٣)

لَمَّا وَجَبَتِ النُّونُ فِي الْوَاحِدِ؛ نَحْوُ: هُوَ يَضْرِبُنِي، ثَبَّتَتْ أَيْضاً فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَقَالُوا: هُمَا يَضْرِبَانِي، وَيَضْرِبُونِي، وَكَذَلِكَ لَمَّا ثَبَّتَتْ فِي الْغَائِبِ الْمُؤنثِ ثَبَّتَتْ فِي الْخَاضِرِ أَيْضاً فَقَالُوا: أَنْتِ تَضْرِبِينِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَخَطَابِ الْوَاحِدَةِ مَا تَضَعُ إِلَى إِثْبَاتِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: هُمَا يَضْرِبَانِي، وَهَمَّ يَضْرِبُونِي، وَأَنْتِ تَضْرِبِينِي، فَلَمْ يَأْتُوا بِهَا لَمْ يَنْكَسِرِ الْفِعْلُ؛ كَمَا كَانَ يَنْكَسِرُ لَوْ قَالُوا فِي الْوَاحِدِ: هُوَ يَضْرِبِي، لَكِنَّهُمْ حَمَلُوا ذَلِكَ كَلَّهُ عَلَى الْوَاحِدِ.

ولما جاءت أيضاً في الواحد بعد ضمة الإعراب وَعَلِمَ الرَّفْعُ (٤) جاءت في (يَضْرِبَانِي) و(يَضْرِبُونِي) و(تَضْرِبِينِي) بعد النون التي هي عَلِمَ الرَّفْعِ، وبمنزلة ضمة الإعراب، وانضاف إلى ذلك شيء آخر وهو أن هذه النون التي هي عَلِمَ الرَّفْعِ - وإن لم تكن حرفاً

(١) أي أبو العباس المبرد. وانظر ما يأتي في (٤٣ ب) والاصول (٢/٣٤٤).

(٢) وارتفاع (عمرو) كارتفاع (ضارع) في الشاهد السابق و(رجال) في آية النور، أي يفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير: ضربه عمرو. وانظر: إعراب النحاس (٢/٩٨، ٣/١٣٩، ٥/١٩٢).

(٣) له كلام في إثبات نون الوقاية وحذفها وعلّة جليها في: الحجة (٣/٣٣٣، ٦/٩٩) والمسائل المنشورة ١١١، والشعر (١/٢٠٥) والإغفال (٢/٣٩٣) وانظر الكتاب (٢/٣٦٩، ٣/٥١٩) والمقتضب (١/٣٨٣، ٣٩٨).

(٤) الأصل: عَلِمَ الرَّفْعُ، وهو تحريف، وستأتي قريباً على الوجه الصحيح.

إعراب ولا جزءاً من الفعل - فإنها / ١١٥ قد تُشبه حرف الإعراب والجزء من الفعل؛ ألا ترى أنها تثبت في الرفع وتُحذف في الجزم، فأشبهت لذلك واو (يدعو) وياء (يرمي) وألف (تخشى)، وكل واحد من هذه يلزمه النون في نحو: هو يخشاني، ويرميني، ويغزوني. فلما أشبهت هذه الحروف من حيث ذكرنا، وكانت النون الزائدة في هذا الموضع لسلامة الفعل من الكسر قد توجد بعد هذه الحروف وُجدت أيضاً بعد النون التي هي علم الرفع، وفي هذا أيضاً شاهدٌ لشبه الحرف للحركة؛ ألا ترى أنها لما ثبتت بعد حركة الإعراب في: هو يضربني، ثبتت أيضاً بعد الحرف القائم مقام الحركة في: هما يضرباني، وهم يضربونني.

فإن قلت: فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو: لم يضربني، قيل: السكون في هذا الموضع جار مجرى الحركة؛ ألا ترى أنه في (لم يضربني) إعرابٌ كما أن الضمة إعرابٌ في (تضربني)، فهما في هذا متراسلان^(١). فأما الوقف في نحو: اضربني، فمشبهة بالجزم في (لم يضربني)؛ يدل على ذلك أنه شبه به أيضاً في حذف النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث؛ نحو: اضربا، واضربوا، / ١٥٥ اب واضربي.

مسألة

يقولون^(٢) في (فَعِيل) اسماً: أفعلة؛ نحو: قفيز^(٣) وأقفزة، وجريب^(٤) وأجرية، ورغيف وأرغفة.

وإذا صاروا فيه إلى الوصف لم يكسروه على (أفعلة)؛ نحو: ظريف، وشريف، وكريم؛ لا يقولون: أظرفة ولا أشرفة ولا أكرمة. خصوا ب(أفعلة) الاسم دون الوصف.

فإن كان (فَعِيل) وصفاً مضاعفاً كسروه على (أفعلة)؛ نحو: شديد وأشد، وشحيح

(١) أي متقاربان متدانيان، وانظر: الخصائص (١٢/٢)

(٢) جمع (فَعِيل) في: الكتاب (٦٠٤/٣، ٦٣٤) والمقتضب (٢٠٩/٢) والاصول (٤٤٩/٢) وأمالى ابن الشجري (٢٤٢/١).

(٣) القفيز مكبال، ويستخدم في: المساحة أيضاً.

(٤) الجريب مكبال.

وأشحة، وحبيب وأحبة، وذليل وأذلة، وقليل وأقلة؛ وذلك أن (فَعِيلًا) من المضاعف ضارع الاسم، ووجه مضارعتيه إياه أن باب (فَعِيل) في الوصف أن يكون جارياً على (فَعُل)؛ نحو: ظُرفَ فهو ظُريف، وشُرفَ فهو شُريف، وكُرمَ فهو كُريم، وحلَمَ فهو حلِيم، ولذلك لم يعمل (فَعِيل) (١) نحو: عَلِيم وِرَحِيم؛ لأنه خرج إلى باب ما فعله (فَعُل).
ويُبدلُ على تمكُن (فَعِيل) إذا جرى على (فَعُل) في الصفة استمرار الفرق فيه بين المذكر والمؤنث؛ نحو: ظُريف وظُريفة، وكُريم وكُريمة، فجُرى ذلك في استمراره مُجرى: قائم وقائمة، ومُكريم ومُكريمة.

فإن لم يكن على (فَعُل) / ١١٦ لم يتمكن في الوصف؛ وذلك نحو: «رجُلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيلٌ» و«شعرٌ ذهينٌ ولحيةٌ ذهينٌ» (٢)، لم يُفصّل الصفة لما لم يجرى على (فَعُل)، فأشبهها بترك الفصل فيهما الأسماء.

فلما كان الأمر كذلك ثبت أن (فَعِيلًا) إذا لم يجر على (فَعُل) أشبه الأسماء، [وكان (٣) (فَعُل) لا يأتي في المضاعف وجاء (فَعِيل) فيه؛ نحو: شديد وشحيح، بعد عن شبه الصفة فلحق بالأسماء فكسر تكسيرها (فَعِيل): شحيح وأشحة، وشديد وأشدة؛ كَرغيف وأرغفة، وقَفيز وأقفزة، فاعرف ذلك].

مسألة (٤)

قال ابن السكّيت في قول امرئ القيس (٥):

(١) إعمال (فَعِيل) هو قول سيبويه وقد خولف في ذلك. انظر المسألة في: الكتاب (١/١١٠، ١٤٤-١١٥) والمقتضب (٢/١١٣) والانتصار ٦٨، والأصول (١/١٢٤) وشرح السيرافي (٣/٢١٤-٢١٦) وشرح ابن عصفور (١/٥٦١) ولم يعرض أبو علي في التعليق لكلام سيبويه في موضعه، وعقد في: الإيضاح ١٧٧ باباً لإعمال الصفة المشبهة.

(٢) مذكر السجستاني ١٢٦، ٧٥، وإصلاح المنطق ٣٤٣، والمحكم (٥/٢٩)

(٣) جاءت هذه الفقرة في الأصل في نهاية المسألة بعد التالية (مسألة يخادعون الله)، وهي منبئة الصلة بالكلام هناك، فنقلتها إلى هنا لمناسبتها للسياق.

(٤) أخذ ابن جني في بابي (تدرج اللغة) و(الاستحسان) في: الخصائص (١/٣٥٦، ٣٥٢، ١٤٤) بكلام أبي علي في المسألة.

(٥) وجدته قاله في شرحه لديوان الخطيب ١١٩ في قوله:

أدار سُلبي بالدوانك فالعُرفِ أقام على الأرواح والدائم الوُطفِ

دِيمَةٌ مَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ (١)

فقال: دامت السماء تديم ديمًا؛ إذا دام مطرها.

أما (تديم) بالياء كما ترى فلا أشك فيه، بل أشك في (ديمًا) المصدر (٢)، إلا أن أكبر ظني وأغلبه أنه يقال: ديمًا كما ترى، فهذا يقوي قول الآخر مما أنشده أبو زيد:

إِنْ دَيْمُوا جَادَ وَإِنْ جَادُوا وَبَلَّ (٣)

أنه (فعلوا) وليس (فيعلوا)، وكأنه إنما صُرف الفعل على هذا بالياء؛ لاستمرار (ديمة) و(ديم)، فصار كأنه من ذوات الياء (٤)؛ كما قال ابن مقبل:

(١) صدر بيت من الرمل تمامه:

طبق الأرض تحرى وتدر

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٤٤، وطبقات الفحول (٩٤/١) والحجوان (١٣١/٦) وأدب الكاتب ٦٢٣ (العجز) وديوان المعاني (٣/٢) وأمالي ابن الشجري (٦٠/١) والاقتضاب (٤٣٧/٣) وشرح الجواليقي ٣٤٩، واللسان (وطف) و(دوم) و(هطل) و(حري) وعجزه بلا نسبة في: المعاني الكبير (٥٥٨/١).

هطلاء: ذات هطلان وهو تتابع القطر. وفيها وطف أي استرخاء وهي أن يكون للمسحابة شبه الهدب. تحرى من قولهم تحرى بالمكان أي تمكث فيه. تدر: ترسل ما فيها من الماء. (شرح ابن الشجري بتصريف).
(٢) جاء في: اللسان (دوم) المصدر بالياء والوار (ديم) و(دوم)، وقال ابن السكيت: وتُدوم لغة. وانظر شرح انقصائد الطوال ٥٥٨.

(٣) من الرجز، وهو لجهم بن سبل في اللسان (سبل) و(ديم) وبلا نسبة في: أدب الكاتب ٩٧، وشرح انقصائد الطوال ٥٥٨، والخصائص (٣٥٦/١) وديوان الأدب (٤٣٨/٣) والمخصص (١١٤/٩)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٨٥، والاقتضاب (٨٤/٣) وشرح الجواليقي ١٥٢، ولم أجده في نوادر أبي زيد. وجاء اسم الشاعر في: معجم الشعراء المحضرين ٨٦ (سبل) بالشين محرفاً، وكذا بعض ما ورد في ترجمته، وصوابه في الموضع الأول من اللسان.

وبلّ: امطر مطراً شديداً. وفي المقصود بالبيت، والذي قبله (أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل) خلاف فبعضهم يذهب إلى أن المقصود فرس من نسل سبل، في حين يرى بعضهم أن الشاعر يفخر بأبائه. والشاهد هنا على أن الياء بمنزلة الأصل لكثرة استعمال الفعل بالياء، مما جوز تضعيفها. وقد نقل ابن الأنباري عن أبي زيد أن العنبري رواه: دوماً، وكذا جاء في إعراب القرآن. وعليها لا شاهد فيه.

(٤) عبارة ابن جني أجلى فهو يقول: واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: ديمت السماء ودومت...

مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدُّكْرِ (١)

لَمَّا اطَّرَدَ الاسْتِعْمَالُ فِي (ادْكُرَ) وَ(ادْكَار) وَ(مُدْكِر) (٢) بِالِدَالِ، أُنِسَ بِهَا فَقَالَ:

الدُّكْرُ

بِالِدَالِ أَيْضًا.

يُؤَكِّدُ عِنْدَكَ / ١٦ ب كَوْنِ الْوَاوِ أَصْلًا فِي هَذَا قَوْلِهِمْ كَلَّهُمْ: الدَّوَامُ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ: الدَّيَّامُ بِالْيَاءِ.

مسألة (٣)

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (٤): كَأَنَّهُ لَمَّا خَطَرَ خَاطِرٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَنَازَعَهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَنْظَرٍ لَهُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْكُمَيْتِ:
يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِبِي الْهَجْمَةَ الْأَيْلُ (٥)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدوره:

يا ليت لي سلوة يُشْفَى الْفؤَادُ بِهَا

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٧٤، والعجز في: الخصاص (٣٥٢/١) وسر الصناعة (١٨٨/١) والمنصف (١٤١/٣). وأنشده أبو علي في: الحجة (٤٣٧/٣) لما قاله هنا، وحكاها عنه ابن جني في سر الصناعة. ورواية الديوان (الذكر) بالذال، ولا شاهد فيها على ما أراد أبو علي.

(٢) انظر شواهدا في الحجة.

(٣) ما قاله أبو علي هنا أعاده في: الحجة (٣١٨/١، ٣٨٢/٢) والشعر ١٩٧، وبعضه في: البغداديات ٤٢٨، وللأخفش في: معانيه ١٩٨ قول موافق للكلام هنا إلا أنه في آية أخرى. وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: مجاز القرآن (٣١/١) ومعاني الأخفش ٤٠، ومعاني الزجاج (٨٥/١) وشرح القصائد الطوال ٤٢٦، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ١٠٠، وقد أجاز المرتضى في: أماليه (١٥٠/٢) في: الآية ستة أقوال، وعقد ابن جني في: الخصاص (٤٧٥/٣) باباً بعنوان (التجريد) ذكر أنه استقرى فيه الفاظ أبي علي الذي كان غريباً به معنياً. وأصل الباب لا يخرج عما ذكره أبو علي هنا وغيره، كما أن لفظ التجريد سيختم به أبو علي المسألة. وانظر ما يأتي في (٩٧-١٠١، ١٩-٢٦، ١-٢) وفهرس كتاب الشعر ٦٧٣، والمختصب (١٠٥/١-١٠٦، ٣٨/٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٦٤، والتبويه والإيضاح (نفس) وإيضاح القزويني (٥١٣/١) والتبيان للطبري ٢٨٨، ومعجم المصطلحات البلاغية (٤٠/٢).

(٤) جاءت الآية في سورتي البقرة: (٩) والنساء: (١٤٢)

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

تَذَكَّرُ مِنْ نَفْسِي وَمِنْ أَيْنِ شَرْبِي

[ع: مثله قوله:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني (١)

ومثله:

قالت له النفس: تقدم راشداً (٢).]

قال فا: وهو من باب:

وهل تطيق وداعاً (٣)

ونحوه من التجريد.

= وهو للكمييت بن زيد في: شعره (٣٩٦/١) وتخريجه ٤٩٠، والمحرر الوجيز ١٤٩٩، والبحر (١٨٦/١) وأنشده أبو علي منسوباً له في: الشعر (٣٢٠/١) والحجة (٣١٧/١) وبلا نسبة في الأخير (٣٨٣/٢)، (١٠٥/٥). والبيت في وصف حمار أراد الورود.

الهجعة من الإبل: أولها أربعون إلى ما زادت أو ما بين السبعين إلى المائة. الإبل: من حذق مصلحة الإبل والشاء. وقال أبو علي في الشعر: قوله (بؤامر نفسه) نفس تقول: اتت موضع كذا، وأخرى تنهات خوف الصائده، وشبهه - أي الحمار - بالراعي الخاذق بالرعي. والشاهد فيه أنه جعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة النفسين. واستشهد به في الشعر والموضع الأخير من الحجة لآخر.

(١) من الوافر، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١٥٨، والكتاب (٣٧٥/٢) وشرح أبياته (٤٣٤/١) وشرح ابن يعيش (١٢٠/٣) والخزانة (٣٤٠/٥) وبلا نسبة في: المقتضب (٧٢/٣) والخصائص (٢٧/٣) وابن يعيش (١٠/٣) وأنشده أبو علي في الشعر (٤٩٤/٢) والعضديات ٦٧. وقال ابن جني في الخصائص: "والعرب تحيل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، وما الثاني منه ليس بالأول، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم". ولهذا استشهد بالبيت هنا، وأما أبو علي فاستشهاده في كتابه لآخر.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ٧٨، والخصائص (٢٣/١) وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٨، وأساس البلاغة (قول) واللسان (قول) ٥٧٢/١١ وبلا نسبة في: الخصائص (٢٧/٣). والرواية فيها جميعاً: الطير مكان النفس، ما عدا الأخير. وعلي رواية (الطير) فلا شاهد فيه لما سلف.

(٣) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

ودع هريرة إن الركب مرّجلاً وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٠٠، والكامل ٨٢٣-٨٢٤، وشرح الخصائص للنحاس (٦٨٥/٢) والخصائص (٤٤/١، ٤٧٦/٣) ومجمع البيان (٤٠٩/١) وشرح شواهد (٧٠/٢)، وأنشده أبو علي في: الشعر (١٩٦/١) والحجة (٣٨٤/٢، ٣١٨/١) والبغداديات ٤٢٨ والعضديات ٢٢٥ لما ذكره هنا.

مسألة

من مشابهة الحرف الحركه عند ي قول يونس (١) في النون الخفيفة إذا / ١١٧ الحقه
ألف التثنية وجماعة النساء: اضربا (٢)، واضربنا، ومعلوم من شرط الألف ان لا تكون
إلا بعد فتحة، فلولا ان الألف من (اضربا) قد جرت مجرى الحركة لَمَا (٣) وقعت بعدها
الألف الثانية فدل ذلك على ان الألف الأولى من (اضربا) قد جرت مجرى الفتحة قبل
ألف عصا ورحى ومعنى ونحوه.

وشيء آخر: وهو ان النون الخفيفة إنما تقلب في الوقف ألفاً إذا انفتح ما قبلها؛ نحو:
﴿لَتَسْفَعَا﴾ (٤)،

والله فاعبدا (٥)

وقد تراها ها هنا (٦) أبدلت لوقوع الألف قبلها كما تبدل لوقوع الفتحة نفسها قبلها،
وهذا واضح. إلى ها هنا (٧).

(١) الكتاب (٥٢٧/٣) وانظر تعليق السيرافي والزجاج في هامشه، ورد المبرد على يونس في: المقتضب
(٢٤/٣)، وتعليق أبي عثمان الذي حكاه ابو علي في: التعليقة (٣٤/٤)، وجاء في هامش الإيضاح ٣٣٥
عن إقناع السيرافي أن يونس والفراء يجوزان إدخال الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث، وأن يونس إذا وقف
مدته مدة تدل على إبدالها من النون كانه الفان. كذلك انظر الإنصاف (٦٥٠/٢) وشرح الجمل لابن
عصفور (٤٩٣/٢).

(٢) في أكثر المصادر بالف واحدة، وجاء في بعضها موافقا لما في الاصل بالفين، وهو اظهر لبيان المدة.

(٣) في الاصل: لما بالتشديد. واللام جواب لا، و(ما) نافية.

(٤) سورة العلق: (١٥).

(٥) آخر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وذا النصب المنسوب لا تنسكته ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو للأعشى في: ديوانه ١٣٦، والكتاب (٥١٠/٣) وشرح أبياته (١٦٩/٢) وسيرة ابن هشام

(٣٨٧/١) وسر الصناعة (٦٧٨/٢) وأمثالي ابن الشجري (١٦٥/٢، ٦٠٩) وشرح أبيات المغني

(١٦٤/٦)، وهو في كتاب سيبويه ملق مع صدر بيت آخر: وإياك والمبتات لا تقرينها. والشاهد قلب نون

التوكيد الخفيفة ألفاً في الوقف لانفتاح ما قبلها.

(٦) أي في (اضربا) في قول يونس.

(٧) إشارة إلى آخر المسائل التي نعت في (١٤ ب) على أنها مكتوبة في آخر الجزء.

مسألة (١)

مثل قوله:

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ أَنْ يُبْطِئَ (٢) حاسداً (٣)

قول المطرود بن كعب الخزاعي (٤):

إِنَّ الْمُغِيرَاتِ وَأَبْنَاءَهَا هُمْ خَيْرُ أَحْيَاءِ وَأَمْوَاتِ
أَخْلَصَهُمْ عِرْقُ نُضَارٍ لَهُمْ مِنْ لَوْمٍ مَنْ لَامَ بِمَنْجَاةٍ (٥)

مسألة (٦)

النايعة:

(١) ما قاله أبو علي في: المسألة نجده عند ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٥٤٧، وابن الأنباري في: شرح القصائد ٥٩٦، وحكى أبو علي عن القاسم في: البصريات ٧٣٥ ما ذكره هنا، ثم ذهب إلى رأي آخر لم يورده هنا، واقتصر عليه في: الشعر (٢/٣٨٦).

(٢) في الأصل تُبْطِئُ، ولم أجدها في شيء من المصادر على الرغم من تعدد الرواية فيها، وقد أثبت ما جاء في البصريات والشعر وهو أنسب للتوجيه المراد.

(٣) صدر بيت من الكامل وعجزه:

أو أن يميل مع العدو ليأتمها

وهو للبيد ختم به محلقة. جاء في: شرح ديوانه ٣٢١، وشرح القصائد الطوال ٥٩٦، وشرح القصائد للنحاس (١/٤٤٩) وشرح المعلقات للتبريزي ٢٠٧، وقد تعددت روايات البيت. انظر اللسان (بطا) و(ثبط) و(نطا).

(٤) شاعر جاهلي لجأ إلى عبد المطلب بن هاشم فحماه وأحسن إليه فأكثر من مدح عبد المطلب وأهله. انظر: معجم الشعراء الجاهليين ٣٣٨.

(٥) عن السريع، وهما لكعب في: سيرة ابن هشام (١/١٣٩) والمعاني الكبير ٥٤٧، وشرح القصائد الطوال، وأنشدهما أبو علي في: البصريات ٧٣٦ وثانيهما هناك منكسر، وجاء الثاني قبل الأول في بعض المصادر مع اختلاف في الرواية في بعض الكلمات.

المغيرات: جاء في: الروض الأنف (١/٢٥٣) أنهم بنو المغيرة وهو عبد مناف.

ووجهُ المماثلة أن كعباً يريد في البيت الثاني أن يمدح حبه ارتفع بهم كرم محتدهم عن لوم اللاتمين، وكذلك قول لبيد "معناه هم العشيرة التي لا يقدر حاسد أن يبطن الناس عنهم بسوء قول فيهم". انظر شرح القصائد لابن الأنباري.

(٦) المسألة مع فضل تفصيل ذكرها أبو علي في: البصريات ٣٥٨، ٧٢٨.

بعض الأود حديثاً غير مكذوب (١)

أي: الأشدُّ ودأ؛ ويريد: الأوديين، جماعة (٢).

/ ١٧ ب مسألة (٣)

قول ابن مقبل:

عيل ما هو عائلة (٤)

أي: شدّد عليه وأثقل، فهو كقولهم: «قاتله الله» و«أخزاه الله» (٥) إذا أعجبك.

مسألة (٦)

وتدجى بعد فوزٍ واعتدل (٧)

ليس من الظلمة، إنما هو من تطارق بعضه على بعض.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

إني كائني لدى النعمان خيره

وهو للتابعة الذبياني في: ديوانه ٤٩، وتهذيب اللغة (٢٣٦/١٤) والجمهرة (٧٨/١)، وبلا نسبة في: مجالس

ثعلب ٥٤٠. وأنشده أبو علي في: البصريات والحلبيات ١٧٥، ٣٣٦، والعسكريات ٢٢٣، وجاءت في اللسان

(ودد) حكاية ابن جني قول أبي علي هذا في البيت. ويروى البيت (الأود) بضم الواو وهي على القياس في الجمع.

(٢) يظهر من البصريات ٣٥٩ أنه قول القاسم حكاة عنه أبو علي، وعلّق عليه في سائر المواضع بأنه تفسير المعنى

لاتقدير اللفظ، وتقدير اللفظ أن اللام للجنس فدلت على الجمع.

(٣) ما في المسألة ذكره ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٥٨، ٨٣٦، وأعادته أبو علي في: البصريات ٧٤١-٧٤٢،

وانظر المصادر في تخريج البيت.

(٤) بعض بيت من الطويل، هو بتمامه:

خدّي مثل خدّي الفالحني ينوشني بخبط يديه عيل ما هو عائلة

وهو لابن مقبل في: ديوانه ٢٥١، والمعاني والتهذيب (١٩٥/٣) والخصص (٢٠٦/١٢) والمحكم (٢٥٧/٢) واللسان

(عول). والبيت في وصف فرس، والأصل في عول: غلب، أي غلب ما هو غاليه، ثم صار إلى ما ذكر أبو علي.

(٥) انظر غريب ابن سلام (٢٤١/٥) والمعاني الكبير والاقتضاب (١٨٨/٣)

(٦) أعاد أبو علي المسألة في: البصريات (٧٤٥/٢)

(٧) عجز بيت من الرمل وصدره:

واضبط الليل إذا طال السرى

وهو للبيد في: شرح ديوانه ١٨٠، والتهذيب (١٢٣/٥) والمحكم (٣٦٩/٧) وبلا نسبة في: الخصص

(٣٧/٩) وفي: شرح الديوان ٣٨٢ فضل تخريج. وفورة الليل: ظلمته، وفورة العشاء بعده.

أَبِي مُدَّ دَجَا الْإِسْلَامُ لَا يَتَّحَنَّفُ (١)

أي : فشا وألبس كل شيء (٢).

كان سألني (٣) سائل عن قول متمم بن نويرة :

فَمَا وَجَدُ أَظَارَ (٤)

ثم قال :

بِأَوْجَدَ مَنِي (٥)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره :

فَمَا شِبْهُ عَمْرٍو غَيْرَ أَغْثَمِ فَاجِرٍ

وهو في : السخط ٣٠٢ منسوب لكبشة أخت عمرو بن معد يكرب تقوله لاختها عمرو. وجاء في : الغريب المصنف (٥٠٦/١) أن أعرابياً أنشده، وجاء بلا نسبة في : ديوان الخطيب شرح ابن السكيت ١٣٥، وتهذيب اللغة (١٦٢/١١) والتمام ١٩١، والمحكم (٣٦٩/٧) والمخصص (٣٧/٩) وفي هامش تهذيب الالفاظ ٤٢، واللسان (حنف)، وأنشده أبو علي في : البصريات ٧٤٦. وفي السخط أن الأغمم هنا الذي غلب بياض شبيه سواد شعره، ويروى بالثناء من الغثمة وهي الجهالة. وأصل التحنّف: الميل والعدول، وسُمي المسلم حنيفاً لعدوله من دين إلى دين.

(٢) هذا قول الأصمعي رواه عنه أبو عبيد في الغريب. وفي المخصص واللسان (دجا) أن الشدجّي سكون الليل، وقيل في دجا غير ذلك. انظر: المصادر السابقة والكامل ١٤٤٢.

(٣) جاء السؤال وجوابه في : البصريات ٧٢٩-٧٣٥ مع التفصيل في بعضه، وجاء في : المعضديات ٢٢٣، ونقله ابن سيده في : المخصص (٦١/٤، ٧١/١٥).

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه :

فَمَا وَجَدَ أَظَارَ ثَلَاثَ رِوَاثِمٍ رَائِنَ مَجْرًا مِنْ حُورٍ وَمَصْرَعَا

وهو لم تتم في : ديوانه ١١٦، والمفضليات ٢٧٠، ومعاني الفراء (٢١٨/٣) والمراثي للبيهقي ٧٩-٨٠، وتهذيب الالفاظ ٦٣، والكامل ١٤٤٩، والتعازي والمراثي ١٦-١٧، وفرحة الأديب ٧١، وشرح شواهد المغني (٥٦٦/٢). وأنشده أبو علي في البصريات والمعضديات لما ذكره هنا، وذكره في : التكملة ١٣٧ شاهداً على معنى ظفر.

أظار: جمع ظفر وهي النوق تعطف على ولدها فتألفه. روائم: واحدها رؤوم، ومعنى ترومه تشمه، (الكامل).

(٥) وتمامه :

بِأَوْجَدَ مَنِي يَوْمَ فَارَقْتُ مَالِكَا وَقَامَ بِهِ النَّاعِي الرَّفِيعُ فَاسْمَعَا

وهو في المصادر المذكورة في الشاهد السابق سوى المعاني والتكملة. وقد أفاد ابن بري في : شواهد الإيضاح ٤٧٧ والبغدادي في : شرح أبيات المغني (١٤/٦) من تأويل أبي علي للبيت.

فأجبتُ فيه في الوقت: إنه على «شِعْرٌ شاعرٌ» و«شُغْلٌ شاغلٌ» (١) لِمَا أراد المبالغة في وصف الوجدَ جَعَلَهُ كالعين (٢)؛ كما يجعلون العين كالمعنى في قولهم: «رجُلٌ عَدْلٌ» (٣).

ويجوز أن يكون على حذفِ المضاف؛ أي: فما واجداتُ وجدٍ أظآرٍ. ولا يكون على أن يجعل (وجد) بمنزلة (ركب) و(سَفَر) (٤)؛ لثلا يُضيفُ الشيءَ إلى نفسه. ولا يَسْتَقِيمُ أن تحمله على أنه تركَ المضافَ وأخبرَ عن المضافِ إليه (٥)؛ لأنه لا يجوز عندنا. ولا يَسْتَقِيمُ أن تحمله على قوله:

ولا مُسْتَنَكِرٌ (٦) أن تُعَقِّرَا (٧)

/ ١١٨ لأنه لا ضرورةَ لها هنا.

(١) شرحه أبو علي فقال في الحلييات ١٩٧: كأنه أخبر أنه شعرٌ مستقلٌ بنفسه وغير مغنفر إلى شاعر، ولكن قوله في: الشعر ٢٣٨ بفضي إلى تقدير مضاف: صاحب شعر وصاحب شغل، ويتفق الوجهان في: قوله في: الشيرازيات ٢١٩ إن المراد المبالغة وكثرة المعاناة للشيء بجعل غير العين بمنزلة العين. وأول قوله هو قول أبي العباس حكي في: الاصول (٨٤/٣) وانظر الكتاب (٣٨٥/٣)

(٢) أي كالذات أو الجئة.

(٣) هذا أحد الوجوه التي يذكرها النحاة في مثل هذا، ويحملونه أيضا على حذف المضاف، وعلى تاويل المصدر بالمشتق. انظر: الكتاب (٣٣٦-٣٣٧) والمقتضب (٤/٣٠٤-٣٠٥) والاصول (٢/٣١) وشرح السيرافي (٥/١١٠) والخصائص (٢/٢٠٤-٢٠٧) وسر الصناعة ٣٦١-٣٦٢، وفيه أثر كلام أبي علي واضح.

(٤) أي اسم جمع لواجدة، وانظر: الكتاب (٣/٦٢٤، ٤/٢٤٤) والاصول (٣/٣١)

(٥) يُفهم مما في البصريات ٧٣١ أنه قول البغداديين، وقول الفراء في: معانيه (١/١٥٠) ومعاني الزجاج (١/٣١٤) وإعراب النحاس (١/٣١٨) وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (١/١٧٦) صريح بإجازة الإخبار عن المضاف إليه وترك المضاف بلا خبر، ورد أبو علي ذلك في: الإغفال (٢/٩٥).

(٦) الاصل: مستنكراً بالفتح، والكلام على رواية الجر، وسيقع مثله في (١٣٦-ب) والتصويب من البصريات.

(٧) معزببت من الطويل، وهو بتمامه:

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكراً أن تُعَقِّرَا

وهو للنايعة الجعدي في: ديوانه ٧٠، والكتاب (١/٦٤) وجمهرة اشعار العرب (٢/٢٧٠) والاصول (٢/٧٠) وشرح السيرافي (٣/٤٥) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٧٧) والنكت (١/٢٩٥) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٩، ٢٠٠). وأنشده أبو علي في: الشعر (١/٤٤) والبصريات ٧٣٢، ٨٦١، وسيأتي في (١٣٦-ب) إلا أن كلامه في الموضع الأول من البصريات أكثر تفصيلاً مما في كتابنا.

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا قَدَّرْتَ (الْوَجْدَ) مِثْلَ (سَفَرٍ) (١)؛ كَأَنَّهُ: وَمَا وَجْدٌ وَجَدِ أَظَارٌ (٢).

يعقوب (٣): لِلْبَيْدِ فِي الْعَيْرِ وَالْأَتَانِ:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٤)

أي: هَاجَ الْأَتَانُ لِطَلَبِ الْمَاءِ كَطَلَبِ الْمُعَقَّبِ؛ وَهُوَ الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ (٥)، (الْمَظْلُومِ) نَعَتْ (لِلْمُعَقَّبِ).

فا: حَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ (الْمُعَقَّبَ) فَاعِلٌ.

= والبيت في وصف خيل. تعقرا: من عقرا أي قطع قوائم الفرس أو البعير أو إحداها لينخر.

والشاهد فيه أن إجازة جر (مستنكر) على تأويل أن رد الخيل بمنزلة الخيل، والعقر يعود على الخيل، فيكون العقر من سبب الرد، فيجوز التانيث في الضمير العائد على الرد؛ لأن الرد اكتسب التانيث لما تقدم، وما ساغ ذلك عند أبي علي إلا للضرورة، في حين أن بيت منمم (ياوجد) لا ضرورة فيه. والجر في بيت التابغة مما رده المراد على سببويه، وأجازوا فيه النصب عطفاً على محل خبر ليس، والرفع استثناءً. انظر المصادر السابقة.

(١) في أنه اسم جمع.

(٢) العبارة في البصريات أوضح: "كانه (ما وجد وجد أظار) كأنه قال: وما واجدات وجد أظار، فحذف المضاف إلى أظار، وأقام أظاراً مقامه".

(٣) جاء كلام أبي علي بنضه في مسألة عقدها في: البصريات ٧٤٧، وبعض عبارته هناك أكثر تفصيلاً. وهو في: الخزانة (٢١٤/٢) ملخصاً عن القصيرية والبصرية.

(٤) من الكامل، وهو للبيد في: شرح ديوانه ١٢٨، ومعاني الفراء (٦٦/٢) والغريب المصنف (٧٣٤/٢) والمختص (١٣/٢) ومجمع البيان (٥٧/٦) وأمالى ابن الشجري (٣٤٧/١، ٢٢٣/٢) وشرح شواهد الإيضاح ١٣٤ وشرح ابن يعيش (٦٦/٦) والخزانة (٢١١/٢، ١٣٦/٨). وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٦٨، والبصريات والإيضاح ١٨٦، وسيكرر عجزه هنا في (١٨٦-ب).

ولبيد يصف حماراً وأتانه. تهجّر: سار في الهاجرة وهي شدة الحر منتصف النهار. الرواح: من زوال الشمس إلى الليل. وهاجه: أثاره، وبروى (هاجها) أي الأتان، ولولا أن (هاجه) رواية جاءت في الأصل وبعض أصول كتب أبي علي وابن جني لرجحت (هاجها). وسائر الالفاظ في المتن.

وأبو علي يحمل الشاهد على وجهين ذكرهما، ولكنه يقتصر على الأول منهما في الإيضاح والشعر. وانظر وجوهاً أخرى في الخزانة.

(٥) جاء هذا التفسير للمعقب في الشعر والإيضاح والخزانة معزواً إلى يعقوب، وللغراء في معانيه قول موافق له، وذكره الأزهرى عن أبي الهيثم، وأما ابن الشجري فقد نسب هذا التفسير للأصمعي. وانظر التهذيب (٢٧٢/١) والتكملة واللسان (عقب).

ويقال (١): (المعقب) الماثل، يقال: عَقَبَنِي حَقِي؛ أي: مَطَّلَنِي.

ف(المظلوم) فاعل، و(المعقب) المفعول به.

على الوجه الأول (٢) لو قَدَّمَ (المظلوم) فجعله يلي (المعقب) لم يَجُز؛ كما أنه لو قَدَّمَ (كُلَّهُ) في قول ابن مقبل:

قَلَوْا أَنْ حُبِّي أَمْ ذِي الْوَدْعِ كُلَّهُ (٣)

لم يَجُز؛ لأنك لا تُصِفُ الموصولَ حتى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ، وَصِلَتُهُ لم تَتِمَّ بعدُ؛ لأنَّ (حَقَّهُ) من تمامه.

وعلى القول الثاني يكون (الحق) من صلة (المعقب)؛ كأنه: طلب المظلوم الماثل حَقَّهُ، فتكون الهاء راجعة إلى (المظلوم)؛ أي: طَلَبَ المدينِ الماثلَ حَقَّهُ؛ أي: حقَّ المدين؛ ألا ترى أن الحق له لا للمُستدين.

فإن ١٨/ب قلت: كيف جاز أن تكون الهاء كناية عن الفاعل وهو لم يُذكر بعدُ؟ قيل: هو مثل: ضَرَبَ غلامه زيداً (٤)؛ ألا ترى أنه متَّصِلٌ بالمفعول.

وقد يَجُوزُ على هذا أن تقول (٥): حَقَّهُ؛ يريد: الحق الذي يجب عليه الخروجُ منه،

(١) هو في: التهذيب (٢٧٢/١) قول أبي سعيد الأصمعي، وفي اللسان غير منسوب.

(٢) نقل ابن يسمون في: المصباح ٣٣٤ هذا الوجه ناصباً على أنه من التذكرة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وقد جاء في هامش الأصل تمامه بغير خط الناسخ:

لا هلك مالٌ لم تَسْعَه المسارحُ

وهو لتسيم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٥٠، ومنتهى الطلب (٣٠٤/١) والإفصاح ١٣٨، وجاء في قصيدة

لكثير عزة في: ديوانه ٦٩، ومنتهى الطلب (١٧٥/٤) وجاء الصدر بلا نسبة في: الهمع (٤٨/٢)

واستشهد به أبو علي في: البصريات والشيرازيات (٢٣٩/١) لما ذكره هنا من امتناع تقدم توكيد المصدر أو

صفتة على معمول المصدر الذي يسميه أبو علي صلة المصدر، وانظر في: المقتضب (١٥٧/٤) وشرح ابن

بعميش (٦٧/٦) وجه التسمية وعللة امتناع التقدم. وفي بعض المصادر (كان) مكان (أن) ويرفع (كله).

الودع: بتسكين الدال وفتحها خرز بيض جوف يخرج من البحر، وذو الودع الصبي لأنه يُقلدها. المال:

الإبل. المسارح: حيث تسرح الإبل أي ترعى.

(٤) أي متقدماً لفظاً لا رتبة. وانظر المقتضب (١٠٢/٤) والأصول (٨٧/١، ٢٣٨/٢)

(٥) العبارة في: البصريات والمصباح ٣٣٤: وقد يجوز على هذا أن تجعل الهاء للمستدين، فيحسن أن تجعلها له

فيقول:

فلما كان كذلك جاز أن تُضيفه إليه^(١) كقوله: ﴿وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾^(٢) فأضاف (الدين) إليهم لما كان واجباً عليهم الأخذُ به والتدينُ، وإن لم يكونوا متدينين به .
وعلى هذا يتجه: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾^(٣) أي: العمل الذي أُمرُوا به وتُدبوا إليه وشرع لهم^(٤).

فإذا جعلت الهاء راجعاً إلى المفعول احتمل أمرين:

يجوز أن تكون راجعةً إلى (المعقب) بأسره، ويجوز أن تكون راجعةً إلى اللام^(٥)؛ أي: الذي عقبَ حقّه، على قول أبي بكر^(٦). وعلى قول أبي عثمان^(٧): إلى الذي دلّ عليه اللام. فهذا هذا.

القاسم^(٨):

(١) في نص التذكرة المنقول في المصباح زيادة: "وعلى هذا قول لبيد:

فاقطعُ لبانةً من تعرض وصله وخيرُ وأصل خلة صرامها

يريد: لبانتك منه، وكذلك قول الله... والبيت جاء أيضاً في البصريات ولكنه تاخر عن هذه الفقرة.

(٢) سورة الأنعام: (١٣٧) والضمير (هم) عائذ لـ (كثير من المشركين). واللام الأولى في: (ليلبسوا) مسكنة في الأصل نصحيفاً. وقول أبي علي في الآية والآية التالية ذكره في: الحجة (٢/٣٠٩٥/٢٨٠) ثم في: الشيرازيات ٥٩٧ مع شواهد أخرى على أن الإضافة تكون لادنى ملاحظة بين المتضامفين لا على وجه الاستحقاق والملك.

(٣) سورة الأنعام: (١٠٨). وما ذكره أبو علي في الآية هو ثاني قولين ذكرهما الزجاج في: معانيه (٢/٢٨١) إلا أن الأول منهما أجود عنده. وانظر: التعليقة (١/١٤٨) وشرح السيرافي (٤/١٨٦) ومجمع البيان (٤/١٤٧).

(٤) جاءت هذه العبارة في هامش أصل البصريات وصُدّرت بأنها في المسائل القصصية.

(٥) يريد (ال) الموصولة في: (المعقب).

(٦) يذهب المبرد في: المقتضب (٣/٨٩) وأبو بكر في: الاصول (٢/٢٧٠) إلى أن الضمير عائذ إلى (ال)، وأخذ أبو علي بهذا في: الشعر ٤٣٦، ٤٣٦.

(٧) جاء في: البغداديات ٥٥٣، وشرح التسهيل (١/٢٠٠) أن الألف واللام عند المازني للتعريف وليس بمعنى الذي، وإن الضمائر عائذة على موصوفات محذوفة. وانظر تضعيف ابن مالك لقوله.

(٨) أعاد أبو علي في: البصريات ٧٥٣ النقل في هذا البيت والذي يليه. والقاسم هو أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد ذكره أبو علي في مواضع من البصريات باسمه وكنيته. ولم أظفر في شيء من مصنفاته بالمنقول عنه هنا، وله كتاب معاني الشعر، وهو مفقود. انظر: طبقات الشافعية (٢/١٥٨) وأمثال أبي عبيد ١٦ (المقدمة).

لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلٍ (١)

أي: بعد تَفْضُلٍ لا تَنْتَطِقْ لعملِ تَعْمَلُهُ.

القاسم عن الأصمعي (٢)، للأعشى:

لَاتَ هُنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ (٣)

(١) بعض بيت من الطويل، وقامه:

وَنُضِحِي فَتَبْتُ الْمَسِكَ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوْوَمِ الضُّحَى لَمْ...

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٧، وشرح القصائد السبع ٦٥، وشرح القصائد التسع (١٤٩/١) وسر الصناعة ٥٧٥، والافتضاب (٣٦٦/٣) وجاء بلا نسبة في: أدب الكاتب ٥١٣. ووجدت الجزء الذي ذكره أبو علي جاء في أبيات لطيفيل الغنوي في: ديوانه ٦٤، ولعمري بن أبي ربيعة في: ديوانه ٣٢٨ ومنتهى الطلب (٢٤٠/٤) ولكثير عمرة في: ديوانه ١٨١. وما جاء هنا أنشده أبو علي في البصريات، وأنشد في: الشيرازيات (٣٤٦/١) من البيت: نَوْوَمِ الضُّحَى.

وجاء في شرح القصائد السبع أن فتبت المسك: ما يُقْتَمُ منه، والمعنى كأن فراشها فيه المسك من طيب جسدها لا أنه قُتُ المسك فيه. الانتطاق: الانتزاز للعمل، والنطاق ثوب تشده المرأة على وسطها للعمل. التفضل: لبس أدنى ثيابها. ونقل ابن الأثير عن يعقوب قولاً موافقاً لما حكاه أبو علي عن القاسم.

والشاهد فيه مجيء (عن) بمعنى (بعد). وفي شرح أبيات المغني (٢٩٣/٣) عن أبي حيان أنه مذهب كوفي تبعهم فيه القتيبي. ووجدت الزجاج ذكره في: معانيه (٣٠٥/٥) ولم يرد، واستحسنه النحاس في: شرح القصائد التسع. وانظر: معاني الفراء (٢٥١/٣) ومعاني الحروف للزجاجي ٨٠، والصاحبي ٢٣٣، والأزهية ٢٨٠، والصحاح (عن) وأمالي ابن الشجري (١٩/٣، ٦١١/٢) ورصف المياني ٣٦٧، والجنى ٢٤٧ والدر المصون (٧٤٠/١٠).

(٢) حكى أبو علي هذا في: البصريات ٧٥٤ عن الأصمعي ولكن من طريق يعقوب، وخبره محققها من اللسان (هنا).

(٣) بعض بيت من الخفيف، وقامه:

... جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال

وهو للأعشى في: ديوانه ٢٨٣ والشهذيب (٣٧٦/٥، ٤٣٤/٦) والخصائص (٤٧٤/٢) والمختص (٣٩/٢) وجمهرة الأشعار (٣٢٢/١) وشرح ابن يعيش (١٧/٣) والخزانة (١٨٥/٤، ٥١١/٩) وجاء بلا نسبة في: رصف المياني ١٧٠، والخزانة (١٨٣/٤، ١٩٠). وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ١٨٦، ٤٤٧٧، ٤٨٠، والبصريات ٦٠١، ٧٢٨، ٧٥٤، شاهدأ على تقارض الباء ومن، وعلى مجيء (هنا) خبراً في النفي وكما هي في الإيجاب، وعلى ما ذكره هنا. وقد روي البيت: لا تَهْنَأُ، أي كلمة واحدة، وعرض أبو علي لذلك في البصريات.

هنا: ظرف مكان لكنه هنا اجري مجرى الزمان مجازاً. جبيرة: اسم امرأة، وجاءت في الأصل وبعض أصول المصادر الأخرى بفتح الجيم، إلا أن الغالب ضمها وعليه اصلحت الأصل. الطائف: طيف الخيال.

قال (١): ليس جُبيرةٌ حيث ذهبَتْ ، فايأسٌ منها، ليس هذا موضعَ ذِكْرِها.

أم مَنْ جاءَ مِنْها (٢)

استفهامٌ؛ يقول: مَنْ ذا الذي [جاءَ بخيالها علينا]؟ (٣).

/ ٢٩٩ أ فهي (٤) نَقْضُ العِلْمِ المُستَقِرِّ الثابت.

فأما قولك: عَلِمْتُ زيدا يُقَوْم، فليس الغَرَضُ تَعَلُّقُ العِلْمِ بالقيام، وإنما مفعول (علمتُ): (زيدٌ)، و(يقوم) واقعٌ موقعَ الاسمِ الثاني الذي هو خيرُ الابتداء الذي تُعملُ فيه (علمتُ)، فلمَّا لم يكن (يقوم) معمولاً (علمتُ) في الحقيقة، وإنما معمولُهُ في الحقيقة الاسمُ الذي هو عبارةٌ عن (زيد) ووَاقَعَ هذا مَوْقَعَهُ للذِّكْرِ العائدِ عليه منه، جاز ذلك.

وليس كذلك: علمتُ أن يقوم؛ لأنه (٥) معمولُهُ وتابعٌ له ومتعلقٌ به، فلم يَجُزْ هذا

(١) قول الاصمعي هذا في: التهذيب (٤٣٤/٦) وعنه في: اللسان (هنا). وانظر فيهما تفسير الخليل، وفي الخزانة اقوال آخر.

(٢) رُوي: أو مَنْ.

(٣) إضافة من البصريات ٧٥٥، والتهذيب واللسان، وهو موضع حرم في الأصل لا أدري مقدار ما ذهب منه، وقد نقلت الصفحات ما بين (١-٢٩) و(١٢٧-ب) إلى هذا الموضع لاتصال الكلام فيها ثم اتصاله في آخرها بأول (١-٦٩)، ويبقى موضع الحرم الذي أشرت إليه مما يفسر عدم اتصال الكلام في أول الجزء الذي نقلته بما سبقه.

(٤) في: البصريات ٧٠٥-٧١١ مسألة في: كثير من مواضعها يكاد لفظها يوافق لفظ ما بقي من مسألتنا هنا، إلا أنها هناك أكثر تفصيلاً، لذا نقلت أولها هنا لسد بعض الحرم: قال أبو علي: "سأل سائلٌ فيما نُعَمَلُ به من أنْ (أن) الناصبة للفعل لا يجوز أن تكون معمولاً لـ (علمتُ) ونحوها من الأفعال الثابتة المؤكدة لتنافي ذلك، وأن كل واحدٍ ليس يوافق الآخر؛ ألا ترى أن (علمتُ) تدل على تأكيد الشيء وثباته واستقراره، و(أن) لا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت. ألا ترى أنها إنما بآبها أن تُدخَلَ على الاستقبالِ مثل (لن) و(إذن) ودخلت على الماضي أيضاً من حيث اجتماع مع المستقبل للتقضي، وأنه ليس بثابت كالأني."

فقال: إذا جاز أن يقع المستقبل في الخبر في قولك: علمتُ زيدا يُقَوْمُ وسيقوم، والمعلومُ المستفاد إنما هو الخبر لا (زيد) فهلا جاز على هذا أيضاً أن تقول: علمتُ أن يقوم، فتوقَّعه على المستقبل في اللفظ إذ أوقعته عليه في المعنى في قولك: علمتُ زيدا سيقوم؟

قلنا: لا يجوز في (أن) وإن كنا قد اجزنا (علمتُ زيدا سيقوم) لأن مفعول (علمتُ) (زيدٌ) وليس هو شيئاً ينافي (علمتُ) كما نافتة (أن).

(٥) يقصد الحرف (أن).

لتنافيهما (١)؛ كما لم يَجْزُ أن يضاف إلى الفعل؛ لأن الغرض في الإضافة التخصيص، ووضع الفعل بخلاف التخصيص. ومن هنا لم يَجْزُ دخول لام التعريف عليه؛ لأن ذلك عكس ما أريد فيه؛ فلذلك إذا أدخلوا اللام نقلوا الفعل إلى اسم الفاعل. وكما لم يزيدوا الواو أولاً لئلا تنقلب همزة فيزول الغرض؛ وكما لم يُدغم الملحق وإن اجتمع المثلان (٢).

ومن هنا لم يُضَافَ الشيء إلى نفسه؛ لأنه غير الوجه الذي يُقصد فيه (٣).
ومن هنا لم يَحذف سيويده (٤) الحركة في (وشوي) ونحوه.

وإذا لم يستعملوا: (ضربت أن تضرب)، ولا (تضرب أن تضرب) في موضع: ضربت ضرباً، وتضرب / ٢٩ ب ضرباً، وإن لم يكن هناك لفظتان تدفع إحداهما الأخرى، حيث لم يكن (أن ضربت) (٥) ثابتاً، والتوكيد يُراد به تثبيت الشيء وتقريره؛ فألاً (٦) يجوز ذلك في (علمت أن يقوم) أخرى؛ لأنه ينضم إلى تدافع المعنى تدافع اللفظ (٧).

(١) عبارة البصريات اجلي: * وكل واحد كأنه يدفع الآخر؛ لأن (علمت) تدل على الثبات والاستقرار، و(إن) تدل على خلاف ذلك. فلما كانت خلافه وعكسه لم يَجْزُ أن تعمل فيها وتفتن بها؛ للتدافع الذي بينهما كما لم... وقد جاء بعض كلامه هذا في: الحجة (٣/٢٤٦-٢٥٠) والتعليقة (٢/٢٧٥)، وعرض في: العسكرية ٢٤٧-٢٤٩ لتعليل عدم إضافة الفعل أو الإضافة إليه (أفدت الأخير من محقق البصريات). وانظر الكتاب (٣/١٦٥).

(٢) علل في: البصريات ٧٠٨ عدم زيادتها وعدم إدغام الملحق بانتقاض الغرض من الزيادة والإلحاق. وانظر باب زيادة الواو في: التكملة ٢٣٦، والمحكمي عن أبي علي في: المنصف (١/١١٢).
(٣) الوجه في: الإضافة تخصيص المضاف على ما سلف.

(٤) الكتاب (٣/٣٦٩) ويرى الأخفش أن القياس تسكين العين. انظر الأصول (٣/٨٠) وبين أبو علي في: التعليقة (٣/٢٠٤) التناقض لو حذفت حركة عين (شية) أي الشين، إذ إن الشين جرت متحركة قبل أن ترد الفاء عليها، فإن لم تُقر الحركة مع ردك الفاء في (وشوي) فكانت لم تُرد الفاء، إذ حذفت ما هو مسار للقاء وهو حركة العين قبل رد الفاء.

(٥) كذا في الأصل وأصل البصريات، ويريد: أن تضرب.

(٦) الفاء جواب (إذا لم يستعملوا).

(٧) بعده في البصريات حديث غير قصير بين أبي علي والغصري تلميذه في المسألة نفسها.

مسألة (١)

﴿ وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون ﴾ (٢) (أم) منقطعة من أجل المعنى؛ وذلك أن قوله: ﴿ أم أنا خير ﴾ (٣) بمنزلة قوله: أم تبصرون؛ لأنهم لو قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء، فلم يرد أن يعادل بين (تبصرون) [و] (٤) (أم لا تبصرون)، لكنه أضرب عن الأول (٥) وقرّر بقوله: ﴿ أم أنا خير ﴾ أنه خير؛ فكانه قال: بل أنا خير؛ لأنهم قد كانوا تابعوه على أنه خير، فلما كان فيه معنى التقرير: أنه خير، لم تكن (أم) المعادلة للهمزة، وبدلك على ذلك: ﴿ فاستخف قومه فأطاعوه ﴾ (٦).

مسألة (٧)

(ما أدري أقام أم قعد) تجري (٨) بر (أم) دون (أو)؛ لأن هنا فعلاً معلوماً، وإذا كان كذلك كان من مواقع (أم) دون (أو)؛ ألا ترى أن (أم) تقع إذا كنت مدعياً أحد الفعلين.

(١) المسألة في: البصريات ٧١١، غير أن ما جاء هنا هو جواب أبي علي سبقه هناك (إن قال قائل ...) وهو اعتراض مفترض ملخصه أنه لم لا تعد (أم) في الآية للمعادلة لا للانقطاع مع أن الجملة الاسمية (أم أنا خير) وقعت مرقع الفعلية (أفلا تبصرون). ورد أبي علي أصله كلام سيبويه في: الكتاب (٣/ ١٧٣)، ونسبه في: المسائل المنثورة ١٩١ إلى الخليل مقتدياً بشيخه الزجاج في: المعاني (٤/ ٤١٥). و(أم) في الآية قيل فيها أيضاً إنها للمعادلة وقيل إنها زائدة. انظر: معاني الاخفش (١/ ٣٣) ومعاني الفراء (٣/ ٣٤) ومعاني الزجاج وشرح السيرافي (العلمية ٣/ ٤١٨) والمنصف (٣/ ١١٨) وأمالى ابن الشعري (٣/ ١١٠) ومجمع البيان (٩/ ٩١) وشرح الجمل لابن خروف (١/ ٣٣٠) وشرح الكافية (٤/ ٤٠٦) والدر المصون (٩/ ٥٩٧) والمغني (١/ ٢٨٤، ٣٠٧، ١٩٥/ ٢) وشرح الأشموني (٣/ ١٠٥) والخزانة (١١/ ٦٦).

(٢) سورة الزخرف: (٥١).

(٣) سورة الزخرف: (٥٢).

(٤) إضافة يقتضيها الفعل: يعادل. وهي لم ترد في أصل البصريات أيضاً.

(٥) أي قوله (أفلا تبصرون).

(٦) سورة الزخرف: (٥٤) ولم أجد من استدل بها على انقطاع (أم) كما فعل أبو علي.

(٧) المسألة بنصها في: البصريات ٧١٢، وأكثرها ورد في: العضديات ١٩٤، والتعليقة (٢/ ٢٨٠) والمسائل المنثورة ١٩٦، وبعضه في: الشيرازيات ١٠٣. وكلامه هنا وإن كان أصله عند سيبويه (٣/ ١٧١) وهو في: المقتضب (٣/ ٢٨٦) إلا أن اللفظ هنا أقرب إلى كلام ابن السراج في: الأصول (٢/ ٢١٤). وغير محقق البصريات النص فتغير مواضع (أم) بمواضع (أو) في: صدر المسألة مخالفاً لأصل، ولا يصح.

(٨) الأصل: تجزي، وهو تصحيف.

فإذا أوقعت هنا (أو) فقلت: أو / ١٣٠ قعد، فهنا في الحقيقة أحد الفعلين ثابت إلا أنه أجرى لفظ (أو)، فجعله - وإن كان كائناً - بمنزلة ما لم يكن؛ فكانه قال: لا أدعي واحداً منهما؛ كما أنه إذا قال: أقام أو قعد، لا يكون مدعياً لوقوع واحدٍ منهما، فجرى مجرى قولك: تكلمت ولم تكلم^(١)، لم تناقض في كلامك، ولكن لم تعتد بالكلام لقلته، أو لأنه لم يسد المسد الذي أريد به.

فكذلك (أو) إذا أدخلته هنا مع أن أحد الفعلين كائن في الحقيقة أجرئته مجرى ما لم يكن، فصار بمنزلة (أو) في الاستفهام إذا قلت: أقام أو قعد؟ في أنك لا تدعي وقوع واحدٍ منهما، وليست بمنزلة (أو) في الخبر^(٢)؛ لأن الشبه هنا إنما وقع في الاستفهام من حيث كان تسوية^(٣).

فإذا كان الشبه واقعاً في الاستفهام وقعت المماثلة به لا بالخبر.

فمن هنا قلنا: إنك كأنك لم تثبت واحداً من الفعلين لما أدخلت (أو) في: ما أدري أقام أو قعد؟ كما لم تثبت واحداً منهما في الاستفهام في قولك: أقام أو قعد؟ وليس هو كالخبر الذي بنيت فيه أحدهما من غير عينه^(٤).

/ ٣٠ ب ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد أو قعد، مُشِبِّت أحدهما، إلا أنك لا تدري أيهما هو.

وأما قوله: ما أدري أأذن أو أقام^(٥) فالقياس فيه (أم)؛ لأن هنا فعلاً مُشِبِّتاً إلا أنه

(١) انظر القول في: الكتاب (١٧٢/٣) والتعليق (١٥٣/٢) وشرح أشعار الهدليين (٥٥٨/٢) والمقتصد ١٠٦٨، وفي أكثر المصادر السالفة في تخريج المسألة.

(٢) لأن (أو) في الخبر تفيد وقوع أحدهما، ولكن ذهب عنك أيهما. انظر: المقتضب (٣٠١/٣) والتعليق (٢٨٧/٢).

(٣) يريد أن (ما أدري أقام أو قعد) استوى في الاستفهام الجهل بالأمرين وعدم ادعائك وقوع أحدهما. وانظر شرح ذلك في: الأصول (٥٨/٢).

(٤) يريد: من غير تعيين أحدهما بعينه. وهي قريبة من عبارته في: الإيضاح ٢٩٨.

(٥) وجدت قريباً من هذه العبارة في حديث طويل ليعلى بن مرة يصف فيه صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المطر، ومنه: ... فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام أو أقام... وهو في: سنن الترمذي (٢٦٦/٢) وسنن الدارقطني (٣٨٠/١) وتاريخ بغداد (٢٨٠/١١)، وجاءت العبارة بلفظ «وأذن أو أقام»

أجرى عليه (أو) لأنه لم يعتد به، فمَنْزَلُهُ مَنْزِلَةٌ مَا لَا (١) تَعْلَمُهُ؛ كَقَوْلِكَ: عَلِمْتَ وَلَمْ تَعْلَمْ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَجَا سَالِمٌ وَالتَّنْفُسُ مِنْهُ [بِشِدْقِهِ] (٢) وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمِثْرَ (٣)

فلهذا كان (أو) - ولم يُرد هذا المعنى - [فجاز] (٤) كما جاز: قد علمت أقام زيد، [فكما] (٥) جاز: علمت أقام زيد، كذلك يجوز: ما أدري أقام زيد أو قعد.

= في حديث زبيد بن الصلت يذكر فيه غسل عمر بن الخطاب وصلاته، انظر: الموطأ (٧١/١) وتنوير الحوالك (٢٧/١). وجاء الحديث الأول خلواً من الشك في: مسند أحمد ١٢٦٩ رقم ١٧٧١٦. وأمّا العبارة بلفظها المذكور فقد جاءت علي أنها من كلام العرب أو قريب من ذلك في: الأصول (٢١٥/٢) والشعر ٩٦، والشيرازيات ١٠٣، ٤٠٠، والخصائص (١٧١/٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٢٩ (أفدته من محقق الشعر) واللسان (قوم).

(١) أعلى (لا) في الأصل: لم، ولم يرمج (لا) فلعلها رواية نسخة أخرى.

(٢) الأصل: نشدته، وهو تعريف صوته من المصادر المذكورة في: التخريج.

(٣) من الطويل، وهو لحديفة بن أنس الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٥٥٨، والعقد الفريد (٢٣٠/٥) والجمهرة ١٣١٩، والمحكم (٣١٨/٧) والتبويب والإيضاح (نفس) واللسان (جفن) و(نفس)، وجاء منسوباً لأبي خراش في: مجاز القرآن (٧٨/٢) والصاحبي ١٨٧، والصحاح (نفس) ونسبه ثانياً أبو عبيدة في: المجاز (٩/٢) إلى أبي جندب، ورد ابن بري نسبه لأبي خراش، وذكر الصغاني في التكملة (نفس) أنه لم يجده في شعر أبي خراش، وقد راجعت شعره وشعر أبي جندب في شرح الأشعار فلم أجد البيت فيهما، وجاء الشاهد منسوباً للهذلي في: المحكم (٣٨٥/٧) وأساس البلاغة (جرض) ومعجم الأمثال (٤٣٧/٢)، وهو بلا نسبة في: المعاني الكبير ٩٧٢، ومجالس ثعلب ٤٥٦، والأصول (٢٩١/١) ويستفاد مما في شرح الأشعار أن الشاهد ذكره سيبويه، ولم أجده في الكتاب، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٢٢/٣، ٣٠٥/٤، ٤٣٢/٥) شاهداً على مجيء (نجا) مجرداً، وأنشده في: البصريات ٧١٤ لما ذكره هنا من أن المقصود بقوله (نجا ولم ينج) أنه لم ينج نجا تامة بل هو بمنزلة غير الناجي لعظم ما أصابه. ويُحتمل نصب (جفن) على الاستثناء المنقطع، أو على نزع الخافض والتقدير: إلا بجفن سيف.

سالم: هو ابن عامر الكناني، وخبره في: شرح الأشعار والعقد. النفس بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه.

(٤) الأصل: لجاز، والتصويب من البصريات. ووجه الشبه بين (ما أدري أذن أو أقام) و(قد علمت أقام زيد) أنه كما أن المتكلم في الأخيرة يجهل أصل القيام فجوابه بنعم أو لا، كذلك قائل الأولى هو بمنزلة من لا يعلم بوقوع أي منهما.

(٥) الأصل: فلما، وهو تعريف صوابه من البصريات.

مسألة (١)

لا يدلُّ ما جاء عنهم من نحو: يد ودم^(٢)، على جواز ترخيم الثلاثي؛ لأنَّ المعتلَّ يجوز فيه ما لا يجوز في الصحيح، ألا ترى إلى نحو: ع كلاماً^(٣)، واختصاصه بأبنية^(٤).
فإن قيل: فقد أجزتم (يا ثب)^(٥).

فإنما جاز هذا من حيث جاز (يد) و(دم)؛ لاعتلال (ثبة)^(٦)، وإنما يمتنع أن يُحذف الثالث إذا كان صحيحاً أو غير مشابه للمعتل؛ نحو: عضة^(٧) وشفة / ١٣١ وحر^(٨) ودَد^(٩) فيمن قال: دَدَن.

(١) المسألة في: البصريات ٧١٥ أكثر بسطاً، وأما في منع ترخيم الثلاثي الذي لم ينته بالهاء فانظر الكتاب (٢٥٥/٢) ومعاني الاخفش ٤٣٨، واللمع ٦٨، وشرح ابن يعيش (٢٠/٢). وذكر أبو علي في: المسائل المنثورة ٢٢٤ عدم ترخيم ما هو على حرفين، ونقل عن الأصمعي القول بترخيمه على قبحه.

(٢) انظر امثلة أخرى في: أمالي ابن الشجري (٢٢٦/٢).

(٣) يريد أنه يُحذف منه حتى يصير على حرف واحد، كما قال في البصريات. وانظر: التكملة ٢٢، والشعر ١١٣.

(٤) عقد أبو علي في: التكملة ٢٤٥-٢٧٢ أبواباً في: أبنية المعتل خاصة.

(٥) ترخيم (ثبة) وهي العصابة من القرمات، وثبة الحوض وسطه. وقد أجاز سيبويه ترخيمها نكرة، ولم يُجز المازني والمبرد ذلك لكونها نكرة، لا لأنها لا يجيزان ترخيم الثلاثي المختوم بالهاء، ورد ابن ولاد على المبرد اعتراضه. انظر: الكتاب (٢٤١/٢) والمقتضب (٢٠/٤، ٢٤٣) والانتصار ١٥١، والتعليق (٣٨٤/١).
وذَهَب أبو علي في: الشعر (٥٥/١) إلى أن الهاء في (ثبة) عوض عن اللام المحذوفة، ورجَّح ذلك في: الشيرازيات ٣٧، والبيداديات ٥٣١ في (ثبة الحوض) على أنها من (ثاب)، وقطع به في: الإغفال (١١٢/١) وانظر: سر الصناعة ٦٠٢.

(٦) في البصريات: "وقد قدّمنا أن المعتل لا يمتنع أن يأتي على حرفين".

(٧) العضة: الإفك والبهتان. وفي البصريات: "فإنما حذفت لاماتها لأن الهاء كالثبينة".

(٨) أصله: حَرَّح، وهو فرج المرأة. في البصريات: "لما كانت الحاء تلي الهاء أجريت مجراها، وقُلت ولم تكثر كثرة الهاء".

(٩) الدد: اللعب واللهو، وعُلِّل أبو علي حذف النون فيه بأنها توافق حروف العلة. انظر: الشعر ١١٢، والعسكرية ١٧٤، والبصريات. وانظر الحذف في الامثلة السابقة في: الكتاب (٣٢٢/٣، ٣٥٩، ٤٥١) والمقتضب (٢٤١/٢) والاصول (٢/٤٤٧، ٣/٧٦) وسر الصناعة ١٨٢، ٤١٤، ٥٦٧، وأمالي ابن الشجري، وموادها في الصحاح واللسان والخزانة (٤٩١/١١).

مسألة (١)

لا يعادل (أم) من حروف الاستفهام غير الهمزة، فيكون معها بمنزلة: (أيهم) و(أيهما). ولم يَجْزُ ذلك في (هل) لأن الألف قد تقع حيث تريد الإثبات والتقرير، ولا تريد التفهيم والاستعلام؛ قال: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ (٢)، ولا يكون ذلك في (هل) (٣).

فلما [كنت] (٤) في الاستفهام بالهمزة و(أم) مدعياً لأحد الشيئين أو الأشياء مثبتاً [له] (٥)، لم يَجْزُ أن يقع سوى الألف (٦)، ولم تقع (هل)؛ لأن (هل) لا يُقرَّر بها، إنما يُستقبل بها الاستفهام؛ ألا تراك لا تقول: هل طرباً؟ كقولك:

أطرباً (٧)

وأنت مقرر؛ فلذلك لم تُعادل (أم).

(١) المسألة في: البصريات ٧١٧ مع اختلاف في: مواضع من الفاظها، وجاء أكثر ما فيها في: المضديبات ١٩٦، والتعليقة - ينقل عن ابن السراج - (٢٨٤/٢). وكلام أبي علي منتزع من الكتاب (٣/١٧٥-١٧٧) وتراه في: المقتضب (٣/٢٨٩) والاصول (٢/٥٨) وأمالي ابن الشجري (١/٤٠٠) وشرح أبيات المغني (١/٥٤).

(٢) سورة الزمر: (٣٦).

(٣) أي لا تدخل على منفي فتفيد الإثبات. وانظر تفصيل ذلك في: الجنى ٣٤١-٣٤٢، والمغني (١/٩١-٩٣، ٤/٣٣١-٣٣٥).

(٤) الاصل: كُتِبَ، والصواب من البصريات.

(٥) الاصل: لها، والضمير عائد لـ (أحد). والتصويب من البصريات.

(٦) يريد الهمزة.

(٧) بعض بيت من مشطور السريع تمامه:

أطرباً وأنت قنُسُريُّ

وهو للمعجاج في: ديوانه (١/٤٨٠) والكتاب (١/٣٣٨، وهامش ٣/١٧٦) والبيان والتبيين (١/٢٠٩) وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح أبيات المغني (١/٥٤) والخزانة (١١/٢٩٤) وجاء بلا نسبة في: المقتضب (٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩) وأمالي ابن الشجري (١/٤٠٠)، وأنشده أبو علي في: المسائل المشورة ص ٥ شاهداً على نصب المصدر النائب عن فعله في الاستفهام الإنكاري، وأنشده في: البصريات والتعليقة (٢/٢٨٤) والإيضاح ٣٠٠ كما فعل هنا شاهداً على أن الهمزة للاستفهام الإنكاري. والقنُسُري: الممن.

فأما قوله: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (١) فليس بتقرير، وإنما هو استقبال استفهام (٢)، وقاله إبراهيم مخرجاً له مخرج الاستفهام والاسترشاد؛ ليكون ذلك داعياً لهم إلى النظر، وكان هذا أجود لهذا المعنى المراد؛ ألا ترى أنه لو قال: أيسمعونكم؟ لكان يجوز أن يُظن أنهم يسمعونهم، وأنه متابع / ٣١ ب لهم على ذلك، ومخرج الكلام التقرير (٣). فإذا خرج مخرج الاسترشاد لم يدل عليهما الموافقة ولا على التقرير، وكان ذلك ادعى لهم إلى النظر في شأنها، وأنها لا تنفع ولا تضر (٤).

مسألة (٥)

(ليت شعري أزيد عندك أم عمرو)، يجوز أن يكون الخبر محذوفاً أي: ثابت أو واقع، ويجوز أن يكون استغني بالاستفهام عن الخبر، وليس هذا بالسهل؛ لأنه ليس فيه ما يعود على (شعري).

ومما يقوي الأول أن خبر (ليت) قد أضمر؛ ألا ترى أنه قد قال:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً (٦)

(١) سورة الشعراء: (٧٢)

(٢) هذا قول المبرد في (هل). انظر المتنضب (١٨١/١) والتعليقة (١٩٤/٢) وأمالي ابن الشجري (١/٣٢٤) والمعني (٣/٣٣٥) وكذلك في مجيئها في الاستفهام وغيره. انظر: الخصائص (٢/٢٦٤) - أفدته من محقق الأمالي - ورسف المباني ٤٠٦، والجنى ٣٤١، والدر المنصور (١٠/٥٨٩-٥٩١).

(٣) نقل السيوطي في: الإتيان (٢/٢١٣) عن الكندي أن كثيراً من العلماء ذهب في الآية إلى أن (هل) بمعنى التقرير والتوبيخ، ونقل عن أبي علي رده مستحسن قولاً؛ لأن ذلك من قبيل الإنكار. والحق أن أبا علي لم يذهب إلى الإنكار فقط كما هو واضح من كلامه هنا وفي البصريات. وانظر: الحجية لابن خالويه ٢٩٤، وأسرار التكرار ١٨٤.

(٤) في البصريات (١/٧٢٠) زيادة منها: ... ولو كان قال هذا على سبيل العميب لهم والإنكار فقط لا على ما قلنا لكان منقراً لهم عن النظر.

(٥) المسألة في: البصريات ٧٢٠، وبعضها في: التعليقة (٢/١٥٣). والمسألة من كلام سيويه (١/٢٣٦) - أفدته من محقق البصريات - وعرض لها السيرافي في: شرحه (٤/٢٢٨) بمثل كلام أبي علي ولم يشر إلى خلو الخبر من العائد. وأصل كلامهما لشيخهما الزجاج وكلامه في التعليقة، وقد أوجب بعضهم حذف الخبر بعد (ليت شعري). انظر الفصل ٢٩، وشرح ابن يعيش (١/١٠٥) والهمع (١/١٣٥-١٣٦).

(٦) من الرجس، وهو للمعجاج في: ملحى ديوانه (٢/٣٠٦) - ط السعدي - وطبقات الفحول ٧٨، ونسبه -

مسألة (١)

الدلالة على أن الجُمْل لا تُقام مقام الفاعل أن الجُمْل نكرة؛ كما أن الأحوال والتمييز نكرة،
وأنها لا تُعرَّف ابداً؛ كما لا يُتعرَّف الحال ولا التمييز ابداً، فكما لا يُجعلان فاعلين؛ لأنَّ
الفاعل يلزم إضماره، وإذا أُضْمِر تُعرَّف؛ كذلك الجُمْل؛ لأنها لا تُضمَّر إذ كانت لا تُتعرَّف.

مسألة

(لاضربنه ذهباً أو مكث) (٢) هو حالٌ على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب
/ ١٣٢ لوقوعه موقع الحال؛ ولكن المعنى: اضربه [ذاهباً أو ماكثاً] (٣)، وأصله: اضربه
إن [ذهب] (٤)، ثم بدأ له بعد أن يضربه على كل حال (٥).

ابن يعيش في: شرح المفصل (١٠٤/١) لرؤية، وجاء بلا نسبة في: الكتاب (١٤٢/٢) والأصول
(٢٤٨/١) والنعام ١٦٨، والمفصل ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٢٤/١) وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٤،
والجني ٤٩٢، والمغني (٥١١/٣) والهمع (١٣٤/١) والخزانة (٢٥٣/١٠) والصحاح واللسان والتاج
(ليت)، وأنشده أبو علي في: التعليقة (١٥٣/١) والبصريات ٣٦٩، ٧٢١، والمسائل المنشورة ٧٤ لما ذكره
هنا من حذف الخبر ونصب رواجعاً حالاً للمحذوف، والتقدير: أقبلت رواجعاً أو لنا رواجعاً. والكسائي
يحمل النصب على إضمار كان، وأما الغراء وبعض أصحابه فيستشهدون به على جواز نصب الجزأين لبيت،
وقد حكى ابن سلام في الطبقات هذا عن بعض العرب، وجعله أبو حنيفة الدينوري لغة لبني تميم، إلا أن
البصريين على أن لبيت على أصلها وتوجيه النصب على ما ذكر أبو علي.

(١) المسألة في: البصريات ٧٢٢، وعبارتها أكثر بسطاً، ومنع أبو علي في: الشعر ٤٩٦، ٥٢١، والشيرازيات
٤٩٧، والحجة (١٥٦/٤) مجيء الجملة فاعلاً، وحمل ما ظاهره أنها فاعل على حذف (أن) المصدرية.
وانظر: الخصائص (٤٣٧/٢) والمغني (٢٤٣/٥).

(٢) أصل المسألة في: الكتاب (١٨٥/٣)، وكلام أبي علي هنا جاء في: البصريات ٧٢٢، وسبقه فيها إشكالٌ
نصه: "فا: قيل كيف جاز أن يقع الفعل في: قوله: (لاضربنه ذهباً أو مكث) حالاً وهو ماضٍ، وإذا كان في
موضع حال فهلا جاز أيضاً (لاضربنه يقوم أو يقعد) لأن المضارع أدخل في الحال من الماضي؟" والكلام هنا
مختصر عما في البصريات، وجاءت في: المنشورة ١٩٨، والتعليقة (٢٨٩/٢) وسيعرض للمسألة ثانية في:
(٦٠-ب) وحكى ابن هشام في: اعتراض الشرط ص ٤٦ إلى أن مسألة أبي علي الحال في حديثه عن بعد الشرط من
الحال، وانظر: الخزانة (١٧٧/١١).

(٣) الأصل: ماكثاً أو ذاهباً، وهو عكس المثال المفسر، وهو في البصريات كما أثبتته.

(٤) الأصل: مكث، وهو كسابقه.

(٥) ذهب ابن هشام في اعتراض الشرط على الشرط ص ٤٦ إلى أن مسألة أبي علي هذه يصح حملها على الحال
المقدرة لا المقارنة؛ لأن الأولى لا يمتنع افتراءتها بحرف الاستقبال بخلاف الأخرى.

وليس حكم الجزاء أن يقع إن وقع الشيء وخلافه، وإنما شرطه أن يقع بشيء ما؛ لا بالشيء وخلافه، فلما لم يكن الجزاء على هذا وقع موقع الحال؛ أي: أضربه على جميع الأحوال، فوقع الكلام موقع الحال من حيث كان المعنى يؤول إليه.

ووقع (أو) هنا على إرادة: أضربه إن فعل هذا أو هذا، أو إن فعل أحدهما، إلا أن ضربه وجب؛ لأنه لا يخلو من إحدى حالتيه اللتين أضيفتا إليه، فإذا لم يخل من إحداهما فقد أوجب له الضرب بكونه على أحدهما كان ضربه واجباً لا محالة؛ فلهذا استحق الضرب، وإن كان يعني به أنه أحد الأمرين.

وحسن أن يقال في هذا الكلام إنه حال؛ لأن الحال ضرب من الخبر؛ ألا ترى أنه (١) زيادة في الخبر، وأنه قد سد مسد خبر الابتداء في: (ضربي زيدا قائماً)، والجزاء خبر أيضاً صحيح (٢)، إلا أن حرفاً الشرط حسن حذفه لأمرين:

لطول الكلام، ولأن معنى الجزاء قد زال؛ وإن كان مبني الكلام ومبتدؤه عليه؛ ألا ترى أنه وإن كان كذلك فإنه لم يجز فيه في موضع: ذهب يذهب ويمكث؛ / ٣٢ ب لأن الأصل كان الجزاء، فكما كان يقبح هذا في الجزاء من حيث لم يكن له جواب مجزوم، كذلك قبح هذا.

فإن قلت: فقد زال الآن معنى الجزاء.

فإن الأصل لما كان جزاءً وجب أن يكون الكلام على ما كان يحسن في الجزاء، وأنت لو قلت: (لأضربنك إن تأنني)، كان قبيحاً، فكذلك يقبح: (لأضربنك إن تأنني أو لا تأنني). وهذا الكلام في هذا المعنى عندي أحسن مما جوزه الخليل (٣) من قوله: (لأضربنه [أذهب] (٤) أم مكث)؛ لأن هذا استفهام، والاستفهام ليس بخبر، فلا يحسن أن يقع

(١) يجوز في الحال التذكير والتأنيث.

(٢) علله في البصريات بأنه محتمل الصدق والكذب وأنه يوصف به ويوصل به.

(٣) الكتاب (١٨٦/٣) والمقتضب (٣٠٠/٣) والنكت (٤٢٨/٢)، وما علق به أبو علي على قول الخليل هو

مجموع كلامه وكلام شبحه الزجاج في: التعليقة (٢٨٩/٢)، وعرض للمسألة في: المسائل المنشورة ١٩٩٩

(٤) الأصل: ذهب، والتصويب من الكتاب والمقتضب والبصريات، وأخشى أن سقوطها من أبي علي لأنه سقطت أيضاً في أصل التعليقة والمنشورة.

في موضع يكون المرادُ به الحال؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لاجتماع الجزاء والحال في جنس الخبر ومباينة الاستخبار للحال؛ إلا ترى أن المعنى: لأضربنك على أي ذلك كنت. ومع ذلك أن (أم) و(أو) قد وقعا في موضع التسوية، والتسوية خبر ليس باستفهام، فلما كان المعنى هنا يُقارب ذاك وسويت بين الحالين في وجوب الضرب له، جاز أن ثَقعا هنا أيضاً، وأن يُؤول الكلام إلى إرادة الحال وتقديرها؛ كما أول^(١) في المسألة الأولى. وقوله^(٢):

وكانَ سِيانِ أن لا يَسْرَحوا نَعْمًا أو يَسْرَحوه بها واغْبِرَّت السُّوحُ^(٣)

/ ١٣٣ إنما جاز اتساعاً؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجمَع بها ما قبلها وما بعدها كما جُمع بالواو. وإن كان المعنى مختلفاً. شَبَّهوه بها فعطفوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعطف بالواو.

وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا تقتصر فيه على أحد الاسمين^(٤).

(١) البصريات: آل، وهي أنسب لقوله قبل: يؤول.

(٢) في: البصريات ٧٢٦، وقبله بيت آخر جاء في مسألة منفصلة نصها مطابق لنصنا هنا.

(٣) من البسيط، وهو ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٢، والخزانة (١٣٢/٥) وشرح أبيات المغني (٣٠/٢) وروايتها:

وقال ماشيهم سيان سيركم أو أن تقيموا بها واغبرت السوح
وكان مثليون أن لا يسرحوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتسرّح

والشاهد له برواية المتن في: شرح شواهد الإيضاح ٢٤٥، وبلا نسبة في: الخصائص (٣٤٩/١، ٤٦٧/٢) وأمالى ابن الشجري (٩٣/١، ٧١/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٢٣، ٥٣٤، والبصريات والهجعة (٢٦٦/١، ٣٦٧/٢، ٥٣/٤) والإيضاح ٢٩٦ شاهداً على ما ذكره هنا من استعمال (أو) بمعنى الواو، ما عدا الموضع الثاني في الهجعة فقد استشهد به على جمع ساحة على سوح. والسرح: الرعي، والنعم: المال الراعي، اغبرت: اسودت في العين أو كثر غبارها لعدم المطر، السوح: جمع ساحة. وهو يصف بقعة مجدبة استوى فيها الرعي وعدمه.

(٤) جاء بعده في: البصريات ٧٢٨ بيت الأعمش المتقدم في (١٨-ب) معلقاً عليه: "وقد يُروى أم من جاء منها". ونبه البغدادي في الخزانة على أن ابن جني في الخصائص أخذ كلامه من أبي علي، إلا أن البغدادي ذكر أن النص من التذكرة القصرية، وهو لا يكاد يخرم لفظ كتابنا في شيء.

[مسائل مكتوبة في آخر الجزء ليس من المتن] (١)

مسألة

إن سأل سائل فقال: زعمتم (٢) أن الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها - وقبلها ضمة أو كسرة - خلصت مع الضمة واوياً ومع الكسرة ياءً؛ وذلك نحو: جُون (٣) ومَعْر (٤)، واحتججتُم في خلوصها واوياً مرةً وياً أخرى بأن ذلك إنما هو لأن تخفيفها تقرب لها من الساكن، وانتحاء بها نحو الحرف الذي منه حركتها وهي مفتوحة، فجرت مجرى الألف، والألف لا تصحُّ وقبلها ضمة ولا كسرة، ومتى انضم ما قبلها قلبت واوياً؛ نحو: قوتل وضُورب، أو انكسر قلبت ياءً؛ نحو: ضيراب وقيتال. ثم مع هذا، فإنكم تقولون في تخفيف (سأل) و(قرأ)؛ سأل وقرأ، فتنتحون بها نحو الألف، وقد علمنا أن الألف لا تكون محرّكة. فهلاً كما جاز أن / ٣٣ ب تحرك مع جرّها مجرى الألف - وإن كانت الألف لا تحرك أبداً - جاز أيضاً أن تخفف الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر، فيجعل في نحو: (جُون) و(مير) بينَ بينَ، وإن كانت قبلها كسرةً وضمة، والألف لا تصحُّ وقبلها الضمة ولا الكسرة، كما جاز أن يحركها في نحو: (سأل) و(قرأ) إذا خففها وقربها من الألف، وإن كانت الألف لا تحرك أبداً. وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب: إنه قد ثبت أن تخفيف الهمزة هو تقرب لها من الساكن، وليست ساكنة في الحقيقة؛ إلا أن لها حكماً الساكن بدلالة أشياء منها:

الابتداء بالهمزة المخففة؛ وليس ذلك فيها إلا لضعف حركتها. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن يعتد بحركة الهمزة في تخفيف نحو: (سأل)؛ لضعف تلك الحركة فيها،

(١) العبارة بخط الناسخ بحجم العنوانات، وواضح أنها ليست من قول أبي علي.

(٢) جاء قلب الهمزة هذا في: الكتاب (٥٤٣/٣) والمقتضب (٢٩٣/١) والتمليقة (٤٣/٤) والشيرازيات

(٣٥/١) والتكملة ٣٨، وسر الصناعة ٥٧٣، ٧٢٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٥٤

(٣) الجون جمع جونة وهي سائلة مستديرة مغطاة أداماً يجعل فيها الطيب والثياب وتكون مع العطارين. ونقل

ابن سيده أن الفارسي كان يستحسن ترك الهمز فيها لأنها عنده من الجون الذي هو أسود. وعرض أبو علي

لتخفيفها في: الخليات ٥٦، والحجة (٣٠٦/٦). انظر التهذيب (٢٠٤/١١) والمحكم (٣٨٥، ٣٤١/٧)

(٤) المثر جمع مثرة وهي الذحل والعداوة، ورجل مثر: مُفسد بين الناس. التهذيب (٢٩٩/١٥) والصحاح

واللسان (مار). وأشار أبو علي إلى تخفيفها في: الخليات ٣٧٨.

فاحتُمِلتْ تلك الحركة في الحرف الجاري مجرى الألف لِضَعْفِهَا.

وليست كذلك الضمة في جيم (جُون) ولا الكسرة في ميم (مِر)؛ لأنهما حركتان قويتان مؤثرتان غير مغمورتين ولا مستضعفتين، فلم يجز مع قوتها وتَمَكُّنِهما أن تُحتَقرا في نحو (جُون) و(مِر) فتوقع الهمزة بعدهما، وهي كما ترى / ١٣٤ مفتوحة قريبة بالفتحة من الألف بينَ بين؛ كما يقع كذلك بعد الصُّحة؛ نحو: (سأل)؛ لأنهما قويتا فاعتدتا، فلم يقع بعدهما الحرف الجاري مجرى الألف كما لا يقع بعدها الألف، ولم يُحتَقر احتقار حركة الهمزة المخففة؛ لِضَعْفِ تلك الحركة وشبهِ الحرف الذي هو مُحَرِّكُ بها بالساكن؛ لامتناع الابتداء به وُضَعْفِ الصوت معه في حال نُطْقِهِ، وهذا فرق.

فإن قيل: وكيف تُخَفَّف الهمزتين جميعاً في نحو قوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ (١)؟ أو لا تترك تجعل الأولى بينَ بين؛ لأنها بعد الألف وتقلب الثانية واواً لانفتاحها وانضمام ما قبلها، فتقول: ((السُّفَهَاوُلا))، فقد تراك أخلصت الهمزة المفتوحة واواً للضمة قبلها، وإن كانت تلك الضمة ضعيفة محتقرة لِضَعْفِ الهمزة التي هي فيها بتخفيفها.

فإن كنت قد قلبت همزة (ألا) للضمة في همزة (السفهاء)، مع أن تلك الضمة ضعيفة للتخفيف في همزتها التي هي فيها، فهلاً امتنعت أيضاً من تحريك الهمزة في نحو: (سأل) إذا خففتها، وإن كانت حركتها ضعيفة من حيث كانت الألف لا تُحَرِّكُ أبداً، وهلاً لما احتملت الحركة في نحو همزة (سأل) / ٣٤ ب إذا خففت ولم تُجرها مجرى الحركة القوية المعتدة فتمنعها من هذه الهمزة؛ كما تمنعها من الألف المحضة لم تُقلب همزة إلا لضمة همزة (السفهاء) إذا أنت حقت همزة (السفهاء)، وجعلت همزة (ألا) بعدها بينَ بين لِضَعْفِ همزة (السفهاء)، وقلت: لا اعتد هذه الضمة ضمة قوية مؤثرة ممتنعة من وقوعها قبل الألف؛ لِضَعْفِ هذه الضمة، فلا يمتنع أن يقع بعدها حرف مقرب من الألف؛ كما لم يمتنع أن أحرك الهمزة في نحو: (سأل) إذا خففت

(١) سورة البقرة: (١٣). وتخفيفهما جميعاً فعل أهل الحجاز، ولم أجد من نسبة لقارئ إلا ما حكى في البحر من نسبها إلى أبي عمرو، والمنقول عنه خلاف ذلك. انظر الكتاب (٥٤٨/٣) ومعاني الزجاج (٨٠/١) والتعليقة (٥٠/٤) وهامشه وتهذيب اللغة (٦٨٤/١٥) والإقناع (٣٨٣/١) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٦٨، ٩٠٨، والتنبيهات ١٩١، ومعجم د. الخطيب (٤٥/١).

فَقَرُبْتُ هَمْزُهُ مِنَ الْاَلْفِ، وَتَتْرَكَ الْجَامِعَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ضَعْفَ الْحَرَكَةِ فِي الْحَرْفَيْنِ جَمِيعاً،
وَلَوْ صَحَّحْنَا لَاعْتَدْنَا. وَمَنْ جَعَلَكَ بَانَ تَجْعَلُ حَرَكَةَ هَمْزَةٍ تَخْفِيفِ (سَأَلَ) غَيْرَ مَعْتَدَةٍ
لَضَعَفَهَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرُكَ ضَمَّةً هَمْزَةٍ تَخْفِيفِ (السَّفْهَاءِ) غَيْرَ مَعْتَدَةٍ لَتَقَعَّ هَمْزَةٌ
(أَلَا) بَعْدَهَا بَيْنَ بَيْنٍ؛ كَمَا جَازَ لَكَ أَنْ تُحْرِكَ هَمْزَةَ تَخْفِيفِ (سَأَلَ)، وَإِنْ كَانَتْ الْاَلْفُ لَا
تُحْرِكُ. وَمَا الْفَرْقُ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الضَّمَّةَ فِي هَمْزَةٍ تَخْفِيفِ (السَّفْهَاءِ) - وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لَعَمْرِي كَمَا
ذَكَرْتَ - فَإِنَّ الهمزة التي هذه الضمة فيها قد قرّبتها تخفيفها وهي مضمومة من / ١٣٥
الواو، فصار ما انضم إلى ضميتها الضعيفة من كونها في حيز قريب من الواو أقل
أحواله أن يكون متمماً لضميتها الضعيفة حتى يلحق بالضمة القوية، وذلك أن الواو
أقوى من الضمة.

فَإِذَا انضَمَّ إِلَى تِلْكَ الضَّمَّةِ الضَّعِيفَةِ لِلتَّخْفِيفِ مَا تَحْرُكُ بِهَا مِنَ الهمزةِ الْمُقَارِبَةِ لِلْوَائِ،
صَارَتْ تِلْكَ الضَّمَّةُ فِي الْاِعْتِدَادِ وَالتَّأْثِيرِ جَارِيَةً مَجْرَى الضَّمَّةِ الصَّرِيحَةِ الْوَافِيَةِ فِي نَحْوِ:
(جُونَ).

فَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي تَخْفِيفِ هَمْزَتِي «السَّفْهَاءُ أَلَا»: «السَّفْهَاءُ وَلَا»، فَقَلِبْتَ هَمْزَةَ (أَلَا)
وَإِوَاءً لِلضَّمَّةِ قَبْلَهَا وَإِنْ كَانَتْ الضَّمَّةُ بِنَفْسِهَا ضَعِيفَةً؛ كَمَا قَلِبْتَهَا وَإِوَاءً خَالِصَةً فِي (جُونَ)
وَنَحْوِهِ مِمَّا ضَمَّتْهُ ضَمَّةٌ تَامَةٌ غَيْرَ مُنْتَقِصَةٍ وَلَا مُضَعَّفَةٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اِنْضِمَامِ كَوْنِ الهمزةِ
الَّتِي حُرِّكَتْ بِهَا مُقَارِبَةً لِلْوَائِ، وَالْوَائِ أَقْوَى مِنَ الضَّمَّةِ، فَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ.

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الهمزةِ الْمُضْمُومَةِ هُوَ جَوَابٌ إِنْ سَأَلْنَا عَنِ الهمزةِ الْمُكْسُورَةِ
إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مُفْتَوِّحَةٌ فَخَفَّفَتْهُمَا جَمِيعاً، وَكَانَتْ الْاَوْلَى بَيْنَ بَيْنٍ، فَأَخْلَصْتُ
الثَّانِيَةَ بَاءً؛ وَذَلِكَ نَحْوَ تَخْفِيفِ هَمْزَتِي (مَرَرْتُ بِكِسَاءِ أَخِيكَ) فَتَقُولُ: مَرَرْتُ
بِكِسَاءِ أَخِيكَ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الضَّمَّةِ / ٣٥ ب وَالْكَسْرَةِ فِي هَذَا، وَالْجَوَابُ وَاحِدٌ، وَهَذَا
وَاضِحٌ.

إِلَى هَاهُنَا (١)

(١) أي: إلى هاهنا نهاية المسائل المكتوبة في آخر الجزء التي أشير إليها في (١٣٣).

[ع (١): سألتُه لِمَ لا يكون بُدُّ للجزاء المجزوم من جواب مجزوم أو بالفاء؟ فقال: لأنَّ المجزوم أضيَّق من المجرور، وأنت إن لم تجيء به مجزوماً جئت به ماضياً في معنى المجزوم؛ لأنَّه لا بُدَّ من جواب، فينبغي لك أن تجيء به مثله؛ لأنَّ يتكافأ الفعلان. والفاء إنما وقعت جواباً له؛ لأنها تقع على جملة تستغني بنفسها؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ، يستغني بنفسه، فإذا دخلت - يعني الفاء - فقلت: فزيدٌ منطلقٌ، عَلِمَ أنها جملة لا تستغني بنفسها عما قبلها، وعَلِمَ أنه جوابٌ لشيء.

ع: فسألتُه: أيجوز (إن ضربتني فضربتك)؟ قال: لا، لأنَّ الفعل الماضي إنما وقع في معنى المستقبل في الموضع الذي لا تحلُّه الأسماء، والفاء يقع بعدها الأسماء، فلا يقع الماضي في معنى المستقبل، ولكن يحلُّ بعدها المضارع؛ لأنه يحل محل الأسماء. وقال (٢): (أما) لا يقع بعدها جملة تستغني بنفسها؛ [لأنَّ] (٣) الجملة جوابٌ (أما)؛ نحو قولك: أما زيدٌ فمنطلقٌ، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، و(منطلق) خبر عن (زيد)، فلا يجوز (أما زيدٌ منطلقٌ فكذا وكذا)؛ لأنها وقعت في الكلام كذا. قال أبو عثمان: / ١٣٦ ونرى أنه يدخل على سبويه في هذا شيء يلزمه؛ لأنه يقول: من أتاني فأتيه، إن (أتاني) خبرٌ عن (من) (٤)، فيلزمه أن لا يُجيز (أما من أتاني فأتيه)؛ لأنَّ (من) و(أتاني) جملة بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).

(١) أورد ابن جني هذا في: سر الصناعة ٢٥٢-٢٥٤، وأثر كلام أبي علي فيه واضح. وانظر: الكتاب (٦٤/٣) والتعليقة (١٧٨/٢) والإغفال (٢/٢٩٨، ٣٠٦، ٤٦٦، ٥١٠) وسر الصناعة ٢٦٦
(٢) ذكر أبو علي (أما) وفاءها في: الشعر ٦٣، والتعليقة (١٨٧/٢) والبغداديات ٣٣٢ وحكي عنه في: الخصائص (٣١٣/١).

(٣) الأصل: ليس بين، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٤) قد يفهم أنه يريد (من) الموصولة ولكن كلام أبي علي بعده يرد ذلك، والقدماء قد يريدون بالخبر جواب الشرط (الحجة ٢/٢٤٧)، ولكن هذا ليس منه. ولم أجد عند سبويه ما يوافق هذا النقل عنه، ولعل أبا عثمان حين وجد سبويه (٦٩/٣) يقول إن المضارع المتصل بالفاء بعد اسم الشرط إنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، خلص إلى أن فعل الشرط هو خبر اسم الشرط عنده. وخبر اسم الشرط مما وقع فيه الاختلاف بين أن تكون جملة الشرط وحدها هي الخبر أو جملة الجواب أو هما معا. انظر: الانتصار ١٧٨، والعسكريات ١٢٣، والتعليقة (١٩٢/٢) وشرح الكافية للرضي (٢٣٤/١) والمغني (٢٠٦/٤).

فقال (١): لا يلزمه هذا؛ لأن (زيداً) يستغني بـ (منطلق)، و(مَنْ) لا يستغني بـ (أتاني) عن (آتيه)؛ لأنه جوابٌ له، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، و(آتيه) جوابٌ لـ (أتاني). لا يجوز (أما مَنْ يأتني فآتيه)؛ لأن المجزوم لا بُدُّ له من جوابٍ مجزوم أو بالفاء، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، ويبقى الجزء بلا جوابٍ مجزوم، وإنما اجازوا في الفعل الماضي في قولك: أما من أتاني فآتيه؛ لأن الماضي يكون جوابه كل شيء؛ الجمل وغير ذلك؛ نحو: إن أتيتني زيدٌ منطلق؛ لأنك تقول: زيدٌ منطلقٌ إن أتيتني، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، و(آتيه) جوابٌ لـ (أتاني). والجيد (٢): إن أعطيتني فأعطيك، وإن أكرمتني فزيدٌ منطلقٌ. [

فا (٣): ولا يجوز (إن أتني فآتك) على أن تجزم الجواب وتدخل الفاء؛ لأن الجازم والمجزوم لا يفصل بينهما بما ليس باجنبي منهما، فإذا لم تفصل بغير الاجنبي، فالاجنبي أولى أن لا يفصل والفاء جوابٌ.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن الفاء في جواب الشرط / ٣٦ ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لئلا تجمع بين العوض والمعووض منه، وأيضاً فإن الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورة لما كان ما بعدها [ما] (٤) لا يمكن أن يكون جواباً له، فإذا كان هناك فعلٌ مضارعٌ أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معني لم يحتج إليها؛ لأن في ذلك نقضاً لوضعها، وهو زوال الضرورة الداعية، وهذا واضح.]

قال (٥): وإنما لم تجز (ما مَنْ يأتني آته) في لغة أهل الحجاز؛ للعلة التي بينت في (كان) (٦).

(١) أي أبو علي.

(٢) ومثله في: الكتاب (٦٩/٣) ومعاني الاخفش ٦٨، ١٥٦.

(٣) بعضه في: المسائل المنثورة ص ١٦٢.

(٤) الاصل: مما، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٥) أصل المسألة عند سيبويه (٧٥/٣) فلم تجز الجزم بعد (ما)، وخالفه المبرد فأجازه بعد التميمية دون الحجازية. وحكى أبو علي الخلاف في: التعليقة (١٨٢/٢) دون أن يرجع أحدهما، ونصر هنا قول سيبويه، وأبو عثمان يحتج لسيبويه على المبرد في: مجالس العلماء ١١٢، وانظر المقتضب (٦٠-٥٩/٢) والانتصار ١٧٧-١٨٢.

(٦) في: التعليقة (١٨٣/٢): 'لأن (إن) و(كان) يختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مدخل لدخولهما في الأفعال وفيما يعمل فيها'.

فأما في لغة تميم فإنما لم يَجُزْ لأنك إذا قلت: [ما] (١) مَنْ يَأْتِنِي آتِه، فإنما تُخْبِرُ عَنْ فِعْلِكَ الَّذِي أَخْبَرْتَ عَنْهُ، فَكَانَكَ قُلْتَ: لَا آتِي مَنْ يَأْتِنِي، فَيَنْبَغِي إِذَا أُرِدْتَ هَذَا الْمَعْنَى أَنْ يَلِي الْمَنْفِي النَّفِي؛ أَي تَقُول: مَا آتِي مَنْ آتَانِي، وَلَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ أَبْطَلْتَ الْجِزَاءَ؛ لِأَنَّ الْمَجْزُومَ لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْجَازِمِ؛ كَمَا أَنَّ الْمَجْرُورَ لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْجَارِ.

وَإِذَا جَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ مَنْفِيٍّ؛ لِأَنَّ يَلِي حَرْفَ النَّفْيِ مَنْفِيٌّ يُفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ؛ يَعْنِي أَنَّ (مَا) فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ إِذَا وَلِيَهَا اسْمٌ وَفِعْلٌ، اخْتِيرَ فِي الْاسْمِ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَوْلَى بِهَا.

قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَلَا يَجُوزُ (أَمَّا مَنْ يَأْتِنِي فَيَأْتِه) (٢)؛ لِأَنَّ الْمَجْزُومَ لَا يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِزَاءِ / ١٣٧ بِشَيْءٍ لَيْسَ هُوَ مِنَ الْجِزَاءِ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ الْفَاءُ الَّتِي هِيَ جَوَابُ (أَمَّا). وَلَا يَجُوزُ (أَمَّا مَنْ يَأْتِنِي فَيَأْتِه)، وَقَدْ ذَكَرْتُ غَلَّةَ ذَلِكَ قَبْلُ.

قَالَ: لَا يَجُوزُ (زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ إِنْ تَأْتِنِي)؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْمَجْزُومِ مِنْ جَوَابٍ مِثْلِهِ أَوْ الْفَاءِ. قَالَ (٣): وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ (مَا أَنَا بِبَخِيلٍ وَلَكِنْ) (٤) مَنْ يُعْطِنِي أُعْطِه) بِإِضْمَارِ (أَنَا)، وَجَازَ بِإِضْمَارِ (أَنَا) لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا أَنَا بِبَخِيلٍ، فَانْتَ تَنْفِي عَنْ نَفْسِكَ حَالًا، فَإِذَا قُلْتَ: وَلَكِنْ، فَانْتَ تُوَجِّبُ لَهَا أُخْرَى، وَالَّتِي تُوجِبُ لَهَا الْعَطِيَّةَ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْآخَرُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُهُ، وَلَا تَعْرِضُ لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لِيُغَيِّرَكَ، فَإِنَّمَا تَنْفِي عَنْ نَفْسِكَ حَالًا وَتُوَجِّبُ لَهَا أُخْرَى، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلِي الْمَوْجِبُ الْحَرْفَ الَّذِي يُوَجِّبُهُ (٥)، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَبْطَلُ الْجِزَاءُ لِلْعَلَّةِ الَّتِي كَتَبْتُ مِنْ ضَيْقِ الْجَازِمِ وَشَبَّهِهِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (٦).

فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَدِّمَ الْفِعْلُ الَّذِي يُوَجِّبُهُ لِهَذِهِ الْعَلَّةِ، وَكَيْ حَرْفَ الْإِيجَابِ (مَنْ)، وَ(مَنْ) هُوَ غَيْرُ (أَنَا)، فَلَوْ لَمْ يُضْمَرِ كَانَ إِنَّمَا يُخْبِرُ عَنْ (مَنْ) وَيُوَجِّبُهُ لَهُ، فَاضْمَرَ (أَنَا)

(١) إضافة يقتضيهما السياق.

(٢) لا يظهر في الاصل إلا (فأ) من (فآت).

(٣) أصل المسألة من سيبويه (٧٧/٣) ولم أجد أباعلي عرض لها في التعليقة.

(٤) في الاصل: ولكن بالتشديد، والتصويب من سيبويه.

(٥) أي: ولكن اعط من يعطني.

(٦) تقدم قريبا وفي (٣٥-ب) في جوابه عن سؤال ع.

لأن يكون الخبر عنه لا عن (من)؛ إذ لم يعجز له تقديم الفعل الذي يوجبُه فاضمر ذكره ليكون الخبر عنه، لا / ٣٧ ب عن غيره .

قال (١): (لكن) إذا خُففت دخلت في حروف العطف (ما مررت بزيد لكن عمرو) ولم تحتج أن تُضمير الهاء (٢) كما تُضمير في (لكن) الثقيلة إذا كان [ما] (٣) بعده (٤) خبراً، وفي (إن) إذا [خُففت] (٥).

قال أبو عثمان (٦): أقول: يا قاضي ويا جنوار؛ لأن كل ما كان من بنات الياء فهو مصروف في الموضع الذي لا تنصرف فيه الأسماء، و(زيد) في باب النداء غير مصروف بمنزلة (عمر) في باب الجر، فأصرفه في النداء كما أصرفه في باب (عمر) وأشباهه .

قال: من قال (٧): إن (إن) هي العاملة في الجزاء وجوابه، يقال له: نظير الجزم في الأفعال الجر في الأسماء، والجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا واو عطف .

(١) أقرهنا أن (لكن) المخففة حرف عطف في حين يحكي في: الشعر ٧٣، والمسائل المنثورة ١٥٤ عن يونس أنها مخففة لا تكون حرف عطف، ولا يرده بل يشرحه بأن مثل (ما جاءني زيد لكن عمرو) الاسم فيه مرتفع (لكن)، ويحمل في المنثورة قول سيبويه (٧٨/٣) على أنها لم تخرج عن معنى الاستدراك. وجاء في: الجني ٥٨٧ والمغني (٥٥٠/٣) وغيرهما أن المخففة عاطفة عند الفارسي بشرط عدم اقترانها بالواو، وانظر: السيرافي (٦٥/٦).

(٢) يريد ضمير الشأن.

(٣) إضافة لبصح نصب (خبر).

(٤) كذا بالتذكير رغم أنه وصف (لكن) بالتانيث فقال: الثقيلة. ووجهه أنه بمعنى الحرف.

(٥) الأصل: خُففت، وهو تحريف.

(٦) ذكر سيبويه في (١٨٤/٤) في نداء المنقوص قول الخليل الذي يثبت ياء المنقوص (يا قاضي) وقول يونس الذي يحذفها، ويرى سيبويه الأخير أقوى لما كان من كلامهم الحذف في غير النداء كان في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف كما يفعلون في الترخيم: يا حار ويا صاح. وكلامه قريب مما قال أبو عثمان، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لشيء من هذا، ولا في المسألة التي عمدها للمنقوص في: الشبرازيات ٩٧. وانظر: الأصول (٣٧٥/٢) وشرح الكافية للرضي (٣٥٠/١).

(٧) ذهب الخليل وسيبويه في: (٦٢/٢) إلى أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله أي بالحرف والشرط، ووافق المبرد في: المقضب (٤٨/٢) إلا أنه قال في: (١٣٣/٢) الجواب ينجزم بالجزاء. والمسألة خلافية بين المصريين، بل بين البصريين أنفسهم، والمردود هنا هو رأي بعض البصريين، وقد أخذ أبو علي بقول سيبويه في كتابنا (٩٣-١، ١٢٠-١، ٢٥-ب، ١٨٠-ب). انظر: مجالس العثماء ٨٨، وشرح السيرافي =

فإن زعم زاعم: أن الجار يعمل في مجرورين؛ نحو الصفة والموصوف، قيل له: الموصوف يشتمل على كل صفاته، فإذا لم يعرف وخيف الالتباس وُصِفَ ببعض ما اشتمل عليه، فالصفة من الموصوف، والجار إنما عمل في شيء واحد (١).

ولا يجوز ترخيم (مسلمين) ونحوه اسم رجل (٢)؛ لأنه إذا سُمِّيَ به وإنما هو حكاية / ١٣٨ لذلك العدد سُمِّيَ به شيء، والعدد لا يُرَخَّمُ لأنه ليس شيئاً بعينه، وإنما يُرَخَّمُ المعروف المقصودُ إليه بعينه (٣).

قال: لأن اللفظ الذي به كان عدداً موجوداً فيه وهو علم؛ فلذلك لم أرخمه لهذا إذا حكيتَه، وإذا غيرته فقلت: هذا مسلمين فاعلم، رخمته حينئذ فقلت: يا مسلم أقبِلْ.

قال (٤): إذا قلت: غلام من أنت؟ فالمستفهم (من) دون (غلام)؛ وذلك أنك لو قلت: زيد، كنت قد أجبت من سالك، ولو قلت: غلام، لم يفهم عنك.

فكذا الجزاء إذا قلت: غلام من تضرب أضرب، إن (من) هو الجزاء وهو المحل معنى الجزاء في (الغلام)؛ كما أن الاستفهام هو المحل معناه في الغلام؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

قال أبو عثمان (٥): سألت مرة الأخفش عن (أي من تضرب أضرب): أستفهم به (أي) وأجازي به (من)؟ فقال: لا يجوز؛ لأن (أي) في الاستفهام إنما يضاف إلى شيء = (١/٨٨) والإنصاف (٢/٦٠٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٩٢) وشرح ابن يعيش (٧/٤١-٤٢) والارتشاف (٢/٥٥٧).

(١) يعقد أبو علي في: البصريات (١/٥١٣-٥١٩) مسألة لعلاقة الصفة بالموصوف ينتهي فيها إلى انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن تبعته في الإعراب، وأنهما ليسا بجارين مجرى الشيء الواحد.

(٢) أشار سيبويه في: (٢/٢٤٩) إلى ما لا يجوز ترخيمه، ثم ذكر في (٢/٢٥٦-٢٥٧) ترخيم مسلمين ومسلمون علماً ولم يشترط تغييره كما جاء هنا.

(٣) وكذا قال أبو علي في: العسكريةات ١٦٨ فيما لا يجوز ترخيمه وأستثنى ما كان في واحده ناء التانيث.

(٤) مسألة الاستفهام وبعدها مسألة الجزاء عند سيبويه (٣/٨٢) وذكر أبو علي الأخيرة في: المنثورة ١٦٥، والتعليقة (٢/١٩٣) وانظر المقتضب (٢/٣٠١) والأصول (٢/١٦٥، ١٦٦) والخصائص (١/٣٥٣) والمفني (٥/٦٥٢).

(٥) هذا مجلس ذكره الزجاجي في: مجالس العلماء ٨٦ عن أبي يعلى عن أبي عثمان. وأبو يعلى هذا يروي عنه أبو علي هنا عدة مرات.

معلوم هو بعضه، ويكون (أي) مخصوصاً، فإذا أضفته إلى (مَنْ) و(مَنْ) هو شائع كان البعض شائعاً، وليس ذا حد الاستفهام.

قال أبو عثمان: والحجة فيه عندي أنّ (أي) استفهم به وفيه معنى الجزاء، وكذا / ٣٨ ب كل حروف الاستفهام يُستفهم بها وفيها معنى الجزاء، فلو أضفته على هذه الهيئة مستفهماً به - وفيه معنى الجزاء - كان محالاً؛ لأنّ (مَنْ) جزاء وفي (أي) معنى جزاء، فلا يجتمع حرفاً جزاء، فتصير (مَنْ) حينئذ خيراً ويكون ما بعده صلة، فيبطل الجزاء. فإن قيل: أثبت معنى الجزاء في (مَنْ) وأخلع معنى الجزاء من (أي)؛ لأنّ المضاف إليه يُحدث في المضاف معنى الجزاء؛ نحو: غلام مَنْ؛ (مَنْ) المُحدث في (غلام) معنى الجزاء.

قلت: إذا خلعت منه معنى الجزاء خلعت منه معنى الاستفهام؛ لأنه كذا وقع مستفهماً به مجازياً به، فيصير حينئذ خيراً، فيكون ما بعده صلة له (١).

فالـ (٢): الدليل على أنّ حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء - كما قال - أنّ جوابها يُجزم كما يُجزم جواب حروف الجزاء، ويُمنع هذا أيضاً على الصفة التي قدّم، وهو ما ذكره من أنّ ما يضاف إلى حروف الجزاء إنما يضاف إذا كان يجوز وقوعه بعد فعل الشرط؛ نحو: غلام مَنْ يضرب أضرب؛ ألا ترى أنه يجوز (مَنْ يضرب غلامه). ولو أضفت إليه استفهماً لم يُجز؛ لأنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل [فيما قبله] (٣).

فقال أبو عثمان (٤): وسألته / ١٣٩ مرة أخرى عن (أي مَنْ ياتنا): أيكون (أي) خيراً و(مَنْ) استفهماً كما كان ذلك في قولك: (غلام مَنْ)؟ فقال: الجواب في هذا أنّ تقول: لما كان (أي) مفرداً غير مستقل بنفسه، و(الغلام) مفرداً مستقلاً بنفسه كان (٥)

(١) ذكر في: التعليقة (٢/ ١٩٢) أنّ الفعل في: الاستفهام والجزاء غير صلة. وهذا آخر كلام أبي عثمان في المجالس في المسألة.

(٢) جاء بعض كلامه في: المنشورة ١٦٤ وانظر التعليق السالف على (غلام من أنت).

(٣) مطموس في الأصل، والزيادة مني.

(٤) أورده الزجاجي في: المجالس ٨٢ بعد الخبر السابق.

(٥) يعني: كان (أي) مضافاً...

مضافاً مثله مفرداً يحتاج في الإضافة إلى صلةٍ مثل حاجته إلى الصلّة في الأفراد، ولما كان (الغلام) مفرداً لا يحتاج إلى الصلّة [لم يُحتج في الإضافة إلى الصلّة] (١).

أنشد:

إِنَّ الْكَسْرِيَّمْ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلِيًّا مَنِ يَتَّكِلُ (٢)

قال أبو عثمان: [الموصل بـ (علي)] (٣) إلى (من) (يجد)؛ أي: (يجد) هو الموصل إلى (من) (٤)، عدّاه بحرف الإضافة (٥)، وهو من الأفعال التي لا تُعدّى بحرف إضافة إلا اضطراراً؛ قال: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (٦) وإنما يريد: ردّفكم، فعّداه بحرف جرٍّ كما تقول: ضربتُ، فتصوغه صياغة ما لا يتعدّى، ثم بدأ لك أن تُعدّيه [فتقول: لزيد] (٧) فيكون معنى المجرور معنى المنصوب، فأضمر (عليه) ضميره؛ لأنه صلة (من)، وإنما جاز إضمارها لذكره (علي) أول الكلام؛ لأنه تفسير لما أضمره.

(١) تنمة للكلام من مجالس العلماء.

(٢) من الرجز، وهما لبعض الأعراب في: الكتاب (٨١/٣) ومجالس العلماء ٨٢، وبلا نسبة في: الانتصار ١٨٢، وأخبار الزجاجي ١٩١، والخصائص (٣٠٧/٢) والمختضب (٢٨١/١) والتمام ٢٤٦، وأما ابن الشجري (٤٤٠/٢) وإعراب القرآن المنسوب ٣٢٩، ٤٤٠، والخزانة (١٥٦/١٠) وشرح أبيات المغني (٢٤١/٣). وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٥٢، ١٧١/٦) والتعليقة (١٩١/٢) والشيرازيات ١١١، ٥١٩، ٦٠١، والبصريات ٥٩٢، والإغفال (٩٣/٢) والعسكرة ١٩٠-١٩٦. يعتمل: يعمل بنفسه، وفي الخزانة في الشاهد سبعة أقوال منها أن الخليل وسيبويه يحملانه على حذف (عليه) بعد (يتكل) وجاز ذلك لدلالة (علي) الأولى عليها. وهذا ما كرره أبو علي في كتبه إلا البصريات إذ حكى عن الخليل القول بأنه على تقديم الجار. وقول أبي عثمان هنا تعضيد لرأي سيبويه كما يظهر في أخبار الزجاجي. وما نسبه أبو علي هنا إلى الرياشي جعله أيضاً للفراء أو للبغداديين في مواطن أخرى.

(٣) الأصل: الموصل علي، وهو خلاف المراد، والتصويب من المجالس وأخبار الزجاجي.

(٤) أي إلى: من يتكل. والعبارة في مجالس العلماء محرفة.

(٥) أي حرف الجر.

(٦) سورة النمل: (٧٢). وقد أجاز الفراء في: معانيه (٣٠٠/٢) هذا الوجه في الآية، واقتصر عليه الاخفش في:

معانيه ٤٦٧، وحكاية المبرد في: الكامل ٤٠٥، والمقتضب (٢٦/٢) وهو مرجوح عند الطبري (١١/١٠)

وانظر: التعليقة (٢٧٠/٢) والبسيط لابن أبي الربيع ٤٦٥، والبحر (٩٠/٧) وشرح أبيات المغني (٣٠٦/٤).

(٧) إضافة من المجالس يقتضيها السياق.

قال [الرياشي^٤] (١): (وَجَدْتُ) صَبْرَهُ بِمَنْزِلَةِ (عَلِمْتُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: / ٣٩ ب إن لم يعلم يوماً علي من يتكل.

قوله (٢): أضمر (عليه)؛ يعني: أضمر (إن لم يجد يوماً علي من يتكل عليه) يضمير (عليه) بعد (يتكل)، وأدخل (علي) الأول ولم يحتج إليه؛ مثل قولك: ضربت لزيد، إذا أردت أن تقف على (ضربت) ثم يبدو لك فتعدي به بحرف جر.

قال (٣): ﴿لَيْسَ جُنَّةً﴾ (٤) عندي في موضع نصب (٥)، وليس هو فاعلاً؛ لأن الجمل لا تكون فاعلاً، ولكن لما قال: «بدأ لهم» كان فيه معنى (أوا)، فتكلموا (ليس جنة)؛ وكأنهم قالوا: أوا. وأما احتجاجه (٦) بقوله: (بدأ لهم أيهم أفضل) يجوز أن يكون هذا بمنزلة (الذي) فيكون فاعلاً.

(١) لم يظهر منها في الأصل إلا (ي)، والقول بنصبه في المجالس مروى للرياشي. وأبو علي نسبه إليه في: العسكريات ١٩٦ وهو يذكر المازني هنا بكنيته (أبي عثمان)، فنسبة الزجاجي هذا القول في أخباره إلى المازني في النفس منها شيء وقد أخذ البغدادي في الخزانة عنه ذلك، ثم عاد في شرح أبيات المغني فنقل عن العسكريات نسبه إلى الرياشي ولم يشير إلى الأول.

(٢) هذا الشرح في مجالس العلماء قاله أبو علي محمد بن أبي زرعة الباهلي.

(٣) القائل أبو عثمان المازني، ومنه يظهر أن المبرد في اعتراضه على سيبويه في: الانتصار ١٨٧ انزع كلامه من المازني. وحكى أبو علي كلام أبي عثمان بمعناه في: الخليات ٢٣٩-٢٤٠. وأخذ أبو علي بأن فاعل (بدأ لهم) مصدر مضمّر لدلالة الفعل عليه في: التعليقة (٢/٢١٦) والإغفال (١/٩٩) والشعر ٢٢٥، ٤٤٢، ٥٠٦، ٥١٢، ولكنه في: العضديات ١٢٩-١٣٠ قرن به وجهاً آخر هو أن يكون الفاعل مضمراً قد قدم ذكر أمره قبل ذلك. وأما (ليس جنة) فذهب إلى أنه في موضع نصب لأن (بدأ لهم) بمعنى علموا شيئاً، فهو بموضع نصب بهذا الفعل الذي دل عليه (بدأ) لما كان بمعناه، وهذه أولى الحكايتين عن أبي عثمان هنا. ولم يعز هذين القولين في العضديات إلى أحد. وانظر: الانتصار ١٨٦، وإعراب النحاس (٢/٣٢٩، ١٧٩/٥) وأما ابن الشجري (٢/٣٧) وكشف الباقولي ٦٠٦، وفي هامش الأخير تحقيق عال.

(٤) سورة يوسف: (٣٥).

(٥) في محل نصب مفعول للمفعول المقدر (رأى).

(٦) أي سيبويه الذي يقول في (٣/١١٠): "وقال عز وجل: (لم بدأ لهم من بعدما رأوا الآيات ليس جنة) لانه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدأ لهم أيهم أفضل، حسن كحسبه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا. ولم أجد في كلام سيبويه ما يشير إلى وقوع الجملة فاعلاً جوازاً أو منعاً، وما تمثيله بهذا المثال إلا لانه يصدد اقتران الفعل بالنون بعد (علم) وما في معناه، ومناط اقترانه بالنون صلاحية موضعه ل(أي) الاستفهامية؛ وهذا ما صرح به الاخفش في: معانيه ٣٩٧، وانظر: الانتصار ١٨٧، ومقال (تعليقات على مواضع في مجالس نعلب) في مجلة العلوم الإنسانية عدد ٨٢.

قال أبو عثمان أيضاً (١): لما قال: «بَدَأَ لَهُمْ» عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ بَدَأَ لَهُمْ بَدَؤً وَأَمْرًا أَوْ رَأْيًا، فَكَانَ هُوَ الْفَاعِلُ مَضْمَرًا فِيهِ، وَ«لَيْسَ جُنْتَهُ» تَفْسِيرٌ لِذَلِكَ.

قال (٢): إِنَّمَا أَلْزِمْتَ النُّونَ - يَعْنِي فِي الْقَسَمِ - الْفِعْلَ الَّذِي لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّ النُّونَ فِيهِ نَظِيرُ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ. قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَدْخُلِ التَّنْوِينُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ - يَعْنِي فِي الْقَسَمِ - أَيْضًا وَهُوَ مُضَارِعٌ لِلْأَسْمَاءِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ إِلَى الْمَاضِي أَقْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي [لَمْ] (٣) يَقَعْ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالٍ وَقُوعِهِ قَدْ مَضَى بَعْضُهُ وَلَمْ يَمُضِ بَعْضُهُ، وَالَّذِي لَمْ يَقَعْ لَمْ يَمُضِ مِنْهُ شَيْءٌ، / ١٤٠ فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ النُّونَ؛ كَمَا أُدْخِلْتُ التَّنْوِينُ فِي الْأِسْمِ (٤)، وَالْمَاضِي لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ يُعْطَ النُّونَ الْبِتَّةَ، وَمُنِعَ مَا أَنْتَ فِيهِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ.

قال (٥): أُجِيزَ (وَاللَّهُ لَوَالِدٌ لِأَفْعَلَنْ) أَحَدُ الْقَسَمِينَ تَوْكِيدًا، وَاللَّامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى (لَوَالِدٌ) لِلْقَسَمِ الْأَوَّلِ، وَاللَّامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ لِلْقَسَمِ الثَّانِي.

قال: وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ وَأَنْتَ تَرِيدُهَا؛ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْمَنْفِي؛ لِعَلَّا يَلْتَبِسَ الْمَنْفِيُّ بِالْمَوْجِبِ. قُلْتَ (٦): فَلِمَ لَا يَدْخُلُ النُّونُ عَلَى الْمَنْفِي وَهُوَ لَمْ يَقَعْ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ النُّونَ تَوْكِيدٌ مُوجِبٌ لَا تَوْكِيدٌ مَنْفِيٌّ، فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَوْكُدَ الْمَنْفِيَّ بِمِثْلِهِ، وَتَوْكُدَ الْمَوْجِبَ بِمِثْلِهِ، فَالْنُّونُ نَظِيرُ اللَّامِ فِي التَّوَكِيدِ، وَلَوْ قُلْتَ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ لَا أَفْعَلُ، كَانَ (لَا أَفْعَلُ) الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي (لَا أَفْعَلَنْ) تَوْكُدَ الْمَنْفِيَّ؛ كَمَا وَكَّدَتْ النُّونُ الْمَوْجِبَ. وَأَنْشَدَنِي أَبُو عَثْمَانَ:

وَقَتِيلٌ مَرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ فِرْعٌ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُشَارِ (٧)

(١) قوله أيضا دليل على أن القول الأول لأبي عثمان، وهذا أيضا مذكور فيما تقدم من التخريج.

(٢) أي المازني، والكلام يتعلق بنص سيبويه في: (٣/ ١٠٤-١٠٥) وانظر المقتضب (٢/ ٣٣٤، ٣/ ١٨)

(٣) إضافة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل زيادة: لقربه من الماضي، وهي مقحمة تفسد الكلام.

(٥) عقد أبو علي مسألة في: الإغفال (١/ ٣٩٢) ذكر فيها دخول القسم على القسم إلا أنه لم يعرض لمسألة أبي

عثمان هنا.

(٦) القائل أبو يعلى.

(٧) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في: ديوانه ١٥٧، والمفضليات ٣٦٤، وشرحها للأنباري ٧١٣، والخزانة

جاء بالنون وحذفت اللام؛ لأن النون تدل عليه (١).

قال: إنما جاز (أقسمتُ إلا فعلت) (٢) لما دَخَلَه معنى (أسألتُك أن تدعَ الإتيانَ إلا إذا) دَخَلَه / ٤٠ ب معنى الاستثناء، فادخلَ (إلا) على المنفي، وإنما جاز أيضاً (أقسمتُ عليك لما فعلت) لما دَخَلَه معنى (أطلبُ إليك لما)، فجاء بذا يدل على ذلك.

وأما قوله (٣): أقسمَ [لَيَفْعَلَنَّ] (٤)، فيقول المحلوف عليه: والله [لَيَفْعَلَنَّ]، فلم يجيء (تفعَلَنَّ) ولا (أفَعَلَنَّ)، وجاء بقول يدل على قول الخالف والمحلوف عليه؛ كما قال:

٥ - (١٠/٦٧) وشرح أبيات المغني (٣/٨) إلا أن روايته هناك (لم يقصد) مكان (لم يثار) وهو من قصيدة دالية، وقال البغدادي (١٠/٦٩) في رواية (يثار): هو خطأ معنى وقافية، واغرب جامع شعر المسيب بن علس ١٤٦، ١٦٩ فجعله له في الأبيات المفردة وخرجه من مصادر لم أجد فيها هذه النسبة، وأنشد أبو علي البيت بروايته هنا في: الشعر ٥٣ والحجة (٦/٣٤٤) شاهداً على ما ذكره هنا من حذف اللام من المؤكدة بالنون، ونجد أثر رواية أبي علي هذه في بعض من تأخر عنه. انظر تعليق محقق الشعر. وقد جاءت الرواية في بعض المصادر (قتيل) بضبطها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ إلا أنها في الأصل منصوبة، وكذا هي في نسختي كتاب الشعر بنص محققه. وانظر توجيهها جميعاً في الخزانة. فرغ: هذر. وجاءت برواية (فرع). قتيل مرة: حنظلة بن الطقييل أخو الشاعر. انظر: شرح المفضليات، والخزانة.

(١) هذا التعليق على الشاهد نقله بنصه البغدادي في: الخزانة (١٠/٦٧) على أنه من قول أبي علي في التذكرة.

(٢) الجملة مُشكَّلة في وقوع الاستثناء بعد (أقسم) وهو غير دال على النفي، وكان ينبغي أن يأتي (لتفعَلَنَّ)، ومُشكَّلة أيضاً في وقوع الفعل بعد (إلا). وقد حمل النحاة (أقسم) على (نشدتك) وفيه معنى الطلب الدال على النفي فجاز وقوع (إلا) بعده، وأما الفعل بعد (إلا) فهو بمعنى مصدره. وعرض أبو علي هنا للأول فقط. وأصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٥) وذكرها أبو علي مراراً تفصيلاً وإشارةً في: الشيرازيات ٤٧-٤٩، ٨٦، ٢٥٦، والخليجات ٢٢٨، والبغداديات ٣٨١، الحججة (١/٤١٦٣/٤، ٣٨٧/٦، ٣٩٧) وسيد كرها في: (٨٨-ب، ٩١-١) وانظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٤٥) والمفصل ٧٢، وشرح ابن عمير (٢/٩٤) والآخر من الشيرازيات.

(٣) أصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٦) من مسألة سأل عنها الخليل، وبعضها في: الأصول (٢/١٩٩-٢٠٠) وهي في ذكر كيميناً لغيرك. وللمسيرافي في: شرحه (١٠/١٤٥) بيان شاف ذكر فيها أنه يجوز في إخبارك عن اليمين حكاية لفظ اللافت ويجوز الإخبار بالمعنى. وكلام أبي عثمان هنا على الأخير.

(٤) الأصل: لتفعَلَنَّ، والتي بعدها: لأفَعَلَنَّ، وتصحيحهما من الكتاب وشرح السيرافي ومن قوله بعد ذلك فلم يجيء بتفعَلَنَّ...

«بَعَيْنٍ لَا أَرَيْنَكَ»^(١)، هو فعلٌ لك فجاء لفظه كأنه ينهى نفسه^(٢) لما كان فيه من معنى (تَغَيَّبَ عَنِّي).

قلت لأبي [عثمان] ^(٣): فلم لم يُدْخِلُوا التشوين^(٤) في الفعل الواقع^(٥) في القسم؟ فقال: ليُفَرِّقَ بين اللام التي تدخل للابتداء ولام القسم.

قال سيبويه^(٦): ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾^(٧) (ما) بمنزلة (الذي)^(٨)، ثم فسره بتفسير الجزاء بأن اللام التي وقَّعت على (ما) زائدة توكيداً، وإنما كان اللام في باب القسم توكيداً [إذا]^(٩) جاز أن تطرحها، ويستغني الكلام عنها؛ نحو: وَاللَّهِ لَئِن جِئْتَنِي لَأَتِيَنَّكَ، فيجوز أن تقول: وَاللَّهِ إِنْ تَأْتَيْتَنِي لَأَتِيَنَّكَ؛ لأن القسم يعتمد على آخر الكلام، والذي بينهما شرط، ولا يجوز أن تحذف اللام من قولك:

(١) مثل يضرب في الحث على ترك البعد، أي اعمل كما نرى انظر إليك، جاء برواية (ما ارينك) في: الكتاب (٥١٧/٣) والشعر والشعراء ٦١١، والمقنضب (١٥/٣) ومجالس ثعلب ٥٥١، والإغفال (١٢٩/١)، ١٣٨) وجمهرة الأمثال (٢٦١/١) ومجمع الأمثال (١٧٥/١) والمستقصى (١١/٢) وشرح ابن يعيش (٥/٩) والصحاح واللسان (راي) والاماس (عين). وأخشي أن أبا عثمان أراد قولهم (لا ارينك هاهنا) لأن قوله بعد ذلك موافق لما ذكره في الأخير لا في المثل، لأنه ينهى نفسه والمعنى أنه يريد غيره. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٢١، ٧٣٨

(٢) وهو يريد المخاطب.

(٣) في الاصل: لأبي يعلى، وهو سهو صوابه مما في: الحجة (٦٦/٣) وأبو يعلى تلميذ لأبي عثمان وترجمته في (٤٣-١) وهو السائل هنا. وقد عقد أبو علي في: الإغفال (١٣٣-١٣٧) مسألة حكى فيها نص أبي عثمان، وقد أخذ بأكثره في: التعليقة (٢١٣/٢) كما فصل القول في: الحجة (٦٦/٣). وانظر الأقوال في آية آل عمران في: معاني الاخفش (٢٢٥/١) والفراء (٢٢٥/١) والإغفال (٤٠٤/٢) وسر الصناعة ٣٩٩، وإعراب القرآن المنسوب ٥٦٦، ومجمع البيان (٤٠٣/٢) وشرح الكافية للرضي (٤٥٦/٤) والدر (٢٨٣/٣).

(٤) يريد التوون.

(٥) أي الماضي، وفي الاصل غير الواقع، وهو عكس المراد.

(٦) الكتاب (١٠٧/٣).

(٧) سورة آل عمران: من الآية (٨١).

(٨) ذكر في الحجة أن المراد أن (ما) اسم كما أن (الذي) اسم وليست بحرف، ولم يرد أنها موصولة.

(٩) الاصل: إذ، والنصوب من الإغفال والسياق لا يقبل غيره.

والله لزيدٌ ضربته؛ لأنَّ القَسَمَ ليس مما يَقَعُ على مِثْلِ: (زيد) و(عمرو) والذي / ٤١؛ بمنزلة، وذا في (زيد) يَجُوزُ على يمين؛ كأنك قلت: والله لزيدٌ لأضربنه، وتكون اللامُ الثانية توكيداً تَبَعُ النون؛ لِيَفْصَلَ بين اللام التي توكّد القَسَمَ وبين اللام (١) التي يَعمد عليها القَسَمُ وتكون يميناً مستأنفة، فإذا أردت التوكيد قلت: لا والله لزيدٌ لأضربنه.

ولو كانت بمنزلة (الذي) لكانت مبتدأة و(آتيتكم) صلة، وقد حُذِفَ منه ما يرجع إليه [والتقدير] (٢): (آتيتكموه)، و﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ (٣) خبرٌ عنه، والهاء في (به) راجعة إلى (ما)، كانه قال: لتؤمنن بما آتيتكموه.

قال (٤): والوجه عندي أن يكون للجزاء؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل في الجزاء لا في غيره، والمعنى: أنه أخذَ ميثاقهم على أن ينصروه ويؤمنوا بما يأتيهم فيما يُستقبل من كتابٍ وغيره.

والدليل على أن (آتيتكم) ثم (جاءكم) معناه مستقبلٌ قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾. فإذا كان جزءاً كانت الأولى توكيداً، وإذا لم تكن جزءاً كانت اللامُ للقَسَمِ، وقد قال سيبويه (٥): ومِثْلُ هذه الآية: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ (٦) فهذا جزء؛ لأنه يقول له ولمن تبعه، وهذا الفعل الماضي في معنى المستقبل، / ٤١ ب ولامُ القَسَمِ الذي يَعمد عليه وَقَعَتْ عليه، ولامُ القَسَمِ أبداً. وإن كانت مؤخّرة - فمعناها مقدّمة، ويجوز أن تُجَعَلَ إلى جَنبِ القَسَمِ به (٧). و﴿لَظَلُّوا﴾ (٨) لا يجوز إلا أن يليَ القَسَمَ به؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل وهو بعدَ الجزاء، فإذا تقدّمه

(١) أجاز ابن بري تكرار (بين) مع الظاهر راداً على الحريري منه ذلك. انظر احتجاجه في: درة الغواص شرحها وحواشيها ٧٦٢.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) سورة آل عمران: من (٨١).

(٤) أي أبو عثمان.

(٥) الكتاب (٣/١٠٨).

(٦) سورة الأعراف: (١٨).

(٧) آخر ما حكاه من كلام أبي عثمان في الإغفال.

(٨) سورة الروم: (٥١) وأول الآية: ﴿وَلَمَّا أَرْسَلْنَا رِيحاً قَرَأُوهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا﴾.

ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَحْدَثَ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ بَعْدَهُ اتِّسَاعًا.
قُلْتُ لِأَبِي [عُثْمَانَ] (١): أَيَجُوزُ: وَاللَّهِ لَزَيْدٍ أَضْرِبُهُ؟ قَالَ: جَيِّدٌ.

فَا: يُوَكِّدُ اعْتِرَاضَ أَبِي عُثْمَانَ عَلَى سَبَبِيهِ فِي الْآيَةِ تَشْبِيهِهُ إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وَهَذِهِ لَا تَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْجِزَاءِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّهَا صِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا رَاجِعَ فِي الْكَلَامِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَتَشْبِيهِهُ بِهَذِهِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْجِزَاءَ يُوَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَا شَبَّهَ بِهِ جِزَاءً.

وَلَهُ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ (بِه) فِي (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو عُثْمَانَ، قَالَ: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) خَرَجَ مَخْرَجَ الْمُجَازَاةِ، وَمِثْلُ قَوْلِكَ: وَاللَّهِ إِنْ آتَيْتَنِي لِأَتَيْتُكَ، اللَّامُ الْأُولَى تَوْكِيدٌ، وَالثَّانِيَةُ لِلْقَسَمِ، وَلَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ الْأُولَى لِلْقَسَمِ وَالثَّانِيَةُ لِلتَّوَكِيدِ مِنْ قَبْلِ أَنْ النَّونَ مَعَ اللَّامِ أَخِيرَةً، فَلَمْ يَجُزْ / ٤٢؛ أَنْ يَكُونَ لَامٌ (لُظَلُّوا) إِلَّا بِجَنْبِ الْمُقْسَمِ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْجِزَاءِ، وَقَدْ فَسَّرْتُ لَكَ.

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: إِذَا قُلْتُ: أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ (٢)، فَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ (غَيْرِ) فِي مَعْنَى (إِلَّا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ (أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)، وَلَكِنْ هُوَ (غَيْرٌ) الَّذِي يَكُونُ مِثْلَ (مِثْلٍ) (٣).

وَإِذَا قُلْتُ: أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ (٤)، فَ(غَيْرِ) هُوَ الْقَوْمُ الَّذِينَ جَاءُوا، وَ(زَيْدٍ) لَمْ يَأْتِ، وَوَقَعَ الْإِعْرَابُ عَلَيْهِ - لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) - نَحْوَ وَقْعِهِ [عَلَى] (٥) الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا)، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى إِعْرَابِ (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَإِذَا قُلْتُ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ غَيْرُ (٦) زَيْدٍ، فَ(غَيْرِ) هُوَ أَحَدٌ [الَّذِينَ] (٧) لَمْ يَأْتُوا،

(١) الْأَصْلُ: بَعْلَى، وَهُوَ سَهْوٌ كَسَابِقُهُ.

(٢) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ سَبَبِيهِ (٣٤٣/٢) وَأَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيقَةِ (٧١/٢-٧٣) بِيَعُضُ قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ هُنَا. وَانظُرْ: الْمُقْتَضِبَ (٤/١٨٧، ٤٢٢) وَالْأَصُولَ (١/٢٨٥) وَالثَّوْرَةَ ٥٨، وَالْإِيضَاحَ الْعَضْدِيَّ (٢٢٨، وَالحِجَّةَ (١/١٤٢-١٦٤) وَالتَّنَكُّتَ (٢/٢٥٥).

(٣) مِثْلُهَا فِي الْإِعْرَابِ، وَخِلَافُهَا فِي الْمَعْنَى.

(٤) انظُرْ: الْمُقْتَضِبَ (٤/٤٢٢) وَالحِجَّةَ (١/١٦٠).

(٥) الْأَصْلُ: بَعْدَ، وَلَا وَجْهَ لَهُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ تَضْبِطْ، وَفِي الْكُتُبِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ. وَاقْتَصَرَ فِي: التَّعْلِيقَةِ (٢/٧٢) عَلَى الْبَدَلِيَّةِ.

(٧) الْأَصْلُ: الَّذِي، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَ قَوْلِهِ: لَمْ يَأْتُوا.

و(زيد) هو الآتي، ووقَعَ الإعرابُ عليه (١) كما يَقَعُ على الاسم الذي بعد (إلا)؛ والعلَّةُ في الموجِبِ والمنفِيِّ واحدة.

الإضمارُ المخالفُ للمُظهِرِ

قال: تقول: اتسني امرأة لا [يكون] (٢) فلانة، المضمرُّ مخالفٌ لمُظهِرِه (٣)؛ كما أقول: أيُّ القومِ ضربته؟ فالهاءُ هي (أي) وليس معها من معنى الاستفهام ما مع (أي)، نكرةٌ (٤) تدلُّ على الجنس، ومُضْمَرُهَا ليس بخاصٍّ (٥) مثل: زيد وعمرو، وخَبَرُهَا (٦) خاصٌّ يَحْظَرُهَا أن تكون لغيره؛ مثل / ٤٢ ب قولك: كان منطلقٌ زيداً (٧)، (فمنطلق) نكرةٌ تَدْخُلُ في حاله وكلُّ (٨) ما كان مثله، و(زيد) يَحْظَرُه أن يكون لغيره.

ويقال: ضربتُ رجلاً، فتقول: قد عرفتُ الرجلُ؛ يكونُ علي وجهين:
فوجهٌ: أن يكون (الرجل) خاصاً، وإنما قلتُ لي: ضربتُ رجلاً، تُعْرَضُ لي بشيء قد عرفتُه بغيرِ ضربتك له.

ويجوز أن يكون علي قولك: ضربتُ رجلاً، فتقول: أرجو أن أعرفَ الرجلُ، فهذا

(١) أي علي (غير).

(٢) الاصل: تكون، وهو مخالف لاصل المسألة، وانظر المصادر المذكورة في الهامش التالي.

(٣) (لا يكون) في الاستثناء اسمها مضمر وجوباً تقديره (بعضهم) أو اسم فاعل من الفعل السابق له وهنا (الآتي)، وعلي الوجهين هو مذكر والاسم الظاهر مؤنث. واصل المسألة في: الكتاب (٣٤٨/٢) وانظر: المقنضب (٤٢٨/٤) والأصول (٢٨٧/١) والمقتصد (٧١٥/٢) وعرض أبو علي لبعض ما يتعلق بالمسألة في: الحلييات ٢٦٣، والمنشورة ٦٦ والإيضاح ٢٢٩.

(٤) يريد (امرأة).

(٥) ذهب السيرافي في: شرحه (٣٧٧/٢) وتابعه ابن عصفور في: شرح الجمل (٤١٤/١) والرضي في: شرح الكافية (٢٠٧/٤) إلى أن الضمير العائد إلى النكرة غير المختصة فائدته كالنكرة.

(٦) يريد بخبرها (فلانة) وعادة ما يكون علماً.

(٧) أجزاه سيبويه (٤٨/١) في الشعر وضعف الكلام. وانظر: المقنضب (٩٢/٤) والأصول (٦٧/١) وشرح السيرافي (٣٧٥-٣٨١/٢) وإعراب النحاس (١٨٧/٢) والإيضاح العفصدي ١٣٦، والمنشورة ٢٠٨، والمقتضب (٢٧٩/١) وشرح الصفار (٨٣٢/٢) وقد اضطرب كلام الأخير فرد مقالة السيرافي أولاً ثم اخذ بها في آخر كلامه.

(٨) معطوف علي فاعل (تدخل).

معرفة غير خاص (١) مثل المعرفة التي يُضمَرُ في (يكون (٢) فلانة).

قال أبو عثمان: سمعتُ أبا عَونَ الحرَمازي (٣) يقول:

هل هو إلا الذئبُ لاقي ذبيبا
كسلاهما يطمع أن يُصيبا
قَبْلَ الصَّبَاحِ مَا كَلَّا عَجِيبَا

قال أبو عثمان (٤): الألف لا تقع ملحقة إلا طرفاً، ولا تكون ملحقة حشواً، والواو إذا لم يكن ما قبلها معها فهما للمد.

قال أبو الحسن (٥): (الضارباك) الكاف مجرورة، لا يجوز أن تكون متصوبةً مثل (زيد) إذا قلت: الضاريان زيدا؛ لأنك إنما تنصب بنية التنوين في (الضاريان)، والنون في [ضاريك] (٦) لا يجوز إظهارها كما جاز / ١٤٣ إظهارها في (زيد).

قال أبو عثمان: يَنكسر عليه قوله:

(١) لأن تعريفه لفظي لتقدم ذكره لآلانه معروف في نفسه. انظر شرح الجمل لابن عصفور (٤٠٤/١) وشرح الكافية للرضي (٢٠٧/٤، ٢٣٥/٣).

(٢) الأصل: تكون، وأمرها كالسابقة.

(٣) هو الحسن بن علي الحرمازي، أعرابي راوية قدم البصرة ونزل بها، من طبقة الحرمي، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، كنيته في التراجم أبو علي، إلا أنه يذكر في بعض الأخبار بأبي عون، وقد ذكر ابن سلام الكنديين، وجرحه المجستاني. انظر: طبقات الفحول ٧٨، ٩٨، ومرآة البصريين ١٨١، وفعلت للمجستاني ١٣٠، والأغاني (٣٥٤/٨) والفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ٩٣١، ونور القبس ٢٠٨ والوافي بالوفيات (١٤٢/١٢).

(٤) بعض قوله في: المتصف (١١٨/١، ١٦٨) وقيس منه أبو علي في: الحجة (٣٦٠/٢) وانظر: سر الصناعة ٥٨٨، ٦٩١.

(٥) القول بأن الضمير في (الضاريك) و(الضاريوك) محله الجر هو لسببويه إذ هو المختار عنده، ويبدو أن لأبي الحسن قولين أحدهما ما في معانيه (٩٠/١) وهو موافق لما جاء هنا، والآخر منقول عنه في بعض المصادر مفاده أنه يوجب النصب، وللمبرد رد على قوله الأخير. وأما أبو علي فقد عقد مسألة في: البصريين ٨٦١-٨٦٦ أجاز فيها الأمرين إلا أن الوجه عنده النصب. انظر: الكتاب (١٨٧/١) وهامشه (١٨٨/١) والانتصار ٨٥ وشرح السيرافي (٨٨/٤).

(٦) الأصل: ضاريان، وهو خطأ لعدم ملائته للسياق.

وما كلُّ (١) مَنْ وأقَى مِنِّي أنا عارفٌ (٢)

ليس وقعَ على نيةِ الهاء؟ وقد جاء بشيء في الكلام وهو التنوين (٣) لا يثبت مع الهاء، فأثبت التنوينَ ونوى الهاء، كذلك ينصب الكاف (٤) وينوي التنوينَ، وكذلك: كُله لم أصنع (٥)

أطلق (٦) وهو ينوي الهاء، والإطلاق لا يثبت مع الهاء لو أظهرها.

(١) الأصل بفتح اللام، وقد جاءت به الرواية إلا أنه مخالف لاحتجاج أبي عثمان بالشاهد.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقالا نعرّفها المنازل من منى

وهو لمزاحم العفيل في: شعره ص ١٠٥، والكتاب (١٤٦/١) وشرح أبياته (١٧١/١) وفرحة الأديب ٢٩، ١٦٢، والخزانة (٢٥٢/٦) وبلا نسبة في: الكتاب (٧٢/١) ومعاني الفراء (١٣٩/١، ٢٤٢) والخصائص (٣٧٨، ٣٥٦/٢) وانظر تخريجه في: شعره ١٣٦، وذكره أبو علي في: التعليقة (١٠٧/١) على رفع (كل) ونصبه وتوجيه كل منهما، وأنشده في: الشعر ٢٨٣ كقوله هنا و(٩٦-ب) على وجه الرفع الذي حمله سيبويه على أنّ (ما) حجازية و(كل) اسمها، وخبرها (أنا عارف) حذف منه الهاء والتقدير: عارفه، وهو أحسن الوجهين. والبيت مثل ضربه الشاعر فهو يشبه من اضاع يعبره بمكة فأرشدته رفيقاه لأن ينشد ضالته في منى، لذلك كانت رواية الفرحة (فقالا) هي الأنسب.

(٣) أي (عارف). وانظر الخصائص (٣٥٦/٣).

(٤) في (الضارباك).

(٥) بعض بيت من الرجز، وهو مع سابقه:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع

وهو لأبي النجم العجلي في: ديوانه ١٥٠، والكتاب (٨٥/١) ومجاز القرآن (٨٤/٢) وشرح السيرافي (١١٢/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٥/١) والمحتسب (٢١١/١) والخزانة (٣٤٩/١) وشرح أبيات المغني (٢٤٠/٤) وبلا نسبة في: الكتاب (١٢٧، ١٣٧، ١٤٦) ومعاني الأخفش ٢٧٥، والفراء (١٤٠، ٢٤٢) والانتصار ٥٧، والخصائص (٢٩٣/١، ٦٢/٣) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٣٤، وكشف المشكلات ٥٤٢، ورؤي الشاهد ينصب (كل) ورفعها، فنصبه بفعل محذوف، ورفع على الابتداء والخبر الجملة بعده على تقدير ضمير محذوف أي (أصنعه). واختلف النحاة في وجه الرفع بين جعله ضرورة شعرية وجوازه في الكلام، وكذلك أبو علي الذي أنشده في: الشعر ٥٠٤، والحجة (٢٦٧/٦) والبصريات ٦٣٤، والإغفال (٣١٤/٢، ٥٣٨)، فمنع في الأخير وجه الرفع على إرادة الهاء وحذفها في الكلام أو التنزيل وحصره في الضرورة، غير أنه احتج به في الحجة لقراءة ابن عامر (وكلٌ ونَعْدُ الله الحسنى).

(٦) يريد: أصنعي، فباء الإطلاق لا تجتمع والهاء.

وقال أبو عثمان في باب ما يُردُّ فيه علامة الإضممار إلى أصله: فَمِمَّا رُدُّ إِلَى أَصْلِهِ (أَعْطَيْتُكُمْ) (١)، قال: كان الأصل أن يَجِيءَ بِمِيمٍ وَوَاوٍ فِي الْجَمْعِ كَمَا جَاءَ بِمِيمٍ وَالْفِ فِي التَّثْنِيَةِ، فَاسْتَعْنُوا عَنِ الْوَاوِ فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُمْ أَمِنُوا اللَّبْسَ.

حدثني أبو يعلى (٢) قال: حدثنا أبو عثمان قال: حدثنا أبو زيد قال: سمعتُ أبا السَّمَالِ (٣) يَقْرَأُ: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ (٤).

وقال أبو عثمان في قوله (٥): "ما شأنُ عبدِ اللهِ هو خيرٌ منك؟" يعني: أنَّ الفَصْلَ لا

(١) اعلاه في الأصل: كذاي: كذا في الأصل، وذكر سيبويه أن الأكثر والأعرف (اعطيتكموه) وأن يونس زعم أنه يقول (اعطينكمه). ونص أبو علي في الإغفال على أن الأخير كالتادر لا يُعمل عليه قياس ويسلم للسماع، وعده ابن جني شاذاً عند عامة أصحابهم. انظر الكتاب (٢٧٧/٢) والأصول (١٢٥/٢) والسيرافي (٩٩/٩) والإغفال (٢١٣/١) وسر الصناعة ١٠٣، والخصائص (١٩/٢).

(٢) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني ومقدم في طبقتة، قُتل ٢٥٧، وله نكت على كتاب سيبويه، وله أخبار مع المازني. وكان أبو علي يراه أحذق من المبرد ونقل عنه مراراً هنا وفي كتبه الأخرى، ولا يبعد أن يكون المنقول عنه هنا من نكته لتعلق النصوص بكلام سيبويه. وعبارة (حدثني أبو يعلى) مشككة ولولا تكرارها كثيراً فيما يأتي لقطعت بأن فيها سقطاً ولعل أبا علي ينقل عن كتاب لأبي يعلى أو عن عصره فقد وجدت بعض ذلك بنصه في مجالس العلماء كما سأذكره في تخريج تلك النقول. انظر: فهرس الأعلام في أمالي الزجاجي وأخباره ومجالس العلماء، والمصون للمعسكري ١٢٠، وأخبار النحويين ١٠٨، والحجة (٤٣/١، ٦٦/٣) والإنباه (١٩٠/٤) وبغية الوعاة (١٠٤/١).

(٣) السمال يفتح السين والميم المشددين فعب بن هلال العدوي من القراء والنحاة بالبصرة، معاصر لأبي عمرو ابن العلاء والكسائي، له حروف شاذة في القراءات، وذكر القرطبي أنه لا يوثق بما يؤثر عنه. انظر: ميزان الاعتدال (٣٨/٧) والمقتنى للذهبي (٢٩٣/١) ولسان الميزان (٣٩٨/٦، ٨٦/٩) وغاية النهاية (٢٧/٢) وتفسير القرطبي (٣٥/١) وفهرس الأعلام للمحتسب.

(٤) سورة المزمل: (٢٠)، وقرأ برفع (خير) و(أعظم) أبو السمال وابن السمييع وهي لغة تميم، ويكون على الابتداء و(خير) خبره، والجملة مفعول ثان. ولم يعرض أبو علي إلا لقراءة النصب في: الشعر ٢١٤. انظر في قراءتي النصب والرفع: الكتاب (٢٩٣/١) ونوادير أبي زيد ١٥٤، ومعاني الأخفش ٤٨، ٥١٤، ومعاني القراء (١١٣/٢) والمقتضب (١٠٥/٤) ومعاني الزجاج (٢٤٤/٥) والقراءات الشاذة ١٦٤، والدر المصون (٥٣١/١٠) ومعجم د. الخطيب (١٥٢/١٠).

(٥) أي سيبويه (٣٩٥/٢)، وقد تداخل هنا كلامه وتعليق أبي عثمان. وسبويه لا يجيز في هذه المسألة إلا الرفع، لأنه لا يعد (هو) ضمير فصل لاشتراطه فيه أن لا يقع بين كلامين يستغني كل منهما عن الآخر بل يقع بين المشلازمين وليس الجال من ذلك، وحكى السيرافي أن الكسائي من بين الكوفيين أجاز ذلك. انظر: المقتضب (١٠٦/٤) وشرح السيرافي (١٢٠/٩) وإعراب النحاس (٢٩٥/٢) والحجة (٢٧٦/٦) والمختص (٣٢٥/١).

يكون إلا بين كلامين لا يستغني الأول عن الآخر، و(ما شأنك) كلام مستغن، و(هذا عبد الله) مثله، / ٤٣ ب وإنما مثله بقوله (١) : إلا ترى أنك لا تقول : هو الظريف؛ لأنّ الفصل بين معرفتين، ولا تقع المعرفة بعد (ما شأنك)؛ لأنّ الذي يقع بعده حال (٢)؛ يريد في قوله : ما شأن عبد الله، لا تقول : ما شأن عبد الله هو الظريف.

قال (٣) : إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك درهماً، وهذا جزاء، وإنما الجزاء لما لم يقع، وهذا ماضٍ. قال (٤) : جاز هذا لأن معناه : إن ثبت هذا عندي فعلت، فمعنى الكلام معنى ما لم يقع بعد، فلذلك جاز.

فا : س (٥) يتأوّه على الماضي الصحيح في قوله : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ (٦)، وهذا خلاف قول أبي عثمان، وأبو بكر (٧) يوافق أبا عثمان.

قال (٨) : وإنما لم يفرقوا في (اضرباً) مُثنى بين المذكر والمؤنث، وفرقوا في الواحد والجمع؛ لأنّ الياء في (اضربي) تدل على فاعلة (٩)، والألف في (اضرباً) تدل على (١)

(١) هذا ليس نص كلام سيبويه بل بمعناه.

(٢) في مثل : ما شأنك قائماً؟ وانظر الكتاب (٦٠ / ٢).

(٣) سيبويه (٣ / ٩٤-٩٥) وآخر العبارة فيه (اليوم) مكان (درهماً).

(٤) القائل أبو عثمان كما يظهر من تعليق أبي علي بعده.

(٥) لا يريد ب(س) سيبويه لانا لا نجد آية المائدة في كتابه، وأبو علي نفسه في البصريات يحكي عن الخليل وسيبويه انهما ذهبا إلى ما ذهب إليه المازني من مجيء الماضي في الجزاء بمعنى ما لم يحض، وهو ما تجده في بعض كلام سيبويه. فالمراد بالرمز (س) هو أبو العباس المبرد الذي يذكر الزجاج وابن السراج عنه أن (كان) في الجزاء تكون على معنى الماضي لقوتها ومنه آية المائدة، وحكى ذلك أبو علي في كتبه ورد عليه، ولم أجده في المقتضب أو غيره من آثار المبرد، ولا استبعد أن يكون الرمز محرفاً عن (د) وهو رمز المبرد في البصريات ٧٨. انظر الكتاب (١٦ / ١) والمقتضب (٤٩ / ٢) ومعاني الزجاج (٣ / ٤٢، ١٠٦) والاصول (٢ / ١٩١-١٩٠) والانتصار ١٩٤، وإعراب النحاس (٢ / ٥٢) والإغفال (٢ / ٣٢٩-٣٣١) والبصريات (١ / ٤٤٤) والحجة (٣ / ٢١٢).

(٦) سورة المائدة : (١١٦).

(٧) في السالف من الأصول.

(٨) القائل أبو عثمان كما يشهد بذلك التخريج في الهامشين الآتين.

(٩) ياء المؤنثة المخاطبة ضمير عند سيبويه، ولكنها عند الأخفش والمازني وكثير من النحويين حرف تانيث كتاء التانيث، وأبو علي يأخذ بقول سيبويه وله في ذلك احتجاج طويل في : التعليقة (١ / ٤٠)، وانظر : الكتاب (٤ / ٢١٣) وشرح السيراني (٢ / ٩) وشرح الرضي (٢ / ٤١٥) وشرح الصفار (١ / ٣٣٠) وما في هامشه.

فاعلتين. فلو جاءوا بالياء لتدل على التانيث كان قد جمَعَ بين ما يدل على فاعلة وفاعلتين، فكان الأمر يدل على ثلاث؛ فلذلك امتنع الفرق.

قال أبو عثمان (١): إذا قلت: أنتم تضربون، أليست الواو ضميرَ الفاعلين؟ قلت: أجل. قال: أفليست تدل على غائبين، / ١٤٤ والفاعلون مخاطبون، فكيف ذاك؟ فقال: قياسُ هذا لو تكلم به أن تقول: أنتم تضربون، وعلّة أخرى أن الفعل إنما أعرب بنفسه لا بغيره، والواو من نفس الفعل، لولا ذلك لم يقع إعرابُ الفعل بعدها، فذا دليلٌ أيضاً أنها ليست بفاعلة.

قال (٢): قولُ سيبويه (٣): "ثمانية مجارٍ خطأ؛ لأنّ منها ما لا إعراب فيه، فلا مجرى فيه، وإنما المجرى في المعرب، فلو كان في المبني مجرى لكان في أوله مجرى؛ لأنّ أوله بمنزلة آخره؛ لأنهما جميعاً مبنيان؛ لأنّ أوائل الأسماء أبداً مبنيّة.

قال (٤): عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً، (فزيد) ليس بفاعل وإنما الفاعل اسمُ (زيد)

(١) كلام أبي عثمان يوافق ما حكاه عنه السيرافي في: شرحه (١٠/٢) والرضي في شرحه من أن الالف والواو هنا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين والفاعل مضمرة، في حين يرى سيبويه أنهما ضميران فاعلان. وانظر فيه الرد على أبي عثمان.

(٢) الغائل أبو عثمان، وقد رد عليه اعتراضه أبو سعيد السيرافي وابن جني والصفار، وما ذكر في ذلك أن المقصود بالمجاري أحوال أواخر الكلم وأحكامها وصورها، أو أن أواخر الكلم مواضع تغير فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليها إطلاق بعض على كل. انظر شرح السيرافي (٦٤/١) والانتصار ٤٤، وشرح الصفار (٢٤٧/١) واللسان (جري) ١٤١/١٤.

(٣) الكتاب (١٣/١). ونصه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر..."

(٤) في إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله لم أجد من ذكر مخالفاً في عد المضاف فاعلاً أو مفعولاً، ثم إن بعضهم قد نص على أن المصدر لا يتحمل ضميراً بخلاف الصفة كاسم الفاعل التي يشتر فيها الضمير، ووافقهم في ذلك أبو علي في جل كتبه إلا أنه في عبارته في: التعليقة (١٣٨/١) يسمي المصدر مضافاً إلى فاعله ثم يقول إن الضمير في (ضربي زيداً) والظاهر في (ضرب زيدٍ عمراً) يقوم مقام الفاعل، فظاهر عبارته موافق لما حكاه عن أبي عثمان، إلا أن ذلك يمكن حمله على التسامح بالعبارة لأن سائر كتبه شهادة على موافقته النحاة. انظر: الكتاب (١٩١/١، ٣٥٩/٢) والمقتضب (٢٦٩/٣) والأصول (١٣٧/١) وشرح السيرافي (٤٦/٤، ٩٠) والبصريات ٣٤٤، والحجة (٤١/٣) والإيضاح ١٨٣ والشعر ٥٢٦، والمنشورة ١٠٨ وكتابتنا في (٢٧-٢٨) والخصائص (٤٠٨/٢) وابن يعيش (٥٩/٦) وشرح الرضي (٢٢٤/٢، ٤٠٧/٣).

مضمراً (زيدٌ) يدل عليه؛ لأنَّ الفاعل لا يكون مجروراً، وكذا المفعولُ به فيه (١).
قال (٢): وإنما منع (ضاربٌ) أن يضاف إلى فاعله لأنه لا يضاف إليه مضمراً، فكذا لا [يضيفه إليه] (٣) مظهراً، قلت (٤): فالمصدرُ فيه قد تُضيفه إلى الفاعل. قال: لأنني أضيفُ إليه مضمراً.

قال أبو عثمان: لا يلزم الخليل (٥) ما قال سيبويه في (لن) أنَّ الفعل صلةٌ فلا يعمل فيما قبله؛ كما لم يلزم (كانٌ زيداً منطلقاً) / ٤٤ ب أن لا يكون كلاماً؛ لأنه لو كان كلاماً كما قال سيبويه (٦) لكان (زيدٌ منطلقاً) صلةً ل(أنَّ)، فبقي الكافُ لا موصول لها، ولكنها (٧) حرفان جعلتا كلمةً واحدة، فكذلك (لن) بمنزلةهما.

(١) أي عند إضافة المصدر إلى المفعول به كقوله (عجبتُ من ضرب عمرو زيداً) فعمره عنده ليس مفعولاً وإنما دليل على المفعول.

(٢) أبو عثمان وقد نقل عنه هذا ابن جني في: الخصائص (٢/٣٥٧)، والمسألة في بعض المصادر السالفة.

(٣) الأصل: يضيف مظهراً، والتصويب من الخصائص.

(٤) القائل أبو علي.

(٥) ذهب الخليل إلى أن (لن) أصلها (لا أن) فحذفوا لكثرتها في كلامهم فصارت كلمةً واحدة، وعلّق سيبويه بقوله: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن اضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة فكانه قال: أما زيداً فلا اضرب له"، يريد أنه لا يجوز تقدم معمول صلة (أن) وهو (زيد) على (أن). وحكى أبو علي قول الخليل في بعض كتبه فاحتج له وتجد له في: التعليقة شرحاً لرد سيبويه، ولم أظفر بمصدر حكى قول أبي عثمان. انظر: الكتاب (٣/٥) ومعاني الألفاظ (١/١٢٨) والمقتضب (٢/٨) والأصول (٢/١٤٧) وشرح السيرافي (٩/١٧٣) والإغفال (١/٣٣٥) والشيرازيات (١/١٨١) والشعر ٧٦، والتعليقة (٢/١٢٦-١٢٧) والخصائص (٣/١٥٣) وسر الصناعة (١/٣٠٥) والنكت (٢/٣٠٧) وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨٠، وشرح الرضي (٤/٣٨) وشرح ابن يعيش (٧/١٥) وشرح المقدمة للشلوبين (٢/٤٧٧) والرصف ٢٨٥، والجنى ٢٧٠، والأشياء والتظاير (١/٢١٢) والخزانة (٨/٤٤٢).

(٦) يذهب الخليل وسيبويه وأبو علي وجملة من النحاة إلى أن (كان) مركبة من كاف التشبيه و(ان)، ومراد أبي عثمان أن الحرف بعد التركيب يحدث له حكم ومعنى يخيران ما له قبل التركيب، وإلا لكانت كاف التشبيه في (كان) جازراً للمصدر وليست متعلقة بشيء. وانظر أثر كلام أبي عثمان في: سر الصناعة (١/٣٠٤-٣٠٦)، والكلام في (كان) في: الكتاب (٣/١٥١، ١٦٤، ٣٣٢) والبصريات ٥٥٦، والرصف ٢٠٩، والجنى ٥٦٨.

(٧) أي (كان).

قال أبو عثمان: الدليل على أن اللام يُضمَر بعدها (أن) أنك تُظهره بعدها، فلو كانت عاملة لم يظهر بعدها عامل آخر (١).

والدليل على أن الواو والفاء (٢) يُضمَر بعدهما (أن) ولا تكونان ناصبتين أنك لا تدخل عليهما حروف العطف، و(حتى) (٣) إذا قدرتها جارة اضممرت بعدها (أن) ونصبتَه (٤) لأن تقع على شيء تجرُه؛ لأنها لا تُلغى جارة، فإذا وقعت على الجمل وقع الفعل بعدها مرفوعاً (٥).

قلت (٦): أرايت شيئاً يعمل عملين وهيئته واحدة؟ فقال: (مذ) تجر وتُرفع وهيئتها واحدة، و(كم) تجر وتُنصب ولفظها لفظ واحد.

قال: وكان ينبغي أن يكون نفي (سيفعل) على هيئة إيجابه لا يعمل فيه شيء؛ كما

(١) نصب الفعل بعد اللام (بأن) مضمرة وجوباً أو جوازاً هو قول البصريين، والكوفيون والجرمي المضارع عندهم منصوب باللام. انظر: الكتاب (٦/٣-٧) ومعاني الاخفش ٧٣، ١٢٧، والقراء (١١٣/١)، (٢٢٠) ومختصر ابن سعدان ٥٢، والمقتضب (٦/٢) والكمال ٣٨٠، ولامات الزجاجي ٦٦، ٦٨، وشرح السيرافي (١٧٧/٩) والحجة (٣٠٧/٢) والإنصاف ٥٧٥، ٥٩٣، وشرح الرضي (٥٣/٤)، (٧٨) والارتشاف (٤٠١، ٣٩٧/٢) والمغني (١٦٤/٣).

(٢) نصب المضارع بعدهما (بأن) هو قول البصريين، والكوفيون ينصبونه بهما. وكرر أبو علي هذا في بعض كتبه. انظر: الكتاب (٢٨/٣)، (٤١) ومعاني الاخفش ٦٦، ٧٣، والمقتضب (٦/٢)، (٢٥) والإيضاح المعصدي ٣٢١، والتعليقة (١٥٨/٢) والإنصاف ٥٥٧، وشرح الرضي (٧٩/٤) وشرح الجمل لابن عصفور (١٤٨/٢) والرصف ٣٨٠، والجنى ٧٤.

(٣) وكذلك الخلاف في ناصب الفعل بعد حتى كسابقه في الواو والفاء. انظر: الكتاب (٧-٥/٣) ومعاني الاخفش ١٢٧، والقراء (١٣٢/١) والمقتضب (٦/٢)، (٣٧) والإيضاح ٢٧٠، ٣٢٥، والتعليقة (١٥٨/٢) والإنصاف ٥٩٧، والرضي (٥٣/٤).

(٤) أي المضارع، ليقع المصدر المؤول في محل جر بحتى.

(٥) انظر تفصيل الرفع بعد حتى في: الإيضاح المعصدي ٣٢٦.

(٦) أبو علي يسأل المازني، وبعض النقل في: أمالي الزجاجي ١٤٥، ومجالس العلماء ٦٧. وقد تقدم كلام في (مذ) وتخريج القول فيها (٧-ب) وسياتي في: (١٨٢-ب)، وسيعرض ل(كم) في (١٣٤-ب) كما عقق لها باباً في: الإيضاح ٢٣٨، ومسائل في: المنشورة ٧٦-٨٣، وعرض لها في: الشعرا ١٨١، والشيرازيات ٤٣٣، والحلبيات ١٠٣، والبغداديات ٤٠١، ٥٢٦.

لم يعمل في وجهه فيجيء (ما يفعل) ، وجاء [لن تفعل] (١) على غير قياس (٢) .
وقد قال قوم (٣) : إنَّ السين وسوف هما الرافعتان ؛ لأنك لا تدخل على الأفعال شيئاً
من [عواملها] (٤) وهما فيه موجودتان .

قال أبو عثمان (٥) : يكسب عليهم أني لم / ١٤٥ أرَ عاملاً من عوامل الفعل تدخل عليه
لام التوكيد (٦) ، وقد دخلت على السين ، قال عز وجل : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ (٧) .
قال : ويعني سيبويه بقوله في كتابه (٨) : " ما كان ليفعل ، لم يذكروا إلا أحد الحرفين ،
وكان نفيًا لما معه حرف " (٩) لم يعمل شيئاً ، أحد الحرفين اللام (١٠) ؛ لأنها لا تعمل في
الفعل شيئاً ؛ كما لم تعمل السين في (يفعل) شيئاً ، وإنما تعمل (أن) مضمرة في
قولك : ما كان ليفعل (١١) .

(١) الأصل : ان تفعل ، ولا وجه له . وانظر : الكتاب (٢٢٠ ، ٢١٧ / ٤) والإيضاح ٣١٩ ، والمقتصد ١٠٥٠ ،
وشرحه في : البصريات ٤٤٦ ، وسشير إليه في (٩٤ - ب) .

(٢) أعلى (قياس) في الأصل بخط النسخ : القيا . ولعلها رواية نسخة أخرى .

(٣) لم أجد قائلاً بذلك ، غير أن الكسائي وابن سعدان يقولان بأن المضارع يرتفع بالزوائد في أوله أي حروف
المضارعة . وسيعلى أبو علي في (٨٨ - ب) وغيره عدم إعمال السين وسوف في المضارع بانهما كالجزء من
الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه . انظر مختصر ابن سعدان ٨٦ ، والسيرافي (١٧٢ / ٩) وإعراب النحاس
(١٧٣ / ١) والإنصاف ٥٥٠ ، والمغني (٣٤١ / ٢) وحاشية الأمير (١٢٢ / ١) .

(٤) الأصل : عواملهما ، ولا وجه له .

(٥) نقل ابن جني في : الخصائص (١٩٨ / ١) كلام أبي عثمان هذا مثالا على الاستدلال بعدم التظير ؛ عنه في :
الاشباه (٣٩٠ / ١) .

(٦) في رصف المباني ٢٣٢ ذكر جواز دخول اللام على ان الناصبة للمضارع نحو : لان تقوم خير لك ، وعلة بانها
في موضع مبتدأ فعوملت معاملته . ولم أجد هذا عند غيره .
(٧) سورة الضحى : (٥) .

(٨) الكتاب (٧ / ٣ - ٨) وشرحه السيرافي في : (١٧٧ / ٩) وأبو علي في : التعليقة (١٢٨ / ٢) . وهما
مسالتان أولاهما وجوب إضمار (أن) بعد لام الجحد وهو قول البصريين يقابله إجازة الكوفيين ظهورها ،
والأخرى ناصب المضارع بعد اللام وقد فرغنا منها قريباً .

(٩) الأصل : صفة حرف ، ووجدت (صفة) مقحمة لا وجه لها ، ولم ترد في أي رواية من روايات نهى سيبويه .

(١٠) والآخر (ان) المضمرة .

(١١) والصلة بين (ما كان ليفعل) والكلام قبله على (سوف) أنهم يرون (ما كان ليفعل) نفيًا لقوله (كان
سيفعل أو سوف يفعل) على وجه أو نفيًا لقوله (ما كان يريد ان يفعل) على وجه آخر .

فا: مما يشهد لسبويه علي أبي عثمان في اعتراضه عليه في (ما مررتُ بزید وعمرو) (١): ما رأيتُ زیداً وما رأيتُ عمراً، وكذلك: لا رجلٌ في الدار (٢).

لا يلزم من قال (٣): أعجبتني أن أضربك، أن يقول: أعجبتني كي أضربك؛ فيمن أدخل اللام على (كي)؛ لأن (كي) إنما دخلت للعلّة؛ تقول: جئتك كي تفعل؛ أي: جئتك من أجل فعلك، والفاعل لا يجيء لعلّة.

قال أبو عثمان (٤): وإنما جاء تشبيه (أنا) على خلاف لفظه (٥)، وجاء تشبيه (أنت) على لفظه؛ لأن (أنت) له أخ؛ تقول: أنت وأنت، ثم تقول: أنتما؛ كما تقول: رجلٌ ورجلٌ، وتقول: رجلان، و(أنا) لا أخ له، لا تقول: أنا وأنا، فلما لم يكن له أخ يضم إليه وخالف / ٤٥ ب نظراءه جاء تشبيته وجمعه على لفظه واحدة.

قال (٦): وإنما تنكبوا إظهار (أن) بعد (كدت) دون (عسيت) - وكان الكلام معناه

(١) عرض سبويه في: الكتاب (١/٤٣٨، ٢/١٨٧) لعبارة (مررت بزید وعمرو) فقال إنك إذا أردت أن المرور وقع بهما معاً فنقيها: ما مررت بزید وعمرو، وإذا أردت مرورين في: حالين مختلفين، فنقيها: ما مررت بزید وما مررت بعمرو، ومثل له أبو علي بقوله (ما رأيت زیداً وما رأيت عمراً). والمأزني يرى سبويه مخطئاً في الثانية، فالنفي على قدر الإثبات، فتكرار العامل لا يكون إلا في حال تكراره في الإثبات، فالنفي الأخير لا يكون إلا لقوله: مررت بزید ومررت بعمرو. وقد ردّ على المأزني قوله بأن عدم تكرار العامل لا ينفي الاحتمال الثاني الذي تقبله الجملة، وأخذ الميرد بقول المأزني في (الرد على سبويه) ولكنه لم يعرض له في المقشعب، واقتصر أبو علي في: التعليقة (١/٢٢٠) على إيراد اعتراض المأزني. انظر: الانتصار ١١٧، وشرح السيرافي (٦/٧٦) والفصول المقيدة ٦٣.

(٢) يحكي سبويه (٢/٢٧٥) عن الخليل أن (لا رجل في: الدار) جواب لقولك: هل من عبد أو جارية؟ فكان أبا علي احتج بمجيء النفي عاماً لجميع النوع ولم يكرر العامل، أو أن نفي الواحد (رجل) جاء جواباً لاثنين، وهذا مخالف لما أوجبه المأزني من مطابقة النفي للإثبات.

(٣) أبو علي يرد اعتراضاً محتملاً على قول سبويه في (٦/٣): من أدخل على (كي) اللام فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن. ونص أبو علي في: الشعر ٥٠٧ على أن كي وصلتها لا تكون فاعلة، وعقد مسألة لكي في: البغداديات ١٩٥. وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مجيء (كي) حرف جر في: شرح السيرافي (٩/١٧٦) وعنه في: الإنصاف ٥٧٠، وانظر شرح الكافية للرضي (٤/٤٨)

(٤) يطابق معنى شرح السيرافي (٩/٢٦) لعبارة سبويه في: (٢/٣٥٠) وانظر شرح الكافية (٢/٤١٠)

(٥) أي: نحن.

(٦) الكلام شرح لبعض عبارة سبويه في: (٣/١٥٨)، وجاء بعبارة مفصلة في: التعليقة (٢/٢٦٩) -

(أن) - (١) لأن (كِدْتُ) وهذه الأحرف يَكُنُّ لما أنت فيه، والفعلُ بعد (أن) لا يقع لما أنت فيه، إنما يقع مستقبلاً وماضياً.

قال: وإنما ذكر سيبويه (٢) (هلاً تقولُ ذاك) في أن الاسم لا يقع بعدها؛ لأن أصلها - وإن تنكبوا ذا فيها - أن تقع الأسماء بعدها.

قال (٣) : ولا يجوز (عسى زيدٌ منطلقاً) .

قال (٤) : إنما لم يَجُزْ (والله أفعلٌ) لأنه يلتبس الموجب بالمنفي؛ لأنه يقال: والله أقوم؛ يريد: لا أقوم. قال الشاعر:

وَأَنْسَى نُسَيْبَةَ وَالْجَاهِلُ الْمَغْرَ سَمْرٌ بِحَسِبُ أَنِّي نَسِيْتُ (٥)

يريد: لا أنسى.

= والمنثورة ٢٣٠-٢٣٢، وأشار له بإيجاز في: الإيضاح ١٢١، والشيرازيات ٦٢٠، والعسكرية ١٤٦، والحجة (٢٧٢ / ١) وانظر: أخبار الزجاجي ١٢٩.

(١) يريد أن معناه المقاربة، وكذا عبارة أبي علي في المنثورة.

(٢) الكتاب (١ / ٢٦٨، ٢ / ٣٠٨، ٣ / ١٠، ١١٥)، والنص فيما ذهب إليه سيبويه من اختصاص (هلاً) بالفعل ثم هي لا تعمل في اسم ولا فعل، وهذا مخالف لما ثبت عندهم من أن الحرف إذا اختص عمل، والفعل هنا بقي مرفوعاً. وأبو علي في: التعليقة (٢ / ١٣٠) يقول: "ومالم يختص بالعمل في: واحد منهما (الاسم والفعل) من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده، وإن صار مع أحد الضربين من الاسم والفعل بعده أكثر". ونقل محققها في الهامش عن الرماني أن الحرف غير العامل الأصل فيه أنه للاسم. فالأصل في عبارتي كتابنا والرماني يراد به أصل التوضع قبل أن يعرض له عارض يغيره. وأبو علي في بعض كتبه يقرر اختصاص (هلاً) بالفعل. انظر: شرح السيرافي (٥ / ٣٦) والبيضاديات ٢٩٧، والعسكرية ١١١، والمنثورة ١٠٦، والرصف ٤٠٧، والجنى ٦١٣.

(٣) تقدم التعليق على عسى قريباً، وهذا كالمثل (عسى الغوير أبوسا) الذي جاز للمرخصة في الأمثال، وانظر: الإغفال (٢ / ٤١٣) .

(٤) يعرض لعدم جواز تجرد جواب القسم المثبت من اللام والنون، لتجرده في المنفي لأن الأخير يجوز حذف (لا) النافية منه فيلتبس النفي بالإثبات. وجاء ذلك في: الإيضاح ٢٧٧، والتعليقة (٢ / ١٣٣) والشيرازيات ٩٥، والغلبات ٢٦٧، والشعر ٥٣ قريباً مما جاء هنا، وانظر: الكتاب (٣ / ١٠٥) وشرح السيرافي (١٠ / ١٤٥) .

(٥) من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٢، والمقاصد النحوية (١ / ٣٩٩) وذكر ابن يعيش (١ / ٣١) أن القصيدة تُروى مطلقاً مرفوعة ومقيدة ساكنة.

نُسَيْبَةُ ابنة عمه، والمغمر الذي لم تحكمه الأمور ولم يُجرى بها. والشاهد ما ذكره أبو علي، واستشهد لذلك في بعض كتبه ببنتين آخرين لأبي ذؤيب، فلعلمها سمة في لفته.

قال (١): (إذا) (٢) عندي حرف؛ والدليل على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مبنياً عليها (٣) ولا فاعلة ولا مفعولة، وإنما ألغيت لأنها إنما تقع من أجل الشيء (٤)، وإنما تقع موقع التي يُستغنى عنها - والمستغنى عنها التي في قولك: اثنتي وآتيك (٥) والتي لا يُستغنى عنها قولك: إن تات فلك درهم.
قال أبو عثمان: أنشدني الأصمعي:

١٤٦ / كساء ما تحكّم يا جلاجلُ
الضربُ نقدٌ والطعامُ آجلُ (٦)

(١) أبو عثمان هنا يذهب إلى حرفية (إذن) ويحتج بعدم وقوعها في شيء من الوظائف النحوية الأربع وأنها غير مختصة. ولابي علي حديث في (إذن) في: الإيضاح ٣٢٠، والإغفال (١٠٠/٢، ١٥٩) والشعر ٧٠، والتعليقة (١٣٢/٢) بكاد يخلو مما جاء هنا. والقول بحرفيتها مذهب الجمهور، في حين يذهب بعض الكوفيين إلى اسميتها على ما حكى المرادي في: الجني ٣٦٣، وانظر احتجاج الرضي لذلك في: شرح الكافية (٣٩/٤) وانظر المغني (١٠٩/١).

(٢) كذا بالالف ومثله في كتاب الشعر، وقد وجدتها في مخطوط المقتضب كذلك في موضع واحد وسائر المواضع بالنون. وحكى ابن الدهان في: مخطوط شرح اللمع (٣/٦٨-٦٩) "أن البصريين يكتبونها بالالف ويقفون عليها بالالف، والكوفيون يكتبونها بالنون وهي كذا في كتاب المبرد البصري". في حين أن النحاس في: إعرابه (١/٤٦٣) ينقل عن الفراء عكس ذلك، وقول أبي علي في: الإغفال (٢/١٦٠) موافق لنقل ابن الدهان، وانظر مختصر النحو لابن سعدان ٨٣، والأصول (٣/٢٥٥) ومعاني الحروف المنسوب للرماني ١١٧، وشرح السيرافي (٩/١٩٣) وسر الصناعة ٦٧٩، والرصف ٦٧، والهمع (٢/٢٣٢).

(٣) أبو عثمان ممن يحتج لاسمية الكلمة بوقوعها خبراً، وبذلك استدل في مجالس العلماء ٩٠ على اسمية (إذا).

(٤) يريد أن (إذن) حرف جزاء وجواب، ويلغى عملها إذا ما فقدت شيئاً من شروطها.

(٥) يريد بالتي يستغنى عنها الواو في (اثنتي وآتيك)؛ لأنك تقول: اثنتي آتتك، أو (آتيك) على الاستئناف ولك أن توقع (إذن) موقعها فتقول: اثنتي إذن آتيك، ويريد بالتي لا يستغنى عنها فاء جواب الشرط في (إن تات فلك درهم): فليس لك أن تقول: إن تات لك درهم، ولك أن توقع (إذا) موقعها فتقول: إن تات إذا لك درهم. انظر: معاني الفراء (١/٢٧٣) والأصول (٢/١٤٨) وشرح اللمع لابن برهان (٢/٣٤٢) وشرح الكافية (٤/٤١) والمغني (١/١١٢) والدر المصون (٢/١٦٧) والخزانة (٨/٤٤٧) والأمير (١/١٩).

(٦) من الرجز، وهما لغطفان بن أنثف أحد بني كعب بن عمرو في: تاريخ الطبري (٣/٥١٨)، والرواية فيه:

لبئس ما حكمت يا جلاجلُ النقدُ دينٌ والطعامُ عاجلُ

وأنت بالباب سمييرُ آجلُ

وعليها يكون الثاني في المتن ملفقاً من بيتين، و(الطعام) تحريف (الطعمان)، وفي الطبري (سمير) تحريف

قال (١): (جئتُ بلا زادٍ) لا يجوز إضماره، لا يجوز (بلاه)؛ لأنَّ المضمَرَ المجرور لا يقع منفصلاً.

قال أبو عثمان (٢): لما خالفَ الجوابُ معنىَ الجوابِ خالفَ إعرابهُ في قولك: اثنتي فأتيتك؛ لأنه لا يأمر الغائب (٣) إلا بلام الأمر، فنصب.

وقال في قوله:

لئن كنت مقتولاً ويسلمُ عامرُ (٤)

أي: وعامرٌ يسلمُ.

= صوابه (سين)، وجاءت الأبيات بلا نسبة غير مجتمعة في: العين (١٣٥/٦) والنهذيب (١٠٠/١١) واللسان (بجل). وغلطان يخاطب قيس بن الهيثم السلمي الذي كان يُعلّق في عنق فرسه جلاجل وهي الأجراس الصغيرة، ومن أمره أنه كان يستاجر الرجال يقاتلون معه فتقاضاه رجلٌ أجره فقال: أعطيكها غداً. وانظر ترجمة غطفان في: معجم الشعراء المختصر من ٣٥٣.

(١) لا يسلم له احتجاجه إلا بأمرين: أن الباء عاملة فيما بعد (لا)، وأن الضمير المجرور لا يأتي منفصلاً. والأول يقيّد بإبعاد ما رواه الأخفش عن بعض العرب من إعمال (لا) مع الجار، والآخر لا يدخل فيه ما اجازته النحاة من مجيئه منفصلاً في الضرورة. انظر: الكتاب (٢/٣٠٢، ٣٦٣) وهامش الأخير، والمقتضب (٣/١١٦) ومجالس ثعلب (١/١٣٣) والمنشورة ٨٦، والشمام ٣٣، وسر الصناعة ٦٨١، والإنصاف ٤٦٦، وشرح الرضي (٢/١٥٥، ٤٠٩، ٣٢٧/٤) وشرح ابن عيش (٣/٨٥) والأرشاف (٢/١٦٥) والخزانة (١٠/٢١١) وما بعدها.

(٢) سبويه يعلل امتناع الحزم فيما بعد الفاء بما يقوله أبو عثمان، ولكنه لا يجعل ذلك علة للنصب بل الناصب هو (أن)، في حين أن تعليل أبي عثمان للنصب هنا وفي (٦٦-١) موافق للنصب بالصرف أو الخلاف عند الكوفيين، وهو أن تعطف بالفاء فعلا على آخر لا يشاكلة ولا يصلح أن يدخل معه في المعنى فيُنصب المعطوف جواباً. وجمّع أبو علي بين الأمرين في الإيضاح، ولابن جني تفصيل واف لما بين قول البصريين والكوفيين من اتفاق واختلاف. انظر: الكتاب (٣/٣٥) ومعاني الفراء (١/٢٧) والأصول (٢/١٢٩، ١٨٩) وإعراب النحاس (١/٢١٩) وشرح السيرافي (١٠/٣٢) والإيضاح ٣٢٣ وهامشه ٣٢١، والتعليق (٢/١٥٤) وسر الصناعة ٢٧٥، ودقائق التصريف ٣٧، والإنصاف ٥٥٥، ٥٥٧، والفصول المفيدة ٢١٨.

(٣) أمر الغائب لا بد فيه من اللام في حين أن المواجه قد يأتي باللام على قلة وليس بمستحسن عند أبي علي، والأكثر فيه أن يستغنى عنه بفعل الأمر. انظر: المسائل المنشورة ٢٢٤، وتصحيح الفصيح ٩٦، وإسفار الفصيح ٤٠٩، وشرح الفصيح ٧٤، وأمالى ابن الشجري (٢/٥٢٢) والإنصاف ٥٤٠، وابن عيش (٧/٥٩، ٩/٣٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

فلا يدعني قومي صريحاً حرة

وهو لورقاء بن زهير العيسبي في: شرح أبيات سبويه (٢/١٤٣) والكامل في: التاريخ ١٥٦، ولقيس بن =

قال: والنصبُ في قوله (١): ائثني فأحدُثك؛ لأنه لم يصل إلى جزمهِ إلا بلام، فنصب.
قال: ويجوز:

وتقرُّ عيني (٢)

أي: وعيني تقرأ، وكذا:

ويغضبُ منه (٣)

علي: صاحبي يغضبُ.

= زهير في: الكتاب (٤٦/٣) وتحصيل عين الذهب ٣٩٥، والفصول المفيدة ٢١٣، وبلا نسبة في: معاني الفراء (٦٧/١) ودقائق التصريف ٤٧٠، وأمالى المرتضى (٤٨٠/١) ومجمع البيان (٤٣٣/٥) وشرح التسهيل (٢١٨/٣) والخزانة عرضاً (٣٦١، ٣٥١/١١). وللشعر خير أورده ابن السيرافي وابن الأثير، والرواية عند الأول: وتسلم بالناء؛ والمراد بعامر بنو عامر القبيلة. والشاهد عند سيبويه رفع المضارع بعد الواو على ما ذكر في المتن، وعلته السيرافي في: شرحه (٤٧/١٠) بأن "واو الحال تطلب الأسماء المبتدأة، والنصب في يسلم أجود... لأن المعنى: لئن كنت مقتولاً مع سلامة عامر"، يريد أن الواو للمعية.

(١) المسألة في: الكتاب (٣٦-٣٤/٣) والحجة (٢٠٦/٢) وسبق الكلام على مثلها (ائثني فأتيتك)، وسيبويه يجيز فيها الرفع على الابتداء، والنصب.

(٢) بعض بيت من الوافر، وتامه:

وليس عباءة وتقر عيني أحب إلي من ليس الشغوف

وهو ليسون بنت يحدل الكلبي في: سر الصناعة ٢٧٣، والمحتسب (٣٦٣/١) والاشباه والنظائر للمخالد بن (١٣٢/٢) والحماسة الشجرية (٥٧٣/٢) والحلل ٢٦١ وكشف المشكلات ٥٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح (٣٤٦/١) وشرح المحمل لابن خروف ٨٠٤، والمقاصد (٣٩٧/٤) والخزانة (٥٠٥، ٥٧٥) وحاشية بانث سعاد (٥٧٥/١) وانفرد ابن طيفور في: بلاغات النساء ١٧٤ بنسبته إلى امرأة من ولد طلحة بن قيس ابن عاصم تزوجها يزيد بن هبيرة، والبيت بلا نسبة في: الكتاب (٤٥/٣) والمقتضب (٢٦/٢) والأصول (١٥٠/٢) والصاحبي ١١٢، وإعراب النحاس (٢٧/٢) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٣٢١، والحجة (٢٦٢/٣). وجاء في: بعض المصادر: الكلبي، وصوابه الكلبي وانظر الاشتقاق ٥٥٧.

والشاهد عند سيبويه وغيره نصب (تقر) بأن مضمرة ليصح عطفه على الاسم (ليس)، وليصح اجتماع ليس عباءة وأن تقر العين وخبرهما (أحب) واقتصر أبو علي في كتابيه على هذا الوجه. وأما وجه الرفع - وجعله القيسي في إيضاح الشواهد رواية - على ما جاء في: المتن هنا فعلى الحال وقدره بالجملة الاسمية لأن واو الحال تلزم الجملة الاسمية، وللرفع تاويل آخر حكاه البغدادي عن اللخمي في الخزانة والحاشية.

(٣) جزء من بيت من الطويل، وتامه:

= وما أنا للنشيء الذي ليس ناعي ويغضب منه صاحبي بقول

قال (١) : وإنما جارك (٢) أهل المدينة الجار في قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ [أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا] ﴾ (٣) علي تقدير : لا يُكَلِّمُ اللَّهُ الْبَشَرَ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا ، أي : (٤) إلا في هذه الحال ، فلو أوصَلَه وحياً - وهو مستثنى - ولكن وحيًّا (٥) من وراء حجاب ، لم يكن معه (٦) (أو) ؛ لأن (أو) تُعْطِفُهُ عَلَيَّ (وحي) ،

= وهو لكعب بن سعد الغنوي في : الكتاب (٤٦/٣) والأصعبيات ٧٦ ، وأمالئ القالي (٢٠٤/٢) والحماسة الشجرية (٤٧٣/١) والمنفصل ٢٤٩ ، وشرحه لابن يعيش (٣٦/٧) وأمالئ ابن الحاجب (٤٧/٢) والخزانة (٥٧٠/٨) وجاء في : الحماسة البصرية ٨٨١ أنها لمالك بن حريم وتروى لكعب بن سعد الغنوي ، وهو بلا نسبة في : الكامل ٨٨٢ بهامشه ، والمقتضب (١٨/٢) والتعليق (١٦٣/٢) والمنثور ١٤٩ ، والشعر ٤٢٦ ، والنصف (٥٢/٣) ومحاضرات الأدباء (١١/٢) .

والشاهد اجاز فيه سبويه النصب علي ما في الشاهد السابق عطفاً علي الشيء ، والرفع - وهو الوجود عند النحاة - عطفاً علي صلة (الذي) ، وعلي ذلك كلام أبي علي في كتبه الثلاثة ، ولكن حمل الرفع هنا علي الحال كالبيت السابق لم أجده منقولاً عن أحد ، وانظر اعتراض المبرد والرد عليه في : السيرافي (٤٧/١٠) والخزانة .

(١) حكى الباقولي في : الاستدراك ١٧٨ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٥٧ قول أبي علي في الآية الآتية ناصباً علي أنه في التذكرة . والنص هنا أقرب لأن يكون تلخيصاً لبعض ما حكاه مع زيادة معنى لا تجده هناك ، والمسألة في تفسير وجه الرفع في قراءة أهل المدينة (أو يرسل) بالرفع ، بخلاف قراءة النصب التي يقدرون فيها (أن) ناصبة للفعل . والآية مما كثر الكلام فيها في المصادر ، ولكن تكاد تخلو مما جاء هاهنا . انظر : الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) وشرح السيرافي (٥٤/١٠) ومعاني الزجاج (٤٠٣/٤) والحجة (١٣٦/٦) والمنثور ١٥١ ، وإعراب القراءات لابن خالويه (٢٨٩/٢) وشرح عيون كتاب سبويه ١٨٥ ، وكشف المشكلات ٥٦١ ، ٩٩٧ ، ١٢٠٤ ، وتبيان العكبري ١١٣٦ ، ومجمع البيان (٢٨٨/٥) ، ٦٤/٩ وأمالئ ابن الحاجب (١١٥/١) وشرح الرضي (٧٣/٤) والبحر (٥٠٤/٧) والدر المصون (٥٦٧/٩) والمفتي (١٢٦/٦) .

(٢) كذا ، ولم اهتمد فيها إلى شيء ، ولعله أراد : حرك . وانظر كلامه علي الآية نفسها في : الحجة (١٣٣/٦) والمسائل المنثورة ص ١٥١ .

(٣) سورة الشورى : ٥١ ، وقرا برفع (يرسل) نافع وابن عامر والزهري وشيبة وبرواية عن ابن ذكوان ، وذكر سبويه وغيره أنها قراءة أهل المدينة . انظر : الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) والسبعة ٥٨٢ ، والمبسوط ٣٩٦ ، والمحرر ١٦٧٣ ، والإقناع ٧٥٨ ، والإتحاف ٤٩٣ ، والنشر (٢٧٥/٢) وتفسير القرطبي (٣٦/١٦) .

(٤) إضافة بمقتضيها السياق اعتمدت فيها علي نص سبويه .

(٥) كذا بالنصب علي ما سببته .

(٦) أي مع الجار (من) .

فجعلوا (وحيًا) حالاً عاملاً فيه (يُكَلِّمُه) (١)، وَعَطَفَ (أو مِن وراء) عليه (أو يُرْسِلُ)،
ويَجْعَلُه حالاً (٢)؛ لأنَّ (أنَّ) لا تَقَعُ إلا على ماضٍ أو مستقبل، والحال لا تكون إلا ما
أنتَ فيه .

/ ٤٦ ب قال: ويجوز نصبُ (وحي) على الاستثناء، ويَتَوَهَّمُ بعد (ولكن) معنى
(كلام) لِوَصْلِ (مِن) (٣) ويكون في موضع استثناء.
وقال (٤) في قوله:

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ (٥)

(١) أبو علي يمنع في المنثورة والحجة أن يكون عاملاً (يكلّمه) المذكورة ويقدر عاملاً محذوفاً (يكلّمه) أو ما في
معناه. وانظر في هوامش الكشف التعليق على ذلك.
(٢) هذا أحد قولين في الرفع، والآخر على القطع والاستئناف.
(٣) لأن ما قبل (إلا) إذا كان كلاماً تاماً لا يعمل فيما بعدها، فيجب تقدير (يكلّم) أو ما في معناه يتعلق بها
(من).
(٤) نقل البغدادي في: الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢) هذه المسألة عن القصرينات بنصها
المذكور هنا على أنها من كلام أبي علي، في حين أنّ الكلام يرويه أبو علي عن أبي عشمّان المازني
كالنصوص السابقة لما يلي، وانظر الهامش التالي.
(٥) صدر بيت من الطويل وتامه:

على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

وهو لذي الرمة في: ديوانه ص ١٤١٩، وتخريجه فيه ٢٠٤٤، والكتاب (٤٨/٣) ومعاني الفراء (٢٨١/٣)
وشرح السيرافي (٥٢/١٠) والحليبات (٢٧٣، ٢٧٨)، والموشح (٢٣٧)، والمختضب (٣٢٩/١) والجنى (٥٢١)،
والإنصاف (١٥٦)، وشرح ابن يعيش (١٠٦/٧) وشرح اللباب للفيافي (٥٧٣/٢) والخزانة (٢٥٠/٩)
وشرح أبيات المغني (١١٢/٢) وجاء بلا نسبة في: الخطاطريات (١٠٣/٢) وأمالى ابن الشجري
(٢٧٣/٢). والشاعر يصف نياقاً بأنها حراجيج وهو جمع حُرْجُوج وهي الناقة الضامرة، والخسف: الخجوع
وهي أن تبيت على غير علف.

والشاهد بما خُطِّي فيه ذو الرمة بدءاً بأبي عمرو بن العلاء فالاصمعي فالجرمي وغيرهم، واختلف فيما يروى
عن الاصمعي. والمتكلم هنا لا يرى إلا زيادة (إلا) في: البيت وحكى ابن جني في الخطاطريات وابن يعيش
هذا عن المازني، ولم أجد من نسبه إلى أبي علي إلا البغدادي معتمداً على نصنا. وأنشد أبو علي البيت في
الحليبات وأجاز فيه كون (تنفك) تامة، وعزاً القول بالزيادة إلى الاصمعي و(مناخة) خبر (تنفك)، ثم
أجاز جعل (على الخسف) خبراً و(مناخة) حالاً على التقديم والتأخير في الاستثناء. وانظر مناقشة ما قبل
في الشاهد في شرح اللباب.

(إلا) ها هنا زائدة، لولا ذلك لم يَجُزْ هذا البيت (١)؛ لأن (تنفك) في معنى (تزال)، و(لا يزال) لا يُشكَلُ به إلا منفيًا عنه؛ مثل قولك: ما زلت قائمًا، نفي زَوْلان (٢) القيام.

قال (٣): فوافقَ الرفعَ النصبَ في وجهٍ واحدٍ؛ في الإشراكِ وحدَه؛ قال (٤): يُريدُ في قوله (٥): لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ.

مما يُعْجِزُ جوابُه في الأمر والنهي وغيرهما قال الفرزدق:

أَلَا لَيْتَنَا كُنَّا بَعِيرَيْنِ لَا نَرِدُ عَلَى حَاضِرٍ إِلَّا نُشَلُّ وَنُقَذَفُ (٦)

قال أبو عمرو (٧): (حَسْبُكَ) الضمَّةُ فيه ضمةٌ بناءً مثل ضمة (حيثُ)، وإضافته

(١) ضَعَفَ المرادِي في الجنى القول بزيادة (إلا) وَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَانظُرِ التَّوْجِيهَاتِ الْآخَرَى فِي الْمَوَاضِعِ السَّالِفَةِ.
(٢) زَوْلَانُ مِنْ مَصَامِرِ (زَالُ يَزَالُ). وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْخَلِيبَاتِ ٢٧١ تَصْرِيحَاتٍ كَثِيرَةً لِلْفِعْلِ لَيْسَ بَيْنَهَا هَذَا.
(٣) الْمَثَلُ دَائِرِي فِي كِتَابِ النَّحْوِ، وَلَمْ أَجِدْ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ عَرَضَ لِلرَّفْعِ فِيهِ وَحَمَلَهُ عَلَى الْحَالِ، إِلَّا أَنَّ السِّيرَانِي فِي شَاهِدِ (وَنَائِي مِثْلُهُ) أَجَازَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْمَعِيِّ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ أَنَّ الْوَاوَ لِلْحَالِ، وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ فَعَرَّضَ فِي: الْحِجَّةِ (٢٩٣/٣) وَالتَّعْلِيْقَةِ (١٦١/٢) لِلرَّفْعِ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ مُطْلَقًا وَحَمَلَهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ الْحَالِ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي تَقْدِيرِ الْحَالِيَةِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَاقْتَصَرَ فِي الْإِبْطَاحِ ٣٢٣ عَلَى نَصْبِ (تَشْرِبُ). وَقَدْ أَجَازَ الْعَكْبَرِيُّ فِي الْبَابِ وَالرُّضِي وَابْنُ النَّازِمِ وَالْفَالِيُّ مَا فِي الْمَثَلِ، وَاسْتَبَعَدَهُ ابْنُ هَشَامٍ لِدُخُولِ الْوَاوِ الْحَالِ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمُنْتَبِتِ. انظُرِ: الْكِتَابَ (٤٢/٣) وَالْمُقْتَضِبَ (٢٤/٢) وَالْأَصُولَ (١٥٤/١) وَإِعْرَابَ النَّحَّاسِ (١٨٤/٢) وَشَرْحَ السِّيرَانِي (٤٥/١٠) وَالْإِغْفَالَ (٢٥٠/١) وَاللَّمْعَ (٧٤) وَالْإِنْصَافَ ٥٥٦، ٦٧٦، وَالْبَابَ (٤١، ٢٢/٢) وَشَرْحَ الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ النَّازِمِ ٦٨٣، وَشَرْحَ الرُّضِي (٦٦/٤) وَشَرْحَ ابْنِ بَيْشَ (٢٥/٩) وَشَرْحَ الْبَابِ (٤٨٧/٢) وَالْمَعْنَى (٥٠٣/٥).

(٤) أَيُّ أَبُو عَلِيٍّ، وَهَذَا يَرْجِعُ أَنَّ السَّابِقَ أَبُو عُثْمَانَ.

(٥) أَيُّ سَبِيوِيهِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْكِتَابِ.

(٦) مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي: دِيْوَانِهِ (٢٥/٢) وَانْقَائِضِ (٩/٢) وَأَشْبَاهِ الْخَالِدِيِّينَ (٨٤/٢) وَجُمْهُرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ٨٧٨، وَأَمَالِي الْمَرْزُوقِيِّ ٤٣٩، وَخَرُجِهِ مُحَقِّقِ الْجُمْهُرَةِ مِنْ: مَنْتَهَى الطَّلَبِ (٢٥٤/٥) وَالْعَمْدَةِ ٧٦٩. الْحَاضِرُ: الْحَيُّ الْعَظِيمُ، نُشَلُّ: نُطْرِدُ، وَنُقَذَفُ أَيُّ بِالْحِجَارَةِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ جِزْمٌ (نَرْدٌ) جَوَابًا لِتَمَنِّي.

(٧) نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ وَالسِّيُوطِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَأَبِي عَمْرِو الْجَرْمِيِّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا النَّصِّ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ (حَسْبُكَ) مَعْرَبٌ عِنْدَهُمْ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ. وَلَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ إِلَّا قَوْلَ الْعَرَبِ (حَسْبُكَ يَنْبَغُ النَّاسُ) وَخِلَافَ كَلَامِهِ مِمَّا جَاءَ هُنَا. انظُرِ الْكِتَابَ (١٠٠/٢)، وَالْمُقْتَضِبَ (٤/٣٨٣) وَالْأَصُولَ (٢/٣٦) وَشَرْحَ السِّيرَانِي (١٠/١٣٣) وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٢٧٤، ٣٩٤، وَالنُّشُورَةَ ١٥٦، وَالْإِغْفَالَ (٢/٨٧) وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ (٢/٢٨٦) وَالْإِرْتِشَافَ (٢/٢٣) وَاللَّهْمَجَ (١/١٠٥).

كإضافة (عَلَيْكَ) (١). قال: وإنما حَكَمْتَ عليها بأنها مبنية دون أن تكون مُعَرَّبَةً؛ لأنها اسمُ الفعل (٢) مثل (رُوَيْدَ).

فا: الإضافة لا تُمنع البناء؛ كما لم تُمنعه في (كم رجلٍ)، ولا يَمْنَعُ أيضاً كونها (٣) بمعنى جملة؛ كما [لم] (٤) يَمْنَعُ (عليك) و(حِذْرَكَ) و(دُونَكَ) و(وراءَكَ) ونحو هذا مما وَقَعَ موقع الفعل.

فإن قلت: / ٤٧٧ فإن الخبر قد يظهر في نحو قوله: ﴿فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ (٥)، و﴿حَسِبَكَ اللَّهُ﴾ (٦) [وقولك] (٧): حَسِبُكَ درهمان، ولو كان كما قال أبو [عمرو] (٨) لم تظهر هذه الأخبار (٩)، قيل: ظهور الخبر لا يَمْنَعُ مما قال؛ إذ قد جرى مجرى الأمر في مثل (حَسِبُكَ يَتَمُّ النَّاسُ) (١٠) كما أن إعراب (رُوَيْدَ) في (ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا) (١١) لم يَمْنَعُ فيه البناء، حيث بُني لوقوعه جملةً وتسمية الفعل به، وكذلك (حَسِبُكَ).

(١) أي حرف خطاب وليس اسماً مضافاً إليه، وعليك هنا اسم فعل بمعنى الزم.

(٢) بمعنى اكتف.

(٣) أي: ولا يَمْنَعُ البناء كونها بمعنى جملة.

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

(٥) سورة الأنفال: (٦٢)

(٦) سورة الأنفال: (٦٤)

(٧) إضافة يقتضيهما السياق.

(٨) الأصل: عمر، والتصويب ليطابق الأول، على الرغم من أن القول الأول منسوب للثنين.

(٩) لأن اسم الفعل لا يحتاج إلى خبر، وجاء في: شرح الأشموني (٣/ ٢٧٠) أن مثل (إن حَسِبَكَ اللَّهُ) يرد على من جعلها اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا تدخل عليه العوامل اللفظية. وانظر: شرح التصريح (٥٣/ ٢).

(١٠) جاء هذا القول في أكثر المصادر المذكورة في أول المسألة. وجعله أبو علي في الشيرازيات والمنشورة بمعنى فعل الأمر، ولكنه لفظاً مرتفعاً بالابتداء، وهو موافق لما احتج به هنا من سلوكك (حَسِبُكَ) سلوكين معنى ولفظاً.

(١١) جاءت العبارة في: الكتاب (١/ ٢٤٤) والمقتضب (٣/ ٢٠٦، ٢٧٨) والاصول (٢/ ١٣٠) والليباب للمكبري (١/ ٤٥٨)، و(رُوَيْدَ) فيها صفة معربة، في حين إذا جاءت اسم فعل أمر فهي مبنية.

فإن قال (١): فإنَّ الضمَّ إنما يجيء في البناء في الغاية (٢)؛ نحو: حيثُ وجاءَ [تحت] (٣).
وقال (٤): ليس معنى ﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾ (٥) الجزاء؛ أي: إن قلتَ لهم فَعَلُوا؛ لأنه
قد قال لهم ما لم يفعلوا، والمعنى: أنه قال: قلْ لِعِبَادِي افْعَلُوا؛ لأنه إذا قال: قُلْ، فقوله لم
يقع بعدُ، فوَقَعَ (يَفْعَلُوا) في موضع (افْعَلُوا)، و(افْعَلُوا) غير متمكِّن في الأفعال، فلَمَّا
وَقَعَ المتمكِّن موقعَ غيرِ المتمكِّن صار مثله؛ كما وَقَعَ (يا زيدُ) موقعَ (أنتَ) فبُنِيَ (زيدُ)
كما بُنِيَ (أنتَ)، فاستُغْنِيَ بـ(زيدُ) عنه لما وَقَعَ موقعه، فكذلك استُغْنِيَ بـ(يَفْعَلُوا) عن
(افْعَلُوا)، ومثله: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٦)، وه مُرَّةٌ يحفَرُهَا (٧).

(١) لم يرد في الأصل جواب على هذا.

(٢) الغاية ما كان أصله أن يضاف فإذا انقطع عما يضاف إليه وسكت عليه صار حدًّا يُنْهَى إِلَيْهِ فَسُمِّيَ غَايَةً،
وأكثر الغايات ظروف، ومنها ما ليس ظرفاً مثل (حسب). انظر الكتاب (٢٨٧/٣) والمقتضب (١٧٤/٣)
والاصول (١٤٣-١٤٤/٢) ومر الصنعة ٥٠٨، والفصل ١٦٨.
(٣) الأصل: نحن، ولا معنى له. وحكى سيبويه عن بعض العرب بناء (تحت) على الضم. الكتاب (٢٨٩/٣)
والمقتضب (١٧٥/٣).

(٤) القول ببناء المضارع لوقوعه في موضع الامر في مثل الآية حكاه أبو علي عن أبي عثمان المازني في العسكرية
والحلييات والمنشورة، وقال السيرافي: لم يذكر ذلك سيبويه ولا متقدمو البصريين وذكره الفراء والزجاج حكاه
عن المازني واحتمل السيرافي أنه أخذه عن الفراء. ولم أجد في معاني الزجاج إلا إجازة القول دون عزو، في
حين ينقل النحاس بسنده عن المازني قولاً مغايراً لذلك، ويحكي ابن خروف في شرح الكتاب عن المبرد أن
هذا القول في فرخ الجرسي، ومثله الشاطبي في: المقاصد (١١٣/١)، واحتج أبو علي بقول أبي عثمان في
العسكرية لبناء المعرب إذا وقع محل المبني وهما في (٦٩-ب)، غير أنه سيذكر في (١٩١-ب) ما يفسده،
ونقل الجامع في كشف المشكلات قول أبي عثمان بلفظ يقارب ما في المتن والمنشورة، وحكى في إعراب
القرآن المنسوب أن أبا علي لا يرتضي قول أبي عثمان. وفي المسألة أقوال أخرى انظرها ومناقشتها في:
الكتاب (٩٩/٣) ومعاني الأخفش ٨٢، ٤٢٥، ومعاني الفراء (١٥٩/١، ٧٧/٢، ٤٥/٣) والمقتضب
(٨١/٢) ومعاني الزجاج (١٦٢/٣) وإعراب النحاس (٣٧٠/٢) وشرح السيرافي (١٢٨/١٠) والإغفال
(٦٤/١) والعسكرية ١١٦، والمنشورة ١٥٩، والحلييات ١٠٧، والشعر ٥٣، وكشف المشكلات ٧٢١، ١٢٢٨،
وإعراب القرآن المنسوب ٨١٢، وشرح اللمع للكوفي ٤٥٠، وآمالي ابن الشجري (٤٧٧/٢) وشرح الكتاب
لابن خروف ١٨٤، ومجمع البيان (٢٤٣/١، ٨٩/٦، ١٣٢/٩) وأجمعها ما في: الدر المصون (١٠٥/٧)
إلا أنه نسب قول المازني للفارسي وهو موافق لظاهر ما في المتن.

(٥) سورة الإسراء: (٥٣)

(٦) سورة إبراهيم: (٣١)، وجاء في الأصل: الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو سهو.

(٧) الأصل: بحفرها، وهو تصحيف إذ القول من التراكيب التحوية المشهورة، وجاء في الكتاب والمقتضب
والاصول (١٦٢/٢).

قال (١): لو أظهرَ (أن) هنا جاز نَصْبُهُ على المفعول مثل / ٤٧ ب قوله (٢) فيما قال:
﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٣)، اُضَافَ (إِذَا) - وَهُوَ حِينَ - إِلَى (جَاءُوهَا)،
و(فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) معطوفٌ، فليس في الظاهر خبرٌ (٤) مُضْمَرٌ.
فإذا قلت (٥): مَخَافَةُ الشَّرِّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَرًّا؛ لَأَنَّهُمْ يَحْذَرُونَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْهُ
كَثِيرًا؛ مِثْلُ:

(١) تقدير (أن) في مثل هذا الموضع لم أجده عن أبي عثمان ولكنه مما تكرر فيه حديث أبي علي. انظر
الشعر ٤٠٢، ٥٢١، والحجة (٩٨/٦) والشيرازيات ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والعسكرية ٢٠٢، وابن جني في: سر
الصناعة ٢٨٥.

(٢) قال الخليل حين سأل سيبويه (١٠٣/٣) ابن جواب (إذا) في الآية: إن العرب قد تترك مثل هذا الخبر في
كلامهم لعلم المخاطب لاي شيء وضع هذا الكلام، وسيبويه يجيز في (مره يحفرها) الرفع على تقدير حذف
(أن) من (مره أن يحفرها) والفعل عنده كانه في محل اسم منصوب، وكذا الآية على تقدير حذف الجواب
وظاهرها يخلو من ذلك، والحامل على الحذف في الموضعين واحد. وجاء في: الجنى ٣٧٢ أن الفارسي في
التذكرة أجاز أن تكون (حتى) في الآية ابتدائية و(إذا) شرطية، وأن (حتى) جارة و(إذا) اسم خرج عن
الظرفية مجرور بحتى فلا جواب لإذا. وبشرطية (إذا) يقول جمهور النحاة غير أنهم يختلفون في الجواب
فيقرر أكثرهم حذفه، فيما يقول كوفيون بزيادة الواو في (وفتححت) أو في (ويقول لهم خزنتها) وما بعدها
جواب (إذا)، والجمهور في الواو بين كونها عاطفة أو حالية. وأبو علي في سائر كتبه يأخذ بقول الجمهور في
الآية وأمثالها. وانظر: الكتاب والمجاز (٣٧/١، ١٩٢/٢) ومعاني الاخفش ١٣٢، ٤٩٧، وفعلت وافعلت
للسجستاني ٨٦، وتاويل المشكل ٢٥٣، والمقتضب (٧٨/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٣/٤) والطبري
(٣٣/١) وإعراب النحاس (٢٢/٤) ومعانيه (١٩٦/٦) وشرح السيرافي (١٣٦/١٠) وإعراب ابن
خالويه (٢٥٨/٢) والصاحبي ٤٠١، والشعر ٣٩١، والمنشورة ١٦٩، والتعليقة (١٥١/٢، ٢١١) والمحتسب
(٣٠٨/٢) وسر الصناعة ٦٤٦، والكشاف (٤٢٧/١، ١٤٧/٤) وأمالي ابن الشجري (١٢٠/٢) وإعراب
القرآن المنسوب للزجاج ٣٨، ٨٨٩، والمجمع (٤٦٢/٨) والافتضاب (٢١٧/٣) وشرح الرضي (١٩٣/٣)
والدر المصون (٤٤٧/٩) والبرهان (١٩٠/٣) والهمع (٢٠٦/١) والدراسات (١٩٦/١/١).

(٣) سورة الزمر: (٧٣) وقراً بتشديد (فتحت) ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.
السبعة ٥٦٤، والإفناع ٧٥١، والنشر (٢٧٢/٢) والإتحاف ٤٨٣، ولم تات إلا مشددة في الكتاب ومعاني
الأخفش ومخطوط المقتضب.

(٤) تسمية الجواب خيراً كثيراً عند المتقدمين، انظر: الحجة (٢٤٧/٢) و المواضع المذكورة من الكتاب والمعاني
وما اتفق لفظه.

(٥) أجاز سيبويه في المصدر المؤول الواقع مفعولاً له النصب تبعاً للخليل والجر، وأما المصدر المصريح مثل
(مخافة) فلم أجد من أجاز فيه غير النصب، بل إن أبا علي في الإغفال صرح بأنه لا يجوز فيه إلا النصب. ٥

وبلدة بعيدة النياط (١)

وقال (٢): الفاء إنما تدخل في جواب المبتدأ؛ لأن ما بعد الفاء يجب بما قبلها، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (٣) هو يُلاقِيهم فرّوا أو لم يفرّوا، فالفاء هاهنا زائدة.

وسأله (٤): لم لا يكون المضمّر حالاً؟ فقال: لأن المضمّر لا يُفيد معنى لم يكن في المظهر، وإنما يُضمّر بعدما يُذكر، والحال يُفيد في الاسم والفعل معنى لم يكن فيهما؛ تقول: جاء زيد، ثم تقول: راكباً، فقد أعلمت أن مجيئه كان في حال ركوبه.

قال (٥): ويجوز إلفاء (علمت)؛ لأنها من حروف القلب؛ يريدُ الشك واليقين.

= والكلام هنا لا يقبل إلا على قول الكوفيين بجواز الجرّ بالجار المحذوف، والبصريون - وأبو علي بصرح بقولهم - لا يجيزون ذلك إلا بعوض من المحذوف، فالأقرب أن أبا علي يحكي القول عن المازني، لاسيما أنه عرض لهذا المسألة في كتبه فلم يند عن مقالة البصريين. وانظر الكتاب (١٢٧/٣، ١٥٦، ١/٢٦٢، ٣٦٧، ٣٨٥، ٣٩٠) ومعاني الأخفش ١٧٩، ومعاني الفراء (١٧٣/٢) والاصول (٢٠٦/١) والسيرافي (٣٠/٥) والإغفال (٨٢/٢) والبصريات ٢٢٣، والإيضاح ٢١٨، والمنثورة ١٣، والشيرازيات ٢٤٤، والشعر ٥٢، والتعليقة (٢٣٩/٢) والكشف ١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٦، والإنصاف ٣٩٣، وأمثالي ابن الشجري (١٢٨/٢).

(١) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (٣٨٠/١) وتخرجه فيه (٣٩٨/٢) وزد العقد الفريد (٤٧٤/٥). بعيدة النياط: طرفها بعيدة. والشاهد جر (بلدة) بالجار المحذوف، وهو موضع خلاف مذكور في الشعر والإنصاف.

(٢) ذكر أبو علي في الحجة أن أبا علي حكى عن المازني زيادة الفاء في الخبر في الآية المذكورة، وحكى زيادتها عن الأخفش والمازني في غير الحجة كما حكى منع سبويه ذلك إلا في حالات مذكورة، وكان يحتج بذا وذا. انظر: الكتاب (١٣٨/١، ١٠٢/٣) ومعاني الفراء (١٥٥/٣) والأخفش ١٣٢، والمقنضب (١٩٥/٣) وشرح السيرافي (١٠/٤) والحجة (٤٣/١) والإيضاح ٩٦، والبيضاديات ٣٠٩، والشعر ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٢٦، والإغفال (٥٣٠/٢) والمنثورة ١٢٠، وكتابتنا (١٠٤-١) وسر الصناعة ٢٦٠، والجنى ٧٠، والمغني (٤٢٧/٤).

(٣) سورة الجمعة: (٨)

(٤) أبو علي يسأل أبا عثمان المازني. وعرض أبو علي في: الإيضاح ٢٢١ لعدم وقوع الضمير حالا وعلمه بخلاف ما جاء هنا.

(٥) كسابقه القائل المازني وسأله أبو علي. وذكر أبو علي في كتبه الإلفاء ولكنه علمه بما يختلف عما في كتابنا، وحكى في التعليقة عن الزجاج أن الشك واليقين يدخلان الجملة بدخول ظن وعلم ولم يقل كما جاء هنا إنهما محتملان في الجملة. انظر: الكتاب (١١٨، ٤٠/١) وشرح السيرافي (٢٣١/٣، ٣٦٦/٢) والإيضاح ١٦٧، والتعليقة (٧٠/١) والإغفال (٤٤٥/٢) والبصريات ٨٧٥.

قلت: أفليس هو يقيناً؟ فقال: إنما مجيئه في الكلام لإخراج الشك من قلب المخبر، لو قلت: زيدٌ منطلقٌ، ظن من يخبره أنه يجوز أن يكون يقيناً أو شكاً؛ لأنك تقول: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، / ٤٨٨ فيشك بعد اليقين، وزيدٌ منطلقٌ علمتُ، فعلمت أن كلامه كله على اليقين، وأخرج هذا المعنى من قلبه.

قال (١): لأنك لا تحدث عملاً في قولك: ([لا] (٢) من يأتي آتية) إلا نفي المعنى؛ أي لا يغير الجملة.

وقوله (٢): (هل إن تأتي آتية) لا يجيزه؛ لأن (هل) لم يتسعوا فيها ما اتسعوا في الألف، فلا يجوز تقديم (آتية)؛ لأنه مجزوم.

قال (٤): والقسم لا يلغى إذا كان مبتدأ، قال: لا يجوز أن تقول: والله لئن أتيتني آتية؛ لأن المقسم عليه (آتية)، والقسم لا يقع على مثل (إن) في الجزاء؛ لأن (إن) تأتي شرطاً و(آتية) المشروط عليه، ولا يقع على الشرط دون المشروط عليه.

قال (٥): لئن أتيتني لآتيتك، اللام الأولى أولى للقسم أم الثانية؟ فقال: الثانية للقسم، والأولى توكيد لها؛ والدليل على ذلك أنها تُحذف، والتي يعتمد عليها القسم لا تُحذف. فقلت (٦) له: أيتهما التي بمنزلة اللام التي تقع في (لزيد لا ضربه) (٧)؟ فقال: جميعاً توكيداً؛ إلا أن التي مع (زيد) لا تُحذف، وتُحذف التي مع (إن) (٨).

(١) سلفت في (٣٦-ب) موافقة سيبويه في امتناع وقوع الجزاء بعد ما، وهذا الكلام موافق لسيبويه في جواز الجزاء بعد لا. انظر: الكتاب (٧٦/٣) وشرح السيرافي (٩٠/١٠) وقد فرق أبو علي بين (لا) و(ما) في الإغفال (١١٤/٢).

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) موافق لمعنى قول سيبويه في (٨٢/٣) الذي أجاز وقوع الجزاء بعد همزة الاستفهام، ولم يجزه بعد غيرها من الاستفهام. وانظر التعليقة (١٩٤/٢) وشرح كتاب سيبويه لابن خروف ١٦٨.

(٤) موافق لمعنى قول سيبويه في: الكتاب (٨٤/٣) وانظر شرحه في: التعليقة (١٩٧/٢).

(٥) ومثله قول سيبويه في: الكتاب (١٠٧/٣، ١٥٠) ويريد بانها للقسم أنها لجواب القسم، وهي التي يعتمد عليها القسم. وانظر شرح المسألة في: الإغفال (٤٠٦-٤٠٧) والبغداديات ٢٣٥، والتعليقة (١٧٩/٢) والشعر ٥٥.

(٦) المتكلم أبو علي والمجيب المازني، وكذا فيما يلي.

(٧) يريد لام الابتداء وهي للتوكيد.

(٨) الأصل: إن بالشديد، وهو خطأ لأنه يريد (لئن).

قال : تقول : والله لئن أتيتني لا آتيك ، اللام الأولى للتوكيد ، و (لا آتيك) للمقسم . قلت : أفتؤكد / ٤٨ ب بموجب منفيًا؟ قال : نعم ، لما كانا يكونان جميعاً للمقسم أكد به .

قلت له : إذا قلت : والله إن أتيتني لا آتيك ، جواب الجزاء أين هو؟ فقال : (آتيك) هو الجزاء ، و (لا) هو معتمد للمقسم . قلت : أفتجدها مثل (أما إن أتيتني فآتيك) الفاء جواب (لأما) ، و (آتيك) جواب الجزاء؟ فقال : لا ؛ لأن هذا (١) يجوز حذفه قبل القسم والمقسم عليه ، ولا يجوز حذف (لئن أتيتني) ، وتلي الفاء (أما) لأنه لا يكون كلاماً إلا فيما قبله .

وسألني عن (والله إن أتيتني فلا آتيك) قال : لا يجوز لأنه لا يجوز تقديمه ومعه الفاء (٢) ، وإنما يكون معتمد المقسم ما [جار] (٣) أن يلي القسم .

وقال فيمن جعل (أين) اسماً (٤) : إنه يجوز (أين متى تأتي في آتك فيه) ، وتجعل [متى] (٥) ظرفاً (لأتيتني) . قلت : فكيف يجوز أن يتعدى إلى المصدر والظرف من المكان والزمان ، ولا يجوز أن أعديه إلى ظرفين من الزمان ولا إلى ظرفين من المكان بلا واو عطف؟

قال : لأنه قد تعدى إلى غايته من الزمان ، فالذي يجيء بعد شيء معطوف ، ولا يجوز (متى أين) و (متى) ظرف (لأتيتني) ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الأماكن ؛ لأنها جئت / ١٤٩ كالآدميين .

قال : ويجوز أن تشغل الفعل عن (متى) في المسألة الأولى ، فتقول : أين متى تأتي فيه آتك فيه .

(١) يريد (إن أتيتني) في (والله إن أتيتني لا آتيك) .

(٢) لا يجوز تقديم (فلا آتيك) على الشرط (إن أتيتني) ليكون جواباً للمقسم ، ويسميه كما سلف معتمد المقسم .

(٣) الاصل : كان ، وهو تحريف .

(٤) أي ليست ظرفاً . وانظر : الكتاب (٣ / ٣٣٣) والإيضاح العضدي ٢٠٤

(٥) الاصل : أين ، وهذا يخالف ما بدأ به من جعلها اسماً ، ويخالف ما يلي من جعلها مصدراً وجعل كيف ظرفاً .

وسألتني فقال^(١): إذا قلت: (إِنْ تَأْتِنِي أَحْسِنُ إِلَيْكَ أُعْطِكَ) هل يجوز أن يكون (أعطتك) عطف البيان لـ (أحسن إليك)؛ مثل قولك: (يا أيها الرجلُ زيدٌ)؟ فقال: لا؛ لأنَّ عطفَ البيان لا يحل محلَّ الاسم الذي قبله، والصفة قد تحل محلَّ موصوفها، والفعل ليس مما يوصف، ولا تجري عليه الأشياء مجرى عطف البيان؛ لأنَّ العطف كأنه صفة، ولكن يكون بدلاً؛ وذلك أنَّ المبدل يجوز أن تُقيمه مقام المبدل منه؛ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ عمرو؛ تقول: مررتُ بعمرو.

وقال: إذا أوقعتَ بين المجزومين نصباً لا معنى فيها^(٢) إلا على الجمع بين شيئين؛ نحو قولك: ائتني وتحدثني أكرمك^(٣)، المعنى: ليكن منك إتيانٌ وحديثٌ، والفاء على الحال أو على توهم الاسم^(٤).

وقال في قوله:

كأنك لم تذبح لاهلك نعجةً فيصبح ملقى بالفناء إهابها^(٥)

يجوز أن يكون أراد الصفة والحال.

قال أبو عثمان: لا يجوز (والله زيدٌ لأضربته)؛ لأنه لا يُفرق بين القسم وما يُعتمد عليه^(٦) إلا بـ [إن] ^(٧) / ٤٩ ب وحدها.

(١) المسألة وإن جاءت هنا بين المازني وصاحبه أبي يعلى غير أن أصلها بين الخليل وسيبويه في: الكتاب (٨٧/٣).

(٢) أي في الواو، وسيأتي ذكر الفاء.

(٣) ضبط (أكرم) في الأصل بالرفع، ولا وجه له لقوله بين مجزومين.

(٤) أي على تقدير الفعل الأول مصدراً كما قدره في المعنى. وقد عرض أبو علي لشيء من المسألة في: التعليقة

(٢/١٩٩) وأصلها في: الكتاب (٨٨/٣) والسيرافي شرحها في (١٠/١١٢).

(٥) من الطويل، وهو لسويد بن الطويلة من بني دارم في: شرح أبيات سيبويه (٢/١١٢) ولرجل من بني دارم

في: الكتاب (٣/٣٥) وتحصيل عين الذهب ٣٩٠، والرد على النحاة ١١٧، والمقاصد الشافية (٦/٦١٥٠)

وبلا نسبة في: الصاهل والشاحج ٢٩١، وذكر ابن السيرافي والمرزبان في: أشعار النساء ٨٧ أبياتاً أخرى فيها

الشاهد مفتوح الروي. والمعروف في الشاهد نصب الفعل بعد فاء الجواب لوقوعه بعد النفي، ولكنه هنا

يُحتمل على الصفة أو الحال، والأول لأنه جملة بعد نكرة (نعجة) وإذا عُلقت (لاهلك) بنعجة فقد

خُصصت فجاز أن تكون الجملة حالاً لها، وهذا يجوز بعد الفاء إذا كان المضارع مرفوعاً كما قال فيما سلف.

في (وتقر عيني)، ولم أجده إلا منصوباً في المخطوط والمصادر.

(٦) أي جوابه.

(٧) الأصل: أن، وهو تحريف.

قال أبو عثمان: زعم سيبويه (١) أنك إذا قلت: له صوتٌ صوتَ حمارٍ؛ ليس الصوتُ الأول، فمن ثم لم يجعله وصفاً ولا بدلاً، وأضمر له ما ينصبه إذا كان في الكلام الأول دليلٌ على الفعل المضمر؛ وكأنه لما قال: له صوتٌ، دلُّ على أنه يُصوتُ، فأضمر (يُصوتُ) بعد قوله: له صوتٌ؛ فكانه قال: له صوتٌ يُصوتُه صوتَ حمارٍ، وكان (يُصوتُه) على معنى (يُظهرُه)؛ على مثال (صوت الحمار)؛ فكانه قال: يُظهرُه إظهارَ صوت الحمار، ثم حذف (إظهار) استغناءً بعلم المخاطب أن صوت الرجل ليس صوت حمار، وهذا جوابٌ لقولك: على أي هيئة يُخرج صوته؟ فقال المجيب: على هذه الهيئة. وإن كان (صوت الحمار) مضافاً إلى نكرة جاز أن يكون حالاً؛ كأنه قال: يُخرجه؟ فيقول: في هذه الحال، ويحذف (إخراج) كما حذف من الأول، ويستدل بما أبقي على ما أراد.

ومثل ذلك قولُ العرب: «تضحكُ لمَحَّ البرقِ» (٢)، (فلمح) ينتصب على غير (تضحك)؛ كأنه قال: تلمحُ لمَحَّ البرقِ، ولكنه حذف الفعل؛ لأن المصدر / ١٥٠ يقوم مقامه. فإن قلت: مررتُ به فإذا هو يُصوتُ صوتَ الحمار، لم تجعل (صوت الحمار) ينتصب بـ (يُصوتُ) هذا؛ لأن (يُصوتُ) فعلُ الرجل، فلا يكون فعلُ الحمار مصدراً لفعلٍ غيره، ولكنه أضمر فعلاً سوى الفعل الظاهر؛ كما فعل ذلك في قوله: «هو يضحكُ لمَحَّ البرقِ».

وإن شئت قلت: صوتٌ صوتُ الحمار، فرفعته على وجهين:

(١) الكتاب (١/٣٥٥-٣٦٧) والنص شرح وتعليق على مسألة سيبويه.

(٢) لعله يشير إلى قول ذي الرمة:

تَبَسُّمُ لَمَحِّ البرقِ عن مُتَوَضِّعٍ كلونِ الاقاحي شافَ الوانها القَطْرُ

وهو في: ديوانه، ٥٨٠، والحلّل، ١٣٨، والمذاكرة في القاب الشعراء، ١٤٠، والخزانة (٨/٢٣٨) وتهذيب اللقمة (٢/١٦) والمحكم (١/٢٦٦)، والعبارة لم ترد عند سيبويه، وسيحكي عنه أبو علي في (٧٥-ب) قولاً فيها، وقد بحث سيبويه في موضوعها وهو نصب المصدر بفعلٍ من لفظه مقدّر إن لم يكن الفعل المذكور من لفظ المصدر، وأخشى أن أبا علي اشتبه عليه الأمر؛ لأن هذا المثال أورده ابن السراج في: الاصول (٢/٢٩٨)، أو أن يكون مراده قول سيبويه في مثل هذا المثال. ونسب ابن السراج القول الثاني بما ذهب إليه الملازني هنا إلى قوم لم يُسمّهم، وحكى السيرافي (٥/١٣١) عن الملازني القولين المذكورين هنا وجعل أولهما مثل قول سيبويه. وانظر المحتسب (٢/٢٦٢، ٣٢٣) وتفسير المسائل، ١٥٠، وآمالي ابن الشجري (٢/٢٢١) والجمع (١٠/١٥٧).

أحدهما: أن يكون بدلاً من الأول - وليس هذا بدل الغلط؛ كقولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ؛ كأنك أردت: مررتُ بحمارٍ، فغلطتَ ولم تُرد هاهنا ذلك - لأن في (١) الكلام معنى (مثل)، والمثل هو الأول، فجاز أن يكون بدلاً لهذا المعنى.

والوجهُ الثاني: أن يكون قال: له صوتٌ، فقيل: أي صوت ذلك الصوت؟ فقال: هو صوتُ الحمار، فيُنزل المتكلمُ نفسه بمنزلة من سُئل، وإن لم يكن سُئل؛ كما تقول: مررتُ برجلٍ زَيْدٌ، فتُنزل نفسك منزلة من قيل له: مَنْ هو؟ ومثله: ﴿النَّارُ﴾ (٢)؛ كأنه قال: هي النارُ. فعلى هذا يجري هذا الباب.

وإن شئت جعلته صفةً إذا كان نكرةً، فاجريته على الأول مثل: له صوتٌ صوتُ حمار، فجعلتَ (صوت حمار) وصفاً / ٥٠ ب للأول، وقد يجوز أن تنصبه على الحال للنكرة؛ كما تقول: هذا رجلٌ راكباً.

فإذا كان معرفة لم يكن حالاً ولا وصفاً؛ لأن النكرة لا توصف بمعرفة، ولا يوصف السوادُ بالبياض، ولا البياضُ بالسواد؛ لأنهما جنسان مختلفان، فالمعرفة والنكرة كالأسود والأبيض (٣).

قال أبو عثمان: قال الفرزدق:

قد أدرك الله رب البيت عادته	بالحسين (٤) وبالأمر الذي اتَّمَّرا
عشرين حولاً تَمَادَى فِي ضَلَالَتِهِ	بخادع الناس بالبَطْرِ الذي شَبَّرا
مُسْتَلِمًا دُونَهُ يَسْعَى بِشَيْئِهِ	كأثما (٥) ورث الأركان والحجر (٦)

(١) (لأن في) سَقَطَ من المتن فالحقه الناسخ نفسه بالهامش.

(٢) سورة الحج: (٧٢) وتتمتها: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذُكِرَ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَسَّ الْمَصِيرَ﴾. وانظر هذا القول في: معاني الاخفش ٤٥٣، ومعاني الفراء (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ١٣٠، ٣٠٤) والاصول (١/ ٦٨).

(٣) هذا ردٌ على ما حكاه سيويه عن الخليل من إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا أردت التشبيه، ولم يجزه سيويه إلا في الضرورة. انظر الكتاب (١/ ٣٦١) والسيرافي (٥/ ١٣٥).

(٤) كذا في الأصل، وهو يكسر الوزن، ولم اهتمد إلى إصلاحه، ويستقيم الوزن بقولنا: أبا الحبيبين.

(٥) الأصل: كما نما، وهو تحريف.

(٦) المستلعم: مَنْ لَبِسَ اللَّامَةَ أَيْ الدَّرْعَ. الشبية: من (وشي) الحُسن أو اللون الخالف لسائر اللون من الفرس وغيره، ومن (شوى) انشاء، غير أنني لم أجدها مشددة الياء. ولم اظفر بالآيات في موضع آخر.

[بخط فا: بِشِكَّتِهِ] (١).

قال (٢): حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ (٣) عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ (٤) قَالَ: رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا رَاكِبًا (٥) عَلَى بَعِيرِهِ وَأَبُوهُ يَمْشِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَرْكَبُ وَأَبُوكَ يَمْشِي؟ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَا يَأْتِبِلُ.

أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي لقنادة بن [مغرب] (٦) اليشكري (٧):

يا أيها الراكب المزجي مطيته
بلغ فتية لا يكدي بك السفر
اجعل لكيزاً ولا تخلط بهم أحداً
سفالة الريح حتى يورق الشجر (٨)

/ ٥١ ألكيز يعني: عبد القيس.

وحَدَّثَنِي أَبُو يَعْلَى (٩) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ قَالَ: اجتمع زياد الأعجم (١٠) وقنادة اليشكري يوم عيد بخراسان عند واليها، فبذره قنادة فقال:

(١) الشكة: السلاح.

(٢) القائل هو أبو يعلى، وسيذكره في الخبر التالي. وقد تقدم إسقاط ذكره فيما سلف.

(٣) روى الخطابي الخبر عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، لا عن المعتمر. وفي آخره: "لا يأتبل: أي لا يمشي على الإبل". ورواه الأزهرى وعنه ابن منظور موافقاً لروايته هنا وفيه أن الرجل من عمان. ومعنى يأتبل عند أبي عبيد لا يقيم على الإبل فيما يصلحها. انظر تهذيب اللغة (٣٨٨/١٥) وغريب الحديث للخطابي (٦٦١/١) والمحكم (٧٣/١٢) واللسان (أبل).

(٤) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري الخافظ (١٠٦-١٨٧). انظر سير الأعلام ص ٣٨٩٧ (٥) في الأصل تكرر (راكباً) سهواً.

(٦) الأصل: يعرب، وهو تحريف صوابه من المصادر التالية.

(٧) قنادة بن مغرب اليشكري وقيل مغرب بتشديد الراء، وبالأخير بدا ابن قتيبة، وهو شاعر كان بهاجي زياداً الأعجم. انظر الشعر والشعراء ٤٣٠، والأغاني (٣٨٤/١٥، ٣٩٠) وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥١٧، والمستقصى (٤٢٥/١).

(٨) من البسيط، وجاء البيت الثاني بلا نسبة في: جمهرة الأمثال (٣٨٩/١) وبعده:

إن الرياح إذا مرّت بفسوهم
لم تبق فيهم فساطيطاً ولا حجر

ولكيز هو أحد قبيلتي عبد القيس وربما نعم عبد القيس وهي ترمى بالفسو، وهذا ما أراد الشاعر. سفالة الريح: يقال علاوة الريح حيث تهب، وسفالتها ما كان بإزاء ذلك. قال الجاحظ: النخلة ربما لقحت من ذكر النخل إذا كانت تحت الريح، ولذا أشار الشاعر. انظر: الحيوان (٢٤٥/٧) والكامل ١٨٢، وجمهرة ابن حزم ٢٩٥، وشرح النهج (١٣٤/١٥) والصحاح (سفل).

(٩) انظر التعليق على هذه العبارة في (٤٣-١)

(١٠) شاعر من بني عبد القيس نسباً أو ولاء، توفي ١٠٠ للهجرة. انظر: شعره ٢٥٥، ومعجم الشعراء المخضرمين ١٦٩.

إِذَا تَعَشَّوْا بَصَلًا وَخَلَا

وَجُوفِيَا وَكُنْعِدًا قَدْ صَلَا

بِأَتُوا يَسْأَلُونَ الْفُسَاءَ سَلَا (١)

وحدَّثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابي:

نَمَدُ لَهُم بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ هُونِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا ضَاقَ شَيْءٌ تَوَسَّعَا (٢)

وحدَّثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي:

يَا أَيُّهَا الْمُحْتَمِلُ الضُّغِينَا

هَلْ أَنْ تَتُوبَ قَبْلَ أَنْ تَجِينَا (٣)

يريد: قدّم توبتك قبل موتك، فبتى عليه غيره.

وأنشدني أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ لَكَالنَّشْوَانَ وَالرَّجُلِ الْخَلِيمِ

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّثِيمُ

٥١ ب / وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمُطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ (٤)

(١) من الرجز، وهي لقناة في: الاشتقاق ٣٤٣، والبصائر والذخائر (١٩٢/٨) وبلا نسبة في: جمهرة ابن دريد ١٠٨، ٤٨٩، ١٠٤٣، والمعرب ٦٠، والصحاح واللسان والتاج (جوف) وأظن نسبه لزياد الأعجم زيادة من أحد النسخ في: الكنز اللغوي (القلب والإبدال لابن السكيت) ٦، ولم يرد في: نشرة حسين شرف. الكنعد والجوفي ضربان من السمك، والجوفي مشدد الباء خففت للضرورة، صل: انتن.

(٢) من الطويل، وهو لأبي الحسحاس الأسدي في: الاقتضاب (٢٢١/٣) وبلا نسبة في: الحيوان (٥٧٩/٥) والبخلاء ٢٢٠، والمعاني الكبير ٣٩٩، ١٢٣٧، والفاضل ٤٠، وشرح الجواليقي ٢٢٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٩٣، والسمط ٨٩٢، واللسان والتاج (مدد) وسعيد أبو علي ذكره في (٦٣-١) وقافيته هناك وفي المصادر: يُوسَعُ بالضم، وهو الصحيح لأن قبله بيتاً مضموم الروي. الهون: الهوان. والمعنى: إذا كثرت الاضياف علينا وقلّ اللبن شبنه بالماء لا لهوانهم علينا بل لقلة اللبن.

(٣) من الرجز، وقد جاء الأول منهما بلا نسبة مع بيتين آخرين في المحكم (٢٤٣/٥) واللسان (ضغن)، والأول مفرداً في التاج (ضغن). الضغون: جمع ضغينة أي الكره، أو حذف الهاء للضرورة، أو أنهما لغتان بمعنى.

(٤) من الوافر، وهي لزياد في: شعره ١٦٩، والجنى الداني ٤٨١، وشرح شواهد المغني (٥٠١/١) والمقاصد النجوية (٣٤٦/٣) والخزانة (١٠/٢٢٥) وعن تذكرة أبي علي في: شرح أبيات المغني (٤/١٢٥) بسندنا هنا، وجاء الثالث بلا نسبة في: البيان والتبيين (٣٧/٤) والأزهية ٧٧، وأمالى ابن الشجري (٥٥١/٢) =

وحدثنني أبو يعلى قال : حدثنا أبو عثمان قال : حدثنا الأصمعي (١) قال : سمعتُ حبيب بن شاذب الأسدي (٢) يقول لجعفر (٣) : اعزلّ عنا عاملك فلاناً . قال : ولمَ ذاك ؟ قال : لأنه يُطيلُ النُّشوةَ، ويُقضي بالعشوةَ، ويُقبلُ الرُّشوةَ (٤) .
قال أهلُ ذاك : النُّشوة : السُّكر .

يعقوب (٥) : لمالك بن نويرة (٦) في يوم ضربة (٧) يهجو قيسَ بن عاصم (٨) :

لحي الله أعلى تَلَعَة حَفَشْتُ به وَقَلْتَا أَقْرَتْ ماءَ قيسِ بنِ عاصمِ (٩)

= وتذكرة النحاة ٣١١، ومعها الأول في : الدر المصون (٢/ ١٨٣، ٣٣٣) . الحياء : العظيمة، والحيطات يكسر الياء بنو الحيط الحارث بن عمرو بن تميم . انظر الاشتقاق ٢٠٢ والمعارف ٧٦ والكامل ٤٤٦ . ويُروى البيت الأول : كما النشوان = لكالنشوان، وأشارت بعض المصادر إلى الروايتين، ورُوي بروي مضموم ومكسور، ولا تخلو الأبيات من إقواء بالروايتين، وأخشى أن تكون ساكنة الروي غير أنني لم أجد من ذكر ذلك . ونقل البغدادي عن أبي علي كلاماً في الثالث جعل فيه (ما) موصولة حذفت صدر صلتها، ولم أظفر بذلك في كتبه .
(١) الخبر عن أعرابي في والٍ جاء في : البيان والتبيين (٢/ ١٠١) . وغريب الحديث للخطابي (١/ ١٣٥) والبصائر والذخائر (٢/ ٦٥) ، وأنفرد القيرواني في : زهر الآداب ١٠٦٠ بجعله بين العُمري وهارون الرشيد . والعشوة ركوب الأمر على غير بيان .

(٢) شاعر عباسي مدح جعفر بن سليمان الهاشمي . انظر : البيان والتبيين (٢/ ٢٨٩) وسير الأعلام ١٢٩٩

(٣) جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس (ت ١٧٤) ، من سادات العباسيين، ولي المدينة ومكة والبصرة، وصحبه الأصمعي زمناً في المدينة . انظر : معجم الأدباء ٢١٥٠ ، وسير الأعلام ١٢٩٩
(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ : "قلت : يقال : عشوة وعشوة وعشوة . ويقال : رشوة ورشوة . وفي القاموس رشوة مثلثة أيضاً .

(٥) ابن السكيت، ولم أجد هذا النقل في ما بلغنا من كتبه .

(٦) مالك بن نويرة من ثعلبة بن يربوع، فارس شاعر من شجعان العرب اغتيل سنة ١٢ للهجرة . انظر : طبقات الفحول ٢٠٤ ، أسماء المغتالين ٢٤٤ ، والشعر والشعراء ٣٣٧ ، وفوات الوفيات (٣/ ٢٣٣)

(٧) قرية لبني كلاب وقيل غير ذلك، فيها اجتمع بنو سعد والرياب وبنو حنظلة ثم اصطلمحوا وأبى مالك، وكان رئيس سعد والرياب قيس بن عاصم . انظر : العمدة ٩١٥ ، ومراصد الأطلاع ٨٦٨

(٨) قيس بن عاصم بن سنان المنقري التميمي، صحابي من حطباء العرب وفرسانها . انظر : الإصابة ١٠٩٧ وفيها مراجع أخرى .

(٩) من الطويل، وهو لمالك بن نويرة في : المعاني الكبير ٥٠٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٥ ، ونسبه القيسي في : إيضاح الشواهد للفرزدق وهو ليس في : ديوانه، وهو بلا نسبة في : المخصص (١٧/ ٦) والبلغة للأنباري ٧٨ ، وأنشده أبو علي في : البصريات ٥٢٢ وشرحه بما جاء هنا، وفي التكملة ١٣٨ شاهداً على تأنيث القلت، وهي في الأصل نُقْرَة في الجبل تمسك الماء، لحي الله : لعن .

أعلى تَلْعَة: صُلْبُ أَبِيهِ، وَقَلْتَا: رَحِمُ أُمِّهِ، وَمَاءُ قَيْسٍ: يَعْنِي الْمَاءَ الَّذِي خُلِقَ مِنْهُ،
وَالْحَفْشُ: الدَّفْعُ.

ذو الرُّمَّة:

كَأَنِّي نَارِعٌ يَثْنِيهِ عَنِ وَطَنِ صِرْعَانٍ رَائِحُهُ عَقْلٌ وَتَقْيِيدٌ (١)

صِرْعَانٌ: غُدُوَةٌ وَعَشِيَّةٌ، وَاحِدُهُمَا: صِرْعٌ، يَقُولُ: إِذَا رَاحَ عَقْلٌ، فَإِذَا عَدَا قَيْدًا لِيَرَعِي،
فَاكْتَفَى بِالْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (رَائِحُهُ عَقْلٌ) عَلِمَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْغُدَاةِ.

يعقوب: للاختل:

سَبَنْتِي يَظَلُّ الْكَلْبُ يَمْضَغُ ثُوبَهُ لَهُ فِي زُقَاقِ اللَّامِعَاتِ طَرِيقٌ (٢)

/ ١٥٢ السبنتى: الجريء، واللامعات: الفواجر، ويمضغ ثوبه: يريد دنسه (٣).

فا: هو من الدنس والنطف (٤) عندي خلاف قوله:

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُمْ بَيْضٌ [المسافر] غُرَّانٌ (٥)

(١) من البسيط، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٣٦٩، وإصلاح المنطق ٣٩٥، والصحاح (صرع)، وفي
الديوان ٢٠٢٤ فضل تخريج. ورؤي (رائحه) بالهاء والتاء والآخره بالنصب والرفع، وفي هامش الديوان:
العقل بالنهار يمكن الإبل من الرعي، والتقييد ارتق لثقل تشرد. والشرح في مشنا هنا تجده في: الديوان
وأضداد ابن الأثيري ٢٠٣

(٢) من الطويل، وهو للاختل في: ديوانه ٣٤٥، والمعاني الكبير ٢٣٦، ٥٨٩، وشرح النهج لابن أبي الحديد
(٤٢/٥) ويلا نسبة في: الحيوان (١/٣٨١). وفي الديوان: (معان) = (زقاق) وهما بمعنى، و(الغواني)
= (اللامعات).

(٣) شرحه السكري في الديوان: يريد أن الكلب يمضغ ثوبه، قد ألغى لكثرة إتيانه إليهن. وفي المعاني: من أنسه
به، يريد أنه يخالف إلى جاراته فيداري الكلاب بالشيء يطعمها به فهي أنسه به. ولعله هو الدنس الذي
ذكره يعقوب، ولم أظفر به في كتبه.

(٤) النطف هو الاتهام بريئة والتلطيخ بعب، القاموس (نطف).

(٥) من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٨٣، وقوافي الاخفش ١٠٣، وغريب الحديث لأبي عبيد
(٨٧/٢) وشرح المفضليات للآثيري ٤٣٦، والمعاني الكبير ٤٨١، ٤٨٥، ٥٩٣، والصناعتين ٣٥٣، والعمدة
٢٩٠، وتهذيب اللغة (١٥٤/١٥). وفي الاصل: المشافر، وهو تصحيف للمسافر، وفي بعض المصادر:
عند المشاهد. ومسافر الوجه ما يظهر منه، وغرَّان: جمع أغر وهو الابيض، طهارى: جمع طاهر على غير
قياس والمراد هنا طهارى من العيب، ولهذا المعنى استشهد أبو علي بالببيت في: الحجة (٣٢٧/٢)

يعقوب : في قوله :

أبى لا أظن الضان منه نواجيا (١)

قال (٢) : هذا داء لا يكاد يُصيب الضان، وإنما هو للمعزى، فإذا أصاب الضان فما

ظنك بالمعزى؟

روى يعقوب الأبيات الثلاثة عن الأثرم (٣) عن أبي زيد .

يعقوب :

فَجُلْنَا جَوْلَةً ثُمَّ ارْعَوَيْنَا فَأَمَكْنَا لِمَنْ شَاءَ الْجِلَادَا

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضُّبْعَانَ مِنْهُ طَرُوقَتُهُ وَيَاتِنْفُ السَّفَادَا (٤)

قال : قال الأصمعي : أخصب من القتل حتى كأنه في ربيع يُخصب فيه، ويأتنف

سفادا آخر.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره :

أقول لكناز توقل فإنه

وهو لعمرو بن أحمر في : شعره ١٧٢، وتهذيب اللغة (١٠/ ١١٩)، واللسان (أبي)، وبلا نسبة في : العين (٤١٨/ ٨) والهمز (مجلة المشرق) ٩١١، وجمهرة اللغة ١٠٩٠، والمبهمج ١٣٦. وكناز راعي غنم لابن أحمر، توقل : صعد، وروي (توكل) و(تدكل) = (توقل).

(٢) شرح ابن السكيت في : (حروف الممدود والمقصور) ١٠٢ الأبي بما يقرب من لفظه هنا، ولم يذكر البيت .

(٣) علي بن المغيرة أبو الحسن الأثرم (ت ٢٣٢) صاحب النحو والغريب واللغة سمع أبا عبيدة والأصمعي وغيرهما وأخذ عنه ابن السكيت وغيره . انظر : الإنباه (٢/ ٣١٩) ومعجم الأدباء ١٩٧٠، والبغية (٢/ ٢٠٦).

(٤) من الوافر، وهما لكعب بن زهير في : شرح ديوانه (من فائت الشارح السكري وهي في شرح الاحول) ص ٢٤٩، والثاني في : المعاني الكبير ٩٩١، والأول بلا نسبة في : الحيوان (٦/ ٤١٢). واغرب الإريطي في : المذاكرة ٥٧ فنسب الأول لبجير بن زهير، ولعبد الشارق الجهني قصيدة جاء فيها صدر الأول عجزاً وهي في : شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤٦، وأشباه الخالدين ١٥٣، ووجدت في : معجم البلدان (١/ ٥١٤) بيتاً من ثلاثة لظالم بن البراء الفقيمي أكثره مطابق للبيت الثاني هنا، وهو :

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضُّبْعَانَ مِنْهُ طَرُوقَتُهُ وَيَلْجِئُهُ الْارُومُ

وجاء في شرح الديوان : الضبعان : الذكر من الضباع . ويأتنف : يستأنف . وطروقته : أنشاه . وحكى في المعاني قول الأصمعي وغيره .

الأصمعي:

إِذَا مَا عَوَى مُسْتَقْبِلَ الرِّيحِ جَاوَبَتْ مَسَامِعُهُ فَاهُ عَلِي الزَّادِ مُعْوَلُ
كَسُوبٌ لَهُ الْمَعْدُومُ مِنْ كَسَبٍ وَاحِدٍ مُحَالَفَةُ الْإِقْتَارِ مَا يَتَمَوَّلُ (١)

يقول: تَرَدُّ الرِّيحُ الصَّوْتُ فَيَسْمَعُ لِذَلِكَ طَنِينًا. وقوله: (له المعدوم من كسب واحد) أي: ما لا يقدر عليه غيره يجده هو. / ٥٢ ب (من كسب واحد) أي: مما يكسبه واحد لم يعنه عليه أحد؛ أي: كسبه وحده، وقال أعرابي (٢) في إنسان: دَعُوهُ فَإِنَّهُ أَكَلَكُمْ لِلْمَادُومِ، وَأَكَسَبَكُمْ لِلْمَعْدُومِ، وَأَعْطَاكُمْ لِلْمَحْرُومِ.

انشدنا أبو بكر (٣)؛ أَظَنَّهُ لِلْكُمَيْتِ:

كَسُوبًا إِذَا أَثْرَى مُفِيدًا... لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ (٤)

أحمد (٥): شَهِدَ أَعْرَابِيَّانِ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا رَكَعُوا جَعَلَا يَتَرَاجَعَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَثْبِتْ فَإِنَّهَا الْقِرْطَبِيُّ. ويقال: ضَرْبُهُ فِقْرَطَبُهُ (٦).

(١) من الطويل، وهما لكعب بن زهير في: شرح ديوانه ٤٨، والمعاني الكبير ١٨٢، والثاني بلا نسبة في: دلائل السرقسطي (١/ ٣٣٣)، والتهذيب (٢/ ٢٥٠)، واللسان (كسب). وفي شرح الديوان والمعاني الرواية: كسوب إلى أن شب، وذكرنا روايتنا فيهما منسوبة إلى الأصمعي، وعبارة الأصمعي في شرح البيهقي هنا مختصرة عما هو هناك. والبيتان في وصف ذئب.

(٢) جاء قول الأعرابي في المواضع السالفة وفي البيان والتبيين (١/ ٢٩٨). وفي شرح الديوان: أقحمت (ابن) قبل الأعرابي.

(٣) شيخه ابن السراج.

(٤) كذا وهو مختل وصوابه:

مُضِيْعًا إِذَا أَثْرَى كَسُوبًا إِذَا عَدَا لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ

وهو من الطويل، وللكميت بن زيد من قطعة يصف فيها ذئباً جاءت في: ديوانه (١/ ٧٧) وفتوح ابن أعثم (٨/ ٢٧١) والمعاني الكبير ٢٠٥.

(٥) لعله يقصد ثعلباً أحمد بن يحيى. والخير أورده ابن دريد (واسمه محمد) في: الجمهرة ١١٢١، ١٢٨٤.

(٦) في: هامش الأصل بخط الناسخ: لك: قرطبه: صرعه على قفاه. قال الراجز:

[فرحت] أمشي مشية السكران

[وزل] خفائي فسرطاني

والقِرْطَبِيُّ بتشديد الباء: ضربٌ من اللعيب. وهو منقول من الصحاح (قرطب)، ومنه أكملت ما ذهب به قطع التجليد.

قال ابن كيسان^(١): (زَيْتُون) : فَعَلُّونَ مِنَ الزَّيْتِ . قال : وقال قومٌ : فَيَعُولُ ، وليس من الزيت .

وقال^(٢) : المقصورُ في الأسماء يكون من (قَصْرْتُهُ) : حَبَسْتُهُ ، ويكون من (قَصْرْتُهُ) : نَقَصْتُهُ . ولم يعرف قولَ أبي عثمان^(٣) في الوقف في هذا وبابه .

قال^(٤) : احتُملَ التغييرُ في قولهم : هذه عِشْرِيٌّ ، ولم يكن كامتناعهم من أن يجيء اسمٌ في آخره واوٌ قبلها ضمةً لما يعرض من التغيير مع الإضافة^(٥) ؛ لأنَّ (عشرين) جمعٌ ، فهو على صَدَدٍ واحدةٍ^(٦) ، فما فيه من الواو غيرُ لازم^(٧) ، وليس كذلك الواحدُ لو كانت في آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها ؛ لأنه ليس قبل الواحد شيءٌ يردُّ إليه .

ومع ذلك / ١٥٣ أنه ليس إذا احتُمل شيءٌ في موضعٍ أن يُحتمَلَ غيره أيضاً؛ إلا تراهم قالوا: (أَوْيَصِل) ^(٨) مع قولهم: [أَحْوَوِيٌّ] ^(٩) و(لَوَوِيٌّ) ، وجاء ذلك في الفعل نحو:

(١) محمد بن أحمد أبو الحسن (ت ٣٢٠) نحوي أخذ عن المبرد وتعلب فخلط المذهبين، كان أبو علي مشتغلاً بمذهبه، وسبحكي في (٨٤-ب) عن الصغار أنه مات سنة ٢٩٩. انظر: بقية الخطاير ٤٥، معجم الأدباء ٢٣٠٦، والبغية (١٨/١). وزنة زيتون مما فات سيبويه، واختلفوا فيه على الوجهين المذكورين وأكثرهم على ما بدأ به ابن كيسان غير أن ابن جني تردّد في نسبة القول الآخر إليه أو إلى ابن دريد. انظر: الأصول (٢٢٥/٣) والخصائص (٢٠٦/٣) والتمام ١٤٦، والحلل ٢٦٢، والممتع ٩٠، والخزانة (٥٨/٨) واللسان (جحشن). وعرض أبو علي لزيتون في غير هذا في: الخليات ١٢٩، ٣٥٢، والشعر ١٥٩.

(٢) قول ابن كيسان أخذ به أبو علي في: مقابيس المقصور ٢٠، ونقل عن ابن خالويه [كذا] في مقصور ابن ولاد ص ٥. (٣) الوقف بالفتح على آخر المقصور المصروف براه بعض النحاة بدلاً من التنوين في النصب ومنقلباً عن اللام في الجر والرفع، وأبو عثمان يرى هذه الألف بدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث، وحكاها عنه أبو علي في: المقابيس والتكملة ٢٦، وأخذ به في: التعليقة (١٢٢/٣) وانظر: سر الصناعة ٦٧٦ والخصائص (٢٩٨/٢) (٤) لم أجد قول ابن كيسان وعرض أبو علي في: الشعر ١١٦ لحذف نون عشرين لإضافتها للياء، وانظر اللسان (عشر) والعدد في: اللغة لابن سيده (٥٤/١).

(٥) أي النسب .

(٦) الصدد: الوجه، ولم أجد أحداً أنه، إلا أن يكون قد حملته على معنى الصورة أو الناحية .

(٧) أي في الرفع: عشرون .

(٨) تصغير واصل قلبت ألفه واوا فاجتمعت واوان فهزمت اولاهما، وذكره أبو علي في: المسكيات ٢٣٣، وانظر: المقنضب (٢٣٢/١).

(٩) الاصل: أخووي بالخاء، وهو تصحيف، وهو منسوب إلى أخوي، ولووي منسوب إلى لية. انظر الكتاب (٣/٣٤٥، ٣٥٢، ٤/٤٠٩) والأصول (٣/٦٥، ٣٧٠) والتكملة ٥٤، وسر الصناعة ٧٣٠.

سَرَوٌ وَيَسْرُو (١)؛ لِأَمْنِ الإِضَافَةِ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ أَيْضاً لَيْسَ يَثْبُتُ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ وَصُورَةٍ وَاحِدَةٍ؛ نَحْوُ: [عَمِيٍّ وَأَعْيِيَاءَ] (٢). وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الأَمْثَلَةِ (٣) يَقَعُ مَوْقِعَ الأَخْرِ وَالاسْمِ يَلْزَمُ مِثَالاً وَاحِداً.

وَمِثْلُ هَذَا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ الإِبْتِدَاءِ بِ(أَنَّ) (٤) المَفْتُوحَةِ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ (٥). وَمِثْلُهُ امْتِنَاعُهُمْ مِنَ تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ (٦).

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: (أَفْعَلٌ) الصِّفَةُ لَمْ تَدْخُلْهُ الهَاءُ؛ لِأَنَّهُ ضَارَعَ الفِعْلَ بِنِئَانِهِ وَمَعْنَاهُ (٧)، فَلَوْ دَخَلَتْهُ الهَاءُ لَازَالَتْ عَنْهُ هَذِهِ المِضَارَعَةُ، فَعُدِلَ بِمُؤْنَسِهِ إِلَى بِنَاءِ آخِرِ (٨)، فَجُعِلَ تَانِيثُهُ بِالهِمزةِ الَّتِي هِيَ أختُ الهَاءِ، وَجُعِلَ قَبْلَ الهِمزةِ الألفُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الهَاءِ مَفْتُوحٌ (٩).

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا قَالُوا: أَحْمَرَاءٌ؟ قِيلَ: لَوْ فُعِلَ لَكَانَتْ الهِمزةُ وَالهَاءُ فِيهِ سَوَاءً، [فَنَقَضُوا] (١٠) بِنَاءَ المَذْكَرِ لَعَلَّ تَذَهَبَ المِضَارَعَةُ الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الفِعْلَ، وَلَمْ تَكُنْ مَنْصَرَفَةً لِأَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى هَذَا التَّانِيثِ لِيُجْعَلَ بِإِزَاءِ (أَحْمَرِ)، فَصَارَ هَذَا التَّانِيثُ الزَّمَّ مِنَ التَّانِيثِ الَّذِي بِالهَاءِ.

(١) سَرَوُ الرَّجُلِ يَسْرُو: ارْتَفَعَ مَاخُوذٌ مِنْ سِرَاةٍ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنْهُ وَعَلَا. اللِّسَانُ.

(٢) الأَصْلُ: عَرِيٌّ وَأَعْرِيَاءٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذِكْرِ أَعْرِيَاءٍ، انْظُرِ الكِتَابَ (٣/٣٩٧).

(٣) أَيِ الأَفْعَالِ، وَوَرَدَتْ فِي: الكِتَابِ (١/١٢).

(٤) الأَصْلُ: أَنْ بَلَا تَشْدِيدٍ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ (العِلْمِيَّةُ ٣/٣٢٥-٣٢٦): "أَنَّ إِذَا تَقَدَّمتْ ارْتَفَعَتْ بِالإِبْتِدَاءِ، وَكُلٌّ مَبْتَدَأٌ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ يَجُوزُ دُخُولُ إِذْ المَكْسُورَةِ عَلَيْهِ وَأَنْ يَلِيهَا فِي اللَّفْظِ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَنْ زَيْداً مَنْطَلِقٌ... وَهَذَا لَا يَجُوزُ". وَهُمَا مِثْلَانِ فِي مَعْنَى التَّوَكِيدِ. فَجَازَ الإِبْتِدَاءَ بِالمَكْسُورَةِ وَلَمْ يَجْزِ بِالمَفْتُوحَةِ، وَهَذَا وَجْهٌ تَمَثِيلُ ابْنِ كَيْسَانَ بِهِمَا.

(٦) انْظُرِ أَمْثَلَةً لِدَلِّكَ فِي: الخِصَائِصِ (١/١٦٠، ٣٩٣، ٢/٤٩٠) وَصِرَ الصَّنَاعَةُ ٤٦٤، وَالإِنصَافُ ٧٨٧، ٨٠٨.

(٧) انْظُرِ تَفْسِيرَ هَذَا الشَّبهِ فِي: الأَصُولِ (٢/٧) وَمِجَالِسِ العُلَمَاءِ ٣٢٢.

(٨) يَرِيدُ فَعَلَاءً.

(٩) أَيِ مَا قَبْلَهَا فِي المُوْنِثِ بِالهَاءِ؛ كِرَاءٌ (تَمْرَةٌ).

(١٠) الأَصْلُ: فَنَقَضُوا بِالفَاءِ وَأَعْلَاهَا صَحٌّ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لِأَنَّهُ فِي الفِئْرَةِ السَّابِقَةِ يَقُولُ: فَعَدَلُوا بِمُؤْنَسِهِ إِلَى بِنَاءِ آخِرِ.

وقال: لم تكن الألف أصلاً في / ٥٣ ب اسم ولا فعل؛ لأنه لا تكون إلا ساكنة، ولو حركتها لانقلبت همزة.

فإن قيل: ففي الأسماء نحو: بُرد، فهلاً جعلت الألف مكان هذا الساكن؟ قيل: هذا لا يلزمه السكون، الا تراك تقول: بُرود؟ وليست حروف المعاني كذلك؛ لأنها لا تصرفُ تصرفَ الأسماء والأفعال.

فالـ (١): امتناعهم من ذلك لما كان يؤدي إليه تحريكه من القلب كامتناعهم من زيادة الواو أولاً؛ لما كان يؤدي إليه من القلب.

فإن قلت: فإن الباء والواو والهمزة منقلبات أيضاً، وقد وجدت أصولاً. قيل: ليس شيء من هذه يُقلب بالحركة نفسها حتى ينضم إلى الحركة شيء آخر، من ذلك: قال وباع وعزاً ورعى، والألف تقلبها الحركة وحدها.

مسألة

من قال (٢): زيدا ضربياً، فنصب في الأمر لم يجز: زيدا رويداً؛ لأن (رويداً) في هذا الموضع لم ينصب من حيث نصب المصدر، وإنما نصب من حيث نصب (عليك زيدا). فكما لا يُقدم مع (عليك) لا يُقدم مع (رويداً)؛ يدل على ذلك أنه غير منون، ولو كان (كـ ضربياً) / ١٥٤ لقبيل: رويداً، وأيضاً فإنه مُحَقَّر، وإعماله عمَل الفعل مع التحقير لا يجوز؛ كما لا يجوز في اسم الفاعل.

(١) عقد أبو علي لذلك أرباباً مفصلة في: التكملة ٢٤٥-٢٧٢.

(٢) إعمال المصدر النائب عن فعله في الأمر عقد له سيبويه باباً في (١/١٨٩) وجاء (زيداً ضربياً) في: المقضب (٤/١٥٧) وعنه في الأصول (١/١٣٩، ١٦٧) وفي شرح السيرافي (٤/٩٠) وعقد أبو علي فصلاً لذلك في: الإيضاح ١٨١. والمسألة هنا في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو رأي البصريين والفراء، ومنع أبو علي ذلك في: الإيضاح ١٩٢، والشعر ٢٣، ولم يذكره في سائر كتبه التي عرض فيها لأسماء الأفعال. انظر الكتاب (١/٢٥٢) ومعاني الفراء (١/٣٢٣، ٢٦٠) ومعاني الزجاج (٢/٣٦) واشتقاق الزجاجي ٢١٨، وشرح السيرافي (٥/٢٠) والتبصرة ٢٥٩، والإنصاف ٢٢٨، والتبيين ٣٧٣، وشرح الرضي (٣/٨٨) وشرح أبيات المغني (٧/٢٧٥) والحزانة (٦/١٩٠). وكلام أبي علي في أسماء الأفعال في: الشعر ٤، والشيرازيات ٥٢٦، والإغفال (٢/٢١٧، ٤٧٧) والحلبيات ٩٧ والعسكريات ١١١، والعضديات ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٨.

مسألة

وليس كلُّ النوى يُلقِي المساكين^(١)

يكون على وجهين:

يجوز أن يريد: لا يُطعمون، فيكون من قوله:

لا يُهتدى لمناره^(٢)

ويجوز أن يكون يريد: أنهم يُلْقون بعضه لا جميعه، يزدردون البعض لكَلْبِ الجوع^(٣)،

فإذا كان النوى عالي [معرسهم]^(٤) مع ازديادهم بعضه دَلَّ ذلك على كثرة إطعامنا إياهم.

(١) من البسيط، وصدرة:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم

وهو لحميد الأرقط في: الكتاب (١/٧٠، ١٤٧) وعبون الأخبار (٣/٢٤٣) وشرح أبياته (١/٢٤٢)

وفرحة الأديب ٤٣، وأمالي ابن الشجري (٢/٤٩٧) وتخليص الشواهد ٢٤٦-٢٤٨، والمقاصد الشافية

(٢/١٩١) والمقاصد النحوية (٢/٨٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٠٠) وعزاه أبوحيان وغيره لحميد

ابن ثور وجعله محقق ديوانه في: ما نسب إليه وليس له ٣١١ وانظر فيه ٣٦٠ وفي هوامش ما سلف فضل

تخريج. النوى: جمع نواة التمر. المعرس موضع نزول القوم آخر الليل للاستراحة، ويريد بعالي معرسهم أن

النوى مرتفع هناك لكثرة ما أكلوه. والبيت في هجو قوم ضافهم، وحميد معدود في البخلاء. والبيت

يحمه النحاة على جعل (كل) مفعول (يلقي) التي هي خبر (ليس) وضمير الشأن هو اسم (ليس)،

ولهذا ذكره أبو علي في: الإغفال (٢/٣٣٤) والخطيبات ٢٥٧، والتعليقة (١/١٠٤) وجعله في:

الحليبات ٢٦٣ على قول الكوفيين والآخر في جواز أن يلي (ليس) معمول خبرها (غير الجار والمجرور

والظرف)، وخطأ ابن هشام ذلك. ورقع (كل) في الأصل سهو. والمعنى الأول الذي ذكره أبو علي للمعجز لا

يصح إلا يتزعه من سياقه، والمعنى الثاني هو ما قرره الغندجاني في الفرحة.

(٢) كذا (لمناره) باللام ومثله في الحجة وصوابه بالباء في المصادر، وهو بعض بيت من الطويل، وتامه:

على لا أحب لا يُهتدى بمناره إذا سافه العود النباطي جرجراً

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٦٦، والبرصان ٥١٠، والشعر والشعراء (١/١١٩) ومعاني الزجاج

(١/٣٥٧) والخصائص (٣/٣٢٤) والعمدة ٦٩٥، وأمالي ابن الشجري (١/٢٩٨) والخزانة (١٠/٢١٠)

والتهذيب (١٣/٩٢)، وبلا نسبة في: الخطيبات ٤٩. اللاحب الطريق الواضح، سافه شمه، العود البعير

الهرم، النباطي نسبة إلى النبط، المجرجة صوت يردده البعير وإنما فعل ذلك لما شَمَّ الطريق فعرف صعوبته،

(الأمالي). والشاهد أنه لم يرد أن له مناراً لا يُهتدى به ولكنه لا منار له، وهذا يسميه أهل المعاني نغمي الشيء

بإيجابه، ولهذا ذكره أبو علي هنا وفي الحجة (٢/٤٧) ولعله أخذه من الزجاج، وسيأتي عجزه في (١٩٧-١).

(٣) أي شدته.

(٤) الأصل: معرسهم بالشين، وهو تصحيف لم أجده في أي مصدر.

مسألة

قولهم (١): (إِسْتَبْرَقَ) يدل على صحة قَطْعِ الهمزة إذا سُمِّيَ بمثال الأمر الذي هي فيه؛
لأنه (٢) لا يكون إلا فعلاً منقولاً.

فإن قلت: فاجعل الهمزة زائدة والحرف خماسياً. قيل: لا يلزم هذا؛ لأن الهمزة لا
تلحق أوائل بنات الخمسة؛ كما لا تلحق أوائل بنات الأربعة.

فإن قيل: أحكم بزيادة السين. قيل: خطأ؛ لأن السين لا تُزاد إلا في (استفعل) و[أسطاع] (٣).
فإن قيل: فاحكم بزيادة التاء، ففاسد لأن / ع ب التاء لا تُزاد حشواً.

فهذا كله يشهد بأنه فعل منقول، وانت ترى همزته مقطوعة، وصرف في التنزيل (٤) لتكثيره.

مسألة

﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (٥) (تري) هنا من
رؤية العين؛ لقوله: ﴿ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾ (٦)، سمعت في التفسير (٧) أنه زُرْقَةٌ
أعينهم وسوادٌ وجوههم؛ فالزُرْقَةُ في قوله: ﴿ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾ (٨)،
والسَّوَادُ في هذه الآية، وهذا عرفانٌ بمشاهدتهم على هذه الحال في المحشر، فكذلك

(١) كلام أبي علي مختصر عن كلامه في: الحلييات ٣٥٤-٣٥٧، وهو مأخوذ من كلام الزجاج في: (ما ينصرف
وما لا ينصرف) ٢٥-٢٦، وانظر الكلام في (إستبرق) وقطع الهمزة في: الكتاب (٣/٤٣١، ٣١٧) وإعراب
النحاس (٥/١٠٤) واغتصب (٢/٣٠٤)

(٢) أي إستبرق.

(٣) الأصل: اسطاع بالوصل، والتصحيح من الكتاب (١/٢٥) والشيرازيات ١٦٨، وسر الصناعة ١٩٩

(٤) جاءت (إستبرق) في سور الكهف: (٣١)، والدخان: (٥٣)، والرحمن: (٥٤)، والإنسان: (٢١)

(٥) سورة الزمر: (٦٠)، وأصل المسألة في الآية عند سيبويه (١/١٥٥) وانظر معاني الزجاج (٤/٣٦٠)

وشرح السيرافي (٤/٤٩)، وما جاء هنا ككرر في: الحلييات ٦٣-٦٤. و(رأى) بصرية عند ابن قتيبة، وقلبية

عند الفراء والطبري وأجاز الزمخشري الوجهين. انظر معاني الفراء (٢/٤٢٣) وتاويل المشكل ٤٩٩،

وتفسير الطبري (١١/٢١) والكشاف (٤/١٤٠) والدر المصون (٩/٤٣٨).

(٦) سورة الرحمن: (٤١).

(٧) هذا قول الحسن وقتادة في: الطبري (١١/٦٠٠) ومجاهد في: تفسيره (٢/٤٩٠) وهود بن محكم في:

تفسيره (١/٢٦٦).

(٨) سورة طه: (١٠٢).

(ترى) من إدراك الحاسة في الآية، فالجملة على هذا في موضع حال .
ويجوز أن يكون من (رأيت) بمعنى (علمت)، فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني .
والأول أظهرٌ عندي .

أبو محمد التوزي^(١) قال : أخبرنا يحيى بن نجيم^(٢) قال^(٣) : سأل عمرو بن
عبيد^(٤) عيسى بن عمر : لم سميت عمراً؟ قال : العمر والعمر سواء ، ولا يقال في اليمين
إلا بالفتح ، والعمر واحدٌ عمور الأسنان^(٥) ، والعمر شنفُ الذهب^(٦) ، فلا يخلو الاسمُ
من واحدٍ من هذه .

قال أبو عثمان : سألت / ١٥٥ أبا عبيدة : هل يقول أحدٌ من العرب : جديدة؟^(٧)
وسأله أبو عمر الجرمي ، فقال : لا يقوله أحدٌ .

قال أبو عثمان : أنشدني أبو عمر الجرمي قال : سمعتُ يونسَ ينشد :

قد قرّنتني بعجوزٍ جَحْمَرِش^(٨)

الآبيات .

(١) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي من أكابر أئمة اللغة (ت ٢٣٣) ، انظر : أخبار السيرافي ٨٥ ،
والمعجم ١٥٤٦ ، والبغية (٦١/٢)

(٢) يحيى بن نجيم بن معاوية بن زمنة أحد رواة أهل البصرة ، جلس إليه الجاحظ . انظر : البيان والتبيين
(١/٥٩ ، ٢٣/٤) والفهرست ٢٧٩

(٣) أورد ابن جني الخبر في المبهج ٨٩ .

(٤) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم شيخ المعتزلة في وقته (ت ١٤٨) . انظر الوفيات (٣/٤٦٠)

(٥) عمور الأسنان : ما بينها من لحم .

(٦) الشنف : مما قيل فيه أنه القرط الذي يُعلق في أعلى الأذن أو هما بمعنى .

(٧) أصل المسألة عند سيبويه (١/٦٠) فالتأنيث عنده لا يكاد يعرف لقلته ، واختلفوا في جوازه فمتهم من منع

(جديدة) وجعلها مؤنثة ومنهم من أجازها . وسيعرض لها أبو علي ثانية في (١٧٦-١) و(١٩٠-ب) ،

وعقد لها مسألة في : البغداديات ٥٨٥ ، وذكرها في : التعليقة (١/٩٧) والبصريات ٣٦٨ وكلامه فيها واحد

موافق لسيبويه . وانظر إصلاح النطق ٣٤٣ ، ومجالس العلماء ١٩٦ ، وشرح السيرافي (٣/٢٧) وتصحيح

الفصح ٤٢٢ والمبهج ١٤٥ ، وشرح المرزوقي ١٢٥٩ ، والمعجم (جدد) و(جدي) .

(٨) من الرجز ، وهو من أرجوزة نُسب بعضها لرزام بن عقال في التاج (عرش) وهي لاعرابي في : الحيوان

(٧/١٦١) والبيت بلا نسبة في : المنصف (٣/٥) وسفر السعادة (١/١٩٨) والجمهرة ١٢٢٨ ، ١٣٣٤ ،

واللسان (جذر) . وفي بعضها : زوجوني ، ووتكلوني = قرنتوني . وجحمرش : عجوز كبيرة .

أبو عثمان (١): **ثُمَّ وَثُمْتُ، وَرُبَّ وَرُبَّتْ، وَلَا وَلَا تَ.**

عن علي (٢) عن أبي عثمان قال: سمعتُ أبا عبيدة يقول: أنا مُدُّ ثلاثون سنةً ما أدري خَيْصاً أو حَيْصاً (٣).

هُمُ الطَّرْفُ (٤)

الناحية (٥)، و(بِصَوَى ثَلَاثٍ) (٦)؛ أي: ثلاث هضبات، والوقائص: الوقائذ (٧).

قال أبو عثمان: سألتُ أبا زيد عن (السنة) فقال (٨): تقول العرب: السنة: النعاس، والنوم: الغلبة.

(١) التاء في هذه الأحرف عند أبي علي للتأنيث وأجاز فيها التذكير والفتح، ولعله نقل عن أبي عثمان هنا لهذين الأمرين، وليس بصدده إيقاؤها تاء أو قلبها هاء في الوقف لأن الشهاب في حاشيته ينقل عنه أن لا خلاف في الوقف عليها بالتاء. انظر: الشعر: ٧١، البصريات: ٦٠٥، والحجة (٤٢/٥) والحليبات: ٣٤٣، وسر الصناعة: ٢٩٩، والإنصاف: ١٠٨، والهمع (١٢٦/١) وحاشية الشهاب (١٩٦/٧) ومعجم الخطيب (٧٩/٨).

(٢) يعني شيخه علي بن سليمان الأخفش الصغير.

(٣) يريد بيت الأعشى:

لَعَمْرِي لئن أُمسي من الحمي شاخصاً لقد نال خيصاً من عُفيرة خائصاً

وهو من الطويل، وجاء في: ديوانه ص ٢١١، والسمط: ٧٤٠، والعين (٢٨٦/٤)، والتهذيب (٤٧٦/٧) والمحكم (١٥٠/٥) واللسان (خوص)، وفي غريب الحديث لابن قتيبة (٣٦٧/١) بسنده أن المازني سأل أبا عبيدة والأصمعي عن البيت فقالا: ما ندري. والخيص القليل من النوال، والخيص: العدول.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتماه:

هُمُ الطَّرْفُ التَّاكُورُ العَدُوُّ وَأَنْتُمْ بِقُصُوى ثَلَاثٍ تَاكُلُونَ الوَقَائِصَا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١٢، والأشفاق ١٥٣، والمعاني الكبير ٥٦٥، والتهذيب (٣٢١/١٣) واللسان والتاج (طرف). وروي (الطرف) بفتحتين وبضميتين، وأثبت الأولى لمناسبتها للمعنى الذي سيذكره. والألفاظ المشروحة بعده هي من البيت، التاكور: من النكابة، والطرف: الأشراف.

(٥) لم يُذكر في المصادر هذا المعنى فيما قيل في بيت الأعشى، وإن كان هذا المعنى ثابتاً للطرف، ولا أدري كيف يكون في البيت.

(٦) رواية (بصوى) لم أجدها عند أحد، وينكسر بها البيت. وليست تحريف ناسخ؛ لأن الصوى جمع صوة وهي ما ارتفع من الأرض، ومنه الهضبة.

(٧) الوقائذ: شاة وقيل أي قُتلت بالخشب، وفي الأشفاق: الوقيسة الناقة التي تردت من جبل فاندقت عنقها والعرب تعبر بأكلها.

(٨) نوادر أبي زيد ٤٨٨: "السنوات جمع سنة وهي النعاس".

قال أبو عثمان: حدثني أبو عبيدة قال: حدثني بونس قال (١): سمعتُ أبا عمرو يقول: ما زدتُ في أشعارِ العرب شيئاً إلا:

وأنكرتني وما كان الذي نكرتُ من الحوادثِ إلا الشيبَ والصلعاً (٢)

قال أبو عثمان: سمعتُ الأصمعي يقول في قولِ الأعشى:

فَتِلْكَ لَمْ تَتْرِكْ مِنْ خَلْقِهَا شَبْهاً إِلَّا الدَّوَابِرَ وَالْأظْلَافَ وَالزَّمْعاً (٣)

فأين القرنان؟

للجماز (٤):

٥٥ ب مَنْ كَانَ يَهْدِمُ مَا بَنَتْ أَبَاؤُهُ مِنْ صَالِحٍ فَلَنَا أَمِيرٌ يَبْتَنِي
مَلِكٌ جِنَايَتُهُ عَلَى أَمْوَالِهِ وَعَلَى سِوَى أَمْوَالِهِ لَا يَجْتَنِي
أبو عثمان (٥): جَيْزٌ يَجَازُ جَازاً: إِذَا غَصَّ.

مسألة

يجوز في قوله (٦):

ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُودُ لَهُ (٧)

(١) الخبير عن أبي عمرو في: الأغاني (١٤٣/٣) ووفيات الأعيان (٤٦٨/٣) والناحل هو الأصمعي في: الأغاني (١٧٦/١٧) وحماد الراوية في: العقد (٢٩٥/٥).

(٢) من البسيط، وهو للأعشى في: ديوانه ٢٢٠، والأغاني (٢١٨/٨) والصناعتين ٨٣، والتهذيب (١٠/١٩١) والصحاح (نكر) ولأبي عمرو بن العلاء في: فوات الوفيات (٢٨/٢) ومصادر الهامش السالف، وحماد والأصمعي.

(٣) وهو في: ديوانه ٢٢٦. الدوابر جمع دابرة وهي مؤخر الحافر، والظلف للبقر كالحافر، والزمع جمع زمعة وهي هنة زائدة من وراء الظلف. والبيت في وصف ناقته بعدما شبهها بالمهاة.

(٤) محمد بن عمرو بن حماد أبو عبد الله، شاعر مفلح مطبوع عباسي (ت ٢٥٥). انظر: معجم الشعراء العباسيين ١٠٠.

(٥) جيز من أمثلة سيبويه (١٠٨/٤) وذكره أبو علي في: الحجة (٩٦/١، ٢٨٧، ٢٨٣/٢).

(٦) نقل البغدادي المسألة بلفظها في: الخزانة (٢٢١/٧)، وسيتكلم أبو علي ثانية عن (سبحان) في: (١٥٣-ب) وله نص ثالث في التذكرة لم يضمه المخطوط ونقله البغدادي (٢٦٧/٦).

(٧) في هامش الأصل: نعود به، وهي رواية نسخة أخرى، وقد وقع مثله في مخطوط المقتضب بخط السيرافي. وهذا بعض بيت من البسيط، ونحاه:

أن يكون نكرة فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون هو الذي كان يُضيفه في (سبحانه).

ويجوز أن يكون معرفة في الاصل، ثم [نُكِرَ] (١) ك(زيد من الزيدتين).

قال (٢): ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى

كثيراً﴾ (٣) فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأن الأذى في الحقيقة لا

يُسمع (٤) وإنما يصل إلى النفس].

قال: جاز إفراد (سبحان) وإن لم يستعمل ذلك في الكلام فجاء ذلك في الشعر؛ كما

استعمل العَلَم في قوله:

سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةَ الْفَاخِرِ (٥)

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبل سبح الجودي والجمد

وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأغاني (١٢١/٣) والخزانة (٢٢٥/٧، ٢٦٠/٣)

وليزيد بن عمرو بن نفيل في: شرح أبيات سيبويه (٢٥١/١) ولامية بن أبي الصلت في: صلة ديوانه بما

نسب له ولغيره ١٦١، وفي: الكتاب (٣٢٦/١) وأمالي ابن الشجري (١٠٧/٢، ٥٧٨) والحكم

(١٥٤/٣) وجاء بلا نسبة في: المقنضب (٢١٧/٣) ومجالس ثعلب ٢١٧، وشرح المفصل (٣٧/١،

١٢٠، ٣٦/٤) وأنشده أبو علي في: البصريات ٤١١ لما ذكره هنا من حمل تنوين سبحان على الضرورة أو

تكثيره بعد العلمية، وهما عند السيرافي أيضاً (٩٦/٥). والجودي والجمد جيلان.

(١) الاصل: نكرة، والتصحيح من الخزانة.

(٢) لولا كلمة (قال) بعد التعليق على الآية لقلت إن مجيئها هنا والتعليق عليها مقحمان في غير موضعهما،

وأظن أبا علي يرد قول الزجاج الذي ذهب في: معانيه (٤٩٦/١) إلى أنه يقال: أذى إذا سمع ما

يسوءه، فحمل أبو علي الآية على الحذف أو المجاز. ولم أجد في المعاجم ما حكاه الزجاج غير أن الصاغاني

في التكملة أثبت معنى الاستماع لأدى بالبدال. انظر: المحرر ٣٨٩، وعنه ما في: البحر (١٤٢/٣).

(٣) سورة آل عمران: (١٨٦)

(٤) في تفسير غريب القرآن للرازي ٥٣٠: الأذى ما يُسمع أو يُرى من مكروه.

(٥) عجز بيت من السريع، وصدرة:

اقول لما جاءني فخره

وهو للأعشى في: ديوانه ١٥٥، والكتاب (٣٢٤/١) والخزانة (٣٦٨/٣، ٢٢٩/٧) وبلا نسبة في: معاني

الاخفش ٦٤، والمقنضب (٢١٨/٣) ومجالس ثعلب ٢١٦، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٥١/٢)

والبصريات ٤١٠ لما ذكره هنا من أن (سبحان) عَلَمٌ ممنوع من الصرف فجاز إفراده أي عدم إضافته.

مسألة

في قول الخليل في قول النابغة:

فلا زال قبر بين بصرى وجاسم

١٥٦ / فِينَيْتُ (١)

قال: قال الخليل: لو نَصَبَ لكان جائزاً، ولكننا قبلناه مرفوعاً. كيف كان يكون
النصب والكلام الذي قبله بمعنى الإيجاب (٢)، وإن كان اللفظ منفياً مثل: ليس زيدٌ
قائماً، ونحوه مما يكون موجباً (٣)؟

أجاز أن يكون (الزوزي) الذي أنشده الفراء (٤) كـ (عَشْنَط) و (عَمَرْد) (٥)، وأجاز

(١) البيتان من الطويل، وتامهما على رواية الديوان:

سقى القيث فرا بين بصرى وجاسم بغيث من الوسمي قطر ووابل
وينبت حسوداً وعوفاً منوراً سابعه من خبير ما قال قائل

وهما للنابغة في: ديوانه ١٢١، والكتاب (٣/٣٦) والمقتضب (٢/١٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٦)
وحسان بن ثابت في: الزيادات من ديوانه (١/٥٠٦) نقلاً عن الأغاني برواية (بين بشى وجلق) = (بين
بصرى وجاسم)، (وأنت) = (فينيت). والبيتان في ديوان النابغة بينهما ثالث.

بصرى وجاسم موضعان بالشام، الوسمي أول المطر، والوابل أشده، والحودان والعوف نبتان طيبان. وسياق ما
حكاه سيبويه عن الخليل يجعل إجازة النصب متعلقة ببيت جميل التالي لكلام الخليل لا ببيت النابغة، ولم
يمرض السيرافي في: شرحه (١٠/٤١) إلا الرفع؛ غير أن المبرد وغيره على ما فهمه أبو علي هنا.

(٢) في التعليقة (٢/١٥٤): العمدة في النصب بعد الفاء أن يكون ما قبلها غير واجب، وفي الأصول
(٢/١٨٢) عدُّ النصب في الواجب قبيحاً. ومعنى الواجب الخير المثبت، وانظر ما يأتي في (١٦٥-ب).

(٣) أي (لا زال) منفي لفظاً ولكنه مثبت في المعنى فلا يصح ترتيب النصب عليه.

(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: يقال: رجل زوزى وزوزى للمتحدثين المشكاس. أنشد ابن دريد:
وزوجها زوزك زوزى

وهو نص من الصحاح (زيز)؛ إلا أن البيت فيه (زوزى) مكان (زوزى). وهو لمنظور الدبيري في:
التهذيب (٨/٢٣٠) والتنبيه والإيضاح (زيز) واللسان (زنك) و(زيز) والتاج (زوز) و(ضيفط) وأنشده
بلا نسبة ابن السكيت في: الألفاظ ١٦٧، وابن دريد في: الجمهرة ١١٢٦، ١٢١٦، وجاء في: تصحيح
التصحيف ٣٥٥-٣٥٦، ولم أجد من رواه عن الفراء، وانظر تفصيل الاختلاف في روايته في: اللسان
(زنك). وأنشده أبو علي في: التعليقة (٤/٢٧٢) وذكر (زوزيت) عرضاً في: الحلبيات ٣٢٧،
والمقاييس ٥١. والزوزنك: القصير الدميم. وحمل (زوزى) على (فعلل) أخذ به ابن جني في: الخصائص
(٣/٢٢١) وانظر الر كلام أبي علي في: المنصف (٢/١٨٠-١٨٢)، وذكر ابن سيده في: الخصاص
(١٦/٨) أن (زوزى) لغة في: (زوزى).

(٥) كلاهما بمعنى الطويل.

أن يكون من باب (غَوغَاء) فيمن لم يَصرف (١)، إن كان جاء في الكلام (فَعَلَى) للإلحاق أو للتأنيث . قال : وليس يحضرنني شيء منه الساعة (٢) .

مسألة

قال : (زَوْنَزَك) (٣) من باب (دَدَن) و (كَوَكَب) ، وجاز فيه توالي الزيادةتين ؛ كما جاء : [قَنُور] (٤) ، و سَنُور (٥) ونحو ذلك ؛ [مِثْل (إَوْزَة) من (آء)] (٦) ، وإن قلتَ على حد (آدِر) [(٧)] .

في نسخة أول باب (أو) (٨) : تقول : أيهم تُضربُ أو تُقتلُ، تُعملُ أحدهما وتُضمِرُ (أي) ثانيةً للآخر، ومَن يَأْتِيكَ أو يُحدُثُكَ .

(١) ذكر سيبويه أن غوغاء منهم من يصرّفها فهي مذكر فاعها وعينها مكررة ومنهم من يمنعها لأنها فعلاء، وذكر أبو علي الفوليني في: المنشورة ٢٠٣، وسيمقد لها مسألة في كتابنا (٢٠٣-ب) وانظر: الكتاب (٢١٥/٣)، (٤٢١، ٣٩٤/٤) والمقتضب (٢٦٧/٢) والأصول (٤٦/٣) والشيرازيات ٣٥٦، والبغداديات ٤٧٨ .

(٢) ذكر سيبويه من ذلك حَبْرَكِي و جَلَعَبِي . انظر: الكتاب (٢٩٥/٤، ٣١٤) .

(٣) وردت في الرجز المذكور في هامش سلف قريباً، وكلام أبي علي حكي في: اللسان (زنك) وأثره في: المنصف والخصائص، ويريد أن الغاء والعين فيها من موضع واحد، فزنة (زونزي) فَوْتَعَل، وقال في المقاييس ٥٣: ألفها منقلبة عن الواو .

(٤) الأصل بالفاء، وهو تصحيف، والقنور الشديد الضخم الرأس . وهو من أمثلة سيبويه (٢٦٠/٢)، (٢٦٧/٤) .

(٥) أي جملة السلاح أو الدرّوع منه .

(٦) الآء شجر، وقد وقعت فيها الهمزة فاء ولأما، وفي الخصائص (٩١/٢) يساوي ابن جني بين (آء) و (أويت)، وصياغة (أويت) على زنة (إوزة) من مسائل التدريب المشهورة عند الصرفيين، وفيها يتعدد الإعلال . انظر المنصف (٢٧١/٢) والمقتضب (٣١٥/١) والأصول (٣٨٩/٣) وسر الصناعة ٦٥٨، وهوامشها . و (آدر) جمع دار وقع فيها القلب بين العين والفاء، انظر: المتع ٢٠٥، والمصباح المنير (دور، شيء، صوغ) .

(٧) موضع العبارة في الأصل بعد (يحدثك)، ولا معنى لها هناك، وهي هنا تنسق مع توالي الإعلال أو التخيير في الكلمة .

(٨) في الكتاب (١٧٥/٣) وليس فيه عبارة (وتضمّر أي ثانية للآخر)، وفي التعليقة (٢٨٣/٢) وشرح السيرافي (١-٣١٥/٢) النص يخلو من (تعمل... للآخر) . وشرح أبو علي في: المنشورة ٢١٠ معنى (أو) في المسألة، وذكرها في: البصريات، ٨٩٢ .

أبو يعلى (١) عن أبي عثمان: قال أبو يعلى: حدثنا أبو عثمان أن مروان (٢) سأل أبا الحسن الأخفش عن قول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتْما اثْنَتَيْنِ﴾ (٣): أليس خبر (كان) يُفيد معنى لم يكن في / ٥٦ ب اسميها؟ قال: بلى. قال: فأخبرني عن (كانتا) أليس قد أفاد معنى ما أراد؟ فلم يحتاج إلى الخبر؟

فقال: إنما أراد: فإن كان من ترك اثنتين، ثم أضمر (من) على معناها. قال: فبإضمار (من) على معناها أفاد معنى ما أراد.

قال أبو عثمان: أقول أنا: أفاد في الخبر ما لم يُفد في الاسم؛ وذلك أنه لما قال: (كانتا) كان يجوز أن يكون الخبر (صغيرتين) أو (كبيرتين)، فلما قال: (اثنتين) اشتمل على الصغير والكبير فأفاد معنى.

وقال أبو عثمان: وسأله أيضاً عن قوله: (أزيداً ضربته؟) ألسنت إنما تختار النصب في الاسم إذا كان المستفهم عنه فعلاً؟ فقال: بلى. قلت: فأنت إذا قلت: (أزيداً ضربته أم عمرو؟) فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما يُستفهم عن غيره؛ عمّن وقع به الضرب، والاختيار الرفع. فقال: القياس عندي هو.

قال أبو عثمان: وهو القياس عندي أيضاً، ولكن النحويين (٤) اجتمعوا على نصب هذا لما كان الحرف الذي هو في الأصل [بالفعل] (٥) أولى.

(١) جاء الخبر بالإمتاد نفسه في: مجالس العلماء ٧٦، وكذلك الخبر الذي يليه ص ٧٧، واللفظ يكاد يطابق لفظه هنا، وجاء في: درة الغواص ١٥٥، وانظر فيه تعليق الشهاب وتعليق ابن بري عليها ٧٤٧، ولابن الحاجب والزر كشي في: البرهان (٢/٢٦٩) كلام نفيس في المسألة. وانظر الكلام في الآية في: المقتصد ٤٦١، وكشف المشكلات ٣٣٣، والشبان للعكبري (١/٢٠٥) والبسيط ص ٩٦٣، والبحر (٣/٤٢٣) واللسان (ثني). وقد أخذ أبو علي في: الإيضاح ١٥٦ بعبارة المازني.

(٢) هو مروان بن سعيد بن حبيب المهلبى أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. ذكر في: أخبار النحويين للسيرافي ٣٤، ومجالس العلماء ٢٤٤، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٨٧، ومعجم الأدياء ٢٦٩٨، والبقية (٢/٢٨٤). (٣) سورة النساء: (١٧٦).

(٤) النصب هو المختار ووجه الكلام عند سيويه (١/١٠١) والمقتضب (٢/٧٦، ٢٩٩) والاصول (٢/٢٥٢) وانظر شرح السيرافي (١/٩١) وأمثالي الشجري (٢/٨٠) وشرح ابن يعيش (٢/٣٤).

(٥) إضافة من مجالس العلماء ص ٧٧.

قال أبو عثمان: إنما أُجْرِيَّ الاسمُ مجرى الفعل وارتفع به ما بعده وسدَّ ما بعده مسدَّ الخبر إذا كان الأولُ هو الآخر وجاز ابتداءؤه؛ نحو قولك: أقائم أخواك؟ / ١٥٧ يجوز: أقائم أخواك (١)؟

قال: وإذا قلت: حسبتك درهمان (٢)، لا أجيز أن أرفع (الدرهمين) بـ (حسب)، وإن كان معنى (حسب): يكفي؛ لأن (حسب) مصدرٌ ولا يكون هو (الدرهمين)، وإنما جعل ابتداءً وخبراً على السعة.

قال أبو علي: إنما قبح هذا لأن (حسب) مصدرٌ، وهو اسمٌ للفعل، ولا يجوز تشيته. قال أبو عثمان (٣): ولا أجيز: [إن] (٤) جالساً أخواك؛ لأن (الأخوين) يرتفعان بـ (جالس) ولا يندآن مسدَّ فاعل (٥)؛ لأن فاعل (إن) (٦) لا يكون فاعل غيره. وأجيز: كان جالساً أخواك، و(كان) هي ترفع وتنصب (٧).

قلت: فإين خبرها؟ قال: إنما يجيء الخبر لأفيد به، فإذا فهم ما أريد لم أجى به، ولم أُخرج (كان) من أن تكون رافعة؛ لأنني قد جئت لها بفاعل.

قال أبو عثمان (٨): إنما أدخل الواو على ما يكون حالاً إذا ذكر [ما بعد] (٩) الواو التي

(١) اجازوه على لغة اكلوني البراغيث.

(٢) انظر مواضعها في تخريج (حسب) في (٤٦-ب).

(٣) المسألة (إن جالساً أخواك) يجيز فيها الاخفش ما منعه المازني، وأبو علي يحكي القولين في: المحجة (٢/٢٠٠) وكتابنا (٧٣-١، ٧-١٠١) وانظر: الاصول (١/٢٥٥).

(٤) الاصل: إن، وهو يصدد الكلام عن (إن).

(٥) يريد المرفوع بعد (إن)، وفي اصول ابن السراج (١/٨١) سمي المرفوع بحروف مشبهة بالفعل بالمشبه بالفاعل.

(٦) في الاصل (أن)، والكلام على (إن).

(٧) يساري الخليل وسيبويه وابن السراج بين كان وإن في أنهما يعملان عملين: النصب والرفع في معموليهما، وحكاه عنهم أبو علي في التعليقة، وسيأخذ به في (١٠٩-١). انظر: الكتاب (٢/١٣١، ١٤٨) والاصول (١/٢٣٠) والتعليقة (١/٢٨٤) والإنصاف ١٧٦.

(٨) بعض ما في كلام أبي عثمان هنا حكاه ابن جني عن أبي علي في: سر الصناعة ٦٤٥، وتفدير وار الحال بإذ أصله عند سيبويه (١/٩٠) وانظر: المقتضب (٣/٢٦٣، ٤/١٢٥) والمغني (٤/٢٧٨).

(٩) زيادة يقتضيها السياق، والمعنى: إذا كان ما بعد الواو...

للحال وللموقت كلاماً بلا واو؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ منطلقاً؛ لأنه يكون كلاماً أن تقول: عمروٌ منطلقٌ، ولا تقول: مررتُ بزيدٍ ويقوم؛ لأنه لا يكون كلاماً أن تقول: يقوم.

قلتُ: فلم فُعل هذا بالواو؟ قال: لأنه جعل فيه معنى (إذ)، و(إذ) لا يُضاف إلا / ٥٧ ب إلى جملة؛ لأنه وقتٌ وظرفٌ من الزمان، والجُمْل يكون فيها ما يدل على الفعل، وإنما يضاف إلى ما هو من جنسه.

قال أبو عثمان (١): إنما امتنعتُ (كيف) من أن يُجازى بها؛ لأن الأفعال المضارعة والماضية تقع بعدها (٢)؛ تقول: كيف صنعتَ أمسِ صنعتُ اليومَ مثله، والجزاء إنما يكون: إن تفعلَ أفعلٌ، لشيءٍ لم يقع، ووقع الماضي بعد الجزاء اتساعاً، ومعناه غير واقع. وحجةٌ أخرى أن الفعل لا ينجزم إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء، والأسماءُ تقع بعد (كيف).

فا: هذا الثاني ليس بمستقيم؛ لأن (أنى) و(أين) و(متى) كذلك وقد جوزي بها، وتدخل على الأول أيضاً؛ لأنك تقول: أين فمتَ أمسِ؟ قال أبو عثمان (٣): وقال الأخفش: في الجزاء المنجزم الفعلُ الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الثاني بالفعل الأول؛ كما تقول: زيدٌ منطلقٌ، ترفع (زيداً) بالابتداء، وترفع (منطلقاً) ب(زيد).

قال أبو عثمان: لا أقولُ ذاء، ولكن أقول: إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع

(١) سيعقد ابوعلي في (١٣٤-١) مسألة مفصلة نرد المجازة بكيف، وحكى في: البصريات ٣٤٦ عن الحرابي الجزاء بكيفما، ونقل في: التعليقة (١٧٤/٢) عن المبرد علة منعهم الجزاء بها، والمجازة بها قول الكوفيين وبرد البصريون. انظر: الكتاب (٦٠/٣) ومختصر ابن سعدان ٨٥، والأصول (١٩٧/٢) وشرح السيرافي (٧٢/١٠) والحلل في الإصلاح ٢٧٤، والإنصاف ٦٤٣.

(٢) في الأصل علامة إلحاق وكتب الناسخ (لا) في الهامش، ولكن العبارة لا تستقيم بزيادة (لا) هنا ولم أجد من يمنع الماضي بعدها.

(٣) هذا مجلس بين المازني والأخفش مروى عن أبي يعلى في: مجالس العلماء ٨٨. والعامل في الشرط وجوابه محل خلاف بين النحاة، انظر: المقتضب (٤٨/٢) وشرح السيرافي (٨٨/١، ٧٦/١٠) والإنصاف ٦٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٢/٢) وشرح الرضي (٩١/٤) والارتشاف (٥٥٧/٢).

الاسماء فيه؛ لأن الفعل لا حظ له في الإعراب، وإنما حفظه السكون، فأعرب الفعل لما حل محل الاسم، فإذا امتنع الاسم من / ١٥٨ ذلك المحل رجع إلى أصله.

فال (١): يلزم فيما بعد (لم) و(لن) أن يكون غير معرب.

قال (٢): والنحويون يقولون: إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه؛ نحو: أيأ تضربُ أضرب. قلت (٣): لم لا يكون الجواب هو العامل في (أي)؟ فقال: لا يكون لهجيء الفعل الأول معنى؛ لأنه إنما يقع الأول بسبب الآخر. فقلت له: فقول النحويين: (لا يعمل في الجزاء إلا ما عمل هو فيه) لم ذلك؟ قال: لأنه يكون خيراً له إذا قلت: أي تضربه أضرب (٤)، فيعمل فيه كما يعمل (زيد) في (منطلق). قلت: ف(منطلق) لم يعمل في (زيد)، و(يضرب) يعمل في (أي)؟ فقال: إنما عمل لأن له معنى إذا عمل، ولو عمل (منطلق) في (زيد) لم يكن له معنى.

قال أبو عثمان: (أتذكر إذ تقول ذلك؟) لما مضى، فكيف أضافها (٥) إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى. قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا (إذا) للمستقبل، وإن أضافوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل.

وقال الأخفش (٦): بينما أمشي فإذا زيد منطلق، [يجوز] (٧) أن يكون مفاجأة، ويجوز أن يكون وقتاً (٨)؛ كانه قال: فوقت انطلاق زيد موجوداً.

قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيء إلا أن / ٥٨ ب يقال له: أرايت إذا؟ أتصرف هذا التصرف اسماً؟ يعني أنه لا يتصرف هذا التصرف؛ أي: لا يضم لها خبر؛ لأن قولك:

(١) يوافق رد السيرافي لقول المازني، والسيرافي يشك في صدور هذا القول عن المازني مع علمه.

(٢) أبو عثمان؛ كما هو مثبت في المجالس.

(٣) أبو يعلى راوي الخبر.

(٤) في المجالس: أي تضرب أضرب.

(٥) يريد: أضاف (إذ).

(٦) انظر الأقوال في (إذا) بعد بينما في: الخزانة (٧/٥٤)، وحكى المرادي في: الجنى ٣٧٦ عن الأصمعي أنها غير فصيحة.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي في المجالس.

(٨) يعني ظرفاً.

فإذا زيد منطلق، [إذا مضافةً إلى (زيد منطلق)] (١) وليس قبلها شيء يعمل فيها فتكون ظرفاً [له] (٢). قال: فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأةً ويضمير لها خبراً على قول الأخفش.

قال أبو عثمان: يكون هنا حرفاً للمفاجأة، ولا تكون وقتاً.

وقال أبو عثمان: يكون (إذا) اسماً؛ والدليل على ذلك: لأنها تُبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا يأتيك زيد، [وكان القتال إذا أتاك أخوك] (٣)، ولا تقول: يُعجبني إذا كان ذاك، ولا يُعجبني إذا يكون ذاك؛ لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدئين (٤).

قال (٥): قلت لأبي عثمان: لم لا يجازي بـ (حيث) ولا بـ (إذا) إلا أن يضم إليهما (ما)؟ قال: لأنهما وقتان محدودان، والجزاء إنما يكون مبهماً، فإذا ضُمَّت إليهما ما خرَّجا به من أن تكونا وقتين فجاز الجزاء بهما.

وقال أبو عثمان: إنما جاز (إن لم تأتي أتيتك) فأوقَعُوا (لم) بعد الحروف؛ لأنهم أوقَعُوا بعدها الفعل الماضي، وإن كان معناه معنى مالم يقع وإن كان لفظه لفظ ما وقع، فكذا وقع نفيه كما / ١٥٩ وقع هو، وجاء نفيه على غير قياس؛ لأنك تقول: ضربت، فتنفي فتقول: لم أضرب، فيجبيء نفيه مضارعاً وكان يجب أن يكون مثله، ويجبيء نفي المضارع مثله مضارعاً.

قال: ولا يجوز على قول سيبويه (٦) (إن تأتي آتيتك وتزرنني أزرِك) لأنه لا يعطف بواو على عاملين؛ لأنه يزعم أن (إن) جَزَمَت (تأتي) وجَزَمَ (إن تأتي) (آتيتك). وعلى

(١) سقط من الأصل وأثبتته من المجالس.

(٢) زيادة من المجالس.

(٣) زيادة من المجالس.

(٤) هنا آخر النص في: المجالس ٩٠.

(٥) القائل أبو علي حسبما يقتضيه ما سبق. وانظر تعليل سيبويه لذلك في: الكتاب (٢/٥٦، ٥٨، ٣٣١، ٢٢١/٤)، وشرحه السيرافي (٧٠/١٠) بمعنى قول المازني.

(٦) العطف على عاملين يمنع سيبويه ويجيزه الأخفش، انظر التعليق عليه في (١٠-ب). وقول سيبويه في عامل الشرط وجوابه في: الكتاب (٤/٦٢) وقد اختلفوا في فهمه، وذكرت قريباً مظانه.

قول أبي عثمان يجوز؛ لأنه [ليس] (١) هنا عاملٌ سوى امتناع وقوع الاسماء في هذه المواضع.

قال: وإنما جاز الجوابُ بالفاء ولم يَجْزُ بالواو؛ لأنَّ الفاء تُعَلِّقُ شيئاً بشيء، والواو وثمَّ يعطفان، وليس من أجلهما وَقَعَ الشيءُ كالفاء، وإنما ارتفع الفعل بعدها (٢) لأنَّ الاسماء تُقع بعدها.

وقال أبو عثمان: الفاء في الجزء يقع الكلام بعدها على معنيين:

أما أحدهما فيقع لما لم يكن؛ نحو قولك: إن تاتني فانا آتيك؛ أي: آتيك فيما يُستقبل إن أتيتني.

والآخر يقع لما كان؛ ويُعنى به ما لم يكن، فدخُلَ فيها هذا المعنى لكثرة اتساع الفاء في المعاني؛ نحو قولك: إن تحرمتني فالله حي لا يموت، فالمعنى: إن تحرمتني نفعني الله، وإن تاتني فزيدٌ عندي، (فزيد) قد ثبتت / ٥٩ ب عنديته، والمعنى: إن تاتني تصادفه؛ أي: الكون قد كان والعندية قد ثبتت، فالمعنى غير واقع على ما ذكرته.

وأما قول الخليل (٣): لا يجوز إدخال الفاء على قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٤) لأنَّ (إذا) هنا جعلت جواباً بمنزلة الفاء، ووقع بعدها ما يقع بعد الفاء، فصارت (إذا) كأنها الفاء، فلا يجوز إدخال الفاء على الفاء، وجعل فيها بعض ما في الفاء يقع بعدها ما لم يكن [لإن] (٥) كما يقع بعد الفاء ما لم يكن؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيَةٌ﴾ هي لم تُصِبهم بعد؛ فالمعنى: إن تُصِبهم يقنطوا، ولا يجوز أن يقع بعد (إذا) ما قد كان ويُعنى

(١) زيادة يقتضيتها السياق، يدل عليها ما مرّ قريباً من قول أبي عثمان في جزم الشرط وجوابه.

(٢) أي بعد الفاء.

(٣) الكتاب (٦٤/٣) بمعناه.

(٤) سورة الروم: (٣٦)، وقرأ بكسر التون أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف وغيرهم، ووجدتها بالكسر في

مخطوط المقتضب (٥٥/٢). انظر المبسوط ٢٦٠، والسبعة ٣٦٧، ومعجم القراءات (٥٦٧/٤، ١٥٩/٧)

وذكر أبو علي في الحجة (٤٧/٥) أنها أكثر، وتكنم في الآية على غير ما جاء هنا في: التعليقة (١٧٨/٢)

والإغفال (٥١٢/٢)، وذكرها في: الإيضاح ٣٣٠ على قول الخليل.

(٥) الأصل: لأن، وهو تصحيف يفسد الكلام.

به ما لم يقع؛ لأنها فرع في الجواب والفاء أصل، فلا يجعل لها كل ما للأصل [ومنه] (١)
ما قد كان كما يكون في الفاء؛ يعني قوله: فزيدٌ عندي.

فأ (٢): ينبغي كل ما للفاء من كون ما كان بعدها بمنزلة ما لم يكن؛ نحو قولك: إن
تأتني فزيدٌ عندي؛ أي: تُصادفه.

قال أبو عثمان (٣): إنما تُضيف إلى حرف الجزء أو حرف الإضافة (٤) إلى حرف الجزء
أو حرف الاستفهام كل حرف يجوز لك أن تؤخره، فتجعل الجواب واقعاً عليه إن كان
جزءاً، والخبر / ١٦٠ إن كان استفهاماً؛ كقولك: غلامٌ من تُضرب؟ لأنك لو قلت: من
تضربُ غلامه، كان كلاماً، ولا يجوز: أي من تضرب؟ لأنك لو قلت: من تضربُ أمه؟
لم يكن كلاماً، فعلى هذا يجري هذا الباب.

قال (٥): (قَبْلُهُ) و(بَعْدُهُ) لا يجوز أن تجيء بالهاء لتبين الحركة إلا فيما لا يتمكّن
البيته، و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) يتمكّنان.

قال: تقول: هذا امرؤٌ، فإذا عرفتَه قلت: هذا المرءُ، فتغير البناء؛ لأن لام المعرفة ساكنة
وميم (امرؤ) ساكنة، فلو لم تُحرك الميم اجتمع ساكنان، فلما تحركت الميم لاجتماع
ساكنين تغير البناء.

قال (٦): لا يكون جوابُ الاستفهام جملة (٧)؛ لأن جوابه يُستغنى عنه؛ فلذلك
جاؤوا به منصوباً على جهة العطف على توهم أن (أن) في كلام الأول.

(١) زيادة بها تستقيم العبارة.

(٢) وكذا قال في الإغفال.

(٣) أصل المسألة باب عقده سيبويه (٧٩/٣) وتقدم في (٢٨-١) بعض كلام المازني وانظر تخريجه هناك.

(٤) يريد حرف الجر، وعبارته فيه تقديم وتأخير وحذف، وتقديرها: إنما تُضيف إلى حرف الجزء كل حرف يجوز
لك أن تؤخره، وتضيف إلى حرف الجزء أو حرف الاستفهام كل حرف إضافة يجوز لك أن تؤخره.

(٥) أجاز سيبويه هاء السكت في: الحرف المبني وقبله ساكن، والمازني يستثنى هنا (قبل) و(بعد) لما أثبتته
النحاة لهما من التمكن وعدمه في حالين مختلفين. انظر الكتاب (٢٨٦/٣، ١٦٢/٤) والمقنضب

(٣/١٧٤) وما ينصرف ١١٧، والتعليقة (٣/١٠٠)

(٦) كلام أبي عثمان هنا في جواب الاستفهام يكاد يطابق كلامه في (٦٦-١) ولكن أبا علي لم يعلق عليها هناك.

(٧) يريد هنا الجواب بالفاء والواو ونصب الفعل بعدهما.

فا: أي: فليس مثل الجزاء الذي يكون جوابه جملة، فإذا استغني عن الجواب البتة جاز أن يكون مفرداً.

قال: وإنما نصبت جواب الاستفهام بالفاء ووقع في الجزاء؛ لأن الفاء ينصب الفعل بعدها إذا كان مخالفاً (١) للفعل الذي قبله؛ نحو قولك في الاستفهام: أيهم يأتيني آت، فالفعل الأول مستفهم عنه، / ٦٠ ب والآخر مخبر عنه، والجزاء ليس الفعل الذي بعد الفاء مخالفاً للذي قبله؛ لأنهما جميعاً خبران، وإنما دخلت الفاء في حيز الجزاء؛ لأنها تقع على جملة تستغني بنفسها، فإذا أدخلت على الجملة علم أنها جواب لما قبلها، وأنها غير مستغنية بنفسها.

ولا يقع جواب الجزاء بالواو ولا بثم؛ لأن الفاء تعلق شيئاً بشيء، وثم والواو إنما تعطفان وليس من أجلهما يقع الشيء كالفاء.

قال أبو عثمان (٢): سأل مروان الأخفش: أتجيز (لاضربنه يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لاضربنه ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأن معناه: إن ذهب وإن مكث، فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجزم لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع (٣): قوله: الفعل إذا انجزم لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: أنت ظالم إن تفعل؛ هذا لا يجوز لأن تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه، ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزؤه بجواب أو الفاء. / ٦١ فأما حتى جواب الجزاء فإنه لا يتقدم أبداً؛ انجزم الفعل أو لم ينجزم؛ وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحسن أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء، فاعرفه.]

(١) تقدم في (٤٦-١) التعليق على تعليقه النصب بالمخالفة.

(٢) حكى أبو علي مسألة الأخفش وجوابه في المنشورة ١٩٩، وقد تقدم في (٣١-ب) ما يتعلق بها وانظر الشخريج هناك.

(٣) حكايته قول الأخفش بلفظ أطول مما جاء في المتن يدل على اختصار لفظه في المسألة، وفي المنشورة ما يزيد ذلك.

قال أبو عثمان (١): لا يجوز عندي ما قال الخليل في قوله: (لاضربنه أذهب أم مكث)، وفي (كلُّ حقُّ له أعلمناه أم جهلناه)، لا يجوز عندي دخولُ ألفِ الاستفهام ولا (أم)؛ لانهما إنما تدخلان على معنى (أيهما)، و(أي) استفهام، و(أي) بعد (لاضربنه) معناها جزاء، والألف و(أم) لا تدخلان لمعنى الجزاء.

وقوله: (سواءً عليّ أذهب أم مكث) وقع الاستفهام؛ لأنك إنما تستفهم عن أحد أمرين، ولست تُسوي عليك أحد أمرين وإنما تُسوي عليك أمرين.

و(لا أبالي أذهب أم مكث) وقع الاستفهام بعد (ما أبالي) (٢) على معنى الاستفهام؛ لأن المعنى: لا أبالي أحد هذين كان.

وأما قولُ سيبويه (٣): يجوز أن يكون صفةً وحالاً في قوله: (كلُّ حقُّ هو لها دخلٌ فيها أو خرج منها)، فإنه يعني: (دخل أو خرج) يجوز أن يكون صفةً لـ (حق) لأنه نكرة، والأفعالُ يَكُنُّ صفاتٍ للنكرة. ويجوز أن يكون (خرج ومكث) (٤) حالاً.

وأما / ٦١ ب قولها:

أَقِطاً أَوْ تَمَمَّ رَأً

أَمْ مُشَمَّعاً صَقَّراً (٥)

(١) قول الخليل في: الكتاب (١٨٦/٣، ١٨٧) والعبارة الثانية لم يحكمها سيبويه عن الخليل ولكنه أجازها على قول الخليل في الأولى. وقد حكى أبو علي في: المنشورة ١٩٩ قول الخليل ورد إشكال أبي عثمان عليه ولم يُسمه، ولكنه يحكي في: التعليقة (٢٨٩/٢) عن الزجاج تضعيف (أم) هنا ولا يرد قوله بل يقويه.

(٢) كذا، والكلام على لا أبالي.

(٣) الكتاب الموضع السابق، ولفظه ولفظ المقنضب (٣٠٢/٣) وشرح الكتاب لابن خروف ٢٧٩: داخل وخارج = دخل وخرج.

(٤) كذا ولعله يريد: خرج ودخل.

(٥) من الرجز المنهوك، وهو لصفية بنت عبد المطلب في: الكتاب (١٨١/٣) والمنمق ٣٣٢، والمقنضب (٣٠٣/٣) والكامل ١٠٩٦، وجمهرة ابن دريد ٧٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/٢) وتحصيل عين الذهب ٤٤٥، وأمالى ابن الشجري (١١١/٣) وشرح الكتاب لابن خروف ٢٧٣، ورواية مشتمل وردت عند ابن دريد وابن خروف وفيهما (زقرا) بالزاي، وغيرهما برواية قرشياً صقراً، ورجح الأعلام وابن خروف أنها أرادت السجع لا الرجز ويرويان فيه: أم قرشياً صارماً هزيراً، ونص المعري في: الصاهل والشاحح ٤٣١ على أنها رواية سيبويه وأن بعض الناس غيرها رغبة في: إصلاح الوزن. والأبيات في رجل صارع ابنتها الزبير.

فإنما قالت: (أو) ولم تقل: (أم) لأنها لم تُرد أي هذين كان، ولكن أرادت: أأحد هذين هو أم أسد؟

من النداء المضاف

وأما قوله (١): والدليل على أنك إنما تريد بالإضافة الأول في (أبو عمري) أنه لا يجوز أن يقول: أبو النضر، ولا ثلاثة الأتوابك؛ يعني أنك إنما أدخلت الألف واللام للأول مثل (مائة درهم) أدخلت الألف واللام في (الدريم) ل(المائة)؛ لأنه لم يمكنك تعريفهما وإضافتهما، فأضفت (النضر) لأنه كأنه ليس فيه ألف ولا م؛ فهذا دليل أنه يمتنع في الأول أن تُضيفه وفيه الألف واللام، فكذا الآخر يمتنع أن يضاف وفيه ألف ولا م.

قال: كأن قوماً قالوا: (أبو النضر)، يُجيزه لأن الألف واللام للأول؛ فلا تُريد بهما الآخر. فقبل لهم: الألف واللام وإن أُريد بهما الأول فحالهما في هذا المضاف كحالهما في الأول.

قال (٢): / ١٦٢ لا يجوز أن يكون (كُرسِي) و(قُمرِي) (٣): فُعُلُوا؛ لأنه لو كان كذلك كانت الياء لاماً وكانت أصلاً، ولا تكون الياء والواو في بنات الأربعة إلا زائدة، إلا أن تكون مكررة فتكون أصلاً، ولكن هي (فُعَلِي)، لا تكون الياء والواو رابعة أصلاً إلا مضافة (٤).

١٠٠ فصرعه الزبير. والمشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه، والاقط: شيء يتخذ من الخيض الغنمي. وعلى رواية الجمهرة بالواو مكان أو لا شاهد فيه. وانظر: العضديات ١٩٥.

(١) سيبويه في: الكتاب (٢٢٥/٢) والكلام عما إذا أضفت إلى ياء المتكلم مضافاً، وانظر: إعراب النحاس (٧٠/٥).

(٢) في: البغداديات ١٢٨ (قُمرِي) فُعَلِي، وأشار بكلام غير صريح في: البصريات ٨١١ والإغفال (٤٩٩/٢) والتعليق (٣٣٤/٣) أن ياء (كُرسِي) للنسب. وانظر: المقتضب (٢٣٤/٣) والأصول (٣٤٢/٣).

(٣) القُمرِي ضرب من الحمام أو الأبيض منه.

(٤) أي للنسب.

من النداء الموصول المنكور

قال: أقول (١): يا رجلُ خيرٌ منك؛ لأنَّ أحسنَ أحوالِ (منك) أن تنزل منزلةً (الوجه) وأنت تقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهُ.

قال (٢): ويجوز عندي (زيدٌ هو يقولُ ذلك)، و(هو) فصلٌ، ولا أجز (زيدٌ هو قال ذلك)؛ لأنني أجز الفصلَ بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية ويجوز في المستقبل؛ وذلك لأنَّ سيبويه (٣) قد قال: إني لأمرُّ بالرجلِ خيرٌ منك، وبالرجلِ يُكرمني، وهما صفةٌ على توهم الألف واللام فكذا في الفصلِ أتوهم الألف واللام في الفعل (٤)، ويكونُ بمنزلة الغاية بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيدٌ هو خيراً منك، على توهم الألف واللام في (خيرٌ منك). ولا يجوز (كان زيدٌ / ٦٢ ب هو منطلقاً) لأنني أقدر على الألف واللام؛ وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدر فيه على الألف واللام، وعلى ذا يجوز (يا رجلُ تقولُ ذلك)، ولا يجوز (يا زيدُ تقولُ ذلك) على توهم الألف واللام؛ لأنه إنما يتوهم الألف واللام اللتان تكونان للجنس، والموصوفُ معرفةً الجنس.

قال: إنما أقول: يضربانه، ولا أقول: ضاربانه؛ لأنه ليس في الفعل علامة للرفع غير النون فلم يجر حذفها؛ لأنه يبقى بلا علامة، وفي (ضاربان) الألف علامة رفع، فإذا حذفت النون بقيت العلامة على حالها.

فا (٥): لما كانت علامة الضمير على حرف لا ينفصل تعاقباً؛ كما تعاقب علامة الندبة والتنوين.

(١) المسألة في المنادى المعرف بالنداء ووصفه بالندبة. وجاء في: المقتضب (٤/ ٢٢٢) أن (الوجه) في (الحسن الوجه) تريد به بيان الموضع الذي بلغت في النعت (الحسن)، وهذا ما أراده أبو علي من مقابلة (منك) بـ (الوجه)، وهو مأخوذ من المقتضب (٤/ ٢٢٦).

(٢) ذكر أبو علي في: الشعر ٢١٥ أن الفصل لا يقع إلا بين معرفتين أو ما يقرب من المعرفة كخير منك، وأشار في: التعليق (١/ ١٢٩) إلى وقوع الفعل صفة للندبة.

(٣) وقوع (خير) وأمثالها صفة لال هو قول الخليل حكاه سيبويه في: الكتاب (٢/ ١٣)، وأما مجيء الفعل صفة لال فلم يذكر منه سيبويه في: (١/ ١٢٨-١٣١) إلا المضارع كما قال أبو علي، ولكنه في (٢/ ٥٤) مثل بالماضي ولم يمنعه.

(٤) مقدر اسم الفاعل منه.

(٥) فصله في: البصريات ٣٢٦.

وقال أبو يعلى (١): لم يَجُز (هما ضاربانك غداً) لأنَّ النون زيادةٌ والكاف زيادةٌ غيرُ منفصلة، فلم يَجتمع على الاسم زيادتان.

وحدَّثني أبو يعلى - رحمه الله - قال: حدَّثني أبو عثمان قال (٢): حدَّثني الأصمعيُّ قال: قال أعرابيٌّ لأعرابيٍّ: ما فعلتُ أمك؟ قال: ماتت؛ رحمه الله! فوالله إنَّ كانت لَمِنهَاءَ اللحمِ مِمِّدَاقَ المَرَقِ.

المِنهَاءُ اللحم: التي تَطْبُخُ / ١٦٣ اللحم وتُطعمه الأضيافاً وهو غيرُ نَضِيجٍ؛ يعني: أنها كانت تُعجَلُ باللحم للضيِّفان. مِمِّدَاق: تَمُدُّه أي تخلطه بالماء لِيَسْمَعَهُم.

وحدَّثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابيٌّ:

نَمُدُّ لَهُم بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ هَوْنِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا ضَاقَ شَيْءٌ يُوسَعُ (٣)

قال أبو عثمان: أزيدٌ عندك أم لا؟ عَطَفَ (بِ) أم (جملةٌ أم غيرَ جملة؟ فإن قيل: جملة، قيل: (لا) ليس بجملة، وإن قيل: تدل على جملة هي بَدَلٌ منها، قيل: فإظهارُ ما تدل عليه. فإن قال: أم ليس هو عندك؟ قيل: لم يَدُكُرْ (ليس) فكيف عَنَى (٤) بها؟ فإن قلت: أقول: أم لا هو عندي؟ قيل: (لا) إذا وقعت بعدها معرفةٌ كُرِّرت، قال: فالهجةُ في هذه مثلُ قوله (٥): (لا سَوَاءً)، وإنما يريد: لا هما سواء، فلو أظهرَ (هما) لكَرَّرَ (لا)، فلما صارت (لا) بدلاً بقي في (سواء). يقول (٦): لو قلت: لا هما سواء، لكَرَّرتَ فقلت: ولا هما غيرُ سواء، فلما خَزَلْتَهُمَا (٧) مما أضمر لم يَكُرِّرُ.

(١) انظر في: الخصائص (٣٥٥/٢) تعليلاً آخر.

(٢) رواه باختلاف في بعض الفاظه المبرد عن المازني عن أبي زيد في: الفاضل ٤٠

(٣) سلف التعليق عليه في (١-٥١).

(٤) عني بالقول كذا: أراده وقصده.

(٥) الكتاب (٣٠٢/٢) وانظر: الأصول (٣٩٥/١) وذكرها أبو علي في: التعليقة (٤١/٢) والهجة

(١/٢٧٠) والمنشورة ١٠٠، فأوجب فيها حذف المبتدأ لأن (لا) تعاقبه. قال السيرافي في شرحه (٢/٩٦-

١): إنما يتكلم به المتكلم عند ادعاء مدَّعٍ لاثنتين جرى ذكرهما إن أحدهما مثل الآخر أي هما سواء، فيقول

المنكر لمن قال: لا سواء.

(٦) شرح من أبي عثمان لكلام سبويه، على الرغم من أنه لم ينقله بالفاظه، ولكن سلف مثله.

(٧) خزله قطعه أو حذفه.

فقلت لأبي عمر^(١): و[هما]^(٢) لا يكرّر، فكذا ما هو بدّل منه .
وكذا^(٣) (لا) التي بعد (أم) لما وقّعت تدلّ على الجملة لم تحتج إلى تكريرها؛ لأنه
أدخل فيها / ٦٣ ب ما ليس لها .

قال^(٤): يقول لو قلت: لا هما سواء، لكرّرت فقلت: ولا هما غير سواء، فلما خزلتّهما
وجعلت (لا) بدلاً من (هما) لم تحتج أن تكرّر؛ كما أنك إذا قلت: هما سواء، لم
تكرّر. وقوله: (أدخل فيها ما ليس لها)؛ يقول: إن (لا) لا تدلّ على الجمل، إنما تقع نافية
لما بعدها، فلما وقّعت ليس بعدها كلاماً فاستغني بها عما بعدها جعل لها ما ليس لها .

فا: ويقال أيضاً^(٥): إنها لا تخلو أن تكون المعادلة أو المنقطعة، فإن كانت المعادلة
فهي إما أن تعدل اسماً باسم، أو فعلاً بفعال، فإن كانت المنقطعة فالمنقطعة لا يكون
بعدها إلا جملة؛ ألا ترى أنهم يُقدّرون في قولهم: «أم شاء»^(٦): بل أهى شاء؟ وليست
(لا) بمفرد ولا جملة .

حدثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان عن أبي زيد:

يا دهرُ أم كان مشيبي رقبصاً

بل قد تكون مشيبي توقصاً^(٧)

(١) الجرمي، وأبو عثمان عصره، فلعل أبا يعلى أخذ منه. وقد يكون تحريفاً صوابه: لأبي عثمان، فلم يرد ذكر
لأبي عمر.

(٢) الاصل: ولم لا يكرّر، ولم اتبين له معنى .

(٣) قول أبي عثمان، وسيلق عليه أبو يعلى .

(٤) شرح من أبي يعلى .

(٥) أخذه من قول سيبويه في أم في (أعندك زيد أم لا) في: الكتاب (١٧٤/٣) وحكى ابن جني عن أبي علي
في: الخطريات ١٢٦ أنه انتهى إلى أن (أم) هنا منقطعة، ومعظم كلامه هناك مأخوذ من كلام أبي عثمان .

(٦) في: الكتاب (١٧٢/٣) ومعاني الاخفش ٣٣، ١٦٠، والاصول (٢١٣/٢) وشرح أبو علي (أم) المنقطعة
في قولهم (إنها لإبل أم شاء) في: الإيضاح ٢٩٩: «كانه رأى أشخاصاً فسبّق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل»
فاخير على ذلك ثم شك فقال: أم شاء، فصار سؤاله بأم مضرباً عما كان أخبر عنه ومستأنفاً السؤال عنه
فكانه في التمثيل: بل أهى شاء . وذكره أيضاً في: التعليقة (٢٨٢/٢) والمنشورة ١٩٠

(٧) من الرجز، وهما لأعرابي سمعه أبو زيد، انظر معاني الاخفش ٣٢، والمقتضب (٢٩٧/٣) والمنصف
(١١٨/٣) وأمالي ابن الشجري (١١٠/٣) وعمدة الحفاظ ٦٥٦، والخزانة (٦٦/١١) واللسان (أم) .

(أم) زائدة، وإنما أراد: ما كان مشيبي.

وانشدني أبو يعلى قال: انشدني أبو عثمان قال: انشدني أبو زيد عن أعرابي:

تَسْأَلُنِي مَا وَجَعَ بظَهْرِيَّةٍ / ١٦٤

جَذِبُ الدَّلَاءِ وَاخْتِلَافُ الأَرْشِيَّةِ

قال أبو عثمان يوماً وقد سُئِلَ: اليس كلُّ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله تُقِيمُه مقامَ فاعله؟ قال: بلى. قيل: فما بال (كان) لا تكون كذلك؟ لا تقولُ فيها: كين أخوك، وكين مُنطلق^(١). فقال: إنما (كان) تدخُلُ على الابتداء وخبره لتُخبر أن ذلك فيما مضى، فإذا قال: كين مُنطلق، صار هذا الكلامُ خبراً لا ابتداءً له.

وسألته^(٢) عن (أي) و(متى) في الاستفهام لم لا يُوصَلان؟ فقال: لأنَّ الاستفهام إذا وُصِلَ صار خبراً، والجزاء إذا وُصِلَ صار خاصاً، وإنما يَقَعان شائعين بمعنى الاستفهام.

قال^(٣): وسألته: (إن تَأْتِنِي أنا كَرِيمٌ) لم لا يَجُوز؟ فقال: لأنَّ الفعل هنا يَقَعُ مجزوماً، فلو وَقَعَ هنا الاسمُ وَقَعَ هنا مرفوعاً؛ لأنه إنما يَرْتَفِعُ هو لِمَوْقَعِهِ موقعَ الاسم. قال: وليس في القرآن مجزومٌ وجوابه جملة^(٤)، ولكن جازز في الشعر، وليس في القرآن جزءٌ بفعلٍ ماضٍ وجوابه مجزومٌ إلا قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٥)، [وقال]^(٦)

والرقص: ضرب من الخبب شبه بالنفزان من النشاط، التوقص: تقارب الخطر. وأبو زيد يحمله على زيادة (أ) ويكاد يُرد عند غيره، وأبو علي يجيزه في توجيه شاهد في: الشعر ٨٣.

(١) إجازة الفراء، انظر الأصول (٨١/١) وشرح الرضي (٢١٧/١) والهمع (١٦٤/١).

(٢) السائل أبو يعلى، والكلام شرحٌ لقول سيبويه (٥٩/٣): الفعل ليس في: الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وشرحه أبو علي في: التعليقة (١٧٣/٢) بمفهوم تمام المعنى في: هذين وعدم تمامه في: الموصول.

(٣) المسألة شرحٌ لما منعه الخليل في: الكتاب (٦٤/٣). وما يذكُرُه المازني هنا في تعليل ارتفاع الاسم سلفت حكايته عنه في (٥٧-ب، ٥٩-١)، وأخذ به أبو علي في: التعليقة (١٧١/٢).

(٤) أي بلا فاء.

(٥) سورة هود: (١٥) وتام موضع الحاجة منها: ﴿وَرَبِّنْتَهَا تَوَفُّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾. ومثلها ما في سورة

الشورى: (٢٠) وانظر: دراسات لاسلوب القرآن (٢١٤/٣).

(٦) الاصل: فقال، وهو تحريف.

أبو الحسن (١)؛ إنما جاز أن يكون جوابه مجزوماً / ٦٤ ب من أجل (يريد)؛ لأنه خبرٌ
لـ (كان) وهو فعلٌ مستقبلٌ مثلُ جوابه، وتلك الأبيات (٢) في الجزاء كأنها على إضمارِ
الفاء.

قال (٣)؛ لا يجوز (علمي يزيد كان ذا مال) على أن يكون خبراً (٤) وبينهما
(كان) (٥)؛ لأنك إنما أضمرت في (كان) (علمي) بلا (زيد)، فلا يفرق بينه وبين من
هو له بشيء ليس له فيه ضميرٌ.

قال أبو يعلى (٦)؛ أي: لا يفرق بين (زيد) وحاله بشيء ليس فيه ضميره.

(١) لم يرد هذا المعنى في كلامه في الآية في: المعاني ٢٦٧، في حين يشبهه كلامُ الفراء في: معانيه (٥/٢)،
٢٦٧، ولأبي علي مسألة عقدها في: الإغفال (٣٩٢/٢) في رد قول المبرد في (كان) في الآية ولم يذكر
قول الأخفش. وانظر: الكتاب (٦٨/٣) والمقتضب (٥٨/٢) والسيرافي (٧٩/١٠).

(٢) يرد الشواهد التي ذكرها سيبويه (٧٠-٦٥/٣)؛

من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
بني ثعلب لا تتكعوا العنز شربها	بني ثعلب من ينكع العنز ظالم
وإن اتاه خليلٌ يوم ميساة	يقول لا غائب مالي ولا حريم
يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنك إن تصرع أخوك تصرع
هذا سراقعة للغرآن بدرسه	والمرء عند الرشا إن يلقها ذهب
وأني متى أشرف على الجانب الذي	به أنت من بين الجوانب ناظر
فقلت تحمّل فوق طرفك إنها	مطبوعة من ياتها لا يضميرها

فحمّل أكثرها على التقديم والتأخير وبعضها على حذف الفاء، في حين يحملها غيره كلها على حذف
الفاء، واقتصر أبو علي على رأي سيبويه في ما ذكر منها. وانظر: المقتضب (٦٩/٢) والانتصار ١٧٢،
والاصول (٤٦١/٣) وشرح السيرافي (٢٧٤/٣) والتعليقة (١٨٥، ١٨١، ١٨٠/٢) والحلبيات ٢٤٠،
والشعر ٤٧١، ٥٠٦، والبغداديات ٤٥٤، والإغفال (٥١٢/٢).

(٣) الكلام لأبي عثمان، وأخذ أبو علي المسألة في: الإيضاح ٩٣ ومنعها لغير السبب المذكور هنا. وانظر الأقوال
في: هامشه والتذييل (٣١١-٣١٣) والجمع (١٠٦/١).

(٤) يريد بالخبر الحال كما سيظهر قريباً، وهو استعمال يقع عند القدماء، انظر: الكتاب (٤٩/٢، ٥٠، ٨١).
(٥) كان هنا تامة، وتكون ناقصة في غير توجيه أبي عثمان. وانظر: المقتضب ٦٨١، ٢٩٦، والجواب
(١٤٥/١).

(٦) وشرحها أبو حيان في التذييل (٣١٢/٣) بعبارة مفصلة غير أنه حكّاها بالمعنى ونسبها لأبي علي.

قال: ويجوز (علمي بزيد كان اليوم) لأن العلم هنا مضمر في (كان)، وهو مضمر في (اليوم) (١)، فلم يفرق بينهما بشيء.

قال أبو يعلى: قال: إذا قلت: (علمي بزيد كان ذا مال)، ف(ذا مال) هو (زيد)، فالمضمر في (كان) هو العلم، والأحوال تسد مسد الأخبار في المصادر، ف(ذا مال) ليس هو العلم ولا فيه ضميره، وإنما هو حال ل(زيد) سد مسد الخبر. وإذا قلت: (علمي بزيد كان اليوم) فالمضمر في (اليوم) هو العلم؛ لأنه ظرف له كما أنه مضمر في (كان).

قال (٢): (ضربي زيدا قائماً) ابتداءً لا خبر له؛ لأنك إنما تحتاج إلى الخبر لأن يفيد معنى، فإذا أفدت المعنى استغنيت عن الخبر. فقلت / ١٦٥ له: (قائم) يتضمن (ضربي). فقال: وكيف يتضمنه وهو لا يكون ظرفاً له؟ لأن (قائم) هو أنت، و(ضربي) مصدر.

قال أبو عثمان: وإنما وقع الماضي بعد الجزاء يراد به المستقبل؛ تقول: إن ضربتني ضربتكَ؛ معناه: إن ضربتني أضربكَ، ولا يجوز (ضربتكَ إن ضربتني) لأن الفعل الماضي يدخل فيه معنى المضارع مؤخراً، فإذا قدم صار لفظه ماضياً ومعناه ماضياً، والجزاء لا يكون كذا.

وسأله (٣): لم يمنع الاستفهام أن يعمل ما بعده فيما قبله؛ نحو: أزيداً ضربت؟ فقال: لأن الاستفهام لا يستغني بما قبله، إنما يستغني بما بعده، ولو عمل الفعل بعد حرف الاستفهام فيما قبله لاستغنى في الأسماء بما قبله؛ نحو: زيداً منطلقاً؟ قلت: فلم لا يعمل فيه ما قبله؟ فقال: لأنه إذا منع غيره كان لنفسه أشد منعاً.

(١) استخدم كلمة (مضمر) للمشكلة والمعنى أن (اليوم) ظرف يتضمن (العلم)، وانظر الإيضاح ٩٤ وما يأتي من شرح أبي يعلى.

(٢) عرض أبو يعلى لسألة (ضربي زيدا قائماً) في: الإيضاح ٢٢٢، والبصريات ٧٢٤ ببعض قول المازني. وانظر الأقوال فيها في: الهمع (١٠٥/١).

(٣) منع إعمال ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله ذكره سيبويه في: الكتاب (١٢٧/١-١٣٢) وفيه أكثر الاستدلال الذي جاء هنا. وحكى أبو يعلى في: الشعر ٢٤٧ أن المنع في الشرط قول البصريين، ومن البغداديين من يجيزه. وانظر السيرافي (٢٥٤/٣).

قوله: (يَمْنَعُ غَيْرَهُ) يعني: ضربتُ أزيداً؛ يقول: لما مَنَعَ حرفُ الاستفهامِ غيرَه أن يعمل فيه الفعلُ صار لنفسه أشدَّ مَنعاً.

قلتُ: فلمَ لا يعمل ما بعدَ الجزاءِ فيما قبله؟ قال: لانك لا تقدر أن تُقدِّمَ ما عملَ / ٦٥ ب فيه الجزاءَ على الجزاءِ، فكذلك لا يُقدِّمُ المفعولَ الذي عملَ فيه العاملُ؛ لأنَّ المجزومَ لا يُقدِّمُ على الجازمِ كما لا يُقدِّمُ المجرورُ على الجارِ؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارِ بمنزلة التثنية داخل في المنون؛ وكذلك ما عملَ فيه الجزاءُ؛ أي: لا يجوز أن تقول: زيداً إن تضرب.

قلتُ: فلمَ لا يعملُ في الجزاءِ ما قبله؟ يعني في قولك: (تضربُ مَنْ)؟ فاعتلُّ بعلة الاستفهامِ وقال: إذا مَنَعَ غيرَه كان مَنَعَ لنفسه.

وأخبرني (١) عن الدماذي (٢) أنه كان يُجيز (كان مَنْ يأتني آتِه) (٣)، واحتجُّ بقول سيبويه (٤): (بِمَنْ تَمَرُّ أمرُّ)، فكسَّر ذلك عليه أبو عثمان وقال: إذا قلتُ: كان زيدٌ منطلقاً، أزلتُ (كان) عملَ الابتداءِ وأحدثتُ لنفسها عملاً، فأزلتُ عن (منطلق) عملَ (زيد) وأحدثتُ لنفسها عملاً، فينبغي أن تُزيلَ عن (آتِه) عملَ (مَنْ) وتُحدثَ عملاً؛ كما فعلتُ ذلك في (منطلق)، فتقول: [آتِه] (٥)، فإذا قلتُ ذلك بطلَ حينئذٍ الجزاءُ.

يقول: لما بطلَ عملُ الابتداءِ عن (زيد) فرفعتُه أبطلتُ عملَ (زيد) عن (منطلق)

(١) أبو يعلى.

(٢) دماذ العبدي: رُقَيْعُ بن سلمة بن مسلم، كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به، وله أبياتٌ يذكُر فيها أنه أتعب المازني بطول المسائل. انظر أخبار النحويين للسيرافي ٧١، ٧٧ ونور القبس ٢٢٣، ومعجم الأدباء ١٣٠٧، والإنباء (٥/٢).

(٣) المسألة في: الكتاب (٧١/٣) على إسمال الجزاء ورفع الفعلين وعُلمَ بما احتج به أبو عثمان، وكذلك فعل أبو علي في: التعليقة (١٨١/٢) والمنشورة ١٦٣، غير أنه في الأخير أجاز الجزم على لغة قوم يعملون (مَنْ) ويضضرون اسم كان، وفي الخزانة (٤٠٦/٥) أن المبرد حكى عن الزياتي جواز الجزم بعد (إن) مع عدم إضمار اسمها وردَّه المبرد، في حين حكى أبو علي في: التعليقة (١٨٣/٢) منع الزياتي ذلك بعد (كان) و(إن)، وهذا يدل على عدم تحريف (الدماذي) عن (الزيادي).

(٤) الكتاب (٨١/٣) وأما ربط هذا بدخول (كان) على الشرط فهو عند سيبويه (٨٠/٣) وبعبارة قال دماذ فأجاز ما منعه سيبويه. وانظر المثال في: المقتضب (١٧٢/٣) والأصول (١٦١/٢) والبغداديات ٤٦٦، والمنشورة ١٦٥، والشيرازيات ٢٤٩، والتعليقة (١٩٢/٢) والعسكرية ١٩١، والخصائص (٣٥٣، ٢٨٧/١)

(٥) الأصل: أنه ولا تصح مع معنى الكلام؛ لأنه يريد إظهار أثر إبطال عمل (من) الجازمة.

فَنَصَبْتَهُ، وكذا إذا أدخلتها على الجزاء أبطلت / ١٦٦ عملُ الابتداء عن (مَنْ)، فكذا يبطل عملُ (مَنْ) عن (آته).

قال (١): لا يكون جواب الاستفهام جملة؛ لأن جواب الاستفهام يُستغنى عنه؛ فلذلك جاء جوابه بالفاء منصوباً على جهة العطف على توهم (أن) في الفعل الأول، ونُصِبَ أيضاً لأنه مخالف (٢) لاوئه؛ لانك إذا قلت: أيهم يأتي آته، فالفعل الأول مستخبر عنه والآخر مخبر عنه، فكل ما خالف جوابه الذي هو جواب له نُصِبَ بالفاء.

وقلت لأبي عثمان: أليس لا يحدث عاملٌ عملاً في معمولٍ وعامله الذي كان قبله موجوداً؟ فقال: أجل. فقلت: (زيد) عمل في (منطلق) في قولك: (زيد منطلق)، ودخلت (كان) فأزالت ذلك العمل و(زيد) موجود.

حدثنا إسماعيل (٣) قال: أنشدنا أبو العباس:

هَبَّتْ تَلُومٌ وَيَسَّتْ سَاعَةٌ اللَّاحِي أَلَا أَنْتَظَرْتِ بِهَذَا التَّلُومِ إِصْبَاحِي (٤)

أنشدني أبو علي (٥) عن أبي العباس:

وقائلة لي ليس للموت مدفع فقلتُ ولا [لِلْهَمِّ] لِلْمَوْتِ مَدْفَعُ (٦)

(١) كلام أبي عثمان يكاد يطابق كلامه في (٦٠-١) وقد علق أبو علي هناك على موضع منه.

(٢) سلف التعليق على تعليل النصب بالمخالفة في (٤٦-١).

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (٢٤٩-٣٤١) محدث بغداد وعلامة في النحو واللغة، وعُرف بصحبته لأبي العباس المبرد، وسيكرر ذكره. انظر تاريخ بغداد (٣٠٢/٦) ومعجم الأدياء ٧٣٢، وطبقات المحدثين للذهبي ١١١، وكشف الظنون (١/٥٨٦).

(٤) من البسيط، وهو من قصيدة اختلفوا قديماً في نسبتها بين أوس بن حجر وعبيد بن الأبرص، والبيت في: ديوان أوس ١٤، وفي ديوان عبيد ٣٤، ولأوس في: منتهى الطلب (٢/٢١٩) ولعبيد في: مختارات ابن الشجري ٣٧٤، وأنشده أبو العباس غير معزو في: الكامل ٨٠٠، وانظر تخريجه والخلاف في الشاعر في الديوانين، ورواية المصادر (ليست) = (بست).

(٥) كنية إسماعيل الصفار.

(٦) من الطويل، وهو من قصيدة لأبي تمام يرثي بها إدريس الشامي وهو في: ديوانه بشرح التبريزي (٢/٢٢٣) وشرح ديوانه للأعلم (٢/٣٢٤) وروايته:

وقالت عزاء ليس للموت مدفع فقلتُ ولا للحزن للموت مدفعُ

ويختلف عند الأعلم: إذ مات = للموت، وفي الأصل: للنعم، وهو تحريف لا معنى له، وما أثبتته أقرب لرواية المصادر.

وأنشدني عن ابن كيسان :

/ ٦٦ ب وكن أنت ترعى سِرَّ نفسك إنني رأيت أقل الناس للسِرَّ حامِلَه (١)

وأنشدني قال : أنشدنا أبو العباس :

أضرب بجسمي مِرَّ السنين وخان قراع يد الأكلج
وقد كنت أشهد وقع الحروب ويحمر في كفي المنصل (٢)

وحدثني من حفظه قال (٣) : حدثنا عباس بن عبد الله [الترقي] (٤) قال : حدثنا جبارة بن مغلس قال : حدثني المعلى بن هلال عن ليث عن مجاهد قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فیسبقكم الدناة (٥) إلى الجنة » .

وحدثني أن أبا العباس (٦) كان يدفع أن يكون حساناً جباناً؛ قال : والدليل على ذلك أنه هاجى قيس بن الخطيم وهجاه (٧) فلم يعيره بالجبن .

(١) من الطويل، وهو لحارثة بن بدر القُداني في شعره في : شعراء أمويون (٣٦٣/٢) وفيه : واعلمن بأن أقل الناس للناس = إنني ..

(٢) من المشقارب، وهما لحسان بن ثابت في ديوانه (زيادات من مخطوط ط) (٤٣٢/١) وفي الفاضل ١٣، والأنوار للشمشاطي ٣٩، والأول محرفٌ وصوابه : يدي الأكلج، والأبيات في الديوان مضمومة الروي، الأكلج : عرق في الذراع إذا قُطع لا يرقا الدم، وفي الأغاني (١٦٦/٤) كان أكلج حسان قد قطع فلم يكن بضرب بيده .

(٣) روى الخطيب البغدادي في : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٥٦/١) هذا الاثر بالإسناد الذي ذكره أبو علي هنا، وجاء في : كنز العمال (٣٣٦/٢) .

(٤) الاصل : البرقي، وهو تحريف وجاء على الصواب في المصدر السابق . وهو أبو محمد أو أبو الفضل عباس بن عبد الله الواسطي الباكستاني (ت ٢٦٧) . انظر الثقات لابن حبان (٥١٣/٨) وتذكرة الحفاظ للقيسراتي (٥٦٦/٢) وتهذيب الكمال (٢١٦/١٤) وتهذيب التهذيب (١٠٥/٥) .

(٥) الاصل : الزناة . والتصحيح من جامع الخطيب البغدادي . والدناة من دنا يدنو ودني يدني أي : قُرب، ومعنى قرب هنا قلت قيمته . انظر الغريبين (٦٥٥/٢) واللسان (دنا) ٢٧٤/١٤

(٦) حكاه أبو العباس عن الأصمعي في : الفاضل ١٣، وانظر في امر جينه : الشعر والشعراء ٣٠٥، والأغاني (١٦٥/٤) ونكت الهميان ١٣٤ .

(٧) منه ما في : ديوان حسان (٢٥/١، ٣٠٩)، وروى ابن داود في : الزهرة ٦٢٥ عن قيس تعبيره بالجبن .

وأخبرني عن أبي العباس (١) أنه قال في قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لُنَبَذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ (٢)، وفي موضع آخر: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (٣): فنَبَذَهُ سَقِيمًا غيرُ نَبَذِهِ مَذْمُومًا؛ لَمْ يُفْعَلْ بِهِ نَبَذٌ فِي حَالِ ذَمٍّ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُتَدَاْفِعٍ (٤).
أَنشَدَ أَبُو حَاتِمٍ:

/ ١٦٧ أزيد مَيِّتٌ كَمَدَ الْحَبَارَى لِأَنَّ وَصَلْتَ لَطِيفَةً أَوْ تُلِمُّ (٥)

فِي عَطْفٍ (تُلِمُّ) عَلَيَّ (أَنْ وَصَلْتَ) نَظْرًا؛ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ عَطَفَ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ عَلَيَّ الَّتِي مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ؛ تَقْدِيرُهُ: أَوْ هِيَ تُلِمُّ؛ وَحَسُنَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ لَمْ تَلِ (أَنْ) إِنَّمَا وَلِيَتْ (أَوْ)، وَقَدْ يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ أَيْضًا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.
وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: أَوْ أَنْ تُلِمُّ، فَلَمَّا حُذِفَ (أَنْ) رَفَعَ؛ كَقَوْلِهِ:

أَحْضَرُ الْوَعْيَى (٦)

وَفِيهِ نَظْرٌ.

(١) لَمْ أَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى جَاءَ عِنْدَ تَلْمِيذِهِ النَّحَّاسِ فِي: إِعْرَابِ الْقُرْآنِ (٤٤٠ / ٣) وَفِي تَفْسِيرِ السَّمْعَانِيِّ (٤١٦ / ٤) وَتَفْسِيرِ الرَّازِيِّ (٢٧٠ / ٢٨).

(٢) سُورَةُ الْقَلَمِ: (٤٩).

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ: (١٤٥).

(٤) بِهَامِشِ الْأَصْلِ بِغَيْرِ خَطِّ النَّاسِخِ: "رَأَيْتُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَجَوَابِهِ فِي: شَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ عَلَى الْبُرْدَةِ وَقَدْ سَبَقَهُ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ". وَلَعَلَّهُ يَرِيدُ بِالْمَرْزُوقِيِّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ التَّلْمِيسَانِيَّ الْمَعْرُوفَ بِحَفِيدِ ابْنِ مَرْزُوقٍ (ت ٧٨١ أَوْ ٨٤٢) وَلَهُ شَرْحَانِ عَلَى الْبُرْدَةِ. وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْزُوقِيُّ شَارِحَ الْحَمَّاسَةِ الْمُتَوَفَّى ٤٢١ وَصَاحِبَ الْبُرْدَةِ ت ٦٩٦. كَشَفَ الظَّنُّونَ (١٥٤ / ١) وَإِبْضَاحَ الْمَكْتُونِ (٢ / ١٩١، ٢٢٩).

(٥) مِنَ الْوَاغِرِ، وَهُوَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ فِي: دِيْوَانِهِ ١٦١، وَفِيهِ بِرَوَايَةِ ابْنِ جَنِّي ص ٣٠٥، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرِ ٢٩٢، وَالْأَعْيَانِي (٢٣٠ / ١٢) وَالْفَسْرَ (١ / ٣١٥، ١٠٤٦) وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ (٢ / ١٧٦) وَفِي دِيْوَانِهِ ٢١٤ فَضَّلَ تَخْرِيجَ. وَالرُّوَايَةُ فِي الْمَصَادِرِ مَا عَدَا الْفَسْرَ (إِذَا) = (لَأَنَّ)، وَرَوَايَةُ (تُلِمُّ) مُحَرَّفَةٌ، وَفِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ (مَلِمٌ) بِالْمِيمِ وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ يُذَكَّرُ فِي: قِصَّةِ أَبِيَاتِ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَلَطِيفَةُ مَوْلَاةِ لِأَبِي الْأَسْوَدِ كَانَتْ تَحْنُو عَلَى زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي الْمَعَانِي: "يُقَالُ فِي مَثَلِ (مَاتَ فُلَانٌ كَمَدَ الْحَبَارَى) وَالْحَبَارَى إِذَا تَحَسَّرَتْ وَالْقَت رِيَشُهَا مَعَ الْغَاءِ الطَّيْرُ رِيَشُهُ أَبْطًا نَبَاتٌ رِيَشُهَا إِذَا طَارَ الطَّيْرُ وَرَامَتْ هِيَ الطَّيْرَانِ فَلَمْ تَقْدِرْ مَاتَتْ كَمَدًا".

(٦) قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطُّوَيْلِ، وَتَمَامُهُ:

= أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي

ونظيرُ القولِ الأولِ قوله: ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ الآية ﴿ فَانْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (١).
أُنشِدَ أبو بكرٌ للمُسَيَّبِ بنِ عَلسٍ:

كَأَنَّ بَرِيْقَتَهَا لِلْمِزَاجِ مِنْ ثَلْجٍ تَسْنِيمٍ شَبِيتَ عُقَارًا (٢)

وَحَكَى أَنْ قَائِلًا (٣) قَالَ: أَرَادَ: كَأَنَّ بَرِيْقَتَهَا عُقَارًا شَبِيتَ بِالْمِزَاجِ مِنْ ثَلْجٍ تَسْنِيمٍ.

فأ: فِيهِ نَظْرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: (شَبِيتَ) لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا أَوْ صِفَةً، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ - هَذَا - وَكَانَ فِي حُكْمِكَ بِنَصْبِ (عُقَارًا) أَنَّهُ بَر (كَأَنَّ) لَا بَدَأَ مِنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ - ثَبِتَ أَنَّ انْتِصَابَ (عُقَارًا) لَيْسَ بَر (كَأَنَّ) وَلَكِنْ بِحَالٍ. فَأَمَّا إِعْمَالُ (كَأَنَّ) فَإِنَّكَ تُعْمَلُهُ فِي اسْمٍ مَحذُوفٍ قَبْلَ / ٦٧ ب (لِلْمِزَاجِ)، وَحَسُنَ الحَذْفُ لِلظَّرْفِ (٤) وَطُولِ الكَلَامِ بِهِ؛ مِثْلُ: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ ﴾ (٥) وَنَحْوِهَا مِمَّا فِي التَّنْزِيلِ (٦)؛ كَأَنَّهُ = وَهُوَ لَطْرَفَةُ بِنِ العَبْدِ فِي: دِيوانِهِ ٣١، وَالكِتَابِ (٩٩/٣) وَالخَزَانَةَ (١٣١/١) وَهُوَ شَاهِدٌ دَوَارٍ فِي المَاصِرِ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشَّعْرِ ٤٠٤، ٥٢٢، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، وَالتَّعْلِيْقَةَ (٢٠٥/٢) وَالْحِجَّةَ (٩٩/٦) وَالمُنشُورَةَ ١٦٠، وَالمَسْكُورِيَّاتِ ٢٠٢، عَلَيَّ أَوْجَهَ مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ مِنَّا مِنْ حَذْفِ (أَنَّ) وَهِيَ مُرَادَةٌ، وَيُرْوَى الشَّاهِدُ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ عَلَيَّ تَفْصِيلًا.

(١) سُورَةُ الرُّومِ: (٢٨) وَتَمَامُ المَذْكُورِ مِنْهَا: ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾. وَفِي الأَصْلِ: فِيمَا مَلَكَتْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ فِي: الإِفَادَاتِ ١٢٠ هَذَا القَوْلَ عَنِ التَّنْذِيرِ وَحَكَى ابْنَ جَنِيٍّ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ نَصًّا فِي الأَيَّةِ أَرْجَعُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّنْذِيرِ قَالُ فِيهِ: «فَأَوْقَعُ الجُمْلَةَ المَرْكَبِيَّةَ مِنَ المَبْتَدَأِ وَالخَبْرِ مَوْقِعَ الفِعْلِ المَنْصُوبِ بَأَنَّ، وَالفِعْلُ إِذَا انْتَصَبَ انْتَصَرَ القَوْلُ بِهِ، وَالرَّايُ فِيهِ إِلَى مَذْهَبِ المَصْدَرِ...»، وَانظُرِ الأَيَّةَ وَشَوَاهِدَ أُخْرَى عَلَيَّ وَقَوَاعِ الأَسْمِيَّةِ مَوْقِعَ الفِعْلِيَّةِ عَنِ ابْنِ جَنِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي: شَرْحِ اللُّمَعِ لِابْنِ بَرهَانَ ٣٤٧، ٤٠٨، وَالتَّبْيَانِ لِلعَكْبَرِيِّ ١٠٤١، وَالمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ (٣٨٠/٢) وَالخَزَانَةَ (٥٣٦/٨، ٣٢٩/١٠).

(٢) مِنَ المُنشُورِ، وَهُوَ لِلْمَسْبُوبِ بِنِ عَلسٍ فِي: زَادِ المَسِيرِ لِابْنِ الجَوْزِيِّ (٢٠٦/٨) وَفِي شَعْرِهِ ١٠٩ قَصِيدَةٌ بِنَفْسِ الرُّوِيِّ وَالبَحْرِ، وَسَيَعِيدُ أَبُو عَلِيٍّ ذَكَرَهُ فِي (٧١-١) عَلَيَّ جَوَازَ زِيَادَةِ البَاءِ فِيهِ. وَالمِزَاجُ أَحَدُ التَّنْزِيلِ المَمْتَرِجِينَ، وَالعُقَارُ الحَمْرُ.

(٣) مِمَّا فِي زَادِ المَسِيرِ يَظْهَرُ أَنَّ ابْنَ قَتَيْبَةَ قَالَهُ وَلَكِنْ لَمْ أَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ.

(٤) بِعَنِي (بَرِيْقَتَهَا) وَتَسْمِيَةُ الجَارِ ظَرْفًا مِمَّا أَلْفَهُ النُّحَاةُ.

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ: (١٥٩) وَتَمَامُهَا: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾. وَتَقْدِيرُهَا: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أَحَدٌ، قَالَ ذَلِكَ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٤٣٤، وَالبَصْرِيَّاتِ ٧٨٩، ٨٣٩، وَالتَّعْلِيْقَةَ (٩١/١) وَالْحِجَّةَ

(٦/٢٥١) وَسِبْأَتِي فِي: (١١٦-ب) وَانظُرِ الكِتَابَ (٣٤٥/٢) وَمَعَانِي الأَخْفَشِ ٢٥٩

(٦) مِمَّا جَاءَ فِي المَوَاضِعِ السَّابِقَةِ مَحْمُولًا عَلَيَّ الحَذْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَنْ الذِّمِينَ هَادُوا يَحْرَفُونَ الكَلِمَ ﴾ =

قال: كان يريقتها خمراً للمزاج شبيبت عقاراً؛ فإن ذلك لا يمتنع في الحال أن يجيء علي التأكيد، ألا ترى أنه قد جاء:

إذا كان يوم ذو كواكب أشنعاً (١)

علي الحال، فلا يمتنع أن يجيء الحال مؤكدة، وهي في البيت (٢) أحسن لأن فيه ضرباً من إيانة المحذوف [فأفهم] (٣).

فا: حدثني أبو علي (٤) قال: كان أبو العيناء (٥) يحضر مجلس أبي العباس محمد بن يزيد

= [النساء / ٤٦] بتقدير: قوم بحرفون، وقوله: ﴿وإن منكم إلا وادها﴾ [مريم / ٧١] بتقدير: منكم أحد إلا، وكذا قوله: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ [الصفات / ١٦٤] وانظر الباب الذي عقده الباقولي لذلك في: إعراب القرآن المنسوب ٢٨٦.

(١) عجز بيت من الطويل، وجاء عند جرير وصدرة:

فرارس لا يدعون يال مجاشع

وعند عمرو بن شاس الاسدي وصدرة:

بني اسد هل تعلمون بلاءنا

وجاء العجز في بيت لمقاس العائذي بقافية (أشهب) = (أشع)، وبقافية (أشهب) و(أظلم) في مفضليني الحصين بن حمام، وقال النحاس: العرب تقول لليوم الشديد مظلم، وإذا عظمت قالت: يوم ذو كواكب، أشنع: الذي شهر شره. وروى سيبويه في: بيت عمرو النصب (يوماً ذا) والرفع (ذو كواكب أشعاً) وتقدير الأول: كان اليوم يوماً، ويحمل الرفع على (كان) التامة و(أشعاً) حال. وأنشد ابوعلي الشاهد في: الشعر ٢٣٢، والتعلبة (٧٩/١) والبغداديات ٥٤٥، والشيرازيات ١٠١، ٥١٧، والحجة (٤٨/١)، ٣/١٥٢، ٥/٢٥٦، ٢/٤٣٩، ٤٤١) فاكتفى بالعجز ولم يذكر الصدر إلا في الأخير من الشيرازيات والموضوعين الأخيرين من الحجة برواية (فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي) وهو تليفق لبني مقاس وعمرو، ولم يلحظه الباقولي في استدراكه على الحجة، وابوعلي في كتيبه ذكر النصب والرفع في البيت ولكن أكثر كلامه على ما ذكره هنا من حمل الرفع على الحال المؤكدة و(كان) تامة. وانظر ديوان جرير (التذليل) ٩٠٨، وشعر عمرو بن شاس ٢٩، والمفضليات ٦٥، ٣١٧، والكتاب (٤٧/١) والمقتضب (٩٦/٤) وشرح السيرافي (٣٦٩/٢) وشرح أبيات سيبويه (١٨٣/١) وإعراب النحاس (٣٤٢/١) ومعانيه (٤٣٩/٢).

(٢) بيت المسيب والإيانة تحققت بعقار.

(٣) الأصل: فأنتم، وهو تحريف..

(٤) تقدم فربما أنه إسماعيل الصفار.

(٥) محمد بن القاسم بن خلاد المعروف بأبي العيناء (١٩١-٢٨٣) صاحب النوادر والشعر والادب عُرف بسرعة الجواب والذكاء. انظر: تاريخ ابن بغداد (٣١٧٩) ووفيات الأعيان (٣٤٣/٤).

قال: فقال له أبو العباس يوماً: كم سنوك؟ فقال أبو العينية: ست وثمانون. قال: فقال لأبي العباس: كم سنوك؟ قال: أربعم وستون.

قال: وحدثنا أبو العينية قال (١): حضرنا مجلس أبي عاصم النبيل (٢) فسمع كلاماً في المجلس فقال: مهيم؟ (٣) فقيل له: ابن يحيى بن اكنم (٤) يكلم حدثاً، فقال أبو عاصم: إن يسرق فقد سرق أب له من قبل.

أنشدنا (٥) أبو العباس للشماخ:

٢٦٨ / فقربت مبرة كأن ضلوعها من الماسخيات القيسي الموتر (٦)

أبدل (القيسي الموتر) من (الضلوع) على التشبيه، والتقدير: كأن القيسي منها أو لها؛ لأنك لما أبدلت فلم يمكن في [البذل] (٧) تقدير إضافة التي في المبدل لمكان لام التعريف في البذل قدرته على الانفصال، فيكون التقدير: كأن القيسي الموتر منها أو لها من الماسخيات؛ والمعنى: كأن ضلوعها من الماسخيات، إذ القيسي هي الضلوع، فكانه قال: كأن ضلوعها الماسخيات؛ أي: القيسي الماسخيات.

(١) أورد خير أبي العينية هذا الخطيب في: تاريخ بغداد (٢٩٧/١٤) وعنه في: وفيات الأعيان (١٥٣/٦).

(٢) هو أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني محدث البصرة (ت ٢٨٧). انظر: تاريخ دمشق (٣٥٩/٢٤) والسير ٢٠٤٣.

(٣) كلمة يستفهم بها معناها ما حالك وما شأنك؟

(٤) يحيى بن اكنم بن محمد الأسدي التميمي قاضي فضاء المأمون (ت ٢٤٢)، انظر ترجمته وما نسب إليه مما تشير إليه القصة في: تاريخ بغداد (١٩١/١٤) ووفيات الأعيان (١٤٧/٦).

(٥) القائل إسماعيل الصغار.

(٦) من الطويل، وهو للشماخ في: ديوانه ١٣٣، والكامل ٩٣٤، والصناعتين ٢٢٣، والسقط ٥٨٧، والتنبيه والإيضاح (مسخ)، وجاء في: قصيدة للتابعة الجعدي في: ديوانه ٨٩ وسياق القصيدة لا يحضده، والرواية في الديوانين وبعض المصادر: تخال ضلوعها، وأشار محقق ديوان الشماخ إلى روايتنا هنا، واحتمل أن تكون ملفقة من عجز بيت للشماخ وصدر بيت لزرد أخي الشماخ في ديوانه ٥٤:

فقربت مبرة كأن ضلوعها سقائف شيزي عاج منهن عاطف

وعلى رواية ديوان الشماخ لا حاجة لتوجيهي أبي علي، ولا يخفى ما في أولهما. والمبرة: الناقة التي جعلت لها برة أي حلقة في أنفها، الماسخة رجل من بني نصر بن الأزدي وقيل لقب أمهم وإليهم تنسب القيسي الماسخية، الموتر: من وتر القوس أي شد وترها. وسياقي جزء من البيت في (٧٣-ب).

(٧) الاصل: المبدل، وهو تعريف.

وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَهُ عَلِيٌّ (أَعْنِي)؛ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: كَأَنَّ ضُلُوعَهَا مِنَ الْمَاسْخِيَّاتِ، بَيَّنَّ (١) فَقَالَ: أَعْنِي الْقِسِيَّ، وَهَذَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّ (الْمَاسْخِيَّاتِ) هِيَ (الْقِسِيَّ) حَتَّى كَأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَاسْخِيَّ فَقَدْ ذَكَرْتَ الْقِسِيَّ؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَهْرِيَّةَ (٢) فَقَدْ ذَكَرْتَ الْإِبِلَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ضَعُفَ هَذَا عَلَيَّ وَجْهَ التَّبْيِينِ.

[ع: لَيْسَ يَضَعُفُ عِنْدِي؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْسٍ مَاسْخِيَّةً مُؤَثَّرَةً؛ فَإِنَّمَا غَرَضُهُ التَّوْتِيرُ لِانْحِنَاءِ ضُلُوعِهَا، وَرَدُّ ذِكْرِ (الْقِسِيَّ) لَمَّا كَانَتْ الْمَاسْخِيَّةُ صِفَةً لَهَا.]
حَسَانٌ:

٦٨ ب / إِنَّ شَرِيحَ الشَّبَابِ وَالشُّعْرَ الْأَسَدَ سَوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا (٣)
مَا الرَّاجِعُ إِلَى الْأَسْمِينِ فِي (إِنَّ) وَمَا فِيهِ؟ أَمْ مَصْدَرٌ أَمْ غَيْرُهُ؟ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (مَا) لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ وَقْتًا (٤) أَوْ جَزَاءً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَقْتِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ الْقِتَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَزَيْدًا، لَمْ يَجْزِ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ بِمَا يَكُونُ خَبْرًا عَنْ (زَيْدٍ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُشْرِكَ (الْقِتَالَ) فِي خَبْرِهِ (٥).
وَالْآخِرَ أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ (مَا لَمْ يُعَاصَ) خَبْرًا (لِلشَّرِيحِ) كَبَقِي (كَانَ جُنُونًا) غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ.

فَإِنَّمَا تَحْمَلُهُ عَلَيَّ أَنْ (مَا) لِلجَزَاءِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ:

(١) التَّبْيِينُ هُنَا بِمَعْنَى التَّنْصِيبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَلَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْنَى يَتَكَرَّرُ فِي كَلَامِهِ كَثِيرًا، انظُرْ (١٩٢-١).

(٢) الْإِبِلُ تُنْسَبُ إِلَى مَهْرَةَ بْنِ حَيْدَانَ وَهِيَ حَيٌّ مِنْ قِضَاعَةَ.

(٣) مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ الْحَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ فِي: دِيْوَانِهِ (٢٣٦/١) وَمَجَازِ الْقُرْآنِ (٢٥٨/١، ١٦١) وَالكَتَبُ اللَّغْوِيَّةِ

(ابن السكيت) ٩١، وَغَرِيبَ الْحَدِيثِ لِابْنِ سَلَامٍ (٢٩٢/٢) وَالْكَامِلَ ١٠١٧، وَنُورَ الْقَيْسِ ١٩٢، وَأَمَالِي ابْنِ

الشَّجَرِيِّ (٤٤/٢) وَالتَّبْيَانَ لِلطُّوسِيِّ (٢١١/٥)، وَتَرَدَّدَ الْجَاهِظُ فِي: الْحَيَوَانَ (١٠٨/٣) بَيْنَ حَسَانَ وَابْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَضَّمَّهُ جَامِعَ الدِّيْوَانِ، وَجَاءَ بِلا نَسْبَةٍ فِي: تَأْوِيلِ الْمَشْكَلِ ٢٨٨، وَالْمَجَازَاتِ النَّبَوِيَّةِ ١٤٢، وَشَرَحَ

الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٢٤٧/١، ٤٥٣)، وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرِ ٣١٦ لَمَّا خَتَمَ بِهِ هُنَا مِنْ عِلَّةِ إِفْرَادِ

الضَّمِيرِ. يُعَاصُ: يُغَالِبُ، وَشَرِيحَ الشَّبَابِ عُنْفَوَانَهُ، وَانظُرْ فِي الْمَجَازَاتِ وَجْهَ الشَّبَهِ بِالْجُنُونِ.

(٤) أَيُّ ظَرْفِيَّةٍ.

(٥) لِامْتِنَاعِ الْإِخْبَارِ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُمُوعِ.

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا (١)

وأفرد الضمير في (يُعاص) لأن كل واحد بمنزلة الآخر، إلا ترى أن شرح الشباب بمنزلة اسوداد الشعر، فصار بمنزلة قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ (٢) و﴿تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ (٣) ونحو هذا (٤).

أبو بكر لأوس بن حجر:

لَقَدْ عَلِمْتَ أَسَدًا أَنَا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمِ النَّصْرِ (٥)

فا: لم يكسب (أن).

مسألة

أوس:

١٦٩ / تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْؤُهَا وَشِعَاعُهَا فَأَحْصَيْنُ وَأَزِينُ لَامِرِي أَنْ تَسْرِبَلَا (٦)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا ائْتِنَارًا

وهو للفردق في: ديوانه (١٩٣/١) ومجالس العلماء ١٤٦، وشرح أبيات المغني (٢٣٧/٥) وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٦٩/٤) والمغني (٤١/٤) وشرح شواهد المغني ٧١٥، وأنشده أبو علي في: البغداديات ٣٩٦ مرورياً عن المازني. والشاهد هنا في امتناع حمل (ما) على الظرفية كما متناها في بيت حسان وتقديره عندهم: أي كيون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف، ولفظ المازني: كم كنت فينا...، وأفرد ابن مالك في إجازة الظرفية فيها، ورد عليه ذلك. وابن عبد الله هو الجراح أمير البصرة.

(٢) سورة التوبة: (٣٤)

(٣) سورة الجمعة: (١١)

(٤) انظر في أفراد الضمير مع الاثنين والجمع في الآيتين وغيرهما في المواضع المذكورة من مجاز القرآن وتأويل المشكل ونور القبس ومعاني الألف ١٨٨، ومعاني الفراء (٢٨٦/١) وليس في: كلام العرب ١٧٥

(٥) من المتقارب، وهو لأوس في: ديوانه ٢٩، وتهذيب الألفاظ ٦٣٨، واللسان (رغغ). والعجز فيها جميعاً: (لهم نُصِرْ وَلِنَعْمِ النَّصْرِ) = (لهم يوم...) وعليها فلا إشكال في فتح (أن). وانظر الإغفال (٤٣٦-٤٣٨).

(٦) من الطويل، وهو لأوس في: ديوانه ٨٤، وشرح ديوان زهير ٢٠١، والأشباه والنظائر للمخالد بن (٤٥/٢) والأنوار للشمشاطي ٣٤، ومنتهى الطلب (٢٤٢/٢) والتهذيب (١٣٥/٢) وتكملة الصاغاني واللسان والتاج (عزل). وفي الأصل: أزين، والتصحيح من المصادر. قال الأزهرى: يصف درعاً إذا نظرت إليها وجدتها صافية براءة كأن شعاع الشمس وقع عليها، (فيه) يعني في الدرع فذكر اللفظ، والغالب الثابت، والشرح والتكملة: فيها. وأنشد أبو علي البيت في: الشعر ٤٣٨ على ما انتهى إليه هنا من إضمار الفاعل وعدم حذفه، ولكنه إذ منع الحذف هنا في غير الشاهد سكت هناك عن رد المحكي عن الكسائي والأخفش في إجازة الحذف.

فا: يُنظر (١) هل أراد (به) (٢) فحذف أو أضمر في الفعل؟ لا يخلو من ذين اللذين قسّمنا، فالحذف لا يجوز لأن الفاعل لا يُحذف، ولكن أضمر الفاعل في الفعل؛ لأن الذكر قد جرى وحذف الباء مثل: كفى الله وكفى بالله.

مسألة

أوس أيضاً:

أبا دليجة من تُوصي بأرملة أم من لاشعث ذي هدمين طمّال (٣)

(١م) هنا لا تكون إلا منقطعة، ولا تكون معادلة لأن تلك قد استغرقتها (من) الأولى (٤).

أوس أيضاً:

هجاؤك إلا أن ما كان قد مضى علي كاثواب الحرام المهينم (٥)

(كان) هنا تامة، ويجوز أن تكون الناقصة، والخبر ل(أن) محذوف تقديره: إلا أن ما مضى فائت أو غير مردود؛ والمعنى: لا أعود إلى هجاؤك.

أوس:

ويُل بهم معشراً (٦)

(١) الاصل: يُنظر بالبناء للمعلوم، واراها تصحيفاً.

(٢) يعني: فأحصن به، فحذف...

(٣) من البسيط، وهو لاوس في: ديوانه ١٠٣، والبيان والتبيين (١/ ١٨٠) والتعازي للمير ٤١٥، ومنتهى الطلب

(٢/ ٢٢٣) ونخريجه في: الديوان ١٦٩، أبودليجة هو المرثي بالقصيدة فضالة بن كلدة الاسدي وخيره في:

التعازي ٢٨، هدمين: ثوبان خلقان، الطمّال: الفقير.

(٤) قال ابوعلي في: الإيضاح ٢٩٩ عن المنقطعة إنها تدل على الاستفهام كالهزمة وعلى الإضراب مثل (بل)

فترجموا ام هذه بيل والهزمة التي للاستفهام لاشتمال (١م) على معنيهما.

(٥) من الطويل، وهو لاوس في: ديوانه ١٢١، والمعاني الكبير ٤٨٤، ١١٧٧، ومنتهى الطلب (٢/ ٢٦٣)

والجمهرة ١١٧١، واللسان (كون)، وأنشده ابوعلي في: الحجة (٢/ ٤٣٩) شاهداً على (كان) التامة فقط

في: حين اجاز الناقصة هنا، وسيأتي في (٧٥-١). والمهينم من الهينمة وهي الكلام الخفي أو القراءة غير

البيّنة، والمعنى في المعاني: هجاؤك حرام علي مثل الثياب على رجل احرم فهو يسبح ويقرا.

(٦) بعض بيت من البسيط، ونماه على رواية المصادر:

ويلهم معشراً جماً بيوتهم من الرماح وفي المعروف تنكير

هذا عندي لم يجعل الدعاء على لفظ الخير؛ كما جاء: ﴿ لا تُضَارُ والدَةُ ﴾ (١) و﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)، ولكن بناه لوقوعه موقع الدعاء المبني كل [فداء] (٣) / ٦٩ ب لك، وكبناء المنادى (٤)، وكبناء ﴿ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٥) في قول أبي عثمان (٦).
أوس:

تَسَاقَطُ الْمَشْيُ افْتَانًا إِذَا [عَصِبَتْ] إِذَا أَحْتَّ عَلَى رُكْبَانِهَا الْخُورُ (٧)

مثل (ضرب غلامه زيد)، وقلب المعنى: إِذَا أَحْتَّ الرُّكْبَانُ عَلَى الْخُورِ.

= وهو لأوس في: ديوانه ٤٤٤، وإصلاح المنطق ٣٣٩، والألفاظ ٤٣٩، والنمام ١٧، وشرح أبيات الإصلاح ٥٤٢، وتهذيب الألفاظ ٥٩٢، والصحاح واللسان (جسم)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٠٢ بروايته هنا ولم أجدها في المصادر، وليست تحريف ناسخ لتعلق كلامه بها في الكتابين، فويل مبني على الكسر لأن المراد منه الدعاء، و(بهم) خير أو تبين والخير محذوف. وقال ابن السبائي إن الشاعر يهجو برداً وهي حي من إباد ويريد أنهم ليسوا بأصحاب حرب ولا اتخاذ سلاح والمعروف عندهم منكر عند الناس.

(١) سورة البقرة: (٢٣٢) وقرا بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم وقتيبة عن الكسائي وبمعقوب وغيرهم. انظر السبعة ١٨٣، والمبسوط ١٤٦، ومعجم د. الخطيب. وحمل أبو علي في: الحجة (٣٣٣/٢) قراءة الرفع على أن الأمر (يريد النهي) جاء بلفظ الخير، وانظر معاني الألفاظ ١٨٨، ٢٠٥، والقراء (١٥٠/١)، (٢٠٥) والخصب (١٤٩/١) والخصائص (٣٠٢/٢) واجمعها أمالي ابن السبائي (٣٩٢/١).

(٢) جاءت في غير موضع من القرآن منها: سورة الأنعام: (٥٤) والأعراف: (٤٦) وسلام في معنى الدعاء، انظر الأصول (٣٩٥/١).

(٣) الأصل: قذاع، وهو تحريف صوابه من الشعر والكتاب (٣٠٢/٣) وجاءت محرفة أيضاً في: العسكريات ١١٦. و(فداء) بالكسر عند أبي علي بُنيت لوقوعها موقع الأمر، وانتوين للفتكبير، وهو من قول الخليل في الكتاب.

(٤) قال في الإيضاح ٢٤٦: بُنِيَ لوقوعه موقع حروف الخطاب ككاف ذلك وتاء أنت، والحروف مبتنة.

(٥) سورة إبراهيم: (٣١)

(٦) تقدمت حكاية قوله والتعليق عليه في (٤٧-١) وسيذكره ثالثة في (١٩١-ب).

(٧) من البسيط، وهو لأوس في: ديوانه ٤١، والحماسة البصرية ١٤٩٠، ومنتهى الطلب (٢٣١/٢) وبلا نسية العجز في: التهذيب (٤٤٤/٣) واللسان والتاج (لحج). وفي الديوان (الكور) مكان (الخور) وهو سهو بدلالة شرحه في الهامش ولأنه لم يرد في أي من المصادر المذكورة، بل إن مختار الدين محقق الحماسة ترك أصله معتمداً على الديوان. والخور: جمع خوارة وهي التي تكون سهلة المعطف لينة كثيرة الجري، أحت: لزمت مكانها فلم تبرح، تساقط المشي افتاناً: تأتي به مختلطاً على ضرب مختلف، وعصبت: جدت في السير، وفي الأصل: غضبت، ولم تأت صحيحة إلا في منتهى الطلب، والشاعر يصف نافته. وأبو علي يحمل البيت على معنيين ثانيهما لا يستقيم إلا بجعل (الح) بمعنى أقبل عليه لا يفتقر عنه، لا بالمعنى الأول.

أوس:

على دبر الشهر الحرام بأرضنا وما حولها جذب سنون تلمع (١)

قد روي عن عمر: لا يُقطع في عام السنة (٢).

وقياس قول أوس هذا أن يكون صفة فيكون مما يُستعمل مرة صفة وأخرى مضافاً إليه

كسهم غرب (٣).

ذو الرمة:

ولكن الكرام لهم ثنائي فلا أخزى إذا ما قيل قالاً (٤)

الأجود أن يكون (قالا) اسماً (٥)؛ أي: فلا أخزى إذا قيل ثنائي قالاً، ويجوز أن

(١) من الطويل ولم أجده في ديوانه، وهو له في: المجمع (٢٧٢/٩) والمحروم ١٧٥٨، والبحر (١٢٨/٨) وبلا

نسبة في: الأزمنة للمرزوقي (٢٦٧/١) وشرح المفصل لابن يعين (٤٥/٢) وأنشده أبو علي في: الحجة

(٢/٣٧٠، ٢١٤/٦) شاهداً في الأولى على أن معنى السنة الجذب، وفي الأخرى على استعمال (دبر)

ظرفاً، وما بقي من كلامه هنا يشير إلى أنه عرض للأميرين. ويروي (فارضنا) و(لأرضنا)، وتلمع: قال

أبو علي: معناه لا خصب فيها ولا نبات كقولهم: السنة الشهباء، وذكر مرادفاتهما في: البصريات ٣٩٢.

(٢) جاء في: مصنف عبد الرزاق (٢٤٢/١٠): قال عمر: لا يُقطع في عذق ولا عام السنة، وجاء فيه وفي

غريب الحديث للخطابي (١٢٠/٢): في حديث عمر أن رجلاً جاءه في ناقة نُحِرت فقال له عمر: هل

لك في ناقتي عشراء من مرتعتين سميتين بتناقثك فينا لا نقطع في عام السنة، وذكره أبو علي في: الحجة

بلفظ المصنف، وانظر الفائق (١٠/٢) (ربغ) ومبسوط السرخسي (١٤٠/٩).

(٣) جاءت هذه العبارة في غير حديث وأثر، ومن ذلك الحديث: أم حارثة بن سراقه أتت النبي ﷺ فقالت: يا

نبي الله ألا تحدثني عن حارثة؟ وكان قتل يوم بدر أصابه سهم غرب... وهو في: البيهاري (١٣٩/٢)

والترمذي (٣٠٦/٥)، وجاء أيضاً مسند أحمد ص ٥٠ برقم ١٤٦ حديث: الشهداء ثلاثة... ورجل مؤمن

جيد الإيمان لقي العدو فكأنما يُضرب جلده بشوك الطلح أتاه سهم غرب فقتله، وجاء في أثر لابي عبيدة

وعمر بن الخطاب في: مسند أحمد ص ٦٦ برقم ٣٢٣. وذكر ابن السكيت في: الإصحاح ١٧٣ أنه يقال

أصابه سهم غرب إذا لم يعلم من رماه به. وانظر الأقوال في تحريك راء (غرب) وتسكينها، ثم في إضافة

(سهم) وعدم إضافته في: غريب أبي عبيد (٣٨٠/٥) وأدب الكاتب ٤٢٢ وتهذيب اللغة (١١٤/٨)

والغريبين ١٣٦٣، والنهية (٣٥٠/٣). وأجاز أبو علي في: العضديات ١٤٣ الوصف والإضافة فيها كقوله هنا.

(٤) من الوافر، وهو لذئ الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، وقدّر أبو علي نائب الفاعل ضميراً أو مصدراً متصديداً، ولم

أبين سبب إغفال وجه الحكاية وهو ما يفهم من قول الشارح أبي نصر ويعضده البيت السابق له.

(٥) الأصل: اسم، ويريد بالاسم أن (القال) مصدر أو اسم مصدر للفعل قيل.

يكون فعلاً؛ أي: فلا أخزى إذا قيل هذا الثناء وهذا المديح، وليس بالمتجّه لأنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل (١)، ولكن يكون على تقدير: إذا قيل قولهم قال.

سألنا سائل عن قراءة في [حرف] (٢) ذكر السجستاني (٣) أنه لا يعرف وجهه / ١٧٠ وهي قوله: ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ (٤) وهو يريد: يطيقونه.

فقلنا: إنه (يتفيعلونه) مثل ما حكاه (٥) من (تحيّرت إلى فئة) في القلب، فأما البناء فمثل (بيطر) (٦) ثم الحق التاء (تبيطر)، و(فيعل) متعدّ؛ قالوا: بيطر الدابة (٧)، و(فيعل) ملحق بـ (دحرج)، و(تفيعل) ملحق بـ (تدحرج)، فإذا حصل اللفظ الذي في الآية مطاوعاً وقد عداه فليس بسهل؛ على أنه قد يتعدى بعض المطاوع؛ منه (تفعلت) (٨) قد كثر ذلك فيه، ومنه (تفاعلت):

(١) يريد نائب الفاعل وحكمهما في هذا واحد، ووافق منعه هنا ما قاله مفصلاً في: البغداديات ٣٦٨، وانظر: شرح الرضي (٢١٦/١).

(٢) الاصل: حروف، وهو تحريف.

(٣) ابوحاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥) إمام في علوم القرآن واللغة والشعر، من كتبه (القراءات) ولم يصلنا. انظر: البغية (٦٠٦/١) ومقدمة تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ٣١

(٤) سورة البقرة: (١٨٤) وقرأ بها ابن عباس بخلاف وعكرمة ومجاهد. انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ١١، والبحر (٤١/٢) ومعجم د. الخطيب (٢٥١/١)، وابن جني في المحتسب (١١٨/١) يأخذ بكل التوجيهين - بلا عزو - وأولهما هو الظاهر عنده، وألبس العكبري في عرضهما في إعراب القراءات الشواذ (٢٣٢/١).

(٥) سيبويه (٣٦٧/٤) في باب (ما تقلب فيه الواو ياء إذا كانت متحركة...) ذكر أن (تحيّرت): تفيعلت من حُزّت، وقال أبو علي في: التعليق (٥٨/٥): "الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تفيعل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، ونفى أن يكون (التحيز) على تفعل أصالة، وعليه فيطيقونه من (يتطيقونه) وانظر المنصف (٢٢/٢) والدر (٢٧٣/٢) واللسان (طوق).

(٦) أي مزيد الياء ثانية، وهو ملحق بدحرج. انظر الكتاب (٢٨٦/٤) والمقتضب (٥٧/١، ٢١٩) وسر الصناعة ٧٦٧.

(٧) أي عاجتها.

(٨) ذكر سيبويه (٧٢-٦٩/٤): تعطى وتقعّد وتهيب وتنقمس وغيرها وكذلك في: الحجة (١٩٨/٥)، وذكر في: التعليق (١٤٢/٤) والعصديات ١٣٥ مطاوعته (للفعل).

تَخَاطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءَهُ (١)

ويَجُوزُ عَلِيٌّ وَجْهَ آخِرِ (٢) أَقْرَبَ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ فَكُنِيَ عَنْهُ عَلِيٌّ الْإِتْسَاعُ؛ أَي: يَطِيقُونَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

أَنشَدَ أَبُو بَكْرٍ لِلْمَرَارِ (٣):

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ ذُنُوبًا مِثْلَ لَوْنِ الرَّعْفَرَانِ (٤)

وقال: لم يكن معهم دكو فاستقوا بالسفرة.

فا: (ذُنُوبًا) منصوبٌ بما دلَّ عليه (نَهَلْتُ) و(عَلَّتْ)؛ أي: اسْتَقَّتْ ذُنُوبًا. فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَنْصِبُهُ بِ(عَلَّتْ)؟ فَإِنَّ (عَلَّتْ) لَا يَتَعَدَّى كَمَا لَا / ٧٠ ب يَتَعَدَّى (نَهَلْتُ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلِيٌّ (فَعَلْتُ) وَمُضَارِعُهَا (يَفْعَلُ)، وَمَنْ ثُمَّ قَالُوا فِي الْمَصْدَرَيْنِ: النَّهْلُ وَالْعَلُّ؛ كَالظَّمِّ وَالْعَطَشِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُضَاعَفِ مُتَعَدِّيًا فَمُضَارِعُهُ عَلِيٌّ (يَفْعَلُ).

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وَأَخْرَجُونِي فَلَمْ يَنْجَلِي

وهو لأوفى بن مطر المازني في: أمثال الضبي ٦٨، والديباج ٣٩، ومجاز القرآن (٥/٢) وذيل الأمالي للقالبي ٩١، والسطح ٤٦٥، والصحاح واللسان (خطأ) و(خلل)، وبلا نسبة في: شرح القصائد الطوال لابن الأنباري ٥٣٧. ورؤي في بعضها (تخطأت) مكان (تخاطأت)، وهما بمعنى: أخطأت. وللشعر خبر في: الأمثال والديباج والذيل. وأنشد أبو علي الشاهد في: الحجة (٤/٣٠٢، ٥/٩٧، ١٩٩) والشيرازيات ٥١١، والعضديات ١٣٦ شاهداً في بعضها لما هو فيه هنا من تعدي (تفاعل) وهو مطاوع (فاعل) فأجريا مجرى واحداً، واستشهد به في المواضع الأخرى لدلالة المطاوع (تفاعل) على وجود (فاعل) وإن لم يُسمَّع، وهذا يحس ما حاوله أبو علي في القراءة.

(٢) غير (يتفعلون) السالف، ويريد معنى التكلّف أي تكون على زنة (يتفعلون)، فاقترضى المعنى تقدير مضاف.

(٣) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، من شعراء الدولة الأموية. انظر معجم الشعراء المخضرمين والأمويين ٤٤١

(٤) لم أجده في شعره في: شعراء أمويون القسم الثاني، وفيه أبيات على البحر والروي أنفسهما ص ٤٨٤، وهو للمرار في: الاستدراك ٣١، وأنشده أبو علي معزواً للمرار الفقعسي في: الحجة (٣/٣٤٦) على تقدير مضاف محذوف (ماء ذنوب) ولم يعرض لما ذكره هنا من تقدير العامل. والسفرة طعام المسافر ثم أطلق على وعائه من الأديم وهو المراد هنا، والذنوب الدلو الملقى ماءً، النَّهْلُ الشربة الأولى والعَلُّ الشربة الثانية.

فأما قولهم: يَعْلَهُ، فليس من العَلَل في شيء (١)، وهو مضارعُ (عَلَّهُ بِالْحِنَاءِ يَعْلَهُ) (٢)؛
أنشد أبو الحسن الأخفش عن الأصمعي:

كَانَ بِالْبَيْرِنَا الْمَعْلُولِ (٣)

[ع: إنما يجب أن يكون المتعدّي على (يَفْعَلُ) في المضاعف إذا كان الماضي (فَعَلُ)،
فأما (فَعِلُ) في المضاعف فيكون [يَفْعَلُ] (٤) قالوا: شَمِمْتُهُ أَشْمُهُ، وَعَضِضْتُهُ أَعْضُهُ،
وَسَفَفْتُهُ أَسْفُهُ (٥)، وَرَبَيْتُهُ أَرْبُهُ؛ قال:

كَانَ لَنَا وَهُوَ قَلْبٌ تَرْبِيَةٌ (٦)

ومثل هذا البيت (٧) قولُ ذي الرمة:

لَدُوْ عِبْرَةٍ كَلًّا تَفِيضُ وَتَخْتُقُ (٨)

(١) جاء في: [صلاح المنطق ٢١٥، وأدب الكاتب ٤٧٩، والتاج (علل) أن (يَعْلُ) بالكسر والضم من علل الشراب.
(٢) أخذه أبو علي من الكامل ١٢٧٩، غير أن المبرد حَرَضَ للمفعول نفسه في ١٧٩ في سياق شرحه لعَلل الشراب
فأجاز الوجهين. وعَلَّهُ بِالْحِنَاءِ لم أجد له شرحاً يُخَصِّصُ معنى الفعل أو يخرجُه من معناه في الشرب، وفي
اللسان: صَبَغَ يَعْلول: عَلُّ مرة بعد أخرى.

(٣) من الرجز، وهو لدكين بن رجاء في: التنبيه والإيضاح واللسان (بيرنا) ونسبه ابن منظور في: اللسان
(زرجن) لدكين ثم قال: وقيل إنها لمنظور بن حبة. وهو لأبي محمد الفقعسي في (ما تبقى من أراجيزه)
ص ٨٠، وأشار جامعه إلى الخلاف في نسبه، وبلا نسبة في: الجمهرة ١٠٦٠، ١٢٤٠، والصحاح (بيرنا)،
والبيرنا: الحناء، وذكر الصغاني في التكملة فتح الباء وضمها.

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

(٥) سفّ الدواء أو غيره تناوله يابسا غير معجون.

(٦) من الرجز، وهو لدكين بن رجاء في: أضداد الأصمعي ٥٢، وأدب الكاتب ٣٧٥، وأضداد أبي الطيب ٣٠٧،
والاقتضاب (٢٢٧/٣) وتكملة الصغاني (زغب) واللسان (فلو)، وبلا نسبة في: الجمهرة ٩٧١،
والتهذيب (٥٣/٨) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٤٣٠ شاهداً في الإبدال بين رب وربي. وفي الأصل:
تَرْبِيَةٌ، وهو تحريف لا يناسب استشهاد ابن جني به ولم يرد في مصدر، وذكر أبو الطيب أنه يُرْوَى (تَرْبِيَةٌ)
من (رَبَيْتُ)، والفلو المهر، ورب: ربي.

(٧) أي مثل بيت المرار السالف.

(٨) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

لَعَمْرُكَ إِنِّي يَوْمَ جَرَعَاءٍ مَالِكٌ

في أن انتصاب (كُلُّ) بما دلَّ عليه (تَفِيضٌ وَتَخْنُقُ). والبيت أحسن من قول ذي الرمة؛ لأن العامل إذا كان معنى يُحَكِّمُ للمعمول فيه أن يكون بعده لا قبله (١)، ولا يكون هذا الفعلُ المقدرُ الذي نصَّبَ (ذُنُوباً) جواباً لـ (إذا) كما كان (شلاً) في قوله:

/ ١٧١ حتى إذا أسلَّكُوهم في قُتَّائِدَةٍ شلاً كما نطردُ الجمالَ الشُّرداً (٢)

منتصباً بجواب (حتى إذا)، بل الناصب لـ (ذُنُوب) هو ما دلَّ عليه قوله: (نهلت وعلَّت) حتى أنك إذا ذكَّرتَهما فكانت قد ذكَّرتَها، فإذا كان كذلك كان الناصب لـ (زيد) في (أزِيداً ضربته؟) [ضربتُ الذي دلَّ عليه ضربته] (٣). أو لا تَرَى أن المراد ليس هو (إذا نهلت وعلَّت استتقت)؛ لأنها لا تنهل ولا تَعَلُّ حتى تستتقي، فإذا كان كذلك احتاجت (إذا) إلى جواب. فلينظر في البيت الذي يليه من بعده أو قبله في ديوانه إن شاء الله.

— وهو لذي الرمة في: ديوانه ٤٦٠، والمنازل والديار ٣١٨، والمقاصد النحوية (٥٧٨/١) واللسان والتاج (ملك). وجرعاء مالك رابية من الرمل سهلة. وقدَّ شارح الديوان أبو نصر المعنى: لذو عبيرة تفيض وتخنق أي تفعل ذلك كلاً، وهو ما قاله أبو علي.

(١) ومنع في: الشعر ٦٤ أعمال المعنى متقدماً وأطلق في: ٢٤٤ جواز إعجاز إعماله في المفعول فلم يقيد، وانظر المنع في: الخصائص (١٠٥/١) والاستدراك ٥٦٣ وهامشه.

(٢) من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربيع الجعري الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٦٧٥، ومجاز القرآن (٣٧/١، ٣٣١، ١٩٢/٢) وإعراب النحاس (٥١/٥) وتفسير الطبري (٣٤/١١) وشرح شواهد الإيضاح ٤٣١، وإيضاح الشواهد ٦٢٩، والخزانة (٤٢/٧) ونُسب إلى ابن أحمر في: ذيل ديوانه ١٧٩ وصحَّ محققه نسبه للهذلي، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ١٤٤، وفي شرح الأشعار ١٤٥٤ فضل تخريج، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٣٠، والتعليقة (١٥١/٢) والإغفال (١١٠/٢) والحجة (٩٣/٥) والمضدات ١١٠، والتكملة ١٢٣، في غير وجه ففي الأخيرين على أن (جمالة) جمع، وفي المحجة لتعدية (سلك)، وأظنه محرفاً، وفي الثلاثة الأول جاء شاهداً على ما ذكره هنا من أن (شلاً) ناب عن فعله (شلوهم) الذي هو جواب (إذا)، وهو قول جماعة وتعمَّبه البغدادي في الخزانة، وانظر في المصادر وجهين آخرين في جوابها. والشاعر يصف قوماً هُزموا فجعلهم كالشرد وهي جمع الشريد أي المشرد، فتألدة اسم طريق ضيقة، شلاً: طرداً، الجمالة: أصحاب الجمال، وفي الأصل: قنابذة، وهو تصحيف.

(٣) زيادة يقتضيهما السياق، ولعلها سقطت سبب نظر، وقد تقدم التعليق على هذا المثال في (٥٦-ب).

مسألة

قال: (اليرثا) (١) الباء فيه زائدة، وقسم ذلك وأفسد كل ما هو غير هذا؛ كما يجب في مثله.

قال (٢): والياء فيه مفتوحة؛ لأنه شبهها بفاء (فرزدق).

ويجوز أن تكون الباء زائدة في قوله:

كان بريقته (٣)

كما أنشده أبو زيد (٤):

قلبت بأنه في جوف عكم (٥)

فيكون على هذا (شيبت عقاراً) خبراً آخر مثل (حلو حامض) (٦)؛ ويكون: كأن

ريقته شيبت / ٧١ ب عقاراً للمزاج؛ أي: لأجل المزاج.

(١) اختصر ابن جني كلام أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني في: التمام ٢٢٢، والخصائص (٣/٢٢١) واللسان والناج (رنا) و(يرنا) أن الباء زائدة عنده، وانظر ابن الفطاع ١٥٦، والكلمة من بيت ذكين في المسألة السالفة.

(٢) ذكر اللغويون الفتح والضم في الباء، واقتصر القراء على الضم. انظر: المقصور للقالبي ٢٨٢، وتهذيب اللغة (١٥/٢٢٦) والنسب والإيضاح والعياب واللسان والقاموس والناج (رنا) و(يرنا).

(٣) تقدم التعليق عليه في (٦٧-١).

(٤) في النوادر ٢١١.

(٥) عجز بيت من الوافر، صدره:

ندمت على لسان فات مني

وهو للحطيئة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر والمذكر والمؤث لابن الأنباري (١/٣٨٨، ٣٩١) والخزانة

(٤/١٤٢) وبلا نسبة في: تلخيص البيان للرضي ١٩٦، وبلغه الأنباري ٨١ وبهامشها مزيد تخريج،

ومصباح ابن بسعون ١٢١١، والمحكم (١/١٧٢). وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٤١، والحجة (٢/١٧٥)،

(٦٣/٧٣) والحلييات ٢٦٠، والتكملة ١٤٤ شاهداً على تذكير اللسان بمعنى الكلام واللغة، وشاهداً لما جاء هنا

من زيادة الباء، وأجاز في إعراب ما بعدها وجهين في الحجة وفي المسألة التي يحقدها له قريباً. ويرى

(بيانه) «بأنه»، اللسان: الكلام، العكم: النمط (الكساء) تدخر فيه المرأة متاعها ومجازاً باطن الجنب،

وقال أبو علي: أراد لئنه كان مطروباً لا ينشر.

(٦) ذكرها أبو علي في تعدد الخبر في: المنشورة ٣٢، والشعر ٢٣٩، ٢٤٣، والبصرييات ٨٤١، والبيغداديات ١٤٦،

والحجة (١/١٩٨) وسيد كرها في (١٠٩-١، ١٤٧-١، ١٨٧-١) ويبدو أن رأيه في العبارة لم يكن واضحاً.

مسألة

(إذا دخلت الدار فكلت مملوك لي يومئذ حراً) (١)، لا يخلو (يومئذ) من أن يكون متعلقاً بـ (حراً) أو بـ (لي) فلا يكون متعلقاً بـ (حراً)؛ لأنه لو كان متعلقاً بـ (حراً) لوجب أن يعتق ما كان في ملكه يوم حلف، ولا يدخل ما اشتراه بعد؛ لأنه لا شيء في الكلام يوجب دخوله فيه.

فإذا لم يتعلق بـ (حراً) تعلق بقوله (لي)؛ كأنك قلت: كل مملوك ثبت لي يومئذ أو رق لي يومئذ، فإذا كان كذلك دخل ما كان في ملكه يوم حلف وما اشتراه بعد، إلا ترى أن ما اشتراه بعد فهو رقيق له يومئذ، فإذا كان كذلك عتق بهذا الكلام، وهذا هو الأظهر، وإن كان الوجه الآخر يجوز، ألا ترى أن حكم الممول أن يلي العامل، و(لي) هو العامل وقد وليه (يومئذ) الذي هو معموله.

هذا هو الأشبه الظاهر، وإن كان الاتساع في العربية يجوز غير ذلك، ومن ثم قال أبو حنيفة في قوله: (أنت طالق اليوم غداً) (٢): إنه يؤخذ بأول الوقتين الذي يتفوه به؛ لأنه الذي يلي / ١٧٢ العامل ويقتضيه، والآخر لغو لأن العامل لا يقتضيه، والأول هو الأظهر أن يؤخذ من حيث ولي ما عمل فيه؛ فافهم.

أوس:

إذا ما رأيتني تنفض الزف باستها وإن نظرت في سائر الناس تُرعد (٣)

قال: يقول: تُوعدني وتجتري علي فإذا نظرت إلى غيري كان هذا حالها.

= أو واحداً على ما يحكيه الباقولي عن ابن جني. وانظر: الكتاب (٨٣/٢) والأصول (١٥١/١، ١٥٥) وإعراب النحاس (٢٨٩/١، ٢٩٤/٢) وكشف المشكلات ٦٩٤.

(١) يعرض الاحتاف لهذه المسألة في باب العتق ووجدت السرخسي وابن نجيم يأخذان بالوجه الأول فيعلقان الظرف بالملك، في حين يذهب المحصكفي إلى الوجه الآخر فيعلقه بالحرية فيعتق ما كان قبل الدخول أو بعده، انظر المبسوط (٨١/٧) والبحر الرائق (٢٥/٤) والدر المختار (٧٣٨/٣).

(٢) جاء في: بدائع الصنائع (١٣٤/٣) وعليه الاحتاف، وفي المسألة أقوال أخرى. انظر المبسوط (١١٥/٦) والمجموع (٢٠٢/١٧).

(٣) من الطويل، وليس في ديوانه غير أن له قصيدة على الطويل والقافية دال مكسورة والبيت يقبل ذلك. الزف: ريش كالأرغف.

فا: هذا مما يقال عند الوعيد والتهديد كالمثل، فهو عندي كقوله:

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتُكْ مَذْرُوبِيهَا (١)

النايغة:

سَأْبَلُغُ عُدْرًا أَوْ نَجَاحًا مِنْ أَمْرِي إِلَى رَبِّهِ رَبُّ الْبَرِيَّةِ رَاكِعٌ (٢)

قال: (رب البرية) يعني الممدوح؛ تقديره: رب البرية راكم إلى ربه، فقدّم ما اتصل بخبر المبتدأ على المبتدأ، فهذا يدل على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه. ومثله:

كَلَّا يَوْمِي طُؤَالَةٌ (٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لِتَقْتَلَنِي فِيهَا أَنْذَا عُمَارًا

وهو لعنترة في: ديوانه ٢٣٤، وتخرجه ٣٤٧، وزد غريب الحديث للحري (١/٢٥٨) والصحاح (ذرا)، وانشده أبو علي في: الشعر ١١٨ شاهداً على ما بُني على التثنية. المذروان: فرعا الاليتين وقيل العطفان، ويقال: جاء ينفض مذروبه إذا جاء باغياً يتهدد.

(٢) من الطويل، وهو للنايغة في: ديوانه ٢٣٧ من رواية ابن السكيت لشعره، والحماسة البصرية ١٠١، ومعاهد التنصيص (١/٣٣١) وفي: الخزانة (٢/٤١٤) والاساس والتاج (ركع) وجاء العجز بلا نسبة في: التهذيب (١/٣١٢) واللسان (ركع)، والرواية فيها جميعاً: (سابلغ) = (سابلغ)، والعرب في الجاهلية تقول للمحنيف: راكم، ويريد النايغة نفسه، ورب البرية: ممدوحه النعمان بن المنذر. ولا حاجة في رواية المصادر إلى توجيه أبي علي إذ الفاعل (راكم) و(رب) مجرورة، وأبو علي في هذا الشاهد والذي يليه يحتج على الكوفيين المانعين تقدّم الخبر على المبتدأ، وانظر: الإنصاف ٦٥ والتبيين ٢٤٥، والمصادر النحوية المذكورة في تخريج البيتين.

(٣) بعض بيت من الوافر، وتماه:

وَصَلُّ أَرُويَ ظَنُونٌ أَنْ مَطْرَحُ الظَّنُونِ

وهو للشماخ في: ديوانه ٣١٩، وتخرجه في: الديوان ٣٤٦، وزده أمالي القالي (٢/٣٠) والمحاسب (١/٣٢١) والسحط ٦٦٣، والبسيط ٥٧٨، والكافي في الإفصاح ٤٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٧٩، وإيضاح الشواهد ٩٠، ومصباح ابن يسعون ١٨٩، وانشده أبو علي في: الإغفال (١/٧٩) والمقاييس ٧٦، والمطلبيات ٢٥٦، والإيضاح ٩٥، شاهداً في: الأول على إضافة (كلا) للظاهر، وفي المقاييس ٧٦ لزنة (أروي)، وفي الأخيرين وكتابتنا جاء شاهداً على جواز تقدم الخبر على المبتدأ، فكلا ظرف متعلق بالخبر (ظنون) تقدّم على المبتدأ (وصل) فجواز تقدم الخبر أولى إذا جاز تقدم معسوله، وفي شروح الشواهد والبسيط اعتراض عليه وجوابه.

النايعة:

فلا عمراً^(١) الذي أثنى عليه وما رقع السحجيج إلى إلاللما^(٢) أغفلت شكرك فانتصحتني فكيف ومن عطائك جل مالي^(٣)

٧٢ ب (ما) (٤) نصب عطفاً على (عمر)، و(لا) (٥) نفي لكلام؛ كقولك: الله
 لزيد منطلق^(٦)، والتنوين محذوف للإضافة^(٧)، أو يكون أضافاً (عمر) إلى (الذي)
 كما تقول: لعمرك، إلا أنه لما لم تدخل لام الابتداء سقط الفعل^(٨) عليه؛ مثل: الله
 لافعلن. والجواب: لما^(٩).

مسألة

أبو زيد:

ندمت على لسان كان مني فليت بأنه في جوف عكم^(١٠)

(١) الاصل: عمرو، ولا وجه لإثبات الواو، والتصحيح من الديوان.

(٢) الاصل: لما بكسر اللام وصورتها من الديوان.

(٣) من الوافر، وهما للنايعة في: ديوانه ١٥١، والوساطة ١٩٠، ٣٣٣، وسر الصناعة ٣٧٧، ٣٩٥، وتذكرة أبي
 حيان ٦٢٥، وشرح أبيات المغني (٥٦/٨) والاساس (نصح) وبلا نسبة في: الاصول (٤٣٥/١) وانشد
 الثاني أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٥ والتعليقة (٢٤٦/٤) والبغداديات ٢٨١، والحلبيات ٢٦٨ شاهداً على
 تشبيه (ما) الموصولة بالنايعة في جواز اتصال النايعة بلام جواب القسم، ولم يعرض لهذا هنا. في (ما رقع
 الحجج) يجوز (ما) الموصولة والمعنى الإبل أو مصدرية أي فعل الحجج، وروي (الحجج) و(عمر) بالرفع
 ايضاً، إلال جيل بعرفة، انتصحه: قبل نصحه.

(٤) يريد (ما رقع)، ونقل البغدادي هذا النص في شرح أبيات المغني (٥٧/٨)

(٥) شرح الأبيات: و(لا) في (فلا) نفي لكلام، والزمخشري في الاساس يقول بزيادة لا.

(٦) يريد أن تأكيد القسم المنفي بمثله وهو (لا)، كما أن تأكيد المثبت بمثله وهي اللام، وقد حكاها عن المازني
 في (٤٠-١). وحذف أبو علي حرف الجر من المثال لياتي المقسم به منصوباً كالشاهد. وانظر في: الكتاب
 (٤٩٧/٣) المثال وتفسير النصب فيه.

(٧) أي المضاف المقدر: عمر الله، أو إذا أقسم بممدوحه. والبغدادي حذف (والتنوين محذوف للإضافة) على
 غالب عاداته في العبارات التي يرى فيها غموضاً عند أبي علي. انظر: مقدمة محقق الشعر ٨٩

(٨) يعني فعل القسم، وصرح به أبو علي في: التعليقة (٧/٤)

(٩) شرح الأبيات: لما أغفلت. وهنا انتهى نقل البغدادي.

(١٠) تقدم في (٧١-١) التعليق عليه. والقول بزيادة الباء جاء في تعليق أبي حاتم في: النوادر ٢١٢، وكلام أبي
 علي في المواضع السالفة وفي الإيضاح ٧٦.

وَجْهٌ (١) زيادة الباء في اسم (ليت) شَبَّه (ليت) لِنَصْبِهَا وَرَفْعِهَا بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَصِلُ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَأُخْرَى بِالْبَاءِ؛ قَالَ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (٢)، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ (٣).

وَمِثْلُهُ (٤) فِي أَنَّهُ لَمَّا أَشْبَهَ الْفِعْلَ عُدِّي تَعْدِيَّتَهُ؛ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَأُخْرَى بِحَرْفِ الْجَرِّ: يَا زَيْدُ وَيَا لَزِيدٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَكُونُ عَلَيَّ إِضْمَارُ اسْمِ (لَيْتَ) كَقَوْلِهِ:

أَلَا لَيْتَ إِنِّي يَوْمَ تَدْنُو مِنِّي سَمِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِّ (٥)

فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ لِعَلَّا يَبْتَدِئُ (أَنَّ) مَفْتُوحَةً.

وَسَدُّ الظَّرْفِ فِي خَبَرِ (أَنَّ) مَسَدٌ خَبَرِ (لَيْتَ)؛ كَمَا سَدُّ فِي قَوْلِكَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ) مَسَدٌ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وَجَوَازُ حَذْفِ الْخَبَرِ فِي (لَيْتَ) / ١٧٣ و(إِنَّ) وَبَابِهِ بِوَقْعِ الْجُمْلِ أَخْبَارًا لَهَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي إِجَازَتِهِ (إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانَ) (٦)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا يُحَذَفُ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَ (٧) أَنَّ الْاِثْنَيْنِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ بِخَبَرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْآخَرِ وَسَادُّ مَسَدُهُ.

(١) من هنا إلى (أخباراً لها) نقله البيهقي في: الخزانة (٤/١٤٢).

(٢) سورة العلق: (١٤).

(٣) سورة النور: (٢٥) وكذا قوله في الآيتين في الحجية (٣/٢٤٧، ٥/٤٠٠).

(٤) ذكر مشابهة (يا) للفعل بنحو قوله هنا في: الشعر ٦٧، والشيرازيات ٤٧٤، والعسكرية ١١١.

(٥) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٣٨٨، والعقد الفريد (٢/٧١) وتاريخ ابن عساکر

(٤٥/٩٨) والمستطرف (١/٢١٥)، وبلا نسية في: الخزانة (٤/١٥٢) نقلاً عن كتابنا هنا، وأنشده

أبو علي في: الحلييات ٣٦ لما ذكره هنا وهو أن اسم (ليت) ضمير الشأن المحذوف. وفي الأصل وغيره (أن)، وهو تصحيف ياباه السياق.

(٦) علي أن (قائماً) اسم إن و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر. ذكره ابن السراج عن البصريين وعن الأخفش

في: الأصول (١/٢٣٢، ٢٥٥-٢٥٦) ولم يمنع، وحكاها أبو علي عن الأخفش بدليله في: الحجية

(٢/٢٠٠) وسبعيده في (١٠٧-١). وانظر: شرح الرضي (١/٢٢٦) والهمع (١/١٣٦).

(٧) جاء شيء منه في (٦٨-١).

قال أبو العباس في المدخل (١): الهمزة لا صورة لها في الخط.

مسألة

قياس قول أصحابنا أن لا يجوز (يزيد) (ضربته)، ألا ترى أنهم يقولون (٢) في (زيداً ضربته) أنه منصوب بفعل (ضربته) تفسيره، وما وصل باللام كالواصل بنفسه. فإن قلت: فأضمر فعلاً يصل باللام ويكون هذا الظاهر تفسيراً له؛ ك(زيداً ضربته). فإن الواصل باللام لا يُفسر بالواصل بغير اللام، ألا ترى أنك لا تقول: (بزيد لقيته) وأنت ت ضمير (مررت)؛ فكذلك:

للقرآن يدرسه (٤)

والهاء للدرس لدلالة (يدرس) عليه. ومثله:

وتخاله على متنه سبباً جديداً يمانياً (٥)

(١) المدخل من مصنفات المبرد المفقودة، ومنه نص في: التذييل لأبي حيان (٣٠/٥) رسالة في الأزهر. ورتب المبرد على هذا القول إخراج الهمزة من الحروف التي لها صورة مستقرة، وحكى ابن جني هذا القول عنه ورده بكلام مفصل في: سر الصناعة ٤١-٤٣، وحكى النحاس في: عمدة الكتاب ١٩١ هذا القول عن ابن كيسان، وانظر: شرح الشافية للرضي (٣١٩/٣) والجمع (٢٤٤/٢).

(٢) الاصل: يزيد، وهو تحريف يخالف الكلام بعده.

(٣) الكتاب (٨١/١) وهو قوله في: الإيضاح ٧٥

(٤) من بيت من البسيط، وهو تاماً:

هذا سراقاً للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

وهو بلا نسبة في: الكتاب (٦٧/٣) والاصول (١٩٣/٢) وشرح السيرافي (٧٨/١٠) والتمام ٦٩، والرصف ٢٤٧، ٣١٥، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، وأمالى ابن الشجري (٩١/٢) والإعراب المنسوب ٩٠، والبحر (٦١١/١) وشرح أبيات المغني (٣١٥/٤) والخزانة (٣/٢) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١٨١/٢) والحجة (٢٤١/٢، ٣٧٥، ٣٥٣/٣) شاهداً في التعليقة على حذف جواب الشرط، وفي الحجة جاء للمذكور هنا من أن الهاء في (يدرسه) للمصدر وليس مفعولاً لامتناع إعمال الفعل في الظاهر والمضمر معاً، وهذا التوجيه أشهر أنه لأبي علي وقد شتعه أبو العلاء في: رسالة الغفران ٢٥٥، ولكنني وجدت السيرافي قال به مما يدل على أنهما مسبقان إليه.

(٥) قطعة بيت من الطويل، وتامه:

فجال علي وحشيه وتخاله

وهو لسُحيم عبد بني المسحاح في: ديوانه ٣٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٨٧، وأمالى المرزوقي

ولو قال قائلٌ في (هذا سُرَاقَةٌ للقرآن) فجَعَلَ اللامَ حالاً (١) [ثم قطعَ وبَيَضَ] (٢).
 / ٧٣ ب [ع : هذا وجهُ كُنتُ أنا قديماً رأيتُه ، وجوازُه أن تكون اللامُ حالاً منه ،
 و(يدرُسُه) حالٌ مِنَ (القرآن) ، ولم يُحْتَجَّ فيه إلى إظهارِ الضمير ؛ لأنه فعلٌ لا اسمُ فاعِلٍ ،
 وَيَجُوزُ فيه أيضاً وجوهٌ غيرُ هذا .]
 الأعشى :

وأقررتُ عيني من الغانيا
 تِ إمّا نكاحاً وإمّا أزنُ
 من كلِّ بيضاء (٣)

لا يخلو (من) في قوله : (من كلِّ بيضاء) من أن تكون متعلّقةً بـ (الغانيات) ، أو بما
 بعدها من المصدر والفعل ، فإذا لم يَجُزْ واحدٌ من الثلاث ثبت أنه بدلٌ من قوله : (من
 الغانيات) . ومثله :

إنا وجدنا بني جِلان (٤)

٣٩٧ ، وللعبيدي في : شرح ابن يعيش (١٢٤ / ١) وبلا نسبة في : المجموع (١١٦ / ٧) وشرح أبيات المغني
 (٣١٦ / ٤) وهما عن الحجّة ، والشاعر يصف ثوراً ، وحشيته ، يساره ، السَّبَّ : ثوب أبيض . وأنشد أبو علي
 البيت في : الحجّة (٣٧٥ / ٢ ، ٣٥٢ / ٣) شاهداً للمذكور في الشاهد السالف والتقدير : ونخال خيلاً ،
 وامتنع عودُ الهاء على الثور لأنه يترتب عليه رفعُ (سِبّا) بالابتداء ، ورأى الجواليقي الهاء تعود على البياض
 المضمرّ للعلم به .

(١) في العبارة تسامح ويعني متعلقاً بحال .

(٢) لم يكمله أبو علي وأتمه ابن جني ، وفي شرح الأبيات نصٌّ عن التذكرة القصرية ضمُّ وجهاً ثالثاً خلا منه
 المخطوط .

(٣) من المتقارب ، وتمام الثاني :

مكورة لها بشر ناصع كاللبن

وهما للأعشى في : ديوانه ٤١٩-٤٢٠ ، والكامل ٦٥٥ ، والأول في : طبقات الفحول ٤٣ ، وفعلت وأفعلت
 للسجستاني ٩٨ ، ورسالة الغفران ٢١٨ ، والجمهرة ١٣١ ، والرواية في الأولين : ومن كلِّ بالواو ، ولا وجه فيها
 لتوجيه أبي علي فهي معطوفة على الغانيات . وأما علي رواية الأصل فالبيت مخروم وهو جائز في المتقارب .
 أزن : إمّا من أزنه أي ظنُّ به وانهمه والأمرُ مع الغانيات إذا لم يكن نكاحاً أو جبَّ الظنُّ بصاحبه واتهامه ، وإمّا
 أن يكون من الفعل أزنِي من الزنا فحدّث .

(٤) من البسيط ، وتمامه :

كلهم كساعد الضب لا طول ولا عظم

الشَّمَاعُ:

فَقَرَّيْتُ مُبْرَأَةً (١)

أجاز (٢) أبو يوسف (٣) الاجتهاد من النبي عليه السلام في الأحكام، وأجاز أيضاً أن يقع منه الخطأ فيها، واستدل على ذلك بغير شيء؛ منه قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (٤).

فا: هذه منقولة (٥) من (رايت)؛ أي: اعتقدت، والرأي لا يكون من حاسة البصر، ولا من المتعدية إلى مفعولين؛ لفساد الأولى في المعنى وعدم المفعول الثالث في الثانية، وهي من الرأي لا من / ١٧٤ الرؤية، ألا تراهم يقولون: إن رأيت كذا فعلت، ورأيك في كذا، فيوقعون إحداهما موقع الأخرى.
حسناً:

وَذَلِكَ أَنَّ أَلْفَكُمْ قَلِيلٌ لِوَاحِدِنَا أَجَلٌ أَيْضاً وَمِينَا (٦)

= وهو بلا نسبة في: معاني الأخفش ٢١١، ٣١١، والحيوان (١١٢/٦) وجاء بقافية (قصر) غير منسوب في: اتفاق المياني واختراق المعاني ٢١١، والخزاة (١١٢/٦) واللسان (جلل) وانشده بهذه القافية أبو علي في: الحليبات ٣١ على وصف أيدي الضباب بالصفر، وفي: الحجة (١٤٩/١، ٣٧٢/٦) لما ذكره هنا من اختلاف صورتي البديل والمبدل منه، وموضع الشاهد (لاطول) ولم يرد في المتن. جلان اختلفت المصادر في كسر الجيم وفتحها وفي الأصل بالكسر وهو حي من العرب يُذكر في عنزة وغيرها. انظر: الاشتقاق ٣٩٨، والمؤتلف ١٣، والأغانى (٢٢٩/٢٢) وجمهرة ابن حزم ٢٩٤

(١) تقدم تماماً والتعليق عليه في (٦٨-١) واحد وجهه هناك البديلية.

(٢) حكى أبو علي هذا عن أبي يوسف في: الحليبات واحتج له مفصلاً، والخلاف في المسألة وأدلة المختلفين في: الأحكام للأمدى (١٦٥/٤) واللف سؤال للكوراني (٢٤٤/٢) وانظر شرح اللمع لابن برهان ١١١، وشرح النهج لابن أبي الحديد (٢١٤/١٠) والفصول للجصاص (٢٨٢/٣) وأحكام ابن حزم (٦٩٨/٥).

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب أبي حنيفة وأول من دُعي بقاضي القضاة (١١٣-١٨٢) انظر: وفيات الأعيان (٣٧٨/٦) وهامشه.

(٤) سورة النساء: (١٠٥) وحملها مفسرون على (عرق). انظر تأويل المشكل ٤٩٩، وكشف المشكلات ٣٢١ وهامشه والدر المصون (١٨٧/٤).

(٥) بهمزة النقل أي التعدية.

(٦) من الوافر، وهو لحسان في: ديوانه (٢٤٣/١) وشرح السيرافي (١٦٩/٤) وقافيته فيهما على الصواب بالضم (ومين)، وجاء محرفاً في: الشعر ١٤٤، وفي كتابنا (١-٧٥، ١-٢٥) والهمع (١٥٦/٢). وكلام أبي علي =

قيل: أراد: مئين؛ أي: ومئين أيضاً قليلاً لواحدنا.

[ع (١): أي: والفاء ومئيناً].

كقوله:

إلا قَالِبًا (٢) شهرين أو نصفَ ثالث (٣)

أي: أو شهرين ونصفَ ثالث.

هذا (٤) على غير التخفيف القياسي، لكن على البدل على حد (أخطيت) (٥)، فلما سكنت الياء حذفها لسكونها وسكون علم الجمع (٦).

قال أبو الحسن (٧): يدلك على أن ألف (آدم) ونحوه على حد القلب، ليس على

= هنا مختصر عما في الشعر، والبيت شاهد على حذف الهمزة ضرورة، وتوجيهه أنه أسكن الهمزة ثم قلبها ياء ساكنة فاجتمعت ياءان حذفوا أولاهما، واجاز أبو علي رفع (مين).

(١) هذا منقطع من كلام أبي علي في الشعر، ونصه: "التقدير: أجل أيضاً وإن ألفاً ومئين قليلاً لواحدنا، فحذف الألف الآخر لجرى ذكره؛ ... ثم ذكر البيت التالي.

(٢) الأصل: فائنا، وهو تصحيف صوابه من المصادر المذكورة في التخريج.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى ذاكما ما غيبتني غيبا

وهو لعمر بن أحمد في ديوانه ١٧١، ومعاني الأخفش ٣٥، وأمالى ابن السجري (٣/٧٥) وبلا نسبة في:

المختضب (٢/٢٢٧) والخصائص (٢/٤٦٢) والصاحبي ١٧٢، وأنشده أبو علي في: الحجة (٤/٤٠٠)

على أن معنى غيبة ما غيب عنك، وفي الشعر ١٤٤، على ما جاء هنا من حذف (شهرين) الآخر لتقدم

ذكرها، وفي ص ٣٢٥ على معنى أو.

(٤) يعني حذف الهمزة من (مئين).

(٥) إبدال الهمزة ياء بغير علة بمنعه سيبويه والمبرد في غير الضرورة، وحكاها أبو علي عن أبي زيد في خبر له مع

سبويه، وقد ذكر ابن قتيبة (أخطيت) في: ما يهمز ولا يهمز وخطأ بعضهم ذلك. انظر المختضب

(١/٣٠٢) والحجة (٢/٩٦) وسر الصناعة ٧٩١، والخصائص (٣/١٥٤) والتمام ١١٠، وشرح الخصائص

للنحاس ٣٤١، ودقائق التصريف ٥٢٩، وشواهد الشافية ١١، والصحاح (خطأ).

(٦) أي ياء الجمع.

(٧) أصل آدم (أدم) فاجتمعت همزتان أولاهما مفتوحة فقلبت الآخرة الفاء. وذكره الأخفش في: معانيه ٤٥،

وسبويه (٣/٥٥٢) ولم أجد من ذكر التخفيف في (آدم) إلا السيرافي في: شرحه (العلمية ٤/٢٨٨)

ولم يرد به بين بين، غير أن المبرد يحكي عن قوم من النحويين أنهم يجيزون قلب الهمزة وحذفها للاستئصال =

التخفيف - وإن كان اللفظان واحداً (١) - قولهم: (جاء) (٢) فتقلب اللام البتة، ولا تُخفّفُها فتجعلها بينَ بينَ.

فا: إن قلت: كيف يصح استدلاله على قول الخليل (٣) في (جاء)؟ [بيض].

الثانية (٤) المقلوبة هنا على قوله في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٥) لا ينبغي أن يكون بينَ بينَ، ولكن ينبغي أن يُقلب ياء فتقول: جائي، ولو سُمع شيء من هذا القبيل لوجب أن يكون على الضرورة إن كان في شعر؛ / ٧٤ ب نحو:

لا بَارِكَ اللهُ في الغَوَانِي (٦)

= ومن غير علة ومنهم أبو زيد، وما حكاه نجده في كلام الكوفيين. انظر المقتضب (٣٠٢/١) وشرح القصائد الطوال ٢٧٩، وعرض أبو علي لمسألة (آدم) في: التكملة ٣٨، والحجة (١٧١/٤) والتعليقة (٥٢/٤) والبغداديات ٨٩، والإغفال (٦٢/١، ٢٤١/٢) والحليات ١٠، ٣٣٤ لا يخرج عن ذلك.

(١) أي ما يكون على التخفيف وعلى القلب، وكذا قال أبو علي في: البغداديات ٧٩ وانظر استدلاله في: الحجة (١٧٣/٤، ٢٨٦/١).

(٢) (جاء) فاعل من (جئت) وهو على قول سيبويه (جائي) اجتمعت فيه همزتان فازدادتا ثقلًا فقلبت الآخرة ياءً لأن ما قبلها مكسور، وهو قلب لازم في: كل حالات الإعراب، وهو ما قاله الاخفش في: معانيه ٤٥ وحرفت (جاء) فيه إثر تعليق الأستاذ شاكراً. انظر الكتاب (٥٥٢/٣، ٣٧٦/٤).

(٣) الخليل يخالف سيبويه في (جاء) لأنه يذهب إلى أن اللام فيه قلبت في موضع العين، وهو آتيس عند أبي علي. انظر الكتاب (٣٧٧/٤) والتكملة ٢٦٤، والمتع ٣٢٧.

(٤) أي الهمزة الثانية في (جاء).

(٥) سورة الأنعام: (٥) وتكررت في مواضع كثيرة من القرآن. ويخالف الاخفش فيها سيبويه، فمذهبه قلب الهمزة المضمومة ياء إذا سبقت بكسرة في المتصل، وقوله في: معانيه ٤٩ (ورسمه بالهمزة تحريف)، والمقتضب (٢٩٤/١) والخصائص (١٤٤/٣) وشرح المفصل (١١٢/٩) وقصده أبو علي في: الحجة (٣٥٤/١).

(٦) صدر بيت من المنسرح، وتامه:

هل يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيبات في: ديوانه ٣، والكتاب (٣١٤/٣) والمقتضب (٢٨١/١، ٣٥٤/٣) والكامل ١٤٠٩، والأصول (٤٤٢/٣) وشرح السيرافي (١١٧/٢) وشرح أبيات سيبويه (١٤/٢) والمنصف (٨١/٢) وفرحة الأديب ١٢٩، وشرح أبيات المغني (٣٨٧/٤) وبلا نسبة في: الخصائص (٢٦٣/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٧٧/٤) والتعليقة (٥٦/١) شاهداً على تحريك ياء (الغواني) بالكسر ضرورة وهو ما جاء هنا وسيأتي في (١٢٥-١). والبيت روي بلفظ (فهل) و(أما) مكان (هل) وفيهما الياء ساكنة فلا ضرورة فيها.

ولم يَجْزُ أن يكون على التخفيف مثل ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأن هذا التخفيف بمنزلة التحقيق في هذا الضرب، فكما لا يكون بينَ بينَ علي قولٍ غيره؛ كذلك لا يكون عنده على وجه التخفيف، إلا أن يكون على قولٍ من جمع بين همزتين (١)، فإنه قد حُكي عن أبي الحسن أنه سَمِعَ «اغْفِرْ لِي خَطَايِي» (٢)، فعلى هذا يجوز تخفيف (جائي) على حَدِّ «يَسْتَهْزِئُونَ» على قوله، وذلك رديء.

مسألة

من الدليل على أن (يَفْعَل) موضوعٌ للحال - كما كان يقوله (٣) - أن لفظَ الحال مع اللام (٤) لم يدخله شيءٌ من الزوائد، والمستقبلُ مع اللام الأخرى (٥) دخلته إحدى النونين في أكثر الأمر، فالحاقُ العلامة هنا في باب الدلالة على أن الأول الذي لا زيادة فيه هو الأصل؛ كإلحاق العلامة في (ضاربة)، وعلى هذا الحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال، فدل ذلك على أن الأصل الذي لا زيادة فيه للأصل الذي هو الحال.

(١) جاء ذلك في قراءة (أئمة) عند ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر الكتاب (٤/٤٤٣) والسبعة ٣١٢ واليسوت ٢٢٥، والخصائص (٣/١٤٥) ومعجم الخطيب (٣/٣٥١) وضعتها أبو علي في: الحجة (٤/١٧٥).

(٢) حكاها في: معانيه ٥٦٦، وذكر أنه قلب وأنه في لغة قيس، وحُكي عنه في: الأصول (٣/٣٨٢) وعنه وعن أبي زيد في: الخصائص (٣/١٤٥) وعن الأخير في: المفصل ٣٥١، وفيه أن القائل أبو السمع وابن عمه رداد. وفي الأصل: خطابي، وهو يخالف السياق والمصادر.

(٣) لعله يريد ابن السراج فقد حكى الرمائي عنه ذلك في: شرح الكتاب (١/١٢٩) وكلامه في: الأصول (١/٣٩) لا يرد، وحكى السيوطي عن أبي علي ذلك أيضاً وأدلتها على ذلك هي المذكورة هنا، وقد تردد قول أبي علي في كتبه ففي العسكرية ٩٩ يقرر أن الأصل للحاضر، ثم في ص ١٠٢ والتعليق (١/١٧) والإيضاح ٥٣ يذهب إلى أنها تقع على الاثنين ثم تخص وقتاً بعينه بالسين وغيرها، وبمكتنا الجمع بين القولين، وللنحاة في المسألة أقوال أخرى. انظر: إيضاح الزجاجي ٨٧، وشرح السيرافي (١/٥٨) وشرح الصفار (١/٢٢٨، ٢٣٨) والمقنصد ٨٤، والهمع (١/٧).

(٤) لام الابتداء.

(٥) اللام الواقعة في جواب القسم.

مسألة

١٧٥ / عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ (١)

أَرَى أَنَّ (الْفُضْلُ) صِفَةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (الْهَلُوكَ) فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فَحُمِلَ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَسْتُ أَحْفَظُ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ حَكَّوْا هَذَا النَّحْوَ فِي مَوْضِعٍ ، وَقَدْ مَرَّبِي شَيْءٌ آخَرَ غَيْرَ هَذَا مِنْ هَذَا النَّحْوِ (٢) .

مسألة

يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ (عَلِيٌّ) فِي قَوْلِهِ :

هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى عَلِيٌّ كَأَثَابِ الْحَرَامِ الْمُهَيَّبِ (٣)

مَتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ : (كَأَثَابِ) عَلَى قَوْلِهِ : أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ (٤) ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ : هَذَا يَشَابَهُ الْأَثَابِ فِي الدَّارِ .

(١) بعض بيت من البسيط، وتامه :

السالك الثغرة البفظان كالثها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

وهو للمتنخل الهذلي في : شرح أشعار الهذليين (١٢٨١) ، والبرصان (٢٢٢) ، والشعر الشعراء (٦٦١) ، والمعاني الكبير (٥٤٣) ، والأغاني (١٠٤/٢٤) ، والتنبيهات (٨٧، ١٥٣) ، والخصائص (١٦٩/٢) ، وسر الصناعة (٦١١) ، وأمثالي ابن الشجري (٢٢٠/٢) ، والخماسة البصرية (٦٩٧) ، وتذكرة النحاة (٣٤٦) ، والخزانة (١١/٥) ، (٩٩) وبلا نسبة في : المخصص (٣٦/٤) وعمدة الحفاظ (٧٠١) ، وأنشده أبو علي في : الشعر (٤٣٤) وقلب في وجوه إعراب الفاظه ولم يعرض لمقالته هنا . الثغرة : موضع الخفاة ، الكالي : الحافظ ، الخيعل : ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر ، الهلوك : المرأة المثنية المتكسرة ، الفضل : ثوب تنفضل به المرأة في بيتها وتبذل به تكف به ثيابها أو هو المرأة عليها قميص ورداء بلا إزار . واختلافهم في البيت لأن الفضل هي المرأة فوجه بعضهم رفع (الفضل) على الجوار ، أو أنه نعت (الخيعل) ، وأبو علي ومن تابعه يحملونه على التبعية على المحل إذ الموصوف فاعل في المعنى . ولو حمل (الفضل) على أنه الثوب كما أثبتته بعض اللغويين لم نحتاج إلى التأويل .

(٢) قول لبيد : طلب المعقب حقه المظلوم ، وتقدم في (١٨-١) ، وحكى ابن سيده في المخصص كلامه على نحو آثم .

(٣) سلف ذكره في (٦٩-١) على كان التامة والناقصة .

(٤) في : الكتاب (١١٧/١) والأصول (٢٤٧/١) وشرح السيرافي (٢٢٧/٣) والحلييات (١٨٠ ، ١٩٠) ، والبغداديات (٥٥٥) ، والمنشورة (١٥٨) ، والعصديات (٢٥٩) ، والإغفال (٢٥٧، ٢٠٩/٢) ، والحجة (٢٢١/٦) ، والبصرييات (٩٠٢) ، والشيرازيات (٦١٨) ، والكشف (٤٥٤ ، ٥٨٦ ، ٦٦٦) ، وتبيان الطوسي (٣٨٥/٥) ، والمغني (٧٠٧/٦) ، وفيه يُحمل الظرف (كل) على ما في (لك) من معنى الفعل ، وهو المراد هنا ، واستشهد به أبو علي في بعض كتبه وفي (١٣٩-ب) على تقدم الظرف على المعاني التي تعمل فيه .

ولا تجعله متصلاً بالمصدر (١) فتكون قد فصلت بينهما بالاستثناء إن جعلت الاستثناء بمنزلة العطف وليس مثله، وإن كان يُشبهه. فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تفصل به بينهما؛ لأنه بمنزلة مفعول في الصلة (٢)، ألا ترى أنك لو قلت: الذي قامت إلا الإمام نساؤه زيداً، جاز.

مسألة

في بيت حسان هذا - يعني: ومينا (٣) - فُحشٌ من موضع آخر، وهو أننا لا نعرف اسماً مجموعاً بالواو والنون على حرف واحد. ألا تراهم لما أرادوا / ٧٥ ب جمع (ذو) عدلوه إلى لفظ آخر وهو قولهم:

الذَّوِينَا (٤)

وكذلك لما نُسِّوه قالوا: ذَوَا وَذَوِي (٥)، ولم يقولوا: ذانٍ ولا ذَيْنٍ ولا ذُونٍ، فهذا مما يُقبح هذا أيضاً (٦)، ووجهه أنه شبه الساكن [غير المنفصل] (٧) بالساكن المنفصل؛

(١) أي (مجاؤك).

(٢) المسننى عنده منصوب بالجملة قبل (إلا) وليس بتقدير (استثنى). انظر الإغفال (٣٣٧/١) والبغداديات ٥٩٣، والبصريات ٧٠٢، وكنابنا (١٣١-ب، ١٤٥-ب، ١٧٤-ب) والمسألة خلافية انظر: الكتاب (٣١٠/٢) والكامل ٦١٣، والخصائص (٢٧٨/١) والإنصاف ٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٢/٢) والجنى ٥١٦.

(٣) تقدم ذكره كاملاً والتعليق عليه في (٧٤-١)، (ومين) أصلها (مئين) حذفت همزتها ضرورة.

(٤) آخر بيت من الوافر، وقامه:

فلا اعني بذلك أسفليكم ولكنني أريد به الذوينا

وهو للكهميت بن زيد في: ديوانه (٤٠٨/١) وتخريجه (٤٩٥/٢) وجاء في: الكتاب (٣٨٢/٣) وشرح أبياته (١٥٨/٢) وما ينصرف ١١٤، والخزينة (١٤٩/١) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٤، ١٦٥، والحلبيات ١٥٥ شاعراً على كسر الواو المفتوحة في (ذو) إتباعاً للجمع، وهو المراد هنا أيضاً، ولأبي علي في البيت وجوه آخر ذكرها في الشعر. والشاعر يهجو أهل اليمن فيقول إنما أريد ملوككم كذي يزن وذو جدن لا من دونهم.

(٥) دليله على أن الواو مفتوحة، وهو من الكتاب (٢٦٢-٢٦٣) وانظر في التعليقة (٧٥/٣) نعليه لضم الواو في الواحد.

(٦) أي يقبح ما في بيت الكهميت.

(٧) زيادة يقنضها السياق، ولعل سقطها من نقل النظر.

نحو: ذُو المال (١).

وقالوا في تثنية (ذا) (٢): ذان، فلما أريدَ الجمعُ عدلَ إلى لفظٍ آخر فقالوا: ألسي، فعُدُّوْهُم هذا يُقْبَحُ بيتَ حَسَّان، وتثنيْتُهُم (ذا): ذان، يُقْوِبُهُ لِبَقَاءِ الاسمِ فِي التثنيةِ على حرفٍ واحدٍ، وهذا الضربُ من الجمعِ من قياسِ التثنيةِ، إلا أنَّ هذا مَبْهَمٌ وليس (مائة) مثله، وقد يخالفُ المَبْهَمُ المَخْصُوصُ في أشياء كثيرة.

مسألة

قوله:

مَشِيَّ الهَلُوكِ (٣)

يَدُلُّ على صححة قول سيبويه (٤): إنَّ (تَبَسَّمْتُ وَمِيضَ البرقِ) منصوبٌ بِفِعْلِ آخرٍ، إلا ترى أنه لا يَجُوزُ أن يكونَ (المشي) هنا منتصباً بِالسُّلُوكِ (٥) للفصلِ بين الصلَّةِ والموصولِ؛ فلا بدَّ إذن من فعلٍ آخرٍ، وإذا صحَّ هنا صحَّ في كلِّ موضع.

مسألة

قال: ومما يَدُلُّ على قُبْحِ:

ومِينَا (٦)

أنه لو وَضَعَهُ موضعَ الرفعِ / ٧٦ أ لَزِمَهُ أن يَضُمَّ فاءَ الفِعلِ من (مِنة)، فتَصِحَّ الواو (٧)

(١) عبارته أوضح في: الشعر ١٦٦-١٦٧: تكون العين منه (أي من الذوينا) أتبع اللام كما أتبع الفاء العين، إلا ترى أنك تقول: ذُو مال، فتتبع الفاء العين... وكذلك تُتبع العين التي هي واو الحركة (أي الكسرة) التي كانت نجب للياء التي حذفناها في (ذوبين). ومعنى (غير المنفصل) في المتن الساكنان في الكلمة (الذوبين)، والمنفصل الساكنان من كلمتين نحو (ذو المال).

(٢) أي اسم الإشارة.

(٣) من بيت المتنخل الهذلي الذي سلف ذكره في (١-٧٤).

(٤) جاء العبارة في (٤٩-ب) بلفظ (تضحك لمح البرق) وذكرت أن سيبويه تكلم في موضوعها ولم يذكرها. وانظر تخريجها.

(٥) أي من (السالك) في الشاهد.

(٦) من بيت لحسان تقدم في (١-٧٤).

(٧) انظر الخصائص (٢/١٠٨، ٢/٢٩٨، ٣/١٣٨) وأمثالي ابن الشجري (٢/٢٠٤، ٢/٢٧٧)

فَتَجْعَلُ الْكَلِمَةَ مِنْ بَابِ (فُوكَ وَفِيكَ)، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِ:

إِذَا الْمَثُونُ أَمْرَتْ فَوْقَهُ حَمَلًا (١)

مسألة

مِنْ خَطِّ أَبِي بَكْرٍ (٢): أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ وَامْرَأَةً لَكَ فِي (امْرَأَةً) ثَلَاثَةَ أَوْجُهُ: إِنْ شَعْتَ رَدَدْتُهَا عَلَيَّ (أَيَّ) فِي نَصْبِهِ وَرَفْعِهِ، وَإِنْ شَعْتَ رَدَدْتُهَا عَلَيَّ مَا بَعْدَ (أَيَّ).

وَمِنْ خَطِّ فَا: حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ (٣) بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نَاجِيَةَ (٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ (٦) قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ [عُقْبَةَ] (٧) عَنْ عَمِّهِ

(١) عجز بيت من البسيط، وصدوره:

ضَخْمٌ تُعَلِّقُ أَشْنَاقُ الذَّبَابِ بِهِ

وهو للاختلال في: شعره ١٢٦، وغريب الحديث لابن سلام (٢٧٢/١) والمعاني الكبير ١٠٠٧، والشعر والشعراء ٤٨٦، وأضداد ابن الأنباري ٣٠٦، والسمط ٣٩٤، والغائق (١٤/١) ومنتهى الطلب (١٧٢/٦) وتهذيب اللغة (٣٢٧/٨) والصحاح (شقي) واللسان (مرر وشقي). حمل: كفل، وذكر السكري في شعره أن الأشناق ما دون الدية أو ما يزيد الرجل عمداً على المائة في الدية ليوصف بالوفاء. والشاهد في أن ميم (مئون) لا تكون مضمومة، في حين حُكي في اللسان (ماي) عن بعضهم قولهم بالضم.

(٢) أي ابن السراج ولم أجده في الأصول ولا المرجز.

(٣) الحسن بن محمد بن عثمان أبو علي الفسوي نزيل البصرة، ثقة نبيل. أنساب السمعاني (٣٨٥/٤) وتاريخ الإسلام (٢٠٢/٢٥)

(٤) عبد الله بن محمد بن ناجية أبو محمد الجبري، ثقة ثبت (ت ٣٠١). انظر: تاريخ بغداد (١٠٤/١٠).

(٥) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو بكر العبسي، متقن حافظ صنّف المسند والأحكام (ت ٢٣٥). انظر: تاريخ بغداد (٦٦/١٠)

(٦) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي قديك أبو إسماعيل المدني، الإمام الثقة المحدث (ت ٢٠١). سير الأعلام ٣٣٤٨

(٧) الأصل: عُقْبَةُ، وهو تحريف لأن ابن عليّ إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (١١٠-١٩٣) ليس ابن أخي موسى بن عقبة، فالمراد هنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش وهو مدني ثقة أخرج عنه البخاري وغيره، وقد فرّق بينهما سليمان الباجي في: التعديل والتجريح (٣٣٩/١) ونص عليّ أنه ابن أخي موسى. وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٣/٢) وتاريخ بغداد (٢٢٩/٦)

موسى بن عُقبة (١) عن هشام بن عروة (٢) عن أبيه (٣) عن عائشة عن الحسن بن علي قال (٤): «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ إِذَا فَرَعْتُ مِنْ قِرَاءَتِي فِي الْوَقْرِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الرُّكُوعُ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ (٥)، وَبَارِكْ لِي فِيمَا آتَيْتَ (٦)، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

/ ٧٦ ب سئل علي (٧): مَنْ أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ؟ فَقَالَ: «أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ جِيَادُهُا، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَتِهِ، وَلَكِنْ أَمْرًا الْقَيْسَ مَدَّ لَهُمُ عِنَانَ الْحُضْرِ (٨)، وَادْرَكَهُمُ بَعْقَالُ (٩) الْقَوْتِ».

ويخطُفا: أنشدنا أبو العباس:

إِنَّ الشُّرَيْبَ لِلشُّرَيْبِ هَيْئُ
إِنَّ الْأَذَاةَ لَيْسَ مِنْهَا لَيْئُ (١٠)

(١) موسى بن عقبة بن أبي عياش أبو محمد الأسدي، قال فيه الذهبي: الإمام الثقة الكبير (ت ١٤١). سير الاعلام ٣٩٨٥

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر القرشي (٦١-١٤٦) انظر ما نقله الذهبي في: السير ١٠٨٦ من أقوال العلماء فيه.

(٣) عروة بن الزبير (٢٣-٩٣) انظر سير الاعلام ٢٦٧٦

(٤) جاء الحديث بغير إسناده هنا في: سنن الترمذي (٣٢٨/٢) وأبي داود (٦٣/٢) وابن ماجه ٢٦٩ والنسائي (٣٤/٥) والمستدرک (٢٩٨/٤) والخلاف للطوسي (٥٣٩/١)، وإسناده هنا بدءاً بابن أبي فديك في: المعجم الاوسط (١٧٠/٤)، وإسماعيل في: ذيل تاريخ بغداد (١٦٢/٤) وبدءاً بابي بكر بن أبي شعبة في: تلخيص الحبير لابن حجر (٢٤٨/١) الذي جمع طرق الحديث وناقشها.

(٥) في المصادر زيادة: وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت.

(٦) لم اجد في: المصادر إلا (اعطيت).

(٧) جاء هذا الخبر بالفاظ مختلفة في: الاغانى (٣٧٦/١٦) ونهج البلاغة ص ٧٩١، والعمدة لابن رشيق (١١١/١) وشرح النهج (١٥٤/٢٠) والنهاية لابن الأثير (٩٨/٣).

(٨) الحضر: ارتفاع الفرس في: عدوه.

(٩) العقال: حبل تعقل أي تربط به الدابة، ومجاز العبارة أن امرأ القيس سن للشعراء سن الشعر فمضوا فيه ثم ادركهم بتقدم زمانه فلم يكونوا ليسبقوه.

(١٠) الشريب هو من يشارك، والأذاة المكروه اليسير.

وقفنا (١) ببغداد في الجانب الغربي في مسجد المنصور بابن درستويه (٢)، فسأله أبو علي الترجمان عن الفاعل: لم صار مرفوعاً؟ والمفعول لم صار منصوباً؟ فقال: الفاعل أقوى من المفعول، فاختر له أقوى الحركات؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى فجعلت للأقوى، والأضعف للأضعف (٣).

فقال له الترجمان: الواو اخف من الألف. فقال: ليس كذلك، ألا ترى أنا نقول: أو، ونقول: آ، فترى (أو) أطول من (آ). فقال أبو علي: لأنك تقول: أو، وتقول: آ. فقال: هو يسرق (أو). قال: كما تسرق أنت (آ). قال: فنقيم إنساناً عند الأسطوانة ويقول: أو وآ، ونحكّمه.

وهذا آخر / ١٧٧ ما عندي.

قال فاف في أول هذه الحكاية: هذا خطأ أبي محمد بن معروف (٤)، ذكر لي أن أبا محمد يقول هذا الكلام.

[ع: غرض فاعندي في هذا أن يرى ضعف ابن درستويه.]

بخط فاف: قال في الأصول (٥): أجاز البغداديون: ما جاءني إلا أبوك أحد.

(١) في هامش هذا السطر كتب الناسخ الرمز: من، واخشى أن تكون محرفة عن مه، وهو رمز لها من الأصل أي كان النص في هامشه. معجم الرموز ٢١٢، وسيتكرر في (١٦٧-١٨٧-١).

(٢) عبد الله بن جعفر بن درستويه أبو محمد النحوي، قرأ على المبرد وصحبه، عاصر أبا علي (مت ٣٤٧) وذكر غير وجه في ضبط (درستويه) وأبقيت ما في الأصل. معجم الأدباء ١٥١١.

(٣) بهامش الأصل يغير خط الناسخ: "يعلم في هذه الحكاية حصة في (كذا) أسرار ما أودع الله تعالى في جبلة العرب من الاستعداد إلى أنسب الألفاظ لكل معنى من المعاني التي لا يد من خطورها لقلب البشر. فسبحان الله العليم الحكيم".

(٤) أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد (٣٠٦-٣٨١) وذكر الحموي أنه أستاذ السيرافي (٢٨٠-٣٦٨) في النحو، ولا أدري ما صحته. انظر معجم الأدباء ٨٧٨، وتاريخ بغداد (١٠/٣٦٥).

(٥) الأصول (١/٣٠٣) وأجازها سيبويه في: الكتاب (٢/٣٣٧) على البدلية ونقلها عن يونس عن بعض العرب الموثوق بهم، وحكى أبو علي في: التعليقة (٢/٦٩) منعه عن المبرد وبعض كلامه مأخوذ منه، ثم يحكي في: المنشورة ٦٣ عن الجرمي أن المرادي عن العرب غير معروف عنده، ويليه نص لآخذ تلامذة أبي علي ينتقل فيه عن شيخه إثبات كلام سيبويه على نحو يقلب المذكور هنا، وهو عجيب. والفراء في: معانيه (١/١٦٧) لا يجيز إلا النصب في مثله.

فا: والذي يمنع من إجازة ذلك عندي أن (أحداً) لا يخلو من أن تكون التي بمعنى (واحد) أو التي للعموم والكثرة، فلا يجوز أن تكون التي بمعنى (واحد)؛ لأنك متى أبدلته منه لم يكن فيه فائدة، ألا ترى أن أباه واحد ولا يُظن أنه اثنان. ولا يجوز أن تكون الأخرى؛ لأن حكم البدل أن يكون أخص من المبدل منه في هذا النحو؛ لتقع الفائدة. فإن قلت: إن (أحد) التقديم، فلا يجوز لأن (الأب) في هذا الكلام يدل مما تقديره أن يكون قبله، والبدل لا يكون قبل المبدل منه.

مسألة

قال (١): أجاز الكسائي: (جاءني القوم إلا حاشى زيد)، ولم يُجزه غيره. / ٧٧ ب فا (٢): لهذا الذي أجازته الكسائي عندي وجه؛ وهو أن (حاشى) لما كان حرفاً استثناءً وحرفاً جرّاً صار بدخول (إلا) عليه حرفاً جرّاً وخلص له، وأشبّه ذلك قولهم: (ما ضربت زيدا ولا عمراً) في أن الواو لما دخلت خلصت (لا) للنفى، ولو لم تدخل لكانت عاطفة نافية (٣)، فكذلك (حاشى). وما يكون من الحروف للاستثناء فقد يكون لغير الاستثناء، ألا ترى أن (ليس) و(لا يكون) قد استعملت (٤) صفات (٥) في قولهم: اتتني المرأة لا [يكون] فلانة (٦).

(١) ابن السراج في: الاصول (٣٠٣/١) وانظر: الهمع (٢٣٣/١).

(٢) توجيهه قائم على ما حكاه ابن السراج (٢٨٩/١) أن البغداديين يجيزون النصب والجر بحاشا، وإلا فإن أبا علي في: التعليقة (٧٦/٢) والإيضاح، ٢٣ ينابع سيويه (٣٤٩/٢) في أن (حاشا) حرف جر. وانظر: مختصر ابن سعدان ٧٩

(٣) ذكروا أنها في مثل هذا التوكيد النفي، وكلام الزجاجي قريب من قوله، انظر معاني الألف ٥٠٨، والاصول (٤٠٠/١) وحروف المعاني للزجاجي ٣١، والبغداديات ٣٢٠، والأزهية ١٥١، والجنى ١٦١، ٣٠١، ولباب العكبري (٤٢٦/١) والرصف ٢٧٣

(٤) كذا، وكان ينبغي أن تكون: استعملتا.

(٥) إجازة مجبئهما صفتين قول الخليل واختيار الجرمني وحكاة أبو علي في: الحلييات ٢٦٣، وانظر الكتاب (٣٤٨/٢) والمقتضب (٤٢٨/٤) والاصول (٢٨٧/١).

(٦) الاصل: تكون، وسبق تصحيحه وتخريجها في (٤٢-١).

مسألة

قال (١): رَوَا فِي:

وَلَا سِيَمًا (٢)

الوجوه الثلاثة .

فأ (٣): وَالنَّصَبُ عِنْدِي لَيْسَ بِالسَّهْلِ، وَوَجْهُهُ أَنْ تَجْعَلَ (مَا) بِمَنْزِلَةِ (شَيْءٍ)،
وَتَنْصِبُ (يَوْمًا) عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ بِالْإِضَافَةِ .

مسألة

قوله:

وَقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مُطِيبُهُمْ (٤)

يكون العامل فيه أحد شيعتين:

(١) ابن السراج في: الاصول (٣٠٥/١) وفات البيت محققه وصانع فهارسه معاً .

(٢) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

الْأَرْبُ يَوْمٌ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سِيَمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٠، وشرح القصائد الطوال ٣٢، وشرح القصائد للنحاس ١٠٩،

والصاحبي ٢٣١، ورسالة الغفران ٣١٧، وشرح ابن يعين (٨٦/٢) وشرح الكافية (١٣٥/٢) والمغني

(٣٥٣/٢، ١٠٦/٤) والخزانة (٤١١/٣) وشرح أبيات المغني (٢١٦/٣) وأنشده أبو علي في:

البغداديات ٣١٧ على جر (لاسيما يوم) ورفع فقط، والنحاة في النصب بين الظرفية والتمييز .

(٣) نصب (يوم) عنده على التمييز كما صرح به في غير هذا الموضع، غير أن قوله (تمام الاسم) دال عليه هنا،

وتمام الاسم عنده مصطلح أخذه من سيبويه (١٧١/٢) وهو يتحقق عند أبي علي بالإضافة كالشاهد

وبالتون (كعشرين) وبغيرهما، والاسم بعد التمام منصوب، والبيت عنده كقولهم: على النمرة مثلها زهداً .

انظر: التعليقة (٣١٥، ٣١٦، ٣٩/٢) والإيضاح ٢٢٣، والمجمع (٢١٥/١) وشرح التسهيل (٣١٩/٢)

وشرح الرضي (٥٦، ٥٩/٢) والمغني (١٠٦/٤) .

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجْمَلُ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٩، ومسائل نافع ٥٤، ١٧٤، وطبقات الفحول ٥٩، والشعر والشعراء ١٢٩،

واشياء الخالدين (١٩/١) والصناعتين ٢٢٩، وعجاز الباقلائي ١٦٢، وشرح ديوان امرئ القيس

للنحاس ١٣، والسمة ٩٤٣، والبحر (٤٤/٤) والخزانة (٢١٢/٣)، وجاء البيت بقافية (وتجملد) في:

معلقة طرفة بديوانه ٦، وجاء الصدر في: شعر عمرو بن الأهنم ٩٧ وعجزه (يقولون لا تجمل ولست بجهال)، =

إِذَا (نَبِّكَ) (١) فيكون الراجع إلى ذي الحال منها ذكر المتكلم في (صحبي)؛ لأنك تجعله واحداً يرجع على المعنى مثل: / ١٧٨ ﴿رَبُّ أَرْجَعُونَ﴾ (٢) في الحمل على المعنى، وإن كان في نظم اللفظ عكسه؛ لأن المفرد في الآية متقدم، والمتقدم في البيت جمع، و(صحبي) مرتفع بالمصدر.

وإِذَا [قِفَا] (٣)، فإن نصبتَه بِ(قِفَا) كان مَصْدَرًا أراد الإضافة إليه، ولا يكون منتصباً بِ(قِفَا)؛ لأنه فعلٌ لِلصَّحْبِ، فكانه: قِفَا وَقُوفًا مِثْلَ وَقُوفٍ، ثم حَذَفَ الموصوفَ وَأَقَامَ الصِّفَةَ مَقَامَهَا، ثم حَذَفَ الصِّفَةَ وَأَقَامَ الَّذِي أُضِيفَتْ إِلَيْهِ مَقَامَهَا، وكان ذلك حَسَنًا مِنْ حَيْثُ كَانَ المضافُ إِلَيْهِ نكرة.

مسألة

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي (٤)

لا تخلو الياء من ثلاثة أوجه: إما تانيثاً، وإما إطلاقاً، وإما لاماً على قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ (٥)

فالتانيث لا يجوز؛ لأنه لا مؤنث هناك، والإطلاق أوجه من الثالث.

= فالبيت من أمثلة السرقة الشعرية في معظم المصادر السالفة. وأجاز بعض المذكورين قولي أبي علي بالحالية والمصدرية وعكّل الأعلام والنحاس جواز الحال وحكى الأخير عن ابن السراج تقدير كان وحسن أبوحيان نيابة المصدر (وقوفاً) عن الفعل في الخبر.

(١) يريد مطلع القصيدة:

قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

(٢) سورة المؤمنون: (٩٩) وحكى ابن السجزي في: أماليه (١١٤/٣) حمل أبي علي الآية وغيرها على جمع فعل الواحد. وانظر معاني الفراء (٤٢/٣) وتاويل المشكل ٢٩٣

(٣) الاصل: وقوفاً، وهو سهو لأنه معمول لا عامل، وحتى يصح العطف على العامل الأول (نبتك).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِصُبْحٍ وَمَا الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٨٨، وإعجاز الباقلائي ١٨١، والسمط ٢١٩، والخزانة (٢٨٧/٢، ٢٣٦/٣)

والصباح (شغل) ويلا نسبة في: سر الصناعة ١٧٧٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٧٠، وغيرها كثير. انجلي:

انكشف. وحمل ابن جني والجهوري والمرزوقي الياء على إطلاق الروي وأجاز المرزوقي أن تكون لام الفعل.

(٥) من بيت من الوافر، وتماه:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونَ بَنِي زِيَادٍ

=

مسألة

وليس فُوَادِي عَن هَوَاكِ بِمُنْسَلِي (١)

هو مُنْفَعِلٌ من (سلوت) أو (سليت)، وإن لم يكن (سلوت) متعدياً، ووجهه أن (منسلي) مطاوعٌ كما / ٧٨ ب أن (سلوت) كالمطاوع؛ فكأنه وضع مطاوعاً موضع مطاوع لاجتماعهما في المعنى، ومثله:

حتى إذا اشتال سهيل في السحر (٢)

ألا ترى أن (شال) كالمطاوع لقولك: أشلته فشال، هذا وجه.

وهو لقبس بن زهير العبسي في: نوادر أبي زيد ٥٢٣، والأغاني (١٧/١٩٨) وشرح أبيات سيبويه (١/٣٢٣) والحللي ٤١١، والخزانة (٨/٣٦٤) وشرح أبيات المغني (٢/٣٥٣) وبلا نسبة في: الكتاب (٣/٢١٦) والأصول (٣/٤٤٣) وهو دافع في كتب النحو، وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٠٤، والتعليق (١/٥٥) والحجة (١/٩٣، ٣٢٥، ٢/٩٩، ٤/٢٨٥، ٣٧٧) والإغفال (٢/٢٨٩، ٢٩٠) والحليبات ٨٥، والعضديات ٣٣، والعسكرية ٢٦٢ شاهداً على إثبات الياء في المحزوم للضرورة ووجهه أنه أنزل الياء منزلة الصحيح فاعربت بالحركة المقدرة، وحكى في الإغفال عن المازني أن الرواية (جاءت محرفة): **الاهل اتالك**، وفي الأغاني: **الم يسلغك**، وعليهما لا شاهد في البيت، وذكره في: الشعر ٤٤٠ شاهداً على اقتران الفاعل بالياء. **تسمى**: يريد تشتهر وتسير بين الناس، **اللبون**: من الإبل ذات اللبن والمراد جماعتها لا المفرد، **بنو زياد**: الكملة من بني عيس وهم أخوة أربعة والمراد هنا الربيع لتعلق القصة به.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

تسلت غمايات الرجال عن الصبا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٨، والأغاني (٩/٧٠) وشرح القصائد الطوال ٧٣، وشرح القصائد للنحاس ١٥٧، وشرح الديوان له ٣٠، وجمهرة الأشعار (١/٢٦١) وعمدة الحفاظ ٤٥٩، وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٢٠ شاهداً على مطاوعة (انفعل) وحكاها عن قوم لم يُسمهم، وبه قال النحاس. **وروي**: (بمنسل) و(بمنجل). **تسلت**: ذهبت، **غمايات**: جمع غماية ويريد بها الجهل، **الصبا**: اللعب.

(٢) من الرجز، وهو لأبي محمد الفقعسي الأسدي في: (ما تبقى من أراجيزه) ٣٩، واللسان والتاج (لوب) و(نجر) وللمحللي (وفي نسخة للأسدي وهو الصواب) في: كنز الحفاظ ٤٦٤، وبلا نسبة في: المنصف (١/٧٥) والتمام (محرفاً) ٢٤٥، والأزمنة للمرزوقي (٢/١٧٤، ٣٢٣، ٣٨١) والبحر (١/١٩٥) والمتع ١٣١، وأنشده أبو علي في: المقابيس ٤٦، والحليبات ٣٧، شاهداً على مجيء (افتعل) مطاوعاً لفعلي لازم مثل (شال) وهو قليل والأصل فيه أن يكون مطاوع المتعدي، وهو ما حكاها ابن جني في كتابيه عن أبي علي، وجاء الشاهد أيضاً في: العضديات ٢٢٠ لما ذكره هنا في المطاوعة وتناوب (افتعل) و(انفعل) فيها. **ويروي**: (ولاح للعين) و(حتى إذا شال) = (حتى إذا اشتال) ولا شاهد فيهما. **سهيل**: الكوكب، **اشتال**: ارتفع، **والراجز** ينعت إبلاً في آخر الصيف وأول البرد.

ويجوز أن يكون (بمنسل) مطاوع (سلته) ثم خفف للقافية ك:
سر وضر^(١)

ثم أطلق للقافية؛ نحو:

كلكل^(٢)

ويجوز أن يكون (بمنسل) أيضاً، ثم أبدل اللام الثانية بياء على حد (تقضيت) (٣).
ويجوز أن يكون من: نسل هو، وأنسلته أنا، من نسل الوبر؛ أي: سقط، فيكون
(مفعلاً) (٤) منه، و(تنسل) من قوله:

فسلي ثيابي من ثيابك تنسلي (٥)

من ذا، وهو (تفعل) منه.

(١) بعض بيت من الرمل، وتماحه:

فقداء لبني قيس على ما أصاب الناس من سر وضر

وهو لطرفة في: ديوانه ٧٢، والمقتضب (١٣٨/٢) والمختضب (٣٤٢/١) وأمالى ابن الشجري (٢٦٤/٢)،
٤١٩ (والجزانة (٣٧٨/٩) وبلا نسية في: الخصائص (٢٣٠/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٥٤٢، وتفسير
الرازي (١٨٢/٣) وأنشده أبو علي في: الشعراء ١٤١، والمضدات ١٣٣، والإغفال (١٦٧/٢) والتكملة ٤
على تخفيف المشدّد (ضر) للقافية كما هو هنا، وضبطت الراء في غالب المصادر بشدة وسكون كما في
أصلنا وهو لا يناسب قولهم إنها مخففة، فالصواب الاقتصار على السكون. بنو قيس قوم الشاعر، سر: السراء.

(٢) آخر بيت من الرجز، وهو بتماحه:

كان مهراها على الكلكل

وهو لمنظور بن مرثد في لاميته (مجلة مجمع القاهرة مج ٢٩) ص ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٨، وسفر
السعادة ٧٢٤، وبلا نسية في: الكتاب (٢٩/١) والنوادر ٢٤٨، وقوافي الاخفش ٩٠، والمعاني الكبير ٢١٨،
ومجالس ثعلب ٥٣٦، والمقتضب (١٦٩/٣) والأصول (٤٥٢/٣) والمختضب (١٠٢/١) وسر
الصناعة ١٦٢، والعمدة ١٣٠، والجزانة (١٢٧/٦) وذكره أبو علي في: البغداديات ٤٢٧، والتعليقة
(١١٤/٢) للنشيد في القافية كزيادة الياء فيها للإطلاق، وهو المراد هنا.

(٣) من الانقضاض والعرب تبدل من الثاني بياء في الفاظ من المشدّد ولا يطرد عند سيبويه، ونسب إلى تميم
وقيس. انظر الكتاب (٤١٧/٤، ٤٢٤) والمقتضب (٣٤٢، ٦٢/١) والكامل ٩٤٢، واللهجات في:
الكتاب ٢٢٩، وذكره أبو علي في: الخليليات ٣٤٥، والإغفال (٦٦، ٦٢/١) والعسكرية ١٦٩، وانظر
(تكملي) في كتابنا (١-١٩٥).

(٤) يريد منسل في أول المسألة.

(٥) عجز بيت من الطويل، صدره:

وإن تك قد ساءتلك مني خليفة

مسألة

الهَاءُ فِي (يَعْمَلَةُ) (١) تُخْرِجُ الْأِسْمَ مِنْ شَبِّهِ الْفِعْلِ؛ كَالْهَاءِ فِي (زَنَادِقَةُ) فِي إِخْرَاجِهَا الْأِسْمَ مِنْ شَبِّهِ الْجَمْعِ (٢).

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا لَمْ يَصْرَفَ (يَعْمَلَةُ) إِذَا جَمَعْتَهُ عَلَى (يَعْمَلُ) كَمَا (شَعِيرَةُ) وَ(شَعِيرٌ)؛ لَزَوَالِ الْهَاءِ؟ قِيلَ: إِنَّ الْهَاءَ - وَإِنْ كَانَتْ قَدْ سَقَطَتْ - فَقَدْ عَاقَبَهَا مَعْنَى آخِرُ يَخْتَصُّ بِالْأِسْمِ، وَهُوَ سَقُوطُ الْهَاءِ لِلْجَمْعِ، فَصَارَ كَمَا (ثَمْرَةٌ) وَ(تَمْرٌ)، وَهَذَا مِمَّا يَخُصُّ الْأِسْمَ.

مسألة

قَالَ: إِنَّ قَالَ / ١٧٩ قَائِلٌ: لِمَ لَا يَكُونُ الْمَحذُوفُ فِي التَّقْدِيرِ مُؤَخَّرًا؛ كَمَا قَالَ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا كَائِنًا، فَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ حُكْمُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ؟ (٣) قِيلَ: يَقْبَحُ هَذَا لِلْمَقْصَلِ كَمَا قُبِحَ (كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ) (٤).

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٣، والمعاني الكبير ٤٨٢، والأغاني (٧٠/٩) وشرح القصائد الطوال ٤٦، وشرح القصائد للنحاس ١٢٥، وجمهرة الأشعار (٢٥٢/١) والبحر (٣٦٣/٨) وذكر أبو علي الشاهد منه في: التعليقة (٢٣٢/٤) لما ذكره هنا أن الباء للإطلاق من المجزوم (تسَلُّ) وكذا في (منسلي) فكلاهما من تسَلَّ أي بان وسقط، والشراح بين حمل معنى الثياب على الجواز أي أقطعي امرئ من امرئ تبيني، أو أن معنى الثياب عند العرب القلب، وأكثرهم على أن الباء لإطلاق لا باء التانيث فلم يشبهوها في الرسم.

(١) البعملة: الناقة النجبية المعتملة المطبوعة.

(٢) شرحه في: العسكرية ٢٤٢-٢٤٣ والتعليقة (٥٥/٣) بأن الهاء في: مثل (زنادقة) جعلته موافقاً لبناء الواحد كالكرامية وحزابية. وأصله في: الكتاب (٢٢٨/٣) وانظر المقتضب (٣٢٧/٣).

(٣) أبو علي في العسكرية ١٠٥ يحكي عن ابن السراج أن الظرف في مثل (في الدار زيد) قسم برأسه ليس من الاسم ولا من الفعل، واحتج له بدخول (إن)، فلو كان هذا المحذوف اسماً (أي مستقراً أو كائناً) مراداً مقدراً ما كان الناسخ ليتخطاه فيعمل في الظاهر (زيد)، والمسألة هنا تصلح أن تكون تنمة لهذا الاحتجاج. وأبو علي في كتبه غالباً يقدر المحذوف فعلاً، وقد يقدره اسماً، وهو عنده أصل مرفوض قام الظرف مقامه. انظر: الإغفال (٣٣٠/١) والشيرازيات ٣٤١ والمنشورة ٣٠ وكتابتنا (١١٥٩).

(٤) شرح في: التعليقة (١٠٥/١) وجه منعها: "لأنك فصلت بين كان واسمها بمعمول معمولها، وهو (زيد) الذي هو مفعول (تأخذ) الذي هو مفعول (كان)"، ثم ذكر تصحيح المسألة على تقدير ضمير الحديث أو القصة اسماً لكان. وانظر: الكتاب (٧٠/١) والمقتضب (١٥٦، ٩٩/٤) والأصول (٣٩٣/٢) والشعر ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٤، والإيضاح ١٤٣

فإن قيل: فقد قال:

فإن بحبها أخاك مصاب القلب^(١)

قد قيل: قد روى البغداديون^(٢) هذا: مصاب القلب؛ فذا يدلك على استكراههم الرفع لما فيه من الفصل، فعدلوا عنه إلى النصب.

ويجوز أن تقول: إن الظرف قد فصل به في أماكن، فيجوز أن يكون هذا مثلها.

مسألة

من خط أبي بكر^(٣): قد يكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى سقط بعضها لم تكن علة، ويكون أيضاً عكس هذا أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة.

ذكر أبو بكر هذا عقيب قول البغداديين^(٤): إذا ابتدأت الاسم ثم أوقعت على راجع ذكره فعلاً ينصبه وليس قبل المبتدأ كلام رفعت به عما عاد عليه من ذكره، فقلت: عبد الله ضربته، وعبد الله مررت به. قال: / ٧٩ ب فلا يسقط هذا قولك^(٥): إن زيدا ضربته؛ لأنه قد تقدم عليه شيء فزال مجموع تلك الأوصاف التي كان جميعها علة.
[ع: هذا معنى لفظ أبي بكر].

مسألة

عاد إلى خط فا.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلايه

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٣٣/٢) والأصول (٢٠٥/١) والخزانة (٤٥٥/٨) وشرح أبيات المغني (١٩٥/٨) وأنشده أبو علي في: الشعر ص ٢٤٠، ٢٧٠، والحجة (٤١١/٣، ١٦/٤، ٣١٩) والخفريات ٢٥٨، شاهداً على جواز الفصل به بين إن وأسمها بالظرف المتعلق بخبرها اتساعاً بالظرف دون غيره، وهو ما أجازته في آخر كلامه، والرفع رواية سيويه. وسيدكر الشاهد ثانية في (١٣١-١).

(٢) ذكرها ابن السراج في الأصول وأبو علي في الخفريات وتوجيهها على الحال.

(٣) أي ابن السراج، ولم أجده في الأصول والموجز.

(٤) انظر معاني الفراء (٤٦٧/١) ومختصر ابن سعدان ٤٩، ٥٨، والإنصاف ٤٩، ونزهة الألباء ١١٦، والإنباء (٨٣/٢) الهامش.

(٥) تعليقه مأخوذ من: سيويه (١٤٧-١٤٨).

يؤكد قول مَنْ قال (١): إِنَّ المبتدأ يرفع خبره وخذء قولهم: بِحَسْبِكَ زيدٌ (٢)، وهل مِنْ رجلٍ قائمٌ (٣).

ويوجب عليه أن يكون خبرٌ (إِنَّ) مرتفعاً بالمبتدأ (٤)، وكذا يوجب علينا (٥) (بحسبك زيدٌ) أن يكون خبرٌ (إِنَّ) مرتفعاً بالابتداء إلا أن تفرق.

[ع: مِنَ الفَرْقِ بينهما عندي أَنَّ الباء لما لم تَسْتَمِرْ في كلِّ مبتدأ لم تُعْتَدْ، وكأنها ليست هناك، وإذا لم يكن هناك فكانه قال: حَسْبُكَ زيدٌ، ألا ترى أنك لا تقيس الباءَ في كلِّ موضع؛ لا تقول: بأخيك جعفرٌ، وأنت تريد: أخوك جعفرٌ، ولا تقول: يعبد الله منطلقٌ، وأنت تريد: عبد الله منطلقٌ.

وليس كذلك (إِنَّ)، ألا ترى أطرادها في نحو: إِنَّ زيداً أخوك، وإِنَّ جعفرأ قائمٌ، وإِنَّ أخاك محمدٌ، فلما اطردت (إِنَّ) ولم يَضِقْ موضعها، ولم يُقْتَصِرْ بها على موضع واحد - كما وقع / ١٨٠ الاقتصارُ بالباء على (حسبك) أو على ما لا يالَ به معها - اعتدَّتْ (إِنَّ) وزالَ بها عَمَلُ اسمِها فيما بَعْدَهُ الرفعُ على حدِّ ما كان يعمَلُ وهو مبتدأ، فصار العملُ في خبرِ (إِنَّ)؛ ل(إِنَّ) نفسها. وهذا فرقٌ واضحٌ.]

(١) الاختلاف في رفع الخبر مسألة مشهورة، لم أجد أبا علي قرر فيها شيئاً في باب الخبر في: الإيضاح ٨٢، غير أنه يذكر فيه ١٣٥، ١٥٠ أن الخبر يرتفع بكونه خبر الابتداء أي بنفسه، والقول برفع الخبر بالابتداء هو لسببويه (١/ ٢٣٦، ٢/ ١٢٧) وأجازه الاخفش في: معانيه ٩، وانظر مختصر ابن سعدان ٥٦، وإيضاح الوقف ٩٨٢، وإعراب ثلاثين سورة ١٦٠، ونزهة الألباء ١١٦، والإنصاف ٤٤٤، والشيبين ٢٢٤، والتذليل والتكميل (٣/ ٢٥٧) وهوامش الأخيرين.

(٢) لأنهم يعربون (حسبك) مبتدأ والباء زائدة. انظر: الكتاب (١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٣) والإغفال (١/ ٣٥٩) والعسكرية ١٢٨، والخصائص (٢/ ٢٨٤) وسر الصناعة ١٣٧.

(٣) وارتفاع الصفة (قائم) يشهد بارتفاع موصفه محلاً. انظر: الكتاب (٢/ ٢٧٥) والاصول (١/ ٣٧٩، ٢/ ٦٣).

(٤) هو هنا يُشكَل على ما اخذته في: الإيضاح ١٥٠ من أن ارتفاع خبرها بها، وحكاها في: التعليقة (١/ ٢٨٤) عن ابن السراج، وهو في: الأصول (١/ ٢٣٠)، وسرد ابن جني الإشكال.

(٥) في الاصل هنا (ان يكون) زائدة فحذفنا.

أجاز س في مق (١): يا ثلاثة وثلاثون (٢)، وبا طلحة وزيداً؛ إذا سميت بواحدة من
الطلع (٣)، وأجاز: جاءني قام زيد (٤).

[وبغير خط أبي علي]: كتبت من خط أبي العباس: حدثنا أبو خالد يزيد بن محمد
ابن المهلب (٥) قال (٦): حدثني إسحاق الموصلي (٧) قال: قال الأحمر (٨) يوماً
لأصحابه: أتقولون: حمراء وصفراء؟ قالوا: لا، قال: بلى؛ قد قال الشاعر:

دهماء في الخيل من طفل متمم

يريد:

دهماء تنفي الخيل عن طفل متمم (٩)

وحدثني أبو خالد عن إسحاق بن [إسواهم] (١٠) السموصلي قال: أنشد

(١) المراد هنا (س) هو أبو العباس المبرد، و(مق) اختصار المقنضب، والأمور الثلاثة التي حكى جوازها
اجتمعت عند المبرد في موضع واحد من: المقنضب (٤/ ٢٢٤-٢٢٦) ونقل ابن السراج اثنين منها فقط
متفرقين في: الاصول (١/ ٣٤٤، ٣٦٨) وخلا منهما كتاب سيويه. والمسائل في التسمية.
(٢) عند التسمية بـ (ثلاثة وثلاثين) لم يُجز المبرد نصب الأول ورفع الثاني، وأجاز نصب الأول والثاني معاً وهو
قول سيويه (٢/ ٢٢٨)، أو ضم الأول ورفع الثاني ونصبه معرفاً بال وشبهه بقولهم: يازيد والحارث
والحارث.

(٣) الطلع شجر عظام.

(٤) إذا سميت رجلاً (قام زيد).

(٥) يزيد بن محمد بن المهلب، أديب شاعر بصري نادم المتوكل. تاريخ بغداد (١٤/ ٣٤٨).

(٦) الخبر في: شرح ما يقع فيه التصحيف، ٢٢٠، وأن الأحمر القاه على الأمين فردّه عليه الكسائي، ومثله في:
تصحيف التصحيف، ١٦٦، ورواه في ٢٦٤ عن إسحاق عن الأحمر.

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن ماهان أبو محمد الموصلي (١٥٠-٢٣٥)، نديم الخنقاء والمتفرد بالغناء مع علمه باللغة
وغيرها. تاريخ بغداد (٦/ ٣٣٨) والوفيات (١/ ٢٠٢)

(٨) علي بن الحسن أو ابن المبارك المعروف بالأحمر (ت ١٩٤)، شيخ العربية وصاحب الكسائي. تاريخ بغداد
(١٢/ ١٠٤) والبيعية (٢/ ١٥٨).

(٩) الرجز في: صفة سحاب، وهو بلا نسبة في: البرصان، ٤٠، والخرانة (١/ ١٦٥) وشرح التصحيف وتصحيف
التصحيف، وفي أكثرها: بلفاء، والدهماء مؤنث الأدهم وهو ما أسود من الخيل، والبلقاء ما اختلط سوادها
ببياضها، تنفي تطرد، والطفل هنا المهر، المتم هو الذي يولد لشمام مدته.

(١٠) زيادة يتم بها الكلام.

أبو المنذر العروضي^(١) يوماً:

كم عمّة لك يا جريرٌ وخالةٍ قدّعاء قد جليت على عشار^(٢)

فقيل له^(٣): قدّ حلت على عشاري

فقال: وهذا أيضاً وجيه.

وقال لي ثعلب^(٤): همزة بين بين^(٥) لا ساكنة ولا متحركة.

/ ٨٠ ب وقال الكسائي^(٦): إنما ألزموا (أمس) الكسرة؛ لأنهم كانوا يقولون في

الفعل: أمس بخير، فشبهوا هذا بذلك.

وحدثني^(٧) جماعة منهم أبو عكرمة الضبي^(٨) قال: قال ابن قادم^(٩) يوماً لأصحابه

(١) هو يعلى بن عقيل بن زياد العنزي من العلماء الرواة للعلم. نور القبس ٣٣٠، وبيع الأبرار (٥٨٤/٢).

(٢) من الكامل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٣٦١/١) والكتاب (٧٣/٢) والأصول (٣١٨/١) والخلل ١٧٩،

والخزانة (٤٣٩/٦) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٦٩/١) والمقنضب (٥٨/٣)، وروايته: قد حلت

علي عشاري). وأما إنشاد العروضي هنا فقد جاء في: سر الصناعة ٣٣٠، والخزانة (٤٤٤/٦) أن اللحياني

أنشده وسمعه إسحاق فأنكره عليه فقال اللحياني: وهذه أيضاً رواية. وأنشده أبو علي بالرواية المشهورة في:

المنشورة ٧٩، والتعليقة (٣٠٤/١) في وجهي النصب والرفع في (عمّة). الفدعاء من القُدع وهو اعوجاج

الرسغ من اليد أو اعوجاج القدم عن الساق، يريد بالأول كثرة الحلب والثاني كثرة السير بالإبل.

(٣) في: الخزانة (٤٤٥/٦): فقيل له: الرواية قد..

(٤) همزة بين بين عند البصريين متحركة، وساكنة عند الكوفيين، وثعلب خالفهما، وقوله في: مجالس

العلماء ١٢٣، وإعراب النحاس (٣٣٤/٤) وانظر الكتاب (٥٤١/٣) والخصائص (٩٢/١) وسر

الصناعة ٤٨، والإنصاف ٧٢٦.

(٥) كذا بالفتح على المشهور، وحكى السيوطي في: الهمع (٢١٢/١) عن ابن جني تخطته وصوابها عنده

بالإضافة.

(٦) جاء في: مجالس العلماء ١٢٦، وإعراب النحاس (٢٣٣/٣) واللسان (أمس)، ولم يعرض أبو علي في

كلامه في بناء (أمس) لقول الكسائي في: العضديات ٢٤٤، والجليات ١٠٣، والتعليقة (٩٥/٣)

والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والشيرازيات ٢١٠، وكتابتنا (٩٠-ب).

(٧) لعل المتكلم غير أبي علي كآبي خالد، أو أن المذكور في وفاة الضبي غير صحيح.

(٨) عامر بن عمران بن زياد الضبي أبو عكرمة، نحوي لغوي أخباري روى عن ابن الأعرابي وغيره (ت ٢٥٠).

الأشباه للمخالديين (١٤٤/٢) وتاريخ بغداد (٢٤٠/١٣) ومعجم الأدباء ١٤٧٩، والبغية (٢٤/٢).

(٩) محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر، من أعيان أصحاب الفراء (ت ٢٥١). معجم الأدباء ٢٥٤٤،

والبغية (١٤٠/١).

وهم مجتمعون: أُرُزُّ ورُزُّ ورُنُزُّ^(١)؛ كما قال الشاعر:

قَرِينُ يَا صَاحِ رُنُزَّةٍ وَاجْعَلِ الْجُودَابَ وَزَّةً
وَاصْفُفِ الْقَيْنَاتِ صَفَاً لَيْسَ فِي الْقَيْنَاتِ كَزَّةً^(٢)

وكتبوا هذا عنه .

ويزعم أهل بغداد^(٣) أن قولهم: (عشرين) بكسر العين ولم يفتحوها؛ كما قال: ثلاثين وأربعين من ثلاثة وأربعة وعشرة مفتوحة؛ لأنها في الأصل ثنية^(٤)، فكسروا عينها ككسرة همزة (اثنتين)، وفتحوا الأول^(٥) لأنه تثليث العقود وتربيعها وتخميسها، فجرى على الثلاثة والأربعة ونحوها .

فا: أخبرني أبو العباس الهوفاني أنه وجد المكتوب في هاتين الورقتين بخط أبي العباس محمد بن يزيد من كتب أبي عبد الله بن مقلة^(٦). وهذا خط الهوفاني .

(١) جاء في: (أرز) ست لغات، ووصفت (رنز) بالرداءة وهي لغة عبد القيس . انظر إصلاح المنطق ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٧٥، وشرح الفصح للخمسي ١٨٤، ووفيات الأعيان (٣٨٢/٥) واللسان (رنز).

(٢) في هامش الأصل بخط الناسخ: صوابه: [قرين يا صاح] ح وزه واجعل الجوداب رنزه وما بين المعقوفين مقطوع من الأصل بالتجليد، وهو أنسب مما في المتن فالأول والثاني من الأربعة بلا نسبة في: إصلاح المنطق ١٣٢ على رواية الهامش عن ابن قادم ولفظ الأول: يا خليلي كلل أوزة

وفي اللسان (جذب): الجوداب طعام يصنع بسكر وأرز ولحم، كزرة: منقبضة أو قبحة، وزه هو قول بعض العرب في (إوزة).

(٣) حكى المبرد هذا عن قوم لم يسمهم في: المقتضب (١٦٣/٢) وفي إعراب القرآن (١٩٦/٢) فهم النخاس أنه قول سيبويه (٢٠٦/٢) وفيه بعد، وجاء في: مجالس العلماء ٢٥٠ أنه قول محمد بن منصور وهو ابن الخطيب المتوفى ٣٢٠ (معجم الأدباء ٢٣٠٩). وانظر الأقوال في تحليل الكسر في: المذكر لابن الأنباري (٢٣٩/٢) وشرح السيرافي (١٦٠/٤) وسر الصناعة ٦٢٦.

(٤) يريدون أن عشرين ثنية عشرة .

(٥) في ثلاثين وأربعين ..

(٦) هو الحسن بن علي بن الحسن أبو عبد الله (٢٧٨-٣٣٨)، أخو الوزير أبي علي بن مقلة صاحب الخط المنسوب، وأبو عبد الله كتب من أخيه في قلم الدفاتر والنسخ . انظر: معجم الأدباء ٩٣٣

مسألة

/ ١٨١ حدثني أبو علي ابن عثمان^(١) بالبصرة سنة سبع وثلاثين قال: حدثنا يعقوب^(٢) قال: سمعت الأصمعي يقول: قال زائدة^(٣): قيل لي بالشام: هل لك أن تنظر إلى العجب؟ قال: فذهبت فإذا سبعة في نسق؛ جداً وسبعة من وكده ووكده، وإذا الجد السابع أشب من ابن الابن السابع، فسالت عن أمرهم، فقيل لي: كان للجد السابع امرأة موافقة، وللابن السابع امرأة سليطة.

مسألة

يدل على أن للصفة بعد الموصوف نحواً من العمل^(٤)؛ كما أن الابتداء عامل، وكما أن خبره كذلك، وكما أن الفاعل كذلك، يدل عليه قولك: قام زيد الظريف، (الظريف) لا يرتفع (قام) لاستيفائه فاعله، ولا إشراك هناك، ولا يرتفع أيضاً بهما جميعاً؛ لأنهما جملة والجملة لا يرتفع بها ما بعدها.

فإذا لم يسع هذان ثبت أنه ارتفع بكونه صفة، وإلى هذا - عندي - ذهب أبو الحسن فيما رأيت له في الاوسط^(٥).

ويؤكد ذلك أيضاً قولهم: يا زيد الطويل، (زيد) منصوب^(٦)، و(الطويل) مرتفع رفعاً صحيحاً^(٧) يدل عليه قوله:

يا أيها الجاهل ذو التنزي^(٨)

(١) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي الحافظ (٢٩٤-٣٥٣). انظر: تذكرة الحفاظ

للقيسراني (٩٣٧/٣) وسير الاعلام ١٨١٣

(٢) أي ابن السكيت.

(٣) أبو الصلت زائدة بن قدامة الشقي الحافظ (ت ١٦١). انظر: تذكرة الحفاظ للقيسراني (٢١٥/١) والسير ١٧٠٤.

(٤) هذا قوله في: الحجة (٤٠/١) ولكنه في: البصريات ٧٨٠ قرر أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف

متابعاً للمبرد في: المقتضب (١٤٥/٤) وانظر شرح السيراني (١٤٥/٦).

(٥) كتاب مفقود لأبي الحسن الأخفش، وحكي أبو علي عن أبي الحسن قوله هذا في: الحجة (٤٠/١).

(٦) محلاً لأنه منادى.

(٧) حكى في: شرح الرضي (٣٦٥/١) عن الأخفش أن بعضهم يجعل المنادى ونعتة مبنيين على الضم.

(٨) من الرجز، وهو لرؤية في: ديوانه ٦٣، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٨/١) وشرح ابن يعيش (١٣٨/٦)

/ ٨١ ب فارتفاع (الطويل) رفعاً صحيحاً، ومخالفته في ذلك لموصوفه دلالة على أن
لنصفه نحواً في الأعمال.

وهذا الموضع في الصفة شيء اختص به النداء، ولا أعلم له نظيراً في كلامهم،
واحسبه إنما جاء ذلك ليكون فيه دلالة على أن العامل في الصفة غير العامل في
الموصوف؛ ومنه: ألا رجل ظريفاً لك^(١)، فتنصب الصفة.

وقال أبو عثمان^(٢): أقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّة، أرفع (ذا الجُمَّة) لأنه صفة
(للطويل)، و(الطويل) رَفَعٌ صحيحٌ. قال أبو العباس: والنحويون^(٣) جميعاً على ذلك.
قال أبو عثمان^(٤): وأجيزُ: يا زيدُ الطويلُ وذو الجُمَّة. قال أبو العباس: والنحويون
جميعاً على خلافه ينصبون (ذا الجُمَّة).

فا: إن عَطَفَ (ذو الجُمَّة) على المنادى فلا نُظِرَ في نَصْبِهِ؛ كقولك: يا زيدُ وأخا
عمرو، فليس هذا إذن موضع الخلاف بين أبي عثمان والنحويين، وإنما الخلاف في عطف
الصفة على الصفة، والواو في العطف تقوم مقام [العامل]^(٥)، ولا يُنكَّر ارتفاعه؛ لأنه
معطوف على مرفوع رفعاً صحيحاً، وقد بينا أن لجرّيان الصفة نحواً من الأعمال، والواو
تُشْرِكُ الثاني / ١٨٢ في إعراب الأول، وكما جاز أن يوصفَ بالمضاف مرفوعاً في قوله:

يا أيها الجاهلُ ذو التنزي

كذلك يجوز أن يُعْطَفَ عليه به. هذا وجه قول أبي عثمان عندي.

= والمقاصد النحوية (٢١٩/٤) والمحكم (٣١٨/٥) واللسان (غنف) وبلا نسبة في: الكتاب (١٩٢/٢)
والمقتضب (٢١٨/٤) والأصول (٣٣٧/١) وآمالي ابن الشجري (٣٦٩/٢، ٤٥/٣) وجمهرة اللغة ٨٢٥،
واتشده أبو علي في: البصريات ٦٨١ على رفع الصفة رفعاً صحيحاً أي ليس على التقدير لأن النداء لم يعمل
فيه، وأجاز المبرد النصب بدلاً من (أي)، وانظر الأول من ابن الشجري. التنزي: الإسراع إلى الشر.

(١) المقتضب (٣٨٢/٤) والأصول (٣٩٧/١) وانظر الكتاب (١٤٢/٢، ٣٠٧) وعامل الموصوف تركيبه مع
(لا) وعامل الصفة التمني، وانظر: العسكرية ٢٤٥

(٢) الأصول (٣٧٢/١)

(٣) الكتاب (١٩٣/٢) والمقتضب (٢١٩/٤) والكامل ٥٧٦، وإعراب النعمان (٢٠٤/٥) والتعليق (٣٣٩/٢).

(٤) الأصول (٣٧٢/١) وقوله فيه إنه لا يرى إلا الرفع.

(٥) الأصل: الفاعل، وهو تحريف كما سيظهر صوابه.

وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّ الْعَطْفَ (١) قَدْ جازت فِيهِ أَشْيَاءُ لَمْ تَجُزْ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ:
رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ (٢).

وَوَجْهُ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْوَاوَ تَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، فَكَذَلِكَ فِي الصِّفَةِ.
أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ:

وَشُعْتُ مَرَضِيْعَ (٣)

فَقَدْ أَشْرَكَ (شُعْتاً) فِي (عُطِّلَ) فَمَقَامَ مَقَامِهِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ حَالٌّ فِي مَحَلِّهِ، فَكَمَا أَنَّهُ
لَوْ حَلَّتْ الصِّفَةُ الْمُضَافَةُ مَحَلَّ الْمَفْرُودَةِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصِيباً؛ كَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعَهَا إِيَّاهَا بِالْوَاوِ،
فَكَذَلِكَ يُنْصَبُ إِذَا اتَّبَعَ بِالْوَاوِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْعَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَبْ أَتْبَعَ صِفَةً.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: لَوْ قُلْتُ: يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذَا التَّنْزِي، لَجَازَ فِي الْقِيَاسِ إِلَّا
أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ (٤).

(١) أي المعطوف.

(٢) الكتاب (٥٦، ٥٤/٢) والمقتضب (٢١٣، ١٦٤/٤) والأصول (١٣٥/١، ٣٢٣، ٣٩/٢، ٢٩٨، ٣٠٨)
والشعر ٥٣٢، والحفبيات ٢٤٦، والمنثور ١٧٥، والخصائص (٤٠٩/٢) والمعنى: وأخ له.

(٣) من بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

وبأوي إلى نسوة عطَّل وشعْتُ مَرَضِيْعَ مِثْلَ السُّعَالِي

وهو لامية بن أبي عائد الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٥٠٧، والكتاب (٣٤٤/١، ٦٦/٢) والمعاني
الكبير ٨٧١، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٥/١) والمخصص (١٣٠/١٦) والمقاصد النحوية (٦٣/٤) والخزانة
(٣٧٦/٢، ٤٠/٥) وللهمذلي في: الكشف (٣٤٤/١) وكشف المشكلات ٨٦٨، والبحر (٤٢١/٢)،
(٤١٢/٣) وميلا نسبة في: معاني الفراء (١٠٨/١) وتفسير الرازي (٢٢٠/٧) وأماله ابن الحاجب
(٦٧/٢) والرصف ٤١٦، وأنشده أبو علي في: البصريات ٢٥٠ على تصريف (أوي) وفي الإغفال
(٤٩/٢) على عطف الصفات بالواو كقوله هنا. والبيت يصف حائداً له نسوة عطَّل من الخلي أي فقيرات،
وشعْتُ جمع شعثناء وهي التي لا تُسْرَحُ شعرها ولا تدهنه ولا تغسله، المراضيع جمع مريض، السعالي:
الغيلان مفرداً سِعْلَاة، والقصيدَةُ تُروى مقبِدة ومطلقة، ولا شاهد في البيت على رواية شرح الأشعار وبعض
المصادر:

له نسوة عاطلات الصدو رِعُوجَ مَرَضِيْعَ مِثْلَ السُّعَالِي

(٤) أجازته المبرد في: المقتضب (٢١٨/٤) ورواه ابن الشجري في: أماليه (٤٥/٣) بالنصب.

مسألة

أوس:

كَانَ كُحَيْلًا أَوْ غَنِيَّةً كَابِجٍ عَلَى رَجْعٍ ذِفْرَاهَا مِنَ اللَّيْتِ وَآكِفٍ (١)
(من) حالٌ من (الذَّفْرَى)، والعاملُ في الحالِ معنى المصدرِ المضافِ إليها.

/ ٨٢ ب مسألة (٢)

قال أمية:

وقد عَلِمْنَا لَوْ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَعُنَا أَنْ سَوْفَ يَلْحَقُ أَخْرَانَا بِأَوْلَانَا (٢)
هذا البيتُ يَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ مَعَ (الأولى) (الآخِرَةُ) لا غير؛ لأنَّ هذا جاهليٌّ، وقد
اسْتَعْمِلَ كما نرى.

ولو لم يَرِدْ لكان القياسُ يُجيزه، وليس كلُّ ما لا يَرِدُ به الاستعمالُ لا يَجُوزُ في
القياس، وإن كان قد قال: ﴿ نَكَالَ الآخِرَةَ والأولى ﴾ (٤)، قيل (٥): إِنَّ (الأولى) قوله:
﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (٦) والآخرى (٧): ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الأعلى ﴾ (٨)، وكقوله:

(١) من الطويل، وهو لارس بن حجر في: ديوانه ٦٧، ومنتهى الطلب (٢٥٢/٢) والكامل ١٠٠٧، والعمد (٢٥٣/١)
والمقابس (١٤٨/٤)، وأنشده أبو علي في: البصرات ٣١٠ على ما ذكره هنا أن (من اللَّيْتِ) من صلة
(الذَّفْرَى) لا من (واكف)، وانظر قول المبرد. والبيت في وصف الناقة، والكحيل: القطران، الحنية: اخلاط يُطلى
بها الإبل من الجرب، كابج: لعله من الكبح وهو مصلٌ أسود، ولا يكون من كَبَحِ الدابة أي جذب لجامها لتقف،
رجع: أسفل، الذفري: العظم الشاخص خلف الأذن، اللَّيْتِ: صفحة العنق، واكف: من وكف أي قَطَرَ. والرواية
في جميع المصادر: كَانَ كُحَيْلًا مُعَقِّدًا أَوْ غَنِيَّةً، وفي الأصل تحريف: غَنِيَّةٌ طابِخٌ، صححته بما يحفظ الرسم.

(٢) حديثه في هذه المسألة في تقابل (أول) و(آخر) ومؤنثهما مكرر بشواهد في: الشبرازيات ٢٧
(٣) من البسيط، وهو لامية بن أبي الصلت في: ديوانه ١٣٥، والأغاني (١٢٩/٤) وأماله ابن الشجري
(١٤٣/١، ٤٥٧/٢، ١٥٦/٣) والخزانة (٢٤٥/١) وأنشده أبو علي في: الشعر ٤٢٢، والشبرازيات ٢٧
على استعمال (أولى) مع (آخرى) كقوله هنا.

(٤) سورة التازعات: (٢٥)

(٥) حُكِّي عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعلي بن إبراهيم وغيرهم. انظر تفسير مقاتل (٤٤٧/٣) ومجاهد
(٧٢٧/٢) والشمسي (٤٠٣/٢) والطبري (٤٣٤/١٢) والتبيان (٢٥٦/١٠) والكشاف (٦٩٦/٤)

(٦) سورة القصص: (٣٨)

(٧) كذا في الأصل والشبرازيات، والانسب: الآخرة، غير أنه في الشبرازيات قال (إحدهما) مكان (الأولى).

(٨) سورة التازعات: (٢٤)

﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ (١)، قالوا (٢): (الآخِرَةَ) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ (٣)، و(الاولى) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ (٤).

وأيضاً فإن (الآخر) يُستعمل مع (أحدهما)؛ يقال: قال أحدهما كذا وقال الآخرُ كذا، وقالت إحداهما وقالت الأخرى.

فإذا كان هذا سائغاً جاز أن يقال مع (الأول): (الآخر)، ألا ترى أن (الأول) هو أحدُ الأشياء التي هو أولُ لها، فإذا كان كذلك فكأنه إذا قال: الأول، فقد قال: أحدهما، فيقول معه: الآخر؛ كما تقول مع (أحدهما)؛ كما قال:

وَصَلَّى عَلَي جَارَاتِهَا الْآخِرِ (٥)

/ ١٨٣ حيث نزل أن بنتها جارةُ أخرى.

وليس (الآخر) مع (الأول) ك(اكتعين) الذي لا يُستعمل إلا بعد (أجمعين)، ولا ك(أبصعين) الذي لا يُستعمل إلا بعد (اكتعين)، على أن أبا الحسن قد أنشد فيما حكى عنه:

وَسَائِرُهُ بَادِرٌ إِلَى الشَّمْسِ اِكْتَعُ (٦)

(١) سورة القصص: (٧٠).

(٢) حكاية السمعاني في: تفسيره (٣١٥/٤) والرازي (٩/٢٥).

(٣) سورة فاطر: (٣٤).

(٤) سورة الاعراف: (٤٣).

(٥) عجز بيت من البسيط، وهو بتمامه:

صَلَّى عَلَي عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْتَنَّا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَي جَارَاتِهَا الْآخِرِ

وهو للمراعي التميمي في: ديوانه ١٠١، والخماسة البصرية ١٢٦٦، ومنتهى الطلب (٥٣/٦) وللقفال في:

ديوانه ٥٣، والاغاني (١٨٩/٢٤) وجمع البغدادي النسبتي في: الخزانة (١١٠/٩، ١١٣) وشرح أبيات

المغني (٣٧٠/٢، ٣٧٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٤٤/٣) وتصحيح التصحيف ٧٠، والبحر

(٤٠/٢)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٢١٠، والشيرازيات ٢٨ للمبين هنا وهو أنه عدَّ ابنتها جارة فساغ

استخدام (آخر)، وسينشده في (٩٢-١).

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٨١/١) ومعاني الفراء (٨٠/٢) وتأويل المشكل ١٩٤، والاصول (٤٦٤/٣) =

أَنشَدَنِي أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ قَالَ : أَنشَدْنَا أَبُو الْعَبَّاسِ :

يَفْعَلُ النَّاسُ إِذَا مَا وَعَدُوا وَإِذَا مَا فَعَلَ الْفَضْلُ وَعَدُ (١)

وَأَنشَدَ :

رَأَيْتُ بِحَيِّي أَدَامَ اللَّهُ نِعْمَتَهُ

يُنْسَى الَّذِي كَانَ مِنْ مَعْرُوفِهِ أَبَدًا إِلَى الرَّجَالِ وَلَا يَنْسَى الَّذِي يَعِدُ (٢)

وَإخْبَرَنَا عَنْهُ قَالَ : أَنشَدْنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ (٣) الْمُنْسُوبُ إِلَى

التُّوزِيِّ لَزِيَادِ الْأَعْجَمِ فِي عَمْرِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ (٤) :

وَمَا زِلْتُ أَدْعُو اللَّهَ فِي السَّرِّ أَنْ أَرَى أُمُورَ مَعَدٍّ فِي يَدَيْكَ نِظَامُهَا

فَلَمَّا أَنَا نَسِي مَا أَحَبُّ تَبَاهُشَرْتِ بَنَاتِي وَقُلْنَ الْعَامُ لَا شَكَّ عَامُهَا

فِي أَنْفِي وَأَرْضًا أَنْتَ فِيهَا ابْنُ مَعْمَرٍ كَمَكَّةً لَمْ تَقْطُنْ سِوَاهَا حَمَامُهَا (٥)

= وإعراب النحاس (٢/٣٧٢) وشرح السيرافي (٢/٢١٦) وأمالى المرتضى (١/٢١٦) وشرح اللمع لابن برهان ٢٢٧، وتصحيح التصحيف ٣٠٣، والهمع (٢/١٢٣)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٤/٣٢٢) وهنا في (١٤٠-١) على القلب وأن المراد: مدخل رأسه في الفل، ولم تُذكر رواية الأخفش المذكورة في المتن إلا في شرح اللمع والهمع، وعزاها السيوطي إلى الكوفيين وابن كيسان، وإفراد (اكتع) شاذ عند ابن برهان. وقال الأعلم في: النحصيل ١٤٦: "وصف هاجرة قد أُلجأت الثيران إلى كُنسها فترى الثور مُدخلاً لرأسه في ظل كُناسه لما يجد من شدة الحر، وسائرُه بارز للشمس".

(١) من الرمل، وهو لإسحاق الموصلي في: الأغاني (٢٠/٤٦) بقوله في الفضل بن الربيع وزير الرشيد، ترجمته بالوفيات (٤/٣٧).

(٢) من البسيط، وتنمة الأول:

يأتي من الجود ما لم يأتِه أحدٌ

وهما لابي قابوس الجبيري النصراني في: الموازنة للأمدي (٣/٢٢٥) ومعجم المرزبان ٣٢، وزهر الآداب (٢/٣٧٤) ووفيات الأعيان (٦/٢٢٥) وبلا نسية في: البشيمة (٢/١٥٦) والشذكرة الفخرية ٢٨٢، والشاعر محمد يحيى البرمكي.

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي أبو محمد، من أكابر أهل اللغة بصري، قرشي بالولاء، (ت ٢٣٨) الفهرست ٩٠، وأخبار السيرافي ٨٥، ومعجم الأدباء ١٥٤٦، والبغية (٢/٦١)، وجاء في بعض المصادر أنه قيل له التوزي لنزوله في أصحاب التوزي بالبصرة، والتوزي غير واحد، ولعل المراد محمد بن الصلت البصري التوزي أبو علي، من شيوخ البخاري (ت ٢٢٨)، وتوز بلد بفارس، معجم البلدان (٢/٥٨).

(٤) عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي، والي البصرة ثم فارس لابن الزبير (ت ٨٢)، تعجيل المنفعة ٢٩٩

(٥) من الطويل، لزياد الأعجم في: ديوانه ١٦٥، والأغاني (١٥/٣٨٦) وفيه: (لم يطرب لأرض) = (لم يقطن سواها).

قال أبو العباس (١): سمعت أم الهيثم (٢) تقول في مثل من الأمثال: «لا يرضى شأنه إلا بجزرة»؛ يقول: لا يرضى لمن يشنؤه / ٨٣ ب إلا بذهب الخير كله عنه، وذلك أن الجزرة: الاصطلام، من ذا قولهم: سيف جرار؛ إذا كان لا يبقي من الضريبة شبيهاً، والأرض الجرر وجمعها: أجزاز: التي لا تثبت؛ كأنها تأكل نباتها، والرجل الجرور: الذي لا يبقي من الزاد شيئاً. وحدثنا (٣) أبو العباس (٤) قال: حدثنا أبو محمد عن الهلالي (٥): قال: طاف علي بن عبد الله (٦) بالبيت، وقد قرع الناس طولاً، فقالت عجوز: من هذا؟ فقيل لها: علي بن عبد الله بن العباس، فقالت: إن الناس ليرذلون (٧)، رأيت العباس يطوف بهذا البيت وكأنه فسطاط أبيض.

قال أبو محمد (٨): وقال القحذمي (٩): قال عبد الملك لعلي بن عبد الله: أمأ اسمك

(١) حكى المبرد في: الفاضل ٢٢ المثل وشرحه عن أم الهيثم، ونقله العسكري في: جمهرة الأمثال (٤١٨/٢)، وهو في: مجمع الأمثال (١٥٣/٣) والمستقصى (٢٥٤/٢)، وأساس البلاغة واللسان (جزر)، ولفظه فيها جمعاً: لا يرضى شأنه إلا بجزرة، وكذت أعد الأصل مصحفاً لولا أن الشرح يوافق، وهو مغير عما في الفاضل.

(٢) أم الهيثم الكلاية أعرابية من فصيحات العرب، روى عنها أبو حاتم والمبرد وغيرهما. انظر الكامل ٩، ٢٥، ١٠٢٣، والسمط ٦٩١.

(٣) القائل أبو علي إسماعيل الصفار.

(٤) ذكر المبرد الخبر بطريق الثوري - واكتفى هنا بكتيبته - في: الكامل ١٢٤، وهو في: الفائق (١١٦/٣) وغريب الحديث لابن الأثير (١٤٤/٣) واللسان (طول).

(٥) محمد بن حرب بن قبيصة الهلالي، وكبي شرطة البصرة والمدينة لجعفر بن سليمان المشوقي ١٧٤، ذكره المبرد مراراً في الكامل والتماري.

(٦) علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، سيد شريف بليغ، جد السفاح والمنصور (٤٠-١٢٣)، الوفيات (٢٧٤/٣).

(٧) كذا ضبط في الأصل، وهو كذلك في بعض نسخ الكامل.

(٨) جاء في الكامل ٧٥٦ أن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي سمى علي بن عبد الله بن العباس وكناه بأبي الحسن، وأن معاوية اعترض علي ابن عباس وخيره بين الاسم والكنية فاختر تغيير الكنية إلى أبي محمد.

وجاء في: القرطبي ٥٠٦ أن المعروف أن علياً هذا ولد في ليلة قتل علي بن أبي طالب، وعليه فلا يصح ما رواه المبرد في: الكامل، وجاء الخبر بصورته هنا في: حلية الأولياء (٢٠٧/٣) والمنتظم (١٨١/٧)، وأورد صاحب الدولة العباسية (من علماء القرن الثالث) ص ١٣٤ ووفيات الأعيان (٢٧٤/٣) الخبرين معاً.

(٩) أبو عبد الرحمن الوليد بن هشام القحذمي البصري، ثقة توفي ٢٢٢. لسان الميزان (٣/٣٩٣).

فلستُ ألومك عليه؛ لأنه لم يكن إليك، ولكن لا أقارئك علي كُنيتك أبا الحسن، فغيرها
 وكناه أبا محمد، وكلُّ من اسمه عليٌّ من وكده إلى اليوم يُكنى أبا محمد.
 أخبرنا أبو عثمان المازنيُّ قال: أخبره الأصمعيُّ قال: قلتُ لأعرابيٍّ: أنشدني مثلَ هذا
 البيت:

لا شيءَ مما ترى إلا بشاشته يبقي الإله ويودي المال والوكد (١)

قال: فأنشدني:

١٨٤ / دَرِينِي أْبِعْ إِنَّ الطَّرِيفَ يَزِيدُنِي بِهِ أَكْلَةَ حِدْثَانُهُ بِلِقَائِيَا

قال: ومثله:

فِيمَا حُبُّهَا عَرَضًا وَإِمَا بَشَاشَةُ كُلِّ عِلْقٍ مُسْتَفَادٍ (٢)

قال أبو العباس: وحدثتُ - أحسبُه عن الأصمعيِّ، وأحسبُ القاضي (٣) حدثني عن
 نصر بن عليِّ الجهضميِّ (٤) - قال (٥): خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى أَصْحَابِهِ يَوْمًا فِي رَدَاءٍ
 بَقَطْرِيٍّ (٦)، فَرَمَوْهُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقَالَ:

لا شيءَ مما ترى إلا بشاشته يبقي الإله ويودي المال والولد

(١) من البسيط، وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأغاني (١٢١/٣) والروض الأنف
 (٣٢٠/١) والخزانة (٣٦٠/٣) وجاء في: صلة ديوان أمية (عما نسب إليه وإلى غيره) ١٦٦، ولم يُذكر فيه
 مصدر عزاه لأمية.

(٢) من الوافر، وهو للعتلمس في: ديوانه ١٧١، وبلا نسية في: جمهرة اللغة (٤٩٨/٣) والتهذيب
 (٤٥٦/١) واللسان (عرض)، وعَرَضًا: بفتحة فلم يطلبه، العلق: النفيس من كل شيء.

(٣) القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق الأزدي البصري عالم فقيه وهو قاضي بغداد صحبه
 المبرد وروى عنه (١٩٩-٢٨٢). معجم الأدباء ٦٤٧

(٤) أبو عمرو علي بن نصر الجهضمي التحوي، صاحب الخليل بن أحمد (ت ١٨٧). معجم الأدباء ١٩٨٢،
 والبيضة (٢/٢١١).

(٥) روى البيهقي الخبير بسند آخر في: شعب الإيمان (٣٦٦/٧) ولفظه: "خرج عمر بن الخطاب ذات يوم وعليه
 حلة فطن، فنظر الناس إليه فقال...، وجاء في: البصائر والذخائر (١٠/٩) والعمدة ٩٦، وتمثل عمر
 بالبيت في خير آخر جاء في طبقات ابن سعد (٢٦٦/٣) وتاريخ الطبري (٥٧٦/٢).

(٦) في القاموس: البقراطية: الثياب البيض الواسعة.

وحدثني (١) أبو عثمان المازني قال: حدثني الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: قال عمرو بن معدى كرب لبني سليم (٢): «يا بني سليم، قد جاؤناكم فاحمدناكم، وقتلناكم فما أجبتناكم، وسألناكم فما أبخلناكم». يقول: لم نصادفكم بخلاء ولا جبناء. وسأل بعقبه عن قول الأعشى:

أثوى وقصر ليلة ليزوداً فمضى وأخلف من قتيلة موعداً (٣)

يقول: صادفه خلفاً.

فا: سمعت من أبي علي (٤) ما كان عنده من نوادر ابن الأعرابي عن ثعلب. وسألت أبا علي عن / ٨٤ ب موت ابن كيسان فأخبرني أنه مات سنة تسع وتسعين ومائتين. حدثنا أبو علي أنه سمع ابن كيسان يقول في قوله:

بالليل زال زوالها (٥)

أن المعنى: زال الخيال زوالها.

(١) القائل أبو العباس المبرد.

(٢) قوله على اختلاف في بعض النسخ جاء في: إصلاح المنطق ٢٥٠، وأدب الكاتب ٤٤٧، وغريب الحديث لابن قتيبة (٤٠٨/١) وغريب الخطابي (٧١٦/١) وأمالى القالي (١١٤/٢) والمعقد (٥٢/٢) وشرح الشافية للرضي (٩١/١) وتفسير القرطبي (٢٥٥/١٠).

(٣) من الكامل، وهو للأعشى في: ديوانه ١٣٨، ومجاز القرآن (١٠٧/٢) والمعاني الكبير ٥٦١، وأدب الكاتب ٤٤٧، وأضداد ابن الأنباري ٢٣٤، وأبي الطيب ١٧١، والأغاني (٢٣٧/٩) والسمط ١٥٦، والبحر (٢٥٦/٦) وأنشده في: الحجة (٤٣٩/٥) على ثوى وأثوى. وفي الأصل: ليلته، وهو تحريف. أثوى بمعنى ثوى أي أقام، قصر: تخلف، وأكثر المصادر اللغوية ذكرت الشاهد على المذكور هنا.

(٤) يعني أبا علي إسماعيل الصفار، وكذا ما يليه.

(٥) من الكامل، وقامه:

هذا النهار بدأ لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٣٣ من قصيدة رويها لام مفتوحة، وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٦٣، وأضداد ابن الأنباري ٢٧٦، والتنبيه على التصحيف ١٠٨، والمنصف (٢١/٢) وأزمنة المرزوقي (٣١٣/٢) والخزانة (٣٤١/٤) والصحاح واللسان (زيل) وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٥٤، والعين (٣٨٤/٧) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٢٥ على نصب النهار ورفعها، ثم فيه ٥٤٥، ٥٤٨، والشيرازيات ١٧٤، والبصريات ٥٨٣، والحلبيات ٢٧٤ على الأقوال مفصلة في (زال زوالها) بالضم إقواءً وبالفتح، وقول ابن كيسان هنا عزاه في بعض المواضع للمازني والمبرد، وهو على أن (زال) بمعنى (أزال).

وحدثنا أن يحيى بن معين (١) شرب عند عباس الدوري (٢) ثمانية أرتال نبيذ.
 حدثني أبو علي قال: سمعت أبا العباس يقول (٣): لو صليت خلف إمام فقراً: ﴿وما
 أنتم بمصرخي﴾ (٤) و﴿تساءلون به والأرحام﴾ (٥) لاخذت نعلي وانصرفت.
 سمعت كتاب الاشتقاق (٦) ثلاثة أجزاء من أجزاء أبي علي إسماعيل.
 حدثني أبو علي قال: سمعت بمكة منذ ثلاث وسبعون سنة رجلاً يقول: كأنك ابن
 يعقرب (٧).

قال: أسيد بن حضير (٨) وعباد بن بشر (٩) في الأنصار كابي بكر وعمر في المهاجرين.
 قالت امرأة أبي لهب لما نزلت ﴿تبت﴾ (١٠): هجاني وإني لشاعرة لأهجوته؛

(١) قال الذهبي في السير ٤٢٠٢: الإمام الحافظ الجيهدي شيخ المحدثين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد
 ابن بسطام، (١٥٨-٢٣٣)، وحكى عنه في ٤٢٠٧ قوله: "تحريم النبيذ صحيح، ولكن أقف ولا أحرمه، قد
 شربته قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرّمه قوم صالحون بأحاديث صحاح".

(٢) في سير الذهبي ٢١٢٩: الإمام الحافظ الثقة الناقد أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري ثم
 البغدادي... لازم يحيى بن معين وتخرج به، (١٨٥-٢٧١)، وفي: تاريخ بغداد (١٢/١٤٥) ذكر
 لشانه مع النبيذ ثم تركه له.

(٣) خير المبرد في: درة القواص وشرحها ٢٦٣، وعن كتابنا في: تفسير القرطبي (٤/٥).

(٤) سورة إبراهيم: (٢٢) وقرأ يكسر الياء حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب، وجمهور النحاة على تضعيفها
 وردها، غير أن أبا علي في: الحجّة (٣٠/٥) احتج لها سماعاً وقياساً وردّ تلحينها. وانظر معاني الفراء
 (٧٥/٢) وتاويل المشكل ٦٢، ومعاني الزجاج (١٥٩/٣) والسبعة ٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط ٢٥٦، وتاريخ
 بغداد (٢٢٣/٨) والبحر (٤٠٨/٥) والخزانة (٤٩٥/٤).

(٥) سورة النساء: (١) وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره، فرغت من تخريجها والتعليق عليها في (١٠-ب).

(٦) اشتقاق ابن دريد، وذكره في: البصريات ٢٨٣، وانظر وصف مخطوط الاشتقاق في مقدمة محققه ٣٧.

(٧) أبو الجراح الأسود بن يعقرب بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، شاعر متقدم جاهلي. المؤلف ١٦، ومقدمة
 ديوانه ٣-١٣

(٨) أبو يحيى أسيد بن حضير بن ميمك من بني عبد الأشهل، صحابي وأحد نقيب ليلة العقبة (ت ٢٠)،
 السير ١١٣٧

(٩) أبو الربيع عباد بن بشر بن وقش من بني عبد الأشهل، صحابي بدرية قُتل يوم البمامة سنة ١٢، السير
 ٢١١٣

(١٠) سورة المسد: (١).

مُذَمَّمًا عَصَانَا

وَأَمْرَهُ أَبِينَا (١)

حدثني أبو علي قال: قال لي محمد بن الجهم (٢): والله ما كان سلمة (٣) يحضر معنا الإملاء، وإنما كان يأخذ كتابي فينظر فيه ويكتب منه.

قال (٤): أنشدنا أبو العباس:

١٨٥ / عدو صديقي داخل في عداوتي وإنني لمن ود الصديق صديق (٥)

[ع: كان بخط فا (ودود) فغيره بخطه أيضاً فجعله (صديق)].

حدثنا أبو علي قال: حدثنا عباس بن محمد (٦) قال: حدثنا محمد بن مصعب (٧)

قال: حدثنا الأوزاعي وسفيان الثوري وحماد بن سلمة (٨) وصخر بن جويرية (٩)

(١) الرجز لام جميل بنت حرب زوجة أبي لهب جاء في قصة في: سيرة ابن هشام (١/٣٥٥-٣٥٦) وتفسير مقاتل (٣/٥٣٣) والمستدرک للحاكم (٢/٣٩٣) وتفسير القرطبي (١٠/٢٠، ١١٧٥/١٦٠)، وفيه: "كانت قريش تسمي رسول الله ﷺ مذمماً، يسبون، وكان يقول: الا تعجبون لما صرف الله عني من أذى قريش، يسبون ويهجون مذمماً، وأنا محمد".

(٢) محمد بن الجهم به هارون السمرقاني أبو عبد الله الكاتب، صاحب الفراء وراوي تصانيفه (ت ٢٧٧). المعجم ٢٤٧٨، والمحمدون ٢٥٣.

(٣) سلمة بن عاصم أبو محمد النحوي، أخذ عن الفراء وروى كتبه. وحكى القفطي عن ابن الأنباري: "سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه". انظر المعجم ١٣٨٥، ٢٨٥٦، والمراتب ١٤٩، والإنباء (٢/٥٦)

(٤) أبو علي الصفار، وابن عبد البر في: بهجة المجالس أنشده بسنده عن الصفار عن المبرد، الذي سيذكره مراراً هنا بأبي العباس.

(٥) من الطويل، وهو لحلي بن أبي طالب عليه السلام في: ديوانه ٦٢، وفي نشرته الإيرانية ١٩٨، والعقد الفريد (٢/٢٩٢) وهو ثاني اثنين لهما خبر جاء في: العقد، وبلا نسبة في: الصديق والصدقة، وروى بالروايتين اللذكورتين وهي في الدهوان والعقد (ودود).

(٦) الدوري وتسلمت ترجمته قريباً.

(٧) محمد بن مصعب بن صدقة القرطبي أبو عبد الله، حدث عن الأوزاعي وغيره وضعف، (ت ٢٠٨). تاريخ بغداد (٣/٢٧٦).

(٨) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري النحوي المحدث، (ت ١٦٧). السير ١٥٥٥.

(٩) صخر بن جويرية أبو نافع التميمي البصري المحدث، ت سنة بضع وستين ومائة. السير ٢٠٢٢.

وسليمان بن أبي داود والليث بن سعد عن أبي الزبير (١) عن جابر قال (٢): «حَكَمَ عُمَرُ فِي الضَّبْعِ كَيْشًا»؛ يَعْنِي إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمَ.

حدَّثنا أبو علي (٣) قال: حدَّثنا الحسن بن علي بن عفان (٤) قال: حدَّثنا [عبيد الله] (٥) بن موسى (٦) عن حُرَيْث (٧) عن واصل الأحدب (٨) عن شَقِيق (٩) عن عبد الله ابن مسعود قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ وَالْحُطْبَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّلِبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، [وَالْحُطْبَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ] (١٠)، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

- (١) محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبو الزبير القرشي الأسدي المكي الحافظ، (ت ١٢٨). السير ٣٦٩٨.
- (٢) رُوِيَ مَرْفُوعًا عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَرْقُوفًا عَنْ عَمْرِو وَعَلِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ بِفِظْهِ هُنَا وَبِلَفْظٍ قَرِيبٍ. انظر الموطأ ٣٤١ وسنن ابن ماجه (١٠٣٠/٢) ومصنف عبد الرزاق (٤٠٣/٤) وصحيح ابن خزيمة (١٨٢/٤) وسنن البيهقي (١٨٤/٥، ٣١٩/٩) وتعليق ابن حجر في: تلخيص الحبير (٢٧٨/٢).
- (٣) هو الصفار، وجاء الحديث بسنده ولفظه في: المعجم الكبير - ولم يتمه - (٤٥/١٠) وسنن البيهقي (١٤٦/٧) وانظر تعليق ابن حجر في: تلخيص التحبير (١٥٢/٣).
- (٤) الحسن بن علي بن عفان أبو محمد العامري الكوفي المحدث الثقة (ت ٢٧٠). السير ١٤٣٦، وتقريب التهذيب (١٦٢/١).
- (٥) الاصل: عبيد الله، وهو لا يصح لأن عبد الله بن موسى اثنان: السلامي والهاشمي وكلاهما توفي ٣٧٤، وتبعده رواية الحسن عنهما، ثم إنه فيمن روى الحسن عنه لم يذكر عبد الله بن موسى بل المذكور عبيد الله. انظر: تهذيب الكمال للمعزي (٢٥٧/٦) ولسان الميزان (٢٤/٥-٢٥). ثم وجدت الإسناد على الصواب في سنن البيهقي.
- (٦) عبيد الله بن موسى أبو محمد العبسي الكوفي الحافظ الثابت (بعد ١٢٠-٢١٣). تذكرة الحفاظ للقيسزاني (٣٥٣/١).
- (٧) حُرَيْث بن أبي مطر وقيل اسم أبيه عمرو الفزاري الكوفي، روي عن الشعبي وضعفه أهل الجرح والتعديل. الجرح والتعديل للرازي (٢٦٤/٣) ونصب الرابة (٥٦٣/١).
- (٨) واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي، (ت ١٢٠). الجرح والتعديل (٢٩/٩) وإكمال ابن ماكولا (٣٠/١).
- (٩) شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي شيخ الكوفة، (ت ٨٢). تاريخ بغداد (٢٦٨/٩) والسير ١٩٩٢.
- (١٠) سقط من الاصل وانتمته من سنن البيهقي.

والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴿١﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً، / ٨٥ ب يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ ﴿٢﴾.

حدثنا إسماعيل: قال أبو العباس: القَوُوبُ: الرَّغِيبُ الشَّرْبِ ﴿٣﴾، وأنشد:

يا ربُّ إن كنتَ لِزَيْدٍ رَبًّا
فابعثْ له مِن حَوْثٍ شِئْتِ رَكْبًا
أَكْلًا تَلِقَامًا وشُرْبًا قَابًا ﴿٤﴾

قال أبو العباس ﴿٥﴾: يقال: فَرَضْتُ له فَرَضًا؛ أي: قطعتُ له قَطْعًا، ويقال: الفُرْضَةُ مِن هذا اللَّثْمِ الذي يَكُونُ في المَوَاضِعِ إلى الماءِ ﴿٦﴾.

وقال أبو العباس ﴿٧﴾: ما كان مِنَ العَذَابِ يقال: أُمِطِرَ، وما كان مِنَ المَطَرِ مِنَ الرِّحْمَةِ يقال: مُطِرَ.

يقال للعين: مَنَامٌ؛ لأنه يُنَامُ بها، مِن ذلك قول الله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ ﴿٨﴾، يُروى عن الحسن ﴿٩﴾ أنه قال: لم يَرَهُمُ في النومِ، وإنما أراد العينَ التي يُنَامُ بها.

خادعتُ فلاناً ﴿١٠﴾: إذا كنتَ تُخادعه، وخَدَعْتُهُ: إذا ظَفَرْتَ به.

(١) سورة النساء: (١).

(٢) سورة الأحزاب: (٧٠-٧١).

(٣) في اللسان (قاب): القووب: كثير الشرب.

(٤) حوث لغة في حيث، التلقام: كبير اللقم أو عظيمه، اللسان (لقم).

(٥) قال في الكامل ٢٥٧: "كلُّ حَزٍّ قَرَضٌ، والفُرْضَةُ مُنْطَرِقٌ إلى النهر".

(٦) يريد المشرعة التي يُسْتَقَى منها.

(٧) أصله من أبي عبيدة في: المجاز (٢٤٥/١).

(٨) سورة الأنفال: (٤٣).

(٩) حكاة عنه الزجاج في: معانيه (٤١٩/٢) والنجاس في: معانيه (١٦٠/٣) والطبري (٢٥٨/٦) والطوسي

في: التبيان (١٢٨/٥) واستبعده غير أن الزجاج رآه حسناً وأن كثيراً من أهل النحو يذهبون إليه.

(١٠) أصله من معاني الأخص ٤٠، وحكاة أبو علي عن العرب في: الحجة (٣١٤/١).

قال أبو العباس: قال أبو عبيدة (١): **دَرَأْتُ: بَسَطْتُ**، قال: يقال يا جارية، **ادْرِي** الوِسَادَةَ؛ أي: **أَسْطِطِهَا**، والأصمعي يقول: **ادرئي**: ادْفَعِي، قال أبو العباس: / ١٨٦ وهو الصواب، ولم يدفع قول أبي عبيدة.

قال: أنشدنا ابن كيسان:

قَلُّوا أُنْكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ (٢)

مسألة

﴿كَلَّا إِنَّهَا لَنَطَى، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ (٣) قيل (٤): **إِنْ مَا كَانَ غَيْرَ الْمَقْتَلِ** يقال له: **شَوَى**؛ فكانه على هذا قريب من قوله: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ قِيَمُوتُوا﴾ (٥).

قال أبو العباس (٦): يقال **لِحِرْقَةٍ يُلْفُ فِيهَا الْقِدَاحُ**: **رِبَابَةٌ وَرَبَّةٌ وَرَبَّةٌ**، ويُجمع: **رِبَابًا**؛ مثل: **بُرْمَةٌ (٧) وَبِرَامٌ، وَلِقْحَةٌ وَلِقَاحٌ (٨)**، وهو اجتماع الشيء والتفاهة.

(١) حكى المبرد عن أبي عبيدة أحد معنيين اثبتهما للفعل (درا) فهو بمعنى **بَسَطَ** في: الهجاز (٢٤٨/١) وبمعنى **دَفَعَ** فيه (١٠٨/١، ٣٢٩) وهو ما ذكره الأصمعي، واقتصر اللسان (درا) على الأول في (ادرئي الوساد).
(٢) من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء (٩٠/٢)، والفسر (٨٦٩/١، ٦٣٧/٢) والمنصف (١٢٨/٣) والأزهية ٦٢، والمدخل للخمسي ٣٩٩، والرصف ١١٥، والبحر (٣٨٩/٣) والجنى ٢١٨، والخزانة (٤٠٩/٥، ٤٠٧/١٠) والتاج (حرر) وأنشده أبو علي في: الشبرازيات ٧٤، والحجة (١٧٣/٢) والإغفال (٦٧/١) على أن البغداديين أنشدوه على إعمال (إن) الخفيفة في الضمير وهو أقبح عنده من إعمالها في الظاهر، وقد أغرب محققا الحجة فنسبها البيت إلى يزيد بن المفرغ بلا عزو إلى مصدر، ومافي ديوانه بيت آخر، وفي بعض المصادر: **طَلَّاقُكَ = فِرَاقُكَ**، ويوم الرخاء: يوم عقد النكاح، وصديق مما يشوي فيه التذكير والتانيث، وانظر اللسان (صدق).

(٣) سورة المعارج: (١٥-١٦) و(نزاعة) بالرفع قراءة السبعة ما عدا حفصاً عن عاصم، وذكر توجيههما أبو علي في: الحجة (٣١٩/٦) والشعر ٢٥١، وانظر الكتاب (٨٣/٢) ومعاني الاخفش ٥٤٩، والزجاج (٢٢١/٥) والسبعة ٦٥١، ومعجم الخطيب (٨٣/١٠).

(٤) الفراء في: معانيه (١٨٥/٣) ذكر للشوى معاني هذا أحدها.

(٥) سورة قاطر: (٣٦).

(٦) لم اظفر به في: شيء من كتبه، والمعنى في: التهذيب (١٨٠/١٥) والصحاح والتاج (ربب)، غير أنني لم اجدهم يجمعون الصور الثلاث لهذا المعنى، بل يذكرون الريابة فقط.

(٧) قدر من الحجر.

(٨) ذكر ابن يسعون في: المصباح (١٦١/٢) أن اباعلي حكى في التذكرة: **لقحة ولقائح**. واللقحة الواحدة من الإبل أو ذات اللبن منها أو التي نتجت إلى شهرين.

وقال (١): يقال: رجلٌ عربيٌّ؛ إذا كان نَسَبُهُ ذلك، وأعرابيٌّ؛ إذا كان بالبادية كان له هذا النسبُ أو لم يكن، ورجُلٌ عَجَمِيٌّ؛ إذا كان نَسَبُهُ ذلك، وأعجميٌّ؛ إذا كان في لسانه عَجْمَةٌ، قال: ﴿أَعَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (٢).

أنشدنا أبو العباس لدعبل في صالح بن علي (٣):

قُلْ لِلْأَمِيرِ أَمِيرِ آلِ مُحَمَّدٍ	قَوْلَ امْرِئٍ حَدَبٍ عَلَيْكَ مُحَامِي
إِيَّاكَ أَنْ [تُغْتَرَّ] عَنْكَ صَنِيعَةٌ	فِي صَالِحِ بْنِ عَلِيٍّ السَّحْجَامِ
لَيْسَ الصَّنَائِعُ عِنْدَهُ بِصَّنَائِعِ	لَكِنَّهُنَّ طَوَائِلُ الْإِسْلَامِ
أَضْرِبَ بِهِ نَحْرَ الْعَدُوِّ فَإِنَّهُ	جَيْشٌ مِنَ الطَّاعُونَ وَالْبِرْسَامِ (٤)

قال أبو علي: أنشدنا أبو الحسن الأخفش (٥) قال: أنشدني أبو محمد عبد الله بن جُوَان (٦) صاحبُ الزِّيَادِي (٧) لرجُلٍ من أهل البصرة (٨):

(١) رواه الجواليقي عن أبي العباس في: شرح ادب الكاتب ١١٨، وأكثر الكلام في: مجاز أبي عبيدة (٢/٩١، ١/٣٦٨) وفي ادب الكاتب ٣٩، وغريب القرآن للسجستاني ٧٢، ودرة الغواص ٥٥١، وتبيين الطوسي (٨/٦٣) والدر المنصور (٨/٥٥٥) وأنكر ابن السيد في: الاقتضاب (٢/٢٧) الفرق بين المعجمي والأعجمي، وشرح أبو علي اللفظين مفصلاً في: الحجة (٦/١١٩-١٢٢).

(٢) سورة فصلت: (٤٤).

(٣) صالح بن علي بن عطية الأضجم أو الأفقم أبو محمد، من مشايخ الشيعة ويُضَعَفُ. البيان والتبيين (١/٨٤) والأغاني (١٠/٩٥) ومعجم رجال الحديث (١٠/٨٦).

(٤) من الكامل، وهي لدعبل في: ديوانه ٢٨٣، وخرَّجها مسحقه من الحيوان (٣/٤٨١) والأغاني (٢٠/١٥٧). وفي بعض الألفاظ اختلاف، وفي الأصل والأغاني: (تَغْتَرَّ) مكان (تُغْتَرَّ)، ولم أر لها وجهاً، وفي الأساس: اغترَّ اتاه على غرة، طوائل جمع طائلة أي عداوة، البرسام داء يُهْدَى فيه. ودعبل يخاطب بالآيات المعتصم.

(٥) الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وهو شيخ أبي علي (ت ٣١٥). البيهقي (٢/١٦٧).

(٦) في السمعاني ٦١: جُوَان اسم فارسي معناه صغير السن، وذكر ابن جُوَان هذا في: أمالي القالي في موضعين (١/١٣٠، ٢٧٦).

(٧) إبراهيم بن سفيان الزياتي، نحوي لغوي راوية أخذ عن سيبويه والأصمعي وأبي عبيدة ونظرانهم (ت ٢٤٩). المعجم ٦٧.

(٨) من المتقارب، وجاءت في: أمالي القالي ١/٢٧٦ بطريقتين فتُسبِت في أحدهما لأبي العتاهية وفي الآخر لم تنسب لأحد، وهي هناك تزيد بثلاثة أبيات.

أخ طالما سـررتني ذكره
وقد كنت أغدو إلى قصيره
وكنت أراني غنيا به
وكنت إذا جئت في حاجة
فتى لم يمل الندى ساعة
تظل نهارك في خيريه
فصار علي إلى ربه
أنته المنية مفاة
فلم تغن أجناده حوله
وأصبح يهدى إلى منزل
/ ١٨٧ تغلق بالشرب ابوابه
أشد الجماعة وجدأ به
فلمت أشيعه غازياً
وتطيره أيامنا الباقيا
فلا يبعدن أخي ثاويأ

فقد صرت أشجى لدى ذكره
فقد صرت أغدو إلى قبره
عن الناس لو مد في عمره
فأمري يجوز على أمره
على يسره كان أو عسره
وتامن ليملك من شره
وكان علي قسسى دهره
رويداً تخلل من ستره
ولا المزمعون إلى نصره
عمسيت تشرق في حفره
إلى يوم يؤذن في حشره
أجد الجماعة في طمره
أميراً يسير إلى ثغره
ت لدينا إذا نحن لم نطره
وكل سيمضي على إثره (١)

حدثني أبو علي (٢) قال: في بعض الأحاديث في قوله: ﴿فإذا نُقِرَ في الناقر﴾ (٣)
قال: «يُدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك».

حدثنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين (٤)] قال (٥): «توفي رجل من

(١) في هامش الأصل كتب النسخ الرقم ١٦، يريد عدد الأبيات وهو سهو لأنها خمسة عشر ولكنه كتب
السطر السابق لها بقياس البيت فدخل في عددها.

(٢) أي الصفار.

(٣) سورة المدثر: (٨) وذكر إعرابها في: الحجة (١/٢٣) وهو من معاني الزجاج (٥/٢٤٥)، ولم أجد
الحديث، وفي تفسير القرطبي (١٩/٤٦) أن العرب يقولون: نُقِرَ باسم الرجل إذا دعاه مختصاً له بدعائه.

(٤) عمران بن حصين بن عبيد أبو نعيم الخزامي، صحابي (ت ٥٢). السير ٢٩٣٥.

(٥) جاء بلفظ مختلف عن لفظه هنا عن عمران بن حصين في: مسلم (٢/١٢٨٨) والترمذي (٣/٦٤٥)
ومسند أحمد ص ١٤٦٢، وسنن البيهقي (١٠/٢٨٥).

الانصار فترك ستة أعبد ليس له غيرهم، فاعتقهم جميعاً عند موته، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه، فجزأهم ثلاثة أجزاء حتى أقرع بينهم فاعتق الثلث وأرق الثلثين».

قال ابن سيرين (١): لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي.

حدَّثنا (٢) محمد بن عيسى العطار (٣) قال: حدَّثنا كثير بن هشام (٤) قال: حدَّثنا

عيسى بن إبراهيم (٥) عن الحكم بن عبد الله (٦) عن الزهري عن سالم عن أبيه قال (٧):

مرَّ عمر بن الخطاب على قوم يرمون / ٨٧ ب رَشَقاً، فقال: بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير

المؤمنين إنا قوم متعلمين، فقال: والله لذنبكم في لحنكم أشدُّ عليّ من ذنبكم في

رميكم، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «رَحِمَ اللهُ رجلاً أصلح من لسانه».

عروة عن عائشة قالت (٨): «يَحْرُمُ من الرُّضَاع ما يَحْرُمُ من الوِلَادَةِ».

منصور (٩) عن حبيب (١٠) «أن رسول الله ﷺ اطلَى قَوْلِي عانتَه بيده».

(١) جاء قوله في المذكور من مسند أحمد والبيهقي.

(٢) القائل أبو علي إسماعيل الصفار كما جاء في بعض المصادر التالية.

(٣) محمد بن عيسى بن أبي موسى أبو جعفر الأبواهي العطار (ت ٢٦٨). انظر تاريخ بغداد (٣/٣٩٧).

(٤) كثير بن هشام أبو سهل الكلبي الرقي (ت ٢٠٧). انظر تاريخ بغداد (١٢/٤٨٢).

(٥) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي، حكى الذهبي في: اللسان (٨/١٩٤) أنه منروك الحديث.

(٦) الحكم بن عبد الله بن مسلمة أبو مطيع البلخي (ت ١٩٩) تاريخ بغداد (٨/٢٢٣).

(٧) جاء بالإسناد نفسه في: ضعفاء العقيلي (٣/٣٩٥) والكامل في: ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/٢٥٠)

وأمالي الطوسي ٣٩٨، وشعب الإيمان للبيهقي (٢/٢٥٧) (لم يستده البيهقي)، والجامع لأخبار الراوي

للمخطيب البغدادي (٢/٢٤) وميزان الاعتدال (٥/٣٧٣)، وجاء بإسناد آخر في: إيضاح الوقف ٢٢، وقد

جاء في أكثرها تضعيف عيسى بن إبراهيم والحكم بن عبد الله. والرشق بالكسر الوجه من الرمي فإذا رموا

بجميع سهامهم في جهة قالوا: رمينا رَشَقاً.

(٨) حديث نبوي جاء عن السيدة عائشة في: البخاري (٣/٢٤٧) ومسلم (٢/١٠٦٨) وسنن ابن ماجه

(١/٦٢٣) ومسند الإمام أحمد ١٨١٦. ورواه الترمذي (٣/٤٥٢) عن علي عليه السلام ثم قال: وفي

الباب عن عائشة وابن عباس...

(٩) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي (ت ١٣٣). السير ٣٩٥٨.

(١٠) ورد بهذا الإسناد في: مصنف عبد الرزاق (١/٢٩٢) ومفصلاً في: سنن البيهقي (١/١٥٢)، وعن

حبيب عن أم سلمة في: سنن ابن ماجه (٢/١٢٣٥) وذكره السيوطي في: الجامع الصغير ٩٣ ونص على أنه

مرسل، وحبيب هو ابن أبي ثابت أبو يحيى الاسدي الكاهلي الكوفي (ت ١١٩)، واسم أبي ثابت قيس بن

دينار، السير ١٣٦٤. اطلَى: لَطَّخَ بالنورة وغيرها، انظر: فتح القدير للمناوي (٥/١٣٤).

مسألة

قال سيبويه (١) في رجلٍ سمَّيته بزَيْدٍ أَخوكَ (والأخ) خَيْرٌ: إنَّ ذلك لا يَجوزُ إضافته إلى ياء المتكلم، لا تقول: زَيْدٌ أَخوكي.

وإنما لم يَجز ذلك؛ لأنَّ ياءَ الإضافة إنما تَدْخُلُ على الاسم الذي يَعْمَلُ فيه العواملُ التي تَعْمَلُ في الاسم الذي تَدْخُلُ عليه، وليس هذا الاسمُ بِمَعْمُولِ العواملِ التي تَعْمَلُ في الاسم. ألا تَرى أنَّ المَعْمُولَ في هذا الموضع كأنه الاسمُ الذي هذه الجملةُ في موضعه، ولا تَعْمَلُ فيه العواملُ التي تَدْخُلُ على هذا الاسم.

ويَدُلُّك على أنه كأنه هنا اسمٌ مرادٌ أنك إذا سَمَّيتَ بجملةٍ في أولِ جُزْأيه (٢) حرفُ التعريف؛ نحو: / ١٨٨ الرجلُ أَخوكَ، لقلت: يا الرجلُ أَخوكَ. ولو سَمَّيته بز الذي هو أَخوكَ) لم تَدْخُلْ عليه ياءٌ، وأيضاً فإنَّ هذه الياءُ تُعْرَفُ ما يضاف إليها كُلُّه لا بعضه، ولو أضفتَ إليها لم يُتَعْرَفْ بذلك الاسمُ الأولُ، ولا يَسْتَقِيمُ تعريفُ بعضه دونَ بعض.

وليس هذا تعريفُ هذا الاسمِ الذي هو جملةٌ على ما كان عليه قَبْلَ النُّقْلِ؛ كما تقولُ ذلك في (العباس) (٣)؛ لأنك إنَّ جعلته كذلك فكانك لم تَنْقُله. ألا ترى أنه ينبغي أن يكون نكرةٌ من حيث كان جملةً، وإذا نقلتَ وَجَبَ أن يَتَعْرَفَ بالنُّقْلِ، ولكن ينبغي أن يكون بمنزلة (زيد) و(أسد).

ويَجوزُ أيضاً أن تجعله على قولٍ من قال: حارثُ وعباسٌ؛ لأنَّ هذا بمنزلة (زيد)، ولستَ تُعْتَبَرُ فيه ما كان فيه من الصفةِ قَبْلُ، وعلى هذا يكون:

الأحواص (٤)

(١) الكتاب (٣/٣٢٨) وهو بالمعنى، وعرض أبو علي في: التعليقة (٣/١٣٥) للتصغير في المسألة دون الإضافة إلى الياء.

(٢) يريد أول جزأي الاسم.

(٣) سيقول في (٢٣-١): الحارثُ والعباسُ أقراباً بعد العَلَمِيَّةِ مِنَ الالف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا عَلَمَانِ، وسيكرر كلامه في العباس باللام ويدونها بعبارة أوضح في (١٥٤-١).

(٤) من بيت من الطويل، وتمامه:

أتاني وعيدُ الحوصِ من آلِ جعفرٍ قَبَا عَيْدُ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحارصا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١١، وإصلاح المنطق ٤٠١، وشرح أبياته ٦٠٨، والأشتقاق ٢٩٦، والمبجع ٩٩،

في بيت الاعشى، ويكون على النسب (١).

وقد أجازوا (٢) أن ينسب إلى هذه الجملة فتقول: تَأْبُطِي، وفيه بعض الإشكال (٣)؛ وذلك أنك إما أن تحذف أو لا. فإن حذفت بطلت الحكاية، وإن لم تحذف لم يجز أن تنسب إلى الجملة؛ كما لا يجوز أن تحقرها ولا أن تثنّيها ولا تجمعها.
ووجه الجواز أن النسب باب قد غلبت عليه / ٨٨ ب الحذوف والتغييرات.

مسألة (٤)

(نشدتُك الله إلا فعلت) كلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: ما أطلبُ إلا فعلك، ودلت (إلا) على النفي؛ كما دلّ انفصالُ الضمير في قوله:

أنا أو مثلي (٥)

على إرادة حرف النفي.

وديون المعاني (١٧٢/١) وتبيان الطوسي (١٠١/٤) والخزانة (١٨٨/١) وشرح شواهد الشافية ١٤٤، وأنشده أبو علي في: الحلييات ٢٨٥، والإغفال (٥٠٦/٢) والحجة (٣٤٠/٣) شاهداً على أنّ (الأحوص) جمع أحوص على الأسمية أو النسب، وهو قوله هنا، وسيحكي ابن جني عنه القول بالأسمية في الشاهد ثانية في (٢٣-١).

(١) في: الإغفال وعنه في المحكم (٣٦٦/٣): "ويكون على النسب مثل الأحامرة والمهالبة كأنه جعل كل واحد أحوص". ويريد أحوصي فحذفت ياء النسب في الجمع كما قال في: المنشورة ٢٦٢، وفي المحكم: (حوصياً)، وفرب منه ما سيأتي في: (٢٣-١).

(٢) أجازة سيبويه في: الكتاب (٣٢٨/٣) وابن السراج في: الأصول (٧٠/٣) وانظر المحتمسب (٢٨/١).

(٣) لم يذكر في: التعليقة (١٣٦/٣) إشكالاً فذهب إلى حذف المفعول والضمير ليقوم مقام الاسم المنسوب إليه، وفي المنشورة ٢٧٢ عُلّ الجواز بعينه هنا، وانظر: الشيرازيات ٥٣٤.

(٤) تقدّم بعض ما في المسألة فيما حكاه عن المازني في (٤٠-١) في (أقسمت إلا فعلت) والتعليق عليه هناك، وستعرض في (٩١-١).

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٥٢/٢) ومنتهى الطلب (٣١٠/٥) والمحتمسب (١٩٥/٢) وشرح أبيات المغني (٢٤٨/٥) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (٢٤٣/١) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٩٩، والشيرازيات ٤٨، ٢٥٣، ٣٩٨، والحجة (١٦٣/١) والحلييات ٢٢٨، وحمله على النفي بتقدير: ما يدافع إلا أنا، وعليه قوله في كتابنا.

وجاز وقوع (إلا) على الماضي (١) لدلالة الفعل على مصدره، ومثله:

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا (٢)

وجرت (اقسمتُ إلا فعلت) مجرى (نشدتك الله إلا فعلت)، لما كانت (اقسمتُ) في معناها حُمِلت عليها.

مسألة

ارتفع الفعل بعد (قد) و(السين) (٣) - وإن لم تقع هناك موقع الاسم - لأن (قد) و(السين) و(سوف) جرت مجرى جزء من الفعل. فإن قلت: فد (لم) و(لن) جرتا كذلك.

فلأن (لم) و(لن) عاملان، ومرتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وإذا كان قبله لم يجر أن يجري مجرى جزء منه، وأيضاً فإن (السين) و(قد) تجري مجرى حرف المضارعة، إذ كانت غير عاملة، وليس كذلك (لم) و(لن)؛ ولذلك دخلت عليه اللام في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ (٤).

فأما امتناع دخول النون مع (سوف) و(قد) فلأن هذه النون في اللغة الجودي (٥) إنما

(١) في المثال: نشدتك الله إلا فعلت.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

هل كنت جارتنا إمام ذي سلم

وهو للأحوص في ديوانه ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه (٢٩١/١) وأمثالي ابن الشجري (١٠٩/٢) والخزانة (١٢/٢) وبلا نسبة في: الكتاب (٣٢٣/١) والمقتضب (٣٢٩/٢) والكامل ١٤٤٥، وأغرب صاحب دقائق التصريف ٤٦٤ فنسبه إلى ابن أحمر، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٤، ٨٥ على أن (عمرك) مصدر مستعمل بحذف حرف الزيادة رقياسه (تعميرك) بشهادة البيت، وأنشده في ٢٥٦ على أن (عمرك) بمعنى سألتك، وجاء هنا على الأول.

(٣) حكى في (٤٤-ب) عن قوم ارتفاع المضارع بعد السين وسوف بهما واعتراض المازني عليهم، وذكر في: اليفغاديات ٢٩٥ اقتران رفع المضارع بوقوعه موقع الاسم.

(٤) سورة الضحى: (٥)

(٥) يشير إلى ما ذكره سيبويه (١٠٩/٣) أن المقترن بالنون الدال على المستقبل أكثر على السنتهم من المتجرد منها، وفي آخر مسألنا فضل تخريج، وأكثر كلامه هنا في: اليفغاديات ١٠٣-١٠٧.

تأتي لتخليص فعل الحال من الآتي^(١)؛ نحو قوله: ﴿وَإِنْ / ١٨٩ رَبِّكَ لَيَحْكُمَنَّ﴾^(٢)، فلما جاءت السين استغني بدلالتها على الاستقبال عن النون؛ ولذلك لم يحتج إلى النون في قوله: ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٣)؛ لأن هذه اللام لو كانت للابتداء لم تدخل على الجار والمجرور، فعلم بذلك أنها الداخلة على الفعل الآتي؛ لأن [لام] ^(٤)الابتداء لا تدخل في موضع من مواضعها على فضلة^(٥).

فأما (إِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ^(٦) أَكَلْ) فلم تدخل في الحقيقة على الفضلة^(٧)، فاستغني^(٨) عن النون مع حرف الجر؛ كما استغني بالسين.

و(سوف) و(قد) كالسين؛ قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ﴾^(٩). فإن قلت: إن اللام في (لقد) ليست لام ابتداء كالتي في (ليحكم)، فهلا دخلت إحدى النونين مع (لقد)؟ قيل: لم تدخل كما لم تدخل مع السين من حيث كان حرفاً مثله غير عامل، وإن كانت (قد) مخالفة للسين في أنها لا تدل على الاستقبال شبهت (قد) بهما لما كانت غير عاملة مثلهما.

وكان ذلك الوجه إذ قد قالوا: ^(١٠)إِنْ زَيْدًا كَيْفَعَلْ، ولما يقع فعل.

(١) يريد المستقبل.

(٢) سورة النحل: (١٢٤) وقد أكثر أبو علي من ذكرها في كتبه وأكثر كلامه فيها على أنها لتعيين الحال كقوله هنا، ولكن كلامه في: الإغفال (١٣٣/١) قد يفهم أنه جعلها للمستقبل. انظر: الإغفال (٣٦٤/١) والتعليق (٢١٦/٢) والحجة (٣٨٩/٢، ٩٧/٦).

(٣) سورة آل عمران: (١٥٨) وهي جواب قسم سبقها: ﴿وَلَكِنْ مَتَّمْ أَوْ فَتِنْتُمْ﴾.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وكذا قوله في: البغداديات ١٨٢.

(٦) الأصل: لَطَعَامِكَ، ضبطت على أنها حرف جر. وانظر تخريج العبارة في الهامش التالي.

(٧) تنمة الكلام في: العسكرية ٢٥٤: "وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة للخبر؛ لأن التقدير بها الدخول عليه كما كان التقدير به التقديم... فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها". وانظر: الأصول

(٢٣١/١) وسر الصناعة ٣٧٥، والمفصل ٢٩٥، وشرح الرضي (٣٥٩/٤) وشرح ابن عقيل (٣٧٠/١).

(٨) في آية آل عمران السالفة.

(٩) سورة النحل: (١٠٣).

(١٠) الكتاب (١٠٩/٣) والمقتضب (٢/٢) والأصول (٢٤٢/١) والإغفال (١٣٤/١) والتعليق

(٢١٥/٢) وسر الصناعة ٣٨٨.

مسألة

(أفعلُ منك) إذا دخلته اللامُ حُذفت (من)، فلما كان كذلك / ٨٩ ب كانت
جُموعه كذلك؛ فلذلك لم يقولوا: نسوةٌ صُغَر، ولا قومٌ أصاغر^(١).

فلما عدلت (أخر)^(٢) كان في عدلها إيدانٌ باصلين:

أحدهما: أنه لما جرى صفةً على النكرة - مع أن سائر أخواتها في باب (فعل)
(وإفعل) لم يجر إلا على المعارف - علم بإجراء (أخر) على النكرة أن الألف واللام في
هذا القبيل - وإن كان غير مفارق في جميعه - زائدة^(٣) بمنزلة ما في سائر الاسماء
والصفات، وعلى حدّها.

والآخر: أنه لما عدل (أخر) فلم يُصرف دلّ تركُ الصرف أن هذا القبيل حكمه أن
يُستعمل بالألف واللام، وأن (أخر) - وإن استعملت بغيرهما وجرّياً على النكرة - فالأصل
الذي عليه سائر الجنس محافظٌ عليه فيها فلم يُصرف، دلّ تركُ الصرف على أن هذا القبيل
حكمه أن يُستعمل باللام، فصار ك(عمر) مع (عامر)، وإن لم يكن مثله في الحقيقة.

ألا ترى أنك في (عمر) تريد (عامراً)، ولست تريد في (أخر) (الآخر)؛ لأنك لو
أردت فيه اللام لوجب أن لا يجري صفةً على النكرة، ولكانت معرفة، وإنما أريد فيه أن
يُعلم أن جميع ما يُستعمل في هذا القبيل من اللام مرادٌ هنا مراعى، فهو مرادُ الأصل
مرفوضُ الاستعمال، ونظائره كثيرة.

/ ١٩٠ فالأصل الذي عدل عنه (أخر) غير مستعملٍ من حيث كان جارياً على
النكرة، فمن حيث كان غير مصروفٍ علم أنه معدولٌ عن الأصل المرفوض، وانضم إلى
العدل كونه صفةً، وليس العدل في (أخر) كالعدل في (سحر)^(٤)؛ لأن (سحر) إذا

(١) أي لا يقال إلا بال.

(٢) جاء هذا المطلب في: الحجة (٨١/٦) بعبارة أجلى، وأصله من: الكتاب (٢٢٤/٣) وشرحه في:
المقتضب (٣/٢٤٤، ٢٧٦، ٣٥٤/٤) وما يتصرف ٥٤، وسيكرر أكثره (٩٢-١).

(٣) كذا، والآنسب: زائدتان، ومثلها (حدها) في آخر العبارة.

(٤) تكلم أبو علي في سحر في: الشيرازيات ٣٤٦، والعضديات ٥٥، والتعليقة (٩٥/٣) والعسكرية ١١٥،
والإغفال (٦٠/١) بما هو دون كلامه هنا.

أردتَ به سَحَرُ يَوْمِكِ وتريدَ به السَّحَرُ فَعَدَلْتَهُ عن مستعملِ الكلام (١) أردتَ به ما أردتَ بالسَّحَرِ؛ فمن ثم لم يَنْصَرَفِ (سَحَر) في سَحَرُ يَوْمِكِ للعدل والتعريف، فليس العَدْلُ في (أَخْر) كالعدل في (سَحَر).

وإن شئتَ وَقَّفتَ بينهما فقلتَ (٢): إنَّ سَحَرُ يَوْمِكِ في أنه لم يُسْتَعْمَلِ فيه الألف واللام بِمِثْلِ (أَخْر) في أنه لم يُعَدَلْ عن (الآخر)، وإنما عُدِلَ عن أصل هذا النوع، لا عن هذا الشخص وهذه اللفظة، فر (سَحَر) - الذي هو سَحَرُ يَوْمِكِ في أنه عُدِلَ عن أصل الكلمة لا عن سَحَرِ يَوْمِكِ - بمنزلة (أَخْر) في أنه عُدِلَ عن أصل ما يجب للنوع دون (أَخْر) نفسها.

فَسَحَرُ اليَوْمِ بمنزلة (أَخْر) في أنه عُدِلَ عن أصل ما يجب لجملة الاسم غير مختص بموضع، ولم يُعَدَلْ عن سَحَرِ اليَوْمِ؛ لأنَّ سَحَرِ اليَوْمِ لم تَدْخُلْ فيه الألف واللام في الاستعمال؛ كما أنَّ (أَخْر) عُدِلَ عما يجب للنوع بأسره دون شخصٍ / ٩٠ ب (أَخْر)، فجنسُ (أَفْعَل) كشخص (السَّحَر) في أنَّ العَدْلُ واقعٌ عنهما دونَ سَحَرِ اليَوْمِ ودونَ نَفْسِ (أَخْر).

فأما (أَمَس) (٣) فلم يُعَدَلْ بل ضُمَّنَ معنى الحرف؛ كما تَضَمَّنَ معناه (٤) (خمسة عشر)، والذي عَدَلَهُ عنه هو الذي لم يَنْصَرَفِ، فجَعَلَهُ بمنزلة (السَّحَر) في أنَّ جَعَلَهُ معدولاً عن (الأمس)، وليس (الأمس) في هذا كـ (السَّحَر) في العدل؛ لأنَّ (أَمَس) في أمس يَوْمِكِ قد يَدْخُلُهُ لامُ المعرفة، ولا يُسْتَعْمَلُ إلا ظرفاً غيرَ مصروف. وأما (سَحَر) فإنَّما لَفِظْتَ بِ(سَحَر) وأنتَ تريد (السَّحَر).

فا: لو قال قائل (٥) في (أَخْر): إنه معدولٌ عن (أَخْرِيَّات)؛ كأنه أريدَ به الجمع، فَعُدِلَ (أَخْر) عن هذا الجمع [ببيض].

(١) في الأصل كتب الناسخ أعلاه: هـ في، يريد أنه في نسخة أخرى: مستعمله في الكلام، وهو ابين.

(٢) اقتصر على هذا الوجه فيما فسَّر به عدل (سحر) في: الشعر ٤٢

(٣) في: العضديات ٢٤٤، والشعر ٤٨ حكى عن العرب ضربين في أمس: البناء على الكسر والمنع من الصرف للعدل، وهما هنا، وذا ماخوذ عن الكتاب (٢٨٣/٣) وذكر أبو علي بناءها في: الشبزازيات ٢١٠، والحلبيات ١٠٣، والتعليقة (٩٥/٣) والبصريات ٥١٦، ٩١٠، والإغفال (٦٠/١) بما يقصر عن كلامه هنا، وانظر ما سلف في (٨٠-ب، ١١٥-١).

(٤) أي معنى الحرف، وهو في الأول حرف التعريف وفي الآخر العطف. انظر الحلبيات ١٠٣

(٥) حكاها السيوطي في: الهمع (٢٦/١) عن قوم لم يُسمَّهم وهو مردود.

مسألة

قال البغداديون أو من قال منهم (١) في (مثنى) ونحوه: إنه معرفة، مع أنهم رأوه جارياً على النكرة (٢) في التنزيل: ﴿أُولِي أجنحةٍ مثنى﴾ (٣).
وموضع الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه، فلما رأوها لا تدخل عليه قدروا [بيض].

مسألة (٤)

/ ١٩١ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٥)؛ أي: لعلها، و(ما) صلة (٦).
وقرئ: ﴿لَمَّا﴾ (٧)، وقال الفراء عن الكسائي (٨) إنه قال: لا أعرف جهة التشكيل.
وقال الفراء (٩): معناه: لَمَنْ ما (١٠)، فقلبت النون ميماً فاجتمعت له

(١) يقول الفراء في: معانيه (٢٥٤-٢٥٥/١): كل من مثنى وأمثالها لا يصرف لانه معدول، وهو لا يضاف فكان في الألف واللام، وأمنع من الألف واللام لأن فيه تاويل الإضافة... فوجه الكلام ألا تجرى (أي لا تصرف) وإن تجعل معرفة لأنها معدولة. وبه يصلح موضع التبيين الآتي، وانظر الهج (٢٧/١)
(٢) أي صفة للنكرة، وأخذ أبو علي من الزجاج في: معانيه (٩/٢) في اعتراضه على الفراء.
(٣) سورة فاطر: (١).

(٤) أكثر ما في المسألة في: معاني الزجاج (٨١/٣) وهي أقرب ما تكون لما في: البغداديات ٣٨١، وعنهما في: الإعراب المنسوب ٧٥٦

(٥) سورة الطارق: (٤) وقرأ (لما) بالتخفيف ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وقرأها مشددة عاصم وابن عامر وحمة. السبعة ٦٧٨

(٦) قول سيبويه في: الكتاب (١٣٩/٢، ١٠٩/٣، ١٥٢) وأخذ به أبو علي في: الحجة (٣٩٧/٦) والبغداديات ١٧٥، والإغفال (٤٣٢/٢) والتعليق (٢٧٤/٢).

(٧) الأصل: لَمَنْ ما، وهو سهو.

(٨) معاني الفراء (٢٧٧، ٢٩/٢) وحكي في: الحجة (٣٨٨/٤، ١٤٩/٦، ٣٩٧) والبغداديات والدر (٤٠٩/٦).

(٩) معانيه (٢٩/٢) ولم يذكر في آية الزخرف في (٢٥٤/٣) هذا التفسير.

(١٠) الأصل: لَمَنْ بكسر الميم في جميع مواضعها عليانها حرف جر، ومثله وقع في معاني الفراء غير أن كلام الفراء لا يشير إلى الكسر أو الفتح واستشهد بأبيات لطلق الإدغام لا للنص على أنها الجارة، وقد اختلفوا في ضبطه مما جعل المتأخرين يجعلون القول على وجهين أحدهما بالكسر وينسبونه للفراء، الآخر بالفتح غير منسوب، وقد أخذ بقوله غير معزو ابن جني في: المحتسب (١٦٤/١) في قراءة شاذة وبين أنها الجارة، =

[ثلاث] (١) ميمات، فحذفت [واحدة] (٢).

ويفسد هذا عندي لقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٣) قد قرئ مشدداً. ألا ترى أنه لا يكون (إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (٤)؛ لأنَّ الزخرف (٥) لا يكون مَنْ هو متاع الحياة الدنيا، هذا محالٌ فاسدٌ المعنى (٦).
وأنكر أبو إسحاق (٧) هذا من جهة أنَّ (مَنْ) على حرفين فلا يُحذف منه.
وقال المازني (٨): الأصل (لَمَّا) فنقل. وهذا أيضاً فاسد؛ لأنَّ هذا الضرب من الحروف يُخفف ولا يُثقل كـ (أَنْ) و(إِنْ) و(رُبُّ) ونحو ذلك.
وقال سيبويه (٩): سألت الخليل عن قوله: نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ، فقال: هو بمنزلة (إِلَّا)؛ كأنه: إِلَّا فَعَلْتَ.

وتوقف العكبري فخبر بين الفتح والكسر في: التبيان ٧١٦، ولكنني أثبت الفتح لأنَّ الزجاج صرح بأنَّ (مَنْ) اسم وكلام أبي علي في البغداديات والحجة والسياق هنا شاهدٌ باسميتها، وهما أوثق في تلقي كلام الفراء ونقله ممن تلاهم. انظر تفسير البغوي ١٦٣٢، والقرطبي (٧٠/٩) وأما ابن الحاجب (٦٦/١) والبحر (٢٦٧/٥) والدر (٤٠١/٦) والمغني (٤٨٣/٣).

(١) يظهر أنها سقطت سهواً فهي في معاني الفراء ولان (ميمات) في الأصل مجرورة.

(٢) من المعاني.

(٣) سورة الزخرف: (٣٥) قرأ (لَمَّا) بالتشديد عاصم وحزمة وابن عامر برواية ابن ذكوان، والياقون بالتخفيف. السبعة ٥٨٦.

(٤) على أنَّ (ما) في تقدير الفراء زائدة، وهو صريح في: الإعراب المنسوب ٧٥٨.

(٥) أول الآية: ﴿وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ﴾، وفي الأصل: هو متاع، في الموضعين و(هو) مقحم وخلت منه عبارة الإعراب المنسوب.

(٦) لأنَّ الزخرف منصوب بفعل مذكور أو مقدر (جَعَلَ). انظر: تفسير الطبري (١٨٦/١١) والكشف ١٢٠٩.

(٧) الزجاج في: معانيه (٨١/٣) والبغداديات ٣٩١، وشرحه أبو علي في: البغداديات ٣٨٦، والحجة (٣٨٧/٤).

(٨) معاني الزجاج والبغداديات ٣٨٨، ومجمع البيان (٣٧٨/٥) وأخذ أبو علي نقضه من الزجاج. وفي الأصل: لَمَّا، بالتشديد وهو تصحيف يدل عليه ضبط الزجاج له باللفظ.

(٩) الكتاب (١٠٥/٣) غير أنَّ أبا علي غيره فالسؤال عن (أقسمت إِلَّا فعلت) فشيبهه الخليل بنشدتك. وانظر التعليق في (٤٠-١).

وقال قطرب (١): حكاه لنا الثقة؛ يعني كون (لما) بمعنى (إلا).
ورأيت (٢) فيه أن تكون (لم) النافية دخلت عليها (ما) فهيأتها للدخول على ما
كان يمتنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) لها، ونظيره: ﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ (٣)، و:
لعلما أنت حالم (٤)

فكانه في التقدير: / ٩١ ب إن كل نفس لما عليها حافظ؛ أي: ليس كل نفس ليس
عليها حافظ (٥)، فقيل: ما كل نفس ليس عليها حافظ، ف(إن) على هذا التقدير تكون
النافية الجاثية بمعنى (ما).

ونظير الآية على تأويلنا هذا قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ
عَتِيدٌ﴾ (٦). وهو مطابق لقراءة من خفف فقال: ﴿لَمَّا عَلَيْهَا﴾؛ لأن المعنى: كل نفس

(١) لم يُسَمَّ في أصل البغداديات وُسْمِي في هامشه وفي المنقول عنها في: الإعراب المنسوب ٧٥٦، ويقول أخذ
أبو علي في: الحجة (١٤٩/٦) وحكاه عن الاخفش الذي وجدته يحكيه في: معانيه ٥١٤ بصورة الزعم،
ويذكر الطبري (١٢١/٧) أن عامة أهل العربية لا يجيزونه إلا في القسم ثم يأخذ به في آية الزخرف ولا
قسَم فيها، وكذلك الفراء يحصره في (٢٩/٢) في القسم ثم يجعله في (٢٥٤/٣) لغة في هذيل لا تقع
إلا مع (إن).

(٢) ذكره في: البغداديات ٣٨٨

(٣) سورة الأنبياء: (٤٥)

(٤) آخر بيت من الطويل، وثممه:

تحلّل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلما أنت حالم

وهو لسويد بن كراع العُكَلِي في شعره (شعراء مقلون) ٧١ نقلا عن بعض ماياتي، وفي: الكتاب
(١٣٨/٢) والأصول (٢٣٣/١) والأزهية ٨٩، وأمالى ابن الشجري (٥٦٠/٢) وشرح المفصل لابن يعيش
(٥٨، ٥٤/٨) والمفضل للسخاوي ١٤٧، ١٥٠، والمقاصد الشافية (٣٦٠/٢) وهو مع بيت ثان لدجاجة
بن عبد القيس في: شرح أبيات سيبويه (٦/٢) وفرحة الأديب ١٢٤، ومعجم البلدان (١٠٧/٥) (محرفاً
إلى دجانة) وفي هامش ابن الشجري تحقيق اسمه وترجمته، والشاهد بلا نسبة في: الصاهل ٤٢٠، والخزانة
(٢٧٣/١٠) وانشده أبو علي في: البغداديات ٢٨٧، ٣٨٩، والشبيرازيات ٤٩٧، ٥٠٦ شاهداً على كفا
(لعل) بما وهيئتها للدخول على ما لا تدخل عليه. تحلّل: أي من يبتك أنك تغزونا، ذات نفسك: نفسك.

(٥) في البغداديات ٣٨٩ هنا عبارة توضح المراد: نفياً لقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ، فقيل: ما كل
نفس ليس عليها حافظ، أي كل نفس عليها حافظ.

(٦) سورة ق: (١٨).

عليها حافظ، إلا أنه أكد بـ (إن) ودخلت اللام لتفصيلها من النافية، والتخفيف أسهل ماخذاً وأقرب متناولاً.

والآي (١): ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٢).

وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فكأنه قيل: [كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، فنفي ذلك بأن قيل: ليس كل ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، وإذا نفى أنه كله ليس متاع الحياة الدنيا فكأنه قيل] (٣): كُله متاع الحياة الدنيا؛ أي: ليس في شيء من ذلك [للكافر] (٤) شيء يُقرِّبه إلى الله وإلى الآخرة، إنما هو متاع الدنيا والعاجلة. ومثله: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٥)، وقال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ (٦) إلى قوله: ﴿وَالْحَرْثِ﴾.

وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بعد قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (٧) إلى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ فكأنه قيل: كل ما جميع (٨) لدينا مُحضَرُونَ، على ما كانوا يُنكرونها من أمر البعث، فقيل لهم: ما كل شيء لَمَّا (٩) جميع لدينا مُحضَرُونَ؛ / ١٩٢ نفياً لقولهم: كلهم ليس يُجمعون عند الله ولا يُنشرون (١٠).

(١) معطوف على قوله ونظير.

(٢) سورة يس: (٣٢)

(٣) سقط لانتقال النظر، وتماه من البغداديات ٣٩٠

(٤) من البغداديات ليكون مرجعاً للضمير في (يقربه).

(٥) سورة البقرة: (٢١٢) وضبطت في: الاصل (الحياة) بالفتح، وهو سهو؛ لأن قراءة (زين) بالبناء للمجهول لم يأت معها نصب (الحياة). انظر معجم القراءات للخطيب (١/ ٢٩٠)

(٦) سورة آل عمران: (١٤) وتشتمها: ((من النساء والبدين والقناطر المقتطعة من الذهب والفضة والحبل المسومة والانعام والحرت ذلك متاع الحياة الدنيا)).

(٧) سورة يس: (٣١) وتماها: ((قبلهم من القرون انهم إليهم لا يرجعون)).

(٨) الاصل: كل ما جميع، على إضافة (كل) إلى (جميع) ولا يصح إلا بزيادة (ما) وهذا ينغض معنى النفي الذي يقتضيه الكلام.

(٩) البغداديات: ما.

(١٠) الاصل: فلا ينشرون، وهو تحريف صوابه من السياق والبغداديات.

تَمَامُ مَسْأَلَةِ (أَخْر) (١)

المانع لـ (أَخْر) من الصرف الوصف والعدل، ولا يكون الجمع مؤثراً في ذلك؛ إلا ترى أنك لو سميت رجلاً (حروفاً) أو (كلاماً) لصرفته لموافقته لامثلة الأحاد.
فإن قلت (٢): هي (٣) معدولة عن الألف واللام، وهي صفة لنكرة، وهلا كان معرفة لعدله عن اللام؛ كما كان (أمس) معرفة فيمن لم يصرف (٤) لذلك؛ فإنه (٥) لم يكن معرفة؛ لأن المعدول هذا (٦) عنه لم يستعمل فيه اللام وإن قدر العدل عنه، فلما لم تستعمل فيه اللام لم يكن معرفة.
فأما قوله:

وصلى على جاراتها الأخر (٧)

فإن هذا التعريف إنما حصل فيه بعد أن جرى معدولاً غير منصرف، ولا ينكر أن تكون الكلمة الواحدة والحرف الواحد يُعتدُّ به من وجه ولا يُعتدُّ به من وجه آخر؛ من ذلك: (لا أبا لك) (٨)، فكذلك دخول اللام في (أخر) كأنها مُقدَّرة لمكان العدل عنه حتى صار لا ينصرف (أخر)، وغير مُقدَّرة من حيث جرى صفة على النكرة.

(١) الاصل: آخر، ولا يصح لأن الكلام على (أخر) والتي تقدم كلامه فيها (٨٩-ب) وانظر هناك التعليق على مطالبها.

(٢) الكلام موجز إلى حد الإيهام، وجلالته في: الحجة (٦/٨١) وهو في تفسير عدم مراعاة اصل (أخر) المعدولة عن معرفة مما جوز أن تقع صفة لنكرة. وأبو علي يفسر عن (أخر) بالتأنيث والتذكير.

(٣) الاصل: ذو هي، وذو مقحمة لا وجه لها.

(٤) تقدم تخريج القولين فيها في (٩٠-ب).

(٥) جواب (إن قلت).

(٦) أي (أخر).

(٧) فرغت منه في (٨٣-أ) وضم راء (الأخر) في الاصل سهو.

(٨) الكتاب (٢/٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٠) والمقتضب (٤/٣٧٣) والاصول (١/٣٨٨) والمنثورة ٩٠، والتعليق

(٢/٣١، ٢٧) والشيرازيات ١٧٢، والبصريات ٥٣٦، والإغفال (٢/١٤) والخزانة (٢/١٦٢) وبيان شاف

في: التذليل (٥/٢٥٤-٢٥٩) وحكي عن أبي علي قول مفصل في: الخصائص (١/٣٤٣) وقال في:

الإيضاح ٢٥٨: فالأب منصوب بلا واللام مقحمة غير معتد بها من جهة إثبات الألف في الأب، ومن جهة

تهيئة الاسم لعمل لا فيه معتد بها.

والعدلُ في (أخر) في أنه مُقدَّرٌ / ٩٢ ب عن الألفِ واللام، ودُخولهما في الاسم المعدولِ عنه سائغٌ يُشبهُ العدلَ في (سحر) إذا أردتَ سحرَ يومك؛ ألا ترى أنه لم يُستعملَ فيه الألفُ واللام وإن كنا نقول إنه معدولٌ عنهما، فكذلك (أخر).

وليس العدلُ في (أمس) في قولٍ من لم يصرف كذلك؛ ألا ترى أن (أمس) في [قول] (١) من لم يصرف عدله عن حرف التعريف صحيح؛ لأنه قد استعمل فيه.

وقول آخر أن تقول إنه عدلٌ عما جرى عليه جنسُ هذا الضربِ من الصفة؛ لأن حُكم هذا الضربِ أن يكون فيه حرفُ التعريف، فعُدلَ هذا عما عليه نظائره.

وهذا لا يجيء على ما قال في العدل؛ لأن لفظ المعدولِ عن غير لفظ معدولٍ عنه. والوجهُ الأولُ يدخلُ عليه أن (٢) ما يُقدِّره [بيض].

[ع: ذكرَ فامع كلامه هذا في (أخر) ما قاله أبو العباس (٣) في موضعين في باب (أخر)].

مسألة

كلُّ ما صحَّ أن يكون صلةً للموصولِ أو صفةً للموصوفِ فهو خَبَرٌ (٤) محتَمِلٌ للصدق والكذب.

قال: ومتى انضمَّ الخبرُ إلى المُخْبَرِ (٥) / ١٩٣ عنه [استقلت] (٦) الجملةُ وتمَّ الكلامُ إلا في الشرطِ وجوابه والقسمِ وجوابه؛ ولذلك عملَ الشرطُ مع الحرفِ في الجزاءِ لنقصانه (٧) فاشبهَ الحرفَ.

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) الاصل: إن، ولا وجه له.

(٣) للمقتضب (٣/ ٢٤٤، ٣٧٦) وعنوان البابين يختلف عما ذكره ابن جني، وذكر المبرد (أخر) في موضع ثالث (٤/ ٣٥٦).

(٤) يريد بالخبر ما كان مقابلاً للإنشاء، والكلام عنه هنا، وقوله هذا في: الإيضاح ٩٧، ٢٨٧.

(٥) يريد المسند إلى المسند إليه.

(٦) الاصل: استقلت، ولا معنى لها، وسيقرر قريباً استقلال الخبر، وكذلك قال في: الإغفال (١/ ٣٩٣) والإيضاح ٩٨، والبصريات ٧٢٤، ٦٩٢ والعسكرية ١٢٢، ١٢٥: ما عدا الشرط والقسم اللذين هما من الخبر ولكنها لا يستقلان إلا بالجزئين.

(٧) هذا قول الخليل وسيبويه (٢/ ٦٢) في أن الحرف والشرط جزأهما معاً الجزاء، وانظر ما سلف في (٣٧-ب) والتعليق عليه.

هو (١) مستقلٌ ابداً لا ما رآه أبو عمر (٢) من [استقباحه] (٣) (ظننتُ) أو (علمتُ) حتى تُعدَّيه إلى المفعولين.

وقد قال الفرزدقُ أو غيره:

وإنِّي لرامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التَّيِّ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا (٤)

هذا (٥) على غير الظاهر وتأويله الحكاية؛ كانه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائعٌ كثير، والحكاية مستعملةٌ إذا كان عليها دليلٌ، والدلالة هنا قائمةٌ وهي أن الصلة إيضاحٌ، وما عدا الخبر لا يوضح (٦).

ومن الحكاية:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا (٧)

(١) الأسلوب الخبري.

(٢) حكاه عنه وعن أبي الحسن في: الحلبيات ٧٢، والحجة (١٠٣/٣) واحتج له، وسبحكبه عنه ثانية في (١٢٦-١) وحكى عنه في: البصريات ٩١٩ جواز حذف أحد المفعولين في التنازع، وفي: الشيرازيات ٥٦٨ مسألة لحذف المفعول به ذكر فيها حذف المفعولين، وانظر قول أبي الحسن في: معانيه ٢٤٢ وإجازة ابن السراج الاقتصار على الفاعل في: التعليفة (٧٢/١) وخرجه محققه من الاصول (١٨١/١) وانظر: البغداديات ٥٨٤، والمقاصد الشافية (٤٩٢/٢).

(٣) الاصل: استفتاحه، وهو تصحيف وسيدكره في (١٢٦-١) بلفظ يقبح.

(٤) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (١٠٦/٢) وليباب المعكبري (١١٨/٢) والخزانة (٤٤٤/٥)، (١٤٣/٦) وشرح ابيات المغني (١٩١/٦) وبلا نسبة في: الهمع (٨٥/١) وأنشده أبو علي هنا وفي الشعر، ٤٠ على أن جملة (لعلِّي) الإنشائية ليست صلة وإنما هي محكية لقول مقدر. وآخر البيت كما قال البغدادي مغير عن أصله والرواية الصحيحة في الديوان:

لَعَلِّي وَإِنْ شَقَّتْ عَلَيَّ أَنَالِهَا

من قصيدة لامية، شَقَّتْ: بَعُدَتْ، شَقَّتْ: صَعِبَتْ.

(٥) حكى البغدادي هذا التخريج بنصه عن التذكرة القصرية.

(٦) كذا قوله عن الصلة في: المنشورة ١٤٣

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَقُلْتُ لَصَيْدِخٍ أَنْتَجِعِي بِلَالًا

وهو لذی الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، ونوادير أبي زيد من إضافات الاخفش ٢٠٩، والمقتضب (١٠/٤) والكمال ٥٦٨، وسر الصناعة ٢٣٢، والكشاف (٢٣/١) ووقيات الاعيان (١١/٣) والخزانة (١٦٨/٩) والعين-

وأنشدني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان:

ما زلتُ أمشي بينهم وأختبِطُ
حتى إذا كساد الظلام يختبِطُ
جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُّ (١)

ومثله في لونِ اللبنِ المخلوط قول الآخر:

عريضٌ (٢) أريضٌ باتَ يبعرُ حوله وباتَ يُسقينا متون (٣) الأرانب (٤)

فأما الظرفُ في الصلوة فواقع موقع الفعل، وقد اتسعوا في الظرف أيضاً / ٩٣ ب حتى أقاموه (٥) برأسه كالجملتين الأخيرين؛ يدل على ذلك قولهم: إنَّ في الدارِ زياداً (٦)؛ ومن

= (١/٢٢٣) والصحاح واللسان والناج (صدح)، والبيت برواية رفع (الناس) يحمل على حكاية ما بعد (سمع)، ويروى بالنصب. انتجع فلاناً: طلب خيره، صيدح: ناقة ذي الرمة، بلال هو ممدوحه بلال ابن أبي بردة.

(١) من الرجز، وقيل إنها للعجاج، وهي مع ثلاثة آخر في: ملحق ديوانه (٢/٣٠٤) وتخرجه في (٢/٤٦٨) منه البيان والنسب (٢/٢٨١) والكمال ١٠٥٤، والخزانة (٢/٥٩) وزد عليه: المعاني الكبير ٢٠٤، ٣٩٩، وأضداد أبي الطيب ٣٢٢، والمختص (٢/١٦٥) وشرح الحماسة لفرزوقي ٢١٤، والأزمنة له (١/٣١) والعمدة ٥١٤، وكشف المشكلات ٨٥٩، ٩٠٠، والأبيات بلا نسبة فيها كلها ما عدا الخزانة بقول مضعف. والشاهد على مجيء الاستفهام صفة، وأورده أبو علي هنا في سياق الحمل على الحكاية فيقدر: يقال فيه هل...، وعليه أكثرهم، ولكن ابن جني حمله على المعنى أي يشبه الذئب. اختبِط: أسأل المعروف بلا وسيلة ولا قرابة، المذق اللبن الخفيف كثير الماء.

(٢) الأصل: غريض بالغين، ولا وجه له فضلاً عن إجماع المصادر على العين المهملة، وهو من أمثلة الإتياع المذكورة في أمالي القالي (٢/٢٠٩) والمختص (١٤/٢٩) وانظر مصادر تخريج البيت.

(٣) أثبت الناسخ أعلاها رواية أخرى: بطون، ولم يرمج (متون). وقد وجدت رواية (بطون) في المصادر.

(٤) من الطويل، ولم أعثر على فائده. وهو بلا نسبة في: أضداد أبي الطيب ٣٢٢، وجمهرة اللغة ٧٤٧، ١٢٥٤، واللسان والناج (يعر) و(أرض) و(عرض) وفيها جميعاً: الثعالب = الأرانب. عريض: جدي صغير، أريض إتياع أو سمين، يبعر: يشغو، والشاعر بهجو رجلاً ضافه وله جدي يشغو حوله فلم يذبحه له وسقاهاهم مذيقاً كلون بطون الثعالب لكثرة الماء فيه.

(٥) هذا مذهب لابن السراج حكاه عنه في: العسكرية ١٠٥ واستحسنه، وأشار إليه في: البصريات ٢١٦.

(٦) شرح وجه الدلالة في العسكرية بأن المقدر فيها إن كان فعلاً لم يجز دخول (إن) عليه، وإن كان اسماً لم يجز أن تتخطاه (إن) لتعمل في اسمها، فوجب أن يكون قسماً غير هذين.

ثُمَّ جَعَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ (١) رَافِعاً لِلظَّاهِرِ فِي نَحْوِ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ؛ كَمَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ (الَّذِي كَزَيْدٍ عَمْرُو) (٢): الَّذِي هُوَ كَزَيْدٍ عَمْرُو؛ لِأَنَّ هَذَا
لَوْ ظَهَرَ لَكَانَ كَقَوْلِكَ: (الَّذِي هُوَ قَامَ زَيْدٌ) فِي أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ فِي تَتْمِيمِ الصَّلَةِ.
وَالظَّرْفُ (٣) - وَإِنْ كَانَ قَدْ أُجْرِيَ مُجْرَى الْفِعْلِ هَاهُنَا - فَإِنَّهُ لَمْ يُجْرَ أَيْضاً مُجْرَاهُ فِي
قَوْلِهِمْ: خَلَقَكَ زَيْدٌ قَائِماً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (قَائِماً) عَلَى الظَّرْفِ لَضَعْفِهِ،
فَكُلُّهُمْ يَقُولُ: ضَاحِكاً جِئْتُ، وَرَاكِباً ذَهَبْتُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (٤) فَلَا يَكُونُ إِلَّا
عَلَى تَقْدِيرِ (هُوَ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قِيَاسَ سَبَبِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرُ (إِلَه)، وَعَلَى
قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ لِرَفْعِهِ (إِلَه)، فَتُعْرَى الصَّلَةُ لِذَلِكَ مِنْ ضَمِيرِ
الْمُرْصُولِ، وَحَسُنَ الْخَذْفُ لَطُولِ الْكَلَامِ؛ كَمَا اسْتَحْسِنَ الْخَلِيلُ (١) (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ
شَيْئاً) لِلطُّولِ.

فَأَمَّا (نِعْم) وَ(بِئْسَ) (٦) - وَإِنْ كَانَا جَمَلَتَيْنِ - فَإِنَّهُمَا لَا يُوصَلُ وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا؛ أَلَا
تَرَى فَاعِلِيَهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا اسْمِي جِنْسٍ أَوْ / ١٩٤ مَضْمُرَيْنِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، فَلَا
يَعُودُ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ عَلَى الْمُرْصُولِ وَلَا الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُودُ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ مُخْتَصٌّ، فَلَوْ

(١) يَخَالِفُ الْأَخْفَشُ سَبَبِيَّةَ فِي رَافِعِ الْمُبْتَدَأِ الْمَتَاخِرِ عَنِ الْخَبَرِ الظَّرْفِ، وَسَبَبِيَّةَ يَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ
الْخِلَافَ وَاسْتَحْتَجَّ لِقَوْلِ الْأَخْفَشِ وَعَمِلَ بِهِ. انظُر: الْإِغْفَالُ (١/٣٢٨، ٢/٤٥٥) وَالْعَسْكَرِيَّةُ ١٠٨، وَالشَّعْرُ
٢٦٥ وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٣٦١، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ٣٤١، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ (٦/١٧٥) وَالْإِسْتِدْرَاكُ ٢٢٣، وَالْكَشْفُ ١٣،
وَالْتَبْيِينُ ٢٣٣ وَخِلَافُ الْأَخْفَشِ ٥٤، وَهَوَامِشُهَا.

(٢) يَمْنَعُ حَمْلَ الظَّرْفِ فِي الصَّلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي: التَّعْلِيْقَةُ (١/٢٦٩) لِأَنَّ الظَّرْفَ يُؤْوَلُ إِلَى
الْفِعْلِيَّةِ فَمَعْنَاهُ: اسْتَقَرَّ. وَانظُرِ الْبَغْدَادِيَّاتُ ٣٩٩، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ١٠٧.

(٣) مَنَعُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ الظَّرْفِ أَصْلُهُ فِي: الْكِتَابِ (٢/١٢٤) وَمِثْلُهُ فِي: الْإِيضَاحُ ٢٢٠، وَالشَّعْرُ ٢٢٣،
٢٣٩، ٢٤٤، ٢٩٢، وَالْإِغْفَالُ (١/٣٣٢) وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٨٦.

(٤) سُورَةُ الزَّخْرَفِ: (٨٤) وَأَبُو عَلِيٍّ فَصَّلَ فِيهَا الْقَوْلَ فِي: الْإِغْفَالِ (٢/٢٠٨) بِمَا يَرِافِقُ كَلَامَهُ هُنَا وَأَحَالَ عَلَى
الْأَوَّلِ فِي: الشِّيرَازِيَّاتُ ٦١١.

(٥) الْكِتَابِ (٢/١٠٨).

(٦) عَقِدَ لِهَيْمَا بَيَاناً فِي: الْإِيضَاحِ ١٢٢ وَافْتَقَرَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ هُنَا، كَمَا جَاءَ بَعْضُهُ فِي: الشِّيرَازِيَّاتُ ٤٨٧،
وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٠١، ٢٥١، وَالْإِغْفَالُ (١/٣٦١، ٢/١٠٧).

قلت: مررتُ برجلٍ نِعَمَ الرجلُ، أو نِعَمَ رجلاً، لم يَسْتَقِمَ.
 فإن قلت: مررتُ برجلٍ هو نِعَمَ رجلاً، جاز، وكذلك إن قدرتَ (هو) ولم تُظهره.
 ويبدل على أن (نِعَمَ) فعلٌ (١) مجيئه على أمثلة الأفعال الماضية، ودخول تاء التانيثِ
 عليه في قولهم: نِعَمَتِ المرأةُ، وقول ذي الرمة:
 نِعَمَتُ زورقِ البلدِ (٢)
 ومن زَعَمَ (٣) أنه اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه في قوله (٤):
 أَلَسْتَ بِنِعَمِ الجارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَخًا قِلَّةً (٥) أو مُعَدِّمَ المَالِ مُصْرِمًا (٦)
 فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنه يُقدَّرُ فيه الحكايةُ، ويلزمه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:
 والله ما زيدٌ بنامٍ صاحبِ سِنةٍ
 ولا مُخالطِ اللِّيانِ جانبُهُ (٧)

(١) مسألة خلافية مشهورة بين البصريين القائلين بفعاليتها والكوفيين الذاهبين إلى اسميتها. انظر: مختصر النحو لابن سعدان ٧٧ وهامشه.

(٢) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

أو حرّة عَيْطَلٌ تُبْجاءُ مُجْفَرَةٌ دعائمُ الزورِ نِعَمَتِ زورقِ البلدِ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٧٤، ومعاني الفراء (٢٦٨/١) وشرح المفصل (١٣٦/٧) والخزانة (٤٢٢/٩) والصحاح واللسان والتاج (زرق) و(نعم). الحرّة: الكريمة ويريد الناقة، العيطل: الطويلة العنق، تبجاء: الغضيمة الثبيج وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، المجفرة: العظيمة الجنب الواسعة الجوف، الدعائم: القوائم، الزورق: السفينة.

(٣) في مصادر تخريج البيت التالي نُسب هذا القول إلى الفراء، وكلامه في: المعاني (٢٦٧، ٥٦/١، ١٤١/٢) غير صريح بذلك، وأقربه ما في الموضوع الأخير وفيه نظر. وانظر مجالس العلماء ٥٩

(٤) في نص التذكرة الذي نقله البغدادي في: الخزانة (٣٩١/٩) جاء البيت منسوباً لحسان.

(٥) الاصل: ثلة، وتصويبها من أمالي ابن الشجري والإنصاف وابن يعيش

(٦) من الطويل، وهو لحسان في: ديوانه (٣٥/١) وأمالي ابن الشجري (٤٠٥/٢) ومنتهى الطلب (٢٧٦/٦) والإنصاف ٩٧، وتفسير الرازي (١٨٢/٣) وشرح ابن يعيش (١٢٧/٧) ورواية العجز في الديوان:

كذي العرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعَدِّمًا

(٧) من الرجز، وهما للقتاني في: شرح أبيات سيبويه (٢٧١/٢) وبلا نسبة في: الكامل ٤٩٧، والتمام ٢٠٨،

والخصائص (٣٦٨/٢) والحلل ٢١٤، وأمالي ابن الشجري والبحر (١٩٧/٦) وابن يعيش (٦٢/٣)

ومقاصد العيني (٣/٤) واللسان (نوم) والخزانة (٣٩٠/٩)، وأنشد الأول أبو علي في: البصريات ٩٠٨ =

وكذلك فعل التعجب لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه، فلا يفيد تخصيصاً؛ إلا ترى أنه يُظن بالمدوح كل ضرب من الحسن في قولك: ما أحسن زيداً، فذلك نقض (١) غرض الصلة والصفة. / ٩٤ ب فإن خصصت ذلك (٢) فقلت: مررت برجل أحسن من زيد، جاز لِمَا لحق (أفعل) من التخصيص.

ومما لا يكون صلة: (لكن) وما يتصل بها؛ لأنها لا تقع إلا بعد كلام لتركه إلى آخر، فلا تصف بها ولا تصل؛ لئلا ينقض الغرض فيها.

فأما (كان) فيجوز أن يوصف بها ويوصل؛ لأنها خبر وفيها معنى التشبيه.

فهذه جملة من القول على الصلة والصفة.

فأما قولهم (٣): ألا ماء (٤) بارداً، فإن أصل هذا في النفي (٥) أن يكون جواباً لمن قال: هل من ماء؟ فكما أن هذا الكلام يُحذف معه خبر المبتدأ ويعمل في المبتدأ فيه عامل، كذلك كان جوابه على حده؛ ألا تراهم لم يتلقوا ب(لن) القسم؛ كما لم يتلقوه بما هو جوابه هو السين (٦)، وجُذِف الخبر فيه كما حُذِف فيما هو جوابه كثيراً (٧)؛ وكما

= على أن دخول الياء على الفعل يُحمل على حذف الموصوف وقبام الصفة مقامه بتقدير: برجل نام، وفيه وجه آخر لم يذكره هو أن (نام صاحبه) علم، ورده بعضهم. والليان: بالفتح اللين، وبالكسر الملاينة.

(١) الاصل: نقص، وأعلها وأسفلها علامة إعمال الصاد، وهو تصحيف.

(٢) انتقل من فعل التعجب إلى اسم التفضيل لأنها عنده بمجرد واحد وكلاهما (أفعل). انظر: الإيضاح ١٢٣

(٣) المسألة في مجيء (ألا) تمنياً فيوجب الخليل وسيبويه النصب بعدها، ويجوز أبو عثمان المازني الرفع، وتابعه

المبرد في الانتصار، وأبو علي هنا يمنع الرفع وقد حكى قول المازني وبعض حجته ولم يرده في: التعليقة

(٢/٤٣)، وأخذ بعض كلامه هنا من المقتضب كما فعل شيخه في الأصول. وانظر الكتاب (٢/١٤٢)،

(٣٠٧) وهامش ٣٠٩، والمقتضب (٤/٣٨٢) والأصول (١/٣٩٧) والانتصار ١٥٨

(٤) الاصل بالتنوين، وهو سهو، ومثله في: الكتاب (٢/٣٠٧) لقول سيبويه: وتسقط النون والتنوين في

التمني كما سقطا في الخبر.

(٥) أي قبل دخول همزة الاستفهام، وحكى هذا عن أبي بكر في: التعليقة (١/٢٩٢) وأصله قول الخليل في:

الكتاب (٢/٢٧٥).

(٦) يريد أن (لن) لم تقع جواباً للقسم كما أن السين - و(لن) جوابها - لم تقع جواباً للقسم أيضاً. وانظر

التعليق في (٤٤-ب).

(٧) ذكر في: الإيضاح ٢٥٤ الحذف بعد (لا) ومثله بالتسهيل.

حُذِفَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ النَّفْيِ؛ نَحْوُ: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (١) وَنَحْوُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٢) أَلَا تَرَى أَنَّ خَبْرَهُ مَحذُوفٌ.

وَجَاءَ الْخَبْرُ بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٣)، فَكَذَلِكَ: (الاماء لك) إِذَا تَمَنَّيْتَ، وَإِنَّمَا أَصْلُ التَّمَنِّيِّ بِ(لَيْتَ)، وَدُخُولُ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْاسْتِفْهَامِ / ١٩٥ اتِّسَاعٌ؛ كَمَا أَنَّ دُخُولَ الْاسْتِفْهَامِ فِي الْخَبْرِ كَذَلِكَ.

فَإِذَا جَاءَ الْخَبْرُ بَعْدَ (أَلَا) فِي التَّمَنِّيِّ لَمْ تَرْفَعْ، وَلَمْ يَجُزْ كَمَا كَانَ يَجُوزُ قَبْلَ دُخُولِ الْهَمْزَةِ لِلتَّمَنِّيِّ؛ قَالُوا: وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ إِذَا كَانَ يَرْتَفِعُ قَبْلَ دُخُولِ التَّمَنِّيِّ هُنَا إِذْ كَانَ خَبْرًا لشيءٍ فِي مَوْضِعٍ مَبْتَدَأً، فَلَا مَبْتَدَأَ إِذْ نَافِعَ الْخَبْرُ، بَلْ صَارَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ الْمُرَادِ الْمُضْمَرِ، وَصَارَ مَا كَانَ يَرْتَفِعُ - لِأَنَّهُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ - يَنْتَسِبُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ وَصِفٌ لِمَا كَانَ يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ، فَجَرَى مَجْرَى: (اللَّهُمَّ غُلَامًا) (٤)؛ أَيُّ: هَبْ لِي غُلَامًا لَبِئَّةً.

وَعَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ (٥): أَلَا مَاءَ بَارِدٌ، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ. وَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ أَنْ يَرْتَفِعَ (بَارِدٌ) لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِرَاءِ (مَاءٍ) (٦)، وَيُضْمَرُ الْخَبْرُ. وَيَجُوزُ نَسْبُ (بَارِدٌ) عَلَى قَوْلِهِ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ وَالْخَبْرُ مُضْمَرٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ سَبْوِيهِ وَمَنْ عَدَا أَبَا عُثْمَانَ: أَلَا مَاءَ بَارِدٌ، بِلَا تَنْوِينٍ؟ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ أَقْرَأُوا (لَا) عَلَى بِنَائِهَا وَعَمَلِهَا فِي الْأَسْمِ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ / ٩٥ ب هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ، فَيَقُولُ: أَلَا مَاءَ بَارِدٌ؛ إِلَّا أَنَّكَ لَا تُضْمِرُ لَهَا خَبْرًا؛ كَمَا اضْمَرْتَ لَهَا فِي قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ؛ لِأَنَّ (لَا) مَعَ مَعْمُولِهَا الْآنَ بِمَنْزِلَةِ اللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَقْتَضِي خَبْرًا.

(١) سورة المائدة: (٧٣)

(٢) سورة الصافات: (٣٥) وجاءت أيضاً في سورة محمد ص: (١٩)

(٣) سورة الزمر: (٣٦) والاستفهام فيها تقرير عند أبي علي في: التعلبية (٢٠٤/٢) والبصريات ٧١٨، والحلبيات ٢٦٦

(٤) الكتاب (٢٠٩/٢) والمقتضب (٣٨٣/٤) والاصول (٣٩٧/١) وشرح الرضي (١٧٢/٢).

(٥) المواضع السالفة.

(٦) الاصل: فاء، والتصويب من: الخزانة (٤٣/٤) الذي جاء فيها نص أبي علي مع شيء من الاختصار.

فإن قلت: إن أصل هذا الابتداء والخبر، فهلاً أضمرت الخبر؛ كما أن (ظننتُ) لما عملت في الأول أعملتها في الثاني؟ قيل: الفرق بينهما أن (لا) قد تُجرى بها مع ما عملت فيه مجرى الاسم المفرد؛ نحو قولهم: (جئتُ بلا مالٍ) و(غضبتُ من لا شيءٍ) (١)؛ [فلا] (٢) تُضمير له خبراً كما لا تُضمير لـ (خمسة عشر) ونحوه، كذلك لا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألة.

ومثله قوله:

حَنَّتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ (٣)

أضاف (حين) إليها كما تُضيفه إلى المفرد؛ نحو: ﴿حِينَ الْبِئْسَ﴾ (٤)، وحين قدوم الحاج (٥).

وقد يحتمل هذا عندي أن يكون أضافه إلى جملة الخبر محذوف؛ كما يُضَافُ أسماءُ الزمان إلى الجمل؛ وذلك لأن (حنت) ماضٍ، فر (حين) بمعنى (إذ)، وهي مما يُضَافُ إلى المبتدأ والخبر.

(١) هما في: الكتاب (٣٠٢/٢) والمقتضب (٣٥٨/٤) والأصول (٣٨٠/١) وسر الصناعة ٦٨١ وشرح الرضي (٣٣/٤، ١٠٩) وكتب أبي علي المذكورة في الشاهد الآتي.

(٢) الأصل: فكما لا، وهو مكرر سهواً.

(٣) من الرجز، وهو منسوب للعجاج في: الكتاب (٣٠٤/٢) عن إحدى نسخه، ونص المحقق علي عدم نسبته في أكثر النسخ، وأخشي أن تكون النسبة وقعت سهواً من بعض النساخ أو غيرهم لأن للعجاج بيتاً في: ديوانه (٢٨٨/١) يشبهه وهو:

حَنَّتْ قَلُوصِي أَمْسٍ بِالْأَرْدُنِّ

وبما يقري ذلك أن الشاهد لم يرد منسوباً في: مصدر آخر ولا في شرح شواهد سيبويه، وهو في: المقتضب (٣٥٨/٤) والأصول (٣٨٠/١) وأمالى ابن الشجري (٣٦٤/١) وشرح الجمل لابن عمصفور (٢٧٨/١) والخزانة (٤٢/٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٦٦/١، ١٦٧، ٦٦/٢) والإغفال (١١٧/٢) والمنشورة ١٠٢، والبصريات ٩٠٦ على أن (لا) وأسمها بمنزلة اسم واحد يدخل عليه حرف الجر، وأجاز فيه النصب بإعمالها والجر بالإضافة وهو قوله هنا، وله فيه كلام طويل في الحجة والبصريات.

(٤) سورة البقرة: (١٧٧) وحذف الواو معروف عند القدماء.

(٥) الكتاب (٢٢٢/١) والمقتضب (١٩٧/٣) والأصول (١٩٣/١) والشعر ٢٩٣، ٣٦٥، ٣٦٩، ٤٥٥، والشبrazيات ٥٠١، والإغفال (٢١٤/٢) والبغداديات ٢٧٧، والمنشورة ١، والحجة (٦٥/٢) وهي فيها جميعاً على حذف المضاف اسم الزمان. ولكنه صرح به هنا وفي الحجة.

فأما قوله:

حين لا حين (١)

فالثاني غير / ١٩٦ الأول؛ لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان (٢)، قال:

تُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ (٣)

فأضاف (الحين) الأول إلى الآخر، و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة لما في ذلك من النقص.

وقالوا (٤) في قوله سبحانه: ﴿تَوْتِي أُكْلَهَا كُلُّ حِينٍ﴾ (٥): ستة أشهر، فيكون على

(١) بعض بيت من البسيط، وتامه:

ما بال جهلك بعد الحلم والحين وقد علاك مشيب حين لا حين

وهو لجرير في: ديوانه ٥٧٧، والكتاب (٢/٣٠٥)، وشرح أبياته (٢/١٠٠)، والخزانة (٤/٤٥)، وبلا نسبة في: الجاز (١/٢١٢). وأنشده أبو علي في: الحجة (١/١٦٤)، والبصريات ٩٠٦، والمنشورة ١٠٢، والتعليقة (٢/٤١)، والشيرازيات ٤٨١ على زيادة (لا) وإضافة (حين) إلى (حين)، وهو قول سيويه ومقالته هنا. ومعنى البيت أن الشيب لم يعجل في غير وقته بل جاء حين حدوثه.

(٢) في الخزانة (٤/٤٣): يقع على الكبير واليسير من الزمان، وفي هامشها أنها في الشنقيطية بلغظها هنا، والأول ذكره أبو علي في الحجة والإيضاح، وأعاد البغدادي في (٦/٤٠٠) حكاية النص عن التذكرة فساقه بلغظه هنا.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

تناذرها الراقون من سوء سمها

وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه ٣٤، والمعاني الكبير ٦٦٣، والكامل ١٠٣٥، ومعاني النحاس (٣/٥٢٩) وتبيان الطوسي (٦/٢٩٢) والتنبية والإيضاح (٢/٢١٢) وشرح شواهد الإيضاح ١٥٢ وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٢١١) وشرح أبيات المغني (٢/١٦٥، ٧/١٩٩) والخزانة (٢/٤٠٦) وبلا نسبة في: البحر (٥/٤١١) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢٠٣، والحجة (١/١٦٥) على أن الحين يقع على الزمان القليل والكثير. تناذر: انذر بعضهم بعضاً، الراقى هنا: الحاروي الذي يمسك الحيات، تطلقه أي الملسوع يخف المة تارة وبشتد تارة. وفي الأصل: تطلقه وتراجع بالنون، وهو تصحيف، ورؤي الشاهد: طوراً وطوراً، وعصراً وعصراً = حيناً وحيناً.

(٤) ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم. انظر: تفسير مجاهد ٣٣٢، ومقاتل (٢/١٨٩) والطبري (٧/٤٤١) والعيان (٦/٢٩١).

(٥) سورة إبراهيم: (٢٥) وقرا يتسكبن الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو، والآية في الحجة (٢/٣٩٤) بضم الكاف. انظر: السبعة ١٩٠، ومعجم الخطيب (٤/٤٨٢).

هذا (حين حين) من إضافة البعض إلى الكل؛ نحو: حلقة فضة، وعيد السنة، وسبت الأسبوع، فلا يكون إضافة الشيء إلى نفسه.

ومثله قول الفرزدق:

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء^(١)

(يوم) الأول وضح النهار، والثاني البرهة؛ كالتي في قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْتِهِمْ يَوْمَئِذٍ دَبْرَهُ﴾^(٢)، ﴿وَالْأَمْرُ يُؤْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾^(٣)، وأنشد أبو عمر^(٤):

حبذا العرصات يوماً في ليالٍ مقمرات^(٥)

فقال: يوماً في ليالٍ، أراد المدة دون المعاقب لليل.

﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾^(٦)، ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾^(٧).

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب (٣/٣٠٣) وعنه في: ديوانه للمصاوي ٩، والخزانة (٦/٣٩٩) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/١٦٦، ٢/٦٦) والعضديات ٢٥٩ شاهداً على الإضافة عند التكرار أو على إضافة البعض إلى الكل كقوله هنا. وحكى ثعلب في: مجالسه ٥٢٣ أن (يوم يوم) توكيد.

(٢) سورة الأنفال: (١٦).

(٣) سورة الأنفطار: (١٩).

(٤) في نقل الخزانة (٤/٤٣، ٦/٤٠١) عن التذكرة: أبو عمرو، ومن عجب أن محقق الإغفال خالف نسخته إلى ما في الخزانة.

(٥) من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (١/٢١٢) والشمام ٢١٦ وشرح الصغار (١/٢٩٢) وأزمنة المرزوقي (١/١٥٧) والمحكم (٦/٢٤٧) واللسان (قمر) ونقلنا عن التذكرة في: الخزانة (٤/٤٤، ٦/٤٠١) وأنشده أبو علي في: الإغفال (١/٢٨٢) على أن المراد باليوم الزمان مطلقاً لا قسيم الليل. وروايته في: السيرافي والإغفال والأزمنة والمحكم (مجزوء الكامل):

بها حبذا العرصات يَوْمَ ما في: ليالٍ مقمرات

(٦) سورة الطلاق: (٤) الآية يحملها أبو علي على حذف الخبر لدلالة ما تقدم عليه وتقديره: واللآئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. انظر: الإيضاح ٨٩، والإغفال (١/٣٥٢، ٣٧٦) والشعر ٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) سورة الاحزاب: (٤٣) في الآية وجهان: عطف الملائكة على فاعل يصلي، والآخر وهو المراد هنا أن الملائكة مبتدأ خبره محذوف، ويشكل عليه أن الخبر لا يحذف إذا اختلفت دلالاته عن المذكور. انظر: الدر المنصور (٩/١٢٩).

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ (١)

كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً (٢)

فَأِنِّي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَرِيبٌ (٣)

﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (٤)، وقال / ٩٦ ب الاصمعي في قوله:

(١) قطعة من بيت من المنسرح، وتمام عجزه:

... والرأي مختلف

وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في: مجاز القرآن (١/٣٩) وجمهرة الأشعار (١/١٧٦) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩٣) ونسبه ابن بري (٢/١٨٢) والخزانة (٤/٢٥٦) ونسب لقيس بن الخطيم في: المنسوب إليه من ديوانه ٢٣٩، والكتاب (١/٧٥) وكشف المشكلات ٣٧، ونسب لمزار الاسدي في: معاني الفراء (٢/٣٦٣) وبلا نسبة فيه (١/٤٣٤، ٤٤٥، ٣/٧٧) والمقتضب (٣/١١٢، ٤/٧٣) وصحح البيهقي النسبة الاولى ورد ما سواها. والشاهد دائر في: مصنفات النحو وغيرها، وأنشده أبو علي في: الحجة (١/١٩٣) لما دل عليه سياقنا وهو حذف خبر (نحن) لدلالة (راض) عليه، وتقدير المحذوف: نحن راضون. وسيأتي ثانياً في (١٧٦-١).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

وهو لابن احمر في: ديوانه ١٨٧، والكتاب (١/٧٥) ومعجم البلدان (١/٣٩٠) والسيبان (١/٢٠٣) وذكر ابن السيرافي في: شرح أبيات سيبويه (١/٢٧٩) أنه منسوب له في الكتاب وروته الرواة للأزرق الفراءسي ومثله في: اللسان (جول)، وهو بلا نسبة في: البحر (٤/١٩٤، ٥/١٣٠، ٦/٧٨، ٣٩٦، ٨/١٢٣) وشرح أبيات المضي (٦/٩)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣/٨٧) على أن الرمي فيه مجاز، في حين جاء هنا في سياق الخبر المحذوف لدلالة المذكور عليه، وأجاز أبو حيان حمله على غير المحذوف فبريء (فمعل) بصح الإخبار به عن المفرد والمثنى والجمع. والطوي: البعر وله قصة ذكرها ابن السيرافي يبدو عنها أن امر الطوي حقيقة لا تمثيل كما ذهب البيهقي.

(٣) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

وهو لضائب بن الحارث البُرْجُمِي في: الاصمعيات ١٨٤ والنوادر ١٨٢ والكتاب (١/٧٥) والشعر والشعراء ٣٥١ والكامل ٤١٦ والخزانة (١٠/٣٣٥) وأنشده أبو علي في: التعليقات (١/٢٩٨) برفع (قيار) على أنه معطوف على محل إن واسمها وخبر (قيار) محذوف، وأما رواية النصب المذكورة هنا فهي الاجود عندهم والخبر فيها أيضاً محذوف.

(٤) سورة التوبة: (٣) وقرأ بكسر الهمزة الحسن والاعرج ويحيى وعيسى وكل من هارون وخالد عن أبي عمرو، ويذكر الباقولي قراءة الحسن هذه ثم ينص على أن سيبويه لم يبين كلامه على قراءة العامة أي فتح الهمزة، في =

وهي أدماء سارها (١)

المعنى: وسائرهما آدم، فحذف الخبير لتقدم ذكر (ادماء).

وقال غيره: أنث (سارها) لما كان مضافاً إلى المؤنث فقال: ادماء، وهذا قول أبي

الحسن، وقد قلنا فيه ما كتبناه في بعض هذه الأجزاء (٢).

أبو عبيد (٣): الراهن: المقيم.

غيره (٤): أرهن لهم الشر: أدامه، وأنشد:

من بعد إرهان بصماء الغبر (٥)

حين نجد الآية جاءت في نشرة هارون بفتح الهمزة في (٢٣٨/١) وبكسرهما في (١٤٤/٢) واخشى أن يكون الأول سهواً فالكلام واحد، فقد عد السيرافي في شرحه (العلمية ٤٧٣/٢) استنهاداً سبويه والنحاة بالآية مكسورة الهمزة وهما لأنها في القرآن مفتوحة، وقد وجدت الهمزة مكسورة في مخطوطة المقتضب النفيسة ولكنها جاءت محرفة في المطبوع (٣٧١/٤)، وتوجه الآية على حذف خبر (رسوله) لدلالة ما تقدم عليه. انظر: مختصر ابن خالويه ٥١ والإعراب المنسوب ٩٣٨ والبحر (٨/٥) والإتحاف ٣٠١ ومعجم الخطيب (٣٤٢/٣).

(١) من الطويل، وهو بنماه:

وعبر ماء المرء فاهماً فلوته كلون التور وهي ادماء سارها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شعره في: شرح أشعار الهذليين ٧٣، ونوادير أبي زيد ١٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩٥، والمعاني الكبير ٧٢٢، والمقتضب (٢٤١/١) ومعجم البلدان (١٥٤/٤) والعين (٢/٢١٠، ٢٩٣/٣) وانظر تخريجه في: شرح الأشعار ١٣٦٨ وأنشده أبو علي في: التعليقة (٣١٤/٣) على أن (سار) من سائر المرء: المدرك من ثمر الأراك، التور: الكحل الذي يحشى به الجلد المقروح بالإبرة لتبقى علامته، ادماء: بيضاء.

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) لم أجده في غريب الحديث ولا الغريب المصنف الذي عقد فيه باباً للمشيء الدائم الثابت ٧٥٨، ولم أجده من ذكره عنه من المعاجم، واخشى أن الكلمة وقعت لأبي علي محرفة ففي التهذيب (١٤٥/١): قال أبو عبيد: العاهن الحاضر، وفسره الجوهري بأنه الحاضر المقيم.

(٤) ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٨٥٩، ونسبه أبو علي في: الحجة (٤٤٥/٢) إلى بعض أصحاب الأصمعي.

(٥) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (٩٣/١) والمعاني الكبير وبلا نسبة في: التهذيب (١٢٣/٨) والأساس واللسان والتاج (غير) وأنشده أبو علي في الحجة لما نقله هنا وهو أن معنى إرهان إدامة. صماء الغبر: داهية تبقى، والغبر البقاء، والراجز يصف لصباً نجاً من داهية شديدة كاد يقع فيها.

الأصمعي^٤:

عَرْدُ التُّرَاقِي حَشُورِي الحَشُورَةَ (١)

الأصمعي^٤:صَحَوْتُ مِنْ سُكْرِي وَمِنْ صِبَايَةَ
أَنْسُوهُ لِقِيَامِ آهٍ آيَهُ (٢)

المفرزدق:

وَأَنْتَ أَمْرٌ لَا نَائِلُ الْيَوْمِ مَانِعٌ مِنْ الْمَالِ شَيْئاً فِي غَدٍ أَنْتَ وَاهِبُهُ (٣)

تقديره: لا نائل اليوم شيئاً من المال تمنعه في غدٍ، [فالهاء] في مانعه [مرادة] (٤) كما

أراد في قوله:

وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنْيَ أَنَا عَارِفٌ (٥)

فَصَلَ بقوله: (مانع) بين (نائل) ومعموله الذي هو (شيئاً من المال)، وهو أجنبي منه،
وفصل أيضاً بين (مانع) وبين (في غد) بما هو أجنبي^٥ منهما، والمعنى: أنت امرؤ لا ينال اليوم
شيئاً من المال [و] (٦) تمنعه غداً؛ أي: لا يدخر ولا يخزن، ولكن يجود [به ويهبه] (٧).

(١) من الرجز، وهو برواية:

عرد التراقي حشوراً معقرباً

للعجاج في: الملحقات المستقلة بديوانه (٢٦٥/٢) والعين (٢٩٧/٢) والتهذيب (١٩٨/٢) واللسان
والتاج (عقرب، وعرد، وربع) ولرؤية في: العين (٣١/٢) وليس في ديوانه، وجاء بلا نسبة في: غريب
الحديث للحري (٦٩٧/٢) والمقاييس (عرد). العرد: الصلب، الحشور والمعقرب: الملتزم المجتمع الخلق،
والبيت في وصف حمار وحش.(٢) من الرجز، والثاني جاء بلا نسبة في أرجوزة في اللسان والتاج (دعك). صياحه: يريد الصبابة وهو ماء
يخرج عقب الولادة أو يكون على رأس الولد، وهو هنا مجاز.(٣) من الطويل، للمفرزدق في: ديوانه (٥٤/١) من قصيدة يمدح بها عبيد الله بن أبي بكر، وأنشده أبو علي
في: الشعر ٢٨٢ في كلام طويل في توجيهه، وما جاء هنا أوله فقط.

(٤) الأصل: قال في مانعه كما أراد في قوله، والإصلاح من الشعر.

(٥) عجز بيت من الطويل فرغت من التعليق عليه في (٤٣-١).

(٦) إضافة من الشعر.

(٧) الأصل: بديهته، وهو تحريف أصلحته من الشعر ٢٨٣.

أبو العباس: / ١٩٧ سمعتُ ابنَ كامل القاضي (١) يقول: سمعتُ عبد الله بن أحمد ابن حنبل يقرأ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (٢).
الأصمعي:

مَظَارَةٌ مِنْ هِنَّةٍ وَهِنَّةٍ (٣)

المَرَارُ الفَقْعَسِي:

بِمُعْرَجٍ غَرَضٍ تُسَائِلُ دِمْنَةً أَقْوَتْ وَفِي عَرَصَاتِهَا رَقْمٌ (٤)
أي: بعبيرٍ مُعْرَجٍ وَغَرَضٍ مِنْ شِدَّةِ السَّيْرِ.
وقال:

حَزْرَتْ بَعِينِي وَالْمَطِيَّ حَوَامِسُ بِنَازِيَةِ حَوْكِ الرِّدَاءِ هَجُومٌ (٥)

النازية: الرابية، شبه الناقة بالرابية، وحوك الرداء لانهم قد تطلّسوا (٦) بارديتهم، وهجمها الحر: أسقطها.

الباء الأولى ظرف، والثانية في موضع المفعول به؛ كقولك: مررت بشوبي بزيد، وضربت بسوطي زيدا، ونزلت على شغلر علي زيد. فإن شئت جعلت الباء زائدة؛

(١) أحمد بن كامل بن خلف أبو بكر القاضي (٢٦٠-٣٥٠) من العلماء بالاحكام وعلوم القرآن والنحو وغيرها. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٧) ومعجم الادباء ٤٢٠
(٢) سورة العلق: (١) ولم أجد لهذه القراءة أثراً.

(٣) لم أجد، هنة بتشديد النون وتخفيفها كناية عن الشيء لا تذكره باسمه.

(٤) الكامل، ولم أجد في شعر المرار وكذلك لم أجد أحد عشر بيتاً سينشدها أبو علي، المعرج: من عرج الناقة أي حبسها، وأما العرج فلم أجد فعله مضعفاً، الغرض: الفلق العُجْر، العرصة: البقعة الواسعة لا بناء فيها، الرقم: الكتابة ولعله يريد مطلق الأثر على التشبيه بالكتابة.

(٥) من الطويل، وليس في شعر المرار، حزر: فُذِرَ، الحوامس إما من الحمساء أي الشديدة وإما من اللون لانهم يقولون للكعبة الحمساء لان حجرها أبيض إلى السواد وهو الانسب لما يأتي من قول أبي علي، النازية: أكمة ترتفع عما حولها، الحوك: نبت في تعيينه أقوال انظرها في: الجمهرة ٦٦٥، ولا يبعد ان يكون (حوك الرداء هجوم) نعت للمطي، على أن يكون الروي مضموماً وهو يناسب ما يأتي من الأبيات الآتية للمرار، وعليه تكون (نازية) على معناها لا المجاز الذي ذكره أبو علي.

(٦) من الطلسة وهي الغبرة إلى السواد.

كانك قلت: حزرتُ نازيةً، وإن شئتُ كما تقول: حزرتُ بمكانٍ نازيةً^(١)؛ كما تقول: لتلقينَ به الأسدَ^(٢).

وقال:

وقد شَنَّ ماءَ القومِ خرقٌ سَعَى به ويومٌ بدأ ما يَسْتَجِنُ وَخِيمٌ^(٣)
ويُرَوَى: وَجِيمٌ^(٤)؛ أي: حارٌّ، شَنَّ: نَقَصَ^(٥).

بَقِيَّةُ أَيامٍ بَقِيرٍ وَأَحْمَشَتْ بِهِنْ أَمَامَ الشُّعْرَيْنِ نُجُومٌ^(٦)
/ ٩٧ ب إذا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ فَإِنَّهَا تَحُلُّ بِأَعْلَى مَنْزِلٍ وَتُقِيمُ^(٧)

يريد: أن الشمسَ تحلُّ وَسَطَ السَّمَاءِ وَلَا تَزُولُ؛ لَطُولِ الأَيامِ.

فا: العامل في (إذا) مضمَّرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ (فإنها تحل)؛ مثل: ﴿إِنَّكُمْ لَمِنِي خَلْقٌ جَدِيدٌ﴾^(٨).

(١) الأصل: بمكانٍ نازيةٍ بالإضافة، وهو لا يناسب ما مثل به بعد، وانظر التعليق التالي.

(٢) يريد أبو علي التجريد، والمعبارة في: الكامل ٨٠، والشعر ٤٨٤، والخصائص (٤٧٧/٢) والإعراب المنسوب ٦٦٤، والاقتضاب (٢٩٧/٢) واللسان (ورق) واعترض ابن الأثير في: المثل السائر (١٣٢/٢) على أبي علي في عدّه مثل هذا من التجريد، لأنه تشبيه مضمّر الأداة، وردّ عليه ابن أبي الحديد في: الفلك الدائر ٢١٩. وقد سلف التعليق على مسألة التجريد في (١٦-ب).

(٣) من الطويل، وليس في شعره، الخرق: الفتى الظريف الكريم الخلق، يستجن: يستتر.

(٤) الأصل: وحيم وأعلاه علامة إهمال الحاء، وهو تصحيف صوته من المعاجم.

(٥) في المعاجم شَنَّ الماء: فرّقه، ولم أجد نقص، ونقص هنا منعد.

(٦) أحمشت: الهبت، الشعريان: كوكبان نيران أحدهما العبور والآخر الغميصاء.

(٧) البيت للحرار في: الأنواء لابن قتيبة ١٠٧، وأزمنة المرزوقي (٢٠٣/١) وفيهما: يريد أن الشمس في منتهى صعودها في القيظ فإذا طلعت حلت باول منازلها وإذا انتصفت قامت على قمة الرأس.

(٨) سورة سبأ: (٧) وأولها: ﴿وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل يبئكم إذا مَرَقْتُمْ إنا لكم لفي خلق جديد﴾، وعقد أبو علي مسألة مفصلة للآية في: البغداديات ٢١٣ انتهى فيها إلى أن (إذا) منصوبة بفعل مضمّر والتقدير: يبئكم إذا مَرَقْتُمْ كل ممزق وبعثتم، ودلّ على (بعثتم) قوله (إنكم لفي خلق جديد)، وأشار إليه في: البغداديات ٣٤٧، والإغفال (٢٧٧/١، ٢٢٢/٢، ١٢٥، ٤٦٩) والشيرازيات ٦١٦، والحجة (٣١/١، ٣٤٣/٤، ٣١١/٦) والمعضديات ١٠٧.

فا: الشَّنُّ القَربَةُ مِن هذا. وط (١) في الشَّنِّ الذي هو الصَّبُّ (٢)، والشَّنُّ: الغارة.
وقال:

وقال ابن طَمَاحِيَّةٍ كان قَبْلَها لِأَخْرَى وَهِنَّ المُنْجِبَاتُ الكَرَامُ (٣)

طَمَاحِيَّةٌ: امرأة، وهي أم المرار، وهي رَزَّةُ بنتِ مروان بن قيس بن منقذ بن الطَّمَاح (٤).
وقوله: (كان قَبْلَها لِأَخْرَى) يَعْنِي جَدَّتْهُ أُمُّ أَبِيه، وَهِيَ نُؤَيْرَةُ بنتُ حَبِيبِ بنِ مَنقَذِ بنِ
الطَّمَاح.

وقال:

كَانَ رُؤُوسَ حَرَائِبُها لُحْيِي تَتَرَّتْ بِخَشَلِ الجِرَامِ (٥)

تَتَرَّتْ: يَرِيدُ تَتَرَّرَتْ (٦)؛ كَمَا تَقُولُ: تَقَضَّتْ؛ تَرِيدُ: تَقَضَّضْتُ، وَالخَشَلُ: نَوَى
المُقْلُ (٧)؛ أَي كَانُ رَأْسَ الحِرْبَاءِ بَوَاةً مُقْلَةً.
وقال:

وَتَسْجَعُ لِلأَبْرَادِ حَتَّى كَانِها حَدِيثَةُ رُزْءٍ قَدْ أُصِيبَ حَمِيمُها (٨)

أَي: تُصَوِّتُ بِالأَبْرَادِ بِالعَدَاةِ وَالعَشْيِ.

وَحُمَّتْ لَهُ عَيْنُ القَلْبِ وَأُجْرِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي المِياهُ نَسِيمُها (٩)

(١) كتب الناسخ (وط) بحرف كبير كعادته مع الرموز، وهو رمز يعني أن النص حاشية أو نسخة أخرى. انظر
معجم الرموز في: مجلة تراثنا ٢٤ السنة ٢ ربيع ١٤٠٧ ص ١٩١.

(٢) مصدر صبَّ يصبُّ.

(٣) من الطويل، ولم أجده.

(٤) جاء في الأغاني (٣١٧/١٠): أم المرار بنت مروان بن منقذ.

(٥) من المتقارب، الجرام بالكسر: صرَّم النخيل وهنا صرَّم الدوم، أو هو جمع جريم وهو عظيم الجرم أي الجسد،
والأول أقرب.

(٦) تحركت أو انقطعت.

(٧) المقل: ثمر شجر الدوم.

(٨) من الطويل، حديثه: قريبة عهد بالمصيبة.

(٩) للمرار في: تبيان الطوسي (٢٧٤/٤) ومجمع البيان (٢٧٤/٤) وزاد المسير (١٤٧/٣) وبلا نسية في:

البحر (٣٢٠/٤) واللسان (ريد)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٨٠/٢، ٣٦/٤، ٣٤٥/٥) ورواية

٩٨ / ١ أي: ریحٌ إذا هبَّت جاءت بالمطر.

وعَفْرَاءُ أُمْسَتْ بالسُّعُودِ وَأَسْفَرَتْ بنا ليلةٌ حتَّى اسْمَأَدَتْ نُجُومُهَا

عفراء هنا: ليلةٌ مقمرةٌ شديدةُ الضياء، وأصلها الظُّبْيَةُ، واسْمَأَدَتْ: اشتدَّتْ وأقامت في أمكنتها^(١).

وقال:

إذا انقَرَفَ الخِضَابُ غَدَتْ عَلَيْنَا لِمَنْ يُوْتِي عَصَاهَا اليَوْمَ وَايِي
كَأَنَّ جَمِيرَ قُصْبَتِهَا إِذَا مَا حَمْسُنَا، وَالرِّقَابِيَّةُ كَالخِنَاقِ
زُبَانِي عَقْرَبٍ لَمْ تُعْطِ سِلْسِمًا وَأَعْيَيْتُ أَنْ تُجِيبَ رُقَى لِرَاقِي^(٢)

انقرف: انقشَرَ، والجَمِيرُ: ما أجمرتُه من شعرها^(٣)، وكالخنَاقِ: تطرح الوقاية^(٤) المرأة على مناكبها تُوقِي ثيابها من الشعر، فيقول: تُصْخَبُ حتَّى تُتَفَخَّ أوداجُها من الغضب، فتصير وقايتها كالخنَاقِ؛ فكانه زباني عقرب وهو قرناها^(٥).

فا: هذا كما أنشدناه أبو بكر^(٦):

= الصدر فيها جميعاً:

وهبَّت له ریحُ الجنوبِ وأحييتُ

وهي مأخوذة عن الحجّة، واستشهد بها لوصف الريح بأنها تحب وتحموت، ولا شاهد فيه بروايتنا التي سيكررها في (١١١-ب) ولكن بلفظ (وأحييت). حُمَّت: سُخِنت، ريذة: ریح لينة الهبوب.

(١) لم أجد لاسماد [لا معنى ورمّ وذهب، وأما سمد فلم يذكروا فيه هذا، واقرب ما جاء في معانيه أنه بمعنى قام قياماً. انظر: ما اتفق لفظه للبيدي ٦٩، وأضداد أبي الطيب ٢٣٩، وابن الأنباري ٤٣ واللسان التاج (سمد).

(٢) من الوافر، وخلا منها شعر المرار، والثاني بلا نسبة في: المحكم (١٥٧/٣) واللسان والتاج (جمر، حمس) وروايتها: بالخنَاق، والآخر للمرار في: التهذيب (٢٥٨/٣) والأساس (زين) واللسان والتاج (عيا).

(٣) جمعته وضمفرته فلم ترسله.

(٤) في: لحن الزبيدي، ٣٠ وتصحيح التصحيح ٣٥٧ أن الوقاية خرقة تكون على رأس المرأة توقِي الحمار بها عن الدهن.

(٥) حكي هذا المعنى في الأساس (زين) عن الأصمعي، وعبارة أبي علي تشبه عبارة الفتبي في: أدب الكاتب ١٩٩ التي علق عليها ابن السيد في: الاقتضاب (١٠٥/١): وكان الواجب أن يقول: زباني العقرب قرنها أو يقول: زبانيا العقرب قرناها.

(٦) لا يبعد أن يكون ابن دريد الذي أنشده بلا نسبة في: الجمهرة، ١٢١ وفيه أن البرائل الريش المنتفش في عنق الديك والحباري عند القتال، والحربُ ذكر الحباري.

صَحَابَةٌ تَنْفُسُ سَاعَاتِ الْغَضَبِ

بُرَائِلَيْنِ مِنْ حُسْبَارَى وَخَرْبِ

وتحترش الضباب برافغيبها وقد أخذت بأطراف الرفاق (١)

يقول: العقرب من خبيثها تخاتل الضب؛ وذلك أن الضب يأكل العقارب، وقوله:

(بأطراف الرفاق) أي: تنظر هاهنا وهاهنا؛ / ٩٨ ب كأنها قد قطعت الطرق عليها؛ أي

على الضباب، وهذا مثل.

وقال:

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ ذُنُوبًا مِثْلَ لَوْنِ الزَّعْفَرَانِ (٢)

قد تكون (ذنوباً) منتصبية بما دل عليه قولها: (نهلت وعلّت)؛ لأن هذا يدل على

(استقت)؛ أي: لم يكن معهم دلو فاستقوا بالسفرة.

فَلَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنْ ضَرَبَ مُجْتَمَعَ الشُّنَّانِ (٣)

أي: لا يأسرون أحداً يريدون ثوابه. وشنّان وشؤون جمع شأن الرأس (٤).

أبو إسحاق عن الاحول (٥) للبيد:

لَعَمْرِي لَعْنٌ كَانَ الْمَبَشِّرُ صَادِقًا لَقَدْ رُزِّتَ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ جَعْفَرُ

إِذَا كَانَ أَمَّا كُلُّ شَيْءٍ [سَالَتَهُ] فَيُعْطِي وَأَمَّا كُلُّ ذَنْبٍ فَيَغْفِرُ (٦)

(١) تحترش تخائل ونخادع، الرافع: موضع الومخ من الإبط والفخذ، ويكني بهما هنا عن زبانيي العقرب.

(٢) سلف التعليق عليه في (٧٠-١).

(٣) من الوافر، وهو للمرار في: شعره ٤٨٥، والاستدراك ٣٠-٣١، والمحكم (٨/٣٩٤) واللسان (وسط) وأنشده

أبو علي في الحجة على استعمال شؤون مع مجتمتع، وذكر الباقر في الاستدراك أن أبا علي في الحجة رواه

بلفظ الشؤون مكان الشنّان وخطأ هذه الرواية، والظاهر أن الحجة صُححت فيما بعد إلى الشنّان، ويُقوي

نقل الباقر أن ابن سيده في المحكم رواه عن الفارسي بلفظ الشؤون، وعنه في اللسان وشعره.

(٤) وهي تمام في الجبهة أو مواصل قبائل الرأس إلى العين، المحكم (٨/٦٤).

(٥) محمد بن الحسن بن دينار أبو العباس الاحول، من طبقة الميرد وثلث، جمع شعر ١٢٠ شاعراً. البغية

(٨١/١).

(٦) من الطويل، وهما للبيد في: شرح ديوانه ١٦٧، وتخريجهما فيه ٣٧٩، وأنشدهما أبو علي في: العسكرية

٢١٠ في كلامه في الضرورات ولم يُبين، غير أن المحقق حملهما على الفصل بين (أما) وفاتها بجملته تامّة=

مسألة

لا يخلو (كُفَاء) في ﴿كُفُؤاً أَحَدٌ﴾ (١) من أن يكون فيه لُغْتَان، أو يكون المُسَكَّنُ مخففاً من المتحرك.

فإن كانا لُغَتَيْنِ جاز فيه أربعة أضرب (٢): الإسكان والتحقيق، والتحرك والتحقيق، وتخفيفهما.

فمن قال: كُفُؤٌ مثل: عُنُق، فتخفيفه: ﴿كُفُؤاً﴾ (٣) كـ (جُون) (٤). وقياس من قال: الكَمَاة والمرَاة (٥) أن يقول: «كُفُؤاً أَحَدٌ» فيكون لفظها كلفظ / ١٩٩ من خفف على القياس الكثير (٦)؛ لأنه يقلبها ألفاً، فيصير كـ (عصا) و (رَحَى)، وليست الحركة في الفاء التي هي عين على قوله هذا هي حركة الهمزة كالتي في قوله: ﴿الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ (٧). فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفُؤاً، ومن قال: ﴿الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفُؤاً.

= غير دعائية وهو ما لم يجزه النحاة. وكتبنا نسخنا في هامش البيت الثاني في الأصل: فنى، وهي رواية الديوان مكان (إذا) التي انفرد بها الأصل، ويرى أيضاً (أخالي)، وفي غير كتابنا: كان الخبر، وفي الأصل: يتاله، وهو تحريف صوابه من جميع المصادر، والبيتان في رثاء أريد بن قيس أخيه لأمه ويريد بجعفر قومه؛ لأنه من بني جعفر بن كلاب بن ربيعة. وانظر: الأغاني (٣٦١/١٥).

(١) سورة الإخلاص: (٤) وقرا بها حمزة وبرواية أبو عمرو ونافع وغيرهم. انظر السبعة ٧٠١، ومعجم الخطيب (١٠/٦٤٠) وعرض لها في: الحجة (٢/٦٠٦، ١٠٦/٤٦٣) بما يوافق كلامه هنا.

(٢) هي: كُفُؤٌ وكُفُؤٌ وكُفُؤٌ وكُفُؤٌ.

(٣) قراءة حفص عن عاصم، ويريد بالتخفيف هنا الهمزة لا التسيكين.

(٤) من جُون، وسلف التعليق عليها في (٣٣-١)

(٥) الأصل: الكَمَاة والمرَاة وكُفُؤاً، وكلها تصحيفات لا تناسب الكلام، واللفظان من أمثلة سيبويه (٣/٥٤٥) وذكر أن التخفيف في مثلها قليل، وذكرهما أبو علي في: التعليقة (٤/٤٤).

(٦) ذكر في: الحجة (١/٣٩٣) أن القياس مستمر في أن الهمزة عند تخفيفها تلفى حركتها على الساكن قبلها.

(٧) سورة النمل: (٢٥) وقرا بالتخفيف وفتح الباء عيسى وأبي. الكتاب (٣/٥٤٥) ومختصر القراءات ١٠٩، وإعراب القراءات الشاذة (٢/٢٣٧) والبحر (٧/٦٧). والأصل: الحباء، وهو تحريف صوابه من كلام أبي علي في الآية في: الإغفال (٢/٣٧٨) والحجة (١/٣٩٣، ٢/٤٥٢، ٥/٤٢١) وما تقدم والتكملة ٣٤، والحلبيات ٤٣.

فإن قلت: فهل يجوز فيمن قال: «كُفُوا أَحَدًا» إذا خَفَّفَ العين (١) - كما تقول في (عُنُق): عُنُق - أن تقول: كُفُوا؛ كما كان يقول إذا حرك العين فيقلبها واوًا؛ كما كان يقلبها مع ضمة العين؟

فالقول في ذلك جائزٌ علي قول من قال: لَقَضُوا الرَّجُلَ (٢)، فكما لم يرد الياء هنا وثبتت الواو؛ لأن الحركة في تقدير الثبات؛ كذلك ثبتت الواو في (كُفُوا)؛ لأن الحركة في نية الثبات، ولم نعلم أحداً رد الياء في (لَقَضُوا الرَّجُلَ)، ويثبت جواز هذا الوجه لنية الحركة، وأنها محذوفة بمنزلة ما مثبتة أن من قال: (حُمِر) جمع (حِمَار) لم يقل: رُشِي (٣)؛ لأن الحركة في تقدير الثبات عنده، فكانهم ذهبوا إلى أن القلب يلزمهم كما يلزم من ثقل، ومن ثم قالوا كلهم في الحرف الذي شد: ثُنِي وُثِن (٤)، ولم يقل من قال: حُمِر: ثُنِي (٥).

وقياس / ٩٩ ب من قال: (رُيَا) (٦) فلم يعتد بالهمزة وعامل اللفظ أن يقول: هذا كُفٌ فيُخَفَّفُها (٧) كما خَفَّفُها من قال: كُفَاءٌ (كِرْقُل)، وهذا لا ينبغي أن يُقاس لما ذكرناه من رفضهم لباب (رُشِي)، فكانت الحركة في النية.

(١) يريد بالتخفيف هنا تسكين عين الكلمة.

(٢) قَضُوا جُلبت الواو لضم ما قبلها فلما سكت الضاد بقيت الواو لأن الضمة مرادة متوية. وجاء المثال في: الكتاب (٣/٢٨٧، ٤/٣٨٦) والاصول (٢/٣٩٣، ٢٥٧/٣٦٠) والمنشورة ٢٨١، والبغداديات ٩٢، والتعليق (٥/١١١، ٥٩، ٨٨) والإغفال (١/٢٨٧، ٣٤١) والحجة (٢/١٠٦).

(٣) في جمع رشاء وهو الحبل، بل جمعت على أرشية، وشرح عبارته في: الحجة (٢/١٠٦).

(٤) وهو البعير إذا طعن في السادسة، وذكره سيبويه (٣/٦٣٥) على نحو الفلة في ما كُسر على فُعل تشبيهاً له بالأسماء.

(٥) قال سيبويه (٤/٤٢١): "ومن ذلك ثُنِي فالزموها التخفيف". وذكر أبو علي في: التعليق (٥/١٤٥) أنه اقتصر على التخفيف.

(٦) في تخفيف رؤيا، وحكاه عن بعضهم سيبويه (٤/٣٦٨، ٤٠٤) فقال: فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل من شيء، وحكاه أبو علي في: الحلبيات ٥٥ ففسره بكلام طويل وبعضه في: التعليق (٥/١٢٤) والإغفال (١/٨٧) والشعر ٣٢٢، والبغداديات ٩٢، وذكر في: الحجة (٤/٣٣٩) رواية كسر الراء، واللغة الفاشية عنده رُويًا عند التخفيف فلا يقلب الواو ولا يدغمها. وانظر معجم الخطيب (٤/٢٧٠).

(٧) أي بسكن عين الكلمة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُقلب واو إذا سَكَنَ ما قبلها على قياس ما حَكَاهُ (١) من قولهم: سَوَّةٌ وَأَوَّنتُ (٢)؟ فإن ذلك لا يجوزُ في (كُفَاء) في الوجهين جميعاً، ولا في (الخباء) ونحوه؛ لأن هذا إنما هو فيما كان قبل همزته واو ساكنة تشبيهاً منهم للواو المفتوح ما قبلها بالمضموم ما قبلها في (أبو أيوب)، فلما شَبَّهوا (أبو أيوب) لسكون واوه وانضمام ما قبلها بواو (مَقْرُوءة) في قولهم: مَقْرُوءَةٌ (٣)؛ كذلك شَبَّهوا (أو أنت) بـ (أبو أيوب) وإن اختلفت الحركتان قبلهما، ومثل (أبو أيوب)؛ دُوَيْبَةٌ، فهذا كقولهم: ثَوْبِكُرٌّ، [و] (٤) كقولهم: عُوْدًاوِد، وشَبَّهوا ما ليس حركة ما قبله منه بما حركة ما قبله منه.

وقال أبو عبيدة (٥): تقول: كُفُوٌ وكُفَاءٌ وكِفَاءٌ وكِفَاءٌ واحد. فظاهرُ هذا أن (كُفَاءً) مخفَّفُ (كُفُوٌ)، ويجوز أن يكونا لغتين.

مسألة

١/ ١٠٠ (إهليلجة) (٦) همزتها زائدة، والكلمة ثلاثية والعين مكررة، ولم نجد شيئاً من ذوات الأربعة كُررت لامه الأولى، ليس في كلامهم نحو: جَعْفَرٌ. [ع: يجب أن يريد أبو علي أنه لم يُكرر اللام الأولى من ذوات الأربعة عن غير ادغام، فأمّا مع الادغام فقد جاء كثيراً؛ نحو: عَدْبَسٌ (٧) وَعَظْمَشٌ (٨)].
أبو بكر عن ثعلب لذي الرمة:

(١) سيبويه في الكتاب (٥٥٦/٣) وانظر الاصول (٤٠٦/٢) وإعراب النحاس (١٧/٢).

(٢) يريد: سوءة و أو أنت.

(٣) الكتاب (٥٤٧/٣) والمقتضب (٢٩٧/١) والاصول (٣٩٩/٢).

(٤) يقتضيتها السياق.

(٥) في المجاز (٣١٦/٢): "كفرواً وكفبئاً وكِفَاءً واحد"، وكذا حكاه في: الحجة (٤٦٣/٦) لم حكى عن غيره كُفُوٌ كُفَاءً.

(٦) ثمر يتداوى به، واختلف في: كسر اللام الثانية وفتحها. انظر الصحاح والتاج (هلج).

(٧) يعبر عدبَس: ضخيم. تفسير غريب سيبويه ٢٣٧.

(٨) رجُلٌ عَظْمَش: كليل البصر.

وَأَخْتَيْنِ عَوْجَاوَيْنِ يَجْرِي عَلَيْهِمَا عَصَارَةٌ [عَيْذَانِ] (١) عَقِيدٌ وَمَائِعُ
كَسِيَّيْنِ عُرْيَانَيْنِ ضَافٍ عَلَيْهِمَا قَمِيصَاهُمَا ضَيْقٌ جَدِيدٌ وَوَاسِعٌ (٢)

فا: (عقيد ومائع) يرتفع كل واحد منهما بالابتداء وخبره؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكونا جميعاً صفة؛ لتنافي ذلك، وكذلك (ضيق وواسع).

فأما (ضاف) ففي موضع جر؛ لأنه صفة (للأختين)، ويرتفع (القميصان) بهما، ويعود الذكر منهما إلى الموصوف، و(عليه) (٣) من صفة (ضاف)، قال أبو ذؤيب:

تَضَفُّو عَلَيْهَا قَصَارَهَا (٤)

والجملة المحذوفة الخبر في البيت الأول صفة (للعصارة)، وهي في البيت الثاني في موضع نصب على الحال من (قميصاهما).

أبو بكر عن الأصمعي:

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمُ فُرَيْخُ التَّمْرَةِ (٥)

(١) الأصل: عيدان، والتصويب من الديوان.

(٢) من الطويل، وفي الهامش كتب الناسخ: كلسا في: شعر ذي الرمة بعد البحث. والكاف تعني: كذا في: الأصل. وقد أثبت محقق ديوان ذي الرمة في هامش الديوان ١٢٩٨ هذين البيتين مع ثلاثة أخرى ونص على انفراد إحدى مخطوطات الديوان بإيرادها وأشير فيها إلى أنها من رواية ابن الأعرابي، وأن أبا رياش عزاها إلى حسان بن ثابت. ولم أجدها في ديوان حسان.

وبدأه الأول هناك: وطلسان عوجاوان. وفيه أن معنى (عيدان): قطران، وكسيتين: بأحلاسهما، وعريتين: يعني الرقاب والقوائم.

(٣) كذا، والذي في البيت: عليهما.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتامه:

مَوْشِحَةٌ بِالطَّرْتِينِ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةٍ تَضَفُّو عَلَيْهَا قَصَارَهَا

وهو لابي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ٧١ وتخريجه ١٣٦٧، وأنشده أبو علي في: الحجة (٥٢/٥)، (١٥/٦) على لفظ أَيْكَةٍ وعلى إضافة جنى إليها، وهنا على تعدية (تضفُّو) بعلى. وقال القتيبي في: المعاني الكبير ٧٤١: الطرنان طريقتان في ظهر الظبية، الأيكة: الشجر الملتف، تضفُّو: تسع وتفضل فإذا ضفا القصار فكيف بالطوال؟.

(٥) من الرجز، وجاء بلا نسبة في: الجمهرة ١١٦٦، والخصص (١٦٥/٨) وفيه أن التمرة أصغر ما يكون من الطير يجرس الزهر كالتحل، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٤٦/٥) على أن احتمله وحمله بمعنى قوي عليه، وشرح البيت بأنه استقل بنفسه واحتمل طلب قوته وفارق ما كان عليه من اليتيم، وسيكرره مع ثان في (١٣٨-١).

وفسره بأنه استقل وأطاق وقوي. / ١٠٠ ب وهذا لما يقوي ما يقوله أبو الحسن أن ما يروى: «إذا كان الماء قُلْتين لم يحمل خبثاً» (١)؛ أي: لم يقو لقلته؛ لأن (حمل) و(احتمل) بمعنى؛ لقوله:

واحتمل اليتم فريخ التمره

وحكى سيبويه (٢) أن (افتعل) قد يراد به ما يراد به (فعل)، وأحسبه قال (٣): من ذلك: شوى واشتوى.

وأنشد أيضاً أظن عن ثعلب (٤):

لقد جعلت منازل دمتها
أما والله غير قلبي ليلتي
ولكن ياله ياساً مبينا
وأخرى لم تدمن يستويننا (٥)

(١) في مسند الإمام أحمد ٤٠١: بسنده عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ يسأل عن الماء يكون بارض الفلاة وما يتوبه من الدواب والسباع؟ فقال النبي ﷺ: إذا كان الماء قُلْتين لم يحمل الخبث. ومثله في: الترمذي (٩٧/١) وسنن أبي داود (٢٦/١) وأورده أبو علي في: الحجة (٢٤٦/٥) بلفظ (قلتين أو خمس قلال)، وسيدكرة ثانية هنا في (١٣٨-١). وفي الترمذي: القلة هي الجرار والقلة هي التي يستقى فيها. والمعنى الذي حكاه أبو علي عن أبي الحسن رده السيوطي في: شرح سنن النسائي (٤٧/١) وذهب إلى أن معنى (لم يحمل): يدفعه عن نفسه ولا يقبله، وأن تفسيره في الرواية الأخرى: لم ينجسه شيء.

(٢) الكتاب (٧٤/٤).

(٣) ظاهر كلامه في (٤/٦٥، ٧٣-٧٤) في (اشتوى) قد يراد ذلك لكنه أراد كما فهم ذلك المبرد في: المقتضب (١٠٢/٢) وابن السراج في: الأصول (١٢٦/٣) والسيرافي في: شرحه (العلمية ٤/٤٤٥، ٤٥٢) ويومئ إليه ما في: التعليقة (١٣٩/٤) وغاب ذلك عن ثعلب وابن درستويه في تخطئة العامة في ذلك. انظر تصحيح الفصح ٥١٦.

(٤) جاء في اللسان أن المنشد يعقوب أي ابن السكيت.

(٥) من الوافر، وهما بلا نسبة في: الزهرة ٤٥٧ ورواية الثاني فيه:

لقد جعلت دواوين الغواني سوى ديوان حبك مبحينا

وهو بلا نسبة في: اللسان والتاج (دمل) برواية:

وقد جعلت منازل آل ليلي وأخرى لم تدمل يستويننا

ولمجتون ليلي في: ديوانه ٢٢٠ هذان البيتان:

أما والله غير قلبي وبغض أسرو لم أزل جزعاً حزينا

لقد جعلت دواوين الغواني سوى ديوان ليلي بمبحينا

أي: صرتُ من الخوفِ لا أقفُ على دارها كما كنتُ أفعلُ.

فا: فأمّا قوله: (غيرِ قلى) فيجوز فيه الرفعُ والنصبُ، فالرفعُ على أن تجعل المبتدأ محذوفاً، واللامُ الداخلة لامَ الابتداءِ المتلقيةً للمقسم محذوفة، ونظيره: (لاها الله ذا) (١)؛ كأنه لو أظهر كان: لتركي ليلي غير قلى، أو: أمري غير قلى.

والنصبُ على: والله لأعرضتُ أو لصددتُ غير قلى؛ أي: غير ذي قلى ولكن يائساً، فحذف الجملة المقسم عليها؛ لأن في الكلام دلالةً عليها؛ ولأن المنتصب عنها إذا ذكر دل على الجملة، وهذا قليل في استعمالهم فيما علمناه، إلا أنه على هذا يتجه.

فأمّا قوله: (يا له يائساً مبيناً) فلا تكون فيه الهاء كالتي في (رئيه رجلاً) (٢)؛ / ١٠١ لأن الرجل في (رئيه رجلاً) ونحوه لا يوصف؛ ولأنهم قد قالوا:

فيا لك من ليلٍ كانُ نجومه (٣)

فكما أن الكافَ للمخاطب كذلك تكون الهاء للغائب، ولا تكون مما أضمر على شريطة

= والثاني برواية الزهرة وديوان الجنون جاء في الورقة ٧٥ منسوبةً للخارجة بن فليح. دمنها من الدمنة وهي أثر الدار وما سود بالرماد وغيره، فكان المعنى: أثرت فيها بالإقامة، كذا قال المرزوقي في: شرح الحماسة ١٣٢٩

(١) القول في: الكتاب (٣/٤٩٩، ٥٠٣) والمقتضب (٢/٣٢١) والاصول (١/٣٩٥) والإغفال (١/٣٩٥) والحلبيات ٧٨، والعسكرية ١٣٠، والتعليقة (٤/٦) وسر الصناعة ١٣٣، وورد في بعض الأحاديث عبارة (لاها الله إذن) فخطأ بعض النحاة هذه الرواية ورأوا أن صوابها (ذا) مكان (إذن). انظر الأفعال فيها في: عقود الزبرجد (٢/٣٨٨). ومعنى العبارة: والله ذا، وما اخذ به أبو علي هنا وفي الإغفال والعسكرية هو قول الخليل الذي يرى (ذا) من جواب القسم وهو خير مبتدأ محذوف تقديره الأمر، والاختفاء يجعل (ذا) من جملة القسم. انظر شرح السيرافي (العلمية ٤/٢٤٠) والمخصص (١٣/١١٣).

(٢) الكتاب (٢/١٧٦-١٧٨) والمقتضب (٣/٦٧) والاصول (١/٤١٩، ٢/٢٩٩) والإغفال (٢/٣٣٣) والحلبيات ٢٣٣، ٢٤٤، والبصريات ٦٩٤، والخصائص (٢/٢٠) وسر الصناعة ٣١٤، والهاء فيه إضمار قبل الذكر على شريطة تفسيرها بالنكرة بعدها.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكلُّ مَغَارِ القَتْلِ شُدَّتْ بِيذَبِلِ

وهو لامرئ القيس من معلقته في: ديوانه ١٩، والكامل ٩٩٢، وشرح القصائد الطوال ٧٩، والخزانة (٣/٢٥٤) وشرح أبيات المغني (٤/٣٠١) وغيرها. والشاهد على أن اللام للاستغاثه اتصلت بالكاف فتقبل أن تكون للمستغاث له وبه، وعرض لها في: الإيضاح ٢٥٠.

التفسير، فالهاء في (ياله) للياس؛ أي: تعال فإنه من [أيامك] (١)؛ أي: إذ كنت لا أقدر عليها فالياس يُربح منها، فاللام على هذا للاستغاثة؛ لأنه مدعو وليس بمدعو إليه.
ولو أظهرت الاسم فقلت: يا للياس، لفتحت اللام معه؛ ألا تراك لا تدعو شيئاً من أجل الياس، وإنما تدعو الياس نفسه.

فأما (ياساً مبيئاً) فحال من المنادى؛ كما تقول: يا زيد رجلاً صالحاً.

فإن قلت: فكيف وجه دخول (من) في قوله: (من ليل) [بيض] (٢)؛
أبو بكر لنصيب:

وقالوا عهدناه وفي كل ليلة يحل به من طالب العرف راكب (٣)

يحتمل (طالب العرف) أن يكون (طالبي) فحذف ياء الجميع لالتقاء الساكنين،
فيكون (الراكب) واحداً من الجملة؛ كما تقول: يحل به من الطلاب ناس.

والآخر أن يكون (الراكب) هو (الطالب)؛ كما تقول: تلقى من زيد الأسد (٤)، و:

يأبى الظلامه منه النوقل الزفر (٥)

(١) من عبارات سيويه في: الكتاب (٢/٢١٧).

(٢) لم يكمل كلامه، وانظر الخزانة في وجه (من) في البيت.

(٣) من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ٥٩ برواية:

فقالوا تركناه وفي كل ليلة يطيف به من طالبي العرف راكب

وتخرجه ١٦٢-١٦٤، ورواية (طالب) التي يدور عليها الكلام هي رواية الاغانى (١/٣٤٨)، وانشده ابو علي

في: الشعر ٣٤٨ عن شيخه ابن السراج الذي ذكره هنا بكنيته، وكلامه في الكتابين واحد مع اختصاره هنا.

(٤) يريد التجريد، وقد مرت العبارة في (٩٧-١) بلفظ (لتلقين به الأسد)، وانظر التعليق هناك و(١٦-ب)

(٥) عجز بيت من البسيط، ومصدره:

أخو رغائب يعطيها ويسألها

وهو لاعشى باهلة في: الاصمعيات ٩٠، والغريب المصنف ٧١٢، والكامل ٨٠، والخزانة (١/١٩٠) وبلا

نسبة في: أضداد ابن الانباري ٢٥٢، والإعراب المنسوب ٦٦٦، وانشده ابو علي في: الشعر ٤٨٤ والشيرازيات

٢٨٦، والبصريات ٢٤٨ على أن المعنى: يأبى الظلامه لأنه نوقل زفر، فهو يريد به عينه لا أحداً آخر وهذا

التجريد، وأول من وجدته ذكر هذا في البيت المبرد في الكامل. أخو الرغائب: أي يعطي ما يرغب فيه

الرجال ويحرصون عليه، النوقل: الذي يدفع الضيم وهو من التنقيل، الزفر: المستقل بالانفعال القوي عليها،

من: الخزانة والاشتقاق ٥٣

١٠١/ب ويكون (طالب العرف) اسم الجنس؛ كقوله:

أو تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ المَوْلِيِّ (١)

وكقولك: نِعَمَ الرَّجُلُ، وَنِعَمَ غُلامُ الرَّجُلِ.

ويكون أفرَدَ (الراكب) حيث كان الأول في المعنى، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأنَّ الأولَ على لفظ الواحد، فإذا حُمِلَ على هذا كان أفخَمَ في باب المدح.

ولو جاز القياسُ على (الجامل) و(الباقِر) (٢) فجُعِلَ (راكبٌ) على ذلك كان وجهاً،

ولو جعلته (٣) صفةً لـ (قبيل) و(فريق) كان وجهاً. قال: ﴿سَامِراً تَهْجُرُونَ﴾ (٤)، وقال: ﴿وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ (٥).

أُنشِدَ عن الأصمعي:

فَاعْجَلْ بِغَرْبِ مِثْلِ دَلْوِ طَارِقِ

تُبَدِّلُ لِلْجَبْرِانِ وَالْأَصَادِقِ (٦)

(١) الرجز لمنظور بن مرثد من أرجوزته التي جمعها د. رمضان عبد التواب في مجلة مجمع القاهرة ج ٢٩ ص ٢١ وتخرجه ٢٢١، ومنه: الخزانة (٦/١٢٥)، وهو بلا نسبة في: الأصول (٣/٤٥٢) والتمائم ١٣٧، والمبهج ٨٧، وأنشده أبو علي في: البصريات ٣٥٩، ٧٣٩، والشعر ٤٨٤، والشيرازيات ٣٠٢، والحجة (١/١٥١) والخلبيات ١٧٥، والمضديات ٢٣٧، والعسكرية ٢٢٢ على أفراد اللفظ وهو جمع في المعنى لأنَّ ال جنسية في (الظاعن والمولّي) فالمعنى: الظاعنين المولّين، وقد حكى هذا في العسكرية عن المازني.

(٢) هما من أمثلة سيبويه (١/٢٦٠) على اسم الجمع، وذكرهما أبو علي في: الحجة (٦/٣٥٦) والشيرازيات ٣٥١، والتكملة ١٠٨، والبغداديات ٤٧٥، والجامل: اسم جمع لتطيع الجمال برعانها، والباقر: اسم جمع للبقر. (٣) يعني لو جعلت (راكب).

(٤) سورة المؤمنون: (٦٧) يحمل الآية على أن (سامراً) اسم فاعل يراد به الكثرة، كما صرح في: الشعر ٤٨٢، والبغداديات ٤٧٦، والشيرازيات ١٢٥، والحجة والتكملة، وفيها أقوال أخرى. انظر: الطبري (٩/٢٣٠) وتبيان العكبري ٩٥٨.

(٥) سورة الاعراف: (٧٢)، وكتب الناسخ أعلى (كذبوا) صح، وفي هامش الاصل: كذظلموا صح، لعله يريد أن ما في المتن صحيح وفي الثانية أنه كذا في الاصل و(ظلموا) ايضاً صحيح. والحق أن ما في المتن صحيح لا شيء فيه، وما في الهامش غير صحيح لأن (ظلموا) جاءت في الآية (٤٥) من سورة الانعام ولفظها: ففُطِعَ دَابِرَ القَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا، وهي التي ذكرها في: الشعر ٤٨٥ بعد آية المؤمنون على أن (الدابر) فاعل يراد به الكثرة. والدابر الاصل أو آخر القوم الذي يدبرهم. البحر (٤/١٣٤).

(٦) من الرجز، وهما لعمارة بن طارق الضبي في أراجيزه (أراجيز المقلين القسم ٢) ص ٤٣٠-٤٣١، واللسان =

الإصادق: جمع أصدقاء؛ مثل: قاصصاء وقواصع (١)؛ حذفت العلامة كما حذفت
الناء في (أراب) (٢)، وكر (أسقية وأساق) (٣)، ومنه قول أوس:
ما فيهم نازع يروي أفارقهم (٤)
يريدُ جمع (فريق).

وفي الوجهين اللذين أجزنا يكون (لقد جعلت منازل) (٥) على يمين أخرى.
فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل قوله: (لقد جعلت) متعلقاً بهذا القسم الظاهر؟ فإن
ذلك يستقيم؛ لأن في قولك: (أما والله) دلالة على (أحلف) فيحمل (غير قلى) على
الحال؛ أي: غير ذي / ١٠٢ قلى، وينتصب الحال عما دل عليه الحلف من معنى
الفعل؛ كما جاز أن يحتمل المصدر عليه في قوله:

وإنني قسماً إليك مع الصدود لا ميل (٦)

- والتاج (صدق)، والأول مع أبيات آخر لعمارة في اللسان والتاج (فرق)، وجاء في: التنبيه والإيضاح
(٥٣/٢) واللسان والتاج (مسد) أنه نسب لعمارة وعقبة الهجيمي وهو بلا نسبة في: النوادر ٣٩١، وفي
المنصف (٥١/٣) نقلاً عن أبي علي.

(١) القاصصاء جمع للبربع. وفسر سيبويه (٦١٨/٣) جمعه على فواعل بأنه شبه بفاعلة لانهما ينتهيان بعلامة
التانيث، فجعل أبو علي أصدقاء مثلها لختمها بعلامة التانيث. ومثل أبو علي بقاصصاء للأمر نفسه في:
الشيرازيات ٥٣٨، وعنه في: المصباح ١٤٥٤
(٢) في جمع أرنبة وهي طرف الأنف.
(٣) من أمثله في باب جمع الجمع في: التكملة ١٧٥
(٤) من البسيط، وهو بتمامه:

ما فيهم نازع يروي أفارقه بذي رشاء يوارى دلوه اللجف

ولم أجده في ديوان أوس وفيه ص ٧٥ أبيات على الوزن والروي نفسيهما، والشاهد بلا نسبة في: الفائق
(٢٤/٣) والتاج (فرق). النازع من نزع الدلو أي استقى بها، اللجف: الحفر في في أصل كئناس الوحش، أو
الناحية من الحوض يأكله الماء فيصبح كالكهف.
(٥) في بيتي المحنون أو خارجة السالفين قريباً.
(٦) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إنني لا منحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لا ميل

وهو للاحوص في: ديوانه ٢٠٩، والكتاب (٣٨٠/١) ومجاز القرآن (١٦٢/٢) والزاهر (١٢٣/١)
والخزانة (٤٤/٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٣٣/٣، ٢٦٧) ومعاني النحاس (٢٢٨/٤) وغير ذلك

وتعطف قوله: (ولكن) على ما في معنى (غير) من النفي، وتجعل (لقد جعلت) متعلقاً بهذا القسم الظاهر.

مسألة (١)

لما صار جمع (ذؤابة) إلى (ذائب) (٢) بكثرة الأمثال، ولم يكن إلى تغيير ألف التكسير سبيل لأنها علامة، ولا إلى تغيير الهمزة الآخرة؛ لأنها لا تُغَيَّرُ إلا فيما اعتلت لامه نحو: مطايا وهراوى، وجب إبدال الأولى ولم تبدل ياء لقربها من الألف، فأبعدت إلى الواو. فإن قلت: فقد قالوا: مطايا، فإنما ذلك لتفريق بين ما ظهرت الواو في واحده نحو: إداوة وهراوة، وبين ما لم يظهر نحو: مطية وسرية.

مسألة

مما يدل على أن (نعم) و(بئس) لا يعملان إلا في اسم عام (٣) ولا يُسندان إلى مخصوص استحسان الجميع نحو: نعم المرأة هند، مع امتناعهم من (قام هند) (٤)، فجرى ذلك مجرى: ﴿وقال نسوة﴾ (٥)، وجاء نساء (٦)

فلذلك / ١٠٢، أب أسندت (نعم) إلى (هند) من غير تأنيث.

= كثير، وأنشده أبو علي في: العضديات ١٨١ على أن (أميل) بمعنى مائل، وهنا على أن (قسماً) مصدر منصوب بالقسم المفهوم من مجموع الكلام بتقدير: أقسم قسماً.

(١) أشار سيبويه (٤٦١/٣) إلى ما في ذواته، وذكرها أبو علي في: التعليقة (٣١٣/٣) والحليات ٥١-٥٤، والبغداديات ٢٢٨، وهنا في (١٠٩-ب)، وكلامه هنا هو أتم ما قاله فيهما، وبعضه من: الأصول (٣٤٠/٣)، وانظر: شرح الشافية للرضي (٢١٣/١) والصحاح (ذاب).

(٢) يريد أن ذائب أصل الجمع ذوايب.

(٣) أي اسم جنس كما صرح في (٩٣-ب، ١٠١-ب).

(٤) حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، وحمله النحاة على أنه ساقه مساق الرديء، وأجاز الفراء وابن سعدان الكوفي: قام جاريتك، انظر الكتاب (٣٨/٢) ومعاني الفراء (٣٦٢/١) ومختصر ابن سعدان ٤٤، وقول أبي علي في: التكملة ٨٦، والمنثورة ١٤٣، موافق لما ذكر هنا وما يأتي في (١٥٥-ب).

(٥) سورة يوسف: (٣٠) وفي التكملة ٨٩: فإما فعل الجمع إذا تقدم الفاعل فقد يُذكر ويؤنث لأن تأنيث الجمع ليس بحقيقة، ومثله في: الحجة (٣٠٥/٢، ٣٢١/٣، ١٥/٥).

(٦) بعض بيت من الطويل، وتامه:

مسألة

يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّنِ الظَّرْفِ فِي الصُّلَّةِ وَقُوَّةِ شَبَهِهِ بِالْفِعْلِ اسْتِقْلَالُ الصُّلَّةِ بِهِ (١)، ثُمَّ حُمِلَتِ الصِّفَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِمَا مَخْصُصَتَيْنِ (٢).
فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِي غَيْرِ الصُّلَّةِ. فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ عَدَا الصُّلَّةَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُلَغَى فِيهِ، وَهُوَ فِي الصُّلَّةِ لَا يُلَغَى، فَصَارَ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ.
وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ يُؤَكِّدُ مَا فِيهِ كَمَا يُؤَكِّدُ مَا فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تُؤَكِّدُ مَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَإِنْ لَمْ تَسْتَقِلْ بِهِ الصُّلَّةُ.

مسألة

لَمْ يَقُولُوا: مَرَرْتُ بِهِمَا أَجْمَعِينَ (٣)؛ كَمَا قَالُوا: كِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ (أَجْمَعِ) كَتَعْرِيفِ الْأَعْلَامِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ: (مَرَرْتُ بِهِ أَجْمَعِ) فَلَمْ يَصْرِفْ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ.
وَلَيْسَتْ (جَمْعَاءُ) كَ (حَمْرَاءُ)، إِنَّمَا هِيَ كَ (صَحْرَاءُ)، فَإِذَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْعَلَمِ لَمْ يُشَنَّ لِعَلَّا يَتَنَكَّرَ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا تُنِّي كَمَا تُنِّي (زَيْدٌ) وَعُرْفٌ بِاللَّامِ كَ (الزَيْدَيْنِ)؟ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا مُحَضًّا؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ عَلَى شَيْءٍ / ١١٠٣ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّهُ يُوصَفُ بِهِ الْمَضْمَرُ؛ كَمَا يُوصَفُ بِهِ الْمَظْهَرُ الْعَلَمُ وَغَيْرُهُ مِنْ ضُرُوبِ الْمَعَارِفِ، وَهُوَ فِي إِجْرَائِكَ إِيَّاهُ عَلَى الْمَضْمَرِ عَلَى حَدِّ مُجْرَاهُ عَلَى الْمَظْهَرِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَهُ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَهُ، وَالْعَامِلُ مَعَ هَذَا لَا يَسُوغُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، فَلَمَّا خَالَفَ الْعَلَمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ - وَكَانَتِ التَّثْنِيَةُ فِي الْعَلَمِ تُوجِبُ خُرُوجَهُ إِلَى ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْلَامِ، وَهُوَ مَا تَعْرَفَ [بِالْألفِ وَاللَّامِ] (٤) - لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ كَمَا يَجُوزُ فِي

وجاء نساءً الحبي من غير امرأة زفيفاً كما زفت إلى العطن البقر

وهو للأفوه الأودي في: ديوانه ٧٠، امرأة: الأمر، الزفيف: السرعة، العطن: مبرك الإبل.

(١) هذا أحد وجوه ذكرها في: الشبه بينهما في: الإغفال (٣٣٠/١) والشعر ٩١

(٢) في الأصل بضبط اسم المفعول والصواب اسم الفاعل، والآنسب مخصصين بالتذكير لأنه يريد الظرف

والصفة. وانظر شبه الصفة بالصلة في: الشعر ٤١٨

(٣) في الأصل بضبط الجمع وصوابه التثنية لأن الكلام فيها.

(٤) يقتضيهما السياق وأظنها سقطت لانتقال النظر من اللام إلى لم.

العَلَمُ لمخالفته له في الواحد؛ ولأنه لو تُنِّي اختصَّ بضرب واحدٍ من التعريف، ولم يكن في واحدٍ كذلك، فكانت تكون تثنيته مخالفةً لواحدِهِ.

فإن قلت: فإنَّ تثنية العَلَمِ مخالفةً لواحدِهِ أيضاً؛ ألا ترى أنَّ تعريفَ (جعفر) ليس من تعريفِ (الجعفرين) في شيء، ولم يُكره ذلك ولم يُرفض، فهلاً لم يُرفض ذلك أيضاً في (أجمع) وإن كان يؤدي إلى الخلاف؟

قيل: إنَّ المعارف قد تنتقل من ضربٍ إلى ضربٍ آخر؛ ألا ترى أنَّ المظهرَةَ قد تُضمَّر، فينتقل تعريفُ الإظهارِ إلى تعريفِ الإضمار، وهو ضربٌ آخر، و(أجمع) لم يكن على ضربٍ واحدٍ من التعريفِ في حالِ إفراده؛ إلا ترى أنه يجري على المظهرِ والمضمَّر والعَلَمِ والمبهم، فلو تُنِّيته لنقلته وهو يصلح لضروبٍ / ١٠٣ ب من التعريفِ كثيرةً إلى ضربٍ واحدٍ منه، فكان يكون بذلك مخالفاً لسائر المعارف؛ لأنها إنما تنتقل من ضربٍ إلى ضربٍ، وليس فيها ما يصلح لضروبٍ فينتقل إلى ضربٍ، فلما كانت التثنية فيه تؤدي إلى ما لا نظيرَ له في أصولِ كلامِهِم رُفِضَ.

فإن قلت: فهلاً لم يجز جمعُه كما لم يجز تثنيته؛ لأنَّ هذا الجمعُ على حدِّ المفرد؛ كما أنَّ التثنية كذلك؟ قيل: الجمعُ أشبهُ من الواحدِ بالتثنية، فكأنه لم يُكره الجمعُ فيه كما كُرِهت التثنية إذا كان على حدِّ الواحد؛ ألا ترى أنه قد تُصاغُ أسماءٌ كثيرةٌ للجموعِ كما تُصاغُ الآحاد، وأنَّ الجموعَ المكسرةَ كُلَّها كالأحاد، وأنَّ هنا جموعاً كثيرةً مكسرةً لا واحدَ لها؛ مثل: أبابيل^(١) وعباديد^(٢).

وعدكوا في أشياء كثيرةٍ عن التثنية إلى جمعٍ من لفظٍ آخر؛ نحو: ذو مالٍ وأولو مالٍ، وذا و[ذان]^(٣) وألاءٍ، وامراتان وثلاثُ نسوةٍ، وقالوا: اللذان، فاعربوا، ثم قالوا: الذين، فعادوا إلى البناءِ كالواحدِ.

(١) الأبابيل: جماعة في تفرقة أو جماعات متتابعة، وما أخذ به ابوعلي هو قول الاخفش في: معانيه ٢٩٦،

٥٨٢، وبعضهم أثبت لها مفرداً. انظر الأقوال في: إعراب النحاس (٥/٢٩١) وسر الصناعة ٦٠٩

(٢) الفِرَق من الناس والحيل الذاهبون في كل وجه، وأجازوا فيه مفرداً ذكر ابن جني في: سر الصناعة ٧٥٤ أن العرب لم تنطق به.

(٣) رسمها في الأصل: ذاة.

وكان أبو بكر يقول: لهذا جعل الواو للجميع في الرفع ولم يجعل للتثنية؛ لأن الجمع بالواحد أشبه.

فإن قلت: فقد قالوا: مِذْرَوَانُ (١) وَثِنَائِيْنِ (٢) وَكِلا؛ كالجُمُوعِ نحو: كُلُّ / ١٠٤ / ١٠٤ وفريق، في أنه صيغٌ للتثنية كما صيغٌ غيرُه للجمع. فإن ذلك يَقِلُّ بالإضافة إلى ما جاء في الجمع، ومن ثمَّ ذَهَبَ البغداديون (٣) - فيما أرى - إلى أن (كِلا) لَفْظٌ تثنية؛ وإن لم يكن ذلك صواباً عندنا.

مسألة

لما كانت الصفة كأنها جزءٌ من الموصوفِ جاز إذا تَضَمَّنَت الصفةُ معنى الجزء أن يُجَابَ بالفاء في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (٤). وعلى هذا إجازةُ محمد (٥) (المرأة التي أتزوجها فهي طالق)؛ جعله بمنزلة الجزء، ولم يَجُزْ ذلك في (هذه المرأة) (٦).

(١) المذروان طرفا الالية، وهما مما لم ينفرد له واحد. وهو وثنايين من امثلة سيبويه (٣/٣٩٢) على ذلك.
(٢) على حكاية قول العرب: عقلتُ البعيرَ بِثِنَائِيْنِ، أي شددتُ يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل. وذكره أبو علي في: البصريات ٨١٢، والشعر ١١٩، والحلبيات ٣٤١.
(٣) حكى هذا القول أبو علي في: الشيرازيات ٤١٣، والشعر ١٢٦ ولم يَعْزِهُ لاحد وكذلك فعل ابن الأنباري في المذكر والمؤنث (٢/٢٧٥) غير أن الجوهر في الصحاح (كلي) نسيه للقراء وجاء منسوباً له أولئكوفيين في: الإنصاف ٤٣٩، وشرح الكافية للرضي (١/٩٣) وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٤، والمقاصد الشافية (١/١٦٤) وتفسير القرطبي (١٠/٢٦١) والخزانة (١/١٤٣) وجاء في: معاني الفراء (٢/١٤٢)، (١٨٤) بعض ذلك، وقد ردَّ أبو علي هذا القول مفصلاً في الشعر والشيرازيات، واقتصر في: الإغفال (١/٧٨) والبغداديات ٥١٩، والبصريات ٧٨٧ على قول البصريين بأن (كِلا) مفرد لفظاً مثني معنى، وحكى ابن جني في: سر الصناعة ١٥٢ عنهم الإجماع على ذلك.

(٤) سورة الجمعة: (٨) ولأبي علي في الآية قول آخر، انظر ما سلف في (٤٧-ب) والتعليق عليه.
(٥) محمد بن الحسن الشيباني الحنفي صاحب أبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٣٥-١٨٩) وفيات الأعيان (٤/١٨٤). وانظر هذا القول عند الاحتاف في: البحر الرائق (٣/٧) وحاشية رد المحتار (٣/٣٧٨) وأصول السرخسي (٢/٣٢٢) وذكره أبو علي في: الحجة (١/٤٧).
(٦) أي: هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق. وجواز الأولى فسره في: الحجة بأن الجزء يوجب الشيع والإيهام واستغراق الجميع، ومنه نعلم أن المتع في الأخيرة لما في اسم الإشارة من تعيين لا يتسق مع الجزء.

ومن ثم أجاز يونس^(١) التُدْبَةَ في الصِّفَةِ، وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ لِلخَلِيلِ أَنَّ الصِّفَةَ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةٌ لَيْسَتْ كَالْمَوْصُوفِ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تُبْنَى مَعَ الْمَفْرُودِ إِذَا جَرَتْ صِفَةً عَلَيْهِ.
وكذلك عندي أَنَّ صِفَةَ الْفَاعِلِ وَالْمَبْتَدَأِ وَنَحْوَهُ ضَرْبٌ مِنَ الْارْتِفَاعِ زَائِدٌ عَلَى الْخَمْسَةِ الَّتِي حَصَرَهَا الشَّيْخُ^(٢).

حدَّثنا أبو الحسين^(٣) قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ حُبَابٍ^(٤) قال: حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ الْمَازَنِيُّ قال: حَدَّثَنِي الْأَخْفَشُ قال: لَمَّا مَاتَ سَيِّبُوهِ دَخَلْنَا مَنْزِلَهُ وَفَتَشْنَا كُتُبَهُ، فَمَا رَأَيْتُ / ١٠٤ ابَّ شِعْرًا إِلَّا مَنْسُوبًا إِلَى قَائِلِهِ، حَتَّى رَأَيْتُ كِتَابًا مَكْتُوبًا عَلَى ظَهْرِهِ: قَلْتُ:
سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيئِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ
أَخًا غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهِرِ الشُّكُوفِ إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ
رَأَى خَلَّةً^(٥) مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَائِهَا فَكَانَتْ قَدَى عَيْنِيهِ حَتَّى تَجَلَّتِ^(٦)

(١) الكتاب (٢٢٦/٢) وخطاه الخليل الذي يمنع ندبة الصفة، وحكى المبرد تخطئته عن جميع النحويين، وناقشه أبو علي فيما حكاه عن يونس. انظر المقتضب (٢٧٥/٤) والأصول (٣٥٨/١) والبصريات ٦٨٠، والمنشورة ٢١٥، وكتابتنا (١-٢١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٢) يربد شيخه ابن السراج الذي جعل الأسماء المرتفعة خمسة أصناف بينها في: الأصول (٥٨/١) والموجز ٢٩ وأفراد أبو علي الصفة من بين التواضع لأنه يأخذ بما حكاه في: الحجّة (٤٠/١) من قول الأخفش إن الصفة لا يعمل فيها عامل الموصوف بل هي تابع لإعرابه لأنها نعت، لذا كانت الصفة ضمياً سادساً في المرفوعات عند أبي علي.

(٣) لم أجد فيمن يروي عن أبي خليفة من يُكنى بهذا إلا محمد بن محمد بن بكر الهذلي كما جاء في: أمالي الطوسي ٣٩٩ ومواضع أخرى منه، ووجدته ذكر بلا كنية في: تذكرة الذهبية ١١١٩، وشرح مايقع فيه التصحيف ٣٨٩، وفي شيوخ رباح بن علي بن موسى في: تاريخ بغداد (٤٢٩/٨)، وذكر ابنه أبو عمرو محمد في: السير ٩١٣ في ترجمة أخي أبي الحسين وهو أبو روق أحمد المتوفى بعد ٣٣٢، وهو أشهر من أبي الحسين، وأفدت من الأصول النحوية والصرفية (٤٨/١) أنّ أحمد من شيوخ أبي علي في: الحجّة (٢٠٥/٤، ٦٤/٢).

(٤) الفضل بن الحباب الجمحي البصري أبو خليفة المحدث الأديب الخباري (٢٠٦-٣٠٥). المعجم ٢١٧٤، والسير ٣٠٢٩.

(٥) بهامش الأصل: خ خلتي. أي أنها رواية نسخة أخرى.

(٦) من الطويل، وهي مشهورة في كتب الأدب واختلف في قائلها فنسبت إلى أبي الأسود وعبد الله بن الزبير وإبراهيم الصولي وغيرهم. انظر ديوان عبد الله بن الزبير ١٤١، وصحط اللآلي ١٦٦.

أنشدني :

تَقُولُ وَقَدْ تَرُّ الوَظِيفَ وَسَاقَهَا أَلَسْتُ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيَّدِ (١)

قال ابن دُرَيْدٍ (٢) : رواه : تَرُّ الوَظِيفَ ، وَغَيْرُهُ : تَرُّ الوَظِيفِ ، وَأَتَرَرْتُهُ أَنَا .

أنشد أبو زيد :

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءٍ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ (٣)

وَلَمْ يَقُلْ : مَا هُوَ قَابِضٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ ذِكْرُ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ إِجَازَةَ سَبِيحِيَّةِ (٤) :

(عَلَى مَنْ تَمَرَّرَ أَمْرًا) . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَرَادَ (قَابِضُهُ) فَحَذَفَ ، وَالْأَوَّلُ كَأَنَّهُ أَشْبَهُ .

مسألة

[ع : قال أبو علي في (المري) (٥) : ناقة مري ، هو (فعليل) ، وامتنع من أن يكون /

١١٠٥ (فعلولاً) البتة ، فقبل له : إن أبا عثمان (٦) أجاز في المرأة البغي أن تكون (فعليلاً)

وإن تكون (فعلولاً) ، فأقام على الامتناع من إجازة ذلك فيها .

(١) من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في : ديوانه ٤٥٥ ، والمنصف (٢٦٩/١) وانظر فضل تخريج في : الديوان ص ٢٠٥ ، ٢١٥ - وجاء في بعض المصادر : يؤيد بكسر الياء . وأنشده أبو علي في : العضديات ٢٢٢ على أنهم سموا الداهية مؤيد . وشرح الأعلام البيت فقال : شر : عُنْ وَنَدَرَ لَمَّا ضَرَبْتَهُ بِالسِّيفِ . الوظيف : ما بين الرسغ والساق ، وفي اليدين : ما بين الرسغ والذراع . وهو بصف ناقة عقراً .

(٢) الجمهرة ٧٨ ، ٢٣٤ وذكر رواية الرفع وهي رواية أبي عمرو والأصمعي على ما في شرح أشعار الهذليين ٥٥١ واللسان (ترر) .

(٣) من الطويل ، وهو لقيس بن جروة الطائي في : نوادر أبي زيد ٢٦٦ ، والمستقصى (٢٠٨/٢) وبلا نسبة في : المخصص (٣/٣١ ، ١٦/٨) والمجمع (٣٧٩/٩) والبحر (٤٤٢/٤) ورياض السالكين (٣٣٩/٧) وأنشده أبو علي في : الحلبيات ١٤٨ على جملة الاعتراض وفي الإغفال (٤٠٨/١) على تعيين لام جواب القسم ، وفي الحجة (٢٦٠/١) على التعدية بالحرف وبدونه وهو الوجه الثاني هنا ، وأنشده فيها (٢٥١/٦) على الوجه الأول هنا من حذف الجار لدلالة الجار المتقدم عليه .

(٤) الكتاب (٨٠/٣) وسلف في (٦٥-ب)

(٥) المري من أمثلة سيبويه ذكرها في (٦٣٧/٣) في سياق كلامه في قول فشرحها بأنها التي يَمْرِيها الرجل يستدرها للحلب ، وذكرها في : (٦٤٨/٣) في كلامه في فعليل .

(٦) لم أجد لهم رواها عنه إلا فعلولاً ومتع فعليل ورؤى ياقوت عن الأخفش أنه فعليل ، وأكثرهم على الأول . انظر :

عمدة الكتاب للنحاس ٥٣ ، وطبقات الزبيدي ١٨٩ ، ودرية الغواص ٤٢٥ ، ومعجم الأدباء ٧٦١ ، ١٢٧٥ ، وجوامع

وقلتُ (١) له أنا أيضاً: وكذلك قالوا (٢) في قول العجاج:

بَكَيْتُ وَالْمُحْتَرِنُ الْبَكِيُّ (٣)

إنه يجوز أن يكون (البكي) : فَعُولاً وَفَعِيلاً جميعاً، فلم يُجِبِ البتة إلى ذلك .

وكنتُ أنا قديماً قبل هذا المجلس بأشهر قد امتنعتُ عليه أيضاً من ذلك، واحتججتُ بأنه لا يُبْنَى (فَعُول) مما لامه ياء؛ لئلا يصير إلى مثال (فَعِيل)، فلا يُعْلَمُ أيُّ المثالين هو؟ وأوردتُ عليه في ذلك ما يشهد بصحة هذا وهو أنهم قالوا: (شَرِبْتُ مَشُوءاً) (٤)، وهو (فَعُول) مِنَ الْمَشْيِ، (وهو أمورٌ بالمعروف نَهْوٌ عن المنكر) (٥)، وهو (فَعُول) مِنَ النَّهْيِ، فَتَجَشَّمُوا إِيدَالَ الْيَاءِ وَأَوَّ جَلْباً لِلْعَادَةِ مَخَافَةً أَنْ يَصِيرَ لَفْظُ (فَعُول) إِلَى (فَعِيل)، فلا يُعْلَمُ أيُّ المثالين هو المقصود.

فلا أدري أأقام على هذا لأنني أنا بدأتُه بالنظر فيه أم لأنه هو أيضاً يرى منه (٦) ويُعتقد فيه ما رأيتُه أنا واعتقدته، وعلى أنني وقت ما عرضته عليه رأياً لي تتبَّعه في الوقتِ تتبَّعَ البادئُ به المستأنفُ للنظر فيه .

= الطبرسي (٤٤٧/٢) وتبيان العكبري ٨٩٦، والممتع ٣٤٩، والبحر (١٧١/٦) والتخميمير ٢٥٣، وتفسير البيضاوي والشهاب (١٥٠/٦).

(١) في الهامش بخط الناسخ: ع، أي أن الغائل هو ابن جني.

(٢) انظر تبيان العكبري ٨٦٧ وتهذيب اللغة (٢٥٦/١٢) ومجمع البحرين (بكي).

(٣) من مشطور السريع، وهو للعجاج في: ديوانه (٤٨٠/١) وتخرجه (٤٠٧/٢) وفي الخزانة (٢٩٤/١١) المحتزن: مفتعل من الحزن، البكي: الكثير البكاء. بكييت بالضم في الاصل، وفي الديوان بالفتح لأنه يخاطب نفسه.

(٤) المشو دواء يُسهل، والقول في: إصلاح المنطق ٣٣٥، وسر الصناعة ٥٨٩، والعين (٢٩٤/٦) واللسان (حسا) و(مصا).

(٥) جاء في: إصلاح المنطق ٢٢٣، ٣٣٥، وسر الصناعة والبصائر (٢٤١/٤) وشرح الشافية (١٤٢/٣)، (٢١٤) والصحاح (نهي).

(٦) كذا، ولم أجده في المعاجم.

مسألة

/ ١٠٥ ب سألني بعضهم عن قول الله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (١)، وهو يريد التابيد، ونحن نعلم أن السماوات والأرض لا تبقى أبداً.

والجواب أن الغرض هنا التابيد لا محالة، وإنما جاز هذا من قبل أنه شاع وأطرد في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الأبد بلا غاية؛ ألا تراهم يقولون: «لا أكلمك ما طار طائر» (٢)؛ وهم يريدون: أبد الدهر وإن لم يطر طائر فيما بعد، و«لا أكلمك سن الحسل» (٣)؛ وإن لم يبق في الدنيا حسل يسقط له سن أو تثبت، و«لا أكلمك ما بل بحر صوفة» (٤)؛ وإن لم يبق في الدنيا بحر ولا صوفة أصلاً، وأمثاله كثيرة.

فلما شاع هذا ونحوه عنهم واستعمل استعمال الأبد البتة إلى غير غاية، وكان القوم إنما خوطبوا بلغتهم التي يتعاطون بينهم ويعتادونها في محاورتهم جاز أن يقال: «ما دامت السماوات والأرض»؛ وهو يريد: أبد الأبد (٥) البتة.

ووجدت في الشعر أيضاً نحوه من هذا، وهو قول الشاعر:

أحب رياً ما حيت أبداً ولا أحب غير رياً أحداً

ف(أبداً) بدال من (ما حيت)، وإن حمل هذا على حقيقة الظاهر فسد؛ وذلك أنه لا يبدل الاكثر من الاقل، إنما العرف إبدال الشيء من الشيء، / ١١٠٦ والثاني هو الأول أو

(١) سورة هود: (١٠٧، ١٠٨) وجواب أبي علي أحد وجوه مذكورة في توجيهها. انظر معاني الفراء (٢٨/٢) وتاويل المشكل ٧٦، وأمالي المرتضى (٩٠/٢) ومجمع البيان (٢٧١/٥).

(٢) المثل في: المقتضب (٩١/٤) وإعراب الفراء لابن خالويه (٤٣١/٢) والنمام ١٦٢، وأمالي ابن السجري (٢٨٥/١) ولم أجده في كتب الأمثال.

(٣) في: المستقصى (٢٤٤/٢) ومجمع الميداني (١٧٥/٣) والصحاح والمقاييس واللسان والقاموس والتاج (حسل)، والحسل فرخ الضب حين يخرج من بيضته والضب يُعرف بطول العمر، ومنه لا تسقط حنى يموت.

(٤) في: البيان والتبيين (٧/٣) والحيوان (٤٧٠/٤) وإصلاح المنطق ٣٩٣، والمستقصى (٢٤٦/٢) ومجمع الميداني (١٨٣/٣) واللسان (صوف) والمقاييس (بلل) وجاء المثل في احلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نعيم بن مسعود وحصين بن نضلة الأسدي وبنو ضمرة بن بكر فيما رواه ابن سعد في: الطبقات (١/٢٧٤-٢٧٥). والصرفة واحدة صُرف البحر وهو شيء على شكل الصوف الحيواني.

(٥) أبد الأبد: أبداً، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (٨٠/٢) واللسان (أبد)

بعضه، فأمّا أن يكون الثاني أكثر من الأول ففاسد؛ لأنه ضدّ التخصيص المفيد، ونحن نعلم أنّ مدّة حياة الإنسان إنما هي واحدٌ من هذه الأعمار، ولا يكونُ عمرُ أحدٍ امتداداً هذا الدهر، هذا محالٌ.

فإذا جاز أن يُوقَع ما هو عبارة عن مائة سنةٍ أو نحوها على الدهر والأبد للعُرف وجاري العادة كان إيقاعُ مُدّة بقاءِ السماوات والأرضِ على امتداده وطوله وتراخيه على الدهر المؤبّد أسوَّغ، وهذا واضح.

وأصل ذلك أن العرب تُوَقَع لفظُ الكلِّ على البعض، ولَفَظَ البعضِ على الكلِّ، وذلك معروف، فهذا مما وُضِعَ فيه لفظُ الكلِّ على البعض، والكثير على القليل لِضَرْبٍ مِنَ المبالغة والتعظيم، فاعرفه.

ساعدهُ بنُ العجلان الهذلي (١):

فمالك إذ مررت على حنينٍ كظيماً مثل ما زقر اللهيْد (٢)

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دلّ عليه (كظيماً)؛ أي: تزقر زقيراً مثل ما زقر اللهيْد، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً؛ أي: ذا مثل ما زقر اللهيْد. ولهذه الحملُ: أي ضغطه فانفضخ لحمه ولم ينشق جلده، وحنين: ماء قريب من مكة (٣).

١٠٦ / مسألة

(هذا حلّو حامض) (٤) لا يكون في كل واحد من الصفتين ضمير (٥)؛ لأنه ليس

(١) أحد بني خثيم بن عمرو بن سعد بن هذيل، شاعر مخضرم. انظر: معجم الشعراء المخضرمين ١٧٨

(٢) من الواقف، وهو لساعدة بن العجلان في: شرح أشعار الهذليين ٣٣٤، وفيه: اللهيْد الذي يضغطه الحملُ فينفضخ لحمه ولا ينشق جلده حتى ينشقي لذلك فواده، كظيم: ساكت على حزن، زقر: نفس، حنين: ماء قريب من مكة، يقول: مالك وردت به زقاراً مثقلاً. والشاعر يخاطب رجلاً من أعدائه نجا وحده من القتل.

(٣) أخذّه واضح من السكري شارح الأشعار، وحمله على الحال هو ما ذهب إليه السكري حيث قال: "يقول: مالك وردت به زقاراً مثقلاً".

(٤) انظر التعليق عليه (٧١-١) وسيكرر أبو علي أكثر المسألة بلفظ آخر في (١٨٧-١) وهي كذلك بعبارة مبسطة في: الحجة (١٩٨/١-٢٠٣) وبعضه في: المنشورة ٣٢

(٥) أخذ بهذا القول في توجيه شاهد في: الشعر ٢٣٩، وحكى الباقولي في الإعراب المنسوب ١٧١ هذا القول عن ابن جني.

أحدهما خبراً على انفراده، ولا يرفعُ المبتدأَ خبرين؛ لأنه مُشَبَّهٌ بالفاعل، ولا يكونُ أحدهما تابعاً بدلاً من الآخر؛ لأنَّ الأولَ مرادٌ كما أنَّ الثاني كذلك، ولا صفةٌ أيضاً لأنَّ (الحل) ليس بـ (الحامض)، وإنما يُخْبِرُ عن الأول (١) أنه قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، ولا مَدْخَلَ لشيءٍ مِنْ باقي التوابع هنا؛ فثبت إشكالُ المسألة.

ولا يكونُ (حامض) خبرٌ مبتدأً محذوفٍ وانت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ الكلامَ يصير جملتين، وإنما المرادُ أنه قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ وهو جملةٌ واحدة.

فإن قلت: أجعلُ موضعَ الاسمَيْنِ رفعاً لوقوعِهما موقعَ الواحدِ المرفوعِ؛ كالجملةِ إذا وقعتْ مَوْقِعَ المفردِ، فبعيدٌ لأنَّ هذا - وإن أشبهَ الجملةَ من حيث كان اسمين - فليس كالجملة؛ إلا تراك لو سميتْ بـ (عاقلةٍ لبيبةٍ) (٢) لأعربتْ، والجملُ لا [تُعرب] (٣).

ومما تقول في هذا أنَّ الجملةَ إذا جاز وقوعُها مَوْقِعَ المفردِ كان وقوعُ هذا موقعه أجوزَ، والجملةُ لا تقعُ فاعلةً، وقد وقعتْ خبراً عن المبتدأ، فهذا أجدرُ بالجواز.

وأشدُّ من هذا وقوعُ الجملةِ خبراً لـ (أنَّ)، وقبَّحَه ظهورُ النصبِ (٤)؛ / ١١،٧ لأنَّ الناصِبَ لا بُدَّ له من مرفوع. وأجاز أبو الحسن (٥) (إنَّ قائماً أخواك)، ولم يُجزه أبو عثمان (٦). وإذا جاز أن تقع الجملةُ خبراً لـ (أنَّ) فوقعُ الفاعلِ - أعني (أخواك) - نائباً عن الخبرِ أسوغُ، وأبو بكر مع أبي عثمان في هذا. وقد أجمعوا على أنَّ الفاعلَ مندٌّ مسدٌّ الخبرِ في (أقائمُ أخواك؟)، فكذلك يسدُّ مسدَّ خبرِ (إنَّ) في (إنَّ قائماً أخواك)، فهذا أشبهُ لأنه مفرد، والجملةُ لا تكونُ فاعلة.

ولا يكون أيضاً ضميرُ المبتدأ في (حلوا حامضاً) جميعاً؛ لأنَّ عمَلَ اسمي فاعلٍ في

(١) يعني المبتدأ.

(٢) الكتاب (٣٢٩/٣) والمقتضب (١٢/٤) والاصول (١٠٥/٤)

(٣) معن الأصل: نُغَيِّرُ، وكتب الناسخ بالهامش: كوالجمل لا تُعربُ صح، أي كذا في الأصل والصحيح والجمل....

(٤) أي في اسم إنَّ.

(٥) سبق التعليق عليه وتخرجه في (١-٧٣).

(٦) ذكره أبو علي في (١-٥٧) فانظر تخرجه.

فاعل واحد لا يجوز، ولا يعمل عاملان في معمول واحد. فإذا فسَدَ هذان (١) ثبت أنه لا ضميرَ فيهما ولا في واحدٍ منهما؛ لأنه ليس وحده خبراً. وإذا جاء في الصفات ما لا ضميرَ فيه؛ نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين (٢)، ومررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ (٣)، فهذا أولى؛ لأنَّ خبر المبتدأ لا يلزم أن يكون فيه ضمير؛ نحو: زيدٌ أبوك.

مسألة

(مَدِينٍ): مَفْعَلٌ (٤)، وَصَحُّ لِلْعَلْمِيَّةِ، وليس ب(فَعِيلٍ)؛ لأنه مفتوحُ الأول. وذكر أبو إسحاق (٥) أنَّ (ضَهِيًّا) (٦): فَعِيلٌ، وهو خَطَأٌ، وكانَ يجبُ أن نُخرجه في المسائل (٧).
(و(مَرِيْمٍ) ك(مَدِينٍ)).

(١) الأول أن يكون في كل واحد ضمير والآخر أن يكون فيهما ضمير واحد، وفي الحجة احتمالان آخران نقضتهما. (٢) في الحجة: "ألا ترى أنه لا عائد في: لفظ هذه الصفة إلى الموصوف وإنا يرجع إليه الذكور في المعنى كأنك قلت: لا قاعد أبواه". وفي الأصول (٣٠٧/٢): ليس في قاعدين ضمير يرجع إلى رجل، وهو قول المازني ومن يرضى بقوله. وانظر كتابنا (١٣٥-١، ١٨٧-ب) وشرح السيرافي (٦٨/٦) والحزانة (٨٧/٥).

(٣) الكتاب (١/٤٣١، ٨/٢) والمقتضب (٤/٢٩٠).

(٤) قال في المقاييس إن الياء في مدين ومريم أصلان، وأجاز غيره أن تكون على فَعِيلٍ، ومقالة أبي علي في مريم هي للمبرد. انظر: المقتضب (١/٢٤٦) والخصائص (٣/٣٥) وشرح الكافية (٣/٢٦٣) وشرح الشافية (٢/٣٩١).

(٥) بدأ الزجاج في: معانيه (٢/٤٤٣) بأن ضهياً فعلاً ثم أجاز أنها فَعِيلٌ واحتج لها، والأول أي زيادة الهمزة قول سيبويه وعليه الجمهور وبه أخذ أبو علي في: المقاييس ٦١، والتعليقة (٤/٢٩٨) والحجة (٤/١٨٩) التي حكى فيها قول أبي إسحاق ولم يُسمه وردّه منفصلاً، وانظر الكتاب (٤/٢٤٨، ٣٢٥) والأصول (٣/١٨٧، ١٩٠) والمنتصف (١/١١٠) والخصائص (٣/١٤٧) والمبهم (٢٢٤) وسر الصناعة ١٠٨، والمحكم (٤/٢٦٦) والشهذيب (٦/٣٦٠) وتحقيق د. الدالي بهامش الاستدراك ٣٩٣ الذي انتهى فيه إلى صحة قول الزجاج دون قول سيبويه ومن تابعه.

(٦) هي التي لا تحيض ولا يثبت لها ثديان وهي شجر. تفسير غريب سيبويه ٤.

(٧) يريد كتابه الإغفال الذي ذكره بعنوان المسائل المصلحة وتتبع فيه كتاب شيخه أبي إسحاق معاني القرآن، وخلا الإغفال من هذه المسألة غير أنه استدركه في الحجة، ثم سلخها الباقولي وجعلها في الاستدراك. انظر

الحلييات ٢٦٢، ٣٧٧، ومقدمة الإغفال (١/٢٧) والاستدراك ٣٩٢

مسألة

/ ١٠٧ ب قول النبي عليه السلام: «إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبُّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ» (١)، حَذَفَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي لَطُولِ الْكَلَامِ وَإِفَادَتِهِ التَّكْثِيرَ (٢)؛ أَي: يَعْلَمُونَهُ مُتَيَقِّنًا غَيْرَ ذِي شُبْهَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ أَغْنَى عَنْهُ وَنَابَ عَنْهُ (٣).

مسألة

«ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» (٤)، حُكِيَ لَنَا عَمَّنْ لَا أَسْكُنُ إِلَى رِوَايَتِهِ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ: «ذِكَاةُ (٥) الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» بِالنَّصْبِ. فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَلَى مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا لَا غَيْرُ.

(١) جاء في صحيح البخاري في موضعين (١٠٥/١، ١٩٢/٣) ومسلم (٤٣٩/١) ورؤي (تضامون) بضم التاء وفتحها مع تشديد الميم، ورؤي أيضاً كروايته هنا بضم التاء وتخفيف الميم، وجاء في: إصلاح غلط المحدثين للمخطاطي ٦٦، وفتح الياري (٤٢٧/١٣) أن رواية التشديد بمعنى لا تجتمعون لرؤيته من جهة، وأما الثانية فالمعنى انكم لا تُظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها. والحديث لتعلقه بأمر الرؤية موضع خلاف بين العلماء. وذكر أبو علي الحديث في: الحلبيات ٦٤ وحمله بعبارته مبسوطة على وجهين أحدهما المذكور هنا والآخر على حذف المضاف أي: ترون علم ربكم، وحكى المرزوقي عنه الأول في الأزمنة (٩٩/١).

(٢) أي ترى قلبية بمعنى تعلم، وحذف مفعولها الثاني لطول الكلام بقوله (كما ترون القمر) الذي هو تأكيد وتشديد للتيقن.

(٣) في الهامش بخط الناسخ: هذا رأي المعتزلة. انظر فضل الاعتزال ١٥٨، والرسالة السعدية للعلامة الحلبي ٣٩، والمجازات النبوية ٤٥.

(٤) جاء حديثاً في: الترمذي (٦٠/٤) وأبي داود (١١٥/٢) والإمام أحمد ٨٠٣، وذكر ابن حجر في: تلخيص التحرير (١٥٧/٤) أنه روي عن بعض الصحابة موقوفاً، وجاء في: شرح الزرقاني (١١١/٣) أنه روي بالنصب على الظرفية ثم نقل عن الخطابي وغيره أن رواية الرفع هي المحفوظة، ثم قال: «ومن بعيد التاويل قول أبي حنيفة: المعنى على التشبيه؛ أي مثل ذكاتها أو كذكاتها، فيكون المراد الحي لحرمة الميت عنده. ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه؛ لأن التقدير: أن يُذكى ذكاة مثل ذكاة أمه، ففيه حذف الموصول وبعض الصلة وهو (أن) والفعل بعدها، وهو لا يجوز وفيه تكثير الإضمار... فرواية النصب إما على الظرفية كما مر أو على التوسع نحو: (واختار موسى قومه)؛ أي: ذكاته في ذكاة أمه. وكل منهما أولى لقلة الإضمار». وذكر أن أبا حنيفة قد انفرد بهذا القول عن صاحبيه وغيره من العلماء، وهذا يُغضى إلى أن قول أبي علي (أصحابنا) لا يخلو من توسع. وانظر عون المعبود (١٨/٨) ونحفة الاحوذى (٤١/٥) والنهاية في الغريب (١٦٤/٢) وشرح اللمع للباقولي ٢٩٠.

(٥) الأصل: ذكاة بالنصب، ولا وجه له فالكلام على نصب (ذكاة) الثانية لا هذه، وعليه ما في المصادر المذكورة.

والمصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف كقوله: ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ (١)،
 و(ذكاة) الثاني منتصب بالمصدر الأول؛ لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبر أو في
 موضع الخبر؛ فتقديره: أن يُذَكِّي الجنين ذكاةً مثل ذكاة أمه مشروع أو مأخوذٌ عليكم أو
 نحو ذلك؛ كقوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ ﴾ (٢)؛ أي: كتابةً ككتابتها على
 الذين من قبلكم.

وحذف خبر المبتدأ كما حذف المفعول الثاني في قوله: (تَرَوْنَ / ١١٠٨ رَبِّكُمْ) (٣)؛
 ألا ترى أن ما ذكر من قوله: (ذكاة أمه) تسديدٌ لخبر المبتدأ وذكر لما يدل عليه؛ كقوله:
 (كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدر لا تضامون في رؤيته)، فلما طال الكلام وأغنى غناء الخبر
 وسد مسدده لم يحتج إلى الخبر؛ ومن رأى أن المفعول الثاني هناك مضمّر مراد (٤) كان
 خبر المبتدأ مراداً عنده هنا.

مسألة

يَقْبُحُ وَصِفُ الْقَدِيمِ سَبْحَانَهُ بِ(عَلَامَةٍ)؛ لِقَبْحِ لَفْظِ التَّانِيثِ (٥)، قال سبحانه: ﴿ إِنْ
 يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ﴾ (٦)؛ يُرِيدُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى.
 ومن تانيث اللفظ:

وما ذَكَرَ فَإِنْ يَكْبُرُ فَانثَى (٧)

(١) سورة فصلت: (٤٩) وكثر استشهاد أبي علي بها على إضافة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل من اللفظ
 على تقدير: لا يسام الإنسان من دعائه الخير. انظر الشعر ٣١١، ٥٩١، والبخداديات ٣٥٧، ٥٩١، والبصريات
 ٧٥١، والحلبيات ٢٩٢، والإيضاح ١٨٤، والشيرازيات ٨٩، ٢٥١، والإغفال (٢٠٥/٢) والحجة (٢٥/١)،
 ٢٢٣، ٢١١/٣) وغيرها، والبصريون يمنعون حذف الفاعل وهذا من القليل الذي يجيزون فيه ذلك.

(٢) سورة البقرة: (١٨٣) وحملها على هذا في: الإيضاح ١٩٤.

(٣) من الحديث الذي ذكره في المسألة السابقة.

(٤) بيان هذا في الحديث ذكره في: الحلبيات ٦٥، وانظر شرح المنع للباقولي ٢٩٠-٢٩١.

(٥) في: تفسير الرازي (١٢٤/١٢) أن المنع مجمع عليه، وحكى السري الرفاء في: المحب (١٢/٤) هذا المعنى
 عن ابن جني سماعاً.

(٦) سورة النساء: (١١٧) واستشهد بها في: الحجة (٥٥/٢) على تانيث كلمة المشركين لفظاً.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

شديد الأزم ليس يذي ضرور

=

وقول العجاج:

وَكُلُّ أُنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَاراً (١)

وأنشد أبو بكر:

إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي سَلَمَى بِمَنْزِلَةٍ مِثْلَ الْقُرَادِ عَلَى حَالِيهِ فِي النَّاسِ (٢)

أي: هو ما دام صغيراً قراداً، فإذا كبر صار حكمة.

والهاء (٣) لا محالة للتانيث؛ لأنك لو سميت بـ (علامة) لم تصرف معرفة.

مسألة

حكى الكسائي (٤): نِعَمَ الرَّجُلُ يَقُومُ وَعِنْدَكَ، وقال: معناه: رَجُلٌ يَقُومُ وَرَجُلٌ عِنْدَكَ،

= وهو بلا نسبة في: شرح المفضليات للأنباري ٣٦٠، والمعاني الكبير ٦٣٢، والتمام ٨٥، والسمط ١٧٥، والتنبيه والإيضاح (٢٨٤/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦٠، والمخصص (١٠٢/١٦) والصحاح واللسان (ضرس). وجاء آخره في بعض المصادر (لي له ضروس) وخطأها ابن بري في التنبيه، وفي الأصل: يكبر بفتح العين، وصوابه بضمها لأنه يأتي ككرم بمعنى عظم، وكفرج بمعنى طعن في: السن، والأول هو المراد. وأنشد أبو علي البيت في: التكملة ١٢٧، والبصريات ٣٨١ على التانيث اللفظي لما تلحقه العلامة في آخره وذكر أنه لغز، وأن الشاعر يريد القراد لأنه إذا كان صغيراً سمي قراداً فإذا كبر كان حكمة. والقراد دويبة.

(١) الرجز للعجاج في: ديوانه (١١٧/٢) والمذكر للسجستاني ١٧٨، والمعاني الكبير ١١٠٣، والمذكر لابن الأنباري (٥٦٧/١) والمخصص (١٠٣/١٦، ١٧/٧) والمحكم (٢/٣، ٣٥٩/٣، ٥٠) واللسان والتاج (انث) و(حذذ) و(حجر) وبلا نسبة في: أزمنة المرزوقي (١/١٣٢)، وفي المحكم واللسان (الخير) معنى آخر أظنه سهواً وتصويبه ما في: المخصص. وأنشده أبو علي في: الحجعة (٢/٥٥) على تانيث لفظ المنجنيق فسماها الراجز أنثى.

(٢) من البسيط، وهو بلا نسبة في: السمط ١٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦١ والمخصص (١٠٣/١٦)، وأنشده أبو علي في: التكملة ١٢٧ لما ذكره هنا.

(٣) في علامة.

(٤) عن الأصول (١١٨/١) غير أن محققه حُرف ما في الأصل، وحكاة أبو علي في: البصريات ٨٣٨ وناقشه مفصلاً ومنه ما جاء هنا، وقول الكسائي في: مجالس ثعلب ٦٢، ومجالس العلماء ٥٩، ومعجم الأدباء ٥١٧، والإعراب المنسوب ٣٠٥ عن البصريات، والمسألة على حذف المخصوص المرفوع وإقامة صفته مقامه سواء أكانت الصفة فعلاً كيقوم أم ظرفاً كعندك. وثلعب في مجالس العلماء يحكي جوازها عند الجميع على اختلاف في التوجيه.

كان جائزاً. وإن حذف المنصوب المفسر / ١٠٨ ب لم يَجْزُ (١)؛ لأنه للبيان وليس في صِفَتِهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ؛ لَأَنَّ (يقوم وعندك) لا يَخْتَصُّانِ بِرَجُلٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ، وَإِنَّمَا حَذَفَ الْمَرْفُوعَ وَأَقَامَ صِفَتَهُ مَقَامَهُ؛ لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ حَذْفُهُ الْبَيِّنَةَ نَحْوُ: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ (٢) كَانَ حَذْفُهُ مَعَ إِقَامَةِ صِفَتِهِ مَقَامَهُ أَجْدَرَ، وَالْمَنْصُوبُ إِنَّمَا ذَكَرَ لِلْبَيَانِ، فَلَا يَلِيقُ بِهِ الْحَذْفُ. أَوْ لَا [تراك] (٣) لو قلت: نَعَمْ قَامَ، أَوْ نَعَمْ عِنْدَكَ؛ وَأَنْتَ تَرِيدُ: (رجلاً قام) لم يَجْزُ؛ لِإِشْكَالِ حَالِ الْمَحذُوفِ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْمُخْصُوصِ (٤) الْمَرْفُوعِ فَكَثِيرٌ، مِنْهُ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ (٥)، ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٦)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ (٧) فِي حَدِيثِ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّ أَمْرَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَشْرِيَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ سِوَارَ عِجَاجٍ» (٨): الْعِجَاجُ: الذَّبِيلُ (٩)، وَلَا يَكُونُ مَا (١٠)

(١) وهذا المنع للكسائي أيضاً ومثاله في الأصول: نعم رجلاً قام ويقوم. وخرجه محققه من شرح ابن يعين (١٣٤/٧) وانظر تعليق الباقولي في الإعراب المنسوب.

(٢) سورة ص: (٣٠، ٤٤) واستشهد به أبو علي لحذف المخصوص لتقدم ذكره في: الشعر ٣٨١، والبغداديات ٢٠٣، ٢٥٣، والبصريات ٨٤٧، والإيضاح ١٢٨، والشيرازيات ٤٨٨، والإغفال (١٠٨/٢، ٣٥٨/١).

(٣) الاصل: يزال، ولا معنى له.

(٤) ليس مراده المخصوص بعد نعم وبئس فقط، بل كل ما خصص بصفة أو غيرها من المخصصات، وانظر مواضع كلامه على هذا الحذف في التعليق على الآية (١٥٩) من النساء في (٦٧-ب)

(٥) سورة الروم: (٢٤) أي على حذف الموصوف والتقدير: آية يريكموها البرق. وبه قال في: الشعر ٣٠٧، والبصريات ٢٤٧، والبغداديات ٢٤٥، ٣٩٦، وفيها ٥٦٨ أجاز وجهين آخرين.

(٦) سورة مريم: (٧١) والتقدير: وإن منكم أحد إلا، وهو قوله في: التعليق (٩١/١) والبصريات ٧٨٩، ٨٤٠

(٧) جاء في غريب ابن الجوزي (١٣٣/٢): «وقال الأصمعي: المراد بالعجاج هاهنا الذبيل». وحكى الهروي في: الغريبين ١٣٤ هذا عن ابن قتيبة ولم أجده في غريب الحديث.

(٨) جاء في: مستند الإمام أحمد ١٦٥٤، وسنن أبي داود ١٧٨٢، والتاريخ الكبير للبخاري (٣٦/٤) والمعجم الكبير (١٠٣/٢) والنهاية (٢٤٥/٣) ولفظه: (يا ثوبان اشتر لقاطمة قلادة من عَصَبٍ وَسَوَارِينَ مِنْ عِجَاجٍ)، وجاء بلفظ: (اشتر لقاطمة سواراً من عِجَاجٍ) في: الغريبين وغريب ابن الجوزي والتهذيب (٤٩/٣) والمدخل إلى تقويم اللسان ٢٨٣

(٩) الذبيل: جلد السلحفاة البحرية أو البرية يتخذ منه الاسورة والأمشاط. وانظر: تنبيهات ابن حمزة ١٥٤

(١٠) الاصل: إلا ما، (إلا) زائدة لا يصح المعنى بها؛ لأن المراد أنها ليست من الأنساب التي هي في حكم الميتة=

يُخَرِّطُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَرَى الْعَبْسَ الْحَوْلِيَّ جَوْنًا بِكُوعِهَا لَهَا مَسْكٌ (١) مِنْ غَيْرِ عَاجٍ وَلَا ذَبِيلٍ (٢)
فَالْعَاجُ غَيْرُ الذَّبِيلِ.

الطبري (٣) عن الأعمش قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ،

ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿دَاخِرِينَ﴾ (٤)».

وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ (٥) فِي قَوْلِهِ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾: / ١١٠٩ (اعْمَلُوا

وَأَبَشِرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ

فَضْلِهِ).

عند القائل؛ فهي نجسة عنده. فكيف يأمر الرسول ﷺ بشرائها؟ وقد وجدت الأزهرى يقول في: التهذيب (٤٩/٣): "ولم يُرد بالعاج ما يُخَرِّطُ مِنَ أَنْبِيَاءِ الْغَيْلَةِ؛ لِأَنَّ أَنْبِيَاءَهَا مَيْتَةٌ". والاحناف يرون طهارة العاج، وانظر الخلاف في معنى العاج وطهارته في: مبسوط السرخسي (٢٠٤/١) فتح الباري (٣٤٣/١) والبحر الرائق (١٨١/١).

(١) أشار الناسخ في الهامش إلى أنه كذا في الأصل وفي نسخة: مسكاً. وهي رواية الديوان.

(٢) من الطويل، وهو لجزير من قصيدة في: تذييل ديوانه ٩٥١، وغريب الحديث لأبي عبيد (٢٧٦/٢) والمعاني

الكبير ٥٧٠ والكامل ٨٧٤، ومنتهى الطلب (١١/٥) والتهذيب (٤٣٣/١٤) والصحاح والمقاييس

واللسان (عوج، مسك) وبلا نسبة في: الاشتقاق ٤٥، ٢٧٥. العبس: فسره أبو عبيد بجفاف أبوال الإبل

وأبعارها على أفخاذها من كثرة الشحم. وأما المسك فهي جمع مسكة وهي السوار أو الخللخال من القرون

والعاج، الحولي: مر عليه حول، الجون: المراد هنا الأسود. وجزير يهجو أم البعيث الشاعر.

(٣) أبو جعفر المفسر روى الحديث بطرق أكثرها عن الأعمش في: تفسيره (١٦٧/٢، ٧٣/١١) وبلا سند في:

(٤٦٧/٧)، وهو في: مسند الإمام أحمد ١٣٣٧، ١٣٤٠، وسنن الترمذي (٣٤٩/٥) وأبي داود ٢٧٧٧،

والنسائي (٤٥٠/٦) وابن ماجه ١٢٥٨

(٤) سورة غافر: (٦٠) وتتمتها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

(٥) رواه عن الحسن البصري الطبري في: تفسيره (١٦٧/٢) والطبراني في: كتاب الدعاء ٣٤٤، وهو في:

الكشاف (١٧٥/٤) والبحر (٤٥٢/٧)، وكلمة (روى) في الأصل لم تُضبط فجعلتها للمعلوم لرواية

الطبري لقول الحسن بعد الحديث.

مسألة

حِلَّةُ الْغُورِ (١)

متعلق بما في (كان) من المعنى؛ كما يتعلق به الحال، ولا يجوز أن يكون (حيلة الغور) و(منخل) جميعاً خبرين ك(حلو حامض) (٢)؛ لأن معنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمنخل، لا على استقرارها في ذلك المكان.

ولا يمتنع أن يكون (حيلة الغور) [حالاً] (٣) من (منخل)؛ كأنك أردت: منخل في حيلة الغور، فيكون بمنزلة: (فيها قائماً رجلاً) (٤)، ويكون العامل فيه أيضاً (كان)؛ لأنه كما انتصب الحال من اسمها كذلك تنصبه عن خبرها؛ لأنها تعمل فيهما جميعاً (٥)، فيكون الحال في ذلك كالحال من الفاعل والمفعول.

وأنشد البغداديون (٦):

حَلَّتِ الْغُورُ

فيكون (حلت الغور) في موضع نصب على الحال مثل: في الدار قائماً رجلاً؛ لأنه صفة ل(منخل) في المعنى.

(١) يشير إلى بيت من الطويل، وهو يتامه:

سرى بعدما غار الثريا بعدما كان الثريا حيلة الغور منخل

وهو لبشر بن عمرو بن مرثد في التاج (حلل)، وبلا عزو في: الكتاب (٤٠٥/١) والأصول (١٩٨/١) وشرح السيرافي (٢٧/٦) وتحصيل الأعلام، ٢٣٠، والأزمنة للمرزوقي (٣٠٦/١) والمقاييس (حلل)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٤٧، والبصريات، ٥٠١ لما ذكره هنا من توجيهات، وفي الحجة (٣٦٨/٤)، (٣٥٩/٥) على سركى الثلاثي. قال الأعلام: وصف طارقاً في الليل بعد أن غارت الثريا أول الليل وذلك في استقبال زمن القيظ، وشبه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل.

(٢) انظر التعليق عليها في (٧١-١٠٦-ب)

(٣) الأصل: حيلة الغور حال، ولا معنى لهذا الضبط.

(٤) في أن الصفة إذا تقدمت على موصوفها نصبت حالاً لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف. انظر: الكتاب

(٢/٣٣٥، ١٢٤، ١٨٨، ٥٨) والمقتضب (٤/١٩١) والأصول (١/٢١٥) والخصائص (١/٢١٤) وذكره

أبو علي وما يجوز فيه ويمنع في: الإيضاح، ٢٢٠، والإغفال (١/٣٣٣) والبغداديات ٢٨٥

(٥) حكى عمل الناسخ في معموليه معاً عن سيبويه وابن السراج في: التعليقة. انظر التعليق السالف على قول

المازني في (١-٥٧).

(٦) ذكر في البصريات أن القطريلي حكى هذه الرواية عن ثعلب، وردّها هناك بالمقالة نفسها.

فإن قلت: إنه ماضي. فإنه يكون على إرادة (قد)، ويكون أيضاً على إضمار اسم؛ كما قال أبو الحسن (١) في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٢)؛ أي: قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ.

مسألة

/ ١٠٩ ب قال أبو بكر (٣): لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لم يختلف؛ كما لم تختلف أسماء الفاعلين.

فا: ففي اختلافهما واتفاق أسماء الفاعلين دلالة على أنها بمنزلة الأسماء الأول (٤) التي تختلف أبنيتها.

أنشدني أبو علي إسماعيل الصفار (٥) قال: أنشدنا أبو العباس لابن أبي الشيب (٦) يهجو البحري:

فقلتُ ما أَكُلُّ؟ قالَ الذي	بَقِيتُ مِنْ لَحْمِ الدَّرَارِيحِ
فقام يحسُّ مرقاً بارداً	كأنه ماء الصَّهَارِيحِ
كأنما تنوره عادةٌ	ذاتُ حُلِيِّ ودماليج (٧)

(١) لم يذكره في المعاني، وذكر أبو علي أن الاخفش ذكره في المسائل الكبرى، وهو على حذف الموصوف وإقامة الموصوف مقامه، واختاره أبو علي واستجاده، ويروون عن الاخفش حمل الآية على الحال، وسباق كلامه في: معانيه ٢٦٣ يقبل ذلك. انظر: المغتضب (٤/١٢٣) والاصول (١/٢٥٤) والبغداديات ٢٤٥ (محرف)، ٣٩٧، والشيرازيات ١٥٣-١٥٤، والشعر ٥٦، ٣٤٨، والإيضاح ٢٨٧، وتفسير المسائل المشكلة ٣٩٨، والإنصاف ٢٥٣.

(٢) سورة النساء: (٩٠).

(٣) الاصول (٣/٨٥) وهو بعض ما احتج به البصريون على الكوفيين في المسألة. انظر: شرح السيراني (١/٥٥) والإنصاف ٢٣٨.

(٤) وكذا قال في: الإغفال (١/٢٨٢).

(٥) تقدمت ترجمته في (٦٦-١).

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله، وهو ابن الشاعر أبي الشيب الخزاعي، عاش في الشطر الثاني من ق ٢ وأوائل ق ٣. معجم الشعراء العباسيين ٢٧٧.

(٧) من السريع، ولم أجدها، والدَّرَارِيح جمع الدَّرَاج وهو ضربٌ من الطير يُدرج في مشيه، والصَّهَارِيح جمع صَهْرِيح وهي كالحياض يجتمع فيها الماء، والدماليج واحده دُمْلُج ودُمْلُوج وهو المعضد من الحلي، ويريد أن تنوره يلعب لحسنه ونظافته وهذا مما يُدْم به المرء البخيل.

قيل إن بعضهم قرأ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾ (١). يَضَعُفُ أَمْرٌ بِدَلِّ الْيَاءِ
المنقلبة عن واو (الضوء) بهمزة.

وقال (٢): هذا موضع يُهْرَبُ فيه من اجتماع الهمزتين؛ نحو: ذَوَائِبُ، فلا يَجُوزُ أن
يُهْمَزَ ما فيه مَصِيرٌ إِلَى ما هُرِبَ منه، وإنما هو على القَلْبِ، فوزنه: فِلاَعاً. ولا يَقْبُحُ
(ضِيَاءً) وإن قُبِحَ (ذَائِبٌ) (٣)؛ لأنَّ هذا واحدٌ و(ذَوَائِبُ) جمعٌ، ف(ضِيَاءً) به (رِثَاءُ
النَّاسِ) (٤) أشبهُ منه بـ [ذَوَائِبُ] (٥) لِثِقَلِ الْجَمْعِ.

حمزة إذا وَقَفَ في ﴿تَرَأَى الْجَمْعَانَ﴾ (٦) قال: (تَرَأَى) (٧).

وهذا غَلَطٌ بَيْنٌ؛ لأنه حَذَفَ العَيْنَ واللامَ، وليس هنا ما يُوجِبُ شيئاً / ١١١٠ من ذلك.

(١) سورة يونس: (٥) رواها ابن مجاهد عن قبيل عن ابن كثير وعدّها غلطاً، وذكر أبو علي لها توجبها يوافق
كلامه هنا فجعل تقديره جمعاً أسوخ من تقديره مصدرأ ولكنه لم يرد القراءة أو يضعفها، وذكر ابن جني
أنها ضعيفة إعراباً، انظر السبعة ٣٢٣، والحجة (٤/٢٥٨) والمختضب (١/٣٣) وإعراب ابن خالويه
(١/٢٦١) والدر المنصور (٦/١٥١) ومعجم الخطيب (٢/٤٩٦).

(٢) سبحكي في (١١٢-ب) عن أبي الحسن التفريق بين المفرد والجمع في هذه المسألة مما يقوي أن القائل هنا
أبو الحسن الأخفش.

(٣) فرغت من التعليق عليها في المسألة التي عقدها في (١٠٢-١).

(٤) جاءت في سورتي البقرة: (٢٦٤) والنساء: (٣٨) والانفال: (٤٧) والأخيرة هي المذكورة في تكراره
الكلام (١١٢-ب) والحلبيات ٥١

(٥) الاصل: نوائب، وهو سهر.

(٦) سورة الشعراء (٦١).

(٧) الاصل: تَرَأَى، والقراءة في الإمالة، وحكى أبو علي عن ابن مجاهد قراءة حمزة في الوقف بعبارة تخالف ما في
السبعة المطبوعة ٤٧٢، فقال: "وكان حمزة يقف (تَرَأَى) بمد مدة بعد الراء وبكسر الراء"، وشرحها أبو علي
في: الحجة (٥/٣٦٠-٣٦١) فقال: "فقله: (بمد مدة بعد الراء) يدل على أنه يقول: تَرَأَى فَيُثَبِتُ بعد
الراء مَدَّة، وهذه المدة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل، والألف المنقلبة عن اللام على
هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم". ونقل أبو علي في: الحجة (٥/٣٦٣) عن بعض البغداديين احتجاجاً
لقراءة حمزة ثم رده وشرح المدة بأنها "ينبغي أن تكون ألفاً وهمزة، أما الألف فالف تفاعل، وأما ما بعد
الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل إما بين بين وإما مخففة". وهذا يُبَيِّنُ أنه رجع عن بعض كلامه هنا وإن
ظل على تحطئة القراءة. ونقلوا هذه القراءة عن خلف أيضاً، انظر ما يجوز فيها وما يمتنع في: الاستكمال
لابن غلبون ٥٠٢، والنشر (٢/٥٠) والإتحاف ٤٢١ ومعجم الخطيب (٦/٤٢٣).

قيل إن بعضهم قرأ: ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ (١)، وهذا يجيء على:

سبباً (٢)

و:

كَلَكَلًا (٣)

فلا ينبغي أن يُقرأ به، على أن أبا زيد قد أنشد:

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا دَقِيقًا (٤)

(١) سورة النور: (٥٢)، ولم يقرأ بها من السبعة إلا حفص عن عاصم، وفي الاصل: يَشْفَعُ، وهو مخالف لثوجيهه هنا وفي المواضع الكثيرة التي عرض فيها للآية في: الحجة (١/٤٠٨، ٢/٧٩، ٤/٤٤٩، ٦/٣١٦) والتكلمة ٨. وفي الآية قراءات ثلاث أخر جعل أبو علي في: الحجة (٥/٣٢٨) بعضها أبين من بعض وسكت عن هذه، ولكنه احتج لها ولم يردّها. وانظر: السبعة ٤٥٨، والمبسوط ٣٢٠، والإتحاف ٤١٣، والدر المصون (٨/٤٢٨-٤٣١). وسيعرض أبو علي لها ثانية في (١١٢-١).

(٢) من رجز تمامه:

ترك ما أبقى الدُّبِّي سبباً

وهو لرؤية في: ملحقات ديوانه ١٦٩، وإيضاح الشواهد ٣٦٧، ولربيعة بن صُبَّح أو صُبَّيح في: مصباح ابن يسعون ٦٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٥، وسفر السعادة ٤٦٤، وذكرهما البغدادي في: شرح شواهد الشافية ٢٥٦ ولم يرجح، وجاء في: فرحة الأديب ٢٠٧ أنه لا يُعرف قائله وردّ عزوه لرؤية، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/٢٩، ٤/١٦٩) والمقتضب (٣/١٦٩) والاصول (١/٣٧٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٩) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/٦٧، ٤/٣٣٧) والبغداديات ٤٢٧ على أن الشاعر وقف فشدد آخر الكلمة ثم وصل بالإطلاق، وأنشده في: التعليق (٢/١١٤) والحجة (١/٦٥، ٥/٤١، ٦/٣١، ٣١٦) والحلبيات ٣٥٨، والإغفال (٢/٣٢١) والعسكرية ١٨٥ على إجراء الحرف في الوصل مجراه في الوقف، فأخر الكلمة بوقف عليه مشدداً ولكن الشاعر شدد في الوصل، وحمله في بعض كلامه على الضرورة كسيبويه، ولم يقيده بذلك في مواضع أخر كالملبرد. ولا يخفى رجوعه في الحجة في توجيه الآية عما منعه هنا. الدُّبِّي: أصغر الجراد، والسبب: المقازة.

(٣) إشارة إلى الرجز:

كان متواها على الكَلَكَلِ

وهو لمنظور بن مرشد وسبق التعليق عليه وتخريجه في (٧٨ ب).

(٤) من الرجز، وهو للعدافر أو العدافري الكندي في: النوادر ١٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٥٥) وشرح شواهد الشافية ٢٢٤-٢٢٧، وقد نقل البغدادي في الأخير عن ضالة الأديب أن البيت لسكين بن نضرة عبد الجعيلة. وهو بلا نسبة في: شرح السيراني (٢/١٧٤) والخصائص =

ويجوز (١) أن يكون جعل (تَقَه) مثل (فَخَذ)؛ كما جعل (طَلَق) من (انطَلَق) (٢) كذلك. وقيل إن بعضهم قال: ﴿يا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ (٣)، وهذا أيضاً رديء، وهو على (سبباً)، جعل الوصل بمنزلة الوقف.

وقرأ بعضهم: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَانَان﴾ (٤)، فيه قولان:

إن شئت: أشبع الكسرة كـ (مَسَاجِيد) (٥).

وإن شئت: أبدل الثانية [ياء] (٦) فأنكسرت الأولى؛ كقولهم: «لا ورَيْبِكَ لا أفعُلُ» (٧)، حكاه أحمد بن يحيى، وزعم أنها عُمَانِيَّة.

= (٣٤٢/٢) والمنصف (٢٣٧/٢) والبحر (٤٣٠/٦)، وفي أكثر المصادر: سويقاً مكان دقيقاً، وانظر فيه المصباح ٦٠٨. وانشده أبو علي في: الحجة (٤١٠، ١٦٧/١)، (٢٧٨، ٧٩/٢)، (٣١٦/٦) والإغفال (٣٢٣/٢) والتكملة ٨ فاجاز فيه ثلاثة أوجه أولها حمل التسكين على أنه أجرى المنفصل مجرى المتصل فسكن كما يسكنون عين (كتف) والثاني على إجراء الوصل مجرى الوقف كسبباً فسكن كالواقف عليه، وآخرها على التخفيف كـ (لم يثك)، وأولها الأولى عنده في الحجة.

(١) اللفظ يكاد يطابق عبارته في المسألة التي عقدها للقراءة نفسها في (١١٢-١).

(٢) أي سكن القاف في (تَقَه) كما فعلوا في (طَلَق) من (انطَلَق) فقال في التكملة: «لما كان طَلَق من انطَلَق مثل كَتَف [وهي هنا مثل فَخَذ] أسكن اللام التي هي عينٌ كما أسكن اللتاء من كتف، فالتقى ساكنان اللام والقاف فحرك القاف بالفتح». وهذه الكلمة مما حكاه سيبويه. وانظر الكتاب (٢٦٦/١)، (١١٣-١١٥) والتعليق (١٦/٢) والحجة (٤٠٩/١) والتكملة ٧.

(٣) سورة لقمان: (١٦)، وفي الأصل: بني بالشديد والكسر، وهو تحريف لا يتسق مع الفوجيه التالي، وما أثبتناه هو ما جاء في: الحجة (٣٣٧-٣٣٦/٤)، (٤٥٤/٥) موافقاً لكلامه هنا، واحتج لها هناك ورأى غيرها في القراءة أحسن ولم يردّها. وجاء في: السبعة ٥١٢، والمبسوط ٣٥٢ أن ابن كثير قرأ (يا بني) في غير هذه الآية ساكنة الياء ولم يرد عنه هذا في هذه الآية، غير أن أبا علي في: الحجة (٣٣٧/٤) نسبها لابن كثير، وعدّ الباقر في: الاستدراك ٢٥٨ ذلك سهواً من أبي علي؛ لأن ابن كثير لم يخفف الياء في هذه الآية من لقمان البنية، ولم يجد القراءة معزوة لاحد، وانظر حجة ابن خالويه ٢٨٤، ومعجم الخطيب (١٩٢/٧).

(٤) سورة القصص: (٣٢) رواها شبل عن ابن كثير وقرأ بها ابن مسعود وعيسى وأيونوفل وهرمز، وهي لغة هذيل وقيل بل تميم. انظر السبعة ٤٩٣، والبحر (١١٣/٧) واحتج لها أبو علي في: الحجة (٤٢٠/٥) بمقالته هنا.

(٥) حكاه سيبويه (٢٨/١) في باب ما يحتمل الشعر

(٦) من الحجة ويقتضيها السياق.

(٧) جاءت في: الحجة والبصريات ٣٦٦، والشبrazيات ٤٢٨، والعسكرية ١٦٩، والتسام ٢١٨، ومر الصناعة ٧٤٤، والمنفصل ٣٦٤، وشرح الشافية (٢١٠/٣) واللسان والقاموس (رب)؛ والمعنى: لا وربك.

قال أبو العباس (١): ليلة غُمِّي: التي لا يرى فيها الهلال، وأنشدَ رَجْزاً أنشده أبو زيد:

وليلة مُسْتَنبِهِه أهوالها

ليلة غُمِّي طامِسِ هلالها (٢)

فا: هذا مثلُ (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) (٣).

فا: عن ابن حبيب (٤):

وإن خلتُ أن المنتأى عنك واسع (٥)

تكون (إن) جزاء وتكون نفيًا.

مسألة

الإضافة في (مائة درهم) بمعنى اللام، ولا تكون بمعنى (من)؛ إلا ترى أن المعدود الذي هو / ١١٠ ب الدرهم ليس بعدد فتكون المائة بعضه؛ كما أن (الحديد) في قولك: (حَلَقَةُ حديد) (٦) جنس، و(الحلقة) بعض له.

(١) وجدت الكلام بمعناه لابن السكيت في: إصلاح المنطق ٢٨٢، ولم أجده لابن العباس.

(٢) من الرجز، والثاني بلا نسبة في: إصلاح المنطق والمقصود والممدود للقالبي ١٢٨، وشرح شواهد الإصلاح ٤٩٣، ومفردات الراغب ٦١٣، والصحاح واللسان (غمي) والمخصص (١٥٧/١٥) وأساس البلاغة (غمم). ولم أجدهما في نوادر أبي زيد.

(٣) شرحهما في: الإيضاح ٢٨٢-٢٨٣ فجعلتهما من إضافة الاسم إلى الصفة، والأصل فيهما: الصلاة الأولى والمسجد الجامع، فمن أضاف أراد: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع؛ يريد أنهما صفتان أقيمتا مقام موصوفيهما المحذوقين. وهو مأخوذ من المبرد فيما جاء في: الأصول (٨/٢) وانظر كتابنا (١-١٧١) وإعراب النحاس (٣٤٧/٢) وسر الصناعة ٣٥

(٤) محمد بن حبيب أبو جعفر وحبيب أمه، وهو من العلماء الثقات باللغة والشعر والاختيار (ت ٢٤٥). معجم الأدياء ٢٤٨١

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

فإنك كالليل الذي هو مدركي

وهو للنايعة الذبياني في: ديوانه ٣٨، وطبقات الفحول ٨٧، والكامل ٩٢٣، وإعراب النحاس (٢٤١/٥) وأنشده أبو علي في: العضديات ٦٨، والشعر ٨٠ مجيزاً فيه النفي والشرط وزجج النفي ولم يعز القول لابن حبيب.

(٦) الإيضاح ٢٨٠، والبصريات ٨٩٥

فإذا لم يكن المعدودُ جنساً للعدد وكان غيره لم يكن بعضاً له، وإذا لم يكن بعضاً له لم يكن بمعنى (من)، وإذا لم يكن بمعنى (من) كان بمعنى اللام، وإذا كان بمعنى اللام كان تأويله أن هذه (المائة) لهذا الجنس؛ كما تقول: هذا العدد لهذا المعدود على معنى الإضافة إليه من غير أن يكون بعضاً له.

فأما (ثلاثمائة درهم) فينبغي أن يكون إضافة (ثلاث) إلى (مائة) على معنى (من)؛ ألا ترى أن (مائة) بمعنى (مئتين)، فالثلاث (من المئتين) وهي مئتان؛ كما أن (الحلقة) من الحديد وهي حديد. وإضافة (مائة) إلى (درهم) في (ثلاثمائة درهم) بمنزلة إضافة (المائة) إلى (درهم) في (مائة درهم) في أنه بمعنى اللام؛ ألا ترى أن العدد ليس من المعدود، وأنت أردت أن هذا العدد لهذا الجنس دون هذا الجنس الآخر الذي ليس بدراهم.

مسألة

الاحسن عندي (١) في قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢) أن يكون الاسم (أن) مع صلبته؛ بدلالة أنه يُشَبِّهُ المضمَر من حيث لم يستجيزوا وصَفَه؛ كما لم / ١١١١ يَسْتَجِيزُوا وَصَفَ المضمَر (٣).

مسألة

حكى أن بعضهم قرأ: ﴿يَخْتَلِقُونَ إِنْكَاءً﴾ (٤)، وهذا في المعنى ليس ببيعيد؛ يدل عليه قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ (٥).

(١) هو اختيار النحاة في مثل الآية وعليه قراءة السبعة، وأجازوا عكسه أي نصب المصدر خيراً للناسخ. انظر: الكتاب (٥٠/١) ومعاني الاخفش ٢٣٥، ٤٢٧، والفراء (٣٧٢/١) والمقتضب (٤٠٧/٤) ومعاني الزجاج (٤٦٢/٤) وشرح السيرافي (٢٨٣/٢) والبصريات ٧١٠، ومعجم الخطيب (٤٦٨/٨).

(٢) سورة الجاثية: (٢٥).

(٣) الكتاب (٧٦، ١١/٢) والمقتضب (٤٢٨١، ٢٨٤، ٩١/٣) والأصول (٣١/٢) وقيد المنع بالأسماء الظاهرة في: الإيضاح ٢٨٩.

(٤) سورة العنكبوت: (١٧) وقرأ بها ابن السميع وأبو المتوكل، وقراءة العامة: "وَيَخْلُقُونَ إِنْكَاءً". انظر: زاد المسير (١٢٦/٦) ومعجم الخطيب (٩٤/٧).

(٥) سورة ص: (٧) وانظر الحجة (٣٦٥/٥).

أخبرني أبو علي إسماعيل قال : قال أبو العباس : حدثنا الزياتي قال : نظر الفرزدق إلى قوم يتناظرون في المعاني فوضع لهم هذا البيت :

إذا هي شالت فالقوائم تحتها وإن لم تشل يوماً علتها القوائم (١)

يعني السيوف .

أخبرني أبو علي قال : حدثني أبو الحسن الأخفش قال : حدثني أبو عبد الله بن الحرّون قال : قيل لمصعب بن عيسى البصري (٢) : ما بالك كثرت عند البرامكة، وقد كان معهم من هو أجل منك قدراً وأعظم خطراً؟ فقال : إني لما وردت عليهم قبضت منهم وبسطتهم وجمعتهم وفرقتهم، وعلمت أن ليس للثناء ما للطراء (٣)، فقررتني منهم بعدي منهم، وأدناني منهم تأبي عنهم، وقد كان يقال : أزهد الناس في عالم جيرانه (٤)، وكنت كثير الالتواء، شحيحاً على الإملاء (٥).

أنشد أبو علي إسماعيل :

١١١/ب أسد علي أعدائه ما إن يهون ولا يلين
فإذا تمكّن منهم ألفوه أحلم ما يكون (٦)

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في إصلاح المنطق ١٧، والاضداد لأبي حاتم ٩٤، وابن الأنباري ٢٥٩، وتهذيب اللغة (٤٣٤/١١) واللسان (شيم). والرواية فيها جمعاً: شيمت ولم تُشَم مكان شالت ولم تشل. ورواية أبي علي أدخل في الإلغاز؛ لأن الشول للناق، ولا يقال لها: (شام)، فينصرف الذهن في روايتنا لقوائم الدابة لا للسيوف. ومعنى البيت أن قائم السيف يكون فوقه إذا أغمده، وتحتّه إذا سلّته.

(٢) جاء في: عيون الأخبار (١٢٨/٢) والعقد (٣١٦/٢) أن المسؤول عطاء بن مصعب، وفي: زهر الآداب ٤٣. أنه الصلت بن عطاء.

(٣) الطراء جمع طارئ وهو القادم من بلد بعيد فجأة، الثناء جمع تأنى وهو المقيم أو المولود بالبلد.

(٤) ذكر السيوطي في: (كتاب التحدث بنعمة الله) ١٦١ أنه حديث نبوي برواية (أزهد الناس في العالم أهله وجيرانه) أخرجه أبو نعيم في: الحلية وابن عدي في: الكامل ووجدته في: الأخير (٣٦٨/٦)، والجامع الصغير (١٤٧/١) وشرحه في: فيض القدير (٦١٦/١) وذكره ابن الجوزي في: الموضوعات (٢٣٧/١) والكلمة محكمة عن غير واحد في: جامع بيان العلم ٦١٨، والطيبوريات برقم ٢٦٣، وجاء مثلاً في: مجمع الميداني (٩١/٢) ورهم في مضربه فقال: يضرب في السقطة تحصل من العاقل الحازم.

(٥) في المصادر الأخرى: بالاملاء، وكلاهما صحيح. جاء في التاج (شحج) أن الظاهر أنهما سواء.

(٦) من الكامل، وهما في: نور القيس ٣٠. لمحمد بن كُناسة الأسدي المتوفى ٢٠٧، وبلا نسبة في: عيون الأخبار (٢٩٤/١).

حدثني أبو علي قال: أصبت بخط أبي العباس أحمد بن يحيى كتاباً دفعه إلي أبو عبد الله الحسن بن مقله (١)، فقرأت فيه:

وأبو يزيد قائم كالمؤتممة (٢)

قال: هي التي تقوم في المآثم (٣)، وأبو يزيد: سهيل بن عمرو (٤). قال: وأنشدناه أبو العباس محمد بن يزيد (٥): كالمؤتممة.

مسألة

يدلُّ على حسن القراءة: ﴿وهو الذي يُرسلُ الرِّيحَ نَشْراً﴾ (٦) أن (النَّشْر) قد استعمل للإحياء (٧)؛ كما استعمل (٨) في قوله: ﴿كيفَ نُنشِرُهَا﴾ (٩)، ونحو: ﴿ثمَّ إذا شاءَ

(١) سلفت ترجمته في (٨٠-ب).

(٢) من الرجز، وهو لأبي الرعاس في: شرح أشعار الهذليين (٧٨٧/٢) ولراهن أحد بني صالح من هذيل في: جمهرة ابن دريد، ٢٢٤، وللراهن في اللسان والتاج (خندم)، وجاء في: سيرة ابن هشام (٤٠٨/٤) أنه لحسام بن قيس البكري ويروي للراهن. وانظر الاختلاف في رسم (رعاس) وفضل تخريج للبيت في: شرح الأشعار (٣/١٤٦٤). وجاء في: الروض الأنف (٤/١٦٥): "وأبو يزيد بقلب الهمزة من (أبو) الفأ ساكنة... وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين".

(٣) لم أجده، وقال السكري في شرح الأشعار: المؤتممة: أم اليتيم، وحكاها ابن جني في: النمام، ١٠٩، ثم حكى تخطيطه السيرافي له وأن الصواب أن يقال: لها أولاد يتامى، ثم احتج للأول. وانظر الروض الأنف، والصحاح (٤٢٢).

(٤) سهيل بن عمرو بن عبد شمس، كان خطيب قريش ثم أسلم يوم فتح مكة وقيل مات في طاعون عمواس. السير، ١٩٥٣.

(٥) أنشد في: الكامل ٧٦٧ أكثر الرجز وليس فيه الشاهد.

(٦) سورة الأعراف: (٥٧) وقرا نَشْراً بفتح النون وسكون الشين حمزة والكسائي وخلف وغيرهم. السبعة ٢٨٣، والمبسوط ٢٠٩، ومعجم الخطيب (٣/٧٨). والمسألة موافقة لتفصيله في: الحجية (٢/٣٧٩، ٤/٣٥، ٥/٣٤٥).

(٧) الأصل: للإحياء، وهو تحريف.

(٨) الأصل: كما استعمل البعث، وهو انتقال نظر من العبارة اللاحقة.

(٩) سورة البقرة: (٢٥٩) وقراها بالراء وضم النون نافع وابن كثير وأبو عمرو ويحقوق وغيرهم. السبعة ١٨٩، والمبسوط ١٥١، ومعجم الخطيب (١/٣٧٢) وفيه ذكر ابن عامر فيمن قرأ بها بل قرأ بغيرها، وفي الأصل (تنشروها) بالفتح وهو تصحيف صوابه من الحجية (٢/٣٨٠).

أَنْشَرَهُ ﴿١﴾؛ كما استعمل البعثُ له في قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ ﴿٢﴾،
وقوله: ﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ ﴿٣﴾، وقوله: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ ﴿٤﴾، وقد قال
المرار:

وَحُمَّتْ لَهُ عَيْنُ الْقَلِيبِ وَأُخِيَّتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي الْمَيَّاءَ نَسِيمُهَا ﴿٥﴾

و(بُشْرًا) ﴿٦﴾ حَسَنٌ أَيْضًا لِقَوْلِهِ: ﴿الرِّيَّاحُ مَبْشُرَاتٌ﴾ ﴿٧﴾.

النَّمِرُ بْنُ تَوَلِّبٍ ﴿٨﴾:

وَلَوْ أَنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيًا لَكَانَ هُوَ الصَّدْعَ الْأَعْصَمَا ﴿٩﴾

١١٢ / الخبرُ محذوفٌ؛ أي: في الوجود أو في العالم، ومثله:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّتْ حَلًّا ﴿١٠﴾

(١) سورة عبس: (٢٢)

(٢) سورة البقرة: (٥٦)

(٣) سورة الروم: (٥٦)

(٤) سورة النحل: (٣٨)

(٥) فرغت منه في (٩٧-ب)

(٦) في آية الاعراف السالفة، وهي قراءة عاصم وفيها (الرياح) جمعاً. و(بُشْر) عند أبي علي جمع بشير فهي تُبشِرُ بالمطر والرحمة بدليل آية الروم. انظر المصادر السالفة.

(٧) سورة الروم: (٤٦)

(٨) النمر بن تولب بن زهير العكلي، شاعر مخضرم وصحابي، والأكثر على كسر الميم وبعضهم على تسكينها. انظر: معجم الشعراء المخضرمين ٥٠١، واشتقاق ابن دريد ١٨٤، ومقدمة شعره ٢٩٩

(٩) من المتقارب، وهو للنمر في: شعره (شعراء أسلاميون) ٣٨٠، ومعجم البكري ١٤٧، ومنتهى الطلب

(١/٢٨٨) والحزانة (١١/١٠٧) وشرح أبيات المفتي (١/٣٨٥) وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٥٩ على

الفصل بالظرف بين أن واسمها. الصدع: الوعل بين الجسيم والضئيل، والعصمة بياض في يده.

(١٠) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإن في السفر إذ مضى مهلاً

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٢٥، والكتاب (٢/١٤١) والمقتضب (٤/١٣٠) وما اتفق لفظه للمسير ٣١٥،

والاصول (١/٢٤٧) والخصائص (٢/٣٧٥) والحزانة (١٠/٤٧٩) وشرح أبيات المفتي (٢/١٦١)

وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: البغداديات ٤٣٠، والشعر ٤٩٥، والتعليقة (١/٢٩٢) والإغفال

(٢/٤١١) شاهداً على المذكور هنا وهو حذف خبر إن والتقدير: في العالم. المحل: الإقامة، السفر: جمع

سافر وهو المسافر، المهل: التؤدة أو السبق، والمراد أنهم لا يرجعون بعد الموت.

أخبرنا أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس (١): الابتهاال: الاجتهاد، يقال: فلان يبتهل في الدعاء، فإذا عني به الدعاء واللحن وإنما معناه الاجتهاد فيما قصد له، ولو قال قائل: فلان يبتسهل إلى الله في طلب الشهادة أو في طلب الرزق، لكان ذلك جيداً. وقولهم: (ما له بهله الله)، و(عليه بهله الله) (٢)، فهو يقول على ما جرى من الكلام وعلى نيته؛ أي: عليه ما يدعى به مبالغاً فيه.

وأخبرنا عن أبي العباس (٣): يقال: سار فلان في حذفار الأرض، ويقال: سار بحذفار الأرض؛ إذا سار في ناحية منها، وحذافير الأرض: نواحيها.

مسألة

قد يجيء قول من قال: ﴿ وَيَتَّقَهُ ﴾ (٤) على (لم أبه) (٥)؛ كأنه لما حذف الياء للجزم وبقيت الكسرة فجزم حذفها للجزم كما حذف الحركة من (لم أبال)، فاسكن ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، وأصل هذا كله (لم يك) (٦).

(١) لم أجده في شيء من كتبه، ولم أجد من وافقه في هذا المعنى أو حكاها، بل يذكرون أنه الاجتهاد في الدعاء، ولا يطلقونه فيما عداه، ولعل أبا العباس أخذ معنى الصيغة (افتعل)، وسيكرر أبو علي الحكاية والتي تليها عن أبي العباس في (١٨٠-ب، ١٨١-أ).

(٢) جاءت الكلمتان في: خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١، ومجاز القرآن (٩٦/١) وغريب الحديث لأبي عبيد (٢٦١-٢٦٢/٥) والفاظ ابن السكيت ١٧٠، ومعاني الزجاج (٤٢٣/١) وتفسير الطبري (٢٩٦/٣) واللسان (بهل)، ونصر غلام ثعلب في: الياقوتة ١٨٩ على أن (بهلة) بضم الباء وفتحها معاً، وجاء في: غريب ابن قتيبة (٢٥٣/١) والغريبين ٢٢٨، والنهاية (١٦٧/١) واللسان: "ومن حديث أبي بكر: من ولي من أمور الناس شيئاً فلم يُعطهم كتاب الله فعليه بهلة الله". وعليه فالقول الثاني من الأثر.

(٣) حكى عنه في اللسان والناج (حذف) عن تذكرة أبي علي.

(٤) سورة النور: (٥٢) وفرغت من التعليق عليها في (١١٠-أ) وبعض ما جاء هنا ذكره هناك.

(٥) حكاها الخليل عن العرب، وشرحها أبو علي مفصلاً في: التكملة ٨ والعسكرية ٢٧٨، ٢٨٠ بما يوافق قوله هنا وعرض لها في: البغداديات ٤٣٦، والشعر ٢٠٦، والبصريات ٢٥١، والحجة (٦٧/١) وهنا ثانية (٢٠٥-أ)، والهاء في الأصل وجميع كتبه ما عدا البغداديات مسكنة وهو خطأ صوابه الكسر ينصه في التكملة والبغداديات وبضبط الكتاب، ومعناها: ما باليت. انظر الكتاب (٤٠٥/٤) والمقتضب (١٦٦/٣).

(٦) حمل سبويه حذف النون على الاستخفاف لكثرة في الكلام، فكثرت جعلته أصلاً في هذا الحذف عند أبي علي. انظر الكتاب (١/٢٩٤، ٢/٢٥٦، ٣/٥٠٦، ٤/١٨٤، ٣٩٩) والمقتضب (١٦٧/٣) والتعليقة (١١٧/٥) والشيرازيات ١٨١، والإغفال (٢١٨/٢).

وَيَجُوزُ (١) أَنْ يَكُونَ أَجْرَى (تَقَه) مُجْرَى (فَحْذ) كَمَا قَالَ: (انْطَلِقَ) فِي (انْطَلِقُ)،
أَسْكَنَ اللَّامَ لِذَلِكَ ثُمَّ فَتَحَ الْقَافَ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ.

١١٢ ب مسألة

مِمَّا يُقْوَى قَوْلَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويه (٢) فِي إِجْرَاءِ الْوَاحِدِ مُجْرَى الْجَمْعِ فِي نَحْوِ [بَيْض] وَجُودُكَ نَحْوَ: مَذَاكِير (٣) وَعَبَادِيد (٤)، مِمَّا لَا وَاحِدَ لَهُ.

وَهَذَا أَيْضاً يُقْبَحُ ﴿ضِيَاء﴾ (٥) عَلَى قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُفْرَقَانِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ،
وَقَدْ قَالُوا: (ذَوَائِب) (٦) فَايْدُكُوا، فَكَذَلِكَ يَقْبَحُ «ضِيَاء»، وَهُوَ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ (٧)
سَائِعٌ لِفَرْقِهِ بَيْنَهُمَا، وَيُقْوَى قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾ (٨).

مسألة

إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنَ السَّوَادِ يُنَافِي عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ مِنَ الْبَيَاضِ كَذَلِكَ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ فَنَاءٌ جِسْمٍ وَاحِدٍ فَنَاءً لِسَائِرِهَا.

مسألة

الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرِيداً

(١) سلفت الإشارة إلى تكرار هذه العبارة والتعليق عليها في (١١٠-١).

(٢) الكتاب (١/٢٠٩-٢٠٩/٤٨) وبيض ابوعلي هنا موضع الشاهد، وشواهد كثيرة منها الآية (٤) من النساء: "فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا أَوْ أَنْفُسًا"، وبها استشهد ابوعلي في الإيضاح، وذكر كثيراً في كتبه وقوغ المفرد موقع الجمع وذهب في: الحجية (٦/١٣) إلى أنه لا يكاد يجيء إلا في الشعر، وهذا قول اللبرد في حين أن سيبويه لم يقيده بالشعر. انظر معاني الأخفش ٢٤٩، والمقتضب (٢/١٦٩) والشعر فهارسه ٦٦٩-٦٧٠، والشيرازيات ١٧٦، والإغفال (١/٢٥٣) والحجة (٤/٥٨١، ٢١٣) والإيضاح ٢٢٤، والتعليقة (١/١٤٧).

(٣) أي الذكور، وهو من أمثلة سيبويه (٢/٣٠٢٨٢، ٤/٢٣) ومعاني الأخفش ٢٩٦.

(٤) تقدم في (١٠٣-ب).

(٥) سورة يونس: (٥) وهي قراءة مرت في (١٠٩-ب).

(٦) عقد مسألة لها في (١٠٢-أ).

(٧) في (١٠٩-ب) ذكر جوازها في المفرد ومنعها في: الجمع بما يوافق قول أبي الحسن.

(٨) سورة الأنفال: (٤٧) وفي الحلبيات ٥١ رثاء فِعَالٌ مِنْ رَأَيْتَ قُلَيْبِ الْبَاءِ هَمْزَةٌ لِتَطْرُقُهَا بَعْدَ الْفِ زَائِدَةٌ، فِيهِ

لنفسه لو جَبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً لنفسه وجَبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات، وقد ثَبَتَ أن هنا أشياء لا يجوز أن تكون مُرادةً له سبحانه، فقد وجَبَّ إذن أن يكون مُريداً بإرادة.

وتلك الإرادة لا تخلو من أن تكون في / ١١١٣ محل أو في غير محل، فالقديم ليس بمحلٍ للأشياء ولا تكون فيه.

ولا يجوز أن تكون حالة في مَوَاتٍ ولا حيوان؛ فلا يجوز أن تكون حالة في الموات؛ وذلك أن الإرادة محتاجة إلى الحياة وإلى بنية مخصوصة؛ فلذلك لا تحل في البدن ولا في الرجل، وإن كانتا حيتين؛ [لأنها] (١) محتاجة إلى محلٍ مخصوص وهو القلب.

ولا يجوز أيضاً أن تكون في الحيوان؛ لأنها لو حلته لكان مُريداً بها كما أن العلم إذا حل كان هو العالم به، ولا يكون علماً للقديم، فكذلك لو حلته الإرادة لكان هو المريد بها لا القديم؛ فقد ثَبَتَ إذن أن إرادة القديم في لا محل.

والدليل على أنها موجودة [بيض].

[ع: إلزام على ما مضى: إذا قلت: "إنه لو كان مُريداً لنفسه لو جَبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً لنفسه وجَبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات". يدخل عليه أن يُقال: فقد نجدُه قادراً لنفسه ومع هذا فلا يصفونه بأنه قادرٌ على جميع المقدورات، فكذلك: ما أنكرت أن يكون مُريداً لنفسه وإن لم يرد جميع المرادات؟ ومن جعلك بتشبيه الإرادة بالعلم أسعد من غيرك / ١١٣ ب بتشبيه الإرادة بالقدرة؟ الجواب] أنشدني أبو علي إسماعيل قال: أنشدنا لابن أبي عيينة (٢):

وعندي من البلوى ضروبٌ كأنما
إلى البلى من معادنها نُجبي
ولو أن دنيا للنصارى تعرّضتْ
إذن لادعوها (٣) دون أصنامهم رباً

(١) الأصل: لانهما، وهو سهو. وفي هامش الأصل بخط الناسخ: ظ، أي ظاهر. انظر: معجم الرموز والإشارات . ١٩٢

(٢) هو محمد بن أبي عيينة المهلبي، شاعر عباسي من ولد المهلب بن أبي صفرة، توفي ما بين (٢٢٠-٢٣٠). انظر: معجم الشعراء العباسيين ص ٣٥٣.

(٣) بهامش الأصل بخط الناسخ: لدعوها، ولم يرمج ما في المتن، وكانها رواية أخرى.

ولو غُمِسْتُ في البحر والبحر مالحٌ لا أصبح ماء البحر من طيبها عذباً
تطيبُ دنيانا إذا ما تنفستُ كأن فتيت المسك في دورنا نهبا
وأحببتُها حباً يقر بعينها وحببي إذا أحببت لا يشبه الحباً (١)

فا: ابن دريد في الجمهرة (٢): لا يقال: سمك مالح، ولا يلتفت إلى قوله:

يُطعمها المالح والطيرياً (٣)

مسألة (٤)

قال: قوله (٥) في (ذا) اسم رجل: ذاء، في إعلاله العين واللام غير خارج عن الأصول؛ لأن نظيره (شاء) و(ماء). وإذا كان قد قال (٦) في اسم رجل (لا) من اللات والعزى (٧): لاء، مع أنه علم والأعلام في غالب الأمر منقولة من الاجناس، وهي أبعد من شبه الحروف وأقرب إلى المتكئة، و(اللات) و(ذا) جميعاً من باب واحد في أنهما

(١) من الطويل، وجاء في: الأغاني (٨١/٢٠) بعض أبيات القصيدة ولم يذكر من أبياتنا هنا إلا البيت الأخير، ونسب الرابع لأبي عبيدة في: الوساطة ٣٧٦، وذكره ابن بري في التنبية والإيضاح (ملح) منسوباً لابن أبي ربيعة ثم قال إنه وجدته في شعر ابن أبي عبيدة، غير أن أوله: ولو تفلت، وجاء (ريقها) مكان (طيبها)، ولم أجد البيت في: ديوان ابن أبي ربيعة، وجاء الثاني والثالث مع آخرين بلا نسبة في: حماسة الظرفاء (٢٦/٢) وذكر الأصفهاني أن ابن أبي عبيدة كان يتعشق فاطمة بنت عمر بن حفص ويكني عنها بدنيا.

(٢) الجمهرة ٥٦٨، وهو قول ابن السكيت وابن قتيبة، وحكى ابن جني أن ابن الأعرابي أجازها واعترف تعذب بصحتها، وإن كان (منح) هو الأفتح، واحتج ابن السيد وابن بري لصحتها بعدة شواهد. انظر: إصلاح المنطق ٢٨٨، وفعلت وافعلت للسجستاني ١٠٥، وأدب الكاتب ٤٠٤، والمختضب (١٢٤/٢) وشرح أدب الكاتب للجبالي ٢٤٣، والاقتضاب (٢٢٣/٢) والعين (٢٤٣/٣) والتنبية والإيضاح واللسان (ملح).

(٣) من الرجز، وهو تعذافر الفُقَيْمي في: إصلاح المنطق ٢٨٨، وشرح شواهد ص ٤٩٨، والشاحج ٤٧، والتهذيب (٩٩/٥) والمخصص (١٣٦/٩) والمصادر في التعليق السابق، وسماه السجستاني أبا عذافر الكندي، ولعله الصواب، ورد المانعون الشاهد لأن الرجز محدث لا يؤخذ بلغته.

(٤) كلامه موافق لما تفرق من قوله في: التعليقة (٧٥-٧٩، ٢٠١) والإغفال (٥٣٥-٥٣٦/٣) والبصريات ٨٢٦، ٨٢٥، والشعر ١٥٤، ١٦٥، والحليات ١٥٦، والمنصف (١٢٢/٢)

(٥) أي سيبويه في الكتاب (٢٨٠/٣) وانظر: المقتضب (٣٧٠/١، ٤٣/٤) وما ينصرف ١٠٩، والأصول (١١٠/٢، ٣٢٦/٣) وفي الإغفال محرف.

(٦) الكتاب (٣٦٨/٣).

(٧) سورة النجم: (١٩).

لا / ١١٤ يُعَرَّفُ لهُمَا أَصْلٌ، وَلَا اسْتَعْمِلَا تَامِينَ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ اشْتَقَقْتُهُ بِالْاِسْتِدْلَالِ مِنْ بَابِ (كُوَيْتَ) (١)، وَلَكِنْ لَيْسَ الْمُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ كَمَا يُرْتَبِ السَّمَاعُ لَفْظًا.
وَكَذَلِكَ [ذَا] (٢) لَمْ نَسْمَعْهُ تَامًا، وَإِنْ كُنَّا قَدْ اسْتَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ بِ(ذِيَا) (٣)، وَلَا يَدُلُّ قَوْلُهُمْ: ذَانِ، وَسُقُوطُ الْأَلْفِ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي (ذَا) كَمَا لَمْ يَدُلُّ سُقُوطُ اللَّامِ فِي (ذَوَاتِ) (٤) مَعَ عَلْمِنَا بِهَا فِي ﴿ذَوَاتَا أَفْتَانٍ﴾ (٥) عَلَى كَوْنِهَا زَائِدَةً.

مسألة

إِنْ سَمَّيْتَهُ بِ[عَم] (٦) الَّذِي تُرِيدُ بِهِ الْاِسْتِفْهَامَ فَوَجْهُ حِكَايَتِهِ شَبَّهُهُ بِالْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَامِلًا وَمَعْمُولًا فِيهِ، وَوَجْهُ إِعْرَابِهِ أَنْ (عَنْ) مِثْلُ (يَدِ). وَلَا يَكُونُ فِي (بِمَ) وَ(لِمَ) غَيْرَ الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ (٧) لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْأَسْمَاءِ؛ كَمَا كَانَ (عَنْ) عَلَى وَزْنِ (يَدِ).
وَمَدَّدَتْ فِي (عَنْ مَاءٍ) - وَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ الْأَوَّلَ دُونَ الْآخِرِ - مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَعْرِيفِ (شَمْسٍ) مِنْ (عَبْدِ شَمْسٍ)؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأِسْمُ مُضَافًا إِلَيْهِ، فَعُرِّقَتْ (شَمْسٍ) بِالنَّقْلِ، وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ (عَبْدُ) وَزَالَ عَنْهُ تَعْرِيفُ اللَّامِ فِي (الشَّمْسِ) مِنْ حَيْثُ كَانَ مُضَافًا / ١١٤ بَإِلَيْهِ مَا هُوَ عَلَّمُ، وَكَذَلِكَ مَدَّدَتْ (مَا) كَأَنَّهَا الْأِسْمُ الْمُسَمَّى بِهِ.

حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ شَدِيدَ الْاِخْتِصَاصِ بِأَبِي الْعَبَّاسِ (٨)؛

(١) فِي الْإِغْفَالِ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَلْوُونَ عَلَى آلِهِمْ وَيَعْتَظِقُونَ عِبَادَةَ نَهَا وَتَقْرِبًا إِلَيْهَا، وَيُقَالُ: لَوَى عَلَيْهِ وَعَظَفَ عَلَيْهِ.

(٢) الْأَصْلُ: إِذَا، هُوَ تَحْرِيفٌ يَظْهَرُ بِالسِّيَاقِ.

(٣) تَصْغِيرُ (ذَا) وَبَيَانُهُ فِي: التَّعْلِيقَةِ (٣/٣٤٦) وَانظُرْ اِتِّكَتَابَ (٣/٤٨٧) وَالْمَقْتَضِبَ (٢/٢٨٦) وَالْإِغْفَالِ (١/٦٨، ٢/٣١٧).

(٤) فِي الْبَصْرِيَّاتِ: ذَوَاتٌ وَاحِدَةٌ ذَوَاةٌ.

(٥) سُورَةُ الرَّحْمَنِ: (٤٨) وَتَجِدُ الْمَبْرَدَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ فِي هَذَا. انظُرْ الْمَقْتَضِبَ (١/١٧٢، ٣٦٩)

(٦) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ سَبْيُوهِ (٣/٣٤٤) الَّذِي أَجَازَ فِي التَّسْمِيَةِ بِعَمِّ حِكَايَتِهِ وَإِعْرَابِهِ اسْمًا عَلَى تَفْصِيلٍ، وَأَشَارَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيقَةِ (٣/١٥٠) إِلَى إِعْرَابِهِ وَمَدَّهُ، وَانظُرِ السِّيْرَافِيَّ (الْعِلْمِيَّةَ ٤/٨٧). وَفِي الْأَصْلِ: بَعْمًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَخَالِفُ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى الْاِسْتِفْهَامِ.

(٧) يَقْصِدُ الْبَاءَ فِي بِمَ وَاللَّامَ فِي لِمَ.

(٨) فِي مَعْنَاهُ كَلَامَ لَابِنِ دَرَسْتَوِيهِ فِي أَبِي بَكْرٍ ابْنِ السَّرَاجِ فِي: الْفَهْرَسْتِ ٩٨، وَانظُرْ: نَوْرَ الْقَيْسِ ٣٤٢

يعني شيخنا (١) رحمه الله، وسأله سائل: هل رأيت ابن شقير (٢) عند أبي العباس؟ فقال: ما رأيته عنده، ولكن كنت أراه عند ابن كيسان.

مسألة

يبدلُ عليُّ أنَّ (رجلاً) ونحوه من المفسر ينتصب عن تمام الاسم (٣) قولك: إنَّ عشرين رجلاً انتم، وإنَّ عشرين رجلاً خيرٌ لك من عشرة؛ ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام ما ينصبُ (رجلاً) غير (عشرين).

مسألة

إنَّ سُمِّيَتْ رجلاً بـ (اعضض) (٤) ونحوه قطعَت الألفَ وأدغمت (٥) لحركة الإعراب، ولم يجر مجرى حركة التقاء الساكنين نحو: (أردد الباب)؛ من قبل أن حركة الإعراب لازمةٌ للاسم العرب؛ إلا تراهم يقلبون لامات الفعل لها وإن لم يكن الاسم معمولاً فيه ولا معه عامل؛ فلولا أنها عندهم في تقدير الثبات البتة لم تُقلب اللامات.

حدثنا / ١١١٥ أبو علي قال: أملى علينا أبو العباس محمد بن يزيد قال: وكتب إلي إسماعيل القاضي (٦):

(١) أبو العباس هو الميرد، وهرید أبو علي بشيخنا شيخه أبا بكر.

(٢) أحمد بن الحسن أو الحسين بن العباس أبو بكر النحوي (ت ٣١٧)، وسماه ابن مسعر والزبيدي والقفطي في أحد مواضعه الثلاثة محمداً، ولم أجد من صرح بأخذه عن الميرد إلا الزبيدي وابن مسعر جعلاه في: طبقة أصحاب الميرد. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٨٩) وطبقات الزبيدي ١١٦، وتاريخ ابن مسعر ٤٨، ومعجم الأدباء ٢٣٢، والإنباء (١/ ٣٦٩، ١٥١) والبيغة (١/ ٣٠٢).

(٣) انظر التعليق على (تمام الاسم) في (٧٧-ب)، وعرض أبو علي لعشرين وعملها في: البصريات ٧٠٣، والإغفال (١/ ١٥٤).

(٤) الاصل: اعضض، والنصوب من الكتاب (٣/ ٣١٩) لأنها من مسائله، وقول أبي علي موافق لقوله، وتصحيح بعد التسمية: إعض. وانظر ما ينصرف ١٥٢، والتعليق (٣/ ١٣٢).

(٥) هذه طريقة البصريين في رسم الأذغام، ووجدتها في مخطوط المقتضب المنسوخ سنة ٣٤٧. انظر: ابن يعيش (١٠/ ١٢١).

(٦) سلفت ترجمته في (٨٤-١).

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزاً مِثْلَ الْأَفَاعِي خَمْسَا (١)

(أمس) هي المجازية الفصيحة (٢).

قال:

مَنَعَ الرَّقَادُ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي

وَطُلُوعُهَا بِيضَاءَ صَافِيَةً وَتَغْيِيبُ فِي صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ

الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ (٣)

زَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَوَّلِ مَا قِيلَ.

فأما بنو تميم فإذا كان (أمس) ظرفاً بنوه كما يفعل غيرهم، وإذا كان اسماً عربوه واعتلوا بأنه خرج عن موضع البناء، ولم يصرفوه لأنه إنما نُقِلَ عن اسم يلزمه البناء، فكان

(١) من الرجز، وهو في: ملحقات ديوان المعجاج (٢/٢٩٦) ورجع محققه أنه من المنحول، وهو للمعجاج في: جمل الخليل ٢٠٢، وحكى البغدادي في: الخزانة (٧/١٥٣) النسبة وضعفها، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٣/٢٨٤) والنوادر ٢٥٧، وما ينصرف ١٢٤، وإعراب النحاس (٣/٢٣٣) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٤٦ على إعراب أمس إعراب المنوع من الصرف وجرها بمذ.

(٢) انظر التعليق على (أمس) عند أبي علي في (٨٠-ب، ٩٠-ب) والتنبيه والإيضاح (أمس).

(٣) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: الذي أعرفه: منع البقاء، وهو الانسب والأليق بالمعنى وهي الرواية. والبيت الثاني: ومغيبها صفراء كالورس، وهذه الأبيات مولدة، وشعر المولدين لا يُستدل به في النحو، والأولى أن يُستدل بقول أمية في عبد الله بن جدعان:

رَأَيْتُكَ أَكْرَمَ الشَّقَلِينَ طُوراً وَأَنْتَ الْيَوْمَ خَلٌّ مِنْكَ أَمْسِ

وَأَنْتَ تَزِيدُ فَوْقَ الضَّعْفِ ضِعْفاً كَذَلِكَ تَكُونُ [سَادَةً] عَبْدَ شَمْسٍ

ولم نجد هذين البيتين في ديوان أمية، في حين أنهما تُسَمَّيان لزياد الأعجم في: ديوانه ١٣١، والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولاعشى بني ربيعة بن ذهل في: المؤلف للآمدي ١٤، ولاعشى تغلب في: الوحشيات ٢٦٢. وأما الأبيات الثلاثة في المتن فهي من الكامل، وفي ثمار القلوب ٣٧٤ أنها لأسقف نجران وهو قس بن ساعدة، وللأسقف في: البيان والشيبين (٣/٣٤٣) والحجوان (٣/٨٨) والسمط ٤٨٦، والمعقد القريني (٣/١٨٣) والمقاصد النحوية (٤/٣٧٣) والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولتبع بن الاقرن في: المعارف ٦٣٠، ولتبع الثاني أو الثالث في: معجم المرزباني ٢٢٣، وليعض ملوك اليمن في: الصناعتين ٢٠١، ولم نجد من نسبه لمولّد.

ذلك مما أخرجَه عن تمكُنِ الأسماء، فقالوا: «ذَهَبَ أَمْسٌ بما فيه» (١)، لما احتيجَ إليه في الجُرُ في قولهم كان بمنزلةِ سائرِ الأسماء التي لا تنصرف، فأوقعَ عليها (مُد) التي هي حرفٌ يَعْمَلُ في الأزمنةِ عَمَلَ (مِن) في سائرِ الأسماء، فقال: مُدْ أَمْسٌ، ولحقته الألفُ للإطلاق.

قال (٢): وأنشدنا أبو العباس:

إِذَا مَخَارِمُ أَحْنَاءٍ عَرَضْنَ لَهُ لَمْ يَنْبُ عَنْهَا وَخَافَ الْجَوْرَ فَاعْتَتَبَا (٣)

١١٥ / ب قال أصحابُ المعاني: لم يَنْبُ عنها ولم يَخَفَ الجورَ فِيعْتَتَبَ، وقال أبو العباس في ذلك: إِذَا مَخَارِمُ أَحْنَاءٍ عَرَضْنَ لَهُ لَمْ يَنْبُ عَنْهَا مَخَافَةً مِنْهَا وَخَافَ الْجَوْرَ فَاعْتَتَبَ فَرَجَعَ.

وقال أبو العباس في المثل: «إِنَّمَا يُعَاتَبُ الْأَدِيمُ ذُو الْبَشِيرَةِ» (٤): الأدمة: مما يلي الجلدَ مِنَ اللحم، وإنما قال: يعاتب الأديمُ ذو البشيرة؛ أراد: لِقُوته، فإذا رُدَّ إلى الدِّبَاغِ صَلَحَ، وكذلك يُعَاتَبُ مَنْ فِيهِ فَضْلٌ، فإذا عَوْتِبَ رَجَعَ، وذو البشيرة: ذو اللحم.

وأنشد:

هُنَالِكُمْ تَهْدُمَتِ الرُّكَايَا وَضُمَّنَتِ الرَّجَا فَهَوَتْ بِذَمِّ (٥)

يقول (٦): كالذي حَفَرَ بَشْرًا وهو حينَ حَفَرَهَا لَمْ يُقَدِّرْ أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى فَسَادٍ، فَلَمَّا أَنْ

(١) الأصل: أَمْسٌ، والكسر لا يناسب السياق. والقول في: الكتاب (٢٨٣/٣) والنوادر ٢٥٧، والتهذيب (أمس).

(٢) أبو علي الصفار.

(٣) من البسيط، وهو للحطيفة في: ديوانه ٩، واللسان (عتب) وتخريجه في: الديوان ٣٤٦، ومعه الصحاح واللسان والنتاج (عتب). والبيت في وصف مجتاز للقفر، وجاء في الديوان: مخارم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. أحناء: حروف الجبل. عرضن له: أي بهذا الطريق. لم يَنْبُ عنها: لم يرتفع الطريق عنها ولكنه علاها. يعتتب: يرجع. وما حكاه أبو علي عن أصحاب المعاني هو قول ابن السكيت واحد قولي السكري، وما ذكره أبو العباس هو قول أبي عمرو وابن الأعرابي. وانظر الأقوال في الديوان.

(٤) جمهرة الأمثال (٦٩/١) ومجمع الميداني (٦٧/١) والمستقصى (٤٢٠/١) والسقطه ٦٠٥، ٩٥٣.

(٥) من الوافر، وهو للحطيفة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر ٢١١ (وفيه بدم تصحيف)، والخزانة (١٤٣/٤). في الديوان: الركايا: الآبار، الواحد: ركيي. الرجا: جوانب البئر من داخل.

(٦) نقل البغدادي في: الخزانة (١٤٦/٤) هذا النص عن التذكرة على أنه قول أبي علي في حين أنه في سياق الحكاية عن أبي العباس.

حفرها وَقَعَ على فساد، فبناها على ذلك وتهدم ما بنى، وكان قبل ذلك يأمل التمام لما يريد، فمثل هذا لما أن مدح مدح على رجاء تمام للمدح، فأخلف فهوى بدم.
أنشدنا أبو العباس الحميد:

عفت مثل ما يعفو الطليح وإنما بها كبرياء الصعب وهي ركوب^(١)
وصف الدار؛ يقول: كثر عليها العشب كما كثر على الناقة / اللحم، وركوب:
ضعيفة بعد ليس لها مخ.

مسألة

من قال^(٢) في التسمية بباء (ضرب) : رب، قال: قد استمر حذف الفاء في (عدة) وبابها، وقد احتجت إلى الرد فأحذف الفاء.
ومن قال^(٣): ضب، قال: هذا الحذف إنما هو في الفاء المعتلة، فأما الصحيح فلا؛ لأن المعتل قسم قائم برأسه، فأحذف العين، وقد حذفت العين الصحيحة في (سه)^(٤).

مسألة

قال إبراهيم^(٥) في قوله: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٦): قوله:
﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(٧) بدل منه.

(١) من الطويل، وهو الحميد بن ثور في: ديوانه ١١، وتخرجه ٣١٦، وزد عليه تفسير الثعلبي (٢٨٨/٩) محرراً كتفسير القرطبي. وفسر ابن قتيبة في: الغريب (٨/٢) عفت بكثرة الوب لا اللحم، وركوب: بذكول لا ضعيفة. وطيح الناقة إذا تعبت تعباً شديداً من السفر.
(٢) هذا أول قول المازني في المسألة ثم قال بغيره. انظر الخلاف في المسألة في: الكتاب (٣٢٣/٣) والمقتضب (١٧٠/١) وما ينصرف ١٥٤، والانتصار ٢٠٦، وشرح السيرافي (العلمية ٨١/٤) ولم يعرض أبو علي في: التعليقة (١٣٣/٣) إلا لقول سيبويه، وكلامه هنا أقرب ما يكون إلى ما في المقتضب، وسيعقد في (٢٤-٢٤) مسألة لتضعيف قول سيبويه.

(٣) قول الاخفش، وانظر المواضع السالفة.

(٤) السه هو الاست، وظهرت عينه في الجمع (استاء).

(٥) الزجاج في: معاني القرآن (١٢٧/٢) وإعراب النحاس (٥٠٤/١)، وأبو علي يكتفي بشيخه يابن إسحاق بخلاف فعله هنا، وخلصت كتب أبي علي من هذا التعقب، وحكي في: البحر (٤٠٤/٣) قول الزجاج عنه وعن أبي بكر والزمخشري وغيرهما، وعلل العكيري في: التبيان ٤٠٤ إعادة الفاء في البدل بطول الفصل.

(٦) سورة النساء: (١٥٥).

(٧) سورة النساء: (١٦٠) وتمامها: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.

وهذا عندي فاسد؛ لأنَّ البَدل لا يكون بتوسط حرفِ العطف (١). فإن قلت: فيم يتعلق قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾؟ فالقولُ عندي أنه محذوف؛ كأنه: لعناهم (٢)؛ كما قال في موضعٍ آخر: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ﴾ (٣). فإما قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ﴾ فمتعلقٌ بـ ﴿حَرَمْنَا﴾ (٤).
وحسنُ الحذفِ فيما ذكرنا لطولِ الكلامِ والدلالةُ على المحذوفِ.

مسألة

﴿وإنَّ الذينَ اختلفوا فيه لفي شكٍّ منه﴾ (٥) اليهودُ بأسرها تدعي قتله، لا تختلف ١١٦/ب في ذلك، وإنما الاختلافُ بين اليهودِ وفرقةٍ من النصارى يقولون أنه لم يُقتل، فالاختلافُ في قتله بين اليهودِ وهذه الفرقة من النصارى دونَ اليهودِ وحدهم، فأخبر الله سبحانه أنهم في شكٍّ من ذلك ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (٦)؛ أي: إنما توهموا ذلك للشبه منه الذي ألقى على الرجل الطالب له المقتول على أنه هو المسيح.
وقولُ أبي عبيدة (٧): ﴿مَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ كقولك: قتلته علماً؛ أي: تدلُّ لي لما علمته، ومنه: قتلتُ الحمرَ بالمزاج.

وعلى أنهم لا يقولون: قتلته يقيناً، إنما يقولون: قتلته علماً، فكما لا يؤنس بان يقال: قتلته معرفة (٨)؛ كذلك يكون اليقين. وإن ثبت عنهم: (قتلته يقيناً) كما يقال: (قتلته علماً) سقطَ هذا الذي اعترضنا به.

(١) كذا أيضاً في: الحجة (٣/٣١٢) وانظر أثره في الباقولي في: الكشف ٨٩١

(٢) قال به ابن الأثيري في: الإيضاح ٦٠٨، والطبري في: تفسيره (٤/٣٥٠).

(٣) سورة المائدة: (١٣).

(٤) سورة النساء: (١٦٠).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) والمسألة اعترض على قول الزجاج في: معانيه (٢/١٢٨): الذين اختلفوا في قتله

شاككون، لأن بعضهم زعم أنه إله، وبعضهم ذكر أنه قتل، وهم في ذلك شاككون.

(٦) سورة النساء: (١٥٧).

(٧) لم أجد له إلا ما رواه أبو عبيد عنه أن معنى (قتل) دُلٌّ، جاء ذا في: التهذيب (٩/٥٥) وسقط من أمثال

أبي عبيد ٢٠٥، وما جاء هنا هو قول الفراء وابن قتيبة. انظر معاني الفراء (١/٢٩٤) وتاويل المشكل ١٥٢،

ومعاني النحاس (٢/٢٣٤) وتفسير الطبري (٤/٣٥٥) وتبيين الطوسي (٣/٢٨٥) وزاد المسير

(٢/٢١٩) والصحاح (قتل).

(٨) في تفسير الطبري (٦/٢٨٦): وحكي: انخنته معرفة بمعنى: قتلته معرفة.

مسألة

﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ (١) لا يدل قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (٢) على أنه مات؛ لأن الواو لا تُوجب الترتيب.

مسألة

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (٣) عند الإلجاء وزوال التكليف لذلك.

والضمير الذي في (موته) يرجع إلى (أحد) المضمر؛ ألا ترى أن معناه: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به قبل موته.

مسألة ١١٧/أ

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (٤) لأن الذين كانوا بعده أرسلوا إلى أمر وكثرة، ومن كان قبله قد كان يرسل إلى العدد القليل: الاثنين والثلاثة.

مسألة

﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (٥) قوله: (رسول الله) من وصف الله سبحانه له لا من قولهم.

(١) سورة النساء: (١٥٨)

(٢) سورة آل عمران: (٥٥) والتوقي حمله المفسرون على معنيين: الموت والقبض بلا موت، وبدأ الفراء والزجاج بالأول على تقدير التقديم والتأخير والمعنى: أني رافعك ومطهرك ومتوفيك، وأبو علي هنا لا يرى الحاجة إلى ذلك لما ذكر. انظر: معاني الفراء (٢١٩/١) ومعاني الزجاج (٤٢٠/١) والوسيط للواحد (٤٣/٢).

(٣) سورة النساء: (١٥٩) ويريد أن يمانه عند الموت لا ينفعه لزوال التكليف. وانظر الأقوال في الآية في: معاني الزجاج (١٢٩/٢) والطبري (٣٥٦/٤) والتميمان (٣٨٦/٣) وتقدم تقديره (أحد) في الآية والتعليق عليه في (٦٧-ب).

(٤) سورة النساء: (١٦٣) وذكروا قبل نوح من الأنبياء: شيثاً وإدريس عليهما السلام. انظر: عمدة القاري (١٦/١).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) أجاز المفسرون أن يكون (رسول الله) قولهم على وجه الاستهزاء أو أن الله وضع الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح أو هو مدح من الله له. انظر تفسير مقاتل (٢٦٩/١) والكشاف (٥٨٧/١) والمجمع (٢٧١/٣) والبحر (٤٠٥/٣).

مسألة

﴿رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ (١) قال الجاحظ عن أبي بكر الأصم (٢): إنه كان يقول: كان كلمة فقلبتا إنساناً. وذهب الجاحظ إلى أنه قد بُشِّرَ بالمسيح في كُتُيبِ سالفة، فلما بُعث قال: كلمته؛ أي: التي تقدّمت البشارة بها، ومثّل ﴿كَلِمَتُهُ﴾: قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣)؛ أي: فهو كلمته.

فا (٤): فكان التقدير: هو من كلمته؛ أي خُلِقَ بها، ثم قال على التوسع: هو كلمته، فجعله إياها في اللفظ... (٥) تارة، وأخرى على التشبيه، قال: ﴿فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ﴾ (٦)، وقال: /١١٧ ب ﴿كَانَ فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ﴾ (٧)، وقولهم: (أنت شرب الإبل) (٨).

وذهب أبو الحسن (٩) في قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ (١٠) إلى أنه خُلِقَ لما قال: كُنْ فكان.

ويكون قوله: ﴿كَلِمَتُهُ﴾ كما يقول: هذا لسان القوم؛ لأنه يُبَيِّنُ كلامه، فقليل: كلمته على هذا.

(١) سورة النساء: (١٧١) وتمامها: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾.

(٢) عيد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي مفسر وفقيه (ت ٢٠٠). الفهرست ٢٩٨، ولسان الميزان (١٢١/٥).

(٣) سورة آل عمران: (٥٩).

(٤) كقوله في: الحجّة (٣٤/٢).

(٥) ذهبت الأرضة بما قدره كلمة.

(٦) سورة فصلت: (٤٤)، وفي الأصل بواو في أولها وهي لم تات كذلك إلا بنصب (وقر) في الانعام والإسراء والكهف، لذلك حذف الواو لأنها مقحمة.

(٧) سورة لقمان: (٧).

(٨) حكاة سيبويه بلفظ (ما أنت إلا شرب الإبل)، ونصب (شرب) على تقدير: تشرب شرباً مثل شرب الإبل، فحذف لعلم السامع. وضبط في الأصل بضم الباء، وتصويبه من المصادر: الكتاب (٣٣٦/١) والمقتضب (٢٣١/٣) والشعر ٥٤٦، ٥٤٩، ٥٤٦، والخليبات ٢٧٥.

(٩) معاني الاخفش ٤٤٨، ورده الظهري بأن هذا يعم كل ما خلق الله فلم يخص الإنسان بالذكرة؟ وانظر تفسيره (٢٧/٩) وأمالى المرتضى (٤٦٥/١).

(١٠) سورة الأنبياء: (٣٧).

مسألة

﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ (١) حكى عن أبي العباس أنه قال: أنزله وعلمه فيه؛ كما تقول: مرّ بشيابه (٢)، والوجه: ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ أي: ليس هذا المنزل بمُتَخَرِّصٍ وكَذِبٍ (٣) كما ادّعاه الرادون الدافعون.

مسألة

قيل (٤) في الأطفال وقت إغراق قوم نوح: إنّ النساء عقيمّن فلم يلدن. ويجوز أن يكنّ ولدن إلا أنهم اخترموا (٥) بالموت وعوضهم (٦) من ذلك؛ كما يشمل العذاب من يبعث إليه ومن لم يبعث إليه.

مسألة

النبيُّ صلى الله عليه أفضل الأنبياء، والانبياؤ أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك متفق من دين المسلمين وإجماعهم. وقال ١١١٨/ محمد بن عمر (٧): أقف في تفضيله على آدم؛ لأنّ الخبر: «أنا سيدُّ

(١) سورة النساء: (١٦٦) وقول المبرد أخذ به الزجاج والنحاس وغيرهما، ونص ابن عطية على أنه قول المعتزلة، وأخذ به أبو علي في: الحجة (١٦٠/٢) فقال: معنى الآية: أنزله وفيه علمه، والعلم هو المعلوم. انظر معاني الزجاج (١٣٤/٢) ومعاني النحاس (٢٤١/٢) والكشاف (٥٩٢/١) والمحرر ٥٠٠، والمجمع (٢٨٤/٣) والبحر (٤١٥/٣).

(٢) قدرها ابن جني: وشباه عليه، وأبوحيان: ملتبساً بها. انظر الخصائص (٣١٤/٢) والسر ١٣٤، والبحر (١٤٢/٥).

(٣) الاصل: فكذب، ولا معنى له.

(٤) ذكر القول بالعقم عن الربيع وعطاء وقتادة وغيرهم. انظر الكشاف (٦٢١/٤)، والمجمع (١٥٣/١٠) والبحر (٣٣٨/٨).

(٥) في هامش الأصل بخط الناسخ: كذا الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد.

(٦) العوض عن الألم مسألة خلافية في: علم الكلام، قال بها المعتزلة والإمامية وخالفهم الأشاعرة. انظر نهج الحق ١٣٧، وشرح المقاصد (١٦٤/٢).

(٧) محمد بن عمر الصيمري أبو عبد الله شيخ المعتزلة وصاحب المصنفات (ت ٣١٥). سير الأعلام ٣٦١٢.

وَلَدِ آدَمَ» (١)، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَضَلُّهُ عَلَيَّ وَكَذِهِ وَتَوَقَّفْتُ فِي آدَمَ نَفْسِهِ (٢).

مسألة

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (٣) المعنى: أَكَلُ الْمَيْتَةِ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ .
 ﴿ وَالْدَّمُ ﴾ (٤) هو الْمَسْفُوحُ مِنْهُ لِقَوْلِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ (٥)؛ قَدَّمَ
 البراغيث على هذا كما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ (٦) لَيْسَ بِمَسْفُوحٍ فَهُوَ طَاهِرٌ، وَدَمُ السَّمَكِ
 ذَهَبَ فِيهِ إِلَى أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَكَلُهُ بِلَا تَذَكِّيَةٍ مَعَ كَوْنِ الدَّمِ فِيهِ دَلٌّ ذَلِكَ عَلَيَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجِسٍ،
 وَالطَّحَالُ وَالكَبِدُ لِقَوْلِهِ: « أُحِلَّتْ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَتَانِ » (٧).
 ﴿ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ (٨) يَتَّبِعُهُ الشَّحْمُ وَالْعَظْمُ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْنَا: اشْتَرَيْتُ لَحْمًا،
 لَمْ يَقَعْ مِنْ ذَلِكَ فِي الْعُرْفِ عَلَيَّ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا دُونَ غَيْرِهِ .
 ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِيُغَيِّرَ اللَّهَ بِهِ ﴾ (٩)، النُّصْرَانِيُّ إِذَا سُمِعَ يَقُولُ عَلَيَّ ذَبِيحَتِهِ: (بِاسْمِ الْمَسِيحِ)
 اخْتَلَفَ (١٠) فِي إِجَازَةِ أَكَلِ ذَبِيحَتِهِ، فَقَائِلٌ بِإِجَازَةِ ذَلِكَ، وَقَائِلٌ بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ . فَإِذَا لَمْ
 يُسْمَعْ فَلَا اخْتِلَافَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ .

(١) من حديث طويل جاء على اختلاف في طوره وبعض الفاظه في: صحيح مسلم (٤/ ١٧٨٢) والترمذي (٥/ ٢٨٨) وابن ماجه (٢/ ١٤٤٠) والإمام أحمد ٢٣٦-٢٣٧، وفي بعض رواياته: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، ويبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه (وفي رواية: فمن دونه) إلا تحمت لوائتي..."
 (٢) في الهامش بخط الناسخ: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومن دونه تحمت لوائتي يوم القيامة".

(٣) سورة المائدة: (٣)

(٤) سورة المائدة: (٣)

(٥) سورة الأنعام: (١٤٥)

(٦) المبسوط للسرخسي (١/ ٨٦) وفتح العزيز للرافعي (٤/ ٥٦).

(٧) جاء الحديث في: مسند الإمام أحمد ٤٤٥، ومسند ابن ماجه ١١٠٢ بلفظ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، نَأْمًا
 الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتِ وَالكَبِدِ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالكَبِدُ وَالطَّحَالُ»، وفي المسند (لنا) مكان (لكم).

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) جاءت في سورتي: المائدة (٣) والنحل (١٥).

(١٠) الاختلاف في غير الأحناف، فأبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد منعوا أكلها، وأجازها عطاء ومكحول
 والحسن والأوزاعي وغيرهم. انظر أحكام الحصاص (١/ ١٥٣) وتكملة البحر الرائق ٤٠٩، والبحر المحيظ (١/ ٦٦٣).

إن قيل: كيف ذكّرت هذه الأشياء والميثة تعم ذلك كله؟ وإنما قيل هذا وفصل؛
 ١١٨/ب لأن الميثة قد تكون مما يموت حتف أنفه، وهذه الأشياء محرمة كتحريمها، فإن
 خالفتها في الموت حتف الأنف - وكان ذلك مما يفعلونه وينفق (١) عندهم - فأعلموا
 تحريمه على هذا التفصيل.

﴿وما أكل السبع إلا ما ذكيتُمْ﴾ (٢) تقدير هذا: وما أكل بعضه السبع. وإدراك
 الذكاة (٣) هو أن يفري أوداجه فيشخب الدم ويتحرك حركة استطاعة لا على طريق
 الاختلاج (٤) كما يختلج اللحم، فإذا (٥) أخرج السبع الحشوة أو صيره بحال يكون
 الأغلب أكل السبع وعمه لم تلحقه الذكاة.

﴿وما ذبح على النصب﴾ (٦) كانوا يذبحون على الأصنام أو الأوثان فيسبيلون الدم
 عليها، والصنم: ما كان ذا صورة، والوثن يقع على ذي الصورة وعلى الحجر غير ذي الصورة.
 والاستقسام بالأزلام على ضربين:

أحدهما: استقسامهم في قمار الجزور والميسر.

والآخر: ما كانوا يستعملونه في القداح التي عليها (أمرني ربي) و(نهاني ربي) (٧).
 ﴿ذَلِكَمْ فسق﴾ (٨) إشارة إلى جميع ما تقدم، وأن كل واحد من ذلك في عينه فسق.
 ﴿اليوم يفس الذين كفروا من دينكم﴾ (٩) معناه - والله أعلم - من توهين دينكم أو
 تضعيف دينكم.

(١) أي يروج.

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) شرحه مأخوذ من معاني الزجاج (٢/١٤٥) وعنه في: التهذيب (١٠/٣٧٣)

(٤) الاضطراب والتحرك.

(٥) من هنا إلى (الذكاة) جاء في: الأصل بعد (ذي الصورة) فرددته إلى هنا لتعلقه بهذا الجزء من الآية واتصاله
 بالسياق.

(٦) سورة المائدة: (٣)

(٧) انظر: معاني الفراء (١/٣٠١) ومعاني الزجاج (٢/١٤٦) وتفسير الطبري (٤/٤١٥)

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) سورة المائدة: (٣)

﴿قُلَّا / ١١١٩ تَخْشَوْهُمْ﴾ (١) لأنهم رَفَعُوا الْأَطْمَاعَ وَحَسَمُوا الرَّجَاءَ مِنْ أَنْ يَغْلِبُواكُمْ.

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (٢) لِأَنَّ الْإِسْلَامَ ضَرَبَ بِجِرَائِهِ (٣).

مسألة

النَّمْرُ :

فكَيْفَ تَرَى طُولَ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ (٤)

إِنْ جَعَلْتَ (كَيْفَ) مُسْتَقْرَأً رَفَعْتَ (طُولَ)، وَأَلْغَيْتَ (تَرَى) لَوُقُوعِهَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَيَكُونُ (يَفْعَلُ) عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ حَالًا، وَالْعَامِلُ فِيهَا (كَيْفَ).
وَإِنْ جَعَلْتَ (كَيْفَ) حَالًا جَعَلْتَ (يَفْعَلُ) خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (طُولَ السَّلَامَةِ)، وَلَمْ يَجْزُ الْغَاءُ (تَرَى) حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهَا مَبْتَدَأٌ بِهَا، وَإِذَا ابْتَدَأَتْ بِهَا لَمْ تُلْغَ [بِيض].

مسألة

(ضِيُونُ) (٥) لَا يَكُونُ (فِيْعَلًا) (٦) لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُ كَسْرَ الْعَيْنِ لِاعْتِلَالِهَا كَمَا سَيُذَكَّرُ (٧)،

(١) سورة المائدة: (٣)

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) مجاز عن استقراره وتمكنه، وانظر الأساس (جرن).

(٤) من الطويل، وصدره:

يُرِدُّ الْفَتْحُ طُولَ السَّلَامَةِ وَالْغِنَى

وهو للنمر بن تولب في: شعره (شعراء إسلاميون) ٣٦٩، وتخريجه مفصلاً فيه ٤١٦، ولم أجد أحداً رفع (طول).

(٥) وهو القَطُّ الذَّكْرُ، وَعَدَّةٌ سَبَبِيَّةٌ لِمَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التعليق (٣/١٣٣): الْقِيَاسُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ وَإِدْغَامُ الْبَاءِ مِنْهُ. وَانْظُرِ الْكِتَابَ (٣/٤١٣٢٠، ٣٦٩/٤٣٠، ١/٣٠٧) وَالْأَصُولَ (٣/٢٩٠، ٢٩٧) وَالْحِجَّةَ (٢/٢٤٣) وَالْمَنْصَفَ (١/٢٠٠).

(٦) بِعَكْسِ حِكَايَةِ الشَّاطِبِيِّ فِي: الْمَقَاصِدِ (٨/٤٦٢): وَحُكْمُ الْفَارَسِيِّ عَلَيْهِ - أَيِ ضِيُونٍ - فِي التَّذَكُّرِ أَنَّهُ فَيَعْمَلُ لَا فَعُولٌ، فَالْوَاوُ عِنْدَهُ أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ بَابَ ضَبْعَمٍ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ جَهْرٍ، وَالْأَمْرُ آخِرٌ وَهُوَ أَنْ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ ثَانِيَةً فِي نَحْوِ بَابِ وَدَارٍ وَلَمْ يُعْرَفْ أَصْلُهَا فَاحْكُمْ بِأَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ، فَفِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْ كَوْنُ الْوَاوِ عَيْنًا أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِ الْبَاءِ عَيْنًا، فَكَذَلِكَ ضِيُونٌ تُجْعَلُ فِيهِ الْوَاوُ عَيْنًا دُونَ الْبَاءِ. وَانْظُرِ الْمَمْتَعَ ٣٢٥، وَاللِّسَانَ (ضِيُون).

(٧) سَيَأْتِي التَّعْلِيقُ عَلَى مَسْأَلَةِ (سَيِّدٍ) فِي (٢٠٤-ب).

ولا تقولُ أحملهُ عليه على الشذوذ كما صحَّت (١) عينهُ على الشذوذ؛ لأن ذلك ليس بقياس .

مسألة

إذا قال : هذا يومٌ [قام] (٢) زيدٌ، وزمن الحجاج أميرٌ، الاسمُ مضافٌ إلى نفسِ الفعل وليس بمضافٍ إلى شيءٍ من (٣) هذه الجملة في موضعه؛ لأنه لو كان / ١١٩ ب كذلك لكان المضافُ معلقاً، وهذا لا يجوز كما لا يجوز تبقيةُ حرفِ الجرِّ معلقاً في نحو قولك : أشهدُ بذلك (٤) . وإذا كان كذلك علمت أن المضاف إنما أُضيفَ إلى نفسِ الفعل ونفسِ الجملة .

ويؤكدُ ذلك بناؤك المضافَ إذا أضفته إلى مبني؛ نحو :
على حين عاتبتُ (٥)

فاكتسأوه منه [البناء] (٦) دلالةً على إضافته إليه نفسه، فهذا كاكْتَسَأَهُ (٧) منه التعريفُ والتنكيرُ . وإذا ثبتَ بذلك إضافته إلى الفعل نفسه صحَّ بذلك أيضاً إضافته إلى نفسِ الجملة من المبتدأ والخبر؛ لأنها بمنزلةِ الفعل لأنَّ الفعلَ يلزمه الفاعلُ، فيكون المبتدأ والخبر بمنزلة .

(١) كتب أعلاها الرمز: كه أي كذا في الأصل .

(٢) الأصل : قائم، والسياق وتنظيره بعاتبت بمنعانه .

(٣) أعلاها في الأصل علامة التمرير (ض) .

(٤) لأن اللام تمنع الجار من جر (ذاك) على قول أبي علي . انظر: الكتاب (٣/١٤٧) والمقتضب (٢/٢٤٤) والتعليقة (٢/٢٦١) والبصريات ٦٨٧، ومحقق الأخير عدّه من الشعر وما اتهمه ولا خرجه .

(٥) من الطويل، وتمامه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ الما أصحُّ والشيبُ وازعُ

وهو للمناجاة في : ديوانه ٣٢، والكتاب (٢/٣٣٠) والكامل ٢٤٠، والصناعتين ٤٥٣، والخزانة ١٤٠، وبلا نسبة في : الأصول (١/٢٧٦) وسر الصناعة ٥٠٦، والمنصف (١/٥٨) وأنشده أبو علي في : الحجة (٣/٢٨٤، ٤/٣٥٠، ٦/٢١٧) والتعليقة (٢/٦٠) والبيحاديات ٣٣٧، والشيرازيات ٥٥٦، ٥٦٣، شاهداً على بناء (حين) لإضافته إلى مبني .

(٦) إضافة يقتضيهما السياق، واستعمل أبو علي مادة (اكتسى) في كل المواضع السالفة في هذا البحث .

(٧) الأصل : كاكْتَسَأَهُ بالياء، والتصويب من السياق وكلامه في كتبه الأخرى .

ويؤكد ذلك أنك إذا أضفته إلى فعلٍ مُعَرَّبٍ (١) أعربته؛ ألا ترى أن مَنْ قال: (علي حين عاتبته) لم يقل: علي حين تُعَاتِبُ؛ فدل ذلك على أن الإضافة إلى نفس الفعل، فجري مجرى قوله: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (٢).

مسألة

الأزيب: الغريب (٣)، قال:

وما كنتُ قُلًّا قبلَ ذلكَ أزيبًا (٤)

لا يكون إلا (أفعل) (٥) لأن أوله مفتوح، فلا يكون (فعلًا) لأن ذلك لم يأت.

١/١٢٠ مسألة

الحكمُ بزيادة الياءِ في (حوالبا) (٦) لقربها من الطرفِ أشبه من زيادة الواو، ولأن سيبويه (٧) قال: إذا كانت الزيادة قبل حرفٍ الثاني لم يُحذف معه غيره، وذكر هذا الحرف. وهذا نادر؛ لأن ما كانت فيه هذه الياءُ زائدة في هذا الموضع لا يكون أوله إلا مكسوراً؛ نحو: درحاية (٨)، وعلياء (٩).

(١) ضبط (معرب) في الأصل بتشديد الراء، ولا وجه له.

(٢) سورة الماعج: (١١)، وقرا بفتح ميم (يوم) الكسائي ونافع وأبو جعفر. السبعة ٣٣٦، والمبسوط ٢٤٠، ومعجم الخطيب (٨٠/١٠) واحتج لها أبو علي في: الحجة (٤/٣٤٩)

(٣) لم أجده في المعاجم، ولم يذكره في شرح البيت إلا ابن منظور في اللسان (زيب)، وأكثرهم على أنه الدعوي. (٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

فارضوه ان اعطوه مني ظلاماً

وهو للاعشى في: ديوانه ٦٠، وغريب ابن سلام (١٠٧/٥) والمعاني الكبير ٥٣١، وتفسير الطبري

(٨/٦٦) والتهذيب (٨/٢٨٨) والصحاح واللسان (زيب)، وانشده أبو علي ناماً في: العضديات ١٠

على أن قل الشيء قلته، وكرر قوله في معنى الأزيب.

(٥) جاء في الناح (زيب) أن بعض الأئمة جعلها فعلاً ثم حكى عن شيخه تضعيفه.

(٦) قرية بنواحي النهروان، ويحكى ياقوت في: معجم البلدان (٢/٣٢٢) أن القصري سأل أبا علي عن وزنها

فانتهى إلى أنه ليس بعربي ولو أنه عربي وأشكل فيه أترائد من الحرفين فالآخر هو الأترائد، وعقله ببعض ما ذكره

هنا، وله كلام طويل في: التعليقة (٣/٢٩٠)

(٧) الكتاب (٢/٢٦١، ٣/٣٥١، ٤٤٣) وانظر الأصول (٣/٦٦)

(٨) الرجل الدرحاية: القصير السمين البطين، وفي الأصل: درحابة بالياء وهو تصحيف. وهو في المذكور من سيبويه.

(٩) العلياء: عصب العنق. وهو في: الكتاب (٣/٢١٤، ٤/٢٥٧) وغيرهما.

مسألة

لا يخلو المفعولُ به في انتصابه من أن يكون منتصباً بالفعل أو بالفاعل أو بهما (١).
فلا ينتصب بالفاعل؛ لأنه كان يلزم أن ينتصب بالابتداء، إذ كان كالفاعل في الإعراب
والمعنى.

ولا يجوز أن ينتصب بهما؛ لأنه كان يلزم أن لا يجوز الفصلُ به بينهما؛ لأنه لا
يجوز الفصلُ بين العامل والمعمول (٢)؛ كما أن الجزاء لما كان عاملاً فيه الشرطُ وحرفه (٣)
لم يجز أن يفصل بالجزاء بينهما.

فإن قيل: عاملُ الفعلِ أضعفُ من عاملِ الاسمِ فلذلك لم يجز أن يفصل بين حرفِ
الشرطِ والشرطِ [بالجزاء] (٤)، وجاز الفصلُ بين الفعلِ والفاعلِ بالمفعولِ لقوةِ عاملِ
الاسمِ. / ١٢٠ ب قيل: لو كان الناصبُ به هو هما كما قال الخصمُ لكان العاملُ فيه
معنى (٥) لا فعلاً؛ لأنه مجموعهما لا الفعلُ وحده، ولم يتصرف فلا يكون إذن فرقٌ بين
حرفِ الشرطِ ومجموعِ الفعلِ والفاعلِ.

مسألة

قال سيبويه (٦): وقد قال قومٌ: قُب؛ يعني في (قُب) الذي يُحكى به صوتُ السيفِ
ووقعها، قال: فَشَدُّدُوا الباءَ لما ضمُّوا وغيرُوا.
والوجهُ في هذا أنهم لما غيرُوا (٧) أولَ الصوتِ بالضممة - وكان حُكْمُها الفتح -

(١) المسألة خلافية قال الفراء فيها بأن الناصب الفعل والفاعل والبصريون على ما احتج له أبو علي. انظر

الإيضاح ٧٨، والتبيين ٢٦٣، وشرح الرضي (١/٣٣٥)

(٢) كثر هذا المنع في كتبه: البصريات ٣١١، ٨٤٥، والإغفال (٢/٣٨) والعسكرية ٢٠٩

(٣) قول الخليل وسيبويه، وانظر التعليق في (٣٧-ب)

(٤) الأصل: والجزاء، وهو تحريف.

(٥) ذكر في الشمر ٦٤ أن المعنى لا يعمل في المفعول به.

(٦) الكشاجب (٣/٣٢٣) والحكاية بالمعنى، وذكر أبو علي (قُب) مثلاً على الأصوات في: الشمر ٣٣،

والخطيبات ٣٢٧

(٧) كتب الناصب أعلى (غيروا): كصيح، أي إنه كذا في الأصل وهو صحيح.

استجازوا أن يزيدوا حرفاً، وصار تغيير الحرف بالحركة موصلاً إلى ذلك فجري مجري
(حنفي) (١).

مسألة

(لأه) وزنه (فعل) (٢). فإن قلت: فقد قالوا: لهي أبوك، فهلا ذلك ذلك على
سكون العين قبل القلب؟ قيل: هذا لا يلزم؛ لأنه كأنه صيغة أخرى وبناء آخر؛ إلا ترى
أنهم قالوا: فوق، ثم قلبوا فقالوا: فقا، وفي بعض النسخ مما قرئ علينا:

ونبلي وفقاها كـ عراقيب قطاً طحل (٣)

وقالوا: قسي، فاجتمعوا على هذا فيه.

ويُنِي (لهي) لتضمينه معنى حرف التعريف (٤)، وفُتِحَ لأن الفتحة تُستخفُّ مع الياء.

(١) الأولى أن يقول بعكس حنفي؛ لأن في النسب إلى حنيفة تُحذف الياء وتُفتح عين الكلمة لزيادة ياء النسب
وكسر ما قبلها وحذف الهاء، فالزيادة والتغيير علة الحذف بهربح عبارته في: التعليل (٣/١٥٥)، أو لعله
يريد أنه جرى مجرى (حنفي) في أن التغيير يدعو إلى التغيير.

وعقد أبو علي مثل حنيفة باباً في: التكملة ٥٦، وانظر الكتاب (٣/٣٣٩) والاصول (٣/٧٢) والسيرافي
(العلوية ٤/٩٧)

(٢) هذه شعبة من مسألة لفظ الجلالة التي طال فيها كلام أبي علي في كتبه، وما ذكره هنا هو ما يفضي إليه قول
سبويه (٣/٤٩٨) وأخذ به أبو علي في: الإغفال (١/٥٣) والبصريات ٩٠٩، والتعليل (١/٢٧٨)
والشعر ٤٥، والشيرازيات ٥٢٣، ونقض الهاذور فيما حكاه البغدادي في: الخزانة (١٠/٣٨٢)

(٣) من الهزج، وهو للفند الزماني في: المعاني الكبير ٦٣-١٠، وديوان المعاني (٢/٦٠) ومنتهى الطلب
(٩/٣٩) ونسب لامرئ القيس بن عابس في: أخبار النحويين للسيرافي ٢٩، وتاريخ ابن عساكر
(٩/٢٥١) وله أو للفند الزماني في اللسان والتاج (عرقب) و(دفس) و(فوق)، وبلا نسبة في: الشعر
والشعراء ٨٥، والصحاح (عرقب) والمقاييس (فقا) وأنشده أبو علي في: البصريات ٩١٠، والإغفال
(١/٦٠) على مجي المقلوب على غير زنة المقلوب عنه. الفقا جمع الفوق وهو موضع الوتر من السهم،
عرقوب القطا سابقها وشبه الحصرة التي في فوق النبل بعراقيب القطا، الطحل جمع اطحل وطحلاء وهو لون
كالرماد.

(٤) انظر رد ابن خالويه على قوله هذا ثم نقض أبي علي للمرد في: الخزانة (٢/٢٤٦) وايضاً في: الحجة
(٥/١٢٦) وما تقدم من كتبه.

١٢١ / مسألة

لم يَجْزُ حذفُ إحدى الياءَيْنِ مِنْ (حَيَّة) (١) فِي الإِضَافَةِ [إِلَيْهَا] (٢)؛ لَكَلَّا يَبْقَى
الاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي حَرْفُ لَيْنٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلْيَكُنْ مِثْلَ (شَاة) (٣)، قِيلَ: الْفَرْقُ بَيْنَ تَاءِ التَّائِيثِ وَيَاءِ الإِضَافَةِ يَظْهَرُ لَكَ
فِي (نِهَائِيَّة)، إِذَا قُلْتَ فِي الإِضَافَةِ إِلَيْهَا: (نِهَائِي) بِالْهَمْزِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ
اسْمٍ ضَمُّ إِلَيْهِ اسْمٌ قَبْلَهُ؛ وَيَبْدُلُكَ عَلَى ذَلِكَ عِزَّةٌ مَا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَلَى حَرْفَيْنِ الثَّانِي
حَرْفُ لَيْنٍ مُضَافاً، وَعِزَّةٌ مَا بُنِيَ عَلَى يَاءِ الإِضَافَةِ؛ كَمَا بُنِيَ (عَرْقُوة) (٤) وَبِأُهَا عَلَى
التَّائِيثِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ نَحْوُ: كَرَسِيٌّ.

وَإِنْ كَانَتْ قَدْ حُرِّكَتِ العَيْنُ فِي نَحْوِ:

رَمَلِيَّةٌ (٥)

لَزِمَ تَحْرِيكُهَا فِي (حَيَوِيٌّ).

وَفِي لَفْظِ الكِتَابِ بَعْضُ الإِشْكَالِ فِي آخِرِ الفِصْلِ (٦)، وَهُوَ مَتَخَرِّجٌ عَلَى تَقْدِيرِنَا
هَذَا.

(١) مَنْسُوبٌ حِيَّةٌ مَسْأَلَةٌ ذَكَرَ فِيهَا سَبِيوِيَّةٌ (٣/٣٤٥) قَوْلَيْنِ: حَيَوِيٌّ لِلخَلِيلِ، وَحَيِّيٌّ لِأَبِي عَمْرٍو، وَاقْتَصَرَ
أَبُو عَلِيٍّ عَلَى الأَوَّلِ فِي: التَّكْمِلَةِ ٥٧، وَالحِجَّةُ (٤/١٣٤) وَالتَّعْلِيْقَةُ (٥/١٢٠) وَالبَغْدَادِيَّاتُ ٢٣٠،
وَذَكَرَهُمَا فِي: البَصْرِيَّاتِ ٨١٤، وَالتَّعْلِيْقَةُ (٣/١٦٢) مَخْتَاراً الأَوَّلَ.

(٢) الأَصْلُ: إِلَيْهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) أَيْ عِنْدَ حَذْفِ إِحْدَى يَاءِ حِيَّةٍ، وَمَنْسُوبٌ شَاةٌ عِنْدَ سَبِيوِيَّةٍ (٣/٣٦٧، ٤٦٠): شَاهِيٌّ.

(٤) خَشْبَةٌ مَعْتَرِضَةٌ عَلَى الدَّلْوِ، وَمَنْسُوبَةٌ: عَرَقِيٌّ عِنْدَ سَبِيوِيَّةٍ (٣/٣٤٨، ٣٤٠).

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ، وَتَمَامُهُ:

كُحْمِيَّتٌ كِنَازٌ لِحَمُّهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُفْصَى التُّهُومُ الطَّوَارِقُ

وَهُوَ لَعَبِيْسُ بْنُ شَيْحَانَ فِي: النُّوَادِرِ ٢١٠، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: البَصْرِيَّاتِ ٨١٥، وَالعَضْدِيَّاتِ ٢٤٧ عَلَى
تَحْرِيكِ العَيْنِ فِي النِّسْبِ إِلَى الرَّمْلِ، وَاحْتَمَلَ أَبُو حَنَّمٍ فِي: النُّوَادِرِ أَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الرَّمْلِ مِنَ السِّيرِ، وَهُوَ ضَرْبٌ
مِنْ ضَرْوِيَّةٍ، وَعَلَيْهِ لَا شَاهِدَ فِيهِ لِأَبِي عَلِيٍّ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ أَحْتَجَّ بِأَنَّهُ مِنَ الرَّمْلِ يَرِيدُ بِهِ الصَّلَابَةَ وَأَنَّهُ لَيْسَ
بِرُخْوٍ، وَانظُرِ التَّكْمِلَةَ ٥٧. وَالبَيْتُ يَصِفُ نَاقَةً، كُحْمِيَّتٌ: لَوْنُهَا إِلَى الحُمْرَةِ، كِنَازٌ: مَكْتَنَزَةٌ.

(٦) يَرِيدُ قَوْلَ سَبِيوِيَّةٍ (٣/٣٤٥): "وَحُرِّكَتِ اليَاءُ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ الوَاوُ ثَابِتَةً وَقَبْلُهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ". وَانظُرِ شَرْحَهُ فِي:
التَّعْلِيْقَةُ (٣/١٦٣).

واستجازوا المحذوف في (تَحْوِي) (١)، وإن لم يستجيزوه في (حِيَّة)؛ لأنها كثرت بالزيادة فاستجازوا ذلك إذ استجازوا (فُوك) و(ذُو مال) (٢)، فشُبِّهَتْ (تَحِيَّة) بـ(حَنِيْفَة) (٣).

مسألة

لَمَّا كَانَ مَوْضِعُ الْجَارِ مَعَ الْمَجْرُورِ نَصْبًا (٤) دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا كَالْجُزْءِ / ١٢١ ب الواحد، فبتقدير ذلك لم يَجُزْ تَعْلِيْقُ حَرْفِ الْجَرِّ (٥)، وكذلك قُبِحَ الْمُضَافُ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَقُبْحِ (أَشْهَدُ بِذَلِكَ) (٦)، وَهُوَ فِي الْحَرْفِ أَفْحَشُ، وَقُبِحَ أَيْضًا فِي الْأَسْمَاءِ (٧)؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى اللَّامِ وَمَعْنَى (مِنْ)، وَلِأَنَّهَا عَامِلَةٌ عَمَلَ حُرُوفِ الْجَرِّ. وَحَسَّنَ شَيْئًا قَوْلَهُ:

جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (٨)

عَلَى سُذُودِهِ كَوْنُ الْمَذْكَرِ عَائِدًا عَنِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَجَرَى الْمَحْذُوفُ مِنَ اللَّفْظِ مَجْرَى الْمُثَبَّتِ فِيهِ.

(١) وَضَحَ النَّاسِخُ (تَحْوِي) بِكُتَابَةِ (ت) وَ(صَح) أَعْلَاهَا. وَهِيَ مَنَسُوبَةٌ (تَحِيَّة) عِنْدَ الْخَلِيلِ فِيمَا حَكَاهُ سَيِّبُوه (٣٤٦/٣) وَذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّكْمِلَةِ ٥٧، وَشَرَحَهُ فِي: التَّعْلِيْقَةِ (١٦٥/٣)

(٢) أَيِ اسْتَجَازُوا الْأَسْمَاءَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفٌ لِيْنِ لِأَنَّهُمَا مُضَافَانِ فَكَثُرَا بِالْإِضَافَةِ.

(٣) فِي: حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ مَنَسُوبِهَا، وَانظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَيْهَا فِي (١٢٠-ب)

(٤) قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوه (١/٩٢، ٩٤) وَأَبُو عَلِيٍّ قَرَّرَ ذَلِكَ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٣٤٠، وَالْمَنَشُورَةِ ٣١، وَالتَّعْلِيْقَةِ (١/١٢٦، ٤/٨)

(٥) وَمَنَعَهُ فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ٥٦٧

(٦) سَلَفَ التَّعْلِيْقَ عَلَيْهِ فِي (١١٩-ب)

(٧) أَيِ تَعْلِيْقِ الْمُضَافِ مِنَ الْأَسْمَاءِ.

(٨) مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: الْمَقْتَضِبِ (٢/١٣٧) وَمَجَالِسِ ثَعْلَبِ ٤٤٥، وَالْأَصُولِ (٢/١٧٨)

وَالْخِصَالِصِ (٢/٣٩٦) وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٢/٤٠٦) وَالْخَزَائِنَةَ (٥/٦٤) وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي:

الْبَغْدَادِيَّاتِ ٢٤٦، ٣٩٨ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ عَلَى تَقْدِيرِ: رَجُلٌ كَانَ، وَذَكَرَهُ فِيهَا ٥٦٨ عَلَى تَعْلِيْقِ

الْمُضَافِ فِي الشَّعْرِ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَقْوَى مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا، وَفِي الشَّاهِدِ أَقْوَالَ أُخْرَى

انظُرْهَا فِي: الْخَزَائِنَةَ وَاللِّسَانَ (مَنْ).

فأما حذف نون التثنية من قوله: (بكفي) فلأن النون قد تُحذف مع غير الإضافة،
قال:

إِنْ عَمِّي اللَّذَا (١)

وكما قال من قال:

خَطَّانَا (٢)

وكما قال أبو بكر:

مَنْهُ الْقَدَمَا (٣)

(١) بعض بيت من الكامل، وتامه:

أبني كُليب إن عمي اللذا قُتلا الملوك وفككا الاغلالا

وهو للاخطل في: شعره ٨٦، والكتاب (١٨٦/١) والنقائض ٧٣، والمقتضب (١٤٦/٤) والاشتقاق ٣٣٨،
وبلا نسبة في: ما ينصرف ١١٢، وسر الصناعة ٥٣٦، وأمثالي ابن الشعري (٥٥/٣) والخزانة (٧/٦) وغيرها
كثير، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٥، والشيرازيات ٣٧٥، والعضديات ٢١٨، والعسكرية ٢٨١، والحجة
(١٥١، ١٢٥/١) وجملة كلامه فيها أنه حذف النون لطول الاسم بالصفة للضرورة، وقوله قول البصريين،
والكوفيون والزجاج يروونه لغة.

(٢) من المتقارب، وتامه:

لها مثنانِ خطَّانَا كما أكتبُ على ساعدَيْهِ النُّمْرُ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٦٤، والحليل لأبي عبيدة ٢٧٧، والحيوان (٢٧٣/١) والمعاني الكبير ١٤٥،
ومجالس العلماء ١٠٩، وسر الصناعة ٤٨٤، والحلل ٢٨٥، وشرح شواهد الشافية (١٥٦/٤) وشرح أبيات
المغني (٢١٣/٤) والعين (٢٩٧/٤) والصحاح (خطي) وذكر أبو عبيدة أن الأبيات قد تُروى لربيعه بن
جشم النُميري، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٠/١) على أن أكتب مطاوع كِب، وأنشده فيها
(١٢٤/١) والبغداديات ٤٣٦، ٤٤٣، والعسكرية ٢٨٠ وأجاز فيه قولين أولهما أن التقدير: خَطَّانَا فَرْدُ الْإِلْفِ
وهي لام الفعل لتحرك تاء التانيث ضرورة، والآخر حذف النون للضرورة أيضاً، والاول اوجه عنده ولم يُغفله
إلا هنا، ونسب ابن جني الاول للكسائي والآخر للمفراء، وحكي عن المبرد. والبيت في وصف فرس،
خطَّانان: مكنتان، ويشبههما بصلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يده.

(٣) من الرجز، وتامه:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْإِفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا

واختلف في فائله فنُسب إلى ابن جُبَّابة والمساور العيسي وأبي حيان الفقمسي والمعجاج، وهو في: الكتاب
(٢٨٧/١) ومعاني الفراء (١١/٣) والمقتضب (٢٨٣/٣) والأصول (٤٧٣/٣) والخصائص (٤٣٢/٢)
والمهجع ١٥٣، وسر الصناعة ٤٨٣، والحلل ٢٨٤، والخزانة (٤٣٦/١١) وأنشده أبو علي في: الشعر ٥٠٠ على =

وحذفت حرف الجر أحسن من تعليقه وحذفت ما يقتضي دخوله عليه (١)؛ إلا تراك إذا حذفت الحرف ظهر له عملٌ ولفظٌ يدل عليه، وإذا حذفت المجرور لم يظهر ما يدل عليه، فمن ثم جاء في كلامهم: (الله) (٢)، ولم يجرى حرف الجر معلقاً في موضع.

مسألة

قول جرير للأخطل:

باتت تُعانقهُ وباتت فراشها خَلقَ العِباءةَ بِالبَقَاءِ قَتِيلٌ (٣)

يدلُّ على أنَّ الفراش هو الزوج، ومن جهة النظر إنَّ خلافَ الفراش من ١١٢٢ كان ذا رَحِمٍ مِنَ الْمَرْأَةِ مُحَرَّمٌ (٤) يقال لهم: النَّضْدُ، فيقال: مَنْ نَضَدُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟ فيقال: عَمُّهَا أَوْ أُخُوها. حَكَى ذَلِكَ أَوْ نَحْوَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى (٥).

وذلك أراد الأعمشى في قوله:

وَقَوْمُكَ إِنْ يَضْمَنُوا جَارَةً فَكَانُوا بِمَوْضِعِ أَنْضَادِهَا (٦)

= قول سيبويه بتقدير فعل وفاعل محذوفين والفعل نصب الافعوان، وأما الحيات فمرفوعة بسالم والقدا مفعولة، واقتصر عليه أبو بكر في: الاصول والفراء في: معانيه وفي الأخير الضبط مخالف للكلام، وأنشده أبو علي في: التعليقة (٤ / ١٢٥) على الخروج عن الكثرة ويُحمل على التندرة أو يؤول، وفي العسكرية ٢٨١ حكى عن أبي بكر المذكور هنا أي بنصب الحيات والقدا فاعل سالم حذفت نونه وأجازة أبو علي، ثم حكاه في: الحجة (١ / ١٢٥) غير منسوب وضعفه لأن حذف النون إنما جاء في الموصولة. وقد عزا ابن جني قول أبي بكر إلى البغداديين (الكوفيين) في كتبه الثلاثة.

(١) أي جر الاسم المجرور.

(٢) حكاه سيبويه في: (٣ / ٤٩٨) عن العرب؛ ذلك لأنهم يريدون حرف الجر في القسم فحذفت لكثرة استعماله وتخفيفاً، وذكره أبو علي في: الشيرازيات ٩٠، ٩٣، والإغفال (١ / ٥٢٠) والشعر ٤٣، ٤٩، والإيضاح ٢٧٧

(٣) من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ١٠٢، ومقاييس الللغة (فرش).

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "خ: ذا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنْ...". والياقي مقطوع بالتجديد، ولعل تمامه: المرأة، وهي من نسخة أخرى.

(٥) لم أجده عنه، وفي التهذيب (١٢ / ٤) والمعاني الكبير ١١٢٢ أن الأصمعي قال: التضد الأعمام والأخوال.

(٦) من المشفارب، وهو للأعمشى في: ديوانه ١٢٠، والمعاني الكبير ١١٢١، والكامل ٨٨٧، واللسان والشاح (نضد)، والديوان: يكونوا.

فالنَّضْدُ خلاف الافتراش، فالفِراش كالكِتَان (١) والهِجَان، والنَّضْدُ كالبَطْل والحَسَن، وإن كان قد غلبَ حتى صار بمنزلة العَبْد ونحو ذلك.

يُنظَر (٢) في قوله: ﴿الم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ حذر الموت﴾ (٣)، ﴿الم تر إلى الملا من بني إسرائيل من بعد موسى﴾ (٤)، ﴿الم تر إلى ربك كيف مد الظل﴾ (٥)، ﴿الم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾ (٦)، ﴿الم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم﴾ (٧)، ﴿الم ترأوا كيف خلق الله سبع سماءات طباقاً﴾ (٨)، ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ (٩)، ﴿أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء تتفياً﴾ (١٠)، ﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم من السماء والأرض﴾ (١١).
أبو بكر للقلَمَس الأزدي (١٢):

نهاني امرؤ عن لذتي أن أنالها فقلت دِع التَّفْنِيدَ في الشُّربِ للمخمرِ
١٢٢ / ب فلستُ على ما كان مني براكبٍ حراماً سواها ما حَيَّيتُ يدَ الدهرِ (١٣)

- (١) الكنان وقاء كل شيء وسيره. وأبو علي يريد بالنشبه زنة الكلمة.
(٢) لم يذكر شيئاً هنا في الآيات، غير أنه بحث الفعل (رأى) بالتفصيل في: الخليات ٦٣، والفعل (نظر) في: الحجة (٦/٢٦٩).
(٣) سورة البقرة: (٢٤٣)
(٤) سورة البقرة: (٢٤٦)
(٥) سورة الفرقان: (٤٥)
(٦) سورة الفيل: (١)
(٧) سورة إبراهيم: (٢٨)
(٨) سورة نوح: (١٥)
(٩) سورة الفاشية: (١٧)
(١٠) سورة النحل: (٤٨) وقرأ (تفياً) بالشاء أبو عمرو وعيسى ويعقوب وغيرهم. السبعة ٣٧٤، والمبسوط ٢٦٤، ومعجم الخطيب (٤/٦٣٨)
(١١) سورة سبأ: (٩) وفي الاصل: أولم، وهو تحريف.
(١٢) لم أجد إلا القلمس الكنتاني وهو عدي بن عامر بن ثعلبة من كنانة بن خزيمة، جاهلي قديم، وقيل إنه حذيفة بن عباد بن ققيم بن عدي المذكور. انظر: معجم المرزباني ٨٢، وجمهرة ابن حزم ٤٩٤، ومعجم الشعراء الجاهلين ٢٩٧
(١٣) من الطويل، والأول مع ثلاثة أخرى للقلمس في: قطب السرور للرقيق القيرواني ٥٥٩، وفيه: (التفنييد) = (التفنييد).

(يَدُ الدَّهْرِ) منصوبٌ بِ(حَيِّيتُ)، ولا يكون منصوباً بِ(راكب)؛ لأنه قد نَصَبَ (ما حييت)، ولا يكون لِفِعْلِ ظَرْفًا زَمَانًا كما لا يكون له حالان (١) ولا مفعولٌ بهما. ولا يكون يَدًا مِنْ (ما حييت)؛ لأنك لا تُبَدِّلُ الأعمَّ مِنَ الأخصِّ.

فإن قلت: فقد تقول: الدهر والأبد (٢)، وأنت تريد بعض ذلك، وكذلك: (جئتكَ شهرَ رمضان) (٣).

فإن ذلك أيضاً لا يجوز؛ لأنه وإن كان كذلك فالمرادُ به التكثير.

[ع: هذا عندي أنا جائزٌ غيرٌ مُنكَرٍ؛ وذلك أن قوله أيضاً: (ما حييت) المرادُ به الكثرة، فإذا كان المرادُ بكلِّ واحدٍ منهما الكثرة وشاع عنهم وضعُّ البعضِ موضعَ الكلِّ كان هذا أيضاً جائزاً، وقد شاع أيضاً عنهم وأطرد في استعمالهم: «لا أكلمك ما حييت» (٤)، و«لا أكلمك ما طار طائر» (٥)، و«ما بَلَّ بحرٌ صُوفَةً» ونحو ذلك، والمرادُ بكلِّ واحدٍ من ذلك هو المرادُ بصاحبه، وإن كنا قد نعلمُ أن مُدَّةَ طيرانِ الطائرِ وبَلَّ البحرِ الصوفِ أطولُ وأشدُّ امتداداً من أطولِ أعمارِ ابنِ آدم، وهذا واضح.

ومن جهة النظر أيضاً أنه معلومٌ / ١١٢٣ أن الإنسان لا يحلفُ أنه لا يفعلُ فعلاً بعد موته، وإنما المعتادُ المألوفُ في هذا أن يحلفَ الإنسانُ على تركِ الشيءِ مُدَّةَ حياته أو بعضَ ذلك. فإما أن يحلفَ الآن لا يكلمُ زيداً يومَ القيامةِ وما بين ذلك من أيام الدنيا وما وراء ذلك في جنةٍ أو نارٍ فليس ذلك مما يُعرَفُ ولا يُتَعاطَى، ومع هذا فلا يحلفُ أنه لا يرتكبُ سوى ذلك في قبره وفي وقتِ ارتفاعِ التكليفِ عنه، وعليه قولُ الهذلي:

فوالله لا أنسى قتيلاً رزئتُهُ بِجانبِ قوسى ما مشيتُ على الأرضِ (٦)

(١) تعدُّ الحالُ مما اختلف فيه النحاة، والجمهور على إجازته. انظر: المقتضب (١٦٩/٤) والمحتسب

(٢/٣٠٧) واختيارات أبي حبان ٨٣

(٢) هذا مختصر عن عبارة سيبويه: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد، وانظرها ثانية والتعليق عليها في (١٧٣-ب).

(٣) الكتاب (٢١٧/١) والاصول (١٩١/١، ٢٩٢/٢).

(٤) أطرد استعمالهم لما حييت، وانظر بعضه في: دواوين الأعشى ٢٥٣، وجرير ٢٠٥، ٦٤٧، والاختل ١٩٧

(٥) هذا المثل والذي بنية سلف التعليق عليهما في (١٠٥-ب)

(٦) من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠، وتخريج ١٥٠٨، وأنشده ابن جني =

وقول الآخر:

أحبُّ سلمى ما حبيتُ أبداً (١)

ولا يجوز أن يحلف على أنه يحبُّها وهو واقفٌ بين يدي الله للحساب، ولا وهو في قبره رمةٌ سحيقٌ، وهذا محصولُ الحال وعليه مدارُ المعنى.]

[فا] (٢) أبو بكر قال: أنشدني الزبدي:

حرستُ فأحيتُ نبتَ كلِّ أرومةٍ فرعتهُ فالمشكورُ والمستشكرُ (٣)

مسألة

(أرْجَان) (٤) لا يكون (فَعْلَان)؛ لأنه مثالٌ لم يأت في أصول النكرات، فهو (أَفْعْلَان) فإؤه وعينه من موضع واحد كـ (أول)، على أنه / ١٢٣ ب قد قال أبو عثمان (٥) أو غيره في (أما) التي يلزمها الجوابُ بالفاء: إنها (فَعْلَى) (٦) وليست بـ (أَفْعَل)؛ لثلاث تكونُ الفاءُ والعين من موضع واحد، وذلك لأنه انصرف به إلى مثالٍ موجود وهو (فَعْلَى)، و(فَعْلَان) ليس موجوداً فينصرف بـ (أرْجَان) إليه.

ولك أن تحمله أيضاً على (فَعْلَان) وتتأنس بـ (بَقْم) (٧) وغيره من أبنية العجم؛ نحو: آجرٌ وبغدادٌ في اللغتين (٨).

= في: الخصائص (٧٢/١) والمخمس (٢٠٩/٢) وقال في إعراب الحماسة فيما جاء في: الخزانة (٣٩٦/٥):
"ما) مع الفعل في: تقدير مصدر وحذف اسم الزمان معه؛ كأنه قال: مدة مشي علي الأرض".

(١) ذكره أبو علي في (١٠٥-ب) بلفظ (رناً)، ولم أجد الشاهد في أي موضع آخر.

(٢) الأصل: قال، ولا معنى لها، و(فا) تبين انتهاء تعليق (ع)

(٣) من الكامل، ولم أعثر عليه.

(٤) مدينة كسيرة في كورة فارس، مرصد الاطلاع ٥٢، ومعجم البلدان (١٤٢/١)، ولأبي علي في: الحلييات ٣٦٤ كلام فيها انتهى فيه إلى خلاف قوله هنا، فلم يُجز إلا (فَعْلَان)، وحكاه عنه ياقوت.

(٥) نسبة له بلا تردد في: الحلييات، واحتج له في: البصرييات ٨٨١

(٦) كذا في أصلنا وأصل الحلييات والبصرييات، وغيرها محقق الحلييات إلى (فَعْلَان) تبعاً لمعجم البلدان، والأصول الثلاثة أولى.

(٧) بقم ذكره سيويه (٢٢٩/٣): صبيغ أحمر، وهو فارسي معرب، المعرب ٣٥

(٨) أي بغداد وبغداد. وانظر: أدبه الكاتب ٤٣١، واللسان (بغداد).

(تَكَرَّيْتُ) (١): فِعْلِيلٌ، وَلَا تُرَادُ النَّاءُ هُنَا إِلَّا بِثَبَّتْ .

مَذْهَبًا سَبِيوِيَةً وَأَبِي الْعَبَّاسِ فِي :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ (٢)

مِثْلُ مَذْهَبِ النَّحْوِيِّينَ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

..... أَلَمْ تُرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ...

..... لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ..... (٣)

(١) بلدة بين بغداد والموصل على دجلة، وهي كذا في الأصل بكسر الناء وعليه يصح قوله بأنها فعليل لأنهم نصوا على فقد فعليل بفتح الغاء، ولكن أهل اللغة لم يذكروا (تكريت) إلا بالفتح وصرح بعضهم بأن الكسر عامي. ورد بعضهم أصالة الناء فيها فزنتها عندهم (تفعليل). انظر الكتاب (٤/٢٦٨، ٢٩٣، ٤٠٧) واستدراك الزبيدي ١١٨، ومعجم البلدان (٢/٣٨) والضحاح (سرجن) والعباب (سرجن) والمصباح المنير والتاج (كرت، رعب).

(٢) من السبب وعجزه:

والحَبُّ بِمَا كَلَّهُ فِي: الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وهو لثمتلمس في: ديوانه ٩٥، وتخريجه ٧٣-٧٥، والكتاب (١/٣٨) والانتصار ٤٨، والأصول (١/١٧٩) وشرح اللمع للباقولي ٤١٩، وأمالى ابن الشجري (١/١٣٤) وتخليص الشواهد ٥٠٧، وشرح أبيات المغني (٢/٢٥٩) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١/٦٤) فذكر قول سيبويه الذي ينصب (حب) على نزع الخافض، وقول المبرد الذي ينصبه على الاشتغال بتقدير: أليت لا أطعم حب العراق، ولم يرجع أحدهما، وأنشده في: البصريات ٩١٤ لما ذكره هنا واختار قول سيبويه بكلام مفصل، وأنسب قول المبرد في: الشجرية وشرح الأبيات إلى الجرمي والمازني. وفي الأصل (أليت) بالضم، والصواب بالفتح وانظر تحقيقه في الديوان، والقربة هنا الشام.

(٣) من الطويل، وتماهما:

أَلَمْ تُرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا

لَبَّيْنِ رِثَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي: زُورُ كَلَامٍ

وهما للفرزدق في: ديوانه (٢/٢١٢) والكتاب (١/٣٤٦) والكامل (١/١٥٥) والمقتضب (٣/٢٦٩)، (٤/٣١٣) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٣٩) والحماسة البصرية ٨١٣، وشرح ابن يعيش (٢/٥٩) وشرح أبيات المغني (٦/٢٤١) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١/١٩٨) فذكر قول عيسى بن عمر الذي يذهب إلى عدم ذكر المقسم عليه في: الشاهد وأن (لا اشتتم وخارجا) حالان وبه أخذ الفراء في: معانيه (٣/٢٠٨)، وأنشده أبو علي في: البصريات ٩١٥، ٩١٧، والحجة (٣/٦٢) على قول سيبويه وأكثر النحاة وهو أن (لا اشتتم) جواب القسم، و(على حلفة) متعلق بعاهدت، كما تتعلق (على حب العراق) بأليت =

فسيبويه في بيت المتلمس لم يجعل (آليت) قَسَمًا، وإنما (آليت) يتعدى إلى (حَبّ العراق) بحذف الحرف فيوصل الفعل، وهو أبين.

وفي قول أبي العباس بعض البُعْد؛ لأنه يلزمه أن ينصب (حَبّ العراق) بفعلٍ مُضمر يُفسره المقسم عليه، ولا نعلم قَسَمًا جاء تفسيراً لشيءٍ مُضمر، فإذا كان تأويله يؤدي إلى ما لا نظير له وَجَبَ أن يكون مُطرحاً.

مسألة

سميته زيدا وسميته يزيد (١).

عرفت عرفان منزل (٢)

والعريف والعرف (٣) / ١٢٤ والأعراف،

حتى إذا صار ذا أعراف (٤)

والعرف: الرائحة الطيبة.

٣ في السالف، كما أنشده في: الشعر ٣٦٩، والبصريات ٧٧٣، والحجة (١١٧/٢) فاجاز وضع (خارجاً) بزنة فاعل موضع المصدر.

(١) من مسائل سيبويه (٣٨/١) وجعل دخول الباء فيه على حد دخولها في (عرفت)، وللنحافة في: تعدية الفعل بنفسه تارة وبالباء أخرى كلام في تغير المعنى وعدمه.

انظر: شرح السيرافي (٣٠٣/٢) وأدب الكاتب ٥٢٣، والاقتراب (٣٠٨/٢) والبسيط ٤٢٢، واللسان (سمي).

(٢) لم أجد القطعة في بيت، وأقرب ما وجدته هو بيت الأخطل:

أنتكر الدار أم عرفان منزلة لم يبق غير مناخ القدر والحمم

وهو في: ديوانه ١٦٣، وأظن أبا علي أراد التقدير في تفسير نصب (عرفان منزلة) فذكر الفعل المحذوف (عرفت)، وانظر الكتاب (٨/٤).

(٣) جمع عريف، وفعل اسم مما يجمع على فعل.

(٤) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١٦٩/١) وأخبار النحويين للسيرافي ٩٢، والسمط ٧٨٨، والخزانة

(٤٢/٢) وبلا نسبة في: العين (٧٦/٧)، وروايتها كلها: أض مكان صار، وهما بمعنى. وفي السمط: أض ذا أعراف: هذا مثل يقول: صار مثل البرذون.

مسألة

قولهم: (ظننتُ ذلك) (١) لا يخلو (ذاك) من أن يكون إشارة إلى المصدر أو إلى المفعول الأول أو الثاني أو إلى معنى الجملة؛ كما يقول أبو عثمان (٢)، فلا يكون للأول للزوم الثاني، ولا إلى الثاني للزوم الأول.

ولا يجوز أن يكون إشارة إلى معنى الجملة؛ لأنه لو كان إشارة إليها وساداً مسدّها لوجب أن يُفيد ما يفيدُه فيقال: ذلك؛ كما يقال: زيدٌ أخوك، وليس كذلك (ظننتُ أن زيداً منطلقاً) في الاقتصار على مفعول واحد؛ لأنَّ (أنَّ زيداً منطلقاً) سدَّ مسدَّ المفعولين لتأديته معناه، وليس (ذاك) كذلك، ووقوعه في قوله سبحانه: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٣) موقِعَ الأسمين لا يوجبُ وقوعه موقِعَ الجمل؛ لأنَّ ذينك الأسمين ليسا بمبتدأ وخبر إنما هما الفروضُ والبيكارَةُ (٤)، فَجَرَى مَجْرَى قولك: بين القوم وبين الجماعة، فوَقَعَ (ذلك) هنا موقِعَ الاسم كما وَقَعَ في قولهم: حينئذٍ زيدٌ، وفي قوله:

وكلا ذلك (٥)

وليس (بين) من مواضع الجمل.

(١) الكتاب (٤٠/١) والاصول (١٨١/١) وما اخذ به أبو علي هنا وفي التكملة ١٦٩، والإغفال (٢٦٢/١) هو قول سيبويه، وله في الأخير بحث طويل.

(٢) وهو موافق لقول الفراء والزرجاج، انظر: معاني الفراء (٤٥/١) والزرجاج (١٥٠/١) وهامش التكملة وشرح الرضي (١٥٣/٤) والشذيل (٢٠/٦) وشرح أبيات المغني (٣٥٤/٧)

(٣) سورة البقرة: (٦٨)

(٤) كذا قوله في الآية في: البغداديات ٢٠٢، والإغفال (٢٥٧/١). والفروض مصدر فرَضت البقرة أي طعنت في السن.

(٥) بعض بيت من الرمل، وهو يتعاهه:

إنَّ للخير وللشر مدىً وكلا ذلك وجهٌ وقيلُ

وهو لعبد الله بن الزبيري في: ديوانه ٤١، وتخريجه فيه مفصّل، وللبغدادي في: شرح الأبيات (٢٥٢/٤) تعليق نفيس. وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٤٥١، والبغداديات ٢٠٢، والتعليقة (٢٥٣/٣) والإغفال (٢٦٠، ٢٥٧/١) على أن (ذلك) مفرد يراد به التثنية، وفي البصريات ٥٧٢ اكتفى بإنشاده. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره، والقيل: المحجة الواضحة.

ويشهد أيضاً علي أبي عثمان أنه قد قال / ١٢٤ ب في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: إنه إذا تعدى إلى الثاني لزم أن يُعدى إلى الثالث، ولو كان (ذاك) كالجملية لجاز عنده: (أعلمتُ زيداً ذلك) فيقع موقع الجملة، وفي امتناع ذلك دلالة على أنه لا يجوز أن يسُد (ذاك) مسدَّ الجملة.

وجازت الإشارة إلى المصدر - وإن لم يجر له ذكر - لدلالة فعله عليه؛ كما جاز إضماره لدلالة فعله عليه.

حكى الفراء:

قد كنتُ خراجاً وُلوجاً صيرفاً لم يلتحصني حيص بيص الحاصي (١)

مسألة

يقول الفراء (٢) في المفعول الثاني من (ظننتُ) وخير كان: إنه ينتصب على الحال. ويُفسدُ هذا وقوعه معرفةً مضمراً وبالالف واللام، والحال لا يجوز فيه شيءٌ من ذلك. ويقول أيضاً (٣): إن الظنَّ وبابه أصله الحكاية. فكان على هذا من أولى الناس بأن يقول إنَّ المفعولَ الثاني ليس بحال؛ لأنَّ الحكاية حُكمها أن تكون في الجُمْل والكلام التام (٤).

(١) من الكامل، وهو لامية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح اشعار الهذليين ٤٩١، وتخريجه ١٤٣٤، والكتاب (٢٩٨/٣) والألفاظ ٦٣، وشرح أبيات الإصحاح ١٠٤، وبلا نسبة في: ما ينصرف ١٣٨. وفي الأصل: تلتحصني بالياء، وأصلحتها من الفراء، وأشار الناسخ في الهامش إلى رواية نسخة أخرى: لحاص، وهي رواية المصادر غير أن أكثرها بلا ياء وبعضها بياء (لحاصي)، وأما رواية الفراء فهي في: معانيه (٣٩٦/٢) وفسرها: "يريد الجائص فقلب كما قال: عاق يريد عائق". التحص في كذا: نشب فيه، والحاص (فَعَال) منه ويريد: لم تلتحصني لحاص، حيص بيص: ضيق لا مخرج منه، الصيرف: المنصرف في الأمور المحتال، الولوج: الذي يُلج في الأمور مجترئاً، يصف نفسه بالاحتيال والمنصرف.

(٢) لم أجد في معانيه إلا موافقة البصريين وكذا قول ابن سعدان في: مختصره ٦٤، وما في السمتن حكى عن الفراء في: النذيل (١١٦/٤) وعن الكوفيين في: الإنصاف ٨٢١، وتبيين العكبري ٢٩٥، والارتشاف (٧٢/٢).

(٣) أقرب ما وجدته قوله في: المعاني (٤٤/٢): لأن الظن والعلم في معنى القول واليمين.

(٤) عن التذكرة نقله الشاطبي في: المقاصد (٤٥٣-٤٥٤) ثم شرحه: "يريد: والحال إنما تأتي بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظن واقعاً في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر". وقصر الحكاية على الكلام التام هو قول سيبويه في: الكتاب (١٢٢/١)

مسألة

لو قيس (ذو مال) على (أدل) (١) لئزِمَ كَسْرُ [الدال] (٢) وَقَلْبُ الواوِ ياءً، فكان لا ينفصل / ١١٢٥ الجُرْمُ مِنَ الرَّفْعِ، وقد فُصِّلَ بينهما في التثنية والجمع على حدِّها وعلاماتِ الضمير، فكذلك يُفصَّلُ بينهما هنا، ولزِمَ القلبُ في (أدل) و(قَلْنَس) (٣) ولم يلزم في (أخوك) و(ذو مال)؛ لأنَّ الواو هنا غيرُ لازمة، فَجَرَى مَجْرَى (ضَوء) (٤) وبابه، والأولُ لازمٌ فوجِبَ قلبُه .

[ع : إن قيل : قد سُويَ بين المجرور والمرفوع في نحو : القاضي وبابه، قيل : قد يقع الفرقُ بينهما في بعضِ الأحوال ؛ وذلك نحو قوله :

مُصْغِي الحَدِّ أصْلَمُ (٥)

و :

لا بَارِكَ اللهُ في العَوَانِي هَلْ (٦)

ولو قيل : (ذي مال) في الرفع والجزم لما اختلفَ في حالٍ مِنْ سَعَةٍ أو ضرورة .

(١) أدل جمعٌ دَلُو على أَفْعَل (أدلُو) والواو في مثلها تُقلبُ ياءً ويُكسرُ المضموم، وزنة (ذو) فَعَلٌ، فتكون عينها متحركة كما دَلُو . وانظر الكتاب (٣٨٣ / ٤) والمنصف (١١٧ / ٢) والتعليق (٧٦ / ٤ ، ٧٥ / ٣)

(٢) الأصل : الدال منقوطة من أسفل، وهو تصحيف لأن الكلام في (ذو) .

(٣) جمع قلنسوة، وأصله : قلنسُو، فجرى فيها ما جرى في أدل . انظر الكتاب والمنصف والمقتضب (٣٢٤ / ١) والبصريات ٦٥٨

(٤) عند تخفيف همزتها تقول : ضَوءٌ، فالتخفيف عارضٌ غير لازم فيقبت الواو مع تحرك مع قبلها، وعقد ابن

جني باباً لإجراء اللازم مجرى غير اللازم نقل فيه عن أبي علي قولاً يوافق ما أقره هنا وفي الحجة (٣٩٩ / ٤)

والحلييات ٥٥، والشيرازيات ٣٦٨ . انظر الأصول (٩٣ / ٢) والخصائص (٩٤ / ٣)

(٥) بعض بيت من الطويل، وتمامه :

نراه وقد فات الرماة كانه امام الكلاب مصغي ...

وهو لأبي خراش الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٢١٩، والمعاني الكبير ٧٣، وبلا نسية في : نظرة

الإغريض ٢٦١، وأنشده ابن جني في : المنصف (٨١ / ٢) عن أبي عثمان وفي الخصائص (٨١ / ٢) بروايته

هنا برفع مصغي، ونصُّ السكري في الشرح على نصبه على الحال وعليه لا شاهد فيه . البيت في صفة ظبي،

أصغى : أمال، وهو مصغ من شدة العدو، الأصل مقطوع الأذن فشبهه به من شدة صره أذنه .

(٦) عجزه : هل يصبحن إلا لهن مُطْلَبٌ، وسلف التعليق عليه في (٧٤ - ب)

وقولهم^(١): (ذوات) يدل على فساد قول الكوفيين: إن (ذا) حرف واحد بدلالة قولهم: ذان. وليس في (ذان) دلالة على أن أصل (ذا) حرف واحد؛ كما لم يكن في (ذوات) دلالة على أن الكلمة ليست ثلاثية؛ إلا ترى قوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾^(٢)، و﴿ذَوَاتِي أَكُلُّ حَمَاطٍ﴾^(٣). وكذلك لا يدل (اللذان) على زيادة الياء في (الذي)^(٤)، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين، والحذف في (ذان) و(اللذان) أجوز؛ إذ جاز في (ذوات) وهو مُتمكّن.

مسألة

١٢٥ / ب قولهم: (ذاة)^(٥) يدل على فساد قول من يقول بالمعرب من مكانين^(٦)؛ إلا ترى أن الألف في (ذات) إنما هي في موضع حركة بناء، وقد تبع ما قبلها من الحركة هذه الحركة التي هي الفتحة، ف(ذات) ك(شاة)^(٧).
[ع: أبين من هذا قولهم: هذه امرأة، فتبعت فتحة الراء فتحة الهمزة، وهي بناء لا محالة].

(١) تقدم بعض كلامه في المسألة في (١١٤-١).

وقول الكوفيين: الذال وحدها هي اسم الإشارة يعارضه قول البصريين إن الألف من تمام الاسم.

انظر: إعراب الزجاج (٦٨/١) والنحاس (١٧٨/١) والإنصاف ٦٦٩، وتبيان العكبري ١٤، وشرح الرضي (٤٧٣/٢).

(٢) سورة الرحمن: (٤٨)

(٣) سورة سبأ: (١٦)

(٤) وقول الكوفيين في: الذي إن الموصول الذال والياء زائدة وهي أصلية عند البصريين. انظر الإنصاف والتذليل (١٨/٣)

(٥) هي ذات وإنما صارت الهاء تاء للإضافة ووصلها بغيرها.

انظر: معاني الاخفش ٥٨، والأصول (٣٧٥/١)

(٦) هو قول الكوفيين ف(اخوك) مثلاً معرب من مكانين الواو وضمة الحاء، وقد رد البصريون ذلك. انظر

المقتضب (١٥٣/٢) وتصحيح الفصيح ٢٦٢، والشعر ١٦٧، والمعضديات ٢٢٧، والحجة (١١٦/١)

والفهرست ١٠٦، وأمالي ابن الشجري (٢٤٣/٢) والإنصاف ١٧، وسفر السعادة ٥٣٩-٥٤٥

(٧) في أن أصل التاء هاء. الكتاب (٣٦٧/٣، ٤٦٠)

مسألة

المؤقّدان (١)

ضد (المراة) لاختلاف موضعَي الحركتَيْن من التقديم والتأخير، ونحوه: مقلاتٌ ومصباح (٢) للمجاورة.

وإذا كان هذا من مذهبهم (٣) فانظر أين موقع الحركة من الحرف المتحرك بها؟

مسألة

قال (٤): أعلم الله هذا زيدا قائماً العلم اليقين إعلاماً، (العلم اليقين) على فعلٍ آخر دلّ عليه هذا لئلا يعمل فعلٌ واحدٌ في مصدرين؛ فكانه قال: علم ذلك العلم اليقين، وليس كذلك: ادخل الله عمراً المدخل الكريم إدخالاً (٥)؛ لأنّ (المدخل) و(الإدخال) واحدٌ في المعنى، فجاز إبدالُه منه كما تبدل النكرة من المعرفة.

قال في هذا الباب (٦): سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفاً، ولكن / ١١٢٦ تجعله مفعولاً.

(١) من بيت من الوافر، وتمامه:

لحبّ المؤقّدان إليّ موسى وجعدةٌ إذ أضاءهما الوقودُ

وهو لجرير في: ديوانه ٢٨٨٨، والخصائص (٢/١٧٧، ٣/١٤٨، ١٥١) والمختضب (١/٤٧) وشرح أبيات المغني (٨/٧٦) وشرح شواهد الشافية ٤٢٩، ويلا نسبة في: المنصف (١/٢٣١١، ٢/٢٠٣) وسر الصناعة ٧٩، والتمام ١١٠، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٣١، والحجة (١/٢٣٩، ٣/١٣٥، ٥/٣٩٢، ٦/٦٩، ٢٠٥، ٤١٦) على أنهم استجازوا قلب الواو الساكنة همزة إذا انضم ما قبلها وعليه كان ينشد أبو حية النعميري البيت مضموزاً في (المؤقّدان) و(مؤسى)، غير أنّ أبا علي في الشيرازيات ذكر أنه ليس شائعاً بالسمع ولا قوياً بالقياس، ورواية الديوان: الواقدان، ولم ير البغدادي لها وجهاً لأنّ (وقد) لازم.

(٢) أجاز سيبويه (٤/١٣٠-١٣١) فيهما الإمالة والفتح وقسّر الأول بأنّ الكسرة السابقة للحرف المستعلي (الصاد والقاف) كأنها فيه لسكونه، وسبب عدم الإمالة بأنّ الفتحة التي بعده كأنها فيه لسكونه أيضاً. وشرحها مفصلاً في: التعليقة (٤/١٨٦) والحجة والسر.

(٣) مذهب الكوفيين في المعرب من مكانين المذكور في المسألة السابقة.

(٤) سيبويه (١/٤١) بلفظ: أعلمتُ زيدا، وجاءت في: الاصول (١/١٨٨) وأجاز أبو علي في: التعليقة (١/٧٣) ما منعه هنا وسمي البدل هناك تكراراً.

(٥) الكتاب (١/٤١)

(٦) المذكور من الكتاب وعبارته: ولكن كما تقول: يا سارفي الليلة زيدا الثوب، وشرحه أبو علي في التعليقة بمقالته هنا.

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا جَعَلَ (الليلة) مفعولاً فهل يجوز أن يُعَدِّي الفعلَ إلى (الليلة) على أنه ظرف؟

فالجواب: أنه لا يجوز أن يُعَدِّي إلى (الليلة) على أنه ظرفٌ من الزمان لقلة الفائدة؛ وذلك أنه إذا عدَّى الفعلَ إليه على أنه ظرف لم يُفدِ إلا ما أفاده الذي عدَّى الفعلَ إليه على أنه مفعول، وإذا كان كذلك قُبِحَ من جهة المعنى وقلة الفائدة، ولكن إن عدَّى الفعلَ إلى ظرفٍ آخر من الزمان جاز، ويصير كأنه عدَّى نحو: (أعلمتُ زيداً عمراً خيراً الناس) إلى ظرفٍ من الزمان؛ لأنَّ هذا الفعلَ المتوسِّعَ فيه مُشَبَّهٌ بـ (أعلمتُ)، فيقول على هذا: سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ العامَ شهرَ كذا؛ كأنك قلت: أعلمتُ زيداً عمراً خيراً الناس شهرَ كذا. فإن جعلتَ (الليلة) ظرفاً لم يستقيم تعدُّيته إلى ظرفٍ آخر (١)؛ كما لا يُعَدِّي الفعلُ إلى مصدرين في المسألة التي ذكرنا.

وما حكاه أبو عمر (٢) من أن (ظننتُ) وبابه يَقْبَحُ أن يُقتصرَ فيه على الفاعل وحده وأن لا يُعَدِّيهِ إلى مفعولين، فيه بعضُ التقوية لقول سيبويه (٣)؛ إنه لا يُقتصرُ في هذا الباب على المفعول الأول؛ وذلك أنه كان / ١٢٦ ب يَقْبَحُ الاقتصارُ في النقل بالهمزة؛ كما كان يَقْبَحُ الاقتصارُ قبل النقل.

إلا أن سيبويه قد أجاز هذا الذي استقبَّحه أبو عمر في قوله (٤)؛ (ظننتُ ذلك) إذا عدَّاه إلى المصدر، وقد وجدتُ في الشعر ما يشهد على أبي عمر للكُميت قوله:
بأيُّ كتابٍ أمْ بآيةٍ سنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عاراً عليَّ وتحسبُ (٥)

(١) منع العمل في ظرفي زمان في: الحجة (٣/٢٦٣)

(٢) فرغت من تخريجها والتعليق عليه في (١-٩٣)

(٣) الكتاب (٤١/١) وعبارته: ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة.

(٤) الكتاب (٤٠/١) وعلقت عليها في المسألة التي عُقدت لها في (١-١٢٤)

(٥) من الطويل، وهو للكُميت بن زيد في: شعره (٢/١٨٤) وشرح الهاشميات ٤٩، والمخمس (١/١٨٣)

وشرح المروزقي ٦٩٢، وأزمنتته (١/١٠٠) والبحر (١/٥٦٠، ٣/١٤٣، ٧/٤٥٧) والمقاصد (٢/٤١٣،

٣/١١٢) والخزانة (٩/١٣٨) وأنشده أبو علي في: الخطبات ٧٢، والحجة (٣/١٠٥، ٥/١٥٢) على

حذف المفعولين، وفي الحجة (٥/٢٠) والشيرازيات ٥٦٩، على أنه أعمل الفعل الأول ولم يعمل الثاني.

إلا أن لأبي عمر أن يقول: إنما حسن هذا شيئاً؛ لأنه قد عدى قبله (تري) فاستغني
عن تعديته هو كقوله سبحانه: ﴿والحافظين فُروجهم والحافظات﴾ (١) وما روي من قوله
صلى الله عليه: «لا يُقتل مسلمٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده» (٢).

مسألة (٣)

مما يدلُّ على أن النظر إدارة العين نحو المبصر قوله: ﴿وتراهم ينظرون إليك وهم لا
يُبصرون﴾ (٤)، وقولُ ذي الرمة:

ناظرٌ (٥)

وقولُ الآخر:

على أنني في كلِّ سيرٍ أسيره
وفي نظري من نحو أرضك أصورٌ (٦)
وقولُ المحدث كشافاً للمعنى:
ما سرتُ ميلاً... البيت (٧).

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه (٧٤/١) في الآية، وأخذ به أبو علي في: الحجة (٢٨٦/٣، ٢٠/٥).
(٢) جاء في: سنن ابن ماجه ٨٨٨، وأبي داود ٥١٨٨، ومسنن الإمام أحمد ١١٧، ١٢، وانظر في: الام (٣٤٠/٧)
ومبسوط السرخسي (١٣٥/٢٦) وعمدة القاري (١٦١/٢) شرحه واحتجاج الحنفية به في حكم قتل
المسلم بالذمي، وذكر أبو علي الحديث وقول أبي يوسف فيه في: الحجة (٣/١) والشيرازيات ٥٦٩، ويقدر
المحذوف: ولا ذو عهد في عهده بكافر، فمحذوف لتقدم ذكره.

(٣) المسألة مبسوطه بشواهدا في: الحلييات ٦٦-٦٧ والحجة (٢٦٩/٦)

(٤) سورة الاعراف: (١٩٨) وانظر الاحتجاج بالآية في الرؤية والاعتراض عليه في: تبيان العلومي (٦١/٥)
والبحر (٤٤٤/٤)

(٥) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وأني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظرٌ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٠١٤، والكشاش (٦٨/٣) والاصول (٤٦١/٣) وشرح ابيات سيبويه

(٨٠/٢) وحقائق النواويل ٢٥٣، والخزانة (٥٤/٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٧١/٢) وأنشده أبو علي

في: الحجة (٢٦٩/٦) والحلييات ٦٦، ٦٧، على ما ذكره هنا.

(٦) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ٦١٧، وتخرجه ١٩٨١، وأنشده أبو علي الحلييات ٦٧ لما ذكره، وفي

الحجة (٣٨٩/٢) على أن أصور بمعنى المائل العتق.

(٧) بداية بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ما سرتُ ميلاً ولا جاوزتُ مرحلةً إلا وذكرك يمني دائماً عنفي

مسألة

١/١٢٧ بُرْدًا يُمْنَةُ خَلْقَانِ (١)

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ (٢)؛ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ لَا تُحَرِّفُ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ سُمِّيَ بِ(عَمْرٍو) لَا يَجُوزُ فِيهِ (عُمْرٌ) وَإِنْ جَازَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَكَذَلِكَ (زَيْدٌ) وَ(زِيَادَةٌ)، فَكَذَلِكَ (الْيَمَنُ) لَوْ كَانَ عَلَمًا لَمَا جَازَ فِيهِ (يُمْنَةٌ).

مسألة

إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا بِ(شَاةٍ) (٣) لَمْ تَجْمَعْهُ بِالْوَاوِ لِأَجْلِ التَّاءِ، وَلَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ لَمْ

= وهو لإبراهيم بن الاغلب (ت ١٩٦) في: الحلة السيرة (١/٩٤) ولمحمد بن عبيد الملك الزيات (ت ٢٣٣) في: منتحل الشعالي (٢٤٨)، وبلا نسبة في: حقائق التأويل ٢٥٤، ومحاضرات الادباء (٢/٧٣) وأنشده أبو علي في: الحجعة (٢٧٠) والخليبات ٦٧ على أن النظر المذكور في بيئتي ذي الرمة ليس الرؤية بل معناه التلقت إلى الجهة المقصودة كما وضحه الشاعر المحدث في هذا البيت.

(١) قطعة بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَبَاتَ يَقْبِنَا سَاقِطَ الطَّلِّ وَالنَّدَى مِنْ الدَّلِيلِ بُرْدًا يُمْنَةُ عَطِرَانَ

وهو لخمسيرة البلوية في: الجليس الصالح (١/٣٩١) وأمالي القفالي (٢/٨٣) ولأبن الدمينية في: صلة ديوانه ٢١١، وبلا نسبة في: الكامل ١٦٢، وفيه جاء قبل الشاهد ثلاثة أبيات لعبد الرحمن بن الحكم ثم بيتان غير منسوبين ثم أبيات فيها الشاهد وكلها على الروي والبحر أنفسهما، فانتظمت هذه الأبيات مع غيرها في: تاريخ دمشق (٣٤/٣١٨) في خبر واحد مستند منسوبة لعبد الرحمن، وهو لعروة بن حزام من نونيته في: أمالي القفالي (٣/١٥٨) والخزانة (٣/٣٥٠) برواية:

أَعْرَكُمَا مِنِّي فَمَيْصُ لِبَسْتِهِ جَدِيدٌ وَبُرْدًا يُمْنَةُ زَهْيَانِ

وعلى المصادر السالفة تكون رواية أبي علي محرفة، وفي ديوان المحدثون ٢١١ بيت يقرب من روايته:

عَلَى دِمْنَتِي دَارِ اللَّيْلِ كَانَهَا إِزَارَانِ مِنْ بَرْدِ لَهَا خَلْقَانِ

والبيتة البردة من برود اليمن.

(٢) يريد أن (الْيَمَنُ) ليس علماً وذكر في: الإغفال (٢/١٨٨) أن من الناس من يجعلها اسمين للجهة أي ظرفاً، وعكسه في: الحجعة (٣/٥٣)، وفي اللسان (يمن): اليمن ما كان عن يمين القبلة من بلاد الغور، وقد خصوا به موضعاً وغلبوه عليه، ويدل على أن اليمن جنسي غير علمي أنهم قالوا: اليمنة. والكلام في المسألة له تعلق بقولهم: ذهب الشام واليمن. وانظر الرد على عدم تحريف الأعلام في: شرح الصفار ٦٥٨، وشرح ابن عصفور (١/٣٣١)

(٣) جواز جمع شية بالألف والتاء وعدم جوازه في: شاة عند التسمية بهما هو قول سيبويه (٣/٤٠٠) وذكره

أبو علي في: التعليقة (٣/٢٤١) والشعر ١٤٦، والبغداديات ١٥٤، ٥٠٤

يُجمَع بهما وهو نكرة، فكذلك بعد النقل؛ لأنه لا فرق بين الموضعين، وأيضاً فإنه لا يجوز الإضافة إليه لاختلاله.

وجازت في (شِية) الألفُ والهاء؛ لأنه لما حُذفت الفاءُ وأُلقيت حركتها على العين كانت الفاءُ لذلك في حُكْم الثابتة، لا سيما والفاءُ قوية، فهي أقوى من (ضوء) (١)، وليس في (شاة) شيء من هذا.

فقيل: هلاً لما أضفت إلى (شِية) (٢) لم تُرد الفاء؛ لأن حركتها نائبة عنها؟ والجواب: أنه لا بُدَّ في الإضافة من فتح الشين فتذهب حركة الفاء التي كانت نائبة عنها، ولو جاز أن يُقرَّ حركة الفاء المحذوفة لجاز أن تُصيف إليها من غير ردِّ الفاء؛ كما جاز أن تجمع بالهاء. ولم يَجُز (شِية) قياساً على (صِيعي) (٣)؛ لأجل ثقل كسرة الياء، على أن كسرة صاد / ١٢٧ ب (صِيعي) إنما هي في تقدير الفتحة ولكن لمكان الحرف الخلفي (٤).

سبيلُ المفسر أن يكون من جملة غير جملة المفسر (٥)، فلذلك لا يكون:

كَانَ أُمَّكَ (٦)

(١) عند تخفيف همزة ضوء لا تنقلب الواو على الرغم من تحرك ما قبلها. انظر ما سلف في (١٢٥-١)

(٢) قال سيبويه (٣٦٩/٣) في الإضافة (النسب) إلى شِية: وشوي، وأشار إليه أبو علي في: الخليليات ٥٥، والبصريات ٨١٤

(٣) نسبة إلى الصعق وهو خويلد بن ثعلبة بن عمرو بن كلاب، كان سيداً يطعم بعكاظ، احرقته صاعقة فُسمي الصعق، وحكى سيبويه في منسوبه وجوهاً منها المذكور وهو أضعفها عنده، وشرحه أبو علي بعبارة أوضح في: الخليليات ٥١، والإغفال (١٩١/١) والبصريات ٧٦٦، وانظر الكتاب (٣٤٣/٣) وجمهرة ابن حزم ٢٨٦.

(٤) انظر رد ابن درستويه في: تصحيح الفصح ٢٧٣-٢٧٤ لتعليق الجواز بالحرف الخلفي.

(٥) المفسر هو المحذوف والمفسر (بزنة الفاعل) هو الدال على المحذوف، وتكلم فيه في: الإغفال (٢/٥٦-٦٠) والخليليات ٢٤٨

(٦) من الوافر، وهو يشامه:

فإنك لا تيأني بعد حولٍ اظبي كان أمك أم حمارٍ

وهو لخداش بن زهير في: شعره ص ٦٦، والكتاب (٤٨/١) والمقتضب (٩٤/٤) ومخيل عين الذهب ٧٢،

وتخليص الشواهد ٢٧٢، ولشروان بن فزارة في: حماسة الباحثري (١٥٠/٢) وشرح أبيات سيبويه

(١/٢٧٠) وفرحة الأديب ٥٣، وعزى لهما في: الخزانة (١٧٧/٧، ٢٩٦/٩) ولزراعة بن فروان في: اشتقاق =

في موضع خبر (كان) المضمرة الرافعة لـ (ظبي)؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (١)، و﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ (٢). وإضمار هذا الخبر وإرادته بمنزلة إضمار الفعل في نحو: أزيدُ قام؟ (٣) ألا ترى أن الفعل المضمّر الرفع لـ (زيد) يدل على حدثٍ فيما مضى. والخبر في (كان) بمنزلة الحدث الذي يدل عليه الفعل، فوجب إضماره ليفسره بـ (كان) المظهرة مع خبره (٤)؛ ألا ترى أن الخبر في هذا بمنزلة الحذف في سائر الافعال، وأنك إذا أزيستَ بقولك: (قام زيد) كان بمنزلة (كان زيداً ذاهباً). فإما (أزيداً ظننته ذاهباً) (٥) فإن المفعول الثاني محذوفٌ لدلالة المفعول الأول عليه، فقد يستقيم على هذا التأويل أن يكون خبر (كان) في:

أظبي كان أمك

محذوفاً من وجهين: أحدهما هذا الذي ذكرنا من الاكتفاء، والآخر: أن الخبر إذا حذف كان بإزاء الحدث الذي يدل عليه الفعل المفسر في قولك: أزيدُ قام؟ ولا يجوز أن يكون قولك: أزيداً ظننته منطلقاً (٦) / ١١٩ (ظننته منطلقاً) في موضع المفعول الثاني؛ كما لم يجز في:

كان أمك

= ابن دريد ٢٩٥، وأغرب أبو علي فنسبه إلى جرير في: المنشورة ٢١٠، ورأى حسن رفع (ظبي) بـ (كان المحذوفة لأن المقصد ألا يُعرفه من أي الجنسين كان أبوه والشكرة إذا تعلق بها المقصد وجب رفعها، وذكر البيهقي توجيهاً أخرى وقال الغندجاني إن الرواية مغيرة لقبها واستشهد النحاة بالمغيرة. وفي الأصل الميم بالضم والفتح.

(١) سورة المائدة: (٩) وتامها: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، وفي البغداديات ٢٤٨ والخليبات ٢٤٨ والبصريات ٧٧٣، ٥٤٩، والإغفال (٢/٥٦، ٣٥٠) والحجة (٢/٦٠، ٤٣/٣، ٣١١، ٣٩٧/٥، ٦٠٤٠/٦) أن (لهم مغفرة واجر) تفسير للموعود، وكذا في: التالية (للكر

مثل) تفسير للوصية، وأخذ أبو علي من الأخفش في: معانيه ٢٤٨، وانظر التمام ١١٢

(٢) سورة النساء: (١١) وتامها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾.

(٣) انظر الكتاب (١/٩٩-١٠١) وصرح أبو علي في: التعليقة (١/١٢٧) بأن الاسم مرفوع بفعل مضمّر.

(٤) كتب الناسخ أعلى الكلمات: (كان والمظهرة وخبره) كـ صح، أي كذا بالأصل وهو موضع شك وخلاف لكنه صحيح.

(٥) انظر الأصول (٢/٢٤٢) والخصائص (٢/٣٧٦) والمغني (٥/١٢٧) وآثر أبي علي ظاهر في الأخيرين.

(٦) هنا يبدأ موضع اضطراب في ترتيب صفحات الأصل وقد أصلحته بنقل (١٩-١) وما بعدها إلى هنا.

أن يكون خبيراً (كان)؛ لأن المفسر لا يكون إلا منفصلاً من المفسر.
[ع (١) : يدخل على هذا قولهم: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٢)؛ إلا ترى أن المفسر من جملة
المفسر؛ لأن الجميع عقد واحد.]

مسألة (٣)

قوله:

تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ (٤)

أحسن من قوله:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ (٥)

(١) اعتراض ابن جني بوافق كلام أبي علي في: عدة مواضع من كتبه في الآية وضمير الشأن، مما يدل على أن اشتراطه الفصل هنا رجع عنه فيما بعد بل إنه يصرح في: الإغفال (٢/٣٣٤-٣٣٥) بشرط اتصال المفسر بجملة المفسر. وانظر التعليقة (١/٩٠) والشيرازيات ٥٢٤، والحجة (٤/٢٣٥، ٢٣٨، ٤٥٨/٦، ١٤٧/٥) والخليات ٢٤٧

(٢) سورة الإخلاص: (١)

(٣) نقل البيهقي في: الخزانة (٤/٢١٠) المسألة عن التذكرة القصصية.

(٤) من الطويل، وهو بتمامه:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النُّوَاسِمِ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ٧٥٤، والكتاب (١/٥٢) والكامل ٦٦٩، والأصول (٢/٧٢) وشرح أبيات سيبويه (١/١٨٠) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٧) والمختضب (١/٢٣٧) ويستشهدون به على تانيث الفعل لاكتساب الفاعل المذكور تانيثاً من المضاف إليه، وكذا ذكره أبو علي في: التعليقة (٤/٦٩) ومنع وقوع مثله في القرآن، وحمله هنا على أن المضاف هو المضاف إليه في المعنى، ويُحمل على غير ذلك. وفي الديوان ذكرت رواية: مرضى الرياح، ولا شاهد فيها. تسفَهَتْ: حركت، النواسم: من تنسمت الرياح أي تنفست وهو أول هبوبها، وهو يصف نساء برقة المشي.

(٥) من الرجز، وتمامه:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

وهو للأغلب العجلي في: شعره (شعراء أمويون ٤/١٥٩) والمعمرن والوصايا ١٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٧) والمقاصد التحوية (٣/٣٥٩) والخزانة (٤/٢١٠) والمصباح في: ملحقات ديوانه ٣٠٠، والكتاب (١/٥٣) ومجاز القرآن (١/٩٩) وتحصيل عين الذهب ٧٧، وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٩) وهو شاهد على التانيث كالمسابق. وقول أبي علي يكاد يكون رداً على المبرد في قوله: الطول غير منفكة الليالي منه.

لأنَّ (الرَّيح) لا تكون ريحاً إلا بمرورها ومُدافعةِ الهواءِ بعضه بعضاً، فحَسُنَ أن تُجَعَلَ هي هو، وليس (طول الليلي) كذلك؛ لأنَّ الليلَ قد يَكُونُ ليلاً وإن لم يَكُن طويلاً.

[ع(١)]: ليس غرضُ الشاعرِ أن الليلي الطوال دون القصار أسرعَت في نقضه، وإنما يريد تَكَرُّرَ الزمانِ لياليه وأيامه طالت الليلي أو قصُرت، والزمانُ لا يَنفكُ من التكرار؛ كما لا تَنفكُ الرِّيحُ من الهبوبِ والمُرورِ، وهذا لازم.]

مسألة

قوله:

ألا كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَرُودُنْ نَاقَتِي بِحَزْمِ الرِّقَاشِ فِي مَتَالِ هَوَامِلِ (٢)

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ فِي جَمَاعَةٍ، فَقَدْ أَتَتْهُ أَيْضاً الْجَمَاعَةُ.

١٩ / ب مسألة (٣)

لَكَ بِهِ أَبٌ (٤)؛ أَي: بِمَكَانِهِ، فَقَوْلُكَ: (بِمَكَانِهِ) فِي مَوْضِعِ ظَرْفٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (لَكَ)، وَكَذَلِكَ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (٥) (فِيهَا) ظَرْفٌ وَالْعَامِلُ فِيهِ (لَهُمْ)، وَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَقَادَتْ بَنُو مِرْوَانَ قَيْساً دِمَاءَنَا وَفِي اللَّهِ إِنْ لَمْ يَعْدِلُوا حَكْمٌ عَدْلٌ (٦)

(١) اهتبل البغدادي هذا التعليق لنفسه.

(٢) من الطويل وجاء بلا نسبة في: الدلائل للسرقسطي ٩٠٢ ومعجم ما استعجم ٦٦٤، ومعجم البلدان (٢٥٣/٢) واللسان (ملا). نرود: من رباد الإبل وهو اختلافها في المرعى مقبلة ومدبرة، الحزم: الغليظ من الأرض والمرتفع والحزوم كثيرة عند العرب منها حزم الرقاش، المثالي: جمع مثل ومثلية وهي الناقة التي يتلوها ولدها أي يتبعها، الهوامل: المتروكة بلا راع نهاراً.

(٣) نقل الباقولي في: إعراب القرآن المنسوب (٦٦٥/٤) هذه المسألة عن أبي علي.

(٤) مسألة في الكتاب (٣٩٠/١) وقال: "فَلَكْ بِهِ أَبٌ أَوْ فِيهِ أَبٌ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ: فِيهِ أَبٌ مَجْرَى الْأَبِ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ". وانظر الخصائص (٤٧٧/٢) وأبو علي يريد أنها من التجريد الذي عرض له في (٩٧-١).

(٥) سورة فصلت: (٢٨) وحملها على التجريد جاء في: معاني الفراء (١٧/٣) والزجاج (٣٨٥/٤) والنحاس (٢٦٤/٦) والبصريات ٢٤٨.

(٦) من الطويل، وهو لأبي الخطار الكلبي في: الوحشيات ٤٣، والحماسة الشجرية (٩/١) وكامل ابن الأثير ٧٣٦، وجذوة المقتبس ٢٠١، ونسب لبشر بن صفوان الكلبي في: حماسة البحري ١١١، والحماسة=

أن يكون (فيها) من قوله: ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ مستقراً و(لهم) لغو؛ ألا ترى أن قوله:

وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل

لا يكون إلا مستقراً. فإذا صحَّ هذا من (١) هنا وجب جواز كونه في غير هذا مستقراً أيضاً، وفي الآية أيضاً.

وكما تجعل هذا بمنزلة الظرف كذلك تجعل الجار مع المجرور في موضع المفعول من قوله:

بعد ما مرَّ مصعبُ بأشعث (٢)

فهذه (٣) أحكام اللفظ والمعنى على ما أخبرتك.

البصرية (٢٦١/١) وبلا نسبة في: المحتسب (٤٢/١) والإعراب المنسوب ٦٦٥، واللسان (حكم)، وأبو الخطار هو الحسام بن ضرار أمير الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، وكان بنو أمية قبل أن يولوه عزلوا والياً آخر من قيس تمكن من دماء كلب. والشاهد على أن الله هو الحكم العدل، وهذا تجريد.

(١) في الإعراب: هاهنا

(٢) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

بنزوة لصر بعد ما مرَّ مصعبُ بأشعث لا يُغلى ولا هو يُقملُ

وهو للأخطل في: ديوانه ٢٧١، ونقائض جرير والأخطل ١٠٤، والمعاني الكبير ٥١٠، ٩١٨، وغريب الحديث (٦٤/١) والمحتسب (٤١/١) والمجموع (٤٥٧/٦) والسمط ٤٥، ومنتهى الطلب (١٤٨/٦) والمقاصد النحوية (١٩٧/٤) وبلا نسبة في: الخصائص (٤٧٧/٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٧٥، ٤٨٦، والبصريات ٦٠٢ على أن الأشعث هو مصعب وعده تجريداً، وبين د. الطنحاحي في تعليقه بهامش الشعر أن ابن قتيبة في المعاني أقدم من وجده يحمل البيت على التجريد ثم تابعه اللاحقون، غير أنه وجد السكري وأبتمام على غير ذلك فالص هو الجحاف بن حكيم السلمي والأشعث هو الناهي بن زياد بن ظبيان الذي قتله مصعب بن الزبير، وسياق القصيدة والتي تليها في الديوان يعضد قولهما. ويروى (يُغسل) = (يقمل)، ويقمل من الإكمال والهمزة للإزالة.

(٣) في الإعراب المنسوب زيادة خلا منها الأصل: "ومصعب نفسه هو الأشعث. وقالوا: في هذا الدرهم خلف من هذا الدرهم، أي: هذا الدرهم خلف، وكذلك (لهم فيها دار الخلد) أي لهم النار دار الخلد، وقال:

أخو رغائب يُعطينها ويسألها بابي الظلّامة منه التوفيلُ الزُفرُ

فأخو رغائب هو التوفيل الزفر، فقال: منه التوفيل وهو هو. وهذا يناسب عبارة المتن: "هذه أحكام اللفظ..." وما بعده في الإعراب نقل عن الخصائص.

حدثنا أبو علي إسماعيل قال : حدثنا العباس بن محمد الدوري قال : حدثنا يعقوب (١) قال حدثنا أبي (٢) عن صالح (٣) عن ابن شهاب أن سالماً أخبره أن ابن عمر قال : إن رسول الله صلى الله عليه قال : « من باع عبداً فماله للذي باعه إلا أن / ١٢٠ يشترط المبتاع ، ومن باع نخلاً بعد تأبيره فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع » (٤) .

المسألة (٥)

ما كان من المؤنث ثلاثياً لا علامة فيه فهو بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة؛ إلا تراك تقول : دارٌ ودويرة ، فتأتي بالهاء كما تقول : يدٌ ويديّة ، فيرد الياء ، وعلى ذلك عوضوا الواو والنون في (أرضون) (٦) من العلامة التي كانت تجب في الواحدة .
فالتذكير إذا قبله (٧) للزوم العلامة زائدة في اللفظ ؛ كما أن سائر ذوات الزوائد يجب أن يكون بعد الأصل الذي لا زيادة فيه .

فأما (عَقرَب) و(عَنَاق) (٨) ونحو ذلك فالحرف الرابع مُتراخ (٩) ، وطول الكلام به عاقبَ عَلمَ التانيث وشابهة الزيادة ؛ ألا ترى أنها لا تخلو من حرفٍ من الحروف المُذَلِّقة ، وقد يعاقب الحرف الحرف - وإن لم يكن بمعناه - كمعاقبة التنوين عَلمَ الندبة ، ويؤكد ذلك قولهم : سُمِّيَ ، لما كان الحرف الرابع غير معتد به جاءت الهاء .

(١) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري العوفي المدني (ت ٢٠٨) ، السير

(٢) أبو إسحاق إبراهيم (١٠٨-١٨٣) السير ٦٦١

(٣) صالح بن كيسان أبو محمد الغفاري المدني التابعي (ت بعد ١٤٠) ، السير ٢٠١٦ ، وابن شهاب هو الزهري .

(٤) جاء بهذا اللفظ وبلغه قريب في : صحيح البخاري (٢/٢٤) ومسلم (٣/١١٧٣) ومسنده أحمد (٤٨٤) ،

وسنن النسائي (٣/١٨٩) وهو في : الموطأ (٢/٤٨٥) موقوف عن عمر بن الخطاب ، وعن علي بن أبي

طالب في : مصنف ابن أبي شيبة (٦/١٠) .

(٥) المسألة ضمت أكثر كلامه في شرح عبارة سيويه في : التعليقة (٣/٣٤٨-٣٤٩) وانظر الكتاب

(٣/٣٤٩، ٤٩٥، ٥٩٩) والأصول (٢/٤٤٧، ٤١٤) والشعر (١٣٩، ١٤٠) ، والتعليقة (٤/٨٧) وسبعيد

أكثر معناها في (١٧٤-١)

(٦) تعليل أرضون بدأ أصله من سيويه (٣/٣٩٤، ٤٩٥، ٥٩٩) وانظر الأصول (٢/٤٤٧، ٤١٤)

(٧) أي قبل التانيث .

(٨) الأنثى من ولد المعز .

(٩) الأصل : متراخية . وفي هامشه : متراخ ، وبجوارها : صح ك ، أي كذا بالأصل .

مسألة

٢٠ / ب ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا﴾ (١) لا يخلو من أن يكون الدعاء الذي يُفعل للاستجابة والرغبة إلى الله في الخير، أو الدعاء الذي هو الاعتزاء.

فالذي يدل على جواز كونه من هذا القسم قوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢)، ﴿وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٣).

ويقال في هذا الوجه الثاني: يدعو ويدعي (٤). أنشدنا محمد بن الحسن (٥):

قَوَارِسُ تَدْعِي يَا آلَ أَوْدٍ وَقَدْ ذَهَبَ الصَّرِيحُ إِلَى مَثَابِ (٦)

مسألة

لا يجوز تقديم الصلة على الموصول (٧)، وإن جاز نحو: قسي (٨) و[أينق] (٩)، من قبل أن في التحقير والتكسير دلالة على موضع القلب؛ ألا ترى إلى قول أبي عثمان (١٠)

(١) سورة النساء: (١١٧)

(٢) سورة البقرة: (٢٣) حملها والآية التالية في: الحجة (٤/ ٢٨٩) على معنى الانتصار وهو قريب من الاعتزاء.

(٣) سورة يونس: (٣٨) وهود: (١٢)

(٤) المحكم (٢/ ٢٣٤) واللسان (دعا).

(٥) يعني ابن دريد والبيت ليس في الجمهرة، ولكنه قال في ١٠٥٩: وقد فسرنا الدعاء وما يجري مجراه في كتاب القرآن.

(٦) من الوافر ولم أعثر عليه، ولكن للأفوه الأودي قصيدة حماسية في: ديوانه ٥٧ على الوافر وبالروى نفسه. المثاب: مجتمع الناس بعد تفرقهم.

(٧) وكذا قوله في: الشعر ٤١٢ ولكنه لا يريد بالموصول الأسماء الموصولة فقط بل كل ما له معنى التعلق كالحرف المصدرى وصلته.

(٨) أصلها قووس فكرهوا الواوين والضميتين فقلبوا العين لما آخرت إلى موضع اللام، ومثل بها أبو علي للقلب في: البغداديات ٣٩٣، والشيرازيات ٥٤٤، والتعليقة (٥/ ٨٥) وسيد كرها هنا (٢٠٦-ب) وأصله في: الكتاب (٤/ ٤٣٨٠، ٤٦٧)

(٩) الأصل: شفرة، وهو تحريف أصلحته من: الكتاب (٣/ ٤٦٦-٤٦٧) والتعليقة (٣/ ٣١٩) فاينق أصلها أثوق فابدلوا الياء مكان الواو وقلبوا وتصغيرها: أينق.

(١٠) المشهور أن أبا عمر الجرمي هو صاحب الخلاف في المسألة لأنه يذهب إلى أن الأصل (اطمان) فقلبت، في حين أن الأصل عند حيويه طامن، ولكن وجدت أبا عثمان يزن (اطمان) بانعلل وهذا يوافق قول الجرمي. انظر: الكتاب (٣/ ٤٦٧، ٣٨١) والمنصف (١/ ٨٩) والخصائص (٢/ ٧٦) والمتع ٣٩٢، واللسان (طمن).

في (طَأْمَنَ). وليس كذلك الموصول مع الصلة؛ لانهما لا يُكسّران ولا يُحَقَّران، وهما مجتمعان في موضع.

مسألة

قول سيبويه (١): وإنما الدهر مُضِيّ الليل والنهار. فالدهر والزمان واحدٌ، وإنما يرسمُ الزمانَ حركاتُ الفلك؛ فكانَ المعنى: وإنما الدهرُ مُضِيّ راسمِ الليل والنهار؛ أي: تَقْضِي راسمِ الليل والنهار، وراسمُهُما / ١٢١ حركاتُ الفلك التي تَنقُضي وتمضي.

مسألة

مما لزمته الصفة (٢): يا أيها الرجلُ، والجماء الغفير (٣)، و(مَنْ) المنكورة (٤) وصفة مجرور (رُبَّ).
والتفجعُ قد يَقَعُ على صفاته كما يَقَعُ على ذاته (٥)، فذا يُقَوِّي قولَ يونس (٦).

ويقال له: لا يجب أن تجري صفة المندوب مجراه؛ كما لم تجر صفة المنادى غير المندوب مجرى المنادى؛ وذلك: يا زيدُ الظريف (٧)، فيُعرب الصفة ولا يعرب الموصوف، وكذلك إذا رفعتها فهي مُعَرَّبَةٌ والمنادى غير معرب، فتشبيه صفة المندوب بصفة المنادى لجمع النداء لهما واشتماله عليهما أولى من تشبيهه به: (جاء زيدُ بن عمرو) و(لا رجلَ ظريفَ لك).

(١) الكتاب (٣٧/١) ونقله المبرد في: المقنضب (١٧٦/٣) بلفظ الزمان، وأبو العلاء في: رسالة الغفران ٤٢٦، وأغار الصغار في: شرحه ٦٧١ على شرح أبي علي.

(٢) ذكر سيبويه هذه الحالات في باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في: المعرفة (١٠٥-١٠٨) وشرح بعضها في: التعليقة (٢٦٨/١).

(٣) يقال: جاءوا الجماء الغفير أي جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف أحد. اللسان (غفر)

(٤) مثل لها سيبويه بقولهم: مررتُ بمن صالح.

(٥) جواز ندبة الصفة هو قول الكوفيين والبصريين يمدحون ذلك. انظر الكتاب (٢٢٥/٢) والمقنضب (٢٧٥، ٢٦٨/٤) والأصول (٣٥٧/١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣)

(٦) يلحق يونس الصفة الف نندبة فيقول: وازيد الظريفاه. انظر الكتاب (٢٢٦/٢) والتعليق السالف في (١٠٤-١)

(٧) في الاصل مرفوعة، ولا يناسب السياق.

فيقول يونس: الندبة تلحق المضاف إليه؛ نحو: وا أمير المؤمنين، ووا من حفر بحر زمزماه^(١)، والمضاف إليه كالأجنبي من المضاف بالإضافة^(٢) إلى الصفة؛ ألا ترى أنه غيره وأنه لا يجري عليه من إعراب المنادى شيء، فلا يُنكر لحاقها الصفة إذ كانت قد لحقت ما لا يتصل بالأول اتصال الصفة به، ولا يلزم على هذا ترخيم الصفة؛ لأن / ٢١ ب الندبة موضع تشبيه^(٣) وتابين، والترخيم ليس كذلك؛ ألا ترى أن من العلماء^(٤) من يقول: إن صفة المرخم لا تجوز، ولم نعلم أحداً قال ذلك في الندبة.

وقول سيبويه^(٥): لو جاز ذلك لجاز أن يقول: وازيد أنت الفارس البطلاه؛ يريد: أن الصفة في النداء غير جارٍ على النداء بدلالة أنها في كلا قسميها معربة، فلو جاز أن تلحقها علامة الندبة - مع أنها ليست بمندوبة - لجاز أن يلحق في: أنت الفارس البطلاه؛ لاجتماع خبر المبتدأ مع صفة المنادى في أنه ليس بمندوب.

وليونس أن يعارض هذا بالحاقهم علم الندبة في المضاف إليه مع أنه ليس بمدعو؛ كما قلنا.

قال سيبويه^(٦): ولا تُشبه الصفة المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه بمنزلة التثوين. وأورد أشياء^(٧) أرى بها ارتباط المضاف بالمضاف إليه.

(١) جاء القولان في: الكتاب (٢٢٦، ٢٢٨) والمقتضب (٤/ ٢٧٥) والاصول (١/ ٣٥٨) واللمع ٦٩

(٢) أي بالمقارنة بالصفة.

(٣) أعلاها في: الأصل: صح. والتشبية: الثناء على الرجل في حياته، وأبو علي جعلها على مطلق الثناء لأن الندبة للميت.

(٤) حكى الرضي ذلك عن القراء وابن السراج ولم أجده في الاصول، انظر شرح الكافية (١/ ٣٩٩) والخزانة (٢/ ٣٣٣).

(٥) الكتاب (٢/ ٢٢٥) وحكاها أبو علي في: البصريات ٦٨١ عن الخليل وهو الأقرب لسباق الكتاب.

(٦) الكتاب (٢/ ٢٢٦) وهو بالمعنى.

(٧) مما أورده أن ألف الندبة تقع على المضاف إليه ولا تقع على المضاف، والموصوف تقع عليه ألف الندبة لا على الوصف.

مسألة

قوله:

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ (١)

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (أَعْوَجِي) وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِ: أَعْوَجٌ؛ كَأَحْمَرٍ وَأَحْمَرِيٍّ بِمَعْنَى، فَتَحذفُ الياءَينِ في التَّكْسِيرِ، إِذِ الْمَعْنَى فِي إِثْبَاتِ الياءِ مَعْنَى الحذفِ، فَكَمَا تَجْمَعُهُ والياءُ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِيهِ عَلَيَّ (فُعَلٌ) كَذَلِكَ تَجْمَعُهُ والياءُ فِيهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَعْنَى.

٢٢/١ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَمَا جَازَ أَنْ تُحذفَ الياءَانِ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ فِي قَوْلِهِم: النُّمَيْرُونَ (٢) وَنَحْوَهُ؛ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُحذفَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ أَوْلَى أَنْ يُحذفَ فِيهِ؛ إِذِ جَمْعُ التَّصْحِيحِ الَّذِي الياءَانِ فِيهِ لِمَعْنَى قَدْ اسْتُجِيزَ حذْفُهُ؛ فَإِذَا اسْتُجِيزَ حذْفُ الَّذِي لِمَعْنَى، كَانَ حذْفُ الَّذِي لِمَعْنَى أَجُوزَ، وَمِثْلُ الْأَوَّلِ: فَارِسِيٌّ وَقُرْسِيٌّ.

[ع: قول أبي علي: (إِنَّ أَعْوَجَ وَأَعْوَجِيَّ كَأَحْمَرَ وَأَحْمَرِيَّ، وَإِنَّ الياءَينِ فِيهِ لَا يُفِيدَانِ مَعْنَى النُّسْبِ؛ كَمَا لَا يُفِيدَانِ فِي أَحْمَرَ وَأَحْمَرِيٍّ) لَا يُعْجِبُنِي وَلَا أَرَاهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ (أَعْوَجَ وَأَعْوَجِيٍّ) وَ(أَحْمَرَ وَأَحْمَرِيٍّ) أَنْ فَائِدَةُ (أَحْمَرَ وَأَحْمَرِيٍّ) وَاحِدَةٌ، وَأَمَّا (أَعْوَجَ) فَهُوَ مَذْكُورٌ (عَوَجَاءُ)، وَهُمَا صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْعَوَجَ؛ كَمَا أَنَّ (أَهْوَجَ وَهَوَجَاءُ) صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْهَوَجَ؛ وَكَمَا أَنَّ (أَخْرَجَ وَخَرَجَاءُ) صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْخَرَجَ (٣).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَعْوَجِيٍّ) إِذَا وُصِفَ بِهِ الْفَرَسُ، إِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى أَحَدِ الْفَحْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ لِلْعَرَبِ، وَلَا يُرَادُ بِالْفَرَسِ إِذَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ أَعْوَجِيٍّ؛ أَنَّهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ أَعْوَجٌ

(١) الرجز بلا نسبة في: خيل الأصمعي ٥٠، والمخصص (١/١٠٢، ١٣/٢١٢) والمحكم (٢/٢٠٣) واللسان والتاج (عوج، حفص) وأنشده أبو علي في: الإغفال (٢/٥٠٦) والحلبيات ٢٨٦، والحجة (٣/٣٤٠) على أن العوج تكسير على (فعل) لا عوج صفة لا علماً، وصرح في: الأخير بأن الياء في: اعوججي للنسب وهو ما طالبه به ابن جني في: اعتراضه هنا. واعوج اثنان من أشهر خيل العرب وانظر سبب تسميتهما وصاحبهما في: نسب الخيل ٣١، وخيل أبي عبيدة ١٧٨، وأسماء خيل العرب ٣٥، أحوى: اسود إلى خضرة أو أحمر إلى سواد، وقاح الحافر: شديده صلابة.

(٢) النُمَيْر هو ابن عامر بن صعصعة أبو قبيلة، وحكى سيبويه في (٣/٤١٠) هذا الجمع لمنسوبة نُميري.

(٣) الخَرَج: لونان سواد وبياض ومنه كبشٌ أخرج.

الخلق؛ ألا تراه يُنسب إلى (أعوج) جدّه، وإن كان هذا المنسوبُ صحيحاً سوياً، وإرادتهم النسبَ في هذا أشهر من أن يوردَ / ٢٢ ب احتجاجٍ عليها، ف(أعوج) في شهرته ك(الوجيه) و(الغراب) و(لاحق) و(سبل) (١) وغير ذلك من فحول العرب المشهورة؛ ألا ترى إلى قول طفيل:

بنات الغراب والوجيه ولاحق وأعوج تنمي نسبة المتنسب (٢)

فقوله إذن:

أحوى من العوج وقاح الحافر

لا ينبغي أن يقال فيه: إنه أراد به عوج خلقه؛ لأن هذا مما لا تُمدح الخيل ولا تُنعت به، إنما تُنعت بضده من سباطة الخلق واستوائه، وتشابه القَدِّ واعتداله، بذلك وردت أشعار القدماء والمؤلدين.

ألا ترى إلى قول بعض عجز العرب لابن أقيصر (٣) وقد أخذ رأيها في شري (٤) فرس، فقالت له: أقبل بها، فاقبل، ثم قالت له: أدبر بها، فادبر، فقالت له: أرددها، فقال لها: ولم يا عمّة؟ فقالت: والله ما اهتزت مقبلة ولا تتابعت مدبرة. فاین هذا الوصف من العوج والعزل (٥) ونحو ذلك؟ قال ابن أقيصر: وصدقت، وكانت فيها جساءة (٦). فهذا كله يشهد بأن قوله:

أحوى من العوج

إنما يريد به أنه أعوجي لا أعوج الخلق، وإذا كان كذلك فالياء فيه مفيدة للنسب،

(١) انظر: أسماء خيل العرب ٢٥١، ١٨٤، ٢١٥، ١٢٣

(٢) من الطويل، وهو للطفيل بن عوف الغنوي في: ديوانه ٢٤، ونسب الخيل ٣٤، وأسماء خيل العرب ٣٦، والعين (٢/ ١٨٥) والمقاييس واللسان والناج (عوج)، وبنات تابع لمنسوب في البيت السابق.

(٣) رجل بصير بالخيل من بني أسد بن خزيمه. انظر: أمالي القتالي (٢/ ٢٥١) والبصائر (٦/ ٦٩) واللسان والناج (قصر)

(٤) يقال شراء وشري، انظر: المقصور للقتالي ٢٨٨

(٥) ميلان الذئب عن الدبر عادة لا خلقة، وهو عيب.

(٦) أي ييس وصلابة.

وليست مثلها في (أحمري) و(أشقرى). وأما (اعوج) الفحل المعروف فلم يتقدم عند العرب بعوج خلقه، إنما تقدم بعثقه / ١٢٣ وسبقه، إلا أنه اتفق مع هذا أنه كان في خلقه اعوجاج فنبزه، أو سموه (اعوج) تعويذاً له بذلك واستدفاعاً للعين عنه، وأياً ما كان فالعوج عندهم صفة من صفات الذم لا المدح.

ولأبي علي قول آخر (١) يقوله في (العوج): أنه تكسير للعلم على مذهب الصفة، ينحو بذلك نحو: الحارث والعباس، في أنهما أقرأ بعد العلمية من الألف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا علمان، فكانه سمي كل قرسي من أولاد (اعوج): اعوج؛ كقول الآخر:

قدني من نصر الحبيبين قدي (٢)

كانه سمي كل واحد من أصحاب أبي حبيب حبيباً؛ كقولهم: الأشاعثة، فكذلك كسر (اعوج): عوجاً؛ كتكسير الصفة نحو: أحمر وحمر، وكقول الأعشى:

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحوصاً (٣)

ف(الأحوص) على الاسم، و(الحوص) على الصفة.

وإن أراد أن كل واحد من ولد (اعوج): اعوجي؛ كما أن كل واحد من (الأشاعثة) و(المهالبة): أشعني ومهلبني، فهو ما قلناه أول من أن الباء فيه للنسب الخالص، وليست مثلها في (أحمري) وبابه .

(١) انظر: التعليق على الرجز.

(٢) من الرجز، وهو الحميد الأرقط حسبما انتهى إليه محقق شعر أبي نخيلة في: تعليقه المتن ص ٢٦٤-٢٧٢، وهو ينسب لغيره في بعض المصادر، والبيت في: الكتاب (٣٧١/٢) ونوادير أبي زيد ٥٢٧، ومجاز القرآن (١٧٣/٢) والخزانة (٣٧١/٥) وغير ذلك كثير، وأنشده أبو علي في: الإغفال (٣٨٣/٢) والحجة (٣٤٣/٣، ٤٦١، ٤٦٢، ٦٠٩/٩) والشيرازيات ٧٣، ٢١٥، على حذف نون الوقاية من قدي وقيدته في: الإغفال بالضرورة، وأنشده في: الشعر ١٥٥، والحجة (٦٢/٦) على أن إنشاده بالجمع (الحبيبين) يحصل على جمع المنسرب إلى أبي حبيب بإسقاط الباء (الحبيبين) فالمراد هو وشيعته، وإنشاده على التنثية مراد به أبو حبيب وأخوه، وأنشده ابن جني في: المختص (٢٢٣/٢) على أن المراد أبو حبيب وأصحابه على ما قدره في المتن، وهو لا يقدر باء النسب كما بي علي. قدني: حسبي، أبو حبيب: كنية لعبد الله بن الزبير، وفي الأصل: قدني، والنون في القافية سهر.

(٣) فرغت من التعليق عليه في (٨٨-١)

٢٣ / ب مسألة

لم يُحتشم من اجتماع لفظ المنصوب والمجرور في نحو (١): الزيدَينِ والزيدَينِ والهنداتِ وكافِ (رأيتُكَ) و(مررتُ بك) وبابِ (مررتُ بأحمد) و(رأيتُ أحمد)؛ لما كان معناه واحداً في الفضلة، ويليهما الرفع فلم يَجِئ لفظه كلفظ شيءٍ منهما؛ يدل على ذلك قولهم: حمراء وأحمر، ثم كسروهما معاً على (حُمُر) لما خَرَجَا جميعاً إلى معنى واحد وهو التانيث، تقول: هي الرجال؛ كما تقول: هي النساء، فيُخرج (٢) القبيلان في التفسير إلى التانيث، فصار كأنه لم يقع التباس في الحقيقة.

فإن قلت: فقد قالوا: (كفَى بالله) (٣)، و(ما جاءني من أحد) (٤)، فاشتَرَكَ المرفوعُ مع المجرور. قيل: هذا قليل لا حُكْمَ له، وأيضاً فما يدل على اللفظ من الموضع كذلك يدل في التثنية والجمع.

فإن قلت: فهلاً لم يستجز ذلك في الواحد؟ قيل: يلزَمُك على هذا أن تُنكر الأسماء والكلم التي الفاظها خلاف مواضعها، وهذا يشنع لكثرة ذلك في كلامهم.

مسألة

قولُ أبي الحسن: (الأفعالُ أدلةُ [المصادر] (٥))، وليست الأدلةُ بالشيء الذي يدلُّ عليه) / ١٢٤ معناه: أنها أدلة على المصادر من حيث كانت مشتقة منها، والإضافة لا تقع على ما يدل على الأسماء، إنما تقع على الأسماء أنفسها المدلول عليها؛ ألا ترى أن هذه الأدلة قد تقع بالأحوال (٦) التي تدل على غيرها، فلا تجري تلك الأحوال مجرى المدلول عليها؛ كأن تراه متوجهاً فتقول: مكة؛ أي: تريد أن تقصد مكة، ثم لا تجري الحال في

(١) عرض لهذا في الشعر ١٥٤ بعبارة أوجز.

(٢) الأصل: فتُخرج، ولا يستقيم هذا مع رفع (القبيلان).

(٣) جاءت في القرآن أكثر من خمس عشرة مرة، ولكن (قالوا) رجحت جعلها من أقوالهم. وهي في: الكتاب

(١/٣٨، ٤١، ٩٢)

(٤) ذكرهما مع غيرهما في: البغداديات ١٧٢ وجعل الرفع لموضع الجار والمجرور، وليس للاسم وحده.

(٥) زيادة ينضيتها السياق ودل عليها ضبط (أدلة) بالضم بلا تنوين فسقوطها سهو.

(٦) يريد: المقام ودلالة الحال.

هذا مجرى الفعل الذي دلت عليه في تصرفه وأحكامه اللفظية، كذلك لا يجري الفعل مجرى ما دل عليه من المصدر في جميع أحكام اللفظ، فيجوز الإضافة إليه.
ومثله قول الله سبحانه: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ (١) فالضمير إنما وقع على ما دل عليه اللفظ، ليس على نفس اللفظ؛ ألا ترى أنه لما جرى لفظ (الغني) و(الفقير) وقعت الدلالة من اللفظ عليهما، فكما أن هذه الدلالة لا تجري مجرى المدلول عليه في هذا الموضع، كذلك لا يجري الفعل مجرى المصدر المدلول عليه، ولو جرت الدلالة مجرى المدلول عليه، لأفردت الضمير في (به) (٢) ولم تُثنه.

مسألة

يُضَعَّفُ قول سيبويه (٣) - في تسميته بالباء من (اضرب) : إِبْ - أن حركات / ٢٤ ب الإعراب في تقدير الثبات في المعرب؛ بدلالة انقلاب الواو والياء في نحو: عَصَا وَرَحَى، ولولا تقدير الحركة لصححت كما صححت في (لو) و(أي).
فإذا كان كذلك لم يسع دخول همزة الوصل على الباء من (اضرب) إذا سُمِّي بها؛ للمحركة. وإذا امتنع ذلك وجب (رِبْ) أو (ضِبْ)، و(ضِبْ) (٤) أمثلُ لأنه قد حُذفت العينُ صحيحةً في نحو: سَهٍ وَمُدٍّ، فأما الفاءُ فإنما تُحذف من المعتل .
فأما (عِمَّ صِبَاحًا) فمن جعله من (انعم صباحاً) (٥) فليُشابهة النونِ حرفَ اللين، وهو أفحشُ من (لَمْ يَكْ) (٦)؛ لأنَّ الفاءَ بعيدٌ من الاعتلال.

(١) سورة النساء: (١٣٥) ويُحمل ثنية (بهما) على رجوه أحدهما وهو المراد هنا أنه ذكر النين فحمل على معنى المذكور وكان أو للإباحة التي يجوز الجمع فيها، وإليه أشار في: الشعر ٢١٣، وانظر: معاني الاخفش ٢١٣، وكشف الباقولي ٢٩٦، وشرحه للمع ٥٧٨

(٢) أي في الآية (بهما) لجماعت على الأفراد.

(٣) الكتاب (٣/٣٢٣) وسبق التعليق على هذا في (١١٦-١)

(٤) ضغفه في الموضع السابق.

(٥) ذكر ابن السيد أن يونس رواه عن أبي العلاء بن عمرو. انظر: الحلال ٣٩٤، والاقتضاب (٣/٣٨٤) والخزانة (٧٧/١).

(٦) في: العسكرية ١٧٨، والحجة (٦/٤٥٥) عُلل حذف النون بمشابهتها لحروف اللين التي تحذف في: معتل اللام المجزوم، وهو شاذ عند سيبويه (٤/١٨٤).

فأما تشبيهه سيبويه له بقولهم: (مَنْبٌ لَكَ) (١) فلا يكون؛ لأن الهمزة المخففة في تقدير الثبات لثبات حركتها.

فأما (ألي) (٢) في التذكرة فإن اللام في تقدير السكون؛ لأن حركتها لا لتقاء الساكنين؛ كما أن قوله:

فَأَعْنِ وَازْدَدِي (٣)

لهما، فسأغ ثبات الهمزة في (ألي) لما كانت اللام كالساكنة؛ كما سأغ نحو: أُرْدُدِ البابَ، وكما سأغ: (الْحَمْرُ) (٤)، وليس (إب) كذلك؛ لتمكّن حركة الإعراب.

فإن قلت: إن حركات الإعراب أيضاً لا تجب لنفس الكلمة، ولا هي لازمة لاختلافها، وأما (عصا) فلم تقلب للحركة، بل / ١٢٥ ليخالف آخر المتمكنة آخر غيرها نحو: لو وكى، ألا ترى أنك تميل آخر (رحي)، وأبو عثمان (٥) يقول: إنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، فبيلزمها الإمالة، وإن كانت إمالة الألف التي هي بدل من

(١) رسمها بحسب النطق، ورسمها في: الكتاب (٣/٣٢٤) وما ينصرف ١٥٥، والتعليقة (٣/١٣٣): مَنْ أَبٌ لَكَ، وفي هامش الأصل بخط الناسخ: كدني مَنْ أَبٌ لَكَ. ولم يرده أبو علي في: التعليقة وحكى الزجاج اعتراضهم على سيبويه.

(٢) ألي في: مثل (الرجل) بقولها المتكلم ثم يتذكر. انظر: الكتاب (٣/٢٢٥) وتخريج (الحمز) قريباً.

(٣) جزء بيت من الطويل، وتامه:

متى نأتنا نصبحك كاساً رويةً وإن كنت عنها غانياً فاعنِ وازددِ

وهو لطرفة في: ديوانه ٢٩، والكتاب (٤/٢١٥) والمقتضب (٢/٤٨) والأصول (٦/٣٩٢) وشرح أبيات

سبويه (٢/٢٢٣) وتحصيل عين الذهب ٥٦٩، والخزانة (٩/٤٧٢) والعين (٣/١٢٥، ٤/٤٥٠) وأنشده

أبو علي في: الحجة (١/٢٠٦، ٦/٤٠٨) على كسر الروي لوصفه بالياء التي لحقت للقافية، وهذا خلاف

قوله هنا إلا أن يكون الكسر أعقب الفتح. أصبحك: أسقيك صبيحاً وهي شرب الغداة، غانياً: مستغنياً،

اغن وازدد: استغن بما عندك وازدد غنى.

(٤) أي في تخفيف الاحمر، وفسر ثبات ألف الوصل بأن اللام وإن تحركت فهي في: نية السكون، انظر:

التعليقة (٥/١٧١) والتكملة ٣٥، والبغداديات ١٨٩، والبصرييات ٢١٦، والإغفال (١/٨٧) والحجة

(١/١٢٨، ٦/٢٤٠) والشبزازيات ٢٩، ونسب التخفيف لأهل الحجاز في: اللهجات في كتاب

سبويه ٣٢٥، وانظر: الكتاب (٣/٥٤٥، ٤/٤٤٤)

(٥) حكاه عنه أبو علي بلا ترجيح في: المقاييس ٢١، وأخذ في: التعليقة (٣/١٢٢) بأن الألف مبدلة من

التنوين في: النصب فقط، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١٧، والتبيين للعكبري ١٨٦

التنوين في نحو: يداً وزيداً^(١)، في بعض اللغات لعلَّ يَخْتَلَفُ الاسمُ، فكذلك قُلِبَتْ لعلَّ يَخْتَلَفُ، لا لأنَّ الأصلَ تقدِيرُ ثباتِ الحركة، فإذا كان كذلك لم يَمْتَنِعْ أنْ ثَبَتَتْ في (إِب) كما ثَبَتَتْ في (الْحَمَر) و(الْي)؛ لأنها مِثْلُهُنَّ في الدخولِ على الاسمِ. فهو^(٢) قولٌ، ولا يَلْزَمُ عليه (اسلَ)^(٣)؛ لأنه فِعْلٌ، ولكنَّ على ما دَخَلَ فيما هو بمنزلة الاسم وهو لامُ المعرفة.

فأمَّا قولُ حسان:

أَجَلٌ أَيْضاً وَمِينَا^(٤)

فهو أمثلٌ من هذا؛ لأنه مثل: ذُو مال.

مسألة (٥)

إن قلت: هل يَجُوزُ على صرفٍ ما لا يَنْصَرِفُ - لأنه ردُّ إلى أصله - [أن لا يُعْرَبَ]^(٦) المضارع لأنه في الأصل غيرُ مستحقٍّ للإعراب؟ واستدللت على ذلك بقوله:

فاليومَ أَشْرَبُ^(٧)

(١) انظر: الكتاب (١٢٢/٤، ١٢٤) والتعليق (١٧٧/٤) والتكملة ٢٢٤

(٢) جواب إن قلت في أول الفقرة.

(٣) أجازته الاخفش والكوفيون، وردّه أبو عثمان والمبرد، ونسبه ابن خالويه لعبد القيس. انظر: المقتضب (٣٨٩/١) وما ذكره الكوفيون من الإدغام ١٤٦، والحجة (١٢٨/١) والبصريات ٢١٦، وليس ٣٤، والألفات ٣٢، وتبيان العكيري ١٧٠، والبحر (١٣٥/٢)

(٤) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

وذلك أن الفكُمُ قليلٌ لواحدنا أجل أيضاً ومينا

وتقدم التعليق عليه في (١-٧٤).

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٦٩٨/٥) المسألة بعبارة أسبق ذاكراً أن سؤال الفارسي على أصل البصريين في عدم جواز منع المصروف. وقال إن السؤال الذي ختم به المسألة ولم يُجِبْ عنه أبو علي يظهر بأدنى نظر، ولكنه هو أيضاً لم يجب عنه.

(٦) في متن الأصل: أن لا إعراب المضارع، والتصحيح بهامشه بخط الناسخ مسبوفاً برمز صبح وكذا في الأصل، وعبارة المقاصد: الأعراب المضارع، وهي أقرب لما في المتن.

(٧) بعض بيت من السريع، وتمامه:

فاليوم اشرب غير مستعجب إثمًا من الله ولا وأغل

ويقول جرير:

ولا تعرفكم العرب^(١)

قيل: أما الأبيات فلا دليل فيها؛ لأنه أجراه / ٢٥ ب في الوصل مجراه في الوقف،
وبقي لعمري النظر: هل يجوز أن لا يُعرب؟
وأما ترك صرف ما ينصرف فخطأ ظاهر^(٢)؛ لأنه ليس برد إلى أصل.

مسألة

لا يمنع ظهور الياء في النصب من (جوازي) من تنوينها في الرفع والجر^(٣) وإن كانت الياء ظاهرة في النصب؛ لأن هذا الباب مُراعى به اللفظ؛ نحو: دَلِّدِل (٤) وبابه.

* وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٢٢، والكتاب (٢٠٤/٤) والنوادر ١٨٧، وغريب الحديث للقتبي (٢٦/١) والبحر (٣٠١/٧، ٢١٧/٥) والخزانة (٣٥٢/٨) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (١٣٦/١) والإعراب المنسوب ٨٣٨، ٨٤٢، وفي إيضاح الشواهد ٣٥٢ فضل تخريج، وأنشده أبو علي في: الحجة (١١٧/١)، ٤١٠، ٨٠/٢، ٢٣٣/٣، ٣٢/٦) والشكاملة ٤ على جواز تسكين حركة الإعراب حملاً لها على حركة البناء في مثل (عضد) وهو قول سيبويه، ولم أجد ما ذكره هنا. ويُروى البيت: فاشرب، وأسقى ولا شاهد فيهما. المستحقب المكتسب، الواغل: الداخِل على القوم يشربون ولم يُدع.

(١) بعض بيت من البسيط، وتمامه:

سيروا بني العم فلا هواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب

وهو لجرير في: ديوانه ٤٤١، والبيان والتبيين (٨٣/٣) والخصائص (٧٥/١) والسمط ٥٢٧، ومعجم ما استعجم ٣٢٩، والخزانة (٤٤٠/٤) وبلا نسبة في: الإعراب المنسوب ٨٤٣، والبحر (٣٦٦/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٨٠، ٦/٢، ٢٩٦، ٣٢٢/٦) لما في: الشاهد السابق. ويُروى: فلم تعرفكم، وفما تدرىكم، ولا شاهد فيها. بنو العم: أصلهم كالمذقوع يقال إنهم نزلوا في بني تميم بالبصرة وغزوا مع المسلمين فحمدوا وقيل لهم: إن لم تكونوا من العرب فأنتم الإخوان وبنو العم فلُقّبوا بذلك (الناج عمم). تيرى نهر بالأهواز.

(٢) مسألة خلافية أجازها الكوفيون ومنعها البصريون، والانباري جعل أبا علي ممن يجيزها، وقوله هنا وفي

البغداديات ٤٠٩، ٤٥٠ بخلاف ذلك. انظر الإنصاف ٤٩٣، والمقاصد الشافية (٦٩٤/٥)

(٣) وكذا قال في الإيضاح ٣١٣

(٤) الأصل: بتسكين اللام، والتصحيح من الكتاب (٢٢٨/٣) والدليل أسافل القميص المطويل، والمخدوف من

(دليل) مختلف فيه بين الألف والياء، وسيذكرها أبو علي ثانية في ١٣٨-ب، ويعكفي عنه الشاطبي في:

المقاصد (٢٩٦/٨) نصاً من التذكرة يقول فيه: "قولهم دَلِّدِل حملة سيبويه على أنه جمع حُدِّدَت منه

الألف، وغيره بحمله على أنه دَلِّدِل وينكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف، ومن حجته في ذلك أنه

مسألة

لما (١) بعد الشرط من أحكام الجمل باعتراضه بين (أما) وما بعدها في قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ﴾ (٢) - وانت لا تعترض بينهما بالجملة - أشبه المفردات، فجاز لذلك أن يعمل في الجواب فيجزمه.

مسألة

وصاليات ككما يؤثفان (٣)

في (ما) نظراً، فيجوز أن يكون مصدراً، كأنه: مثل الإثفاء، ويجوز أن يكون بمنزلة (الذي)؛ كقوله:

فإن الذي حانت بقلج دماؤهم (٤)

= يقول: إن [الالف] لمعنى وحرف المعنى لا يحذف. واخذ بقول سيبويه في: الإغفال (١/١٥٥، ٢/٣٨، ٥٠٧).

(١) في (٣٧-ب، ٩٣-١) اخذ بقول سيبويه إن الجزء مجزوم بالحرف والشرط، ورد غير ذلك، والمسألة تعليل لذلك.

(٢) سورة الواقعة: (٩١، ٩٠) وذكر في: الحجة (٣/١٠٤) أن الشرط فيها لم يجر مجرى الجمل فجاز الفصل به، وفي الشعر ٦٤، والتعليق (٢/١٨٥) والحليات ٧٨ تابع سيبويه في: أن الفاء جواب أما لا إن. وانظر الكتاب (٣/٧٩) والمقتضب (٢/٧٠) وكتابنا (١٢٩-ب، ١٧٢-أ، ١٨٠-ب)

(٣) من مشطور السريع، وهو الخطام الريح المجاشعي في: أراجيز المغلين ٦٢٣، والكتاب (١/٣٢) وشرح أبيات (١/٢٢٠) وشرح شواهد الإيضاح ٦١٢، وإيضاح الشواهد ٨٨٣، والخزانة (٢/٢٧٤) وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٣٣٠، والمقتضب (٢/٣٥٠، ٤/١٤٠، ٣٥٠) والاصول (١/٤٣٨) ومعاني النحاس (٦/٢٩٧) والعين (٨/٢٤٥) وأنشده أبو علي في: التعليق (٢/٨٩) والبغداديات ٣٩٨، والبصريات ٥٣٨، والمنشورة ١١٣ على اسمية الكاف لأنها مجرورة، وفي: الإغفال (١/١٠٩) والتكملة ٢١٥ على مجيء (يؤثفان) على الأصل أو أنها بزنة (بفعلون). صاليات: الأثافي صليت بالنار، يؤثفان: يجعلان أثافي.

(٤) صدر بيت من الطويل، عجزه:

هم القوم كل القوم يا أم خالد

وهو للشهب بن ربيعة في: شعره (شعراء أمويون ٤) ٢٣٢، والكتاب (١/١٨٧) ومجاز القرآن (٢/١٩٠) والبيان والشبوح (٤/٥٥) والمقتضب (٤/١٤٦) والمقاصد النحوية (١/٤٨٢) والخزانة (٦/٢٥) وذكر البغدادي أن أبا تمام في: كتابه مختار أشعار القبائل رواه الحرث بن محقق، وتخريجه في: ٣٣

فإن قلت: هل تكون كافة؟ [بيض] (١).

قال الحسن بن زياد (٢): في سجدة التلاوة لا يُكَبَّرُ إذا انحطَّ لها، / ١٢٦ ويُكَبَّرُ إذا رَفَعَ رأسه منها.

نافع (٣) عن ابن عمر: إنَّ أولَ مَنْ جَمَعَ الناسَ على الصلاةِ في شهرِ رمضانَ عُمرُ بنُ الخطابِ، جمعَهم على أبي بن كعبِ.

أبو بكر: الجرير:

كَنَقَا الكَثِيبَ تَهَيْلَتْ أَعْطَافُهُ فَالرَّيْحُ تَجْبُرُ مَتْنَهُ وَتَهِيلُ (٤)

فا: المعنى: وتهيله، فلم يُعَدِ الثاني؛ كقوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (٥).

شعر الأشهب، وأنشده أبو علي في: البصريات ٧٣٩ على حذف النون، وفي الحجة (١٥١/١) وهنا على أنه مفرد وأراد الكثرة، وفي الشيرازيات ٣٧٥ ذكر الوجهين، وانظر رد الأول في: التذييل (٢٨٣/١)، وروي في البيان إن الالي، ولا شاهد فيها، حانت: لم يؤخذ لهم بديهة ولا قصاص، فليج: بلد أو واد.

(١) البغدادي نقل المسألة في: الخزانة (٢٧٦/٢) وشرح الأبيات (١٤١/٤) عن التذكرة القصصية مجردة من الوجه الأخير الناقص. ويقتضي كلام أبي علي أن لا تكون كافة، فالكاف التي دخلت عليها (ما) اسمٌ عنده، وقد حصر في: البغداديات ٢٩٢ دخول الكافة في: الظروف من الأسماء، والكاف بمعنى مثل ليست ظرفاً.

(٢) أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة (ت ٢٠٤). انظر الفهرست ٣٤٦، وتاريخ بغداد (٣١٤/٧) وضعفاء العقيلي (٢٢٧/١) وسير الأعلام ١٤٠٣، ولسان الميزان (٢٠٨/٢). وفي حاشية ابن عابدين (١١٤/٢) أنه روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف التكبير للرفع لا للوضع وروي عنهما خلاف ذلك، ويظهر مما فيه وفي البحر الرائق (٢٢٣/٢) أن جمهور الأحناف على التكبير للانحطاط والرفع.

(٣) أورده ابن أبي شيبة في مصنفه في باب الأوائل (٣٣٥/٨) بسنده عن نافع عن ابن عمر. وانظر خير جمعهم على قارئ في: البخاري (٣٤٢/١) والموطأ ١١٨.

(٤) من الكامل، وهو لجرير في: ديوانه ٩١، والكامل ٦٤٨، والأغاني (٧٦/٨) والسلمط ٦٤٧، والخزانة (١٣/٥) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٨، ٥٦٢، والحجة (٣٩٤/٢) والحلييات ٧٤، على حذف مفعول الفعل الثاني اكتفاءً بتعدية الأول، وفي الديوان: تميل مكان تهيل. النقا من الرمل قطعة تنقاد محدودة، هال عليه التراب فتهيل: صبّه فانصب.

(٥) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه، وسلف التعليق في (١٢٦-ب)

مسألة

يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿رَبُّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا﴾ (١) أَنْ يَكُونَ (الذي) بِمَعْنَى الْجِنْسِ (٢)؛ كَمَا (الذي) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (٣)، ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا﴾ (٤)، وَ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (٥)، ثَنَى عَلَى ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسَيْنِ؛ وَنَحْوَهُ: نَعَمَ الرَّجُلَانِ (٦)، وَيُؤَكِّدُ هَذَا قَوْلُهُ:

لَأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالِينَ (٧)

مسألة

قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ اعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٨) الْمَخَاطَبُ بِهَذَا نَفْسَهُ، وَلَمْ

(١) سورة فصلت: (٢٩)

(٢) على الرغم من كثرة ورود آيات المسألة في كتب أبي علي غير أنه لم يصرح بأن (الذي) جنسية وأقرب ما قاله أنها دالة على العموم والكثرة، ثم فرّق في الإغفال والحجة بين المعنيين، وأول من وجدته صرح بأنها للجنس المراد. انظر: مجاز القرآن (١٩٠/٢) ومعاني الأخفش ٥١٨، والفراء (١/٢٠٥٧/٤١٩) والمقتضب (٢/١٤١) والنحاس (٤/١٢) والطبري (١١/٥) والإغفال (١/١٥٩، ٢٥٤، ٣٤٩) والبصريات ٧٣٩، والشيرازيات ٤٨٤، ٣٥٧، والحلبيات ٦٨، والحجة (١/١٥٠) والعصديات ٢٠٤

(٣) سورة الزمر: (٣٣)

(٤) سورة الأحقاف: (١٧)، وقرأ (اف) بالكسر وبلا تنوين أبو عمرو وحمة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر وخلف، السبعة ٥٩٧، والمعجم (٨/٤٩٣)

(٥) سورة البقرة: (١٧)

(٦) المقتضب (٢/١٤١) وبعض كتب أبي علي السالفة.

(٧) من البسيط، وهو لعمر بن العلاء الكلبي (صوابه عمرو بن عمرو بن العلاء في من اسمه عمرو ٩٩) في: غريب الحديث لابن سلام (٤/١٠٦) والفائق (٢/٣٨٨) وشرح شواهد الإيضاح ٥٦٠، وإيضاح الشواهد ٨٢٨، والخزاعة (٧/٥٤٤) وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ١٤٢، والأغاني (٢٠/١٦٢) والمختص (١٧/١٠٥) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢١، ١٣٥، ١٥٠، والإغفال (٢/١٨١) والتكملة ١٧٦، على تشبيه الجمع كأنه أراد جَمالاً لهذه الفرقة وجمالاً لهذه. أوباد: واحده وبَد وهو الفقر والبؤس، والشعر في: عمرو عامل معاوية على صدقات كلب اعتدى عليهم، والشاعر يقول لو بقي عمرو عامين لأصبح هذا حالهم.

(٨) سورة البقرة (٢٥٩)، وقرأ (اعلم) بالأمر حمزة والكسائي ويعقوب وغيرهم، السبعة ١٨٩، ومعجم الخطيب (١/٣٧٤). وحمل الآية على التجريد هو قول الأخفش في: معانيه ١٩٨، وأخذ به أبو علي في: الشعر ١٩٦، والبيداديات ٤٢٩، والحجة (٢/٣٨٣) وانظر التعليق على التجريد في (١٦-ب).

يَقُل: لِأَعْلَمَ^(١)؛ وَحَسُنَ هَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَةً / ٢٦ ب لَأَنَّ مَا يَعْتَرِي النَّاطِرَ
[مما] (٢) يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ فِي نَظَرِهِ يَنْزِلُ مَنزِلَةَ الْمُقَاوِمِ وَالْمُنَاطِرِ، فَيُقَالُ عَلَيَّ ذَلِكَ: أَعْلَمَ؛ كَمَا
يُقَالُ ذَلِكَ لِلْمُفَاوِضِ فِي الْأَمْرِ، وَكَانَ هَذَا حَسَنًا إِذْ جَاءَ:

وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٣)

حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الصَّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكَ الْبَزَّارِ^(٤) قَالَ:
حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ^(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(٦) عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ^(٧): لَا
بَأْسَ بِإِصْلَاحِ التَّحْرِيفِ وَاللَّحْنِ وَالخَطَأِ فِي الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا الشَّيْخُ^(٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَرِيْشِ الرَّقِّيِّ^(٩) قَالَ: أُرْسَلْتَنِي الْكَسَائِيُّ إِلَى مُحَمَّدِ
ابْنِ الْحَسَنِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ:

(١) الْأَصْلُ: لِأَعْلَمَ، وَالْكَلَامُ عَلَيَّ أَنَّهُ تَرَكَ أَمْرَ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَنَسَبَ الْمَضَارِعَ بِخُرْجِهِ مِنَ
الْأَمْرِ، فَالْفَتْحَةُ تَصْحِيفٌ.

(٢) الْأَصْلُ: فَمَا، وَلَا مَعْنَى لَهُ.

(٣) صَدْرُهُ: وَدَعُ هُرَيْرَةٌ إِنْ الرُّكْبَ مَرْتَجِلٌ
وَفَرَعَتْ مِنْهُ فِي (١٦-ب)

(٤) أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ الْبَزَّارُ، مَحْدُوثٌ (ت ٢٨٥). سِيرَةُ الْأَعْلَامِ ٢٦١١

(٥) هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بْنِ نُصَيْرِ بْنِ الْوَلِيدِ السُّكْمِيِّ، عَالِمٌ أَهْلُ الشَّامِ (١٥٣-٢٤٥). السِّيَرُ ٤٠٩٠

(٦) أَبُو الْعِيَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ، عَالِمٌ أَهْلُ الشَّامِ (١١٩-١٩٥). السِّيَرُ ٤١٣٣

(٧) جَاءَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي: الْخُدَّ الْفَاصِلِ لِلرَّامِهرَمَزِيِّ ٥٢٤، وَجَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ ١٤٢، وَسِيرَةِ الْأَعْلَامِ ٢٢٠٤، وَلَمْ يَرِدْ
فِيهِ التَّحْرِيفُ.

(٨) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ بِخَطِّ النَّاسِخِ: يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ الْكُرْخِيَّ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي نَقْلِ الْبَغْدَادِيِّ. وَجَاءَ الْخَبْرُ فِي:
مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٣٣٨ وَلَكِنْ السَّائِلُ هُنَاكَ هَارُونَ الرَّشِيدُ وَالْمَسْئُولُ أَبُو يُوسُفَ الَّذِي أَعْيَبَتْهُ الْمَسَائِدُ فَلَجَأَ إِلَى
الْكَسَائِيِّ الَّذِي أَجَابَ بِجَوَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ هُنَا، وَجَمَعَ الْبَغْدَادِيُّ الرَّوَابِئِينَ لِلخَبِيرِ فِي: الْخِزَانَةِ
(٣/٤٣١) وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ (١/٣٢٦) وَكَثَّرَ ذِكْرَهُ مَخْتَصِرًا فِي الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ كَمَجْمُوعِ النَّوَوِيِّ
(١٧/١٠٢) وَمَبْسُوطِ السَّرْحَسِيِّ (٦/٧٧) وَالْبَحْرِ الرَّائِقِ (٣/٤٥٣) وَالدَّرِّ الْمُخْتَارِ (٣/٢٩٠) وَأَيْضًا فِي:
تَارِيخِ بَغْدَادٍ (١١/٤١٣) وَجَاءَ الشُّعْرُ فِي: الْبَصَائِرِ (٥/١٢٩). وَانظُرْ فِي: شَرَحِ الْأَبْيَاتِ وَشَرَحِ اللَّمَعِ
لِلْبَاقُولِيِّ ٤٦١ تَعْلِيقَ النَّحَاةِ عَلَيَّ تَوْجِيهِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْأَبْيَاتِ وَأَقْوَالِهِمْ فِيهِ.

(٩) فِي: ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانٍ (٩/٢٦٩): "يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَرِيْشِ مَوْلَى الْبِكَاءِ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ يَرُوي عَنْ
أَهْلِهَا، وَرُوي عَنْهُ الْجَزِيرِيُّونَ". وَمَا يُرْجَّحُ أَنَّهُ هُوَ وَصَفُّهُ بِالرَّقِّيِّ، وَالرَّقَّةُ مَدِينَةٌ مِنْ بِلَادِ الْجَزِيرَةِ، انظُرْ: مَرَاصِدُ

الاطلاع ٦٢٦

إِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفَقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَحْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْحُرْقُ أَشَامُ
فَأَنْتِ طَلِاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَجْنِي اعْتَقُ وَأَظْلَمُ
فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ فَمَا لَأَمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

قال: فأتيت محمد بن الحسن بالآبيات، فقال: إن نصّب (الثلث) فهي ثلاثٌ تطليقات، وإن رفّع (الثلث) فهي واحدة؛ كأنه أراد أن يُخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث.

قال: فرجعت إلى الكسائي / ١٢٧ فأخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته.

فا: إذا نصّب (ثلاثاً) جعله تفسيراً (للطلاق) الذي ذكره، والتفسير بعد وقوعه على معنى (الثلث)، وإذا رفّع فإنما استأنف الإخبار بأن (عزيمة الطلاق) هكذا، ولم يكن على جهة التفسير.

وإذا نصّب (ثلاثاً) جاز أن يكون (ثلاثاً) من صلة (طلاق) الأولى تفسيراً له، فيقع ثلاث، ويكون (الطلاق عزيمة) اعتراضاً؛ لأن فيه تشديداً للموصول، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جِزَاءٌ سِئْتِهِمْ بِمِثْلِهَا﴾ (١). وقوله (٢):

فَأَنْتِ طَلِاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ

لا يخلو إذا نصبت (ثلاثاً) أن تكون متعلقة بـ (طلاق) أو غيره، فلا يجوز أن يكون (ثلاث) متعلقاً بـ (طلاق)؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخل من أن يكون (طلاق) الأول أو الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بـ (طلاق) الأول؛ لأن (الطلاق) مصدرٌ فلا يجوز أن يتعلّق به شيءٌ بعد العطف عليه، ولا يجوز أيضاً أن ينصب (ثلاث) بـ (طلاق)

(١) سورة يونس: (٢٧) وتامها: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جِزَاءٌ سِئْتِهِمْ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٣/٣٩٥، ٤/١٤، ٦/١٣٦) والشيرازيات ٦١٥، ٦٢٢، والخليات ١٤٣، على جواز الاعتراض بين الصلة والموصول، لأن (ترهقهم) معطوف على الصلة (كسبوا) وفصل بينهما بجملة (جزاء سيئة بمثلها)، وسيكررها قريباً في (١٢٨-ب) مجبوزاً فيها أوجهاً أخرى لا يستقيم معها حملها على الاعتراض. وانظر تضعيف قوله في: تبيان العكبري ٦٧٢، والبحر (٤/٢٩٤) والمغني (٥/٧٤).

(٢) من هنا نقله البغدادي في: الخزانة (٣/٤٣٣) وشرح أبيات المغني (١/٣٣٣).

الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل.

فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلقٌ بغيره، فيجوز أن يكون متعلقاً به (عزيمة)؛ أي: أعزمُ ثلاثاً، ولم يحتج إلى ذكرِ الفاعل؛ لأن ما تقدم من قوله: (فانت طلاق) قد دلَّ / ٢٧ ب على الفاعل؛ ألا ترى أن معناه: أنت ذات طلاق؛ أي: ذات طلاقي؛ أي: قد طلقْتُك، فلا فصل بين (أنت ذات طلاقي) وبين (قد طلقْتُك)، لما أضفت المصدر إلى الفاعل استغنية عن إظهار المفعول؛ لجرى ذكره في الكلام فحذفته؛ كما استغنيت عن ذكر المفعول في قوله: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ (١).

فلم يحتج إلى ذكرِ الفاعل في (عزيمة)؛ إذ كان مصدراً كـ (النذير) و (النكير)، وكما لم يحتج إليه في قوله: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً﴾ (٢) لتقدم ذكره، وكقوله (٣): ﴿ما لا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض شيئاً﴾ (٤)، وكقوله: ﴿بسؤال نعجتك﴾ (٥)، و ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾ (٦)، فكذلك لم يحتج إلى ذكرِ الفاعل في (عزيمة)، فصار كأنه قال: أنت طلاق والطلاق عزمي ثلاثاً؛ أي: أعزمه ثلاثاً، فيكون (ثلاثاً) المنصوب متعلقاً به (عزيمة)، أو يكون تعلُّقه به على جهة الظرف؛ كأنه: أعزم ثلاث مرارٍ أو ثلاث تطليقات.

فإذا كان كذلك وقع ثلاث تطليقات؛ لتعلق (الثلاث) بما ذكرناه، ولا يجوز أن يكون أقل من ذلك؛ لتعلقه به (العزيمة).

والأشبه فيمن نصب (ثلاث) / ١٢٨ أن يكون (الطلاق) الثاني المعرف باللام يُراد به

(١) سورة الاحزاب: (٣٥) وسلف التعليق عليها في (١٢٦-ب)

(٢) سورة البلد: (١٤، ١٥) واستشهد بها على إعمال المصدر وحذف فاعله في: الإغفال (٢٠٥/٢)

والإيضاح ١٨٢، والحجة (٦/٥١) وهو قول سيبويه (١/١٨٩) والاختش في: معانيه ٥٧٩

(٣) حذف البغدادي هذه الآية واللتين بعدها.

(٤) سورة النحل: (٧٣) واستشهد بها لذلك في: التعليقة (١/٤) والإيضاح ١٨١، والحجة (٦/٥١) وحكاة

الاختش عن (بعضهم) في: المعاني ٤١٨

(٥) سورة ص: (٢٤) ولذلك استشهد به في: الحجة (١/٢٣٣، ٢/٢٨٨، ٣/٢١١، ٥/٢٤٤، ٦/٢٦٤، ٥٢/٦)

والشيرانيات ٧٠، ٢٥١، والإغفال (١/٢٩٥).

(٦) سورة فصلت: (٤٩) وأنظر التعليق عليها في (١٠٧-ب)

الطلاق المنكور الذي تقدم ذكره؛ أي: ذلك الطلاق عزمته أو عزمته عليه ثلاثاً، فإذا كان كذلك لم يتجه إلا إلى الإيقاع للثلاث.
وأما إذا رقع فقال:

والطلاق عزيمة ثلاث

أمكن أن يكون المراد: الطلاق عزيمة ثلاث^(١)؛ أي: جنس الطلاق ذو عزيمة ثلاث، وأمكن أن يكون: طلاق ذو عزيمة ثلاث.
فإذا أمكن أن يكون المراد به طلاقه خاصة، وأمكن أن يكون غير طلاقه ولكن جنس الطلاق، ولم يوقع به شيئاً حتى يتيقن ذلك بإقرار من المطلق أنه أراد ذلك.
فأما إذا لم يقتصر إلى هذا اللفظ الذي يحتمل الطلاق الخاص والطلاق العام شيء يدل به أنه يريد به طلاقه خاصة، لم يوقعه.

والأشبه في قولهم: واحدة واثنان وثلاث^(٢) في الطلاق، وإيصالهم إياه بهن أن يكون مِراراً، فينتصب على أنه ظرف من الزمان؛ يُقسوي ذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾^(٣)؛ والمعنى: الطلاق في مرتين، إلا أنه اتسع فيه فأقيم مقام الخبر كما أقيم ظرف الزمان مقام الفاعل في قولهم^(٤): سير عليه / ٢٨ ب طوران^(٥)، وسير عليه مرتان وشهران، فكذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾.

وإذا كان كذلك كان قولهم: أنت طالق واحدة؛ كأنك قلت: أنت طالق مرة، وأنت طالق ثنتين؛ أي: مرتين، وكذلك: ثلاثاً، فيكون ذلك ظرفاً من الزمان.

(١) من أمكن إلهنا مكرر في: الاصل وأعله (ح) لعله يريد أنه يحذف.

(٢) كذا بالرفع في الاصل والخزانة وشرح الأبيات، ولكن كلامه على مجيئها بالنصب كما سيظهر فيما يأتي من كلامه.

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) وأخذ به الباقولي في: الكشف ١٦٥، ولم يحمله الزجاج في: معانيه (٣٠٧/١) على الاتساع.

(٤) انظر القولين الآتين في: الكتاب (٢٣٠/١) والمقتضب (٥١/٤) والاصول (٧٩/١)

(٥) هنا موضع اضطراب في صفحات الاصل، فانصل الكلام بعد إعادة الترتيب واثبت للصفحة رقماً وكانت بلا رقم.

ويجوز فيمن نَصَبَ (ثلاثاً) في البيت أن لا يجعله علي (عزيمة)، ولكن يحمله على فعلٍ مضمراً؛ كأنه لما لم يجز أن يحمله على (طلاق) الأول ولا على (طلاق) الثاني - وكان المعنى والمراد أن يكون (الثلاث) محمولاً على (الطلاق) - أضمراً (طلقت) ودل عليه ما تقدم من ذكر الطلاق، فكانه قال: طَلَّقْتُكَ ثلاثاً؛ كقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١) للفصل.

فأما حَمَلُ (الثلاث) على التفسير في قولهم: أنت طالق ثلاثاً، فليس ذلك من مواضع التفسير؛ ألا ترى أن التفسير جميع ما كان منتصباً منه فقد نصَّ النحويون (٢) على جواز إدخال (من) فيه وأن منه ما يردّه إلى الجمع ومنه ما يُقره على الواحد؛ كقولهم: عشرون من الدراهم، ولله درّه من رجل، ولا يجوز ذلك في هذا؛ ألا ترى أنه لا يستقيم: أنت طالق من واحد، ولا من العدد ولا ما أشبه ذلك (٣). / ١١٢٨ فإذا كان كذلك لم يكن تفسيراً.

وأيضاً فإن التفسير لا يجوز أن يكون مُعرِّفاً - والتعريف في هذا غير ممتنع - يقول: أنت طالق الثلاث، وأنت طالق الثنتين أو التطلّيقتين. فإذا كان كذلك كان ظرفاً، والظرف يكون تارة معرفة، ونكرة تارة. وقد تقول: أنت طالق من ثلاث ما شئت، فيكون (ما شئت) معرفة، كأنك قلت: الذي شئته (٤)، فيكون معرفة، ولو كان تفسيراً لم تقع المعرفة في هذا الموضع.

ولا يجوز أن ينتصب على أنه حال؛ لأنه لو كان حالاً لم يجز أن يقع خبراً للابتداء في

(١) سورة غافر: (١٠) وتامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَلَأَ اللَّهُ كِبْرًا مِنْ مَفْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ وحملها أبو علي في: الشعر ٤٠٥، والمنشورة ٢٢١، والحجة (٥/٢٢٦) على تعلق الظرف بالمعنى بالمقت الأول، ولكن لوقوع الفصل بينهما ينبغي إضمار مقت آخر دل عليه الأول والتقدير: مقتكم إذ تدعون، وفي الدر (٩/٤٦١) أنه مذهب كوفي. وانظر: الخصائص (٣/٢٥٦).

(٢) الكتاب (٢/١٧٢، ١٧٤) والمقتضب (٣/٦٦، ٣٢) والأصول (١/٣٠٨، ٣١٥) والمشالان التاليان في بعضها.

(٣) في الهامش الأسفل من الصفحة جاء بغير خط الناسخ: "الصفحة التي تقابل هذه الصفحة هي الورقة الثامنة والعشرون بعد المائة، وقد تأخرت من المجلد". وهو كما قال، وانظر المقدمة.

(٤) في الأصل: شئته بالضم، ولا يصح مع كسر الأول.

قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ (١) كما لا يكون الحالُ خبراً للمبتدأ. ولو قلت: قمتُ خلقتُ، فنصبتُ (خلقتُ) على تقدير الحال؛ أي: قمتُ ثابتاً فيه، لم يجز الإخبارُ عنه؛ لأنَّ الحال لا يكون خبراً مبتدأ.

فإن قلت: يكون قوله: (والطلاق عزيمة) اعتراضاً بين الصلة والموصول، وتحمل (ثلاثاً) على الطلاق الأول. قيل: لا يجوز أن تحمله على الاعتراض؛ كما أن قوله: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ (٢) في قولنا اعتراض؛ ألا ترى أن ذلك اعتراضٌ بين الخبر والخبر عنه، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ﴾ (٣) اعتراضٌ / ١٢٨ ب بين المفعول الذي هو ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ [وفعله] (٤)، ولا يُعترض بين (الطلاق) و(ثلاث) لأنه لا مثل له يُشبهه به (٥).

فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ عَاصِمٌ﴾ (٦) فقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضٌ، ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ عطفٌ على ﴿كَسَبُوا﴾، فليس يلزم أن يكون ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضاً، لكن يكون على وجه:

(١) سورة البقرة (٢٢٩)

(٢) سورة الحديد: (١٨) وفي الأصل (أقرضوا) بالكسر وهو خلطٌ لأن الآية جاءت كذلك في: سورة الزمل (٢٠) غير أنها لا اعتراض فيها. وتام آية الحديد: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يَضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾. وعقد لها في: الحليبات ١٤١ مسألة أجاز فيها غير وجه وأرجحها عنده حملها على الاعتراض الذي أخذ به في: الحجّة (٢٧٥/٦) في قراءة حفص المذكورة، وحكى الباقر عنده في: الإعراب المنسوب ٦٨٤ الاضطراب في: الآية وأن له قولاً في الإغفال لكنني لم أجد فيه شيئاً.

(٣) سورة آل عمران: (٧٣) وتامها: ﴿وَلَا تَزْمِنُوا لِأَلْمَنِ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾. وحمله في: الشعر ١٠٤، والشيرازيات ١٨٧، والإغفال (٣٧/٢) والحجّة (٥٢/٣)، ٣٩٥، ٤١٦/٤) على الاعتراض والتقدير: ولا تؤمنوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتهم إلا لمن تبع دينكم، وقال في الإغفال: الأكثر على ذلك. وانظر: الطبري (٣١٢/٣) ومعاني النحاس (٤٢١/١).

(٤) زيادة يقتضيها السياق أخذتها من الحجّة (٥٢/٣) وخلت منها الخزانة وشرح الآيات.

(٥) آخر النص الذي نقله البغدادي.

(٦) سورة يونس: (٢٧) وتقدم التعليق عليها قريباً في (٢٧-ب) ولم يذكر ما أجازته في: العسكرية ١٢٩ من قول الأخصب بزيادة الباء، وانظر الأقوال الأخرى في: الإعراب المنسوب ٦٦٩، وهامش الكشف ٥٣٥، والدر (١٨٤-١٨٦).

أحدها: أن يكون قوله: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ دلُّ على (يُجازون سيئةً بمثلها)، وإذا كان كذلك كان خبراً، ولم يكن اعتراضاً. ويمكن أن يكون المصدرُ في تقديرِ فعلٍ مبنيٍّ للمفعول؛ كأنه: يُجازون سيئةً، فذكر المصدرُ في موضعِ الفعل؛ كما تقول إذا جرى ذكرُ زيدٍ: عَجِبْتُ مِنْ إعطاءِ درهمٍ؛ أي: مِنْ أَنْ أُعْطِيَ درهماً، فيُضيف المصدرُ إلى المفعول ويحذف المفعول المسندُ إليه (١) الفعلُ الذي المصدرُ في موضعه؛ كما تحذفُ الفاعلُ مع المصدر الذي هو في موضعِ الفعلِ المبني للفاعل؛ نحو قوله: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (٢) و﴿بِسْؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ (٣)، ونظيرُ هذا ما حكاه (٤) مِنْ قولهم: «عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا» إذا جعلتَ (الناس) مفعولين، وأنشدَ أحمدُ بنُ يحيى ١١٢٩/ عن أبي الحسن:

أبى القلبُ إلا حُبُّها عامريةٌ لها كنيةٌ عمروٌ وليس لها عمرو (٥)
فا: كأنه قال: تُكْنِي عمراً.

ويجوز أن لا تجعل (جزاء) في تقديرِ الفعلِ فتريد (لهم) (٦) وتحذف، فيكون التقدير: والذين كسبوا السيئاتِ لهم جزاءٌ سيئةٌ بمثل السيئة، فيكون كقوله: ﴿قَعِدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٧)؛ أي: فَعَلِيه عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وقوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ (٨)

(١) يرید: يحذف نائب الفاعل.

(٢) سورة فصلت: (٤٩) وسلف التعليق عليها في (١٠٧-ب)

(٣) سورة ص: (٢٤) وانظر التعليق عليها في (٢٧-ب).

(٤) سيبويه في: الكتاب (١٥٤/١) وحكى في: التعليقة (١٣٤/١) شرحها عن ابن السراج بما يوافق قوله هنا.
(٥) من الطويل، وهو للمجتون في: ديوانه ١٠٢، والأغاني (٥٦/٢)، وجاء في قصيدة لأبي صخر الهذلي في: أمالي القاضي (١٤٩/١) وثمار القلوب ٨٥٣، والخزانة (٢٤٣/٣) وشرح أبيات المغني (٣٤٠/١) وحللت القصيدة نفسها من الشاهد في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، ونص أبو الفرج في: الأغاني (١٢٤/٢٤) بعد أن أورد أبياتاً من قصيدة أبي صخر على أن هذا البيت ليس منها، وقال في الموضع الأول إن كنية ليلى أم عمرو، والشاهد على نية المصدر (كنية) عن فعله المبني للمجهول. وجاء صدر الشاهد في بيت لسنجاع ابن ركاض السلمي في: فرحة الأديب ٩٥.

(٦) خبراً للمصدر جزاء.

(٧) سورة البقرة: (١٨٤، ١٨٥)

(٨) سورة المائدة: (٩٥) وانظر شرح تقدير أبي علي في: الإعراب المنسوب ٧١٥

أي: عليه، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (١)، وتكون الباءُ على هذا التقدير متعلقةٌ بمحذوفٍ (٢) كأنه: جزاءٌ سيئةٌ ثابتٌ بمثلها؛ كقولك: غلامٌ لك في الدار. فإذا احتملت هذه الوجوه لم يستقم لك أن تحمله على الاعتراض. فأمّا (٣):

ذاك الذي وأبيك تعرف مالك (٤)

فضرورةٌ ولا يُقاس عليه، ولو لم يكن ضرورةٌ لوجب أن لا يُقاس عليه غيره؛ لأنَّ القسم قد يدخل في مواضع لا [يدخل فيها] (٥) غيره؛ نحو: إذن والله أكرمك، فدلَّ ذلك على أنه ليس بجارٍ عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصلُ بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل، وأيضاً فإنَّ القسم مثلُ الشرط (٦) في احتياج كل واحدٍ من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجري نحواً من ١٢٩/ب قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ (٧) فجري لذلك مجرى المقرد بل مجرى ما يُجْتَلَبُ للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (٨)، فلا يجوز على هذا أن يفصل بين الصلة

(١) جاءت في سورة البقرة: (١٩٦) والمائدة: (٨٩) واستشهد بهما في: الحجة (٣٤٢/٢) على إضمار خبر المصدر.
(٢) يكون صفة لجزاء.

(٣) نقل البغدادي في: شرح أبيات المغني (٢١٢/٦) هذا الفصل من التذكرة القصصية، ولكنه جعل تعليق ابن جني الآتي من تنمة كلام أبي علي مسبوقةً بفنقلة.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والحق يدمغ ترهات الباطل

وهو لجزير في: ديوانه ٥٨٠، وشرح أبيات المغني (٢١٢/٦) وبلا نسبة في: الخصائص (٣٣٨/١) والبحر (٥٧٥/١) والإعراب المنسوب ٦٨٦، وأنشده أبو علي شاهداً على الفصل بالقسم بين الموصول وصلته في: التعليفة (٢٦٠/٢) والإغفال (٣٢/٢) والجلبيات ١٤٤، والحجة (٢٩٢/٣)، وفي الأصل: وأبيك بالفتح وصوابه بالكسر لأن الخطاب لطهية قبيلة المهجور، ومالك: بنو مالك بن حنظلة، والمعنى: الذي تعرفه مالك. وانظر شرحه في: شرح الأبيات للبغدادي الذي قال إن البيت وقع في كتب النحو محرفاً.

(٥) الأصل: لا يدخلها فيه، وهو سهو.

(٦) عرض للمشبه بينهما في: الإيضاح ٢٧٦، والبصريات ٦٩٢، وسبذكره في (١٨٠-ب)

(٧) الواقعة (٩١، ٩٠)، وفي (٢٥-ب) استشهد بها على شبه الشرط بالمفردات لاعتراضه بين أمّا وما بعدها ولا يعترض بينهما بالجمل.

(٨) سورة آل عمران: (١٥٩) واقتصر فيها سيويوه (٧٦/٣) على الزيادة بلا ذكر للتوكيد وكذا أبو علي في: -

والموصول بالجملة على هذا قياساً (١).

[ع: قد فصلوا بين الصلة والموصول (٢) بالنداء في قوله:

فَلَا حَشَانُكَ مَشَقَّصًا أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْهَبَالَةِ (٣)

والجوابُ عنه: أن النداء ضربٌ من التشبيه، فشأبه المنادي (ها) التي يُنبه بها في (مررتُ بهذا) (٤) ونحوه، وقد تراها [مُعْتَرِضَةً] (٥) بين الجار والمجرور غير معتد بها، فحمل النداء في ترك الاعتداد به فصلاً مجرى (ها) هذه؛ فاعرفه.]

مسألة

قال أبو بكر (٦) في (أفعل الناس) نحو: أشرف الناس وأفضل القوم: إن هذه الإضافة

= الحجة (٦/٢١٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٩٧) والتعليق (١/١٦٤، ٢/٢٢٦) والبغداديات (٢٩١، ٣٤٤، ٥٦٢، والمبرد في: المقتضب (١/١٨٦) أول من نجده يذكر التوكيد فيها.

(١) في شرح أبيات المغني زيادة: قياساً على القسم. ثم جاء ما بعده على أنه من تنمة كلام أبي علي، ولم يختلف إلا في الشاهد.

(٢) أي بين المصدر ومتعلقه.

(٣) من الكامل، وهو لأسماء بن خارجة في: التشبيه والإيضاح (حشا) واللسان (حشا، أوس، أبل، هبل)

وللكميت في: ملحق ديوانه مما اختلف فيه (٢/٣٤) عن الحيوان (١/١٩٨) وأزمنة المرزوقي (١/٢٥٩)

وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها نوادر أبي مسحل (١/٦٧) واشتقاق الأسماء للزجاجي (٢٣٤،

والسمط (٤٣٧)، والاستدراك (٢٨٧) وغيرها في الهوامش، وأنشده أبو علي في: الحلبيات (١٤٤) والحجة

(٣/٢٩٢) على الفصل بالنداء بين المصدر وصلته (من)، وفي: الحجة (١/١٤٥) رد قول بعض

البغداديين وحمل نصب (أوسا) على فعله أوس الذي يدل عليه (احشا)، وجمع الأمرين ابن جني في

كلامه في الشاهد في: الخصائص (٢/٧٤). حشاه: أصاب حشاه بالسهم، المشقص: مهم عريض المنصل،

أوساً: عوضاً، أويس: من أسماء الذئب أي يا أويس، الهبالة: اسم ناقة الشاعر أو هي الغنيمة، والشاعر

يصف ذئبا طمع في ناقته. وفي الأصل: أوس بالضم، وهو خطأ لم يرد في: أي مصدر، ومن العجب أنه

فيما نقله البغدادي عن القصرية وقع مكان هذا البيت قول الفرزدق: نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

(٤) كذا قال في المثال في: سر الصناعة ٣٤٣

(٥) في الأصل: معرضة، والتصويب من شرح الأبيات.

(٦) الأصول (٢/٦) والموجز (٦١)، وذكر أبو علي اشتراط إضافة أفعل إلى ما هو بعضه في: الإغفال (٢/٣٦١)

والحلبيات (٢٠٦)، والحجة (١/٢٧) وانظر الخصائص (٣/٣٢٦) وشرح اللمع للباقرولي (٥٣٦)، وشرح الرضي

(٢/٢٤٧) ونقل البغدادي المسألة بنصها في: الخزانة (٤/٣٣٣) عن التذكرة القصرية غير أنه جعل تعليق

ابن جني من كلام أبي علي ولم يذكر فيه التبيين.

في تقدير الانفصال؛ لأن ما يُضيفه من هذا القبيل ينبغي أن يكون بعض ما يُضاف إليه بدلالة امتناع (زيدٌ أفضلُ الحمير)، فيجب أن يُقدر الانفصالَ وإلا لم يَجْزُ لثلاً يُضيف الشيءَ إلى نفسه.

فإن قلت: فإن ما يُقدر فيه الانفصالُ نجدُ فيه معنى الفعل؛ نحو: ضارب / ١١٣٠ زيد، وليس في (أفعل) معنى الفعل.

قيل: هذا وإن قَصُرَ عن (فَاعِلٍ) فإن فيه معنى الفعل لِنَصْبِهِ الظرفَ في بيت أوس:
أحوجَ ساعةً (١)

ووصوله تارةً بالحرفِ وأخرى بنفسه؛ نحو: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٢) و﴿أَعْلَمُ مَنْ﴾ (٣)، وهذا مما يختص بالفعل، فليس ك(غلام) ونحوه (٤).

فإن قلت: إذا قدرَتَ فيه الانفصالَ اقتضرتَ به على النكرة ك(ضارب زيد)، وقد قال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (٥)، فالقولُ في ذلك [بيض].
[ع: الجوابُ عندي: نَعَمْ؛ وذلك قوله:

مَلِكٌ أَضْلَعُ الْبَرِيَّةَ مَا يُؤِي (م) جَدُّ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ الْبَلَاءُ (٦)

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فإننا وجدنا العِرضَ أحوجَ ساعةٍ إلى الصون من رِبطِ يَمَانٍ مُسْتَهْمٍ

وهو لآوس بن حجر في: ديوانه ١٢١، والمصباح ٨٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٢، وإيضاح الشواهد ٥٢٩، والخزانة (٢٦٥/٨) وأنشده أبو علي شاهداً على نصب أفعل للظرف في: الشيرازيات ٢٣، والحجة (٢٥/١) والجليات ١٧٩، ١٨١، والعصديات ١٥، والتكملة ٩٧. ساعة أي ساعة الغضب، ربط: جمع ربطة وهي الثوب الرقيق اللين، ومستم: مخطط كالسهم، من إيضاح الشواهد.

(٢) جاءت في مواضع أولها في سورة النحل: (١٢٥) وذكرها للأمر نفسه في: الجليات ١٨١، وانظر البصريات ٥٤٢، والعسكرية ١٩٥، والشعره ٥٤٥.

(٣) في ثلاثة مواضع أولها سورة الأنعام: (١١٧) وهي كذلك في: الجليات، غير أنه في: الحجة (٢٦/١) والإغفال (٣٦٢/٢) منع أن يكون (مَنْ) معمول (أعلم) وحمله على مضمردل عليه أعلم، ثم وجدت الباقولي في: الاستدراك ٥٥٨ تتبع المسألة وفصل القول فيها.

(٤) كلامه على بيت أوس إلى هنا نقله بمعناه الباقولي في: الاستدراك ٥٦٣ ناصباً على أنها من التذكرة.

(٥) سورة المؤمنون: (١٤)

(٦) من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في: شرح القصائد الطوال ٤٧٦، وشرح القصائد للنحاس ٥٧٨، ومنتهى =

وأما قوله: ﴿أحسنُ الخالقين﴾ فيكون مقطوعاً؛ أي: هو أحسنُ الخالقين (١)؛ لأنه موضعُ ثناءٍ.

أنشد أبو بكر عن أبي العباس (٢) في العطف على عاملين:
أوصسيتُ من برةٍ قلباً حُسرًا
بالكَلْبِ خَيْرًا والخِمْمَةِ شَرًّا (٣)

وهذا قد يكون على غير ذلك، بل على أنه حذف الحرف وكانه قد لفظ به لجري ذكره (٤)؛ نحو: بمن يمرر أمر (٥).

مسألة

وضعه (٦) (ليس) في موضع (ما) لا يمتنع؛ لأن أهل الصنائع قد يفرضون أشياء / ١٣٠ ب ويضعون أشياء موضع غيرها مما يريدون تعليمه وتبيانه، فإذا كان ذلك كذلك وجاز ذلك في الشيقين غير المتشابهين لغرض التعليم، فهو في (ما) و(ليس) أجدر؛ لأن كل واحدٍ منهما قد أُجْرِيَ مُجْرَى صاحبه؛ ألا ترى إلى قوله:

- الطلب (١١٤/٢) والخزانة (٣٣٣/٤) وفي هامش الأصل بغير خط الناسخ: صوابه: لما لديه كفاء، وهي رواية المصادر ولم أجد ما في المتن. والمعنى أنه ملك ليس في البرية أحد يضطلع من الأمور بمثل ما يضطلع.

(١) أو بدل، وانظر تبيان العكبري ٩٥١، والبحر (٣٦٩/٦)

(٢) الكامل ١٠٠٢، ٩٩٨

(٣) من الرجز، وهما لأبي النجم في: ديوانه ١٨٤، وفيه تخريجه وزد عليه مجمع البيان (١٢٧/٩) والمحرر ١٦٩٧، ومسطع العوالي (٣٣٠/٣) والوافي بالوفيات (٤٥/٢٤) والخزانة (٣٥٦/٢) ونُسب للحطيشة خطأ في: البحر (١٣٨/٧)، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٧٢/٦) والعسكرية ١٦٣ على العطف على العاملين وإجاز فيه تقدير جار يكون في حكم المذكور لدلالة ما تقدم عليه فيخرج من العطف على عاملين. وبرة ابنة الراجز، وفي الأصل: بالحمار تحريف الحمارة.

(٤) ضبط في الأصل: لجري ذكره، ولا وجه له.

(٥) انظر تخريجه في (٦٥-ب)

(٦) مسبوته في: الكتاب (١٤٧/١): وقد زعم بعضهم أن ليس تُجعل كفاء، وذلك قليل لا يكاد يُعرف.

وحكاه عنه في: البيهقي ٣٨٣، والشيرازيات ٢٦١، والشعر ١١٠، وأدار عليه في: الحلبيات ٢١٠ مسألة

استغرقت ستين صفحة، وسيكره في: كتابنا (١٣٠-ب) وانظر الأصول (٥٩/٢، ٩٠/١) وإعراب

النحاس (١٥٥/٤) وشرح السيرافي (٢٨/٤)

وإذ ما مثلهم بشر (١)

وقولهم: «ليس الطيب إلا المسك» (٢).

مسألة

حسان:

حصان رزان ما تزن بريبة وتصبح غرثي من لحوم الغوافل (٣)

حسن عندي أن يقول: (غرثي من اللحوم) لما كان قد أجرى على نقيضه الأكل؛

وذلك قوله: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (٤).

فهذا مما عرفتك أنهم يجرون الشيء مجرى نقيضه، وقد كثر جداً نحو: رب وكم

وقلما وكثراً، ولا تكون (ما) فاعلةً لاجل النون في (قل ما يقومون) (٥)، وهذه النون

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم فريش وإذ ما مثلهم بشر

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٨٥/١) والكتاب (٦٠/١) والمقتضب (١٩١/٤) والانتصار ٥٤، وشرح

أبيات سيبويه (٢٣٤/١) والخزانة (١٢٤/٤) وشرح أبيات المغني (١٥٨/٢) والبيت روي بالرفع

والنصب في: (مثلهم) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٩٤-٩٩/١) والبغداديات ٢٨٥ فذكر فيه خلافهم

في رواية النصب فحمله سيبويه على تقديم خبر ما الحجازية، والمازني والمبرد على الحال وعامله (فيهم)

مضمراً، فرد قول المازني، واحتج لقول سيبويه في: البغداديات ٥٩٦، واكتفى بذكر قول المازني ولم يردده في:

المشورة ١٨٣، والحلييات ١٩٤، والإغفال (٤٦١/٢)، وفي الأصل ضبط بالرفع والصواب النصب ليصح قوله

إن (ما) جرت مجرى ليس في جواز تقدم خبرها، وهو كما ترى قول سيبويه.

(٢) حكاه سيبويه وأبو عمرو بن العلاء، والرفع لتسميم. انظر المصادر في أول المسألة ومجالس العلماء ١،

والشيرازيات ٤٨، والحجة (٤٦٢/٦) والبحر المحيط (٥١/٨) والخزانة (٤٤٢/٧)

(٣) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (٢٣٤، ٢٩٢/١) وصحيح مسلم ١٩٣٤، وإعراب النحاس

(٤٤٥/١) وشرح أبيات الإصلاحي ٥٠٠، وتبيان الطوسي (٤١٦/٧) والإنصاف ٧٥٩، وبلا نسبة في:

إصلاح المنطق ٢٨٩، وانظر تخريج الديوان، وأنشده أبو علي في الحجة للمذكور في المتن. الرزان: الرزينة في

مجلسها، ما تزن: ما تُتهم بشيء، والبيت جاء في مدح السيدة عائشة، وفي رثاء حسان لابنته غير أن

الصدر في الأخير: حصاناً رزان الرجل بشيع جارها. وكتب الناسخ في هامش الأصل: لا تزن، صح. مشيراً

إلى رواية أخرى وردت في بعض المصادر.

(٤) سورة الحجرات: (١٢)

(٥) ذكرها بمثل مقالته هنا في: البغداديات ٣٠٠-٣٠١، والشيرازيات ٢٦٠، ٤٠٦، والإغفال (٤١١/٢)

ورُسمت هناك (قلما)، وانظر اثر كلامه في: الخصائص (٣٩١/٢).

إنما تأتي مع (ما) إذا كانت زائدةً لشبَّهها باللام (١)، فهذا يدل على خُلُو (كثر) من قوله : (كثر ما يقولن) (٢) من فاعلٍ لخلوها من (قل ما) .

ونقبضُ (الأكل) : الأزْم، إلا أن (الغرث) لما كان عن (الأزْم) جرى مجراه، وهذا كقول أبي بكر (٣) : إنهم يُجرُّون / ١١٣١ المسببُ مُجرى السببِ .

مسألة

(ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك) (٤) : (فيها) متعلقةٌ بـ (كان) إذا نصبت (خيراً منك) ، ومتعلقةٌ بمحذوفٍ إذا كانت مستقرّاً، ويجوز أن تنصبها بـ (خيراً منك) ، وأن تُقدِّم عليه لشبَّهه بالفعل، ولا يكون (ساعة) من :

أحوج ساعة (٥)

متعلقاً بغير (أحوج) ؛ لئلا يفصل بين الموصول وصلته (٦) ، وليس الفصلُ بـ (فيها) إذا علَّقَها بـ (خير منك) بين [كان] (٧) واسمها بقبيح ؛ لأنَّ أبا الحسن قد أنشد في المسائل الصغيرة (٨) :

فإنَّ بحبِّها أخاك مصابُ القلبِ (٩)

(١) أي لام جواب القسم .

(٢) الكتاب (٥١٨ / ٣) .

(٣) لم أجده في الأصول والموجز .

(٤) المثال في : الكتاب (٥٥ / ١) وسببويه بحيز تقديم (فيها) وتأخيرها إذا لم تكن مستقرّاً ويختار التأخير، وأبو علي يتبعه في : المنشورة ٢١٠ ، وبين العلة في : التعليقة (٩١ / ١) غير أنه هنا لا يختار . وانظر : شرح ابن يعيش (١١٤ / ٧)

(٥) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (١٣٠ - ١) وحكي قوله هذا بالمعنى في : المصباح ٨٥٧ ، وإيضاح الشواهد ٥٢٩ معزواً إلى التذكرة .

(٦) يريد بالموصول (أحوج) وقال ابن يسعون في المصباح : يعني بالصلة (إلى الصون) والفصل بـ (ساعة) إذا قلنا بنصبها بوجدنا .

(٧) الأصل : ليس ، وهو سهو .

(٨) كتاب المسائل الصغير مفقود .

(٩) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (٧٩ - ١)

ورواه الكوفيون: مصاب القلب، وأظنهم هربوا من الفصل فنصبوا مخافة أن يجري مجرى: «كانت زيدا الحمى تأخذ»^(١). وأتى أبو الحسن بمسائل هناك يفصل فيها بالظرف المتعلق بالخبر.

مسألة

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٢) أي: من مال كل واحد منهم، فهو من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣). فإذا كان كذلك دل أن ما دون النصاب / ١٣١ أب بين الشريكين لا يجب فيه شيء بظاهر قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

مسألة

نظير قوله:

ونار^(٤)

في حذفه المضاف لذكره قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٥)،

(١) فرغت من التعليق عليه في (٧٩-١)

(٢) سورة التوبة: (١٠٣)

(٣) سورة النور: (٤) قال الأخفش في معانيه ٢٤٥: التقدير: اجلدوا كل واحد منهم، وبه أخذ أبو علي في:

الشعر ٢١١، والشيرازيات ٤٣٥، والحجة (٢٧٣/٢)

(٤) يشير إلى البيت:

أكل امرئ نحسين امراً ونار توقد بالليل نارا

وهو من المتقارب لأبي دؤاد في: شعره ٣٩٣، والكتاب (٦٦/١) والاصمعيات ١٩١، وشرح أبيات المغني

(١٩٠/٥) ونسب مفرداً لعدي بن زيد في: ملحق ديوانه ١٩٩ نقلًا عن الكامل ٣٧٦، ١٠٠٢، وعنده

البغدادي سهواً من أبي العباس، وأنشده أبو علي على أن (كل) المحذوفة بمنزلة المثبتة لتقدم ذكرها وذلك

في: التكملة ٥١، والحلبيات ٧٩، والبصريات ٥٢١، والشيرازيات ٢٣٥، والشعر ٤٤، ٤٣٩، ٥٢٦، والحجة

(٢/٤٢٠، ٣/٢٧٤، ٦/١١١، ١٧١) وهو قول سيبويه الذي يمنع حمله على العطف على عاملين.

(٥) سورة غافر: (٣٥) قال في: الشعر ٥٢٦ إن الأخفش تأولها على الاستغناء عن تكرير كل لتقدم ذكرها، ولم

أجده في: معانيه ٥٠٠، وأخذ به أبو علي هنا وفي: الشيرازيات ٢٢٩، والحجة (٦/١١١) وعبارته مفصلة

فيهما، وانظر تعليق محقق كشف المشكلات ١١٧٨، وفي الأصل: قلب بالتووين، وهو خطأ تصويبه من

كتبه الأخرى.

لأن معناه: على كل قلب كل متكبر؛ لقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾^(٢)، وليس المعنى أنه يطبع على جميعه دون بعضه بدلالة الآي الأخر.

والعطف على عاملين لا يجوز^(٣)؛ لأن الحرف قد قام مقام عامل واحد. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون قولك: (قام زيد وعمرو)، (عمرو) لم يرتفع فيه بالواو بل (قام) مقدرة؛ كأنك قلت: قام عمرو؛ لأن الحرف لا يرتفع؟

قيل: إنما وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال اختصاراً؛ نحو: استثنى واستفهم^(٤)، فكما تُرفض هذه الجمل هنا فكذلك تُرفض أيضاً الأفعال، وإذا قلت: قام زيد وقام عمرو، فليس (قام) هذه الظاهرة هي (قام) تلك المقدرة التي أُقيم مقامها الحرف؛ كما أنه إذا قال: أنفي، لم يكن (أنفي) الذي قام (ما) مقامه، / ١١٣٢ ولو كانت تلك لجاز أن يُوصَل بها المعرفة ويوصف بها النكرة، فكنت تقول: الذي قام أخوه زيد، ونحو ذلك.

ويدل على أنه إذا قال: (قام زيد وعمرو) أنه مُرتفع (قام) هذه الظاهرة قولك: (أقام زيد أم عمرو) استفهاماً منقطعاً؛ كما أنك لو قلت: (أقام زيد أم قعد عمرو) لكان استفهاماً منقطعاً، وكان لا سبيل إلى الاستفهام غير المنقطع في هذا الفعل. وكون هذا^(٥) عند النحويين والعرب استفهاماً متصلاً دلالة^(٦) على أنه لا حُكْمَ لذلك الفعل المحذوف؛ فهذا يشهد بأنه مُرتفع بالفعل الأول.

وأيضاً فلو ارتفع الثاني^(٧) بفعلٍ مقدرٍ لوقع الاختلاف في الصفة في نحو قولك:

(١) سورة الروم: (٥٩) وفي الأصل: يؤمنون وهو تحريف.

(٢) سورة الاعراف: (١٠٠) وفي الأصل: يطبع، وهو تحريف.

(٣) سلف التعليق عليه في (١٠-ب، ٥٩-أ)

(٤) في: الإغفال (١/ ٢٩٦) حكى أبو علي هذا المعنى عن شيخه ابن السراج.

(٥) يريد (أقام زيد أم عمرو) وأم متصلة، وما قبله جاء به على نحو الإشكال. وانظر شرح الرضي (٤/ ٤٠٧)

(٦) الأصل: دلالة بالفتح وهو سهو لانه يجعل المبتدأ (كون) بلا خبر.

(٧) في الأصل: الفعل الثاني، (والفعل) مقحم لا وجه له.

(قام زيد وعمرو) كما يقع في قولك: قام زيد وقعد عمرو العاقلان (١). فإن لم يكن في هذه المسألة ونحوها خلاف بل كان ارتفاع الصفة في نحو هذا على الإتيان دلالة على أنه ليس يرتفع بفعل آخر، وأيضاً فكان يجب إذا قال: (إن زيدا وعمراً قائمان) أن يكون قد أعمل (إن) مضمرة، و(إن) لم تعمل مضمرة في موضع.

فإذا كان الحرف قد أقيم مقام العامل لم يجز العطف على عاملين؛ لأنه يكون الحرف / ١٣٢ ب رافعاً وجاراً من وجهين مختلفين في حال واحدة، وهذا فاحش الخطأ. ولو جاز ذلك في العطف لجاز أيضاً قبل العطف، وكان قبل العطف أجوز؛ لأن الحرف قائم مقام العامل، فلا يجوز أن يكون فيما يُقام مقام الأول ما لا يكون في الأصل، فإن لم يجز أن يكون عامل رافعاً جاراً ولا جاراً ناصباً [فهذا] (٢) دلالة على أنه لا يجوز العطف على عاملين، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على عشرين وأكثر.

أنشد الجاحظ لأم فروة الغطفانية:

ما ماء مزن أي ماء تقوله تحدر من غر طوال الذوائب (٣)

ينبغي أن يكون (تقول) بمعنى: تظن، و(أي) نصب (٤) أحد مفعولي (ظننت)، واعتراض بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر لما فيها من التشديد، وبعده: باطيب من كذا (٥).

(١) نعت معمولين لعاملين مختلفين يمنع فيه الإتيان فيرفع النعت خيراً محذوف أو ينصب بفعل محذوف، وفسر أبو علي منع الإتيان باختلاف العاملين فإذا جرى على أحدهما لم يجر على الآخر. انظر: الكتاب (٢/٦٠) والتعليق (١/٢٥٨) وشرح التسهيل (٣/٣١٧)

(٢) زيادة يقتضيها (إن لم يجز) في أول الجملة.

(٣) من الطويل وأوله خرم، وروي في المصادر بالواو والفاء. وهو لام فروة في: الحيوان (٣/٥٤، ٥/١٤٢) وخرجه محققه منسوباً لعاتكة المرية من زهر الآداب (١/٢٢٨) وهو لزينة بنت فروة في: الزهرة ١٢١، ولام فروة في: ربيع الأبرار (١/٢٢٢)، ولعاتكة في: تاريخ دمشق (٤٥/٩٥) ولم أجد فيها نصب (أي). غر طوال الذوائب: يريد سحبا طوال الأطراف.

(٤) كذا، والمعروف في مثله نصبه حالا.

(٥) يشير إلى بيت يلي الشاهد بيتين هو:

باطيب ممن يقصر الطرف دونه تقى الله واستحياء بعض العواقب

مسألة

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا (١)

الألفُ عَيْنُ الفِعْلِ (٢) وليستُ بدلاً من التنوين فينقُح؛ كما ظنَّ مَنْ ظنَّ، ولا يمتنع هذا أيضاً على قول أبي عثمان (٣)؛ لأنَّ مَنْ قال:

وَآخُذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

لا تَلْحَقُ الألفُ التي هي بَدَلٌ مِنَ التنوين (٥)، فإذا فَعَلَ هذا في الصحيح فَعَلَهُ في المعتلِّ.

(١) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (٢٢٥/٢) وإصلاح المنطق ٨٤، وشرح أبيات ١٩٩، والمقتضب (٣٧٥/١) والمقاصد (١٥٢/١) والخزانة (٤٠٩/٣) والعين (٤٠٨/٨) والمخصص (٩٦/١٤، ١٣٦/١) وبلا نسية في: أمالي المرزوقي ١٤٤، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والشيرازيات ١٨، ١٦٣، ٦٠٧، والبغداديات ١٥٦-١٦٢، ٣٨٥، والإغفال (٣١٦/٢) والعسكرية ١٦٩-١٨٠، والبصريات ٨٩٦ والمعضديات ٢٢٨، فأجاز فيه قول الأخفش بحذف المضاف إليه والتقدير: وفاها، كما أجاز فيه إجراء النصب مجرى الرفع والجر في عدم إبدال التنوين الفأ وعليه تكون الفع هي المنقلبة عن العين وليست للتنوين وهو ما بدأ به هنا، وعليه فلا يرى مانعاً من تنوين القافية، ويمنعه المبرد الذي حكى أبو علي رأيه في أكثر كتبه وأشار إليه هنا بعبارة (ظن من ظن)، ولكنه أخذ بقوله في الأخيرين، وسيكرره هنا في: موضعين. والمعجاج يصف خمرأ خالطت ريق سلمى ونفسها فطابا.

(٢) أي عين الكلمة، وأصلها: فوه ووزنها: فَعَلٌ، فالألف واوية الأصل، وهذا قول ابن كيسان في: التذييل (١٨٥/١) وسيكرره

(٣) حكى عنه في (١-٢٥) أن الألف بدل التنوين في الأحوال الثلاث، وانظر التخريج.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدرة:

إلى المرء قيس أطيل السرى

وهو للأعشى في: ديوانه ٤٠٣، وسيرة ابن هشام (٣٦٣/٣) وتفسير الطبري (٣٧٤/٣) والمبجج ١٧٣، والخزانة (٤٠٦/٤) وبلا نسية في: التمام ١٤١، والخصائص (٩٩/٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١١، والخليبات ٥٤، والعسكرية ٢٠٠، والحجة (١٤١/١، ٣١٣/٤) والمعضديات ٢٢٩ على أن ترك إبدال الألف من التنوين لغة عن العرب حكاهما الأخفش وغيره، ووصفها في: الحجة بعدم الاتساع لأن سببوه لم يحكما، وظاهر عبارته في: المعضديات أنها في: البيت ضرورة. وسيكرر الشاهد ثانية في (١٧٨-ب) و(١٨٥-ب)

(٥) عبارة الشعر أوضح: لم يُبدل من التنوين الألف في النصب.

قال أبو عمر (١): اسمُ الزرافة بالفارسية: **أشتركا** و**بَلَنك** (٢)، قال: (بَلَنك): الضَّبَع؛ / ١٣٣ لأنَّ الضَّبَاعَ عُرْجٌ، وكذلك الأثني والذُّكْرُ يكونُ به خُمَاع (٣).
 فا: فر (بَلَنك) تفسيره على هذا بالفارسية: به خَمَع (٤)، قال (٥): والفُرسُ تُسمي الأشياءَ بالاشتقاق؛ **أشترمرك**.
 [ع: يعني النعام. و(أشتر): جَمَلٌ، و(مُرك): طائر (٨)]. كما قالوا: **تُرش** شيرين (٧).

مسألة

(ليس الطيبُ إلا المسكُ) (٨) حَمَلَه سيبويه على (ما) حيث كان الخبر مرفوعاً، ولم يستقيم أن تجعلَ في [ليس] (٩) ضميرَ القصة لموضع (إلا).
 وقد يجوز عندي أن يكون محمولاً على المعنى لما كان معناه: ليس الطيبُ إلا المسكُ. ويجوز أيضاً أن تكون (إلا) في غير موضعها ويكون في (ليس) ضمير (١٠)؛

(١) نصُّ قول أبي عمر وتعليق أبي علي يكاد يكون مأخوذاً من الحيوان (١٤٣/١) لولا أن أبا عمر متوفى ٢٢٥، وما في مقدمة الحيوان (٢٦/١) يظهر أن الجاحظ ألفه بعد ذلك التاريخ، فالأولى أن ما فيه أفاده من أبي عمر الجرمي.

(٢) في الفارسية المعاصرة حذف (بَلَنك)، وكاف (كاو) فارسية. انظر المعجم الذهبي ٧٠

(٣) خَمَع الضَّبَع: كان به عرجاً، والخمَاع اسم ذلك الفعل.

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "ك: المعروف أن (بَلَنك) اسم النمر، واسم الضَّبَع (كفتار) بإجماع الفُرس". وفي المعجم الذهبي ١٧١ أن بَلَنك بالياء والكاف الفارسيين: فهد ونمر وضبَع وزرافة وكلُّ شيء ملون.

(٥) أبو عمر، والعبارة بنصها في: الحيوان.

(٦) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "اسم الطير إنما هو (مرغ)". ووجدت إبدال الغين كافاً قد وقع في: الحيوان (٢٤٣، ١٢٠/١)

(٧) عبارة: "وكما قالوا: **تُرش** شيرين" لم يفصل بينها وبين كلام ابن جني بدائرة أو فراغ، ولكن يُحتمل أن تكون من متن الكتاب وليس من تعليقه؛ فتكون بعد المثال الأول: **أشترمرك**، ويُقَوَّى أنها من شمة كلام أبي عمر أن أبا علي في (١٨٧-ب) سينص على ذكر أبي عمر لها وأن معناها: حامض حلوا.

(٨) سبق التعليق عليه وتخريج قول سيبويه في المسألة في (١٣٠-ب)

(٩) الأصل: ما، وهو تحريف ساء.

(١٠) في: الحليبات ٢٢٨: "كانه: ليس إلا الطيبُ المسكُ، أي: ليس الأمرُ إلا الطيبُ المسكُ".

كانه : ليس شيء إلا زيد منطلق، وكتفوله : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (١)، وبيت الاعشى
كانه : وما اغتره إلا الشيب (٢)، وإن نحن إلا نظن ظناً.
أبو ذؤيب :

تُهَالُ الْعُقَابُ أَنْ تَمُرَّ بِرِيدِهِ وَتَرْمِي دُرُوءَ دُونَهُ بِالْأَجَادِلِ (٣)
هذا يدل على أنه أخرج عن الصفة إلى الاسم.

مسألة

قولُه :

لَشَنْ نَبَّضْتُ كَفِّي وَإِنِّي لَنَابِضٌ (٤)

(١) سورة الجاثية : (٣٢) ويوافق قوله في الآية في : الحليبات ٢٢٩، ٢٧٩، ومنع تقدير (إلا) في موضعها لقلة
الفائدة، وحكي في : البحر (٥١ / ٩٨) المنع عن المبرد، وانظر في : الخزانة (٣٤٨ / ٣) تضعيف التوجيه .
(٢) هذا توجيه لبيت من المتقارب تمامه :

أحل له الشيب أثقاله وما اغتره الشيب إلا اغتراراً

وهو للأعشى في : ديوانه ١٧٢، والحلل ٩٥، وشرح أبيات المغني (٢٠٩ / ٥) والخزانة (٣٤٨ / ٣) وأنشده
أبو علي للأمر نفسه في : الحليبات ٢٢٩، ٢٧٩، وقد فهم بعض من قرأ الأصل أن أبا علي أخطأ في الرواية
فكتب بهامشه : صوابه : وما اغتره الشيب إلا اغتراراً . ورواية الديوان : اعتره بالعين المهمل، وهي بمعنى
اعترض لمعروفه بلا سؤال، وبالمعجمة بمعنى آتاه على غير أي غفلة .

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٤٢، والمعاني الكبير ٦٢٠، والجيم
(٤١ / ٢) وفي شرح الأشعار ١٣٨٠ فضل تخريج، وأنشد عجزه أبو علي في : الحجة (٢٦٢ / ٤) علمعنى
دروء، وهو هنا على قول سيبويه (٢٠٠ / ٣) في مجيء (أجدل) اسماً في أكثر الكلام وهو المختار عنده
فيصرفه . يقول السكري : تهال : تُلزَمُ الهَوْلُ، الرِيدُ : ما ننا من الجبل، الدرء : ما شَخَصَ من الجبل كالورم
يخرج في : نحر البعير، الأجدل : الصقور واحده أجدل، يقول إذا طارت الصخور إلى هذه الدرء عجزت أن
تنالها فتسقط، فجعل سقوطها ومياً من الجبل لها .

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدوره :

فإن أباها مقسمٌ يمينه

وهو لقيس بن جريرة الطائي في : نوادر أبي زيد ٢٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٥، وإيضاح شواهد
الإيضاح ٨٤٩، وبلا نسبة في : المخصص (١٦ / ٨) وأنشده في : الإغفال (٤٠٨ / ١) على ذكر اللام الموطئة
مع لام جواب القسم، وأنشده في : الحليبات ١٤٨ على الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كقوله هنا .
النبض : جر وتر القوس ثم إرساله من غير شيء ليرن .

فيه اعتراض لقوله :

ثُمَّ رَأَيْتُ (١)

١٣٣ / ب وحذف مضاف؛ أي : وإن كُفِّي لنا بضة .

مسألة

[ع (٢) : ألقى علينا أبو علي :

وإِلَّا النَّعَامَ وَحَفَانَهُ وَطَغِيًّا مَعَ اللَّهْقِ النَّاشِطِ (٣)

فقلت له : (طغيا) هذه صفة بمنزلة (خزيًا) و (صدبًا) (٤) ، ولا تكونُ اسمًا ؛ لأنه كان يلزم فيها الواو (كـ فتوى) و (شروى) (٥) ، فقال : ليست صفة ؛ لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة ، وإنما هي اسمٌ شذُّ عن الواو فخرَجَ على أصله بالياء ، وليس يمتنعُ عندي أنا أن يكون في

(١) مطلع بيت يلي السابق، وهو يتلوه :

ثم رأيت لا كون ذبيحة وقد كثرت بين الأعم المضائض

وهو في المصادر السابقة، وأنشده أبو علي أيضاً في التكملة على استعمال ذبيحة لما لم يندبح . وقد رويت (الأعم) بفتح العين بمعنى الأكثر وبعضها بمعنى الأعمام، كما أجاز ابن بري في لام (لا كون) الفتح والكسر وكلام أبي علي هنا على الفتح جواباً للقسم، وروى : ثم رماني، وهما واحد في الاستشهاد . والمضائض جمع مضيض وهو حرقه الجرح والمه .

(٢) جعل البغدادي في حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد (٤١٢/٢) القائل هو جامع التذكرة أبو الطيب القصري، ولكن ابن سيده في : المخصص (١٥٣٧/٨) ذكر أن ابن جني روى البيت وقول الأصمعي فيه، وانظر المقدمة .

(٣) من المشقارب، وهو لاسامة بن الحارث الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٢٩٠، وتخريج ١٥١٩، والخلل ٣٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٤، وإيضاح الشواهد ٥٣٢، وحاشية البغدادي، ونسب لتأبط شراً في : الجيم (٢٠٣/١) وأنشده أبو علي في : التكملة ٩٨ على اختلاف الأصمعي وثعلب في : طغيا . الحفان : فراخ النعام واحده حفانة، طغيا : الصغير من البقر، اللهق الأبيض منه، الناشط الذي يخرج من موضع إلى آخر لا يستقر، والأبيات السابقة للمشاهد في وصف طريق شديد الحر، و(إلا) هي إن الشرطية و(لا)، وفعل الشرط وجوابه محذوفان والتقدير : وإلا تصبح جنادبه كان الذي يصبح من شدة الحر النعام وحفانها .

(٤) من خزي أي ذل، وصدبي أي عطش، ومثل بهما سيبويه (٣٨٩، ٢٦٤/٤) على الصفات التي لا تقلب بأؤها وأوا في فعلى .

(٥) الشروى : المثقل، وهي مع فتوى من أمثلة سيبويه لفعلى التي تقلب بأؤها وأوا إذا كانت أسماء وذكرها أيضاً فيما لا يتصرف . الكتاب (٣/٤٢١٠/٤٢٤١/٣٨٩)

الأصل صفة نُقِلَ كـ (أجْدَل) (١) وبإيه من نحو: عبْد وصاحب .

قلتُ له : ويؤكدُ عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بـ (الناشط) ، فبقيَ من معنى (نشَطَ) .

قال (٢) : ورواه أحمد بن يحيى : (طغيا) بالفتح ، ورؤي (٣) عن الأصمعي : (وطغيا) بالضم .

مجيء (الفتيا) (٤) و(الفتوى) مجيء ذوات الياء ؛ نحو : البقوى والبقياء ، والثنوى والثنيا (٥) ، يدلُّ على أن (الفتيا) من ذوات الياء .

مسألة

يجوزُ أن يكون (من) في قوله : (شَمِمْتُ من داري الرِّيحانَ من الطريق) (٦) / ١١٣٤ (و) رأيتُ من منزلي البرقَ من السحاب) (من) الثانية متعلقة بمعنى الريحان والبرق ؛ لرائحة الريحان واعتماد البرق ؛ ففي هذا دلالة على الفعل (٧) . رجعت (٨) .

مسألة

رَقَضُوا الجزاءَ بـ (كيف) (٩) مع أن معناه غيرُ دافعٍ له ؛ كما لم يستعملوا الماضي من (يَدَع) ولا المصدرَ وإن كان القياسُ لا يمنع منه .

(١) انظر التعليق عليه في بيت أبي ذؤيب في (١-١٣٣) وسيأتي له في (١-١٤٤) كلام في الصفة المنقولة كعبد وصاحب .

(٢) روايتنا ضم (طغيا) وفتحها في التكملة وأكثر المصادر السالفة .

(٣) عبارة : "طغيا بالفتح ورؤي" كتبها الناسخ بهامش الأصل .

(٤) قوله هنا شبيه بمقالته في : المنصف (١٥٨/٢) .

(٥) الثنيا والثنوى : من الجزور الرأس والقوائم وكل ما استثنيت .

(٦) المثال والذي يليه من أصول ابن السراج (٤١٢/١) والمذكور هو قوله فيهما وحكاه أبو علي في : التعليقة (٢٤٨/٤) .

(٧) عبارة ابن السراج : "وإنما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للمفاعل" .

(٨) لعله من أبي علي يفيد أنه رجع عن هذا القول ، أو أن المسألة من ابن جني ، ثم رجع إلى نص أبي علي .

(٩) حكى في (٥٧-ب) تعليلاً منع الجزاء بها وهو قول البصريين ، وانظر التعليق على ذلك .

ومثله في أن^(١) لم يجاز به (كم) و(أيان)؛ ألا ترى أن (أيان) ك(متى) و(كم) في استفهام بمنزلة (كيف) و(أين). ولو جوزي به (كيف) لكان جائزاً والمعنى عليه، وعلى هذا يدل كلام سيبويه^(٢).

ولو جوزي به لم يكن الجزاء مؤدياً إلى تخصيص فيها، ألا ترى أن لفظه لفظ الإبهام. وإذا كان اللفظ لفظ الإبهام لم يصر فيه تخصيص، وإن قصدت قصداً إلى التخصيص؛ ألا ترى أن المعنى الموجب فيه للإبهام وتضمنه معنى الحرف قائم فيه في جميع أحواله. فلو جاز ارتفاع ذلك عنه لجاز أن يزول بناؤها عنها، وكما أن (رجلاً) لفظه لفظ الإبهام والتنكير. وإن قصدت به قصداً إلى التخصيص ولفظ واحد بعينه. لم يصر مخصصاً، فكذلك (كيف). وإن جاز أن يصير مخصصاً؛ نحو: (رجل) بالقصد لجاز أن يوصف بالمعرفة للقصد به المعرفة، وهذا / ٣٤٤ ب بين الفساد، ولا يكون كذلك إلا أن يجعل لقباً لواحد بعينه.

وإذا لم يصح الجزاء موضع (كيف) من قولنا: (كيف تخرج أخرج) لا يكون العامل فيه الفعل الأول؛ لأنه إن كان الأول بقي الثاني منقطعاً منه، وليس المراد كذلك، إنما المعنى: على أي حال خرجت أخرج، فهو لذلك متعلق بالفعل الثاني، فلا يجوز إذن [أن]^(٣) يعمل فيه الأول. فإذا كان كذلك كان متصلاً به على جهة الصفة، وإذا كان على الصفة لم يجز أن يكون (كيف) استفهاماً في هذا الموضع؛ لأن المستفهم به من هذا القبيل لا يوصف.

فإن قلت: فإن لفظه لفظ الاستفهام، فلا بأس بذلك؛ ألا ترى أن من الأسماء ما لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر؛ كقولك: ما أبالي أقام أم قعد^(٤)، ونظير هذا قولهم: «ما

(١) الأصل: إن بكسر الهمزة، وهو تصحيف وصوابه من المقاصد الشافية (١٠٩/٦) والمعنى: ومثله في عدم الجواز به...

(٢) الكتاب (٦٠/٣) يحكي قول الخليل: «وليس من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن».

(٣) يقتضيهما السياق.

(٤) الكتاب (١٨٠/٣-١٨٦) والمنشورة ١٩٩، والتعليقة (٢٧٩/٢) وسر الصناعة ١١٨

تدوم لي أدوم لك^(١) في أن (ما تدوم) معمولُ الفعل الثاني؛ وإن اختلفا في أن الفعل هنا صلة، ومع (كيف) [غير] (٢) صلة.

ونظيره أيضاً (كم) لم يمنع استعمالهم إياها استفهاماً من أن استعملوها خيراً. ومثله أيضاً (أي) في نحو: (مررتُ برجلٍ أي رجلٍ)^(٣) في أنه استعمل غير استفهام، وكذلك قوله:

والدهرُ أيّما حالٍ^(٤)

فإن / ١٣٥ قلت: إن (كم) في الخبر - وإن كان معناه الخبر - فإن لفظه لفظ الاستفهام. فإن كلاً التقديرين [المقدرين]^(٥) في (كم) غير ممتنع من (كيف).

فإن قيل: إن (كيف) قد جرى مجرى الظروف وتضمن الضمير، وعمل في الحال والظرف فعمل عمل الفعل، فهلاً امتنع من الصفة كما لا يوصف الظرف إذا صار صلة للموصول، وكما لا يوصف اسم الفاعل ويعمل؟

قيل: وصفه على المعنى؛ ألا ترى أن معنى (كيف تخرج أخرج): على أي حال تخرجها أخرج، فتجري الفعل صفة، فكذلك إذا وضعت (كيف) هذا الموضع حملت الصفة على الموضع؛ كقولنا: مررتُ بزيد القائم أبواه لا القاعدتين^(٦)؛ ألا ترى إلى خلو

(١) الكتاب (١٠٢/٣) والجنى الداني ٩٦، والبحر (١٣٠/١) والجنى (١٥٣/٣)

(٢) زيادة يتم بها الكلام، وسيبويه يقرر أن الفعل صلة لما.

(٣) (أي) نعت للمسكرة. الكتاب (٤٢٢/١) والمقتضب (٢٩٤/٤) والأصول (٢٨/٢) والخصائص (٢٧٢/٣، ١٨٦، ١٨١/٢)

(٤) قطعة بيت من البسيط، وهو بتمامه:

حتى كأن لم يكن إلا تذكره والدهرُ أيّما حالٍ دهاريرُ

وهو لحريث بن جبلة العذري في: المعرون ٥٢، وشرح أبيات سيبويه (٣٣٤/١) وخطاه الغندجاني ونسبه إلى جبلة بن الحويرث العذري في: الفرحة ٨٦، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢٤٩/١) ومجالس نعلب ٢٢١، والخصائص (١٨١، ١٧٣/٢) والقالي (١٨٢/٢) والسمط ٨٠ وفي هامشه الاختلاف في: نسبه وهو في: شرح الصفار (٢٠٧/١) معجم الأدباء ١٥٨٢، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢١/٦) على إخراج (أي) من الاستفهام ونصبها على الظرفية بتقدير: الدهر دهارير كل حال، وهو قول سيبويه. ومعنى البيت: الإنسان قصير العمر وما مضى من عمره إذا مات كأنه لم يوجد.

(٥) الأصل: المقدر، وهو سهو.

(٦) سبق التعليق عليه وتخرجه في: (١٠٧-١)

هذه الصفة من ضمير الموصوف . فكذلك ذلك يجري صفةً على (كيف) لفظاً ويكون صفةً لما ذكرناه معني .

فإن قلت : هلاً جعلت الفعل بعد (كيف) صلة له كـ (ما) ، قيل : هو بـ (كم) أشبه لا اشتراكهما في الإبهام ، وأن (كم) لم يوصل قط كما وصلت (ما) ؛ على أن الموصولات لا تأتي بهذه الإشاعة ؛ ألا ترى أن (من) لذوي العلم و (ما) يكون من الأجناس . و (كيف) لا تخص حالاً دون حال ، ولا واحداً دون جمع ، فهو بـ (كم) لذلك أشبه .
الكميت :

١٣٥ / ب وكان الأباطح مثل الإرين وشبه بالحفوة المنقل (١)

أي : شبه لبسة المنقل بالحفوة ، وأكثر ما يجيء من هذا النحو (٢) ما كان حذفه من جهة لأمه ، وهذا محذوف الفاء .

مسألة

﴿ وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً ﴾ (٣) (الجنة) هنا الملائكة لا غير؛ وذلك لما كانوا يدعون من أنهم بنات، قال سبحانه: ﴿ أصطفى البنات على البنين ﴾ (٤)، ﴿ وإذا بشر أحدكم بما ضرب للرحمن مثلاً ﴾ (٥).

و (الجنون) مأخوذ من العين دون الحدت كـ (مرؤوس)، ونحو ذلك .

(١) من المتقارب، وهو للكميت في : شعره (٣٤٤/١) وتخريجه (٤٦١/١) وزد عليه العين (١٦٣/٥) وغريب أبي عبيد (٨٢/٥) وفي الأخير: الإرين : واحدها إرة وهي الحفرة يوَقَد فيها النار للخبيزة أو غيرها، وإنما وصف شدة الحر يعني أنه يصيب صاحب الحف ما يصيب الحافي من الرمضاء . الأبطح : المسيل فيه دقاق الحصى ، المنقل : الحف . وانظر تفسيراً آخر في التاج (نقل) ، وقد ورد في المنقل رواية ضم الميم والفتح، وهي في الأصل في الموضعين : المنقل ، وهو تحريف صوتته من المصادر .

(٢) يريد (إرة) مفرد إرين في البيت، وأبو علي يذهب في : الشعر ١٧٢ إلى أنه محذوف الفاء كعدة، وفي الكلمة أقوال أخرى انظرها في : الخصائص (٣٠٧/٣، ٩١/٢) والتاج (أرى) .

(٣) سورة الصافات : (١٥٨) وأخذ أبو علي فيها بقول الفراء وجماعة من المفسرين . انظر معاني الفراء (٣٩٤/٢) ومعاني النحاس (٦٥/٦) والطبري (٥٣٥/١٠) .

(٤) سورة الصافات : (١٥٣) .

(٥) سورة الزخرف : (١٧) .

(الشهادة) قد تَقَعَ على الخَبَر الذي يَجري مَجري الاعتقادات، وما لا يُقام عند الحُكَّام؛ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَنَكْتَبُ شَهَادَتَهُمْ﴾ (١)، ويُسمَّى هذا القولُ منهم شهادةً كما ترى.

سأل سائلٌ فقال: هل يجوز: (هذا زيدٌ يومَ الجمعة)؟ وذلك لا يجوز - وإن كان معناه: أشيرُ يومَ الجمعة - وذلك أن هذا المعنى المَعْمَلُ عَمَلَ الفعل لم يَعْمَلْ إلا فيما كان متعلِّقاً بـ(زيد)؛ كقولنا: هذا زيدٌ قائماً، فأعمَلُوهُ في (قائم) وهو متعلِّقٌ بـ(زيد) / ١٣٦؛ فيجب على هذا أن يَعْمَلْ في (يوم الجمعة) وهو متعلِّقٌ بـ(زيد)، وذا لا يجوز لأنَّ تَعَلُّقَهُ به لا يُفيد.

وليس القياسُ أن تَعْمَلْ معاني الفعل؛ لأنَّ القياسَ كان أن يَعْمَلِ الفِعْلُ نَفْسُهُ لا معناه؛ إلا تَرَاهُمْ رَفَضُوا نحو: لله دَرُهُ (٢)، فإذا كان كذلك لم يَعْمَلْ إلا فيما أعمَلُوهُ فيه، ولم يُقَسَّ عليه غيره.

مثلُ التعجبِ في أن لفظه يدلُّ على معنى لا يدلُّ عليه غيرُ ذلك اللفظِ قولهم: ما تاتيني فتحدِّثني (٣)؛ أي: لا يكون إتيانٌ فحديثٌ، فلو قلت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، لم يدلُّ على ما يدلُّ عليه (ما تاتيني فتحدِّثني)، فكذلك التعجبُ لو قلتَ بَدَلَ (ما أحسنَ زيداً) (٤): شيءٌ أحسنَ زيداً، أو ما يقومُ مقامه، لم يجز ذلك.

(١) سورة الزخرف: (١٩) وقرا (سنكتب شهادتهم) بالنون ابن عباس وزيد وأبو جعفر وغيرهم. معاني الزجاج (٤/٤٠٧) ومعجم الحظيب (٨/٣٦١) وفي: الحجة (٦/١٤٦) حمل أبو علي الآية على معنى الحضور، وهو أحد ضربين ذكرهما للشهادة.

(٢) الكتاب (١/١٩٤) وذكر أبو علي في: الشعر ٢٤٩، والحلييات ١٩٣، والإغفال (١/٤٠) والحجة (٤/٢١٥، ٣٩٨) والشيرازيات ٢٢٤ أن سبويه ذهب إلى أن المصدر (در) بكثرة الاستعمال أزيل عنه معنى الفعل فلم يَعْمَلْ عمله وصار بمنزلة الاسم.

(٣) ذكره في: الإيضاح ٣٢٢، وهو في: الكتاب (٣/٢٨) والمقتضب (٢/١٥، ١٣) والأصول (٢/١٥٣) وسر الصناعة ٢٧٢

(٤) ذكره في: الإيضاح ١٣١، والتعليقة (١/١٠٩) وقرَّر في: الحلييات ١٨٩ الفرق بينه وبين المثال بعده، وسبقه إلى ذلك المبرد في المحكي عنه في: مجالس العلماء ١٦٦، والتقدير المذكور هنا حكاه سبويه (١/٧٢) عن الخليل ونص على أنه تمثيل ولم يتكلم به.

مسألة

لا يكون اللام في (سقياً لك) (١) صفة لـ (سقياً)؛ لأنه قد قام مقام الفعل؛ كما لا تُوصف الظروف إذا وقعت مواقع الأفعال في الصلوات، وكما لا يُوصف اسم الفاعل إذا أُعْمِلَ، ولا يُصغَرُ أيضاً، و(رؤيد زيدا) (٢) نادر.

مسألة

قُرِيَّ عليٌّ في بعض النسخ بخط ابن الكوفي (٣) عن أبي عثمان أنه قال: / ١٣٦
إعمال الفعل الأول من الفعلين أجود من إعمال الآخر (٤)؛ لأنه أشدُّ احتواءً لما يُراد من المعنى.

ولم يحك ذلك عنه أبو العباس (٥) فيما عَلِمْتُ، ولا سمعته من أصحابنا، وأحسبه قد نصَّ على ذلك في كتاب الإخبار (٦).

قال:

ولم أرَ مثلها نظراً وجيداً ولا أمَّ الغزال ولا الغزالا (٧)

- (١) في: الشعرا ٢١، والمنشورة ١١٥، والشيرازيات ٢٩١، والتعليقة (١/١٩٦) ذكر أبو علي نيابة سقياً عن فعله وإن اللام للتبيين، وهو في: الكتاب (١/٣١١، ٣١٨، ٣٩٤) والمقتضب (٣/٢٦٧) والاصول (٢/٢٥٢).
- (٢) المثال في: الكتاب (١/٢٤١، ٢٤٣) والمقتضب (٣/٢٠٨، ٢٧٧) والاصول (١/١٣٠) وذكر أبو علي رؤيداً اسم فعل في: الإيضاح ١٨٩، والعضديات ٢٧٩، والعسكرية ١١١.
- (٣) علي بن محمد بن عبيد الأسدي من أمم قريش، المعروف بابن الكوفي، صاحب ثعلب وصاحب الخط المعروف بالصحة وإتقان الضبط (٢٥٤-٣٤٨). معجم الأدباء ١٨٦٦.
- (٤) إعمال الأول من المتنازعين قول الكوفيين، ولم أجده من ضم إليهم المازني. انظر: المقتضب (٤/٧٢) وشرح السيرافي (٣/٧٨) والإنصاف ٨٢، والتبيين ٢٥٢.
- (٥) الأرجح أن يكون المبرد لأنه أشهر من ينقل آراء شيخه أبي عثمان ولعله يريد ثعلباً لأنه طريق ابن الكوفي إلى أبي عثمان.
- (٦) مفقود، وذكره أبو علي في: البصريات ٤٨٦، أفدته من نحو المازني ١٤.
- (٧) من الواقف، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٢٢ والكامل ٩٥٠، وقال الأصمعي في الوحوش ٥٣: الغزال الصغير.

مسألة

إِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ فِي قَوْلِهِ:

أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ (١)

إنه لما تمَّ بالإضافة نصب (٢)، وكانت الإضافة في نحو هذا إما من باب (أفضل القوم) أو من باب (الحسن الوجه) (٣)، ولم يكن (أبيضهم) من باب (أفضل القوم)؛ لأنَّ القوم ليسوا بيضاً، ولا من باب (الحسن الوجه)؛ لأنَّ القوم ليسوا فاعلين في المعنى للبياض كفاعل الوجه للحسن، وكيف القول في ذلك؟

فالجواب: أنه جاءت الإضافة هنا لفظاً مجيء ما ينتصب ما بعده من الإضافة؛ كما أن قوله:

وَلَا مُسْتَنَكَّرٌ أَنْ تُعْقَرَ (٤)

في موضع (عقرها)، فاجرى (العقر) حيث كان مضافاً إلى مؤنث مجرى ما يكون مؤنثاً؛ كـ (ذهبت بعض أصابعه) (٥) و﴿تَلَقَّطَهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (٦).

(١) بعض بيت من البسيط، وقامه:

إِنْ قُلْتَ نَصْرًا فَنَصْرٌ كَانَ شُرْفَتِي قَدَمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

وللصدر روايات أخرى، وهو لطفة بن العبد في: صلة ديوانه ١٤٧، والحلل ١٣٦، والخزانة (٢٣٩/٨) وبلا نسبة في: معاني الغراء (١٢٨/٢) والإنصاف ١٤٩، وتبيين العكبري ٢٩٣، وتبيان الطوسي (٥٠٥/٦) ونقل البغدادي عن الكلبي أنه شعر منحول، وانظر تخريج الديوان ٢٣٤، وأنشده أبو علي في: العضديات ١٦٥، والبيت في الخلاف في جواز التفضيل من البياض والسواد، فيحمله البصريون على أنه ليس تفضيلاً متبوعاً بمن وإنما هو صفة بمعنى مبيضتهم، والإشكال هنا قائم على هذا التوجيه، في حين أن أبا علي في العضديات أجاز حمله على أفعال التفضيل بتقدير حذف الزائد من فعله، وانظر: الأصول (١٠٣/١)

(٢) أي انتصب تمييزاً، وانظر معنى التمام في التعليق السالف في (٧٧-ب)

(٣) أي صفة مشبهة باسم الفاعل وليست أفعال تفضيل.

(٤) فرغت منه في (١٧-ب) وانظر فيه تصويب ما في الأصل: مستنكراً بالنصب.

(٥) قول للعرب جاز فيه الشانث لإضافة الفاعل إلى مؤنث هو بعضه. انظر: الكتاب (٥١/١) والكامل ٦٦٨،

والأصول (٤٧٧/٣) والحليات ١٨٩

(٦) سورة يوسف: (١٠) وقرا بالشاء الحسن ومجاهد وقتادة وسليم عن حمزة وغيرهم. الكتاب (٥١/١)

ومعاني الزجاج (٩٤/٣) والتكملة ٧٣، ومعجم الخطيب (١٨٨/٤)

/ ١١٣٧ قال قُطْرِبُ: خَلَقْتُ الشَّيْءَ: قَدَرْتُهُ (١)، وَحَكَى ذَلِكَ رَوَايَةً عَنْهُمْ، وَاسْتَشْهَدَ بَيْتَ زُهَيْرٍ (٢).

قال أبو العباس: فقال بعض من أنكر هذا: لا يستقيم ذلك لقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (٣). فَمِنَ الْخَطَا فِي ذَلِكَ الظَّاهِرُ رُدُّهُ السَّمَاعَ وَالرَّوَايَةَ بِالِاسْتِدْلَالِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ﴾ لا يدلُّ أنَّ (خَلَقَ) غيرُ (قَدَر) لقوله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُمْ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُمْ﴾ (٤) ولم يوجب تكريره أن يكون (قَدَر) الأولُ غيرَ الآخر، فكذلك قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ لا يمنعُ قوله (قَدَرَهُ) أن يكون (خَلَقَ) بمعناه، وحسن التكرير هنا لأنَّ الثَّنَوِيَّةَ (٥) ومَن جَرَى مجراهم قد قالوا في الحية والعقرب ونحوهما والخَلِقِ المُسْتَبْشَعَةِ: إنها من خَلَقِ أَهْرَمَزَ وَالظُّلْمَةَ، فَكَّرَ ذَلِكَ لَثَلًا يَذْهَبُ ظَانَ إِلَى مِثْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الثَّنَوِيَّةُ وَنَحْوَهُمْ.

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ إلى قوله: ﴿نُشُورًا﴾ (٦)؛ ألا ترى أن في قوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ دلالة على أنهم يُخْلَقُونَ حتى لو لم يَقُلْ ذاك لَعُرِفَ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ،

(١) لم أجده عن قطرب، غير أنه جاء عن الأصمعي وأبي عبيد والجاحظ والمبرد وابن قتيبة وغيرهم. انظر ما تقدم وغريب أبي عبيد (٢٤٠/٥) والبيان والتبيين (٣٠٩/٢) والحيوان (٣٨٣/٣) والكامل ١٠٠٩، واشتقاق الزجاجي ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٧/٢) ورووا عن الزجاج استعماله بهذا المعنى.

(٢) يريد قول زهير بن أبي سلمى:

ولانت تغري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يغري

وهو في: شرح ديوانه ٩٦، والكتاب (١٨٥/٤) وأضداد الأصمعي ٥٥، والمعاني الكبير ٣٢٦، ٥٣٩، وتاويل المشكل ٥٠٧، وأضداد أبي الطيب ٣٥٢، والمثلث لابن السيد (٤٩٢/١، ٥١٢) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي كثيرا ومنه الشيرازيات ١٧٢، والحجة (٤٠٥/١، ٨٣/٢) والبغداديات ٥٠٦، والإغفال (٣٥٩/٢) والتكملة ٢٣ وكلها لمقالة سيبويه بجواز الحذف في (لا يغري) بإنشاده موقوفاً.

(٣) سورة الفرقان: (٢)

(٤) سورة المدثر: (١٩-٢٠)

(٥) فرقة تقول بالنينية الإله ومنهم الجوس القائلون بأن يزدان هو فاعل الخبير وأهرمن فاعل الشر. كشاف الاصطلاحات ١٧٩

(٦) سورة الفرقان: (٣) وتماها: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾. وفي الأصل محرفة: ولا يستطيعون لأنفسهم نفعا.

وإذا قيل: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا / ١٣٧ ب علي حد ما يُميت القديم، ولا حياة ولا نشوراً على وجه، فحَسُنَ تَكَرُّرُ ذَلِكَ لاعتقادهم في تلك الآلهة أنها بمنزلة مَنْ يَفْعَلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؛ لِيُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ اعتقادهم.

فأما قولهم: اختلقت الشيء، واختصاص الافتعال من (خلق) بالكذب فليس بمانع أن يكون (خلق) بمعنى: قَدَّرَ (١)، وقد تختص بعض المثل بمعنى فلا يخالف ذلك أصل ما كان لها، وأيضاً فإن معنى (اختلقت الشيء) : قَدَّرْتَهُ علي خلاف الحق وما هو عليه، فالتقدير إذن موجود فيه، واستغني بالاختلاق أن يُذَكَّرَ معه التقدير؛ كما يقولون: (هذا شعرٌ مصنوعٌ) إذا قيل فنحله [إنساناً] (٢) لم يقله، فاخص هذا بأن قيل له: مصنوع، وإن كان الآخر المنسوب إلى قائله أيضاً مصنوعاً، ويقوي ذلك قول الله سبحانه: ﴿قَتَلَ الْحَرَّاصُونَ﴾ (٣)؛ و(الحرص) في المعنى: التقدير والحرص، فمعناه هنا أنه قَدَّرَ الحديث علي مراده، كذلك (اختلق).

ومثله (تمنيت الشيء) إنما هو قَدَّرْتَهُ، وقيل لابن دأب (٤) في خبر رواه: أهذا شيءٌ رويته أم تمنيته؟ ف(الخلق) و(الحرص) و(التمني) في استعماله في الكذب متقاربة المعنى.

وقالوا: (قلت قولاً)، وقالوا: (تقول كذا)، فاخص (تقول) ما كان غير حق ولم يُخْرِجْهُ / ١٣٨ ذلك من أن يكون من معنى القول، فكذلك لا يخرج (الاختلاق) لاختصاصه بالكذب من معنى (خلق) أي: قَدَّرَ.

وقد قال سيبويه (٥): شويت: أنضجت، واشتويت: اتخذت شواءً، وحبسته بمنزلة:

(١) في هامش الاصل بخط الناسخ: ك: خلق واخلق بمعنى واحد في القرآن؛ قال: ((إن هذا إلا اختلاق))،

وقال: ((وتخلقون إنكأ)). وهما من سورتي ص: (٧) والعنكبوت: (١٧)

(٢) الاصل: إنساناً بالرفع.

(٣) سورة الداريات: (١٠)

(٤) عيسى بن يزيد بن دأب الليثي الراوية النسابة، وكان يضعف في روايته (ت ١٧١). معجم الأدياء ٢١٤٤،

وخبره في: أمالي الزجاجي ٦٩، وأخباره ص ١٩، والتهذيب (١٥ / ٥٣٤) واللسان (مني) ونسب الخبر إلى

عبد الرحمن بن دأب في: تكملة الصاغاني وعنه في: التاج (دأب)

(٥) الكتاب (٤ / ٧٣-٧٤)

ضَبَطْتُهُ، واحْتَبَسْتُهُ: اتَّخَذْتُهُ حَبِيسًا.

فقد يكون (اختلقتُ): اتَّخَذْتُهُ مَقْدَرًا عَلَى جِهَةِ الكَذِبِ، واختَصَرْتُ بهذا كما اختَصَرْتُ (مصنوع) بالانتحال.

فا: فَاَمَّا (احْتَمَلْتُ) و(حَمَلْتُ) فالمعنى فيه واحد؛ وذلك أنه ليس يريد (احتملته): اتَّخَذْتُهُ حِمْلًا، وقد أنشَدَ الأصمعي:

واحتَمَلَ اليَتِيمَ فَرِيخُ التَّمْرَةِ
ونَشَرَ اليُسْرُوعُ بُرْدِي حَبِيسَةً (١)

فَقَوْلُهُ - إِذَا -: «إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ حَبِيسًا» (٢)؛ أَي: ضَعْفٌ فَلَمْ يَضْطَلِعْ بِحِمْلِهِ.

مسألة

قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتِكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ (٣) أَي: شَيْئًا مُعْتَدًّا بِهِ، فَحَذَفَ الصِّفَةَ وَإِنْ كَانَتْ لِمَا يَأْتِي لِلإِبْضَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ النِّفْيَ البَتَّةَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ الإِعْتِدَادِ بِهِ؛ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ لِمَا لَا تُرْتَضَى: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَقَدْ قَالَ سَيَبَوِيه (٤): إِنَّكَ وَلَا شَيْئًا سِوَاءٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَفْيَ المَعْدُومِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَخَاطَبِ المَوْجُودِ، وَإِنَّمَا اسْتَوَى ١٣٨/ب فِي تَرْكِ الإِعْتِدَادِ بِهِمَا، وَكَذَلِكَ (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ) (٥).

(١) من الرجز، وتقدم التعليق على الأول في (١٠٠-ب) والثاني بلا نسبة أيضا مع آخرين في: المخصص (١٢١/٨) والحجة (١٤٦/٥)، والبسروع دويبة ملونة يقال إنه يسليخ فيصير فراشة، وإليه رمى للرجز، وبرداه أي جناحاه.

(٢) سلف التعليق على الحديث في (١٠٠-ب) وقوله في الموضعين واحد.

(٣) سورة مريم: (٩) وذكر ابن المنير في هامش الكشاف (٧/٣) أن المعتزلة يرون المعدوم الممكن شيئا، وعليه يكون أبو علي هنا قدر الصفة لتصحيح هذا المحكي عنهم، وكرره في: الحجة (١٧٧/٤)، ووجدت الزجاج في: معانيه (٣٢١/٣) والنحاس في: معانيه (٣١٣/٤) قدرا صفة (موجود) لشيء في الآية. وانظر ما حكاه التفزازي في: شرح المقاصد (٨٥/١) عن بعض المعتزلة.

(٤) الكتاب (٣٠٣/٢).

(٥) الكتاب (٣١٦/٢٢) والمقتضب (٤٢١/٤) والأصول (٢٩٧/١) وشرحها أبو علي في: التعليقة (٥٠/٢) والمنشورة ٥٩.

مسألة

إِنْ قُلْتَ فِي قَوْلِ أَبِي عُمَرَ (١): (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا): مَا يُنْكَرُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لِمَا حَكَاهُ أَبُو عُثْمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا خَيْرَ اللَّيْنِ لِلْمَرِيضِ) (٢) فَلَمْ تَدْخُلِ الْهَمْزَةُ هُنَا، فَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُهَا فِي (كَانَ) فِي الْمَسْأَلَةِ؟

قِيلَ: جَازَ (خَيْرٌ) هُنَا كَمَا جَازَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا: هَذَا خَيْرٌ مِنْهُ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْهُ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي (خَيْرٍ مِنْكَ) (أَفْعَلٌ) أَنَّ مَعْنَاهُ مَوْجُودٌ فِيهِ (٣).

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا لَمْ تُصَرِّفْ لِمَا أَرَدْتَ الْهَمْزَةَ فَتَرَكْتَ الصَّرْفَ، وَالصَّرْفُ لِلْفِظِ؟ أَلَا تَرَاهُمْ صَرَّفُوا (زُهَيْرًا) وَ(سُوَيْدًا) لِزَوَالِ لَفْظِ (أَزْهَرَ) وَ(أَسْوَدَ)، وَمِثْلُهُ (ذَلِيلٌ) (٤). فَكَذَلِكَ (مَا خَيْرَ اللَّيْنِ لِلْمَرِيضِ) حُذِفَ مِنْهُ الْهَمْزَةُ؛ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (خَيْرٍ مِنْكَ) لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كَانَ) فَلَا يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

وَإيضاً فَإِنَّ (أَفْعَلٌ) لَمْ يُبَيِّنْ مِنْ كَانَ الزَّمَانِيَّةُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُرْفَضَ فِيهِ أيضاً فِعْلُ التَّعْجِبِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجْرِي مَجْرَى صَاحِبِهِ بِدَلَالَةِ (مَا خَيْرَ اللَّيْنِ) حَمَلًا عَلَى (هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ).

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (خَيْرٍ) (أَفْعَلٌ) قَوْلُهُمْ: (الْآخَايِرُ)؛ وَذَلِكَ / ١١٣٩ فِي شَعْرِ جَرِيرٍ (٥).

(١) فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ١٦٧ حَكَى عَنْ قَائِلٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ فِي (كَانَ) ضَمِيرًا لِمَا وَ(أَحْسَنَ زَيْدًا) خَبْرَهُ، فَرتَّبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ (كَانَ) فِعْلٌ تَعْجِبٌ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَى (أَفْعَلٌ)، ثُمَّ يَرُدُّ أَبُو عَلِيٍّ بِبَعْضِ مَا جَاءَ هُنَا مَخْتَارًا عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ السَّرَاجِ.

(٢) كَلِمَةٌ قَالَهَا أَعْرَابِيٌّ لَخَلْفِ الْأَحْمَرِ فَسَمِعَهَا أَبُو زَيْدٍ وَمَعْنَاهَا التَّعْجِبُ، وَحَكََاهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْعَضْدِيَّاتِ ٢٦٥، وَانظُرِ التَّهْدِيبَ (٥٥٣ / ٧) وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (خَيْرٌ).

(٣) عَقَدَ فِي: الْعَضْدِيَّاتِ ٢٦٤ مَسْأَلَةَ لِحَذْفِ هَمْزَةِ خَيْرٍ وَشَرٍّ جَاءَ فِيهَا بَعْضُ مَا وَرَدَ هُنَا، وَسَيُكْرَرُ فِي (١٤٦ - ب، ١٧٠ - ب).

(٤) الْأَصْلُ: ذَلِيلٌ، وَصَوَّبَتْهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ فِي (٢٥ - ب).

(٥) لَمْ أَجِدْ فِي شَعْرِ جَرِيرٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لِلْكَفَيْتِ بَيْتٌ فِي هَذَا اللَّفْظِ وَهُوَ:

يَا بَنِي الْعَقَائِلِ لِلْعَقَا (م) ثُلُ وَالْجَحَاحِجَةِ الْآخَايِرُ

وَهُوَ فِي: الْإِغَانِي (١٤ / ١٧) وَشَعْرُهُ مُحَرَّفًا (١٨٩ / ١) وَانظُرِ ابْيَاتٍ أُخْرَى فِي: الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ (٦٥ / ٤)

وَتَارِيخِ دِمَشْقَ (٢٧٧ / ٩)، وَالْحَمَاسَةَ الْمَغْرِبِيَّةَ (٧٢٤ / ١) وَمُنْتَهَى الطَّلَبِ لِابْنِ مَيْمُونٍ (٨٥ / ٩). وَسَيُكْرَرُ

أَبُو عَلِيٍّ ذَكَرَ اللَّفْظَ مَنْسُوبًا لِجَرِيرٍ فِي (١٤٦ - ب) وَ(١٧٠ - ب).

وفي قولهم: (ما خير اللين للمريض) (١) ضربٌ من الإشكال؛ وهو اعتلال عينه (٢) مع فتحه ونصب المعرفة بعده، فيجب أن يكون فعلاً، وإذا كان فعلاً لم يخل أن يكون (فَعَلَ) أو (افْعَلَ). فلو كان (افْعَلَ) لَصَحَّت عينه؛ نحو: أطولك منه وأبيع منه، ولو كان (فَعَلَ) لَقَلِبَ البتة الفاء. واحسبه لم يُقَلِّب لأنَّ الفعل هنا تَصَحُّ عينه؛ نحو: ما أطولك، فلو صُحِّحت هنا لجاءت مخالفةً للكُلِّ؛ لأنَّ (فَعَلَ) مما عينه معتلة لا يصح، فجيء به على لفظ (هو خير منك) لاجتماعهما في المعنى، وكما اجتمعا في حذف الهمة.

ولا يكون المراد بـ (ما خير اللين) (فَعَلَ) كـ (صَيَّدَ البعير) (٣) وكـ (لَيْسَ)؛ لأنه قد عُدِّي إلى (اللين)، و(فَعَلَ) في أكثر الأمر لا يتعدَّى. ولو كان (فَعَلَ) ثم أريدت تعديته لجاء منقولاً إلى (فَعَلَ) كـ (شَتَرَ وشَتْرَتْه) (٤)، وهذا الإشكال إنما هو في (ما خير اللين).

فأما (ما شرَّ اللين للمبطون) (٥) فمُدَّغَم كـ (شَدُّ) و(مَدُّ). ولو قلت: إنَّ (خير) أُجْرِي مُجْرَى نقيضه (شر) لكان قولاً؛ أي في إسكان عينه. ولا ينبغي أن يكون (شر) في (ما شرَّ اللين للمبطون) بمنزلة (خير) في سكون العين؛ لأنَّ المعنى الذي ذكرناه في (خير) أنه لو صُحِّحَ لَخَرَجَ مِنْ أن يكون / ١٣٩ ب له نظيرٌ في كلامهم غير موجود؛ ألا ترى أنَّ (فَعَلَ) مِنْ هذا الباب يُدْغَم؛ نحو: رَدُّ ومَدُّ.

فإن قال قائل: اجعله بمنزلة نظيره (خير)، لم يستقم لأنَّ ذلك المعنى غير موجود فيه.

(١) أعلى (للمريض) علامة التمريض، ولم أجد لها وجهاً إذ العبارة تكررت فيما سبق ولا جديد فيها هنا.

(٢) كتب الناسخ أعلى (اعتلال عينه)؛ كصح.، أي كذا بالأصل وهو صحيح.

(٣) أصيب بداء في رأسه فيسموه ولا يقدر معه أن يلوي عنقه. اللسان

(٤) الشَّتْر الانقطاع، وفي العين انقلاب الجفن وانشقاقه، والفعلان من أمثلة سيبويه (٥٧/٤) في اللازم وتعديته.

(٥) تنمة مارواه أبو زيد، وهو في: العضديات.

مسألة

ذو الرمة :

تُعَالِيهِ فِي الْأُدْحِيِّ بَيْضاً بِقَفْرَةٍ كَتَجَمُّ الثَّرِيًّا لِأَخِ بَيْنَ السَّحَابِ (١)

أي: تُعَالِيهِ فِي لِحَاقِ الْأُدْحِيِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ حَالاً مِنَ الشُّكْرَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِقَوْلِهِ: بِقَفْرَةٍ، وَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى (أَكُلُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ) (٢)، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِلَى بَيْضِ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْجُرِّ وَصَلَ الْفِعْلُ.

مسألة

قال سيبويه (٣): (هو كائن أخيك) على حذف قولك: هو ضارب زيد غداً، قال: وهو قول الخليل.

موضع الإشكال من ذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل؛ كما يضاف المصدر إليه، و(الأخ) هو (الكائن)، فكان ينبغي ألا يضاف إليه إلا أنه لما نزل منزلة الأجنبي إذ نُصِبَ نَصْبَهُ كَذَلِكَ أَضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ.

وقال في آخر الباب (٤): فالناصب يكون مبدوءاً به، أو نحو هذا. والناصب ينبغي عندي أن يريد به / ١١٤٠ المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى، وكذا قول أصحابنا: إن الاختيار تقديم ذلك إلا أنه قدّم في نحو:

مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ (٥)

الثاني لما كان يقع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(١) من الطويل، وهو لذو الرمة في: ديوانه ٢١٩، وفي تخريج الانواء لابن قشيبه ص ٢٨، والازمنة والامكنة (١/ ١٨٥)، تعالیه: من المعالاة أي السرعة والمسابقة، الأدحي: موضع بيض النعامة، وهو يصف ظليماً وانشاء، وشبه البيض في بياضه بنجم الثريا. وفي الأصل تعالیه بالمعجمة، وهو تصحيف لا يناسبه الشرح.

(٢) يريد: على قياس هذا المثال الذي تقدم فيه الظرف على عامله، وانظر التعليق في (٧٥-١).

(٣) الكتاب (١/ ١٦٦).

(٤) هو في آخر الباب الذي يليه (١/ ١٨١) وتوجيه أبي علي مطابق لتوجيه السيرافي في: شرحه (٤/ ٧٨) في الإشكال نفسه.

(٥) جزء من بيت تقدم في (٨٣-١)، وروايته هناك تامة:

نرى الشور مدخل الظل رأسه وسائرُه يادٍ إلى الشمس اکتعُ

ولعل هشاماً (١) في قوله: إن الناصب للمفعول الفاعل دون الفعل، تعلق بهذا الموضوع أو تأولّه، وليس ينبغي ذلك لأن مذهبه (٢) عندنا على خلاف ذلك.
أخبرني أبو بكر الميموني (٣) قال: سأل رجل عبد الله بن جعفر (٤): أتروي كتاب ابن قتيبة؟ فقال: لا وما رويته، قال: ثم رأيت بعد ذلك بأشهر يرويه عنه.
حسان:

فلا تذكروا كعباً إذا ما تسبتم وهل من أديم ليس فيه أكارعُه (٥)

قال سيبويه (٦): أزيداً لست مثله؟ وهذا قول الخليل. قال (٧): وتقول: ما أحسن عبد الله وزيداً قد رأيت، فلم يُجز في (زيد) النصب على الحمل على (أحسن) كما يُجيز (٨)
(١) قوله مع الأقوال الأخرى في هذه المسألة الخلافية في: الإنصاف ٧٨، ورسائل ابن السيد ١٦٢، والتبيين ٢٦٣، وشرح الرضي (١/٣٤٥) والمقاصد الشافية (٣/١٣١).
(٢) أي مذهب سيبويه.

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الميموني البرزندي النحوي الشافعي من المعتزلة النحويين. معجم الأدباء ٣٦٩
(٤) في الهامش بخط الناسخ: كذا يعني قدامة الكاتب، والمقصود بالتعليق هو الرجل السائل، إذ لا يمكن أن يسمى المسؤول عبد الله ثم يجعله قدامة ولو اتفقا في الأب، وقدامة هو ابن جعفر بن قدامة الكاتب أبو الفرج أحد البلغاء والفلاسفة الفضلاء أدرك ثعلباً والمبرد وابن قتيبة، انظر الفهرست ٢٠٩، ومعجم الأدباء ٢٢٣٥، وعبد الله بن جعفر هو ابن درستويه الذي تقدمت ترجمته في (٧٦-ب)، وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد (٩/٤٢٨) أنه روي أنه حدث بما لم يسمع وأنهم ضعفوه غير أنه رد ذلك ووثق ابن درستويه، ومربك في (٧٦-ب) قول ابن جني أن غرض أبي علي في الرواية عن ابن درستويه إراءة ضعفه، ولعل كتاب ابن قتيبة المقصود هنا هو الأشربة الذي يرويه ابن درستويه عن مؤلفه علي ما جاء في سنده ص ٢٥.

(٥) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١/١٣١) ومستدرک الحاکم (٤/٣٨٧) والاکارع: فوائم الدابة، وكعب هم بنو كعب بن الخزرج الملقب بظفر، والبيت في هجاء طعنة بن أبيرق الظفري، فأراد حسان أن يمنع من الفخر بالانتساب إلى كعب بأنه لا يخلو أديم من أكارع وهي مما يُستردل، ويروي: تُسبتم، وله وجه.

(٦) الكتاب (١/١٠٢) وقد أنكر بعض النحويين عليه تقديم خبر ليس عليها، وانظر الرد في: شرح السيرافي (٣/١٦٥)

(٧) الكتاب (١/٩٦) ولفظه: قد رأيتناه.

(٨) الكتاب (١/٩٦) ولفظ المثال: عمرو لقيته وزيد كلمته، وأبو علي في: التعلبية (١/١٢٣) والعضديات ٧٨ يذكر الرفع والنصب وربما اختار النصب، وانظر اعتراض الأخفش والزيادي ورد أبي علي في: البصريات ٢١١، والمسألة في: شرح السيرافي (٣/١٣٠) وقول الأخفش والمبرد في: الانتصار ٥٩

- إذا قال: زيدٌ ضربته وعمروٌ أكرمته - النصب (١) مستحسناً له لتشاكل الجملتين.
 فيقال: هلاً استجاز النصب على العطف على (أحسن) وجعل (أحسن) بمنزلة (ضربته)؛ كما جعل (لست) بمنزلة (ضربت) في قولك: أزيداً لست مثله؟ كما تقول: أزيداً ضربت / ٤٠ / أب أخاه؟ (٢) والجواب في ذلك (٣): [بيض].
 قال يعقوب (٤) في كتابه في التثنية نحو: العُمَريين والقَمَريين يقول: ابتعثها بديتين؛ يقول: بعضها بئمن وبعضها بئمن آخر.

مسألة

بلغني أن أبا الحسن علي بن سليمان قال في قول الشاعر:

زَجَرْتُ بِهَا لَيْلَةَ كُلِّهَا (٥)

إن (كلها) محمولٌ على موضع (بها)؛ لأنه في موضع نصب، وأنه ليس كما يقول البغداديون: إنه تأكيدٌ لـ (ليلة) النكرة.
 ومثلُ هذا عند البغداديين قوله:

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنْ بَهْمِي
 عَجَايَا كُلِّهَا إِلَّا قَلِيلًا (٦)

(١) النظر الإيضاح ٧٦

(٢) الكتاب (١٠٢/١) ولفظه: أزيداً لقيت أخاه؟

(٣) في: التعليقة (١٢٥/١) علل الرفع بقرب فعل التعجب من الأسماء. وانظر جواب السيرافي في: شرحه (١٤٤/٣).

(٤) إصلاح المنطق ٣٩٩، واللفظ محرف في المطبوع: ابتعت الغنم البدين، ولاين السكيت كتاب في المثنى مفقود، وسعيد أبو علي النص في (١٥٢-ب) مسمى الكتاب (في المثنى).

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

فجئت به مؤيداً خنفيقا

وهو لشيم بن خويلد الفزاري في: البيان والتبيين (١٨١/١) والحيوان (٨٢/٣) واللسان (خلق) وبلا نسبة في: غريب ابن سلام (٣٣٦/٤) وجمهرة الأمثال (١٦٤/١) ومجمع الأمثال (١٠٩/١) والإنصاف ٤٥٣، والمخصص (٨٩/٢) والجمهرة ٦٨٦، ١٢١٩، والنهذيب (٦٣٣، ١٢٢/٧) والصحاح (خلق)، وزجر: ولد، ويقال للداهية: مؤيد وخنفيق، والمعنى على الهزء بالمخاطب: ولدت الراي ليلة كلها فجئت بداهية. وفي الأصل: زحرت بالمهملة وهو تحريف، ويروى: مؤدنا = مؤيدا وهو ناقص الخلق. والبيت من شواهد الكوفيين على جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً وبمنعه البصريون.

(٦) من الوافر، وذكر البكري في: السمط (٣٤٢/١) أنه رآه منسوباً لأرطاة بن سهية المري، وخلا منه شعره في =

مسألة

من قال (١) في تحقير (حُبَارَى) : حُبَيْرَة، فقد أساء، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون تحقيراً للاسم وفيه التاء أو لا تاء فيه؛ فبَيِّنْ أَنْ (حُبَارَى) لا تاء فيه، فلا تَشُبَّتْ في التحقير من حيث لم تكن في التكبير، وإذا لم تكن فيها وحذفت الألف بقي الباقي كـ (عناق)، و (عناق) لا تلحقه التاء في تحقيره.

ووجه قول أبي [عمرو] (٢) أنه لما حذفت الألف عوض منها التاء، ولم تُحذف / ١٤١ لحركتها.

مسألة

قولهم: (ذان) (٣) و (تان) يدلُّ على أن حرف التثنية لا يجري مجرى تاء التانيث؛ إذ الكلمة مبنية عليه؛ فلماذا قلت في (دجاجة) (٤) علماً: دُجَيْجَة، وأجريت التاء مجرى (ذراب جرد) (٥) في الانفصال، وقلت في (ظريفان) و (ظريفون) عَلمين: ظَريفان و ظَريفون (٦).

= المورد، والبيت بلا نسبة في: أمالي القالي (١/ ١١٤) والأنوار للشمشاطي ٢٥٠، وعمدة الحفاظ ٥٦٦، والصحاح (عجي) والجمهرة ١٠٤٣، والمقاييس (٤/ ٢٤٣) واللسان (بهم، عجي، عدا) وحكى في الثاني أن لعلباً ذكره في نوادره أي أماليه ولم أجده في المطبوع، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣/ ٢٠٧) لجمع عجي على عجايها، ونسبه للنمر في: البيغداديات ٤٤٩ حيث عقده مسألة رد فيها احتجاج الكوفيين (ولم يُسمهم) به لجواز توكيد التكرة معنوياً. عدائي: عاقني، البهم: صغار المعز، عجايها: في البيغداديات؛ قال أبو زيد: العجبي فصيل وهو الذي ماتت أمه فصاحبه يُرضعه ويقوم عليه، وفي المخصص (٧/ ١٣٨) عن أبي علي أن الشاعر استعاره للغنم.

(١) هو قول أبي عمرو بن العلاء حكاه عنه سيبويه (٣/ ٤٨٢، ٤٣٧) وعلله بما سيذكره أبو علي هنا وذكره في: البصريات ٢٩٦، وأخذ أبو علي في: مسألة تصغير (حبارى) بقولي سيبويه حُبَيْر و حُبَيْرَى في: التكملة، ٢، والتعليق (٣/ ٢٧٦) وانظر شرح الكافية للرضي (٣/ ٣٢٩) وشرحه للمشافية (١/ ٢٤٤).

(٢) الاصل: عمر، وهو تعريف يظهر من التخرج السابق.

(٣) سبق له الكلام في (ذان) والتعليق عليه في (٧٥-ب، ١١٣-ب، ١٢٥-أ)

(٤) كذا قوله في ما ختم بتاء التانيث في: التكملة ٢٠٠، وهو من سيبويه (٣/ ٢٢٠، ٤٤٣)

(٥) أي يتصغير ذراب فقط كتصغير المضاف، وسلف التعليق عليها في (٩-ب)

(٦) الاصل: ظَريفان و ظَريفون بالتشديد، وهو تصحيف لأن التشديد إنما يقع فيهما غير علمين، أما إذا كانتا علمين فيخففان كما نص أبو علي في: التعليق (٣/ ٢٨٦) في: شرحه المفصل لكلام سيبويه (٣/ ٤٤٢)، وبالتخفيف يظهر الفرق بين تاء التانيث وحرف التثنية.

فإن قلت: فإن ألف التثنية مُرادَةٌ (١)، فإنها على قولنا: ليست تثنية ذلك الواحد؛ على أنها لو كانت مرادةً لما امتنع الاسم من أن يكون على حرفٍ واحد.
فأما (شاة) و(شِية) فعلى حرفين، وهذا كـ(فوك) و(ذو مال)، فكما أن المضاف إليه منفصلٌ، فكذلك التاء في (شاة) و(شِية) في تقدير الانفصال، فقد بان أن التثنية أشدُّ اتصالاً.

[ع: يؤنسُ بذلك أيضاً: (مذروان) و«عقلته بشنايين» (٢) و:

مقتوينا (٣)

و«خطوات» (٤)، واستمر له نحو: سدرات، وبضده (٥): ترقوة (٦) وقمحدوة وبأبهما].

(١) في ذان وتان.

(٢) انظر ما سلف في (١٠٣-ب) وعرض لهما ابن جني في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢).

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تهدئنا وأوعدنا رويداً متى كُنَّا لأمك مقتوينا

وهو لعمر بن كلثوم في: ديوانه ٦٣، ونوادير أبي زيد ٥٠٢، والخزانة (٢٩٩/٧) وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٢ وإيضاح الشواهد ٤٠٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٢، والبغداديات ٥٧٥، والبصريات ٦٩٠، والعصديات ١٠٣، والتكملة ٤٤ فتكلم في (مقتوين) مفصلاً وموجزاً على اختلاف فيما بينها فاجاز فيها ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه (٤١٠/٣) مختصرة وشرحها في: الحلييات ٣٤١ والتعليقة (٢٥٠/٣) وكذلك فعل ابن جني في (مقتوين) في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢) والخصائص (٣٠٥/٢) والوجه المراد هنا أن (مقتوين) بُنيت على الجمع من أول أمرها ولم يُنطق لها بواحد؛ كما أن ثنائيين ومذروين صيغاً على حد التثنية ابتداءً.

(٤) جاءت في غير موضع في القرآن وأولها سورة البقرة: (١٦٨) وقال ابن جني في: المحتسب (٥٨/١): إلا ترى أن الألف والتاء تُبنى الكلمة عليهما وليستا في: حكم المنفصل؟ بذلك على ذلك صحة الواو في حطوات وكسوات، ولو كانت الألف والتاء في ذلك في حكم المنفصل لوجب إعلال الواو لأنها لام وقبلها ضمة، فعليه قلت: حطوات لأنه مبني على التانيث. وأشار إليه في: الخصائص (١٨٦/٣) وهو ماخوذ من كلام أبي علي في: الحجة (٢٦٦/٢) والتعليقة (١٢٧/٤) والتكملة ١٥٦ وانظر الكتاب (٢٩٢/٤)، (٤١٠-٤١١) وسر الصناعة ٦١٦.

(٥) أي ما يدل عليا اتصال تاء التانيث بالكلمة لأنها بُنيت أول أمرها على تاء التانيث فاحتملوا لها تصحيح الواو في مثل ترقوة، وقاله أبو علي في: البصريات ٨٧٠، والحلييات ٣٤١، وأصله في: الكتاب (٢٩٢/٤)، (٣٨٥، ٤١٠) وشرحه ابن جني في: السر ٦١٦.

(٦) مُقدم الحلق في أعلى الصدر، والقمحدوة: الهنة الناشئة فوق القفا وأعلى القدال خلف الأذنين.

مسألة

من الدلالة على أن الضمير في اسم الفاعل لا يُعَدُّ به إضافة اسم الفاعل، ولو اعتدَّ بما فيه لم يَجُزْ؛ كما لا تُضَيَّفُ الفعل وفيه الضمير؛ وهذا يدل / ١٤١ ب على ضعف جعل الفعل المفسر تفسيراً لفعل آخر في نحو: أزيد أخوه تضرُّبه؟^(١)؛ ألا ترى أن مَنْ قال: أزيداً تضرُّبته^(٢)، قال هنا: أخاه تضرُّبه، على نصب (الأخ) بمضمر؛ فكأنه قال: أزيداً تضرُّب أخاه تضرُّبه؟ فإذا أظهر لزمه أن ينصب (زيداً) كما ينصبه إذا قال: أزيداً تضرُّب أخاه؛ كأنه قال: أتضرُّب زيداً تضرُّب أخاه، فيلزمه أن يجعل الذي نصب (الأخ) المضمَّر تفسيراً للمضمَّر الذي نصب (زيداً)، فإذا فعل ذلك جعل هذا المضمَّر تفسيراً للمضمَّر الأول، ولا ينبغي أن يكون كذلك؛ لأنَّ هذا الفعل لم يُستعمل مظهرًا، وإذا كان كذلك لم يكن له من التصرف ما لغيره من الأفعال المظهرية، فكما لا يُعطف عليه كذلك ينبغي أن لا يُجعل مفسراً.

وهذا عندي وجه قول أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يكره أن يُفسر المضمَّر بمضمَّر. وقد أجازهُ أبو الحسن^(٣) واحتج لإجازته في الكتاب.

مسألة

اعلوا (معيشة)^(٤) لشبهها وزناً بالفعل، فلما كسروا - فزال شبه الفعل لفظاً ومعنى؛ لأنَّ التفسير مما لا يلحق الفعل - صحَّحوا فقالوا: معايش، فهذا يوحش من إعمال قوله:

(١) من مسائل سيويه (١٠٥/١).

(٢) تقدَّم التعليق عليه في (٧٣-١).

(٣) هامش الكتاب (١٠٥/١) وشرح السيراني (١٧٨/٣-١٨١) وفيه قول أبي بكر غير منسوب لاحد، وانظر شرح عيون كتاب سيويه ٧٤، والتذييل (٣٥٤/٦).

(٤) جمع معيشة على معايش وفتح معايش قول البصريين أخذ به أبو علي في كتبه إلا الحجة التي حمل فيها الهمز على التروهم. انظر الحجة (٧/٣) والإغفال (٢٣٤/٢) والتعليقة (٣٩/٥) والتكملة ٢٥٨، والخطبات ٥٢، والبغداديات ٢٤٧، والبصريات ٦٥٥، والمسألة في: الكتاب (٣٥٥/٤) ومصادرها في: هامش معجم الخطيب (٨/٣).

قَوَاطِنًا مَكَّةَ (١)

ونحوه شيئاً.

وكذلك أيضاً لم يُعْمَلُوا / ١١٤٢ اسم الفاعل مصغراً لبُعْدِهِ بذلك عن الفعل؛ إلا أن (قَوَاعِل) أُجْرِي مجرّي (فاعلين) و(فاعلات) فأُعْمِلَ كما أُعْمِلن. فإن قيل: هلاّ أعملته مع التحقير وحملت على المعنى كما فعلت في التفسير؟ فساقطٌ لأنك إن أعملته لم يخلُ أن تُعْمِلَهُ لفظاً أو معنى؛ فاللفظ قد زال، والمعنى يمنع أيضاً لأنه كالوصف فيه، فكما لا يُعْمِلُهُ موصوفاً كذلك لا تُعْمِلُهُ مُحَقَّرًا. وإعمال (فَعَال) (٢) أشبه من (قَوَاعِل)؛ لأنه لا تكسير فيه، وضارع بتكثيره باب (مُفْعَل).

مسألة

إذا نَزَلَتْ (إذا) منزلة المجازاة في قولك: (زيدٌ إذا أتاني أضربُ) قال سيبويه (٣): لم يُعْمِلَهُ في (زيد) كما أنه إذا كان جزءاً لم يُعْمِلَهُ في (زيد). واعتراض أبو إسحاق وأبو بكر في هذا الموضع فزعموا أن ذلك لا يجوز؛ لأنه يصير الزمان فيه خبراً عن الجئة. فإن قيل: هلاّ جازَ هذا كما جاز مع الشرط والجزاء؛ نحو: زيدٌ إن أتاني أضربُ. فإن (إذا) في هذا الموضع لا يتزل منزلة الجزاء؛ لأنه ظرفٌ، وليس (إن) كذلك، ولا يُدُلُّه من عاملٍ فيه، وذلك الفعل لا يخلو أن يكون الشرط أو / ١٤٢ ب الجزاء أو فعلاً ثالثاً، فلا

(١) بعض بيت من الرجز، وهو يتسامه:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وقد يُروى: أو الفأ، وهو للعجاج في: ديوانه (١/٤٥٣) والكتاب (١/٢٦، ١١٠) وما ينصرف ٦٩، والأصول (٣/٤٥٨) والمعتسب (١/٧٨) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٧٢١، والعين (٨/٣٣٦) وأنشده أبو علي في: العسكريات ١٦٧ على توجيه الحذف في (الحمي) وهو يريد الحمام، وإعمال اسم الفاعل المجرع (أو الفأ) هو قول سيبويه، وانظر تعليل أبي علي لإعمال اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١

(٢) بعكس قول سيبويه الذي جعل فواعل الاصل وفُعَالاً بمنزلة.

(٣) الكتاب (١/١٣٥) وحكى أبو علي في المسألة في: البغداديات ٤٥٥-٤٥٧ وقرر أن (إذا) لا عامل فيه حاكياً ذلك عن أبي بكر وأبي إسحاق في اعتراضهما على سيبويه، وانظر توجيه السيرافي في: شرحه (٣/٢٨١)، في الاصل: اضرب بالجزم، وهو خطأ.

يَنْصِبُهُ الْاَوَّلُ لَانِهِ مِضَافٌ اِلَيْهِ، وَلَا الثَّانِي لَانِهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ؛ وَلَانِهِ كَانَ يَعْمَلُ اَيْضاً فِي الْاِسْمِ الْمَرْفُوعِ فَيَنْصِبُهُ.

وَإِنَّمَا وَضَعَ (١) الْمَسْأَلَةَ عَلَى رَفْعِ (زَيْدٍ)، وَسَوَّى اَيْضاً بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ بِضَمِيرٍ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَشْغَلَهُ بِضَمِيرٍ، وَإِنْ كَانَ الْاِحْسَنُ أَنْ لَا يُشْغَلَ، وَسَوَّى بَيْنَ أَنْ لَا يَعْمَلَ فِي (زَيْدٍ) كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي (إِذَا)، فَكَمَا لَا يَعْمَلُ فِي (زَيْدٍ) كَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي (إِذَا) إِذَا كَانَ غَيْرَ مُشْتَغَلٍ بِالضَّمِيرِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ عَامِلٍ فِي (إِذَا) فَلْيَكُنِ الْحَدُوثُ وَالْكُونُ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ كَقَوْلِنَا: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٢). فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ ثَابِتٌ إِذَا جَاءَنِي أَضْرَبُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، فَيَصِيرُ ظَرْفُ الزَّمَانِ خَبِيراً عَنِ الْجِنَّةِ. فَهَذِهِ أَوْجُهُ طَعْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدِي.

المسألة

يَجُوزُ (زَيْدًا لَنْ أَضْرَبُ) وَ(زَيْدًا لَمْ أَضْرَبُ) (٣)، وَلَا يَجُوزُ (زَيْدًا إِنْ تَضْرَبُ أَضْرَبُ) (٤).

وَجَازَ فِي (لَنْ) وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَ (لَنْ) لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا؛ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ (إِنْ) لِلْجِزَاءِ؛ لِأَنَّ (لَنْ) نَفْيُ (سَأَفْعَلُ)، فَكَمَا جَازَ (زَيْدًا سَأَضْرَبُ) جَازَ اَيْضاً (زَيْدًا لَنْ أَضْرَبُ)، وَجَازَ (زَيْدًا سَأَضْرَبُ) / ١١٤٣ لِأَنَّ السَّيْنَ وَسُوفَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (٥) فَجَرَى هَذَا مَجْرَى (لَتَفْعَلَنَّ)، وَمِنْ ثَمَّ ارْتَفَعَ الْمِضَارَعُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَمْ يَقَعِ الْمِضَارَعُ مَوْقِعَ الْاِسْمِ مِنْ حَيْثُ لَا يَقَعُ الْاِسْمُ بَعْدَ (سُوفَ). وَلَيْسَ الْأَمْرُ هَكَذَا، لَكِنَّ السَّيْنَ مَعَ الْمِثَالِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْاِسْمِ؛ فَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ.

(١) أي سيويه.

(٢) كانك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، والمثال في: الكتاب (٤١٨/١) والمقتضب (١٣٣/٤، ١٧٢، ٣٢٩) والاصول (٤/١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والعسكرية ٨٦ والتعليقة (٢١٥/١)

(٣) الكتاب (١٣٥/١) والاصول (١٤٧/٢) وسر الصناعة ٣٠٦، وبعض قوله هنا موجز في: التعليقة (١٣٢/١).

(٤) الكتاب (١٣٦/١) والمقتضب (٦٨/٢) والاصول (٢٣٦/٢) والسيرافي (٢٨٥/٣)

(٥) سورة الضحى: (٥)، ومثابرة لسوف يلام لتفعل هو قول المازني في (٤٤-ب) وانظر (٨٩-أ).

والنفي يجري مجرى الإيجاب كما جرى مجراه في أن لم يتلق القسم بـ (لن)؛ إذ لم يتلق بالسين، وصار بمنزلة (لم) من حيث كان نفياً لـ (فعل)؛ كما كان (لن) كذلك، وإن شئت قلت: أجري (لم) مجرى (فعل)، فكما تقول: زيدا ضربت، كذلك تقول: زيدا لم أضرب.

و(زيداً لا أضرب) أبعده في الجواز من (زيداً لن أضرب)؛ ألا ترى أن (لا) نفي ما أوجب بالقسم^(١)، وليس (لن) تنفي ما أوجب بالقسم كما كان (لا) كذلك. و(زيداً لأضربين)^(٢) منصوص على امتناعه من الجواز، فجوابه ونفيه ينبغي أن يكون على قياسه، فإن وجد شيء من هذا منتصباً لم يكسر هذا القياس، بل يكون على قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٣).

و(زيداً ما أضرب) أمثل من (زيداً لا أضرب) / ١٤٣ ب لأنه نفي فعل الحال^(٤)، وفعل الحال لا يدخل عليه اللام التي تختص بالفعل^(٥)؛ نحو: لأفعلن، فكما يعمل فعل الحال فيما قبله كذلك يعمل ما هو نفيه.

مسألة

من اختصاص فعل الحال بشبه الاسم^(٦) أن عوامل الفعل لا تدخله^(٧) مع كونه

(١) الكتاب (١١٧/٣): وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل....

(٢) انظر: البحر (٢/٥٣٤، ٥/٤٧٨، ٦/٣٧٥) والخزانة (٧/١٢٨)

(٣) سورة الفرقان: (٢٢)، في: الحجة (٤/٤٦): "قوله (يوم يرون الملائكة) متعلق بما دل عليه هذا الكلام

من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد (لا) من قوله (لا بشرى يومئذ للمجرمين)". وعليه قوله في:

الشعر ٢٥٣، ٣٠٥، ٤٠٣، ٥٢٢، والبغداديات ٣٤٧، والشيرازيات ٤٧٦، والحلبيات ١٩٥، ٢٨١، والإغفال

(١/٢٧٧) والعسكرية ٢١١، والحجة (١/٢٩، ٣٤، ٤/٣٠٣، ٦/٣٤٣، ١٥٧) وأصله في: معاني الفراء

(٢/٢٦٦) ومعاني الزجاج (٤/٦٣) وفيه تحريف، وانظر إعراب النحاس (٣/١٥٦).

(٤) قال الشاطبي في: المقاصد (٢/١٦٦) إن أبا علي في إجازته التقدم على (ما) نحو الكوفيين.

(٥) انظر تفرقة بين اللام التي تدخل والتي لا تدخل في: البغداديات ١٠٦، والتعليق (٢/٢١٥).

(٦) انظر في: العسكرية ٢٥١، والبغداديات ١٠٣ المسألة التي عقدها لشرح المشابهة بينهما.

(٧) قال ابن أبي الربيع في: الكافي ١٠٤ في شرحه كلام أبي علي: النواصب والجوازم كلها ما عدا لم ولما لا

تدخل على فعل الحال إلا أن يكون مستقبلاً. وقال أبو علي في: الإيضاح ٣٢٠: النواصب لا يعملن في:

فعل الحال.

معرباً، فدخلته لامُ الابتداء لذلك، ولم تدخل المستقبل (١) لتعريبه من الشبه الذي ذكرنا بدخول عوامل الأفعال عليه.

مسألة

لم يبين الماضي على الضم (٢)؛ لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً لشبهه الاسم، فصار الضم أقعد في الفعل في شبه الاسم، وليس النصب كذلك؛ لأنه أخو الجزم في بعدهما عن فعل الحال المشابه للاسم، فعُدل عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك.

مسألة

إضافة اسم الفاعل إلى الحال لم نعلمه جاء في شيء، فلا نراه جائزاً؛ يؤكد هذا أن الحال كالظرف، فكما أن الظرف لا يُضاف إليه وهو على ظرفيته، كذلك لا يُضاف إلى الحال.

فإن قيل: هلاً أضفت / ١١٤٤ إلى الحال؛ كما أضفت إلى الظرف حين أخرجته من الظرفية لفظاً والمعنى قائم؛ لأن إخراجك الظرف من الظرفية لفظاً لا يفارق به معنى الظرف، وانت لو أضفت اسم الفاعل إلى الحال التبس ذلك بالمفعول به، ولا يمتنع إضافة اسم الفاعل إلى ظروف المكان قياساً على ظروف الزمان.

ولو قيل: إنه أجدر بذلك من الزمان من حيث أشبه الاسم الذي حقيقة الإضافة أن تكون إليه لكان قولاً. ولا نخاف كبساً في ذلك كما خفت في الحال؛ لأن الظروف معلومة مميزة مما هو غير ظروف؛ ألا ترى أن الظروف منها ما كان مبهماً، وهذه حال منه معلومة بعد الإضافة علمها قبل الإضافة.

مسألة

قولك: (هذا رجلٌ ظريفٌ كاتبٌ) الضمير في (كاتب) يعود على الموصوف لا على الصفة؛ وذلك أن الصفة على ضربين:

أحدهما: ما هو باقٍ على كونه وصفاً.

والآخر: منقولٌ نحو: عبيدٌ وصاحبٌ.

(١) يريد صيغة (يفعل) إذا خلصت للمستقبل.

(٢) كذا يقول أبو علي في: الإيضاح ٦١، فهو لا يبنى عنده إلا على الفتح.

وإذا ذُكر الموصوفُ مع الصفة لم يَجُز أن يكون في قِسم (عَبْد) ونحوه، فتُضمَّنُ الثانيةَ الضميرَ كما يتضمَّنُه الأول لِيَكُونَ الموصوفُ معه.

/ ١٤٤ ب فأمَّا (عَبْد) ونحوه فينبغي أن يخلو من ضميرِ الموصوفِ؛ لأنه لم يُذكر معه فصارت هي بمنزلةِ الموصوفِ، فاشبَّه ما كان مِنَ الأفعالِ فجُعِلَ اسماً نحو: يزيد، وعلي هذا كُسِرَ تكسيرَ الأسماءِ؛ نحو: الأباطِيع والأجارِيع، وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ مثل: كَلْبٌ وَكَلْبِيٌّ (١).

والبابُ الآخرُ على كونه صفةً، فلا بُدُّ فيه من ضمير.

والذي كان يقوله أبو بكر في هذا أن الصفةَ الثانيةَ كُلُّها صفةٌ للمجموع، وينبغي أن يُريد به المعنى؛ أي أن الموصوفَ مع الصفةِ الأولى قد اختصَّ فصارت الصفةُ الثانيةُ كأنها صفةٌ للمجموع في بابِ التخصيصِ لا في بابِ الضميرِ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تُضمَّنَ الصفةُ الثانيةَ الضميرَ من ضميرِ الموصوفِ وضميرِ الصفةِ، ولا ضميرَ موصوفاً بالصفةِ الثانيةِ.

ابنُ دُرَيْدٍ:

والليلُ من جُنْدِ الهوى لِكُنْه عَوْنٌ عليه لِعَقْلَةِ الرُقْبَاءِ (٢)

مسألة

مما يدلُّ على سَوْغِ حَذْفِ المضافِ إذا لم يُلبَسِ قولهم: (اجتمعتُ أهلُ اليمامةِ) (٣)، فتركُ الاعتدادِ بِ(الأهلِ) يَشْهَدُ بما قلنا؛ ألا ترى إلى التانيثِ / ١١٤٥ في (اجتمعتُ) لما كَثُرَ (اجتمعت اليمامةِ) (٤) فأعادُوا (الأهلِ) لم يحفلوا به أنساً بحذفه، فقدروا فيه إذ عاد الإقحام (٥).

(١) الكلبِ جماعةُ الكلابِ.

(٢) من الكامل ولم أجده، ولابن دريد في: أمالي الغالي (٢٢٧/١) بيتان على الروي والبحر أنفسهما.

(٣) أصل المسألة في: الكتاب (٥٣/١) وكررها أبو علي في: الحجة (٣٩٠/٤) وأخذها عنه ابن جني في: الخصائص (٣٠٩/١)

(٤) أي كثر استعمالها.

(٥) أعلى (إذ) و(الإقحام) كتب الناسخ: صح.

وكذلك قولُ الفقهاء في الكناية الرجعية (أنت واحدة) (١)؛ إنما الأصل: ذاتُ تطلُّيقٍ واحدة، فحُذِفَ المضافُ وترك استعماله كما تُرك استعمالُ (أهل) فيما ذكرنا، ثم أُقيمت الصفةُ مقامَ الموصوفِ لكثرتِه في الكلام، فعُلمَ أنه ليس الغرضُ الإخبارُ عن المرأة بأنها واحدة ليستِ ثنتين ولا أكثرَ من ذلك، فأوقعوا بهذا الكلامِ واحدةً رجعيةً دون البائنة؛ إذ ليس لدخولِ البينونةِ مدخلٌ إلى هذا اللفظِ ولا مَسَاغٌ.

مسألة

الكَوْنُ (٢) المشتقُّ منه (كان) المجردةُ من الحدثِ مصدرٌ عبارةٌ عن الحدثِ، وليس لذلك المِثَالُ مصدرٌ، وينبغي أن لا تتعدى (كان) المجردةُ من الحدثِ إلى المصدرِ في القياس؛ لأنَّ الفعلَ إنما يتعدى إلى ما فيه دلالةٌ عليه، ولا دلالةٌ في هذه الأمثلةِ المجردةِ على الأحداثِ؛ فلذلك لا تجِدُ شيئاً منه في كلامهم مُعدى إلى مصدر.

ولو وُجِدَ شيءٌ من ذلك لم يعترض على ما قلنا؛ لأنه يجوزُ أن ينتصبَ بالمِثَالِ الآخرُ / ١٤٥ ب الدالُّ على الحدثِ؛ لدلالةِ هذا المجرَّدِ من الحدثِ عليه من حيث اجتماعهما في لفظةٍ واحدةٍ؛ ولأنَّ دلالتَهُ على الحدثِ من طريقِ اجتماعِهما في اللفظِ لا يكونُ انقِصاً من دلالةِ الحالِ عليه.

ويَدُلُّ على أن أصلَ هذه المجرَّدةِ من الحدثِ أن تدُلَّ على الحدثِ أننا لا نَعْلَمُ شيئاً منها إلا وقد استُعْمِلَ دالاً على الحدثِ.

وقد جاءَ تَعْدِيها إلى المفعولِ معه؛ قال:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدٌ وَقَصِيدَةٌ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي (٣)

(١) انظر اختلافهم في العبارة في: مبسوط السرخسي (٧٥/٦) وبدائع الكاشاني (١٠٥/٣) وما حكاه أبو علي قول لأحناف.

(٢) ذكر في: البصريات ٩١٢ إشكال عدم دلالة كان على الحدث مع اشتقاقها من الكون الدال عليه وردّه ببعض ما جاء هنا، كما غرض لكان الناقصة والتامة في: البغداديات ١١٣، والبصريات ٢٣٢ والعسكرية ٩٦.

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٢١٩، وتخريجُه ١٣٩٦، وزيادة عليه:

الحلل ٣٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٠، وإيضاح الشواهد ٢٤١، والمقاصد النحوية (٢٩٥/١) والخزانة

(٥١٦/٨) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢١٦ شاهداً على المفعول معه. أحدو: أصنع، ولشعر خبير في

المصادر، وله روايات أخرى.

وهذا لا يُنكر لاستعانيته بتوسط الحرف، فيتعدي بذلك ما لولا هو لم يتعد من المعاني؛ نحو: القوم إخوتك إلا زيدا، وأنت تعني أخوة النسب، فإذا جاء هذا فما في البيت أسوغ. والنصب لما ذكرنا لا للأفعال التي تدل هذه الحروف عليها نحو: استثنى (١)؛ ألا ترى أن (أنفي) و(استفهم) ونحو ذلك لا يعمل، وإن كان معنى (هل) و(ما) عليهما، ولو أُعْمِلَ شيءٌ من ذلك لانتقض الغرض في الاختصار.

وعمل (كان) وأخواتها في المفعول له لا يسهل من جهة المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت: كان زيدٌ عندك إكراماً لك، على أن تنصب (إكراماً) بـ (كان) لكان معناه أن الزمان كان للإكرام، وتقضي الزمان لا يكون لذلك، فإن جاء شيءٌ من ذلك / ١١٤٦ فعلى غير هذا الظاهر.

وعملها في الحال والظرفين أسهل؛ لأن المعاني تعمل في هذه الثلاثة، وقد جاء ظرفُ الزمان عاملاً في مثله؛ قال (٢): [بيض].

فأما قولهم: (كونُ زيدٍ قائماً حسناً) فكلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: أن يكون زيدٌ قائماً حسناً، فحُمِلَ على هذا المعنى؛ ليس أن الكونَ نفسه دلُّ على زمنٍ وخرجَ من أن يكون دلالةً على الحدت.

مسألة

فأضحى ولو كانت خراسان دونه رأها مكان السوق أو هي أقرباً (٣)

(هي) لا تدخلُ فصلاً في قول أصحابنا (٤) قبل نكرة، فإذا كان (أقرب) بمنزلة

(١) سبق التعليق على ناصب المستثنى عنده في (٧٥-١)

(٢) تقدم له كلام في عمل الظرف في (١٩-ب) وانظر: الإغفال (١/٣٢٩، ٤٥٥) وحكاية قوله في:

الخصائص (٢/٣٨٣) وإجازة الخليل في: الكتاب (١٣٥)

(٣) من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في: ديوانه ٥٥ وتخريجه فيه، وزد عليه: الأوائل ٥١٣، وشرح النهج

(٤/١٨٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢١٥ وأجاز في (هي) الفصل والتوكيد والابتداء مشروطاً في الأخير

أن يكون (أقرب) ظرفاً ولم يحتج في هذه الوجوه إلى العطف على عاملين كقوله هنا؛ لأنه هناك قدر (رأها)

محدوفاً، فكلامه هناك ناسخ لما منعه هنا. وانظر الأقوال في شرح البيت في: الكامل ٥٠٢، والمخرانة (٧/٥٢).

(٤) الكتاب (٢/٣٩٢، ٣٩٦) والتعليقة (٢/٩٩-١٠٤)، في الشعر قدرها: أقرب من، فقرئت من المعرفة

فجاز الفصل.

(قريب) لم يكن (هي) فصلاً، وإذا لم يكن فصلاً كان (أو) عطفاً على عاملين (١).
محمد بن حازم:

بَيْنَا الْفَتَى فِي شَرِّ أَحْوَالِهِ خِيَاطُ خُلُقَانٍ عَلَى الطَّرْقِ
صَارَ أَمِيرًا لَتَرَى عِبْرَةً وَقُدْرَةَ لِلَّهِ فِي الْخُلُقِ (٢)

قال صعصعة بن صوحان: «الناس أصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تجار، ورجرجة بين ذلك تكدر الماء وتغلي الشعر» (٣).
سعيد بن حميد (٤):

/ ١٤٦ ب أمنت الدهر فيك ورُباً خوفٍ طويل كان أوله أمان
سلبتكَ غادراً وسلبت مني وفيها لا يخيسُ به امتحانُ
فلا ترأني المفجوع وحدي كِلانا قد أضرب به الزمان (٥)

مسألة

حكى عن الأصمعي (٦) أنه قال: مُهْرَقَانِ: (مُفْعَلَانِ) من (أراق)، وهذا فاسدٌ.

مسألة

(أخاير) الذي في شعر جرير في أول هذه الأجزاء (٧) لا يدل على أن (خيراً من

(١) هنا آخر ما نقله البيهقي من المسألة في: الحزانة (٤٧/٧) عن القصرية. وسبق في (١٠-ب، ٥٩-أ) التعليق على العطف على عاملين.

(٢) من السريع، وليس في ديوان محمد بن حازم، وهما مع ثالث لجعيفران الموسوس في: عقلاء الجمانين ١٩٦، وضبط (خياط) في الأصل بالنصب، والخلقان جمع الخلق وهو البالي. وجعيفران شاعر عباسي، انظر: معجم الشعراء العباسيين ٥٤٤

(٣) الكلمة في: أمالي القالي (٢٥٧/١) ومحاضرات الراغب (٣٧٦/١) ونسبت لخالد بن صفوان في: العقد (٢٧٧/٢) والرجرجة شرار الناس ورذالهم.

(٤) سعيد بن حميد بن سعيد أبو عثمان، كاتب شاعر (ت ٢٦٠). معجم الشعراء العباسيين ٢٠٧

(٥) من الواقف، وهي لسعيد بن حميد في: المستدرک على صناع الدواوين (٢٧٧/٢) عن مخطوط الأتس للآبي.

(٦) القول غير منسوب في: التهذيب (٣٩٧/٥) وأزمنة المرزوقي (٦/٢) وتكملة الصاغاني واللسان والناج (هرق)، والأكثر على أن اللفظ معرب عن الفارسية، وهو علم على البحر.

(٧) تقدم التعليق على إشارته هذه في (١٣٩-أ)

فلان) وزنه (أفعل)؛ لأنَّ الجُمُوع قد يُزاد فيها، وقد تجيء مخالفةً للأحاد كـ (حرّة وإحرون) (١) و(باطل وأباطيل). وقولهم: (خيرة) للمؤنث يدل على أنه ليس بـ (أفعل)، قال الجُمُيع (٢):

وأمُّكم خيرة النساءِ علي ما [خان] منها الدُّحاقُ والآثمُ (٣)

قال: (ما) هنا مصدر.

قال مالكُ بنُ خالد [الخناعي] (٤) وهو [خناعة] بنُ سعد بن هذيل:

في رأسِ شاهقةٍ أنبُوبها خَصِرٌ دونَ السماءِ له في الجوّ قُرْناسُ (٥)

(أنبوبها): طريقتهَا، و(قُرْناس) : أنفٌ يخرجُ من الجبَل، (دون السماء): يكون / ١١٤٧ ظرفاً لـ (له)، والمعنى: أنه طويلٌ، ويكون متعلقاً بـ (خَصِر)؛ أي: باردٌ دون السماء. ويجوز أن يكون (خَصِر) و(دون السماء) جميعاً خبراً للمبتدأ؛ كـ (حلوّ حامض)، فإذا كان كذلك كان متعلقاً بمحذوف، وموضعُ الظرفِ على هذا كموضعه في قولك: زيدٌ خلقك.

وفيها:

(١) الحرّة أرضٌ ذات حجارة سود.

(٢) الجُمُيع هو منقذُ بن الطمّاح من فرسان بني أسد المعدودين، قُتل يوم جيلة. معجم الشعراء الجاهليين ٨٢، وشرح المفضليات للأنباري ٤٦، والتبريزي (١٠٦/١)

(٣) من المنسرح، وهو للجُمُيع في: المفضليات ٤٣، وشرح الأنباري ٤٨، والتبريزي (١١٠/١) وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٠٨، والمقاييس (٣٣٢/٢) وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٦٦ وسيكره في (١٧٠-ب) على أن (خيرة) ليست أفعل من كذا، والشاعر يهجو بني عامر بأنهم يسدون فرج أمهم بثوب مخالفة الدحاق وهو خروج رحم الأنثى بعد الولادة فلا تنجو حتى تموت، والآثم: جعلُ المسلكين واحداً، خان: نقص، وفي الأصل: حاز، وهو تحريف لا معنى له ولم أجده في المصادر.

(٤) في الأصل: الخناعي ومثله التالي، وهو تحريف صوابه من شرح الأشعار، ومالك شاعر جاهلي. معجم الشعراء الجاهليين ٣١٥

(٥) من البسيط، وهو لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٤٤٠ من قصيدة نسبها في: ٢٢٧ لأبي ذؤيب ثم أكد نسبتها لمالك في الموضعين، وانظر تخريجها فيه ١٣٩٩. وشرح اللفاظ في المتن مأخوذ من شرح السكري.

يُدْنِي الحَشِيفَ عَلَيْهَا كِي يُوَارِيهَا وَنَفْسَهُ وَهُوَ لِلأَطْمَارِ لَبَّاسٌ
فَنَارٌ مِنْ مَرْقَبٍ عَجَلَانَ مُقْتَحِمًا وَرَابَهُ رَيْبَةٌ مِنْهُ وَإِيْجَاسٌ (١)

قالوا (٢): يَقُولُ: كَأَنَّهُ يَرْقُبُ القَانِصَ يَتَبَصَّرُهُ، وَرَابَتُهُ مِنَ القَانِصِ رَيْبَةٌ، مُقْتَحِمًا مَاضِيًا
قَدْ اقْتَحَمَ.

فَا: أَضْمَرَ (الثور) - وَلَمْ يَجْرُ لَهُ ذِكْرٌ (٣) - أَوْ العَيْرُ لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ.

مسألة

(اهتزت رُدَيْنِيَّةٌ) (٤) إِنْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ دَعَا ذَاكَ إِلَى حَذْفِ الفَاعِلِ، وَذَا لَا يَجُوزُ،
فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَارْتَفَعَتِ الصِّفَةُ بِأَنَّهَا فَاعِلٌ لَا بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِفَاعِلٍ؛ وَيُقْوَى
أَنَّ المَوْصُوفَ هُنَا غَيْرُ مَرَادٍ دَخُولُ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِضَارِبٍ وَبِرُدَيْنِيَّةٍ.
وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ الكَسَائِي (٥) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهُ يُجِيزُ أَنْ يَحذفَ
الفَاعِلَ، / ٤٧ اب وَإِذَا كَانَ مَحذُوفًا كَانَ مَرَادًا هُنَا، وَإِذَا كَانَ مَرَادًا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ فِي
(رُدَيْنِيَّةٍ) ضَمِيرُهُ، فَتَرْتَفِعُ هَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَهُ بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِفَاعِلٍ؛ لِأَنَّ المَحذُوفَ عِنْدَهُ مَرْتَفِعٌ
بِأَنَّهُ فَاعِلٌ؛ كَمَا أَنَّ المَبْتَدَأَ إِذَا حُذِفَ كَانَ مَرْتَفِعًا بِالابتداء.

(١) مِنَ البَسيطِ، وَهَمَا لِمَالِكٍ مِنَ القَصِيدَةِ نَفْسَهَا فِي: شَرَحِ الأَشْعَارِ ٤٤١. الحَشِيفُ: ثَوْبٌ خَلَقَ، وَمِثْلُهُ الطَّيْرُ
مُفْرَدِ الأَطْمَارِ، يَدْنِيهِ عَلَى القُومِ مَخَافَةَ النَّدَى، المَرْقَبُ: مَا عَلَا مِنَ الأَرْضِ يعلو عَلَيْهِ الحَارِسُ، إِيجَاسٌ:
جِسٌّ.

(٢) الشرح من السكري ما عدا: مقتحما ...

(٣) بل جرى له ذكر في البيت الرابع في قوله: لَنْ يُعْجِزَ الأَيَّامُ ذُو حَدَمٍ ...، وَالبَيْتَانِ تَرْتِيبُهُمَا ٨، ٩.

(٤) رُدَيْنِيَّةٌ اسْمُ امْرَأَةٍ وَالرَّمَاحِ الرُدَيْنِيَّةُ مَنسُوبَةٌ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ العِبَارَةَ مِنَ أقْوَالِ العَرَبِ، وَكُتِبَ بَيْنَ أَبِي بِنِ مَقْبَلٍ فِي:
دِيوانه ٢٣٢:

أَوْ كَاهْتِزَا زِ رُدَيْنِيَّةٍ تُدَاوِلُهُ أَيْدِي التُّجَّارِ فزادوا مَسَّهُ لِينَا

وَفِي الأَصْلِ: رُدَيْنِيَّةٌ بِالنَّصْبِ وَهُوَ يَخَالِفُ الكَلَامَ بَعْدَهُ. وَانظُرْ كَلَامَهُ فِي (١٤٤-ب) عَنِ الصِّفَاتِ الَّتِي
يَمْتَنِعُ فِيهَا الإِضْمَارُ.

(٥) أَجَازَ الكَسَائِي حَذْفَ الفَاعِلِ فِي مَوَاضِعَ خَلَفَ فِيهَا البَصْرِيُّونَ، وَحَكَى أَبُو عَلِي الحَذْفَ أَيْضًا عَنِ الأَخْفَشِ.

انظُرْ كِتَابِنَا (٦٩-١) وَالبَصْرِيَّاتِ ٥٢٧، ٥٣٨، وَالشُّعْرُ ٤٨٣، وَشَرَحَ الرُّضِي (١/٤٠٢٠٥/١٢٩) وَالبَحْرُ

(٢/٣٠٧)

حدَّثنا أبو عمرو السَّمَّاكُ (١) بإسنادٍ له عن وَهْبِ بْنِ مَنْبُهٍ قَالَ: «سُمِّيَتِ الرِّيحُ الْعَقِيمُ؛ لَأَنَّهَا تَلْقُحَتْ بِالْعَذَابِ وَتَعَقَّمَتْ عَنِ الرَّحْمَةِ كَتَعَقَّمِ الرَّجُلُ عَنِ الْوَلَدِ إِذَا كَانَ عَقِيمًا لَا يُوَلِّدُ لَهُ» (٢).

وحدَّثني أبو عمرو السَّمَّاكُ قَالَ: يُرَوَّى عَنِ الْحَسَنِ «أَنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجَرَامِقَةِ» (٣). قَالَ: وَعِنْدِي هَذَا الْخَبْرُ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ يَحْضُرُنِي الْآنَ.

حَكَّى لِي أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ شَهَابٍ (٤) قَالَ: قِيلَ [لِصَّبَاحٍ] (٥): «إِنَّكَ لَتَحْفَظُ أَوْ جَيِّدُ الْحَفْظِ، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَأَنَا أَشْرَبُ نَبِيذَ الزُّبَيْبِ وَالْعَسَلِ».

مسألة

﴿وَلَكِنْ مُتَّمَّ أَوْ قُتِلْتُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَحْشَرُونَ﴾ (٦) لم تدخل النون هنا؛ لأنها إنما تدخل لتفصيل هذه اللام من لام الابتداء، ولا حاجة هنا إلى الفصل لارتفاع اللبس؛ لأن الداخلة عليها اللام هنا فضلة، ولام الابتداء لا تدخل / ١١٤٨ الفضلات، وكذلك لم تدخل في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ (٧) لأن (سوف) تدل على أنها ليست بلام ابتداء، فالموضعان سواء.

(١) كذا، والمعروف أنه ابن السَّمَّاك، فهو أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد البغدادي الدقاق ابن السَّمَّاك المحدث مسند العراق (ت ٣٤٤). سير الأعلام ٢٦٤٨.

(٢) جاء في خير طويل عن وهب بن منبه في: علل الصدوق (١/٣٣) ومعاني الأخبار له ٤٨٨، وقصص الأنبياء للمرزباني ٩٢.

(٣) الجرامقة جبل من الناس فسر بانباط الشام ويقوم بالموصل أصلهم من العجم. اللسان (جرمق).

(٤) إبراهيم بن محمد بن شهاب أبو الطيب العطار من متكلمي المعتزلة (ت ٣٥٦). الفهرست ٣٠٥، وتاريخ بغداد (٦/١٦٧).

(٥) الأصل: مصباح، ولم أجده، والأرجح أنه صباح بن خاقان المنفري الذي يصفه عصره الجاحظ بأنه ذو علم وبيان ومعرفة وشدة عارضة وكثرة رواية. انظر: البيان والتميز (١/٣٥٦) والحيوان (٤/٣٠٢).

(٦) سورة آل عمران: (١٥٨) وكلامه تكرر لما جاء في (٨٨-ب).

(٧) سورة الضحى: (٥) وفي الأصل: وسوف تعلمون، وهو تحريف لا وجود له إلا في قراءة للآية (٦٦) من سورة المنكبوت انفرد بذكرها ابن عطية في: المحرر ١٤٦٩ بلفظ (فلسوف) بالقاء وعنه في: البحر (٧/١٥٥)، ولم أجدها في كتب أبي علي ولم ترد هنا بصورة القراءة، في حين أن آية الضحى سلفت في كتابنا (٤٥-أ، ٨٨-ب، ١٤٣-أ) في دخول اللام على السين وسوف كقولنا هنا.

مسألة

حكى سيبويه (١): (ثماني حجج حججتهن بيت الله)، فحمل الضمير فيه على أنه على الاتساع، ومُنْتَصِبٌ انتصاب المفعول به، وإنما يعمل ذلك لأن الكلام قد انتصب فيه اسم آخر على المصدر، فلا ينتصب مصدران.

فإذا كان كذلك كان ما قاله أيضاً - من قوله (٢): (أعلم الله زيدا عمراً خيراً الناس العلم اليقين إعلماً) - يدل على أن (العلم اليقين) ينتصب بفعل آخر.

وعلى هذا إن جاء في كلامهم شيء فيه مستثنيان حمل على أنه المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بتوسط حرف وينصب الآخر على الاستثناء؛ كما فعل ذلك في (ثماني حجج حججتهن بيت الله).

الأخطل:

في أي شيء أقل الله خيرهم لا إن لهم ذمّة فينا ولا تُور (٣)

أنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم.

وقال أبو عمرو أيضاً: (الأرسة): الرراعون، وهي شامية، والواحد: إريس، قال:

١٤٨/ب إذا فارقتم عبد ود فإنكم أرسة ترعون دين الأعاجم (٤)

أنشدني إبراهيم (٥) قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

(١) الكتاب (١/١٧٨)

(٢) الكتاب (١/٤١) ولكن العبارة هنا ملفقة من عبارتين فيه: أعلم الله زيدا عمراً أبا فلان، وأعلمت هذا زيدا قائماً العلم اليقين إعلماً، وما في المعنى لا يخرج عن الأخيرة نحوياً. وكقوله هنا قال في: الإيضاح ٢٠٢، وفي التعليقة (١/٧٣) نصب (العلم اليقين) مصدراً و(إعلماً) تكرر المصدر، ولم يشترط الفعل الآخر، ولم يعرض له في: السيرازيات ٣٢١، والسيرافي (٢/٣٣٢) على مقاله في التعليقة.

(٣) من الميسط، وهو للأخطل في: ديوانه ٤٤٤، والجيم (١/١٠٩) وفي الديوان: الثور: جمع ثورة وثار، في الأصل: نور بالنون، وهو تصحيف صوابه من الجيم والديوان، وفيهما: ما إن.

(٤) من الطويل، وهو لرجل من كلب في: معجم البكري ٢١، وبلا نسبة في: الجيم (١/٦٣) والصحاح (أرس) وعمدة القاري (١/٨٦)، ومن عجب أن ابن بري في التنبيه يقول أهمل الجوهري (أرس). والمصادر: فليتكم = فإنكم، والبكري: ريف = دين.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبد الله الملقب بنفطويه (ت ٣٢٣). معجم الأدباء ١١٤، وفي أمثال الرامهرمزي ٩٠ جاء الإسناد: أنشدنا ابن عرفة.

لَحَى اللَّهُ بَيْتاً ضَمَّنِي بَعْدَ هَجَعَةٍ إِلَيْهِ دَجُوجِي مِنْ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ
رَفَعْتُ إِلَى شَيْخٍ لَهُمْ بِفِنَائِهِمْ هُوَ الْعَيْرُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ (١)
فَجَاءَ بِبُرْقَانِ الدَّبِّي فِي إِنْائِهِ وَلَمْ يَكُ فِي بُرْقَانِ (٢) الدَّبِّي لِي مَطْعَمٌ
فَقُلْتُ لَهُ بَاعِدْ إِنْائَكَ وَاعْتَزِلْ فَمَا ذَاقَ هَذَا لَا أَبَا لَكَ مُسْلِمٌ (٣)

قال أبو عمرو (٤) في قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ قَفِيدَةً﴾ (٥): المعنى: فحلّق قفديّة؛ أي: فعليه فديّة، وهذا صحيح، مثله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ (٦) أي: فضرب فانبجست، ومثله مما يُحذف للدلالة عليه كثير.

مسألة

القول عندي في قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٧) فيمن لم يجعلها زائدة أن يكون في موضع جر بإضمار الحرف؛ لأنها إن كانت نصباً كانت كـ (خلفك) ظرفاً، و(أن) مع صلتها لم تستعمل ظرفاً من زمان ولا مكان.

(١) رواية صدره في العيون والعقد: فابصرت شيخاً قاعداً بفنائهِ.

(٢) في السابقين: ولم يك برقان، ولم أجد للبرق معنى سوى الضباب جمع الضب، وأما البرقان بالضم فهو الجراد المتلون.

(٣) من الطويل، وجاء في: عيون الأخبار (٢١١/٣) والعقد الفريد (٢٠٠/٦) أن رجلاً نزل ببخيل فقدم إليه جراداً فعاقه، وأمر برفعه، وقال الأبيات، والثاني بلا نسبة في: أمثال الحديث والصاحبي ٣٣٤ شاهد على أن العرب تقول للرجل المذموم: هو حمار، وهو العير، وفي العيون: العنز محرفاً.

(٤) هي مقالة جملة من العلماء، وأخذ بها أبو علي في بعض كتبه. انظر غريب ابن سلام (١٢٧/٢) وغريب ابن قتيبة (٣٧/١) وتفسير مقاتل (١٠٤/١) والطبري (٢٣٧/٢) والحجة (١٥/٢، ٣٩٢، ٤٩/٥، ٤٥٩) والإغفال (٣٨٠/١).

(٥) سورة البقرة: (١٩٦).

(٦) سورة الأعراف: (١٦٠) وسقط من الأصل: إذ استسقاها قومه.

(٧) سورة البقرة: (٢٤٦) وعقد أبو علي لها مسألة في: الإغفال (٩٨/١) ذكر فيها وجوهاً منها المذكور هنا وأصله قول للفراء فعده، وأخذ به ثانياً في: الحجة (١٣٧/١)، والقول بزيادة (أن) للاخفش. وانظر: معاني الاخفش ١٩٤، والفراء (١٣٧/١).

فأما ﴿ ما دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ (١) فإنها ظرفُ زمان، وعلى ضربٍ مِنَ التوسُّع، وليست ظرفاً مِنَ المكان فلا يجوز أن يكون حرفُ الجر / ١٤٩ مراداً فيه وهو مع ذلك ظرفٌ؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد رُقِضَ ولم يستعملوه، وإن جعلته حالاً.. على أنه لو ظهر حرفُ الجر لكان يكون في موضع الحال مع الموصول بصلته - كان أيضاً ممنوعاً؛ لأنَّ الحال ينبغي أن يكون نكرة، وإن يكون ذا الحال (٢). وليس ذلك - وإن كان مصدراً - بمنزلة (العراك) (٣) و [عوده] (٤) ونحوه. إلا ترى أنه لا يُستعمل في الموضع الذي يُستعمل فيه [بيض].

أبو بكر للطرماح:

يَطْفَنَ بِحُوزِي المَرَاتِعِ لَمْ يَرَعْ بِوَادِيهِ مِنَ قَرَعِ القِسِيِّ الكِنَائِنِ (٥)

مسألة (٦)

ليس اعتراضٌ مَنْ اعْتَرَضَ فِي قَوْلِهِ:

(١) سورة المائدة: (١١٧) ذكر أبو علي في: البغداديات ٢٧٧، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (١/١٢٠)، (٢/٢١٤) أن (ما) والفعل في: موضع الظرف الزماني والتقدير: وقت دوامي ثم حُذِفَ (الوقت)، وهذا معنى التوسُّع الذي ذكره هنا.

(٢) لعل العبارة: وقد يكون ذا الحال، أي قد يكون النكرة صاحب الحال، وهو قوله في: التعليقة (١/٢٧٥) كسيبويه (٢/١١٢)

(٣) من قولهم: أرسلها العراك، قال في: الإيضاح ٢٢١، والمنشورة ١٦، والإغفال (٢/١٩١) هذه الانفاظ دالة على الفعل الذي هو الحال في الحقيقة بتقدير: أرسلها تعترك، فوقعت موضعه. وانظر: سيبويه (١/٢٣١)، (٣٧٧) والمقتضب (٣/٢٣٧) والأصول (٢/٢٩٨)

(٤) الأصل: عدل، ولا معنى له، ومن أقوالهم: رَجَعَ عودَه على بَدْثِه. والتصويب من الإيضاح والمصادر السالفة.

(٥) من الطويل، وهو للطرماح في: ديوانه ٤٨٦، والمعاني الكبير - ٧٢، وعمدة الحافظ ٤٩٢، والمقاصد النحوية (٣/٤٦٢) والبحر (٤/٢٣٢) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/٤٠٨) والإنصاف ٤٢٩، وانشده أبو علي في: الحجة (٣/١٢٣، ٤١٣) على الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه، ويقدرونه: من قرع الكنائن القسي. والشاعر يصف طلباً يتبعن الحوزي وهو الوعل الفحل الذي لم يُقْرَع من قرع الكنائن للقسي، أي لم يُخَفِّ الصياد.

(٦) نقل البغدادي في: الخزانة (٤/٣٧١) المسألة إلى قوله (للدلالة عليه) عن التذكرة القصرية لم يسقط منها إلا بيت الفرزدق.

إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ (١)

بأن المضاف إليه محذوفٌ بدافع أن يكون بمنزلة ما شبهه به من قوله:

لله دَرُّ اليَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢)

لأنه قد ولى المضاف غير المضاف إليه، وإذا وليه غيره في اللفظ فقد وَقَعَ الفَصْلُ به بينهما؛ كما وَقَعَ الفَصْلُ بينهما في اللفظ في قوله: (لله دَرُّ اليَوْمِ)، وإذا كان كذلك فقد ساواه في التَّبْحِ للفَصْلِ المَوْجَعِ بينهما، وزاد عليه فيه أن المضاف هنا محذوفٌ، وفي (لله دَرُّ اليَوْمِ) مذكورٌ، فلا يخلو الأمر من أن / ٤٩١ ب يكون أراد المضاف إليه فحذفه لدلالة الثاني عليه، أو أراد إضافته إلى المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمعطوف. وكيف كانت القِصَّةُ فالفَصْلُ حاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه.

واعترض مَنْ اعترضَ بأن قال: لو كان على تقدير الإضافة إلى (قارح) الظاهر لكان:

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، تنمته:

... نَهْدِ الْجُرْزَارَةَ

وهو للأعشى في: ديوانه ٢٠٢، والكتاب (١٧٩/١) والانتصار ٨٣، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٧/١) والمقاصد النحوية (٤٥٣/٣) والخزانة (١٧٩/١) وبلا نسبة في: معاني الفراء (٣٢١/٢) والمقتضب (٢٢٧/٤). والبيت يحمله سيبويه على إفحام (بداهة) بين المضاف والمضاف إليه واعترض المبرد - وهو من يشير إليه أبو علي - فحمله على حذف المضاف إليه من الأول لدلالته في الثاني، وحكي عن الفراء مثله. انظر القولين ومناقشتهم في: الانتصار وشرح الأبيات وشرح السيرافي (٧٥/٤) والمذكر والمؤنت لابن الأنباري (١٩٠/٢). البداهة: أول جري الفرس، علالة: جريه بعد جري، قارح: من ذي الحافر بمنزلة البازل من الإبل وهو ما قرحت أي سقطت أسنانه في السنة الخامسة، نهد: مرتفع، الجُرْزَارَةُ: يدا البعير ورجلاه ورقبته، وهي عِمَالَةُ الْجُرْزَارِ.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدوره:

لَمَا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبِرَتْ

وهو لعمر بن قميئة في: ديوانه ١٨٢، والكتاب (١٧٨/١) وشرح أبياته (٣٣٨/١) والخزانة (٣٧٤/٤) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٢٧/٤) ومجالس ثعلب ١٢٥ والأصول (٢٢٧/٢) والانتصار ٨٣، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٢٢٤ والحجة (٢١٦/٤) والإغفال (٢٧٧/١) على تعليق (اليوم) بمعنى الفعل في: (لله)، وأورده في: التعليقة (١٦٦/١) والحجة (٣٩٤/٤) والبيغداديات ٥٦٢ شاهداً على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه الظاهر في: الشعر. ساتيْدَمَا: نهر يقرب أرزن يارمينية وقيل غير ذلك في: مراصد الأطلاق ٦٨١، استعير: جرت دمعت.

(إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَاهَتَهُ قَارِحَ)، لَا يَلْزِمُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (إِلَّا عُلَّالَةً قَارِحَ أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ) فَيُظْهِرُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَوْضِعَ الْإِضْمَارِ؛ مِثْلُ:
وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنَى (١)

فَتَحذفه مِنَ اللفظِ وَلَا تَذكُره؛ كَمَا جازَ عِنْدَ مَنْ خالَفَ سِيبَوِيهَ أَنْ يَذكُرَ (عُلَّالَةً) وَهُوَ يَريِدُ الإِضافَةَ، فَيَحذفُ المُضَافَ.

وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَقْدِيرِي الحذفَ أَسوَعُ، وَلأني أَحذفُه بَعْدَ أَنْ قَد جَرَى ذِكْرُه، وَحذفُ ما جَرَى ذِكْرُه أَسوَعُ لِتَقَدُّمِ الدَّلالةِ عَلَيْهِ.

أَبو بَكْرٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّ الأَصمعيَّ قالَ فِي قولِ الشاعِرِ:

إِلَى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوهَ وَلَا كَانتُ كُليبُ تُصاهِرُهُ (٢)

المَعنى فِيهِ التَّقْدِيمُ؛ كَأَنَّهُ: أبوهَ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ.

قالَ سِيبَوِيهَ (٣): تَقولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليَومِ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَلَيَّ هَذَا:

لِلَّهِ دَرُّ اليَومِ مِنْ لَأَمِها

(١) مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِتِمامِهِ:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنَى بِنارِكَ حَقُّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنَى وَلَا مُتَيَسِّرٌ

وَهُوَ لِلْفَرزْدَقِ فِي: دِيوانِهِ (٣١٠/١) وَالكِتابِ (٦٣/١) وَشرحُ أبياتِهِ (٢٤٩/١) وَذيلُ النِّعالِ ٧٣، وَالْبَحْرُ (٤٣٣/١) وَالخِزانةُ (٣٦٢/١) وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الحِجَّةِ (٦٦/٣) مَغْبِرًا إِلَيَّ (وَلَا مُنْسِيٌّ أَبُو زَيْدٍ) لِيَبِينَ مَنَعَ سِيبَوِيهَ تَكَرُّرَ الظَّاهِرِ بِلِفظِ آخِرِ كَالكِتابِ وَجِوازَ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الحِمْصَنِ، فِي حِينِ أَنَّ أَصْلَ الشَّاهِدِ عَلَيَّ جِوازَ التَّكَرُّرِ بِاللفظِ نَفْسِهِ فِي الشَّعْرِ فَرُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، وَأَنظَرَ تَعْلِيْقُ أَبِي الحِمْصَنِ فِي: الإِعْرابِ المُنسوبِ ٩١٣، وَتَعْلِيلِ حَكَمِ سِيبَوِيهَ فِي: شرحِ السِّيرافيِّ (٣٥/٣). وَمَعْنَى هُوَ رَجُلٌ فِي البِبادِيَةِ يَبِيعُ بِالنِّسِيَةِ يُضْرَبُ بِهِ المِثْلُ فِي شِدَّةِ التَّقاضِي.

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْفَرزْدَقِ فِي: دِيوانِهِ (٢٥٠/١) بِرِوايةِ (أَبوها) وَطَبَقاتِ الفُحُولِ ٣٦٧، وَالصِّناعَتِينَ ١٦٦، وَالخِصائِصَ (٣٩٦/٢) وَالْمَقاصِدَ النِّحوِيَةَ (٥٥٥/١) وَشرحُ أبياتِ المَعْنِيِّ (٣٤/٣) وَبِلا نِسْبَةٍ فِي: رِصَفِ المِيبانيِّ ١٨، وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرِ ١٠٩ عَلَى تَقْدِيمِ الخَبيرِ المِجْلَةَ عَلَيَّ المِبتدأ، وَلَا شَاهِدَ فِي رِوايةِ (أَبوها)، وَالشَّاعِرُ يَخاطِبُ الوَلِيدَ بْنَ عَمْرِو المَلِكِ.

(٣) الكِتابِ (١٩٣/١) وَأَنظَرَ ما تَقَدَّمَ مِنْ تَخْرِيجِ (لِلَّهِ دَرُهُ) فِي (١-١٣٦)، وَفِي الخِزانةِ (٣٧٤/٣) نَقَلَهُ البِغدادِيُّ مَعَ نَصِّ أَبِي عُثْمَانَ الأَثَمِيِّ عَنِ التَّذَكُّرَةِ القُصْرِيَّةِ.

فيضيف (درأ) إلى (اليوم)؛ لأن (درأ) بمنزلة قولهم: (لله بلادك) (١)، / ١٥٠
فليست تجري مجرى المصدر ولا تعمل عمل الفعل.

قال أبو عثمان (٢): فلو أضفت (درأ) إلى (اليوم) لَبَقِيَ قولك (مَنْ لأمها) لا موضع
له؛ لأنه ليس كـ (الضَّرْب) فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر، فيكون بمنزلة
(عجبتُ من إعطاء زيد درهماً)، فإذا بَقِيَ لا موضع له لم تَجْزُ الإضافة في (دَر)، وإذا
لم تَجْزُ الإضافة في (دَر) إلى (اليوم) جعلته فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وجعلته
متصلاً باللام ومعمولاً له، ولا يكون معمولاً لـ (لامها)؛ لأن ما في الصلة لا يعمل فيما
قبله.

حكى لي أن أحمد بن علي الشطوي (٣) سأل أبا سعيد البردعي (٤) في العصير: لم
زعمت أنه لا يحل حتى يذهب منه الثلثان ويبقى منه الثلث دون أن يكون يذهب منه
أقل من ذلك؟

فقال أبو سعيد: لو كان يحل بجزء يسير ينقص منه لكان إذا وُضِع في الشمس يحل؛
وذلك أنه معلوم أن الشمس تأخذ منه شيئاً.

فقال أحمد: إذا أخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ وذلك أن الشمس لا تأخذ منه

(١) في: شرح شراهد الكشاف، ٤٧٦: لله بلادك تعجب من بلاده وأنه خرج منها فاضل مثله، وتقال عادة فيما
يعظمونه أن ينسبوه إليه تعالى لا لغيره. وفي الأساس (ثوب): لله بلاده تريد نفسه. ومراد سببوه أن درأ
خرجت عن مصدريتها وصارت كبلاد.

(٢) أخذ أبو علي بقوله في بعض كتبه كما تبين في تخريج البيت.

(٣) أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين أو الحسن الشطوي أحد متكلمي المعتزلة، ت ٢٩٧. تاريخ بغداد
(٤/٢٠٨) ولسان الميزان (١/٥٥٧)

(٤) في الهامش بخط الناسخ: كذا: البردعي الفقيه أستاذ أبي [الحسن] الكرخي، قُتل في طريق مكة [حاجاً]
في جملة من قُتل من الحجيج [وذا] لك في زمن المكتفي عند ظل [هور] الخوارج وكانت سنة كثيرة
القتل [والتل] والهلاك، وخرج المكتفي فلاقاهم وظفر بهم فأهلكهم. وجاء في: الفهرست ٣٥١ وطبقات
الفتاه (١/١٤٧) وشذرات الذهب (١/٢٧٥) أنه أبو سعيد أحمد بن الحسن (أو الحسين) البردعي
شيخ حنيفة بغداد، قُتل بمكة سنة ٣١٧، وعنها أكملت ما بين الأقواس. وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد
(٧/٣٨٥) الحسن بن علي أبا سعيد البردعي، فلعله غيره أو محرف.

شيئاً حتى يغلي، وإذا غلَى صار خمراً، وإذا صار خمراً فاخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ كما انه إذا صار خمراً ثم طُبِخَ لم يحل بالطبخ.

فقال / ١٥٠ ب أبو سعيد: الذي يُعَوَّلُ عليه في هذا قولُ عُمر (١)، وهذا حدهُ أو نحو هذا. فقال له: تُقايِسني حتى إذا بَلَّغنا مَوْضِعاً قَدَّعُ القِيَّاسَ وتحتج بقولِ عمر، وقولك وقولِ عمر عندي واحد؟ فهلاً قلتَ ذلك من أولِ الأمر؟

مسألة

قال سبحانه: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ (٢) إن شئت كان علي: أشهر الحج أشهر معلومات، وإن شئت: الحج حج أشهر معلومات، ولا يكون علي «شعر شاعر» و«رجل عدل» (٣) إذا جعلته هو هو؛ لأن الرجل فاعل في المعنى و(الأشهر) لسن فاعلات في المعنى، فهذا إنما يجوز في ما كان فاعلاً في المعنى، ولا يجوز فيما هو مفعول؛ وإن كثر الفعل في (الأشهر).

ومن هذا قوله: «الخمر من هاتين، وأشار إلى التمر والعنب» (٤)، وإنما المعنى: من أحدهما وهو العنب، وعلي هذا: ﴿ يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ ﴾ (٥).

فإن قلت: فهل يستقيم علي هذا أن يكون ما قاله سيبويه (٦) من قوله: (سير عليه

(١) جاء في: صحيح البخاري (٣/٣٢١): "قام عمر على المنبر فقال: أما بعد، نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنب والتمر والمسلي والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل".

(٢) سورة البقرة: (١٩٧) وأجاز في: الحجة (١/٢٢٣، ٢٧٨) ما منعه هنا وحمله على الاتساع واحتج له.

(٣) سلف التعليق على هذين في (١٧-ب).

(٤) لم اجد هذا الحديث بهذا اللفظ، وهو بلفظ: "الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب" جاء في: مسلم (٣/١٥٧٣) والترمذي (٤/٢٦٣) وأبي داود، ٩٦٠، وابن ماجه (٢/١١٢١)، وانظر الاقوال في: شرحه في: فتح الباري (١٠/٣٥).

(٥) سورة الرحمن: (٢٢) وقرا بضم الياء وفتح الراء نافع وأبو عمرو، انظر السبعة ٦١٩، ومعجم الخطيب (٩/٢٥٦) ويريد أبو علي أن الآية على حذف المضاف بشقدير: من أحدهما، وأجازه في: الحجة (٢/٤٣١١، ٤/١١٢، ٦/٢٤٧) وانظر معاني الفراء (٢/١٥٤، ١٨٠، ٢٦٨، ٣/١١٥) والتأويل ٢٧٨، ومعاني الزجاج (٥/١٠٠).

(٦) النقل بالمعنى وهو في: الكتاب (١/٢١٧-٢١٨).

شَهْرًا ربيع)؛ وأنت تريد أن السير في أحدهما؟ فإن ذلك لا ينبغي؛ لأن ذلك للتكثير، وإذا كان للتكثير لم يجز أن يريد أحدهما.

ويدلُّ على أنه على التكثير أنه بالثنوية / ١١٥١ قد زال عنه تعريف الواحد الذي كان يجري مجرى العَلَم، وإذا زال ذلك التعريف عنه خَرَجَ من أن يكون في جواب (متى)، وصار في جواب (كم)، وإذا صار في جواب (كم) لم يجز أن يكون العَمَلُ في أحد ذلك دون الآخر.

يدلُّك على ذلك أنك لو قلت: كم سيرَ عليه؟ فقال: يومان، لم يجز أن يكون العملُ في أحدهما، وكذلك لو قال: كم سيرَ عليه؟ فقال: المحرَّم، لم يكن في جواب (متى) في قول أبي بكر (١) وما كان يقوله من أن ذلك مذهبُ سيبويه، فقوِّلك: (شهر ربيع) وإن كان في الثنوية معرفة كما أنه في الأفراد معرفة بدلالة قوله:

بِهَ أَبْلَتْ شَهْرِي رَّبِيعَ كِلَيْهِمَا (٢)

فإن التعريفين مختلفان؛ كما أن تعريف (زيد) و(الزيدان) مختلفان، فتعريف (شهر ربيع) من باب: عبد الملك وزيد مناة، وتعريف (شهر ربيع) من باب: غلامي زيد، وإذا كان كذلك كان حقه أن يكون في جواب (كم)، وإذا كان في جواب (كم) وجب أن يكون العملُ فيهما جميعاً.

وأما ما كان يقوله أبو بكر من أن مذهب سيبويه أن (المحرَّم) ونحوه إذا لم يضاف إليه (الشهر) كان في جواب (كم)، وإذا / ١٥١ ب أضفت إليه (الشهر) كان في جواب (متى)، فكان يستدل على ذلك بظاهر قول سيبويه، ويقول: إنَّ حُجَّتَهُ فِي ذَلِكَ

(١) الاصول (١/١٩١) وانظر كلام أبي علي في جواب متى وكم في: الإيضاح ٢٠٥

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد مارَ فيها نَسْوُها واقْتَرارُها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح اشعار الهذليين ٧٢، وتخريجه ١٣٦٧، وانشده أبو علي في: الشعر ٣٧٠ لبيان أن الجزء شهران، وذكره في: الإغفال (١/١١٣) شاهداً على معنى أبل، وهو أن تجزأ أي تكسفي بالرطب عن الماء، وبها: أي بالأيكة، مار: ما ج وذهب وجاء، نسؤها: بدء سبئها، الاقترار: يقال تفررت الإبل إذا أكلت بزور الصحراء فعقدت عليها الشحم فخرت أبوها فيتجسد على أفخاذها، وهي من علامة السمن.

استعمالهم إتياء على هذا.

ولعمري إن ظاهر قول سيبويه كما ذكر، وكان أبو إسحاق (١) يخالفه في ذلك. ويدل على أن الإضافة إذا وقعت في (الشهر) كان أولى بجواب (متى) منه إذا لم يقع فيه الإضافة؛ لأن الإضافة بـ (٢) التخصيص، وما كان في جواب (متى) كان مخصصاً، فإذا كان كذلك كان اللفظ الموضوع عندهم للتخصيص أولى من اللفظ الموضوع لغير التخصيص.

فإن قلت: فإن هذه الأسماء إذا لم تُضف ففي بعضها الألف واللام وهما أيضاً للتخصيص، قيل: الإضافة بالتخصيص أولى من اللام؛ لأن وضعها والقصد فيها له، وليست اللام كذلك؛ ألا ترى أنه قد جاء فيه: (إني لأمرُّ بالرجلِ مثلك) (٣) فيراد به الشياخ وغير المعين، وفيها أيضاً:

باعِدْ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أُسِيرِهَا (٤)

وقلما تجد ذلك في هذا الضرب من الإضافة، وإذا كان كذلك فدلالة القياس أيضاً يعضد هذا الذي كان يذهب إليه.

فأما ما لم يكن فيه لام المعرفة من هذه الشهور؛ نحو: رَجَبٌ وصَفَرٌ، / ١١٥٢ فإنه إذا لم يكن الشهر مضافاً إليه كان في حكم الشياخ؛ وإن كان قد جرى معرفة معينة؛ ألا ترى أن ذلك قد جرى في زيد وعمرو؛ يدل على ذلك قوله:

(١) قول الزجاج في: شرح السيرافي (٤/ ١٩٣)

(٢) الاصل: بابه، وهو تصحيف لا يقبل مع تانيث (الإضافة)، والبابة في الحدود: الغاية، أو بمعنى الوجه، ويقويه ما يأتي.

(٣) (مثل) لا تتعرف بالإضافة وقعت صفة لما فيه ال، والعبارة في: الكتاب (٢/ ١٣) والمقتضب (٤/ ٤١١) ومعاني الزجاج (١/ ٥٣) وشرح أبو علي في: الإغفال (١/ ٢٨٩) المسألة ومذهبي سيبويه والتحليل والاختش في (ال) مقولاً مذهب الأخير وهو زيادتها في الرجل، وانظر التعليقة (٢/ ٦٢-٦٣) والحجة (٦/ ٢١٦) والعصدييات، ٢٠٦، وشرح الرضي (٣/ ٢٣٩)

(٤) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ١١٩، وتخريجه فيه وازيد شرح السيرافي (٦/ ٥٧، ١٣) والانتصار ١٢٢، وأمثالي ابن الشجري (٢/ ٥٨٠) وشرح أبيات المغني (١/ ٣٠٢) وانشده أبو علي في: الخليليات ٢٨٨، والإغفال (١/ ٢٩٢) والحجة (٣/ ٧٦، ٣٤٧) على زيادة ال ضرورة.

عَلَّا زِيدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ (١)

فَعَلِمْتُ بِالْإِضَافَةِ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ حُكْمِ الْعَلَمِ، وَأَدْخَلَهُ فِي حُكْمِ الشِّيَاعِ.

مسألة

حُكِّيَ أَنَّ الْأَعْمَشَ (٢) قَالَ لِأَبِي يُوسُفَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ صَاحِبُكَ: إِنَّ بَيْعَ الْأُمَّةِ طَلَاقُهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ: لِمَا رَوَيْتَ أَنَّ بَرِيرَةَ لَمَّا اشْتَرَاهَا خَيْرَتَ (٣)، وَلَوْ كَانَ بَيْعُهَا طَلَاقُهَا لَكَانَ الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ بِالْبَيْعِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى، فَقَالَ: أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصِّيَادَةُ (٤).

مسألة

﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٥)، ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٦). فَسَنَ رَقَعَ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأبيض مشحوذ الغرار يمان

وهو لطائي في: الكامل ١٠٧١، وأشياء الخالدين (٨٧/١) وزهر الآداب ١١٠٣، والمقاصد النحوية (٣٧١/٣) والخزانة (١٩٦/٢) وشرح أبيات المغني (٣٠٨/١) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٤٥٦، ٤٥٢، وأزمنة المرزوقي (٢٣٣/١) والمفصل ١٢، وأنشده أبو علي في: الحلييات ٢٩٨، والبصريات ٤١٤ على تنكير زيد وتعريفه بالإضافة وهو قوله هنا، وفي الكامل ذكر الاخفش أن رواية (يوم النقا) لغير المبرد، وروي: يوم الحمى ويوم الرغى، والشاعر يذكر طائياً اسمه زيد قتل أسدياً اسمه زيد أيضاً.

(٢) جاء الخبر في: الانتقاء لابن عبد البر ١٤٧ ومسنده أبي حنيفة ٢٢ على أنه بين الأعمش وأبي حماد الكوفي، وجاءت عبارة (أنتم الأطباء...) في خير آخر بين الأعمش وأبي حنيفة أو بينه وبين أبي يوسف في: السابقين وجامع بيان العلم ٥٤٦-٥٤٧، وبدائع الصنائع (٣٣٧/٧) وربيع الأبرار (١٩٩/٣). وعبد الله هو ابن مسعود وقوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٦٤/٤) وتفسير الطبري (٥/٤)

(٣) روى ابن ماجه في: (٦٧٠/١) بسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أعتقت بريرة فخيرها رسول الله ﷺ وكان لها زوج حرّ. وجاء عن الأعمش بلفظ آخر في: سنن أبي داود ص ٤١٦، والترمذي (٤٦١/٣). وحديث بريرة مشهور في: الصحاح كالبخاري (٨١-٨٢) إلا أنني ذكرت ما جاء في: مسنده ذكر الأعمش.

(٤) في العين (١٧٩/٧): الصيدلاني لغة عمّت، والجميع الصيادلة والنون اعم. ولم أجده بالنون عند غيره، والخبر في المصادر باللام.

(٥) سورة المرسلات: (٣٥) الكلام على إضافة الزمن الحال منقول عن جواز إضافة الزمان الماضي إلى الفعلية والاسمية في حين تنحصر إضافة المستقبل إلى الفعلية، وأصله في: كتاب سيبويه (١١٩/٣) وأخذه أبو علي في: التعليقات (٢٣٠/٢) وزاد في: المنتورة ١٧٢ جواز إضافة (إذ) إلى الماضي والحال المحكية.

(٦) سورة المائدة: (١١٩) ولم يعرض في: الحجة (٢٨٣/٣) لمقالته هنا.

(اليوم) في الموضعين فهو فعلُ الحال، ويجوز أيضاً إضافته إلى المبتدأ والخبر؛ لأنه للحال وليس للمستقبل. ولو كان للآتي لزمّت إضافته إلى الفعل والفاعل كـ (إذا)؛ إلا ترى أنّ الذي يضاف إلى الزمن (١) الآتي بمعنى (إذا) كان في موضعه، إذاً لجاز في الشعر أن / ١٥٢ ب يجازى به، وأن يجازى به وهو للحال محال، فإذا كان محالاً لم يمتنع إضافته إلى المبتدأ والخبر. كما ذكرنا - لخروجه عن معنى (إذا)، وامتناع المجازاة به في الضرورة لو كان (إذا).

مسألة

الدليل على أنّ (القلقال) (٢) و(الزلزال) ونحو ذلك من مضاعف الرباعي ليس من الثلاثة وإنما هو جنسٌ على حدة؛ مجيئه مفتوحاً واستمرار ذلك فيه، فاختصاص هذا البناء في هذا القبيل وامتناعه من غيره دلالة على أنه صنفٌ برأسه؛ كما أنّ اختصاص (كَيْنونة) (٣) ونحوه بالثلاثة المعتلة دلالة على أنه قبيلٌ منفصلٌ من الصحيح. ولو كان من الثلاثة كان كـ (السُرْهاف) (٤) ونحوه، ولم يختص بهذا البناء. قال يعقوب في كتابه في المثني؛ نحو (العُمَريْن)؛ ابتعتها بديّنين؛ يقول: بعضها بئمن وبعضها بئمن آخر (٥).

(١) أعلاه في الأصل بخط الناسخ: كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٢) القلقال من قلقلت الشيء، أي حرّكته، والأصل فيه كسر أوله وجرّ فتحه، وأصل المسألة في: الكتاب (٤/ ٢٩٥، ٨٥) وذكر أبو علي مقالته هنا في: التكملة ٢٢٠، وذكر الوجهين في: التعليقة (٤/ ١٤٤). وفي الأصل ضبطت القلقال والزلزال بانفتح وصوته من المصدرين وعلى الأصل فيهما، وإن كان أبو علي صرح في: الشعر ١٧٧ أنّ الفتح أكثر من الكسر.

(٣) زنة كينونة واختصاصها مسألة خلافية بين الفريقين. انظر: المقضب (٢/ ١٢٤) وإعراب التحاس (٣/ ٣٦٤) ومجالس العلماء ٣٠٩ والمنصف (٢/ ١٢) ودقائق التصريف ٢٦٣، وذكرها أبو علي في: التكملة ٢٦٣، والبغداديات ٣٩٤.

(٤) سرهفت الصبي: أحسنتُ غذاءه ونعمته.

(٥) في الهامش بخط الناسخ: ك: مكرّر ولم أجده في كتابه. وهو مكرّر كما قال، تقدّم في (١٤٠-ب).

مسألة

لو قال قائلٌ في (لدى) (١) و(لُدُن): إنَّ أحدَ الحرفين بدلٌ من الآخر؛ لأنَّ النون كهذه الحروف، ويُقوي ذلك قولهم: دَدٌ ودَدًا / ١١٥٣ ودَدَن (٢)، وتعاقبُ النون وحرفِ العلة، واستعملتا أيضاً محذوفين، لكان وجهاً.

مسألة

في إحدى النسخ (٣) في تحقيرِ اسمِ رجلٍ: يُرِيء (٤)، وفي الأخرى: يُرِي (٥). فوجهُ الأولِ أنه على قولٍ من قال (٦) في (يَضَع): يُوَضِّع، وفي (هَارٍ) (٧): هُوِيِّر. ومن قال في (أَحْوَى) (٨): أَحْيَى، لم يقل هنا إلا: يُرِيء؛ لأنَّ الهمزة تخفيفُها قياسي، فهو كالمفروض بها، فلم يجتمع لذلك ثلاثُ ياءات. فأمَّا النسخةُ الأخرى (يُرِي) فعلى (يَضِيع) لم يردده من حيث لم يحتج إليه ولما صحَّ مثالُ التحقير، ومثاله من التحقير (فُعِيل) ومن التصريف (يُقِيل)، ولم يُصرف للزيادة.

مسألة

اعتَزَمَ (٩) أن (آوى): أفعلٌ من (أويت).

(١) لدى أصلها واو عند سيبويه (٣/٣٨٨)

(٢) معناها كلها: اللعب واللهو.

(٣) من كتاب سيبويه والمسألة في: (٣/٤٥٦-٤٥٧) وهي في تصغير (يُرِي)، وأول المحكي هنا قول أبي عمر

والآخر قول سيبويه. انظر المسألة في: الاصول (٣/٥٦) والانتصار ٢٢٦، والسيرافي (العلمية ٤/١٩٧)

والخصائص (٣/٧٣-٧٥) وشرح ابن يعيش (٥/١٢١)

(٤) في الأصل يري عريت عن الهمز، وقَعْلُ النَّاسِخِ ذَا أَحْبَابَنَا.

(٥) الأصل منون الآخر، وهذا لا يصح مع قوله في آخر المسألة: لم يُصرف.

(٦) اختيار المازني. انظر المصادر السالفة.

(٧) هار أصله هائر يقال: رجلٌ هائر وهار أي ضعيف، وفي الأصل: هار، وهو تحريف.

(٨) يريد حذف لام الكلمة لاجتماع ثلاث ياءات، وانظر الأقوال في: الكتاب (٣/٤٧١) وشرحه أبو علي في:

التعليقة (٣/٣٢٧)

(٩) حكى أبو علي في: الشيرازيات، ١ أن سيبويه حمل (آوى) على أنه أفعل، ورد في: البصريات ٨١٦ أن

تكون (فعلِي)، والحق أن سيبويه في: (٢/٩٧) عدّها معرفة غير مصروفة وليس صفة، ثم ذكر في:

(٢/٩٩) أن كل ابن أفعل نكرة إذا كان أفعل ليس اسم شيء، فهل فهم أبو علي من الكلامين ما حكاه عن

سيبويه؟ ووجدت ابن السراج في: الاصول (١/١٥٦) نصّ على أنه معرفة على وزن أفعل.

مسألة

(يَوْمٌ) مِنْ (ذاتِ يَوْمٍ) (١) [يُخْتَارُ فِيهِ] (٢) أَنَّهُ عَقِيبُ اللَّيْلَةِ وَوَضَحَ النَّهَارِ دُونَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْبُرْهَةِ، وَ(ذاتِ) صِفَةٌ مَحذُوفَةٌ الْمُوصُوفُ؛ أَي: مَرَّةٌ ذَاتَ يَوْمٍ، وَ(مَرَّةٌ ذَاتَ زَمَانٍ) لَا يُفِيدُ كَمَا لَا يُفِيدُ (مَرَّةٌ فِي زَمَانٍ)، وَإِذَا كَانَ وَضَحَ النَّهَارِ خَصَّصَ فَأَفَادَ.

١٥٣/ مسألة

قال سبحانه: ﴿يَغُوثٌ وَيَعُوقٌ وَنَسْرًا﴾ (٣) فهو عَلمٌ، وقد قال الشاعر:
وبالنَّسْرِ عِنْدَمَا (٤)

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُرْفٌ بِشَيْئَيْنِ (٥): أَحَدُهُمَا بِاللَّامِ، وَالْآخَرُ بِغَيْرِهَا؛ كَرَفِيْنَةٌ وَالْفَيْنَةُ (٦) وَ(إِلَآهَةٌ وَالْإِلَآهَةُ) (٧) فَاعْتَقَبَ عَلَيْهِ تَعْرِيفَانِ، وَلَيْسَ هَذَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فِي قَوْلِهِ:
سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةُ الْفَاخِرِ (٨)

(١) أصل المسألة في: سيبويه (٢٢٦/١): سير عليه ذات يوم، و(ذات يوم) لا تخرج عنده عن الظرفية. ومراد أبي علي أنه لا يخرج عن الإيهام، وانظر المنشورة ١٨-١٩، والإيضاح ٢٠٤، وشرح السيرافي (٢٠٥/٤)
(٢) زيادة يقضيهما السياق، وفي الإغفال (٢٨١/١): اليوم أصله لما هو عقيب الليلة ثم يتسع فيستعمل لغير ذلك من الزمان. وانظر الحجة (٣٣/١)
(٣) سورة نوح: (٢٣) وأكثر حديثه في المسألة جاء في: الحجة (٣٤٦/٣) والحلبيات ٢٨٧، والإغفال (٤٢/١).
(٤) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أما ودماء مائراتٍ تخالها على فنة العزى وبالنسر عندما

وهو لعمر بن عبد الجمن التتوخي أو الجرهمي في: تاريخ الطبري (٣٦٦/١) ومعجم المرزباتي ١٨، والحمامة البصرية (٢٥٦/١) والخزانه (١٩٩/٧) وأغرب ياقوت فنسبه للأخطل في: معجم البلدان (٢٨٤/٥)
وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٦٠، وأمالى ابن الشجري (٢٣٥/١) والصحاح (لعن، أبل) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٨٧، والحجة (٣٤٦/٣) والإغفال (٤٢/١) فأجاز فيه تعاقب التعريفين العلمية وأل التي دخلت بعد زوال الأولى، وأجاز زيادة آل، وسيلدكر أبو علي البيت تاماً مع اثنين معه في (١٥٥-١). دماء مائرات: يقال: مار الدم على الأرض إذا تردد، فنة العزى: أعلاها، العندم: صبح أحمر.

(٥) فوق (بشيئين) بخط الناسخ: كصبح، أي كذا بالأصل وهو صحيح.

(٦) رواها أبو علي في كتبه الأخرى عن أبي زيد الذي شرحها في: النوادر ٤٠٣: لقبته الفينة وفي الفينة وفينة إذا لقبته بعد أيام.

(٧) معناها في: الإغفال (٤١/١): الشمس. وانظر سر الصناعة ٣٥٩، ٧٨٥

(٨) فرغت منه في (٥٥-ب) ولم أجد فيه قولاً خاصاً لأبي بكر، وذكر أبو علي في: البصريات ٤١٠ أقوالاً للفراء وتعلب.

لأن هذا قد صار معرفة بعد أن كان نكرة، وصار (سبحان) علماً لهذا المعنى؛ كما أن (خضارة) اسم للبحر كالعلم.

ولا كما (١) قال سيبويه (٢) من أن بعضهم يقول: هذا ابن عرس مقبل، ولا على حد: ﴿هذا بعلي شيخ﴾ (٣)؛ لأن هذا إنما دخله ضرب واحد من التعريف. ويجوز أن تكون اللام في (النسر) زائدة. فاما:

بنات الأوبر (٤)

فيجوز أن يكون جعل (أوبر) نكرة كقوله: هذا ابن عرس مقبل، ويجوز أن يكون (أوبر) استعمل معرفاً باللام تارة وبغيرها أخرى، فيعتوره تعريفان مختلفان، ويجوز أن تكون اللام زائدة، وأن تجعله من باب (فينة) أشبه لثلاً يحكم بالزيادة.

ومن (٥) قال في (الحوارث) و(العباس): حوارث / ١١٥٤ وعباس، لم يقل إذا سمي

(١) معطوف على قوله المتقدم: وليس هذا كما ذهب إليه أبو بكر...

(٢) الكتاب (٩٧/٢) وانظر الأصول (١٥٦/١) وسر الصناعة ٣٦٦

(٣) سورة هود: (٧٢) وقرأ بالرفع ابن مسعود وأبي والأعمش وغيرهم، الكتاب (١٠٦، ٨٣/٢) ومعجم الخطيب (١٠٥/٤). وأبو علي ذكر القراءة في: الشيرازيات ٤٨٦، والمنجى (٣١٩/٦) ولم يقل فيها إلا أنها مثل (هذا زيد منطلق)، وأجاز فيه سيبويه (٩٧/٢) وجهين أن يكون خيراً مذهباً أو كحلوا حامض، وزاد تالوه وجوهاً أخرى. انظر: المحتسب (٣٢٤/١) والدر المصون (٣٥٧/٦).

(٤) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهو بلا نسبة في: المقضب (٤٩/٤) ومجالس ثعلب ٥٥٦، والانتصار ١٣٢، والاشتقاق ٤٠٢، وسر الصناعة ٣٦٦ وشرح أبيات المغني (٣١٠/١) وحاشية البغدادي على شرح بانة سعاد (٥٦٧/٢) وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٨٨ فأجاز فيه زيادة ال وهو قول الأصمعي، وتعاقب تعريفين العلمية وال، وأجاز أيضاً كون ال للتعريف وأوبر نكرة وهو قول للمبرد، واكتفى في: الحجة (٣٤٨/٣) بالأولين، وفي الإغفال (٢٩٢/١) والحجة (٧٥/٦) لم يذكر إلا الزيادة. جنيتك: جنيت لك، أكمؤ: جمع كمء، العساقل: ضرب من الكمأة، بنات أوبر: شر الكمأة.

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٥٧٥/١) هذا النص من التذكرة مسبوقة بما لم يرد هنا، وهو: "إن اللام هنا ليس على حد قولك: العباس وعباس، لأن من أدخل اللام جعله الشيء بعينه، ومن لم يدخل جعل الاسم علماً بمنزلة زيد وأسد".

باسم نكرة (١) غير صفة بإلحاق لام التعريف؛ ألا تراهم لم يقولوا في اسم رجل (٢):
الثور ولا اليربوع ولا نحوه. فأما (الفضل) فللوصف بالمصدر؛ لأنهم جعلوه الشيء
بعينه.

أنشد أحمد بن يحيى:

فأي امرئ في الحرب أنت وأية إذا الحرب أبدت عن نواجذها العصل (٣)
القول في هذا الضمير عندي أنه لا يريد به واحداً بعينه؛ ألا ترى أن حكماً (أي) أن
يكون بعضاً من كل، فهو كقولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله (٤).

مسألة

قولهم: (سواء) من قوله:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء (٥)

(١) في الأصل بالفتح، ولا وجه له، وفي المقاصد: باسم جنس.

(٢) بعده في: المقاصد: اسمه ثور أو يربوع أو أسد: الثور ولا اليربوع ولا الأسد. قال: فإن قلت: فقد قالوا
الفضل في رجل اسمه فضل، وإنما ذلك لأنه على حد الصفة كأنهم جعلوه عبارة عن الحارث بعينه من
حيث جاز وحسن أن يفصد بذلك، كما حسن أن يقصد بالحارث والعباس قال: فدخلت اللام هنا، كما
دخلت في الحارث والصعق. وما بعده ليس من كلام أبي علي بل من الشارح.

(٣) من الطويل، وعجزه ورد في ثلاثة أبيات، الأول لحاتم الطائي في: ديوانه ص ١٤٨، وصدره:

ولي مع بذل المال والبأس صولة

والثاني لابن ميادة في: ديوانه ص ٢١٦، وصدره:

صفاً صلّد عند الندى ونعاماً

والثالث للفرزدق في: ديوانه (١٤٦/٢) روايته:

ولا لامرئ أتى المضلين بيعة رأى الحرب أبدت عن نواجذها العصل

والعصل: جمع أعصل ناب أعصل: معوج شديد.

(٤) جاء في: الكتاب (٨٠/١) وحكى أبو حيان أن أبا علي علّل أفراد الضمير فيه بأنهم يقولون تارة: هو
أحسن فتى، وتارة: هو أحسن الفتيان، فتوهموا ذلك في: الجمع، وفيه توجيهات أخرى، انظر شرح
السيرافي (٩٧/٣) والتذبيب (١٥١/٢-١٥٥)

(٥) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٨/١) ومعاني الفراء (٣١٥/٢) وصحيح مسلم ١٩٣٨،
والمقتضب (١٣٤/٢) والأصول (١٧٧/٢) والطبري (١٣١/١٠) والكشاف (٤٤٩/٣) وشرح أبيات
المغني (٣٠٥/٧) الذي حكى نص كتابنا نقلاً عن التذكرة القصرية، وتقدير من نكرة أصله للمبرد.

يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ (وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ) فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَا يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ،
فَرَمَنَ (إِذَا نَكَرَتْ) وَ(يَهْجُرُ) صِفَةً لَهَا، وَحُذِفَتْ بَعْدُ وَأُقِيمَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا نَائِبًا عَنْهَا؛
كَقَوْلِهِ:

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (١)

عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

وَشَرَّيْتُ فَاسْتَشْرَى وَإِنْ كَانَ قَدْ صَحَا فُوَادٌ بِأَمْثَالِ الدُّمَى كَانَ مُوَلِّعًا (٢)

وَلَهُ:

أَلْسِمُ بِزَيْنَبَ إِنْ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا قَلَّ الشَّوَاءُ لَعْنٌ كَانَ الرَّحِيلُ غَدًا (٣)

/ ١٥٤ ب مسألة

إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَلِكَ مَنْ عَزَّ بَزًّا (٤)

لَا يَتَعَلَّقُ (إِذْ) الثَّانِيَةُ بِمَحذُوفٍ بَعْدَ (النَّاسِ)؛ لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَتَضَمَّنُ الْجِثَّةَ، وَلَا

(١) مِنَ الرَّجَزِ، وَتَقْدِيمُ التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ فِي (١٢١-ب)

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ فِي: دِيْوَانِهِ ٢٢٧، وَأَمْثَالِي الْغَالِي (٤٩/٢) وَزَهْرُ الْأَدَابِ ٣٠٠، وَمُنْتَهَى
الطَّلَبِ (٢٤٨/٤) وَأَكْثَرُهَا بِرَوَايَةٍ: وَأَشْرَيْتُ، بِأَمْثَالِ الْمَهَا كَانَ مَوْزَعًا، وَمَوْزَعٌ وَمَوْلَعٌ وَاحِدٌ. شَرَى: أَعْرَى.
وَفِي الْأَصْلِ: شَرَيْتُ بِالضَّمِّ، وَفُوَادًا بِالنَّصْبِ، وَهِيَ تَحْرِيفٌ.

(٣) مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ فِي: دِيْوَانِهِ ١٠٩، وَالْأَغَانِي (١٠٩/١) وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢١٨/٣)
وَشَرْحُ أَبِياتِ الْمُغْنِي (٣٧٢/٤) وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي: الْمُغْنِي (٢٧٨/٣)، وَيُورَدُ فِيهِ شَاهِدًا عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي
(لَعْنٌ) وَمَنْعَ كَوْنِهَا مَوْطِئَةً أَنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي حَذْفَ جَوَابَيْنِ لِلْمَقْسَمِ وَالشَّرْطِ وَهُوَ إِجْحَافٌ. أَفْدَا: قَرَّبَ، الشَّوَاءُ:
الْإِقَامَةُ.

(٤) عَجْزِيَّةٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَصَدْرُهُ:

كَانَ لَمْ يَكُونُوا حَتَّى يُتَّقَى

وَهُوَ لِلخَنْسَاءِ فِي: دِيْوَانِهَا ٢٧٤، وَالْكَامِلِ ٩٧٣، ١٤٢٤، وَالْفَاضِلِ ٤٧، وَمَعَانِي الرَّجَاجِ (١٢١/٢، ١٠/٣)
وَالزُّهْرَةَ ٨١٨، وَأَمْثَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٣٧٦، ٣٦٨/١) وَالْحَمَاسَةَ الْبَصْرِيَّةَ ٦٤٦، وَالْمُغْنِي (٣٨/٢) وَشَرْحُ
أَبِياتِهِ (١٨٥/٤) وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرِ ٢٤٧ فَأَجَازَ فِيهَا خِلَافَ مَا قَالَهُ هُنَا فَحَمَلُ (مَنْ) عَلَى
الْمَوْصُولِيَّةِ وَعَلَّقَى (إِذْ) بِيَزُّ، وَعَلَى قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّ فِي إِعْمَالِ الشَّرْطِ فِيمَا تَقْدِمُهُ عَلَّقَى (إِذْ) بِيَزُّ أَيْضًا، وَ(ذَلِكَ)
مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبْرُ، وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ وَابْنَ هِشَامٍ لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى قَوْلِهِ هُنَا إِذْ أَكْتَفِيَا بِمَا أَجَازَهُ فِي
الشُّعْرِ. مَنْ عَزَّ بَزًّا: مَثَلٌ قَدِيمٌ أَيُّ مَنْ غَلَبَ سَلَبًا.

بما بُعد (مَنْ عَزُبْ)؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيما قبله (١)، وإذا كان كذلك كان متعلقاً بما يدل عليه قوله: (مَنْ عَزُبْ)؛ كأنه: إذ الناسُ إذ ذاك يتغالبون ونحوه.

ولا يجوز أن يكون بدلاً من (إذ) الأولى؛ لأنَّ الجملة المضافة إليها (إذ) الأولى لم تتم. فإن قلت: فأضمير (للناس) خبراً؛ كأنه: مُغالبون، وأبدلها من الأولى وأضمير لذلك خبراً أيضاً، كان غير ممتنع. فإن قلت: هل لا يجوز أن أعلتها بشيء قبل قوله: (إذ الناس)؟ فإنه [بيض].

أنشد ابن حبيب الجري:

ولمّا أن نعى الناعي عميراً حسبت سماءهم همّت بليل
وكاد النجم يطلع في قنّام وخاف الذلّ من يمن سهيل (٢)

[ع: يجب عندي أن يكون على حذف المضاف؛ كأنه: حسبت سماء نهارهم، وإلا فسد المعنى].

أنشد الفضل بن محمد اليزيدي (٣) عن ابن الأعرابي:

١/١٥٥ أما ودماء لا تزال كأنها على قنة العزى وبالنسر عندما
وما سبغ الرهبان في كل بيعة أبيل الأبيلين المسيح بن مريما
لقد هز مني عامر يوم لعلع حساماً إذا ما عض بالهام صمماً (٤)

(١) ذكر في الشعر أنه لا يجوز عندهم، وبجيزه بغداديون، وانظر التعليق السالف على المسألتين في (١٤٢-١٤٣).

(٢) من الوافر، وهما في: الأغاني (١٢/١٩٩) من أبيات لزقر بن الحارث في: خبر ذكر أبو الفرج أن أكثر لفظه لابن حبيب، وعمير هو ابن الحباب، ولم أجدهما في: ديوان جرير، ورواية الأغاني: حسبت بالضم، ذهبت = همّت، وكان = كاد، وفيه روي الثاني مضموم على الإقواء.

(٣) الفضل بن محمد اليزيدي أبو العباس أحد الرواة العلماء والنحاة (ت: ٢٧٨). معجم الأدباء ٢١٧٨.

(٤) من الطويل، وهي لعمرو بن عبد الجن وقد تقدم التعليق على الأول منها في (١٥٣-ب) وتخريجها تم. البيعة: متعبد النصارى، أبيل الأبيلين: راهب الرهبان وكانوا يسمون به عيسى بن مريم عليه السلام، لعلع: جبل كانت به وقعة، صمّم: مضى.

مسألة

إضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا (١)

ليس على الوصل ولا على الوقف؛ فهو كقوله:

وما له من مجدٍ تليدٍ (٢)

مسألة

لا يجوز (٣) أن يكون (أَبْيُونٌ) - تحْقِيرٌ (أَبْنَاءٌ) - (أَفْعَالٌ) فانصرف عنه إلى

(أَفْعُلٌ) (٤)؛ كما قالوا في (صَبِيَّةٌ) و(غُلْمَةٌ): أَصْيَبِيَّةٌ، وفي الحديث: «كَانَ يَلْطِخُ» (٥)

أَعْلِمَةُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (٦).

(١) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

ضربك بالسوط قوتس القرس

وهو لظرفة في: صلة ديوانه ١٦٥، وانظر تخريجه ٢٤١، وشرح أبيات المغني (٣٥٨/٧) وفي نوادر أبي

زيد ١٦٥ عن أبي حاتم أنه مصنوع لظرفة، وحكى ذلك أبو علي في: البغداديات ٤٣٧، وأنشده في:

العسكرية ١٩٦ فشرح ما أوجزه هنا مقررًا حذف النون على إرادة النون الخفيفة في (اضرب).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بنماه:

وما له من مجد تليد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

وهو للأعشى في: ديوانه ٦١، والكتاب (٣٠/١) وشرح أبيات (٢١٩/١) وبلا نسبة في: المقتضب

(١/١) (٢٦٦، ٣٨/١) والأصول (٤٦٠/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٢٧، والحجة (٢٥٥/٢) برواية (وما

عنده) شاعداً على حذف المضاف، وأنشده في: الحجة (٢٠٥/١) على أن الأصل في الهاء الحركة وحذف

حرف المد الزائد معه، وفي (٦٢/٤) قصر الحذف على الضرورة، وهو قول سيبويه. وانظر مناسبات الشعر

في: فرحة الأديب ٤١.

(٣) كلامه موجز عما في: الشعر ١٣٦، وما منعه فيهما حكاه في: البصريات ٣٧٥ عن أبي العباس وردّه، وأخذ

به وفسره مفصلاً في: التعليقات (٣٠٥/٣). وانظر في: الخزانة (٢٣/٨) أثر كلامه في المنقول من كلام ابن

جني من إعراب الحماسة.

(٤) قال به الأنباري شارح المفضليات ٦٣٢، أفدته من محقق الشعر.

(٥) الأصل: يَلْطِخُ بالمعجمة، وصوابه بالمهملة. والتصويب من المصادر في الهامش التالي.

(٦) الأرجح أنه حكى معنى الحديث، لأنني لم أجد هذا اللفظ. وأكثر المصادر على هذا اللفظ أو ما قاربه: «عن

ابن عباس قال: قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أعْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ، فَجَعَلَ يَلْطِخُ أَفْخَاذَنَا

وَيَقُولُ: أَبْيَنِي لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». والفتح: الضرب بالكف ليس بالشديد. انظر مستد الإمام

أحمد ٢٠٣، وستن أبي داود ٣٦٢، وابن ماجه (١٠٠٧/٢) والبيهقي (١٣١/٥) والنهاية (٢٥٠/٤).

فـ (أَفْعَلَة) كـ (أَفْعَل) مـن (أَفْعَال) (١)، وإلى هذا ذَهَبَ الفراء (٢).

وإنما لم يَجُزْ لأنَّ (أَفْعَل) لم يأتِ مجموعاً بالواو والنون، وإذا لم يَجِئْ لم يُجْعَلْ (أَبِينون) المتنازع فيه أصلاً؛ كما لم يَجُزْ أن يُجْعَلْ مقصوراً مـن (أَفْعَال)؛ إذ لم توجد (أَفْعَال) مقصورة، فثَبَّتَ إذاً أنه اسمٌ صِغِغٌ في التحقير؛ كـ (عُشَيْشِيَّة) و (أُنَيْسِيَّان) (٣) ونحو ذلك، فلذلك حَكَمَ سيويه (٤) على أنه (أَفْعَل) كـ (أَعْمَى).

فأما قوله:

١٥٥/ب تَرَكَ أُبَيْنِيكَ إِلَى غَيْرِ رَاعٍ (٥)

فالياءُ فيه الياءُ التي هي علامةُ الجرِّ، ولأَمْ الفعلُ ساقطةٌ لالتقاء الساكنين.

مسألة

قولهم: أناسي (٦)، ولم يُقَلْ: أناسين كـ (سَراحين) يدل على أن الألف والنون (٧) كالألف والنون في (سَكْران). وإذا كانوا قد قالوا في (أساربع) (٨): إنه على وزن الملحق، فغَيْرُ الملحق أَجْدَرُ أن لا يجوز أن تُثَبَّتَ الياءُ والنون في تكسيره على حَدِّ (١) عبارة الشعر اوضح: وَأَفْعَلَة مـن فِعْلة كَأَفْعَل مـن أفعال في أن كل واحد جمع أدنى العدد، وجاء التكسير على أحدهما ووقع التحقير على الآخر، وإلى هذا ذهب...

(٢) حكاة ابن جني فيما نقله البغدادي في: الخزانة (٣٣/٨) عن إعراب الحماسة، واستحسنه أبو العلاء في: رسالة الملائكة ١٤٥، وانظر اللسان (بني).

(٣) تصغير عشية وإنسان على غير القياس.

(٤) الكتاب (٤٨٦/٣) وأشار إليه في (٤٥٦/٣) وانظر الأقوال في أبينون في: الخزانة (٣٠/٨)

(٥) عجز بيت من السريع، وصدوره:

مَنْ يَكُ لا ساءَ فَقَدَ ساءَني

وهو للسفاح بن بكير اليربوعي في: المفضليات ٣٢٣، وشرحها ٦٣٢، وتكبير بن معدان اليربوعي في: تعازي المبرد ٨٤٥، ولرجل من يربوع في: التهذيب (٤٩٢/١٥) وبلا نسبة في: غريب أبي عبيد (١٤٢/٣) والغائق (٤٤٣/٢) والخزانة (٣٤/٨) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٣٦ فعقد عليه الباب.

(٦) قيل: جمع إنسان أو إنسي، ولا يبعد أن يكون كلامه رداً على أحد القولين اللذين أجازهما الفراء والزجاج.

انظر معاني الأخفش ٤٥٩، والفراء (٢٦٩/٢) والزجاج (٧١/٤) وإعراب النحاس (١٦٣/٣)

(٧) في (إنسان).

(٨) دودٌ بيضٌ حُمْرُ الرُّؤوسِ تكونُ في الرمل. وفي مجالس ثعلب ١٠٥: أساربع ويساربع الهمزة مكان الياء. ولم أجد ما حكاة أبو علي.

(سراحين)، فهذا يدل على قبح (الكرأوين) (١)، وأنه جاء بضرورة القافية.
فإذا صحَّ ضعفه قوي أن لا يجوز إلا (كُرَيَّان) (٢)، ولا تقول: كُرَيَّين، من أجل ما جاء
من قوله:

حَتَّفُ الحَبَّارِيَّاتِ وَالكَرَّأوِينَ (٣)

إلا أن يثبت ذلك في غير هذا الموضع.

مسألة (٤)

(جاء الهنداتُ) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ) (٥) قبيح؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس
أن يكون في مؤنثه العلامة؛ ليفصله من المذكَّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألفُ
والتاء في المذكَّر؛ نحو: دُرَيْهَمَاتٍ، وإنما يُراد تانيثُ الجماعة لا الواحد.
ولا يجوز / ١١٥٦ عندني (جاءت الزَّيْدُونَ) (٦) تُريد الجماعة؛ لأن هذا الضَّرْبَ لم
يجئ في تانيثٍ كما جاء (دُرَيْهَمَاتٍ) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حَدِّ
واحدةِ المذكَّر وتثنيته.

(١) في: المصباح ١٤٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥ نص في: الكراوين عن تذكرة أبي علي خلاصته كتابنا
وهو موافق لمعنى كلامه هنا مع طول. والكروان لم يذكر سيويه (٦١٧/٣) في جمعه الكراوين، وعده
في: (٢٥٩/٤) قَعْلَان، لذا يرى أبو علي في تصغيره ثبات الألف والتون.
(٢) أي تصغيره.

(٣) من السريع، وهو لأبي زغيب دليم أو دلم العيشمي في: دلائل السرقسطي ٥٠٦، والمصباح ١٤٦٢ وأفادت
الأول منه، واللسان والتاج (كرا)، ولربجل من عبد شمس في: شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٤ - وفي هامش
أصله المخطوط نسبه لدلم - وهو بلا نسبة في: المنصف (٧٢/٣) وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩، والصحاح
(كرا) والمحكم (٢٣٨/٣) والمخصص (١٥٦/٨، ١١٥/١٤) واللسان والتاج (حبر)، وحكى أبو علي في:
التكملة ٢٠٣ إنشاده عن بعض البغداديين وأجاز عليه التصغير على كُرَيَّين وعدم تعيين الواو، بخلاف منعه
هنا. والراجز يصف صقراً.

(٤) المسألة في: المقاصد الشافية (٥٨٦-٥٨٧) بعبارة أطول، وهي منقولة من التذكرة.

(٥) سلف التعليق عليه في (١٠٢-١)

(٦) جاء في: المقاصد الشافية (٥٨٤/٢) والتذييل (٢٠٠/٦) والدر المصور (٤٩٩/٢) أن المنع مع جمع المذكَّر
السالم قول البصريين والجواز قول الكوفيين، وتجد فيها رداً لبعض ما استشهد به هنا لمن جني الذي أطلق الجواز
أيضاً في: اللمع ١٧، وإن كان الباقولي في: شرح اللمع ٣٢٤ جعل مراده خاصاً لا يعم (قامت الزيدون).

فأما (سنون) فالخرفان فيه ليسا على مذهبهما في (الزيدون)؛ ألا ترى أنه قد يتغير بعض حركاته، وليس شيء من هذا في (الزيدون) ونحوه.

[ع: قد جاء نحو: (جاءت الزيدون) عندي مجيئاً كثيراً؛ منه قول الشاعر النابغة:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ (١)

وقول الآخر:

فما شُعيتُ أبي ولا شُعيتُ (٢)

وهو كثير].

مسألة

أنشدنا (٣) أبو العباس في الكامل:

إذا ما قلت أيهم لاي تشابهت المناكب والرؤوس (٤)

ينبغي أن يكون (أي) كناية عن العلم؛ كأنه قال: أيهم لفلان؟ فأجيب بأمرهم ومن

(١) الأصل: خالي بنو، وهو تحريف صوابه جاء في: الهامش بغير خط النسخ. وهو صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يا يؤس للجهل ضراراً لا قوام

وهو للنابغة في: ديوانه ٨٢، والكتاب (٢٧٨/٢) والبحر (٣٩/٧، ٣٢٥/١) والخزانة (١١٤/٢) وأنشده أبو علي في: البصريات ٥٥٩ على تعلق الجمار بمحذوف صفة منصوبة، وأنشده ابن جني في: السر ٣٢٢ والخصائص (١٠٨/٣) على زيادة اللام الجارة للتوكيد في: (للجهل)، وانظر في التذييل والمقاصد رد الاستشهاد بالبيت لجواز التانيث مع المذكر السالم. خالوا: تاركوا وفارقوا، وانظر في: الديوان المناسبة.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقد ربيت بها الآباء قبلي

وهو لتقصي بن كلاب في: الجمهرة ١٣٠٦، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب خطأ للخليل ٢٤٢، وشرح المفصل (٣٧/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٦، والشيرازيات ٣٣١، والعضديات ٦٤ على أن (أبي) جمع بدلالة لحاق التاء في شُعيتُ، ومثله ابن جني في: الخصائص (٣٤٧/١). شُعيت: سُبغتُ قاله ابن دريد، وجاء في الخصائص والشرح: شُعيت.

(٣) ذكروه الكامل يعني أنه لا يريد المباشرة في السماع؛ لأنه لم يدرك أبا العباس المبرد.

(٤) من الوافر، وهو لاعرابي بهجو قوماً من طين، وذكره المبرد مع بيتين آخرين في: الكامل ٢٢٥، وهو بلا نسبة في: البرصان والعرجان ٣٨٠، وعيون الأخبار (٢/٢) وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٢٧، وفصل المقال ١٩٧

الذي يُشبههم؛ أي: لم تر لرؤساء علي من دونهم مزبئة؛ كقول الآخر:
وإنك لو رأيت عبيداً تيمراً وتيمماً قلت أيهم العبيد^(١)

وكقوله:

سَوَاسِيَّةٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ (٢)

وكقوله:

١٥٦/ب لهم مجلسٌ صُهبُ السَّبَالِ أَذْلَةٌ سَوَاسِيَّةٌ أَحْرَارُهَا وَعَبِيدُهَا (٣)
ونظير كون (أي) هنا كناية عن علم قول الآخر:
وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَدَلَّجَتْ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بَائِيَّ وَأَيْتَمًا (٤)

(١) من الوافر، وهو لجرير في: ديوانه ٣٣٢، وعيون الأخبار (١٩٦/٢) والزهرة ٦٣٦، والمصون ٢٠، والعمدة ٨٥١، ومنتهى الطلب (١٧٢/٥) وهو منسوب أيضاً للاخطل في: ذيل ديوانه ٥٢٥، والأغاني (٢٩٨/٨) وبيروني: وإنك لو لقيت.

(٢) قطعة من بيت نسبة الجواليقي في: شرح ادب الكتاب ١٥٦ للفرزدق وعده صدرأ، وعده البكري في: فصل المقال ١٩٦ عجزأ، ولم يذكر له تنمة، وفي اللسان (سوا) جعله عجزأ وصدرة: شبانهم وشبيهم سواء وهو ملفق؛ لأن هذا الصدر صواب عجزه:

فَهُمْ فِي: اللُّؤْمِ أَسْنَانُ الْحَمِيرِ

وهو مع ثان له لرجل من وكند كليب بن اسد بن كليب في: طبقات ابن سعد (٣٥٠/١) وتاريخ دمشق (٣٩٨/٣) وأول تعريفه (فهم في اللؤم أسنان الحمار) وقع في: البيان والتبيين (١٩/٢) وجمهرة الامثال (٥٢٣/١) وثمار القلوب ٥٥٦، ثم تم في اللسان، وما ذكره ابو علي مثل يريدون به التساوي في الشر، وهو في: امثال أبي عبيد ١٣٢، وعيون الاخبار (٢/٢) وجمهرة الامثال (٥٢٢/١) والمجمع (١٠٠/٢) والمستقصى (١٢٣/٢) ولم أجد هذه القطعة في ديوان الفرزدق، ولكنها تشبه بيتاً من الطويل:

سَوَاسِ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ فَلَا تَرَى لَذِي شَبِيَّةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِيٍّ فَضلاً

وهو منسوب لابن أحمر وغيره، انظر ديوانه ١٣٢، وديوان كثير ١٤٢، والحيوان (١٠٧/٦) والبرصان ٣٧٩، وثمار القلوب، وسواس وسواسية واحد.

(٣) من الطويل، وهو لذى الرمة في: ديوانه ١٢٣٥، وتخريجه ٢٠٣، وبلا نسبة في: المحكم (١٩٣/٨) ونُسب صدره خطأ لجرير في: تفسير القرطبي (٨٦/٢٠) وأنشده ابو علي في: الإغفال (٥٠٧/٢) على استخدام سواسية من سواسوة، صهب السبال: أي عجم وليسوا بعرب.

(٤) من الطويل، وهو لحميد بن ثور في: ديوانه ٢٧٨ الحقه المحقق بالقصيدة من العضديات، والحقه الميجني

كنى (بـ أي) عن بلدة فلذلك لم يصرف.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون تقديره (١): أيهم لاي يسود، فيضمير هذا الفعل للدلالة عليه؟ [بيض].

مسائل مكتوبة في آخر المجلد:

مسألة

قال أبو عمر في مختصره: كنت وعمراً حديثاً للناس. وقال أبو الحسن: تقول: كنت وزيداً كالأخوين (٢)، قال: ولا يجوز (كنت وزيداً قائمين) (٣) على الخبر، أو كلاماً هذا محموله.

وجواز ما قال أبو عمر أن (الحديث) لما فيه من الإشاعة والعموم (٤) صلح أن يكون خبراً هنا؛ ألا تترك تقول: كان زيداً حديثاً للناس، وكان أخواك حديثاً لهم، وأصبح إخوتك حديثاً عنهم؛ فلما صلح لشياعه للواحد فما فوقه صلح أيضاً في المسألة التي هي: كنت وعمراً حديثاً للناس.

وإنما لم يجز (كنت وزيداً أخوين) (٥) لأنه ليس معك اسمان / ١١٥٧ لـ (كنت) فيكون لهما خبران، وإنما معك اسم واحد وهو التاء في (كنت)، فأما المنصوب بعده فليس اسماً لـ (كنت) معطوفاً على الأول، وإنما هو أحد المفعولات، ولا محالة أنهن فضلات، فلا يجوز أن تُخبر عن الفضلة؛ كما تُخبر عن صاحب الحديث.

= بهامش ص ٧، وهو له في: الحماسة البصرية ١١١١، والمحكم (١٢/ ١٨٨) وبلا نسبة في: الخصائص (١/ ١٣١، ٢/ ١٨٢، ١٨٤) والمحكم (١٢/ ٢٤٤) وأنشد أبو علي في: الشيرازيات، ٥٥٧، والعضديات ١٧٥، والبصريات ٥٩٤، ٦٣١، والحجة (٦/ ٢١٩) على عدم صرف (أي) لأنها كناية عن علم مؤنث فجرى عليها حكمه، وبناء (إنما) على الفتح لأنها ضمت إليها (ما).

(١) أي في بيت أبي العباس أول المسألة.

(٢) من كلام العرب جاء في: جمل الزجاجي ٣١٧، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٣١)

(٣) جاء في: شرح الرضي (١/ ٥٢٥) والهمع (١/ ٢٢٢) أنهم أجازوا عدم مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله، وأوجب ابن كيسان مطابقتة لما قبله، وهو قول الأخفش وأبي علي هنا.

(٤) أعلى (الإشاعة) و(العموم) رمز (م) وأعلاهما علامة تخريج، وفي الهامش: "ص: من العموم والشياع".

(٥) يريد المثال المتقدم: كنت وزيداً قائمين

فلما قلت : (كالأخوين) اجتمع لك فيه أمران لا بُدَّ من كلِّ واحدٍ منهما : أحدهما أن الكاف ليس في لفظها علمُ التثنية ، والآخَرُ أن مُفادَها مُفادُ التثنية ، فلما سلم اللفظُ وصحَّ المعنى جاز .

ولو قلت : كنتُ وزيداً أخوين ، لصححت - لعمرى - المعنى ، وأفسدت - لا محالة - اللفظ ، فلهذا عدلٌ إلى الكاف لسلامة اللفظ بها والمعنى جميعاً ، وهذه حالُ قولك : (حديثاً للناس) ؛ لأنَّ (الحديث) لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّيْءِ وَالْعَمُومُ يَصْلِحُ لِلوَاحِدِ وَمَا فَوْقَهُ ؛ كما أن الكاف كذلك ؛ ألا تراك تقول : زيدٌ كعمرو ، والزيدان كالعمرين ، والزيدون كالعمرين . وهذا واضح .

وتقول على هذا : كانت البقرة وعجلها إقبالاً وإدباراً ، قياساً على قولها :

فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ (١)

ألا تراك تقول : البقرتان إقبالٌ وإدبارٌ ، والبقرُ إقبالٌ وإدبارٌ ، فلما شاع في الواحد فما فَوْقَهُ جاز أن تقول : / ١٥٧ ب كانت البقرة وعجلها إقبالاً وإدباراً ، وتقول على هذا : كان فرعونُ ووزيره طاغوتاً ؛ من حيث كان (الطاغوت) في الأصل مَصْدَرًا ؛ ألا ترى إلى وقوعه على الجماعة في قول الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ ﴾ (٢) ، وعليه تقول : كانت الناقةُ وفصيلها أكلاً وشرباً ، ولا تقول : آكلين ولا شاربين .

فإن رفعتَ فقلت : كانت الناقةُ وفصيلها آكلين وشاربين ، صححت المسألة كما لو قلت : كنتُ وزيدٌ أخوين ، إذا رفعتَ (زيداً) على ضَعْفِ رَفْعِهِ ؛ إِلَّا أَنْ تُوكِّدَهُ ، غَيْرَ أَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَهُ عَلَى مَا فِيهِ تَنَيْتَ فقلت : أخوين .

(١) عجز بيت من البسيط ، وصدوره :

ترتُّعُ ما رتَّعتُ حنى إذا ادَّكرتُ

وهو للخنساء في : ديوانها ٣٨٣ ، والكتاب (١ / ٣٣٧) ومعاني الأختش ١٠٣ ، والمقتضب (٤ / ٣٠٥ ، ٣ / ٢٣٠) والكامل ٣٧٤ ، والتعازي ١٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٩٤) والمنصف (١ / ١٩٧) والخزانة (١ / ٤١١) وأنشده أبو علي في : التعليقة (٢ / ٢٤٤) والحجة (١ / ٢٧٢ ، ٣ / ٢٤٤) والبغداديات ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، وأخذ فيه بقول سيبويه بأنَّ جَعَلَ البقرة إقبالاً وإدباراً على الجواز لكثرة ذلك منها ، وقبل فيه غير ذلك .

(٢) سورة البقرة : (٢٥٧) وانظر احتجاجه لهذا في : التكملة ١٤٥ ، والشيرازيات ٢٠٣

وتقول: تُرك زيدٌ وأخاه عِبرةٌ للمُعْتَبِرِ؛ لأنَّ (العِبرة) مصدرٌ والمصادر لِشِيعِهَا تُفَعُّ لِلوَاحِدِ فَمَا فَوْقَهُ .

ولو قلت: تُرك زيدٌ وأخوه عِبرَتَيْنِ، جازت التثنية والإفراد. أمَّا التثنية فعلى أن تُضَعَّ التَّعْبِيرُ هُنَا نَوْعًا لَا جِنْسًا، وَأَمَّا الْإِفْرَادُ فَعَلَى إِرَادَةِ مَذْهَبِ الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَمُومِ .

وتقول: جاء البردُ والطَّيَّالِسَةُ جَمِيعًا، إِنْ جَعَلْتَهُ (جَمِيعًا) مَصْدَرًا فَلَا سَوَالَ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا عَلَى صِفَةِ قَوْلِهِ:

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِيقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ (١)

/١٥٨ ففیه النظر، وقياسه عندي الجوازُ وإن لم يكن مصدرًا، وذلك أن (٢) (جميعًا) ليس هنا خبرًا فيمتنع جَوَازُهُ، وإنما هو حالٌ والحالُ قد يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مررتُ بزيدٍ مع عمروٍ قائمَينِ) (٣)، وإن كنت لا تُجِيزُ (مررتُ بزيدٍ مع عمروٍ القائِمَينِ) على الصفة، وإنما ساغ ذلك في الحال من حيث كانت تأتي مؤكدة دخولها كخروجها؛ إلا ترى قوله:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي (٤)

(١) من الكامل، وهو للبيد في: ديوانه ٢٨٨، والكتاب (١/١٩٠) وشرح أبياته (١/١٦٢) واللسان (حضر) وبلا نسبة في: تذكرة النحاة ٦٥٠، والشاهد في نصب الجميع صفة بمعنى المجتمع لمفعول عهدي. (ندام) في الأصل بفتح التون وكسرهما.

(٢) تكررت (ان) في الأصل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/٨١، ٥٧) والمقتضب (٤/٣١٦) والأصول (٢/٤١) وشرحه في: التعليقة (١/٢٥٦).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس لحبها ما عشتُ شافي

وهو لبشر بن أبي خازم في: ديوانه ١٦٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢، ومختارات ابن الشجري ٢٧٩، والخزانة (٤/٤٠٢) وبلا نسبة في: الكامل ٩١٠، والمقتضب (٤/٢٢) والمنصف (٢/١١٥) والخصائص (٢/٢٧٠) والمصاحبي ١٢، والخليل ٣٤٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والعسكرة ١٤٩ على تسكين الياء في النصب فعده مرة ضرورية ومرة أخرى لغة، وأنشده في: الحجة (٢/٥٤٤٠، ٥٦) والشعر ٢٣١، والشيرازيات ٥١٦، والبغداديات ٥٤٦ على الحال المؤكدة كقوله هنا.

وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (١)، و:

أنا ابنُ دارَةٍ معروفًا لها نَسَبِي (٢)

وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها زيادةٌ في الخبر، والزيادةُ تحتمل من الاتساع ما لا يحتمله ما لا بُدَّ منه.

فإن قلت: فقد جاءت الصفةُ زائدةً مؤكدةً كـ (أمس الدابر والمدبِر) (٣)، وكقوله عزَّ اسمه: ﴿وَمِنَّا الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ (٤)، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٥). قيل: هذا الموضعُ إنما أتى الصفةُ من قِبَلِ الحال، إذ كانت شبيهةً بها ومنقولةً عنها إليها؛ ألا تراك تقول: مررتُ برجلٍ واقفٍ، فإذا عرَفْتَهُ قلت: مررتُ بالرجلِ واقفًا. فمن أجل ذلك وغيره من الشبهِ بينهما ما جاء من زيادة الصفة، ولولا ذلك لما كان مَبْنَاهَا إِلَّا على الفائدة، وأن لا يكون / ١٥٨ أب أحدَ الزيادة (٦).

(١) سورة البقرة: (٩١) واستشهد بها على الحال المؤكدة وغير المنتقلة في: البصريات ٦٦٣، ١٩٠٣، والبيداديات ٥٤٥، والتعلبية (٨٠/١) والإيضاح ٢٢٢، والحجة (٥٦/٥) وجعلها في: الإغفال (٣٤٦/١) على إعمال معنى الفعل في الحال.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارةٌ يا للناسِ من عارٍ

وهو لسالم بن دارَة في: الكتاب (٧٩/٢) وشرح أبياته (٤٤٧/١) وفرحة الأديب ١٨٨، ومؤتلف الأمدى ١٦٧، والخزانة (٢٣٦/٣) وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري (٢٢/٣) وغيرها وأنشده أبو علي في: التعلبية (٨١/١) والحجة (٥٦/٥) والبيداديات ٥٤٦، والبصريات ٦٦٣، ٩٠٤ على الحال المؤكدة، وظاهر كلام السيرافي (١٦٦/٦) حملُه على المصدر، ويحكي عن الزجاج غير ذلك. ودارة أمه وقيل جدّه، والرواية المشهورة: بها نسبي، وجاءت برواية المتن عند ابن السيرافي ولم ينكر عليه الأسود، وفي اللسان (دبر) عن ابن سيده أن ابن جني رواها كذا، وقال: لها معنى النسبة، وأشار محقق الخصاص (٦٢/٣) إلى أن (لها) في نسختين، ولم أجدها في شيء من كتب أبي علي.

(٣) ذكر قولهم هذا على أنه من الصفة المؤكدة في: الحجة (٤/٣٢٨، ١٧٥/٣٣٩) وانظر الخصاص (٢/٢٦٩، ١٠٧/٣) وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٧٦، وكشف الباقولي ١٢٩١

(٤) سورة النجم: (٢٠)

(٥) سورة الحاقة: (١٣) واستشهد أبو علي بالآيتين للصفة المؤكدة في: الشيرازيات ٥١٨، والشعر ٥٢٨، والحجة.

(٦) أي أحد ضروب الزيادة، والزيادة بمعنى الغلظة.

وبعد، فكلُّ ما جاز أن يقع خبراً عن الواحد فما فوقه بلفظٍ واحد فجائز أن يكون خبراً عن المرفوع مع المفعول معه، وما لم يقع إلا للواحد فلا يجوز أن تُثنَّيه على أن تجعله خبراً عنهما لما قد منا.

والمسائل من هذا الطرز (١) كثيرة متصلة، فامضِ فيها عليه تُصِيب بإذن الله.

مسألة

قولُ الله سبحانه: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (٢) فيه دلالة على شِدَّةِ اتِّصَالِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ؛ وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُمُ الْوَيْلَ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّهُمْ مُصَلِّونَ، وَإِنَّمَا اسْتَحِقُّ لِسَهْوِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ؛ أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ كَانَ الْاعْتِمَادُ عَلَى صَلَةِ الصِّفَةِ لَا عَلَى نَفْسِ الْمَوْصُوفِ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِقُّ الْوَيْلَ عَنِ الصَّلَاةِ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ عَنِ تَرْكِهَا وَالسَّهْوِ عَنْهَا؟

ومع هذا فإنه لا يجوز قياساً عليه (أحقُّ الناس بما ل أبيه ابنه البرُّ به) (٣)؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ حُكِمَ الْجُزْءُ الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَفِيداً؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَ(ابنه) لَا يُفِيدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعاً فَلَمْ يُغْنِ عَنْهُ مَجِيءُ الصِّفَةِ بِ(البرِّ) بَعْدَهُ / ١١٥٩، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ؛ أَلَا تَرَاكَ إِذَا قُلْتَ: نَزَلَ أَبُوكَ عَلَى جَعْفَرٍ، فَالْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ (٤) مِنَ الْجُمْلَةِ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ، وَإِنَّمَا الْمَجْرُورُ فَضْلَةٌ فِيهِ مِنْهَا بُدْءٌ، وَلَا غِنَى بِالْفَاعِلِ عَنِ الْفِعْلِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ هُنَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا هُوَ الْخَبَرُ فِي الْأَصْلِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ (٥)؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَيْلٌ ثَابِتٌ لَهُمْ، ثُمَّ لَمَّا حُذِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ أُقِيمَ الظَّرْفُ مُقَامَهُ نَائِباً عَنْهُ، وَالْمَفَادُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكَوْنُ وَالاسْتِقْرَارُ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

(١) أي الهيئة والشكل.

(٢) سورة الماعون: (٥، ٤) وأخذ بقوله ابن جني في: الخصائص (٣٢٨/٣) والباقولي في: الكشف ١٤٨٥.

(٣) ذكرها ابن جني في: الخصائص (٣٣٩/٣) مجردة من (البر) ثم قال: صحتها: ... أبيه إبراهيم به.

(٤) بالهامش بخط الناسخ: المفاد، صحح، وسترده في المتن كذلك قريباً.

(٥) وقدره فعلاً في: الإغفال (٣٣١/١) والشيرازيات ٣٤١.

قال الاخفش (١) في الاسمين اللذين يُجعلان اسماً: الاول مفتوح، والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، ولو سميت رجلاً بـ (خمسة عشر).

قلت: هذا خمسة عشر قد جاء، وهذا خمسة عشر آخر، ومررت بخمسة عشر مقبلاً، ومثل ذلك: حضر موت وبلا لآباد (٢)، تقول: هذا بلا لآباد، وهذا بعلبك ورامهرمز (٣).

قال: ومثل ذلك: معتدينار (٤) ومعديكرب، إلا أن (معديكرب) (٥) أسكنت فيه الياء لثقلها. ومن العرب من يضيف هذا كله إلى آخره فيجره، إلا أن يكون أعجمياً فلا ينصرف؛ نحو: هذا بلال آباد، وهذا رامهرمز في لغة من أضاف.

وقال (٦): /١٥٩ ب اعلم انه لا يصلح أن تجعل مثل: مدائن محاريب، ولا مثل: مساجد محاريب، ولا مثل: جلال سلاسل اسماً واحداً مثل: حضر موت؛ لأنه لم يجر شيء من هذه الابنية اسماً منها (٧) اسماً واحداً.

فإن قلت: فإن جاء فكيف ينبغي أن يكون في القياس؟ فإنه ينبغي أن يكون مصروفاً

(١) المقتضب (٤/٣٠) والاصول (٢/٩٧) وحكى سيبويه الإضافة عن العرب وعدّها رديئة، واجازها الكوفيون في الشعر، وردّها ابو علي في: الخليليات ٣١٦. انظر الكتاب (٣/٢٩٢) ومعاني الفراء (٢/٢٤٢، ٣٤٤) ومذكر ابن الانباري (٢/٢٢٧) والتعليقة (٣/١١١) والإنصاف ٣٠٩، وشرح جمل ابن عصفور (٢/٣٣) والارتشاف (١/٣٦٩).

(٢) رسمها أول مرة: بلال اباذ، ثم رسمها بعد ذلك كما أثبتناها. وهو موضع في البصرة، انظر معجم البلدان (٢/٤٣٤).

(٣) ضبط في الاصل يكسر الميم الثانية، والمذكور في المصادر ضمها، انظر لبيب ابن الاثير (٢/١٠).

(٤) كذا رسمها، وفي الاصول: مائة دينار.

(٥) ذكر سيبويه فيه (٣/٢٩٦) ثلاثة اقاويل على الإضافة غير مصروف ومصروفاً وعلى جعله اسماً واحداً، وكذلك ابو علي في: الإيضاح ٣١٥.

(٦) الاصول (٢/٩٧) وقد يفهم من سياق الاصول انه من كلام ابي بكر ولكن يشهد بانه لابي الحسن ان محقق الاصول خرّج بعض الكلام من المقتضب (٣/٣٤٥) منسوباً لابي الحسن، وسيختم ابو علي المسألة بانها من الاوسط.

(٧) في الاصول: اسمان يكون منهما اسماً واحداً، وعبارة الاصل هي الصحيحة، لان (اسمان) بدل من (شيء) و(اسما) حال.

في النكرة؛ لأنك قد حوّلتَه إلى بابِ ينصرف في النكرة وخرَجَ من حدِّ البناء^(١)؛ لأنك إنما كنتَ تركتَ صرفَه؛ لأنه على مثالِ لا يجيء في الواحد مثله، وأنت الآن لا يَمْنَعُكَ البناء^(٢).

ألا ترى أنك حين أدخلتَ في الجمع الهاءَ صرفتَه في النكرة؛ نحو: صَيَاقِلَةٌ وَجَمَّاحِجَةٌ، لما دَخَلَ في غيرِ بابِه^(٣).

فإن قلتَ: ما بالي إذا سُمِّيتُ رجلاً بـ (مساجد) لم أصرفه في النكرة؟ قلت: لأنه على بناءٍ يَمْنَعُه من الصرف، ولم يزل ذلك البناء^(٤) حيث سُمِّيتَ به^(٥). وإذا سُمِّيتَ بـ (مساجد محاريب) وجعلته اسماً واحداً فقد صُغته صياغةً غيرَ الذي كان وبنيته بناءً آخر، وكذلك لو جاء اسمٌ على (واحدة حمراء)؛ أي تجعل (واحدة) مع (حمراء) اسماً، و(واحدة بشرى) أو (رجل بيضاء) وأنت تُريد أن تجعله اسماً واحداً مثل: حضرموت، انصرفَ في النكرة؛ لأنَّ الألف ليست للتانيث في هذه الحال؛ ألا / ١١٦٠ ترى أنك لو رُخِّمته حذفتَ الألفَ الآخرةَ من الاسمِ الآخر، ولم تكن تحذفُ الهاءَ، وينبغي في القياس إن ثنَّيته أن تهمز فتقول: واحدة حمراءان، ورجل بيضاءان؛ لأنَّ الألف ليست للتانيث في هذه الحال.

من الأوسط^(٦).

(١) في الأصول: البناء الذي لا ينصرف.

(٢) الأصل: للبناء، وهو تحريف صوابه من الأصول.

(٣) عبارته في: المنشورة ٢٧٧: فإنَّ هذه الهاء لما صارت في آخره الحقة بينية الواحد وذلك أنهم قالوا: حمراء

حزابية. وهو من كلام سيبويه (٢٢٨/٣)

(٤) الأصول: ولم يزل لذلك البناء حيث...

(٥) في: المنشورة ٢٧٦: علل المنع بأنه معرفة وواحد ليس في كلامهم اسم على زنته، ورد الاعتنال بأنه جمع لا نظيره.

(٦) من كتاب أبي الحسن: كتاب المسائل الأوسط، والنقل في الأصول أطول.

هذا باب

النون كيف صارت من مخرجين (١)

وذلك أن النون الخفيفة نحو: منك وعنك، ليس لها مخرج من الفم، إنما هي من الخياشيم، ونون (عن خالد) من الفم. فكيف صارت هذه التي من الخياشيم نوناً وليس موضعها بواحد؟

وذلك أن الصورتين اشتبهتا (٢)؛ كما أنك قد تضرب بالشيء فيجيء له صوت، ثم تضرب بغيره فيجيء له صوت كصوته، فلا تُنكر أن يشبه الصوت من موضعه صوتاً من غير موضعه، لم ينجى في الحروف شيء هكذا غير النون.

وإنما صارت النون مدغمة في بعض حروف الفم، وهي خفيفة مخرجها من غير الفم؛ لأن صوتها كصوت التي من الفم. / ١٦٠ ب والنون التي من الفم إلى جنب الرء واللام؛ فلذلك أدغمت النون في اللام والواو والياء وبقيت غنة.

فإن قلت: الست صيرت النون لما ادغمتها حرفاً غير النون، والغنة لا تكون إلا في النون؟

فإن تلك الغنة هم منك بالنون كما تهم بالحركة حين تقف فتقول: هذا عامر، فيعرف السامع أنك تريد الرفع لما يرى من تهيوك لذلك، وكذلك ما يرى من هذه الغنة، ومثل ذلك ما يبقى من الإطباق إذا ادغمت الطاء والظاء والصاد والضاد في حرف ليس بمطابق فيبقى الإطباق؛ وذلك لأنك هممت بالحرف المطابق ثم لم تجيء به.

وقال: إن قلت: ما بال الحروف التي من مخرج واحد تكون مختلفة؛ تكون الطاء والذال والتاء من مخرج واحد وهي مختلفة؟

فالذي يخالف بينها وهي من مخرج واحد الإطباق والهمس والجهر والرخاوة والشدة. وقال: الرخوة ما جرى فيها الصوت واسترخت عليك إذا مددتها؛ نحو: السين والزاي

(١) اثبت لها أربع أحوال من مخرجين الفم والخياشيم في: التكملة ٢٧٨، وثلاث أحوال في: التعليقة

(٥/١٨٤) وانظر سيبويه (٤/٤٣٣-٤٣٣).

(٢) كذا بالتذكير وهو مما يجب فيه التأنيث.

والفَاء والثاء، والشديدة ما لم يَجْر فيه الصوت؛ نحو: الدال والثاء، ونحو: الميم والنون؛ إلا أن [للنون] (١) / ١١٦١ والميم صوتاً ولكنه لا يخرج من موضع لفظك بهما، فليس الصوت لهما، فلا تحسب انهما رخوان، هما شديدان.

فإذا أردت أن تعرف شدة الحرف من رخاوته فضعه موضعه ثم اعتمد عليه، فإن جرى فيه الصوت وخرج الصوت من موضعه فهو حرف رخو، وإن لم يجر له الصوت فليس هو رخواً، هو شديد.

وقال: المطبقة إذا تكلمت بها أطبقت وسط لسانك إلى ما حاذاه من الحنك، فحصرت الصوت.

هنا وهناك [و] هاهنا وثم، وهل يجوز أن يقال: هاهناك؟

قيل: ذاك، وهذا، وهناك، وقالوا: هنا وهناك وهاهنا، فالقياس أن يقال: هاهناك؛ كما قيل: هناك، إلا أننا لسنا نعلم (هاهناك) مسموعاً كما علمنا:
 وقلنا له هاذاك فاستغن بالقري (٢)

وقد يجوز في (٣) القياس ما لا يجيء في الاستعمال؛ ألا ترى أنه لم يجيء (وذراً) وإن كان قد جاء (يذراً) (٤).

مسألة

(أفعل منك) (٥) صفة معناها إذا قلت: (مررتُ برجلٍ أفضل منك) / ١٦١ ب أنه

(١) الأصل: النون، وهو لا يستقيم مع قوله بعد ذلك: صوتاً.

(٢) من الطويل، وتماه:

وقلنا له هاذاك فاستغن بالقري وفي ذي الاداوي عندنا لك مشرب

وهو للكعبيت بن زيد في: ديوانه (٧٧/١) والمعاني الكبير ٢٠٥، وفتوح ابن اعثم (٢٧١/٨) وأنشده ابوعلي في: الشعر ٢٧٩ فاجاز في إعراب هذا الرفع على الابتداء والاشتغال والنصب على الاشتغال وغيره، ولم ترد (هناك) في غير رواية أبي علي، والبيت في وصف ذئب لقيه في السفر فاطعمه وسقاه، وذي الاداوي: الماء لأنه يوضع في الاداة وجمعها اداوي.

(٣) كتب الناسخ أعلاها: كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح، وفي الهامش لعله بخط آخر: كذا وجددت.

(٤) عقد في: العضديات ٨٠ مسألة لتعليل ذلك، وانظر البصريات ٤٠٦، ٨٤٨.

(٥) بعض ما جاء هنا قاله في: الشيرازيات ٢٠، والعضديات ١٤، والتكملة ٩٦.

يزيد فضله عليك، فالواحد والاثنتان والجميع والمؤنث في ذلك سواء في اللفظ؛ كما كنت تقول: مررتُ برجلين يزيدُ فضلُهما عليك، وبرجالٍ يزيدُ فضلُهم، فلا تُشني المصدرَ ولا تجمععه، وإن شئتَ ثنيتَ وجمعتَ.

فلما كان المعنى هذا وكانت الصفة غير تامة لم يَجُزْ أن يُشني ولا يُجمَعَ إلا بعد التمام، وإنما تمامها (مِنكَ)؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك وأطولُ منك، فإنما أنت سببُ ابتداءِ فضله وطوله^(١)، فهو لم ينفرد بفضله ولا طولٍ، وإنما له هذه الصفة بالإضافة إليك، ومن قبلك اكتسبَ هذه الصفة؛ فكانك إذا قلت: زيدٌ أطولُ منك، قلت: زيدٌ يطولُ منك؛ لأنك أنت سببُ طولِهِ، فلو قلت: يطولُ منك، لاحتملَ هذا المعنى وغيره، فجعل (أفعلُ منك) لهذا المعنى لا يتعداه.

فإذا أدخلتَ الألف واللام فقلت: الأطولُ والأفضلُ، صار (أفعلُ) اسماً؛ لأنه إنما يكون صفةً إذا كان معه (مِنكَ)، وإذا كان معه (مِنكَ) فلا يكون إلا نكرة، واستغني عن (مِنكَ) لما دخلتَ الألف واللام؛ لأنه قد عُرِفَ بالإشارة إليه بهما، فيقال / ١١٦٢ حينئذ: الأفضلُ والقُضليُّ، وإنما قال سيبويه^(٢): إن (الأفضلُ) و(القُضليُّ) أسماء؛ لأن الألف واللام لم تدخل على (أفعلُ) صفةً ولا على (فُعليُّ)، لا يقال: امرأةٌ قُضليُّ، إنما يقولون إذا أرادوا ذلك: أفضلُ من كذا.

ولو كان مثل (أنثى) و(خُنثى) اللتين تُنكَّرُهما وتُعرَّفُهما، وأصلُهما مستعملٌ بغير (مِنكَ)، لا يقال: امرأةٌ ولا شاةٌ أنثى من كذا؛ فلهذا صلح أن يقول: أنثى والأنثى، وخُنثى والخُنثى، ولا يصلح أن يقول في (القُضليُّ): قُضليُّ.

وأصلُ الصفات أنه لا يكون شيءٌ بوصف به المذكَرُ إلا وُصِفَ به المؤنثُ بعلامةِ تانيث، فيقول: ضاربٌ وضاربةٌ، هذا فيما كان جارياً على الفعل. وأما ما لم يَجْرِ على الفعل فللمذكَرِ بناءٌ وللمؤنثِ بناءٌ فيه علامةُ التانيث؛ نحو: أحمرٌ وحمراءُ، والأحمر والحمراءُ.

(١) (مِن) في (أفعلُ منك) معناها ابتداء الغاية هو قول المبرد خالف فيه سيبويه. انظر: الكتاب (٤/ ٢٢٥)

والمقتضب (١/ ١٨٢) والانتصار ٢٥٦.

(٢) الكتاب (٣/ ٦٤٤، ٢٤/ ٢٤)

وأصل الصفات للنكرات؛ لأن المعارف الرصفُ بها عارضٌ فيها؛ إذ كان حق المعرفة أن تُغني معرفته عن صفته، ولكن ربما عَرَضَ لَبَسٌ فاحتيج إلى الفرق. فإذا كانت صفةً لا تنفرد بالموصوف لم يَجُزْ أن تؤنث نحو: أفعل منك، فإن جاءت (أفعل) يراد بها (فَعِيل) أو (فَاعِل) جاز؛ فقلت: / ١٦٢ ب مررتُ برجلين أكبرين وأفضلين (١)، وأدخلت الألف واللام، وتَصَرَّفَتْ تصرَّفَ غيرها.

أشَدْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ (٢) رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ لِلْفَرَزْدَقِ:

قَعِيدُكُمْ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمُنَادِيَا (٣)

قال ابنُ حبيب (٤): (قعيد كما) قَسَمَ كَأَنَّهُ قَالَ: بِعِبَادَتِكُمَا اللَّهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ عِبْدَانُ؛ مِنَ الْمَقَاعِدَةِ، وَأَنْشَدَ:

قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَأْمَةً وَلَا تُنَكِّئِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَجْعَلَا (٥)

(١) مثاله في التثنية وهو ينحدث عن جواز التانيث، ولعله أراد مطلق التصرف.

(٢) محمد بن العباس بن محمد أبو عبد الله اليزيدي النحوي (ت ٣١٠). وفيات الأعيان (٤ / ٣٣٧).

(٣) من الطويل، وهو للفَرَزْدَقِ في: ديوانه (٢ / ٣٦٠) والكامل ١١٧ من طرر الاخفش، والعقد الفريد

(٣ / ٢٣٤) ومنتهى الطلب (٥ / ٣١٤) وأمكنة الزمخشري ٣٦، والمحكم (١ / ٩٧) ونسب الجوهري:

التهذيب (١٢ / ٨٦) والاساس (قعد) وفي الأول عن ابن حبيب، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٧ على

أن (قعيد) ليس بقسم، وأنشده فيه ٨٨ على مجيء (قعيد) بمعنى قَعْدَكَ وقَدَّرَ معناه: حَفَظْتُكَ اللَّهُ

كتحفيظك إياه نَفَسَكَ، وهي مثل: نَشَدْتُكَ اللَّهُ فِي أَنهَا اسْتَعْطَافٌ وَتَقَرُّبٌ لِلْمَخَاطَبِ. ومما قيل في

البيضتين أنه ما حول البرية من البحرين.

(٤) جاء في: مرثي اليزيدي ٧٩ في: شرح البيت التالي بلفظ: قعيدك بمعنى بتقريبك إلى الله، واليزيدي يروي

قصيدة متمم مشروحة عن ابن حبيب، وحملُ قَعِيدٍ وَقَعْدٌ عَلَى الْقِسْمِ مَوْضِعَ اخْتِلَافٍ. انظر دقائق

التصريف ٤٦٣ واللسان (قعد) وما ذكر في التخريج التالي.

(٥) من الطويل، وهو نسيم بن نويرة في: ديوانه ١١٥، والمفضليات ٢٦٩، والكامل ١١٨، ١٤٤٠، والخزانة

(٢ / ١٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٢ / ٣٢٩) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات على ما

سلف، ويروي: فَعَقْدُكَ، وَقَعْمَرُكَ وَبِهَا جَاءَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنَ الْكَامِلِ وَفِي أَصْلِهِ الْمَخْطُوطِ إِشَارَةٌ إِلَى زَوَابِتِنَا

وَأَنَّهَا رَوَايَةُ أَبِي عَلِيٍّ، وَأَبْقَيْتُ (أَنْ لَا) بِرِسْمِ الْأَصْلِ.

يجمع: يُوْجَع.

مسألة

(فاعل) (١) نحو: ضارب وقائم، يكون لما مضى ولما أنت فيه ولما تستقبل؛ إلا أنه إنما يعمل منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل؛ كما أعرب من الأفعال ما كان في هذا المعنى.

فإذا قلت: الدار أنت نازل فيها، فإن أردت الاستقبال والحال جاز النصب فقلت: الدار أنت نازل فيها، وإن أردت الماضي رفعت فقلت: الدار أنت نازل فيها؛ كأنك قلت: أنت رجل فيها.

وكذلك: أزيدا أنت مشتري له ثوباً، وإن أردت الماضي قلت: أزيدا أنت مشتري ثوباً / ١١٦٣ له.

والكوفيون يقولون: إذا أردت (بفاعل) الماضي قلت: أنا لك ضارب؛ لتكون اللام عقيب الإضافة؛ كما تقول: أنا لك غلام.

فإن قلت: أزيدا أنت اشتريت له ثوباً، أو الدار أنت نزلت فيها، نصبت. فإذا قلت: هذا رجل قائم فيها، فجائز أن يكون للآزمنة الثلاثة، وكذلك إذا قلت: مررت برجل قائم فيها ونازل فيها. وإذا أردت الماضي فإن تذكر (كان) [كان] (٢) أوضح؛ فتقول: مررت برجل كان قائماً فيها، وكذلك إذا أردت الاستقبال أن تذكر ما يدل عليه أولى؛ لأن كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها، كذا حقه متى وقع شيء سوى هذا قدر له تأويل يعود إلى هذا.

مسألة

لم صارت ألف الوصل (٣) تدخل على الماضي ولا تدخل على المستقبل المعرب؟ (٤).

(١) عقد لعمله باباً في: الإيضاح ١٧٠ جاء فيه أكثر كلامه هنا. وانظر: الكتاب (١/١٦٤-١٧٥) والمقتضب (٤/١٤٨).

(٢) زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) لها باب في: التكملة ١٦٦ ضم أكثر مقالاته هنا، وكذلك في: البغداديات ١٩٩، وانظر الكتاب (٤/١٤٤).

(٤) بعدها في الأصل: إلا أن يكون مرفوعاً نحو فعل الأمر، وهي عبارة مقحمة لم أجد وجهاً لإثباتها.

والجوابُ في ذلك أنهم إنما أدخلوها على المبنيات من الأفعال دون المعربات؛ لأنَّ المعربات مضارعةٌ للأسماء، وليس بأبها الدخولُ على الأسماء، وإنما / ٦٣ أب بأبها الدخولُ على الأفعال، فلما لم يكن من شأنهم إدخالها على الأسماء امتنعوا أيضاً من إدخالها على ما ضارعتها.

ومع ذلك أن حروف المضارعة متحركة فقد أغنت عن ألف الوصل، وإنما كان يعرض الأدغام متى دخلت تاء على تاء المضارعة؛ نحو: تَفْعَلْ، لو جاز الأدغام لكان (اتَّفَعْلَ)، ولكن امتنع الأدغام لما ذكرنا (١).

مسألة

لَمْ قَدَّرَ النحويون (٢) وزنَ (جَعْفَر) وما زاد على الثلاثة بتكرير اللام فقالوا: وَزَنَ (جعفر): فَعَلَّل، ولم يقولوا: فَعَلَّفَ أو فَعَلَّع؛ إذ كانوا إنما جَعَلُوا الفاء والعين واللام سبباً للأصول، فلم كانت اللام أولى بالتكرير؟

قد كان بعض أصحابنا سألني عن هذه المسألة فاثبتتها في موضع آخر (٣).

مسألة (٤)

قال سيبويه (٥): (لا تَدُنُّ مِنَ الأسدِ يَأْكُلُكَ) (٦) قبيحٌ إن جَزَمْتَ، وليس وجهُ كلامِ الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تَباعُدَهُ من الأسد سبباً لأكَلِهِ، فإن رَفَعْتَ فَالكلامُ حَسَنٌ (٧)، وإن

(١) في: التكملة ٢٧٤ ذكر أبو علي أن همزة الوصل تُجْتَلِبُ لسكون ما سَكَنَ بالأدغام مثل (اطِير)، ولا تُلْحَقُ هذه الهمزة المضارع نحو تَتَذَكَّرُونَ، لا تدغم أثناء فتقول: اذْكُرُونَ، والآخر محرفة صوابها: اذْكُرُونَ، والكلام من سيبويه (٤/٤٧٦) وانظر التعليقة (٥/٢٠٦) والمنصف (١/٧٤).

(٢) الكتاب (٣/٣٢٨) والمنصف (١/٢٤) والمقتضب (٤/٣) وللغراء والكسائي قول يخالف هذا القول عرضه السيرافي في شرحه (العلمية ٥/٢١٩) وعقد أبو علي مسألة في: البغداديات ٥٢٩ شرح فيها تساؤله هنا، وعرض لبعضه في: التعليقة (٤/٥٠٩٥/٦).

(٣) البغداديات.

(٤) المسألة نقلها كاملة من أصول ابن السراج (٢/١٨٠-١٨٤) ولم يذكر ذلك.

(٥) الكتاب (٣/٩٧) وآخر نصه: أدخلت الفاء.

(٦) الكتاب والأصول والمقتضب (٢/١٣٣، ٨١) والإغفال (١/٣٦٨).

(٧) في الكتاب زيادة خلا منها الأصول وكتابتها: "كانك قلت: لا تَدُنُّ مِنْهُ فإنه يَأْكُلُكَ". وهذا يدل على نقله من الأصول.

أدخلت الفاء فحسن؛ وذلك قولك: (لا تدن منه فياكلك)، وليس كل موضع / ١٦٤
تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء؛ ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاء هاهنا
محال، وإنما قبح الجزم في هذا لانه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء.
مما يسأل عنه في هذا أن يقال: لم حسن مع الفاء النصب وقبح في الجزم - أما الذي
أراده سيبويه بـ (حسن) فإنه مستعمل، وبـ (قبيح) أنه غير مستعمل^(١) - ولم يفصل
بينهما بشيء؟

والجواب في ذلك أن الفرق بين المنصوب والمجزوم أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف
الجزاء مثل ذلك الفعل الذي ظهر، إن كان أمراً قدرت فعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت
فعلاً منفيماً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قم أعطك) فالتأويل: إن تقم أعطك، وإذا قلت:
(لا تقم أعطك) فالتأويل: إن لا تقم أعطك، فالإيجاب نظير الأمر، والنفي نظير النهي؛
لأن النهي نفي، فهذا في الجزاء على بابه^(٢) لم ينقل فيه فعل إلى اسم، ولا استدل فيه
بفعل على اسم ثم عطف عليه.

وإذا قال: (ما تاتيني فتحدثني)^(٣) فما بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف على اسم
قد دل عليه (تاتيني)؛ لأن الأفعال تدل على مصادرها. وكذلك إذا قال: / ١٦٤ ب (لا
تفعل فاضربك)^(٤) فالتأويل على ما قال سيبويه^(٥) أن المنصوب معطوف على اسم؛
كأنه قال: ليس إتيان فحديث، ولا يكن فعل فضرب، وهذا تمثيل. وقد قسر هذا وقواه،
وذلك على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى^(٦) وإن كانت الأولى سبباً له^(٧).

(١) شرح القبيح والحسن لم يرد في الأصول وذكر في: المقاصد (٦٠٥/١) أن الفارسي استدل على أنهما
بمعنى المنع وعدمه في التذكرة، فجعلت الشرح اعتراضاً وما بعده من تنمة الاستفهام كما جاء في الأصول.
وانظر في المقاصد المحكي عن ابن مالك من أن القبح عند سيبويه لا يعني المنع.

(٢) الأصول: فإنه بدل بابه. وعبارتنا أنسب.

(٣) سبق تخريجها في (١٣٦-١).

(٤) معاني الأخفش ٧٣، والمقتضب (١٩/٢) على اختلاف بينهما في الحكم.

(٥) الكتاب (٢٨/٣).

(٦) أي جملة (تاتينا) وسماها كذلك في: المنثورة ١٦١.

(٧) في الأصول: مسألة بدل سبباً له، وهو تحريف.

قال (١): اعلم أن ما ينتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكُلُّ ذلك على إضمار (إن)، إلا أن المعاني مختلفة؛ كما أن (يَعْلَمُ اللهُ) يرتفع كما يرتفع (يَذْهَبُ زيدٌ)، و(عَلِمَ اللهُ) ينتصب كما ينتصب (ذَهَبَ زيدٌ) وفيهما معنى اليمين.

قال (٢): فالنصب هنا كأنك قلت: لم يكن إثياناً فإن تُحَدِّثَ، والمعنى على غير ذلك كما أن معنى (عَلِمَ اللهُ لافعلن) غير معنى (رَزَقَ اللهُ)، فر إن تُحَدِّثَ في اللفظ مرفوعة (٣)؛ لأن المعنى: لم يكن إثياناً فيكون حديثاً.

فقوله: (مرفوعة) يدلُّ على أن الفاء عاطفة عطفت اسماً على اسم، والكلام جملة واحدة، ومن شأن العرب إذا أزلت الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه، أو حذفوا منه شيئاً، أو ألزموه موضعاً واحداً ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل؛ ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام، فقد دُلنا / ١١٦٥ سبويه على أن النفي والنهي إنما وقعا على المصدرين اللذين دلَّ عليهما الفعلان، ويقوي أن الفاء للعطف إذا نصبت ما بعدها الواو (٤)، وأن قصبتها قصتها في النصب وهما للعطف.

فإن قال قائل: فلم جاء بفعل بعد الفاء وهم يريدون الاسم؟ قيل: لأن الظاهر الذي عطف عليه فعل، فكان الأحسن أن يعطف فعل على فعل ويُعسِّر اللفظ، فيكون المعنى (٥) دليلاً على المصدرين؛ ألا تراهم في النفي لما قالوا: (لا أبأ لك) (٦) فارادوا الإضافة إلى المعرفة أقحموا اللام ليُشبه النكرة.

والمعطوف بالفاء وغيرها (٧) على ما قبله يجوز أن يكون ما قبله سبباً له، ويجوز أن لا يكون سبباً له، هذا إذا كان لفظه كلفظه؛ نحو قولك: يقوم زيدٌ فيضربُ، ويقومُ زيدٌ

(١) سبويه في: الكتاب (٣/٣٠)

(٢) السابق نفسه.

(٣) في الكتاب والاصول: مرفوعة بيكن.

(٤) الواو فاعل (يقوي) والمصدر بعدها معطوف عليها.

(٥) في الاصول: فيكون ذلك التفسير دليلاً.

(٦) انظر تخريجها السالف في (٩٢-١)

(٧) الاصول: بالفاء والواو وغيرها.

ويضرب، وزيدٌ يقومُ فيصعدُ عمرو، فيجوز أن يكون (القيام) سبباً للضرب، ويجوز أن لا يكون؛ إلا أن الفاء معناها إتياع الثاني للأول بلا مهلة.

فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل الأول سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء أو ما ضارع الجزاء. وجميع هذه المواضع يصلح فيها الفاء بالمعنى الذي فيها من الإتياع؛ ألا ترى أن الشاعر إذا اضطّر فعطف على الفعل / ١٦٥ ب الواجب الذي على غير شرطٍ بالفاء، وكان الأول سبباً للثاني نصّب؛ كما قال:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً (١)

جعل لحاقه بالحجاز سبباً لاستراحته، فتقديره لما نصّب كأنه قال: يكون لحاقاً فاستراحة. وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء (٢) إلا أنه قبح النصب في العطف على الواجب (٣) الذي على غير شرط (٤)؛ لأنه قد جعل لهذا المعنى آلات، وكان حق الكلام أن يقول لو كان في غير شعر: وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت، أو وإن ألحق استرح.

ومع ذلك فإن الإيجاب على غير شرط أصل الكلام وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول؛ لأنها أدل على المعاني؛ ألا ترى أنهم جازوا بحروف الاستفهام والاستفهام، ولم يجازوا بالإخبار والأفعال المستفهم عنها، فقالوا: أين بيتك أزرّك (٥)؛ لأن قوله: (أين بيتك) تُريد به: أعلمني.

(١) من الوافر، وهوللصغيرة بن حبناء في: شعره (شعراء إسلاميون قسم ٣) ص ٨٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وإيضاح الشواهد ٣٨٢، والمقاصد (٤/ ٣٩٠) وشرح أبيات المغني (١/ ٤٩٧) والخزانة (٨/ ٥٢٤) وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٣٩) ومعاني الأخفش ٧٣، والمقتضب (٢/ ٢٢) وانشده أبو علي في: التعليقة (٢/ ٢٥٧، ٢٠٢) والبغداديات ٣٤٢، والبصريات ٨٥٥، والإغفال (٢/ ١٣١) والإيضاح ٣٢٢، والحجة (٦/ ١٣١، ٢٦٨) والمنشورة ١٤٦ لما ذكره هنا من النصب في العطف على الواجب وصرح بكونه ضرورة في بعض المواضع، وذكر في المنشورة أن النصب من طريقة واحدة في الإيجاب وغيره وسماه قياساً غير مستعمل. ويروي لاستريحاً ولا شاهد فيها.

(٢) ذكر سيويه أبياتاً للأعشى وغيره في: الكتاب (٣/ ٣٨-٤٠).

(٣) عرف الواجب في: الإيضاح ٣٢١، والواجب الخبير المثبت دون المنفي.

(٤) الأصول: غير شعر، وهو تحريف يشهد له ما بعده، وبعده سقط وتحريف في الأصول.

(٥) الكتاب (٣/ ٩٤) والمقتضب (٢/ ١٣٣).

والعطفُ بالفاء مضارعٌ للجزاء؛ لأنَّ الأول سببٌ للثاني، وهو مخالفٌ له من قبل أنْ
عقده عقدُ جملةٍ واحدة، ألا ترى أنهم مثلوا (ما تاتينا / ١١٦٦ فتحدثنا) في بعض
وجوهها بـ (ما تاتينا مُحدثنا) (١).

فإذا قلت: (لا تعص فتدخل النار) فالنهي هو النفي، فهو بمنزلة قولك: (ما تعصي
فتدخل النار)، فقد نفيت العصيان الذي يتبعه دخول النار، وكذلك قد نهيت عنه،
فالنهي قد اشتمل على الجميع إلا أن فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا.

فإذا قلت: (قُمْ فَأعطيك) فالمعنى: لِيَكُنْ منك قيامٌ يوجبُ عطيتي، وكذلك: (اقعُدْ
فَتَسْتريح)؛ أي: لِيَكُنْ منك قعودٌ يتبعه راحةٌ، ويقربُ معناه من الجزاء إذا قلت: (قُمْ
أعطيك)؛ أي: إنْ تَقُمْ أعطيك.

وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، وهي في غير الجزاء عاطفة؛ إلا أنها
يُخصِّها (٢) أنها تُتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع.

وقال الشاعر في جواب الأمر - وإنما سمَّيته جواباً تشبيهاً بالجزاء (٣) :-

يا ناقَ سِيرِي عَنقاً فَسِيحاً

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً (٤)

فقد جعلَ سِيرَ ناقته سبباً لإراحته؛ فكانه قال: لِيَكُنْ منك سِيرٌ يوجبُ راحتنا، وهذا
مضارعٌ لقوله: إنْ تَسِيرِي نَسْتَرِحُ.

(١) انظر تخريجها المذكور في (١٢٦-١).

(٢) في الأصول: إلا أن معناها الذاتي يخصها، تفارقها إنها تتبع... وهي مضطربة، وقد سقط قبلها: وهي في
غير الجزاء عاطفة.

(٣) تأخرت في الأصول عن بيت أبي النجم التالي، ونصها: ولذلك سمي النحويون ما عطف بالفاء ونصب
جواباً تشبيهاً...

(٤) من الرجز، وهما لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٦٠، والكتاب (٣/٣٥) والمقاصد النحوية (٤/٣٨٧)
والهشع (٢/١٠) وبلا نسية في: معاني الفراء (١/٤٧٨، ٢/٧٩) والمقشضب (٢/١٣) والطبري
(٦/٦٠٢) وتبيان الطوسي (٦/٣٠٦) وشرح المفصل (٧/٢٦) والبحر (٧/٤٤٦) والصحاح (عنى).
ناق: مرخم ناقة، العنق: سير سريع للإبل، الفسيع: من الفسح وهو مباحة الخطو.

وكذلك إذا قال: (ادُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْكُ)، فهو مضارعٌ / ١٦٦ ب لقوله: (ادُنْ مِنَ الْأَسَدِ فَيَا كَلْكُ)؛ لَأَنَّ مَعْنَى ذَاكَ: إِنْ تَدُنُّ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْكُ، وَمَعْنَى هَذَا: لِيَكُنْ مِنْكَ دُنُوٌّ مِنَ الْأَسَدِ يَوْجِبُ أَكْلَكَ أَوْ يَتَّبِعُهُ أَكْلَكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُؤْمَرُ بِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ النَّهْيَ عَنِ مِثْلِ ذَا لَا الْأَمْرَ بِهِ، فَإِنْ أَرَدْتَ ذَاكَ جَازَ.

فإذا قلت: (لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْكُ) لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْكُ، وَهَذَا مُحَالٌ (١). فإذا قلت: (لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ فَيَا كَلْكُ) جَازٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ مُشْتَمِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْجَمِيعِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُنْ (٢) مِنْكَ دُنُوٌّ مِنَ الْأَسَدِ يَوْجِبُ أَكْلَكَ أَوْ يَتَّبِعُهُ أَكْلَكَ، وَكَذَا [إِذَا] (٣) قَالَ: (مَا تَدُنُو مِنَ الْأَسَدِ فَيَا كَلْكُ) هُوَ مِثْلُ (لَا تَدُنْ) (٤) لَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا، وَفِي الْجِزَاءِ قَدْ جَعَلَ نَفْيَ الدُّنُوِّ مُوجِباً لِلْأَكْلِ (٥).

(١) بعمده في الأصول: لَأَنَّ الْبُعْدَ لَا يَوْجِبُ الْأَكْلَ.

(٢) الأصل: تَكُنْ، وَهُوَ فِي الْأَصُولِ عَلَى الصَّوَابِ.

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) الأصل: لَا تَدُنُو، وَالتصويب من الأصول وهو المناسب للسياق. وَصُبُطُ (فَيَا كَلْكُ) بِالْجِزْمِ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) آخر ما نقله أبو علي من أصول ابن السراج.

مسائل في آخر الجزء

مسألة

[ع: قال (١) - في قولهم في جمع (عناق) (٢): عنوق -؛ إنما جاز ذلك من قبيل أن الحرف الرابع لما تجاوز الثلاثة شابه تاء التانيث؛ ولذلك لم يُصرف نحو: سعاد وزينب؛ لشبهتهما بـ (طلحة) و (حمزة)، فلما كان ١١٦٧/ كذلك كُسرت (عناق) على (عنوق) كما كُسروا ما فيه تاء التانيث من الثلاثي على (فُعول)؛ نحو: بدرة وبدور، ومائة (٣) ومؤون؛ ألا تراهم جمعوا (أرض) على (أرضون) فكانت الواو والنون فيه عوضاً عما كان يجب فيه من تاء التانيث، فجري ذلك مجرى ما عوض من لامه؛ نحو: سنة وسنون، ومائة ومئون.

وهو كما ذكر.

مسألة (٤)

إن بنيت (٥) مثل (اسحنقر) (٦) من (صبر) أو (قتل) ونحو ذلك مما لامه راء أو لام ففيها نظر.

أما على قول عامة النحويين فإن ذلك لا يجوز؛ وذلك أنك لا تخلو إن أنت بنيت ذلك من أحد امرين: إما أن تُظهر نون (افعلنل) أو تدغمها، فإن أظهرتها لزمك أن تقول: اصبنرر واقتنلل، وذلك لا يجوز لإظهارك النون ساكنة قبل الراء واللام، وقد قال صاحب الكتاب (٧): إنه ليس في الكلام مثل: قنر وعنل، فإظهارك ما لا تُظهر العرب قاطبة مثله خطأ.

(١) ابو علي، ومعناه في: التكملة ١٦٧، والإيضاح ٣٠٦، وعرض لعناق في: التعليقة (٣/٣٤٦) والإغفال (٢/٢٦٧) والعسكرية ٢٣٧، وأصله في: المقتضب (٣/٣٥٠) والاصول (٢/٨٤) وأخذ به ابن جني في: سر الصناعة ٦١.

(٢) عناق: الانثى من أولاد المعز.

(٣) المائة: السرّة أو ما حولها. ومثّل بها ابن جني لجمع فعلة على فُعول في: الخصائص (٢/١١٤)

(٤) في هامشها بخط الناسخ: من، وسلف التعليق عليه في (٧٦-ب)

(٥) عقّد في: الخصائص (٣/٩٨) باباً لبيان علة جواز التمثيل لاسحنقر وأمثالها وعدم جواز البناء.

(٦) من معانيه: مضى مسرعاً.

(٧) الكتاب (٤/٤٥٦) وذكره ابن جني في: الخصائص (٣/٩٨)

وإن أنت أدغمت لزيمك أن تقول: اصْبِرْزْ واقْتُلْ، فيلتبس ذلك بمثال (اطمأن) على قولهم من ١٦٧/ب (صَبْر) و(قَتْل)؛ ألا ترى أنهم يقولون في مثال (اطمأن) من (ضَرَب) (١): اضْرِبْ، ومن (خَرَج) : اِخْرَجْ. فإذا كان الأمر في هذا لا يُخلِّيك من إظهار ما العربُ على اجتناب إظهاره لثقله أو التباس مثال بمثال جرى في الامتناع مجرى بنائك من (ضَرَب) و(عَلِم)؛ نحو: عَنَسَل (٢) وعَنَبَس (٣)؛ ألا ترى أنك لو أظهرتَ للزيمك أن تقول: ضَرَبْ وعَنَلَمْ، فتظهر ما إظهاره معيِّفٌ معيب.

ولو ادغمت للزيمك أن تقول: ضَرَبْ وعَلَمْ، فيلتبس (فَنَعَل) ب(فَعَل)، وكذلك لا تبني من نحو: ضَرَبْ وقَتْل (افْعَلْ) نحو: اسْحَنْفَرْ واحْرَنْجَمْ (٤) واخْرَنْطَمْ (٥).

فهذا قياس قول النحويين إلا أبا الحسن فإنه يجوز عندي على قياس مذهبه أن تبني مثل (احرنجم) و(اسحنفر) من (صَبْر) و(قَتْل) ونحوهما مما لامه راء أو لام، فتدغم النون في الراء واللام، فتقول: اصْبِرْزْ واقْتُلْ، ولا تخاف لبساً على رأيه ومذهبه؛ ألا ترى أن أبا عثمان المازني حكى أنه كان يقول في نحو: (اطمأن) من (ضَرَب) : اضْرِبْ، فيدغم اللام الوسطى في الآخرة.

فإذا كان الأمر في هذا على هذا لم يلتبس (اصْبِرْزْ) و(اقتل) بمثال (اطمأن) منهما؛ لأن قياسه فيهما أن تقول: اصْبِرْزْ واقْتُلْ، ١٦٨/ فيدغم الأول ويحرك الثاني والثالث معاً خلافاً على رأيه في (اضْرِبْ) إذا أراد مثال (اطمأن) منه؛ وذلك أنه إنما فعل ذلك إذا أراد مثال (اطمأن) لما كان هناك ثلاث لامات، وفي (اصْبِرْزْ) و(اقتل) إنما معه لامين بإزاء الفاء والراء من (اسحنفر).

(١) قولهم وقول أبي الحسن الآتي جاء في تصريف المازني في: المنصف (٢٦٣/٢) والاصول (٣٦٧/٣) والخصائص (٤٤١/٢) واللسان (جدب) وشرح الشافية للرضي (٣٠٤/٣، ٢٩٨/٣) وقد صوبهما ابن جني في الخصائص.

(٢) العنسل: النافذة السريعة وهو وعنيس من أمثلة سيبويه (٤/٢٣٦، ٢٦٩) وذكرهما ابن جني في: السرة ٣٢٤.

(٣) العنيس: الأسد.

(٤) أراد الأمر ثم رجع عنه.

(٥) اخرنطم: رفع أنفه، واستكبر، وغضب.

فأما الأول من (اصبرر) و(اقتل) فإنما هي نونٌ أدغمت في الراء واللام، فصارت في اللفظ ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهي على الحقيقة نونٌ بعدها حرفان من لفظ واحد: راءان ولامان، وأدغمت النونُ فيهما لما لم يُخَفَ لَبَسٌ؛ كما أدغمت في (اجرْمَز) (١) و(اخرْمَس) (٢)؛ ألا ترى أن أصلهما (اجرْتَمَز) و(اخرْتَمَس)، فجاز الإدغام لما لم يُخَفَ لَبَسٌ. ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة أصلٌ على مثال (اخرْتَمَس) (٣) و(اطمان) فيلتبس به (اجرْمَز) و(اخرْمَس).

وكذلك القولُ عندي إن [بَنِيَتْ] (٤) مثال (اسحنفر) مما لامه نونٌ؛ نحو: حزنٌ وعلنٌ؛ لأنه كان يلزمك على قولِ كافة النحويين أن لا يجوز؛ لأنك تصير فيه إلى أن تقول: احزننٌ واعلننٌ فيلتبس عندهم بمثال (افعلل) نحو: اطمانٌ من حزنٌ وعلنٌ؛ لأنهم يقولون فيه أيضاً: احزننٌ واعلننٌ؛ كما يقولون فيه من / ٦٨ ب (ضرب)؛ اضرب، ولكنه يجوز على قياس قول أبي الحسن، فيقول فيه: احزننٌ واعلننٌ، فلا يلتبس بغيره.

فإن قلت: هبك قلت على قول أبي الحسن في (اصبرر) و(اقتل)؛ إن الحرف الأول في أول الحروف إنما هو نونٌ وما بعده راء أو لام، فجاز لي أن أرعى أصله ولا التزم فيه ما التزمته في (اضرب)، فاقول: (اصبرر) و(اقتل) لاختلاف الحروف، وليست في (اضرب) مختلفة في الأصل.

أفلا تعلم أن الحروف الثلاثة في (احزنن) و(اعلنن) متفقة ليس فيها حرفٌ قلبٌ إلى حرف. فهلاً قلت فيها: احزننٌ واعلننٌ، على قياس أبي الحسن في (اضرب)؟ قيل: هذه الأحرف - وإن لم يكن فيها بدلٌ وكانت نوناتٍ كلُّها - فإننا نعلم أن النون الأولى من (احزنن) هي النون الزائدة في (افعلل)؛ نحو: اسحنفرٌ واحبنجر (٥) واخلرنطمٌ واخلرنجم، وليس كذلك (اضرب)؛ لأنه ليس فيها حرفٌ يُعتدُّ زائداً اعتداداً بحروف

(١) اجرْمَز: انقبض

(٢) ذلٌ وخضع

(٣) وجدتها في المعاجم وغيرها بالتحفيف دون التشديد ومعناه جذبه بالهجن وهي العصا المعوجة.

(٤) الأصل: بُنِيَتْ وهو تصحيف.

(٥) انفتح غضباً.

الزيادة، إنما فيها تكريرٌ أصل؛ كباء (خِذَب) (١) وقاف (حُزُق) (٢) و [طاء] (٣) (هَقِط) (٤).

وإنما فَعَلَ أبو الحسن في (اضْرِبَّ) ما فَعَلَ لما كانت حروفه كلها لامات، وليس الأولى منها بنون زائدة / ١١٦٩ كنون (جَحَنْفَل) (٥) و (شَرْتَبِث) (٦)، ولكن لو قال (٧) أبو الحسن مثال (اطمأن) من (صبر) و (قتل) و (علن) لو جَبَّ على قوله في (اضْرِبَّ) أن يقول: اصْبِرَّ واقْتَلِّ و [اعْلَنْ] (٨).

فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علَّلت به مذهبه في شرحك (٩) تصريف أبي عثمان إنما عدل عن قول كافة النحويين: (اضْرِبَّ) إلى قوله الذي هو (اضْرِبَّ) لما كرهه في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين مع ما اجتمع من استكراه ثلاث لامات متفقات إلى أن قال: هو اضْرِبَّ، فأسكن اللام الوسطى وأدغمها في الأخرى فراراً من توالي مثلين متحركين مع اجتماع ثلاثة أمثال هناك (١٠)، وفصلت هناك بما فصلت به بين العينات في نحو: رَدَدَ وَقَلَّلَ (١١)، وبين اللامات على قوله حتى صار إلى (اضْرِبَّ)، فهلاً وجب أيضاً عندك على قياس مذهبه أن تهرب إذا بنيت مثل (اصحفر) من (صبر) و (قتل) و (علن) من (اصبر) و (اقتل) و (اعلن) لا اجتماع أحرفٍ من لفظٍ واحدٍ وتوالي اثنين منها متحركين إلى أن تقول: اصْبِرَّ واقْتَلِّ و [اعْلَنْ]؛

(١) الشيخ والعظيم والجمل الشديد الصلب.

(٢) من معانيه القصير والضيق.

(٣) الأصل: ماء، وهو تحريف.

(٤) في المعاجم والبطلبوسي في: القرمط ٣٤٦ نص على تسكين الطاء، وورد في رجز مشدداً ربما للروي، وهو زجرٌ للفرس إذا استعجلوه.

(٥) الغليظ الشفة.

(٦) الغليظ الكفين والرجلين والأسد.

(٧) الأصل: ولكن قالوا قال، وهو تحريف صوته بدلالة اللام في جواب لو.

(٨) الأصل: اعلن، وهو تحريف.

(٩) تخريجه في أول المسألة.

(١٠) اعلاها علامة التمريض.

(١١) قل وقلل بمعنى.

كما هَرَبَ مِنْ (اضْرِبْ) إِلَى (اضْرِبْ) لِمَا ذَكَرْتَ مِنْ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ / ١٦٩ ب وَتَوَالِي
اِثْنَيْنِ مِنْهَا مَتَحَرِّكَيْنِ؟

فالجواب: أَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مِنَ الْأَمْثَالِ فِي قَوْلِهِ (اصْبِرْ) وَ(اقْتُلْ) وَ(اعْلُنْ) قَدْ تَقَدَّمَ
الْقَوْلُ عَلَى أَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ بِمَنْزِلَةِ وَو (كَوَثِرْ) وَبَاء (صَيَّرْ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
(اضْرِبْ)؛ لِأَنَّهُ لَا زَائِدَ هُنَاكَ.

وَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ زَائِدًا جَازَ مِنْ اِحْتِمَالِهِ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ الْأَصْلِ أَوْ تَكْرِيرِ الْأَصْلِ؛ يَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ عِنْدَكَ وَيَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ لِكَ اجْتِمَاعِ النُّحُوِيِّينَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَهُمْ: مَا مِثَالُ
(حَبَّنَطِي) وَ(شَرَّبْتِ) وَ(عُرْنَدِ) (١) مِنَ الْفِعْلِ؟ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: فَعَنْتِي وَفَعَنْتَلْ وَفَعَنْتَلْ،
فَيَتَكَلَّمُونَ إِظْهَارَ النُّونِ سَاكِنَةً قَبْلَ اللَّامِ لِمَا كَانَتْ زَائِدَةً، وَلَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَجُزْ لِأَنَّهُ
لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ: فَنَرَوْعَنْتَلْ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ (فَعَنْتَلْ) وَبَيْنَ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ (ضَنْرَبِ) وَ(عَنْتَلْمِ) أَنَّ هَذَا (٢) تَمَثِيلٌ
لِلصِّيغَةِ، وَ(ضَنْرَبِ) وَ(عَنْتَلْمِ) جَارٍ عِنْدَهُمْ مَجْرَى أَصُولِ كَلَامِهِمْ.
وَقَدْ أَوْضَعْتُ هَذَا فِي كِتَابِي فِي شَرْحِ التَّصْرِيفِ، فَاطْلُبْهُ هُنَاكَ.]

(١) الصُّلْبِ.

(٢) أَيِ فَعَنْتَلْ، وَانظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَى التَّمَثِيلِ وَالْبِنَاءِ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْمُنْتَصَفِ (٤٤/١)

آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين / ١٧٠ من أجزاء أبي علي،
وأول الحادي والعشرين [

أبو عبد الرحمن العَطْوِيُّ (١):

أجارتنا دعاءً عن قريب
ولا تتعجبني أن هام كهل
ولا عجب ولا أمر بديع
لعل عداك أن اخني زمان
وإني حينما وجهت رجلي
فقد صدقتك نفسك غير أنني
أرقع عيشتي وأصون وجهي
وكم قألوا تمن فقلت كاس
وندمان تعاطيني حديثاً
وكيس أعجر وخمول ذكر
فلا تلقيه بالوجه القلوب
على ظبي يطالع ربيب
جنيات العيون على القلوب
علي بكل كل وبنات ذيب
حططت به على واد جديب
من العلياء في كنف ربيب
ويقنمني محادثة الأديب
يطوف بها قضيب في كتيب
كلحظ الوعد أو غض الرقيب
على ذا فاعلمن أرب الأريب (٢)

مسألة

قال سيبويه (٣): إذا حقرت (خيراً منك) و(شراً منك) حقرت على اللفظ ولم تات
بالهمزة.

فا: وهذا لأن اللفظ كذلك / ١٧٠ ب وبناء التحقير قد تم، وإذا كانوا يقولون (٤) في

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عطية أبو عبد الرحمن العطوي شاعر بصري معتزلي، انظر: الفهرست ٣١٥،
والوفيات (٣٦/٦)

(٢) من الوافر، وفي شعر العطوي (مجلة المورد مجلد ١ عدد ١) الأبيات الثالث والثامن والتاسع ص ٧٥،
وخرجها من الأغاني (١٢٥/٢٣) والششبيات ٣٦٧، ونهاية الأرب (١٠١/٤) والمختار من شعر بشار ١٤٥،
ومحاضرات الراغب (١١٧/٣) ووجدت الثامن والتاسع في: الوافي (١٢٨/٦) والأعجر: ممتلى البطن،
الأرب: العقل أو الدهاء، ورواية التاسع في المصادر: تساقطني = تعاطيني، كلحظ الحب = كلحظ الوعد.

(٣) الكتاب (٤٥٧/٣) وتصغيرهما عنده: خبير منك وشبر منك. وانظر: الاصول (٥٧/٣)

(٤) انظر تخريج الاقوال في تصغير هار ويضع في (١٥٣-١)

(هار) : هَوَّير، وفي (يَضَع) : يُضَيِّع، ونحو ذلك فلا يَرُدُّون الأصول، فإن لا يَرَدُّ الزائد أولى .

فإن قلت : هلا رَدَدْتَ ذلك ؛ لأن المعنى على إرادة الهمزة ؟ قيل : هذه المعاني إنما تُقاس لِتَثْبُتَ بها الأصول لا لِتُجْتَلَبَ بها الزوائد .

فإن قلت : فقد قال جرير في بعض أبياته :

الْأَخَايِرُ (١)

فهذا يدل على أنه هو الأصل، فكما كُسِرَ عليه فهَلَا حُقِرَ عليه ؟ ويُستدل بذلك على أن الهمزة مرادة في الواحد .

فلا يجوز أن تكون الهمزة مرادة في الواحد ؛ لأنهم قد أنشوه وهو صفة بالناء، قال :

وَأَمْكُمُ خَيْرَةُ النِّسَاءِ عَلَيَّ (٢)

وهذا يمنع أن تكون الهمزة مرادة فيه ؛ لأن ما فيه الهمزة من هذا من الصفات لا تدخله الناء ؛ إلا تراك لا تقول : أحمره ؟ فإن قلت : فالهمزة إنما [تُرَادُ] (٣) في الواحد المذكور قبل اجتلاب الناء فإذا اجْتَلِبَتْ لم [تُرَدُ]، فإن ذلك فاسد ؛ لأن الناء إنما تدخل فيما يؤنث بها على حد ما كان قبل دخولها لا يُغَيِّرُ لدخولها النظم الذي كان قبله، وليس كالعلامتين الأخيرين .

فثبت أن [الهمزة] (٤) غير مرادة في (خير منك) و (شر منك) .

فأما (الأخايير) فإن هذه / ١١٧١ الهمزة إنما جاءت كما تعجىء في التكسير الزوائد لم تكن في الواحد ؛ نحو : باطل وأباطيل، وعروض وأعاريض ونحو ذلك .
أنشد الأصمعي :

(١) سلف ذكره في (١٣٩-١) و (١٤٦-ب)

(٢) صدر بيت للجميع تقدم تاماً في (١٤٦-ب)

(٣) الأصل : تزد بالزاي ومثله (تزد) الآتية، وهو تصحيف يشهد به تكرار (مراد) وتصريفها في السياق .

(٤) الأصل : الناء، وهو سهو فالكلام عن إرادة الهمزة .

وأبي الذي ترك الملوكة وجمعهم بصهباء هامة كأمس الدابر (١)

وقال:

هبت غزالة قلبه بفوارس تركت فوارسه (٢) كأمس الدابر (٣)

إن كان (الدابر) صفة لم يحسن (٤)؛ لأن حكم الصفة أن تكون زائدة على الموصوف، وليس في (الدابر) معنى أكثر من معنى (أمس)، فإذا كان كذلك حملته على: أمس الزمان الدابر والحين الدابر، ثم أقيمت الصفة مقام الموصوف مثل (صلاة الأولى) (٥)، فإذا كان كذلك لم يكن في مجيء هذا متصلاً بـ (أمس) ما يجوز تصغيره (٦).

و(غد) (٧) أيضاً لا يحقر؛ لأنه يجري مجرى (أمس) من حيث كان خلافه.

وفي غالب ظني أن الأصمعي قال: يقال: «ذهب فلان» كما ذهب أمس الدابر (٨)، ثم أنشد:

وأبي الذي ترك الملوكة وجمعهم

فإذا كان كذلك فظاهر (الدابر) أنه صفة.

فإن قلت: فكيف وجه ذلك؟ فقد يجوز / ١٧١ ب أن يكون حملته على المعنى لما

(١) من الكامل، وقال فيه البكري في السمت ٨٣٥: «منسوب إلى رجل من بني مرة، واطنه أحد بني حرملة»، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢٦٩/٢) والحكم (٤/١٠٠، ١٥١/٣٤) والمخصص (٣٤/١٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (٦/١٧٥) على الصفة المؤكدة، وفي (٦/٣٣٩) على مجيء أدبر ودبر بمعنى ولّى وانقضى. وصهباء قرية بفارس.

(٢) أعلى (فوارسه) بخط الناسخ: ك صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٣) من الكامل، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١١٦٦، وتخريجه فيه ومعها المتوارين ٧٣، وتاريخ خليفة بن خياط ٢١١، والخصائص (٢/٢٦٩) وغزالة امرأة من الخوارج دخلت بأصحابها الكوفة فالتزم الحجاج قصره وتحصن به. ورؤي البيت: ذعرت، وصدعت = هبت، الغابر = الدابر.

(٤) لا يجيزها صفة هنا إلا على تأويل (أمس) بوقت، وقد أجاز في (١٥٨-١) أن تكون صفة مؤكدة.

(٥) سبق التعليق عليه في (١١٠-١)

(٦) منح سيبويه (٣/٤٧٩) تصغيره لعدم تمكنه، ووافق أبو علي في: التعليق (٣/٣٤١)

(٧) منح سيبويه تصغيره كأمس، وانظر احتجاج السيرافي (العلمية ٤/٢١٩) لذلك، ولم ير أبو علي في التعليق مانعاً من تصغيره.

(٨) التهذيب (١٤/١١٣)

كان (أمس) وقتاً، وقد جاء:

بِرَجَزٍ مُسْتَوِيٍّ
مُسْتَوِيَّاتٍ كَنَوَى الْبَرْنِيِّ (١)

فقال: (مستويات) أراد الأبيات، وجاز أن يصف أبيات الرجز بالاستواء، وإن كانت مستوية في الزنة فحسُن ذلك للزحاف الممكن أن يجيء فيه؛ ولأن الاستواء أيضاً يمكن أن لا يُراد به الوزن، لكن استواء المعنى وجودته؛ ألا ترى أنهم قد يصفون الأبيات بعكس ذلك فيقولون: «شعر فلان كالدُّرِّ نُظْمٍ مع أبعادِ الظباء»، وقد حكى عن بعضهم ذلك في شعر ذي الرمة (٢)؛ فلهذا حسُن أن يوصف به الأبيات.

وأما (الثلاثاء) و(الأربعاء) فلا يُحَقَّرُ أيضاً (٣)؛ لأنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الأعلام، وهو وإن كانت فيه ألفٌ ولأمٌ فإنه ك(أسامة)، والاختلافُ الواقعُ في أشخاصِ هذه الأيام لا تُخْرِجُهُ من أن يكون ك(أسامة)؛ كما أن اختلاف أشخاصِ الأسد لا يمنع أن يكون (أسامة) يجري عليه على حدِّ ما تجري الأعلامُ على المسميات، فكذلك (الثلاثاء) و(الأربعاء).

مسألة

١١٧٢ / (قاضي) (٤) لم تُحذفِ الياءُ لالتقاء الساكنين لكن لأنها رابعة؛ ألا ترى [بيض].

(١) من الرجز، وهما لأبي الجودي في: شرح اشعار الهذليين ٦٧٦، والحزانة (٢٩/٧) والحكم (٣٦٩/٧) واللسان (جود، بذل) وبلا نسبة في: المقتضب (٨١/٢) وما اتفق لفظه للعبير ٥١٥، وسر الصناعة ٦٤٨، والاقطصاب (٢٧٤/٣). مسحتفر: لا تكف فيه ولا توقف، البرني: تمر جيد.

(٢) حكى عن أبي عمرو بن العلاء: شعر ذي الرمة نُقِطُ عرومٍ تضحل عن قليل، وأبعاد ظباء لها مَشْمٌ في أول شحمها تعود إلى أرواح البعر، وروي قريباً منه عن جرير والفرزدق، والمعنى بخلاف مراد أبي علي فهم يريدون أن حسنه لا يبقى طويلاً. انظر: طبقات الفحول ٥٥١، والأغاني (١٤/١٨) والموشح ٢٢٥-٢٢٧، وجمهرة الأشعار (٢٢٢/١) والحزانة (١٢٠/١).

(٣) منع سيبويه (٤٨٠/٣) تصغيرهما، وكان أباعلي يرد على مخالفيه في إجازة ذلك كالكوفيين والمازني والمبرد. انظر المسألة في: المقتضب (٢٧٥/٢) والانتصار ٢٢٩، وشرح السيرافي (العلمية ٤/٢٢٠).

(٤) حذف الياء من (قاضي) منسوبةً علته سيبويه (٣٤٠/٣) باللقاء الساكنين، واقتصر أبو علي على ذكر الحذف ولم يعلله في: التكملة ٥٥، والخليبات ٣٣٧، والتعليقة (١٥٨/٣) والعضديات ٦، ولا يبعد أن قوله هنا من عنوان الباب عند سيبويه: باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور.

مسألة

إنما يقول النحويون (١): إن التقدير بالأسماء الواقعة بعد (أما) (٢) أن تلي الفاء؛ يريدون هذا مما كان مقدماً من الجملة الداخلة فيها الفاء التي هي جواب (أما).
فأما ما لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء فإن هذا التقدير فيه غير سائغ؛ ألا تراهم قد قالوا: (أما يوم الجمعة فإني ذاهب) (٣)، فأوقعوا بعد (أما) ما لا يستقيم أن يلي الفاء؛ لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاء، وإنما عمل فيه ما في (أما) من معنى الفعل.

فكما فصلوا بهذا ولم يجز أن يلي الفاء حيث لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء، كذلك قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (٤) لا يلزم أن يلي الفاء؛ لأنها ليست من الجملة التي هي جزاء؛ كما لم يكن ما انتصب بمعنى (أما) من الجملة التي هي جزاء (أما)، فلا يلزم من هذا أن يصير تقديره: مهما يكن من شيء فإن كان من أصحاب اليمين سلام لك، فيبقى الشرط بغير فاء في جوابه في حال السعة.

مسألة

١٧٢/ب إنما لم يجر إضافة (اثني عشر) ولا الإضافة إليه (٥) من حيث كانت (عشر) في موضع النون، فكان يجب من هذا وقوع الإعراب في وسط الاسم؛ ألا تراهم لما أضافوا (زيدان) و(قنسران) (٦) حذفوا علامة الإعراب؛ لئلا تقع حشواً.

(١) الكتاب (٢٣٥/٤) والمقتضب (٦٨/٢) ومعاني النحاس (٤٥٧/١) أما عيد الله فمنطلق تقديره: مهما يكن من شيء فعيد الله منطلق. وكلام أبي علي جاء أكثره في: الشعر ٦٣، وانظر التعليق السالف على أما وآية الواقعة في (٢٥-ب)

(٢) لم تظهر الهمزة في الأصل في أكثر مواضع ذكرها في هذه المسألة.

(٣) الكتاب (١٣٧/٣) والمقتضب (٣٥٤/٢) والأصول (٢٧٤/١) والشعر ٦٤

(٤) سورة الواقعة: (٩٠) وتام ما به الفائدة: وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين.
وسلف التعليق عليها في (٢٥-ب)

(٥) منع سيبويه (٣٧٥/٣) الإضافة فيها، وشرح أبو علي قوله في مسألة مفصلة عقدها لاثني عشر في: الحلبيات ٣٢٢، فجعل الإضافة بمعنى التخصيص كغلام رجل، والإضافة إليها بمعنى النسب، وفي شرح الأخير سقطت (٧).

(٦) فنقول: قنسران، وزيدان، انظر الأصول (٦٨/٣)

وَفَتَحُوا الرَّاءَ مِنْ (اثنى عشر) (١) كَمَا فَتَحُوهَا مَعَ سَائِرِ أَخْوَاتِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْعَدَدِ كَدَلَالَةِ أَخْوَاتِهِ، وَحَسُنَ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْأَسْمُ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ مَا لِيَأَيَّ الْإِضَافَةِ بِالْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُكْسَرِ الْأَسْمُ عَلَيْهَا كَمَا كُسِرَ عَلَيْهِمَا فِي نَحْوِ: حَوْلِيَّ وَحَوْلِي (٢)، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّاءِ (٣).

وَحَسُنَ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ الْإِعْرَابَ لَيْسَ عَلَى حَدِّ الْإِعْرَابِ فِي الْأَحَادِ الثَّانِي هِيَ الْأَصُولُ، وَإِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُ الْحَرْفِ (٤)، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: هُدَيَّ وَعَصَيَّ (٥)، وَهِيَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ قَدْ انْقَلَبَتْ.

وَمَعَ أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوهُ (٦) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَقَدْ قَالُوا: خَمْسَةٌ عَشْرَ، فَجَعَلُوا حَرْفَ الثَّانِي فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْأَسْمِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَلِأَنَّ وَقْعَ الْهَاءِ فِي الْأَسْمِ الْآخِرِ قَدْ صَارَ فِيهِ تَفْرِيقٌ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ.

(١) علل الفتح بغير وجه في: الحلييات ٣١٩-٣٢١

(٢) قال سيبويه (٢٣٢/٣): حَوْلِيَّ كُسِرَ عَلَيْهِ حَوْلِيَّ وَلَيْسَتْ يَاءُ لِحَقَّتْ حَوْلِيَّ.

ومثله في: البصرييات ٣٣٣. وفي تفسير غريب الأبنية ٣٣٣: الحوالي: ذو الحيلة، وفي السيرافي

(العلمية ٤٩٨/٣): لطيف الحيلة.

(٣) يعني تاء الثانیث، وفي الإغفال (١١٩/٢): الثانی من خمسة عشر بمنزلة الهاء. فمراده هنا أن التاء لا يُكْسَرُ عَلَيْهَا بِلِ تَسْقُطُ.

(٤) يرى أبو علي ياء (اثنى) حرف إعراب فيأخذ في المغرب بالحروف يقول سيبويه ومثله في: البصرييات ٨٩٥،

والحلييات ٣١٩، وانظر الكتاب (١٧/١) والمفتضب (١٥١/٢) والانتصار ٤٥، وإيضاح الزجاجي ١٣٠،

١٤١، والسيرافي (٢١٥/١) وسر الصناعة ٦٩٦

(٥) أي هداي وعصاي، ولغة هذيل وغيرهم قلب الألف ياء في المفصور المضاف إلى ياء المتكلم، وقرئ بها في

البقرة (٥) وطه (١٢٣) وذكرها سيبويه (٤١٤/٣) وأبو علي في: التكملة ٤٨، والشبزازيات ٧٨،

والعسكرية ١٦٠، والحجة (٨٦/١) وهي محرفة في: الشليقة (٢٥٦/٣)، وكسر الصاد في أصلنا تحريف.

وانظر المهجات في: الكتاب ٢٦٤

(٦) أي جعلوا العدد من أخوات اثني عشر كخمس عشرة بمنزلة...

١٧٣/ مسألة

(هذا ضَوَّيْرِبُ زَيْدًا) (١) أَقْبَحُ مِنْ (هذا ضَارِبٌ ظَرِيفٌ زَيْدًا) (٢)؛ لَأَنَّ الشَّحْقِيرَ هُوَ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَالصَّفَةُ قَدْ لَا يَتَّبِعُ الْمَوْصُوفَ .
فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا لَمْ يَخْرُجْ بِالشَّحْقِيرِ مِنْ شَبَهِ الْفِعْلِ كَمَا لَمْ يَخْرُجْ (مَا أَفْعَلَهُ) (٣) وَنَحْوَهُ مِنْ شَبَهِهِ؟

قِيلَ: لَأَنَّ الْمُخْتَصِرَ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْمَلَةِ عَمَلَ الْفِعْلِ وَبَيْنَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ لِلْمُضِيِّ لَمْ تَعْمَلْ (٤)، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي حُقِرَتْ هِيَ الْمَاضِيَةُ [بَيضُ] .

مسألة

سأل سائل: أيما أفضل أزيد أو عمرو؟

والقول فيه: إنَّ (ما) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (رَجُلٌ)؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّ رَجُلٍ أَفْضَلُ؟ وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ بـ (أو) بـ (ام) (٥)؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (أَيُّ)، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّهِ، فَكَمَا أَنَّ (أَيُّ) عَلَى مَعْنَى الْهَمْزَةِ وَ (ام)، كَذَلِكَ يَنْبَغِي إِذَا أَبْدَلْتَ مِنْهُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، فَلَمْ تُدْخِلْ حَرْفَ الْأَسْتِفْهَامِ لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّكَ

(١) الْكِتَابُ (٤٨٠ / ٣) وَالْأَصُولُ (٦٢ / ٣) وَشَرْحُ الْمَعْرِفَةِ لِلْبَاقُولِيِّ ٧٨٢، وَابْنُ يَعْنِي (١٣٩ / ٥) وَشَرْحُ الرُّضِيِّ لِلشَّافِيَةِ (٢٨٩ / ١) وَحِكْمَى أَبُو عَلِيٍّ ذَلِكَ فِي: الْحِجَّةِ (٤٤٥ / ٤، ٢٢٤ / ٥) وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٢٨٧، وَالتَّعْلِيْقَةُ (٣٤١ / ٣) مُتَابِعًا سَبْبِيهِ عَلَى الْمَنْعِ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِي: تَخْصِيصِهِ كَالصَّفَةِ، فَسَاوَى بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَفَارِقْ كَفَعْلِهِ هُنَا .

(٢) الْكِتَابُ (٢٩ / ٢) وَلَفْظُهُ: هَذَا ضَارِبٌ عَاقِلٌ أَبَاهُ، وَأَقْدَمَهُ مِنْ مَحَقِّقِ الشِّيرَازِيَّاتِ، وَلَهُ فِي: التَّعْلِيْقَةِ (٢٣١ / ١) فَضْلٌ تَعْلِيلٌ لِلْمَنْعِ، وَقَالَ فِي الْحِجَّةِ: جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي الشَّعْرِ، وَفِي الْمَصْبَاحِ ٢٢١ حِكَايَةُ الْجَوَازِ عَنْهُ، وَانظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَى بَيْتِ بِيْرٍ فِي (٢٠٠ - ١)

(٣) تَصْغِيرِ التَّعْجِيبِ وَتَوْجِيهِهِ بِمَا لَا يَخْرُجُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ فِي: الْكِتَابِ (٤٧٨ / ٣)، وَالْمَقْتَضِبِ (١٨ / ٤) وَأَعَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٣٨٢ / ٢) وَانظُرِ التَّكْمِلَةَ ٢٥٦، وَالْمَنْشُورَةَ ٢٤٠

(٤) شَرَحَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي عَقَدَهُ لِعَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي: الْإِبْطِاحِ ١٧١، وَانظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَى (هَذَا مَارٌّ بِزَيْدٍ أَسْمَى) فِي (١٧٤ - ب) .

(٥) فِي الْبَصْرِيَّاتِ ٨٩٢ لَمْ يُجْزَأْ مَكَانَ أَوْ فِي (أَيُّهُمْ يَضْرِبُ أَوْ يَقْتُلُ زَيْدًا) لِأَنَّ مَعْنَى أَمْ قَدْ اسْتَفْرَفْتَهَا أَيُّ، وَفِي الْمَنْشُورَةِ ٢٠٠ مَحْرُوفٌ . وَانظُرْ مَا سَبَقَ عَنْ أَمْ فِي (٦١ - ١) وَالْمَعْضِدِيَّاتِ ١٩٤

كنت تُخْرِجُ البَدَلَ مِنْ حُكْمِ المَبْدَلِ مِنْهُ .

وعلى هذا تقول - وهو قول أبي عمر أيضاً -: كم رجلاً أذاك؟ اثلاثة / ١٧٣ ب أم أربعة؟ فتبدل (اثلاثة أم أربعة) من (كم)، وتعطف عليه ب(أم) دون (أو) (١).
فإن قلت: أقول: زيدٌ أو عمرو، وأجعلُه بدلاً من (أفضل). كان فاسداً؛ لأنه يصير إلى: (أيهما أحدهما؟) وهذا لا يجوز؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الخبر لم [يزد] (٢) على الأول؛ ألا ترى أن (أيهما) هو (أحدهما).
ولو أبدلت من الضمير في (أفضل) - فقلت: أقول: أيهما أفضل؟ أزيدٌ أو عمرو؟ فأبدل (زيداً) من الضمير - لكان المعنى يصير: أيهما أفضل؛ أحدهما؟ وهذا [بيض].

مسألة

قالوا: ليلةٌ ليلاءٌ (٣)، وأنشد ابن الأعرابي بيتاً فيه (ليالٍ) (٤)، فهذا على أنه قلبُ (ليالٍ)، ويجوز أن يكون (ليالٍ) (٥) جمعُ (ليلاء)، وكسرُ لأنه مثلُ صحراءٍ ونحوه؛ ألا ترى أنه ليس له (أفعل)، فليس ك(حمراء) تأنث (أحمر).
فإن قلت: فقد جاء:

(١) في الكتاب (١٦٨/٢) باو غير مسبوقة بالهمزة وشرحها في: التعليقة (٣١٠/١) وأوجب الرفع في مثل جملتنا في: المنثورة ٨٣.

(٢) الأصل: يرد وأعلى الراء علامة الإعمال، وهو تصحيف.

(٣) مجالس لعلب ٧٩، واشتقاق ابن دريد ٤١، والمبهج ٢١٧، والعين (٣٦٣/٨) وهي شديدة الظلمة ويقال لليلة الثلاثين: الليلاء.

(٤) يشير إلى البيت:

جمعتك والبدر ابن عائشة الذي اضاءت به مسحكنك الليال

وهو من الطويل، وهو للكُميت في: ديوانه (٣٧٧/١) وازمنة المرزوقي (١٥٦/١) واللسان والناج (ليل)، وقال المرزوقي: أنشده الكسائي وتوجيهه على أنه أراد الليالي فقلب وقدم الياء فلما وليت الألف هُمرت. مسحكنك: بكسر الكاف وفتحها شديد السواد، وابن عائشة: لعله يريد سعيد بن خالد بن أسيد وجدته لآبيه عائشة بنت خلف الخزاعية أخت طلحة الطلحات، انظر: الشعر والشعراء ٥٧٨

(٥) ليالٍ جمع على حدٍ مفردٍ لم يُستعمل عند سيبويه (٦١٦، ٢٧٥/٣) وتابعه أبو علي في: النكلمة ١٧٤، والتعليقة (٨٦/٣)

والليلُ مُخْتَلِفُ الْعَلَائِقِ الْإِيلِ (١)

فإنَّ (الَّيْلَ) صِفَةٌ (لَلَّيْلِ)، وليس (الَّيْلُ) على حَدِّ لَيْلَةٍ ولا هو مُذَكَّرٌ؛ ألا تراهم استعملوا (الَّيْلَ) في معنى التكثير وأجرؤوه مجرى الدهر والأبد في قولهم: (سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالدهرُ وَالْأَبْدَ) (٢)، فتعلم بذلك أنَّ (الَّيْلَ) / ١١٧٤ ليس على حَدِّ اللَّيْلَةِ.

فإذا كان كذلك لم يكن (الَّيْلُ) من (لَيْلَاءَ) بمنزلة (أحمر) من (حمراء)، وإذا كان قد جاء (أجمع) و(جمعاء) مجيء الأسمين - مع أنَّ (جمعاء) مؤنث (أجمع)، ولم يمنعهما من ذلك أنَّ يجريا مجرى الأسمين، ولا يجريا مجرى الصفتين - فإنَّ لا يجري (الَّيْلُ) مع (لَيْلَاءَ) هذا المجرى لاختلاف معنييهما وأنَّ إحداهما ليست على الأخرى أجدَرُ وأولى.

مسألة (٣)

لَحِقَتْ الهَاءُ فِي (دَوِيرَةٍ) و(قُدَيْمَةٍ) (٤) ونحوهما من قَبْلِ أَنْ التَّحْقِيرُ قَدْ يُرَدُّ فِيهِ الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ فِي رَدِّ الحَذْفِ، وَقَدْ جَرَّتْ هَذِهِ التَّاءُ مَجْرَى الْأَصْلِ؛ نَحْوُ: بُرَى وَبُرَّةٌ (٥)، وَسِنُونُ، وَمِشُونُ، فَكَمَا تُرَدُّ اللَّامُ فِي (هَنْيٍّ) و(دُمِيٍّ) (٦) كَذَلِكَ تُرَدُّ فِي (دَوِيرَةٍ) ونحوها.

(١) لم أجد هذه الرواية، ولكن للفرزدق بيت رواه:

قالت وخائره بكر عليهم والليل مختلط الغباطل البل

وهو من الكامل، وهو له في ديوانه لنصاوي ٧٢٤، والنقائض (١٥٣/١) ومنتهى الطلب (٣٣٢/٥)

وأزمنة المرزوقي (١٥٤/١) واللسان والتاج (غبطل) و(لبل). والغباطل: ظلمة الليل، الأليل: التام.

(٢) الكتاب (٢١٦-٢١٧/١) والأصول (١٩١/١) والخليبات ١٧٤، والحجة (٣١/٢) ومختصراً في كتابنا

(١٢٢-ب)، وفي الأصل: الليلُ والدهرُ والأبدُ، والتصحيح مما تقدم، وذكرها في: الشبرازيات ٣٠٦،

والإغفال (١٦١/١) بالرفع للتقليل وهو خلاف معناه هنا.

(٣) تقدم أكثر ما فيها في المسألة التي عقدها في (١-٢٠)

(٤) تصغير دار وقدم، وذكر الثانية في: الحجة (١٩٩/٤) والتكملة ١٩٧ في تصغير المؤنث الذي لم تثبت

علامة الثاني في مكبَّره فتلحق في التصغير.

(٥) البُرَّةُ الخللخال وحلقة في أنف البعير جمعها بُرَى، وهما من أمثلة سببويه (٥٩٩/٣) وذكرهما في:

التكملة ١٦٣، وشرح وجوه جمعها في: التعليقة (٨٦/٤) فقال: جمعت على فَعَلٍ لأنها فعلة.

(٦) تصغير هن ودم، والثانية ذكرها فيما حذف لأمه ولم يعرض منه شيء في: التكملة ١٩٩

وأما الحرف الرابع في (عقرب) فصارع بطول الكلمة به حرف التانيث، فلم يدخله تانيث.

وقد سَوَّوا بين الأصل والزائد (١) في أماكن منها: حذفهم نحو: لم يرم، ولم يخش، ولم يدع؛ كما حذفوا للجزم الحركات الزوائد. ومنها: مُرَامِي (كـ حَبَارِي)، والرابع شابه الزائد؛ ألا ترى أنه لا يخلو من حرف من حروف الذلاقة؛ ولذلك مثل التحويون نحو: جعفر بن (فعلل) (٢) / ١٧٤ ب فكَرُّوا لأمأ زائدة.

مسألة

جاز (أصحابي إخوتك إلا زيدا) (٣)؛ لأنك تُجرّد من هذه الجملة معنى الفعل فتعمل في المستثنى بحرف الاستثناء (٤)؛ لأن ما لا يعمل بنفسه قد يعمل إذا أعين بالحرف؛ نحو: قام القوم إلا زيدا (٥)، واستوى الماء والخشبة (٦)، وهذا ما يزيد أمس (٧).

مسألة

جاز أن يُقتصر في (استوى الماء والخشبة) على فاعل واحد حملاً على المعنى لما كان معناه: تساوياً؛ كما اقتصر على الفاعل من خبر المبتدأ في قولهم: (أقائم زيد؟) (٨) لما كان معناه: أيقوم زيد؟ وكقولهم: (حسبك ينم الناس) (٩).

(١) أي إنهم سَوَّوا بين رابع عقرب وهو أصل وهاء التانيث وهي زائدة فكانا بمنزلة واحدة في التصغير.

(٢) انظر المسألة التي عقدها لزنة جعفر في (١٦٣-ب)

(٣) ذكره في (١٤٥-ب) وفي معاني الأخفش ٢٦٥: كلهم أصحابك إلا زيدا.

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن المستثنى منصوب بالجملة عنده في (٧٥-١)

(٥) معاني الأخفش ٦٤، والمقتضب (٣٨٩/٤) والأصول (٢٨١/١) والإيضاح ٢٢٥، والبصريات ٧٠٢

(٦) الكتاب (٢٩٨/١) ومعاني الأخفش ٣٦٨، والأصول (٢١٠/١) والإيضاح ٢١٥، والبصريات ٢٣٠، وسر

الصناعة ١٢٦، ٦٣٩، وشرح الرضي (٥٢٠/١) وفيه: والخشبة مقياس يُعرف به قدر ارتفاع الماء وقت

زيادته.

(٧) انظر محل المجرور في مثله في: المنشورة ١٦٥، والإيضاح ١٠٨، وذكر أبو علي فيه ١٧١-١٧٢ الخلاف في

إعمال اسم الفاعل الماضي واختار فيه وفي الشيرازيات ١٢٥، والحجة (٤٤٥/٤) والبصريات ٩١٣، وكتابنا

(١-١٧٣) عدم إعماله وحمل ما خالف على الحكاية.

(٨) العسكرية ١٣٣، والشيرازيات ٤٠٥، والإغفال (٢٦٣/١) والإيضاح ٧٩، والبصريات ٦٢١

(٩) تم الكلام عليها في (٤٧-١)

مسألة

الظرف^(١) مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل في إقامته مقامَ الفاعل دونه .

مسألة

بُنِيَ (الآن)^(٢) لأنه مُشارٌ به إلى وقتِ حاضر، وليس معه حرفٌ إشارة، فلَمَّا تَضَمَّنَه بُنِيَ .

فإن قيل: فهلاً كانت اللامُ فيه مثلها في (مررتُ بهذا / ١١٧٥ الرجل) و(يا أيها الرجل) فعُرف باللام مع الإشارة؟

قيل: لا يجوز أن يكون (الآن) متعرِّفاً باللام على جهةِ الإشارة هنا؛ لأنَّ التعريف الحادثَ بالإشارة في هذا القبيل لا يكون حتى يجري صفةً على مُبْهَم، فلَمَّا كان كذلك وَجِبَ أن يتضمَّن معنى الحرفِ فُنيًا، وليس (الآن) كذلك؛ لأنه لم يَجْرِ صفةً على مُبْهَم؛ فلذلك ضُمِّن^(٣) معنى الحرفِ فُنيًا .

فإذا أُضيفَ أُعْرِبَ؛ لأنه قد زال عنه تعريفُ الإشارة وحصلَ تعريفُه من قبل الإضافة؛ كإعراب (أمس)^(٤) إذا أُضِفَتْه لِزوالِ التعريفِ [باللام]^(٥) المرادة عنه، وصار بمنزلة سائر الشكرات؛ فكأنك أضفتَ أمساً من الأموس .

(١) شرح هذا المعنى في: البصريات ٢٢٩، والعبارة تومئ إلى اشتراط البصريين عدم وجود المفعول ليتوب الظرف عن الفاعل في حين يخالفهم الكوفيون، وابوعلي يأخذ بقول البصريين في: الخسنة (٥ / ٢٦٠) والإيضاح ١١٤، وانظر المسألة مفصلة في: التذيل (٦ / ٢٤٢)

(٢) لا يخرج في كلامه عما قال في مسألة الآن في: الإغفال (١ / ٢٧٩) غير أن المضمَّن هناك حرف التعريف ولم يذكر الإشارة المذكورة هنا بل جاءت فيما تعقبه من كلام الزجاج، وهما واحد لقوله في: الخلبيات ٢٣٠ في ثالث أنواع ال: أن تكون تعريفاً للإشارة إلى حاضر. ومسألة بناء الآن موضع اختلاف نجد في: أمالي ابن السجري (٢ / ٥٩٦) والإنصاف ٥٢٠

(٣) الاصل: ضَمِّن، ومعناه كفله فلا وجه له .

(٤) مرُّ كلامه في: (أمس) وبنائها والتعليق عليه في (٨٠-ب، ٩٠-ب)

(٥) الاصل: اللام بدون الياء .

مسألة

(هذان) (١) اسمٌ صيغٌ للثنائية؛ لأنه لا يمكن تنكيره، فليس كـ (زيدان) و (رجلان).
فإن قلت: ما أنكرت أن يكون التثنية إنما توجب تنكير ما يمكن تنكيره، والمشار به لا
يمكن تنكيره؟

قيل: كيف تصرفت الحال؟ هل كان الاسم يمكن تنكيره أو لا يمكن تنكيره متى ثني
فشورك في اسمه صار نكرة؟ ومن هنا قال الخليل / ١٧٥ ب في قوله:

يا هندُ هندٌ بينِ خَلْبٍ وكَيْدٍ (٢)

إن (هنداً) هنا نكرة.

ولو جاز لقائل أن يقول: إن التنكير فيما لا يتنكر لا يحدث بالثنائية، لجاز لآخر أن يقول:
إنه لا يحدث فيه بالإضافة، فيجوز إضافة المبهم إذ لا فصل بين الإضافة والتثنية في أن كل
واحد منهما يوجب تنكيراً، وفي امتناع إضافة المبهمة دليل على امتناع التثنية فيها،
واجتماع الناس (٣) على أن الكاف في (هذان) ونحوه لا موضع لها، وثبوت النون في
(ذاتك) دليل على أنها لا تضاف، بل التثنية أشد ذهاباً في التنكير من الإضافة؛ وذلك أنه
قد يجوز أن يكون واحداً لا ثاني له، فيُنزل في الإضافة منزلاً واحداً من أمة، والتثنية قد حصل
بها الزيادة على الواحد، ودخول اللام للتعريف كالنكرة البتة في نحو: الزيدان والعمران.

ولا يدل الانقلاب (٤) في (هذان) و (هذين) على أنه ثنية لقولهم: كلاهما
وكليهما وأخوك وأخاك وأخيك، وكقولهم (٥): منين؟ فإذا وصلت قلت: من يا فتى؟

(١) الكلام في أن (هذان) مرئجل وليس تشبة ذا، ورجحه أبو علي في: البصريات ٨٥٢، وحكي عنه في: سر
الصناعة ٤٦٦، وشرح الباقولي للمع ٦١٠، وكان ابن برهان في: شرح اللمع ٣٠٧ يرد قول أبي علي في تفسير
أن ذان تشبة ذا.

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢٣٩/٢) والتمام ٧٦، وتمصيل عين الذهب ٣٢٣، والمحكم
(١٢٨/٥) والخَلْب حجاب القلب وقيل غير ذلك، وقول الخليل في الكتاب: أراد أنت بين خلب وكيد
فجعلها نكرة. يريد الثانية.

(٣) الكتاب (٢٤٥/١) ومعاني الألف ٢٩٩، والغراء (١٤٩/١) والمقتضب (٢٧٨/٤)

(٤) انظر التعليق على تسميته إعراب المثني انقلاباً في (١٧٢-ب)

(٥) الكتاب (٤٠٨-٤٠٩) في الحكاية إذا قال: رأيت رجلين فتقول: منين؟ فإن وصل قال: من يا فتى
للوحد والاثني والجمع. وأقره أبو علي في: المنشورة ١٣٣، والتعليق (١١٢/٢)

مسألة

قياسُ قولِ سيبويه (١) في (فيها) في قوله:

فَلَا لَفَوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا (٢)

أن يكون خبراً / ١١٧٦ عن الأسمين، وهو في موضع رفع؛ كما أنك إذا قلت: لا رجلَ
و[لا غلامٌ] (٣) فيها، كان (فيها) خبراً عنهما؛ ألا ترى أن (لا) مع (رجل) في موضع
اسم مرفوع على قولِ سيبويه (٤)، وخبره مرفوعٌ كما يرتفع خبرُ (لا رجلَ ظريفٌ في
الدار) (٥).

(١) الكتاب (٢٨٦/٢) وللکلام تعلقٌ بكلامه في الاشتراك في الخبر بعد إن في: (١٤٤/٢) ولا يعني أن
البيت من شواهد سيبويه.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

والشهور في كتب النحو والمعاجم أن عجزه:

وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدًا مُفِيمٌ

وهو عجز بيت آخر، فأكثر النحاة يذكرونه ملقاً، وهو لامية بن أبي الصلت في: ديوانه ١٢٢، وفي هامشه
فضل تخرجه وزد عليه معاني الفراء (١٢١/١) وهو أقدم من وجدناه عنده مطلقاً، وشرح اللمع لابن
برهان ٩٥، والباقولي ٣٩٢، والإعراب المنسوب ١٧٤، واللباب ٢٣٤، والتذييل (٢٩٦، ٢٣٦/٥) وشرح
شواهد التحفة للبغدادي ١٤٩، والمحکم (٤/٣١٣، ١٦٨/١١) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٩٢/١)
على نحو يطابق كلامه في كتابنا ثم أنشده في: (٢/٣٥٨، ٢٢٧/٦) كما قال الباقولي في الشرح: كأنه
يقوي قول أبي الحسن، بل وجدته لم يقبل غيره في الأخير.

تأثيم: من قولك للرجل أئمت، أي لا شيء فيه إثم ليقال له ذلك، الحين: الهلاك، المليم: من ألام إذا فعل ما
يستحق به اللوم.

(٣) الأصل: لا رجلٌ وغلامٌ، والشعليل المحكي عن سيبويه بعده يوجب فتح الأول، فيصح عطف المرفوع على

المتبداً (لا واسمها) كما يصح القياس على باب إن، وانظر تصحيح ذلك وتوضيحه في: التذييل

(٢/٢٣٥-٢٣٦) وإضافة (لا) من الحجة (١/١٩٣)

(٤) الكتاب (٢/٢٧٤)

(٥) الأصل: رجلٌ بالرفع، وأجاز أبو علي في الصفة الفتح والنصب والرفع. انظر: الكتاب (٢/٢٨٨) والمقتضب

(٤/٣٦٧) والإيضاح ٢٥٤، والمنشورة ٩١، والبصريات ٥١٦، والإغفال (١/١٥٤، ١٥١) والحجة (١/٤١)،

(٤/١٨١).

وقياس قول أبي الحسن (١) أن لا يكون (فيها) خيراً عنهما جميعاً؛ لأنّ خيريهما مختلفان. ألا ترى أنّ خير (لا تأثيم) يرتفع عند أبي الحسن بـ (لا) دون كونه خيراً المبتدأ، وخير (لغو) يرتفع بالابتداء، فلا تجمع بين خيريهما؛ لأنه لا يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان، فلِكُلِّ واحدٍ منهما خيرٌ؛ إذن فدلّ خيرُ الثاني على خيرِ الأول؛ كقوله:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ (٢)

ويجوز أن يكون (فيها) خيراً عن الأول، وتُحذف خير (لا تأثيم) ويبدل عليه خيرُ الأول.

مسألة

في نسخة قال أبو عثمان: قال الزبّادي مرة (٣): مُنعت النكرة التنوين في باب النفي كما مُنعت المعارفُ التنوين في النداء، ولا يزعم أنهما جُعلا اسماً واحداً. قال (٤): والكسرُ عليه أنه يكون ووصفه (٥) كالشيء الواحد يُحكى عن العرب لا أنه بمنزلة اسم واحد.

فا: ١٧٦/ب ينبغي أنه لم يُجز هذا فيه؛ إلا ترى أنّ الصفة في النداء ليست مع المنادى كالشيء الواحد، ولم يُبَيّن معه، وقد بُني مع المنفي على [الفتح] (٦)، فلولا أنّ

(١) معانيه ٢٤، والمنشورة ٨٦، والحجة (٢/٢٩٠) وهو مذكور في أكثر مصادر تخريج الشاهد، ورفع الخبر بلا حكاية السيرافي (العلمية ٣/١٦) عن المبرد.

(٢) قطعة من بيت من المنسرح، وتمتته:

..... والرأي مختلفٌ

وسلف التعليق عليه في (٩٦-١) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/١٩٣) لما ذكر هنا، وتقدير المحذوف: نحن راضون.

(٣) مغاراة النكرة في باب لا بالمعرفة في النداء ورد عند سيبويه (٢/٢٨٨) غير أنه يجعله بمنزلة خمسة عشر، وهذا ما لا يفعله الزبّادي.

(٤) أي أبو عثمان.

(٥) كذا بلا تأكيد للمستتر المرفوع.

(٦) الأصل: القُبْح، وهو تصحيف.

(لا) تعمل ذلك في المفرد لم يَجْزُ أن تعمله في الموصوف، فلما صار الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد بمنزلة (خمسة عشر).

قال (١): إن (لا) مبني مع (رجل) كما كان (لا رجل ظريف) كذلك. ولا مصرفاً لـ (ظريف) (٢) إلا إلى البناء مع (لا) دون شبه النداء؛ لأن النداء لا يكون مع الصفة كالشيء الواحد.

قيل لأبي عثمان: أفرأيت شيئاً مُعملاً في شيء يكون وما بعده بمنزلة شيء واحد؟ قال: نعم، (أردت أن أضربك) كأنك قلت: ضربك.

قال (٣): وإنما شبه به (خمسة عشر) لأنه جواب شيعين جُعلا شيئاً واحداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه (٤) كالشيء الواحد، فجعل الجواب شيعين بمنزلة شيء واحد؛ كما كان الذي هو جوابه بمنزلة شيء واحد.

مسألة

قال الأخفش: يلزم سيبويه أن يصف (٥) (لا رجل أجمع) كما يصف (خمسة عشر أجمع)، وهو قد شبه بهما في أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً.

قال أبو عثمان: لا يلزمه ذلك؛ لأن (خمسة عشر) اسمٌ لشيء له معنى إذا وُصف، / ١١٧٧ و (لا رجل) ليس باسمٍ لشيء إذا وُصف كان له معنى.

(١) سيبويه (٢٨٩/٢) بالمعنى.

(٢) هذا من كلام أبي علي، غير أن الكلام يظل مشكلاً لأنه يقرر أن لا واسمها وصفته صارت شيئاً واحداً وأبو علي منع ذلك في: التعليفة (٣٥/٢) وخارج منه في: الإغفال (١٥١/١) بأن الاسم وصفته هما المبنيان ثم دخلت لا عليهما كما دخلت في المفرد فلم تُبنَ معهما، وأظن المازني ذهب لذلك في نصه التالي، لكن أبا علي ينص هنا على أنها كالشيء الواحد.

(٣) الكلام في شرح تشبيه سيبويه (٢٧٦/٢) (لا رجل) بخمسة عشر ثم تفريره قول الخليل إن (لا رجل) جواب (هل من رجل؟) الذي منع فيه الفصل بين من وما عملت فيه.

(٤) أي الجار والمجرور في (من رجل).

(٥) يرمد بالصفة هنا التوكيد، واستعمله سيبويه كذلك في: الكتاب (٣٥١/٢، ٣٨٥) ولم أجد فيه (خمسة عشر أجمع)

مسألة

فأ^(١): من الحروف العاملة المجرولة مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد: (كذا) و(كأي) و(حبذا) في قول النحويين، وكذلك (كان) وبه شبه أبو الحسن (حبذا).

مسألة

قال أبو عثمان^(٢): لم يجيء في باب النفي مثل (لا أباك)^(٣) مضافاً بغير لام إلا هذا وحده، وأنشد:

لا أباك تُخوفيني^(٤)

و:

لا أباك يُخلد^(٥)

(١) الخليل عد الكاف مع ما بعدها في كان وكذا وكأي بمنزلة كلمة واحدة وحبذا كذلك، وأبو علي تابعه في الكاف في: البغداديات ٤٠١، ٣٣٥، وفصل في العضديات ٦٠ مفرقاً بين كاف كان وغيرها، وحكى قول الخليل عن النحاة في: البصريات ٨٤٧، والشيرازيات ١٨٩، ورد ادلتهم في: البغداديات ٢٠٦، والشعر ٩٧، وانظر: الكتاب (٢/١٨٠، ٣/١٥١، ١٦٤) والمقتضب (٢/١٤٨) وسر الصناعة ٣٠٣، وشرح التسهيل (٣/٨٣).
(٢) الشاهدان التاليان في الكامل مرويان عن المازني، وفي هامش الإيضاح نص لابي علي من التذكرة في توجيهه عمل لا في لا أباك وخلا منه أصلاً.
(٣) انظر ما بهذا اللفظ وغيره في: التذييل (٥/٢٥٣، ٢٥٩) وتخريجها بلفظ (لا أباك) والتعليق عليها في (١-٩٢).

(٤) جزء من بيت من الرافر، وهو بنمامه:

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني

وهو لابي حية النميري في: شعره ١٧٧، ومجاز القرآن (١/٣٥٢) وشرح شواهد الإيضاح ٢١١، والخزانة (٤/٩٦) ولعنترة أو لابي حية في: إيضاح الشواهد ٢٨٠، ولم أجده في ديوان عنتره، وبلا نسبة في معاني الاخفش ٢٥٥، والكامل ٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/٣٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢٦٠، والتعليق (٢/٣٠) على جواز حذف اللام المقحمة للضرورة وفي: البصريات ٥٣٦ على إعمال لا في المعرفة للضرورة، وفي الحجة (٣/٣٣٤، ٥/٤٦٦، ٦/١٠٠) على حذف نون تخوفيني للضرورة.
(٥) قطعة من بيت من الطويل، وهو بنمامه:

فقد مات شمّاخ ومات مُزرد وأي كريم لا أباك يُخلد

وهو لمسكين الدارمي في: ديوانه ٣١، والكتاب (٢/٢٧٩) وفرحة الأديب ١٣٧، والخزانة (٤/٩٢) وبلا نسبة في: الكامل ٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/٣٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وجاء في الكتاب والفرحة برواية: لا أباك يُمتع، وفي الديوان ٥٠ أيضاً في عينية: وأي عزيز لا أباك يُمتع، ولا شاهد فيها.

مسألة

مَنْ قَالَ فِي (مِلْحَفَةِ جَدِيد) (١): إِنَّهُ (فَعِيل) بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَلذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْهُ الْهَاءُ، فَهَرِ غَالِطٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَاخُودٌ مِنَ (الْجِدَّةِ) الَّتِي هِيَ خِلَافُ (الْحُلُوقَةِ) (٢)، وَلَا مَعْنَى لِلْقَطْعِ فِي هَذَا، قَالَ:

يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةً خَالِدٍ (٣)

ولو كان كذلك لم تدخله التاء؛ وقد حكى سيبويه (٤) (جديدة).

وهذا من الشاذ عن الاستعمال، وإن لم يكن شاذاً عن القياس؛ لأن القياس كان أن تدخله التاء؛ كـ (ظريفية) و (شريفية) إلا في أحرف؛ / ١٧٧ ب نحو: سديس (٥) وخریق (٦) وكتيبة خصيف (٧).

مسألة

يَا صَاحِبَ يَا ذَا الضَّمَامِ الْعَنْسَوِ الرَّحْلِي وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ (٨)

(١) معاني الاخفش (٤٣٨/٢) و فرغت من التعليق على جديد في (١-٥٥)، وما حكاه أبو علي ورده قال به ابن السكيت في: الإصحاح ٣٤٣، وابن الأنباري في: المذكر (٢٢/٢) وابن درستويه في: التصحيح ٤٢٢، والسيرافي في: شرحه (٢٧/٣)

(٢) من حلق الثوب مثلثة اللام أي بلي.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبياض وجهك للتراب الأعفر

وهو لأبي كبير الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٨١ وتخريجه ١٤٨٨، وزده اضداد ابن الأنباري ١٣٥،

والجليس الصالح (٢٣٣/٣) وحقائق التأويل ٣٥٧، وتبيان الطوسي (٣٥/١) والمستقصى (٦٧/١) وقوله

(وبياض وجهك) مما يستشهدون به على الالتفات فمراده: وبياض وجهه لأنه يتحدث عن خالد.

(٤) الكتاب (٦٠/١)

(٥) مائة سديس: أنت عليها السنة السادسة، وفي السن قبل البازل.

(٦) ربيع خريق: باردة شديدة هبابة.

(٧) ذات لونين لون الحديد وغيره.

(٨) من الكامل، وقد اختلف في نسبه فهو خنز بن لؤذان في: الكتاب (١٩٠/٢) والمفصل ٤٠، وأمالي ابن

الشجري (٨١/٣) والخزانة (٢٠١/٢) وهو لخالد بن المهاجر في: الاغانى (١٠٣/١٠، ١٦، ١٤٠/١٩٩)

ونص أبو الفرج على أنه رآه في شعر خالد، والشاهد بلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٧٥، ٤٤٥، والمقتضب

(٢٢٣/٤) والأصول (٣٣٩/١) ومجالس العلماء ١١١، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٤٦ فبدأ بالوجه =

عَطْفَ (الرَّحْلِ) عَلَى (العَنَسِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي
الصُّفَّةِ؛ قَالَ:

كَأَنَّ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (١)

وَكَمَا جَاءَ:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا (٢)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ) وَ(يَا صَاحِبِ
الْعَنْسِ الضَّامِرَةَ) وَاحِدٌ.

= الثاني هنا ورجحه علي آخر بقدر فيه (الصاحب) المضمرة لدلالة يا صاح عليه، وأنشده في: البصريات، ٤٢٤
في حكاية عن مجالس ثعلب أن سيبويه سئل عن وجه الرفع في روايته مع جر (الرحل) ففر من الجواب،
وأبو علي اعتمد على نقل شيخه والأقرب هو ما نقله الزجاجي مسنداً في مجالس العلماء من أن الخبير بين
الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء الذي فر وما أجاز جواباً، وأول الوجهين هنا قال به السيرافي في شرحه
المخطوط (٢/٣٧-ب) في رده على الكوفيين في إنكارهم على سيبويه روايته الرفع في الضامر، وهم يروونه
بالجر على أن (ذا) بمعنى صاحب، في حين يحمله البصريون على أنه اسم إشارة، وقيد السيرافي هذا الوجه
بان يحمل الثاني على ما يليق به ولا يخرج عن مقصد الأول فيقدر الضامر بالمتغير أي: المتغير العنسي
والرحل، وفي الأصل ضبط الضامر بالجر تحريفاً، الضامر: المهضم البطن، العنسي: الناقة الصئبية، الرحل:
مركب للبعير أو ما يستصحبه من الأثاث، الأتائب: جمع قتب وهو الإكاف الصغير على قدر سنام البعير،
ويروى: الأفتاد وهو خشب الرحل، الخلس: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

(١) من الرجز، وهو للمعجاج في: ديوانه (١/٢٤٢) وتخريجه (٢/٣٨٨) وزيادة عليه غريب ابن قتيبة
(١/٢٧٢) وشرح أبيات سيبويه (١/٤٣٧) والخصائص (٣/٢٢٤) والاقنصاب (٣/٣٦٧) وشرح
الكتاب لابن خروف، ٣٢٤، وشرح شواهد المغني، ٤٣٤، وشرح أبياته (٣/٢٩٧) والعين (٨/٢٦٦)
والتهذيب (١٥/٢٠٦) و(غزل) رواية بعض نسخ سيبويه وبعض المصادر، وفي الديوان ومصادر أخرى
(نَسَجَ). المُرْمَلُ: المنسوج. والأصل: المرمَل بكسر الميم الثانية وهو صحيح في نفسه غير أن الشاهد فيه على
الفتح في جميع المصادر لأنه يُحْمَل على الجر بالجوار ولكن الكسر لا شاهد فيه على ذلك فمعناه يصلح أن
يكون نعتاً للعنكبوت.

(٢) عجز بيت من مجزوء الكامل، وصدره:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا

وسلفت الإشارة إليه وتخريجه في (١٠-ب) غير أن أبا علي حمله في كتبه على حذف الثاني لدلالة الأول
بتقدير: وحاملاً رُمحاً.

ومثلُ هذا في بابِ إضمارِ اسمِ الفاعلِ للدلالةِ عليه قوله:

من بين مُنْضِحٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ (١)

أي: أو مقدرٍ قديرٍ، فجاز إضمارُهُ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِ اسمِ الفاعلِ قَبْلَهُ، واشترَاكِهِمَا في (بين). ونحوه:

ونارٍ تَوَقَّدُ (٢)

وقوله: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ (٣) إِلَّا أَنْ هَذِينَ أَحْسَنَ.

مسألة

لا تكونُ الواوُ في (أخوك) ونحوه إعراباً (٤)؛ لئلاَّ يَبْقَى الاسمُ على حرفين أحدهما حرفُ لينٍ أو على حرفٍ واحدٍ؛ نحو: ذو مال، وفوزيد.

فإن قلت: فهو مضافٌ فقد أُمنَ فيه الإجحافُ به. قيل: يجب أن يكون في الإضافة / ١١٧٨ على حال الإفراد، وأيضاً فإنَّ (ذو) لا يضاف إلا إلى المظهر، وهذا يدعو إلى فصله لانقطاع النفس وغيره من الفصل بينهما؛ كالظرف والحال ونحو ذلك، فيُفرد على حرف، ومن ثمَّ جاز عطفُ الظاهرِ المجرورِ على الظاهرِ المجرورِ، ولم يَجْزُ عطفُ الظاهرِ على

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وظلُّ طَهَاءِ اللحمِ من بين منْضِحٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٢٢، ومعاني الفراء (١/٣٤٦) وشرح الطوال ٩٧، وشرح الفصائد للنحاس (١/١٨٣) وشرح عمدة الحفاظ ٦٢٨، والمقاصد (٤/١٤٦) وشرح أبيات المغني (٧/١٣) والخزانة (٣/٢٣٥) وأنشده أبو علي في: البصريات ٧٢٥ على مجيء أو بمعنى الواو، وفي الشعر ٣٤٥ فحمله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو قوله هنا ووجدت النحاس قال به. الصفييف: مرفق، قدير: مطبوع بالقدر، وجمله معجلاً لأنهم يستحسنون تعجيل طبخ الصيد.

(٢) قطعة من بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

أَكَلُ امرئٍ تَمْسِينِ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً

وسبقت الإشارة إليه وتخريجه في (١٣١-ب) وأبو علي يقدر فيه (كُلُّ) محذوفة.

(٣) سورة غافر: (٣٥) وسبق التعليق عليها في (١٣١-ب)

(٤) سلف التعليق على المعرب بالحروف وقول أبي علي فيه بانقلاب الحرف في (١٧٢-ب) وانظر

المضمر المجرور (١).

فإذا كان كذلك فالواو هي اللام، وإذا لم يُوال في كلامهم بين إعلائين فالأ يوالى فيه بين حذفين أجدر، ولو كانت الواو في (فوك) إعراباً لكنت قد حذفت العين واللام.

فإن قلت: فقد قال بعض النحويين (٢) في (مُ الله) (٣): إنه (ايمنُ الله). فالمحذوف (٤) هنا إنما هو فاء ولام ولم يتواليا. وأما قول ابن مقبل:

وإني لأستحيي وفي الحق مُستحي (٥)

فإن ذلك شاذ في القياس، ولا يسعد أيضاً أن يكون شاذاً عن الاستعمال؛ إلا ترى أن الذي في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (٦)، على أن (مُستحي) ليس يتوالى فيه حذفان؛ لأن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات؛ كما أن ما يُحذف للجزم كذلك، وإيضاً فإن حركة العين مُلقاة على الفاء؛ فكانها موجودة؛ إلا ترى أنه قد جاز: (منبٌ لك؟) (٧) لما كانت الحركة باقية.

(١) المتع قول البصريين ويجيزه الكوفيون، وعده أبو علي قبيحاً في: البصريات ٨٧٤، والحجة (٣/١٢١) وانظر التعليق على آية النساء في: (١٠-ب)

(٢) المبرد في: المقتضب (٢/٣٣٠) وحكاه أبو علي منسوباً إلى المبرد في: البغداديات ١٦١، وغفلاً في: العسكريات ١٧٤، والشعر ١١٢، ووجهه بما قاله هنا، ووجهه على قول ابن السراج في الأخير وعكس الأمر في الأولين، وانظر: البصريات ٨٩٧

(٣) الميم في الأصل بالضم والكسر معاً، وانظر سر الصناعة ١١٧، ٣٠٨

(٤) رد أبي علي على الإشكال.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا جاء باغي العرف أن أتعدراً

وهو لابن مقبل في: ديوانه ١١١، والشهذيب (٤/٣٤٦) واللسان (سمح) وبلا نسبة في: التمام ٧٠، ١٤٣،

وغريب الحريري (١/٢٧٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٦٧ على حذف المضاف بتقدير: في ترك الحق.

رزوي: (مُستحي) = (مستحي)، ولا شاهد فيها. وانظر توجيه مستحي في: شرح الشافية للرضي

(٣/١١٩) وأصل المسألة في: الكتاب (٤/٣٩٧) والمنصف (٢/٢٠٤) والتكملة ٢٧١

(٦) سورة البقرة: (٢٦)

(٧) أي: من أب لك، وسبق ذكره وتخريجه في (٢٤-ب)

فأما / ١٧٨ ب قوله :

خِيَاشِيمَ وَقَا (١)

فمردودٌ، وقيل (٢) : إنه لحنٌ. ووجهُ الشبهة أنه فصله على حدِّ إضافته لما كان المضافُ إلى المظهر في تقدير الانفصال ففصله على ذلك للضرورة، ولم يَلْتَفِتْ إلى بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ إن كان لُغْتُهُ : رأيتُ رجلاً (٣).

وإن كان على قوله :

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

فإنه بقى الاسم على حرفين أحدهما حرفُ لين، وليس هذا في كلامهم.
شاعر :

وَأَفْلَتْنَا هَجِينُ بَنِي سُلَيْمٍ يُفَدِّي الْمُهْرَ مِنْ حُبِّ الْإِيَابِ
فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدِّي لِأَبْتِ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ (٥)

(١) قطعة من رجز، وهو بنماحه :

خالط من سلمى خياشيم وفا

وهو للعجاج سبق في (١٣٢-ب)

(٢) حكى الميرد في : المقنضب (٣٧٥/١) تلحينه ورده، وانظر رأي أبي علي في ذلك في التعليق المشار إليه.

(٣) أي يُثَبِتُ الفأ في النصب بخلاف من يُسَوِّي بين الرفع والجر والنصب في عدم إبدال التنوين الفأ كما في البيت التالي.

(٤) عجز بيت من المتفارب، وصدوره :

إلى المرء قيسٍ أطيلُ السرى

وقد تقدّم في (١٣٢-ب)

(٥) من الوافر، وهما من أبيات تُسَمِّي لمنذر بن حسان في : الأغاني (٢٩/٢٤) وبعضها في : معجم المرزباني ٢٧٠، والمقاصد (١٤٠/٣) ونُسبت أيضاً لعميرة بن طرّامة الكلبية في : الوحشيات ٨، والأغاني (٢٠٦/١٩) وحرّفت إلى عنترة الكلبي في : محاضرات الراغب (٢٠١/٢) وجاء البيتان معاً أو أحدهما بلا نسبة في : أشباه الخالدين (٢١٦/٢) وديوان المعاني (٢٤٩/٢) والخصائص (١١٩/٣، ٢٢٣/٢) والمتع ٥٨، والمحكم (٥٩/٦) وأنشد الثاني أبو علي في : الحجة (٢٠٠/٤) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢ على الوصف بغير المشتق "فجعل غريباً لكثرة الحروف فيه من آثار الطعن"، ووجدت الأغاني رواية مرة : منخرق. المفدّي: قال العينبي : شكر المهر الذي يقال له في جريه وسبقه : جعلت فدائك، وقال محمود شاعر : عمير بن الهباب هو هجين بني سليم.

يقولُ علي هذا: مررتُ برجلٍ غريبٍ الإهاب؛ كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، وهذا كما حكاه (١) من قولهم: (مررتُ بقاعٍ عرقجٍ كُله) و(برجلٍ خزٍ صُفْثه)، وقد أجاز أبو عثمان فيما حكى عنه غيرُ أبي العباس: (مررتُ برجلٍ حَجَرِ الرأسِ). ولا يجوز مع هذا تانيثُ هذه الأشياء، فلا تقول: (غريباله الإهاب) حملاً على (حسنه الوجه)؛ لأنها ليست صفاتٍ على الحقيقة، وإنما هي موضوعةٌ موضعَ غيرها؛ يدل علي ذلك ما أنشده أبو عثمان:

مَثْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ (٢)

١٧٩/١ فلم يؤنث (إشفى)، ويؤكد عندك أن هذه الأشياء لم تتمكن في الوصف أن (إشفى): (إفعل) (٣)، وقد قال (٤): (إن (إفعل) لا يأتي في الصفة. فا: من كتاب ابن مقسم (٥):

اسْمَعُ حَدِيثاً كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرٍ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا (٦)

(١) سيبويه في: الكتاب (٢/٢٣٤٤) وانظر الشيرازيات ٦١٨، والإيضاح ٨٣، والتمام ٢٢٥، والخصائص وشرح الكافية للرضي (١/٢٠٥٥، ٢/٢٩٧٤، ٣/٢٦٠) والبحر (٧/٢٦٠) والمغني (٦/٦٤٠) وقد منع المبرد حمل مثله على الذم، انظر المقتضب (٣/٢٥٩) والسيرافي (٦/١٠٠)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٢٣، ٣/١٩٨) والمنع ٥٨، والمحكم (٨/٧٣، ١١/٩٠) وأنشده أبو علي عن أبي عثمان في: الحجة (٤/٢٠٠) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢، والإشفي: المَثْبَرُ، المَثْبَرُ: الحش الذي تُلْقَحُ به النخلة، فمراده أن عرفوها ومرفقها كهذين في الحدة. وفي الأصل: مَثْبَرَةٌ، صوتها من المصادر.

(٣) الأصل: أفعل، والتصويب من الكتاب (٤/٣٤٥) والحليبات ٣٦٤، ٣٧٥.

(٤) سيبويه وعبارته: ولا نعلمه جاء صفة.

(٥) محمد بن الحسن بن يعقوب أبوبكر العطار المقرئ (٢٦٥-٣٥٤) من أعرف الناس بالفراءات ونحو الكوفيين وله كتب، وهو راوي مجالس ثعلب، والنص منها ١٢٧-١٢٨ بتقديم وتأخير. وانظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٠٣ وهامشه.

(٦) من البسيط، وهو لعدي بن زيد في: ديوانه ١٥٨، وفيه تخريجه، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٧-ب) وشرح أبيات المغني (٤/١١٩) والتهذيب (١٠/٤١٢) وقال السيرافي اجمع الرواة على رفعه إلا المفضل، ورجع عليه رواية الفرغين.

فا (١): رَفَعَ، وقال: زَعَمَ اصحابنا أن (كما) تَنْصَبُ (٢)، فإذا حِيلَ بينها (٣) رَفَعَتْ. وقال: (كما) تُكُونُ تشبيهاً، وتُكُونُ جزءاً، فالجزءُ: كما قُتِمَتْ قمتُ (٤)، والتشبيهُ: قمتُ كما قمتُ، وتكون بمعنى (كَيْما) و(كَيْلاً). وأنشد:

يُقَلِّبُ عَيْنِيهِ كَمَا لَا أَخَافُهُ تَشَاوَسَ قَلِيلاً إِنَّهُ مَنْ تَأْمَلُ (٥)

فا: ينبغي أن تكون (لا) زيادة.

[ع: الرواية في هذا: كما لأخافه، فتنصبه ب(أن) مضمرة (٦)].

﴿فَرَادَى﴾ (٧) واحده: فَرْدٌ (٨) وفَرِيدٌ وفَرْدٌ وفَرْدَانٌ وفَرَادَى، وفَرَادٌ لا يُجْرَى، وأنشد عن الفراء:

تَرَى النُّعْرَاتِ الزُّرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ فُرَادَ وَمَثْنَى أَصَعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ (٩)

(١) ما بعده من المجالس فلم أر وجهاً لها.

(٢) التنصب بكما قول الكوفيين ولا يجيزه البصريون، انظر المسألة في: مختصر ابن سعدان ٥٢، وشرح السيرافي (٢/٢٦٧-١) وتحصيل عين الذهب ٤٢٤، وشرح الكافية (٤/٥١) والإنصاف ٥٨٥ وأكثر كلامه من السيرافي، والأرئشاف (٢/٣٩٥) والخزانة (٨/٥٠١)

(٣) في المجالس: بينهما، وهو لم يذكر أمرين، فالأنسب ما في الأصل لأن التقدير: حيل بينها وبين الفعل.

(٤) المجالس: كما قمت قعدت، وهما واحد، وفي المجالس سقط.

(٥) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه ٩٨، وتخرجه فيه ١٦٧، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٨-١) والتذكرة الحمدونية (٥/٢٢٩)، وربيع الأبرار (٣/٦٢) وشرح أبيات المغني (٤/١٢٠) وأساس البلاغة (شوس)، ورواية الديوان والأساس:

رَأَيْتُ بُرَيْدًا يَزْدَرِينِي بِعَيْنِهِ تَأْمَلُ رَوَيْدًا إِنِّي مَنْ تَأْمَلُ

ولا شاهد فيها، ورواية أبي علي محرفة عما في: المجالس والسيرافي والإنصاف وتعليقه يمنع كونها تحريف ناسخ، وروايتهم رواية ابن جني الآتية، وحكى عنهم السيرافي أن اللام تؤكد لكما وراه تكلفاً شديداً، و(أخافه) في الأصل مرفوعة وهو تحريف يسقط به الاستشهاد، وفي مؤلف الأمدي ٩٦ بيت يشبهه لحريز التغلبي. تشاوس: أن ينظر إليه بمؤخر عينه ويميل وجهه في العين التي ينظر بها.

(٦) التنصب بعد اللام بأن على رأي البصريين، والسيرافي الأولى عنده والأظهر: لكَيْما يخافه.

(٧) سورة الأنعام: (٩٤)

(٨) الأصل: فَرْدٌ بالثسكين، والتصحيح من المجالس وفي القاموس: لا يجوز فَرْدٌ.

(٩) من الطويل، وهو لابن مقبل في: ديوانه ١٨٦، وتخرجه بهامشه، وزيادة تفسير الطبري (٣/٥٧٩) وتبيان الطوسي (٣/١٠٦) وشرح شواهد الإيضاح ٥٢٩، وإيضاح الشواهد ٧٩٢، وأنشده أبو علي في: النكملة=

قال أبو العباس (١): قال إسحاق الموصلي: دخلتُ على الأصمعيّ أعُوْده، وإذا قَمَطَرٌ (٢)، فقلتُ: هذا علمك كُلُّه؟ فقال: إنَّ هذا من حَقِّ لكثير.
 ١٧٩/ب (أنتَ أخانا أولُ ضاربٍ) (٣) ياباه الفراء ويُجيزه الكسائي، و(آخرُ ضاربٍ) وما أشبَهه يُجيزه الكسائي.

مسألة

قال رؤية:

أليسَ يومٌ سُمِّيَ الخُرُوجَ
 أعظَمَ يومَ رَجَّةٍ رَجُوجًا (٤)
 أراد: سُمِّيَ يومَ الخُرُوجِ لقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ﴾ (٥).

مسألة

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾ (١) حُذِفَ المرفوعُ؛ وإن كان ارتفاعه ارتفاعَ الفاعل، والفاعلُ لا يُحذَفُ، ولم يُضمَر في (لات) لأنها حرفٌ، وليست ك(ليس)؛ وذلك أنَّ أصلَ هذا إنما هو الابتداء والخبر، ولا يُشَبِّه هذا ما يَرتفع ب(كان)؛ لأنها فِعْلٌ متصرفٌ، فبَقِيَ على الحال معنى الابتداء لما لم يَزَلْ معنى الابتداء.

= ١٦٠ على أن التُّغْرَات ضربٌ من الذباب يدخل أنف الدابة، لبانه: صدره، اصعقنها: قتلها، الصواهل: صهيله.

(١) نعلب، والخبر في: مجالسه ١٢٩

(٢) في تصحيح التصحيف ٤٢٩: القمطر: سَقَطَ يهتان فيها الكتب.

(٣) من مجالس نعلب ١٤١، وسقط منها: وآخر ضارب... والمسألة في: إعمال ما بعد المضاف فيما قبله

والبصريون على منعه إلا في: غير فاجازه جمهورهم حملاً على لا. انظر البغداديات ٢١٤، والإغفال

(١/٢٧٥) وتبيان العكبري ١٠٣٨، وشرح التسهيل (٣/٢٣٦) الذي أفدته من محقق المغني (٦/٦٣٠)

والبحر (١/١٥٠) وشرح الرضي (٢/٢١١) وشرح أبيات المغني (٨/٤٣)

(٤) من الرجز، وليس المرؤبة بل هما للمعجاج في: ديوانه (٢/٩) ومجاز القرآن (٢/٢٢٣) ومعاني الزجاج

(٥/٥٠) وتهذيب اللغة (٧/٤٩) والمحكم (٥/٣).

(٥) سورة ق: (٤٢) وهذا منتزع من قول أبي عبيدة في الآية.

(٦) سورة ص: (٣) وأصل كلامه من سيبويه (١/٥٧) وجاء بعضه في: التعليقة (١/٦٣) والحلييات ٢٦٣،

والمشورة ١٠٦.

فإن قلت: فالنفي قد غير المعنى. قيل: النفي لا معتبر به في هذا الباب، وإنما يتغير المعنى بأن يدخل معنى فعل، والنفي لا يحدث معه هذا؛ ألا ترى أنه لا ينتصب عنه، وهذا شاذٌ نادرٌ لا نعلم له نظيراً.

مسألة

١١٨٠ / (مه) في الشرط (١) إذا لم تكن هاؤها بدلاً من الألف فإنها حرفٌ بمنزلة (إن)، وليست (مه) التي معناها: أكفف؛ لأن الجمل لا تجزم الأفعال، وهي إذا جعلت المسمى بها الفعل جملة (٢).

فإن قلت: ينجزم بعدها كما ينجزم بعد (أكفف) في قولك: (أكفف آتك)، فممتنع لأنه لم يكن على هذا للجملة الثانية التي هي الجزاء معنى، ولا كانت تتعلق بشيء؛ لأنك لو قلت: (أكفف آتك تضحك) لم يجر لأنه لم يكن له (تضحك) شيء ينجزمه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الأول.

ولا يجوز في (زرنى آتك) أن يكون الجزم في الثاني بالجملة الأولى لما ذكرنا من أن الجمل لا تعمل في ألفاظ الأفعال ولا الفعل، وإنما العامل فيه الشرط المحذوف؛ كأنه (زرنى إن تزرنى أزرك)، فاستغني عن ذكره لكون ما ظهر بدلاً منه لما كان غير واجب؛ كما أن الشرط المحذوف كذلك، فترك استعمال إظهاره؛ كما ترك استعمال الفعل المضمر في (أزيداً ضربته) (٣)، وخبر المبتدأ بعد (لولا) (٤)، و(أن) مع الفاء.

(١) يريد به في مهما التي يرى الخليل أصلها ما ما قلبت الفها هاء، وأجاز سيبويه أن تكون مع اتصلت بما، ولم يحدد معنى مه، وحكى الزجاج عن قوم لم يسمهم أنه بمعنى أكفف واختار قول الخليل، في حين ينسب السيرافي معنى أكفف للزجاج، وقد حكى أبو علي مذهب الخليل وفسره ولم يردده كما حكى إجازة سيبويه القول الآخر غير معزو وروى ببعض مقالاته هنا وغيرها. انظر الكتاب (٥٩/٣) وتاويل المشكل ٥٣٢، والمقتضب (٤٧/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٩/٢) وشرح القصائد الطوال ٤٥، والسيرافي (٧٢/١٠) والعضديات ٤٥، والتعليقة (١٧٤/٢) والبغداديات ٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢)

(٢) أي إذا كانت اسم فعل بمعنى أكفف فهي جملة.

(٣) تقدم اختيار النصب فيه وتخرجه في (٥٦-ب)

(٤) شرحه في: الإيضاح ٩٤، وشرح حذف أن بعد الفاء فيه ٣٢١

يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ إِجَازَةِ (لَا تَدُنُّ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ) (١)، فَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ هَذَا الظَّاهِرَ لَمْ تَمْتَنِعْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ / ١٨٠ ب جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ؛ وَلِذَلِكَ يُحذَفُ الْقَسَمُ كَثِيرًا فِي نَحْوِ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ (٢)، ﴿وَلَكِنَّ زَاغَلًا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ (٣)، ﴿وَلَقَدْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (٤) مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ شَيْءٌ مُشَابِهٌ لَهُ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحُرُوفُ.

وَالْقَسَمُ مِثْلُ الشَّرْطِ (٥)، فَالْوَاجِبُ - إِذَا ذُكِرَ مَعَ الْجِزَاءِ مَا يَكُونُ مُشَابِهًا لِلشَّرْطِ فِي أَنَّهُ غَيْرٌ مُوجِبٌ وَأَنَّهُ جُمْلَةٌ - أَنْ لَا يُذَكَّرَ مَعَهُ، وَأَنْ يَتَعَاقَبَا فِي اللَّفْظِ.

فَأَمَّا الْجَازِمُ لِلْجَوَابِ فَحَرْفُ الشَّرْطِ وَالْفِعْلُ جَمِيعًا (٦)، وَلَا يَكُونُ الْحَرْفُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ حَرْفًا وَاحِدًا لَا يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ، وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، وَيَكُونُ هَذَا فِي عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ نَظِيرَ الْإِبْتِدَاءِ فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ؛ كَمَا كَانَتْ (إِذْنُ) (٧) فِي عَوَامِلِهَا نَظِيرَةً (ظَنَنْتُ) فِي عَوَامِلِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا جِزَمَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ (٨) لِمُشَابَهَتِهِ هَذَا الْمَفْرُودَ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ﴾ (٩)؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ [أَمَّا وَ] (١٠) جَوَابِهَا لَا يَكُونُ بِالْجُمْلِ، فَاشْبَهَ الْحَرْفَ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ إِفْتِقَارَ هَذِهِ الْأَلَاتِ إِلَى مَا بَعْدَهَا.

(١) سبق تخريجها في مسألتيها في (١٦٣-ب)

(٢) سورة الروم: (٥١) من شواهد سيبويه (١٠٨/٣) على القسم وذكرها أبو علي في: التعليقة (٢١٣/٢)

(٣) سورة فاطر: (٤١)

(٤) سورة البقرة: (١٤٥) لابي علي فيها كلام مفصل في: الإغفال (٣٩٧/١) وانظر الكتاب (١٠٩/٣)

والبغداديات ٢٣٥

(٥) عرض للشبه في (١-١٢٩) وانظر التعليق عليه.

(٦) سلفت الإشارة في (٣٧-ب) إلى أنه قول الخليل وسيبويه أخذ به أبو علي، وسيذكره ابن جني في

(١٢٠١).

(٧) تشبيه إهمال إذن بإلغاء الفعل القلبي هو تفسير الخليل حكاه سيبويه (١٤/٣)

(٨) جزمته بالفعل الأول حكاه عن الأخفش في (٥٧-ب)

(٩) سورة الواقعة: (٩٠-٩١) وانظر (٢٥-ب، ١٢٩-ب)

(١٠) الاصل: إثبات، وهو تحريف لا معنى له.

أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس (١): أصلُ (الابتهاال) الاجتهادُ؛ يقال: فلانٌ يبتهلُ في الدعاء، فإذا / ١٨١ عُنِيَ به الدعاءُ واللعنُ فإنما معناه الاجتهادُ فيما قُصِدَ له. ولو قال قائلٌ: (فلانٌ يبتهلُ إلى الله في طلبِ الشهادة أو طلبِ الرزق) لكان ذلك جيداً، وقولهم: (ما له؟ بهله الله) و(عليه بهلة الله) (٢) فهو مقولٌ على ما جرى في الكلام وعلى نيته؛ أي: عليه ما يُدعى به مبالغاً فيه.

وقال أبو العباس: سار في حِذْفِ الأَرْضِ من الأرض؛ إذا سار في ناحيةٍ منها، وحذافيرُ الأرض: نواحيها.

قال أبو عمر (٣): إن نَدَبْتَ (مَنْ يَغزُو) و(مَنْ يَرْمِي) قلت: وَاَمِنْ يَغزُوهُ، وَاَمِنْ يَرْمِيهِ، ولم يَجُزْ أن تقول: وَاَمِنْ يَغزَاهُ فَيَلْتَبِسُ بِبَابِ (يَخْشِي).

إن قيل: هلاً فتحت فقلت: وَاَمِنْ يَرْمِيَاهُ، وَاَمِنْ يَغزُوَاهُ، فحركت؛ فالفتحُ لالتقاء الساكنين.

قيل: هذه اللامات لا تُحْرَكُ لالتقائهما، لكن تُحذَفُ له؛ ألا تراك تقول: هو يَغزُ القومَ، وهو يَرْمِ القومَ، ولو حرَّكت الياءَ والواوَ لالتقاء الساكنين ففتحت فقلت: وَاَمِنْ يَغزُوَاهُ، وَاَمِنْ يَرْمِيَاهُ، لَقَلْبَتِ الألفَ في (يخشي) ياءً إذا قلت: وَاَمِنْ [يخشيَاهُ] (٤)، فنَدَبْتَ، أو: هو يَخْشِي القومَ (٥).

وأيضاً فإن الياءَ والواوَ في موضعِ إعرابٍ، وإذا كانا في موضعِ إعرابٍ لم يَجُزْ تحريكهما بحركة البناء، تقول: اذهب اذهب، / ١٨١ ب واذهب اليوم، ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ (٦)، فلا يَجُوزُ أن تُجمعَ بين الإعرابِ وبين ما هو للبناء.

(١) حكاها أبو علي بنصه في: (١١٢-١) وكذلك قول أبي العباس التالي.

(٢) فرغت من التعليق عليهما في (١١٢-ب)

(٣) أخذ أبو علي بقوله ولم يعزه في: المنشورة ٢١٦، وهو قيام قول سيبويه (٢/٢٢٦) وانظر الانتصار ١٤٧

(٤) الأصل: يخشاه، وهو تحريف يخالف السياق.

(٥) الأصل: يخشي، وهو بخلاف السياق.

(٦) سورة ص: (٤١-٤٢) وحذف الواو ورد بكثرة عند القدماء. وأكثر كلام أبي علي في: الحمزة (١/٦٥)،

١٣٠، ٣٧٤) والإغفال (١/٨٤) على ضم الياء المنوثة لالتقاء الساكنين فهي ليست حركة بناء ولا إعراب،

ورسمها: عذابن، وأجاز في: التكملة ١، الضم والكسر، وأصله من سيبويه (٤/١٥٣)

فأما تخفيفه: هُوَ يَغْزُو بَابَكَ، وَيَرْمِي خَاكَ (١)، فَتَحْرُكُهُمَا وَاللَّامُ مُعْرَبَةٌ؛ فَلَأَنَّ تَقْدِيرَ حَرَكَةِ
الهِمزة أن تكون في الهمزة بدلالة: مَنْ بَ لَكَ (٢)؟ وَضَوْ (٣)، وليس في التقاء الساكنين
حرفٌ تَكُونُ الحَرَكَةُ فِي التَّقْدِيرِ لَهُ.

فإذا لم يَجُزْ تحريكُهما بالفتح لالتقاء الساكنين وَجَبَ حَذْفُهُمَا كحذف الواو في
قولك: وَاظْهَرَهُوْهُ، وَاانْقَطَاعَ ظَهْرِهِه (٤)، فَكَذَلِكَ تَحْذَفُهُمَا وَتَقْلِبُ الألفَ عَلَى مَا
قَبْلَهَا وَاوًا وَيَاءً؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِبَابِ (يَخْشَى).

مسألة

قديم:

إذا جارة شُلْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ لَهَا إِبِلٌ شُلْتُ لَهَا إِبِلَانِ (٥)
تَأْبَطُ شَرًّا:

وقالوا لها لا تُنكحيه فإنه لأوّل نصل أن يلاقي مجمعاً (٦)

أي: يُقْتَلُ أَوَّلَ مَا يُلَاقِي حَرِيْبًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِلْمَوْتِ.

فا: قد يكون قوله: (أن يلاقي) مفعولاً له؛ أي: لا تُنكحيه كراهةً أن يلاقي مجمعاً
فإنه لأوّل نصل.

(١) أي يغزو أباك ويرمي أخاك .

(٢) يريد: مَنْ أَبَ لَكَ؟ وسلف تخريجها في (٢٤-ب) برسم: مَنَبٌ لَكَ.

(٣) مخففة ضوء، وانظر التعليق عليها في (١٢٥-١).

(٤) انظر الكتاب (٢٢٤/٢) ويشرحه أبو علي مفصلاً في: التعليق (٣٦٣/١) بأن هاء الغائب تلحقها واو في
الوصل فتجتمع في الندبة باللف الندبة وهما ساكنان فتحذف الواو.

(٥) من الطويل، وهو لساور بن هند بن قيس في: الحماسة ٥٤٦، وشرحها للمرزوقي ١٦٦٣، والمخزّانة
(٥٣٢/٧) والتاج (إبل). والشّل الطرد. ويروى: بها مكان لها الثانية التي حملها المرزوقي على المفعول له،
ولعل هذا وجه ذكرها هنا. ومساور شاعر مخضرم يقال إنه وُلِدَ قَبْلَ خَمْسِينَ سَنَةً مِنَ الإِسْلَامِ، وَاُنْظَرَ تَرْجُمَتَهُ
فِي: معجم الشعراء المخضرمين ٤٥٢.

(٦) من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في: ديوانه ١١٢، وفي هامشه تخريجها، وزد عليه اخبار الزجاجي ١٣٨،
ومغربات الراغب ١٢٩، والبحر (٣٢٢/٥) والتاج (بطل) وأنشده أبو علي بقافية مصرعا في: الشعر ٤١٣.
على جواز البدلية والمفعولية. والبيت مطلع قصيدة قالها في امرأة خطبها فوعده بالناكحة فلما جاءها
أخلفت الوعد وتعللت بما حكاه في البيت، والشرح بعده يكاد يطابق ما رواه الزجاجي عن ثعلب أو
الأحول، والمجمع جماعة المقاتلين.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (أن يلاقي / ١١٨٢ مجماً) بدلاً؟^(١) [بيض].
قال أبو عمر: وإن نديت (أذرعاً) قلت: وأذرعاً، فحركات التاء بالفتح، وإن كانت هذه التاء لا تحرك بالفتح.
قال أبو عمر^(٢) في (جُمَيْر) و(عُلَيْق)^(٣) و(سِنُور): منهم من يحذف الياء والواو للترخيم، ولم يحك سيبويه هذا؛ وجهه اجتماع هذا مع (مَنْصُور)^(٤) بالزيادة والسكون، فلما اشتبهت من الوجهين حذفنا معاً؛ يدل على ذلك أن من حذفهما لا يحذف نحو: هَبِيخ^(٥) وقَنُور^(٦)؛ لتحرك الحرف الأخير^(٧).

مسألة

يجوز في قوله:

لا تَرْدُ^(٨)

- (١) أجاز في الشعر إيداله من السيف على تقدير: لأول سيف إن يلاقيه فحذف الضمير، كانه: هو لأول سيف مصرعاً أي ذا مصرع.
(٢) حكاه أبو علي في: البصريات ٣٤١، وعلق عليه موجزاً بما قاله هنا، وأجاز الحذف وعدمه في: المنثور ٢٢٥
(٣) نبت يتعلق بالشجر.
(٤) ترخيمه عند سيبويه (٢/٢٥٩): يا مَنْصُور؛ وما علق به الحذف زيادة الواو وسكونها، وشرحه في: التعليقة (٥/٢) والتكملة ٢٥٢
(٥) بخط الناسخ في هامش الاصل: "الهَبِيخَة: الجارية المستنمة، والقلام هَبِيخ مشدد الياء". وفي القاموس: الهَبِيخ القلام الناعم، وغير ذلك، وهو من أمثلة سيبويه وترخيمه عنده (٢/٢٦٠): يا هَبِي، وانظر بيان عدم الحذف في: التعليقة (٧/٢)
(٦) بالهامش أيضاً: "القَنُور بنشديد الواو: الضخم الرأس، بعير قنور"، وترخيمه عند سيبويه: يا قَنُور.
(٧) يعني الواو الأخيرة والياء الأخيرة.
(٨) من رجز تمامه:

قد طالما خلأتماها لا تَرْدُ

وهو بلا نسبة في: الهمز ٨٤٤، ومعاني الفراء (٢/٢٨٤) وتفسير الطبري (٩/٤٧٩) والمنصف (٣/٤٩) وأزمنة المرزوقي (٢/٢٢) والجمهرة ١٠٩٥، والتهذيب (٥/٢٣٧) والمحكم (٣/٣١٢) والمختص (٩/١٦٤) والأساس (ومد)، وجاء في خبره أنه كان رجلاً عاشقاً لمرأة فتزوجها فجاءها النساء فقال بعضهن لبعض ذلك. حلا القوم عن الماء طردهم وحبسهم عنه. وأركه الفراء والطبري بأن، وأجازا في مثله الجزم والرفع.

أن تكون حالاً مؤكدة؛ لأنها إذا حُلَّتْ لا تَرِدُ، فيكون كقولهِ: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (١).

ابن المعتز:

تَرَى مَوَاقِعَهُ فِي الْأَرْضِ لِائْتِحَةٍ مِثْلَ الدَّرَاهِمِ تَبْدُو ثُمَّ تَنْسَتِرُ (٢)

وله:

وَأَدْمَعُ الْعُسْدِرَانَ لَمْ تُكْدِرْ

كَأَنَّهَا دَرَاهِمٌ فِي مَنْشَرٍ (٣)

ابن الرومي:

لَطَفْتُ فَقَدْ كَادَتْ تَكُونُ مُشَاعَةً فِي الْجَوِّ مِثْلَ شُعَاعِهَا وَنَسِيمِهَا (٤)

١٨٢/ ب مثل قوله:

فَكَادَ الْحَنِينَانِ اللَّذَانِ تَجَاوَبَا يُعْطِرَانِنِي لَوْ أَنَّ لِلشَّرْقِ طَائِرًا (٥)

قول أبي بن سلمى بن ربيعة (٦) في الحماسة:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ (٧)

(١) سورة البقرة: (٩١) وسلف في (١٥٨-١) استشهاده بها للحال المؤكدة والتعليق عليها.

(٢) من البسيط، وهو لابن المعتز في: ديوانه ٢٥٦، وأشعار أولاد الخلفاء ٢٦٣، وأمالي القتالي (١٧٨/١) والسمط ٤٤٢، والرواية فيها: (تستتر) مكان (تستتر) ولعله في الأصل محرف. والابيات في وصف المطر، واحتمل البكري أنه يريد عُدران الماء ثم تنضب، أو ما يكون عنه من الزهر ثم يذهب.

(٣) من الرجز، وهما لابن المعتز في: ديوانه ٢٤٤، وأشعار أولاد الخلفاء ٢١٢، وديوان المعاني (١٦/٢)، وهما غير متوالين في الديوان. والرواية فيه: (منشر)، وفي الأصل: ميسر، وهو تصحيف، اخترت فيه غير رواية الديوان لمناسبته لعادتهم من نشر الدراهم في المناسبات.

(٤) من الكامل، وهو لابن الرومي في: ديوانه (٥/٦) وديوان المعاني (٣١٠، ٣٠٩/١) وهو في وصف الخمر.

(٥) كذا يرفع طائر، ولم أحده.

(٦) شاعر جاهلي، معجم الشعراء الجاهليين ص ٧

(٧) من المتقارب، وهو لأبي بن سلمى بن ربيعة في: الحماسة ١٥٧، والزهرة ٧١٤، وأنوار الشمشاطي ١٤٢،

وشرح المرزوقي ٥٥٦، والأعلم ٢٣٧، وبلا نسبة في: معاهد التنصيص (٤٠/٣) وجاء اسمه في بعضها محرفاً، والشاعر يصف قمرساً.

مسألة (١)

قوله (٢): (ما رأيتُه مُدَّ أن الله خَلَقَنِي) يَحْتَمِلُ أن (أن) تكون في موضع جرٍّ كأنه: ما رأيتُه في زمانٍ خَلَقَنِي، فاضاف بِ(مُدَّ) الفعلَ إلى المصدر، والمرادُ به الوقتُ؛ مثل: (خُفُوقِ النُّجْمِ) (٣).

ويَجُوزُ أن تكون (مُدَّ) مبتدأ، و(أن الله) مرفوعةٌ خبرٌ (مُدَّ)، ويكون المضافُ محذوفاً أيضاً؛ لأنَّ (مُدَّ) إذا كان لتعريفِ ابتداءِ الوقتِ وآخره دَخَلَ على زمانٍ مُوقَّتٍ (٤)؛ كأنه لما قال: كم اره، قال له: متى أوَّلُ انقطاعِ الرؤية؟ قال: مُدَّ خَلَقَ اللهُ إِيَّاي؛ أي: مُدَّ زَمَنُ (٥) خَلَقِ اللهُ.

مسألة

فَاعِلٌ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (٦) ضميرٌ (ما)، ولا يكون فاعلُها ﴿أَنهَا إِذَا جَاءَتْ﴾؛ ألا ترى أنه قد جاء هنا ما لا يكون فاعلاً البتة؛ وهو قوله / ١١٨٣: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (٧)، ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ (٨)، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (٩).

- (١) بخط الناسخ في الهامش: أول الثالث والعشرين، ويريد به رقم الجزء من أجزاء أبي علي.
 (٢) قول للعرب في: الكتاب (١٢٢/٣) والأصول (٢٦٩/١) والسيراني (العلمية ٣/٣٤٠) واللباب (٣٧٢/١) وأجاز فيه السيراني وأبو علي في: المنشورة ١٧٤، والتعليقة (٢/٢٣٣) ما ذكره هنا حاكباً وجه الخبر بمذ عن أبي بكر.
 (٣) تقديره: وقت خفوق النجم، وانظر الكتاب (٢٢٢/١) والأصول (١٩٣/١) والشعر ٣٦٩، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (٢/٢١٤) والبغداديات ٢٧٧.
 (٤) في: الإيضاح ٢٧٥ إنما اشترط التوقيت أي التعريف والتخصيص فيما دخلت عليه إذا كانت بمعنى أول الوقت وليس ما ينتظم أوله إلى آخره. وانظر تخريج كلامه على مذ في (٧-ب).
 (٥) الأصل: زمنٍ بالجر ومثلها خَلَقَ السابقة، وكلاهما خطأ لأنهما خبران، وفي التعليقة فعلٌ ماضٍ وهو بعيد.
 (٦) سورة الأنعام: (١٠٩) وتام موضع الحاجة: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ". وهي من مسائل سيويه (١٢٣/٣) وقول أبي علي في ما والفاعل هنا كرره في كتبه الأخرى وبعضه أخذه عن ابن السراج. انظر: التعليقة (٢/٢٣٤) والبغداديات ٢٦٨، والإغفال (٢/١٩٣) والمنشورة ١٧٤، والحجة (٣/٣٧٦).
 (٧) سورة عبس: (٣).
 (٨) سورة طه: (٤٤)، والأصل: وما يدريك لعله يتذكر وهو سهو من أبي علي لا الناسخ لتعلق كلامه بيدريك. وتام الآية ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسَ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾. ويصلح مكانها الآية (١٧) من الشورى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبًا﴾.
 (٩) سورة الأحزاب: (٦٣).

وموضع^(١) (لعل) وما بعدها نصب؛ لأن الفعل لما دخله معنى العلم علقَ عما بعده، وجاز تعليقه لأنه [مثل] (٢) الاستفهام. ألا ترى أنه بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده معلقٌ عما قبله ولا يعملُ فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كالاستفهام؛ نحو: علمتُ أزيدُ في الدار، وهذا ينبغي أن يكون على قول من قال: (علمتُ أزيدُ في الدار) فاقْتَصَرَ على هذا؛ لأن أبا بكر (٣) حكى أن قوماً لا يُجيبون هذا حتى يقولوا: أزيدُ في الدار أم لا؟ وحكى أبو العباس أن في بعض المصاحف: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٤).

وقيل: (أن) [بمعنى] (٥) (لعل) ما أنشده يعقوب في كتاب القلب والإبدال (٦):

أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مُخلداً (٧)
قال: يريد: لعلني. وأنشد أيضاً (٨):

- (١) قرر أبوحيان في: الارتشاف (٧١/٣) والتذييل (٨٤/٦) تعليق الفعل بلعل وهو ما لم يجده عند بصري أو كوفي إلى أن وقف عليه عند أبي علي وساق كلامه هذا مختلفاً في بعض ألفاظه.
- (٢) الأصل: بعد، وتصويبه من التذييل والارتشاف، والهاء في لأنه عائدة على لعل.
- (٣) أجاز أبو علي في: البصريات ٧١٥: أعلمت أقم زيد؟ ولم أجد في الأصول والموجز شيئاً، والمنع المحكي هنا نسبه المرزوقي إلى سيبويه، ولم أجد في الكتاب. وانظر: شرح الحماسة ١٥٧٦، والبحر (٢٣/٨، ٢٦/٣) والحرزاة (٢٦٧/١١) وأبيات المغني (٢٢/١)
- (٤) ذكر الفراء في: معانيه (٣٥٠/١) والنحاس في: معانيه (٤٧٤/٢) أنها في قراءة أبي، وفيه يلفظ: جاءتهم بالجمع، وانظر معجم الخطيب (٥٢١/٢)
- (٥) الأصل: معنى، والعبارة ناقصة بغير الباء.
- (٦) القلب والإبدال نشرة شرف ص ٨٥، ونشرة الكنز ٢٣، وفي الأخيرة: لأنني مكان لأنني وهو تحريف لم يلتفت إليه الأستاذ التنوخي في: إبدال أبي الطيب (٥٥٧/٢)
- (٧) من التطويل، وفي قائله اختلاف، فهو لحاتم الطائي في: ديوانه ٢١٨، ولخطاط بن يعقوب في: الأغاني (٢٧/١٣) والسمط ٧١٥، ولحن بن أوس في: شعره ص ٣٩، وجعله محقق ديوان دريد بن الصمة ١٨٨ فيما نسب لدريد وهو لغيره، وانظر تخريجه في: ديوان حاتم ٣٦٩، والحماسة البصرية ٨٠٢، ٩١٩، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٥/٢) على أن معنى أريني دليني وليست بصرية، وفي (٣٧٩/٣) على معنى لعل. والبيت يروى في: أكثر المصادر (لعلني) مكان (لأنني).
- (٨) أنشده ابن السكيت في: القلب والإبدال نشرة شرف ١١١، وفي نشرة الكنز ٣٣، وفي الأولين برواية: نعتاً، والآخر: لغتاً.

هل أنتم عائجون بنا لأننا نرى العرصات أو أثر الحيام (١)
 / ١٨٣ ب وأظن يعقوب ذهب إلى أن الهمزة بدل من العين، والنون بدل من اللام (٢)،
 وهذا بعيد؛ لأنه يلزم منه أن تبدل الكلمة بأسرها، لكنه اتفاق [معنيين مع اختلاف
 اللفظين] (٣) كاحرف غيره.

مسألة

مما يؤكد شبهة (ليس) (٤) بالفعل مجيئها على مثال الفعل ومجيء آخرها على حد
 أو آخر الأفعال الماضية، والشبهان يُعطيان ما هما فيه حكم ما يكون الشبه منه؛ كباب ما
 لا ينصرف، فيستقيم أن نقول على هذا إن قلت: إن اتصال الضمير به يُشاركه فيه ما
 ليس بفعل؛ نحو: هاؤوا وهاؤن (٥).

مسألة

يُنشد البغداديون كقوله:

لعزة موحشاً طلل (٦)

(١) من الواقر، وهو للفردق في ديوانه (٢٩٠/٢) وطبقات الفحول ٣٦٥، واللامات ١٣٦، والسمط ٧٥٨،
 وتبيان الطوسي (٢٣٥/٤) وشرح شواهد الشافية ٤٦٤، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٧٩/٣) على أنه
 بمعنى لعل.

ورواية الديوان وأكثر المصادر: الستم عائجين بنا لعتا.

(٢) الشاهدان وردا في هذين البابين من كتاب القلب بنشرة الكنز، في حين أن بيت الفردق جاء في باب العين
 والعين في نشرة شرف. والمرزوقي في: شرح الحماسة ١٧٣٣ حملها على البدل لأن إبدال الهمزة من العين
 كثير.

(٣) الاصل: اتفاق لفظين مع اختلاف المعنيين، وهو خلاف المراد.

(٤) لأبي علي في: الحلبيات ٢١٠ فصل طويل في ليس تضمن في: ٢٢٤-٢٢٥ الشبهين المذكورين وانتهى إلى
 إجرائها مجرى الفعل. وهي من المسائل التي نُقلب فيها قوله، وانظر الشعر ٩-١١، والمنشورة ٢٠٧، والتعليق
 (٧٩/١)

(٥) من هاء أي خذ، وحكى في: الشعر تصريفها عن أبي عمر، وعقد لذلك مسألة في: العضديات ١٦٥.

(٦) سلف برواية أخرى وتم التعليق عليه في (٨-١) وهو شاهد على نصب الصفة حالاً لتقدمها على
 موصوفها.

قوله:

فَلَيْتَ أَمِيرَنَا وَعُزِّلْتَ عَنَّا مُخَضَّبَةً أَنَامِلُهَا كَعَابٍ (١)

فقوله: (وعُزِّلْتَ عَنَّا) اعتراض لما فيه من التشديد؛ لأنَّ دعاءه بالعزل له عنهم يُوافق التمني الذي تمناه.

مسألة

١١٨٤/ قال أبو الحسن (٢): أقول: هذا مَدْعُورٌ وابنُ بُورٍ (٣)، فأميل الضمة ولا أميل الواو. وقال سيبويه (٤): لا أميل الضمة ولكن نفس الواو.

وجه قول أبي الحسن أنهم قالوا: (مِنَ الْمُنْقَرِ) (٥)، فأمالوا الضمة نحو الكسرة لمكان الراء؛ كما تُمال الفتحة نحوها وقالوا: مِن عَمْرٍو - ولو كان بينهما حاجز - كما أمالوا الضمة التي تلي الراء مِن (الْمُنْقَرِ) (٦)؛ كذلك أمال التي في (مَدْعُورٍ) كما لما أمال الفتحة التي في (الضَّرِّ) أمالها في قولك: (مِنَ عَمْرٍو)، ولم يعتد بالحاجز الساكن بينهما كما لم يعتد به في (عَمْرٍو)، وكذلك لم يعتد بالساكن في (مَدْعُورٍ) فأمال العين؛ كما كان يُميلها من (الْمُنْقَرِ).

(١) من الوافر، وهو لابن أحمر في: مذكر الفراء ٦١، وعبث الوليد ٨٨، وليس في ديوانه، وفي مذكر ابن الأنباري (١٤٢/١): أنشد سلمة عن الأحمر، وهو بلا نسبة في: أضداد ابن الأنباري ٢١٧، واخصص (٣٦/١٧)، ونصُّ محقق الأضداد على أن (مخضبة) منصوبة في الأصل ولكنه أثبتها مرفوعة، والشاهد في نصبها الذي فسره الفراء بأنه نعت تكرة تقدم وعنه أخذه ابن الأنباري.

(٢) في الهامش ٢ من الكتاب (١٤٢/٤) وشرح السيرافي (العلمية ٥/٩) وحكى أبو علي في: التعلبية (١٩٥/٤) ما يوافق غير أنه لم يُسمِ القائل فقد يفهم أنه كلام سيبويه، وشرح ابن جني في: سر الصناعة ٥٣-٥٦ القولين مختاراً قول سيبويه.

(٣) جمع البائر وهو الرجل الفاسد والهالك الذي لا خير فيه، وجاء في الكتاب ثور بالثاء وأشار السيرافي إلى أنها كذا في بعض النسخ، ونص ابن جني في: الخصائص (١٢٣/٣) على أنها بالياء.

(٤) قوله في الكتاب (١٤٣/٤): كأنك تروم الكسرة، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، وشرحه السيرافي بأنه لا يميل الواو ولكنه يروم الكسرة في الواو فيكون رومها كالإمالة، وانظر كلام ابن جني.

(٥) بالهامش بخط الناسخ: "الْمُنْقَرِ بضم الميم والقاف: بشر صغيرة ضيقة الراس [تكون] في: نجفة صلبة لثلاً تُهشم، والجمع المناقر". والنص في الصحاح (نقر) ومنه ما بين المعقوفين لأنه مقطوع في الأصل. وحكى هذا القول سيبويه (١٤٣/٤) ومنه الأمثلة التالية: عمرو والضرر.

(٦) العبارة من (أمالوا...) إلى هنا أخشى أنها متحمة على النص وينبغي رفعها.

فإن قلت : فهلاً أمال الواو أيضاً لإمالة الحرف الذي قبلها؛ كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال أيضاً الألف؟ فله أن يفرق بأن ما قبل الواو لا يلزم أن يكون منها؛ كما يلزم ذلك في الألف، فإذا كان كذلك جعل واو (مذعور) كميم (عمرو)، فكما لم تُمل الإمالة الفتحة إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم، فكذلك الواو لا تمنع إمالة الضمة من (مذعور)، ولم تُمل الواو كذلك / ١٨٤ ب كما لم تُمل الميم من (عمرو)؛ لاجتماعهما في السكون وجواز اختلاف الحركات قبل كل واحدة منهما، ومخالفتها الألف في ذلك. [ع (١)]: ولأن الواو كالميم في كونها من الشفة؛ ولأن في الميم غنة وهويًا في الفم؛ كما أن في الواو استطالة ومدًا].

ولم يُمل سيبويه الضمة من (مذعور)، وفُصل بينه وبين الميم؛ لأن الواو - وإن كانت تتعاقب الحركة على ما قبلها - فإنها الآن للانضمام ما قبلها بمنزلة الحركة؛ ألا ترى أنه لو وقع ثور (٢) مع (مذعور) لكان أقبح من:

جرينا (٣)

مع:

الاندرينا (٤)

(١) ذكره ابن جني في تفسيره قول أبي الحسن في: سر الصناعة ٥٥

(٢) في القاموس: الثور: الجرّيان والرسول بين القوم وإناء يُشرب فيه، ولا يبعد تحريفها عن ثور.

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كان غُضونهن مُتونُ عُدرٍ تُصَفِّقها الرياحُ إذا جرّينا

وهو لعمر بن كلثوم من معلقته في: ديوانه ٦٧، وهو من شواهد السناد في القافية وهو اختلاف ما قبل الرفع، ففتح الراء وكسر في سائر القصيدة، وأقدم من وجدته جمع في السناد بين بيتي عمرو هو الخليل في: العين (٢٢٩/٧) وابن قتيبة في: الشعر والشعراء (٩٦/١) وانظر شرح القصائد للنحاس ٦٦٦، ورسالة الخضران، ٣٣، والكافي للشهرستاني ١٦٤، والشافي لابن القطاع ٩٢ وغير ذلك كثير جداً، والبيت في صفة التنشي والتدريج في دروع يليسهما الشاعر وقومه، الغُضون: جمع غُضن وهو الكسر والتنشي في الشيء، عُدر: جمع غدِير.

(٤) وهو آخر بيت عمرو بن كلثوم:

الأهبي بصحنك فاصبحينا ولا تُبقي حُمرَ الاندرينا

وهو في: ديوانه ٥١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥١، وبعض ما سلف في الشاهد السابق.

وإذا كان كذلك كانت زيادة المد التي في الواو بمنزلة الحركة، وإذا كانت بمنزلة الحركة امتنعت الإمالة من ضم العين التي هي عين لكون المد بمنزلة الحركة، امتنعت إمالة الفتحة من الفاء في (الضُرِّير) لحجز الحرف المتحرك بينهما وبين الراء المجرورة، فكذلك تمنع الإمالة في عين (مدعور) للحجز. وإذا كانت مدة واو (مدعور) التي فيها بمنزلة المدّة التي في الألف فلو أمالها لَلزِمه أن يُميل الواو كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال الألف / ١٨٥؛ نحو الياء؛ لكون الواو هنا بمنزلة الألف؛ كما قد نصّ (١) على ذلك، فلم يُعمل الضمة للحجز الذي ذكرنا، ولأنه لو أمال لَلزِمه أن يُميل الواو أيضاً، ولكن نحا بالواو من (مدعور) نحو الكسرة؛ لأنها تلي الراء كما نحا بالفتحة في العين من (الضُرِّير) نحو الكسرة حيث كانت تليها.

وفعل ذلك بالواو؛ لأن المدّة التي فيها بمنزلة الحركة؛ فكانه إذا طلب بها الكسرة كما إمالة الفتحة من العين في (الضُرِّير)؛ لأن مدتها بمنزلة الحركة التي تكون في الحرف المتحرك، وإن كانت المدّة لا تنفصل من الواو إذا انضم ما قبلها فكان ذلك أولى من قول أبي الحسن؛ لأنها أقرب إلى الكسرة من إمالة الضمة التي حجز عنها بمنزلة حرف متحرك. وإنما نحي هنا بالضمة من (المنقِر) نحو الكسرة؛ لأن الواو بمنزلة الضمة، فكما تُقلب الواو إلى الياء إذا وقعت ساكنة قبل الياء، كذلك أميلت الضمة إلى الكسرة في (المنقِر) لمجاورتها الكسرة، وهذا مما يدل على أن الحركة في الحرف المتحرك كأنها قبل الحرف (٢)؛ ألا ترى أنه لو لم تكن هكذا لم تُعمل الضمة نحو الكسرة؛ لأن الحرف / ١٨٥ ب كان يفصل بينهما كما أن الواو الأولى لو فصل بينها وبين الياء بشيء لم تُنقلب. ويجوز لقائل أن يقول: إن هذا لا يدل لأنه بمنزلة الإمالة قد يكون مع فصل الحرف؛ نحو: مقالات (٣).

(١) الكتاب (٤/ ١٤٣).

(٢) انظر رد ابن جني لذلك في: سر الصناعة ٢٨، والخصائص (٢/ ٣٢٤) وقد حكى في: أول الباب في الخصائص عن أبي علي تعليل الخلاف في المسألة بلطف الامر وغموض الحال.

(٣) مثال لسبويه فيما جاز فيه الإمالة مع وجود الحرف المستعلي وذلك لسكونه وسبقه بالكسرة فصار المستعلي كانه المكسور وغير فاصل. وانظر: الكتاب (٤/ ١٣٠-١٣١) والتعليق (٤/ ١٨٦) والمقالات: ناقة تضع واحداً ثم لا تحمل.

مسألة

اعلم أن قول العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَقَالَ (١)

لو كان حرف الروي من الشعر الألف كقوله:

أَنْعَتُ جَوْنَاتٍ مَعًا خَفِنَ الْمَسَا (٢)

لَكُنَّا نَقْطَعُ أَنْ الْآلِفَ بَدَلٌ مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ وَأَنَّهُ (٣) عَلَى قَوْلِهِ:

وَآخِذٌ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

لأن الألف التي هي بدلٌ من التنوين لا تكون رويًا، فقد يُحتمل (٥) إذن أن تكون

التي هي بدلٌ من التنوين، ويُترك الاسم على حرف واحد (٦)، ويُمكن أن تكون عيناً

فتكون مع التي هي بدلٌ من التنوين وصلًا، وقد جاء:

يَعْدُوا بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ (٧)

(١) فرغت منه في (١٣٢-ب) وأكثر مقالته مكررة لما قاله هناك، وانظر (١٧٨-ب)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: المحور العين لنشوان الحميري ١٥٣، وبعده:

تَسْعًا وَهَقْلًا بَيْنَهَا يَعْدُو النَّجَا

الجونة: شديدة السواد، الهقل: ذكر النعام. والشاهد في جواز مجيء الألف رويًا لأنها أصلية.

(٣) أعلى (وأنه) بخط الناسخ: خ ولكنه أي في نسخة أخرى.

(٤) عجز بيت من المتقارب تقدم صدره والتعليق عليه في (١٣٢-ب) والشاهد فيه إجراء المنصوب إجراء غيره في الوقف.

(٥) احتمال آخر غير الأول وعليه لا يكون الألف رويًا. والانسب أن تكون العبارة: وقد يحتمل.

(٦) رد هذا الوجه في (١٧٨-ب)

(٧) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

رَاخُوا بِصَاثِرُهُمْ عَلَى اِكْتَاْفِهِمْ وَيَصِيرَتِي يَعْدُوا بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ

وهو للأسعر الجعفي في: الأصمعيات ١٤١، وزد على تخريجه الوحشيات ٤٤، والمعاني الكبير ١٣، ١٠،

ورسالة الصاهل ١٦٠، وشرح المزدوقي ١٣٤، والتهذيب (٢/١٩٥، ١٢٠/١٧٦) والمحكم (٢/٣) وقال

أبو علي في: المقاميس ٧٠: ألف الواي منقلبة عن الياء. البصيرة: الدفعة من الدم ويريد به الشار، العتد:

الفرس الشديد التام الخلق، الواي: الطويل من الخيل، والشاعر يهجو إخوته لأبيه.

مع:

بَارَ يُكْفِكِفُ أَنْ يَطِيرَ وَقَدْ رَأَى (١)

فهذا لا يلزم أبا عثمان (٢) في قوله أن يقف على نحو (رَحَى) في الأحوال الثلاث بالالف التي هي بدلٌ من التنوين؛ [لأنه قَدَّرَ (٣) الفَ البدل من التنوين] (٤).

ولم يَجُزْ أن يكون البدل من التنوين رويًا؛ لأنه غير لازم، فكان يبقى البيت بلا روي، وهم قد شدّدوا في حرف / ١١٨٦ الروي؛ لأنهم في أكثر الأمر قد ألزموا الوصل، وألزموا الوصل الخروج، فلم يكونوا ليؤكدوه هذا التأكيد ثم يحذفوه؛ ولهذا قلت الياء والواو رويًا؛ لأن الحذف مطرد فيهما في الفواصل وفي الإطلاق في المقوافي، فلما لم يلزم لم يكثر رويًا. ووجه مجيئه رويًا أنه لازم (٥)، وكثر نحو: المَطَا (٦)؛ لأن حذفه، ولا يجوز لنا أن نأتي بالفِ النصب رويًا؛ لأنه لا يلزم، ولأن قوماً قد حذفوه (٧)؛ نحو:

عُصْمُ

مسألة

وَبَلَدٌ يَضِلُّ (٨) فِيهِ رَكْبَةٌ (٩)

(١) عجز بيت من الكامل، ومصدره:

أما إذا استقبلته فكانه

وهو للأسعر أيضاً يتلو البيت السابق في: قصيدته الأصمعية، وجاء في: الوحشيات ٤٤، ونقد الشعر

لقدامة ١٥٠، والعمدة ٦٠٢

(٢) قوله إن الف المقصور بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاث تقدم في (٢٥-ب)، وعبارة أبي علي في توجيه

البيت على قول أبي عثمان أوضح في (١٣٢-ب)

(٣) الأصل: قَدَّرَ الف، ولم أجد له معنى.

(٤) العبارة في الأصل بعد قوله: لم يكثر رويًا، وهي مقحمة هناك.

(٥) أي على القول بأن الألف عين الكلمة.

(٦) المطا: الظاهر

(٧) يُنسب الحذف إلى لغة ربيعة. انظر شرح اللمع لابن برهان ١٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣، واللهجات

في: الكتاب ٣٤٥

(٨) الأصل: يظلل، والتصويب في الهامش بخط الناسخ، وهو بالضاد في الحور العين.

(٩) من الرجز، وهو بلا نسبة في الحور العين لنشوان ١٤٢

[و]:

وشاورُ كَيْبياً ولا تَعْصِيهِ (١)

ينبغي أن لا تكون الواو والياء هنا كالتي في قولك: هذا لهو يا فتى (٢)، ومررتُ بهي
يا فتى؛ لأن هذا يَنْحَذَفُ في الوقف، ولكن هذا يثبت للإطلاق وتَنْحَذَفُ تلك؛ كما أنه
في الندبة في قولك: واظْهَرُهُوه وواثِقِطَاعَ ظَهْرِهِه (٣)، قد حَذَفَتْ تلك التي تَلْحَقُ في
الوصل، وأثبتت التي في الندبة، فكذلك هنا حذفت تلك وأثبتت هذه التي للإطلاق.

مسألة

ينبغي أن يكون / ١٨٦ ب الألف في:

سَبَسَبَا (٤)

ليست التي في (رأيتُ زيداً)، ولكن قال: سَبَسَبٌ، فشُدِّدَ على:

عُصْمٌ (٥)

ثم ألحق كما أطلَقَ:

عَيْهَلٌ (٦)

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وإن بابُ امرٍ عليك التوى

واختلف في قائله، فهو للزبير بن عبد المطلب في: طبقات الفحول (٢٤٦/١) وجمهرة الأمثال (٩٨/١)
والشذكرة السعدية ٢٣٤، ولعبد الله بن معاوية في: شعره ص ٥١، ولصالح بن عبد القدوس في: شعره
ص ١٤٩، وفي هوامشها فضل تخريج.

(٢) ذكر حذفها في الوقف وفصل أحوالها في: التكملة ٢٧، ٢٩.

(٣) سلف التعليق عليهما في (١٨١-ب)

(٤) من بيت من الرجز، وهو بشامه:

تترك ما أبقي الدبي سبباً

وفرغنا منه في (١١٠-١).

(٥) أي على إجراء المنصوب في هذا البيت في تسكينه بلا الف مجرى المرفوع والمجرور، وسلف التعليق عليه في
(١٣٢-ب).

(٦) كلمة من بيت من الرجز، وهو بشامه:

ببازل وحناء أو عيهل

ولو كانت التي هي بدلٌ من التنوين لم يلزم التشديدُ للوصل؛ إلا ترى أن مَنْ قال: (هذا فرجٌ) (١) لم يقل: (رايتُ فرجاً)، ولكن يحذف؛ لأن التي هي بدلٌ من التنوين يتصل به الكلامُ فلا يجب التشديد (٢).

مسألة

سمعتُ ابنَ مجاهدٍ وقد قرئ عليه كتابه فقال: عن بعض القراء: ﴿ثُمَّ يَتَوَّأ﴾ (٣)، لفظٌ بعد الميم بياء؛ ووجهُ هذا أنه خُفِّفَ [الهمزة] (٤) فانقلبت ألفاً (كـ رَأْس) (٥)، ثم أبدل من الألف الياءَ على حَدِّ:

قَفَيْكَا (٦)

وهُدَيُّ (٧) ونحو هذا.

= وهو لمنظور بن مرثد في: لاميته ص ٢١٠، والخزانة (١٢٨/٦) ولرجل من أسد في: الكتاب (١٧٠/٤) وبلا عزو في: النوادر ٢٤٨، وغيرها كثير وأنشده أبو علي في: الحجية (٤١٠/١) والبغداديات ٤٢٧، والإغفال (٣٢١/٢) والمعضديات ٢١١، والتكملة ٢٨٠، ١٩٦، والعسكرية ١٨٦ على إجراء الوصل مجرى الوقف في تشديد آخر الكلمة، وقيد ذلك أحياناً بالضرورة. البازل ما دخل السابعة من الإبل، الوجناء الناقة الشديدة، المعهل السريعة.

(١) من أمثلة سيبويه (١٦٩/٤) وانظر البحر (٣١/٢، ٤٤٢/٥)

(٢) كقوله في: التعليقة (٢١٥/٤)

(٣) سورة طه: (٦٤)، والأصل: ثم يتوني، (و يتوني) تحريف، وأما كسر الميم فما إرادة أبو علي بل أراد فتحها، وهما قراءتان رواهما ابن مجاهد في: السبعة، ٤٢ عن ابن كثير غير أنه عد الكسر غلطاً والصواب هو الفتح، وكذا أبو علي في: الحجية (٢٣٢/٥) عد الكسر خطأً بيناً، في: حين وجه الفتح بما جاء هنا، وانظر معجم الخطيب (٤٥٤/٥)

(٤) الأصل: للهمزة، ولم أجد للام وجهاً والكلمة مفعول.

(٥) الأصل: رأس، بإثبات الهمزة، والكلام في: تخفيفها وانقلابها ألفاً وهي كذا في الحجية.

(٦) بعض بيت من مشطور السريع، وهو يتماه:

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا

وهو لرجل من حمير في: النوادر ٣٤٧، والصحاح (سين) والخزانة (٣٩٢/٤) وشرح شواهد الشافية ٤٢٥،

وشرح أبيات المغني (٣٤٩/٣) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٨٠، والتمام ٣٨، والعين (٢٢٢/٥) والمحكم

(٣٥٤/٦) والمخصص (١٤٤/١٧) وأنشده أبو علي في: الحجية (٤١٤/٤، ٤١٦، ٨٤/١) والبصريات

٨٥٠، والإغفال (٢٩١/٢، ٥٨/١) على إبدال الياء من الألف كقوله هنا، وفي العسكرية ١٥٨ أنشده مع

ما قبله على إبدال الكاف من التاء في عَصَيْكَا، وفي العين: إبدال الألف ياءً لغة طيِّب.

(٧) لغة هذيل قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم، وانظر التعليق على هدي في (١٧٢-ب)

مسألة

إذا جاز في الصفة نحو:

طَلَبَ الْمُعْتَبِرُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (١)

كان هذا في البدل أجوز؟ نحو قول طفيل:

وَمِنَّا رِبَاطُ الْخَيْلِ كُلُّ مُطَهَّمٍ (٢)

على معنى: يُرَبِّطُ كُلُّ مُطَهَّمٍ.

مسألة

قد دللنا على أنه لا يعمل في معمول واحد عاملان (٣)، فإن اقتحم ذلك مقتحم فالذي يرده عليه حكايتهم الجملة إذا سموا بها؛ نحو: تَأْبِطُ شَرًّا.

/ ١٨٧ مسألة

قال أبو عمر (٤): نقول: (إن قريباً منك زيداً) ولا تقول: (إن بعيداً منك زيداً) فتجعله ظرفاً كما جعلت القريب؛ ألا ترى أنك تقول: (إن قريبك زيداً) ولا تقول: (بعدك زيداً).

فا: وهذا الذي قاله حسن، ويجوز أن يكون تأويل قول سيبويه: فالذنو أشد تمكناً في الظرف من البعد.

(١) تقدم صدره والتعليق عليه في (١٨-١)، ومن قوله فيه أن المظلوم صفة المعتبر والموصوف فاعل فحمل صفته على الموضع.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رَجِيلٌ كَسِرْحَانَ الْفَضَى الْمُنَاوِبِ

وهو لطفيل الغنوي في: ديوانه ٢٠، وخيل أبي عبيدة ٢٩٤، وأشباه الخالدين (١٧٦/٢) والحماسة المغربية ١١٤٤، والشهذيب (١٨٥/٦) واللسان والتاج (طهم)، وأوله فيها: وفينا، ولم أجد: ومنا، الرجيل: شديد المشي، والمطهم: البارح الجمال.

(٣) ذكره فيما سلف في (١٠٧...١٧٦-١).

(٤) حكى قوله وشرحه في: البصريات ٥٠٢، وأصل المسألة لسيبويه (١٤٢-١٤٣) الذي أجاز الظرفية في البعد على قلة للعلامة التي حكاها عنه أبو علي في كلامه. وانظر الأصول (٢٤٨/١) والشيرازيات ١٣، والبحر (٣/٤٧٢/٣١٦) والخزانة (٢٧٦/٩).

مسألة

التزام أبي الأسود اللام في قوله :

لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ (١)

كالتزام الآخر الراء فيما أنشده أبو زيد من قوله :

أَلَا أَدَّتْنِي بِالتَّفْرِقِ جَارَتِي وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ (٢)

وفيها :

وَأَزَّتِ (٣)

و :

مَشَارَتِ (٤)

ونحو ذلك، والالفُ فيهما جميعاً تأسيس (٥).

(١) بعض بيت من الطويل، وهو يشمامه :

حَسِبْتُ كِتَابِي إِذَا أَنْكَ مَعْرُضًا لَسِيكَ لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه من ١٠٦، ٢٥٨، ٤٤٥، وتخرجه فيه ص ٢٠٠، وأبو علي يعلق في

كلامه على قول الاخفش في لزوم ما لا يلزم في القوافي ٢٦: أبو الأسود لزم اللام في القصيدة.

(٢) من الطويل، وهو مع ما بعده لزهير بن مسعود في: النوادر ٢٢٢، وجاء المصدر بلا نسبة في: الإيناس بعلم

الانساب ١٩٧، وزهير شاعر جاهلي ترجمته في: معجم الشعراء الجاهليين ١٥٧

(٣) من الطويل، وتمامه :

عُدَاوِيَّةٌ هِيَهَاتَ مِنْكَ مَحَلُّهَا لِيَذَا مَا هِيَ أَحْتَلَّتْ بِقُدْسٍ وَأَزَّتِ

وهو لزهير بن مسعود السالف. عداوية: نسيها إلى بني عداوة حي من اليمن، قدس وآرة موضعان أو

جبلان.

(٤) تمامه :

وَلَا هِيَ إِلَّا أَنْ تُقْرَبَ وَصَلَّتْهَا عِلَاةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ ذَاتُ مَشَارَتِ

وفي الاصل: مسارت بالمهملة، والتصويب من النوادر، والمشاركة: الهيشة والزينة والسمن، العلاة: الناقة

المشرفة، كِنَاز: كثيرة اللحم صلبة.

(٥) كتب الناسخ في الهامش: ب من، وانظر التعليق على الثاني في (٦٧-ب) ولعل الباء نسخة أخرى.

مسألة

(هذا حُلُوٌّ حامضٌ) (١) لا يَخْلُو أن يكون الضميرُ في أحدِ الاسمين، أو في كُلِّ واحدٍ منهما [ضميرٌ، أو] (٢) أن يكون فيهما ضميرٌ واحد، أو لا يكون في واحدٍ منهما ضميرٌ. فلا يكونُ في أحدهما؛ لأنه ليس بأخصَّ بالخبر من صاحبه، ولا يكون في كُلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ؛ لأنه ليس هو الغرضُ في ١٨٧/ ب الإخبار؛ لأنك تصير كأنك أخبرت عن المبتدأ بفِعْلٍ كُلٌّ واحدٍ من اسمي الفاعلين، حتى كأنك قلت: [حَلَا و] (٣) حَمُضٌ، وليس الغرضُ كذلك، إنما هو أنه قد جَمَعَ الطعمين معاً؛ ألا ترى أن أبا عمر قال في تفسيره: تُرْشُ شِيرِينَ. فإذا كان كذلك كان مؤدياً إلى خلاف المعنى. ولا يجوز أن يكون فيهما جميعاً ضميرٌ واحد؛ لأنه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه، وذلك ممتنع؛ كما لا يعمل فعْلان في فاعلٍ واحد. فإذا حَلَا من هذه الوجوه ثبت أنه لا ضميرٌ فيه، وَوَجِبَ أن يكون الضمير الذي فيه عائداً على المعنى؛ كقوله: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ (٤)، ونظيره أيضاً من المبتدأ قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٥) ألا ترى أن الذكر العائد هنا على المبتدأ إنما يعود على المعنى، والحال في الجميع واحدة. فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول: إنَّ الاسمين وَقَعَا موقعَ المفرد؛ كما تقعُ الجُمْلُ موضعَ المفرد، ونظيرُ هذا في أنَّ الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه تسميتهم بـ (عاقلة لبيبة) (٦) امرأةٌ ورجلاً (٧).

(١) تقدم تخريجها في (٧١-١) وأكثر كلامه هنا سلف في (١٠٦-ب) والمسألة بنصها في: الحجة

(١/٢٠٠-٢٠١) باختلاف بعض عباراتها حذفاً واختصاراً.

(٢) سقطت أتمته من الحجة

(٣) الأصل: بخلاف، والتصويب من الحجة.

(٤) انظر التعليق عليه في (١٠٧-١)

(٥) سورة البقرة: (٦) وجاءت بالواو في أولها في سورة يس: (١٠) والمبتدأ سواء وخبره جملة أنذرتهم،

وحمله على المعنى بتقدير: سواء عليهم الإنذارُ وتركه، أي جعله بمنزلة المفرد في عدم حاجته للضمير.

انظر: الحجة (١/٢٦٩) والإغفال (٢/٣٤٦) والشعر ٢٥٣، والشيرازيات ٦٠٥، والإعراب المنسوب ١٧١

(٦) سبق تخريجه في (١٠٦-ب)

(٧) الأصل: رجلة، وهو سهو صححته من الحجة.

ألا تراهما يحكي حال الانصراف فيهما حال التنكرة^(١)؛ كما فعل ذلك / ١١٨٨ في الجمل، وجاز وقوع هذين الاسمين موقع خبر المبتدأ؛ كما تقع الجمل هناك، وإن لم يكونا جملة، وإن امتنع أن تقع الجملة فاعلةً فكذلك لا يقع الاسمان في موضع الفاعل، وجاز أيضاً (إن زيدا أبوه منطلقاً)^(٢) [بيض].

مسألة

يَنْشَبُ فِي الْمَشْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنْشَبَ مِنْ مَأْشِيرٍ حَدَاءً^(٣)

(أَنْشَبَ) صفةٌ مصدريةٌ أي: نَشَبًا أَنْشَبَ مِنْ مَأْشِيرٍ.

[ع: قد يجوز أن يكون (أَنْشَبَ) حالاً من الضمير في (يَنْشَبُ)؛ أي: يَنْشَبُ حَدَاءً^(٤) ماضياً].

وإذا جاز البدلُ في (حَدَاءً) مع الفصل^(٥) كان مع الاتصال في بيت العجاج:

الْحَمِي^(٦)

أَسْهَلُ.

(١) الاصل: في حال التنكرة، ولا معنى له، وعبارة الحجة بمعناها وتختلف في اللفظ.

(٢) بعدها في: الحجة (٢٠٣/١): كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حد ما وقعت الجمل وإن لم يكونا جملة.

(٣) من الرجز، وهما لأبي المقدم في: السمط ٨٧٤، والمقاصد النحوية (٥٠٧/٤) وجاءا منفردين ومجتمعين

بلا نسبة في: نوادر أبي مسحل ٤٢٨، ومراثي البيهقي ١٥٨، وإبدال أبي الطيب ٣٩٧، والخصائص

(٢/٢٣٣، ٣٢٠) والتهذيب (٤٣٠/٦) والخصص (١٥٧/١) والمحكم (٣٥٣/٢) وأنشد الأول أبو علي

في: المقابيس ٣٨ على مد المقصور في اللهاء جمعاً، وذكر الثاني في: العضديات ١٩٣ على أن ابن حبيب

وغيره من البغداديين يقولون المراد بالحذاء الخداد فأبدل الباء من الدال، ولم يرده وذكر له نظائر وأخذ به في:

الشيرازيات ٤٢٩ في إثبات أن الإبدال لا يغير معنى الكلمة. والأبيات في وصف تمر، ينشَبُ أي يعلَقُ، في

موضع السعال واللهاء، المآشير: جمع معشار وهو لغة في: المنشار وانظر نسبتها لتميم في: لغة تميم ١٣٧،

وأبو المقدم بهس الجرمي شاعر أموي ترجمته في: معجم الشعراء المخضرمين ٤٧٢

(٤) الاصل: جاداً، وهو تصحيف.

(٥) الفصل بالالف بين الدالين في حداد.

(٦) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

أوالفأ مكة من وُرقى الحمي

مسألة

إن قلت (١) : هلاً بيئت تحقير (الندد) فقلت : أليد؛ ليعلم أن مكبره كان ملحقاً
ويكون البيان دليلاً عليه؟

قيل : لا يجب هذا؛ لأن التحقير بناءً على حديثه؛ ألا ترى أنك إن حقرت (تضارب) اسم رجل لقلت (٢) : (تضيرب) (٣) فلم تصرف وإن كان المكبر مصروفاً، فكذلك (أليد)؛ ألا ترى أنه لو كان اسم رجل لم تصرفه.

وكذلك القول في / ١٨٨ ب (ألب) (٤) إذا حقرته. ومن صرف (البي) إذا سمي به - وهو قول أبي الحسن (٥) - على أن ذلك للإلحاق، واستدل على ذلك بالإظهار (٦) وأنه قد زال بذلك عنه شبه الفعل فليس ذلك بالقوي من وجهين:

أحدهما أن (أفعل) لم يأت للإلحاق في موضع؛ لقولهم: أصم وأشد.

والآخر: أن الهمزة التي بها شابه الفعل موجودة فيه ثابتة في البيان ثباتها في الإدغام، وإنما هذا كـ (تهلل) (٧) في الشذوذ.

وقياس هذا القول إذا حقر (ألب) ألا يصرفه؛ لأنه يلزمه أن يدغم؛ لأن التحقير

= وسلف تخريجه في (١٤١-ب) وقد رد أبو علي في: العسكرية ١٦٧ حملته على الترقيم، وقد ربه حذف الألف من حمام ثم إبدال إحدى اليمين ياءً على ما أشار هنا.

(١) المسألة عرضها بالمضمون نفسه بعبارة مختلفة في: البصريات ٣٠٢، وأصلها عند سيبويه الذي يصغر الندد إلى أليد، والندد من اللذذ وهو شدة الحصام. وانظر الكتاب (٣/٤٣٠) والأصول (٣/٤٤) والتكملة ٢٠٣، والتعليقة (٥/١٥٥) والحلبيات ٣٧٧

(٢) كذا أجاب إن باللام.

(٣) كذا قال سيبويه (٣/٢٠٠) وانظر المغتضب (٤/١٣) والأصول (٢/٨٢)

(٤) تصغيره: ألب، وفسر أبو علي في: التعليقة (٣/١٠) عدم صرفه، وانظر الكتاب (٣/١٩٥، ٣٢٠، ٤٣١) والأصول (٣/٤٤)

(٥) ذكره في: البصريات ٣٠٣

(٦) أي عدم الإدغام، وعبارة البصريات: إظهار التضعيف.

(٧) اسم من أسماء الباطل، وقد تأتي بالثناء في بعض الكتب، وأبو علي يذكرها في اختلاف المعارف عما عليه غيرها فكان ينبغي أن تدغم فأظهرت. انظر التعليقة (٥/٣٢) والإغفال (٢/٢٣٢) والعسكرية ١٥٣،

والمنشورة ١٢٤، والبغداديات ١٢٤

لا يلزم أن يبين فيه كما بين في التكبير؛ لانه بناءً على حديثه (١). وإذا شذت الكلمة في موضع لم ينبغ أن يتجاوز مكانها، ويقاس غيرها عليها، فينبغي لك أن تدغم، وإذا ادغم لم يصرف كما لا يصرف (أصيم) (٢).

مسألة

تقول في إعمال الثاني في (ظننت) و(علمت): ظن أو علم زيداً منطلقاً [إياه] (٣)، [فتضمير] (٤) الفاعل في (ظن) قبل الذكر؛ كما يفعل ذلك في هذا الباب في غير هذا الفعل (٥). فإذا أضمرته فلا بد من أن تعديه إلى مفعول أول هو الثاني في المعنى إذا أسندت الفعل إلى الفاعل.

١١٨٩/ وإذا لم يكن من ذلك بدء، ولم يجز أن [يضمير] المفعول في هذا الباب قبل الذكر كما يضمير الفاعل أخرت ذكره إلى أن يعمل الفعل الثاني ليقع إضماره بعد ذكر مظهره (٦).

مسألة

يدل على أن (أفعل) في التعجب ليس باسم (٧) بناؤه على الفتح، ولو كان اسماً لم يفتح؛ لانه ليس فيه شيء يوجب بناءه. ويدل عليه أيضاً تعديه إلى المتكلم باتصال النون به؛ نحو: ما أحسنني.

(١) قوله هذا بخلاف ما ألزم الاخفش في: البصريات، ٣٠٤.

(٢) كذا تصغير أصم عند سيبويه (٣/٤١٨، ٥٢٥، ٤٤١/٤) وتابعه أبو علي في عدم صرفه في: التكملة ٢٠٣.

(٣) الاصل: أباه، وهو تصحيف.

(٤) الاصل: فتضم، والكلام عن الإضمار قبل الذكر، وكذلك التعديل الآتي.

(٥) يحكي في: الإغفال (٢/٤٠) عن سيبويه أن فاعل الأول مضمير على شريطة التفسير، وعلى هذا يفهم مسألته هنا، وانظر الكتاب (١/٧٩) والمقتضب (٣/١٢١).

(٦) الاصل: قبل ذكر مظهره، والتعديل في الهامش بخط الناسخ مسبوفاً بكلمة حاشية: ينبغي: بعد.

(٧) فعلية أفعل التعجبي قول البصريين في هذه المسألة الخلافية التي جمع أطرافها ابن الشجري في: أماليه

(٢/٣٨١) ونقله الأنباري في: الإنصاف ١٢٦، وقرر أبو علي فعليته في: الإيضاح ١٣٢، وذكر ابن الشجري

في: (٢/٣٩٧-٣٩٨) بعض أدلة أبي علي هنا.

ويَدُلُّ عليه أيضاً انتصابُ المعرفة بعده؛ نحو: ما أَحَسَّنَ زيداً، ولو كان اسماً لم يَنْتَصِبِ هذا الضَّرْبُ من الأسماء عنه. ألا ترى أن (أفعل) الاسم إنما يَنْتَصِبُ بعده النكرات؛ نحو: هو أَحَسَّنُ وجهاً، ونحوه؛ إلا أن يكون من الصفات المشبهة باسم الفاعل؛ نحو: الحَسَنُ والشديد، وليس هذا منها. ألا ترى أن قولك: (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه) ليس هذا أصله وهو (حَسَنُ وجهه)، وليس كذلك (أفعل) في التعجب.

فإن قلت: فقد قال:

والأمرُونَه (١)

فليس هذا بشيء؛ لأنَّ النون في (الفاعلونه) (٢) إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في (ما أحسنني) هي التي / ١٨٩ ب في نحو: ضَرَبْتَنِي، و(الأمرونه) ضعيفٌ خبيث، وزعموا (٣) أن الشعر مصنوع.

وضَعْفُهُ من القياس أن الزيادتين في آخر الاسم لا تجتمعان كالتنوين وعلامة النُدْبَةِ. فإما إثبات التنوين مع علامة الإنكار فلأنَّ عِلْمَ الإنكار لا يلزم؛ لأنه قد يكون مكانه عِلْمٌ آخر نحو: أزيداً إنَّه (٤)، فاشبهه لذلك ما هو [مستقل] (٥) بنفسه.

فإن قلت: فعلمة [الضمير] (٦) لها أيضاً علاماتٌ تَنْفَصِلُ؛ نحو: أنا، فهلاً جاز اجتماعهما؟ فالفرق أن علامة الإضمار المنفصل لما لم تقع موقع المتصل صار المنفصلُ

(١) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خَشُوا من مُحدث الأمر مُعْظِماً

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/ ١٨٨) ومعاني الفراء (٢/ ٣٨٦) والكامل ٤٦٨، ومجالس نعلب ١٢٣، وشرح السيرافي (٤/ ٨٨) والبحر (٢/ ٣٣٢) والخزانة (٤/ ٢٥١) وغيرها وأنشده أبو علي في: الخليات ٣٢١ وأنه زعموا مصنوع، وأجاز في: الحجة (٢/ ٣٦٣) حمل الهاء على الوقف ثم حُرِّكَتْ بحرف اللين، وأصل هذا من المبرد في الكامل وشرح السيرافي.

(٢) كذا، وهي رواية للبيت جاءت في معاني الفراء وبعض نسخ الكامل والمنفصل ٨٥

(٣) كذا قال سيبويه والمبرد.

(٤) الكتاب (٢/ ٤٢٠) ولم يمثل إلا للرفع، وتفصيله مع (إن) في: شرح عيون الكتاب ١٨٠، وإذا لم يُذكر العلم الآخر: أزيدنية.

(٥) الأصل: مستقيل، وهو تحريف.

(٦) الأصل: الضمة، وهو تحريف.

بمنزلة المظهر، ولم يكن كـ(إن) والتنوين (١)؛ ألا ترى أن كُلاً واحداً منهما يقع موقع الآخر [بيض] (٢)، وكان (الأمرونة) إنما وقع المضمراً موقع المظهر؛ كما وقع المنفصل موقع المتصل في قوله:

حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ (٣)

كذلك المتصل في (الأمرونة) وقع موقع المنفصل، ولا يجوز على هذا أن يتصل (٤) الضمير باسم الفاعل المفرد؛ نحو (ضارب) لسكون التنوين وحركة (٥) النون؛ لأن العلامة في (فاعل) بمنزلة علامة الندبة مع التنوين.

مسألة (٦)

/ ١١٩٠ يعقوب (٧):

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي (٨)

أي: شَدَدْتُ، وَمَلَكْتُ الْعَجِينَ؛ أي: شَدَدْتُ عَجْنَهُ.

(١) أي في الإنكار، انظر التعليق السالف على أزيداً إليه.

(٢) جاء ما قبل (بيض) وما بعده في سطر واحد بخلاف المرات السابقة التي كان يبدأ الكلام ما بعد (بيض) بسطر جديد.

(٣) قطعة بيت من الرجز، وهو بتمامه:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وهو الحميد الأرقط في: الكتاب (٣٦٢/٢) والأصول (١٢٠/٢) والخصائص (١٩٦/٢، ٣٠٨/١) والبحر

(١/١، ٦٦٠/٥، ٤٨٥) وتخليص الشواهد ١٨٥، وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٨ على مقالته هنا من وقوع

المنفصل موضع المتصل ضرورة، وذكر هذا في: الشعر ٢٠٢.

(٤) الأصل: تتصل، بقاء التانيث.

(٥) الواو غير واضحة وقدّرتها تقديراً.

(٦) المسألة بنصها في: الحجة (١٧/٣) غير أنه لم يسم يعقوب في أولها.

(٧) شرح البيت بـ(شددت) جاء في ديوان أوس المروي عنه، وجاءت العبارة بلفظ مختلف في: إصلاح

المنطق ٢٥٤، ولكنه في: ص ٢٥ فسّر ملكت العجين بليّنته.

(٨) من الطويل، وتمامه:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَنَقَمَهَا بَرَى قَائِماً مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا

وهو لقيس بن الخطيم في: ديوانه ٤٦٤، وتخريجه ٥٣-٥٤، وأنشده ابن السراج فيما حكاه أبو علي في:

الحجة (١/١٣) والشاعر يصف طعنة، أنهرت: أجريت الدم، وبروى: قائم.

فا: وإملاك المرأة إنما هو العَقْدُ عليها، وقيل: ملك (١)؛ كما قيل: عَقْدَةُ النِّكَاحِ، ومِلْكُ الشيء: اختصاصُ المالك به وخروجهُ بذلك عن الإباحة؛ نحو: باعَ بالسَّرِّ، وباحة الدار. وقال:

فَمَلَّكَ بِاللُّبِّطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغِرْقِيِّ بَيْضِ كَنَّهُ الْقَيْضِ مِنْ عَمَلٍ (٢)

(مَلَّكَ) أي: شَدَّدَ؛ أي: تَرَكَ مِنَ الْقَشْرِ شَيْئاً عَلَى قَلْبِهَا تَتَمَالَكُ بِهِ وَيُكِنُّهَا؛ لِأَنَّ يَبْدُو قَلْبَ الْقَوْسِ، وَإِلَّا انشَقَّتْ.

فا: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (الَّذِي) نَصِيباً؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولُ (مَلَّكَ) وَلَا يَكُونُ جِراً عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ (اللُّبِّطِ)؛ لِأَنَّ (اللُّبِّطَ) فَوْقَ الْقَلْبِ لَيْسَ تَحْتَهُ؛ وَالْمَعْنَى: مَلَّكَ بِالْقَشْرِ الَّذِي فَوْقَ الْقَلْبِ الَّذِي تَحْتَ الْقَشْرِ لِيَصُونَ الْقَشْرُ الْقَلْبَ، فَلَا يَنْشَقُّ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ يَعْقُوبَ قَالَ (٣): إِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا الْقَشْرُ صَنَعُوا عَقَبَةَ (٤).

فا: كَأَنَّ الْعَقَبَ يَصُونَ الْقَلْبَ كَمَا يَصُونُهُ مَا يُتْرَكُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَشْرِ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَشْبِيهُهُ بِالْقَيْضِ وَالغِرْقِيِّ.

مسألة

١٩٠/ ب ﴿ حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ (٥)،
و ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْتَأِرُونَ ﴾ (٦) (إِذَا) الثَّانِيَةُ جَوَابٌ لِلأُولَى؛

(١) الحجة: إملاك، وهما بمعنى.

(٢) من الطويل، وهو لاوس بن حجر في: ديوانه ٩٧، وتخرجه فيه ١٦٧، وزد عليه شرح أبيات الإصلاح ٩١، والمجازات النبوية ١٩٨، وحقائق التأويل ٧١، والتهديب (١٠/ ٢٧١) وربط البيت بيت ابن الخطيم فعل ابن قتيبة في: المعاني ١٠٦١ كما أن شرح البيت هنا جاء فيه بلفظه، فلعله ماخوذ من شرح ابن السكيت لديوان أوس الذي لم يصلنا، وانظر مقدمة ديوان أوس.

والشاعر يصف قوساً، قال ابن السيرافي: ملك: شدّد أي شدّد القوس حين يراها ولم يستقص قشرها فتضعف، اللبب: القشر الرقيق الذي تحت الغليظ، الغرقى: قشر البيضة الرقيق، القبيض: قشرها الغليظ، كنه: صانه، شبه قشر القوس الرقيق بغرقى البيضة.

(٣) وعبارة القشبي في المعاني: وهم الآن يصنعون عقبة إذا لم يكن عليها قشر.

(٤) يقولون: عقب القوس أي لوى شيئاً منها عليها، وتكون على طرف سبتي القوس، انظر القاموس (عقب، مطع).

(٥) سورة المؤمنون: (٧٧) وانظر الأقوال في: الدر المنصور (٣/ ٤٣٦، ٨/ ٣٥٦) في (حتى إذا).

(٦) سورة المؤمنون: (٦٤).

كما كانت جواباً للجزاء في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (١)، ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ (٢).

وموضع (حتى) مع (إذا) نصب إذا كانت (حتى) جارة على أحد أمرين: إما أن ينتصب (إذا) الثانية لما فيها من معنى الفعل، وإما بمضمّر يدل عليه (إذا هم يجارون)، ولا ينتصب بالفعل الذي أضيف (إذا) إليه، ومثله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزَقَّتْكُمْ كُلُّ مُمْزِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٣).

و(إذا) الثانية منصوبة في الآيتين بالفعل الذي بعدها، ولا يجوز أن ينتصب (إذا) الأولى بالفعل الذي بعد (إذا) الثانية؛ لأنها بمنزلة الفاء، وهي تستأنف ما بعدها فهي بمنزلة (أما) [بيض]

مسألة

الشبه الذي بين (جديدة) (٤) و(ما قائماً زيداً) (٥) هو أن القياس يُوجبه لقيام الشبهين الموجبين له عمل (ليس) وهو نقي الحال والدخول على الابتداء والخبر؛ إلا أنه قياس رُفِضَ لتشبيههم (ما) (بإن)؛ فلم يُقدّم خبرها على اسمها؛ كما لم يُقدّم خبر / ١١٩١ (إن) على اسمه، وتعمل عملها إذا تأخر الخبر.

فكذلك (جديد) والحروف التي هي مثله شُبهت ب(قُعول) فلم تؤنث في ترك التانيث (٦)، كما شُبهوه به في أن أوقعوا واحده في موضع الجميع؛ نحو: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (٧)، و﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا﴾ (٨)، و:

(١) سورة الروم: (٣٦) وقرا بكسر النون أبو عمرو والكسائي وسلف التعليق عليها في (٥٩-ب)

(٢) سورة التوبة: (٥٨) والاصل: يعطوا بضم الطاء وهو تصحيف.

(٣) سورة سبأ: (٧) وسلفت له فيها إشارة في (٩٧-ب) بأن عامل إذا مضمّر، وانظر التعليق في (٩٧-ب)

(٤) عرض لجديدة فيما سلف في (٥٥-١) و(١٧٧-١)

(٥) عقد بينهما الشبه لأن سيبويه (١/٦٠) شبه في القلة ملحفة جديدة بقول الفرزدق: ما مثلهم يشرف في باب ما الحجازية.

(٦) كذا والانسب: شُبهت بفعول في ترك التانيث فلم تؤنث.

(٧) سورة النساء: (٦٩) وانظر مواضعها ومواضع الآيتين التاليتين من كتب أبي علي في تخريج (جديدة) وميت رؤية.

(٨) سورة ق: (١٧)

ما النحوي من صديقها (١)

كما قال: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٢)، وأطرد ذلك في الاستعمال
أطراد ترك نصب خبر (ما) متقدماً، وإن كان القياس على ما ذكرنا يوجب، فصار ردُّ
الهاء فيه بعد استعمال الكلمة وليست فيها بمنزلة نصب الخبر مقدماً، وإن كان ضربٌ
من القياس يوجب دخول الهاء في (جديد) و(خريق) (٣)، فقد اجتمعا
في الشذوذ عن الاستعمال، وإن كان هنا قياسٌ يوجبهما.

ومن قال (٤): إن ذلك لأنها من (الجدة)؛ أي: مجدودة، فقد أخطأ لأن (الجدة)
ليست من (الجدة)، ويؤكد ذلك دخول الهاء فيها في بعض اللغة، ولو كان بمعنى
(مفعول) لم تدخل التاء؛ ألا ترى أن «كف خضيب» و«لحية دهن» (٥) لم تدخلهما
الهاء في موضع إلا في قولهم: «امرأة حميدة»، قال سيبويه (٦): شبهوها ب(رشيدة).

١٩١ / ب مسألة

قول الله سبحانه: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ ﴾ ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٧)،

(١) من رجز تمامه:

ذئبة فما النحوي من صديقها

وهو لرؤية في: منحق ديوانه ١٨١، والأغاني (٣٥٢/٢٠) ونور القبس ١٠٧، والمختضب (٣١٧/١) وشرح
شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح الشواهد ٨٤٢، وتخليص الشواهد ١٨٤، وشواهد الشافية ١٣٨، والجمهرة
٦٥٦، وأنشده أبو علي في: الحجة (١/٢٢٦/٢/١٣١) والتعليقة (١/١٠٠/٤/١١٢) والبغداديات
٤٢٣، ٥٨٦، والشكاملة ١٨٦، لحيء فعيل مفرداً في معنى الجمع كما يقع ذلك في فعول.

(٢) سورة الممتحنة: (١)

(٣) يقال: ربح خريق أي باردة شديدة هبابة وليئة سهلة فهو ضد.

(٤) تقدم تخريج القائلين في (١٧٧-١) وفيه رده أيضاً بنحو قوله هنا.

(٥) سلف تخريجهما في (١٦-١)

(٦) الكتاب (٣/٦٤٨) وفي التعليقة (٤/١١٧) جعل أبو علي (حميدة) مما شذ.

(٧) سورة الصف: (١٠-١٢) وتام موضع الحاجة منها: ﴿ هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم،
تؤمنون بالله ورسوله ويجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لکم إن كنتم تعلمون، يغفر
لكم ذنوبكم ﴾. وأبو علي هنا على رأيه في كتبه الأخرى في متابعة شيخه الزجاج في أن (يغفر) جناب
(تؤمنون) التي بمعنى الأمر، بل قد يفهم مما في الإغفال أنه يحتمل قول سيبويه على ذلك أيضاً، وقيل في =

ف(يَغْفِر) جوابُ (تؤمنون) (١)؛ لأنه في معنى (آمنوا)، وكذلك هو في بعض القراءة (٢)؛ ﴿آمنوا﴾.

وهذا يفسد قولَ أبي عثمان (٣) في قوله سبحانه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٤)؛ إنه بُني لوقوعه مَوْقِعَ (أقيموا)، فكان يجب من هذا أن يقال هنا: تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا.

مسألة

مثلُ قوله:

وَمُجَوِّفَاتٍ قَدْ عَلَا أَلْوَانُهَا (٥)

قولُ الآخر:

جَاءَ وَقَدْ زَادَ عَلَيَّ أَظْمَانُهُ (٦)

= الآية غير ذلك. انظر: الكتاب (٩٤/٣) ومعاني الفراء (١٥٤/٣، ٢٠٢/١) والمقتضب (١٣٣، ٨٠/٢) ومعاني الزجاج (١٦٦/٥) والتعليق (٢٠٣/٢) والمنشورة ١٥٤، والإغفال (٦٠/٢، ٣٦٢/١) والحجة (١٢٥/٢) والدرر (٣٢٠/١٠)

(١) الأصل: يؤمنون بصيغة الغائبين، وهو سهو يخالف لفظ الآية.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود، وذكرها غفلاً في: الحجة (١٢٥/٢) وانظر معاني الفراء (١٥٤/٣) ومعجم الخطيب (٤٤٣/٩)

(٣) انظر حكايته مفصلاً والتعليق عليه في (٤٧-١)

(٤) سورة إبراهيم: (٣١) وسقط من الأصل (الذين آمنوا) ووقع مثله في مخطوط المقتضب.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أَسَارُ جُرْدٍ مُتْرَصَاتٍ كَالنُّوَى

وهو للرّخيم العميدي في: السمط ١٨٩، وبلا نسبة في: المعاني الكبير ٣٦٢، ٥٣، وأمثالي الفالي (٤٥/١) والمحتسب (١٧٠/١) والآخر من محقق الحلبيات ٢٤٣ التي انشد أبو علي فيها وفي الشعر ٤٥٦ البيت شاهداً على الإضمار لدلالة ما تقدّم والتقدير: علا التجويفُ ألوانها، وفي السمط والامالي والحلبيات والشعر الرواية: (أجوازها) مكان (ألوانها). ومجوفات: يعني نعاماً والتجويف أن يبلغ البياض البطن، علا أجوازها: علا التجويف أوساطها، أسار: بقايا أي هن بقايا نعام اطردتهن خيلٌ، جرد: خيلٌ قصار شعر الأبدان وذلك من عتقها، مترصات: مُحكّمات، كالنوى: صلاب أو ضمير.

(٦) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحقات ديوانه ١٦٨، واللسان والتاج (جشب) وبلا نسبة في: التهذيب (٥٤٤/١٠) وقبلة:

بِجَشْبٍ أَتْلَعُ فِي: إِصْفَائِهِ

وكذلك قول أبي زبيد:

لم يَهَبْ حُرْمَةَ النَّدِيمِ وَحُقَّتْ يا لِقَوْمٍ لِلسُّوءَةِ السُّوءِ (١)
أي: حُقَّتْ الحُرْمَةُ أَنْ تُهَابَ.

مسألة

قال أبو عمر (٢): الحال والنكرة: ﴿وهذا كتابٌ مُصدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ (٣)، وقوله: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ (٤)، وحكى عنه أبو العباس كذلك في قوله: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٥).

/ ١١٩٢ وقال في مثل (أخطب ما يكون الأمير قائماً) (٦) و(أرخص ما يكون البرُّ قفيزين) (٧): ما كان من ذلك اسماً جاز فيه الرفع والنصب، وما كان من ذلك صفة لم يجز فيه إلا النصب.

= اظماء: جمع ظمء وهو ما بين الشرتين، جشب: يقال جعل جشب أي ضخم شديد، وإصخاؤه: إمالة رأسه، أطلع: مد رأسه متطاولاً، والشاهد فيه إضمار فاعل (زاد) بتقدير: زاد السقر أو ما أشبه السفر، لأن الرجزي: وصف منهل لا أنيس فيه وردّه بجمله.

(١) من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في: ديوانه (شعراء إسلاميون) ١٥٨٢، وتخريجه ٦٧٦، وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٤٣ لما سلف في: البيت السابق، وتقديره في كتابنا والحلبيات يكاد يكون من الفتحي في: المعاني الكبير ٤٦٣. والبيت من مقطعة في خير الشيباني الذي قطع يد ضيفه الطائي في تسامرهما، والرواية في: طبقات الفحول ٦٠٤: حُقَّتْ بالبناء للمعلوم.

(٢) أبو علي يأخذ بقول أبي عمر في الآيات الثلاث في: المنشورة ٣٧ ولا ينسبه إليه، وحكى قوله في آية الذاريات في: الحجة (٦/٢١٩) والتعليقة (٢/٢٥٤) والبغداديات ٢٣٩، وقرر في: التعليقة (١/٢١١، ٢/٢٥٥) أن الحال من النكرة قبيح وضعيف.

(٣) سورة الاحقاف: (١٢) والاختش في: معانيه ٥١٩ أجاز الحالية في: (لساناً).

(٤) سورة الدخان: (٥٤٤) أبو علي في: الحجة جعل هذا قول الاخفش، وهو في معانيه يجيز الحال ولكن ليس للنكرة، وحكى النحاس في: إعرابه (٤/١٢٦) قوله أبي عمر، وانظر في: الدر المنصون (٩/٦١٩) ثلاثة عشر إعراباً لها.

(٥) سورة الذاريات: (٢٣) وانظر قولني سيبويه والمازني فيها في المصادر السالفة في أول المسألة والاصول (١/٢٧٥) والشيرازيات ٥٥٥، والمنشورة ٦٥، والحجة (٤/٣٥١)

(٦) الكتاب (١/٤٠٢) والاصول (٢/٣٥٩) والإيضاح ٧٨، والحلبيات ٢٠٢، والشيرازيات ٢٢٧، ٥٤٦، وأبو علي في: المنشورة ٢٣ أجاز الرفع وهو قبيح عنده.

(٧) الكتاب (١/٤٠١) والسيرافي (٦/٢٠) والمنشورة ٢٤

وقال في (ادخلوا الأول فالأول) (١): وهو حال، وهو أجدر (٢) لدخول الألف واللام فيه، وأجاز الرفع على البذل على المعنى؛ كما يجيزه عيسى الكمي:

بني هاشم رهط النبي فإني بهم ولهم أرضى مراراً وأغضب (٣)

(بهم) متعلق بمحذوف؛ أي: أنجو وأسلم بهم؛ أي بحبهم وأتباعهم (٤).

وقوله: (ولهم أرضى) أي: من أجلهم؛ كقوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (٥) أي: من أجله، ولا يكون اللام في (لهم) متعلقة بـ(أرضى) على حد قولك: لزيد ضربت؛ لأن المعنى ليس على ذلك؛ ألا ترى أن معناه: لهم أرضى؛ أي: من أجلهم أرضى ومن أجلهم أغضب، فحذف (لهم) الثانية لدلالة الأولى عليها، ولو كان على الأول لكان: أرضاهم وأغضب، ولا يستقيم على هذا أن يريد: أغضب لهم، ثم يحذف كما حذف على التقدير الصحيح؛ لأنك إن جعلتها متصلة بالمفعول لم يدل على التبيين (٦)؛ كما تبا له وويحاً (٧)،

(١) حكى في: الشنودة ٣٨ عن أبي عمر جواز البذل، ولم يجر سبويه إلا النصب، وحكى في كتابه عن عيسى ابن عمر الرفع على معنى: ليدخل، فحمل أمر المخاطب على الغيبة، انظر الكتاب (٣٩٨/١) والمقتضب (٢٧٢/٣) والشيرازيات ٢٧٨.

(٢) أعلاها في: الأصل: كصح.

(٣) من الطويل، وهو للكمي بن زيد في: شعره بقسم الهاشميات (١٨٣/٢) وخرجه محققه من الأغاني والمروج وزد عليه الجليس الصالح (١٨٤/٣) وأمالي المرتضى (٦٧/١) وأخبار شعراء الشيعة للسرزباني ٧١، والخلل ٣١٣، والعمامة البصرية ٣٧٤، وتاريخ دمشق (٢٣٤/٥٠) وتاريخ الذهبي (٢١١/٨) والمعاهد (٩٥/٣) والخزانة (٢٩٠/٤).

(٤) تقدير أبي رياش في: شرح الهاشميات ٤٦: أغضب لهم وبهم أرضى.

(٥) سورة الأعراف: (١٥٤) وقال في: الشيرازيات ٦٠٠: أي لعقاب ربهم، وما حكاها هنا ذكره الأخفش في: معانيه ٣٤٠ عن بعضهم.

(٦) يريد بالتبيين تعليق الجار والمجرور والظرف بمقدر دل عليه المتأخر وامتنع تعليق الجار بالتأخر لأمور مختلفة مذكورة، وهو مصطلح يكثر عند أبي علي وذكره المبرد. انظر: المقتضب (٢٦٧/٣، ١٩٩/٤) والكامل ٣٠٦، والسيرافي (٢٦٤/٣) والشعر فهرسه ٦٥٧، والبيغداديات ٥٥٤، والشيرازيات ٢٩٠-٢٩٢، والتعليق (٣٣/٢) والحجة (١٩٢/١) والمنصف (١٣١/١) والتذيل (١٧٥/٤).

(٧) الكتاب (٣٣٤/١، ٢، ٤١٤/٣، ٢٦/٣) والسيرافي (١٠٨/٥) وسبويه في الباب الذي عقده لوجوه هذه العبارة حكى أن النحاة استكروها الجمع بين تبا وويح، فإذا قدمت تبا منصوباً نصبوا ويحاً حملاً عليه لأن=

فلا ترفع (ويحاً) ويضمّر له الخبر مُستغنى عن إظهارها؛ لأنّ الأولى ليست خيراً.
قيسُ بنُ زهير (١):

١٩٢/ب ولا يُعَيِّبُكَ عُرْقُوبٌ لِيَلَاءٍ إِذَا لَمْ يُعْطِكَ النُّصْفَ الحَصِيمُ (٢)
أُنشِدَ أبو بكر:

عَدَوْتُ بِهَا طَيًّا يَدِي بِرِشَائِهَا (٣)

(طياً) (٤) مصدرٌ أي: ذات طيٍّ.

غيره: (طياً) فعلى مؤنث (طَيَّان) (٥).

آخر: (طياً يدي برشائها) جعله تثنية (طيٍّ)، وحمّله على التقدمة والتأخير؛ أي: طياً رشائها بيدي.

قال الخارثُ بنُ زهير (٦) في قتله حذيفةَ بنَ بدر -فا: أَظُنُّ هَذَا مِمَّا كَتَبْتُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ

= ويحاً لا يبتدئون به إلا ومعه خبره فلمّا لم يُذكر خبره نُصب، وليست (له) الأولى بمغنية عن الخبر ولا دالة عليه لأنها تبيّن لا خبر، وذكر أبو علي بعض ذلك في: التعليقة (١/١٩٧، ٢/١١٧)

(١) أبو هند قيس بن زهير العبسي سيد عبس ويُعد من الدهاة والشجعان والشعراء (ت ١٠). انظر: معجم الشعراء المخضرمين ٣٨٠

(٢) من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: النقاظ (١/٧٦) والأغاني (١٧/٢٠٧) والتهذيب (١٤/٦٦) وبلا نسبة في: المعاني الكبير ٨١٨، وشرح الرزوقي ٥٧٩، عرقوب: حيلة، وانفرد الاصل برواية: للاء، ولا يبعد أنها تحريف، والمصادر: للأي ومعناه: لالتواء خصم عليك، وفي الاصل: النصف بكسر فسكون وهو خطأ. والمعنى انه لا تُعجزك الحيلة لتنتصف من خصمك إذا ظلمك.
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

ووفراء لم تُحَرِّزْ بِسِيرٍ وَكَبِعةٍ

وهو للمفرد في: ديوانه (١/٩) والمعاني الكبير ٧٤، والتهذيب (٣/٤٣) والمحكم (٢/٢٠١) والمخصص (١٠/٦) والمعجز بلا نسبة في: المخصص (٣/١٧٥) وحمّله أبو علي في: الشعراء ١٠٦ على المقلوب، وحكى في: البغداديات ٤٤٨ روايته بالتنوين وعدمه فأجاز في الأول نصبه حالاً وفي الثاني أجاز كونها فعلى أو مشى والآخر على القلب، وذكر بعض ذلك في البيت في: الإغفال (٢/٥٣) ويريد بوفراء فرساً، ويقال ذلك للمعالي، الوكبة: صلبة الإهاب، تُحَرِّزُ: تخاط، الرشاء: اللجام.

(٤) الاصل: طياً بلا تنوين هنا وفي البيت ولكنه في الإغفال رواه عن أبي بكر متوناً وترجيحاً يفتضي ذلك.

(٥) جائع لم ياكل، وهذا يقرب من ان يكون قول ابن قتيبة في المعاني لأنه فسره بضمير.

(٦) شاعر وفارس جاهلي شهد حرب داحس، معجم الشعراء الجاهليين ٩٤

من كُتِبَ أبي عبيدة التي ذُكِرَ أنه سمِعَها من ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة (١) -:

تَرَكْتُ عَلِيَّ الْهَبَاءَ غَيْرَ فَخْرٍ حَذِيفَةَ حَوْلَهُ قِصْدُ الْعَوَالِي
وَلَوْلَا ظُلْمُهُ حَنْشَ بَنِ عَمْرٍو إِذَا لَاقَاهُمْ وَأَبْنَا بِلَالِ (٢)
وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ النَّوْنِ مِنِّي وَمَا أُعْطِيَتْهُ عَرَقَ الْخِلَالِ (٣)

(العرق): المودة والمكافأة، و(الخلال): الخلة (٤). يقول: لم يعطوني السيف - الذي هو ذو النون - عن مودة، ولكن قتلت وأخذت.
(حنش بن عمرو) نداء (٥).

فأ (٦): وقوله: (ويخبرهم) - جملة في موضع نصب - المقتول المأخوذ منه السيف الذي كان معه.

(١) النقاظ (٧٥/١) والثالث في: الجاز (٣٤١/١) وأبو علي حكى الأبيات وشرحها وتعليفه عليها في: الشعر، ٤٥٠ موافقاً لكتابنا.

(٢) رواية جميع المصادر: سيخبر قومَه حنش بن عمرو... أو: سيخبر عنهم حنش، ولم أجد رواية أبي علي إلا في الشعر.

(٣) من الوافر، وهي للحارث بن زهير جاء بعضها أو كلها في: سيرة ابن هشام (٢٨٧/١) والفاظ ابن السكيت، ٣٣٩، والمعاني الكبير، ١٠٨٨، وفي الأغاني (٢٠٦/١٧) وأمثال الغنبي، ٩٦، والسمط، ٥٨٣، والجمهرة، ١٠٨، والتهذيب (١٥٠٢٢٦/١، ٥٦١/١٥) والخصص (٢٤٤/١٢) وأنشدها أبو علي في: الشعر، والثالث في: الهجة (٣٥٥/٢) علي أن خلال أحد مصدري خالته، وأجاز في غير البيت أن يكون جمع الخلة التي هي مصدر فجعلت كالاسماء في جمعها على فعال. الهباءة حيث قتل حذيفة، قصد: جمع قصدة وهي القطعة مما يكسر، النون هو ذو النون سيف مالك بن زهير أخذه حمل بعد قتله ثم ارتجعه الحارث بعد قتله حمل بن بدر.

وفي الأصل: مكان مرفوعاً، وهو سهو يدل عليه حمله (يخبر) على مضمرة في الشعر وهنا، ونصه في الشعر على أنه سمعه بالنصب، فلم يكن ليثبت به خلاف سماعه بلا بيان.

(٤) العبارة في النقاظ: العرق: المكافأة، والخلال: الخلة والمودة. وانظر الأغاني.

(٥) ليس من كلام أبي عبيدة الذي ينتهي بشرح المفردات السابق.

(٦) وقال ذا أيضاً في الشعر، فهو يحمل البيت كالأبيات السابقة على الإضمار للدلالة ما تقدم عليه، وهذا إنما يصح علي الرواية التي انفرد بها، أما على الرواية الأخرى فلا شاهد فيها، وتبعد رواية أبي علي لأن حنشاً المذكور يرد - فيما يروي أبو عبيدة - على الحارث بيتين أولهما: سيخبرك الحديث به خبير، ويعني به نفسه فليس بمقتول.

قالت ابنة مالك بن بدر ترثي أباه:

١٩٣ / ١ إذا سَجَعَتْ بِالرَّقْمَتَيْنِ حَمَامَةً
أَوْ الرَّسُّ تَبْكِي فَارِسَ الْكَتِفَانِ (١)

قال ابن حبيب: قَرَسُهُ، وكان يُسَمَّى الْكَتِفَانِ.

[ع: قال النضر بن شميل (٢): يقال: «لا يُدْرِكُ هَذَا بِاشْرَبِ اسْعَهُ» (٣) أي: لا يُدْرِكُ

بِعَجَلَةٍ، وهو من الشُّرْبِ والسَّعْيِ.

قال: وسمعتُ أبا الدُّقَيْشِ (٤) يقول:

لَيْلَةٌ لَا رِيحٌ وَلَا تُرَابٌ

إِلَّا عُرَابًا فِي اسْتِهِ تَوْرَابٌ (٥)

يريد الشراب.

وقال: أنشدنا أبو الخطاب:

وَمَا أَيْبَلِي عَلَى هَيْكَلٍ
بَنَاهُ وَصَلَبَ فِيهِ وَصَارَا (٦)

(١) من الطويل، وهو لابنة مالك بن بدر في: النقاظ (٧٣/١) وأمثال الضبي ٩٣، والأغاني (٢٠١/١٧) ومجمع الأمثال (٥١٦/٢) ومعجم البلدان (١/٢٠٥، ٣/٤٤) وحُرف بدر إلى زيد في: المحكم (٤٨٠/٦) وعنه في اللسان والنتاج (كتف). (والكتفان) في الأصل والمصادر بفتح فكسر، ما عدا النقاظ بضمينين وأقرأها الجاسر في: معجم أسماء الخيل ٦٤٦. الرقمتان: مما قيل فيهما أنهما روضتان بناحية الصمان، والرِس: واد أو موضع بنجد.

(٢) النضر بن شميل بن خرشة التميمي المازني النحوي اللغوي الأديب، من أصحاب الخليل. معجم الأدباء ٢٧٥٨، وسيطيل ابن جني نقل مروياته فيما يأتي.

(٣) لم أجده في كتب الأمثال ولا غيرها.

(٤) أبو الدُقَيْشِ الفدائي الغنوي، من قدماء أعراب البصرة الرواق، ومن أخذ عنه النضر. انظر: الأعراب الرواق ١٨٧.

(٥) من الرجز، ولم أجده، والتوراب ذكر سيبويه (٤/٢٦٠) أنه فَوْعَالٌ، وانظر: أدب الكاتب ٥٩٤، والأصول (١٩٨/٣)

(٦) من المتقارب، وهو للأعشى في: ديوانه ١٨١، وأضداد ابن الأنباري ٣٩، وتفسير الطبري (٥٩٧/٧) وشرح

ما يقع فيه التصحيف ٣٨١، والمنصف (٦٣) والمجتنب (١/٦٣) والخصائص (٣/١٩٧) وتبيان الطوسي

(٦/٣٩١) والعين (٧/١٥٠) والتهديب (١٥/٣٨٨) والخصص (٤/٥٧٨، ١٣٤/١٣، ١٠١/١٣)

وأنشده أبو علي في: الإغفال (١/١١٢) والبصريات ٢٦٧ فأجاز فيه أن يكون معرباً على أي بناء، أو أن

يكون عربياً وزنه فَيْعَلِيّ فقط لا أفْعَلِيّ، ولكنه أجاز أفْعَلٌ في: الحلبيات ٣٧٤، وأنشده ثانية فيها ٣٦٨ على =

فَقَتَحَ الْبَاءَ مِنْ (أَيْبَلِيَّ)، و(صَارَ) مِنَ الصُّورَةِ.

وقال: قال الخليل^(١): (الْحَرَصُ) و(الْحَصْرُ) سواءً بمنزلة (جَذَبَ) و(جَبَدَ)، وقال النضر: (الْحَرَصُ) يكون في لُثْقٍ^(٢).

وأنشد:

حِجَازِيَّةٌ لَمْ تَدْرِ مَا طَعْمُ فُرُقْرِ
وَلَمْ تَأْتِ يَوْمًا أَهْلَهَا بِتُبَشْرِ^(٣)
(الْفُرُقْرِ) عصفور، و(التُّبَشْرِ) صَعْوَةٌ^(٤).

وقال: قال ابن الزبير: «لو سألتوني ثلثة^(٥) ما أعطيتهم» يعني: آجرة.

وأنشدنا:

عَلَّمْصَمَامَةَ أُمِّ سَيْفٍ أَسْلَامُ^(٦)

= أصالة الفها. والرواية في هذه المصادر كلها بضم باء أَيْبَلِيَّ ما عدا شرح التصحيف، والأَيْبَلِيَّ هو الراهب، الهيكل حيث يقف في الكنيسة، صَلَبٌ: اتخذ صليباً، صَارَ: في البصريات: عمل صورة، وفي العين لغة في صور، وفي المخصص عن أبي علي: رواها ثعلب بالسين، أي: تستن.

(١) في: العين (٤/١٨٣، ١٨٤) الحَرَصُ الذي به جوعٌ وبرءٌ، والحَصْرُ: البرد الذي يجده في: أطرافه، ومثله مروى عن أبي عبيد في: التهذيب (٧/١٢٩) ولم أجد من حمله على القلب.

(٢) الملق: الندى، وفي البصائر والذخائر (٢/٢٢): الحَرَصُ بردٌ مع ندى، والحَصْرُ: بردٌ بلا ندى.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في: التهذيب (١٥/١٧٦) عن النضر، والمحکم (١١/٢٠٦) والمخصص (٨/١٦٢) وتكملة الصغاني (فر).

(٤) عصفور صغير، وفي المخصص: التُّبَشْرُ هو الصُّفَّارِيَّةُ أو هُتِيَّ أبيض البطن والرقبة.

(٥) التون غير واضحة، وهي من أمثلة سيبويه (٤/٢٧٨) يفتح التاء، وضمُّها صحيح أيضاً، وذكرها أبو علي في: الشيرازيات ٣٧٩، والبغداديات ٤٠٩ على أصالة النون، ومعناها الحاجة. وانظر الأصول (٣/٢١٣) وسر

الصناعة ١٦٩، وشرح الأبنية لأبن الدهان ٥٥

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صديقي لم أخنه ولم يخني

وفي رواية:

وهيتُ لخالد سيفي ثوباً على أم صمصامة ...

وهو لعمر بن معديكرب في: شعره ١٦٠، وتخرجه ٢٤٢، وفصل جامع الديوان في اختلاف الروايات بما لا مزيد عليه، وأثبت رسم الأصل وتجدد في بعض المصادر (أم) منفصلة عما قبلها وبعدها، ونقل ابن الكلبي في جمهرته الإنشاد بام عن أشياخ بني زبيد، وضمُّ الروي إقواء لأن القصيدة مكسورة الميم، ولكنه كذا جاء في غير مصدر. والصمصامة سيفٌ عمرو.

وقال: يريد على الصمصامة السيف السلام، فجعل (أم) مكان / ١٩٣ ب الألف واللام.

وأنشد:

تَلْفَمُ فِي الْفَائُورِ بِالظُّهَائِرِ
لَقَمًا يُقِيمُ غَضْنَ الْحَنَاجِرِ (١)

الفائور: المعروف الخوان، وأراد به هاهنا القصعة.

وقال: أنشدنا القاسم بن معن (٢):

عَلَيْهِنَّ فِتْيَانٌ رُمُوا بِفَتْيَقَةٍ

وقال: يقال: (افتات عليها) (٣) أي: افتري عليها.

قال: وسمعت القاسم بن معن يقول:

عَلَى الْأَرْحَامِ يَمْدُدُنَّ الثُّدَيْنَا (٤)

قال: وسمعته يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥).

(١) من الرجز، وهما بلا نسبة في: الفائق (٤٣٠ / ٢) والأول مع بيتين في: العين (٢٢١ / ٨) والتهذيب (٩ / ١٠٠، ٧٧ / ١٥) والغضن: بنسكين الثاني وفتحته تثني الجلد، وفي العين حمل الفائور على أصله وجعل (في) بمعنى على.

(٢) أبو عبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، من علماء الكوفة بالعربية والفقه والشعر، (ت ١٧٥). معجم الأدباء ٢٢٣٠.

(٣) الأصل: افتات غير مهموز، ولكن في: التهذيب (٣٣١ / ١٤): قال ابن شميل في كتاب المنطق: افتات فلان علينا يفتتت: استبد علينا برأيه. فهو يجعله مهموزاً ولكن على معنى آخر، وقبله حكى الأزهرى عن أبي زيد الهمز أيضاً في المعنى المذكور هنا، لذلك اخترت الهمز هنا.

(٤) شطر بيت من الوافر، ولم أجد شيئاً بهذه الرواية، ووجدته برواية:

واصبحت النساء مسلباتٍ لهن الويل يمددن الثدينا

وهو بلا نسبة في: الجمهرة ١٣٣٥، والمختص (٢ / ٢٢، ١٤ / ١١٦) والمحكم (١٠ / ١٠١) وحملوا الثدينا على أنه كالقلط أو أبدل النون من الياء لللقافية، ومد الثدي أو إخرجه ففعله النساء إذا أردن تحريض الرجال على حمايتهن، انظر اللسان (فسد).

(٥) سورة الفاتحة: (٢) وقرا بنصب الدال وكسر اللام هارون العشقي وسفيان بن عيينة والحسن وغيرهم ولم يذكر القاسم فيهم، وجعل سيبويه نصب الدال لعامة بني تميم وكثير من العرب، وذكر الطوسي أنها لغة في

قال: وسمعتُ أعرابياً يقول: « ما بقيَ في الخوضِ إلا جُحفةٌ » (١) أي: شيءٌ قليل.
 قال: وسمعتُ الكسائيَ يقول: قال بعضُ العرب: « عليكِ بذاتي السُّنَّامِينِ ».
 وقال: قال الخليل: الأمرُ علي وجهين (٢): أحدهما عَزْمَةٌ، والآخرُ حُكْمٌ؛ قوله:
 ﴿ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾ (٣) هذا حُكْمٌ، ولو كان عَزْمَةٌ لكانوا كلُّهم رَبَّانِيِّينَ، والحُكْمُ أن يكون
 ولا يكون. وقوله: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (٤) هذا عَزْمَةٌ؛ ولذلك صاروا كلُّهم قِرَدَةً.
 وقال: سمعتُ أعرابياً يذُكرُ جلالَ اللهِ سبحانه، فقال: « عَلَا فُفَاتِ الأَبْصَارِ، ودَتَا
 فَشَهْدَ الأَسْرَارِ ».

وقال: سمعتُ أبا الخطاب يقول: يُقالُ: « إذا / ١١٩٤ مَرِضَ الشَّيْخُ يوماً لا يَرْجِعُ
 شَهْراً » (٥).

وقال: قال الخليل لأعرابي فُصِّحَ: رَجُلٌ رُبْعَةٌ، وَقَوْمٌ ما ذَا؟ (٦) فقال: هذه بدعةٌ، ولا
 علمَ لي بها.

قال: وقال الخليل: سَمِعْتُ هُذَيْلِيًّا (٧) يقول: (صَلَّوْتُ)، يريدون: صَلَّيْتُ (٨).

= فريش وغيرهم، ويوجهون النصب بتقدير فعل (أحمد)، وفسر أبو علي في: التعليقة (١٩٦/١) اختيار
 الرفع في مثله. وقرأ (رب) بالنصب زيد بن علي وأبو زيد والكسائي وغيرهم. انظر الكتاب (٣٢٩/١)،
 ٦٣/٢) وتبيان الطوسي (٣١/١) وأفتتاهما من معجم الخطيب (٧٠٥/١)
 (١) في: العين (٨٥/٣) وعنه في: التهذيب (١٦٠/٤) واللسان والتاج (جحف) بلفظ: اجتحننا ماء البشر
 إلا جُحفة واحدة.

(٢) في: الصحابي ٢٩٨ باب الأمر جاء فيه معانٍ مختلفةٌ للأمر ومنه الأمر بمعنى التكوين وهو ما سماه الخليل هنا
 عَزْمَةً.

(٣) سورة آل عمران: (٧٩)

(٤) سورة البقرة: (٦٥) والأعراف: (١٦٦)

(٥) في: التهذيب (٣٦٩/١) وعنه في: تكملة الصغاني واللسان والقاموس والتاج (رجع) وفيها (يومين) =
 (يوماً) وبعده: أي لا يشوب إليه جسمه وقوته شهراً.

(٦) الربعة ما كان بين الطول والقصر، وجمعه ربعات، وعن ابن الأعرابي أنهم قالوا أيضاً: ربعات. انظر: الكتاب
 (٦٢٧/٣) والمقتضب (١٨٨/٢) ومجالس ثعلب ٥٢٧، والخصائص (١٩٣/٣)

(٧) أعلى (هذلياً): كصح.

(٨) كذا بالتحديد في الكلمتين، وفي محيط الصاحب واللسان (صلا) أن هُذَيْلًا تقول: صَلَّوْتُ الظُّهْرَ، أي
 ضربتُ صَلاةً أو أصبتهُ والصلا وسطُ الظُّهْرِ، وانظر سر الصناعة ٥٨١، والمختص (٨٤/٢)

- وقال: سمعت أعرابياً يقول^(١): (جَعَلَكُمُ اللّهُ فِي رَفَاقَةِ مُحَمَّدٍ).
- قال: وقال الخليل في قولهم^(٢): (لَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ): هذه كلمة عُدْمِيَّة يُراد بها: لا أنْ أَفْعَلَ ذَاكَ. و(العُدْمِيَّة)^(٣): القديم.
- وقال: يُقال للبعير والفرس والرجل البعيد الخطو: (إِنَّهُ لَخَطْرُوفٌ)^(٤).
- وقال: يقال: (لا أمر به إلا أُمِيرِيَّةٌ واحدة)^(٥)؛ تصغير المرأة.
- وقال: قال الكسائي: (لا آتِيكَ حَتَّى يَنْتَصِفَ النَّهَارُ أَوْ صَلَاةَ الْعَصْرِ)، بالنصب، ويقال: (أو صلاة العصر) بالكسر.
- وقال: قال الكسائي: قال أبو حزام^(٦): (رَكَّوتُ فلاناً)^(٧)؛ أي: رأيته.
- وقال الكسائي^(١): (الرجلُ الفرجُ): الذي لا يُغْطِي فَرْجَهُ، و(رجلُ فَرْجٍ) و(امرأةُ فَرْجَةٍ)^(١): وهما اللذان لا يَكْتُمَان شَيْئاً.
- وقال النَّضْرُ: سمعت بعض العرب يقول: (ما كَبِشتُ عندهم إلا كَمُدًّا كَم انصرفتُ من الصلاة)^(١٠)؛ يُريدون: إلا قَدَرَ ذَاكَ.

- (١) حكى الصغاني في التكملة (رفق) هذا عن الفراء أنه سمعه من رجل بعرفات، وفيه الرفافة بالضم وفي القاموس هم جماعة تُرافقهم، وبالفتح مصدر الرفيق.
- (٢) (لن) أصلها (لا أن) قول الخليل سلف تخريجه والتعليق عليه في (٤٤-١)
- (٣) العين (٣٤٢/٢)
- (٤) العين (٣٣٣/٤) واللسان والناج (خطرف)، والأصل بكسر الخاء وتصحيحه من المصادر.
- (٥) القياس تصغير المرة على مُرَّة، ومن المسوع: قُدِيدِيَّة تصغير قُدَام وهو نادر، وانظر توجيه أبي علي في: الحجية (١٨٨/٥)
- (٦) غالب بن الحارث أبو حزام العُكَلِي من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، أدركه الكسائي وامتنهده، انظر شروح سقط الزند ١٤٢٥، والأعراب الرواة ٢١٣
- (٧) إصلاح المنطق ١٤٠، ورويت عن ابن الأعرابي في: التهذيب (١٢٣/١٥)
- (٨) قوله في: التهذيب (٤٥/١١) ولكن الفرج الأولى فيه بكسر ففتح، وهو مخالف للأصل والمعجم كمننخب كراع ١٩٦، والصحاح (فرج) والمحكم (٢٧٧/٧)
- (٩) الأصل: بفتح فضم، وصوابه من التهذيب وسائر المعاجم وفي بعضها مضبوطاً باللفظ.
- (١٠) روى الفراء في: معانيه (٤٦٦/١) أن بعض العرب قال: كَمُدًّا أخذتُ في حديثك. وانظر شرح الكافية للرضي (٢١٩/٣)

- وقال: يقال: (إِنَّهُ لَذُو خَطِيْبَاءَ) (١)؛ أي: مَنْطِقٌ وَكَلَامٌ.
- ١٩٤ / ب قال: وقال بعضهم: (هذه معِينٌ مِنْ دَرَاهِمٍ)، فلم يَصْرِفْ، وقال بعضهم: (هذه معِينٌ مِنْ دَرَاهِمٍ)، فَصَرَفَ (٢).
- وقال بعضُ العرب في كلام: (النَّجَاءُ كُمْ) (٣)؛ أي: أُنْجُوا.
- وقال بعضُ العرب: (إِبِلٌ طِلَاحِيَّةٌ) (٤)؛ أي: تَأْكُلُ الطَّلَحَ. وقال يونس: يقال أيضاً: (طِلَاحِيَّةٌ).
- ويقال: (إِبِلٌ تَرِيْبَةٌ)؛ أي تَأْكُلُ التَّرْبَةَ (٥)، وهي بَقْلَةٌ كَثِيرَةٌ التُّرَابُ تَعَافُهَا الإِبِلُ.
- ويقال: (قَتِيلٌ عَمِيْمِيٌّ وَعَمِيْمَةٌ وَعَمِيْمِيًّا) (٦)، إذا لم يُدْرَ مَنْ قَتَلَهُ.
- ويقال: (لِفُلَانٍ شُرْهًا وَيُرْهًا) (٧)، (يُرْهًا) إِتْبَاعٌ، ويقال: (هو في اليَارِ وَالْحَارِ) إِتْبَاعٌ أَيْضًا (٨).
- ويقال: (قَتِيلٌ رَمِيًّا وَرَمِيَّةٌ) (٩)، إذا أَتَتْهُ رَمِيَّةٌ وَلَا يُدْرَى مَنْ رَمَاهُ.
-
- (١) لم أجد إلا خَطِيْبِي مَقْصُورَةٌ وهي خِطْبَةُ النِّسَاءِ، وفي حُرُوفِ المَمْدُودِ لابن السَّكَيْتِ ٤٨ أنها من الخَطِيْبِ، وحكى الفراء في: المَقْصُورِ والمَمْدُودِ ١٥٥ عن الكسائي إجازةً مدَّةً قِياسًا، وسأثرهم على المتع.
- (٢) انظر نوجيبه في: الأصول (٣٢٨/٣-٣٣٠) وشرح الكافية للرضي (٣/٣٠٢) والعين (٨/٤٢٣) والصحاح (ماي).
- (٣) المقتضب (٣/٢٧٩) وجاء بالإفراد في: الكتاب (١/٢٤٤) والبغداديات ١١٠، والتعليقة (١/١٦٠) والشيرازيات ١٦١، وسر الصناعة ٣٠٩.
- (٤) في: الكتاب (٣/٣٣٦) والأصول (٣/٨١) بالضم، وحكى الكسمر والضم عن الفراء في: إضلاح المنطق ١٠٦، والطلح شجر عظيم له شوك.
- (٥) في اللسان (ترب): نبات سهلٍ مفرَّضُ الورق، وقال أبو حنيفة: خضراء تُسَلَعُ عنها الإبل.
- (٦) العميْمِيًّا في الأصل لم تشدد الباء وهو سهو، والكلمة مصدر وهي كما شرحها، والعميْمَةُ الفتنة والجهالة، ولم أجد العميْمِيًّا إلا في: المخصص (٤/١٦) الذي أفدته من محقق مقصور الغالي ٢٠٣.
- (٧) الناج (يرر): ويقال: هذا الشُرُّ واليَرُّ، كانه إِتْبَاعٌ.
- (٨) المشهور: حارٌّ يارٌّ، وورد في: حديث، وأما مقلوبه فلم أجد، بل منع بعضهم تقدُّم (اليار). انظر سنن ابن ماجه ١١٤٦، والترمذي (٤/٣٥٦) وغريب ابن سلام (٢/١٤١) وإِتْبَاعُ أَبِي الطَّيِّبِ ١١١، وابن فارس ٤٠، والعين (٨/٣٠٥) والمخصص (١٤/٣٣).
- (٩) لم أجد إلا رَمِيًّا بتشديد الميم والياء وشرحه سيبويه بالترامي وكثرة الرمي، ولا يبعد أن الشدة سقطت سهوًا في الأصل. انظر: الكتاب (٤/٤١) وغريب ابن سلام (٤/٢١٨) والقشبي (١/٣٨٣) والمخصص (٤/١٦) والمعجم (رمي).

قال: وقال رجلٌ من بني سعد: (إِنَّ أَمْرَنَا لَمَرِيَاثٌ)؛ أي: بطليء، وهو من الرئث، ويقال: رَيْثُهُ عن كذا وكذا^(١).

قال: وقال آخر: (اشتريتُ ملاءةً طُولِيَّةً)؛ أي: طويلة.

ويقال: (إِنَّ فُلَانًا لَلَّذِينَ الْحَاشِيَّةَ لِأَهْلِهِ)؛ أي: لذين الجانب لهم.

قال: وقال آخر: (لو وجدتُ دابةً تُوافِقُنِي رُخْصَتُهُ لاشتريته) (٢).

وقال: (صاعُكُمْ هذا يأخذُ ثلاثةَ اليماميِّ) (٣)؛ أي: ثلاثة به.

وقال كلابي: (جُلَّةٌ من ثمر، وثلاثُ جلائل) (٤).

قال: ويقال: (رجُلٌ ضاويٌّ بين الضوا) (٥).

قال: / ١١٩٥ وقال بعضهم: (تَكَبَّيْتُ على النارِ فدخلَ بخارُها في خيَاشيمي)؛ أي: تَكَبَّيْتُ عليها (٦).

وقال: (تعالَ حتى نُفَاتِي في حوارِ هذا البيت)؛ أي: في تفسيره إلى ما يَحُور (٧).

قال: ويقال: (رجُلٌ سَمِعٌ) (٨)؛ أي: سَمِيع.

(١) أي حبسه عنه بعلل أو بظاه، ولم أجد المرياث.

(٢) رخص ضد غلا مصدره الرخص، وأما الرخصة فلم أجد من ذكر فيها هذا المعنى، والداية يقع على المذكر، انظر القاموس.

(٣) اليمامي نسبة إلى اليمامة ولعله مما يكال به.

(٤) الجلة وعاء من خوص والمذكور في جمعها جلال وجلل.

(٥) الضوى الهزال، ونص على رسمها بالياء الفراء في: المقصور ٧٩، وابن السكيت في: حروف المدود ١١٨، ١٢٣، وابن ولاد ٦٦٥، وابن درستويه في: شرح ما يكتب بالياء ١٦٤، غير أن القالي في المقصور وافقهم في: ٦١، ثم ذكر في ٢٨٦ أنه يمد ويقصر ورسمه ككتابنا.

(٦) إبدال الثاني ياء في المضعف سلف التعليق عليه في تعضبت في (٧٨-ب) وعده ابن جني في: الخصائص (٥٦/٢) إعلالا غير واجب، وذكرت تكبي في المعاجم (كبي).

(٧) أي يرجع، وفي القاموس: الحوار بالفتح ويكسر هو الجواب ومراجعة النطق. وفاتي فاعل من أفتى في الأمر أي أبانه.

(٨) مثل لها في المعاجم بأذن سمعة فجاءت الكلمة فيها بناء التانيث.

- وقال بعضهم لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: أَتَيْتَ الْحَرَّةَ؟ (١) قال: (بها رُبَيْتُ)؛ فحُفِّفْهَا (٢).
 وقال السُّلَمِيُّ: (هُمُ الشُّرْبُ)؛ يريد الشُّرْبَ (٣).
 وقال (٤): (قَوْمٌ سُرَاةٌ)؛ أي: سَرَاةٌ.
 وقال: (أنا مِنْهُمْ غداً إِنْ شَاءَ اللهُ)؛ أي: أنا آتِيهِمْ غداً إِنْ شَاءَ اللهُ.
 وقال: (آتَيْكَ ذَا صَبْحَةٍ)؛ أي: غُدْوَةٌ (٥).
 وقال: (قد آزَرَ فِلاَنًا بَنُوهُ، وَأَوْزَرُوهُ)؛ أي: شَبَّوا فَشَدُّوا ظَهْرَهُ (٦).
 ويقال: (هَذَا قَحَّاحُ الأَمْرِ، وَصَحَّاحُهُ) (٧)؛ أي: صِحِّتُهُ وَأَصْلُهُ. ويقال: (أَقْتَلَنِي صَحَّاحِي)؛ أي: أَوْرَدَنِي تَصْحِيحِي القَتْلَ.
 وقال الباهلي (٨): (لَعَنَّا نَفْعُلُ ذاكَ).
 وقال: (هذه قُتْيَا جَائِزَةٌ) (٩).

- (١) الحرة أرض ذات حجارة نخرة سود، وجرار العرب كثيرة وأعظمها حرة بني سليم طولها ثمانية أيام وتُسود كل شيء نزلها. انظر تعليقات الهجري، ١٣٨٦، ومعجم اليكري، ١٣٢٥، وثمار القلوب، ٢٢٦.
 (٢) المذكور في: التهذيب (١٥ / ٢٧٥) واللسان والقاموس: رُبَيْتُ، ولكن المعنى وقوله خُفِّفَ يوجيان بناء المجهول.
 (٣) هم القوم يشربون.
 (٤) حكاه ابن جني عن النضر في: الخصال (٢ / ٤٨٧) والخاطريات ٩٨.
 (٥) في: المحكم (٣ / ١٢١) كالأصل يفتححتين وشرحه: أي حين أصبح وحين شرب الصُّبوح، ولكنه بضم فسكون في تكملة الصغاني واللسان والتاج، وذكر القاموس الضم والفتح مع سكون الباء.
 (٦) في: التهذيب (١٣ / ٢٤٧) وتكملة الصغاني واللسان (وزر): أوزرت الرجل جعلت له وزراً ياروي إليه، وأزرت من المؤازرة.
 (٧) ذكر المحكم (٢ / ٣٣٥) الفتح في قحاح بمعنى أصله وخالصة، وأما الصحاح فهو مذكور في المعاجم.
 (٨) أي الأصمعي وقوله في إبدال ابن السكيت (شرف) ص ١١١، وذكر ابن جني لعن في: سر الصناعة ٤٤٣، وانظر المصادر في لغات لعل في تخريجنا بيتي حاتم والفرزدق في (١٨٣-١) وهي لغة نسبها ابن الأعرابي لبني تميم، انظر المعجم الكامل في: اللهجات ٤٠٩.
 (٩) فنيا من أمثلة سيبويه على المصادر المؤنثة فهي ممنوعة من الصرف، ولا أدري هل الحكاية هنا على روايتها مصروفة فسقط التنوين من الأصل أو حُرِّفَتْ؟ وذكرها أبو علي في: المقاييس ٨٦، والشيرازيات ٥٣٥، ٥٣٧، مفسراً عدم انقلاب لامها عن الواو، وذكر ابن جني بعضه في: السر ٥٩٢، وجاء في: التهذيب (١٤ / ٣٢٩) أنها اسم من أفتى.

ويقال: (ليس هذا من ضرب فلان، ولا أرضه)؛ أي: ليس مثله .
 وقال بعضهم: (حضره بحضره) ومثله: (فضل بفضل) (١) .
 و(قتل في ذروة فلان بهذا الأمر فعصاني) (٢) ، وقال بعضهم: (نقلت في ذروته فعصاني) .
 ويقال: (عنده أثرثة)؛ جماعة تراث .
 وقال بعض العرب: (أتيت رجلاً من قومي فلم يرجع / ١٩٥ ب سفري، ولم يزور
 رحلتي، ولم يصل رحيمي)؛ (لم يرجع سفري) : لم يعطني قدر ما أنفقت في سفري،
 و(لم يزور رحلتي) : لم يكرم زيارتي (٣) .
 وقال: (مررت على ماحوز للمسلمين)، و(الماحوز) : الرصد في الثغور (٤) .
 وقال رجل من مالك بن سعد: (إنما المال منعة)، فكسر يريد: منعة (٥) .
 وأنشدنا:

لعمري لقد أنعمت نعمي كثيرةً علي المرء لو لاقيت في المرء شاكراً
 يريد: لو لاقيت عنده شكراً (٦) .

- (١) لم يذكر سببوه إلا أفضل ونعم في: غير المعتل، وذكر فضيل أبو علي، ونقل الزبيدي أن حضر يحضر حكى
 عن الخليل والآخر والفساء، وحملت على تداخل لغتين. انظر الكتاب (٤/٤٠، ٣٤٣) وإصلاح
 المنطق ٢١٢، والاصول (٣/٢٢٦، ٨٧/٣) والتعليق (٤/١٢٨، ٢٥/٥) والحليبات ١٢٤، وليس ٣٧،
 والاقتضاب (٢/٢٥٢) والمخصص (١٤/١٢٦) والناج (حضر) .
 (٢) المشهور أن يقال: قتل في الذروة والغارب حتى أجابه، وذلك في مخادعة الرجل فيطيع بعد الإباء، والذروة
 أعلى السنام، وأصله أن الرجل إذا أراد أن يؤنس البعير الصعب جعل يمر يده عليه وينقل وبره حتى يستانس
 فيضع فيه الزمام. انظر غريب الفتيبي (١/٣٨٢) والغريبين ١٣٥٦، والمعجم في غرب وذرو .
 (٣) جاء في المعجم أن معنى زور: أكرم الزائر .
 (٤) الرصد هم الراصدون للطريق أو العدو، وحكى الأزهر في: التهذيب (٥/١٧٧) أن أهل الشام يسمون
 المكان الذي بينهم وبين العدو والذي فيه أساميتهم ومكاتبهم الماحوز، واحتمل أنه غير عربي، وحكى كلامه
 الجواليقي في: المعرب ١٥٣، والصغاني في: الشكلمة واللسان (حوز) وذكر الإدريسي في: نزهة المشتاق
 (١/٣٥٨) حصن الماحوز الأول والماحوز الثاني بين عسقلان ورافا .
 (٥) في القاموس: المنعة بالضم والكسر اسم للتمتع .
 (٦) ذكر المبرد أن المصدر جاء على وزن فاعل في حروف يسيرة مسموعة، وحكى عن النحاة جواز حمل الفاعل
 على المصدر توجيهاً، وأخذ أبو علي بذلك في بعض كتبه وابن جني في: المحاسب (١/١٥٧) وانظر معاني
 الفراء (١/٣٥٩) والمقتضب (٣/٢٦٩) والكامل ١٥٦، وتعلقنا على بيتي الفرزدق في (١٢٣-ب) .

وقال بعض العرب: (أنت تنطق الشعر) (١).

وأنشدنا:

وَحَمَلَهُ الضَّيِّعَ وَإِعْتَاقَ الرُّقْبِ (٢)

(الضَّيِّعُ) يريد الضَّيِّعَةَ.

وقال: (ما في الجني فقير إلا أثناه) (٣)؛ يريد: ما في الحي فقير إلا ودرهما له قائمان؛ يعني رجلاً يعطي الفقراء درهمين درهمين.

وقال: (فعلتُ ذلكَ زمنَ الفِطْحِ إِذِ السَّلَامُ رِطَابٌ) (٤)؛ يريد: الحجارة.

وقال: (نكدأ له وجحيدتين) (٥)، وذلك من قولهم: (إنه لجحد الخبير)؛ أي: قليله.

وقال: (القُسْبَةُ): الذي لا يعرفُ الأدبَ من الناس (٦).

وأنشدنا الفرزدق (٧):

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشْرَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (٨)

(١) للراعي بيت من الطويل:

أبا مالكٍ لا تنطق الشعرَ بعدها وأعطى القيادة القاندين على كسرٍ

ضبطت طاء (تنطق) بالضم في: ديوانه نشرة رابنهرت ١١٦، وبالكسر في: نشرة مطلوب ١٧٧، ومنتهى

الطلب (١٣٦/٦) ولا ادري أتى جاء الأول بالضم، ولم أجد ذلك في معجم.

(٢) من الرجز، ولم أجده.

(٣) لم أجد (أثناه) إلا عند الفراء استعمالها في: معانيه (٢٤٧/٣) وكلامه في: التهذيب (١٨٨/٣).

(٤) عدّها أبو عبيدة من أقوال العرب، ورويت عن رؤبة في شرحه زمن الفتح، وانظر الحيوان (٢٠٢، ١٩٦/٤).

والكامل ٧٣٣، والأصول (١٨٣/٣) وأمالي القالي (٢٣٤/١) وثمار القلوب ٩١٣، ورسالة الصاهل ٦٥٩.

(٥) لم أجد في المعجم وإصلاح التنطق ٥٠ إلا: نكدأ له وجحداً، وهو دعاء عليه.

(٦) لم يرد هذا المعنى للكلمة في تكملة الصغاني واللسان والقاموس ولم أجد من ذكرها مشددة الراء.

(٧) كذا بالرفع وفتح دال أنشد، ولعله: للفرزدق.

(٨) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٤٢٠/١) والنقائض (١١٤/٢) والبحر المحيط (١٥٦/٢)

وتخليص الشواهد ٤-٥، والحزانة (١١٥/٩) وشرح أبيات المغني (٧/١) والرواية المشهورة: أشارت

كليب، بالجر وذكر أبو عبيدة في النقائض روايتنا وفسر أشرت بأظهرت، وحكاها البغدادي عن التذكرة ونقل

بعض كلام أبي علي. كليب: أبو قبيلة جرير، ولم أجد قاللاً إن أشر بمعنى أشار ولكنه يأتي بمعنى شهرة

وعابه وهو قريب منه.

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: (لا تُشِرُّ فلاناً، / ٢١٩٦ ولا تُشَنِّعُه)؛ لا تُشِرُّه: لا تُشِرُّ إليه بشر، وتُشَنِّعه: شَنِّعته ذَكَرته بالأمر القبيح.
وقال بعضُ العرب: (أَوْجِ عَنَّا سَفِيهَكَ)؛ أي: كُفِّه عَنَّا (١).
وقال: (اِقِمُّ وَجْهَكَ لِقَا الْقِبْلَةِ)؛ أي: تَلَقَّاءها (٢).
وقال: (فِنَاءَكَ يَا فُلان)؛ أي: اذْهَبْ أَمامَكَ، و(كان فُلانٌ فِناءَكَ)؛ أي: قُدَّامَكَ (٣).
وأنشدنا عن بعضهم:

يُحاذِرُ وَقَعَ السُّوطِ خَوْصاءَ ضَمَّها كَلالٌ فَجالتُ في حِجِّها حاجِبِ ضَمِّ (٤)
قال: يريد [بالحِجِّ الحِجاج] (٥) فالقَى الجِيم (٦).

وقال: (لِبَنِي فُلان لُغَةٌ عَلينا)؛ أي: لَهُم لُغَةٌ سِوَى لُغَتِنا.
وقال: (أَيهاتُ، وأيهاتِكَ يا فُلان، وأيهاتِكُمْ أَنْ تَفعلُوا) (٧).
وقال: (هذِهِ العَبْدِيُّ، والعَبِيدِيُّ) (٨) مقصورةً أيضاً.

- (١) في: التهذيب (٢٣٦/١١): أوجاه رده عن حاجته أو زجره عنها.
(٢) أجمعوا على ضم أول لقي المقصورة، ولم أجد الكسر. انظر مقصور القراء ٣٣، وابن ولاد ٩٦٥، والقبالي ٢١٩ والمعجم (لقي)
(٣) هذا يقرب من مذهب الكوفيين في التوسيع في الظروف. انظر مذهبهم في: مختصر ابن سعدان ٥٤، والأصول (٢٠٤/١)
(٤) من الطويل، وهو لنصيب في: الجيم (٢٠٤/٢) ولم أجد في: ديوانه، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٤٤٠/٢) والمحكم (٣٣٨/٢) واللسان والتاج (حجج). ورواية الجيم:
بدير حذار السوط خوصاء غمضها
وهي ثقوي ضبط (خوصاء) بالفتح في الأصل، في حين أنها ضبطت في سائر المصادر بالضم. الخوصاء: غائرة العين، الكلال: الإعياء، الحجاج بالفتح ويكسر: عظم بنبت عليه الحاجب، ضمير: ضيق، وقال في الجيم: الناقة عظيمة الضمير: ضخمة، وهو كما ترى.
(٥) الأصل: يريد بالحجاج، وهو سهو أظنه نقل نظر.
(٦) وكذا قول ابن جني في الخصائص، وخالفه ابن سيده بأنه يريد بالحججا الناحية.
(٧) أيهات مما حكاه ابن جني من لغات في أيهات، ومر في (١٩٤-ب) الجيم مع اسم الفعل. انظر الخصائص (٤٤/٣)
(٨) لم أجد إلا العبدِيُّ في: جمع العبد.

وقال في النسب إلى الأرض السهلة: (سهلي) (١)، وفي الأرطى: (أرطى) (٢)، وفي النبط: نباطي (٣)؛ قال امرؤ القيس:

إذا ساقه العودُ النباطيُّ جرجراً (٤)

وقال: (العبيد: العبيد) بالقصر والمد (٥).

ومن الأمثال: (كان حماراً ذكراً فاستأنتن) (٦)، ومنها:

عنز نزت في حبل فاستتيست (٧)

(رجلاً مستعير أسرع من رجلي مؤد) (٨)، (لم تُفاتي فهاتي) (٩)؛ (لم تُفاتي): من الفوت.

قال: وسمعت الأصمعي يقول: (إذا كنت كذوباً / ١٩٦ ب فكن حفيظاً) (١٠)، (ضبطت بعدما ضربت) (١١).

(١) لم أجد إلا سهلي بضم فسكون. انظر: الكتاب (٣/٣٣٦) والاصول (٣/٨١).

(٢) لم يذكرها في نسبه إلا الأرطوي والأرطوي، وانظر التكملة ٥٤. وفي الاصل: فتحت راء أرطى وهو تصحيف، والأرطى شجر يأكل الإبل ثمره.

(٣) أحد أوجه ذكرها في النسب إلى النبط. انظر الصحاح وتخريج الشاهد التالي.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

على لاجب لا يهتدي بمثاره

وهو لامرئ القيس فرغت من التعليق عليه في (٥٤-١)

(٥) انظر الوجهين في: الغريبين ١٢١٨، ونهاية ابن الأثير (٣/١٦٩) والمحكم (٢/١٩).

(٦) استأنتن صار أتاناً وهي الحمارة، ويضرب للرجل يهون بعد العز، وهو في: أمثال الأصمعي ١٩٨، وأمثال أبي

عبيد ١١٨، وجمهرة الأمثال (١/٣٤٨) وفرحة الأديب ٥٣، وأمالي القالي (٢/٥١) والمستقصى

(٢/٢١٣) ومجمع الأمثال (٣/٣).

(٧) من تام الرجز، وعجزه بلا نسبة في هامش أمثال أبي عبيد ١٢٠، والمستقصى (٢/١٧٠):

في دارنا حيث انشظى ضرس الضبيع

أو هو نثر في: التهذيب (٢/١٠٠) والتاج (سعل) وبعده: ثم من بعد استئناسها استعزت، ومثلاً يضرب

للرجل يعز بعد الذل، وانظر قريباً منه في: أبي عبيد وجمهرة الأمثال (٢/٣٩) والمجمع (٣/٣)

(٨) يضرب لمن يسرع في الاستعارة ويبطئ بالرد. انظر: جمهرة الأمثال (١/٤٩٦) والمجمع (٢/٤٩)

والمستقصى (٢/١٠٠).

(٩) ومعناه: لم يفتك ما تطلبين فهاتي ما عندك، وهو في: المجمع (٣/١٢٣) واللسان والتاج (فوت).

(١٠) يضرب للرجل يكذب فينسى فيذكر بذلك. وهو في: جمهرة الأمثال (٢/٣٩٦) والمجمع (١/١٢٨)

والمستقصى (١/١٢٦).

(١١) لم اعثر عليه.

وقال: قلت للمقاضي: إنك بساطٌ عدل، وانت في بيت يمين، وأنا نستضيءُ بوجهك.
 وقال: ما بنا كربةُ المشي؛ الكربةُ: الكراهة (١).
 وقال: يقال: مؤونةٌ ومؤنةٌ ومؤنة (٢).
 وأنشد:

والدهرُ لا يَبْقَى على ألوانه سُخُوصُهُ بِالرَّءِ وَأَطْمِئِنَانِهِ (٣)

ويقال: ركب فلانُ جديلةً رايه؛ أي: عزيمةً رايه (٤).
 ويقال: هذه قضيةٌ طنانةٌ؛ إذا كانت مشهورةً مسموعةً (٥).
 ويقال: جاء مُدْبِحاً (٦) كأنه خاصي حمار؛ إذا جاء مُطاطئاً رأسه (٧).
 قال: قلت لأعرابي: من قال هذه الأرجوزة؟ قال: أراها [لَقَالَهَا] (٨) ابنُ لجأ (٩).

- (١) لم أجد هذا المعنى، ولكن في: العين (١٢/٤) وعنه في: التهذيب (١٣٩/٦) والمحكم (١٦١/٤): فرسٌ ساهم الوجه: محمولٌ على كربةِ الجري. ولم يُتكرر أحدهم هذا الاستعمال.
 (٢) ذكر سيويه أنهم يهمزون ولا يهمزون وإن هذه الواو ضعيفةٌ تُحذف وتُبدل، وذكرت المعاجم مؤونة يهمز وبلا همز ولم أجد غيرهما، والمعنى القوت. انظر: الكتاب (٣٣١/٤) والأصول (٣٤٩/٣) والمنصف (٣٠١/١) والتهذيب (٥٠٩/١٥).
 (٣) من تام الرجز ولم أجد، وصدوره يشبه صدراً تكرر في عينية أبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ١١، ٢٦، والشخص من شَخَص الرجل من بلدته: خرج منه.
 (٤) محيط ابن عباد (جدل) والمحكم (٢٢٩/٧) والنهاية (٢٤٨/١).
 (٥) في: الأساس (طنن) جعله الزمخشري من المجاز وجاء بلفظ قصيدة طنانة، ولا يبعد تحريفها في: أصلنا.
 (٦) الأصل: مُدْبِحاً، وأعلاه علامة التمريض، وفي الهامش: كذا: اظنه مُدْبِحاً، والتصويب منه. ودُبِح: يَسَطَّ ظهره وطاطأ رأسه.
 (٧) لم أجد بلفظ (الحمار) إلا في: أخبار الدولة العباسية ٧٤، وهو بلفظ كخاصي العير - وهو الحمار - في: أمثال أبي عبيد ٢٥٦، وجمهرة العسكري (٣٢٠/١) وثمار القلوب ٥٥٨، والمستقصى (٤٤/٢) والجمع (٢٩٣/١) والمعنى جاء مستحبياً.
 (٨) الأصل: لقها، وهو تحريف لأن السؤال: من قال؟ والنقل لاتصال اللام بالماضي، ولام التوكيد لم يُجز دخولها على الماضي المجرد من قد إلا الكسائي وهشام على شريطة إضمار قد. انظر إصلاح الخلل ١٨٤، والتذيل (١١٢/٥) والمغني (٢٤٢/٣).
 (٩) عُمر بن لجأ بن حدير من نيم بن عبد مناة، شاعر أموي هاجي جريراً، وعده الأصمعي أنعت الناس في الرجز. انظر مقدمة شعره ص ١٨٤، ٦.

وقال: قلت له: أيقالُ ناقةٌ سوداء؟ فقال: إي لعمري ليقالُ.

وقال (١): أظنهم هم الذين كان هجاً محمداً؛ يعني: الذين كانوا (٢).

وقال: أتى فلانٌ فلاناً في داره أرتبان مملوكتان (٣) نضيجتين ضخمتين، فنصبَ
الآخرتين (٤).

وقال: رأيتُ شخصاً واللهِ إني حين رأيتُه لقد ثارَ ظبيٌّ فأنترعُ له رمياً بحجرٍ.

ونظرَ إلى غلامين ينقلان كوزةً فقال: أراكما لجائيين (٥) بكلِّ كوزٍ بالبصرة.

وقال: رأيتُ أشائي (٦) ١١٩٧/ كثيرة؛ وتقديرها: أفاعل.

وقال: كنا في ذودٍ لفلان سوداً.

ونظرَ إلى جرابٍ ملقى فقال: أجراباً ذلك أم شن؟

وقال: ما ضرَّها الذئبُ غيرَ أن نيبها ناباً (٧) في حلقها.

وأنشدنا النضرُ لجرير:

تسقي امتياحاً ندَى المسواك ريقتها (٨)

(١) أي الأعرابي.

(٢) لم يحك أبوحيان خلافاً بين النحاة في عدم جواز حذف العائد المرفوع إذا لم يكن مبتدأ، واجازوا حذفه
مبتدأً على تفاوت في تضعيفه. انظر: العضديات ٢٠٣، والشعر ٤٣٣، والشيرازيات ٣٥٦، ٥٠٦، والمختص

(١) ٢٣٤، ٦٤/ (٢) والإعراب المنسوب ٨٢٧، والتذييل (٨٥/٣)

(٣) المملول هو ما تدخله من لحم وخيزر في الملة أي الجمر أو الرماد الحار.

(٤) يحمله النحاة على المدح أو غيره، وقال أبو عبيدة: والعرب تخرج إلى النصب إذا كثر الكلام. انظر: الكتاب

(٣) ٦٥-٦٧) والمجاز ١٤٢، ٦٥، وناويل المشكلى ٥٣

(٥) لم تعلق اللام الفعل عن المفعول الثاني.

(٦) لم أجد هذا الجمع لشيء، وحكوا أشاوي ومنهم من جعلها على أفاعل. انظر: الكتاب (٣٨٠/٤)

والمقتضب (١٦٩/١) والمنصف (٩٩/٢).

(٧) في الصحاح وغيره نيب: أثر فيه بنابه.

(٨) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كما تضمّن ماء المزنة الرصفُ

وهو لجرير في: ديوانه (١٧١/١) وشرح التسهيل (٢٧٣/٣) والمقاصد النحوية (٤٧٤/٣) وبلا نسية في:

شرح ابن الناظم ٤١٠، والارتشاف (٥٣٤/٢) وأوضح المسالك (٢٣٢/٢) وشرح التصريح (٥٨/٢) =

وقال: قال بعض العرب: إنه لصاحبُ خصمٍ فطيناً خصماً (١).
 وقال: قلت: إنه لراويةٌ لفلان، فقال: إي والله ولتفسيه شاعراً (٢).
 وقال: لشربةٌ من ألبان الإبل آبل (٣) أو حلباً حاراً أحبُّ إليّ من كذا وكذا.
 وقال: جاء يسوقُ أبوه محمّداً؛ و (محمد) غيرُ أبيه، رَقَعَهُمَا جميعاً، وإنما جعلَ
 (السُّوق) ل (أبيه) فَبَدَا له فجَعَلَه ل (محمد).
 وأنشدنا:

مَطْوَنَاهُ شَهْرًا مَا يُنِيخُ لِمَنْزِلٍ وَلَا مَرْتَعٌ إِلَّا صَلَاةَ الْمَسَافِرِ (٤)

وقال: ما سمعتُ بأشعرَ منه ولا بِشراً، وما سمعتُ بأجودَ منه ولا أميراً مؤمراً.
 وقال: كالْيَوْمِ شِعْرًا وَلَا أبا مالِكِ (٥)، وَلَا عَهْدَ لي بِأشعرَ منه ولا بِشراً، وَلَا أَعْلَمُ مَكَانَ
 أَشعرَ منه بِشِرٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا أَنْتَ بِسَاقِطٍ عَلَيَّ أَشعرَ منه أَبِي خَالِدٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا عَهْدَ لي

= رَوَاهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ النَّسَهِيلِ وَتَابِعَهُ خَالِفُوهُ بِجَر (ربقة) عَلَى الْإِضَافَةِ فَيَسْتَشْهَدُونَ بِهِ عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ
 الْمُنْضَايِقِينَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى تَقْدِيرٍ: تَسْفِي نَدَى رِيْفَتِهَا الْمَسْوَاكُ، وَلَكِنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَالِدِيَّانَ بِنَصْبِهَا أَي عَلَى
 الْمَفْعُولِيَّةِ وَأَنَّ نَدَى مِضَافَةٌ إِلَى الْمَسْوَاكِ، وَيَقُولُ ابْنُ حَبِيبٍ فِي الْدِيَّوَانِ: الْأَمْتِيَّاحُ اسْتِخْرَاجُهَا رِيْقُهَا بِالْمَسْوَاكِ،
 وَالرِّصْفُ: الْحِجَارَةُ الْمُتَقَارِبَةُ الْمَرْصُوقَةُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَشَبَّهَ رِيْقُهَا وَعَذُوبَتَهُ بِعَذُوبَةِ ذَلِكَ الْمَاءِ. وَالْبَيْتُ فِي مَنْ
 سَنَاهَا أُمُّ عَمْرٍو.

(١) خَصْمٌ الْأَوَّلَى مَصْدَرٌ خَصَمَهُ أَي غَلَبَهُ، وَالْآخِرَةُ إِمَّا حَالٌ كَفَطِنًا وَلَكِنَّهُ لَيْسَ وَصْفًا فَلَعَلَّ صَوَابُهَا عِنْدُنَا
 بِكسْرِ الصَّادِ وَهُوَ الْجَمَادِلُ، أَوْ يَكُونُ مِنْ وَقُوعِ الْجَمَادِ حَالًا وَهُوَ الْأَرْجَحُ كَمَا فِي الْحِكَايَةِ التَّالِيَةِ بِتَقْدِيرٍ:
 صَاحِبُ خِصْمَةٍ أَوْ مَخَاصِمًا، وَإِمَّا مَفْعُولٌ بِتَقْدِيرٍ: أَعْنِي.

(٢) انظر وجه نصب شاعراً في: الكتاب (٢٣٧/٢) والمقتضب (٢١٥/٤) والخزانة (١٥٥/٢)

(٣) آبِلُ أَفْعَلٌ مِنْ آبَلْتِ الْإِبِلُ أَي جَزَأَتْ عَنِ الْمَاءِ بِالرُّطْبِ فَاسْتَحْمَلَهُ مَجَازًا عَنْ اسْتِغْنَائِهِ بِشَرِبَةِ اللَّبَنِ عَلَى تَقْدِيرٍ:
 آبِلٌ مِنْ كَذَا. وَأَبَلُ ذَكَرَهُ النَّحَاةُ فِي مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى أَفْعَلٍ وَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ أَهْلُ اللَّغَةِ فِعْلًا عَلَى
 الْمَعْنَى السَّالِفِ وَعَلَى مَعْنَى: حَدَّقَ مِصْلِحَةَ الْإِبِلِ، وَأَبُو عَلِيٍّ حَكَمَى الْمَعْنَى الْأَوَّلَى فِي: الْإِغْفَالِ (١١٣/١).
 انظر الكتاب (١٠٠/٤) والأصول (١٥٥/٣) والقاموس وغيره (آبل).

(٤) من الطويل، ولم أجده إلا أن لذي الرمة بيتاً في: ديوانه ١٦٨٩ وتخرجه ٢٠٦١، وهو:

وَمَغْفَى فَتَى حَلَّتْ لَهُ فَوْقَ رَحْلِهِ ثَمَانِيَةَ جُرْدًا صَلَاةَ الْمَسَافِرِ

ومطوناه أي صاحبته.

(٥) انظر مثل هذا التركيب الذي يقدر فيه (لم أر) في: الكتاب (٢٩٣/٢) والأصول (١٠٩/١) والمفصل ٤٩

باشعَر منه بِشِرٍ / ١٩٧ ب ولا غَيْرِهِ، وهو أشعَرُ الناسِ بِشِرٍ وغيرِهِ، وما أقْبَحَ شِعْرَهُ ولا سَوَاءٌ (١) مِن فِي فلانٍ، وما أقْبَحَ وجوهَهُم ولا سَوَاءٌ وَجْهَ فلانٍ، وضربتُ القومَ حتى كان زيدا فتركته، وحتى كان زيدا آخِرَهُم فتركته، وأعطيتُهُ من المالِ حتى حَسِبُهُ، وحتى حَسِبُهُ، ولا آتِيكَ حتى يَنْتَصِفَ النهارُ أو صلاةَ العَصْرِ أو صلاةَ العَصْرِ؛ بالجر والنصب (٢)، ولا آتِيكَ حتى يَنْتَعَلِي النهارُ أو الظَّهْرَ أو الظَّهْرَ.

وقال: قالت امرأةٌ من العربِ لا يَنْتَهِيها: (لا تَبُولِي بِأَكْمَةِ، ولا تَجْعَلِي سِرْكَ إلى أُمَّةٍ) (٣)؛ تُريد أنها إذا بَالَت على أَكْمَةِ سال بَوْلها على رَجُلِها ولم تُنَشِّفْه الأَكْمَةَ. وقال بعضهم: (لو غَزَوْتَ العامَ بَكْرًا كُنْتَ عامًا قابلاً أَجودَ غَزَاوَةً (٤) منك العامَ). وقال مُورِج (٥): (الخَزَاوَةُ) (٦): القَهْرُ والإجبار، وأنشد:

وما نَسالُ الإِصْلاحَ إلا خَزَاوَةً أعادِينا بالسَّمْهَرِيِّ المَقْومِ
وإنا لَنُعْطِي النِّصْفَ مَنْ لو نُضِيمُهُ أَقْرَ وَنابِي نَحْوَةَ المِتْظَلِّمِ (٧)

(١) في: الصاحبي ٢٣١ ساوى بين لا سبعا ولا سواء، ومثله قول ابن بري والرضي في اللسان (سوا) وشرح الكافية (١٣٧/٢) غير أن سواء هناك مبني على الفتح وهنا مرفوع، فلعله محرف، وإن كان سيويه في: (٣٠٢/٢) جعله مرفوعاً وأبطل لا في غير هذا المعنى.

(٢) أي: لا آتيك حتى صلاة العصر أو حتى صلاة العصر.

(٣) لم أجد المثل إلا بصيغة المذكر ونُسب إلى أكرم بن صبيغ في: أمثال أبي عبيد ٥٧، ومجمع الأمثال (١٥٦/٣) والحسن بن حذيفة في وصيته في: جمهرة العسكري (٢٧٨/٢) وليس في وصيته في: الروصايا ١٣٢، والمثل أيضاً في: العقد الفريد (٨٥/٣) والمستقصى (٢٥٧/٢) وأجاز العسكري فيه معنى آخر هو أن الريح ترد بوله عليه، وقال الميداني: إنما قرن بينهما لأنهما ليسا بمحل لما يودعان.

(٤) الغزاة مصدر غزا وفي الأصل بكسر الغين وهو خطأ وقد نظره ابن جني بالشقاوة وأمثالها. انظر التمام والقاموس (غزو)

(٥) مؤرج بن عمرو بن الحارث أبو قيد السدوسي البصري التحوي الأخباري من أعيان أصحاب الخليل، معجم الأدباء ٢٧٣١

(٦) لا يبعد أن تكون بالحاء المهمله من حزا أي ساق، وذكره الصغاني في التكملة، وجعله القاموس حزي.

(٧) من الطويل، والثاني منهما للمخيل السعدي وهو ثاني اثنين في ديوانه (شعراء مقلون) ص ٣١٨، وحماسة البحتري (٢٥/٢) وأضداد أبي الطيب ٣٠٢، وابن السكيت ١٤٠، وفيها تخريج من أضداد الأصمعي وقطرب وابن الأنباري. وفي الأغاني (١٢٨/١٣) بيت للابيرد:

وإنا لنعطي النصف من لو نضمه أقر ولكننا نحب العرافيا

مسألة

قال :

إِذَا مُتُّ فَادْفِنِي إِلَى أَصْلِ كَرَمَةٍ (١)

وقال :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (٢)

وقال :

إِذَا مَا مَاتَ [مَيِّتٌ] مِنْ تَمِيمٍ (٣)

= ولعل احدهما اخذ من الآخر. السُّمَهْرِيُّ: الرمح الصُّلْبُ، المقومُ: من قومِ الرمح إذا عدَّله وأزال عوجه، والمتظلمُ: هنا الظالم وبذكرونه في الأضداد.
(١) من الطويل، وعجزه:

تُرْوِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا

وهو لابي محجن الشقفي في: الشعر والشعراء ٤٢٤، وعيون الأخبار (٣٨/١) وأشربة القشبي ٤٨، والمحجب والمحبوب (٣٥٧/٤) والأغاني (١٨/١٩، ٣٧٤/١٠، ١٧) وآمالي ابن الشجري (١٥٨/٣، ٣٨٧/١) والخزانة (٤١٢/٨) وشرح أبيات المغني (١٣٩/١) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٤٦/١) وغيرها كثير، ويظهر أنَّ الشاهد على وقوع (مات) وهو متحقق بعد إذا ولم يقع بعد إن وكذا الشواهد التالية.
(٢) من الطويل، وهو بتمامه:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَأَخْرَ مَثْنٌ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وهو للمعجيز السلولي في: النوادر ٤٤٢، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٣/١) والفرحة ١١٨، والأزهبة ١٩٠، والحلل ٦٤، وتخليص الشواهد ٢٤٦، ٢٥٩، والمقاصد (٨٥/٢) والخزانة (٧٥/٩) وبلا نسبة في: الكتاب (٧١/١) واللمع ٢١، ويروي: نصفان وصنفين.
(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَسِرُّكَ أَنْ يَعْشِفَ فَجِيءُ بَرَادٍ

وهو ليزيد بن الصمق (وهو عمرو) الكلابي في: طبقات الفحول (١٦٧/١) ومعجم المرزباني ٤٢٤، والحماسة البصرية ١٣٤٣، ونسب لابي المهوش الاسدي الفقعسي في: السمط ٨٦٣، والاقتضاب (١٠٥/١) وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦، ونسب لهما في: الخزانة (٤٧٩/٦)، وعن ابن بري في اللسان (لقم) أنَّ الصحيح نسبه ليزيد، وجاء بلا نسبة في: البيان والتبيين (١٩٠/١) وأدب الكاتب ١٥، والكمال ٢٢٤، والمحكم (٨٣/٢). وسقط من الأصل (ميت).

وقال:

١/ ١٩٨ وإني من القوم الذين همُّ همُّ إذا مات منهم سيدٌ قامَ صاحبه (١)

وهو كثيرٌ، واستعماله بـ(إن) مجازٌ وعلى ضربٍ من التأويل (٢).

مسألة

يجبُ عندي على قياسِ سيبويه (٣) أن يكون الألفُ في (مُقاتلة) غيرَ الألفِ في

(مُقاتل) من قوله:

أُقاتلُ حتى لا أرى لي مُقاتلاً (٤)

(١) من الطويل، وهو لأبي الطمحان الغيني في شعره في: أشعار اللصوص (٧٥/١) وللقبط بن زرارة في: الحيوان (٩٣/٣) والشعر والشعراء ٧١١ الذي عدَّ عزوه لأبي الطمحان انتحالاً مع أنه الأكثر في المصادر، والبيت من قطعة مشهورة استقصى تخريجها محقق الحماسة البصرية ٤٩٦.

(٢) الاصل: أن يفتح الهمزة وهو تحريف، وقال أبو السعود (١٤٩/٢) في تفسير الآية: "أفان مات أو قُتل": استعمال (إن) لتنزيل المخاطبين منزلة المترهدين في: الموت لما ذكر من استعظامهم إياه، وكلمة (إن) في كلامه تعالى لا تجري على ظاهرها بل تُحمل على اعتبار حال السامع أو أمرٍ يناسب المقام، وانظر أيضاً الجني ٢١٣، وبرهان الزركشي (١٣٦/٤)

(٣) قال في الكتاب (٨٠/٤) في مفاعلة مصدر فاعلت: جعلوا الميم عوضاً من الألف، واعترض عليه المبرد بوجود الألف في الفعل ومصدره، وفي الأشباه والنظائر (٢٥٨/١) حكاية ابن جني لرد أبي علي على المبرد بأن تلك الألف ذهبت وجاء غيرها وهي زيادة لحقت المصدر، ولكن ابن جني في: الخصائص (٣٠٦/٢) يخالف قول شيخه هنا فيذهب إلى أن ألف مفاعلة هي الف فاعلته. وانظر خلاف المبرد والرد عليه في: الانتصار ٢٤٩، والأخذ به في: شرح السيراني (العلمية ٤/٤٥٥)

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه جاء برواية:

وانجو إذا غمَّ الجبانُ من الكرب

وهو لمالك بن أبي كعب والد كعب الأنصاري في: الكتاب (٩٦/٤) والبرصان ١٧، وحماسة البحري (١٣٣/١) والفاضل ٥٤، وأشباه الخالدين (١٧/١) والأغاني (٢٣٨/١٦) ومعجم المرزبان ٢٥٦، ومحاضرات الأدباء (٢٠١/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٦) وقال أبو الفرج: ويروى الشعر لمالك بن أبي كعب المرادي وهو غير الأول، ونسب لكعب بن مالك في: ديوانه ١٥٤، وبلا نسبة في: المفتضب (٢١٣/١) والخصائص (٣٠٦/٢، ٣٦٨/١) والمختضب (٦٤/٢) الصدر فقط، وأمالي ابن الحاجب (٩٧/٢). وابن جني يرجح المصدرية ويستبعد اسم المكان في (مقاتل). غمُّ: استترت عليه النجاة فلم

يهتد.

ألا ترى أنه قال في ميم (مُفاعلة) : إنها بدلٌ من الياءِ (فاعلتُ) .

فأما ميمٌ (مُقاتل) فكَمِيمٌ قوله :

كأنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصِهِ (١)

هي التي تأتي في أولِ مصادرٍ ما تجاوزَ الثلاثةَ، وليست بعوضٍ من شيءٍ .

مسألة

قال أبو الشَّيْصِ :

عَوَّضْتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا وَبِشَسَ مَعْوِضَةً الْمُعْتَاضِ (٢)

لو قال مكان (عَوَّضْتُ) : (رُدِّيتُ) لكان أحسنَ وأصنعَ من وجهين؛ أمَّا أحدهما :

فَلْيَقْبَلْ تَرَدُّدُ (عَوَّضْتُ) و(مَعْوِضَةٌ) و(مُعْتَاضٌ)، فائتان منه كافيان؛ لأنَّ هذا التجنيسَ - وإن كان يُستحبُّ - فإلى غاية، وليس يحسنُ أن يكثُرَ جداً .

وأما الآخرُ وهو الأصنعُ؛ فإنه يكون معناه : رُدِّيتُ عَوْضًا أو بَدَلًا مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً

خَلَقًا، ولا تكون (مِنْ) / ١٩٨ ب هنا مثلها في قولك : أُعْطِيتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا وَكَذَا،

وَمِنِ الدَّنَانِيرِ عَشْرِينَ أو ثلاثين (٣)، لو كان كَذَا لكان خطأ؛ لأنَّ (بُرْدِ الشَّبَابِ) جديدٌ لا

خَلَقٌ، ولكن يكون (مِنْ) فيه مثلها في قول الله سبحانه : ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي

رجاء الصدر أيضاً مع عجز آخر :

والمجوز إذا لم ينجح إلا المكيسُ

وهو لزيد الخليل في شعره في : شعراء إسلاميون ١٨٥، وتخريجه ٢٢٢، وزد عليه أمثال أبي عبيد ٢١٧،

والبرصان ١٨، وجمهرة العسكري (١/ ٧٩) وشرح أبيات سبويه (٢/ ٢٥٧) والخزانة (١٠/ ٥٠٧)

والمكيس : الذي يصفه الناس بالكيس .

(١) من الرجز، ولم أجد له تسمية أو فائلاً؛ وهو في : الخصائص (١/ ٣٦٨) والنصف (٣/ ٢٧) وشرح المفصل

لابن يعيش (٦/ ٥٥) والمحكم (٨/ ١٧٦) واللسان والتاج (صلصل) . وأجاز ابن جني أن تكون مصلصل

مصدرًا واسم مكان . والصنج آلة موسيقية تُتخذ من صفر يضرب أحد جزأيهما بالآخر، مصلصله : من

مصلصلة اللجام أي صوته .

(٢) من الكامل، وهو لأبي الشَّيْصِ في : ديوانه ٧٧، وفيه تخريجه .

(٣) من هنا للتبيين وذكره أبو علي في : الإيضاح ٢٦٤، وانظر المقتصد ٨٢٣

الارضِ بِخَلْفُونِ ﴿١﴾ أي: مكانكم وبدلاً منكم؛ كقوله أيضاً: ﴿قُلْ مَنْ يَكْفُرْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ (٢) أي: مكانه وبدلاً منه.
وكقول الآخر:

قَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمِ شَرِبَةٌ مَبْرَدَةٌ بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانِ (٣)

أي: فليت لنا بدلاً من ماء زمزم أو مكان ماء زمزم شربة مبردة.

وكقول الآخر:

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الِيمَانِيِّ بِنَائِقَ فِي مَغَانِيهَا فَضُولُ (٤)

أي: مكان الريط اليماني، وليس معناه: كسوناها منها على قولك: كسوت زيداً من الخبز جبّةً، ومن القصب حُلّةً.

فكذلك كان يكون معناه: رُدّيتُ مكان بُردِ الشباب أو بدّله ملاءةً خَلَقاً، وهذا واضحٌ في معناه.

مسألة

[ع: / ١١١٩] قال أبو الحسن في أولِ تصريحه: لو بنيتَ من (وددتُ) مثل (تُفَعِّلَةٌ) لقلت: (تُودُّ) فادغم كما ترى، فدلُّ إدغامه على أنه غير ملحقٍ بالتاء عنده (بـ حُجْرَج).

(١) سورة الزخرف: (٦٠) وأسنشهد بها أبو علي في: الحجة (٢٤/٢) على أنّ المعنى: بدلاً منكم. انظر أمالي ابن الشجري (١/٢٠٥٥/٢٧٣) وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٩، والجنى ٣١٠.
(٢) سورة الأنبياء: (٤٢)

(٣) من الطويل، وهو ليعلى الأحمول الأزدي في شعره في: اشعار اللصوص (١/٢٠) وتخريجه فيه وزد عليه الجمهرة ١٢٣٧، ١٣١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٠٠، ٦٠٥، وشرح ابن أبي الحديد (١١/١٧٩، ١٩/١٠٠) والبحر (٤/٦٤٤/١٠٣) وكثير من التفاسير في آية الزخرف، والبيت من قصيدة قالها في حبسه يتذكر فيها دياره في اليمن، طهيان: جبل أو قلعة جبل باليمن.

(٤) من الوافر، وهو للمخبل في شعره في: شعراء مقلون ٣٠٣، والسمط ٧١١، وبلا نسبة في: أمالي القتالي (٢/٧٧) وأمالي ابن الشجري (١/٢٠٥٥/٢٧٢) واللسان (طهور) وأنشده أبو علي في: الحجة (٢/٢٥) على قوله هنا، وروايته فيها كلها: مسوحاً في بنائقتها فضول، والمعنى عليه ولا معنى هنا لمغانيها. الريط: جمع ربطة وهي الملاءة التي لا تكون لفقون، البنائِق: جمع بنية وهي كل رقعة تُرَقَع في القميص، وأراد بالمسوح عرقها شبهه لسواده بالمسوح وهي جمع منسج وهو الكساء من الشعر.

ولو كان ملحقا بها لقال: (تُودِّد) فأظهر كما أظهر (سُرُّد) (١) و[قُعُد] (٢).
فقد صحَّ بهذا أن التاء في أول الكلمة لا تكون للإلحاق كما تكون له غير أول. إلا تراه
قال (٣) في (سَنَبَتَة) (٤): إنها ملحقة بـ(قحطبة) (٥).
فإذا ثبت ذلك علمت أن التاء في (تَجْفَاف) (٦) و(تِمْشَال) ليست للإلحاق
بـ(قِرطاس) و(حِمْلَاق) (٧)، وأن التاء في (تِحْلِي) (٨) ليست للإلحاق بـ(زُبْرَج)
و(زَهْلِق) (٩).

وكنيت سألت أبا علي (١٠) عن التاء في (تَجْفَاف) أللإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له.
وقد ترى أن أبا الحسن كيف ذهب إلى أنها في (تُودِّد) ليست للإلحاق؛ إذ لو كانت عنده
للزيم إظهار التضعيف، وأن يقال (تُودِّد) على ما تقدم.

ولأبي علي مع هذا أن يفصل فيقول: قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق، فإذا انضم
إليه حرف آخر صار له ومن أجله للإلحاق؛ من ذلك الهمزة في أول الكلمة لا تزداد
للإلحاق؛ نحو: (أظَل) (١١) و(أصم)، فإذا زيدت النون معها صارت الهمزة لمكان النون

(١) اسم وادٍ، وهو مع قعُدد من أمثلة سببويه في الزيادة من موضع اللام على فُعَلل. انظر الكتاب
(٤/٢٧٧، ٤٢٥) وتفسير غريب ما في كتاب سببويه ١٩٨، والخصائص (٢/٦٠)

(٢) اللثيم الساقط، وفي النسب هو أقربهم إلى الجد نسبياً، انظر الكتاب (٤/٢٨٩) وتفسير غريب ٥٢،
والمقتضب (١/٣٣٩) والحجة (١/٢٧٧) والخصائص (١/١٦٣) وفي الاصل: تعدد بالتاء وهو تحريف.

(٣) أي سببويه في: الكتاب (٤/١٦٦) وانظر أيضاً (٣/٢١٣، ٢٢١، ٢٦٢، ٢٨٨/٤) وسر الصناعة ١٥٨،
١٦٨، والسيرافي في: شرحه (العلمية ٥/٣٨) يرى في تمثيل سببويه بتاء سنبطة سهواً صوابه سنبت التي
بوقف عليها بالتاء ولا يوقف على الأولى.

(٤) ساعة من الزمن. انظر تفسير غريب ٣٣١

(٥) مما يُسمَّى به وهو من قحطبه أي صرغته. انظر: تفسير غريب ٣٠٩

(٦) آلة للحرب يلبسه الإنسان والفرس ليقيه في الحرب. وانظر الكتاب (٤/٢٣٧، ٢٥٦، ٣١٧)

(٧) باطن أجنان العين، وهو مثال سببويه لِفَعْلَال في: الكتاب (٤/٢٩٤) وانظر السر ٨٥، ٦٨٨

(٨) الفشرة التي يقشرها الدبَّاغ مما يلي اللحم، ومثَّل به سببويه لِتَفْعِل. انظر الكتاب (٤/٢٧١) وتفسير
غريب ١٦٦

(٩) الزبرج النقش والزينة، والزهلِق الحمار الاملس السريع، وهما مثالان لِفَعْلِل في: الكتاب (٤/٢٨٩)

(١٠) حكى ابن جني سؤاله هذا في: الخصائص (١/٢٣٢) وانظر السر ١٥٨، ١٦٩

(١١) الأظَل: بطن الإصبع.

للإلحاق؛ وذلك / ١٩٩ ب قولهم: (أَلْتَدَد) (١)، ولولا أنه مُلحق لَلزِم إدغامه ولم يَجْز إظهاره.

فكذلك لا تكون التاء أولاً للإلحاق، فإذا زيدت معها الألف في (تجفاف) صارت لها ومن أجلها للإلحاق بـ (قرطاس) و (جرّافس) (٢). فأمّا (تَحْلِبَة) (٣) فلا يكون للإلحاق؛ لأنه لا زائد معها، فأمّا الهاء فلا اعتداد بها؛ لأنها في تقدير الانفصال].

مسألة

[أنشد (٤) الشيباني في نوادره (٥):

كِلَا جَانِبَيْهِ يَعْسِلَانِ كِلَاهُمَا كَمَا اهْتَزَّ خُوطُ السَّبْسَبِ الْمُتَتَابِعِ (٦)

فاخبر عن (كِلَا) على المعنى بالتثنية، ومثله ما أنشدناه أبو علي:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرِّيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَأَيْي (٧)

(١) سبق التعليق على التدد في المسألة التي عقدها لها في (١٨٨-١)

(٢) الضخم الشديد والجمل العظيم والأسد الهصور، وذكر سيويه مجرفس في: الكتاب (٤٤٦/٣)

(٣) من العنز هي التي تحلب قبل أن تحمل، وذكرها سيويه بضم التاء واللام وكسرهما وبضم ففتح، وفي الأصل محرفة: تحلبة. انظر الكتاب (٤ / ٢٧٠-٢٧١) وتفسير غريب ١٦٥

(٤) كتب التامع في الهامش (ع) ليدفع المسألة عن أبي علي، ويثبتها لابن جني الذي وجدت كلامه في الخصائص موافقاً لما جاء هنا، انظر موضعي ذكر الآيات.

(٥) لم أجده في الجيم.

(٦) من الطويل، وهو الحميد بن ثور في: ديوانه ١٥٠، وتخرجه مفصلاً فيه ٣٣٣، وبلا نسبة في: الخصائص (٣/٣١٧) مروياً عن أبي عمرو، ورواية الديوان:

ترى طرفيه يعسلان كلاهما كما اهتز عود الساسم المتتابع

والمعنى واحد، والبيت يصف ذنباً، يعسل: يضطرب، الخوط: الغصن الناعم، المتتابع: المسرع، السبسب: الأرض المستوية البعيدة.

(٧) من البسيط، وهو للفرزدق في: ديوانه الصاوي ٣٤، والنوادر ٤٥٣، والخصائص (٢/٤٢٣، ٣/٣١٧)

وتخليص الشواهد ٦٦، والمقاصد الشاقبة (٤ / ١٠٠) وشرح شواهد المغني ٥٥٢، وشرح أبيات المغني

(٤ / ٢٦٠) والخزانة (٣ / ٩٣) وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش (١ / ٥٤) وشرح شواهد الإيضاح ١٧١،

وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٨، والشيرازيات ٧٧، ٤١٩، ٤٤٩، ٤٥٨ على حمل كِلَا على اللفظ مرة وعلى

المعنى أخرى. أقلع: كف، الرابي: من ربا ربواً وهو النفس العالي من الجري، والبيت تمثيل يحكيه الفرزدق لابنة

جرير وزوجها حين استمر في الزواج خلّع جرير ابنته من زوجها فكانا كقرسين كفاً عن الجري قبل بلوغ الغاية.

فقال: (قد أقلعا)، ومثله ما أنشدَه الأصمعي:

أَنْعَتُ عَنزِي صَبِيَّةً كَلْنَاهُمَا
كَانَ لَوْنٌ سِدْرَةٌ لَوْنَاهُمَا

ولم يقل: (لونهما).

واستعمله سيبويه^(١) في بعض الفاظه أيضاً فقال في قولهم: (كلاهما وتمراً)^(٢):

أي كلاهما لك ثابتان وأزيدك تمراً، فقال: (ثابتان) ولم يقل: (ثابت).

والحملُ على المعنى في (كُلّ) أكثرُ منه في (كِلَا)، والعلة في ذلك كثرةُ تصرفِ

(كُلّ) وعمومُها؛ ألا تراها / ١٢٠٠ تقع على الثلاثة فصاعداً، و(كِلَا) لا يقع إلا على اثنين البتة، فضايق معناه وموضعه، فضايق لذلك تصرفه، فجاء خبره على اللفظ دون المعنى في غالب الأمر.

ع: مسألة

قوله:

إِذَا فَاقَدُ خَطْبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتُ
ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ^(٣)

(١) الكتاب (٢٨١/١) وانظر: الأصول (٢٥٣/٢) والسيرافي (٥١/٥) ويريد أنه استعمل التثنية في الإخبار عن كلا.

(٢) مثلُ قوله عمرو بن حمران الجعدي وكان في إبل يرعاها وعنده تمر وزيد وفُرصٌ فمرَّ به رجلٌ جهده الجوع والعطش فاستطعمه زيداً أو فرصاً فأجابته بذلك. أمثال أبي عبيد ٢٠٠، وجمهرة العسكري (١٤٧/٢)

والمجمع (٣٨/٣) والمستقصى (٢٣١/٢) وفصل المقال ١١٠

(٣) من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في: المستدرک علی دیوانه في: مجلة أم القرى ٤٤ ص ١٢٠، ومجمع الطبرسي (٣٠/٧) والمقاصد النحوية (٥٦٠/٣) وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٧٤/٢) وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢، وحاشية البغدادي (٣٩٨/١) وشرح أبيات المغني (٣١٥/٦) ويظهر أن ابن جني هنا يرد على أبي علي الذي يجيز أعمال اسم الفاعل موصوفاً كما سيأتي كلامه وكما قال في البيت في: الشعر ٣١١، والحجة (٤٣١، ٢٢٥/٥) والإغفال (٢٠٦/٢) مع تصريحه في الأخير باستقباح سيبويه لذلك. وانظر أيضاً حكاية ابن سيده عنه في: المحكم (١٩٦/٦) واظن العيني نقل عن كتابنا فاختلف عليه قول ابن جني بقول أبي علي الذي نسب إليه عدم الأعمال. حمامة فاقد: فقدت ولدها، خطباء: من الخطبة وهو لونٌ كندر، الترجيح: ترديد الصوت في: الخلق، الخليط: القوم الذين أمرهم واحد، المباين: المهاجر المقارن.

لا يَكُونُ (فرخين) منصوباً إلا بمضمَرٍ دَلٌّ عليه (فاقداً)، ولا يكون منصوباً بـ (فاقداً)
لأمرين: أحدهما أنك قد وصفتها بـ (خطباء)، واسمُ الفاعل قد قال فيه صاحب
الكتاب (١): إنه إذا وُصِفَ لم يعمل.

والآخر أن (فاقداً) هنا غيرُ الجاري على الفعل، ولو كان جارياً عليه لأنث فقيل:
(فاقدة) كما يقال: (فَقَدْتُ)؛ فأن لم يؤثت دلالةً على أنه الذي بمعنى النسب؛ نحو:
امرأة طالقٍ وحائضٍ وبابه، وإذا كان غيرَ جارٍ على الفعل لم يَجُزْ أن يعملَ عملَ الفعل؛
لأنه حينئذ بمنزلة (دارع) و (تارس) و (لابن) و (تاسر) مما ليس مشتقاً من الفعل، وإنما
معناه النسب، و (ذو رُمحٍ ودرعٍ وثرسٍ وتمرٍ ولبنٍ) ليس شيئاً من ذلك ينصبُ المفعولَ
به؛ لأنه ليس جارياً على الفعل جرياناً / ٢٠٠ ب اسم الفاعل عليه فيعمل عملاً، وهذا
واضح.

وسالتُ أبا علي عن ذلك فقال (٢): يجوز أن ينصبَ (فاقداً) فيقول:

إذا فاقداً فرخين خطباء (٣)

قال: وذلك أنه شابهَ بلفظه لفظَ الجاري على الفعل فعملَ عملاً. قلتُ له: فهذا كما
تقول إذا في (الحائش) (٤) و (الحائض)؛ إنهما - وإن لم يجريا على فعل - فقد أُعْلِمَا
للفظيهما. فقال: نعم. قلتُ له: فالضميرُ في (فاقداً) أهو كالضمير في اسم الفاعل أم
كالضمير في (عَرَبٍ) من قولك: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون) (٥)؟ فقال: لا، بل
كالضمير في اسم الفاعل.

والذي قال لا يبعد.

(١) قُبِحَ عمله في: الكتاب (٢/ ٢٩) وانظر التعليق السالف على (ضاربٌ ظريفٌ أباه) في (١٧٣-١).

(٢) حكى ابن يسعون في: المصباح ٨٠٣ عن التذكرة قولاً لأبي علي أجاز فيه إبدال التذكرة (خطباء) من المعرفة
المضمرة في اسم الفاعل (فاقداً).

(٣) اختار ابن سيده في المحكم هذه الرواية.

(٤) الحائش: جماعة النخل لا واحد له، وشرحه ابن جني في: الخصائص (١/ ١٢٠): بالبستان وبمنزلة
الحديقة.

(٥) يقدَّر (هم) في عرب، لنظر الكتاب (٢/ ٣١) والاصول (٢/ ٢٨) والحلييات ٢١٢، وشرحه أبو علي في:
التعليقة (١/ ٢٣٨).

مسألة

ع: تقول: (هذا ضاربٌ زيداً ظريفٌ)^(١) فتصِفُ بعدَ العمل، ولو وصفتَه قبله لم يَجُز، ومثله: (هذه ثلاثٌ من الإبلِ ذكورٌ) و (ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبلِ)^(٢)، ومثله قوله: « والله ما يأتي العشيُّ حتى يُفضَحَنَّ »^(٣).

وسألتُه^(٤) فقلتُ: قولهم (أنتِ طالقٌ ثلاثاً)^(٥) تنصبُه بـ (طالق) هذه إذا؟ فقال: نعم.

قال في (زكري)^(٦): تصريفُه لأنها ياءٌ إضافة^(٧). وقال في (زكرياء) : إنَّ الياءَ ليست للإضافة؛ لأنَّ ياءَ الإضافة لا تقع بعدها ألفُ التانيث؛ كأنه يُريد أن ياءَ (زكري) اجتلبت للإضافة فيما بعدُ عن الأولى^(٨).

/ ٢٠١ مسألة

ع: مذهبُ الخليل في (مَهْمَا)^(٩) يشهد بتغييرِ الأول من المثَلين، ويشهد أيضاً ذلك له. ويحبُّ علي قول الخليل أن يُكتب (مَهْ ما) مفصلاً، اللهم إلا أن يقول بالتغيير أن ما [أحدته] ^(١٠) اتصال (ما) كغيرِ هذا مما يُحدثه التغييرُ.

(١) انظر التعليق على إعمال اسم الفاعل موصوفاً على (ضاربٌ ظريفٌ أباه) في (١٧٣-١٧٤)
 (٢) في الأول وقع العدد على المؤنث (الإبل) ثم فسرت بالذكور، وفي الآخر ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير المؤنث، انظر الكتاب (٥٦٢ / ٣) والمقتضب (١٨٤ / ٢) والأصول (٤٢٨ / ٢).
 (٣) جاء في: الأغانبي (١٨ / ٨) أن جريراً بحكي عن عمر بن لجا أنه روى بيت جرير:
 وأوثقُ عند المرهقات عشيَّةً لحاقاً إذا ما جردَ السيفَ لامعُ
 محرفاً فجعل (المردفات) مكان (المرهقات) فقبح البيت ثم قال لجرير: «لحقشهن» عند العشي وقد أخذن غدوة،
 والله لا يمسين حتى يُفضَحَنَّ. فلعل ما رواه ابن جني رواية أخرى، وفي الخزانة (٢٦٤ / ٢) رواية ثالثة.
 (٤) يعني أباعلي.

(٥) ذكره في: (٢٨ - ب) وحمل (ثلاثاً) على الظرفية ولم يجر النفسير والحال.
 (٦) قوله في زكري وزكريا هنا مختصر عما فصله في: الحجة (٣٤-٣٦ / ٣) وانظر التعليقة (٣٧ / ٣)
 (٧) أي النسب.

(٨) أي بعد حذف ياء (زكرياء) اجتلبت ياء (زكري).

(٩) انظر المسألة المعقودة لها في (١٨٠ - ١) وتخريجها

(١٠) الاصل: حدث، والتعبارة غير مستقيمة به.

مسألة

ع (١): قال العجاج:

[طَرْنَا] إِلَى كُلِّ طَوَّالٍ أَهْوَجًا (٢)

وقال النابغة:

تُطِيرُ فُضَاضًا بَيْنَهَا كُلُّ قَوْنَسٍ وَتَتَّبِعُهَا مِنْهُمْ فَرَّاشُ الْخَوَاجِبِ (٣)

وقال الآخر:

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

وَأَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا: شَنْطِيرًا

إِنِّي إِذْ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا (٤)

(١) ذكر ابن جني المسألة بأكثر شواهدا في: الخصائص (٣٧١/٢)

(٢) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (٧١/٢) وخيل أبي عبيدة ٣١٦، والخصائص (٢٧٢/٢) وغريب الحربي ١٠٦٨، وديوان الأدب (٩٥/١) والشاهد فيه وفيما يليه استعمال طار مع غير ذي الجناح، وفي الغريب: صرنا ولا شاهد فيه. أهوج: من الهوج وهو الطول في حُمق وتَسْرَعُ، طَوَّالٌ: طويل، وهو يصف الخيل.

(٣) من الطويل، وهو للنابغة في: ديوانه ٤٤٤، وخلق الإنسان للأصمعي في: الكنز ١٦٨، والشعر والشعراء ١٧٠، والمعاني ١٠٨٠، وديوان المعاني (٥٢/٢) والخصائص (٢٧٢/٢) ومعاهد التنصيص (١٠٨/٣) والجمهرة ١٤٧، ١٣٦، والتهذيب (٣٤٦/١١) والخصص (١٣٦/١٤) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٦٥ فشرح معناه، وروايته تشبه روايتنا، وجاء في الديوان: يُطِيرُ كُلُّ رَيْشِمَةٍ فَرَّاشٌ. والبيت في وصف ضرب السيوف، الفُضَاضُ القِطْعُ المتفرقة، القَوْنَسُ: أعلى الرأس أو أعلى بيضة الحديد، الفَرَّاشُ: عظام رفاق تطير عند الضرب.

(٤) من الرجز، وعما بلا نسبة في: معاني الغراء (٢٧٤/١، ٢٣٨/٢) وغريب القشبي (٢٣٩/٢) والأغاني (٤٢٧/٢) - الأول فقط - والإنصاف ١٧٧، والجنى ٣٦٢، والرصف ٦٦، وشواهد المغني ٧٠، والخزانة (٤٥٩/٨) وشرح أبيات المغني (٨٧/١) وحكى البغدادي عن السيرافي أن البيت مجهول لا يُعرف فائده، ولكنني وجدت د. فخر الدين قباوة في: إعراب الجمل ١٤٨ نسيه إلى رؤية ولم أجد ذلك في مصادره في التحريج. والبيت يُروى بنصب أهلك، ولم أجد من رواه بالرفع كما لأصل ولكن جاء في: التخميمير (١٥٦/٤) وشرح الرضي (٤٧/٤) أن الوجه رفعه بتقدير: أهلك إلا أن أطيرا. والشطير: الغريب.

وأنشد أبو زيد (١):

طاروا علاهن قسلاً علاها (٢)

وأنشد ابن الأعرابي:

وطرت بالرحل إلى شملة (٣)

وهو كثير مما جاء فيه لفظ (طار) لغير ذي الجناح، فإذا كان ذلك حسنت الآية وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (٤)، وعلم بذلك أنه لم يجرى تأكيداً غير محتاج إليه؛ ألا ترى أن ما قدمناه قد جاء الطيران فيه لغير ذي الجناح، وهذا واضح. وقال كثير:

فطارت برود العصب عنا وبذلكت شحوباً وجوه الواضحين السماع (٥)

٢٠١ / ب ونحو منه قول الآخر:

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنسان فكادت أظير (٦)

(١) النوادر ٢٥٩، ٤٥٧، متسوية لبعض أهل اليمن، وفيه حكي أبو حاتم عن أبي عبيدة أنها آيات وضعها المفضل.

(٢) من الرجز، وهو لرؤية في: ملحق ديوانه ١٦٨، ولابي النجم في: ديوانه ٢٥٩ وتخريجه ٤٥٦، وزد: الخصائص (٢/٢٧١). علاهن وعلاها: عليهن وعليها على لغة بني الحارث بن كعب في قلب الباء الفأ إذا سكنت وفتح ما قبلها. وروي: شالوا = طاروا، وشال: ارتفع، والبيت في ذكر قلوب.

(٣) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٦٩). ناقة شملة: سريعة.

(٤) سورة الانعام: (٣٨) وفي الخصائص اجاز فيها الوجهين التوكيد والفائدة الجديدة، والتوكيد قال به ابن قتيبة في: التأويل ٢٤٣، والزجاج في: معانيه (٢/٢٤٥).

(٥) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ٨١٣ من قصيدة طويلة، ولعل اشتباه ابن جني لأن في: ديوان كثير ١٢٣ قصيدة على البحر والروي أنفسهما. العصب: ضرب من البرود، وطيرائها إخلاتها من طول السفر، الواضحين: جمع واضح وهو الرجل الحسن البسام، السماع جمع سميدع وهو السيد السهل الموطأ الاكشاف.

(٦) من الطويل، وهو للحمير السعدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/٩٦) والحيوان (١/٣٧٩) والشعر والشعراء ٧٨٧، والسمعظ ١٩٦، ومؤلف الأمدي ٤٣، وأشباه الخالدين (١/١٠٨) ومعجم البلدان (٢/٤٨٣) وبلا نسبة في: عيون الاخبار (١/٢٣٧) وغريب الخريبي ٩٤٩، والزهرة ٨٣٠، والعمدة ١٠٠٧، ووفيات الاعيان (٢/٣٩) ومحاضرات الراغب (٢/٢٠٦).

واقْتَفَى ذلك شاعرنا فقال:

عَلَى كُلِّ طَيَّارٍ إِلَيْهَا بِرِجْلِهِ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَسْمَعِيهِ الْغَمَاغِمُ (١)

مسألة

قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س (٢) في (أتذكرُ إذ من يأتنا ناته) أنه لا يُضَافُ إلى الجزاء، فإن أضفتَ إلى هذه الأسماء أذهبتَ الجزاءَ منها؛ كما أنك إذا أدخلتَ عليها (كان) و(إن) ونحوه أذهبتَ الجزاءَ منها.

وقال الزبيدي: يجوز إضافتها إلى الجزاء.

فا: يدل على صحة قول سيبويه انقطاع الجزاء مما قبله كانقطاع ما فيه لامُ الابتداء؛ فكما لا تصح الإضافة إلى ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام؛ كذلك لا يجوز إلى [من] (٣) الجزاء.

فإن قلت: إذا جازت إضافة (الغلام) ونحوه إلى الجزاء؛ نحو: (غلامٌ من تضربُ أضربُ) (٤)، فهلاً جازت إضافة (إذ) إليه و(حين) ونحو ذلك؟

فالقول: إن إضافة ما كان خارجاً من حيز الفعل - الذي هو / ٢٠٢ الشرط - إليه لا تصح كما صحَّت إضافة (الغلام) ونحوه إليه، وإنما جازت إضافة (الغلام) ونحوه إليه كما جاز أن يتعلّق به حرف الجر في نحو (بمن تمرُّ امرؤ) (٥)، وجاز دخول حرف الجر عليه لأنه لم يكن يخلو من أحد ثلاثة أشياء:

(١) من الطويل، وهو للمتنبي في: ديوانه (١٠٧/٤) وشرحه في: الفسر (٤٠٦/٣): الغماغم جمع غمفة وهي الصوت المختلط، وطيّار إليها برجله يعني فرساً سابقاً يجري في سرعة الطائر.

(٢) رمز (س) ليس لسيبويه؛ لأنه لا يصح أن يحكي عن أبي عثمان، وتقدم في (١١٤، ٤٣-ب، ١٨٠) أن المراد به المبرد. وانظر بيان أقوالهم في: الكتاب (٨٣، ٧٦، ٧٥/٣) والانتصار ١٧٧، والخصائص (٣٥٣/١) وشرح عبون الكتاب ١٨٧، والرضي (١٠١/٤) والارتشاف (٥٥٨/٢) والهمع (٦٢/٢) ولم أره في الأصول ولا الموجز ولم أجده المبرد رواه في كتبه عن أبي عثمان، وتعليق أبي علي الآتي جاء بعبارة مختلفة مفصلاً في: المنشورة ١٦٤، وبعضه في: التعليقة (١٩٢/٢) وكتابنا (٣٨-١)

(٣) الأصل: إن، وهو سهو.

(٤) انظر تخريجه المذكور في (٣٨-١)

(٥) من أمثلة سيبويه وتقدم في (٦٥-ب، ١٠٤-ب)

إما أن يُذكر الحرف بعد الشرط مُعلّقاً، أو يُقدّم قَبْلَ الشرط، أو يُوقَع الحرف في هذا الموضع الذي أوقع؛ فلم يَجْزُ تعليقُ الحرف لأنه لم يُعلّق في موضع، ولم يَجْزُ تقدّمُ الشرط لأنَّ المجزوم لا يتقدّم على الجازم، وما بعد حرف الشرط لا يتقدم على الشرط؛ كما أن ما بعد حرف الاستفهام كذلك وما بعد لام الابتداء كذلك، فلم يبق إلا وقوعه قبل الاسم.

وجاز ذلك فيه لأنه معه في موضع نصب، ولأنه بمنزلة جزء منه؛ ألا تراك تعطف عليه بالنصب في قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمراً) (١). فلما كانا في موضع نصب وكان الشرط يعمل فيما تقدمه؛ نحو: (أيهمُ تُضربُ أضربُ) (٢) كذلك تعلق به حرفُ الجرِّ.

فإذا كان كذلك لم يَجْزُ إضافةُ (حين) و(إذ) ونحوهما إليه من حيث لم يكن من جملته، ولا مما ينتصب بما بعد الشرط؛ كما لم يَجْزُ أن يُضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيز الاستفهام، ولو جاز / ٢٠٢ ب أن يُضيف (إذ) ونحوه في (أتذكرُ إذ من تاتنا ناته) من حيث أُضيف إليه؛ نحو: (غلامٌ من تُضربُ أضربُ)، لجازت إضافةُ هذا الضرب المنقطع عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أُضيف إليه ما يتعلق بما بعده؛ نحو: (غلامٌ من تُضربُ؟) و(دابةٌ من تُركبُ؟) فلما لم تَجْزُ إضافةُ الضرب الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جواز إضافة ما كان متعلقاً بما بعد الاستفهام إليه، كذلك لا يجوز إضافة نحو: (أتذكرُ إذ من تاتنا ناته)، وإن كان يجوز إضافة ما بعده إليه.

فإن قلت: إن الشرط والجزاء ضربٌ من الخبر، وليس الاستفهام كذلك؛ ألا تراه يُوصَفُ به ويُوصَلُ؛ فكما يجوز الوصفُ به والوصلُ كذلك تجوزُ الإضافةُ إليه.

قبل: كونه خبراً لا يجوزُ الإضافةُ إليه لما ذكرنا من انقطاع الجزاء مما قبله؛ كما لا يجوزُ الإضافةُ إلى ما فيه اللام، وإن كان خبراً لانقطاعه؛ على أن الجزاء إنما يكون خبراً بالجملة التي هي الجزاء، والإضافةُ لم تقع إلى تلك، إنما وقعت إلى الجملة التي هي الشرط، وهذه ليست بخبر إنما هي بمنزلة الاستفهام، والإضافةُ في اللفظ إنما هي إليها، فلا يجوزُ كما [لا] (٣) يجوزُ في الاستفهام.

(١) الكتاب (٩٢/١) والمقتضب (١٥٤/٤) والأصول (٦٥/٢) وسر الصناعة ١٣٠، والخصائص (١٠٧/١)، (٣٤٥).

(٢) الكتاب (١٧٥/٣) والأصول (٢١٣/٢) والخصائص (٣٤٨/١، ٣٠٨/٢) وشرح الرضي (٤١/١).

(٣) يقتضيهما السياق.

٢٠٣ / ١ بخط أبي بكر: أبيات في معنى قُرْبِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ: انشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ (١):

ولكن دون ذلك الحزم فهم إذا ما قالَ أَمْرَضَ أو أَصَابَا (٢)

آخر:

قَدْ بَرَّحْتُ بِي مَعَ الْهَوَى كَبِدٌ إِلَّا تَصَدَّعَ لِبَيْنِهِمْ تَجِفُّ (٣)

آخر:

إِلَّا يَكُونُوا الْقَاتِلِينَ فَهُمْ غَرُّكَ أو دَلُّوكَ لِلْقَتْلِ

آخر:

وإِلَّا تَكُنْ أَنْتَ الْمُرِيبُ بَعَيْنِهِ فَإِنَّكَ نَدْمَانُ الْمُرِيبِ وَصَاحِبُهُ

مسألة

قال أبو عمر في قوله:

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثُ (٤)

(١) أنشده في: الفاضل ٧٦ منسوبا لكثير.

(٢) من الوافر، وهو لكثير في: ديوانه ٣١، والبيان والتبيين (٤/ ٦٧) والحيوان (٣/ ٦٠) والسمت ٧٢٩، ونسب

للاقبشر الأسدي في: التاج (مرض) وبلا نسبة في: القالي (٢/ ٩٤) والعين (٧/ ٤٠) والصحاح

(مرض) والتهذيب (١٢/ ٣٥) والرواية فيها كلها:

ولكن تحت ذلك الشيب حزم إذا ما ظنَّ أَمْرَضَ أو أَصَابَا

أمرض: قارب الصواب، وفي السمت أنه يروى به.

(٣) لم أجد شيئا فيه ولا في تاليه، والأول منسرح والثاني من الكامل والثالث من الطويل. تجف: تضطرب،

دلوك من دلوت الدلو إذا أرسلتها في البشر.

(٤) من الطويل، وعجزه تاما:

يَرِثُ شَرِّهَ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَائِرُ

وهو للبيد في: شرح ديوانه ٢١٧، والكتاب (٣/ ٧٥) وإصلاح المنطق ٣٦١، وشرح أبياته ٥٦٣، وسر

الصناعة ٥٠٧، والخزانة (٩/ ٦٤) وبلا نسبة في: الإنصاف ٢٩١، ويروى تدابر = تدائر. وليبد يفخر في

البيت السابق للشاهد بنصرته قومه وذود القبائل عنهم بحضرة الملك، والشاهد على طريق المثل بمعنى أنه

نصرهم في وقت إن تبطن فيه الحجة عن المحتج يهلك، الذنوب: الدلو فيها ماء قريب من الملء، يرث: يبطئ،

التدائر: التزاحم. والشاهد متصل عند سبويه بالمسألة السالفة فأجاز سبويه إضافة الظرف إلى الشرط في

الضرورة.

فيه ضمير^(١)؛ يعني أن هناك مبتدأ محذوفاً، فإذا كان كذلك تُخَرَّجَ على مذهب سيبويه أنه لا يُضَافُ الظرفُ إلى الشرط.

مسألة

قال (٢) سيبويه (٣) في قوله:

ولكن متى يسترفد القوم أرفد^(٤)

تقديره: ولكن أنا.

إن قيل: هلاً لم يَحْتَجْ إلى هذا الضمير؛ لأن (لكن) إنما / ٢٠٣ ب تُشَبِّهُ الفِعْلَ إِذَا كَانَتْ ثَقِيلَةً، فَإِذَا خَفَّتْ زَالَ عَنْهَا شَبَهُ الفِعْلِ؛ كَمَا زَالَ عَنِ (إِنْ) لِحَفَّتِهَا. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَلَحَتْ لِلْجُمْلَتَيْنِ، وَإِذَا صَلَحَتْ لِهَاتَا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى ضَمِيرٍ كَمَا لَا تَحْتَجُ (إِنْ) إِلَيْهِ؟

قيل: (لكن) لما فيها من معنى الاستدراك، لم يزل عنها معنى الفعل كما زال عن (إن) فاحتجج إلى الضمير فيها. وهذا عندي إنما يجب إذا دَخَلَ حَرْفُ العَطْفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: (ولكن) التي في البيت؛ لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا خَلَصَتْ لِمَعْنَاهَا وَخَرَجَتْ مِنَ العَطْفِ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفُ العَطْفِ كَانَتْ لِلعَطْفِ فَلَمْ تَحْتَجْ فِي وَقْعِ الْجَزَاءِ بَعْدَهَا إِلَى إِضْمَارٍ؛ كَمَا لَا تَحْتَجُ فِي حُرُوفِ العَطْفِ إِلَى ذَلِكَ.

ويؤكِّدُ الفِصْلُ بَيْنَ (إِنْ) وَ(لكن) بِأَنَّ يُونُسَ (٥) لَمْ يُجْزِ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عُمَرَ أَنَّ

(١) أي بتقدير: على حين هو من تلبث، وأجاز سيبويه مثله فيكون الضمير مبتدأ والشرط خبره، وانظر: السيرافي (٩٢/١٠)

(٢) النص من هنا إلى قوله: (إلى ذلك) نقله البغدادي في: الخزانة (٧٠/٩) وشرح أبيات المغني (٢٧١/٧) عن التذكرة القصيرة.

(٣) الكتاب (٧٨/٣).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

ولست بحلال التلاع مخافة

وهو لطفة بن العبد في: ديوانه ٢٨، وتخريجه ٢٠٩، وأنشده أبو علي في: المنثور ١٥٤ وقال فيه مقالته هنا؛ فيبقى ما حكاه عنه ابن هشام في: المغني (٣٢٨/٦) مجهول المصدر كما تساءل البغدادي.

(٥) حكاه عنه في: المنثور والشعر ٧٣، وانظر شرح الرضي (٤٢٠/٤) والتذييل (١٤٦/٥)

تكون عاطفةً في الموضع الذي يراها غيره فيه عاطفة؛ لأنها تقتضي الاسم، فإذا لم يجز ذلك هناك [فإن لا] (١) تكون بمنزلة العطف في الموضع الذي لا تكون فيه عاطفة بل تكون بمنزلة (حين) و(إذ) أجدر.

مسألة

من ذهب إلى زيادة همزة (عَوَّغَاء) (٢) لم يجز أن تكون عنده ملحقة / ١٢٠٤ بل [قَضُقَاض] (٣)؛ لأن هذا بناءً اختص بالمضاعف؛ يدل على ذلك أنه لا يكون نحو (فُعَلَاء) ملحقاً؛ كما ألحق نحو (فِعَلَاء) و(فُعَلَاء) (٤)، فجرى ذلك في اختصاصه بالمضاعف مجرى (فُعَلَّة) في التفسير في اختصاصه ب(فاعِل) المعتل باللام (٥).

مسألة

مثل قوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ (٦)

في الاحتجاج عليه بقوة الله (٧) قولك للرجل القادر: (هل تستطيع أن تعينني في

(١) رسمها في الأصل: فالأ، وهذا بخلاف عادة الناسخ فيها.

(٢) عَوَّغَاء منهم من بصرفها فهي مذكر فاءها وعينها مكررة ومنهم من يمنعها لأنها فعلاء، وانظر التعليل السالف في (٥٦-١).

(٣) الأصل: فضفاض وهو تصحيف، والقضقاض من معانيه الأسد، وقال أبو علي في: التعليقة (٤٤/٣): فعلال كثيرة في المضاعف كقضقاض، وانظر المواضع السالفة.

(٤) انظر في: التعليقة (٣٨/٣) شرحه لامتناع القول بالإلحاق في الأولى ومجيبه في الأخيرتين ومثل لها بحمراء وعلباء وقوباء.

(٥) كرماء من الرامي، وانظر التكملة ١٨٤.

(٦) في الهامش بخط الناسخ: "تمام البيت هذا ابن هرمة واق" والباقي ذهب به القطع، وما في المتن صدر من الكامل، وعجزه:

هذا ابن هرمة واقفاً بالباب

وهو لابن هرمة في: شعره ص ٧٠، والصناعتين ٦٨، وشرح المفصل (١٠١/٩) ويلا نسبة في: الرصف ١٤٦، والحزائنة عرضاً (٦٠١٥٣/١٠) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٨٣ فأجاز فيه الوجهين المذكورين هنا.

(٧) عبارته أوضح في الشيرازيات: "أراد بقوله بالله: بقوة الله، ويكون المعنى: افعل ما أسألك لأنك قادر عليه، فكانه ذكر القوة حجة عليه، أي ليس يمنعك منه شيء".

حاجتي؟) أي: افعل فإنك مُستطيع.

ويجوز أن يكون معناه: (بقرية الله وثوابه)؛ أي: أنت ممن يبتغي الثواب فافعل هذا فإنه مما يُثاب عليه، فتكون الباء بمعنى اللام؛ كقوله:

بما لم تُخالسها الغزاة وتركب (١)

أي: فعل بها هذا لتركبهم الغزاة عليها.

[ع (٢): لا يكون هذا كقوله:

تقول بما قد أراه بصيراً (٣)

ولا كقولهم: «بما لا أخشى بالذئب» (٤)؛ لأن قوله: (بما لم يخالسها) يجري مجرى

(١) عجز بيت من الطويل، وروايته تاماً:

نرائع مقدوقاً على سرواتها بما لم تخالسها الغزاة وتسهب

وهو لطفيل الغنوي في: ديوانه ٢٣، وخيل أبي عبيدة ٢٩٥، وإبل الأصمعي بالكنتز ٩٦، والمعاني ٩٩، والتهذيب (١٣٧/٦) وتكملة الصغاني واللسان والناج (سهب) وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٠٢/١، ٥٩/٣) بما يفهم منه حملته على معنى اللام. والبيت في (صف الخيل، ولم يذكر روايتنا (يركب) إلا القتيبي وشرحها بأنه يقال مقدوقاً على سرواتها الشحم بما لم يخالسها الغزاة أي حين ترك ركوبها والمخالسة لها سميت ولو كان يفعل بها ذلك لضمرت. نرائع: غرائب، سراة كل شيء أعلاه، والمخالسة: سلبها أو مخالطتها.

(٢) كأن ابن جني يرد على أبي علي الذي جعل بيت الطفيل في الحجة كبيت الاعشى والمثل الثالين، ولا أدري هل كان كذلك أيضاً في أصل التذكرة.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدوره:

على أنها إذ رأتني أقاد

وهو للاعشى في: ديوانه ١٨٦، وجمهرة الأمثال (٢٣٧/١) ودلائل السرقسطي (١٩٦/١) والخصائص (١٧٥/٢) والنهاية (٣٠٣/٣) والمحكم (٣٢/١) واللسان (٣٧٥/٥) وبلا نسبة في: الصاحبي ١٣٥، وأنشده أبو علي في: الحجة (٥٩/٣) وصاحبه ابن جني معنى البديل المفهوم من كلامهما ولم يصرحاً به ولكنه مذكور في: بعض ما تقدم، ورواه السرقسطي عن ابن السكيت.

(٤) من أمثال العرب ويأتي بالمعنى القريبة، وقائله قبات بن أشيم الكناني الذي كثر فكان قومه يخوفونه بالذئب ففعلوا ذلك مرة وعقله حاضر فقال ذلك على معنى البديل يريد أنه يدك قوته وشجاعته في شبابه صار يُخوف بالذئب، انظر: أمثال الأصمعي ٢٢٥، وأبي عبيد ٩٦، ١١٨، وجمهرة المسكري (٢٣٧/١) والخصائص (١٧٦/٢) والدلائل للسرقسطي (١٩٦/١) ودلائل الإعجاز ٢٠٧، والمستقصى (١٩٢/٢) ومجمع الأمثال (٩٢/٣).

العلة؛ أي: كان هذا لهذا ومن أجله، وليس كذلك:

تقول بما قد أراه بصيراً

لأن ضرره وعشاه لم يكن سببه كونه قبل بصيراً؛ ألا ترى أن كل من كان في شببته بصيراً لم يلزم أن يضعف بصره ويعشى حتى يقاد؛ ألا تراه يقول:

٢٠٤/ب على أنها إذ رأيتني أقادُ تقول بما قد أراه بصيراً

معناه إذن: هذه الزمانة بتلك الصحة.

فأما قول النبي ﷺ: «كفى بالسلامة داء» (١)، وقول حميد:

وحسبك داء أن تصح وتسلمًا (٢)

فليس على الحقيقة جارياً مجرى العلة؛ لأنه لو كان علة صريحة لما أخطأه صحيح، وقد نجد كثيراً من الأصحاء وذوي السلامة يُعْتَبَطُونَ وَيُخْتَضَرُونَ (٣)، وإنما العلة في ذلك اختلاف الليل والنهار.

ويجوز أن تكون الباء (٤) على حد قولك: (الثوب بالدرهم)؛ أي: افعل بثواب الله؛ أي: ليكن فعلك بثواب الله.

وليس بقسم لأنه لا جواب له، ولكن لما كان فيه معنى الاحتجاج والتأكد فيه ظن به أنه قسم.

(١) الحديث جاء مستنداً في: مسند الشهاب (٣٠٢/٢) وبلا إسناد في: المجازات النبوية، ٢٨٠، والفردوس بمأثور الخطاب (٢٩٠/٣) وفيض القدير (٤٢/٢، ٧٢٠/٤)، وعنده في: الكشاف (٤٩/٤) مثلاً وتابعه المسمعي في: تفسيره (٣٦١/٢) والنسفي في: تفسيره (٣٤/٤) والبيضاوي (٢٧٦/٧) والبحر (٣٥١/٧) ووجه الشهاب في: حاشيته (٢٧٦/٧) عبارتهم بأنه من الأمثال النبوية، وتكثر روايته حديثاً في: كتب الأدب انظر الكامل ٢٨٤ وهامشه.

(٢) من الطويل، وصدوره:

أرى بصري قد رأيتني بعد صحة

وهو بيت مشهور لحميد بن ثور الهلالي في: ديوانه ٢١٨ وخرجه محققه في ص ٣٤٢ بما لا مزيد عليه.

(٣) اعتبط: مات بلا علة، واختضر: مات شاباً.

(٤) في بيت ابن هرمة. وهذا من كلام أبي علي بعد تعليق ابن جني غير أنه لم يفصل برمز يدل على الرجوع إلى

كلام أبي علي، ويقوي أنه لأبي علي اتصاله بما قبل تعليق ابن جني وموافق لكلامه في: الشيرازيات ٨٣

وينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه:

إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ (١)

وكذلك قول الآخر:

بِاللَّهِ خَيْرٌ كَيْفَ أَنْتَ بَعْدِي (٢)

مسألة

(بَيِّنٌ): (فَيَعْلُ) (٣) مِنْ (بَانَ يَبِينُ)، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ التَّخْفِيفَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ مِمَّا عَيْنُهُ وَأَوْ أَشَدَّ اسْتِمْرَاراً؛ لِأَنَّهَا كَمَا أَعْلَتْ بِالْقَلْبِ كَذَلِكَ أَعْلَتْ بِالْحَذْفِ (٤).

قال (٥): زعم أبو الخطاب أن ناساً يقولون: (أُدْعِه) / ١٢٠٥ من (دعوت)، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع جزم.

(١) لأن الشرط لا يعمل فيما قبله.

(٢) كتب التاسخ في الهامش: "هذا لبشار بن برد: ... في ذات الصمد ... كيف أنت بعدي" وقد ذهب القطع ببعضه، وهو من الرجز، وروايته وسابقه في المصادر:

يا طليل الحبي بذات الصمد

بالله خبير كيف كنت بعدي

وفي بعضها: (حدث) مكان (خير)، وهو لبشار بن برد في: ديوانه (١٥٦/٢) والبيان والتبيين (٤٩/١) والأغاني (١٧٥/٣) وطبقات ابن المعتز ٢٥٤، ومذكرة الأربلي ١٢٠، والعمدة ٣٧١

(٣) مثل بين يزنه البصريون بفتح الهمزة ورووا في بعض أمثله التخفيف كلين وميت، ولم يشترط أبو علي في: التكملة ٢٦٠ في التخفيف شيئاً غير أن المحكي عنه في: الممتع ٣٢١ يوافق مقالته هنا باطراد تخفيف الواوي وليس اليائي كمين.

انظر خلاف المصريين في زنة (سيد) وإعلاها في: الكتاب (٣٦٥-٣٦٦) والمقتضب (١/٢٦٣، ٢/١٢٤) وتصحيح الفصيح ٥٤٠، ومجالس العلماء ٦٨، ودقائق التصريف ٢٦٦، والخصائص (٢/٢٩١) والمنصف (٢/١٥) والإنصاف ٧٩٥

(٤) في الممتع ختم التعليل المحكي عنه بقوله: لأن التغيير يأنس بالتغيير، وانظر في كتابنا (١١٩-١) ما نقلته من حكاية الشاطبي عن أبي علي في الفرق بين الواوي واليائي في هذا.

(٥) سيبويه في: الكتاب (٤/١٦٠).

[ع (١)]: هذا نحو من قولهم: (هذا بَكْرٌ) و(مررتُ بِبَكْرٍ) (٢)؛ ألا ترى أنه أُجْرِي ما قبل [الطَّرْف] (٣) مجرى [الطَّرْف]، فَجَرَّتْ عليه حركتا الإعراب الذي يجب أن يكون جرياناً على الآخر، فكذلك هذا أسكن العين إذ جاورت اللام كما تُسكَّن اللام].

فا (٤): هذا يجيء على قياس قولهم: (لم يَكُ) و(لم أَبْلُ) (٥) في أنه كأنه قد جُزِمَ دَفْعَتَيْنِ؛ كأنه لما سَكَنَتِ العينُ والذالُ قبلها ساكنةً حَرَكُ العينُ بالكسر لالتقاء الساكنين.

ويَجُوزُ أن تُقَدَّرَ الحركةُ من أَجْلِ الساكن الثالث وهو الهاء؛ كما حَرَكُ اللامَ من (لم أَبْلُ) (٦)، فكما أن هذه الكسرة في اللام لا تكون إلا لسكونها وسكون الهاء بعدها، فكذلك يَجُوزُ أن تكون في (أُدْعُهُ) للساكن الثالث الذي هو الهاء التي هي للوقف.

مسألة

سأل سائل: لِمَ لَمْ يُبَيَّنْ (٧) بالالف كثيراً كما يُبَيَّنُّ بالهاء إلا في (أنا) و(حيَّهلاً) (٨)؟

والقول: إنَّ الألف تُشَبِّهُ الياءَ، وقد بيَّنتُ الياءَ في ٢٠٥ ب (غلامية) و﴿مَا هِيَ﴾ (٩)، فلما كانت كذلك كُتِبَ أن يُبَيَّنَّ بما قد لَزِمَ مثله البيانُ، وأيضاً فإنَّ الألف

(١) هذا أحد وجهين وجه بهما (ادعه) في: الخصائص (٢٠٤/٣) وهما في: شرح السيراني (العلمية ٥/٣١)
(٢) أي على نقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة عند الوقف، وهما في: الكتاب (١٧٣/٤) والتعليقة (٢١٦/٤) وأكثر ابن جني ذكرهما ومنه السر ١٥٩، والخصائص (١/٢٨٢، ١٧٧/٢، ٣٣٣/٣، ٢٢٣/٣)
(٣) الأصل: الطَّرْف، وهو تصحيف.

(٤) في: الحجة (١/٦٥) حكى الوجه الثاني وهو كسر العين لسكون هاء الوقف عن أبي الحسن.
(٥) فرغت من التعليق عليهما فيما سلف من كلامه عليهما في (١١٢-١).

(٦) انظر تخريجها والتعليق عليها في (١١٢-١)، وأبو علي ينص في غير موضع على كسر الهاء فلعل قوله هنا بسكون الهاء على الأصل في هاء السكت ثم حُرِّكَتْ.

(٧) كذا بالكسر في الموضعين والكسرة تحت الياء.

(٨) هذا سؤال على قول سيبويه في: الكتاب (٤/٢٣٨) إنَّ تبيين الحركة بالالف قليل وإنما جاء في: أنا وحيَّهلاً. وبعض كلام أبي علي جاء في بعض كتبه. وحيَّهلاً: اسم فعل بمعنى قُرْبِهِ ويأدر يذِكْرُهُ، والأصل بتسكين الياء وصوابه تشديدها. وانظر: الكتاب (٤/١٦٣) والمقتضب (١/٣٦٠، ٢٠٥) والتعليقة (١/٣٥٨) والبغداديات ١٥٢، والمنشورة ١٣٤، والحجة (٢/٣٦٠، ١٤٦) والخزانة (٦/٢٤٣)

(٩) سورة الفارعة: (١٠)

نفسها قد بُيِّنَتْ (١) بالهاء؛ نحو: (وازيداه) و(واغلاماه) فكَرِهَ ذلك لذلك، وإنما جاز البيانُ بها لمضارعيتها الهاء كما بيّن بالهاء.

القول الثاني هو القوي، وقد كنتُ أنا منذ زمان رأيتُه بعدما سألتُ نفسي عن هذه المسألة.

وأما الهاءُ في (غلاميَه) و(ما هيَه) ونحو ذلك فينبغي أن يكون لبيان فتحه الياء؛ ألا تراها في (كيفَه؟) و(لِمَه؟) و(اغزَه) و(ارمَه) إنما هي لبيان الحركة لا الحرف. على أن قول بعضهم في الوقف: (هذه أفعي) و(مررتُ بحُبلي) (٢)، وقلّبتهم الألف في الوقف ياءً لأن الياء أثبتت من الألف، يؤنس بالوقف على الياء وترك احتشام ذلك، ويؤذن بضعف الاحتجاج (٣) لترك الوقفين بالألف من حيث كانت شبيهةً بالياء الخفية المحتاجة إلى البيان.

مسألة

(هذا خالد) (٤) ونحوه الزائدة منهُما هي الأولى الساكنة؛ لأنه زعم (٥) أن هذا التضعيف إنما لحق ليُعَلِّم أن الحرف لا يكون إلا متحركاً في الدرَج، وهذا إنما يتَّجِه إذا [بيض أسطراً].

[ع: الذي اعتقده أنا في هذا / ١٢٠٦ ونحوه أن الزائد من الحرفين الثاني دون الأول من أوجه: أحدها أن هذه الزيادة من عوارض الوقف، وهي ضربٌ من التغيير، والتغيير آخرُ الاسم أولى به من حشوّه.

(١) أعلاها بخط الناسخ: كصح، أي كذا في: الأصل وهو صحيح.

(٢) حكى سيبويه قلب الألف ياءً في: الوقف عن قوم في ما كان آخره ألفاً وأنها لغة لغزارة وناس من قبس، وفسرها أبو علي بخفاء الألف. انظر الكتاب (٣/٤١٤، ٤/١٢٧، ١٨١، ٢٣٨) والتعليقة (٣/٢٥٦، ٤/١٧٩) والشيرازيات ٤٢٢، ٥٧٩.

(٣) يُفهم هذا الاحتجاج من كلام سيبويه.

(٤) الأصل بضم الدال بلا تشديد وهو تصحيف لمثال عند سيبويه وذكره أبو علي. انظر الكتاب (٤/١٦٩) والاصول (٢/٣٧٢) محرفاً، والعسكرية ٢٢٣، وسر الصناعة ١٥٩، ٤١٦، ٧٨٠، والخصائص (٣/٢١٣).

(٥) سيبويه (٤/١٦٨) يلفظ آخره، ويريد بالدرَج الوصل.

وأيضاً فإنّ لَوَاحِقِ الوَقْفِ إِنَّمَا تَقَعُ آخِرًا وَطَرَفًا لَا حَشْوًا وَوَسَطًا (١)؛ الا تراهم قالوا:
(أرِمَهُ) و(هَذَا وَجْهُهُكَ) و(عَلَيْكَه) (٢)، وكذلك قالوا في الاستثبات عن النكرة:
(مَنَانِ؟) و(مُنُونِ؟) و(مَنَّهُ؟) و(مَنَاتُ؟) (٣) فكانت الزيادة من آخره.

ومنها ما حكاه صاحبُ الكتاب (٤): (اعطيني أبيضه) يريد: (أبيض) فشقل في
الوقف، فلا تخلو الضادُ المزيّدة من أن تكون الأولى أو الثانية، فيفسد أن تكون الأولى؛
لأنه لو كانت إياها لكانت الثانية هي لام الفعل الأصلية التي هي حرفُ الإعراب، ولو
كانت حرفَ إعرابٍ لم تدخلها الهاء؛ لأنّ تلك الهاءُ اللاحقة في الوقف إنما تختصُّ بما
ليس حرفَ إعرابٍ؛ نحو: (هِنَّه) (٥) و(كيفه؟) و(وجههك).

فإذا لم يَجُزْ أن تكون حرفَ الإعرابِ والأولى هي الزائدة ثبتَ ضدُّ ذلك فلم يكن منه
بُدٌّ؛ وهو أن تكون الأولى هي حرفُ الإعرابِ والثانية هي الزائدة؛ حتى يجوز لذلك
[أن (٦) تلحقها الهاءُ المختصة بما ليس حرفاً] إعراب.

فإن قلت: فإذا لم / ٢٠٦ ب تكن الثانية حرفَ إعرابٍ فكيف جرى الإعرابُ وهو
الفتحة عليها؟ وهل رأيت إعراباً جرى على غير حرفٍ إعرابٍ؟ نعم، وكيف جاز أيضاً أن
تلحق هاءَ بيانِ الحركةِ حركةَ الإعرابِ؛ وإنما بآبها أن تلحق حركاتِ البناءِ على ما تقدّم؟

قيل: أما لحاقها فتحة (أبيضه) وهي حركةُ إعرابٍ فمن قبل أن هذه الضادُ الثانية لما لم
تكن هي حرفَ الإعرابِ في الأصل، وإنما حرفُ الإعرابِ في الحقيقة هو الضادُ الأولى
ضارت الحركةُ في الضادِ الثانية، وإن كانت إعراباً كأنها غيرُ إعرابٍ لوجودنا (٧) إياها في

(١) في: الخصائص (٢١٣/٣-٢١٤) أثبت الزيادة حشواً في غير لوائح الوقف.

(٢) رواه سيبويه على أن الهاء ضمير لا للوقف، وعليك اسم فعل. انظر الكتاب (٣٦٠/٢) والاصول

(٢/١٢٠) والمنثورة ١٠٩

(٣) سبق التعليق على الاستفهام بمن على الحكاية في (١٧٥-ب)

(٤) الكتاب (١٧٢/٤) والاصول (٣٧٣/٢) والحجة (١٤٧/٥) وذكره ابن جني في: الخصائص (١٧١/٣)

لزيادة الهاء بعد التشكيل.

(٥) الأصل: هِنَّه، والتصويب من الكتاب (١٧٢/٤) وسر الصناعة ٤٩٢، ٥١٥، ٥٦٣.

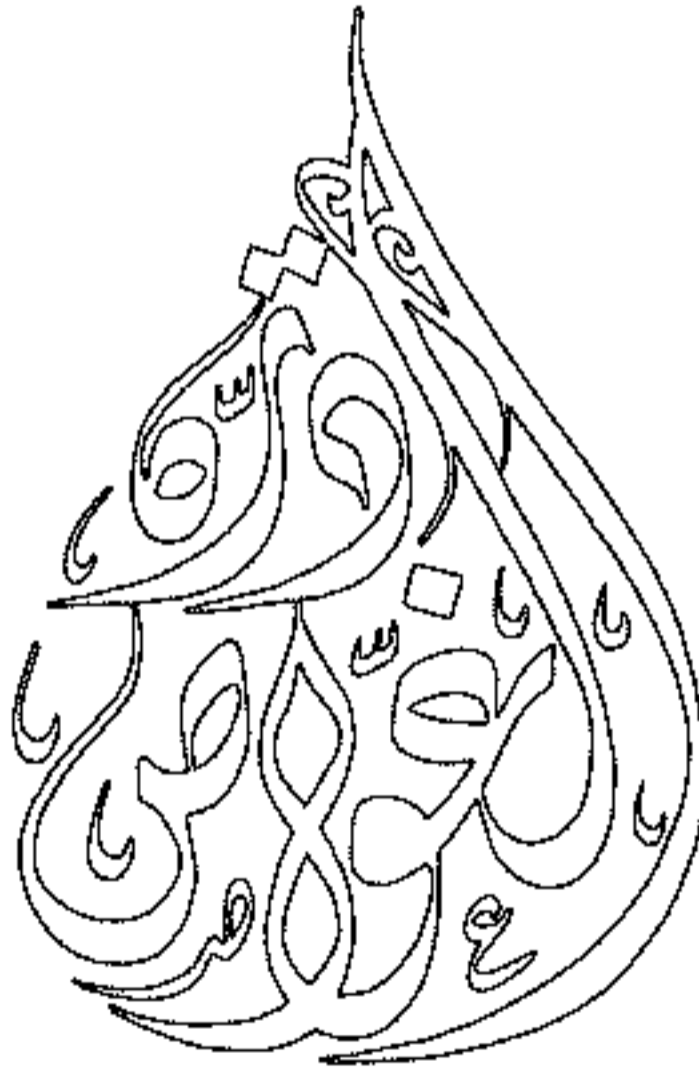
(٦) من هنا إلى (حرف) طمس ذهب باكثر الكلمات وما أثبتته هو ما احتملته من آثارها.

(٧) وجود مصدر لوجَدَ.

غير حرف الإعراب، فُجْرِي لَجْرِيَانِهَا على غير حرف الإعراب مَجْرِي غير الإعراب، فجاز
أن تُلحِقها الهاءُ كما تُلحِق الحركات غير الإعراب إذ حَلَّت محلُّها ووقَّعت موقعها،
وذلك من كلام العرب وجاري عاداتها.

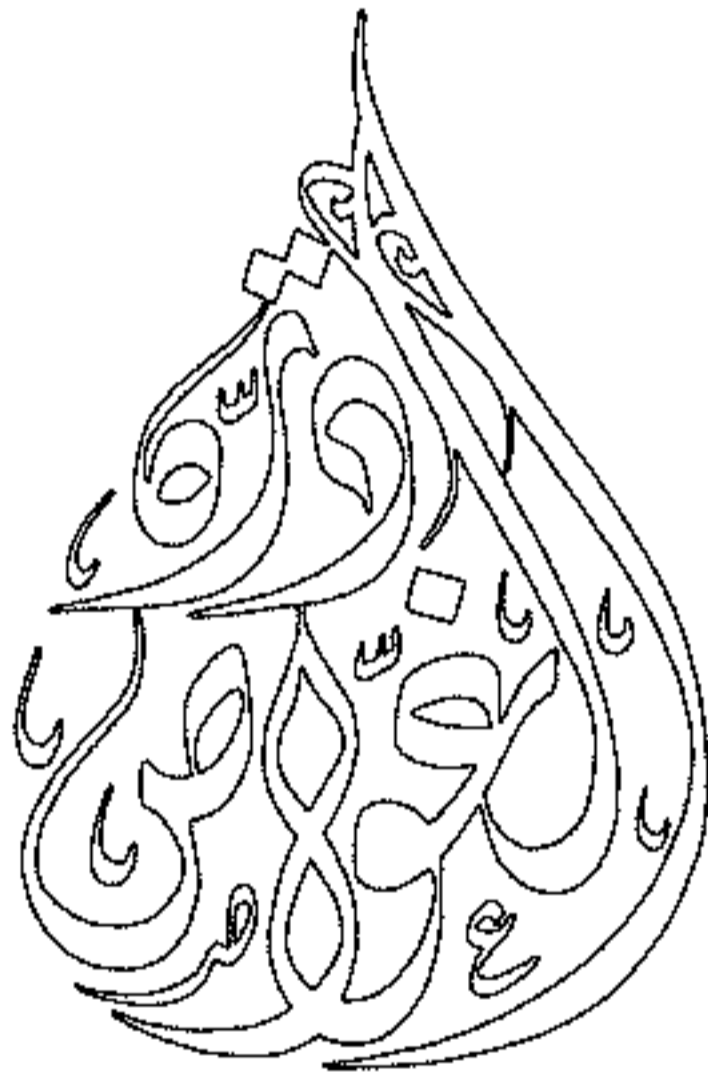
الا تراهم قالوا: (قِسِي) فقلَّبوا العَيْنَ لما أُخِرت إلى موضع اللام فوقَّعت لذلك موقعاً
ما من عاداته الإعلال؛ نحو: (عِصِي) و(دِلِي) و(قِنِي). ولو كانت العينُ ثابتةً في
موضعها الذي هو أولى بها لَوَجَبَ تصحيحُها والأُتُقَلَّبَ... (١) (أَوْج)
(وهُول) ... [أَوْج] و(هُول) فكذلك (٢).

* * *



(١) السطر الأخير انطمس بعض كلماته وأثبت ما استطعت قراءته منها.

(٢) آخر الأصل، وهنا خرم لا اعرف مقداره.



الفهرس

١- فهرس الآيات (١)

موضعها	رقم الآية	موضعها	رقم الآية
٩١ب	٢١٢	١- سورة الفاتحة	
١٢٨	٢٢٩	١٩٣ب	٢
*١٦٩	٢٣٣	٢- سورة البقرة	
١١٢٢	٢٤٣	١٨٧ب	٦
١٤٨ب، ١١٢٢	٢٤٦	١٦ب	٩
١٥٧ب	٢٥٧	١٣٥، ١٣٤	١٣
*١١١ب، *١٢٦	٢٥٩	١٢٦	١٧
١٠٩ب	٢٦٤	٢٠ب	٢٣
٣- سورة آل عمران		١٧٨	٢٦
٩١ب	١٤	١١١ب	٥٦
١١٦ب	٥٥	١٩٣ب	٦٥
١١١٧	٥٩	١١٢٤	٦٨
١١٢٨	٧٣	١٨٢، ١٥٨	٩١
١٩٣ب	٧٩	١٨٠ب	١٤٥
٤١ب، ٤٠	٨١	١٤١	١٦٨
١٨٩	١٥٨	٤ب	١٧١
١٢٩ب	١٥٩	٩٥ب	١٧٧
٥٥ب	١٨٦	١٠٧ب	١٨٣
٤- سورة النساء		١٢٩، *١٧٠	١٨٤
١٠ب، ٨٤ب، *١٨٥	١	١٢٩	١٨٥
١٢٧ب	١١	١٤٨، ١٢٩	١٩٦
١٩١	٦٩	١٥٠ب	١٩٧

(١) موضع القراءة مميز بعلامة *

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٩٠	١١٠٩	٥٤	٢٦٩
١٠٥	٧٣ب	١٠٨	١٨ب
١١٧	٢٠ب، ١٠٨	١٠٩	١٨٢ب، ١٨٣*
١٣٥	٢٢٤	١١٧	١١٣٠
١٥٥	١١٦	١٣٧	١٨ب
١٥٧	١١٦، ١١٧	١٤٥	١١١٨
١٥٨	١١٦ب	٧- سورة الأعراف	
١٥٩	٦٧ب، ١١٦	١٨	٢٤١
١٦٠	١١٦	٤٣	٨٢ب
١٦٣	١١٧	٥٧	١١١ب*
١٦٦	١١٧ب	٧٢	١٠١ب
١٧١	١١٧	١٠٠	١٣١ب
١٧٦	١٥٦	١٥٤	١٩٢
٥- سورة المائدة			
٣	١١١٨	١٦٠	١٤٨ب
٩	١٢٧ب	١٩٨	١٢٦ب
١٣	١١٦	٨- سورة الأنفال	
٧٣	٩٤ب	١٦	١٩٦
٨٩	١٢٩	٤٣	٨٥ب
٩٥	١٢٩	٤٧	١٠٩ب، ١١٢ب
١١٥	٤٣ب	٦٢	٢٤٧
١١٧	١٤٨ب	٦٣	٢٤٧
١١٩	١١٥٢	٩- سورة التوبة	
٦- سورة الأنعام			
٥	١٧٤ب	٣	٢٩٦*
٣٨	٢٠١	٣٤	٦٨ب
		٤٠	١٨
		٥٨	١٩٠ب
		١٠٣	١١٣١

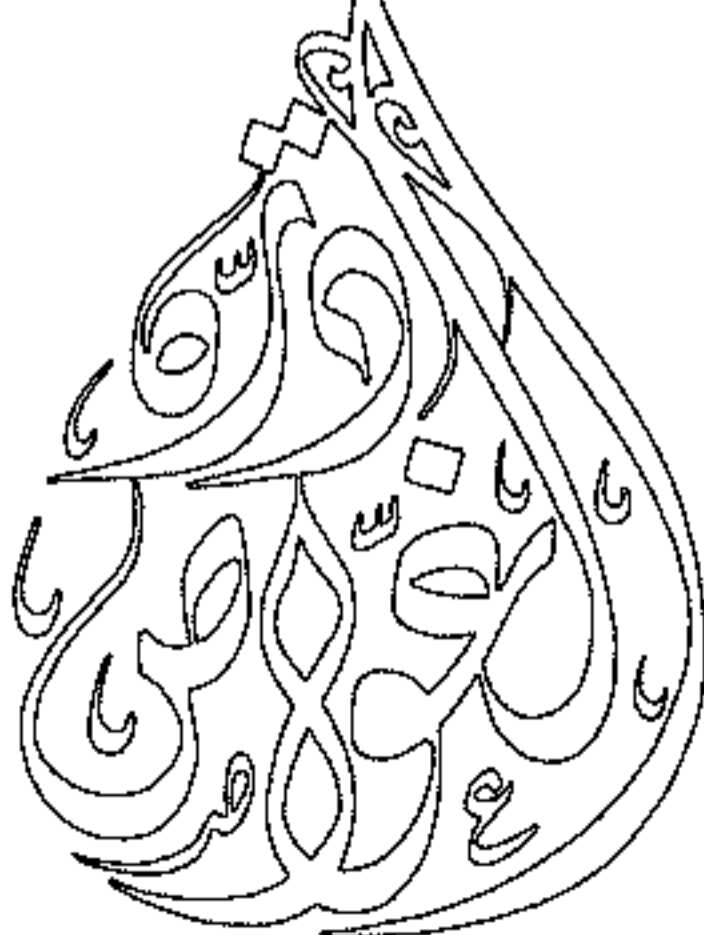
رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٠ - سورة يونس		١٧ - سورة الإسراء	
٥	١٠٩ب*، ١١٢ب*	٥٣	١٤٧
٢٧	١٢٧، ١٢٨ب	١٨ - سورة الكهف	
٣٨	٢٠ب	٢٢	١٨
١١ - سورة هود		١٩ - سورة مريم	
١٣	٢٠ب	٩	١١٣٨
١٥	٦٤	٧١	١٠٨ب
٧٢	١٥٣ب*	٢٠ - سورة طه	
١٠٧	١٠٥ب	٤٤	١١٨٣
١٠٨	١٠٥ب	٦٤	١٨٦ب*
١٢ - سورة يوسف		١٠٢	٥٤ب
١٠	١٣٦ب*	٢١ - سورة الأنبياء	
٣٠	١٠٢	٣٧	١١٧ب
٣٥	٣٩ب	٤٢	١٩٨ب
١٤ - سورة إبراهيم		٤٥	١٩١
٢٢	٨٤ب*	٢٢ - سورة الحج	
٢٤	١٩٦*	٧٢	١٥٠
٢٨	١٢٢	٢٣ - سورة المؤمنون	
٣١	١٤٧، ٦٩ب، ١٩١ب	١٤	١١٣٠
١٦ - سورة النحل		٤٤	١٤
٣٨	١١١ب	٦٤	١٩٠ب
٤٨	١٢٢*	٦٧	١٠١ب
٧٣	٢٧ب	٧٧	١٩٠ب
١٠٣	١٨٩	٩٩	١٧٨
١٢٤	٨٨ب	٢٤ - سورة النور	
١٢٥	١١٣٠	٤	١١٣١

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٢٥	٧٢ب	٥١	٤١ب، ١٨٠ب
٣٦	*١٣ب	٥٦	١١١ب
٣٧	١٣ب	٥٩	١٣١ب
٥٢	١١١٠، ١١١٢	٣١-	سورة لقمان
٢٥-	سورة الفرقان	٧	١١٧ب
٢	١١٣٧	٣٣	*١١١٠
٣	١١٣٧	٣٣-	سورة الأحزاب
٢٢	١١٤٣	٣٥	١٢٦ب، ٢٧ب، ١٢٦ب
٤٥	١١٢٢	٤٣	١٩٦
٢٦-	سورة الشعراء	٦٣	١١٨٣
٦١	١٠٩ب	٧٠	١٨٥
٧٢	١٣١	٧١	٨٥ب
٢٧-	سورة النحل	٣٤-	سورة سبأ
٢٥	*١٩٩	٧	١٩٠ب، ٩٧ب
٧٣	١٣٩	٩	١١٢٢
٢٨-	سورة القصص	١٦	١١٢٥
٣٢	*١١١٠	٤٠-	سورة فاطر
٣٨	٨٢ب	١	٩٠ب
٧٠	٨٢ب	٣٤	٨٢ب
٢٩-	سورة العنكبوت	٣٦	١٨٦
١٧	*١١١١، ١٣٧ (هامش)	٤١	١٨٠ب
٣٠-	سورة الروم	٣٦-	سورة يس
٢٤	١٠٨ب	٣١	٩١ب
٢٨	١٦٧	٣٢	٩١ب
٣٦	*٥٩ب، ١٩٠ب	٣٧-	سورة الصافات
٤٦	١١١ب	٣٥	٩٤ب

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٤٣- سورة الزخرف		١٤٥	ب٦٦
١٧	ب١٣٥	١٥٣	ب١٣٥
١٩	*ب١٣٥	١٥٨	ب١٣٥
٣٥	ب١٩١، *ب٩١		٣٨- سورة ص
٥١	ب٢٩	٣	ب١٧٩
٥٢	ب٢٩	٧	١١١١، ١٣٧ (هامش)
٥٤	ب٢٩	٣٠	ب١٠٨
٦٠	ب١٩٨	٢٤	ب٢٧، ب١٢٨
٨٤	ب٩٣	٤١	ب١٨١
٤٤- سورة الدخان		٤٢	ب١٨١
٤	ب١٩١	٤٤	ب١٠٨
٥	ب١٩١		٣٩- سورة الزمر
٤٥- سورة الجاثية		٣٣	١٢٦
٥	ب١٠	٣٦	ب٩٤، ١٣١
٢٥	ب١١٠	٦٠	ب٥٤
٣٢	١١٣٣	٧٣	*ب٤٧
٤٦- سورة الأحقاف			٤٠- سورة غافر
١٢	ب١٩١	١٠	ب٢٨
١٧	*ب١٢٦	٣٥	ب١٣١، ب١٧٧
٤٩- سورة الحجرات		٦٠	ب١٠٨
١٢	ب١٣٠		٤١- سورة فصلت
٥٠- سورة ق		٢٨	ب١٩
١٧	١١٩١	٢٩	١٢٦
١٨	ب٩١	٤٤	١١٧، ١٨٦
٤٢	ب١٧٩	٤٩	ب٢٧، ب١٠٧، ب١٢٨
		٤٣	*ب١٤٦

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١١	٦٨ ب	٥١-	سورة الذاريات
٦٥-	سورة الطلاق	١٠	١٣٧ ب
٤	١٩٦	٢٣	١٩١ ب
٦٨-	سورة القلم	٥٣-	سورة النجم
٤٩	٦٦ ب	١٩	١١٣ ب
٦٩-	سورة الحاقة	٢٠	١١٥٨
١٣	١١٥٨	٥٥-	سورة الرحمن
٧٠-	سورة المعارج	٢٢	١٥٠ ب*
١١	١١٩ ب*	٤١	٥٤ ب
١٥	١٨٦	٤٨	١١٤، ١٢٥
١٦	١٨٦*	٥٦-	سورة الواقعة
٧١-	سورة نوح	٩٠	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١٧٢،
١٥	١٢٢	٩١	١٨٠ ب
٢٣	١٥٣ ب	٥٧-	سورة الحديد
٧٣-	سورة المزمل	١٨	١٢٨
٢٠	١٤٣	٥٨-	سورة المجادلة
٧٤-	سورة المدثر	٧	١٨
٨	١٨٧	٦٠-	سورة الممتحنة
١٩	١١٣٧	١	١٩١
٢٠	١١٣٧	٦١-	سورة الصف
٧٧-	سورة المرسلات	١٠	١٩١ ب
٣٤	١١٥٢	١١	١٩١ ب*
٧٩-	سورة النازعات	١٢	١٩١ ب
٢٤	٨٢ ب	٦٢-	سورة الجمعة
٢٥	٨٢ ب	٨	٤٧ ب، ١٠٤

موضعها	رقم الآية	موضعها	رقم الآية
سورة العلق - ٩٦		سورة عبس - ٨٠	
*١٩٧	١	١١٨٣	٣
٧٢ ب	١٤	١١١ ب	٢٢
١١٧	١٥	سورة الانفطار - ٨٢	
سورة القارعة - ١٠١		٢٩٦	١٩
٢٠٥ ب	١٠	سورة الطارق - ٨٦	
سورة القيل - ١٠٥		*٩١ ب	٨٨
١١٢٢	١	سورة الغاشية - ٨٨	
سورة الماعون - ١٠٧		١١٢٢	١٧
١٥٨ ب	٤	سورة البلد - ٩٠	
١٥٨ ب	٥	٢٧ ب	١٤
سورة المسد - ١١١		٢٧ ب	١٥
٨٤ ب	١	سورة الضحى - ٩٣	
سورة الإخلاص - ١١٢		١١٤٨، ١١٤٣ ب، ٨٨، ١٤٥	٥
١١٩	١		
*١٩٩، *٩٨ ب	٤		



٢- فهرس الحديث والآثار

- ١١١٨ - أُحِلَّتْ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَانٌ .
- ١١٣٨، ب١٠٠ - إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمَلْ خَبْثًا .
- ١١١١ - أَزْهَدُ النَّاسِ فِي عَالَمٍ جِيرَانُهُ .
- ١١٠٩ - أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ جِيَادُهَا، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَةٍ، وَلَكِنْ أَمْرًا الْقَيْسِ مَدُّ لَهُ عِنَانُ الْخُضْرِ وَأَدْرَكَهُمْ بِغَمَالِ الْمَوْتِ .
- ١١٠٩ - اَعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .
- ١١٤٧ - إِنْ إبليس كان من الجرامقة .
- ١٢٦ - إِنْ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، جَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ .
- ١٨٧ - أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْلَى قَوْلِي عَانَتَهُ بِيَدِهِ .
- ١١١٨ - أَنْ سَيِّدَ وَكَلْدِ آدَمَ .
- ١١٥٢ - أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصِّيَادَةُ .
- ١١٠٨، ب١٠٧ - إِنْ كُمْ لَتَرُونَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ .
- ١١٠٨ - أَنَّهُ أَمْرٌ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ سَوَارَ عَاجٍ - بَرِيرَةَ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُيِّرَتْ .
- ١١٥٢ - تُوْفِّي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَرَكَ سِتَّةَ أَعْبُدَ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُمْ ، فَاعْتَقَهُمْ جَمِيعًا عِنْدَ مَوْتِهِ ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَجَزَّأَهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ حَتَّى أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَاعْتَقَ الثَّلَاثَ وَأَرْقَ الثَّلَاثِينَ .
- ١٨٧ - حَتَّى تَهْوَرَ اللَّيْلُ
- ١٨٥ - حَكَّمَ عَمْرٌ فِي الضُّبُعِ كَبْشًا .
- ١٤ - حَبِيرِي دَهْرٌ .

- خرج عمر بن الخطاب على أصحابه يوماً في رداء بقطريّ فرموه بأبصارهم فقال :
لا شيء مما ترى إلا بشأسته يبقى الإله وبودي المال والولد
١٨٤
- الخمر من هاتين، وأشار إلى التمر والعنب .
١٥٠ ب
- ذكاة الجنين ذكاة أمه .
١٠٧ ب
- سُميت الريح العقيم لأنها تلقحت بالعذاب وتعقمت عن الرحمة كتعقم الرجل عن
الولد إذا كان عقيماً لا يولد له .
١٤٧ ب
- سهم غرب
٦٩ ب
- علمني رسول الله ﷺ أن أقول إذا فرغت من قراءتي في الوتر ولم يبق إلا الركوع :
اللهم اهدني فيمن هديت...
١٧٦
- عليه بهلة الله
١١٨١، ١١١٢
- كان رسول الله يُعلمنا التشهد والخطبة كما يعلمنا السورة من القرآن : التحيات لله
والصلوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته...
١٨٥
- كان يُلطخ أُغيلمه بني عبد المطلب .
١٥٥ ب
- كفى بالسلامة داء .
٢٠٤ ب
- لا بأس بإصلاح التحريف واللحن والخطأ في الحديث .
٢٦ ب
- لاها الله ذا .
١٠٠ ب
- لا يُقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده .
١٢٦ ب
- لا يُقطع في السنة .
٦٩ ب
- لو سألوني ثلثة ما أعطيتهم .
١٩٣ ب
- لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي .
١٨٧ ب
- ما أدري أذن أو أقام .
٣٠ ب
- مرَّ عمر بن الخطاب على قوم يرمون رشقاً، فقال بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين
إننا قوم متعلمين، فقال : والله لذنبكم في لحنكم أشد عليّ من ذنبكم في رميكم،

- سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله رجلاً أصلح من لسانه ١٨٧-ب
- من باع عبداً فمأله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع نخلاً بعد تأبيره فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع. ١٩-ب-٢٠
- الناس أصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تجار، ورجحة بين ذلك تكدر الماء وتغلي السعر. ١٤٦
- يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبقكم الدناة إلى الجنة ٦٦-ب
- يا بني سليم قد جاورناكم فأحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبتناكم، وسألناكم فما أبخلناكم. ١٨٤
- يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة. ٨٧-ب
- يدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك. ١٨٧



٣- فهرس الأمثال

- ١١٩٦ب - إذا كنت كذوباً فكن حفيظاً .
- ١٩٣ب - إذا مرض الشيخ يوماً لا يرجع شهراً .
- ١١١١ - أزهد الناس في عالم جيرانه .
- ١١٥ب - إنما يعاتب الأديم ذو البشرة .
- ٤٠ب - بعين لا أرىك .
- ١٢٠٤ - بما لا أخشى بالذئب .
- ١٩٦ب - جاء مدبّحاً كأنه خاصي حمار .
- ١١٩٦ - رجلاً مستعير أسرع من رجلي مؤد .
- ١١٥٦ - سواسية كأسنان الحمار .
- ١٩٦ب - ضبطت بعد ما شرطت .
- ١١٩٦ - كان حماراً فاستأن .
- ١٩٩ب - كلاهما وتمراً .
- ١٩٧ب - لا تبولي بأكمة ولا تجعلي شرك إلى أمة .
- ١١٩٣ - لا يدرك هذا بأشرب أسفه .
- ١٢٢ب - لا اكلمك ما حييت .
- ١٠٥ب، ١٢٢ب - لا اكلمك ما بلّ بحر صوفة .
- ١٨٣ - لا يرضى شأنه إلا بعجزة .
- ١٠٥ب، ١٢٢ب - لا اكلمك ما طار طائر .
- ١٠٥ب - لا اكلمك سنّ الحسل .
- ١٩٤ب - لفلان شرها ويرها .
- ١١٩٦ - لم تفاتي فهاتي .
- ١١٢ - ما جاءت حاجتك .
- ١٩٤ب - هو في الحار والبار .

٤ - فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية

١١٩٥	- آتيتك ذا صَبحة	١١٩٥	- اجتمعت أهل اليمامة
١١٧٩	- آخر ضارب	١١٤٥	- اجتمعت اليمامة
١٤٦	- اثنتي فأتيتك	١١٩٧	- أجرباً ذلك أم شن؟
١٤٦	- اثنتي فأحدثك	١١٥٤	- أحسن الفتيان وأجمله
٤٥	- اثنتي وأتيتك		- أحق الناس بمال أبيه ابنه البريه (لا
١٤٩	- اثنتي وتحدثني أكرمك	١٥٨	يجوز)
١٥٢، ١٤٠	- ابتعتها بدّينين	١٣٧	- اختلقت الشيء
	- الأبد (١)	١١١	- أخرج إن غضب
	- أبدأ الأبيد	١١١	- أخرج وإن غضب
	- إبل تربية	١٧	- أخزاه الله
	- إبل طلاحية		- أخطب ما يكون الأمير قائماً
	- أبو عمري		- أدخل الله عمراً المدخل الكريم
	- أبو النضر (لا يجوز)	١٢٥	إدخالاً
	- أتى فلان فلانا في داره أرنبان	١٩٢	- ادخلوا الأول فالأول
	- مملوئان نضيجتين ضخمتين	٨٥	- ادري
	- أتذكر إذ من يأتنا ناته	١٦٦	- ادن من الأسد فيأكلك
	- أتاني غير زيد	١٦٦	- ادن من الأسد يأكلك
	- أتاني القوم غير زيد		- إذا دخلت الدار فكل مملوك لي
	- أتنتني امرأة لا يكون فلانة	٧١	يومئذ حر
	- أتنتني المرأة لا يكون فلانة	١٢٩	- إذن والله أكرمك
	- أتذكر إذ تقول ذلك	١٨١	- اذهب اذهب
	- أتذكر إذ من نأتنا ناته	١٨١	- اذهب اليوم

(١) وانظر: سير عليه الليل والدهر والأيد.

- أراكما لجائين بكل كوز
 بالبصرة ١٩٦ ب
 - أراها لقالها ابن لجأ ١٩٦ ب
 - أرخص ما يكون البر قفيزين ١٩٢
 - أردت أن أضربك ١٧٦ ب
 - أرني فارئك زيدا ١١ ب
 - أرني فارئك زيدا ١١ ب
 - أزيد أخاه تضربه ١٤١ ب
 - أزيد أخوه تضربه ١٤١ ب
 - أزيد أنت اشتريت له ثوبا ١٦٣
 - أزيد أنت مشتر له ثوبا ١٦٢ ب
 - أزيد أنت مشتري ثوب له ١٦٢ ب
 - أزيدا إنيه ١٨٩ ب
 - أزيدا تضرب أخاه ١٤١ ب
 - أزيدا ضربت أخاه ١٤٠
 - أزيدا ضربته ٥٦ ب، ١٧١، ١٨٠
 - أزيدا ضربت ١٦٥
 - أزيد ضربته أم عمرو ٥٦ ب
 - أزيدا ظننته منطلقا ١٢٧ ب
 - أزيدا ظننته ذاهبا ١٢٧ ب
 - أزيد عندك أم لا ١٦٣
 - أزيد في الدار أم لا ١٨٣
 - أزيد قام ١٢٧ ب
 - أزيدا لست مثله ١٤٠
 - استوى الماء والخشبة ١٧٤ ب
 - أشرف الناس ١٢٩ ب
 - أشهد بلذالك (لا يجوز)
 ١١٩ ب، ١٢١ ب
 - أصبح إخوتك حديثا لهم ١٥٦ ب
 - أصحابي إخوتك إلا زيدا ١٧٤ ب
 - اضربا ٤٣، ١١٥ ب
 - اضربا ١١٧
 - اضربنا ١١٧
 - اضربني ١١٥
 - اضربوا ١١٥
 - اضربي ٤٣، ١١٥ ب
 - أظنهم هم الذين كان هجا ١٩٦ ب
 - اعتد أن تقبل الحق والباطل ١١١
 - اعتد أن تقبلهما الحق والباطل
 ١١١ ب
 - أعجبني أن أضربك ١٤٥
 - أعجبني كي أضربك ١٤٥
 - أعطيتكمه ١٤٣
 - أعطيته المال حتى حسبه ١٩٧ ب
 - أعطيته من الدراهم كذا وكذا ومن
 اللدنانير عشرين أو ثلاثين ١٩٨ ب
 - أعطني أبيضه ٢٠٦ ب
 - أعلمت زيدا عمرا خير الناس ١٢٦
 - أعلم الله زيدا عمرا خير الناس
 العلم اليقين إعلاما ١٤٨

- أعلم الله هذا زيدا قائماً العليم
 اليقين إعلاما ١٢٥ ب
 - أعلمنا وأعلمونا إياهم إياهم
 الزيديين العمرين خير الناس ٩ ب
 - اغفر لي خطائني ٧٤ ب
 - أفضل القوم ١٢٩ ب
 - أفعل منك ١٦١ ب
 - أقائم أخواك ٥٦ ب
 - أقائم أخواك ٥٧ ب
 - أقائم زيد ١٧٤ ب
 - أقام زيد أم عمرو ١٣٢ ب
 - أقام زيد أم قعد عمرو ١٣٢ ب
 - أقبل إن قيل لك الحق أو الباطل ١١١ ب
 - أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل ١١٠ ب
 - أقبل إن قيل لك الحق والباطل ١١٠، ١١١ ب
 - أقبل إن قيل لك والحق الباطل ١١٠ ب
 - أقبل إن قبلا لك والحق والباطل ١١٠، ١١١ ب
 - أقبل وإن قبلا لك الحق والباطل ١١١ ب
 - أقتلني صحاحي ١٩٥ ب
 - أقسمت إلا فعلت ٨٨، ١٤٠ ب
 - أقسمت عليك لما فعلت ٤٠ ب
 - أقسم كيفعلن ٤٠ ب
 - أقعد فتستريح ١٦٦ ب
 - أقم وجهك لقا القبلة ١٩٦ ب
 - اكفف آتلك ١٨٠ ب
 - أكل يوم لك ثوب ١٣٩، ١٧٥ ب
 - إلا رجل ظريفا لك ٨١ ب
 - إلا ماء باردا ٩٤ ب
 - إلا ماء بارد ٩٥ ب
 - إلا ماء بارد ١٩٥ ب
 - إلا ماء لك ٩٤ ب
 - الله ١٢١ ب
 - الله لا فعلن ٧٢ ب
 - الله لزيد منطلق ٧٢ ب
 - اللهم غلاما ٩٥ ب
 - أما إن أتيتني فأتيك ٤٨ ب
 - أما زيد فمنطلق ٣٥ ب
 - أما من أتاني فآتيه ١٣٦ ب
 - أما من يأتني فآته (لا يجوز) ٣٦ ب
 - أما من ياتني فآتيه (لا يجوز) ٣٦، ١٣٧ ب
 - أم يوم الجمعة فإني ذاهب ١٧٢ ب
 - امرأة أنثى من كذا ١٦٢ ب
 - امرأة حميدة ١٩١ ب
 - امرأة فضلى ١٦٢ ب
 - أمرني ربي ١١٨ ب
 - أمس الدابر والمدبر ١٥٨ ب
 - أمس بخير ٧٠ ب
 - أم شاء ٦٣ ب
 - إن أتيتني زيد منطلق ٣٦ ب

- إن أعطيتني فأعطيك ١٣٦
 - إن أكرمتني فزيد منطلق ١٣٦
 - إن لم تات فلك درهم ٤٥ ب
 - إن تاتني آتلك وتزرنني أزرک ١٥٩
 - إن تاتني أحسن إليك أعطک ١٤٩
 - إن تاتني أنا کریم (لا يجوز) ١٦٤
 - إن تاتني فآتک (لا يجوز) ١٣٦
 - إن تاتني فانا آتیک ١٥٩
 - إن تاتني فزيد عندي ٥٩ ب
 - إن تحرمني فالله حي لا يموت ١٥٩
 - إن تفعل أفعل ٥٧ ب
 - إن ضربتني فضربتک (لا يجوز) ٣٥ ب
 - إن لم تاتني آتیتک ٥٨ ب
 - إن رأيت کذا فعلت ١٧٤
 - إن ضربتني ضربتک ١٦٥
 - إن كنت آتیتنا أمس أعطیناک درهما ٤٣ ب
 - إن بعيدا منك زيدا (لا يجوز) ١١٨٧
 - إن جالسا أخواک ١٥٧
 - إن زيدا أبوه منطلق ١١٨٨
 - إن زيدا ضربته ٧٩ ب
 - إن زيدا لطمعک آکل ١٨٩
 - إن زيدا لیغفل ١٨٩
 - إن زيدا وعمرا قائمان ١١٣٢
 - إن عشرين رجلا أنتم ١١٤ ب
 - إن عشرين رجلا خیر لک من عشرة ١١٤ ب
 - إن فلانا للین الحاشية لأهله ١٩٤ ب
 - إن في الدار زيدا ٩٣ ب
 - إن قائما أخواک ١٠٧ ب
 - إن القتال يوم الجمعة وزيدا (لا يجوز) ٦٨ ب
 - إن قريبا منك زيدا ١١٨٧
 - أنا ٤٥
 - أنا لک ضارب ١١٦٣
 - أنا لک غلام ١١٦٣
 - أنا منهم غدا إن شاء الله ١١٩٥
 - أنت ٤٥
 - أنت أخانا أول ضارب ١٧٩ ب
 - أنت تضربینني ١٤ ب
 - أنت تنطق الشعر ١٩٥ ب
 - أنت رجل فيها ١٦٢ ب
 - أنت شرب الإبل ١١٧ ب
 - أنت طالق ثلاثا ٢٠٠ ب
 - أن طالق واحدة واثنتين وثلاثا ٢٨ ب
 - أنت طالق اليوم غدا ٧١ ب
 - أنت ظالم إن تفعل (لا يجوز) ٦٠ ب
 - أنت ظالم إن فعلت ٦٠ ب
 - أنتظر زيدا وعمرا أن یقدا ١١ ب
 - أنتم تضربون ٤٣ ب

- أنعم صباحا ٢٤ب
 - إنك بساط عدل وأنت في بيت يمن
 وأنا نستضيء بوجهك ١٩٦ب
 - إنك ولا شيئا سواه ١٣٨ب
 - إنما المال متعة ١٩٥ب
 - إنه لمجد الخير ١٩٥ب
 - إنه لصاحب خصم فطنا خصما ١٩٧ب
 - إني لأمر بالرجل خير منك ١٦٢ب
 - إني لأمر بالرجل مثلك ١٥١ب
 - إني لأمر بالرجل بكرمني ١٦٢ب
 - اهتزت ردينية ١٤٧ب
 - أوج عنك سفيها ١٩٦ب
 - إي لعمرى ليقال ١٩٦ب
 - إي والله ولنفسه شاعرا ١٩٧ب
 - أي تضربه أضرب ١٥٨ب
 - أيا تضرب أضرب ١٥٨ب
 - أي رجل ضربت وامرأة ١٧٦ب
 - أي القوم ضربته ١٤٢ب
 - أي من تضرب أضرب ١٣٨ب
 - أي من يأتنا ١٣٩ب
 - أيما أفضل أزيد أو عمرو (لا يجوز) ١٧٣ب
 - أيمن الله ١٧٨ب
 - أين بيتك أزرك ١٦٥ب
 - أين قمت أمس ٥٧ب
 - أين متى تأتني فيه آتلك فيه ٤٨ب، ١٤٩ب
 - أيهم تضرب أضرب ٢٠٢ب
 - أيهم تضرب أو تقتل ١٥٦ب
 - أيهم لفلان ١٥٦ب
 - أيهم يأتيني آته ١٦٠، ١٦٦ب
 (الباء)
 - باخيك جعفر (لا يجوز) ٧٩ب
 - بحسبك زيد ٧٩ب
 - بدا لهم أيهم أفضل ٣٩ب
 - بزيد لقيته (لا يجوز) ٧٣ب
 - بعد الله منطلق (لا يجوز) ٨٩ب
 - البقر إقبال وإدبار ١٥٧ب
 - البقرتان إقبال وإدبار ١٥٧ب
 - بمن تمرر أمرر ٦٥ب، ١٣٠ب، ٢٠٢ب
 - بهله الله ١٨١ب
 - بين القوم ١٢٤ب
 - بين الجماعة ١٢٤ب
 - بينما أمشي فإذا زيد منطلق ١٥٨ب
 (التاء)
 - تباله وويحا ١٩٢ب
 - تبسمت وميض البرق ٧٥ب
 - ترك زيد وأخوه عبرتين ١٥٧ب
 - ترك زيد وأخاه عبرة للمعتبر ١٥٧ب
 - تضحك لمح البرق ٤٩ب
 - تضرب أن تضرب (غير مستعمل) ٢٩ب

- ١٢٩ - تضرب ضرباً
١٢١ - جاء زيد بن عمرو
- ١١٩٥ - تعال حتى نُفاتي في حوار هذا البيت
١٠٠ - تقلدت سيفاً ورمحاً
- ١٣٧ - تقول كذا
١١٩٧ - تكببت على النار فدخل بخارها في خياشيمي
- ١٣٠ - تكلمت ولم تكلم
١١٠١ - تلقى من زيد الأسد
- ١٣٧ - تمتت الشيء
(الثناء)
- ٧، ٨ - ثالث اثنين
٨ - ثالث ثلاثة
- ٦١ - ثلاثة الأثوابك (لا يجوز)
٢٠٠ - ثلاثة ذكور من الإبل
- ثمانى حجج حججتهن بيت الله
١١٤٨
- ٢٠٤ - الثوب بالدراهم
(الجيم)
- ٤٦ - جئت بلا زاد
٩٥ - جئت بلا مال
- ١٢٢ - جئتك شهر رمضان
٤٥ - جئتك كي تفعل
- ١٥٧ - جاء البرد والطياسة جميعاً
١٢ - جاء راكباً زيد
- ١٣ - جاء علي تعة ذاك وأف ذاك
١٥٥ - جاء هند
- ١٥٥ - جاء الهندات
١١٩٧ - جاء يسوق أبوه محمد
- ١١٥٦ - جاء الزيدون (لا يجوز)
١١٩ - جاء زيد في جماعة
- ٨٠ - جاءني قام زيد
١٧٧ - جاءني القوم إلا حاشى زيد
- جاءوا الجماء الغفير: انظر الجماء الغفير
جعل الشارب الشاربه ماءك لبنك شربك
- ١٣ - جعلكم الله في رفاقة محمد
١٩٤ - جلة من تمر وثلاث جلائل
- ١٢١ - الجماء الغفير
(الحاء)
- ١٧١ - حامض حلو
١٢٤ - حيداً زيد
- ١١٠٠ - حبرج
١٥٧، ١٤٧ - حسيك درهمان
- ١٧٤، ١٤٧ - حسيك ينم الناس
١٩٦ - حلقة فضة
- ١١٠ - حلقة حديد
١١٤٧، ١١٠٩ - حلو حامض

- (الخاء)
- رأيت زيدا ١٨٦ ب
- رأيت شخصا والله إنني حين رأيت له لقد
ثار ظبي فانتزع له رميا بحجر ١٩٦ ب
- رأيت من منزلي البرق من السحاب
١١٣٤
- رأيتك ٢٣ ب
- رأيتك في كذا ١٧٤
- رابع أربعة ١٨
- راكبا ذهب ٩٣ ب
- رب رجل وأخيه ١٨٢
- ربه رجلا ١٠٠ ب
- ربته عن كذا ١٩٤ ب
- الرجل أخوك ١٨٨
- رجل بيضاء ١٥٩ ب
- رجل ضاوي بين الضوا ١٩٤ ب
- رجل عدل ١٧ ب، ١٥٠ ب
- رجل قتيل وامرأة قتيل ١١٦
- رزق الله ١٦٤ ب
- ركب فلان جديدة رأيه ١٩٦ ب
- رويد زيدا ١١٣٦
- (الزاي)
- زرنبي آتلك ١١٨٠
- زمن الحجاج أمير ١١١٩
- زيد أبوك ١١٠٧
- زيد أخوك ١١٢٤ ب، ٨٧ ب
- خفوق النجم ١٨٢ ب
- خلفك زيد قائما ٩٣ ب
- خمسة عشر ٩٥ ب
- خمسة عشر أجمع ١٧٦ ب
- خنثي ١١٦٢
- خيرا منك ١١٧٠
- (الدال)
- دابة من تتركب ٢٠٢ ب
- الدار أنت نازل فيها ١٦٢ ب
- الدار أنت نزلت فيها ١١٦٣
- دامت السماء ديمًا ١١٦
- دعوه فإنه آكلكم للمأدوم وأكسبكم
للمعدوم وأعطاكم للمحرور ٥٢ ب
- الدهر ١٢٢ ب
- (الذال)
- ذهب أمس بما فيه ١١١٥
- ذهبت بعض أصابعه ١٣٦ ب
- ذهب زيد ١٦٤ ب
- ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر ١١٧١
- (الراء)
- رابع ثلاثة ١٨
- رأيت أحمد ٢٣ ب
- رأيت أشائي كثيرة ١١٩٧
- رأيت رجلا ١٧٨ ب

- زيد أخوكي (لا يجوز) ٨٧ب
 - زيد أفضل الحمير (لا يجوز) ١٢٩ب
 - زيد منطلق (لا يجوز) ١٦٥
 - زيد إن تضرب ٦٥ب
 - زيد إن تضرب أضرب (لا يجوز)
 ١٤٢ب
 - زيد خلفك ١٤٧
 - زيدا رويد (لا يجوز) ٥٣ب
 - زيدا ضربا ٥٣ب
 - زيدا ضربت ١٤٣
 - زيدا ضربته ١٤١، ١٧٣ب
 - زيدا ضربته وعمرو أكرمه ١٤٠
 - زيد كعمرو ١٥٧
 - زيدا لأضربن ١٤٣
 - زيدا لا أضرب ١٤٣
 - زيدا لم أضرب ١٤٣، ١٤٢ب
 - زيدا لن أضرب ١٤٢ب
 - زيدا ما أضرب ١٤٣
 - زيد منطلق ٣٥ب، ٤٧ب، ٥٧ب
 - زيد منطلق إن أتيتني ١٣٦
 - زيد منطلق إن أتيتني (لا يجوز) ١٣٧
 - زيد منطلق ظننت ٤٧ب
 - زيد منطلق علمت ١٤٨
 - زيد من الزيدين ٥٥ب
 - زيد نعم الرجل ٤ب
 - زيد هو قال ذاك (لا يجوز) ١٦٢
 - زيد هو يقول ذاك ١٦٢
 - زيدا وعمرو ضربتني ١١١
 - زيد يقوم فيصعد عمرو ١١٦٥
 - الزيدان كالعمرين ١١٥٧
 - الزيدون كالعمرين ١١٥٧
 (السين)
 - سبت الأسبوع ١٩٦
 - سرت عبد الله الثوب الليلة ١٢٥ب
 - سقيا لك ١١٣٦
 - سميته بزيد ١٢٣ب
 - سميته زيدا ١٢٣ب
 - سنة وسنون ١١٦٧
 - سهم غرب ٦٩ب
 - سواء عليّ أذهب أم مكث ١٦١
 - سير عليه شهرا ربيع ١٥٠ب
 - سير عليه طوران ١٢٨
 - سير عليه الليل والدهر والأبد ١٧٣ب
 - سير عليه مرتان وشهران ٢٨ب
 - سيف جراز ٨٣ب
 (الشرين)
 - شرا منك ١١٧٠
 - شربت مشوا ١١٠٥
 - شعر دهين ولحية دهين ١١٦
 - شعر شاعر ١٧ب، ١٥٠ب

- شعير فلان كالدرد نظم مع أبعاد
 الظباء ١٧١ ب
 - شغل شاغل
 ١٧ ب
 - شممت من داري الريحان من
 الطريق ١٣٣ ب
 (الصاد)
 - صاعكم هذا يأخذ ثلاثة اليمامي ١١٩٤
 - صحاح ١١٩٥
 - صلاة الأولى ١١١٠، ١١٧١ ب
 - صوت صوت الحمار ٢٥٠
 (الضاد)
 - ضاحكا جئت ٩٣ ب
 - الضاريان زيدا ٤٢ ب
 - ضاريانه (لا يجوز) ٦٢ ب
 - ضرب زيد وعمرو ١٠ ب
 - ضرب زيد عمرو ١١٤
 - ضرب غلامه زيد ٦٩ ب
 - ضربت ١٥٩
 - ضربت رجلا، قد عرفت الرجل ٤٢ ب
 - ضربت زيدا وعمرا ١٠ ب
 - ضربت القوم حتى كان زيدا فتركته
 ١١٩٧
 - ضربت القوم حتى كان زيد آخرهم
 فتركته ١٩٧ ب
 - ضربت أن تضرب (غير مستعمل) ١٢٩
- ضربت بسوطي زيدا ١٩٧
 - ضربت ضربا ١٢٩
 - ضربت لزيدا ١٣٩ ب
 - ضربت إن تضربني (لا يجوز) ١٦٥
 - ضربه حتى أتكاه ١ ب
 - ضربه فقرطبه ٥٢ ب
 - ضربي زيدا قائما ٦٤، ١٣٢ ب
 - ضعه وضعا رويدا ١٤٧
 - ضو ١٨١ ب
 (الطاء)
 - ظن أو علم زيد منطلقا إياه ١٨٨ ب
 - ظننت أن زيدا منطلق ١١٢٤
 - ظننت ذلك ١١٢٤، ١٢٦ ب
 (العين)
 - ع كلاما ٣٠ ب
 - عاقلة لبيبة ١٠٦ ب
 - عبد شمس ١١١٤
 - عبد الله ضربته ١٧٩
 - عبد الله مررت به ١٧٩
 - عجبت من إعطاء درهم ١٢٨ ب
 - عجبت من إعطاء زيد درهما ١١٥٠
 - عجبت من دفع الناس بعضهم
 ببعض ١٢٨ ب
 - عجبت من ضرب زيد عمرا ١٤٤
 - عجبت من ضرب اليوم زيدا ١٤٩ ب

٢٤ ب	عم صباحا	١١٤٩	العراك
١١١٤	عم	٤٥ ب	عسي زيد منطلقا (لا يجوز)
١٥٧	عمرو منطلق	٢٨ ب	عشرون من الدراهم
١١٦٠	عن خالد	١١٨	عقبني حقي
١١١٤	عن ماء	١١٤١	عقلته بثنايين
١٦٧ ب	عنسل	١٠٤ ب	علي من تمرر أمر
١١١	عود أن يشتمك زيد		علا ففات الأبخار ودنا فشهد
١١٤٩	عوده	١٩٣ ب	الأسرار
١٩٦	عيد السنة		علم الرجل المدخله السجن زيد
	(الغين)	١٢ ب	أخوه علامه الآخذ
٩٥ ب	غضبت من لا شيء	١٦٤ ب	علم الله لأفعلن
١١٢٩	غلام لك في الدار	١١٤	علم المدخل المدخله السجن زيد
١٣٩	غلام من	١١٨٣	علمت أزيد في الدار
١٣٨	غلام من أنت	٣٠ ب	علمت أقام زيد
٢٠٢، ١٦٠ ب	غلام من تضرب	٢٩ ب	علمت أن يقوم
٢٠٢ ب	غلام من تضرب أضرب ٢٠١ ب، ٢٠٢ ب	٧٢ ب	علمت أن زيدا في الدار
٣٨ ب	غلام من يضرب أضرب	٢٩	علمت زيدا يقوم
	(الفاء)	٣٠ ب	علمت ولم تعلم
	فتلت في ذروة فلان بهذا الأمر		علمي بزيد كان ذا مال (لا يجوز)
١١٩٥	فعضاني	٦٤ ب	
١٦٩	فداء لك	٦٤ ب	علمي بزيد كان اليوم
	الفرسخان اليومان المسيراهما	٧٠ ب	علمه بالخناء
١١٣	بزيدهما	١٩٣ ب	عليك بذاتي السنامين
	فعلت ذلك زمن الفطحل إذ السلام	٥٣ ب	عليك زيدا
١٩٥ ب	رطاب	١١١٢، ١١٨١	عليه بهلة الله

- فلان يبتهل في الدعاء ١٨٠ ب
 - فناءك يا فلان ١٩٦
 - فيها قائما رجل ١٠٩
 (القاف)
 - قاتله الله ١٧ ب
 - قال أحدهما كذا وقال الآخر كذا ٨٢ ب
 - قالت إحداهما كذا وقالت الأخرى كذا ٨٢ ب
 - قام زيد ١٢٧ ب
 - قام زيد أو قعد ٣٠ ب
 - قام زيد الظريف ٨١
 - قام زيد وعمرو ١٣٢
 - قام زيد وقعد عمرو العاقلان ١٣٢
 - قام القوم إلا زيدا ١٧٤ ب
 - قام هند (لا يجوز) ١٠٢
 - القتال إذا يأتيك زيد ٥٨ ب
 - القتال يوم الجمعة ١٤٢ ب
 - قتلت الخمر بالمزاج ١١٦ ب
 - قتلته علما ١١٦ ب
 - قتيل عميمي وعمية وعميا ١٩٤ ب
 - فحطبة ١٩٩
 - قد أزر فلانا بنوه وأوزروه ١٩٥
 - قد علمت أقام زيد ٣٠ ب
 - قلت قولاً ١٣٧ ب
 - قلما يقومن ١٣٠ ب
 - قم أعطك ١١٦٤، ١١٦٦
 - قم فاعطيك ١١٦٦
 - قمت خلفك ١١٢٨
 - قمت كما قمت ١١٧٩
 - القوم إخوتك إلا زيدا ١٤٥ ب
 - قوم أصاغر (لا يجوز) ٨٩ ب
 (الكاف)
 - كالיום شعرا ولا أبا مالك ١٩٧
 - كان زيدا منطلق ١٤٤
 - كان أخواك حديثا لهم ١٥٦ ب
 - كان جالسا أخواك ١٥٧
 - كان زيد حديثا للناس ١٥٦ ب
 - كان زيد ذاهبا ١٢٧ ب
 - كان زيد منطلقا ٦٥ ب
 - كان زيد هو خيرا منك ١٦٢
 - كان زيد هو منطلقا (لا يجوز) ١٦٢
 - كان فرعون ووزيره طاغوتا ١٥٧ ب
 - كان فلان فناءك ١٩٦
 - كان من يأتيني آتة ٦٥ ب
 - كان القتال إذ أتاك أخوك ٥٨ ب
 - كان منطلق زيدا ٤٢ ب
 - كانت زيدا الحمي تأخذ (لا يجوز) ١٣١، ١٧٩
 - كانت البقرة وعجلها إقبالا وإدبارا ١١٥٧

- كانت الناقة وفصيلها أكلا وشربا
١٥٧ب
- كانت الناقة وفصيلها آكلين
وشاربين ١٥٧ب
- كثر ما يقولن ١٣٠ب
- كسوت زيدا من الخز جبة ومن
القصب حلة ١٩٨ب
- كف خضيب ١٩١ب
- كفى بالله ٢٣ب، ٢٩ب
- كفى الله ٢٩ب
- كل حق له أعلمناه أم جهلناه ٢٦١ب
- كل حق هو لها دخل فيه أو خرج
منها ٢٦١ب
- كلاهما وتمرًا ١٩٩ب
- كم رجل ٤٦ب
- كم رجلا أنك اثلاثة أم أربعة ١٧٣ب
- كم سير عليه؟ يومان، المحرم ١٥١ب
- كما قمت قمت ١٧٩ب
- كنا في ذود لفلان سودا ١٩٧ب
- كنت وجمت مسرعا ١١٢ب
- كنت وزيد أخوين ١٥٧ب
- كنت وزيدا قائمين (لا يجوز) ١٥٦ب
- كنت وزيدا كالأخوين ١٥٦ب
- كنت وعمرا حديثا للناس ١٥٦ب
- كون زيد قائما حسن ١٤٦ب
- كيف صنعت أمس صنعت اليوم
مثله ٥٧ب
- كيف تخرج أخرج ١٣٤، ١٣٥
(اللام)
- لا آتيك حتى يتعالى النهار أو الظهر
أو الظهر ١٩٧ب
- لا آتيك حتى منتصف النهار أو
صلاة العصر أو صلاة العصر ١٩٧ب
- لا آتيك حتى ينتصف النهار ١١٩ب
- لا أبالك ١٩٢، ١٦٥ب
- لا أباك ١٧٧ب
- لا أبالي ٢٦١ب
- لا أعلم مكان أشعر منه بشر ولا
غيره ١٩٧ب
- لا أكلمك ما حييت ١٢٢ب
- لا إله إلا الله ٩٤ب
- لا أمر به أميريرة واحدة ١٩٤ب
- لا أنت بساقط على أشعر منه أبي
خالد ولا غيره ١٩٧ب
- لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٤٦ب
- لا تدن من الأسد فيأكلك ١٦٦ب
- لا تدن منه فيأكلك ١٦٣ب
- لا تدن من الأسد يأكلك (لا
يجوز) ١٦٣ب، ١٦٦ب، ١٨٠ب
- لا تشرفلانا ولا تشنعه ١٩٥ب

- لا تعص فتدخل النار ١١٦٦
 - لا تفعل فأضربك ١١٦٤ ب
 - لا تقم أعطك ١١٦٤
 - لا رجل أجمع ١١٧٦ ب
 - لا رجل ظريف ١١٧٦ ب
 - لا رجل ظريف في الدار ١١٧٦
 - لا رجل ظريف لك ١٢١
 - لا رجل في الدار ١٤٥
 - لا رجل ولا غلام فيها ١١٧٦
 - لا سواء ١٦٣
 - لا عهد لي بأشعر منه بشر ولا غيره ١١٩٧
 - لا عهد لي بأشعر منه ولا بشرا ١١٩٧
 - لا من يأتني آتة ١٤٨
 - لا هال له ذا ١٠٠ ب
 - لا وريبك لا أفعل ١١١٠
 - لا والله لزيد لأضربنه ١٤١
 - لأضربنه أذهب أم مكث ٣٢ ب
 - لأضربنه يذهب أو يمكث ٦٠ ب
 - لأضربنك إن تأنني ٣٢ ب
 - لأضربنك إن تأنني أو لا تأنني ٣٢ ب
 - لأضربنه أذهب أم مكث ٦١
 - لأضربنه ذهب أو مكث ٣١ ب، ٦٠ ب
 - لأفعلن ١٤٣ ب
 - لمن أتيتني لأتبنك ١٤٨
- لبني فلان لغة علينا ١١٩٦
 - لتفعلن ١١٤٣
 - لتلقين به الأسد ١٩٧
 - لحية دهن ١١٩١
 - الذي قام أخوه زيد (لا يجوز) ١١٣٢
 - الذي قامت إلا الإمام نساؤه زيد ١٧٥
 - الذي كزيد عمرو ٩٣ ب
 - الذي هو أخوك ١٨٨
 - الذي هو قام زيد ٩٣ ب
 - لزيد ضربت ١١٩٢
 - لزيد ضربته (لا يجوز) ١٧٣
 - لزيد لأضربنه ١٤٨
 - لشربة من البنان الإبل آبل أو حلبا
 - حارا أحب إلي من كذا وكذا ١١٩٧
 - لعمرك ٧٢ ب
 - لعنا نفعل ذلك ١١٩٥
 - لقضو الرجل ١٩٩
 - لك به أب ١٩ ب
 - لله بلادك ١٤٩ ب
 - لله درك ١١٣٦
 - لله دره ١١٣٦
 - لله دره من رجل ٢٨ ب
 - لم آبل ٢٠٥
 - لم أبال ١١١٢
 - لم أبله ٢٠٥، ١١١٢

(الميم)	٧ب	لم أره منذ العام الماضي
١١٧٨	٧ب	لم أره مذ يومان
٦١ب	٧ب	لم أره مذ العام
١١١٠	٧ب	لم أره منذ يومين ومذ جمعة
١١٥٩		لم أره منذ اليوم أو مذ الساعة أو مذ الليلة
١٣٤ب	٧ب	لم أره مذ اليوم الماضي ومذ اليومان الماضيان
١٤٢	٧ب	لم أضرب
١١٦٤	١١٥	لم يضربني
١١٨٩، ١١٣٦، ١٩٤	٢٤ب، ١١١٢، ٢٠٥	لم يك
١١٨٩	١١٩٤	لمن أفعّل ذلك
٣٠ب	٤٩ب	له صوت صوت حمار
٢٩ب		لو غزوت العام بكرا كنت عاما قابلا
٣٠ب	١٩٧ب	أجود غزاوة منك العام
١٩٧ب		لو وجدت دابة توافقني رخصته لا شترته
١٩٧ب	١٢٠ب	لهي أبوك
١٩٧ب		ليت شعري أزيد عندك أم عمرو
٣١ب	١٥٦	ليس زيد قائما
٣٧		ليس الطيب إلا المسك
٩٣ب	١٣٣	ليس هذا بشيء
٩٣ب	١٣٨	ليس هذا من ضرب فلان ولا أرضه
١٣٨ب	١٩٥	
١٩٣ب		
١٩٦ب		

- ما بها ديار ولا عريب ١٣
 - ما تأتينا فتحدثنا ١٦٥ ب
 - ما تأتينا محدثا ١٦٦
 - ما تأتيني فتحدثني ١٣٦
 - ما تأتيني فتحدثني ١٦٤
 - ما تدنو من الأسد فيا كلك ١٦٦ ب
 - ما تعصي فتدخل النار ١٦٦
 - ماتدوم لي أدوم لك ١٣٤ ب
 - ما جاءت حاجتك ١١٢
 - ما جاءني إلا أبوك أحد ١٧٧
 - ما جاءني من أحد ٢٣ ب
 - ما خير الدين للمريض ١٣٨ ب، ١٣٩
 - ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا ١٤٥
 - ما رأيتك مذ أن الله خلقني ١٨٢ ب
 - ما زلت قائما ٤٦ ب
 - ما سمعت باجود منه ولا أميرا مؤمرا ١٩٧
 - ما سمعت بأشعر منه ولا بشرا ١٩٧
 - ما شأن عبد الله هو خير منك ١٤٣
 - ما شر الدين للمبطلون ١٣٩
 - ما ضربت زيدا ولا عمرا ٧٧ ب
 - ما ضرها الذئب غير أن نبيها تابا ف يحلقها ١٩٧
 - ما علمت ولا أظنه يقول ذاك إلا زيدا ٧ ب
 - ما في الحبي فقير إلا اثناه ١٩٥ ب
 - ما قائما زيد ١٩٠ ب
 - ما كان أحسن زيدا ١٣٨ ب
 - ما كان فيها أحد خير منك ١٣١
 - ما لبثت إلا كمد كم انصرفت من الصلاة ١٩٤
 - ما له بهله الله ١١٢
 - ما مررت بزید لكن عمرو ١٣٧
 - ما مررت بزید وعمرو ١٤٥
 - ما من إله إلا إله واحد ٩٤ ب
 - ما من يأتني آتاه ٣٦ ب
 - متى أين ٤٨ ب
 - مخافة الشر ٤٧ ب
 - المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١٠٤
 - مرّ بشيابه ١١٧ ب
 - مررت بأحمد ٢٣ ب
 - مررت بيكر ٢٠٥
 - مررت بثوبي بزید ١٩٧
 - مررت بحبلي ٢٠٥ ب
 - مررت بخمسة عشر مقبلا ١٥٩
 - مررت برجل أحسن من زيد ٩٤ ب
 - مررت برجل أفضل منك ١٦١ ب
 - مررت برجل إن زيد وإن عمرو ١٠ ب
 - مررت برجل أي رجل ١٣٤ ب
 - مررت برجل حجر الرأس ١٧٨ ب

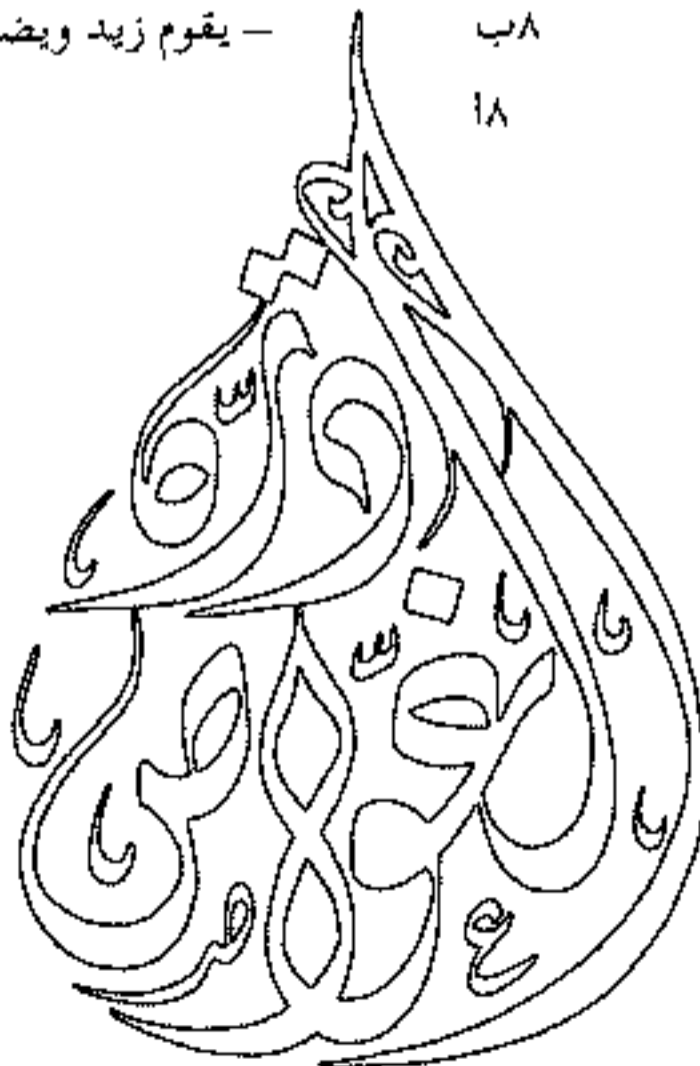
- مررت برجل حسن الوجه ١٧٨ ب،
١١٨٩
- مررت برجل حمار ١٥٠
- مررت برجل خز صفته ١٧٨ ب
- مررت برجل زيد ١٥٠
- مررت برجل غربال الإهاب ١٧٨ ب
- مررت برجل قائم أبواه لا قاعدتين
١١٠٧، ١٨٧ ب
- مررت برجل قائم فيها ونازل فيها ١١٦٣
- مررت برجل كان قائما فيها ١١٦٣
- مررت برجل نعم الرجل أو نعم
رجلا (لا يجوز) ١٩٤
- مررت برجل هو نعم رجلا ١٩٤
- مررت برجل واقف ١١٥٨
- مررت بالرجل واقفا ١١٥٨
- مررت برجلين أكبرين وأفضلين ١٦٢ ب
- مررت برجلين مسلم وكافر ١١٠٧
- مررت بزيد عمرو ١٤٩
- مررت بزيد القائم أبواه لا القاعدتين
١١٣٥
- مررت بزيد مع عمرو قائمين ١١٥٨
- مررت بزيد مع عمرو القائمين (لا
يجوز) ١١٥٨
- مررت بزيد وعمرا ١٢٠٢
- مررت بزيد وعمرو منطلق ١٥٧
- مررت بزيد ويقوم (لا يجوز) ١٥٧
- مررت بضارب وبرديني ١١٤٧
- مررت بعمره ١٤٩
- مررت بقاع عرفج كله ١٧٨ ب
- مررت بقوم عرب أجمعون ٢٠٠ ب
- مررت بك ٢٣ ب
- مررت بكساء أخيك (بكسايخيك)
١٣٥
- مررت بالذي أحسن منك ١٨
- مررت به أجمع ١٠٢ ب
- مررت به فإذا هو يصوت صوت
الحمار ٤٩ ب
- مررت بهذا ١٢٩ ب
- مررت بهذا الرجل ١٧٤ ب
- مررت بهما أجمعين (لا يجوز) ١٠٢ ب
- مررت بهما كليهما ١٠٢ ب
- مررت بهي يا فتى ١١٨٦
- مررت على ماحوز للمسلمين ١٩٥ ب
- مره يحفرها ١٤٧
- مرة ذات زمان ١١٥٣
- مرة في زمان ١١٥٣
- مسجد الجامع ١١١٠
- معد يكره ١١٥٩
- ملحفة جديد ١١٧٧
- مكة ١٢٤

١٣٦	- من أتاني فآتبه	١٠١	- نعم الرجل
١٦٠	- من تضرب غلامه	١٢	- نعم رجلا زيد
١٥٦	- من يأتيك أو يحدثك	١٠٨	- نعم الرجل يقوم وعندك
٣٨	- من يضرب غلامه	١٢٦	- نعم الرجلان
١٢٠٦	- منان	١٠٨	- نعم عندك (لا يجوز)
١٢٠٦	- منات	١٠١	- نعم غلام الرجل
	- منب لك (من أب لك) ٢٤ب،	١٢	- نعم الفرس الدابة
	١١٧٨، ١٨١ب		- نعم الفرس الدابة التي كانت عندك ١٢ب
	- منتأ	١٠٨	- نعم قام (لا يجوز)
	- منطلق زيد	١٢	- نعم ما صنعت
	- منك وعنك	١٩٤	- نعمت المرأة
	- منه؟	١٠٢	- نعم المرأة هند
	- منون؟	١٩٥	- نقلت في ذروته فعصاني
	(النون)	١٩٥	- نكداله وجحيدتين
	- ناقة سوداء	١١٨	- نهاني ربي
	- التجاءكم		(الهاء)
	- نزل أبوك على جعفر	١٥٣	- هذا ابن عرس مقبل
	- نزلت على شغل على زيد	٢٠٥	- هذا أفعي
	- نسوة صُغُر (لا يجوز)	١٦٠	- هذا امرؤ
	- نشدتك الله إلا فعلت	١٥٩	- هذا بعلبك ورامهرمز
	- نشدتك الله لما فعلت	٢٠٥	- هذا بكر
	- نعم أخو قوم زيد	١٥٩	- هذا بلالاباذ
	- نعم الأصفهاني العسل	١٨٧ب، ١٠٦	- هذا حلو حامض
	- نعم البصري الرجل	٢٠٥	- هذا خالد
	- نعم البغدادي الثوب	١٥٩	- هذا خمسة عشر آخر

- هذا خمسة عشر قد جاء ١١٥٩
 - هذا خير منه ١٣٨ ب
 - هذا رجل قائم فيها ١١٦٣
 - هذا رجل ظريف كاتب ١١٤٤
 - هذا زيد قائما ١٣٥ ب
 - هذا زيد يوم الجمعة (لا يجوز) ١٣٥ ب
 - هذا شر منه ١٣٨ ب
 - هذا شعر مصنوع ١٣٧ ب
 - هذا ضارب زيدا ظريف ٢٠٠ ب
 - هذا ضارب ظريف زيدا ١١٧٣
 - هذا ضوئيرب زيدا (قبيح) ١١٧٣
 - هذا عامر ١٦٠ ب
 - هذا قحاح الامر وصحاحه ١١٩٥
 - هذا كفا وهذا كُف ١٩٩
 - هذا لهو يا فتى ١١٨٦
 - هذا مارٌ بزيد أمس ١٧٤ ب
 - هذا المرء ١٦٠
 - هذا مسلمين فاعلم ١٣٨
 - هذا وجهه ١٢٠٦
 - هذا يشابه الأثواب في الدار ١٧٥
 - هذا يوم قام زيد ١١١٨
 - هذه ثلاث من الإبل ذكور ٢٠٠ ب
 - هذه عشري ٥٢ ب
 - هذه فتيا جائزة ١١٩٥
 - هذه قضية طنانة ١٩٦ ب
 - هذه مئين من الدراهم ١٩٤ ب
 - هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١١٠٤
 - هل إن تأتي آتاك (لا يجوز) ١٤٨
 - هل تستطيع أن تعينني في حاجتي ١٢٠٤
 - هل من رجل قائم ٧٩ ب
 - هلا تقول ذاك ٤٥ ب
 - هم يضربونني ١٤ ب
 - هما ضاربانك غدا (لا يجوز) ٦٢ ب
 - هما يضرباني ١٤ ب، ١١٥
 - هند كما ترى ١٩
 - هنت كما ترى ٨ ب
 - هو أشعر الناس بشرو غيره ١٩ ب
 - هو أمور الناس بالمعرف ١١٠٥
 - هو ضارب زيد غدا ١١٣٩
 - هو كائن أخيك ١٣٩ ب
 - هو يخشى القوم (لا يجوز) ١١٨١
 - هو يخشاني ١١٥
 - هو يرم القوم ١١٨١
 - هو يضحك لمح البرق ١٥٠
 - هو يضربني ١٤ ب
 - هو يغز القوم ١١٨١
 - هو يغزوباك ١٨١ ب
 - هي الرجال ٢٣ ب
 - هي النساء ٢٣ ب

ب ٤١	والله لزيد أضربه	(الواو)	
ب ٤٠	والله لزيد ضربه	١١٨٢	والأذرعته
١٤١	والله لزيد لأضربه	١٢١	والأمير المؤمنينا
١٤٠	والله لوالله لأفعلن	ب ٢٠٥	وازيداه
	والله ما يأتي العشي حتى يفضحن	ب ٢١	وازيد أنت الفارس البطلاه
ب ٢٠٠		١١٨٦، ب ١٨١	واظهرهوه
	(الياء)	ب ٢٠٥	واغلاماه
١٨٢	يا أيها الجاهل ذا التنزي	١٢١	وامن حفر بئر زمزماه
١١٧٥، ١٢١	يا أيها الرجل	١١٨١	وامن يرميه
١٤٩	يا أيها الرجل زيد	١١٨١	وامن يغزوه
ب ٣٠	يا ثب	١١٨٦، ب ١٨١	وانقطاع ظهريه
١٨٠	يا ثلاثة وثلاثون	ب ١٥٩	واحدة بشرى
ب ٨٥	يا جارية ادرثي الوساد	ب ١٥٩	واحدة حمراء
١٨٨	يا الرجل أخوك	ب ٤٥	والله أفعل
	يا رجل تقول ذلك (لا يجوز) ب ٦٢	ب ٤٥	والله أقوم
١٦٢	يا رجل خير منك		والله إن أتيتني فلا آتيناك (لا يجوز)
ب ٧٢، ١٤٧	يا زيد	ب ٤٨	
	يا زيد تقول ذلك (لا يجوز) ب ٦٢	ب ٤١	والله إن أتيتني لآتيناك
١٦٢	يا زيد الحسن الوجه	ب ٤٨	والله إن أتيتني لا آتيناك
١١٠١	يا زيد رجلا صالحا	ب ٤٠	والله إن تآتني لآتيناك
١٨١	يا زيد الطويل		والله زيد لأضربه (لا يجوز) ب ٤٩
ب ٨١	يا زيد الطويل وذو الجمة	١٤٨	والله لكن أتيتني لا آتيناك
ب ٨١	يا زيد الطويل ذو الجمة	ب ٤٠	والله لكن جئتني لآتيناك
١٢١	يا زيد الظريف		والله لكن لم تآتني آتيناك (لا يجوز) ١٤٨
ب ٨١	يا زيد وأخا عمرو	١٤٠	والله لا أفعل لا أفعل

١٩	- يا هنتاه	١٨٠	- يا طلحة وزيدا
١٨	- يا هنتاه أقبلي	٧٢ب	- يا كزید
٨ب	- يا هنتي أقبلا	١١٠١	- يا للياس
١٨	- يا هنون أقبلوا	١٣٨	- يا مسلم أقبل
١٨	- يا هنوناه أقبلوا	٢٨	- يا هنُ
٨ب	- يا هنني أقبلا	٨ب	- يا هننِ أقبل
٨ب	- يا هنني أقبلوا	٨ب	- يا هنات أقبلن
١٦٤ب	- يذهب زيد	١٨	- يا هناتوه أقبلن
١٨١ب	- يرميخاك	٢٨	- يا هنان أقبلا
٦٢ب	- يضربانه	١٨	- يا هنانيه أقبلا
- يطيل النشوة ويقضي بالعشوة		٨ب	- يا هناه
٥١ب	- ويقبل الرشوة	١٨	- يا هناه أقبل
١٦٤ب	- يعلم الله	٨ب	- يا هنتِ أقبلي
١٦٥	- يقوم زيد فيضرب	٨ب	- يا هنتُ أقبلي
١٦٥	- يقوم زيد ويضرب	٨ب	- يا هنتان أقبلا
		١٨	- يا هنتانيه أقبلا



٥ - فهرس القوافي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(ء)
٢١٩٠	قيس بن الخطيم	الطويل	وراءها
			(ء)
٢٩٦	الفرزدق	الطويل	جزاء
٢١٥٤	حسان بن ثابت	الوافر	سواء
٢١٣٠	الحارث بن حلزة	الخفيف	البلاء
	انظر البلاء	الخفيف	كفاء
			(ء)
١٩٢ ب	الفرزدق	الطويل	برشائها
١٤٤ ب	ابن دريد	الكامل	الرقباء
١١٨٨	أبوالمقدام	الرجز	واللهاء
١١٨٨	أبوالمقدام	الرجز	حداء
١٩١ ب	رؤية	الرجز	أظمائمه
١٩١ ب	أبو زيد	الخفيف	السواء
			(ب)
١٩٥ ب	-	الرجز	الرقب
٢٩٨	-	الرجز	الغضب
٢٩٨	-	الرجز	وخرّب
			(ب)
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نجبا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	ربا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	عذبا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نهبأ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	الحبَا
١١٩ ب	الأعشى	الطويل	أزبَا
١١٤٦	عبد الله بن الزبير	الطويل	أقربَا
١١١٥	الخطيئة	البيسط	فَاعْتَبَا
٢٠٣	كثير	الوافر	أو أصابَا
٨٥ ب	-	الرجز	رَبَا
٨٥ ب	-	الرجز	رَكْبَا
٨٥ ب	-	الرجز	قَابَا
١١٠، ١٨٦ ب	رؤبة أو ربيعة بن صبيح	الرجز	سَبَسَا
	انظر الحشورة في الرجز	الرجز	مُعَقَّرَبَا
٤٢ ب	ابوعون الحرمازي	الرجز	ذِبَا
٤٢ ب	ابوعون الحرمازي	الرجز	يُصِيْبَا
٤٢ ب	ابوعون الحرمازي	الرجز	عَجِيْبَا
			(بُ)
١٢٦ ب	الكميت	الطويل	وَنَحْسَبُ
٥٢ ب	الكميت	الطويل	وَيَكْسَبُ
١١٦١	الكميت	الطويل	مَشْرَبُ
١١٩٢	الكميت	الطويل	وَأَغْضَبُ
١١٠١	نصيب	الطويل	رَاكِبُ
١٩٧ ب	أبو الطمحان أو لقيط	الطويل	صَاحِبُهُ
٩٦ ب	الفرزدق	الطويل	وَاهِبُهُ
١٣ ب	الفرزدق	الطويل	يُقَارِبُهُ
٢٠٣	-	الطويل	وَصَاحِبُهُ
١٤٩	سويد بن الطويلة	الطويل	إِهَابُهَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٥ ب	حميد بن ثور	الطويل	رَكُوبُ
١٩٦	ضابئ البرجمي	الطويل	لَغْرِبُ
١٢٥	جرير	البيسيط	العَرَبُ
١٧٣	—	البيسيط	ذِيبُ
١٨٣ ب	ابن أحمر	الوافر	كَعَابُ
١١٨٦	—	الرجز	رَكْبُهُ
٧٠ ب	دكين بن رجاء	الرجز	نَرَبُهُ
١٩٤	القناني	الرجز	صاحِبُهُ
١٩٤	القناني	الرجز	جانِبُهُ
١١٩٣	أبو الدقيش	الرجز	تَرَابُ
١١٩٣	أبو الدقيش	الرجز	تَوْرَابُ
٧٤ ب، ١١٢٥	عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	مُطَلَّبُ
٤ ب	محمد بن حازم	المتقارب	الموَكِبُ
٤ ب	محمد بن حازم	المتقارب	تستصحبُ
			(ب)
١١٩٨	مالك بن أبي الأنصاري أو المرادي	الطويل	الكَرْبُ
٢٢ ب	طفيل الغنوي	الطويل	الْمُتَنَسِّبُ
١٨٦ ب	طفيل الغنوي	الطويل	الْمُتَاوِبُ
١٢٠٤	طفيل الغنوي	الطويل	وَتَرَكِبُ
	انظر: وتركب	الطويل	وَتُسْتَهَبُ
١٢٠١	النايعة	الطويل	الْحَوَاجِبُ
٤ ب	الحارث بن خالد أو غيره	الطويل	المَوَاكِبُ
١٢	صخبي الغني أو أبو ذؤيب	الطويل	والعصائب
١٣٩ ب	ذو الرمة	الطويل	السحائب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٣٢ ب	أم فروة الغطفانية	الطويل	العواقب
١٩٣	—	الطويل	الأرانب
١٩٩ ب	الفرزدق	البيسط	رأبي
٢١٧	النابعة	البيسط	مكذوب
١٧٨ ب	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	الوافر	الإياب
١٧٨ ب	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	الوافر	الإهاب
٢٠ ب	—	الوافر	مقاب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	القطوب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	ربيب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	القلوب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	ذيب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	جديب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	رحيب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	الأديب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	كثيب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	الرقيب
٢١٧٠	أبو عبد الرحمن العطوي	الوافر	الاريب
٢٢٠٤	ابن هرمة	الكامل	بالباب
			(ت)
١٠٤ ب	مختلف فيه	الطويل	جئت
١٠٤ ب	مختلف فيه	الطويل	زلت
١٠٤ ب	مختلف فيه	الطويل	تجئت
٢١٨٧	زهير بن مسعود	الطويل	وغارت
٢١٨٧	زهير بن مسعود	الطويل	وآرت

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٨٧	زهير بن مسعود	الطويل	مَشَارَتِ
١١٥٦	قصي بن كلاب	الوافر	شُئِتُ
١٢٠١	-	الرجز	شِمْلَةٌ
١٩٦	-	الرملي	مُقَمَّرَاتِ
١١٧	كعب بن مطرود	السريع	بِمَنْجَاةِ
١١٧	كعب بن مطرود	السريع	وَأَمْوَاتِ
			(ج)
١٢٠١	العجاج	الرجز	أَهْوَجَا
١٧٩ب	العجاج	الرجز	الْخُرُوجَا
١٧٩ب	العجاج	الرجز	رَجُوجَا
			(ج)
١٠٩ب	ابن أبي الشيص	السريع	الدراريح
١٠٩ب	ابن أبي الشيص	السريع	الصهاريح
١٠٩ب	ابن أبي الشيص	السريع	ودماليح
			(ح)
١٦٥ب	المغيرة بن حبناء	الوافر	فأستريحا
١٠ب، ١٧٧ب	عبد الله بن الزبير	الكامل	ورُمحا
١١٦٦	أبو النجم	الرجز	فَسِيحا
١١٦٦	أبو النجم	الرجز	فَنَسْتريحا
			(ح)
١٨٢	أوس بن حجر	الطويل	كأبحُ
١٧	ابن مقبل	الطويل	رأمحُ
١١٨	ابن مقبل	الطويل	المسارحُ
١٣ب	نهشل بن حري أو غيره	الطويل	الطوائحُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٢٢ ب	أبو ذؤيب	البيسيط	السُّوحُ (ح)
١٦٦	أوس أو عبيد بن الأبرص	البيسيط	إصباحي
١٢	أبو النجم	الرجز	رَضَّاحُ (خ)
١٣٦ ب	طرفة	البيسيط	طَبَّاحُ (د)
١٨٣	إسحاق الموصلي	الرملي	وَعَدُّ
١٧٥ ب	-	الرجز	وَكَبِدُ
١١٨٢	-	الرجز	لَا تَرِدُ (د)
١١٨٣	مختلف فيه	الطويل	مُخَلَّدَا
١١٧	الأعشى	الطويل	فاعبدا
١٧١	عبد مناف الهذلي	البيسيط	الشَّرْدَا
١١٥٤	عمر بن أبي ربيعة	البيسيط	غَدَا
١٥٢	كعب بن زهير	الوافر	الجلادا
١٥٢	كعب بن زهير	الوافر	السَّفَادَا
١٨٤	الأعشى	الكامل	مَرَعْدَا
١١٠٦	-	الكامل	أحدَا
١٦ ب	أبو النجم	الرجز	راشدا
١٠٥ ب، ١١٢٣	-	الرجز	أبدا
١٠٥ ب	-	الرجز	أحدَا (د)
١١٧٧	مسكين الدارمي	الطويل	يُخَلَّدُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٧٢	أوس بن حجر	الطويل	تُرْعَدُ
١٥٦ ب	ذو الرمة	الطويل	وعَبِيدُهَا
١٨٣	أبو قابوس الحيري	البيسيط	أَحَدُ
١٨٣	أبو قابوس الحيري	البيسيط	يَعِدُ
١٨٣ ب، ١٨٤	ورقة بن نوفل	البيسيط	والوَلَدُ
٥٥ ب	ورقة أو غيره	البيسيط	والجَمَدُ
٥١ ب	ذو الرمة	البيسيط	تَقْيِيدُ
١١٥٦	جرير	الوافر	العَبِيدُ
١٢٥ ب	جرير	الوافر	الوَقُودُ
١١٠٦	ساعدة بن العجلان	الوافر	اللَّهَيْدُ
			(٢)
١٤٥ ب	أبو ذؤيب	الطويل	بَعْدِي
٢٤ ب	طرفة	الطويل	وَأَزْدُ
١٠٤ ب	طرفة	الطويل	بِمَوَيْدِ
١٢٠٣	طرفة	الطويل	أَرْفَدِ
١٦٧	طرفة	الطويل	مُخَلِّدِي
	انظر تُرْعَدُ	الطويل	تُرْعَدِ
٢٥ ب	الأشهب بن ربيعة	الطويل	خَالِدِ
١٩٤	ذو الرمة	البيسيط	الْبَلَدِ
١٨٤	المتلمس	الوافر	مُسْتَفَادِ
١٧٨	قيس بن زهير	الوافر	زِيَادِ
١٩٧ ب	يزيد بن الصعق	الوافر	بِزَادِ
	انظر يثَارِ	الكامل	يُقْصَدِ
٢٠٤ ب	بشار بن برد	الرجز	بَعْدِي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٢٣	حميد الأرقط	الرجز	قَدِي
١١٢٢	الأعشى	المتقارب	أضادها (ر)
١١٠٢	الأفوه الأودي	الطويل	البقر
١١٣٩، ١٤٦، ب	الكميت	الكامل	الأخاير
١٧٠ ب	-	-	-
١١٥٤، ب ١٢١	-	الرجز	البسّر
٧٨ ب	أبو محمد الفقعسي	الرجز	السحّر
٩٦ ب	العجاج	الرجز	الغبر
١١٦	امرؤ القيس	الرمل	وتدر
٧٨ ب	طرفة	الرمل	وضر
١٢١ ب	امرؤ القيس أو ربيعة النمري	المتقارب	النمر
٦٨ ب	أوس بن حجر	المتقارب	النصر
١٨٢ ب	أبي بن سلمى	المتقارب	لم يطر (ر)
٤٦ ب	ذو الرمة	الطويل	قفا
٤ ب	ابن ميادة	الطويل	صبرا
١١٩٦، ١٥٤	امرؤ القيس	الطويل	جرجرا
٧٣، ١٦٨ ب	الشمخ	الطويل	الموترا
١١٧٨	ابن مقبل	الطويل	أتعدرا
١٧ ب، ١٣٦ ب	النايفة الجعدي	الطويل	تُعقرا
٤ ب	النايفة الجعدي	الطويل	أظهرا
٣٠ ب	حذيفة الهذلي	الطويل	ومثرا
١٩٥ ب	-	الطويل	شاكرا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٠ب	الفرزدق	البسيط	أثمر
٥٠ب	الفرزدق	البسيط	شبرا
٥٠ب	الفرزدق	البسيط	والحجر
١٧٢	عنتر	الوافر	عمارا
٦٨ب	الفرزدق	الوافر	افتقارا
١١٤٩	الأعشى	الكامل	الجزارة
٦١ب	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	تمرا
٦١ب	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	صقرا
١١٣٠	أبو النجم العجلي	الرجز	حرا
١١٣٠	أبو النجم العجلي	الرجز	شرا
١١٣٨، ١١٠٠	-	الرجز	التمرة
١١٣٨	-	الرجز	حبره
٩٦ب	العجاج	الرجز	الحشورة
١١٠٨	العجاج	الرجز	أحجارا
٢٠١	-	الرجز	شطيرا
٢٠١	-	الرجز	أو أطيرا
	انظر شطيرا	الرجز	شظيرا
١٣١ب، ١٧٧ب	أبو دؤاد	المتقارب	نارا
١٧١، ١٦٧	المسيب بن علس	المتقارب	عقارا
١٩٣	الأعشى	المتقارب	وصارا
٢٠٤	الأعشى	المتقارب	بصيرا
١١٣٣	الأعشى	المتقارب	اغترارا
			(ر)
١١٢٩	المجنون أو أبو صخر الهذلي	الطويل	عمرو

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٩ ب	ذو الرمة	الطويل	الْقَطْرُ
١٤٩ ب	الفرزدق	الطويل	مَتَيْسِرٌ
٩٨ ب	ليبيد	الطويل	جعفرُ
١٢٦ ب	ذو الرمة	الطويل	أَصُورُ
٢٤٦	ورقاء بن زهير أو قيس بن زهير	الطويل	عامرُ
٢٠٣	ليبيد	الطويل	تَدَاثِرُ
	انظر تَدَاثِرُ	الطويل	تَدَابِرُ
١٢٦ ب	ذو الرمة	الطويل	ناظرُ
١٨٢ ب	—	الطويل	طائرُ
١٤٩ ب	الفرزدق	الطويل	تُصَاهِرُهُ
١١٥١	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	واقترارها
٩٦ ب	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	سارها
١٠٠	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	قصارها
	انظر صميمها	الطويل	نجارها
٢٠١ ب	الأحيمر السعدي	الطويل	أطيرُ
١٩٣	الفرزدق	الطويل	أزورها
١٤	توبة أو رجل من الضباب	الطويل	ضربها
١٣٠ ب	الفرزدق	البيسيط	بَشْرُ
١١٤٨	الأخطل	البيسيط	ثَوْرُ
١١٠١	الأعشى الباهلي	البيسيط	الزَّفْرُ
٥٠ ب	قتادة اليشكري	البيسيط	السَّفْرُ
٥٠ ب	قتادة اليشكري	البيسيط	الشَّجْرُ
١١٨٢	ابن المعتز	البيسيط	تَنَسَّرُ
١١٥٧	الخنساء	البيسيط	وإدبارُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٦٩	أوس بن حجر	البيسيط	تنكيرُ
٦٩ب	أوس بن حجر	البيسيط	الخُورُ
١٣٤ب	حريث بن جبلة أو جبلة بن الحوي	البيسيط	دهاريرُ
١٢٧ب	خداش بن زهير أو غيره	الوافر	حمامُ
١١٢٣	-	الكامل	والمستشك (ر)
١٢٢ب	القلمس	الطويل	للخمرِ
١٢٢ب	القلمس	الطويل	الدهرِ
١١٩٦	نُصيب	الطويل	ضميرُ
١١٩٣	-	الطويل	يتبشّرُ
١١٩٧	-	الطويل	المسافرِ
١١٦	ابن مقبل	البيسيط	الدُّكرِ
٨٢ب، ١٩٢	الراعي أو القتال	البيسيط	الأخرِ
	انظر عظم	البيسيط	قصرِ
١١٥٨	سالم بن داره	البيسيط	عارِ
٣ب	الكميت	البيسيط	إتاري
	انظر في الطويل: فضلا	الوافر	الحمارِ
١١٣٧	زهير بن أبي سلمى	الكامل	يفري
١١٧٧	أبو كبير الهذلي	الكامل	الأعقرِ
١٥٣ب	-	الكامل	الأوبرِ
١٤٠	عامر بن الطفيل	الكامل	يثارِ
١١٧١	عمران بن حطان	الكامل	الدابرِ
١١٧١	رجل من بني مرة	الكامل	الدابرِ
١٨٠	الفرزدق	الكامل	عشارِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	انظر عشاري	الكامل	عشاري
٢١٨٢	ابن المعتز	الرجز	تُكَدِّرُ
٢٢٠ب٢١	-	الرجز	الحافر
١٩٣ب	-	الرجز	بالظواهر
١٩٣ب	-	الرجز	الحناجر
٣ب	الدهناء بنت مسعل	الرجز	والتورور
١٥١ب	أبو النجم	الرجز	أسيرها
٥٥ب، ١٥٣ب	الأعشى	السريع	الفخير
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	ذِكْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	قبره
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	عُمْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	أمره
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	عُسْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	شُرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	دَهْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	سِتْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	نَصْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	حَفْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	حَسْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	طَمْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	ثَغْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	نُطْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	إثْرُه

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(ز)
٨٠ب	-	الرملي	وَزَهْ
٨٠ب	-	الرملي	كَزَهْ
١٥٤ب	الخنساء	المتقارب	بِزَا
			(ز)
١٨٢، ١٨١	رؤية	الرجز	التنزي
			(س)
١١٥	العجاج	الرجز	أَمَسَا
١١٥	العجاج	الرجز	خَمَسَا
			(س)
	انظر الكرب	الطويل	المكيس
١٤٦ب	مالك بن خالد الهذلي	البيسط	قُرْنَسُ
١٤٧	مالك بن خالد الهذلي	البيسط	لَبَّاسُ
١٤٧	مالك بن خالد الهذلي	البيسط	إِيْجَاسُ
١٢٣ب	المتلمس	البيسط	السوس
١٥٦	أعرابي	الوافر	والرؤوس
			(س)
١٠٨	-	البيسط	الناس
١١٥	زياد الأعجم أو غيره	الوافر	أَمَسِ
١١٥	زياد الأعجم أو غيره	الوافر	شَمْسِ
١٠٨	-	الوافر	ضُرُوسِ
١١٥	قس بن ساعدة أو تبع بن الأقرن	الكامل	تَمْسِي
١١٥	قس بن ساعدة أو تبع بن الأقرن	الكامل	كَالُورِسِ
١١٥	قس بن ساعدة أو تبع بن الأقرن	الكامل	أَمْسِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٧٧ ب	خُزَز بن لوزان أو خالد بن المهاج	الكامل	والخِلسِ
١٥٥	طرفه أو مصنوع	المنسرح	المفَرَسِ (ش)
١٥٥	ريّام بن عقّال	المرجز	جَحْمَرِشْ (ص)
١٥٥	الأعشى	الطويل	الوقائِصا
١٢٣، ١٨٨	الأعشى	الطويل	الاحاوص
١٥٥	الأعشى	الطويل	خائِصا
٦٣ ب	أعرابي	المرجز	رَقْصا
٦٣ ب	أعرابي	المرجز	تَوْقْصا (ص)
١٢٤ ب	أمية بن أبي عائذ	الكامل	الحاصِبي
١٨٦	مختلف فيه	المتقارب	ولا تَعْصِ (ض)
١٠٤ ب	قيس بن جرّوة الطائي	الطويل	قَابِضُ
١٣٣	قيس بن جرّوة	الطويل	لَنَابِضُ
١٣٣ ب	قيس بن جرّوة	الطويل	المضائِضُ
١٢٣	أبو خِراش الهذلي	الطويل	الأرضُ (ض)
١٩٨	أبو الشيبص	الكامل	المُعْتاضِ
١٩	الأغلب العجلي	المرجز	نَقْضِ (ط)
١٩٣	العجاج	المرجز	وأخْتَبِطُ
١٩٣	العجاج	المرجز	يَخْتَلِطُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٩٣	العجاج	الرجز	قطُ (ط)
٤٧ ب	العجاج	الرجز	النياطُ
١٣٣ ب	أسامة بن الحارث الهذلي	المتقارب	الناشطُ (ع)
١١٩٦	-	الرجز	الضبعُ
١٨	سويد بن أبي كاهل	الرمع	لم يُطعُ
١٥ ب	السفاح اليربوعي	السريع	راعُ (ع)
١٧ ب	متمم بن نويرة	الطويل	فاسمعاُ
١٧ ب	متمم بن نويرة	الطويل	ومصرعاُ
١٦٢ ب	متمم بن نويرة	الطويل	فَيَجْعاُ
٤ ب	الكلحبة	الطويل	تَقَطعاُ
٦٧ ب	جرير أو عمرو بن شأس	الطويل	أشنعَا
١١٥٤	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	مُولعاُ
	انظر مولعاُ	الطويل	مُوزعاُ
١٨١ ب	نابط شرا	الطويل	مَجْمعاُ
	انظر مَجْمعاُ	الطويل	مَصْرعاُ
	انظر يَوْمَعُ	الطويل	تَوْسعاُ
١٥٥	الاعشى	البسيط	والصَّلعاُ
١٥٥	الاعشى	البسيط	والزَمعاُ
٣١ ب	العجاج	الرجز	رواجعاُ (ع)
١٦٦	أبو تمام	الطويل	مدفَعُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٩٧ ب	العُجَيْر السلولي	الطويل	أصنَعُ
	انظر يُخَلِّدُ	الطويل	يُمَنَعُ
١٤٠، ١٨٣	—	الطويل	اكتَعُ
٦٩ ب	أوس بن حجر	الطويل	تَلَمَعُ
١٦٣، ١٥١	أبو الحسحاس	الطويل	يوسَعُ
	انظر يُخَلِّدُ	الطويل	يَمَتَعُ
١٧٢	النابغة	الطويل	راكعُ
١٩٦	النابغة	الطويل	تُراجِعُ
١١٩ ب	النابغة	الطويل	وازِعُ
١١٠	النابغة	الطويل	واسِعُ
١٩٥ ب	الفرزدق	الطويل	الأصابعُ
١١٠٠	ذو الرمة	الطويل	ومائعُ
١١٠٠	ذو الرمة	الطويل	وواسِعُ
١٩٩ ب	حميد بن ثور	الطويل	المتتايِعُ
١١٤٠	حسان	الطويل	أكارِعُه
			(ع)
١٢٠١	ذو الرمة	الطويل	السماذعُ
١٤٣	أبو النجم	الرجز	أصنعُ
			(ف)
١٧ ب	كبشة بنت معد يكرب	الطويل	يَتَحَنَّفُ
٤٦ ب	الفرزدق	الطويل	نُقَذَفُ
٩٦، ١٤٣ ب	مزاحم العقبلي	الطويل	عارفُ
	انظر الموترا	الطويل	عاطفُ
١٠١ ب	أوس بن حجر	البيسيط	اللَّجَفُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٩٧	جرير	البسيط	الرَّصْفُ
١٧٦، ١٩٦	عمرو بن امرئ القيس	المنسرح	مختلفُ (ف)
١١٥٨	بشر بن أبي خازم	الوافر	شافي
٢٤٦	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشفوف
١١٢٤	العجاج	الرجز	أعراف
١٢٠٣	—	المنسرح	تجف (ق)
١١١٠	العداقرى أو سكين بن نضرة	الرجز	دقيقا
١٤٠ ب	شيم بن خويلد	المتقارب	خنققيا (ق)
٧٠ ب	ذو الرمة	الطويل	وتحنق
١١٢١	عبّيس بن شيحان	الطويل	الطوارق
٢٨٥	الإمام علي بن أبي طالب	الطويل	صديق
٥١ ب	الأخطل	الطويل	طريق
١٨٦	—	الطويل	صديق
١٩٧ ب	أبو محجن	الطويل	عروقها (ق)
١٢٦ ب	إبراهيم بن الأغلب أو محمد الزيات	البسيط	عنقي
١٩٨	المرار	الوافر	واقى
١٩٨	المرار	الوافر	كالحناق
١٩٨	المرار	الوافر	لراقي
١٩٨	المرار	الوافر	الرفاق
١٧٨ ب	—	الرجز	المرفق

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٠١ ب	عمارة بن طارق	الرجز	طارق
١٠١ ب	عمارة بن طارق	الرجز	والاصادق
١٩١	رؤية	الرجز	صديقها
١٤٦	محمد بن حازم أو جعيفران الموسوي	السريع	الطرق
١٤٦	محمد بن حازم أو جعيفران الموسوي	السريع	الخلق
			(ك)
١٨٧	أبو الأسود	الطويل	هنالكما
١٨٩ ب	حميد الارقط	الرجز	إياكما
١٨٦ ب	رجل من حمير	السريع	قفبكما
			(ل)
١٦ ب	الكميت	الطويل	الأبل
٣٩	بعض الأعراب	الرجز	يَعْتَمِلُ
٣٩	بعض الأعراب	الرجز	يَتَكَلَّمُ
١١٦	جهم بن سبل	الرجز	وَبَلَّ
١٧ ب	لبيد	الرمل	واعتدل
١٢٤	ابن الزبير	الرمل	وقبل
			(ل)
١٥٦	ابن أحمر وقيل غيره	الطويل	فضلا
١٦٩	أوس	الطويل	تسريلا
١ ب	ابن مقبل	الطويل	يتفلقلا
١٧٩	عدي بن زيد	البسيط	سالا
١٧٦	الأخطل	البسيط	حملا
١٩٣	ذو الرمة	الوافر	بلالا
٦٩ ب	ذو الرمة	الوافر	قالا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٣٦ ب	ذو الرمة	الوافر	الغزالا
١٤٠ ب	أرطاة بن سهية أو النمر	الوافر	قليلا
١٢١ ب	الأخطل	الكامل	الأغلالا
٨٤ ب	الأعشى	الكامل	زوالها
١٢٩ ب	أسماء بنت خارجة أو الكميت	الكامل	الهباله
١٥١	قتادة اليشكري	الرجز	وخلأ
١٥١	قتادة اليشكري	الرجز	صلا
١٥١	قتادة اليشكري	الرجز	سلا
	انظرو: الككل	الرجز	كلكلا
١١٢	الأعشى	المنسرح	مهلا
			(ل)
١٩ ب	أبو الخطار الكلبي أو بشر الكلبي	الطويل	عدل
١٧٩	أوس بن حجر	الطويل	تامل
١٩٠	أوس بن حجر	الطويل	عل
١٥٢	كعب بن زهير	الطويل	مُعول
١٥٢	كعب بن زهير	الطويل	يتمول
١١٩	النمر بن تولب	الطويل	يفعل
١٩ ب	الأخطل	الطويل	يقمّل
١٠٩	بشر بن عمرو	الطويل	منخل
٥٥ ب	النايغة	الطويل	ووابل
١٥٦	النايغة	الطويل	قائل
١٧ ب	ابن مقبل	الطويل	عائله
٦٦ ب	حارثة بن بدر	الطويل	حامله
١٣١، ١٧٩	-	الطويل	بلايله

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٧٩	أبن مقبل	الطويل	صَوَاهِلُهُ
١٦٦، ٢٦٦ ب	الاعشى	البيسيط	الرَّجُلُ
١٧٥، أ ب	المتنخل الهذلي	البيسيط	الرَّجُلُ
	انظر سهيل	الوافر	سُهَيْلُ
١٨٣ ب	-	الوافر	طَلُّ
	انظر أزورها	الوافر	أَنَالِهَا
١٩٨ ب	المخبل	الوافر	فُضُولُ
١٧٣ ب	الفرزدق	الكامل	الْيَلُ
١٠٢	الأحوص	الكامل	لَا مَيْلُ
١٢٦	جرير	الكامل	وَتَهَيْلُ
١٢١ ب	جرير	الكامل	قَتِيلُ
١٤٦	غطفان بن أنيف	الرجز	جَلَا جُلُّ
١٤٦	غطفان بن أنيف	الرجز	أَجَلُ
١١٠	-	الرجز	أَهْوَالُهَا
١١٠	-	الرجز	هَلَالُهَا
١٣٥ ب	الكميت	المتقارب	الرَّجُلُ
	انظر الأكل	المتقارب	الرَّجُلُ
	انظر المنصل	المتقارب	الرَّجُلُ
			(لِ)
٨٨ ب	الفرزدق	الطويل	مَثَلِي
١١٥٤	حاتم أو غيره	الطويل	الرَّجُلُ
١٠٨ ب	جرير	الطويل	ذَبَلُ
٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	فَحْوَمِلُ
١٧٨	امرؤ القيس	الطويل	بِأَمْثَلِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٨ ب	امرؤ القيس	الطويل	تَنْسَلِي
٧٨ ا	امرؤ القيس	الطويل	بِمَنْسَلِي
٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	وَتَجَمَّلِي
٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	جَلَّجَلِي
١٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	مُعْجَلِي
١٨ ب	امرؤ القيس	الطويل	تَفْضَلِي
١٠١ ا	امرؤ القيس	الطويل	بِيَدَلِي
١٣٣ ا	أبو ذؤيب	الطويل	بالأجادل
١٣٠ ب	حسان بن ثابت	الطويل	الغوافل
١٧٣ ب	الكميت	الطويل	الليائل
١١٩ ا	-	الطويل	هوامل
١٤٦ ا	كعب بن سعد	الطويل	بقؤول
١٦٩ ا	أوس	البسيط	طملال
١٥٤ ب	زُفر بن الحارث أو جرير	الوافر	بَلِيلِي
١٥٤ ب	زُفر أو جرير	الوافر	سُهَيْلِي
١٧٢ ا	النايعة	الوافر	إِلَالِي
١٩٢ ب	الحارث بن زهير	الوافر	العوالي
١٩٢ ب	الحارث بن زهير	الوافر	بِلَالِي
١٩٢ ب	الحارث بن زهير	الوافر	الخلال
٢٠٣ ا	-	الكامل	للقتل
١٢٩ ا	جرير	الكامل	الباطل
١٢٠ ب	الفند الزماني	الهنج	طَحَلِي
١٨٦ ب	منظور بن مرثد	الرجز	عَبْهَلِي
١٠١ ب	منظور بن مرثد	الرجز	الموئي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١١٠، ب٧٨	منظور بن مرشد	الرجز	الكلكلُ
١٧٧ ب	العجاج	الرجز	المَرْمَلِ
١١٩٨	-	الرجز	مُصلصله
٧٠، ب٧١	ذُكين بن رجاء أو غيره	الرجز	المعلُولِ
١٢٥	امرؤ القيس	السريع	واغلي
١٨ ب	الأعشى	الخفيف	الأهوالِ
٦٦ ب	حسان	المتقارب	الأكحلِ
٦٦ ب	حسان	المتقارب	المنصلِ
١٧٠	أوقى المازني	المتقارب	يَعجَلِ
١٨٢	أمية بن أبي عائذ الهذلي	المتقارب	السعالي
			(م)
١٨٠	-	الرجز	مُتِمِّم
١٣٢ ب، ١٧٨ ب	الأعشى	المتقارب	عُصْمُ
١٨٥ ب، ١٨٦ ب			(م)
١٥٣ ب، ١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	عندما
١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	مَرِيَمًا
١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	صَمَمًا
٢٩٤	حسان بن ثابت	الطويل	مُصْرَمًا
١٥٦ ب	حميد بن ثور	الطويل	وأيما
٢٠٤ ب	حميد بن ثور	الطويل	وتسَلَمًا
١١٨٩	-	الطويل	مُعْظَمًا
	انظر مُصْرَمًا	الطويل	ومُعْدَمًا
١٩٩ ب	-	الرجز	كِلْتَاهُمَا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٩٩ب	-	الرجز	لوناهما
١١١ب	أبو الرعاس أو غيره	الرجز	كالمؤتمه
١٢١ب	مختلف فيه	الرجز	القدما
١٤٩أ، ب	عمرو بن قمية	السريع	لامها
١١١ب	النمر بن تولب	المتقارب	الاعصما (م)
١٢٥	أبو خراش الهذلي	الطويل	اصلم
٢٦ب	-	الطويل	أشام
٢٦ب	-	الطويل	وأظلم
٢٦ب	-	الطويل	مقدم
١٤٨ب	-	الطويل	مظلم
١٤٨ب	-	الطويل	يتكلم
١٤٨ب	-	الطويل	مطعم
١٤٨ب	-	الطويل	مسلم
١٩١	سويد بن كراع أو دجاجة بن عب	الطويل	حالم
٩٧ب	المرار	الطويل	الكرائم
١١١	الفرزدق	الطويل	القوائم
٢٠١ب	المتنبي	الطويل	العماغم
١٨٣	زياد الأعجم	الطويل	نظامها
١٨٣	زياد الأعجم	الطويل	عامها
١٨٣	زياد الأعجم	الطويل	حمامها
١٩٧	المرار	الطويل	نجوم
٩٧ب	المرار	الطويل	وتقيم
١٩٧	المرار	الطويل	وخيم

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٧، ١١١ ب	المرار	الطويل	نسيمها
٩٧ ب	المرار	الطويل	حميمها
١٩٨	المرار	الطويل	نجومها
١١١	كثير	الطويل	صميمها
١٦٧	أبو الأسود	الوافر	تلم
	انظر تلم	الوافر	ملم
١٩٣	عمرو بن معد يكرب	الوافر	امسلام
١٠ ب	الأحوص	الوافر	السلام
١٩٢ ب	قيس بن زهير	الوافر	الخصيم
١٧٥ ب	أمية بن أبي الصلت	الوافر	مليم
	انظر مليم	الوافر	مقيم
	انظر اللثيم	الوافر	اللثيم
١٨	كثير	الوافر	مستديم
١٩٧	المرار	الكامل	رقم
١٥٧ ب	ليبيد	الكامل	وندام
١٨٦، ١١٨ ب	ليبيد	الكامل	المظلوم
١١٧	ليبيد	الكامل	ليامها
١٤٦ ب، ١٧٠ ب	الجميح	المنسرح	والآتم
			(م)
١٣٠، ١٣١	أوس	الطويل	مسهم
١٧٥، ١٦٩	أوس	الطويل	المهينم
١٩٧ ب	الخجل	الطويل	المقوم
١٩٧ ب	الخجل	الطويل	المتظلم
٧٢ ب	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	والقم

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥١ ب	مالك بن نويرة	الطويل	عاصم
١١٩	ذو الرمة	الطويل	النواسم
١٤٨ ب	رجل من كلب	الطويل	الاعاجم
١٢٣ ب	الفرزدق	الطويل	ومقام
١٢٣ ب	الفرزدق	الطويل	كلام
١٩٧	المرار	الطويل	هجوم
٨٨ ب	الأحوص	البسيط	سلم
١٢٣ ب	الأخطل	البسيط	والخم
٧٣ ب	—	البسيط	ولا عظم
١١٥٦	النايعة	البسيط	لاقوام
٧٢، ١٧١ ب	الخطيئة	الوافر	عكم
١١٥ ب	الخطيئة	الوافر	بدم
١١٨٣	الفرزدق	الوافر	الحيام
١٥١	زياد الأعجم	الوافر	الحليم
١٥١	زياد الأعجم	الوافر	اللثيم
١٥١	زياد الأعجم	الوافر	تيم
١٨٦	دعبل	الكامل	محمي
١٨٦	دعبل	الكامل	الحجتم
٨٦ ب	دعبل	الكامل	الإسلام
٨٦ ب	دعبل	الكامل	البرسام
١١٨٢	ابن الرومي	الكامل	ونسيمها
١٤١ ب، ١١٨٨	العجاج	الرجز	الحمي
٩٧ ب	المرار	المتقارب	الجرام

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(نُ)
٩٥ ب	العجاج	الرجز	مَحَنُّ
٢٥ ب	خطام الريح	الرجز	يُوثِقِينُ
١٥٥ ب	أبو زغيب دليم	السريع	الكرابينُ
٧٣ ب	الاعشى	المتقارب	أَزَنُ
٧٣ ب	الاعشى	المتقارب	كاللبنُ
			(نَ)
٨٢ ب	أمية بن أبي الصلت	البسيط	بأولانا
١١٢	كثير بن عبد الله	البسيط	عفانا
١٨٤ ب	عمرو بن كلثوم	الوافر	جرينا
١٨٤ ب	عمرو بن كلثوم	الوافر	الأندرينا
١٤١	عمرو بن كلثوم	الوافر	مقتوينا
١٢٥، ١٧٥، ١٧٤ ب	حسان	الوافر	ميننا
٧٥ ب	الكميت	الوافر	الدويننا
١٠٠ ب	المجنون أو خارجة بن قليب	الوافر	مبيننا
١٠٠ ب، ١٠١ ب	المجنون أو خارجة بن قليب	الوافر	يستويننا
١٩٣ ب	—	الوافر	الثدينا
١٩٧	—	الرجز	وهنة
٨٤ ب	أم جميل	الرجز	عصينا
٨٤ ب	أم جميل	الرجز	أبيننا
١٥١	—	الرجز	الضعفينا
١٥١	—	الرجز	تجينا
٦٨ ب	حسان	الخفيف	جنونا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(نُ)
١٥٢	امرؤ القيس	الطويل	عُرَّانُ
١٥٤	حميد الأرقط	البسيط	المساكينُ
	انظر مينا	الوافر	مِينُ
١٤٦ ب	سعيد بن حميد	الوافر	أمانُ
١٤٦ ب	سعيد بن حميد	الوافر	امتحنانُ
١٤٦ ب	سعيد بن حميد	الوافر	الزمانُ
١١١ ب	محمد بن كناسة	الكامل	يلينُ
١١١ ب	محمد بن كناسة	الكامل	يكونُ
٧٦ ب	-	الرجز	هينُ
٧٦ ب	-	الرجز	لينُ
			(نِ)
١٢٠٠	بشر بن أبي خازم	الطويل	المباينِ
١١٤٩	الطرماح	الطويل	الكنائنِ
١٩٦	ابن أحمر أو الأزرق الفراءسي	الطويل	رمانِي
١٨١ ب	مساور بن هند	الطويل	إيلانِ
١١٩٣	ابنة مالك بن بدر	الطويل	الكتفانِ
١٩٨ ب	يعلى الأحول	الطويل	طهيانِ
١١٢٧	خيرة البلوية أو غيرها	الطويل	خَلِقانِ
	انظر خَلِقانِ	الطويل	عَطِرانِ
١١٥٢	طائي	الطويل	يمانِ
١٢٦	عمرو بن عمرو بن العداء	البسيط	جمالينِ
٩٥ ب	جرير	البسيط	حينِ
١٦ ب	عمران بن حطان	الوافر	عساني

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٨ ب	المرار	الوافر	الشُّعَان
٩٨، ١٧٠ ب	المرار	الوافر	الزَّعْفَرَانِ
	انظر الشعان	الوافر	الشُّوْنِ
١٧٢	الشمّاخ	الوافر	الظُّنُونِ
١١٧٧	أبو حية	الوافر	تُخَوِّفِينِي
٥٥ ب	الجَمَازِ	الكامل	يَبْتَنِي
٥٥ ب	الجَمَازِ	الكامل	يَجْتَنِي
١٩٦ ب	-	الرجز	وَاطْمَئِنَانَهُ (هـ)
٢٠١	رؤية أو أبو النجم	الرجز	عَلَاهَا (ي)
١٧٣	سُحِيم	الطويل	يَمَانِيَا
١٧٤	ابن أحمر	الطويل	غِيَابِيَا
١٥٢	ابن أحمر	الطويل	نَوَاجِيَا
١٦٢ ب	الفرزدق	الطويل	الْمَنَادِيَا
١٨٤	-	الطويل	بَلْقَائِيَا
١١٣ ب	عذافر الفقيمي	الرجز	وَالطَّرِيَا
١٦٤	-	الرجز	بِظَهْرِيَّة
١٦٤	-	الرجز	الْأَرْشِيَّة
٩٦ ب	-	الرجز	صِيَايَةَ (ي)
١٠٥	العجاج	السريع	الْبَكِّيُّ
١٣١	العجاج	السريع	قَنْسَرِيُّ
٤٥ ب	أبو ذؤيب	المتقارب	نَسِيُّ

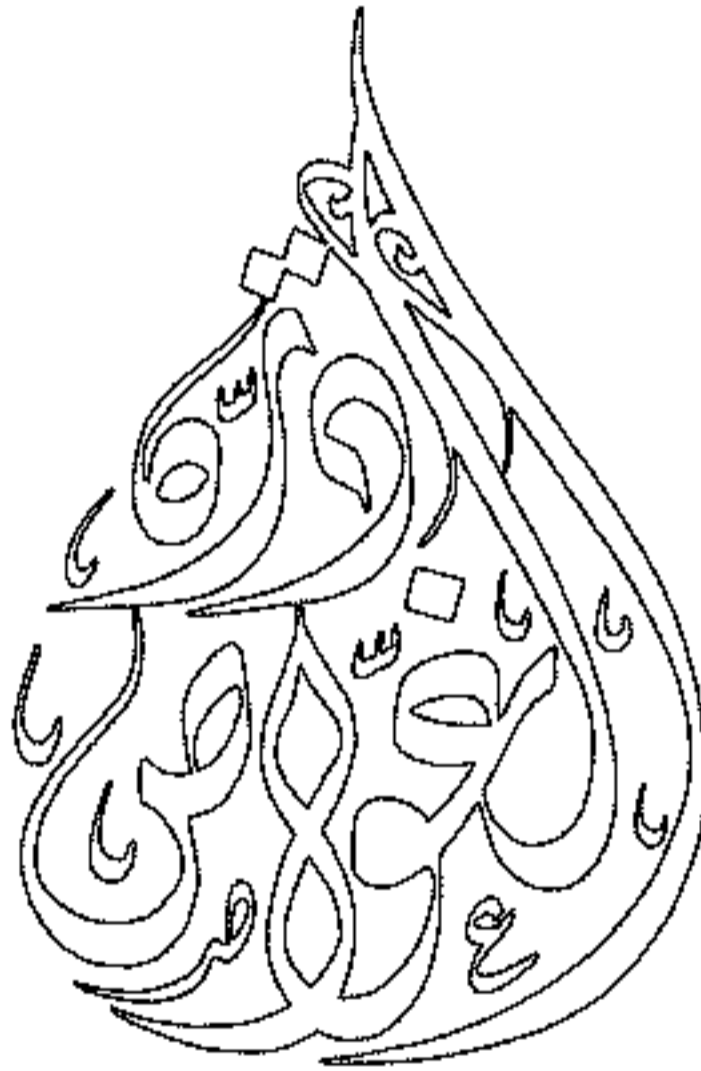
الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(ي)
١٧١ب	أبو الجودي	الرجز	الرؤي
١٧١ب	أبو الجودي	الرجز	البرني
			الألف اللينة
١٥٥	الأعشى	الطويل	الصبا
١٨٥ب	الأسعر الجعفي	الكامل	رأى
١٨٥ب	الأسعر الجعفي	الكامل	وأى
١٩١ب	الرخيم العبدي	الكامل	كانوى
١٥٦	منظور الدبيري	الرجز	زوزى
	انظر زوزى	الرجز	زوزى
١٨٥ب	—	الرجز	المسا
١٣٢ب، ١٧٨ب	العجاج	الرجز	وقا
١٨٥ب			

٦- فهرس أجزاء الأبيات (١)

— توأبانيان : انظر في الطويل : يتفلقلا

١٩٣ ب

— عليهن فتیان رموا بفتية



(١) اقتصر على هذين الموضوعين لصعوبة الوصول إلى الأول ولعدم معرفتي لتتمة الثاني .

٧- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية

٢٢١، ٢٢٢ ب	أحمري	١٠٤ ب	أتررنه	(١٠١)	
١٦٨ ب	أحنجر	١ ب	أتكاه	١٥٦	آءة
١٣	أحوزي	١ ب	أتلج	١١٩٧	آبل
١١٥٣	أحوى	١٩٥ ب	أثناه	١٢٣، ١٥ ب	الآجر
١٥٣	أحروي	١١٣٣	أجادل	٨٢ ب	آخر
١١٥٣	أحي	١٤٤ ب	الاجارع	٨٢ ب	الأخرة
١٣٨ ب	الأخاير	١٣٣ ب	أجدل	١٥٦	آدر
٨ ب	أخت	١٥ ب	أجربة	١٧٤	آدم
١٣٧ ب	أختلق	١٦٨	أجرمز	١٣	أورها
١٩	أختي	١١٧٤	أجمع	١١٩٥	أزر
٨٩، ٩٢ ب	آخر	١٨٣	أجمعين	١٧٤ ب	الآن
٨٢ ب	أخرى	١٢٣	الأحاوص	١١٥٣	أوى
١٢٢	أخرج	١٥ ب	أحبة	١٥٢	الأبى
١٦ ب	أخرجج	١١٣٨	أحتبسته	١٠٣ ب	أبابيل
١١٦٨	أخرمس	١١٦٨	أحتجز	١٤٤ ب	الأباطح
١٦٨ ب، ١٦٧ ب	أخرنطم	١١٠٠	أحتمل	١٤٦ ب، ١١٧١ ب	أباطيل
١٧٤	أخطيت	١١٣٨	أحتملت	١٨٠ ب، ١١١٢ ب	الآبتهال
١٧٧ ب	أخواك	١٧٧	أحد	١٨٤	أبخلناكم
١١٠٢	إداوة	١٦٨ ب، ١٦٧ ب	أحرنجم	١٨٣	أبصعين
٢٠٤ ب	أدعه	١٤٦ ب	إحرون	٩٩ ب	أبوايوب
١١٦	أدكار	١٦ ب	أحمد	٢٠٦ ب	أبيضه
١١٦	أدكر	٢١ ب، ٥ ب	أحمر	١١٥٥	أبينون
١٢٤ ب	أدل	١١٧٤، ١٥٣، ١٢٣		٣ ب	أثار
١٥ ب	أذلة	١٦٢	أحمر حمراء	١١٩٥	أثرثة

الأرارة	١١٤٨	أسطاع	١٥٤	أضرب	٢٤ ب
أراطي	١١٩٦	أسقية	١٠١ ب	أضربا	٤٣ ب
أراق	١٤٦ ب	اسل	١٢٥	أضرب	١٦٧ ب
أرانب	١٠١ ب	اسمادت	١٩٨	أضربي	٤٣ ب
الأربعاء	١٧١ ب	أسود	١٣٨ ب	اطمأن	١٦٧ ب
أرجان	١١٢٣	أشائي	١٩٦ ب	أظل	١١٩٩
أردد	١١٤ ب، ٢٤ ب	الأشاعة	١٢٣	أعريض	١٧١ ب
أر	١٣	أشتر	١٣٣	اعتتب	١١٥ ب
أررت	١٣	أشتركاوبلنك	١٣٢ ب	أعجمي	٨٦ ب
أرز	٨٠ ب	أشترمرك	١١٣٣	أعرايبي	٨٦ ب
أرض	١١٦٧، ١١٩٥	أشوى	١٠٠ ب	الأعراف	١٢٤ ب
أرضون	١١٦٧، ١٢٠	أشويت	١١٣٨	اعضض	١١٤ ب
أرغفة	١٥ ب	أشحة	١٥ ب	أعمى	١٥٥
أرمه	٢٠٥ ب، ١٢٠٦	أشد	١٨٨ ب	أعوج	٢١ ب
أرهن	٩٦ ب	أشدة	١٥ ب	أعوجي	٢١ ب
إريس	١١٤٨	أشرت	١٩٥ ب	أعيياء	٥٣ ب
الإرين	١٣٥ ب	أشعني	١٢٣	اغزه	٢٠٥ ب
الأزم	١٣٠ ب	إشقى	١١٧٩	افتات	١٩٣ ب
أزهر	١٣٨ ب	أشقرى	٢٢ ب	الأفضل	١١٦٢
الأزيب	١١٩ ب	أشلته	٧٨ ب	أف	١٣ ب
أساربع	١٥٥ ب	الأصادق	١٠١ ب	أفكل	١٦ ب
أساق	١٠١ ب	أصم	١٨٨ ب، ١١٩٩	أقفرة	١٥ ب
إستبرق	١٥٤	أصيبة	١١٥٥	أقلة	١٥ ب
الاستقسام بالأزلام	١١٨ ب	أصيم	١٨٨ ب	أكتعين	٨٣ ب
اسحنفر	١١٦٧	أضحى	١٦	الاء	١٠٣ ب

ألى	٧٥ ب	إنقحل	٣ب، ١٤	باطل	١٤٦ ب
إلاهة والإلاهة	١٥٣ ب	انقرف	١٩٨	باع	٥٣ ب
ألب	١٨٨ ب	أنيسان	١١٥٥	الباقر	١٠١ ب
الحمز	٢٤ ب	إهليلجة	١١٠٠	بان بين	٢٠٤ ب
الندد	١٩٩، ١١٨٨ ب	أهوج	١٢٢	بدره ويدور	١١٦٧
أليد	١١٨٨	أوبر	١٥٣ ب	بذينجانة	١٩
ألي	٢٤ ب، ٢٥	أوج	١٩٦، ٢٠٦ ب	بُرى	١١٧٤
الليل	١٧٣ ب	الأود	١١٧	برام	١٨٦
أما	١٢٣ ب	الأودين	١١٧	بُرن	١٣
أمير	١٣	أوزر	١٩٥	بُرد	٥٣ ب
الامر	١٣	إوزة	١٥٦	برمة	١٨٦
امراة	١٢٥ ب	الأول	٨٢ ب، ١١٢٣	برة	١١٧٤
امراتان	١٠٣ ب	الأولى	٨٢ ب	برود	٥٣ ب
أمسس	٩٠ ب، ٩٢ ب،	أولو مال	١٠٣ ب	بعده	١٦٠
	١١١٥، ١١٧١	أونت	٩٩ ب	بغداد	١٢٣ ب
أمطر	٨٥ ب	أويت	١١٥٣	بغداد	١٢٣ ب
إملاك المرأة	١١٩٠	أويصل	١٥٣	بقم	١٢٣، ١٧، ١٥ ب
أمهة	١٩	أي	٢٤ ب	البقوى	١٣٣ ب
أمهات	١٩	أيبلي	١١٩٣	البقيا	١٣٣ ب
أميريرة	١١٩٤	أينق	٢٠ ب	البكي	١١٠٥
أنا	١٢٠٥	أيهات	١١٩٦	بلنك	١٣٢ ب
أناسي	١٥٥ ب	(ب)		بنت	١٩
أنبوب	١٤٦ ب	باح السر	١١٩٠	بهله	١١١٢
أنثى	١١٦٢	باحة الدار	١١٩٠	أبن بور	١١٨٤
انطلق	١١١٠، ١١٢٢	باذنجانة	١٩	بويدنجانة	٩ ب

بيطار	١٣	تدحرج	١٧٠	تهار	٢
بيطر	١٧٠	تدورة	٢	تَهْلل	١٨٨
بين	٢٠٤	تديم	١١٦	توأبانيان	١
	(ت)	تَر	١٠٤	توأم	١٤
تابطي	١٨٨	تراث	١	تود	١٩٩
تأثور	١٣	تربية	١٩٤	تودية	٢
تارس	٢٠٠	تُرش شيرين	١٨٧، ١١٣٣	تور	١٨٤
التأورور	١٣	ترقوة	١١٤١	توراب	١٩٣
تلفة	٢	تُشر	١١٩٦	توراة	١٤
تامر	٢٠٠	تشنعه	١١٩٦	تولج	٢، ١
تان	١١٤١	تضارب	١١٨٨	تومري	١٣
التبشر	١١٩٣	تضيرب	١١٨٨	تيقور	١
تبيطر	١٧٠	تعوضوة	٢	تیهورة	١٢
تتري	١٤	تغلب	١٦	(ث)	
تترت	٩٧	تفات	١١٩٦	تية	٣٠
تتفل	٢	تفتاتي	١١٩٥	الثلاثاء	١٧١
تتفلة	١٤	تقضت	٩٧	ثم وثمت	١٥٥
تجفاف	١١٩٩	تقضيت	٧٨	ثن	١٩٩
تحلي	١١٩٩	تقول	١٣٧	ثنايان	١٤١
تحلبة	١٩٩	تكبيت	١١٩٥	ثنايين	١٠٣
تحوي	١٢١	تكريت	١٢٣	الثنوي	١٣٣
تحيزت	١٧٠	تلنة	١١٩٣	ثني	١٩٩
تحاف	٢	تمثال	١١٩٩	الثنيا	١٣٣
تخمة	١	تمنيت	١٣٧	ثوبكر	٩٩
تدجى	١٧	تنطق	١٩٥		

١١٨١، ١١١٢	حذفار	١١٠٠	جعفر	(الجيم)	
١٤٦ ب	حرة	٣ ب	الجلب	١٧٤	جاء
	الحزاوة : انظر الحزاوة	٧ ب	جمادى	١٧٤	جائي
١٦٨ ب	حزق	١١٧٤	جمعاء	١١٢	جئت
١٦٨	حزن	٢٩٨	الجمير	٥٥ ب	جئر
٤٦ ب	حسبك	١١٨٢	جُمير	٥٥ ب	جاز
١١٨٩	الحسن	١٣٥ ب	الجنة	٢٣٣	جؤن
١١٩٥	حضره يحضره	٢٥ ب	الجواري	١٠١ ب	الجامل
١٩ ب	حضيرموت	٨٨ ب	الجودى	١٥٩ ب	ججاجحة
٥١ ب	الحفش	٩٨ ب، ١٣٥، ٣٣ ب	جُون	١٩٣ ب	جحفة
١٥ ب	حلم	(ح)		١٦٩	جحنفل
١٥ ب	حليم	٢٠٠ ب	الحائش	١٩٥ ب	جعيدتان
١٩٩، ١٢٣	حُمُر	١٢٠٠	حائض	١٩١	الجد
٢٥	الحمير	١٩٤ ب	الحارّ	١٩١	الجدة
١٧٤ ب، ٢٣	حمراء	١٥٣ ب، ٢٢٣	الحارث	١٩١، ١١٧٧	جديد
٨٠	حمراءة	١٧	حاشى	١١٧٧، ١٥٥	جديدة
١٠٠ ب	حمل	١٤٠ ب	حبارى	١٩٠ ب	
١٩٩	حملاق	١١٧٤	حباري	١٩٦ ب	جديلة
١١٣٨	حملت	١١٧٧	حبذا	١٩٩ ب	جرفاس
١١٩١	حميدة	١١٣٨	حبسته	٨٣ ب	الحُرز
٢٤	حوجلة	١٦٩ ب، ٩ ب	حبنطى	٨٣ ب	الجرزة
٢ ب	حوجم	١٥ ب	حبيب	٨٣ ب	الجرروز
٢٢٣	الحوص	١٤٠ ب	حبيرة	١٥ ب	جريب
٢	حوفزان	١١٨٨	حداء	١١٧٤ ب، ١٦٣ ب	جعفر
١٩٧	حوك الرداء	١١٨١، ١١١٢	حذافير	١١٠٣	الجعفرين

حولايا	١١٢٠	خضيب (كف خضيب)	الدعاء	٢٠
حولي وحوالي	١٧٢	١١٩١	دعوت	٢٠٥
حيث	٤٦	١١٩٤	دلي	٢٠٦
حيري	١٤	١١٩٤	دم	٣٠
حيص	١٥٥	٢	دُمي	١٧٤
الحين	١٩٦	٢٧	دهين	١١٦، ١٩١
حية	١١٢١	١٩٢	الدوام	١٦
حيهلا	١٢٠٥	١١٣٧	دويبة	٩٩
حيوي	١١٢١	١٧٦	دويرة	١٧٤، ٢٠
(خ)		١٩٨	ديار	١٣
خادعت	٨٥	١٤٦، ١٧٠	ديم	١١٦
خُيب	١٢٣	١٥٥	ديم	١١٦
الخُيبين	١٢٣	(٥)	ديمة	١١٦
خدب	١٦٨	٢٠	(ذ)	
خدعته	٨٥	٢٠٠	ذؤابة	١٠٢
خرجاء	١٢٢	١٧	ذا ٧٥، ١٠٣، ١١٤،	
الخرص	١٣٧، ١٩٣	١٤١		١٢٥
خريق	١٧٧	١٤١	ذا صبيحة	١٩٥
الخرزوة	١٩٧	١٧٠	ذاء	١١٣
خزيا	١٣٣	١٦	ذات	١٢٥
الخشل	٩٧	٣٠، ١٥٢	ذات يوم	١٥٣
الخصر	١٩٣	٣٠، ١٥٦، ١٥٣	ذان ٧٥، ١٠٣، ١١٤،	
خصر	١٤٧	٩		١٤١
خصيف	١٧٧	١٢٠	ذاة	١٢٥
خضارة	١٥٣	١٥٥	الذبل	١٠٨

ذليل	١٣٨ب، ٢٥ب	رَدَد	١١٦٩	زهير	١٣٨ب
ذليل	١٥ب	رُدِينِيَّة	١١٤٧	الزوزي	١٥٦
ذو	٧٥ب	رز	٨٠ب	زولان	٤٦ب
ذوا	٧٥ب	رشي	١٩٩	زونزك	١٥٦
ذوائب	١١٢ب، ١٠٩ب	رشيدة	١١٩١	زيادة	١١٢٧
ذوات	١١٢٥، ١١١٤	رغيف	١٥ب	زيتون	٥٢ب
ذو مال	١٢٤، ١٠٣ب،	رفاقة	١١٩٤	زيتون	١٧
١٢٤ب، ١١٤١ب، ١٧٧ب		ركب	١٧ب	زيدا	١٢٥
الذوين	٧٥ب	ركوب	١١١٦	زيدان	١٧٢ب
(ر)		رسي	٥٣ب	الزيدان	١٧٥ب
راس	١٨٦ب	رَمِيًّا	١٩٤ب	الزيدين	١٠٢ب
الراهن	٩٦ب	رمية	١١٩٤	(س)	
رباب	١٨٦	رَمَلِيَّة	١١٢١	سأل (سال)	١٣٤، ١٣٣
ربابة	١٨٦	رنز	٨٠ب	سبحان	١٥٣ب
رب	١١١٦	رُيا	٩٩ب	السببشي	١٥٢
رُبَّ ورَبَّت	١٣٠ب، ١٥٥ب	(ز)		سحر	٩٢ب، ١٩٠ب
رَبَّة	١٨٦	زال	٨٤ب	سدرات	١١٤١
رَبِيَّتُه أَرَبُه	٧٠ب	زباننا عقرب	١٩٨	سديس	١٧٧ب
ربشه	١٩٤ب	الزبانية	٣ب	سراحين	١٥٥ب
ربعة	١١٩٤	زبرج	١١٩٩	سراة	١١٩٥
رُبَيْت	١١٩٥	زكري	٢٠٠ب	سراويل	١٦، ١٥
رثوت	١١٩٤	زكرياء	٢٠٠ب	سردد	١١٩٩
رحى	١١٧، ٢٤ب، ١٩٩ب،	الززال	١٥٢ب	السرهاف	١٥٢ب
١٨٥ب		زنادقة	٧٨ب	سرو	١٥٣
رحيم	١٥ب	زهلق	١١٩٩	سرية	١٠٢ب

سريويل	٥ب	شؤون	٩٨ب	(ص)
سرييلات	٥ب	شال	٧٨ب	صاحب ١٣٣ب، ١١٤٤
سفر	١٧ب	شاة ١١٢٧، ١١٢١،		صار (من الصورة) ١١٩٣
سفته أسفه	١٧٠	١٢٥ب، ١١٤١		صبر ١١٦٧
السلام	١٩٥ب	شتر	١٣٩ب	صبية ١١٥٥
سلته	٧٨ب	شحيح	١٥ب	صحاري ١٧
سلوت	١٧٨	شد	١٣٩ب	صحراء ١٧٣ب
سليت	١٧٨	شديد	١٥ب	صحير ١٧
سمع	١١٩٥	شراجيل	١٥	صديا ١٣٣ب
سمية	١٢٠	الشرب	١٩٥ب	صرعان ٥١ب
سميته	١٢٣ب	شرف	١٥ب	صعقي ١١٢٧
سنبنة	١١٩٩	شربث	١٦٩ب	صفراء ١٨٠
السنة	٦٩ب، ٨ب	شرها	١٩٤ب	صلوت ١١٩٤
السنة	١٥٥	شروي	١٣٣ب	الصنم ١١٨ب
سنور	١١٨٢، ١٥٦	شريف	١٥ب	صوى ١٥٥
سنون ٦٩ب، ١١٥٦، ١١٧٤		شريفة	١١٧٧	صومعة ١٤
سه	٢٤ب، ١١١٦	شمته أشمه	٧٠ب	صياقلة ١٥٩ب
سهلي	١١٩٦	شن	١٩٧	صيد ١١٣٩
سواء	١١٥٤	الشن	٩٧ب	صيرف ١٦٩ب
سوة	٩٩ب	الشهادة	١٣٥ب	(ض)
سويدا	١٣٨ب	شهر ربيع	١١٥١	ضياء ١٠٩ب
سيل	١١١٩	الشوى	١٨٦	ضاربة ٧٤ب
شاء	١١٣ب	شوى	١٠٠ب، ١١٣٨	الضاريك ٤٢ب
شعان	٩٨ب	شبة	١١٤١، ١١٢٧	ضب ١١١٦
				ضرب ١١١٦

الضرر	١١٨٤	(ع)	عشرين	٨٠ب
ضهياً	١١٠٧	ع	عشنت	١٥٦
ضو	١٨١ب	العاج	عشيشية	١١٥٥
الضوء ١٠٩ب، ١١٢٥، ١١٢٧		العاهن: انظر الراهن	عصا ١١٧، ٢٤ب، ١٩٩	
ضورب	١٣٣	عباديد ١٠٣ب، ١١٢ب	عصفور	١٣
الضيع	١٩٥ب	العباس ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ب	عصي ١٧٢ب، ٢٠٦ب	
ضيون	١١١٩	عبد ١٣٣ب، ١٤٤	عضضته أعضه	٧٠ب
(ط)		عبد الملك ١٥١	عفراء	١٩٨
طار	١٢٠١	عبد مناة ١٥١	عقب	١١٨
طالق	١٢٠٠	العبيدي ١٩٦	عقدة النكاح	١١٩٠
طامن	٢٠ب	عبيد ١٤٤ب	عقرب ١٢٠، ١١٧٤	
الطرف	١٥٥	العبيدي ١٩٦	العقيم	١٤٧ب
طغيا	١٣٣ب	عجمي ١٨٦	علامة	١٠٨
طلاحية	١٩٤ب	عديس ١٠٠	علباء	١٢٠
طلحة وطلح	٨٠	العدملي ١٩٤	علت	١٧٠
طنانة	١٩٦ب	عدة ١١٦	العلل	٧٠ب
طولية	١٩٤ب	عربي ١٨٦	علن	١١٦٨
طيا	١٩٢ب	العرف ١٢٣ب	عليق	١١٨٢
طيان	١٩٢ب	العرف ١٢٤	عليكه	١٢٠٦
(ظ)		عرفان ١٢٣ب	عليم	١٥ب
ظرف	١٥ب	العرق ١٩٢ب	عمر	٨٩، ١٥ب
ظريف	١٥ب	عرقوة ١٢١	العمر	٥٤ب
ظريفان	١٤١	عرند ١٦٩ب	العمران والعمرين	
ظريفون	١٤١	عروض ١٧١	١٤٠ب، ١٥٢ب، ١٧٥ب	
ظريفة	١٧٧ب، ١٥ب	العريف ١٢٣ب	عمرد	١٥٦

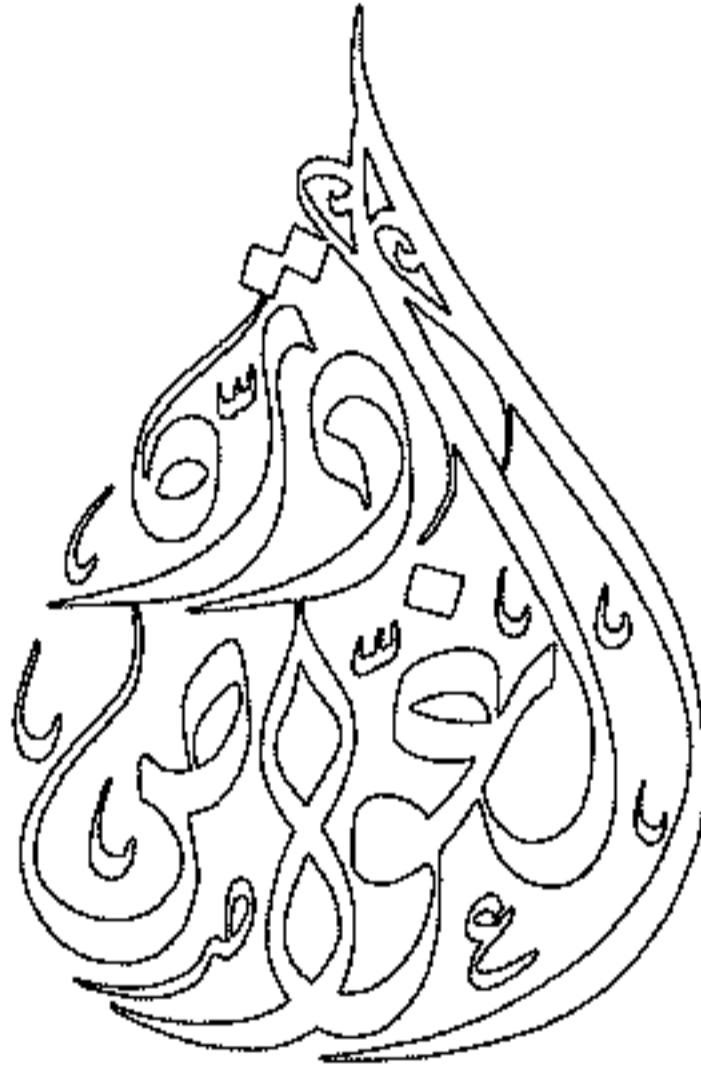
١١٩٦	فناءك	١٩٣	الغاثور	١١٨٤، ٥	عمرو
١٧٧	فوزيد	(ف)		١٩٤	عمياً
١٢٠	فُوق	٢٢	فارسي	١٩٤	عميمي
١٤١	فوك	١٩٥	فتلت	١٩٤	عمية
١٥٣	فيئة والفيئة	١٣	فتوى	١٤٠، ٢٠، ١٥	عناق
	(ق)	١٣٣، ١٩٥	الفتيا	١٦٦	
١٥	قائم	١١١٠، ١١٢	فخذ	١٦٧	عنبس
١٥	قائمة	١٧٩	فراد	١٦٧	عئل
١٠١	قاصعاء	١٧٩	فرادى	١٦٦	عنوق
١٧٢	قاضي	١٢١	الفراش	١٢	العوبثاني
٥٣	قال	١٩٢	الفرج	٢١، ٢٣	عُوج
٦٩	القال	١٩٤	فُرج	٢٣	العُوج
٨٥	القووب	١٩٤	فُرجة	٢٢	عوجاء
١٢٠	قب	١٧٩	فرد	٩٩	عودآود
١٦٠	قبله	٢٢	فرس	١٥٣	عمي
١١٦	قتل	١٧١	فرزدق	(غ)	
١١٦	قتيل	٨٥	الفرضة	١٣٠	غرثي
١٩٥	قحاح	٨٥	فرضت فرضا	٥٣	غزا
٣	القحل	١٩٣	الفرفر	١٩٧	غزاوة
١٧٤	قديمة	١٠٤	فريق	١٠٠	غطمش
٢٣٣	قرأ (قرا)	١٥٤	الفضل	٢٠٥	غلاميه
١٩٩	قرطاس	١٩٥	فضيل يفضل	١٥٥	غلمة
٥٢	القرطبي	١٦٢	الفضلي	١١٠	عُمي
١٤٦	قرناس	١٢٠	فقا	١٥٦	غوغاء
٥	قربويح	١٦٩	فلل	٢٠٣	غوغاء

القسيرة	١٩٥ ب	(ك)	كيفه	٢٠٥ ب
قسي	٢٠ ب، ١٢٠ ب،	كأي	كبنونة	١٥٢ ب
	٢٠٦ ب	كثربا	(ل)	
قصرته	٥٢ ب	كذا	لا ولات	١٥٥
قضااض	٢٠٤	الكراوين	لأل	١٤
قعد	١٩٩	كرسي	لاء	١١٣ ب
قعيد	١٦٢ ب	كرم	لاين	٢٠٠
قفل	٩٩ ب	كريان	الللات	١١٣ ب
قفيز	١٥ ب	كريم	لؤلؤ	١٤
القلت	٥١ ب	كريمة	اللامعات	١٥٢
القلقال	١٥٢ ب	كريمة	لاة	١٢٠ ب
قلما	١٣٠ ب	كفاء	لدى	١٥٢ ب
قلنس	١٢٥	كفاء	لذن	١٥٢ ب
قليل	١٥ ب	كفاء	اللذان	١٢٥ ب، ١٠٣ ب
قمحدوة	١٤١	كفؤ	الذين	١٠٣ ب
القمرين	١٤٠ ب	كل	لقا	١٩٦
قمرية	١٦٢	كلا	لقاح	١٨٦
قنر	١٦٧	كلتا	لقحة	١٨٦
قنسون	١٧٢ ب	كلب	له؟	٢٠٥ ب
قنور	١٨٢، ١٥٦	كليب	لهد	١٠٦
قني	٢٠٦ ب	كم	لهي	١٢٠ ب
القهبلس	٣ ب	الكمة	لو	٢٤ ب
قواصع	١٠١ ب	كوثر	لووي	١٥٣
قوتل	١٣٣	كوكب	لويت	١١٤
القياس	١٤٥	كي	ليائل	١٧٣ ب

١١٩٨	مقاتلة	٧، ٢٤، ب	مد	١٧٣	ليال
١١٤١	مقتوين	١١٢	مذاكير	١١٣٩	ليس
٩٩	مقروءة	١٠٣، ١٤١، ب	مذروان	١٧٣	الليل
٩٩	مقروءة	١١٨٤	مذعور	١٧٣	ليلة ليلاء
١٨٥، ١٢٥، ب	مقلات	١٣٥	مردوس	١٩٤	لين الحاشية
١٥	مكرم	١١٧٤	مرامي	(م)	
١٥	مكرمة	٩٨	المرأة	١١٣	ماء
١٩٠	ملاك	١٩٤	مرباث	١١٣٩	ما أطوله
١٩٠	ملك الشيء	١١٣٣	مُرك	١١١	المؤتممة
١٩٠	ملك	١٠٤	المري	١٩٥	الماحوز
١٩٠	ملكك	١٠٧	مرم	١٣٣	معر
١٦٣	ممذاق	٥	مساجد	١٢٥	المؤقدان
٨٥	منام	١١٧٨	مستحي	١١٣	مالح
١٩	منت	١١٠٥	المشور	١٩٦	مؤنة
٣	منجنيق	١٢٥	مصباح	١٦٧، ١٧٦، ١٦٧، ب	مائة ومعون
٧	مند	١١٩٨	مصلصل	١١٧٤	
١١٨٤	المنقر	١٣٧	مصنوع	١١٦٧	مائة ومؤون
١٩	منه	١١٨٦	المطأ	١٩٦	مؤونة
٦٢	المنهاء	١٠٢	مطايا	١٩٤، ١٧٤، ب	معين
١١٨٠	مه	٨٥	مطر	١٩٥	متعة
١٢٣	المهالبة	١٤١	معاش	٩٠	مثنى
١٤٦	مهرقان	١١٨	المعقب	١٣٥	المجنون
١٢٣	مهلبى	١١٧	معنى	١١٣٩	مدّ
١١١	المؤتممة	١٤١	معيشة	١٩٦	مدبح
١٩٦	مونة	١١٩٨	مقاتل	١١٦	مذكر

١٢٩	وشوي	١١٧٥	هذان	٣٣ب	مير
١٥٥	الوقائص	١٧٠ب، ١٥٣، ١٧٠ب	هار ٢ب، ١٥٣، ١٧٠ب	(ن)	
١ب	ولج	١١٨٢	هبيخ	١٩٧	النازية
	(ي)	١٩٧	هجم	١٣٣ب	الناشط
٥٠ب	يأتبل	١٧٢ب، ١٨٦ب	هديّ	١١٩٦	نباطي
١٩٤ب	اليارّ	١١٠٢	هراوى	٦٦ب	نبد
١١١٢	يبتهل	١١٠٢	هراوة	١٩٤ب	النجاء كم
٢ب	يتهير	٢ب	هرت	١٥٣ب	نسر
٥٥ب	يجاز	١٦٨ب	هقط	٧٨ب	نسل
١١٥	يخشى	١٩	هنت	١٠٣ب	نسوة
٣٠، ١٢٠ب	يد	١٩	هنه	١١١ب	النشر
١٢٥	يدا	١٢٠٦	هنه	٥١ب	النشوة
١١٣٤	يدع	١١٧٤	هني	١١٢٢	النضد
٢٠، ١١٥ب	يدعو	١٢٢	هوجاء	١٢٦ب	نظر
٢٠ب	يدعي	٢ب	هوزب	١٢٢	النميرون
١٢٠	يدية	٢٠٦ب	هول	١١٢١	نهائي
١١٦١	يذر	١١٥٣	هويثر	١١٢١	نهلية
١٩٥ب	يرجع سفري	(و)		٧٠ب	النهل
١١٥	يرمي	١ب	وآب	٧٠ب	نهلت
١٧١	اليرنا	١١٨ب	الوثن	١١٠٥	نهو
١٩٤ب	يرها	١٢٠٦	وجهكه	١٥٥	النوم
١١٥٣	يريء	١٩٧	وجيم	١١٩٧	نيبها
١١٥٣	يريّ	١١٩٩	وددت	(ه)	
١١٥٣	يربي	١١٦١	وذر	١٨٣ب	هاؤنّ
١٩٥ب	يزورّ	١ب	ورى	١٨٣ب	هاؤورا

يزيد	١٤٤ ب	يعفر	٦ ب	يمنة	١٢٧ ا
يسرو	١٥٣	يعله	٧٠ ب	الينجلب	٣ ب
يضع	١٧٠، ١٥٣ ب	يعملة	٧٨ ب	يهور	٢ ب
يضيع	١٥٣	يمضغ ثوبه	١٥٢	يوم	١٥٣، ١٩٦ ا
يطيق	١٧٠	اليمن	١٢٧ ا	يويضع	١٥٣ ا



٨- فهرس مسائل العربية

الألف:

- لا تكون الألف أصلاً في اسم ولا فعل ١٥٣-ب
- إبدال المخففة عن الهمزة والأصلية ياءً ١٨٦ب
- إبدال أحد الحرفين من الآخر في لُدى ولدن ١٥٢ب
- مقارنة ألف الإطلاق بالمبدلة من التنوين: انظر التنوين
- قلبها ياء في الوقف ٢٠٥ب
- تبين الحركة بالألف قليل وبانتهاء كثير وعلته. ٢٠٥
- ألف مقاتلة غير الف مقاتل ١١٩٨
- لا تكون إلا بعد فتحة ١١٧
- ألف اضرباً تدل على فاعلتين عند المازني ٤٣ب
- فاعلٌ لا يتحرك ألفه ١٢
- حذفها لالتقاء الساكنين في لم أبله ١١١٢
- لا تقع ملحقة إلا طرفاً ٤٢ب
- لا تصح الألف وقبلها ضمة أو كسرة ١٣٣ب
- تحريكها يقلبها همزة ٥٣ب

الهمزة:

- لا صورة لها في الخط عند المبرد ١٧٣
- تخفيفها ١٨١ب، ٧٤ب
- تخفيفها تقريب من الساكن وليست ساكنة ٣٣ب
- تخفيفها كالملفوظ بها ويتقدير الثبات ١١٥٣، ٢٤ب
- المخففة في حكم الساكن ودليله ٣٣ب
- حذفها في خير وشر ١٣٨ب، ١٣٩ب
- مما يهرب فيه من اجتماع الهمزتين ١٠٩ب
- حذفها على غير القياس ١٧٤

- الجمع بين همزتين ٧٤ ب
- اجتماع همزتين بينهما ألف الواحد لا الجمع عند الأخفش ١١٢ ب
- لم تدخل على الماضي لا المضارع؟ ١١٦٣
- لا تلحق أول الخماسي والرباعي ١٥٤
- مجيئها زائدة ١١٠٠
- متى لا تُقلب واوًا؟ ٩٩ ب
- لا تُقلب بالحركة وحدها ٥٣ ب
- إبدالها واوًا في ذوات ١١٢ ب
- قلب المفتوحة واوًا أو ياء ١٣٣، ١٣٥
- قطع همزة الوصل في النداء في الجملة لا المفرد ١٨٨
- قطعها عند التسمية بالفعل ١١٤، ١٥٤ ب
- ثبات همزة الوصل في (ال) وامتناع ذلك في الفعل ٢٥
- همزة بين بين ٣٣ ب، ١٧٤، ١٨٠
- قلبها في آدم وجاء: انظر القلب
- تسمية همزة التعدية بالنقل ١٢٦ ب

الإبدال:

- إبدال الهمزة عينا واللام نونا عند ابن السكيت ١٨٣ ب
- إبدال أحد المثليين ياء ١١٨٨، ١١٩٥
- ميم مفاعلة بدل من ألف فاعلت عند سيبويه ١١٩٨
- إبدال الألف ياء: انظر الألف

الإتباع:

- شرها ويرها ١٩٤ ب
- أكتعون لا يستعمل إلا بعد أجمعين، وأبصعون بعد أكتعين ١٨٣

الاتساع

٧١ ب

أحد :

– معناها العموم والكثرة أو بمعنى واحد ١٧٧

الإخبار :

– مسائله وطريقة حلها ١١٣-١١٤

الاختصاص :

– تسميته التبيين ٢٦٨

– النصب على تقدير أعني ٢٦٨

الادغام :

– الادغام ٩٩ب

– امتناعه في تاء المضارعة ١٦٣ب

– ادغام النون ١٦٠

– ادغام المضعف عند التسمية به ١١٤ب

– الإلحاق بمنعه ١٩٩

– يجيز أبو الحسن في ادغام الراء واللام ما يمنعه غيره ١٦٧ب

– تسمية عدم الادغام إظهاراً ١٨٨ب

إذا الفجائية :

١٥٨

وانظر : الشرط

إذن :

– الدليل على حرفيتها ٤٥ب

– هي في عوامل الفعل نظيرة ظن في عوامل الاسم ١٨٠ب

الاستثناء :

– الاستثناء المنقطع ١٩٧

– إن جاء مستثنيان حُمل أحدهما على نزع الخافض والآخر على الاستثناء ١١٤٨

– نصب المستثنى بمعنى بتوسط (إلا) لا بأستثنى ١٤٥ب، ١٧٤ب

- تقدير إلا في غير موضعها بعد ليس وغيرها ١١٣٣
- الجر والنصب بخلا وحاشي ٧ب
- غير في غير الاستثناء : انظر غير
- الاستثناء بلا يكون ١٤٢
- زيادة إلا ٤٦ب
- دلالتها على النفي ٨٨ب
- ما يكون من الحروف للاستثناء قد يكون لغيره ٧٧ب
- الاستثناء بمنزلة مفعول ١٧٥
- متابعة الكسائي في وقوع حاشي بعد إلا ٧٧ب
- وضعت العرب الحروف اختصاراً موضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو استثنى ١٣١ب
- استعمال ليس ولا يكون صفات ٧٧ب
- الاستثناء يشبه العطف ١٧٥

الاستعمال :

- مما شذ في الاستعمال والقياس يوجب ١١٧٧، ١١٩١
- شاذ في القياس والاستعمال ١١٧٨
- قد يجوز في القياس ما لا يجيء في الاستعمال ١١٦١
- مراد الأصل مرفوض الاستعمال ٨٩ب
- ليس كل ما لا يرد به الاستعمال لا يجوز في القياس ٨٢ب
- العدول عن مستعمل الكلام ١٩٠
- احتجاج سيبويه بالاستعمال ١٥١ب
- أراد سيبويه بحسن أنه مستعمل وبقيح أنه غير مستعمل ١١٦٤

الاستفائة :

- لام الاستفائة تتصل بكاف الخاطب وهاء الغائب ١١٠ب

الاستفهام :

- ليس من الخبر ٢٠٢، ١١٨٣ب

- التسوية خبر ليس باستفهام ٣٢ب
- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو استفهم ١٣١ب
- قد تقع الهمزة بمعنى الإثبات والتقرير ولا يكون ذلك في هل ١٣١
- معني هل: استفهم ولكنه لا يعمل ١٤٥ب
- لا يُقرر بهل وإنما يُستقبل بها الاستفهام ١٣١
- كم لم يمنع استعمالها استفهاما من استعمالها خبرا ١٣٤ب
- كم تجر وتنصب ٤٤ب
- مجيء كم بمعنى قدر ١١٩٤
- كم لم يوصل كما ووصلت ما ١١٣٥
- لم لا يوصل متى وأي ١٦٤
- استعملوا أي استفهاما وخبراً ١٣٤ب
- أي على معنى الهمزة وأم والعكس ١١٧٣، ١٣١، ١٦١
- أي يكون بعضاً من كل ١١٥٤
- أبان كمتي، وكم بمنزلة كيف وأين ١١٣٤
- ما يقع جواباً لكم وجواباً لمتي ١٥٠ب
- من لذوي العلم وما يكون من الأجناس ١١٣٥
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ١٣١
- لا تدخل أم والهمزة لمعنى الجزاء ١٦١
- أم المنقطعة ٦٣ب، ٦٩
- مجيء أين اسماً لا ظرفاً ٤٨ب
- ما بعد حرفه لا يتقدم عليه ولا يعمل فيما قبله ١٢٠٢، ٣٨ب، ١٦٥
- جواز إضافة ما في حيزه إلى اسمه وعدم جواز غيره ٢٠٢
- المعنى عند الإضافة إلى اسمه ١٣٨، ١٥٩
- لا يقع حالاً ٣٢ب
- حروفه يستفهم بها وفيها معنى الجزاء ٣٨ب

- الشياخ في الاستفهام ١٦٤
- مجيء كيف مستقراً ١١١٩
- الأسماء تقع بعد كيف ٥٧ ب
- دخول التمني في الاستفهام اتساع ٩٤ ب
- لا تقع كيف جزاءً : انظر الشرط
- لا يعمل الشرط بعد هل ويعمل بعد الهمزة : انظر الشرط
- لا يجتمع الشرط والاستفهام : انظر الشرط
- الاسم :
- مجيئه على حرف واحد ١٧٨ ب، ١٨٥ ب
- لا يبقى على حرفين أحدهما لين ١٢١، ١٧٧ ب، ١٧٨ ب
- وجه مضارعة فعيل للاسم ١٥ ب
- سقوط الهاء للمجمع يختص بالاسم ٧٨ ب
- يكثر في كلامهم مجيء ألفاظ الأسماء والكلم خلاف مواضعها ٢٣ ب
- أول الاسم مبني : انظر البناء
- اسم الإشارة :
- معناه يعمل في الحال ولا يعمل في الظرف ١٣٥ ب
- هنا وهناك وهاهنا وثم وذا وذاك وهناك ١٦١
- أجمع الناس على أن كاف هناك لا موضع لها ١٧٥ ب
- ذا لا يُعرف لها أصل ولا استعملت تامة ١١٣ ب
- ذا حرف واحد عند الكوفيين والرد عليه ١٢٥
- تثنية ذا ذان وجمعه على لفظ آخر ألى ٧٥ ب
- هذان اسم صيغ للتثنية وليس مشني ١٧٥
- يجوز في القياس هاهناك ولم يُسمع ١٦١
- وقوع ذلك موقع اسمين لا موقع جملة ١٢٤
- ذلك بعد ظن إشارة إلى المصدر : انظر ظن

- التسمية بدأ : انظر التسمية
- اسم الجنس :
- مفرد لفظاً جمع معنى ١٠١ ب
- اسم الفاعل :
- لا يعمل موصوفاً ١١٣٥، ١١٤٢، ١٢٠٠
- ولا يوصف إذا أعمل ١١٣٦
- وجواز إعماله إذا تأخرت الصفة عن المعمول عند ابن جني ٢٠٠ ب
- إعماله إذا كان للحاضر والمستقبل دون الماضي ١٦٢ ب، ١٧٣
- وإعماله ماضياً بمعونة الحرف ١٧٤ ب
- الكوفيون يقرون مفعوله باللام إذا كان بالماضي ١١٦٣
- لا يعمل مصغراً ولا يُغَرَّ إذا عمل ١٥٤، ١١٣٦، ١٤١ ب
- إعماله مصغراً أقبح من إعماله موصوفاً ١١٧٣
- لا يعمل اسماً فاعل في فاعل واحد ١٠٧ أ
- منع إضافته إلى فاعله ١٤٤، ١٣٩ ب
- الكاف في الضارباتك مجرورة ٤٢ ب
- سبب حذف نون مثناه في الإضافة ٦٢ ب
- تأويل اسم الفاعل بالمصدر ١٩٥ ب
- الضمير فيه وعدم الاعتداد به ١٤١، ٢٠٠ ب
- إضماره لدلالة ما ذكر عليه ١٧٧ ب
- لا يتصل الضمير باسم الفاعل المفرد : انظر الضمير
- لا يضاف إلى الحال : انظر الحال
- إعمال تكسيه : انظر الجمع
- اسم الفعل :
- عليك وحذرك ودونك ووراءك ٤٦ ب
- النجاء كم ١١٩٤

- مه بمعنى اكفف ١١٨٠
- أيهات وأيهااتك وأيهااتكم ١١٩٦
- حسب بمعنى يكفي وهي لا تُثنى ١٥٧، ب٤٦
- حسبك ضممتها بناء وكاف للخطاب عند أبي عمرو ٤٦ ب
- رويد ٤٦ ب، ١٤٧
- معنى فناءك اسم فعل ١١٩٦
- اسم الفعل لا يعمل مصغراً ١٥٤
- لا يتقدم مفعوله عليه ٥٣ ب

الاسم الموصول :

- استعمال الصلة والموصول بمعنى المتعلق والتعلق ٢٠ ب، ١١٢٩ ب، ١٣١، ١٣٥
- تسمية المعمول صلة ١١٨
- تسمية جملة الصلة خبراً ١١٣
- حذف ياء الذي في اللذان لالتقاء ساكنين لا لزيادتها ١١٢٥
- الصلة إيضاح ١٩٣
- لا يجوز الفصل بال بين الصلة والموصول ٧٥ ب
- ولا يجوز الفصل بالجملة قياساً ١٢٩ ب
- الاعتراض بين الصلة والموصول ١٢٧، ١٢٨ ب
- أفراد العائد والموصول جمع ١٩٦ ب
- ما في الصلة لا يعمل فيما قبله ١١٥٠
- لا تتقدم الصلة على الموصول ٢٠ ب
- خلو الصلة من العائد ١١٣، ١٣٩، ١٤١
- ما يُقدَّر فيه الضمير وما لا يُقدَّر إذا وقع الظرف صلة ٩٣ ب
- مجيء من نكرة أو نكرة موصوفة ١٢١، ١٥٤
- الذي الجنسية ١٢٦
- ال الموصولة والاختلاف في رجوع الضمير عليها ١١٨ ب

- استقلال الصلة بالظرف ١٠٢ ب
- تأويل الإنشاء بالحكاية في الصلة ١٩٣
- الموصول والصلة لا يحقران ولا يكسران ٢٠ ب
- لا توصف الظروف في الصلة : انظر الظرف
- لا تصف الموصول حتى تتم صلته : انظر الصفة
- لكن لا تقع صلة وكان تقع : انظر إن وأخواتها
- ما صح أن يكون صلة فهو خير : انظر الخبر والإنشاء

الأسماء الستة :

- واو أخوك لام لا إعراب ١٧٧ ب
- ألف فاعين الكلمة لا بدل من التنوين ١٣٢ ب
- ذو جمع وثني على لفظ آخر ٧٥ ب
- ذو لا يضاف إلا إلى المظهر ١١٧٨
- فوك وفك ١٧٦

الإستناد :

- تسمية المسند والمسند إليه الخبر والخبر عنه ٩٢ ب

الاشتغال :

- ترك استعمال الفعل بعد الاستفهام ١١٨٠
- الفرق في اختيار النصب والرفع بعد همزة الاستفهام ٥٦ ب، ١١٤٠
- اختيار النصب فيما وقع بعد ما النافية التميمية ٣٦ ب
- مسألة يستوي فيها شغل الفعل وعدم شغله عند سبويه ١٤٢ ب
- يضعف مجيء المفسر تفسيراً لفعل آخر، واحتج الأخفش له ١٤١ ب
- الواصل باللام لا يفسر بالواصل بغير اللام ١٧٣
- ناصب المفعول به هو ما دل عليه المذكور ١٧١
- لا يجوز نصب المشغول عنه معطوفاً على فعل التعجب كما يجوز في غير

التعجب ١٤٠

– متى مشغولاً عنه ١٤٩

– لا يجوز دخول اللام الجارة على المشغول عنه والفعل متعد ١٧٣

– لم يمنع ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله : انظر الشرط والاستفهام

– البغداديون يرفعون المبتدأ المشغول عنه بضميره العائد عليه : انظر المبتدأ

الاشتقاق :

– من المأخوذ من العين ١٣٥ ب

– الفرس تسمى الأشياء بالاشتقاقات ١٢٣

الأصل :

– الذي لا زيادة فيه ولا علامة هو الأصل ٧٤، ١٢٠ ب

الأصل المرفوض :

– تُرفض الجملة والأفعال التي وُضعت الحروف مواضعها ١٣١ ب

الأصوات :

– تفسير حكاية سيبويه عن قوم يضمون (قب) في حكاية صوت السيف ١٢٠ ب

أصول في العربية :

– إذا شذت الكلمة في موضع لم يتجاوز مكانها ولم يُقس غيرها عليها ١٨٨ ب

– التغيير آخر الاسم أولى به من حشوه ٢٠٦

– تغيير الأول من المثليين ٢٠١

– الاعتداد بالشبه في منع الصرف ٥ ب

– إذا كان التأويل يؤدي إلى ما لا نظير له وجب طرحه ١٢٣ ب

– إجراء المسبب مجرى السبب ١٣٠ ب

– إجراء الشيء مجرى نقيضه أو ما هو خلافه ١٣٠ ب، ١٧١

– لا يُنكر أن تكون الكلمة والحرف يُعتد به من وجه ولا يُعتد به من وجه آخر ١٩٢

– إزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول ١٦٥ ب

– من شأن العرب إذا أزلت الكلام عن أصله غيروا لفظه أو حذفوا أو جعلوه كالمثل ١٦٤ ب

– المعاني إنما تقاس لتثبت بها الأصول لا لتجلب بها الزوائد ١٧٠ ب

- إذا كان الأول زائداً جاز من احتماله ما لا يجوز مع الأصل: انظر حروف الزيادة
- إجراء المنصوب مجرى المجرور والمرفوع في الوقف عليه بلا ألف: انظر التنوين

الإضافة :

- الإضافة بابها التخصيص وأولى به من أل ١٥١، ب ١٢٩
- الإضافة إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- تسمية غير المضاف مفرداً ١٣٩، ب ٥٥
- حقيقتها أن تكون إلى الاسم ١١٤٤
- تمام الاسم بالإضافة ٧٧ ب
- المضاف إليه بمنزلة التنوين ٢١ ب
- الإضافة على معنى وجوب الفعل على الفاعل لا على معنى وقوعه ١٨ ب
- الإضافة بمعنى من في ثلاثمائة وحلقة حديد ١١٠ ب
- وبمعنى اللام في مائة درهم ١١٠
- فيها معنى اللام ومن ١٢١ ب
- تعمل عمل حروف الجر ١٢١ ب
- إضافة البعض إلى الكل ١٩٦
- الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ١٩٧
- تأخير المفعول لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ١٤٠
- الفصل بالظرف والحال بين المضاف والمضاف إليه ١١٥٠، ١١٧٨
- إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ١٦٥
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ١٧، ب ٥٥، ب ١٧٠، ١٧٨، ١١١٨، ١٢٣ ب، ١٣١ ب، ١٤٤ ب، ١٥٠ ب، ١٥٤ ب
- بين القول بالفصل بين المتضامنين والقول بحذف المضاف إليه والاحتجاج للأول ١١٤٩
- قُبِحَ تعليق المضاف ١١٩ ب، ١٢١ ب
- حذف المضاف بعد مذ ١٨٢ ب
- جرى المضاف المحذوف مجرى المثبت ١٢١ ب

- المضاف والمضاف إليه كالثيء الواحد ١٣٨
- إنما يضاف إلى ما هو من جنسه ٥٧ ب
- اكتساب المضاف تأنيثاً من المضاف إليه ٩٦ ب، ١٣٦ ب
- اكتساب المضاف معنى الجزء من المضاف إليه ٣٨ ب
- اكتساب المضاف البناء والإعراب والتعريف والتنكير من المضاف إليه ١١٩ ب
- إضافة فا إلى المظهر في نية الانفصال ١٧٨ ب
- إضافة أفعال التفضيل في نية الانفصال ١٢٩ ب
- لا يضاف الشيء إلى نفسه ١٧ ب، ١٢٩ ب، ١٢٩ ب
- لا يضاف الفعل وفيه الضمير ١٤١ ب
- لا تصح الإضافة إلى ما فيه لام الابتداء ولا الاستفهام ٢٠١ ب
- امتناع إضافة المبهمه ١٧٥ ب
- لا يجوز إضافة اثني عشر ولا الإضافة إليها ١٧٢ ب
- لا يجوز إضافة الجملة المسمى بها إلى باء المتكلم ٨٧ ب
- لا يضاف اسم الفاعل إلى فاعله ويضاف إلى المصدر ١٣٩ ب
- عدم جواز ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ١٧ ب
- حذف التنين للإضافة المقدره او المذكورة ٧٢ ب
- حذف نون المثني في الإضافة وغيرها ١٢١ ب
- عند الأخفش لا يجوز إظهار نون ضارباك كظهورها في ضاريان زيداً ٤٢ ب
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة والفعل ١١٩ ب
- بمقارنة الصفة والموصوف بالتضاييفين يكون المضاف إليه كالأجنبي من المضاف ١٢١ ب
- لا يضاف إذ إلا إلى جملة : انظر الظرف
- إضافة اسم الفاعل إلى الحال والظرف : انظر الحال والظرف
- الإضافة إلى اسم الشرط واسم الاستفهام : انظر الشرط
- الإضافة لا تمنع البناء : انظر البناء
- ما يستعمل صفة ومضافاً إليه : انظر الصفة

الإعراب :

- حركات الإعراب لازمة للمعرب وهي في تقدير الثبات ٢٤ب، ١١٤ب
- لا يقع حشواً ١٧٢ب
- تسمية المعرب متمكناً ١٢٥
- تسمية العلامة علماً ١٤ب
- تسمية إعراب المثني انقلاباً ١٧٢، ١٧٥ب
- حركة الحرف المزيد في الوقف كأنها غير إعراب ٢٠٦ب
- لا يجوز الجمع بين الإعراب وما هو للبناء في الحرف ١٨١
- الحذف في المعرب أجوز من الحذف في المبني ١٢٥
- تخطئة المازني لسيبويه في قوله : ثمانية مجارٍ ١٤٤
- المعرب من مكانين ١٢٥ب

الإعلال :

- مما عاداته الإعلال ٢٠٦ب
- إعلال حائض وحائش لفظهما وإن لم يجريا على فعل ٢٠٠ب
- إعلال معيشة وتصحيح جمعها ١٤١ب
- عين (خير) ١٣٩
- صحت مدين للعلمية ١٠٧
- انقلاب الواو والياء في عصا ورحى والتصحيح في لو وأي ٢٤ب
- ترجيح الإعلال وعدمه في الهمزة في ضئاء بين الخليل والأخفش ١٠٩ب، ١١٢ب
- إعلال الالف ياء وواو في الندبة ١٨١ب
- يقلبون لامات الفعل لحركات الإعراب ١١٤ب
- كسر عين الكلمة لاعتلالها ١١٩
- مما تُقلب ياءه واو إذا كان اسماً وما شذ عن ذلك ١٣٣ب
- إعلال العين واللام في ذا وشاء وماء ١١٣ب
- لا يوالي بين إعلايين ١٧٨، ١٥٣

- عين فَعَل المعتلة لا تصحح ١١٣٩
- الفاء بعيد من الاعتلال ٢٤ب
- يَضَعْف بدل الياء المنقلبة عن واو بهمزة ١٠٩ب
- مما لا تُقلب ياؤه واوا لأنه صفة ١٣٣ب
- قلب الواو ياء : انظر الواو
- أفعل التفضيل:
- معنى أفعل صفة واسماً ١٦١ب
- لم يُبين من كان الزمانية ١٣٨ب
- لزومه الإفراد ومطابقته لما قبله في الجنس والعدد ١٦١ب
- لا يجرد جمعه من ال إذا حذفت من ٨٩ب
- إذا دخلته اللام حذفت من ٨٩ب
- يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه ١٢٩ب
- سبب عدم اقترانه بهاء التانيث ١٥٣
- مما يدل على أن (خيراً منك) ليس أفعل ١٤٦ب
- خير وشر أفعل ١٠، ١٣٨ب، ١٧٠ب
- نصبه الظرف وتقديمه عليه لشبهه بالفعل ١٣١
- إنما ينتصب بعده النكرات ١١٨٩
- فيه معنى الفعل وصور عمله ١١٣٠
- يُقتصر فيه على نعت النكرة ويؤول ما خالف ذلك ١١٣٠
- همزة أخير للتكسير : انظر الجمع
- أل :
- مجيء ام مكانها ١١٩٣
- زيادتها ٨٩ب، ١٥١ب
- جنسية ٢٧ب
- اقترانها بأفعل تصيره اسماً ١٦١ب

- نوعها في (الرجل) بين العهدية والذهنية والذكورية ٤٢ب
- هي للتخصيص والإضافة أولى منها به ١٥١ب
- مثنى لا تتعرف بال ٩٠ب
- عدم جواز دخول ال على الفعل : انظر الفعل
- التقاء الساكنين :
- الحركة للقاء الساكنين في تقدير السكون ٢٤ب
- تغيير البناء لاجتماعهما ٦٠أ
- لامات الفعل المعتلة لا تُحرك للقاء الساكنين وإنما تحذف ١١٨١
- لم تحذف ياء (قاضي) للقاء الساكنين بل لأنها رابعة ١١٧٢
- تحريك عين ادعه للقاءهما ٢٠٥
- حذف الألف للقاءهما : انظر الألف
- الإلحاق :
- أفعل لم يأت للإلحاق ١٨٨ب
- لا يكون فعلاء ملحقا، ويكون فعلاء وفعلاء ٢٠٤
- تكرار السبب للإلحاق عند الأخفش ١٨٨ب
- عدم ادغام الملحق عند اجتماع المثليين ٢٩
- التاء أول الكلمة لا تكون للإلحاق وتكون له غير أول ١١٩٩
- ألف حينطى للإلحاق ٩ب
- الإلحاق وعدم جوازه في غوغاء ٢٠٣ب
- قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق ويكون مع غيره للإلحاق ١١٩٩
- أم :
- المعنى يدل على انقطاع أم ٢٩ب
- أما :
- لا يفصل بينها وبين جوابها بالجمل ١٨٠ب
- سبب وقوع الفاء بعد أما ٣٥ب، ٤٨ب

الإمالة :

- إمالة رحي ١٢٥
- إمالة الضمة بين الألفش وسيبويه ١١٨٤
- إمالة التنوين في بعض اللغات لثلاثا يختلف الاسم ١٢٥

أمن اللبس :

- حذف الواو في أعطيتك لآمن اللبس ١٤٣

الأمر :

- وجهها الأمر ١٩٣ ب
- كسر أدعه وتوجيهه ٢٠٤ ب
- أن الزائدة : ١٤٨ ب
- أن المصدرية الناصبة :
- النصب بها مضمرة ١١٧٩
- لا تقع بعد علم وعلّة ذلك ١٢٩
- لا تقع إلا على ماض أو مستقبل ١٤٦
- المصدر المؤول من أن والفعل : انظر المصدر المؤول
- إن النافية : ٩١ ب
- إن وأخواتها :
- تسمية اسمها فاعلا ١٥٧
- إن وأن مما يُخفف ويُقل ٨٩ ب
- إن لم تعمل مضمرة ١١٣٢
- تخفيف إن يزيل عنها الشبه بالفعل ١٢٠٣
- سبب امتناع الابتداء بأن المفتوحة ١٥٣
- فتح همزة أن وبعدها لام التوكيد ٦٨ ب
- هل يجوز أن يقع اسم إن وصفا مكتفيا بمرفوعه؟ ١١٠٧، ١٧٣، ١٥٧
- جواز الفصل بالظرف في أماكن منها ما بين إن واسمها ١٧٩

- حذف خبر إن وإن ١١١٢، ١٧٣
- الجمل تقع خبراً لها ١٧٣
- يجوز الاقتصار بخبر أحد الحرفين عن الآخر ١٧٣
- يقبح تقدير متعلق الظرف بعد إن متأخراً ١٧٩
- أبو علي: هل خبر إن مرتفع بالمبتدأ أو بالابتداء؟ وابن جني يقصر العمل على إن ٧٩ ب
- لعل غير خبر (إنشاء) ١١٨٣
- لعن في لعل ١١٩٥
- أن بمعنى لعل ١١٨٣
- شبه ليت بالفعل جوز زيادة الباء في اسمها ٧٢ ب
- أصل التمني بليت وجاء بالآتساعاً ٩٤ ب
- اسم ليت ضمير الشأن ٧٢ ب
- تخفيف لكن لا يزيل عنها معنى الفعل ٢٠٣ ب
- لكن لا تقع صلة ٩٤ ب
- الخلاف في خروج لكن من العطف عند دخول العاطف عليها ٣٧ ب، ٢٠٣ ب
- عدم تقدم خبر كأن ١٦٧
- تعلق الظرف بمعنى كأن ١١٠٩
- حذف اسم كأن للظرف وطول الكلام ١٦٧
- كأن حرف ومعمولاه بمنزلة الشيء الواحد ١١٧٧
- كأن حرفان جعلاً كلمة واحدة ٤٤ ب
- كأن تعمل في معموليها جميعاً ١١٠٩
- كأن يوصف بها ويوصل ٩٤ ب
- أن ومعمولاهما سد مسد مفعولي ظن: انظر ظن
- إضمار ضمير الشأن عند تخفيف إن: انظر ضمير الشأن
- إضمار ضمير الشأن في لكن الثقيلة: انظر ضمير الشأن

الإنكار :

- علم الإنكار في أزيداً إنبيه مستقل بنفسه ولا يلزم ١٨٩ ب

أو :

- مسألة في باب أو ١٥٦

وانظر العطف

أي :

- أي غير مستقل مفرداً ومضافاً ٢٣٩

- إضماره ١٥٦

الإيجاب :

- الإيجاب نظير الأمر ١١٦٤

البدل :

- بدل النكرة من المعرفة ١٢٥ ب

- بدل المعرفة من النكرة ١١٩٧

- بدل الغلط ١٥٠

- بدل مبين ١١٩٧

- الفعل يقع بدلا ١٤٩

- جار من جار ٧٣ ب، ١١١٦

- وقوع المصدر المؤول بدلا ١١ ب، ١٨١ ب

- البدل من كم ١٧٣ ب

- لا يُبدل الظرف من الظرف قبل تمام المضاف إليه الأول ١٥٤ ب

- ينبغي ألا يخرج البدل من حكم البدل منه ١١٧٣

- محال تقديم البدل على البدل منه ١١ ب، ١٧٧

- لا يُبدل الأكثر من الأقل وإنما يكون الثاني هو الأول أو بعضه ١١٠٦

- لا يبدل الأعم من الأخص ١٧٧، ١٢٢ ب

- إجازة البدل على المعنى ١١٩٢

- البديل على تقدير تكرير العامل ١١٠٣
 - البديل على معنى مثل ١٦٨، ١٥٠
 - حمله على الموضع أجوز من حمل الصفة ١٨٦ ب
 - لا يقع أجمع وجمعاء بدلا ١١٠٣
- البناء :

- أول الاسم مبني ١٤٤
 - حركة حرف الحشو بناء ١٢٥ ب
 - بناء الكلمة لوقوعها موقع المبني ١٦٩، ١٤٧
 - الإضافة لا تمنع البناء ٤٦ ب
 - بناء أهبي لتضمُّنها معنى حرف التعريف ١٢٠ ب
 - ضمة حسبك بناء مثل حيث ٤٦ ب
 - لا يجوز الجمع بين الإعراب والبناء : انظر الإعراب
- التاء :

- لا تزداد حشواً ٥٤ ب
 - متى تكون للإلحاق : انظر الإلحاق
- تاء التانيث :
- لا تكون إلا في آخر الاسم ١٧٢ ب
 - هي في تقدير الانفصال ١٩٩ ب
 - مما بني على تاء التانيث فليست على تقدير الانفصال ١١٤١
 - هي بمنزلة اسم ضم إليه اسم قبله ١١٢١
 - لا تدخل على فعيل بمعنى مفعول ١١٧٧
 - تسقط في التفسير فلا يكسر عليها الاسم ١٧٢ ب
 - إنما تدخل فيما يؤنث بها على حد ما كان قبل دخولها فلا تغير الكلمة ١٧٠ ب
 - تتصل بحركة بالفتح بلا ورب وتُم ١٥٥
 - لا تزداد أولاً إلا بثبت ١٢٣ ب

- رابع عناق وسعاد شابة تاء التانيث ١٦٦ ب
- تاء هنتاه بدل من اللام ٩ ب
- تاء هنتاه زائدة ٨ ب
- تاء بنت بدل ٩ ب
- تاء أخت بدل من اللام لا علامة تانيث ٨ ب-١٩
- لحاقها ببعض الكلمات في التصغير ١٧٤
- تزيل الشبه بالفعل ٥٣
- التبيين :
- تبيين الحركة بالألف والهاء ٢٠٥
- وانظر الجر
- التخفيف :
- تخفيف بين : انظر الحذف
- الترخيم :
- ترخيم الثلاثي ٣٠ ب
- إنما يرخم المعروف المقصود إليه ٣٨
- ترخيم جُمَيْر وعَلِيْق وسنور ومنصور وهَبِيخ وقَنَوْر ١٨٢
- ترخيم مثل (واحدة حمراء) اسماً ١٥٩ ب
- لا يجوز ترخيم مسلمين علما ما لم يُغَيَّر ٣٧ ب
- من العلماء من يمنع صفة المرخَّم ٢١ ب
- التسمية :
- التسمية بالعدد والمعطوف ١٨٠
- التسمية بالجملة ١٨٠، ٨٧
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- احتجاج الاخفش لعدم جواز التسمية بالمركب مدائن محاريب ١٥٩ ب
- التسمية بالمركب عدداً وغيره يُبنى الأول ويصرف الثاني نكرة عند الاخفش ١٥٩

- التسمية بباء ضرب والاختلاف فيه ١١٢٤، ١١١٦
- التسمية بأعضض ١١٤ ب
- التسمية بعاقلة لبيبة ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- التسمية بلا ١١٣ ب
- التسمية بعم الاستفهامية ١١٤
- التسمية بشاة وشية وجمعهما ١٢٧
- التسمية بذا ١١٣ ب
- قطع همزة الوصل عند التسمية بفعل الأمر: انظر الهمزة التسوية :
- أم وأو وقعا موقع التسوية ٣٢ ب
- السوية خبر ليس باستفهام ٣٢ ب
- التصغير :
- التحقير بناء على حدثه ١١٨٨
- التحقير قد يرد الشيء إلى أصله كرد المحذوف ١١٧٤
- فيه دلالة على موضع القلب ٢٠ ب
- إذا كانوا لا يردون الأصول فعدم رد الزائد أولى ١٧٠ ب
- ما صيغ في التحقير أولاً ١٥٥
- تصغير المركب كتصغير المضاف ٩ ب
- تصغير فعال وفعلول وفعليل ١٥
- تصغير هار ١١٥٣، ١٧٠ ب
- وألندد ١١٨٨
- ويضع ١١٥٣، ١٧٠ ب
- وأحوى ١١٥٣
- وحبارى ١٤٠ ب
- وواصل ١٥٣

- وسراويل ١٥
- وظريفان وظريفون علمين ١١٤١
- وشراويل ١٥
- ودجاجة ١١٤١
- وخيرامنك وشرا منك ١١٧٠
- الاختلاف في تصغير باذئجاة ١٩
- تصغير مرة عن النضر بن شميل ١١٩٤
- تصغير يُري اسم رجل ١١٥٣
- تصغير عُمر يصرفه ٥ ب
- لا تلحق عناق التاء في تحقيره ١٤٠ ب
- لا يُصغر الثلاثاء والأربعاء ١٧١ ب
- ولا أمس وغد ١١٧١
- ولا الجملة ١٨٨
- عدم إعمال مصغر اسم الفاعل : انظر اسم الفاعل
- لا يعمل المصدر واسم الفعل مصغرين : انظر كلا منهما
- التعاقب :**
- قد يعاقب الحرف الحرف وإن لم يكن بمعناه ٢٠
- التعجب :**
- معاملته فعل التعجب وأفعال التفضيل بمعاملة واحدة ٩٤ ب
- مما يدل على أن أفعل ليس اسما ١١٨٩
- فعله لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه ١٩٤
- لا يدل على معناه غير لفظه ١١٣٦
- لم يجز النصب في الاسم المعطوف على فعل التعجب ١١٤٠
- مجيء خير تعجبا بلا همزة أفعل ١٣٨ ب
- تصغير أفعل لا يخرج من شبه الفعل ١١٧٣

التقليب : ١٥٢ ب

التقديم والتأخير :

- لم لا يكون المحذوف في التقديم مؤخراً ١٧٩

تمام الاسم : ٧٧ ب، ١١٤ ب، ١٣٦ ب

التمييز :

- لا يتعرف أبداً ٣١ ب، ١٢٨ ب

- تسميته مفسراً ١١٤ ب

- نصبه عن تمام الاسم ٧٧ ب

- لا يجعل التمييز فاعلاً ٣١ ب

- جواز إدخال من فيه ورده إلى الجمع أو المفرد ٢٨ ب

التنازع :

- إعمال الثاني في ظننت وعلمت ١٨٨ ب

- إعمال الأول أجود عند المازني ١٣٦ ب

- كان في التنازع ١١٢

- مسائل ١١٠-١١٣

التنوين :

- الألف التي هي بدل من التنوين ١٨٥ ب

- حذف قوم ألف البدل من التنوين ١٣٢ ب، ١٨٦ ب

- مقارنة ألف الإطلاق بالألف البدل من التنوين ١٨٦ ب

- سبب اجتماع التنوين مع علامة الإنكار ١٨٩ ب

- التوكيد في الفعل نظير التنوين في الأسماء : انظر نون التوكيد

- التنوين يعاقب علم الندبة : انظر الندبة

التوكيد :

- تسمية التوكيد وصفاً ١٠٣

- يجيز البغداديون توكيد النكرة معنويًا ورد الألف الصغير ١٤٠ ب

- توكيد لا واسمها والعدد المركب ١٧٦ ب
- محال تقديم التوكيد على المؤكّد ١١ ب
- جواز توكيد ما في الفعل والظرف واسم الفاعل ١٠٢ ب
- الأحسن توكيد المضمر قبل العطف عليه ١١٠
- جمعاء يؤكّد بها الظاهر والمضمر من المعارف ١١٠٣
- تعريف اجمع كتعريف الأعلام ١٠٢ ب

التوهم :

- توهم أل في الفعل واسم التفضيل ١٦٢
- إنما يتوهم أل الجنسية ٦٢ ب
- توهم سكون المتحرك ٢٠٥

الجرّ :

- تسمية الجار والمجرور مضافا ومضافا إليه ١٧٦ ب
- تسمية الجارّ حرف إضافة ٥٩، ١٣٩ ب
- جواز كون الجارّ مستقرا ولغوياً ١٩ ب
- المجرور داخل على الجار بمنزلة التنوين في المنون ٦٥ ب
- لا يُقدّم المجرور على الجارّ ٣٦ ب، ٦٥ ب
- جواز تقدم الجارّ على عامله أفعال التفضيل ١٣١
- تعلق الجار بفعل محذوف ١١٦، ١٢٩، ١٣١، ١٩٢، ٢٠٤ ب
- تعلق الجارّ والظرف باسم فاعل محذوف ١٥٩
- جواز تعلقه بالمفعول ١٣٤
- تعلقه بعامل الجرّ الآخر ١٧٥
- موضع الجارّ والمجرور نصبا ١٩ ب، ١٢١
- اشتراك المرفوع والمجرور في اللفظ قليل ٢٣ ب
- الجارّ عاملا في الظرف ١٩ ب
- الجارّ لا يتعدى إلى مجرورين بلا عاطف ٣٧ ب

- الجار والمجرور كالشيء الواحد ١٧٦١٢١ ب
- وقوع الجار للتبيين ١١٩٢
- حرف الجر لم يُعلّق في موضع ١١٩ ب، ١٢١ ب، ٢٠٢
- حتى لا تُلغى جارة ٤٤ ب
- حذف الجار أحسن من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه ١٢١ ب
- إعمال الجار مضمرا ٤٧ ب، ٤٨ ب
- نزع الخافض ١٢٣ ب
- حذف الجار لذكره قبل ١٠ ب، ١٣٠
- حذف الجار الثاني لدلالة الأول عليه ١٠٤ ب، ١٩٢
- حذف الجار فوصل الفعل ١٣٩ ب
- أفعال التفضيل يوصل بنفسه وبالحرف ١٣٠
- جر الصفة على اللفظ (الجوار) والمعنى على غير ذلك ١٧٧ ب
- صفة مجرور رب لازمة ٢٠ ب
- مجيء المجرور فضلة ١٥٩
- جر اسم الشرط والاستفهام ٥٩ ب
- الباء زائدة ١٦٩، ١٧١، ٧٢ ب، ١٩٧
- الباء الزائدة في المبتدأ لا تنفاس ٧٩ ب
- اتصال لام القسم بالجار الفضلة ولا تقترن لام الابتداء بالفضلة ١٤٧ ب
- موقع حتى في حتى إذا ١٩٠ ب
- معنى الباء في بالله ٢٠٤
- مجيء الباء بمعنى اللام للعلة وبمعنى البدل ٢٠٤
- من بمعنى التبيين ومعنى البدل ١١٩٨
- الجر والنصب والرفع بعد حتى ١٩٧ ب
- لا تكون اللام صفة للمصدر في سقيا لك ١٣٦
- من مع أفعال التفضيل معناها الابتداء ١٦١ ب

- عن بمعنى بعد ١٨٨ ب

عن على وزن يد، والباء واللام في هم ولم ليسا على وزن الأسماء ١١١٤
- مذ يعمل في الأزمنة عمل من في الأسماء : انظر مذ
الجزم:

- حرف واحد لا يجزم فعلين ١٨٠ ب

- جزم جواب المضارع لأنه في معنى الأمر ١٩١ ب

- الجزم على جواب الأمر والنهي ٤٦ ب

- جزم جواب الطلب بالشرط المحذوف ١١٨٠

- المجزوم لا يتقدم على الجازم ٣٦ ب، ٢٠٢

- لا يفصل بين الجازم والمجزوم ٣٦

- كأنه قد جُزم على دفعتين ٢٠٥

- ما يُحذف للجزم في حكم الثبات ١١٧٨

- تشبيه الوقف بالجزم ١١٥

- السكون في المجزوم جار مجرى الحركة ١١٥

وانظر المضارع والشرط

الجمع :

- تسمية الجمع جميعاً ٢٦

- وجماعاً ٥ ب

- وضع الواحد في موضع الجميع ١١٢ ب، ١٩١

- حذف علامة التانيث في الجمع ١٠١ ب

- الانصراف من جمع إلى آخر ١٥٥

- جعلت الواو في الجمع لأنه أشبه من المشى بالمفرد ١٠٣ ب

- النون بعد واو الجمع ١١٨٩

- الجمع على حد المفرد ١٠٣ ب

- لم يات أفعل مجموعاً بالواو والنون ١٥٥

- حذف الياء المشددة من المفرد في الجمع السالم ١٢٢
- لا يوجد جمع بالواو والنون على حرف واحد ١٧٥
- حذف ياء الجمع لالتقاء الساكنين ١١٠١
- الواو والنون في أرضون عوض من تاء التانيث ١١٦٧، ١٢٠
- الواو والنون في سنون ومثون عوض عن لام الكلمة ١١٦٧
- سنون جمع ليس على مذهب الزيدون لتغير حركاته ١١٥٦
- لا تحرك تاء اذرعاء بالفتح إلا في الندبة ١١٨٢
- الجموع قد يزداد فيها وتجيء مخالفة للمفرد ١٤٦ ب
- الوجه في تكسير الصفة تكسير الأسماء ١٤٤ ب
- تكسير العلم على مذهب الصفة ٢٣
- الجمع المكسر كالأحاد ١٠٣ ب
- جموع مكسرة لا واحد لها ١٠٣ ب
- التكسير على فُعل على إثبات الياء المشددة وعلى حذفها في المفرد ٢١ ب
- إشباع كسرة مساجد ١١٠
- إعمال جمع التكسير لأسم الفاعل ١٤١ ب
- بما لا مفرد له ١١٢ ب، ١٤١
- ليال تكسير ليلاء ١٧٣ ب
- لم يُكسر اثني عشر على يأتي النسب كتكسير حوالي ١٧٢ ب
- همزة أخاير للتكسير ١٧٠ ب
- فُعلة تكسير مختص بفاعل المعتل اللام ٢٠٤
- جمع فعيل اسما وصفة ١٥ ب
- جمع شاة وشية علمين ١٢٧
- تفسير جمع عناق على عنوق ١٦٦ ب
- تفسير جمع ذؤابة على ذؤائب ١٠٢
- تثنية الجمع ٢٦

- جمع الجمع ١٠١ ب
- التعليل بثقل الجمع ١٠٩ ب
- جواز تنوين مثل جوارى رفعا وجرا ٢٥ ب
- هاء زنادقة أخرجته من شبه الجمع : انظر الهاء
الجملة :
- تسمية جواب الشرط بلا فاء جملة ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦
- جملة المبتدأ والخبر بمنزلة الفعل والفاعل ١١٩ ب
- متى انضم الخبر إلى الخبر عنه استقلت الجملة وتم الكلام ٩٢ ب
- الجمل لا تُعرب ١٠٦ ب
- اتسعوا في الظرف فأقاموه برأسه كالفعلية والاسمية ١٩٣
- لا تقع فاعلا ودليلا ٣١ ب، ٦٩ ب، ١٧٣ ب، ١٠٦ ب، ١٠٧ ب، ١١٠ ب، ١١٨٨ ب
- تقع موقع المفرد ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- لا يجوز تحقيرها ولا تثنيها ولا جمعها ١٨٨
- الجمل لا تعمل في الفاظ الأفعال ولا الفعل ١١٨٠
- لا يرتفع بها ما بعدها ١٨١
- الاعتراض (الجملة الاعتراضية) فيه تشديد ١٢٧، ١٨٣ ب
- الاعتراض بين المبتدأ والخبر ١٢٨، ١٣٢ ب
- الاعتراض بين الفعل ومفعوله ١٢٨
- لا يعترض بالجملة بين أمّا وما بعدها ٢٥ ب
- الاعتراض بين القسم وجوابه : انظر القسم
- الاعتراض بالقسم : انظر القسم
- لا يجوز الفصل بالجملة بين الصلة والموصول قياسا : انظر الموصول
- الحال :
- تسمية الحال خيرا ٦٤ ب
- مجيئه جملة وصاحبه محذوف ٥٤ ب، ١٩٢ ب

- واو الحال بمعنى إذ ولماذا تدخل ؟ ٢٥٧
- الحال من النكرة ١٥٠، ١١٤٩، ١٩١، ب
- الظرف حالا من النكرة ١٣٩ ب
- ينبغي أن يكون نكرة ولا تتعرف أبدا ٣١ ب، ١٢٤ ب، ١١٤٩
- دخول أل في الحال ١٩٢
- الحال لا يقع ضميرا ٤٧ ب، ١٢٤ ب
- الحال من الضمير ١٨٨
- الحال المؤكدة ٦٧ ب، ١٥٨، ١٨٢
- حال المنادى ١٠١
- عامله كان إذا كان حالا من اسمها أو خبرها ١٠٩
- الماضي حال على المعنى ٣١ ب
- تقدير قد مع الماضي إذا وقع حالا ١٠٩
- الحال قد يُحمل على المعنى ١٥٨
- عامله الفعل إذا كان حالا من فاعله أو مفعوله ١٠٩
- نصبه بفعل مضمر ٤٩ ب
- نصبها بكيف ١١٩
- نصبه بما دل عليه القسم ١٠٢
- الجار والمجرور حال ١٧٣، ١١٧ ب
- الحال جار وعامله معنى مجروره ٨٢
- تعمل فيه المعاني ١٤٦
- تقدم الحال على صاحبها النكرة ١٠٩
- لا يتقدم على عامله الظرف لضعفه ٩٣ ب
- مفعول ظن الثاني وخبر كان عند الفراء يعربان حالين ١٢٤ ب
- لا يكون لفعل حالان ١٢٢ ب
- ما جاءت إضافة اسم الفاعل إلى الحال ولا تجوز ١٤٣ ب

- لا يُفصل بين الحال وصاحبه بما يخلو من ضمير لصاحب الحال أي بأجنبي ٦٤ ب
- لا يُجعل الحال فاعلا ٣١ ب
- لا يقع الحال خيرا للمبتدأ ١١٢٨
- الوجه في الاستغناء عن الخبر بالحال ٦٤ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته : انظر الصفة
- شبه الصفة بالحال : انظر الصفة
- التشابه بين الحال والخبر : انظر الخبر
- الجزاء يقع حالا : انظر الشرط
- الحذف :**
- تسمية المحذوف منفصلا ٧٥ ب
- الأجر ان لا يوالى بين حذفين ١١٧٨
- حذف ما جرى ذكره أسوغ لتقدم الدلالة عليه ١٤٩ ب
- من شأنهم الحذف من الكلام إذا أزالوه عن أصله إلى شيء آخر ١٦٤ ب
- سبيل المفسر أن يكون من غير جملة المفسر (المحذوف) ١٢٧ ب، ١١٩
- مطرد في الواو والياء في الفواصل والإطلاق في القوافي ١١٨٦
- تخفيف بين ٢٠٤ ب
- الحذف في فيعل فيما عينه واو أشد استمرارا مما عينه ياء ٢٠٤ ب
- حذف الفاء واللام ١١٧٨
- متى يمتنع حذف الثالث ومتى يجوز ٣٠ ب
- ما هو على حرفين لا يُحذف منه ١٩١
- حذف جيم حجاج ١١٩٦
- إربن محذوف الفاء، والأكثر حذف اللام في هذا النحو ١٣٥ ب
- ما حذف لالتقاء الساكنين وللجزم في حكم الثبات ١١٧٨
- في جواب الطلب شرط محذوف استغني عن ذكره فهو جواب شرط ١١٨٠
- ما لا يُستعمل مظهرا ليس له تصرف الأفعال المظهرة ١٤١ ب

- حذف الفعل في الاشتغال : انظر الاشتغال
- ما لم يُستعمل ظاهراً من الأفعال لا يُعطف عليه : انظر العطف
- ما يدل على أن الحركة قبل الحرف : انظر الحركة
- حسن الحذف لطول الكلام : انظر طول الكلام

الحركة :

- مما يدل على أن الحركة كأنها قبل الحرف ١١٨٥
- الملقاة من حرف لآخر والمحدوفة في حكم الموجودة ١١٧٨، ١١٩٩
- من مشابهة الحرف للحركة : انظر الحروف

الحروف :

- منها ما يُثقل ويخفف ومنها ما لا يخفف ١٩١
- من مشابهة الحرف للحركة ١٦٦
- حروف الإطباق في الأذغام ١٦٠، ١٦١
- الرخوة ١٦٠
- الحروف الشديدة ١٦٠
- المذلقة أو الذلاقة ١٢٠، ١١٧٤
- حروف المعاني لا تتصرف تصرف الأسماء والأفعال ٥٣

الحسن :

- معنى حسن وقبيح ١١٦٤

الحكاية :

- الحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ١٩٣
- حكمها أن تكون في الجمل والكلام التام ١٢٤
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦
- في الاستثبات بمن عن النكرة ١٢٠٦
- في التنبيه وصلًا ووقفًا بمن ١٧٥
- إضمار القول شائع كثير ١٩٣

— هي أصل باب ظن عند الفراء : انظر ظن وأخواتها

الحمل على المعنى :

— هو في كل أكثر منه في كلاً لكثرة تصرف كل وعمومها ١٩٩ ب

— انظر ٤٠، ١٧٨، ٨٨ ب، ١٤٦، ١٥٨، ١٧١ ب، ١٧٤ ب، ١٧٧ ب

الخبر :

— تسمية الخبر جواباً ٤٧ ب، ١٠٤

— تسمية الفائدة خبراً ١٢ ب

— حكمه أن يكون مفيداً لأنه المستفاد من الجملة ١٥٦، ٦٤ ب، ١٥٧، ١٥٨ ب، ١٧٣ ب

— اقتران الخبر بالفاء ٤٧ ب

— تقديم الخبر على المبتدأ ١١١، ١٧٢

— خبر لمبتدأ محذوف ٥٠

— خلو الخبر من الضمير ١١٣

— خير المبتدأ لا يلزم فيه الضمير ١٠٧

— حذف الضمير من جملة الخبر ١٤٣، ١٢٩

— الذكر (الضمير) في جملة الخبر هو في المعنى ٤ ب

— موضع الضمير في مثل حلو حامض ١٨٧

— وقوع اسمين موقع الخبر ١٨٨

— تعدد الخبر في حلو حامض وغيره ١٧١، ١٠٦ ب، ١٤٧

— المصدر لشيأه وعمومه يُخبر به عن المفرد فما فوقه ١٥٦ ب، ١٥٧ ب

— الظرف في الأصل نائب عن محذوف الخبر وهو اسم فاعل ١٥٩

— إضماره (حذفه وتقديره) ١٥٧، ١٩٦، ١٠٧ ب، ١٥٤ ب

— يحذف بعد لولا ١٨٠

— حذفه لدلالة الثاني عليه ١٧٦

— حذفه بعد ليت شعري ٣١ ب

— حذف خبر المصدر ودلالة الجار عليه ١٢٩

- لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة ١٤٢، ب٦٨
- التشابه بين الخبر والحال ١٣٢
- العدد خبر على الاتساع ١٢٨
- تأويل الخبر المصدر بذات ٢٧ ب
- الاستفهام بسد مسد الخبر ٣١ ب
- الفاعل سد مسد الخبر وشرط ذلك ٥٦، ب١٠٧، ١٧٤ ب
- الخبر مرفوع بالمبتدأ ولا معنى للعكس ٥٧، ب١٥٨، ٦٥، ب٧٩، ١٩٥
- خبر المبتدأ عامل ١٨١
- يجب مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله : انظر كان وأخواتها
- تسمية جملة الصلة خبرا : انظر الموصول
- تسمية جواب الشرط خبرا : انظر الشرط
- الاحوال تسد مسد الخبر في المصادر : انظر الحال
- الخبر والإنشاء :
- الخبر ما صح أن يكون صلة موصول أو صفة موصوف ٩٢ ب
- ما عدا الإنشاء لا يوضح ١٩٣
- وانظر فهرس البلاغة
- الرفع :
- اشتراك المرفوع مع المجرور في اللفظ قليل : انظر الجر
- الزيادة :
- بعض حروف الزيادة ١٦٩ ب
- إذا كان الأول زائدا جازم احتماله ما لا سجوز مع الاصل أو تكرير الاصل ١٦٩ ب
- توالي الزيادتين في آخر الاسم وغيره ٣ ب، ١٥٦
- لا تجتمع الزيادتان في آخر الاسم ١٨٩ ب
- لم تجتمع على اسم زيادتان ٦٢ ب
- المعنى يثبت زيادة الحرف ١٣

- زيادة التاء ٣ ب

- سوروا بين الأصل والزائد في مواضع ١١٧٤

السين وسوف :

- هما بمنزلة حرف المضارعة ١١٤٣

- لا تزداد السين إلا في استفعل وأسطاع ١٥٤

- لا تعمل شيئا في الفعل ٤٤ ب

سبحان :

- عدم إضافته ٥٥ ب

- الوجه في تنوينه ٥٥ ب

السماع :

- من الخطأ رد السماع والرواية بالاستدلال ١١٣٧

- عدم الاعتداد بالمسموع لقلته ١٤

- ليس المستدل عليه كما يرتبه السماع لفظاً ١١١٤

سواء :

- لا سواء بمعنى لا سيما ١٩٧ ب

- الوجوه الثلاثة بعد لا سيما : انظر لا النافية للجنس

الشرط :

- تسمية الجواب خيرا ٤٧ ب

- تأصيل الخليل لهما ١١٨٠، ١٢٠١

- زنة أما الشرطية فعلى ١٢٣ ب

- جواز مجيء إن شرطا ونقيا ١١١٠

- كما تكون جزاء ١١٧٩

- حيث وإذا لا تقعان شرطا إلا بما وعلة ذلك ٥٨ ب

- ما الشرطية ٦٨ ب

- أنى وأين ومتى جوزي بها ٥٧ ب

- عدم المجازاة بكم وأيان ١١٣٤
- رفضوا الجزاء بكيف وتعليه ١١٣٤، ب٥٧
- حُسن حذف حرف الشرط ١٣٢
- لا بد للشرط من جواب أو فاء في السعة وتحذف في الشعر ١١٧٢، ١٣٧، ١٦٤، ب٣٥
- عند ابن جني لا يحسن جواب المجزوم إلا مجزوما أو بالفاء ١٦١
- الجواب الماضي لا يقترن بالفاء ٣٥ ب
- وقوع الماضي بعد الجزاء اتساعا ٥٧ ب
- لا يجزم المضارع بعد الفاء ١٣٦
- الفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وهي على معنيين ١١٦٦، ١٥٩
- سبب اقتران الجواب بالفاء دون الواو وثم ١٥٩، ب٣٥
- العطف بالفاء مضارع للجزاء ١٦٥ ب
- الأسماء بعد أمّا الشرطية على تقدير تأخيرها بعد الفاء ١١٧٢
- إذا تضمنت الصفة معنى الجزاء وقعت بعد الفاء ١١٠٤
- إذا الفجائية جوابا لإذا الشرطية وإن ٥٩ ب، ١٩٠ ب
- إذا فرع والفاء أصل في الشرط ٥٩ ب
- إعراب حتى إذا ١٩٠ ب
- لا يضاف الظرف إلى الشرط والزيادة يجيزه ٢٠١ ب، ٢٠٣
- يوصل به ويوصف به ٢٠٢ ب
- الشرط المحذوف هو عامل جواب الطلب لانه جواب شرط ١١٨٠
- ما بعد حرف الشرط لا يتقدم فعل الشرط ٢٠٢
- فعل الشرط يعمل فيما تقدمه (أي أدواته) ٢٠٢
- الشرط لا يعمل فيما قبله ١٥٤، ١٦٥ ب
- جواب المجزوم لا يتقدم عليه ويجيز الأخفش تقدم جواب الماضي ٦٠ ب
- جواب الشرط لا يتقدم أبدا عند ابن جني ١٦١

- جازم جواب الشرط هو حرف الشرط وفعله والرد على المخالف ٢٥ب، ٣٧ب، ١٥٧،
١٩٣، ١١٢٠، ١٨٠ب
- لا يجوز الفصل بين حرف الشرط وفعله بالجواب ١٣٦، ١١٢٠
- دخول الجار والمضاف غير الظرف على أسماء الشرط ١٣٨، ٥٩ب، ٢٠١ب
- مجيء لم بعد إن الشرطية ٥٨ب
- لا يعمل الشرط بعد هل وجوازه بعد لا ١٤٨
- دخول كان وإن على أسماء الشرط تذهب الجزاء منها وخلاف المازني ودماذ ٦٥ب، ٢٠١ب
- كان بمعنى المستقبل في الشرط وعند المبرد على الماضي ٤٣ب
- الشرط ماض وجوابه مضارع مجزوم في القرآن ١٦٤
- الشرط الماضي يكون جوابه كل شيء ١٣٦
- بين تقدم الماضي وتأخره في الجواب ١٦٥
- وقوع الفعل المتحقق بعد (مات) بعد إذا كثير، واستعماله بإن مجاز مؤول ١١٩٨
- لازم كلام أبي علي أن الشرط عقده عقد جملتين ١٦٥ب
- لا تستقل الجملة في الشرط بالخبر والخبر عنه ١٩٣
- نيابة المصدر عن فعله في جواب إذا ٧٠ب
- جملة الشرط بمنزلة الاستفهام وليس بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء خبر ١٣٢
- بعد الشرط من أحكام الجمل وأشبه المفردات ٢٥ب
- شبه الشرط بالقسم ١٢٩، ١٨٠ب
- اجتماع الشرط والقسم ٤٠ب
- عدم اجتماع الشرط بمن والاستفهام بأي ١٣٨
- اعتراض الشرط بين أما وجوابها ٢٥ب
- الجزاء يقع حالا ١٣٢
- لا يتقدم المضارع على إن : انظر المضارع
- حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء : انظر الاستفهام

- الماضي في معنى المستقبل في الجزاء : انظر الفعل
- الماضي في جواب الشرط ماض لفظا ومضارع معنى : انظر الفعل
- اكتساب المضاف معنى الجزاء من المضاف إليه : انظر الإضافة
- لا يُجزم الجواب بعد الفاء : انظر الفاء
- الصفة :
- حكمها أن تكون زائدة على الموصوف في المعنى ١١٧١
- هي مخصصة للموصوف ١١٠٢
- كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها وما خالفه فالتأويل يعود به ١١٦٣
- صفة المحذوف ١٠١، ١٠٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٨
- هي صنفان باق ومنقول ١١٤٤
- أصل الصفات للنكرات والوصف بالمعارف عارض ١١٦٢
- الأفعال صفات للنكرة ١٦١
- النكرة لا توصف بالمعرفة ٥٠ ب
- مجيئها مؤكدة ١١٥٨
- ارتفاع صفة الفاعل والمبتدأ خارج عن مرفوعات ابن السراج الخمسة ١١٠٤
- للصفة نحو من العمل وإليه يذهب الأخفش ١٨١
- العامل في الصفة والموصوف إنما يعمل في شيء واحد ٣٧ ب
- وقوع الصفتين موقع المفرد ١٨٧ ب
- تضمن الصفة ضميرا ١٢١ ب، ١٤٤
- لا تعمل صفتان في ضمير ١٨٧ ب
- الصفة الجارية يوصف بها المذكر وبعلامة التانيث يوصف بها المؤنث، وفي غير الجارية للمذكر بناء وللمؤنث بناء فيه علامة تانيث ١١٦٢
- الصفة غير الجارية على الفعل لم تعمل ويجيز أبو علي عملها ٢٠٠ ب
- الصفة على المحل ١٧٥، ١١٣٥، ١١٩٧
- شدة اتصال الصفة بالموصوف وكأنه جزء منه ١٠٤، ١٥٨ ب

- كثرة إقامة الصفة مقام الموصوف ١٤٨، ١٧٨، ١٠٨، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٧١، ١٧١
- جري الموصوف المحذوف جري المثلث ١٢١ ب
- لا يجوز تقديمها على موصوفها ١٦٧
- محال تقديم الصفة على الموصوف ١١ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته ١٩٦ ب
- مما تلزمه الصفة ٢١
- النعت المقطوع ١٣٠
- الوصف بالجامد ليس صفة على الحقيقة ١٧٨ ب
- أفعال صفة وليس تفضيلاً ١٤٦
- أفعال التفضيل صفة تماماً بمنك ١٦١ ب
- خروج أجدل من الصفة إلى الاسم ١٣٣
- أوى أفعال الصفة من أويت ١٥٣
- أجروا أجمع وجمعاء مجرى الاسمين لا الصفتين ١٧٤
- الصفة تتبع الموصوف محذوفاً ١٤٧ ب
- حذفها وتقديرها ١٣٨
- تعلق الجار بمحذوف الصفة ١٢٩
- الصفة والموصوف بعد لا النافية للجنس كالشيء الواحد ١٧٦ ب
- ما يُستعمل صفة ومضافاً ٦٩ ب
- تأنيت خير على خيرة ١٧٠ ب
- لا تصف الموصول حتى تتم صفته ١١٨
- لا يوصف بنعم وبئس ٩٣ ب
- شبه الصفة بالحال ١٥٨
- محمولة على الظرف في التمكن والشبه بالفعل واستقلال الصلة بها ١٠٢ ب
- الصفة التي لا ضمير فيها : انظر الضمير
- جاز ندبة الصفة عند يونس : انظر الندبة

– لا يوصف بلكن ويوصف بكان : انظر إن وأخواتها
الصفة المشبهة :

– أفعال ينتصب بعده النكرات وغيرها ١١٨٩

– ما يستوي فيه التذكير والتأنيث ١٦ ب

– عدم إعمال فعيل ١٥ ب

– تمكن فعيل من فعل ١٥ ب

صيغ المبالغة :

– إعمال فعال ١٤٢

الضمة :

– الضمة الضعيفة وما يقويها ٣٤ ب

– الضمة التامة غير المضعفة ٣٥

– الضمة المحذوفة في تقدير الثبات : انظر الحركة

– الواو أقوى من الضمة : انظر الواو

الضمير :

– الإضمار قبل الذكر ١٠٠ ب، ١٤٧، ١٨٨ ب

– عوده على محذوف ١١٦ ب

– عوده على متأخر لفظا لرتبة ٦٩ ب

– حذفه ٩٦ ب، ١٠٤ ب

– ما لا ضمير فيه من الأخبار والصفات ١١٣، ١٠٧، ١٣٥، ١٤٧، ١٨٧ ب

– مخالفته لمرجه ٤٢

– وقوع المنفصل موقع المتصل والعكس ١٨٩ ب

– الضمير المجرور لا ينفصل ٤٦

– المضمرة موضع المظهر ١٨٩ ب

– الإظهار مكان الإضمار ٤ ب، ١٤٩ ب

– إفراد ضمير المشي لأن كلا منهما بمنزلة الآخر ٦٨ ب

- تثنيته حملاً على المعنى ١٢٤
- نصبه مفعول به على الاتساع ١١٤٨
- ضمير الشأن في أظنه ٧ب
- لا يدخل فصلاً قبل نكرة عند البصريين ١١٤٦
- لا يكون الفصل إلا بين كلامين متلازمين ١٤٣
- عندما لا يراد به واحد بعينه ١١٥٤
- ضمير النكرة ليس بخاص ١٤٢
- تقدمه لفظاً لا رتبة ١٨ب
- لا يتصل باسم الفاعل المفرد ١٨٩ب
- لا يجوز وصفه ١١١١
- تثنية أنا على غير لفظه وتثنية أنت على لفظه ١٤٥
- رد الضمير إلى أصله ١٤٣
- إضماره في لكنّ الثقيلة وإنّ الخفيفة ٣٧ب
- جوازه بين الاسم والمضارع وعدم جوازه بين الاسم والماضي ١٦٢
- لا يفيد معنى ليس في المظهر ٤٧ب
- لام لا يكون حالاً : انظر الحال

الطلب :

- تسميته الاستزادة ١١٠

طول الكلام :

- مما حسن حذف لطول الكلام ٦٧ب، ٩٣ب
- حذف الخير للطول ١١٠٨
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ب
- وانظر ١٢٠، ١٣٢، ١١١٦
- طول الكلمة ١١٧٤

الظرف :

- تسميته وقتا ١٥٨، ب
- قريبا وقُرب ظرفان، وبعيد ويُعد ليس كذلك ١١٨٧
- فناءك بمعنى قدامك ١١٩٦
- دون ظرفا ١١٤٧
- بناء الآن وعلته ١٧٤ ب
- أمس لا يستعمل ظرفا إلا غير مصروف والأقوال في بنائه وعلته ٨٠، ب، ٩٠ ب
- أمس معرفة باللام المرادة ١١٧٥
- أمس هي الحجازية الفصيحة ويعربها بنو تميم اسما ١١١٥
- استعملوا الليل في معنى التكثير كالأبد والدهر والشهر ١٢٢ ب، ١٧٣ ب
- الزمان والدهر واحد وشرح تعريف سيبويه للدهر ٢٠ ب
- إذا بين الاسمية والفعلية ٥٨ ب
- نصب إذا بمضمر وخلاف سيبويه وغيره في عامل الظرفية ٩٧ ب، ١١٤٢، ١٩٠ ب
- إضافة إذا إلى الماضي بمعنى المستقبل ١٥٨
- إذا يلزم الإضافة إلى الفعلية ١١٥٢
- إذ وإذا تقعان خبرين لا فاعلين ولا مبتدئين ٥٨ ب
- إذ ظرف زمان يلزم الإضافة إلى الجملة ١٥٧
- إضافة إذ إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- إذا أضيف الآن وأمس أعربا ١١٧٥
- قبل وبعد يتمكنان ١٦٠
- إضافة حين إلى المفرد والجملة ٩٥ ب
- إضافة يوم وزمن إلى الجملة ١١١٩
- حيث وقت محدود ٥٨ ب
- حوث (حيث) ٨٥ ب
- الإبهام معلوم في الظرف قبل الإضافة وبعدها ١١٤٤

- يكون معرفة ونكرة ١١٢٨
- جواز إضافة الزمان الحال إلى الفعلية والاسمية وتنحصر إضافة المستقبل في الفعلية ١١٥٢
- لا يضاف اسم الفاعل إلى الظرف وهو على ظرفيته ١١٤٤
- بناء الظرف إذا أضفته إلى مبني ١١٩ ب
- ظرف الجار ١١٤٧
- ظرف الزمان لا يتضمن الجثة ومنها الأماكن ٤٨ ب، ١٥٤ ب
- لا يوصف إذا صار صلة للموصول ١١٣٥، ١١٣٦
- واقع في الصلة موقع الفعل ١٩٣
- جواز إلغاء الظرف إلا في الصلة ١٠٢ ب
- عند اجتماع ظرفين يؤخذ بأحدهما ويلغى الآخر ٧١ ب
- سد مسد خبر أن ومفعول علم الثاني ٧٢ ب
- وقوعه خبرا ونائب فاعل اتساعا ١٢٨
- تعمل فيه المعاني ١١٤٦، ١١٧٢
- يعمل في ظرف مثله ١٩ ب، ١١٤٦
- تقدمه على عامله ١٣٩ ب
- لا يتعدى فعل إلى ظرفين بلا عاطف ٤٨ ب، ١٢٢ ب، ١٢٦ ب
- تعلقه بمحذوف ١١٤٣، ١١٤٧
- تعلقه بما في كأن من المعنى ١٠٩
- تعلق الظرف والجار بعامل الجار الآخر ١٧٥
- الإخفش يرفع بالظرف المتندا الظاهر ٩٣ ب
- اتسعوا فيه فأقاموه كالجملتين الفعلية والاسمية : انظر الجملة
- في نيابته عن الفاعل مع وجود المفعول : انظر الفاعل
- لا يتقدم عليه معموله الحال : انظر الحال
- هنا وهناك وهاهنا وثم : انظر اسم الإشارة
- جواز الفصل بالظرف في مواضع : انظر إن وأخواتها

- مجيء الليلة مفعولا : انظر المفعول
ظن وأخواتها :
- معنى دخول علم وظن ٤٧ ب
- الأصل في باب ظن هي الحكاية عند الفراء ١٢٤ ب
- يستقبح أبو عمر الاقتصار بالفاعل دون مفعولي ظننت وعلمت ١١٢٦، ١١٩٣
- مجيء وجدت بمعنى علمت ١٣٩
- رأى البصرية والقلبية ٥٤ ب
- رأيت بمعنى اعتقدت ٧٣ ب
- لما عملت في الأول اعلمتها في الثاني ٩٥ ب
- لا يمتنع لعل والاستفهام من الوقوع موقع المفعول ١١٨٣
- ذلك بعد ظن إشارة إلى مصدرها ١١٤، ١٢٦ ب
- وقوع الجملة مفعولا ثانيا ١٢٩
- الظرف سد مسد المفعول الثاني ٧٢ ب
- أن ومعمولاها سدت مسد مفعولي ظن ١١٢٤
- المفعول الثاني حال عند الفراء ١٢٤ ب
- عدم تعليق أرى بلام التوكيد ١٩٦ ب
- تعليق يدري بلعل ١١٨٣
- إلغاء علم ٤٧ ب
- ترى تُلغى متوسطة المبتدأ والخبر ولا تُلغى إذا ابتدئ بها ١١١٩
- يقبح عند أبي عمر الاقتصار
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ ب
- وحذف الثاني لدلالة الأول عليه ١٢٧ ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سابقين لفعل آخر ١٢٦ ب
- نقول بمعنى ظن وعملها ١٣٢ ب
- أن المصدرية الناصبة لا تقع بعد علم : انظر أن

- التنازع فيها : انظر التنازع

العامل :

- لا يعمل عاملان في معمول واحد ١١٠٧، ١١٧٦، ١١٨٦ ب
- حكم المعمول أن يلي العامل ٧١ ب
- ليس القياس أن تعمل معاني الفعل فلا تعمل إلا فيما أعملوها فيه ١١٣٦
- لا ينسخ عامل عمل عامل موجود ١٦٦
- مما يعمل وعملين وهيئته واحدة ٤٤ ب
- مجيء العامل ومعموله بمنزلة شيء واحد ١٧٦ ب
- العامل المعنوي لا يتصرف ١٢٠ ب
- العامل المعنوي يعمل فيما بعده لا فيما قبله ٧٠ ب
- الفصل بين العامل والمعمول ٩٦ ب، ١١٢٠
- يسمى أفعال العامل ومتعلقه بالموصول وصلته : انظر الموصول

العدد :

- مثل خمسة عشر بمنزلة اسم واحد ولكنه في تقدير الانفصال ١٧٢ ب
- عند التسمية بالمركب يبني الأول ويمنع الثاني من الصرف عند الأخفش ١١٥٩
- عشر في اثني عشر في موضع النون ١٧٢ ب
- فتح راء اثني عشر ١٧٢ ب
- خمسة عشر تضمن معنى الحرف ٩٠ ب
- ثالث اثنين قليل في كلامهم ، وثالث ثلاثة كثير ١٨
- معنى الإضافة في مائة درهم وفي ثلاثمائة درهم ١١٠
- عشرين ينصب تمييزه ١١٤ ب
- تعليل البغداديين لكسر عين عشرين وفتح ما سواها ٨٠ ب
- التسمية بالعدد : انظر التسمية

عسى وأخواتها :

- لا يجوز الإخبار بمفرد بعد عسى ٤٥ ب

– لماذا أظهروا بعد عسى دون كاد ؟ ٤٥ ب

العطف :

- يجوز عطف الظاهر على مثله ولا يجوز على المضمرة المحرور ١١٧٨ أ
- العطف على اللفظ (الجوار) وإن لم يكن المعنى على ذلك ١٧٧ ب
- العطف على عاملين ١٠ ب، ١٥٩، ١٣٢، ١٣٠، ١٤٦ أ
- عامل المعطوف هو الفعل المذكور لا المقدر الذي قام الحرف مقامه ١٣١ ب
- العطف الذي لم يستعمل ظاهراً لا يُعطف عليه ١٤١ ب
- عطف الظاهر على ضمير الرفع بلا توكيد ضعيف ١٥٧ ب
- لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة ١٢ ب
- عطف الاسم على الفعلية ومنع عطف الفعل على المصدر المؤول ١٦٧ أ
- جاز في المعطوف أشياء لم تجز في المعطوف عليه ١٦٧ أ، ١٨٢ أ
- تقدم المعطوف على المعطوف عليه ١٠ ب
- الواو وثم تعطفان والفاء يقع من أجلها الشيء ٦٠ ب
- الواو لا توجب الترتيب ١١٦ ب
- الواو تشرك الثاني في إعراب الأول وتقوم مقام العامل ٨١ ب
- مجيء أو بمعنى الواو ١٣٣
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ١٣١
- العطف بأم دون أو والفرق بينهما ٢٩ ب، ٦١ ب، ١٧٣ ب
- الموازنة بين أم المنقطعة والمعادلة ٦٣ ب، ٦٩ ب
- الفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وفي غيره عاطفة ١٦٦ أ
- المعطوف عليه بالفاء والواو يجوز أ، يكون ما قبله سبباً له أو لا يكون ١٦٥ أ
- معنى الفاء إتيان الثاني بلا مهلة ١٦٥ أ
- المعطوف على أي الاستفهامية مفعولاً به يجوز فيه الرفع والنصب والجر ١٧٦ أ
- الحذف من المعطوف لذكره في المعطوف عليه ١٧٤ أ
- هل يقع عطف البيان بين فعلين ١٤٩

عَلِمَ وَأَخْوَاتُهَا :

انظر ظنَّ وَأَخْوَاتُهَا

العَلَم :

- تنكير العلم وشياعه ١٥١ب، ١٧٥ب
- الأعلام غالباً منقولة من الأجناس ١١٣ب
- اعتبار الاسمىة لا الوصفية في العلم ١٨٨
- مما أقر وهو علم على وصفيته كالعباس ١٢٣
- بالتثنية خرج العلم من تعريف إلى آخر ١٠٣، ١٥٠ب
- جمع العلم على معنى الاسمىة أو النسب ١٨٨
- ما جعل اسماً من الأفعال يخلو من الضمير ١٤٤ب
- الأعلام لا تحرف ١١٢٧
- الثلاثاء والأربعاء كاسامة ١٧١ب
- أي كناية عن العلم كفلان ١١٥٦
- خضارة كالعلم للبحر ١٥٣ب
- سبحان علم لهذا المعنى ١٥٣ب
- شمس عرفت بالنقل ١١١٤
- اللام في العباس والحارث والفضل ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ب
- الدليل على أن اليمين ليس علماً ١١٢٧

العلة :

- قد تكون علة الواحد عللاً كثيرة أو تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ١٧٩

العوض :

- لا تجمع بين العوض والمعوّض منه ٣٦ب

غير :

- مجيء غير في الاستثناء وغيره ١٤٢

الفاء :

- كثرة اتساع الفاء في المعاني ١٥٩
- إضمار أن معها ودليله ٤٤ب، ١١٨٠
- لا يُجزم جواب الشرط بعد فاء جواب أما ٣٦ب
- فاء جواب الشرط نائية عن الجزم ١٣٦
- دخولها في جواب الشرط ضرورة ٣٦ب
- سبب النصب في جواب الاستفهام وعدمه في جواب الشرط ١٤٩، ١٦٠، ١٦٦
- وانظر سبب النصب عامة في : المضارع
- وقوع الفاء جوابا للشرط ومعنيها : انظر الشرط
- تعليل عدم اقتران الفاء بجواب الشرط الماضي : انظر الشرط
- اقتران جواب أما بالفاء وسببه : انظر أما

الفاعل :

- رفعه بمضمر ١٣ب
- علة رفعه عند ابن درستويه ٧٦ب
- الفاعل والمفعول به لا يكونان مجرورين ١٤٤
- لا يجيء لعله ١٤٥
- فاعل في المعنى ١٧٥
- لا يقع اسمان في موضعه ١١٨٨
- لا يعمل فعلا في فاعل واحد ١٨٧ب
- وجه الاكتفاء بفاعل واحد في استوى الماء والخشبة ١٧٤ب
- عند المازني ياء اضربي و ألف اضربا يدلان على المؤنث والمشني، وواو اضربوا ليس فاعلا ٤٣ب-١٤٤
- لعل لا تقع فاعلا ١٨٢ب
- في النيابة عنه مرتبة الظرف مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل ١٧٤ب
- تأخيره عن المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ٦٩ب

- لا يُحذف ويجيزه الكسائي ١٦٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٩، ١٧٩ب
- حذفه عند إضافة المصدر إلى مفعوله ١٢٧، ١٠٧ب، ١٢٨ب
- خلوقلما وكثرما من فاعل ١٣٠ب
- إضماره لدلالة الكلام عليه ١٩١ب
- الفاعل مصدرا مضمرا مفهوما من فعله ٣٩ب
- مضمرفي المصدر المضاف إلى فاعله الظاهر عند المازني ١٤٤
- الفاعل عاملا ١٨١
- كالمبتدأ معنى وإعرابا : انظر المبتدأ
- الفاعل سد مسد الخبر : انظر الخبر
- الجمل لا تقوم مقامه : انظر الجملة
- لا يُذكر الفاعل مع المصدر : انظر المصدر

الفتحة :

- تُستخف مع الياء ١٢٠ب
- فتح الحرف السابق تبعا لفتحة اللاحق ١٢٥ب
- الفضلة :
- تسميتها الزيادة ١٥٨ب
- معنى المنصوب والمجرور واحد في الفضلة ٢٣ب
- لا يجوز الإخبار عن الفضلة كما تخبر عن صاحب الحديث ١١٥٧
- وانظر ١٤٧ب

الفعل :

- تسمي الماضي الفعل الواقع ٤٠ب
- تسمية المستقبل الفعل غير الواقع أو الذي لم يقع ٣٩ب
- تعدية المطاوع ١٧٠
- النصب بفعل مضمرفي دل عليه الكلام ٢٨ب، ١٧٠، ١٧١، ٧٥ب، ٩٥ب، ١٩٧،
- ١٠٦، ١٢٣ب، ١٢٥ب، ١٤٣، ١٩٠ب، ١٩٧ب، ٢٠٠

- نصب المعمول بمقدر إذا استوفى المذكور منصوباته ١١٤٨
- حُسن حذفه لطول الكلام ١١١٦
- حذفه بعد الفاء (الفصيحة) للدلالة عليه ١٤٨ ب
- الأفعال تدل على مصادرها ٨٨ ب، ١١٦٤
- الفعل لا يعمل في الفعل ١٨٠ ب
- الجمل لا تعمل في الأفعال ١١٨٠
- لا تجري معمولات الفعل مجرى الفعل في تصرفه وأحكامه ولا يجري مجرى مصدره في ذلك ١٢٤
- علة عدم تعريفه بال ١٢٩
- عدم إضافته ١٢٩
- تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم حسن ومع مفردة قبيح ١٥٥ ب
- تأنيث الفعل على تقدير إقحام المضاف ١٤٤ ب
- لا يجوز تأنيث الفعل مع جماعة المذكر وحكى ابن جني كثرته ١٥٥ ب
- الظرف بمنزلة الفعل في الصلة لأنه لا يُلفى ١٠٢ ب
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل ١٤٥
- الماضي في جواب الشرط ماض لفظاً مضارع معنى ويراد به المستقبل ٣٦ ب، ١٤١، ٥٧ ب، ٥٩ ب، ١٦٥
- إنما يعرب منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل ١٦٢ ب
- لا يؤمر الغائب إلا بلام الأمر ١٤٦
- انفعل قد يراد به فَعَلَ ١٠٠ ب
- يُغلط حذف العين بلا موجب ١٠٦ ب
- الدليل على إضمار أن بعد اللام والواو والفاء وحتى : انظر اللام والواو والفاء وحتى
- حذف فاء الفعل معتلة وصحيحة والاحتجاج به ١١١٦
- الأفعال أدلة على المصادر ومعنى ذلك ٢٣ ب، ١٢٤ ب
- الدليل على عدم اشتقاق المصدر من الفعل : انظر المصدر

- لا يعمل فعلان في فاعل : انظر الفاعل
- تقدير المحذوف باعني : انظر الاختصاص
- وانظر المضارع
- رافع المضارع : انظر المضارع
- المضارع يحل محل الأسماء : انظر المضارع
- القسم :
- تسمية جواب القسم معتمد القسم ١٤٨
- القسم بقعيد ١٦٢ ب
- لا يقال في اليمين إلا عمر بالفتح ٥٤ ب، ٧٢ ب
- مجيء بالله غير قسم وإن كان فيه معنى الاحتجاج والتأكد ٢٠٤ ب
- لا تستقل الجملة ولا يتم الكلام فيه بانضمام الخبر إلى الخبر عنه ١١٢٩، ١٩٣
- مثل الشرط في احتياج كل من الجملتين إلى الأخرى بعدها ١١٢٩
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم ١٤٠
- علة اقتران المستقبل بالنون وتجرّد الماضي ٣٩ ب، ٤٠ ب
- عدم جواز تجرد الجواب من اللام والنون ٤٥ ب
- الفصل بين لام الجواب ولام مؤكدة للقسم ١٤١
- حذف لام الجواب وعدم جوازه ١٤٠، ١٤٨، ١٠٠ ب
- جواز حذف النفي من الجواب المنفي ٤٨ ب
- يُحذف القسم كثيرا ١٨٠ ب
- حذف المقسم عليه (الجواب) ١٠٠ ب
- يجوز وقوع لام المقسم إلى جنب المقسم به ١٤١
- لام المقسم معناها مقدّمة وإن كانت مؤخّرة ٤١ ب
- اللام الموطئة توكيد ويجوز حذفها ١٤٨
- لا يتقدم مفعول الجواب عليه ١٤٣
- اعتراض القسم بين الصلة والموصول ضرورة ١١٢٩

- الاعتراض بين القسم وجوابه ١١٣٣
- لا يُفرق بين القسم وجوابه إلا بيان من الجمل الاسمية ١٤٩
- جوابه لا يُصدر بلن في النفي ولا بالسين في الإيجاب ١١٤٣، ٩٤ب
- لا نعلم قسما جاء تفسيراً لشيء مضمراً ١٢٣ب
- جواز دخول قسم على قسم ١٤٠
- القسم يدخل في مواضع لا يدخل فيها غيره ١١٢٩
- لا يُلغى القسم إذا تقدم على الشرط فالجواب له ١٤٨
- توكيد المنفي بلا ٧٢ب
- لا نفي لما أوجب بالقسم : انظر النفي

القلب :

- الخرص والخصر بمنزلة جذب وجبذ ١١٩٣
- التزام القلب في التصريفات المختلفة لأطراد استعمال المقلوب والتزامه ١١٦
- ليائل قلب لياال ١٧٣ب
- في قسيّ ٢٠٦ب
- وفي ضياء ١٠٩ب
- قلب الهمزة في آدم وجاء ١٧٤
- في التحقير والتكسير دلالة على القلب ٢٠ب
- وانظر ١٢٠ب، ١٢٥

القياس :

- انظر ا، ب، ٢٥، ٣٠ب، ٤٤، ٥٦ب، ٥٩، ٧٩١٧٣ب، ٨٢، ٩٣ب، ٩٥، ٩٨ب،
- ٩٩ب، ١٠١ب، ١١٩، ١٢٩، ١٢٤ب، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٥ب، ١٥٧،
- ١٥٨، ١٦١، ١٦٧ب، ١٦٩، ١٧٥ب، ١٧٧، ١٨٨ب، ١٩٠ب، ١٩٨

كان وأخواتها :

- كان التي تدل على الحدث والتي لا تدل عليه ١١٤٥
- تدخل كان على الجملة لتخبر أن ذلك فيما مضى ١٦٤

- عملها في الاسم والخبر ١٥٧
- كان فعل متصرف فيضمرفيه المرفوع ١٧٩ب
- وجه إضافة كائن إلى اسمه ١٣٩ب
- اسم كان مضمرف لم يتقدمه ظاهر ١٩٧ب
- خبرها عند الفراء حال ١٢٤ب
- الخبر معرفة والاسم نكرة ١٤٢
- الوجه في عملها في الحال والظرف والمفعول له ١٤٥ب
- تعديها إلى المفعول معه ١٤٥ب
- عدم تعديها إلى المصدر ١٤٥
- لا يأتي منها التعمجب وأفعل التفضيل ١٣٨ب
- لا تُبنى للمفعول ١٦٤
- حذف الخبر فيها بمنزلة الحذف في سائر الأفعال ١٢٧ب
- مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله ١٥٦ب
- جواز الفصل بين كان واسمها بمتعلق الخبر ١٣١
- جواز التوجيه على كان التامة والناقصة معا ١٦٩
- تعلق الجار بكان ١٣١
- شبه ليس بالفعل ١٨٣ب
- حملها على ما ١٣٣
- تقديم خبرها عليها ١٤٠
- ليس تنفي الحال ١٩٠ب
- اسم ليس ضمير الشأن ١٣٣
- ما دمت ظرف زمان توسعاً ١٤٨ب
- لا يزال لا يُتكلم به إلا منفيًا ٤٦ب
- تنفك بمعنى تزال ٤٦ب
- في الشرط معنى كان المستقبل وعند المبرد على الماضي : انظر الشرط

الكسرة :

- إشباعها ١١١٠

اللام :

- ما بعد لام التوكيد لا يتقدم عليها ١٢٠٢
- ما فيه اللام منقطع مما قبله ٢٠١ ب
- لا تدخل لام الابتداء على الفضلات ١٤٧، ١٨٩ ب
- دخول لام التوكيد على الماضي والمضارع ١٩٦ ب
- تدخل على فعل الحال ولا تدخل على المستقبل ١٤٣ ب
- تدل سوف على أن اللام بعدها ليست ابتداء ١٤٨ أ
- اللام توكيد لا تُحذف ١٤٨
- متى تكون اللام توكيدا في باب القسم ٤٠ ب
- اللام زائدة ٤٠ ب
- لام الجحود لا تعمل شيئا في الفعل ١٤٥
- لام القسم مقدمة تقديرا وإن كانت مؤخره : انظر القسم
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل : انظر الفعل

لا :

- زائدة ١١٧٩، ١٩٦
- مجيئه ليست بمفرد ولا جملة ٦٣ ب
- لا سواء بمعنى لا سيما : انظر سواء
- لا النافية للجنس :
- خبرها مرتفع بها عند الاخفش ١١٧٦
- لا يضم الظاهر بعدها ١٤٦
- لم يجئ مضاف بغير لام إلا لا أباك ١١٧٧
- سبب منع اسمها من التنوين عند الزيادي والرد عليه ١١٧٦
- مع معمولها قد تجري مجرى الاسم المفرد ٩٥ ب

- لا واسمها في موضع اسم مرفوع ١١٧٦
- إذا وقعت بعدها نكرة كررت لا وتفسير ما لم يكرر ١٦٣
- الخبر الواحد لاسمين ١٧٥ ب
- حذف خبرها ٩٤ ب
- عند تكرارها يحذف أحد الخبرين لدلالة الآخر عليه بقياس قول الأخص ١١٧٦
- دلالتها على الجملة تغني عن تكرار الجملة ١٦٣
- دخول الهمزة عليها واحكامها ٩٤ ب
- الوجوه الثلاثة بعد لا سيما وتوجيه النصب ٧٧ ب
- اسمها وصفته كالشيء الواحد : انظر الصفة

لات :

- حذف المرفوع بعدها وعدم إضماره لأنها حرف ١٧٩ ب
- معنى الابتداء باق في مرفوعها ١٧٩ ب

لما :

- الخلاف فيها مخففة وثقيلة ٢٩١

الميم :

- مقارنة صفاتها بصفات الواو : انظر الواو

المؤنث والمذكر :

- تانيث اللفظ ١١٠٨
- التذكير قبل التانيث ٢٠
- تاء التانيث تختلف عن علامتي التانيث الآخرين في أنها لا تغير الكلمة التي تؤنث بها عما كانت عليه قبل الدخول ١٧٠ ب
- المؤنث الثلاثي بلا علامة بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة ٢٠
- أفعال بمعنى فاعيل أو فاعل يجوز تانيثه ١١٦٢
- النعت بالجامد لا يجوز تانيثه ١٧٨ ب
- الألف والهاء في المذكر نحو دربهما يراد به تانيث الجماعة لا الواحد ١٥٥ ب

- ألف تترى للتأنيث ١٤
- لم تدخل علامة التأنيث في عقرب لطول الكلمة ١١٧٤
- متى لا تكون ألف بيضاء وحمراء للتأنيث ١٥٩ ب
- الأحمر النحوي يجيز صفراء وحمراء ١٨٠ أ
- ما يستوي فيه التذكير والتأنيث في فعيل : انظر الصفة المشبهة
- تأنيث الفعل مع جمع المؤنث ومفرده ومنع تأنيثه مع جمع المذكر : انظر الفعل ما :
- العاملة عمل ليس تعمل إذا تأخر خبرها عن اسمها ١١٩١
- تقدم خبرها على اسمها ١٣٠ ب
- وتشبه ليس في نفيها للحال ودخولها على المبتدأ والخبر ١٩٠ ب
- ولا يمتنع وضعها موضع ليس ١١٣٠
- ولا تعمل في أسماء الشرط الجازمة ٣٦ ب
- الاختلاف في كون ما مصدرية أو شرطية ٤٠ ب
- ما بين المصدرية والموصولة ٢٥ ب
- مجيء ما نكرة ١١٧٣
- مجيء ما مصدرية ١٤٦ ب
- تقدم المصدرية الظرفية على عاملها ١٣٤ ب
- تكون ما ظرفية زمانية توسعا ولا تكون مكانية ١٤٨ ب
- ما الكافة ٢٥ ب
- زيادة ما ١٩١
- لا تكون فاعلة في قلما ١٣٠ ب
- جواز تقدم المفعول على ما النافية : انظر المفعول
- ما الموصولة لا تقع بعد نعم : انظر نعم
- ما اتفق لفظه واختلف معناه : ١٨٣ ب

الماضي :

- لا يبنى الماضي على الضم وعلته ذلك ١٤٣ ب

- الإضافة إلى الماضي في معنى المستقبل ١٥٨

المبتدأ :

- تسميته مرافعا ١٣ ب

- رفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ ٦٥ ب

- مرفوع بالابتداء عند الأخفش ٥٧ ب

- البغداديون يرفعونه مشغولا عنه بضميره العائد عليه ١٧٩

- الابتداء على تقدير سؤال ١٥٠

- الابتداء عامل ١٨١

- تأخير المبتدأ ١٤٩ ب

- حذفه ١٠٠ ب

- حذفه فيما ظاهره إضافة الظرف إلى الشرط ٢٠٣

- إذا حذف المبتدأ كان مرتفعا بالابتداء ١٤٧ ب

- تشبيه الابتداء عاملا بعامل جواب الشرط ١٨٠ ب

- لا يرفع خبرين ١٠٦ ب

- شرط مجيئه وصفا مكثفيا بمرفوعه عند المازني ٥٦ ب

- شبهه بالفاعل إعرابا ومعنى ١٠٦ ب، ١٢٠

- وقوع المصدر مبتدأ على السعة : انظر المصدر

المبهم :

- قد يخالف المبهم المخصوص في أشياء كثيرة ٧٥ ب

المتعدي واللازم :

- تسمية التعدية النقل ٧٣ ب

- فعل في أكثر الأمر لا يتعدى ويتعدى بنقله إلى فَعَلَّ ١١٣٩

- التعدية بالهمزة ٧٣ ب

- ما بنية المتعدي المضاعف ٧٠ ب
- صياغة الفعل لازما ثم يبدو لك تعديته ١٣٩
- ما لا يعمل بنفسه قد يعمل بمعونة الحرف ١٧٤ ب
- الفعل يصل مرة بنفسه وأخرى بالياء ٧٢ ب
- تقدير فعل آخر للمفعول إذا استوفى الفعل المذكور ١٤٨
- إنما يتعدى الفعل إلى ما فيه دلالة عليه ١٤٥
- ترك تعديته الثاني لتعديته الأول ١٢٦
- مما يتعدى من المعاني ١٤٥ ب
- الواصل باللام كالواصل بنفسه ١٧٣
- ما يتعدى إلى ثلاثة إذا تعدى إلى الثاني لزم تعديته إلى الثالث ١٢٤ ب
- لا يجيز سيبويه في المتعدي إلى ثلاثة الاقتصار على الأول ١٢٦
- تشبيه غير أعلم به ١٢٦

المثنى :

- مما لا مفرد له ١٠٣ ب، ١٤١
- التثنية على حد المفرد ١٠٣ ب
- التفريق في الإعراب بين المثنى والجمع والتسوية بينهما ١٢٥
- الإخبار عن كلا بالتثنية على المعنى والغالب الإخبار على اللفظ ١٩٩ ب
- عند البغداديين كلا مثنى ١٠٤
- تاء كلتا بدل ٨ ب
- من التغليب ١٤٠ ب
- التثنية أشد اتصالا من تاء التانيث ١٤١
- حرف التثنية لا يجري مجرى تاء التانيث لأن الكلمة مبنية عليه ١٤١
- إذا أدت التثنية إلى ما نظير له رفضت ١٠٣ ب

هذ :

- إذا كانت لتعريف ابتداء الوقت وآخره دخل على زمان موقت ١٨٢ ب

- حرف يعمل في الأزمنة عمل من في سائر الأسماء ١١١٥

- جواز الجر بها والرفع ورفعها مبتداً ٤٤ب، ١٨٢ب

- منذ ومذ ٧ب

المركب :

- مما عُدَّ شيئاً واحداً ١٧٦ب

- عند التسمية بالمرجعي أول الأسمين مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف ٩ب، ١١٥٩

المصدر :

- الدليل على عدم اشتقاقه من الفعل ١٠٩ب

- الأفعال مشتقة من المصادر ٢٢٤

- ميم مقاتل تأتي في أول مصادر ما تجاوز الثلاثة وليست بعوض ١١٩٨

- وزن فاعل بمعنى المصدر ١٩٥ب

- وقع القلب في المصدر لاستعمال التصريفات مقلوبة ١١٦

- لا يججري الفعل مجرى مصدره في جميع أحكام اللفظ ٢٢٤

- حمله تارة على النوع وعلى الجنس أخرى ١٥٧ب

- إضافة المصدر العامل إلى الظرف ١٤٩ب

- إضافته إلى فاعله والاستغناء عن إظهار المفعول ٢٧ب، ١٤٤ب، ١٣٩ب

- تاويل المصدر بذات كذا ١٩٢ب

- إضافته إلى المفعول وحذف النائب عن الفاعل ١٢٨ب

- قيامه مقام الفعل كسقياً وغيره ٤٩ب، ١٢٨ب، ١٣٦ب

- جواز إضماره ١٢٤ب

- نصبه بمنضمراً لامتناع المذكور ٧٥ب، ١٧١ب

- رفعه اسماً ظاهراً ١٧٨

- رفعه اسماً لكان ١٦٤ب

- وقوعه مبتداً على السعة ١٥٧

- جواز إفراده أو مطابقته لما قبله في غير الأفراد ١٥٦ب، ١٦١ب

- لا يتعلق به شيء بعد العطف عليه أو الإخبار عنه ١٢٧

- تقدم معموله عليه ٥٣ ب

- الفصل بالتداء بين المصدر ومتعلقه ١٢٩ ب

- سبحان : انظر سبحان

- الأفعال أدلة على المصادر : انظر الفعل

- حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى مفعوله : انظر الفاعل

- الإخبار بالمصدر : انظر الخبر

المصدر المؤول :

- أن ومعمولها بمنزلة شيء واحد ١٧٦ ب

- أن وصلتها لم تستعمل ظرفا ١٤٨ ب

- اختيار إعرابه اسم كان ودليله ١١٠ ب

- مجيئه في موضع الصريح ١٣٦ ب

- لا يقع مكان الصريح في ضربت ضربا ١٢٩

المضارع :

- تسمية المستقبل الآتي ٨٨ ب

- يفعل موضوع للحال ودليل ذلك ٧٤ ب

- هل يجوز أن لا يُعرب ؟ ١٢٥

- فعل الحال لا يكون إلا مرفوعا وسبب رفعه ٤٤ ب، ٥٧ ب، ١٥٩، ١٦٤، ١٤٣ ب

- علة ارتفاعه بعد السين وقد ٨٨ ب

- رفعه عند حذف أن ١٦٧

- الحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال ٧٥ ب

- نصبه بعد الفاء على إضمار أن ومعانيه ١٦٤، ١٤٦

- علة تسميته بعد الفاء بالجواب ١٦٦

- لا يكون جواب الاستفهام بالفاء جملة لأنه يستغنى عنه ١٦٠

- ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن في الجزاء ١٦٣ ب

- لا ينصب بعد الفاء إذا كان قبلها إيجاب ١٥٦
- نصب المضارع بعد الفاء للمخالفة عند المازني ١٦٠، ١٦٦
- دخول القسم بين إذن والمضارع ١١٢٩
- لا يتقدم على لن وإن الشرطية ١٤٢ ب
- فعل الحال لا تدخل عليه اللام المختصة بالفعل ١٤٣ ب
- المضارع في معنى الأمر ١٩١ ب
- (ما تأتيني فتحدثني) لا يدل على معناه لفظاً غيره ١١٣٦
- الواو كالفاء في نصبه ١١٦٥
- جزمه في الشرط وجواب الطلب بناء عند المازني لوقوعه موقع الأمر ٥٧ ب، ٦٩ ب، ١٩١ ب
- عوامل الفعل لا تدخل على فعل الحال ١٤٣ ب
- من شبه فعل الحال بالاسم ٣٥ ب، ١٤٣ ب، ١٦٣ ب
- الجزم بالطلب ١٦٣ ب، ١٦٥ ب
- لا ينجزم إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء ٥٧ ب، ١٥٩
- إثبات الياء لاما في المضارع المجزوم ١٧٨
- المجزوم سواء فيه حذف الحروف الأصلية بحذف الحركات الزائدة ١١٧٤
- استخدام المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- معنى الواو والفاء عند نصب المضارع بين الطلب وجوابه : انظر الواو والفاء وانظر : النصب والفاء
- المضاعف :
- فُعَلال اختص بالمضاعف ٢٠٤
- تخفيفه ١١٩٥
- الزوال وأمثاله من مضاعف الرباعي لا من الثلاثي ١٥٢ ب
- المطاوعة :
- التناوب في المطاوعة ٧٨ ب

المعتل :

- المعتل قسم برأسه ١١١٦
- لا تحذف لامات المعتل لالتقاء الساكنين ولا تحرك بحركة البناء إذا كان معربة ١١٨١
- يختص بأبنية ٣٠ ب
- اختصاص كينونة بالثلاثي المعتل ١٥٢ ب
- إنما تحذف الفاء من المعتل ٢٤ ب
- يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ٣٠ ب

المعرب :

- سراويل معرب مثل الأجر ١٥

المعرفة والنكرة :

- المعارف قد تنتقل من ضرب لآخر ١١٠٣
- معرفة غير خاص ٤٢ ب
- ما تعاقب عليه تعريفان ١٥٣ ب
- التثنية أشد ذهاباً في التنكير من الإضافة ١٧٥ ب
- المعرفة والنكرة جنسان مختلفان كالأسود والأبيض ٥٠ ب
- النكرة لا تكون مخصصة إن قصد بها قصد إلى التخصيص بالقصد ١١٣٤
- هذا لا يمكن تنكيره ١١٧٥
- تنكير العلم : انظر العلم
- ضمير النكرة ليس بخاص : انظر الضمير

المعنى :

- تدافع المعنى وتدافع اللفظ ٢٩ ب

المفعول به :

- تسمية سيبويه المفعول الأول ناصباً ووجه ذلك ١٣٩ ب
- الجار والمجرور في محل نصب مفعول ١٩٧، ٢٠٢
- مجيء الليلة مفعولاً به ١٢٥ ب

- مجيء مصدر مؤولا ١٨١ب
- لا يتقدم على فعله إذا كان جواب القسم، ويحمل ما جاء على فعل آخر ١١٤٣
- جواز تقدمه على لن ولم والسين وعدم الجواز في إن الشرطية ١٤٢ب
- جواز تقدمه على ما النافية ١١٤٣
- نصبه بالفعل وحده والاحتجاج لذلك ١١٢٠
- غلة نصبه عند ابن درستويه ٧٦ب
- ناسب المفعول هو الفاعل عند هشام ١١٤٠
- النصب على حذف الجار (نزع الخافض) ١٣٩ب
- فيه دلالة على الفعل فيجوز تعلق الجار به ١١٣٤
- لا يحسن الفصل بجملة بين المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر ١٣ب
- نصب المفعول بفعل مضمير موافق للظاهر أجود من المخالف ١٠ب
- لا يكون لفعل مفعولان بهما ١٢٢ب
- المفعول به مضمير في المصدر المضاف إلى مفعوله الظاهر عند المازني ١٤٤
- المفعول جملة ٥٤ب
- في (ألا ماء بارد) لا ومعمولها بمنزلة اللفظة الواحدة في موضع المفعول ٩٥ب
- حذفه وتقديره ١١٨ب
- حذف مفعول الفعل الثاني لدلالة مفعول الأول عليه ٢٧ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سالفين ١٢٦ب
- نصبه بفعل مضمير : انظر الفعل
- نصب الضمير مفعولا عليا لاتساع : انظر الضمير
- المفعول به لا يكون مجرورا : انظر الفاعل
- المفعول له :
- إجازة الجر في المصدر الصريح بجار محذوف ٤٧ب
- إذا جاء بعد كان وأخواتها فيحمل على غير الظاهر ١٤٥ب

المفعول المطلق :

- تسميته مصدرا ١٧٨

- لا ينتصب مصدران بالفعل ١٢٥، ١٤٨

- نصبه بفعل دل عليه الكلام ٤٩، ١٠٢، ١٠٦

- نصبه بمصدر سابق ١٠٧

وانظر : الفعل

المفعول معه :

- عمل الفعل بمعونة الحرف ١٧٤

- لا يحوز الإخبار عنه مع ما قبله بالثنى لأنه فضلة ١٥٦

المقصور :

- الأصل اللغوي للمصطلح ٥٢

- ألفه بدل التنوين في الأحوال الثلاثة عند المازني ١٢٥، ١٣٢، ١٨٥

- مذهب المازني في الوقف عليه ٥٢

المنوع من الصرف :

- صرف المنوع ردُّ إلى أصله ١٢٥

- منع المصروف خطأ ٢٥

- الجمع لا يسبب المنع من الصرف ١٩٢

- مما لا ينصرف ١٥

- صرف أفعال عند تصغيره ١٣٨

- فك الأدغام يزيل شبه الفعل فيصرف ١٨٨

- صرف الجمع عند اقترانه بالهاء كصياقلة ١٥٩

- عدل آخر وهو ليس كعدل سحر ٨٩

- العدل في أمس ٩٢

- صرف إستبرق لتكبيره ٥٤

- جمعاء كصحراء لا كحمرء ١٠٢

- شبه سعاد وزينب بطلحة وحمزة ١٦٦ب
- منع أجمع لأنه على وزن الفعل ١٠٢ب
- الأخفش لا يصرف مساجد وأحمر علمين ٥ب
- لما إذا لا ينصرف مساجد أسما في النكرة ١٥٩ب
- صرفُ سراويل ومنعهُ ١٥
- منع أي من الصرف لأنه كناية عن علم مؤنث ١٥٦ب
- فراد مفرد فرادى لا ينصرف ١٧٩
- صرف زكريّ ٢٠٠ب
- منع تُضيرب وألبد وألبب من الصرف أعلما ١٨٨
- منع مئين وصرفها ١٩٤ب
- منع يُريّ علما للزيادة ١٥٣
- تنوين جوارى رفعا ونصبا : انظر الجمع
- الموضع (المحل) :
- الحمل على الموضع ١١٨
- النون :
- تسمية نون المثني تنويها ٤٢ب
- غنتها ١٦٠ب
- إظهارك كما تظهر العرب مثله في انلون خطأ ١٦٧
- كيف صارت من مخرجين ١٦٠
- زيادتها في منجنيق ٣ب
- إظهارها ساكنة قبل اللام لزيادتها ولو كانت أصلا لم يعجز ١٦٩ب
- نون الجمع ونون الوقاية ١٨٩
- الشبه بينها وبين أحرف العلة ٢٤ب، ١٥٢ب
- علة عدم حذفها في يضربانه وحذفها في ضارياه ٦٢ب

نون التوكيد :

- تسميتها تنويناً ٤٠ ب
- إنما تدخل لتفصل لام القسم من لام الابتداء ١٤٧ ب
- تأتي لتخليص فعل الحال من المستقبل ٨٨ ب
- إلحاقها خفيفة الف التثنية ونون النسوة على قول يونس ١١٧
- حذفها خفيفة ١١٥٥
- الاستغناء عنها بالسين وسوف ١٨٩
- مجيئها مع ما الزائدة الشبيهة بلام جواب القسم ١٣٠ ب
- قلب الخفيفة ألفاً في الوقف ١١٧
- هي في الفعل نظير التنوين في الأسماء ٣٩ ب
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم : انظر القسم
- علة اقترانها بالفعل المستقبل في القسم : انظر القسم

نون الوقاية :

- جاءت في فعل غير الواحد حملاً على الواحد ١٤ ب
- مشابهتها لحرف الإعراب ١١٥
- وانظر : النون

نائب الفاعل :

- إضماره لدلالة ما تقدم عليه ١٩١ ب
- المصدر نائب فاعل ٦٩ ب

النداء :

- النداء ضرب من التثنية ١٢٩ ب
- المنادى المضاف ٦١ ب
- نداء المنقوص عند المازني ٣٧ ب
- مقارنة العلم المنادى بالمنوع من الصرف في الجر ٣٧ ب
- المنادى المعروف بالنداء الموصوف بالنكرة ١٦٢

- الصفة ليست كالموصوف في باب النداء خاصة ١١٠٤
- نعت المنادى ١٨١
- النعت في النداء غير جار على النداء ٢١ ب
- علة بناء يا زيد ١٤٧
- العطف على المنادى أو صفته ٨١ ب
- يا أشبهت الفعل فعُدديت تعديته بنفسه وبالحرف ٧٢ ب
- بناء المنادى لوقوعه موقع المبني ٦٩ ب
- الفصل بالنداء بين المصدر وصلته : انظر المصدر
الندبة :
- الندبة موضع ثناء وتأبين ٢١ ب
- التفجع يقع على صفات المندوب كما يقع على ذاته ١٢١
- لا تجتمع علامة الندبة والتنوين ١٨٩ ب
- الياء والألف للندبة لا للتوصل ١٨٦
- الهاء بينت الألف ٢٠٥ ب
- ندبة أذرعاع ١٨٢
- ندبة (من يغزو) و(من يرمي) ١٨١
- الهاء في ياهناه كهاء الندبة وألفها ٨
- جواز الندبة في الصفة عند يونس والاحتجاج له ١١٠٤، ١٢١
- علامة الندبة تعاقب التنوين ٦٢، ١٢٠ ب
- النسب :
- يسمى النسب إضافة ١٣، ٥٢ ب، ١٦٢، ١٢٧، ١٢١
- تسمية مثل ذي رمح وذي درع نسباً وهو لا ينصب المفعول ١٢٠٠
- هو باب غلبت عليه الحذوف والتغييرات ١٨٨
- ياء النسب تلحق الاسم صفة ١٣
- النسب إليها الجملة والاعتراض عليه ١٨٨

- تحريك العين للنسب ١١٢١
 - النسب إلى السهلة والأرطى والنبط ١١٩٦
 - النسب إلى عشرين ٥٢ ب
 - لا يجوز النسب إلى اثني عشر ١٧٢ ب
 - ياء زكريّ للنسب وياء زكرياء ليست له ٢٠٠ ب
 - ياء أعوجي للنسب بخلاف ياء أحمري ٢٢ ب
 - عدم حذف الياء من قاضي ١١٧٢
 - تصحيح أبي علي لقول يونس في أخني ١٩
 - أجازوا حذف ياء تحية ومنعوه في حية عند النسب إليهما ١١٢١
 - النسب إلى شبة ١١٢٧
 - معنى المنسوب إلى عربي وأعرابي وعجمي وأعجمي ١٨٦
- النصب :**
- الناصب لا بد له من مرفوع ١١٠٧
 - الدليل على إضمار أن بعد الواو واللام ٤٤ ب
 - كما ناصبة عند الكوفيين وإذا حيل بينها وبين الفعل رفعت ١١٧٩
 - لن أصلها عند الخليل لا أن والاحتجاج له ١١٩٤، ١٤٤
 - لن نفي ساقول ١٤٢ ب
 - نصب الفعل بعد حتى ورفعه وإضمار أن بعدها ٤٤ ب
 - دخلت كي للعلة ١٤٥
 - اجتماع لفظ المنسوب والمجرور في المثني والجمع والممنوع من الصرف والضمائر: انظر
الجر

نعم وبئس :

- فاعلهما اسم جنس أو مضمرة على شرط التفسير ٩٣ ب، ١٠١ ب
- الدليل على فعلية نعم ١٩٤
- اشتراط الأخفش الفائدة لصحة جملة نعم ١٢ ب

- حذف المخصوص كثير وإقامة صفته مقامه ١١٠٨
- لا فرق في فاعل نعم بين المضاف إلى معرف بآل والمضاف إلى مجرد منها ١١٢
- لا تقع ما موصولة ولا نكرة موصوفة بعد نعم ١٢ ب
- إعراب الأخفش لنعم رجلا زيد ١٢ ب
- أسند نعم إلى هند بلا تانيث ١٠٢ ب
- المنصوب (التفسير) ذكر للبيان فلا يليق حذفه ١٠٨ ب
- لا يوصل ولا يوصف بهما ٩٣ ب
- حبذا مما جعل شيئا واحدا عند الأخفش ١١٧٧

النفي :

- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الأفعال المرفوضة نحو أنفي ١٣١ ب، ١٤٥ ب
- النهي هو النفي ١١٦٤، ١١٦٦
- لم نفي فَعَل على غير القياس ١٠٩، ١٤٣
- لن نفي سأفعل ١١٤٣
- لا نفي ما أوجب بالقسم ١١٤٣
- لا نافية عاطفة ويدخول الواو خلصت للنفي ٧٧ ب
- إرادة حرف النفي على المعنى ٨٨ ب
- ما جرى فيه النفي مجرى الإيجاب في الجواز والمنع في تقدم المفعول على عامله ١٤٢ ب
- إن جواز مجيئها نفيا وشرطا : انظر الشرط

الهاء :

- الهاء في مثل صياقة صرفت الجمع نكرة ١٥٩ ب
- زيادة الهاء ف هنتاه وأمهة وأمهات ١٩
- هاء هنتاه لام أو بدل من اللام ٨ ب
- هاء علامة للتانيث اللفظي ١٠٨
- هاء سنة لام وهي تكون مرة هاء ومرة واوا ٨ ب
- هاء يعملة تخرجه من شبه الفعل ٧٨ ب

- هاء زنادقة تخرجه من شبه الجمع ٧٨ ب
وانظر تاء التانيث
- هاء التانيث : ١٢٩ ب
- هاء السكت :
- يمنع المازني اقترانها بم يُعرب كقبله وبعده ٢٦٠
- تختص بما ليس حرف إعراب ٢٠٦
- سكونها ٢٠٥
- تبين الحركة بالالف قليل بخلاف الهاء : انظر الالف
- الواو :
- مقارنة صفاتها بصفات الميم ١٨٤ ب
- الواو أقوى من الضمة ١٣٥
- كما أعلت بالقلب أعلت بالحذف ٢٠٤ ب
- كونها عيناً أشهر من كونها ياء ٢ ب
- لا تزداد أولاً لثلاثاً تنقلب همزة ١٢٩، ٥٣ ب
- لا تنقلب إلا بالحركة وشيء آخر ٥٣ ب
- قلبها ياء في يطيق وتحيز ١٧٠
- إبدال التاء من الواو وكثرته في الفاء ١٤، ب
- إذا ضُمَّ ما قبل الواو صحَّت ١٧٦
- بقاؤها لتقدير الضمة المحذوفة ١٩٩
- متى تكون للمد ١٤٢
- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- مقارنة واو الإشباع وياؤه بواو الإطلاق وياؤه ١١٨٦
- الحذف مطرد في الواو والياء في الفواصل وإطلاق القوافي ١١٨٦
- حذف الواو في أعطيتك لامن اللبس ١٤٣
- الواو أصل في دام وتصريفاته ١١٦

- معنى الواو عند نصب المضارع ١٤٩
- إبدال الياء واوا : انظر الياء
- واو تضربون ليست فاعلة عند المازني : انظر الفاعل وانظر التاء
- الوقف :**
- التشديد للوقف ١٨٦ب، ٢٠٥ب
- عند أبي علي الزائد هو الأول وعند ابن جني الثاني في المضعف للوقف ٢٠٥ب
- إجراء الوصل مجرى الوقف ٢٥ب، ١١١٠، ١١١٢
- قلب الألف ياء في الوقف ٢٠٥ب
- لواحق الوقف تقع آخرًا لا حشوًا ١٢٠٦
- نقل حركة الإعراب إلى الحشو عند الوقف ١٢٠٥
- تشبيه الوقف بالجزم : انظر الجزم
- الياء :**
- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- الألف تشبه الياء ١٢٠٥
- إبدالها واوا ١١٠٥
- إبدال النون ياء في ذان ١١١٠
- إبدال اللام الثانية في المضعف ياء ٧٨ب
- لا تنقلب بالحركة وحدها ٥٣ب
- زيادتها ١٧١، ١١٢٠
- مجيئها حرف إطلاق ١٧٨
- ياء اضربي تدل على فاعلة عند المازني ٤٣ب
- إبدال أحد المثليين ياء : انظر الإبدال
- واو الإشباع وياؤه وواو الإطلاق وياؤه : انظر الواو
- الفتحة تُستخف مع الياء : انظر الفتحة

٩- فهرس الكتب المذكورة في المتن

- هذه الأجزاء (يريد التذكرة) ١٤٦ ب
الإخبار ، للمازني ١٣٦ ب
الاشتقاق ، لابن دريد ٨٤ ب
الأشربة لابن قتيبة : انظر كتاب ابن قتيبة
الأصول ، لابن السراج ١٧٧
الأوسط ، للأخفش ١٧، ١٨١، ١٦٠
تصريف أبي الحسن الأخفش ١٩٩
تفسير أبي بكر بن السراج ١ ب
التوراة ٤ ب، ٤ ب
الجمهرة ، لابن دريد ١١٣ ب
الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ١٤٨
الحماسة ، لأبي تمام ١٨٢ ب
شرح التصريف ، لابن جني ١٦٩ ب
القرآن ٧ ب، ١٧٨
القلب والإبدال ، لابن السكيت ١٨٣
الكامل ، للمبرد ١٥٦
كتاب أبي علي ٩ ب
كتاب سيبويه ١٤٥، ١٥٦، ١٢١، ١٤١ ب، ١٥٣، ١٦٧، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٦
كتاب ابن قتيبة (الأشربة) ١٤٠
كتاب ابن مجاهد (السبعة) ١٨٦ ب
كتاب أبي عبد الله بن مقلة ٨٠ ب
كتب أبي عبيدة ١٩٢ ب
المثنى ، لابن السكيت ١٤٠ ب، ١٥٢ ب
المجلدة (يريد التذكرة) ١٥٦ ب، ١٦٩ ب

مختصر أبي عمر الجرمي	١٥٦ ب
المدخل ، للمبرد	١٧٣
المسائل (الإغفال)	١١٠٧
المسائل الصغير	١١٣١
المقتضب	١٨٠، ٢٦
كتاب ابن مقسّم (أي روايته لمجالس ثعلب)	١١٧٩
نسخة من الكتاب : انظر كتاب سيبويه	
نوادير ابن الاعرابي	١٨٤
نوادير الشيباني	١٩٩ ب

١٠ - فهرس اللغات

لغة أهل الحجاز	١١١٥ ب ٣٦
لغة تميم	١١١٥ ب ٣٦
لغة شامية	١١٤٨
عمانية	١١١٠
الفارسية	١٣٢ ب
لغة هذيل	١١٩٤

١١- فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيل)

- آدم (ع) ١١١٨، ١٢٢٢ ب
 آل أود (شعر) ٢٠ ب
 آل محمد (ع) (شعر) ٨٦
 إبراهيم (ع) ١٣١
 إبراهيم (نفظويه) ١٤٨ ب
 إبراهيم بن سعد ١٩ ب
 أبي بن سلمى بن ربيعة ١٨٢ ب
 أبي بن كعب ١٢٦
 الأثرم ١٥٢، ١٩٢ ب
 أحمد بن علي الشطوي ١٥٠
 الأحمرى (الأحمر) ١٨٠
 ابن أحمر ا ب
 الأحول (محمد بن الحسن) ٩٨ ب
 الأخطل ٥١ ب، ١٢١ ب، ١٤٨
 أبو إسحاق (الزجاج) ٣، ٨ ب، ٩١،
 ٩٨ ب، ١٠٧، ١١٦، ١٥١ ب، ١٤٢
 أبو إسحاق الموصلي ١٧٩، ١٨٠ ب
 أسد (شعر) ٦٨ ب
 إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ١٧٦
 إسماعيل بن إسحاق القاضي ١٨٤،
 ١١١٥
 إسماعيل بن محمد الصفار ١٠٩ ب،
 ١١١، ١١٣ ب، ١٤٤ ب، ١١٢، ١١٥،
- ١٨٠ ب، ٢٦، ١٦٦ ب، ٦٧ ب،
 ١٨٣، ٨٤ ب، ١٨٥، ١٨٧
 أبو الأسود ١٨٧
 أسيد بن حضير ٨٤ ب
 أصحاب المعاني ١١٥ ب
 أصحابنا (الأحناف) ١٠٧ ب
 الأصمعي ا ب، ٢ ب، ١٨ ب، ٤٥ ب،
 ٥٠ ب، ١٥١ ب، ١٥٢، ١٥٥، ٦٢ ب،
 ٧٠ ب، ١٨١، ٨٣ ب، ١٨٤، ٩٦ ب،
 ٩٧، ١٠٠، ١٠١ ب، ١١٥، ١٣٣ ب،
 ١٣٨، ١٤٦ ب، ١٤٩ ب، ١٧١،
 ١٧٩، ١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩ ب
 ابن الأعرابي ١٨٤، ١٥٤ ب، ١٧٣ ب،
 ٢٠١
 الأعشى ١٨ ب، ٢٣، ١٥٥، ٧٣ ب،
 ١٨٤، ١٨٨، ١٢٢، ١٣٣
 الأعمش ١٠٨ ب، ١٥٢
 أعوج ٢٢ ب
 ابن أقيصر ٢٢ ب
 امرؤ القيس ١١٦، ١٩٦
 امرأة أبي لهب ٨٤ ب
 أمية بن أبي الصلت ٨٢ ب
 الأنصار ٨٤ ب

- أهرمز ١١٣٧
 أهل الحجاز ٧، ب، ٣٦
 أهل المدينة ٢٤٦
 الأوزاعي ٢٦، ب، ١٨٥
 أوس بن حجر ٦٨، ب، ، ١٦٩، ب،
 ١٧٢، ١٨٢، ١٠١، ب، ١١٣٠
 الباهلي : انظر الأصمعي
 البحتري ١٠٩، ب
 بريرة ١١٥٢
 البصريون (أصحابنا) ١١٢، ١٧٣،
 ١٧٥، ١٣٦، ب، ١١٤٠، ١١٤٦
 البغداديون ١٧٧، ١٧٩، ٨٠، ب، ٩٠،
 ١٠٤، ١٠٩، ١٤٠، ب، ١٨٣
 أبوبكر الأصم ١١١٧
 أبو بكر ابن السراج ١، ب، ٣، ب، ١٤،
 ٥، ب، ١١٤، ١٨، ب، ٢٦، ٤٣، ب، ٥٢،
 ٦٧، ٦٨، ب، ٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ب،
 ١٧٩، ب، ١٨٢، ١٩٣، ١٠٧، ١٠٨،
 ١٠٩، ب، ١٠٠، ب، ١٠١، ب، ١٠٣، ب،
 ١٠٤، ١١٤، ب، ١٢١، ب، ١٢٢، ١٢٣،
 ١٢٩، ب، ١٣٠، ب، ١٤١، ب، ١٤٢،
 ١٤٤، ب، ١٤٩، ب، ١٥١، ١٥٣، ب،
 ١٨٣، ١٩٢، ب، ٢٠١، ب، ٢٠٣
 أبوبكر (الصديق) ٨٤، ب
 أبوبكر الميموني ١١٤٠
- تأبط شرا ١٨١، ب، ١٨٦
 تميم (قبيلة) ٧، ب، ٣٦، ب، ١١١٥
 التوزي ٥٤، ب، ١٨٣، ب،
 تميم (شعر) ١١٥٦
 ثعلب (أحمد بن يحيى) ١٤، ١٨٠،
 ١٨٤، ١٠٠، ب، ١١٠، ١١١، ب،
 ١٢٢، ١٢٨، ب، ١٣٣، ب، ١٤٨، ب،
 ١٤٩، ب، ١٥٤، ١١٧٩، ١٩٢، ب
 الثنوية ١١٣٧
 جابر (بن عبد الله الأنصاري) ١٨٥
 الجاحظ ١١١٧، ١٣٢، ب
 جبارة بن مغلس ٦٦، ب
 جبيرة (امرأة) ١٨، ب
 الجراح بن عبد الله (شعر) ٦٨، ب
 جرير ١٢٦، ١٢١، ب، ١٣٩،
 ١٤٦، ب، ١٥٤، ب، ١٧٠، ب، ١٩٧
 جعفر بن سليمان ٥١، ب
 بنو جلان (شعر) ٧٣، ب
 الجمّاز ١٥٥
 الجميع ١٤٦، ب
 ابن جني ، ع ١١، ب، ١٦، ب، ١٩،
 ٢٢، ٣٥، ب، ٣٦، ٥٥، ب، ٦٠، ب،
 ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ب، ٨٥، ٨٧،
 ١٠٠، ١٠٤، ب، ١١٣، ١٢٢، ب،
 ١٢٥، ب، ١٢٩، ب، ١٣٠، ١٣٣، ب،

- ١١٤١، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٦٦،
 ١١٧٩، ١١٨٤، ١١٩٣، ١١٩٨،
 ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٤،
 ١٢٠٥
- أبو حاتم السجستاني ٦٦، ٦٩،
 الحارث بن زهير ١٩٢،
 حبيب (بن أبي ثابت) ٨٧،
 حبيب بن شاذب الأسدي ٥١،
 ابن حبيب ١١٠، ١٥٤، ١٦٢،
 ١١٩٣،
 حذيفة بن بدر ١٩٢،
 حريث (بن أبي مطر) ١٨٥،
 أبو حزام (العكلي) ١٩٤،
 حسان بن ثابت ٢٥، ٦٦، ٦٨،
 ١٧٤، ١٧٥، ١٣٠، ١٤٠،
 الحسن (البصري) ٨٥، ١٠٨،
 ١٤٧،
 الحسن بن زياد اللؤلؤي ٢٥،
 الحسن بن علي (ع) ٧٦،
 الحسن بن علي بن عفان ٨٥،
 أبو الحسن الأخفش ٢، ٥، ٦،
 ١٧، ١١٢، ٢٣، ٣٨، ٤٢،
 ١٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠،
 ٦٤، ٧٠، ٧٤، ٨١، ٨٢،
 ٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩،
- ١١١١، ١١٢، ١١٧، ١٢٩،
 ١١٣١، ١٤١، ١٥٩، ١٦٧،
 ١٦٨، ١٦٩، ١٧٦، ١٧٧،
 ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٨، ١١٩٩،
 أبو الحسن علي بن سليمان ١٥٥،
 ٨٦، ١٤٠،
 أبو الحسن الكرخي ٤، ٢٦،
 الحسن بن محمد بن عثمان ١٧٦،
 الحسن بن مقلة ١١١،
 أبو الحسين (محمد الهزاني) ١٠٤،
 الحكم بن عبد الله ١٨٧،
 حماد بن سلمة ١٨٥،
 حمزة (الزيات) ١٠٩،
 حميد بن ثور ١١٥، ٢٠٤،
 حنش بن عمرو ١٠٢،
 أبو حنيفة ٧١، ١١٨، ١٥٢،
 أبو حبيب ١٢٣،
 أبو الخطاب ١٩٣، ٢٠٤،
 الخليل ١، ٣٢، ٤٤، ٥٥، ٥٦،
 ٥٩، ٦١، ٧٤، ٩١، ٩٣،
 ١٠٤، ١١٢، ١١٧٥، ١٣٩،
 ١١٤٠، ١١٩٣، ١١٩٤، ١٢٠١،
 خناعة بن سعد بن هذيل ١٤٦،
 ابن داب ١٣٧،
 ابن دارة ١٥٨،

- أبو زيد ١٢، ١١٦، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٥،
 ٦٣، ٧٢، ١٠٤، ١١٠، ١٣٨،
 ١١٨٧، ١٢٠١
 زيد مناة ١١٥١
 س (يريد أبا العباس المبرد) ١١٤،
 ٤٣، ١٨٠، ٢٠١، وأنظر: أبو
 العباس المبرد
 ساعدة بن العجلان الهذلي ١١٠٦
 سالم (بن عامر الكناني) ٣٠،
 سالم (بن عبد الله بن عمر) ١٨٧
 سالم (مولى ابن عمر) ١٩،
 سبل ٢٢،
 بنو سعد ١٩٤
 سعد بن مالك (شعر) ١٨١
 أبو سعيد البرذعي ١١٥٠
 سعيد بن حميد ١١٤٦
 سعيد بن عثمان أبو علي ١٨١
 سفيان الثوري ١٨٥
 ابن السكيت: أنظر يعقوب بن السكيت
 سلمة بن عاصم ٨٤،
 بنو سلمى (شعر) ١٠٨،
 بنو سليم ١٨٤، ١٧٨، ١١٩٥
 سليمان بن أبي داود ١٨٥
 أبو السمّال ١٤٣
 سهيل بن عمرو أبو يزيد ١١١،
 ابن درستويه ٧٦، ١١٤٠
 ابن دريد: أنظر: محمد بن الحسن
 ابن دريد
 دعبل ١٨٦
 أبو الدقيش ١١٩٣
 الدماذي (رفيع بن سلمة) ٦٥،
 أبو ذؤيب ١٣٣، ١١٠٠
 رؤية ١٧٩،
 رزة بنت مروان بن قيس ٩٧،
 رسول الله ﷺ ١٩، ٧٣، ١٧٦،
 ١٨٥، ١٨٧، ١٠٧، ١٠٨،
 ١١٧، ١٢٦، ٢٠٤،
 ذوالرمة ٥١، ٦٩، ٧٠، ١٩٤،
 ١١٠٠، ١٢٦، ١٣٩، ١٧١،
 ابن الرومي ١١٨٢
 رياً (شعر) ١٠٦،
 الرياشي ١٣٩
 زائدة بن قدامة ١٨١
 ابن الزبير ١١٩٣
 أبو الزبير (محمد بن مسلم) ١٨٥
 الزهري ١٩، ١٨٧
 زهير بن أبي سلمى ١١٣٧
 زياد الأعجم ١٥١، ١٨٣
 الزيادي ٨٦، ١١١١، ١١٢٣،
 ١١٧٦، ٢٠١

أبو الشيخ ١١٩٨	سيبويه اب، ٣ب، ٤ب، ٤٥ب، ب،
ابن أبي الشيخ ١٠٩ب	٦ب، ٩ب، ٢٠ب، ٢١ب، ٢٤ب،
صالح بن علي ١٨٦	ب، ٢٩ب، ٣٦ب، ٤٠ب، ٤١ب، ب،
صالح بن كيسان ١٩ب	٤٣ب، ٤٤ب، ٤٥ب، ٤٦ب، ب،
صباح (بن خاقان المنقري) ١٤٧ب	٤٩ب، ٥٩ب، ٦١ب، ٦٢ب، ٦٣ب،
صخر بن جويرية ١٨٥	٦٥ب، ٧٠ب، ٧٥ب، ٨٧ب، ٩١ب،
صعصعة بن صوحان ١٤٦	٩٣ب، ٩٥ب، ٩٩ب، ١٠٠ب،
الطبري (المفسر) ١٠٨ب	١٠٤ب، ١١٢ب، ١١٣ب،
الطرماح ١٤٩	١٢٠ب، ١٢٣ب، ١٢٥ب،
طفيل الغنوي ٢٢ب، ١٨٦ب	١٢٦ب، ١٣٠ب، ١٣٣ب، ١٣٤ب،
ابن طمّاحية ٩٧ب	١٣٨ب، ١٣٩ب، ١٤٠ب، ١٤٢ب،
أبو الطيب بن شهاب ١٤٧ب	١٤٨ب، ١٤٩ب، ١٥٠ب، ١٥١ب،
عائشة (بنت أبي بكر) ١٧٦ب، ١٨٧	١٥٣ب، ١٥٥ب، ١٦٢ب، ١٦٣ب،
أبو عاصم النبيل ٦٧ب	١٦٤ب، ١٦٧ب، ١٧٠ب، ١٧٥ب،
عباد بن بشر ٨٤ب	١٧٦ب، ١٧٧ب، ١٧٨ب، ١٧٩ب،
عباس بن عبد الله الترقفي ٦٦ب	١٨٢ب، ١٨٤ب، ١٨٥ب، ١٨٧ب،
عباس بن محمد الدوري ١٩ب،	١٩٨ب، ١٩٩ب، ٢٠٠ب، ٢٠١ب،
٨٤ب، ٨٥	٢٠٣ب، ٢٠٤ب، ٢٠٥ب، ٢٠٦ب،
أبو العباس المبرد ١٤ب، ١٦ب، ١٩ب، ٤٣ب،	ابن سيرين ١٨٧
١٦٦ب، ٦٧ب، ٧٣ب، ٧٦ب، ٨٠ب،	ابن شقير ١١٤ب
٨١ب، ٨٣ب، ٨٤ب، ٨٥ب،	شقيق (شعر) ١٨٥
١٨٦ب، ١٩٣ب، ٩٦ب، ١٠٩ب، ١١٠ب،	الشماخ ٦٧ب، ٧٣ب
١١١ب، ١١٢ب، ١١٤ب، ١١٥ب،	الشيبياني (أبو عمرو): انظر: أبو
١١٧ب، ١٢٣ب، ١٣٠ب، ١٣٦ب،	عمرو الشيباني
١٣٧ب، ١٥٦ب، ١٧٨ب، ١٨٠ب،	ابن أبي شيبه ١٧٦
١٨٣ب، ١٩١ب، ٢٠١ب، ٢٠٣ب،	

- أبو العباس الهوفاني ٨٠ ب
 عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
 عبد الله بن جوان صاحب الزيادي ٨٦ ب
 أبو عبد الله بن الحرون ١١١١
 عبد الله بن عمر ١٨٧
 عبد الله بن محمد القرشي : انظر
 التوزي
 أبو عبد الله بن مقله ٨٠ ب
 عبد الله بن مسعود ١٨٥، ١٥٢
 عبد القيس ١٥١
 بني عبد المطلب ١١٥٥
 عبد الملك بن مروان ٨٣ ب
 أبو عبيد القاسم بن سلام ١٨ ب،
 ٩٦ ب
 عبيد بن عبد الواحد البزار ٢٦ ب
 عبيد الله بن موسى ٨٥
 أبو عبيدة ١٥١، ١٥٥، ٨٥ ب، ١٨٦،
 ٩٩ ب، ١١٦ ب، ١٩٢ ب،
 عثمان بن عفان (شعر) ١١٢
 أبو عثمان المازني ١٨ ب، ٢٠ ب،
 ١٢٥، ٣٥ ب، ٣٦ ب، ٣٧ ب-١٦٦،
 ٦٩ ب، ٨١ ب-١٨٤، ١٩١، ١٩٣،
 ١٩٥ ب، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧،
 ١٢٣ ب، ١٢٤، ١٣٢ ب، ١٣٦،
 ١٣٨ ب، ١٥٠، ١٦٧ ب، ١٦٩
- ١١٧٦، ب، ١١٧٧، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب،
 ١٩١ ب، ٢٠١ ب
 العجاج ١٠٥، ١٠٨، ١٨٥ ب،
 ١٨٨، ٢٠١
 عروة بن الزبير ١٧٦، ٨٧ ب
 العزى ١٠٨
 العطوي ١٧٠
 أبو عكرمة الضبي (عامر) ٨٠ ب
 علي (شعر) ٨٦ ب
 علي بن أبي طالب (ع) ٤ ب، ٧٦ ب
 علي بن عبد الله بن العباس ٨٣ ب
 عمر بن أبي ربيعة ١١٥٤
 أبو عمر الجرمي ١٥٥، ١٩٣، ١١٢٦،
 ب، ١٣٢ ب، ١٣٣ ب، ١٣٨ ب، ١٥٦ ب،
 ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٧، ب، ١٩١ ب،
 ٢٠١ ب، ٢٠٣ ب
 عمر بن الخطاب ١٢٦، ٨٤ ب، ٨٧،
 ١٥٠ ب
 ابن عمر ١٩ ب، ١٢٦
 عمر بن عبيد الله بن معمر ١٨٣
 عمران بن حصين ١٨٧
 أبو عمرو السّمّك ١٤٧ ب
 أبو عمرو الشيباني ١١٤٨، ١٩٩ ب
 أبو عمرو بن العلاء ٤٦ ب، ١٥٥،
 ١٨٤، ١٤٠ ب، ١٤٨ ب

- عمرو بن معد يكرب ١٨٤
 عمير بن الحباب (شعر) ١٥٤ ب
 بنو عوف ١٥٢
 أبو عون الحرمازي ٤٢ ب
 عيسى بن إبراهيم ١٨٧
 عيسى (بن عمر) ١٩٢
 عيسى بن مريم (ع) : انظر : المسيح
 أبو العيناء ٦٧ ب
 ابن أبي عيينة ١١٣ ب
 الغراب ٢٢ ب
 غزالة (شعر) ١٧١
 ابن أبي فديك ١٧٦
 الفراء ١٥٦، ١٩١، ١٢٤ ب، ١٥٥،
 ١١٧٩ ب
 الفرزدق ٤٦ ب، ٥٠ ب، ١٩٣، ١٩٦،
 ب، ١١١، ١٢٣ ب، ١٦٢ ب، ١٩٥ ب
 الفرس ١٢٣
 أم فروة الغطفانية ١٣٢ ب
 الفضل بن حباب ١٠٤
 الفضل بن محمد اليزيدي ١٥٤ ب
 الفقهاء ١٤٥
 ابن قادم ٨٠ ب
 القاسم بن سلام : انظر : أبو عبيد
 القاسم
 القاسم بن معن ١٩٣ ب
- قنادة بن مُغرب اليشكري ٥٠ ب، ١٥١
 ابن فتيبة ١٦٧، ١٤٠
 القحذمي ٨٣ ب
 قطرب ١٩١، ١٣٧
 القلمس الأزدي ١٢٢
 قيار (شعر) ١٩٦
 قيس بن جروة (شعر) ١٠٤ ب
 قيس بن الخطيم ٦٦ ب
 قيس بن زهير ١٩٢
 قيس بن عاصم ٥١ ب
 ابن كامل القاضي ٩٧
 الكتفان ١٩٣
 كثير ١٨، ٢٠١
 كثير بن هشام ١٨٧
 الكسائي ٢٦ ب، ١٧٧ ب، ٨٠ ب، ١٩١،
 ١٠٨، ١٤٧، ١١٧٩، ١٩٣ ب، ١٩٤
 بنو كعب (شعر) ١٤٠
 كليب (شعر) ١٤٩ ب
 الكميت ١٦ ب، ٥٢ ب، ١٢٦ ب،
 ١٣٥، ١٩٢
 ابن الكوفي ١٣٦
 الكوفيون ١٢٥ ب، ١٣١، ١٦٣،
 ١١٧٩
 ابن كيسان ٥٢ ب، ٥٣، ١٦٦،
 ٨٤ ب، ١٨٦، ١١٤ ب

اللات ١١٠٨	محمد بن العباس اليزيدي ١٦٢ ب
لاحق ٢٢ ب	محمد بن عمر الصيمري ١١١٨
لييد ١١٨، ٩٨ ب	محمد بن عيسى العطار ٨٧
ابن لجأ (عمر) ١٩٦ ب	محمد بن مصعب ٨٥
لُكيز ٥٠ ب، ١٥١	المرار الفقعسي ١٧٠، ١٩٧، ١١١ ب
النيث بن سعد ٦٦ ب، ١٨٥	أم المرار الفقعسي ٩٧ ب
مؤرج ١٩٧ ب	مروان بن سعيد ١٥٦، ب، ٦٠ ب
المازني : انظر أبو عثمان المازني	المسيب بن علس ١٦٧
ابنة مالك بن بدر ١٩٢ ب	المسيح بن مريم (ع) ١١٦ ب، ١١٧، ١١٥٥
مالك بن خال الخناعي ١٤٦ ب	مصعب بن عيسى البصري ١١١
مالك بن سعد ١٩٥ ب	المطروود بن كعب الخزاعي ١١٧
مالك بن نويرة ٥١ ب	ابن المعتز ١١٨٢
المبرد : انظر : أبو العباس المبرد	معتمر بن سليمان ٥٠ ب
المتمس ١٢٣ ب	ابن معروف ١٧٧
متمم بن نويرة ١٧ ب	المعلّى بن هلال ٦٦ ب
المتنبي (بلفظ شاعرنا) ٢٠١ ب	المغيرات (شعر) ١١٧
مجاهد ٤ ب، ٦٦ ب	ابن مقبل ١١٦، ١٧ ب، ١١٨، ١١٧٨
ابن مجاهد ١٨٦ ب	ابن مقسم ١١٧٩
محارب (شعر) ١٤٩ ب	مناة الثالثة ١١٠٨
محمد بن الجهم ٨٤ ب	أبو المنذر العروضي ١٨٠
محمد بن حازم ١٤٦ ب	منصور (بن المعتمر) ٨٧ ب
محمد بن الحسن (ابن دريد) ٣ ب،	المهاجرون ٨٤ ب
١٧، ٢٠ ب، ١٠٤ ب، ١١٣ ب، ١٤٤ ب	موسي بن عقبة ١٧٦
محمد بن الحسن (الشيباني) ٢٦ ب،	النايضة ١١٧، ٥٥ ب، ١٧٢، ١١٥٦،
٢٧، ١٠٤ ب	١٧٦، ٢٠١

أبو الوليد بن مسلم الدمشقي ٢٦ ب	أبو ناجية (عبد الله بن محمد) ١٧٦
وهب بن منبه ٤٧ ب	نافع ٢٦
يحيى بن أكثم ٦٧ ب	النحويون ١٥٨، ٦٧ ب، ٨١ ب، ٨٢،
يحيى بن الخريش الرقي ٢٦ ب	١٢٣ ب، ١٦٣ ب، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧
يحيى بن معين ٨٤ ب	نُشَيْبَة (شعر) ٤٥ ب
يحيى بن نجيم ٥٤ ب	النصارى ١١٦ ب
يزيد محمد بن المهلب ٨٠ ب	نصر بن علي الجهضمي ٨٤
أبو يعفر ٨٤ ب	نصيب ١٠١
يعقوب بن إبراهيم ١٩ ب	النضر بن شميل ١٩٧-١٩٢ ب
يعقوب (بن السكيت) ١٣، ١١٦،	النمر بن تولب ١١١ ب، ١١٨ ب
١١٨، ٥١ ب، ١٥٢، ١٥٢، ١٤٩ ب، ١٥٢ ب،	نوح (ع) ١١٧ ب
١١٨٣ ب، ١١٩٠	ذو النون (اسم سيف) ١٩٢ ب
أبو يعلى ٤٠ ب، ٤١ ب، ٤٢، ٤٩،	نويرة بنت حبيب بن منقذ ٩٧ ب
٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٦، ٥٧، ٥٨،	الهدلي (أبو خراش) ١٢٣
٦٢ ب، ٦٣ ب، ٦٤ ب، ٦٥ ب،	هشام (الكوفي) ١٤٠
٦٦	هشام بن عروة ١٧٦
اليهود ١١٦ ب	هشام بن عمار ٢٦ ب
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)	الهلالبي (محمد بن حرب) ٨٣ ب
٧٣ ب، ١٥٢	أم الهيثم ٨٣
يونس ٥ ب، ٩، ١٦ ب، ٢١ ب،	واصل الأحدب ٨٥
١٥٥، ١٠٤، ٢٠٣ ب	الوجيه ٢٢ ب

١٢ - فهرس الأمكنة والأزمنة

أذرعان ١١٨٢	ربيعان وأربعة وأربعاء ٧ب
أرجان ١١٢٣	رجب ١٥١ب
البصرة ١٧٦، ١٨١، ٨٦ب	الرمس ١١٩٣
بعلبك ١١٥٩	الرقمتان ١١٩٣
بغداد ٧٦ب، ٨٠ب، ١٢٣ب	زمزم ١٩٨ب
بلاالاباذ ١١٥٩	سُهَيْل ٧٨ب
البيضتان ١٦٢ب	الشام ١٨١
تكريت ١٢٣ب	صفر ١٥١ب
الجانب الغربي من بغداد ٧٦ب	صُهَاب ١٧١
جمادى ٧ب	قنسرون ١٧٢ب
الحجاز ١٦٥ب	لعلع ١١٥٥
الحرة ١١٩٥	المحرم ١١٥١
حضر موت ١١٥٩	مدين ١٠٧
حنين ١١٠٦	مسجد المنصور ٧٦ب
خراسان ١٥١، ١٤٦	مكة ٨٤ب، ١٠٦
درابجرد ٩ب، ١٤١	اليمامة ١٤٤ب
رامهرمز ١١٥٩	اليمن ١٢٧
ربيع ١٥٠ب	يوم ضَرِيَّة ٥١ب

١٣- فهرس الأبواب

- باب من اعتلال الفاء ١٦٠
- باب من إعمال الفعلين أو أحدهما ١٦٠
- باب النون كيف صارت مخرجين ١٦٠

١٤- فهرس البلاغة

- الخبر المحتمل للصدق والكذب هو كل ماصح أن يكون صلة موصول أو صفة ٩٢
- دلالة الحال والمقام ٢٤
- الاستفهام ولعل كلاهما غير خبر ١٨٣
- دخول الاستفهام في الخبر اتساع ٩٥
- الشرط والجزاء ضرب من الخبر بجملة الجزاء ، وجملة الشرط ليست بخبر ٢٠٢
- الجزاء أسلوب خبري ٣٢
- التسوية خبر لا استفهام ٣٢
- الاستفهام بمعنى الأمر ٥١
- الطلب بلفظ الخبر ٦٩
- الهمزة بغرض الإثبات والتقرير لا الاستعلام ٣١
- مجيء هل للاسترشاد لا للتقرير ٣١
- من الأسماء ما لفظه الاستفهام ومعناه الخبر ١٣٤
- الخبر بلفظ الاستفهام ٩٤
- المضارع في معنى الأمر ١٩١
- وجه الأمر حكم وعزمة ١٩٣
- الخبر مستقل أبدا ١٩٣
- الخبر بمعنى اليمين ١٦٤
- ما عدا الخبر لا يوضح ١٩٣
- التعجيب يستحب إلى غاية وليس يحسن أن يكثر جدا ١٩٨

- التجسيم وعكسه ١٧ ب
- التجريد ١٦ ب، ١٩ ب، ٢٢٦، ١٩٧، ١٠١
- تشاكل الجملتين ١٤٠
- وضع البعض موضع الكل في الزمن ١٢٢ ب
- العرب توقع الكل على البعض والعكس والكثير على القليل للمبالغة ١٠٦
- جعل الجمع مفردا والعكس حملا على المعنى ٧٧ ب
- المدح بما يشبه الذم ١٧ ب
- إنزال المتكلم نفسه منزلة من سُئل ١٥٠
- استعمال النفي فيما لا يُعتد به لقلته ١٣٠
- نفي الشيء بإيجابه ١٥٤، ١٩٧
- ذكر الشيء بصفة منشهورة ١٦٨
- تسمية الشيء باسم السبب ٥٥ ب
- مما يقال عند الوعد والوعيد كالمثل ١٧٢
- من أبيات المعاني ٥١ ب
- وجه التوكيد في (ولا طائر يطير بجناحيه) ٢٠١



١٥- فهرس العروض القافية

- حُسن وصف الرجز بالاستواء لخلوه من الزحاف الممكن فيه ١٧١ب
- لزوم ما لا يلزم ١١٨٧
- الألف تاسيساً ١١٨٧
- الألف رويًا ١٨٥ب
- لحاق الألف للإطلاق ١١١٥
- لا يجوز أن تكون الألف البديل من التنوين رويًا ١٨٥ب
- تخفيف المضعف للقافية ٧٨ب
- من تشديدهم في حرف الروي ١٨٥ب
- الواو والياء في الإطلاق ١٧٨، ١٨٦
- زيادة الياء للإطلاق كتشديد القافية ٧٨ب
- الإطلاق على نية الإضمار ١٤٣
- لم قلت الواو والياء رويًا ؟ ١٨٦
- السناد في الواو أقبح منه في الياء ١٨٤ب
- ضرورة القافية ١٥٥ب

١٦ - فهرس الفقه

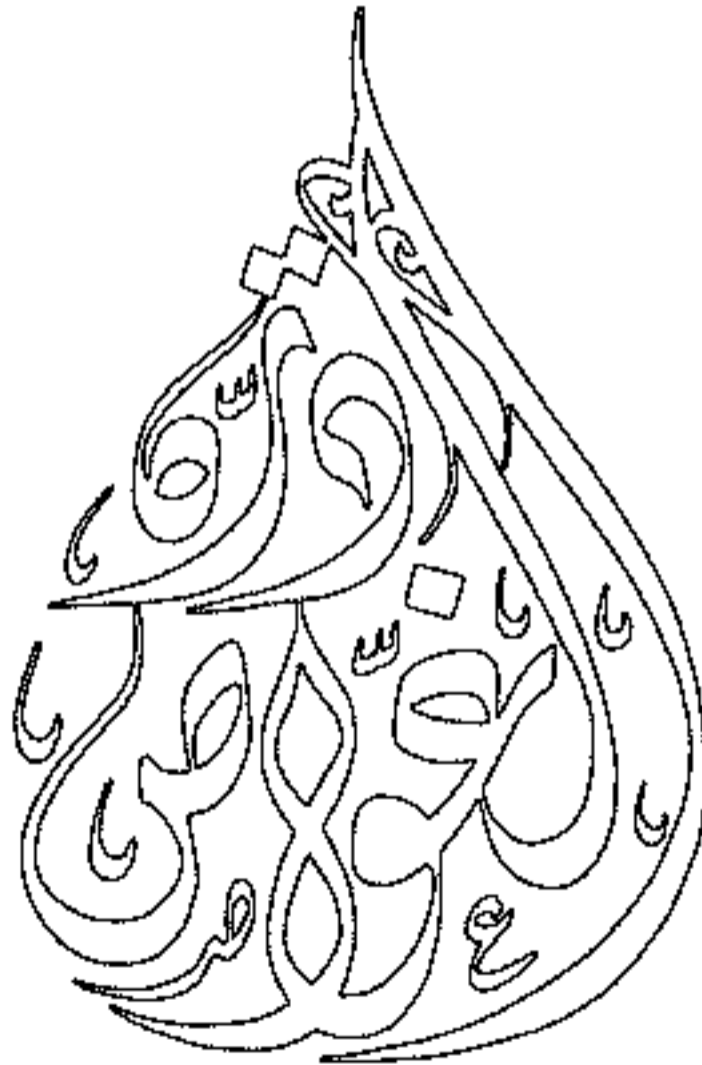
- حكم العصير إذا غلى وعله الحكم ١١٥٠
- حكم ذبيحة النصراني ١١١٨
- حكم شحم الخنزير وعظمه حكم لحمه ١١١٨
- حكم أبي حنيفة في دم البراغيث ودم السمك والطحال والكبد ١١١٨
- مسألة ذكاة الجنين ١٠٧ ب
- معنى الذكاة واختلافها عما أكل السبع ١١٨ ب
- في التكبير لسجدة التلاوة وبعدها ٢٥ ب
- ما دون النصاب بين الشريكين لا يجب فيه شيء ١١٣١
- مسألة (انت طالق اليوم غدا) ٧١ ب
- الوجه في قول الفقهاء في (أنت واحدة) ١١٤٥
- جواز (المرأة التي أتزوجها فهي طالق) وعدم جواز (هذه المرأة التي ..) عند الشيباني ١١٠٤
- طلاق الأمة ١١٥٢
- مسألة (إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر) ٧١ ب

١٧- فهرس علم الكلام

- القديم سبحانه مرید بإرادة، وهل لها محل؟ ١١٢ ب
- قُبْح وصف القديم بعلامة للتانيث ١١٠٨
- النظر إدارة العين نحو المبصر وأدلة ذلك ١٢٦ ب
- توجيه حديث الرؤية برأى القلبية ١٠٧ ب
- أطفال قوم نوح (ع) بين القول بالعوض أو عدم الولادة ١١٧ ب
- زوال التكليف عند الموت ١١٦ ب
- أفضلية النبي ﷺ على سائر الخلق ١١٧ ب
- اجتهاد النبي ﷺ في الأحكام ٧٣ ب
- من كان قبل نوح (ع) من الأنبياء كان يرسل إلى العدد القليل ومن بعده إلى أم ١١٧ ب
- معنى تسمية المسيح (ع) كلمة الله ١١٧ ب
- الاستدلال لأنّ فناء جسم واحد فناء لسائر الأجسام ١١٢ ب
- المعدوم شيء ١٣٨ ب
- حمل (ما دامت السماوات) على التأييد ١٠٥ ب

١٨- فهرس الخطوط المنسوبة

- خط أبي بكر بن السراج ١٧٦، ١٧٩
- خط أبي العباس أحمد بن يحيى ١١١ ب
- خط أبي محمد بن معروف ١٧٧
- خط أبي العباس المبرد ١٨٠، ب
- خط الفارسي ١١٤، ٥٠، ب، ١٧٦، ب، ١٧٧، ٧٩، ب، ١٨٠، ١٨٥، ب
- خط ابن الكوفي ١١٣٦
- خط الهوفاني ٨٠ ب
- خط خفي (لم يسم صاحبه) ١١ ب



١٩- فهرس الأخبار والمجالس

- تحريف الأحمر لرواية رجز ١٨٠
- خبر زيادة أبي عمرو في أشعار العرب ١٥٥
- تحريف أبي المنذر العروضي لبيت الفرزدق ١٨٠
- الفرزدق يختبر قوما في معنى بيت ١١١١
- استنشاد الأصمعي أعرابيا الشعر في معنى ٨٣ب
- من أول ما قيل من الشعر برأي الأصمعي ١١١٥
- خبر الأصمعي وزيادة الموصلي ١١٧٩
- دفع الميرد القول بجين حسان بن ثابت ٦٦ب
- شكوى رجل رجلا يحتلم بامه ٤ب
- خبر الأعرابي الراكب وأبوه يمشي ٥٠ب
- وصف أعرابي لأم أعرابي آخر ٦٢ب
- خبر أعرابين في صلاة ٥٢ب
- قول أعرابي لغلامين ينقلان كوزة ١٩٦ب
- سؤال أمير المؤمنين علي (ع) عن أشعر الشعراء ٧٦ب
- خبر طواف علي بن عبد الله بن العباس وطوله بين الناس ٨٣ب
- خبر اعتراض عبد الملك بن مروان على اسم علي بن عبد الله وكنيته ٨٣ب
- عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر ٥٤ب
- خبر الأعمش وأبي يوسف في حكم طلاق الأمة وبيعها ١١٥٢
- ما قيل لابن دأب في خبر رواه ١٣٧ب
- مجلس الشطوي وأبي سعيد البرذعي في حكم العصير إذا غلى ١١٥٠
- خبر السلمي في الحرة ١٩٥ب
- جواب مصعب بن عيسى البصري في سبب علو شأنه عند البرامكة ١١١١
- سؤال أبي علي الترجمان لابن درستويه ٧٦ب
- سؤال رجل لابن درستويه عن روايته كتاب ابن قتيبة ١١٤٠

- خبر عجوز تنعت فرسا لابن أقيصر ٢٢ب
- اجتماع زياد الاعجم وقتادة اليشكري عند والي خراسان ١٥١
- خبر زائدة عن رؤيته جدا وستة من ولده وولد ولده في نسق ١٨١
- ابن يحيى بن أكثم في مجلس أبي عاصم النبيل ٦٧ب
- خبر شرب يحيى بن معين النبيذ عند الدوري ٨٤ب
- سؤال صباح عن حفظه وجوابه ١٤٧ب
- خبر حبيب بن شوذب وجعفر العباسي في عزل عامل جعفر ٥١ب
- خبر دخول بيت سيبويه بعد موته ١٠٤
- خبر أبي العيناء وأبي العباس المبرد ٦٧ب
- اختصاص ابن السراج بالمبرد وحضور ابن شقير عند ابن كيسان لا المبرد ١١٤ب
- إخبار الصفار بسنة وفاة ابن كيسان ١٨٤
- خبر عدم حضور سلمة بن عاصم مجلس إملاء الفراء ٨٤ب
- ابن قادم يخبر أصحابه لغات ارز ٨٠ب
- جواب الأعرابي في جمع (ربعة) ١٩٤
- خبر قراءة شاذة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
- قول المبرد في الصلاة خلف من يقرأ (بمصرخي) و(الأرحام) ٨٤ب
- خبر مروان بن سعيد والأخفش ٦٠، ١٥٦ب
- أبو عبيدة وأبو عثمان والجرمي ٥٤ب
- سؤال ابن جني أبا علي في إعمال طالق ٢٠٠ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن نصب (فاقد) للمفعول ٢٠٠ب
- خبرهما في فعيل وفعل ١٠٥
- مجلسهما في اسمية (طغيا) ووصفيتها ١٣٣ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن تاء تجفاف ١٩٩

٢٠ - فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩
- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته وآثاره، د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط الثالثة ١٩٨٩
- الإتياع، لأبي الطيب اللغوي الحلبي، حققه عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٨ مصورة عن الأولى ١٩٦٦
- الإتياع والمزاوجة، لابن فارس، حققه كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- إتحاف فضلاء البشر، لشهاب الدين البناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٦
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، نشرها زكريا علي يوسف عن نسخة نشرها أحمد شاكر ١٣٤٥، مطبعة العاصمة القاهرة
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي دمشق ط ثانية ١٤٠٢
- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، ضبط نصه عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- أخبار أبي تمام، لأبي بكر الصولي، حققه محمد عبده عزام وآخرين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٠
- أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد
- أخبار شعراء الشيعة، للمرزباني، تقديم وتحقيق د. محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٩٣

- أخبار العلماء النحويين، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر المهندسين ط ثانية ١٩٩٢
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، اعتنى بنشره فريتمس كرنكو، خزانة الكتب العربية بيروت المطبعة الكاثوليكية وباريس بول كتتر ١٩٣٦
- اختيارات ابي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد الرياض ٢٠٠٠
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ثانية ١٩٨٥
- أدب الكاتب، للمصولي، تحقيق محمد بهجة الاثري، المكتبة العربية بغداد والمطبعة السلفية القاهرة ١٩٢٢
- الأدب المفرد، البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ثالثة ١٩٨٩
- أراجيز المقلين، محمد يحيى زين الدين، الأقسام ١-٦ في مجلة مجمع اللغة بدمشق على الترتيب مجلد ٥٧ ج ١، ٢، ٣، ٤، مجلد ٦٨ ج ١، مجلد ٧٠ ج ٢
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- الأزهرية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣
- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. محمد الدالي، مكتبة الباطين المركزية الكويت ٢٠٠٧
- الاستدراك على سيبويه، لأبي بكر الزبيدي، حققه د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٧
- الاستكمال، لابن غلبون، تحقيق د. عبد العزيز علي سفر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ط أولى ٢٠٠١ (مطبوع مع دراسة بعنوان الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)

- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لتاج القراء الكرمانلي، تحقيق عبد القادر أحمد عطاء، مراجعة د. أحمد عبد التواب، دار الفضيلة، القاهرة
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط ثانية ٢٠٠٤
- إسفار الفصيح، محمد بن علي الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٠ هـ
- أسماء خيل العرب وأنسائها وذكر فرسانها، للأسود الغندجاني، حققه د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لابن حبيب البغدادي، (في نوادر المخطوطات المجموعة السادسة) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط ثانية ١٩٧٣
- إشارة التعمين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني، تحقيق د. عبد الحميد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث الرياض ط أولى ١٩٨٦
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، الخالديان، حققه د. السيد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط أولى ١٩٩١
- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٦
- الأشربة، لابن قتيبة، حققه ياسين السواس، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٩
- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، للصولي، عني بنشره ج هيورث د، دار المسيرة بيروت ط ثانية ١٩٧٩

- أشعار النساء، للمرزباني، حققه د. سامي العائني وهلال ناجي، عالم الكتب ط
أولى ١٩٩٥
- الإصابة، لابن حجر العسقلاني، اعتمنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية
الرياض وعمان
- إصلاح الخلل : انظر (الخلل في إصلاح الخلل)
- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٥
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف
ط الرابعة
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر،
ط رابعة
- أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٣
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، د. محمد عبد الله قاسم،
دار البشائر ط أولى ٢٠٠٨
- الأضداد، لابن السكيت، حققه د. محمد عودة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية
بورسعيد
- الأضداد، للأصمعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩١٢ (في ثلاثة
كتب في الأضداد)
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، مع أضداد الأصمعي السابقة
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار
طلاس ط ثانية ١٩٩٦
- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية بيروت ١٩٩٨

- أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة، د. غنيم الينبعاري،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٩٩
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار
الأردن ١٩٨٦
- إعجاز القرآن، للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ط خامسة
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، مكتبة الزهراء، القاهرة (مصورة عن
القديمة)
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط
ثالثة ١٩٨١
- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر
بيروت، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٨٩
- الأعراب الرواة، د. عبد المجيد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس
الجمهورية الليبية ط ثانية ١٩٨٢
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، حققه د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة
الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٢
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم
الكتب بيروت ط أولى ١٩٩٦
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة
١٩٨٨
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري
القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط رابعة ١٩٩٩
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥ سنة ٢٠٠٢
- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه وعلق عليه السيد حسن الأمين،
دار المعارف للمطبوعات بيروت ط خامسة ١٩٩٨
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢

- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي ٢٠٠٣
- الإفادات والإنشادات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجنان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٣
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط ثانية ١٩٧٤
- الاقتضاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث ط ثانية ٢٠٠١
- إكمال الكمال، لابن ماکولا، دار إحياء التراث العربي بيروت
- ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني، دار الهدى للطباعة ٢٠٠٣
- الألفات، لابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٢
- الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة، د. عبد العزيز الأهواني، بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الثالث ج ١ مايو ١٩٥٧
- الأم، للإمام الشافعي، دار الفكر للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الأمالي، للطوسي، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، دار الثقافة قم ط أولى ١٤١٤
- أمالي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر بيروت ط ثانية ١٩٨٤ (مصورة عن القديمة)
- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي بيروت، ط ثانية ١٩٦٧
- أمالي المرزوقي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٥

- الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط أولى ١٩٨٠
- الأمثال، للأصمعي، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ط أولى ٢٠٠٠
- أمثال الحديث، لابن خلاد الرامهرمزي، تحقيق أحمد عبد الفتاح إمام، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط أولى ١٤٠٩
- أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه د. إحسان عباس، دار الرائد العربي بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- الأمكنة والجبال والمياه، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار عمار عمان ط أولى ١٩٩٩
- إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٩٦
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت
- الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجنان بيروت ط أولى ١٩٨٨
- الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧
- الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨
- الأنوار ومحاسن الأشعار، للشمشاطي، تحقيق صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الإعلام العراقية

- أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ثامنة ١٩٨٦
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط أولى ١٩٨٧
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ثمانية ١٩٨٨
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط سادسة ١٩٩٦
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتاب العربي، قم، ط أولى ١٤١١ هـ
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ (مصورة عن النشرة القديمة)
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧١
- الإيناس في علم الأنساب، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي، أعده للنشر حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٠
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- البحر المحيظ، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- البخلاء، للجاحظ، حققه طه الحاجري، دار المعارف ط ثامنة
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاشاني الحنفي الملقب بملك العلماء، المكتبة الحبيبية باكستان ط أولى ١٩٨٩
- البداية النهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٢
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر ١٩٨٢

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٤
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيد، تحقيق واداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط
أولى.
- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ثانية
١٩٧٩
- بلاغات النساء، ابن طيفور، دار الحدائق، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز
المخطوطات والتراث، الكويت، ط أولى ١٩٨٧
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، حققه د. رمضان عبد
الثواب، وزارة الثقافة مطبعة دار الكتب ١٩٧٠
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط أولى ١٩٩٣
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط
سابعة ١٩٩٨
- تأويل مشكل القرآن، ابن فتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة ط
ثانية ١٩٧٣
- تاج العروس، الزبيدي، الجزء الرابع تحقيق عبد العليم الطحاوي، وزارة الإعلام في
الكويت، ط ثانية مصورة ١٩٨٧
- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي بيروت ط
أولى ١٩٨٧
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة.
- تاريخ خليفة بن خياط العصفري رواية بقي بن خالد، حققه د. سهيل زكار، دار
الفكر بيروت ١٩٩٣

- تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- تاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ثانية ١٩٩٢
- التاريخ الكبير، للبخاري، المكتبة الإسلامية ديار بكر تركيا
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر بيروت ١٤١٥
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة
- التبيان في البيان، للطبيبي، تحقيق د. توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت ط أولى ١٩٨٦
- التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠٠
- تثقيف اللسان، ابن مكّي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥
- تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط أولى ١٩٩٢
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر الفهري اللبلي، تحقيق د. عبد الملك الشبيني، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٧
- تحصيل عين الذهب، للأعلام الشنتمري، حققه د. زهير سلطان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٩٢
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٠

- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د. حسن الملمخ ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ٢٠٠٥
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة ١٩٩٥
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالح، دار الكتاب العربي، لبنان، ط أولى ١٩٨٦
- التخمير، للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم الرافعي (ت ٦٢٣)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧
- تذكرة الحفاظ، للقيصري، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي الرياض ط أولى ١٤١٥
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، لمحمد بن عبد الرحمن العبيدي، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس ١٩٨١
- التذكرة الفخرية، للمنشي الإربلي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- التذيل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧ والأجزاء التالية صدرت تباعاً.
- التصريف الملوكي، ابن جني، عني بتصحيحه محمد سعيد النعساني، شركة التمدن بمصر ط أولى
- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٧

- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨
- تصحيحات المحدثين، أبو أحمد العسكري، تحقيق محمد أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- التعازي والمراثي، للمبرد، تحقيق محمد الديباجي، دار صادر، بيروت
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت
- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ سليمان الباجي، تحقيق أحمد البزار، وزارة الأوقاف مراكش
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة ١٩٩١
- التعليقة على كتاب سيبريه، أبو علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- تعليقات على مواضع من مجالس ثعلب ونصوص ساقطة منها، حسين أحمد بوعباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثمانون، صيف ٢٠٠٣، الكويت
- التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، ترتيب جمد الجاسر، ط أولى ١٩٩٢
- تغليق التعليق، ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي بيروت ودار عمار الأردن، ط أولى ١٤٠٥
- تفسير أبي السعود، خرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ محمد صبحي، دار الفكر، بيروت، ط أولى ٢٠٠١
- تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦٦
- تفسير البيضاوي : انظر حاشية الشهاب
- تفسير الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت ط أولى ٢٠٠٢

- تفسير الرازي (التفسير الكبير)، للفخر الرازي، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي قم (مصورة عن نشرة الصاوي ١٩٣٣ القديمة)
- تفسير السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن الرياض ط أولى ١٩٩٧
- تفسير الطبري، أبو جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثالثة ١٩٩٩
- تفسير غريب القرآن العظيم، لزين الدين أبي عبد الله الرازي، تحقيق د. حسين ألمالي، أنقرة ١٩٩٧
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. محمد الدالي، دار البشائر، دمشق ط أولى ٢٠٠١
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
- تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي، مؤسسة دار الكتاب قم ط الثالثة ١٤٠٤
- تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكم الهواري، حققه بالحاج شريف، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- تفسير مجاهد، حققه عبد الرحمن السورتي، مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق د. سمير المعلوف، معهد المخطوطات القاهرة ١٩٩٣
- تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ٢٠٠٣
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض ط أولى ١٩٨١
- تكملة البحر الرائق، للشيخ محمد الطوري القادري الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

- التكملة والذيل والصلة، للصفهاني، حققه عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠
- تلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد
- التنبيهات، لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط الثالثة
- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهاني، حققه محمد سعد طلس، دار صادر، بيروت ط ثمانية ١٩٩٢
- التنبيه والإيضاح، ابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٠
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، للسيوطي، ضبطه وصححه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- تهذيب الالفاظ، لابن السكيت هذب الخطيب التبريزي، وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٥ (مصورة عن ١٨٩٥)
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٤
- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزني، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثمانية ١٩٩٢
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤
- الثقات، لابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط أولى ١٣٩٣
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي والجرجاني، حققها محمد خلف الله ود. محمد زغلول، دار المعارف ط رابعة
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للشعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر دمشق ط أولى ١٩٩٤

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، حققه أبو عبد الله الصالح، مكتبة
عباد الرحمن مصر ط أولى ٢٠٠٧
- الجامع الصغير، السيوطي، دار الفكر للطباعة النشر بيروت ط أولى ١٩٨١
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان،
مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي، الدار المصرية للتأليف والنشر
١٩٦٦
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت مطبعة مجلس
دائرة المعارف العثمانية الهند ط أولى ١٩٥٢
- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا
النهرواني، تحقيق د. محمد مرسي الخولي ود. إحسان عباس، عالم الكتب بيروت ط
أولى ١٩٩٣
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط
خامسة ١٩٩٥
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط خامسة
١٩٩٦
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم
دمشق ط الثالثة ١٩٩٩
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد
قطامش، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط رابعة
- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت
ط أولى ١٩٨٧
- جوامع الجامع، للنظيرسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ط أولى ١٤١٨
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد
نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢

- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري، مجمع القاهرة، ١٩٧٤
- حاشية رد المحتار، لابن عابدين إشراف مكتب البحوث، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
- حاشية الشيخ محمد الأمير بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (مصورة عن طبعة بولاق)
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية على شرح بانث سعاد، عبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر بيروت دار النشر فرانتس شتاينر بفيسابادن ١٩٨٠
- حاشية يس : انظر شرح التصريح
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣
- الحد الفاصل، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد الخطيب، دار الفكر بيروت ط الثالثة ١٤٠٤
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد، ط أولى ١٩٨٤
- حروف الممدود والمقصور، لابن السكيت، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٥
- حقائق التأويل، للشريف الرضي، تحقيق محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار المعاصر للطباعة والنشر بيروت
- الخلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي بالقاهرة ط أولى ١٩٧٩
- الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، دار الطليعة بيروت (ذكرته باسم إصلاح الخلل تمييزاً له من الكتاب السابق)

- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت ط رابعة ١٤٠٥
- الحماسة، أبو تمام الطائي، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- الحماسة للبحثري، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفني، دار صادر بيروت ط أولى ٢٠٠٢
- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩
- الحماسة الشجرية، ابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٠
- الحماسة المغربية، لأبي العباس الجراوي التادلي، حققه د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق ط ثانية ٢٠٠٥
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٩٩٦
- الحاطريات، لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٨٨
- خزائن زنجان في إيران، مجلة لغة العرب مجلد ٦ جزء ١ سنة ٦ كانون الثاني ١٩٢٨
- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة ١٩٨٨-١٩٨٦
- الخلاف، للطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤٠٧
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، د. هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط أولى ١٩٩٣
- خلق الإنسان للأصمعي : انظر الكنز اللغوي
- الخيل، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد عبد القادر أمد، القاهرة ط أولى ١٩٨٦

- الخليل، للأصمعي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر دمشق ط أولى ٢٠٠٥
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٦
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخلاق عضيمة، دار الحديث القاهرة
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجليل بيروت ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة ط أولى ١٩٩٦
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط ثالثة ١٩٩٢
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمد القناص، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠١
- الديباج، لأبي عبيدة، تحقيق د. عبد الله الجربوع ود. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١
- ديوان ابن الدمينه، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة القاهرة
- ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال بيروت ط أولى ١٩٩١
- ديوان ابن المعتز، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠
- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ١٩٩٥
- ديوان ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٢

- ديوان ابي الاسود الدؤلي، صنعة أب يسعيد السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- ديوان ابي الشيبان الخزازي وأخباره، صنعة عبدالله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- ديوان ابي النجم، جمعه وحققه د. سجيح الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان ابي النجم العجلي، جمعه وحققه د. محمد أديب جمران، مجمع اللغة بدمشق ٢٠٠٦
- ديوان الأحوص الانصاري، جمعه وحققه عادل سليمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة بالقاهرة
- ديوان الاسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٩٤
- ديوان الافوه الأودي، تحقيق د. محمد التويحي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط خامسة
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه د. سجيح الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ط ثالثة ١٩٧٩
- ديوان بشار بن برد، جمعه وشرحه وكمّله محمد الطاهر بن عاشور
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٥
- ديوان تابط شرا، وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط ثانية ١٩٩٩
- ديوان توبة بن الحمير، عني بتحقيقه د. خليل العطية، دار صادر، بيروت ط أولى ١٩٩٨

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤
- ديوان الخطيب برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٨٧
- ديوان حميد بن ثور، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة الكويت ط أولى ٢٠٠٣
- ديوان الخنساء، شرحه أبو العباس أحمد بن يحيى، حققه د. أنور سويلم، دار عمار، الأردن، ط أولى ١٩٨٨
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي، حققه عبد الصاحب الدجيلي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت ط ثانية ١٩٧٢
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثالثة ١٩٩٣
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع اشعار العرب)، اعنتى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت (مصورة عن القديمة).
- ديوان الراعي النميري تحقيق د. نوري القيسي وهلال ناجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت ١٩٨٠
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القسم الأدبي القاهرة ١٩٥٠
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥

- ديوان الطرماح، حققه د. عزة حسن، وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٨
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ط
أولى ١٩٦٨
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق محمد نبيل طريقي، دار كنان دمشق ١٩٩٤
- ديوان عبد الصمد بن المعدل، حققه د. زهير زاهد، دار صادر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
- ديوان عبد الله الزبير، جمع د. يحيى الجبوري، دار الحرية بغداد ١٩٧٤
- ديوان عبید بن الأبرص، تحقيق د. حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي ط أولى ١٩٥٧
- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيب، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد،
١٩٦٥
- ديوان عمارة بن عقيل، جمعه شاكر العاشور، ط أولى ١٩٧٣
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت
- ديوان عمرو بن قميصة، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية
القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان عمرو بن كلثوم، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب الرياض ط ثالثة ١٩٩٦
- ديوان الفرزدق، صنعه كرم البستاني، دار صادر، بيروت
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت ط ثالثة ١٩٩١
- ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط ثانية
١٩٩٥
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان الكميت : انظر شعر الكميت
- ديوان المتلمس الضبعي، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات
العربية القاهرة ١٩٩٧ (مصورة عن نشرته الأولى التي صدرت بدلاً عن العدد ١٤ من
مجلة المعهد ١٩٧٠)

- ديوان المتنبي (شرح ديوان المتنبي) وضعه عبد الرحمن البرقوقبي، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٦
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر الفجالة
- ديوان محمد بن حازم الباهلي، جمع وتحقيق مناور الطويل، دار الجيل بيروت ط أولى ٢٠٠٢
- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري بغداد ط أولى ١٩٧٠
- ديوان المسيب بن علس، تحقيق أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة ١٩٩٤
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي القاهرة
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٨
- ذيل الأمالي والنوادر، أبو علي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٤
- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر يحيى، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق د. سليم النعيمي، انتشارات الشريف الرضي، قم، ط أولى ١٤١٠- (مصورة عن النشرة العراقية)
- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، حققها د. وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض ط أولى ٢٠٠٧
- الرسالة السعدية، للعلامة الحلبي، تحقيق عبد الحسن محمد بقال، كتابخانه عمومي حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي بقم ط أولى ١٤١٠
- رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ثانية ١٩٨٤
- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ١١
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، حققه محمد سليم الجندي، دار صادر بيروت ١٩٩٢

- رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الروض الأنف، لأبي القاسم السهيلي، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- رياض السالكين، للسيد علي خان المدني الشيرازي، تحقيق السيد محسن الأمين، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤١٥
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، حققه محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٧
- الزاهر، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر ١٩٧٩
- زهر الآداب، للحصري القيرواني، مفصل ومضبوط بقلم د. زكي مبارك وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت
- الزهرة، لابن داود الأصبهاني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن ط ثانية ١٩٨٥
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط الثالثة
- سبل السلام، الأمير الصنعاني، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥
- سفر السعادة، للسخاوي، حققه د. محمد الدالي، دار صادر بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، حققه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن نشرة لجنة التأليف ١٩٣٦)
- سنن ابن ماجه، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة
١٩٩٤
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة الثقافية بيروت
- سنن الدارقطني، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط
أولى ١٩٩٦
- سنن النسائي، دار الفكر للطباعة بيروت ط أولى ١٩٣٠
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، رتبته واعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية
الرياض وعمّان
- سيرة حياتي، د. عب الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط
أولى ٢٠٠٠
- السيرة النبوية، لابن هشام، حققها مصطفى السقا وآخران، مؤسسة علوم القرآن
- الشافي في علم القوافي، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د. صالح العايد، مركز
الدراسات والإعلام دار إشبيليا الرياض ط أولى ١٩٩٧
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار
التراث بالقاهرة ط عشرون ١٩٨٠
- شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة
النشر، الرياض، ط أولى ١٩٨٧
- شرح أبيات إصلاح المنطق، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق ياسين السواس، الدار
المتحدة دمشق ط أولى ١٩٩٢
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار
الجيل بيروت ط أولى ١٩٩٦
- شرح أبيات المغني، للبيغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون
للتراث، دمشق، ط ثانية ١٩٨٨
- شرح أدب الكاتب، الجواليقي، تحقيق د. طيبة بودي، مطبوعات جامعة الكويت،
١٩٩٥

- شرح اشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فرّاج، مراجعة محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة
- شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه د. عبد الحميد السيد، دار الجليل بيروت
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- شرح التصريح، خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح
- شرح الحماسة، المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، دار الجليل، بيروت، ط. أولى ١٩٩١
- شرح الحماسة، الأعلام الشنتمري، تحقيق د. علي حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، ٢٠٠١ (إعادة)
- شرح ديوان أبي تمام، للأعلام الشنتمري، تحقيق إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف المغربية ٢٠٠٤
- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت ط أولى ١٩٩٢
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النحاس، قرأه ووضع فهارسه د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة الأردنية ٢٠٠٢
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب بالقاهرة ط الثالثة ٢٠٠٣ (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤)
- شرح ديوان كعب بن زهير، لأبي سعيد السكري، القسم الأدبي بدار الكتب المصرية ط ثانية ١٩٩٥

- شرح ديوان لبيد، حققه د. إحسان عباس، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية ١٩٨٤
- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦
- شرح سنن ابن ماجه، السيوطي وعبد الغني والدهلوي، قديمي كتب خانة، كراتشي
- شرح سنن النسائي، للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، حققه محمد نور الحسن وصاحباه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (مصورة عن النشرة القديمة)
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. عبيد مصطفى درويش، مجمع القاهرة ١٩٨٥
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥
- (مصورة عن النشرة القديمة مع شرح الشافية للرضي)
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية، لعبد القادر البغدادي، تحقيق د. عبد الله الشلال، مكتبة الرشد الرياض ط أولى ٢٠٠١
- شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)، محب الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
- شرح شواهد مجمع البيان، محمد حسين القزويني، صححه السيد كاظم الموسوي المياموي، دار الكتب الإسلامية طهران ١٣٣٨ هـ ش
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت
- شرح عمدة الحفاظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧
- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القيسي الجريطي القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط أولى ١٩٨٤
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط أولى ١٩٨٨

- شرح الفصيح، لأبي القاسم جبار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٧
- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور ابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون العربية العامة، بغداد، ط أولى ١٩٩١
- شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٣
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط خامسة
- شرح الكافية، الرضي، تحقيق د. يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط ثانية ١٩٩٦
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى ودار المأمون للتراث ط أولى ١٩٨٢
- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٨٨
- شرح كتاب الحدود للأبدي، ابن قاسم المالكي النحوي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٩٣
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، ج ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، والأجزاء التالية في سنوات أخرى، وهذه هي المقصودة ما لم أنص على غيرها.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ نحو
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٨
- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، تحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابس ط أولى ١٩٩٥
- شرح كتاب سيبويه، للصفار، حققه د. معيض العوفي، دار المآثر المدينة المنورة ط أولى ١٩٩٨

- شرح لباب الاسفراييني في النحو، لقطب الدين الفالي، رسالة دكتوراه إعداد عوض أحمد سالم بكلية دار العلوم ١٩٨١
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، حققه د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت ط أولى ١٩٨٤
- شرح اللمع لابن الدهان، الجزء الثالث في مكتبة قليج علي باشا بالسليمانية برقم ٩٣٠ (اطلعت عليه في المكتبة)
- شرح اللمع، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط أولى ١٩٩٠
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير، للحسن العسكري، حققه د. السيد محمد يوسف، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨١
- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال على حروف المعجم، لابن درستويه، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية آداب بجامعة بغداد العدد ١٧ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٢-١٧١
- شرح المعلقات العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٩٧
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة
- شرح المفضليات، للقاسم بن محمد الأنباري، مكتبة الثقافة الدينية بورسعيد ط أولى ٢٠٠٠ (مصورة عن نشرة تشارلز ليال ١٩٢٠)
- شرح المفضليات، للتبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٧
- شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية باكستان ط أولى ١٩٨١
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٩٤
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ثانية ١٩٦٥

- شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية، عمان
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، لأبي رياش المقيسي، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٤
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠
- شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي والدسوقي، دار البيان العربي ودار الهادي، بيروت ط رابعة ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- شروح سقط الزند، للتبريزي والبطلانوسي والحوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط الثالثة ١٩٨٦
- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٠
- شعراء إسلاميون، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط ثانية ١٩٨٤
- شعراء أمويون القسم الأول، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثاني، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثالث، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٨٢
- شعراء أمويون ج ٤، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- شعراء مقلون، د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا حداد، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٢

- شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق رحيم صخري التويلي، مجلة المورد مج ٤ ع ١٤،
١٩٧٥
- شعر أبي دؤاد الإيادي، في كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف فون غرونباوم
ترجمة د. إحسان عباس وآخرين، منشورات مكتبة الحياة بيروت ١٩٥٩
- شعر أبي نخيلة الحماني، جمع وتحقيق عدنان الخطيب، معهد المخطوطات العربية
القاهرة ٢٠٠١
- شعر الأختل، صنعة محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر
بيروت ودار الفكر دمشق، ط رابعة ١٩٩٦
- شعر خدّاش بن زهير، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٦
- شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ط ثانية ١٩٧٤
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق د. يوسف بكار، منشورات وزارة الثقافة
دمشق ١٩٨٣
- شعر عبد الله بن الزبير، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨١
- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة،
بغداد، ١٩٧٤
- شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٢
- شعر العطوي محمد بن عبد الرحمن البصري، جمعه محمد جبار المعبيد، مجلة
المورد بغداد مجلد ١ عدد ١ سنة ١٩٧١
- شعر علي بن جبلة الملقب بالعكوك، جمعه وحققه د. حسين عطوان، دار المعارف،
مصر، ط الثالثة
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة
بدمشق
- شعر عمرو بن الأهثم (في شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهثم) تحقيق د. سعود
عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٧

- شعر عمرو بن شاس الأسدي، د. يحيى الجبوري، دار القلم الكويت ط ثانية ١٩٨٣
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ط ثانية ١٩٨٥
- شعر الكميت بن زيد، جمع د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- شعر المرار الفقعسي : انظر شعراء أمويون قسم ٢
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٢ ج ١ مايو ١٩٧٦
- شعر النمر بن تولب : انظر شعراء إسلاميون
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٨
- الصحابي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- الصحاح، الجوهري، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت ١٩٧٠
- صحيح البخاري بحاشية السندي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، حققه د. عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٤١٨
- طبقات أعلام الشيعة، لأغا بزرك الطهراني، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان إيران قم ط ثانية
- طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة ط ثانية ١٩٩٢
- طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قراه وشرحه محمود شاكر، دار
المدني بجدة
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر بيروت
- طبقات المحدثين، للذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم، دار الفرقان عمان ط
أولى ١٤٠٤
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار
المعارف، القاهرة، ط ثانية.
- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن
القديمة).
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، شرحه وضبطه أحمد أمين وزميلاه، دار الكتاب العربي،
بيروت، ط أولى ١٩٩١
- عقلاء المجانين، لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب، تحقيق د. عمر الأسعد، دار
النفائس بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- علل الشرائع، للشيخ الصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها النجف
الأشرف ١٩٦٦
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد،
٢٠٠٢
- العمدة، ابن رشيقي القيرواني، تحقيق د. محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت، ط
أولى ١٩٨٨
- عمدة الحفاظ : انظر شرح عمدة الحفاظ
- عمدة القاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي بيروت
- عمدة الكتاب، للنحاس، بعناية بسام الجبابي، الجفان والجبابي ودار ابن حزم بيروت ط
أولى ٢٠٠٤
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب العظيم آبادي، دار الكتب
العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي الخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، (سلسلة تراثنا) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، (مصورة عن طبعة دار الكتب).
- غاية النهاية، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٢ (مصورة عن النشرة القديمة).
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٤
- غريب الحديث، لابن قتيبة، صنع فهارسه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٨٨
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرى مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ثانية ٢٠٠١
- غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني، تحقيق محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط أولى ١٩٩٥
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزبدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ١٩٩٩
- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. محمد العبيدي، المجمع التونسي ودار سحنون، تونس ط ثانية ١٩٩٦
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- الفاضل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٦
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمان ٢٠٠٦

- فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، دار الفكر بيروت
- الفتوح، لان أعثم الكوفي، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة بيروت ط
أولى ١٩٩١
- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ١٩٨١
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، علق عليه محمد باسل عيون السود، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الفسر، ابن جني، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق
- فصل المقال، أبو عبيد البكري، حققه د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، دار
الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت
- الفصول في الأصول، للجصاص، تحقيق د. عجيل النشمي، ط أولى ١٩٨٥
- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر
بيروت ط ثانية ١٩٩٦
- الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، قدمه وحققه د. أحمد الحوفي، ود.
بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر (منشور مع المثل السائر)
- الفهرست، لأبي الفرج النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه د. يوسف علي طويل، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- فوات الوفيات، لابن شاکر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- فيض التقدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تصحيح أحمد عبد السلام، دار الكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق برجستراسر، دار الكندي للنشر (مصورة عن القديمة)
- القرط على الكامل، لأبي الوليد القشبي وابن السيد البطليوسي، تحقيق ظهور أحمد،
جامعة بنجاب بلاهور باكستان ١٩٨٠
- قصص الأنبياء، لقطب الدين الراوندي، تحقيق الميرزا غلام رضا الخراساني، مؤسسة
الهادي قم ١٤١٨

- قطوف أدبية ؛ دراسات نقدية في التراث الأدبي حول تحقيق التراث، عهد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٨
- قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط سادسة ١٩٨٢
- القوافي، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط أولى ١٩٧٤
- الكافي في الإفصاح، ابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرضد، الرياض، ط أولى ٢٠٠١
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، معهد المخطوطات العربية القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- الكامل، المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثالثة ١٩٩٧
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض وعمان
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت ط ثالثة ١٩٩٨
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، دار صادر، بيروت (مصورة عن طبعة الجمعية الآسيوية بكلكتا)
- الكشاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦ (مصورة عن طبعة البابي الحلبي)
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٩٥
- كنز العمال، للمتقي الهندي، ضبط وتفسير الشيخ بكرى حياتي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٩

- الكنز اللغوي في اللسن العربي، سعى في نشره د. أوغست هفتر، مكتبة المتنبي
القاهرة
- اللامات، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ثانية ١٩٨٥
- لامية منظور بن مرشد الأسدي، جمعها وحققها وعلق عليها د. رمضان عبد التواب،
مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، الجزء ٢٩
- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. غازي طليمات،
مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، إعادة ٢٠٠١
- لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط ثانية، ٢٠٠٠
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٠
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات
الإسلامية ط أولى ٢٠٠٢
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة بالقاهرة ٢٠٠٦
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، الأردن، ط ثانية
١٩٩٠
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب،
ليبيا ط، ١٩٨٣
- اللهجات في الكتاب لسيبويه، صاحبة آل غنيم، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط
أولى ١٩٨٥
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار مصر للطباعة
- المؤلف والمختلف، للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية
القاهرة ١٩٦١
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للمبرد، اعتنى به د. محمد رضوان الداية، دار البشائر،
دمشق ط أولى ١٩٩١

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لإبراهيم اليزيدي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط
أولى ١٩٨٧
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعي، تحقيق ماجد الذهبي، دارالفكر،
دمشق ط أولى ١٩٨٦
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي الأسدي، جمعها وحققها د. محمد جبار
المعبيد، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ٢٠٠١
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط
ثانية ١٩٩٢
- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي،
مجمع اللغة العربية بدمشق
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه مروان
العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت ط أولى ١٩٨٨
- المتوارين الذين اختلفوا خوفا من الحجاج بن يوسف، للحافظ عبد الغني الأزدي، ضبط
نصه مشهور حسن سلمان، دار القلم دمشق ط أولى ١٩٨٩
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه د.
أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر
- المثلث، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام
العراقية ودار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨١
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعلق عليه د. محمد قواد سزكين،
مكتبة الخانجي، القاهرة
- المجازات النبوية، للمشرف الرضي، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٧١
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول ط خامسة،
القسم الثاني ط رابعة ١٩٨٠

- مجالس ثعلب، بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الاول المجلد الثالث.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ١٩٨٤
- مجمع الامثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦
- مجمع البيان، للطبرسي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران ١٩٩٧ (مصورة عن نشرة دار التقريب بين المذاهب، القاهرة ١٩٥٨)
- المجموع، للنووي، دار الفكر بيروت
- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، حققه د. عمر الطباع، دار الأرقم بيروت ط أولى ١٩٩٩
- المحب و المحبوب والمشموم والمشروب، للسري الرفاء، تحقيق مصباح غلاويخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦
- المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤
- المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط أولى ٢٠٠٢
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق مجموعة من الاساتذة، معهد المخطوطات، ط أولى ١٩٥٨
- المحلى (وجوه النصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- الممدون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق رياض مراد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥
- المختار من شعر بشار الخالدين، شرحه أبو الطاهر التجيبي، اعتمنى به السيد محمد بدر الدين العلوي، دار المدينة، بيروت (مصورة عن طبعة مطبعة الاعتماد)

- مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت ط أولى ١٩٩٢
- مختصر القراءات لابن خالويه : انظر القراءات الشاذة له
- مختصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١-٢٣١) : دراسة وتحقيق، حسين بوعباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥
- المخصص، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٣
- المذاكرة في ألقاب الشعراء، للأربلي النشابى الكاتب، تحقيق شاهر العاشور، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ١٩٨٨
- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٧
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١
- المذكر والمؤنث، للفراء، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥
- المرثي، محمد اليزيدي، حققه محمد نبيل طريفي، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١
- مرصد الاطلاع على أسماء المكنة والبقياع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت ٧٣٩)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٥٤
- المزهر، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧
- المسائل البصرية، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط أولى ١٩٨٥
- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بغداد

- المسائل الخلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندأوي، كنوز إشبيلية، الرياض، ط أولى ٢٠٠٤ (وهي المقصودة ما لم أصرح بغيرها)
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر منصور، رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة عين شمس.
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة إحياء التراث العربي دمشق ١٩٨٦
- المسائل المنشورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية بدمشق
- مسائل نافع بن الأزرق، حققها د. محمد الدالي، الجفان والجابي للطباعة والنشر ط أولى ١٩٩٣
- المستدرک علی الصحیحین للمحاكم النيسابوري، بإشراف د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت
- المستدرک علی صناع الدواوين، د. نوري القيسي والاستاذ هلال ناجي، عالم الكتب بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- المستقصى، الزمخشري، (مصورة عن نشرة محمد السورتي) دار الكتب العلمية، ط ثانية ١٩٨٧
- مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر الرياض ط أولى ١٩٩٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨
- مسند الشهاب، لابن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٥

- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، حققه ياسين السواس، اليمامة للطباعة والنشر دمشق وبيروت ط ثانية ٢٠٠٠
- المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تحقيق د. محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٨
- المصباح المنير، للفيومي، دار الفكر للطباعة والنشر
- المصنف، لابن أبي شيبه الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط أولى ١٩٨٩
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق وتخرّيج حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي
- المصنوع في الأدب، للمحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية ١٩٨٤
- المعارف، لأن قتيبة، حققه د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط سادسة ١٩٩٢
- معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، عني بتصحيحه علي أكبر الغفاري، دار المعرفة بيروت ١٩٧٩
- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب).
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤
- معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد الصابوني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٨

- المعاني الكبير، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٩٤٨)
- معاهد التنصيص، الشيخ العباسي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية)
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- معجم أسماء خيل العرب وفرسانها القسم الأول الخيل القديمة، حمد الجاسر
- المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحقيق طارق عوض وعبد الحسن الحسيني، دار الحرمين للطباعة ١٩٩٥
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق عبد الله السريحي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٢ ج ١
- معجم الدراسات القرآنية، د. إيتسام الصفار، جامعة بغداد ١٩٨٤
- معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي، ط خامسة ١٩٩٢
- معجم الرموز والإشارات، الشيخ محمد رضا المامقاني، مجلة تراثنا بيروت ٢٤، ٣، سنة ١٤٠٧
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٣
- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة
- معجم الشعراء الجاهليين، د. عزيزة فوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معجم الشعراء العباسيين، عفيف عبد الرحمن، دار صادر، بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- معجم الشعراء المخضرمين والامويين، د. عزيزة فوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط أولى ٢٠٠٢
- المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب د. داود سلوم، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧

- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم
الموصل ١٩٨٣
- معجم ما استعجم، أبو عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة الخانجي بالقاهرة،
ط الثالثة ١٩٩٦
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات
بيروت ط أولى ٢٠٠٦
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار
الفرقان، بيروت، ط ثانية ١٩٨٦
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة،
مكتبة الآداب، القاهرة، ط الثالثة ٢٠٠٥
- معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ، دار الرفاعي، الرياض، ط أولى ١٩٨٣
- المعرب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت،
١٤٠٤
- المعصرون والوصايا، أبو حاتم السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب
العربية، القاهرة، ١٩٦١
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس
الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه زكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم دمشق
ط الثالثة ٢٠٠٢
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل بيروت ط ثانية

- المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، علم الدين السخاوي، تحقيق د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٢
- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى ٢٠٠٧
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعبيني، بهامش خزانة الأدب، الطبعة الميرية ببولاق ط أولى
- مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمداني، شرحها الشيخ محمد عبده، تقديم جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم
- مقاييس المقصور والممدود، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار إشبيليا بالرياض، ط أولى ٢٠٠٣
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤
- المقتضب، للمبرد، مصورة المخطوط الذي نُشر عنه الكتاب وتاريخ نسخها ٣٤٧ هجرية
- المقرَّب ومعه مُثل المقرَّب، ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- المقصور والممدود، لابن ولاد، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٣
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩

- المقصور والممدود، للفراء، حققه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٨
- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، مطابع الجامعة الإسلامية
المدينة المنورة ١٤٠٨
- المكتبة الألفية للسنن النبوية، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار ١، ٥ سنة ١٩٩٩
- مكتبة أهل البيت، مركز المعجم الفقهي بإيران ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية
لبنان الإصدار الأول ٢٠٠٥
- مكتبة النحو والصرف، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصداران ١ و ٣
- المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان
ناشرون، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- من اسمه عمرو من الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح، تحقيق د.
عبد العزيز المناع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١
- المنازل والديار، أسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية القاهرة ١٩٩٤
- المنتحل، للشعالبي، نظره فيه وصحح روايته؛ مد أبو علي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة،
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٩
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- منتهى الطلب، لابن ميمون، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط
أولى ١٩٩٩
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،
ط أولى ١٩٥٤

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٦
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الأمدي، تحقيق د. عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٠
- الموجز في النحو، لابن السراج، حققه مصطفى الشومري وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر بيروت
- الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي في أبوظبي ٢٠٠٣
- الموشح، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة
- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة ط أولى ١٩٦٦
- الموطأ، لمالك بن أنس، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة بيروت ط أولى ١٩٦٣
- الميزان في تفسير القرآن، السيد الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط خامسة ١٩٨٣
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- نحو القراء، د. خديجة مفتي، إشراف د. عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- نحو المازني، جمع وتوثيق ودراسة علي بن أحمد المازني، عالم الكتب الحديثة إربد الأردن ط أولى ٢٠٠٨
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ١٢
- نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط الثالثة ١٩٨٥

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، عالم الكتب بيروت ط
أولى ١٩٨٩
- نسب الخليل، لابن الكلبي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب
ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- نسب قريش، لمصعب الزبيري، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ط الثالثة
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الشيخ الضباع، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- نضرة الإغريض في نصره القريض، للمظفر العلوي، تحقيق د. نهي عارف الحسن،
مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٦
- نفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات
العربية المجلد ٣ الجزء ١ ط ثانية ١٩٩٣ مصورة عن مايو ١٩٥٧
- نقائض جرير والأخطل، لأبي تمام، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط
أولى ٢٠٠٢
- نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وضع حواشيه خليل المنصور، دار
الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة
الأوقاف المغربية ١٩٩٩
- نكت الهميان، للصفدي، منشورات الشريف الرضي، إيران ١٤١٣ (مصورة عن
نشرة الجمالية ١٩١١)
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي،
دار الفكر، بيروت
- نهج البلاغة، اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الشيخ
محمد عبده، مكتبة الألفين، الكويت، ط أولى ١٩٩٠
- نهج الحق وكشف الصدق، للحسن بن يوسف المطهر الحلبي، علق عليه الشيخ عين
الله الحسيني الأرموي، دار الهجرة إيران قم ط رابعة ١٤١٤

- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦١
- النوادر في اللغة، أبوزيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة ط أولى ١٤٠١
- نور القبس المختصر من المقتبس، للحافظ اليعموري، تحقيق رودلف زلهام، فرانكس شتاينر فيسبادن ١٩٦٤
- الهمز، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق لويس شيخو، مجلة المشرق مجلد ١٣ عدد ٩، ١٠
- همع الهوامع، للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد النعساني، منشورات الرضي - زاهدي، قم ١٤٠٥ (مصورة عن النشرة القديمة).
- الوافي بالوفيات، للصفدي، نشر فسادن فرانزشتاينر النشرات الإسلامية، ١٩٧٤ وما بعدها
- الوحشيات، لأبي تمام، حققه عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط الثالثة
- الوحوش، للأصمعي، تحقيق د. جليل العطية، عالم الكتب بيروت ط أولى ١٩٨٩
- الورقة، لابن الجراح، تحقيق د. عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج، دار المعارف ط الثالثة
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، دار القلم بيروت
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للنواحددي، تحقيق محمد حسن الزفيتني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٩
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر الزاهد المعروف بـ غلام ثعلب، حققه د. محمد التركستاني، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٢.

* * *

٢١- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٣١١	١٢٤	٣٢	١٢ب	٣	١١
٣١٢	١٢٤ب	٣٣	١١٣	٣	١ب
٣١٣	١٢٥	٣٤	١١٣ب	٤	١٢
٣١٥	١٢٥ب	٣٥	١١٤	٦	٢ب
٣١٧	١٢٦	٣٦	١١٤ب	٧	١٣
٣١٩	١٢٦ب	٣٧	١١٥	٨	٣ب
٣٢٠	١٢٧	٣٧	١١٥ب	١٠	١٤
٣٢١	١٢٧ب	٣٨	١١٦	١٢	٤ب
٣٢١	١٢٨	٤٠	١١٦ب	١٤	١٥
٣٢٢	١٢٨ب	٤٣	١١٧	١٥	٥ب
٥٢	١٢٩	٤٥	١١٧ب	١٦	١٦
٥٣	١٢٩ب	٤٧	١١٨	١٧	٦ب
٥٥	١٣٠	٤٩	١١٨ب	١٧	١٧
٥٥	١٣٠ب	٣٠٠	١١٩	١٩	٧ب
٥٧	١٣١	٣٠٢	١١٩ب	٢٠	١٨
٥٩	١٣١ب	٣٠٤	١٢٠	٢٢	٨ب
٦٠	١٣٢	٣٠٥	١٢٠ب	٢٤	١٩
٦١	١٣٢ب	٣٠٦	١٢١	٢٥	٩ب
٦٢	١٣٣	٣٠٧	١٢١ب	٢٦	١٠
٦٣	١٣٣ب	٣٠٨	١٢٢	٢٧	١٠ب
٦٤	١٣٤	٣٠٩	١٢٢ب	٢٩	١١
٦٤	١٣٤ب	٣١٠	١٢٣	٣٠	١١ب
٦٥	١٣٥	٣١١	١٢٣ب	٣١	١٢

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١٢٦	٥٩ ب	٩٧	٤٧ ب	٦٥	٣٥ ب
١٢٧	٦٠	٩٩	٤٨ أ	٦٦	٣٦
١٢٨	٦٠ ب	١٠٠	٤٨ ب	٦٧	٣٦ ب
١٢٨	٦١	١٠٠	٤٩ أ	٦٨	٣٧
١٢٩	٦١ ب	١٠١	٤٩ ب	٦٩	٣٧ ب
١٣٠	٦٢	١٠٢	٥٠	٧٠	٣٨
١٣١	٦٢ ب	١٠٣	٥٠ ب	٧١	٣٨ ب
١٣٢	٦٣	١٠٤	٥١	٧١	٣٩
١٣٣	٦٣ ب	١٠٥	٥١ ب	٧٣	٣٩ ب
١٣٤	٦٤	١٠٧	٥٢	٧٤	٤٠
١٣٥	٦٤ ب	١٠٩	٥٢ ب	٧٥	٤٠ ب
١٣٦	٦٥	١١٠	٥٣	٧٦	٤١
١٣٧	٦٥ ب	١١٢	٥٣ ب	٧٦	٤١ ب
١٣٨	٦٦	١١٢	٥٤	٧٧	٤٢
١٣٩	٦٦ ب	١١٤	٥٤ ب	٧٨	٤٢ ب
١٤٠	٦٧	١١٥	٥٥	٧٩	٤٣
١٤١	٦٧ ب	١١٧	٥٥ ب	٨٢	٤٣ ب
١٤٣	٦٨	١١٩	٥٦	٨٣	٤٤
١٤٤	٦٨ ب	١٢١	٥٦ ب	٨٤	٤٤ ب
١٤٥	٦٩	١٢٢	٥٧	٨٦	٤٥
١٤٧	٦٩ ب	١٢٣	٥٧ ب	٨٧	٤٥ ب
١٤٩	٧٠	١٢٤	٥٨	٨٩	٤٦
١٥٠	٧٠ ب	١٢٤	٥٨ ب	٩٣	٤٦ ب
١٥٢	٧١	١٢٥	٥٩	٩٥	٤٧

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٢١٥	٩٥ب	١٨٧	٨٢ب	١٥٣	٧١ب
٢١٧	٩٦أ	١٨٨	٨٤أ	١٥٤	٧٢أ
٢١٩	٩٦ب	١٨٩	٨٤ب	١٥٦	٧٢ب
٢٢٢	٩٧أ	١٩١	٨٥أ	١٥٧	٧٣أ
٢٢٣	٩٧ب	١٩٣	٨٥ب	١٥٩	٧٣ب
٢٢٥	٩٨أ	١٩٤	٨٦أ	١٦٠	٧٤أ
٢٢٦	٩٨ب	١٩٥	٨٦ب	١٦٢	٧٤ب
٢٢٧	٩٩أ	١٩٦	٨٧أ	١٦٤	٧٥أ
٢٢٨	٩٩ب	١٩٧	٨٧ب	١٦٥	٧٥ب
٢٢٩	١٠٠أ	١٩٨	٨٨أ	١٦٦	٧٦أ
٢٣١	١٠٠ب	١٩٩	٨٨ب	١٦٨	٧٦ب
٢٣٢	١٠١أ	٢٠١	٨٩أ	١٦٩	٧٧أ
٢٣٥	١٠٢أ	٢٠٢	٨٩ب	١٧٠	٧٧ب
٢٣٦	١٠٢ب	٢٠٢	٩٠أ	١٧٢	٧٨أ
٢٣٧	١٠٣أ	٢٠٣	٩٠ب	١٧٣	٧٨ب
٢٣٨	١٠٣ب	٢٠٤	٩١أ	١٧٥	٧٩أ
٢٣٩	١٠٤أ	٢٠٦	٩١ب	١٧٦	٧٩ب
٢٤٠	١٠٤ب	٢٠٧	٩٢أ	١٧٧	٨٠أ
٢٤١	١٠٥أ	٢٠٩	٩٢ب	١٧٩	٨٠ب
٢٤٣	١٠٥ب	٢٠٩	٩٣أ	١٨١	٨١أ
٢٤٣	١٠٦أ	٢١١	٩٣ب	١٨٢	٨١ب
٢٤٤	١٠٦ب	٢١٢	٩٤أ	١٨٢	٨٢أ
٢٤٥	١٠٧أ	٢١٤	٩٤ب	١٨٤	٨٢ب
٢٤٧	١٠٧ب	٢١٥	٩٥أ	١٨٥	٨٣أ

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٣٣٣	١١٣٢	٢٧٩	١١٢٠	٢٤٨	١١٠٨
٣٣٤	١١٣٢ب	٢٨٠	١١٢٠ب	٢٥٠	١١٠٨ب
٣٣٦	١١٣٣	٢٨٢	١١٢١	٢٥١	١١٠٩
٣٣٨	١١٣٣ب	٢٨٣	١١٢١ب	٢٥٣	١١٠٩ب
٣٣٩	١١٣٤	٢٨٥	١١٢٢	٢٥٤	١١١٠
٣٤٠	١١٣٤ب	٢٨٦	١١٢٢ب	٢٥٧	١١١٠ب
٣٤١	١١٣٥	٢٨٧	١١٢٣	٢٥٨	١١١١
٣٤٢	١١٣٥ب	٢٨٨	١١٢٣ب	٢٥٩	١١١١ب
٣٤٣	١١٣٦	٢٩٠	١١٢٤	٢٦١	١١١٢
٣٤٤	١١٣٦ب	٢٩٢	١١٢٤ب	٢٦٣	١١١٢ب
٣٤٦	١١٣٧	٢٩٣	١١٢٥	٢٦٤	١١١٣
٣٤٧	١١٣٧ب	٢٩٤	١١٢٥ب	٢٦٤	١١١٣ب
٣٤٧	١١٣٨	٢٩٥	١١٢٦	٢٦٦	١١١٤
٣٤٨	١١٣٨ب	٢٩٦	١١٢٦ب	٢٦٦	١١١٤ب
٣٤٩	١١٣٩	٢٩٨	١١٢٧	٢٦٧	١١١٥
٣٥٠	١١٣٩ب	٢٩٩	١١٢٧ب	٢٦٩	١١١٥ب
٣٥١	١١٤٠	٣٢٣	١١٢٨	٢٧٠	١١١٦
٣٥٣	١١٤٠ب	٣٢٤	١١٢٨ب	٢٧١	١١١٦ب
٣٥٤	١١٤١	٣٢٥	١١٢٩	٢٧٢	١١١٧
٣٥٦	١١٤١ب	٣٢٦	١١٢٩ب	٢٧٣	١١١٧ب
٣٥٧	١١٤٢	٣٢٨	١١٣٠	٢٧٤	١١١٨
٣٥٧	١١٤٢ب	٣٢٩	١١٣٠ب	٢٧٦	١١١٨ب
٣٥٨	١١٤٣	٣٣١	١١٣١	٢٧٧	١١١٩
٣٥٩	١١٤٣ب	٣٣٢	١١٣١ب	٢٧٨	١١١٩ب

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٤٠٩	١١٦٨	٣٨٧	١١٥٦	٣٦٠	١١٤٤
٤١٠	١١٦٨ ب	٣٨٩	١١٥٦ ب	٣٦١	١١٤٤ ب
٤١١	١١٦٩	٣٩٠	١١٥٧	٣٦١	١١٤٥
٤١٢	١١٦٩ ب	٣٩١	١١٥٧ ب	٣٦٢	١١٤٥ ب
٤١٣	١١٧٠	٣٩٢	١١٥٨	٣٦٣	١١٤٦
٤١٣	١١٧٠ ب	٣٩٣	١١٥٨ ب	٣٦٤	١١٤٦ ب
٤١٤	١١٧١	٣٩٤	١١٥٩	٣٦٥	١١٤٧
٤١٥	١١٧١ ب	٣٩٥	١١٥٩ ب	٣٦٦	١١٤٧ ب
٤١٦	١١٧٢	٣٩٦	١١٦٠	٣٦٧	١١٤٨
٤١٧	١١٧٢ ب	٣٩٧	١١٦٠ ب	٣٦٨	١١٤٨ ب
٤١٩	١١٧٣	٣٩٨	١١٦١	٣٧٠	١١٤٩
٤٢٠	١١٧٣ ب	٣٩٨	١١٦١ ب	٣٧١	١١٤٩ ب
٤٢١	١١٧٤	٣٩٩	١١٦٢	٣٧٣	١١٥٠
٤٢٢	١١٧٤ ب	٤٠٠	١١٦٢ ب	٣٧٤	١١٥٠ ب
٤٢٣	١١٧٥	٤٠١	١١٦٣	٣٧٥	١١٥١
٤٢٤	١١٧٥ ب	٤٠٢	١١٦٣ ب	٣٧٥	١١٥١ ب
٤٢٥	١١٧٦	٤٠٣	١١٦٤	٣٧٦	١١٥٢
٤٢٦	١١٧٦ ب	٤٠٣	١١٦٤ ب	٣٧٨	١١٥٢ ب
٤٢٧	١١٧٧	٤٠٤	١١٦٥	٣٧٩	١١٥٣
٤٢٩	١١٧٧ ب	٤٠٥	١١٦٥ ب	٣٨٠	١١٥٣ ب
٤٣١	١١٧٨	٤٠٦	١١٦٦	٣٨١	١١٥٤
٤٣٣	١١٧٨ ب	٤٠٧	١١٦٦ ب	٣٨٣	١١٥٤ ب
٤٣٤	١١٧٩	٤٠٨	١١٦٧	٣٨٤	١١٥٥
٤٣٦	١١٧٩ ب	٤٠٩	١١٦٧ ب	٣٨٦	١١٥٥ ب

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
٤٨٦	١١٩٨	٤٥٨	١١٨٩	٤٣٧	١١٨٠
٤٨٧	١١٩٨ ب	٤٥٩	١١٨٩ ب	٤٣٨	١١٨٠ ب
٤٨٨	١١٩٩	٤٦٠	١١٩٠	٤٣٩	١١٨١
٤٩٠	١١٩٩ ب	٤٦١	١١٩٠ ب	٤٣٩	١١٨١ ب
٤٩١	١٢٠٠	٤٦٢	١١٩١	٤٤١	١١٨٢
٤٩٢	١٢٠٠ ب	٤٦٣	١١٩١ ب	٤٤٢	١١٨٢ ب
٤٩٣	١٢٠١	٤٦٥	١١٩٢	٤٤٣	١١٨٣
٤٩٥	١٢٠١ ب	٤٦٧	١١٩٢ ب	٤٤٥	١١٨٣ ب
٤٩٦	١٢٠٢	٤٦٩	١١٩٣	٤٤٦	١١٨٤
٤٩٧	١٢٠٢ ب	٤٧١	١١٩٣ ب	٤٤٧	١١٨٤ ب
٤٩٨	١٢٠٣	٤٧٢	١١٩٤	٤٤٨	١١٨٥
٤٩٩	١٢٠٣ ب	٤٧٤	١١٩٤ ب	٤٤٨	١١٨٥ ب
٥٠٠	١٢٠٤	٤٧٥	١١٩٥	٤٥٠	١١٨٦
٥٠٢	١٢٠٤ ب	٤٧٧	١١٩٥ ب	٤٥١	١١٨٦ ب
٥٠٣	١٢٠٥	٤٧٩	١١٩٦	٤٥٣	١١٨٧
٥٠٤	١٢٠٥ ب	٤٨٠	١١٩٦ ب	٤٥٥	١١٨٧ ب
٥٠٥	١٢٠٦	٤٨٢	١١٩٧	٤٥٦	١١٨٨
٥٠٦	١٢٠٦ ب	٤٨٤	١١٩٧ ب	٤٥٧	١١٨٨ ب

٢٢- فهرس محتويات الكتاب

- ١- الإهداء ٥
- ٢- المقدمة ٧
- ٣- هذا الكتاب ١١
- ٤- صور من المخطوط ٤٧
- ٥- النص المحقق ٣
- ٦- فهرس الآيات (وفيه القراءات مميزة بعلامة) ٥٠٩
- ٧- فهرس الحديث والآثار ٥١٦
- ٨- فهرس الأمثال ٥١٩
- ٩- فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية ٥٢٠
- ١٠- فهرس القوافي ٥٤٠
- ١١- فهرس أجزاء الأبيات ٥٦٩
- ١٢- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية ٥٧٠
- ١٣- فهرس مسائل العربية ٥٨٤
- ١٤- فهرس الكتب المذكورة في المتن ٦٥٤
- ١٥- فهرس اللغات ٦٥٥
- ١٦- فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيل) ٦٥٦
- ١٧- فهرس الأمكنة والأزمنة ٦٦٦
- ١٨- فهرس الأبواب ٦٦٧
- ١٩- فهرس البلاغة ٦٦٧
- ٢٠- فهرس العروض والقافية ٦٦٩
- ٢١- فهرس الفقه ٦٧٠
- ٢٢- فهرس علم الكلام ٦٧١
- ٢٣- فهرس المخطوط المنسوبة ٦٧٢
- ٢٤- فهرس الأخبار والمجالس ٦٧٣
- ٢٥- فهرس المصادر والمراجع ٦٧٥
- ٢٦- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع ٧٢٢